رؤوفين أرليخ

المتاهة اللبنانية

سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل

تجاه لبنان (1918-1958)

تعريب محمد بدير

رؤوفين أرليخ

المتاهة اللبنانية

سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل
تجاه لبنان (1918-1958)

تعريب
محمد بدير

المتاهة اللبنانية

سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان (1918-1958)

تأليف رؤوفين أرليخ

تعريب محمد بدير

صدرت الطبعة العبرية عن دارمعراخوت ووزارة الحرب الصهيونية، كانون الثاني سنة 2000

الطبعة العربية الأولى، 2017

المحتويات

الجزء الثالث

تعريف الناشر

مؤلف هذا الكتاب الذي صدر بالعبرية عن وزارة الحرب الصهيونية في كانون الثاني سنة 2000 هو رؤفين ايرليخ جنرال صهيوني بولندي الأصل مختص في الشؤون اللبنانية والسورية والفلسطينية. خدم ايرليخ في الجيش الصهيوني لمدة ثلاثين عاماً في قسم المخابرات وتقاعد سنة 1994. يتولى حالياً منصب مدير مركز مائيرعميت لشؤون الأمن و«الإرهاب» الذي تأسس سنة 2002 بهدف جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بـ«الإرهاب» وتقديم الدراسات والاقتراحات للأجهزة الأمنية والسياسية الصهيونية. ولهذا المركز مكتب خاص في وزارة الحرب الصهيونية.

خلال السنوات ما بين 1985 و2000 كان ايرليخ نائباً ليوري لوبراني منسق النشاطات الإسرائيلية في لبنان بعد الاحتلال الصهيوني سنة 1982. وبحكم هذا المنصب كان على اطلاع وثيق على شبكة العلاقات السياسية والعسكرية التي أقامها الصهاينة مع عملائهم في لبنان. وخلال الفترة ما بين 1991 و1993 شارك ايرليخ ضمن الوفد الإسرائيلي في المفاوضات اللبنانية–الإسرائيلية في واشنطن. وأنجز هذا البحث الاكاديمي وحصل على شهادة دكتوراه من جامعة تل ابيب سنة 1998.

ان «المتاهة اللبنانية» هو خلاصة رؤية وتفحّص ايرليخ للعلاقات بين المشروع الصهيوني في فلسطين منذ بداياته وحتى العام 1958 مع أطراف لبنانية بالإستناد إلى وثائق سرية وتقارير لأجهزة الأمن الصهيونية بكافة فروعها، ولقاءات شخصية ومحاضرات لكبار العسكريين والسياسيين الصهاينة.

نشر هذا البحث قبل أشهر معدودة من تحرير جنوب لبنان من الصهاينة وعملائهم. وكانت تجربة الكيان الصهيوني مع احتلال لبنان مرة ودموية. بحيث اجبروا على الفرار تاركين ورائهم العملاء الذين استأجروهم واستعملوهم كأكياس رمل للدفاع عن جنودهم.

وإذا كانت التجربة الصهيونية مع لبنان حتى سنة 1958 بمثابة «متاهة» بالنسبة لإرليخ كما جاء في عنوان كتابه، فماذا يا ترى سيكون العنوان التالي لتأريخ فترة ما بعد 1958 والتي

حفلت بسلسلة متواصلة من الجرائم والمجازر والاحتلالات والخيانات التي أزكمت الأنوف.

قد يدعي البعض ان هذا الكتاب مبالغ فيه، وان صاحبه هدف إلى الفتنة او تشويه تاريخ الساسة والصحافيين ورجال الدين في لبنان، الا ان الواقع هو ان هذا الكتاب موجه بالدرجة الأولى إلى الجمهور الصهيوني الذي كان حتى تاريخ صدوره عام 2000 يعيش تحت وطأة عمليات المقاومة اللبنانية مستقبلاً عشرات الجثث والجرحى القادمين من ارض لبنان. بالتأكيد كان آخر هم للمؤلف عندما أنجز هذا البحث هو ماذا سيقول عنه بعض اللبنانيين، وهو الذي خبر التعامل معهم وجندهم وسلحهم لمصلحة المشروع الصهيوني في فلسطين.

اطلع ايرليخ من خلال عمله في المجال الأمني على شبكة العلاقات التي أقامها الصهاينة قبل سنة 1958 مع أطراف في لبنان من طوائف واطياف متنوعة، تلك التجربة إضافة إلى اطلاعه على مئات الوثائق السرية ومحاضر اللقاءات اللبنانية-الصهيونية سمحت له بتقديم تاريخ مفصل لسياسة الحركة الصهيونية تجاه لبنان.

كان ايرليخ محقاً في تحليله لسهولة العمل في الوسط الطائفي اللبناني إذ يقول «تتقدم المصالح الاقتصادية على الأيديولوجية في المجتمع اللبناني، ويمكن الحصول بسهولة على حلفاء في لبنان مقابل دفع الثمن».

بالطبع لم يكن المال العنصر الوحيد الذي كان يغري المتعاونين مع الصهاينة، بل كانت أيضا المصالح الشخصية لزعيم طائفة ما أو لسياسي هي التي تحدد موقفه السياسي، فإذا تم إبعاده عن السلطة أو محاصرته سياسيا يلجأ على الفور لإبداء الاستعداد للتعاون مع أي جهاز يستطيع الاستفادة منه لتعزيز موقعه من جديد. وهذا الكتاب يوضح بشكل لا لبس فيه، كيف إن الصهاينة كانوا على معرفة تامة بالأسباب التي دفعت عملائهم لإبداء الرغبة والسعي للتعاون معهم. فبالنسبة إلى ايرليخ لم يكن لبنان بلداً متجانساً، وعلاقات الصهاينة السرية كانت تتم عبر قيادات وزعامات الطوائف والصحافيين والسياسيين. وكان القادة الصهاينة بشكل عام يحتقرون جميع المتعاونين معهم فدافيد بن غوريون مثلاً، والذي كان من اكثر المتحمسين لاستعمال زعماء الموارنة في خدمة المشروع الصهيوني، كان في نفس الوقت يعتبرهم « تجمعات متخلفة بدوية». أما الياهو ساسون رئيس القسم العربي في الوكالة اليهودية، الذي كان يدفع الأموال للعديد من السياسيين والصحافيين ورجال الدين في لبنان، كان يعتبر إن منظمة «الكتائب اللبنانية» رغم تمويله لصحيفتها «العمل» بواسطة الياس ربابي رئيس التحرير هي غير جديرة بالثقة، وكذلك الطائفة المارونية، وحتى بيار الجميل الذي يصفه بالقول أنه «اللبناني

المسيحي الذي لا يتمتع بشخصية كفاحية، وليس رجل قتال. يتحمس بسرعة- ويبرد بسرعة وهو بطل في أقواله- ضعيف في أفعاله».

تقييم مماثل تقريباً ينسحب أيضا على الطائفة الشيعية التي وصفها ايرليخ بأنها: «طائفة دونية، مشتتة، سلبية وعديمة الوزن في السياسة اللبنانية».

لخص يوري لوبراني في تقديمه لهذا الكتاب نظرة الصهاينة إلى لبنان نتيجة تجربته اللبنانية أثناء توليه منصب منسق النشاطات الإسرائيلية في لبنان بعد الاحتلال الصهيوني سنة 1982، وكذلك عمله بعد سنة 2000 كمستشار للحكومة الصهيونية في الشؤون اللبنانية، بالقول: «لبنان عرضة اليوم أيضاً كما في الماضي لضغوط تثير التساؤل دائماً حول ما اذا كان هذا البلد، بصيغته الحالية، هو فعلاً دولة وطنية بالمعنى المعروف في الغرب، ام فدرالية واهنة ومترهلة من الطوائف المتخاصمة، وليدة اتفاق سياسي بين بريطانيا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية». لذلك وصل إلى القناعته التالية: «في نظرة الى الوراء لا شك إن المعطيات الأساسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبنان لم تسمح له في الماضي، وبالتأكيد لا تسمح له اليوم، اخذ مبادرة هادفة وعملية للوصول معنا إلى اتفاق سلام ملزم وثابت أمام اي تأثير خارجي».

يطرح المؤلف في هذا الكتاب مواضيع عديدة ومتشعبة يستعرض خلالها أربعين عاماً من سياسة الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل» تجاه لبنان. تتراوح تلك المواضيع ما بين العمليات العسكرية الصهيونية في الجليل وجنوب لبنان، الاتصالات السرية وتمويل فئات وأشخاص في لبنان، تفاصيل ترسيم حدود لبنان الكبير وفلسطين، محاولات الاستيطان في سهل مرجعيون ومناطق أخرى من لبنان، كفصل سهل الحولة عن منطقة مرجعيون وشراء الأراضي بواسطة شبكة من العملاء والتجار والسماسرة، طرد المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين من أراضيهم، محادثات الهدنة مع لبنان وخفاياها حيث كان تتم خلالها اجتماعات منفردة مع ضباط لبنانيين يقومون بالتنسيق سياسيا مع زملائهم الصهاينة وتقديم كافة المعلومات الأمنية السرية لهم، والمحاولات الحثيثة لمنع أي تقارب سوري مع لبنان أو مع العراق، محاولات ضم المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني والاستفادة من الثروة المائية لري الأراضي التي استولى عليها اليهود، والدور الصهيوني في أحداث 1958، ومواضيع عديدة أخرى.

بالطبع قد يكون هناك مبالغات من قبل ايرليخ خاصة في وصفه البطولات الخارقة للهاغاناه في حرب 1948. لكن بشكل عام هذا الكتاب كما يدعي صاحبه يستند إلى تقارير

للمخابرات الصهيونية، ومحاضر لقاءات سرية ومذكرات شخصية، ومقابلات مع أصحاب العلاقة بالوضع اللبناني ومحاضرات لقادة عسكريين نشر معظمها بالعبرية ولم تصل إلى قراء العربية. انه بالتأكيد كتاب فاضح يكشف إسرارا محفوظة في أرشيف المخابرات الصهيونية. وقد عمدنا إلى ترجمة الكتاب كما هو واحتفظنا بعباراته الصهيونية، كوصفه المقاومة الفلسطينية بـ «الإرهاب الفلسطيني» أو تغييبه فلسطين واستعمال عبارة «أرض إسرائيل» أو وصفه تشريد الفلسطينيين سنة 1948 بمثابة «حرب الاستقلال»، أو تصنيفه اللبنانيين على أساس طائفي بحت.

من ناحية أخرى، لا نعتقد انه من الضروري الاسهاب في شرح مضمون هذا الكتاب. فما نشر في صفحاته كاف لوضع القارئ في حقيقة الأوضاع في لبنان وطبيعة الطبقة السياسية والدينية المسيطرة على السلطة. وكون هذا البحث قد صدر عن وزارة الحرب الصهيونية فإنه بالتأكيد نشر بموافقة الرقابة العسكرية لذلك يتوجب، قراءته بعين نقدية فاحصة. وبما أن الدخان عادة يكون نتيجة للنار أو للحريق فإن ما نشر في هذا الكتاب والنجاح للمشروع الصهيوني في احتلال معظم فلسطين ومساحات شاسعة من الأراضي التابعة للبنان الكبير وكذلك أراض عربية أخرى، يدفعنا إلى تصديق العديد من الأحداث التي يسردها المؤلف.

رغم مرور عشرات السنين على قيام المشروع الصهيوني في فلسطين، من النادر أن نقرأ بحثاً علمياً يستند إلى وثائق الأجهزة الأمنية العربية التي خاضت دولها حروباً مع الصهاينة، وذلك على عكس ما قام به ايرليخ و باحثين صهاينة عديدين. وقد برع الصهاينة في تأريخ حروبهم وتعظيم قوّتهم وتقديم نظرتهم إلى الأحداث التي عصفت ببلادنا. وإذا أردنا أن نكون منصفين فان معظم الباحثين العرب يتحاشون الحديث عن حقيقة الأمور والتي يمكن الاطلاع عليها بسهولة على مصادر عديدة منها على سبيل المثال الوثائق الديبلوماسية والمخابراتية لفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. ومع الأسف فان الاقتباس من تلك الوثائق اذا اعتمد عليه البعض يكون عادة مجتزأ ومشوهاً للحقيقة، بحيث يكتب التاريخ بمضمون مشوّه ويروّج للكذب والتزوير وتنسف كل الوقائع والأحداث ويجري تقديم صورة مغايرة تماماً للحقيقة. ويصور زعماء أقل ما يقال عنهم أنهم نماذج صارخة للحقارة والخيانة على أنهم أبطالاً وطنيين وعباقرة سياسة.

الناشر

تقديم

كتاب رؤوفين أرليخ حول سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان بين عامي 1918–1958 يمثّل جهداً بنّاءً ومشوقاً لشخص إمتزجت فيه قدرة البحث المعمق والدقيق مع الخبرة الطويلة والغنيّة على المستوى الرسمي في التعاطي اليومي مع الشؤون اللبنانية.

مزيجٌ نادرٌ من الظروف ولّد هذه الوثيقة التي، بحسب فهمي، ستكون كتاباً إلزامياً لكل من يريد أن يتعرف إلى، أو يفهم، الأحداث والمسارات التي قادت ووجّهت إسرائيل في تعاطيها مع الموضوع اللبناني، بما فيها من مشاكل معقدة وصعبة لا تزال مضطرة إلى مواجهتها حتى يومنا هذا.

من زاوية نظر 40 عاماً من معرفة والضلوع في التطورات التي طرأت على الممارسة السياسية لإسرائيل فيما يتعلق بالشرق الأوسط، يبرز بوضوح الموقع المركزي الذي احتلّه لبنان في هذه الجهود. وذلك منذ فترة ما قبل قيام الدولة، حينما طرح الموضوع اللبناني على جدول أعمال القيادة الصهيونية كعنصر مهم، وإن لم يكن دائماً رئيسياً، في التفكير والتخطيط السياسي لدى أولئك الذين كانوا موكلين آنذاك بوضع الأحجار الأساسية لدولة إسرائيل.

ليس عبثاً عدم وجود تجميع مفصّل وموسّع إلى هذا الحد للحقائق والتقديرات حول اتصالات وتعاملات قادة المشّروع الإستيطانيّ ومن بعدهم قادة الدولة، مع كل دولة عربية ذات حدود مشتركة مع إسرائيل. ليس مع مصر، التي كانت الدولة الأولى التي أبرمت إسرائيل معها معاهدة سلام؛ ولا مع الأردن، التي كانت الإتصالات معها كثيرة ومشوقة وحيوية؛ وبالتأكيد ليس مع سوريا، التي أظهرت على مدى كل السنين عداوة شديدة تجاه إسرائيل. فقط مع لبنان إكتسبت الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل خبرة متنوعة إلى هذا الحد في العلاقات الشخصية والسياسية والأمنية، وكذلك الإقتصادية بدرجة معينة.

أبناء جيلي وأنا محسوبون على الجيل المولود في أرض إسرائيل، الذي عايش إقامتها، ترعرع ونضج فيها؛ أولئك الذين تمكنوا من الخروج مع والديهم خلال فترة الإنتداب إلى عطلة صيفية في جبال الشوف عند أطراف بيروت؛ وأولئك الذين زُرعت فيهم الفرضية الخاطئة بأن لبنان المسيحي الماروني سيكون الدولة العربية الأولى، أو على الأكثر الثانية، التي ستوقع على إتفاقية سلام مع إسرائيل. كل من يقرأ النسيج الطويل والمعقد لشبكة العلاقات والإتصالات التي تطورت خلال سنين بيننا وبين شخصيات وجهات لبنانية، يفهم اليوم الحقيقة البسيطة: لبنان محكوم بأن يكون الدولة الأخيرة التي سيُوَقَّع معها إتفاق سلام. وبالفعل، في نظرة إلى الوراء، لا شك أن المعطيات الأساسية، السياسية والإجتماعية والإقتصادية، للبنان لم تسمح له في الماضي، وبالتأكيد لا تسمح له اليوم، أخذ مبادرة هادفة وصلبة للوصول معنا إلى إتفاق سلام ملزِم وثابت أمام أي تأثير خارجي.

منذ تحوله إلى دولة سيادية، يجلس لبنان على موائد الغير. المكونات الإثنية والدينية التي يتألف منها، هي المسبب الرئيسي بضعفه الأساسي، ضعفٌ جعل اتخاذه للقرارات أمراً صعباً في الماضي ولا يتيح له فعل ذلك اليوم أيضا. لبنان عُرضة اليوم أيضاً، كما في الماضي، لضغوط تثير دائماً التساؤل حول ما إذا كان هذا البلد، بصيغته الحالية، هو فعلاً دولة وطنية بالمعنى المعروف في الغرب أم فدرالية واهنة ومترهلة من الطوائف المتخاصمة، وليدة إتفاق سياسي بين بريطانيا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حين تم الإتفاق على تقسيم أراضي إحدى زوايا الإمبراطورية العثمانية، من دون الأخذ بعين الإعتبار الواقع الديموغرافي والجغرافي. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى إحدى الحقائق الرئيسية والأكثر أهمية التي تبرز في بحث أرليخ، وهي الموقع المركزي لسوريا في الشؤون اللبنانية، والدور الرئيسي جداً الذي لعبته في الماضي داخل هذا البلد وتواصل لعبه حتى يومنا هذا. من لا يعترف بذلك، وثمة كهؤلاء بيننا، يتجاهل أو يهرب من الواقع.

الكتاب يوثق بشكلٍ موسّع تخبط قيادة الحركة الصهيونية، وبعد ذلك القيادة الإسرائيلية، حول ما الذي ينبغيَ توقعه من لبنان وما الذي يجب أن تكون عليه سياستنا تجاهه. يعكس هذا الأمر، على وجه خاص، النقاش المبدئي جداً، حول السياسة التي ينبغي اتباعها تجاه لبنان، بين بن غوريون، مهندس وقائد دولة إسرائيل في الأعوام الـ15 الأولى من عمرها، وموشيه شاريت، رئيس الحكومة الثاني لإسرائيل ووزير خارجيتها الأول.

لقد عملتُ في جوار هذين الزعيمين الكبيرين وتعلمتُ منهما. دافيد بن غوريون، القائد، صاحب الرؤية والعمل، مثالي وبراغماتي، الرجل الذي جمع في شخصيته بشكل إستثنائي القدرة على الإستشراف، الفهم، الدراية وقبل كل شيء الجرأة والتصميم على إقامة دولة إسرائيل، مهما حصل؛ وإلى جانبه موشيه شاريت، الذكي، المتعلم، والحساس جداً لمجريات الساحة التي أرادت إسرائيل الدخول إليها. هذان الرجلان تسلّما القيادة التي دفعت المشروع الإستيطاني اليهودي نحو الهدف المنشود المتمثل بإقامة الدولة وكذلك قادا هذه الدولة في سنواتها الأولى، فيما كان في مقدمة إهتماماتهما ليس فقط التخطبات والصعوبات والمخاطر المرتبطة بإقامتها، وإنما أيضاً قدرتها على ضمان وجودها الفيزيائي. في تلك الفترة، كل إنجاز سياسي تحقق من خلال مواجهة مستديمة مع الدوائر المعادية القريبة والبعيدة، فيما تمكنت الدراية السياسية في بعض الأحيان من إلغاء الحاجة إلى معارك دموية لمقاتلي الدولة، وكانت الحلبة السياسية، في قراراتها ونشاطها، خاضعة، بشكل دائم تقريباً، للإحتياجات الأمنية الوجودية لدولة إسرائيل.

تتبُعُ النقاش بين هذين الرجلين بشأن سياسة إسرائيل تجاه لبنان، الموثقة بدقة ووضوح كبيرين في الكتاب، يدل على الجدية والحذر والتبصر المتوجب اتباعهم في تلك السنوات من أجل إتخاذ القرارات الصحيحة. لا شك أن موشيه شاريت أسهم بشكلٍ حاسم، خلال هذا النقاش المستديم والمبدئي، في وجود نهج سياسي واقعي وعملي وحذر تجاه لبنان، لم يتجاهل المشاكل والإحتياجات الأمنية لإسرائيل وقاد الحكومة الإسرائيلية على مدى أعوام كثيرة، إلى أن انهار في حرب لبنان. شاريت فهم واستشعر بصورة حساسة جداً تعقيدات الساحة اللبنانية وما يمكن وما لا يمكن تحقيقه في هذه الساحة. في كل لحظة اعتقد بن غوريون بأن ثمة مجالاً لإجراءاتٍ هدفُها، ضمن الظروف القائمة في حينه، غيرُ واقعي وإشكالي، تصدى شاريت لذلك بدرجة عالية من النجاح، مستخدماً كل مقومات فن النقاش والإقناع التي كان مزوداً بها، في سبيل الحؤول دون قرارات خاطئة ومن أجل توجيه السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان في الطريق الصحيح.

رؤفين أرليخ يستعرض أربعين عاماً من سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في لبنان، بدءً من بداية الإنتداب الفرنسي وانتهاءً بالحرب الأهلية عام 1958، التي انتهت بإنزال 14000 جندي أميركي على سواحل بيروت من أجل إنقاذ حكم الرئيس شمعون من

المعارضة الناصرية. منذئذ، تعرّض لبنان لتحولات بعيدة المدى أهمّها: إقامة بنية تحتية عسكرية-سياسية للمنظمات الفلسطينية؛ الحرب الأهلية المطولة والأكثر دموية من سابقتها، التي أدت إلى خراب لبنان وفقدان الهيمنة المسيحية المارونية؛ وسيطرة سوريا على لبنان وتحويلها إلى دولة وصاية بكل معنى الكلمة.

منذ 1958 مرّت شبكة علاقات إسرائيل بلبنان بأربعين عاماً صعبة وإشكالية: بدءً من مواجهة الإرهاب الفلسطيني القادم من لبنان، مروراً بحرب لبنان وانتهاءً بمواجهة إرهاب شيعي أصولي-مصدره الثورة الإسلامية في إيران-يعمل في خدمة مصالح سوريا. اليوم نجد أنفسنا مقابلَ واقعٍ صعب وإشكالي في لبنان لا يمكن تغييره بواسطة القوة العسكرية التي خبرنا قيودها جداً في حرب لبنان. لا شك بأن إحداث تغيير أساسي في هذا الواقع يمكن تحقيقه بواسطة اتفاق سلام فقط-أو على الأقل تسوية أمنية-يضمن السلام في الجليل. لكن، في الوقت نفسه، علينا أن نكون واعين بأن لبنان لا يملك القدرة، وربما أيضاً الرغبة، للوصول إلى اتفاق كهذا معنا. الطريق إلى أي إتفاق بيننا وبين لبنان، سواء أعجبنا ذلك أم لا، تمر بسوريا. إتفاق سلام إسرائيلي-سوري- لبناني هو الهدف الذي يجب أن تسعى إليه حكومة إسرائيل، من أجل إعادة الهدوء والحياة الطبيعية إلى حدودنا مع لبنان.

أوري لوبراني
تل أبيب

المقدمة

يبحث هذا الكتاب سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان على امتداد 40 عاماً - بين عامي 1918 و 1958. خلال هذه السنوات - سنوات الإنتداب البريطاني، حرب الإستقلال والعقد الأول من قيام دولة إسرائيل- تبلورت وسط القيادة الصهيونية والإسرائيلية تصوراتٌ أساسية تتعلق بالسياسة تجاه لبنان، كما تم تحديد الأهداف والمصالح الرئيسية في لبنان. على مدى الأعوام الأربعين، بُذلت جهودٌ ومحاولات من قبل المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل، بمستويات مختلفة من الكثافة والأولوية، من أجل دفع هذه المصالح قدما كجزء من السياسة الشرق أوسطية العامة، أو، أحيانا، كردٍّ على ضروراتٍ أمنية أو سياسية.

سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان، خلال فترة الإنتداب وسنوات الخمسينات، هي أمرٌ لم يحظَ تقريباً بالإهتمام البحثي المنهجي والشامل حتى حرب لبنان. الإنشغال فيه بدأ بعد عام 1982، على خلفية النقاش الصاخب الذي اندلع في المجتمع الإسرائيلي في أعقاب الحرب، والتعاون بين إسرائيل والمسيحيين الموارنة الذي انكشف خلالها. الأبحاث حول فترة الإنتداب وبداية الخمسينات تركزت بشكل رئيسي حول تحليل علاقات الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل مع الموارنة في محاولة للوقوف على الجذور التاريخية والمفاهيمية للحرب.

في إطار هذه الدراسة، سيتم بحث علاقات الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل مع الموارنة خلال فترتي الإنتداب والخمسينات، وكذلك القضية المثيرة للإهتمام بحد ذاتها: هل يمكن النظر إلى هذه العلاقات بوصفها جذور التعاون معهم خلال حرب لبنان. لكن، خلافا للأبحاث التي نُشرت حتى الآن، العلاقات مع الموارنة ليست محور هذه الدراسة. ذلك أن محاولة بحث سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان من زاوية العلاقات مع الموارنة تعاني من خلل على الصعيد المنهجي، وتنطوي على انحياز واضح

يعود إلى حرب لبنان ونتائجها الخلافية. فالعلاقات مع الموارنة شكلت وسيلةً واحدة من جملة وسائل، ولم تكن دائما الأهم والأجدى، لدفع المصالح السياسية، الأمنية، الإقتصادية والإستيطانية في لبنان قدما، كما حُددت في فترات مختلفة من قبل قيادة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

في إطار البحث سيتم تحليل هذه المصالح، والسبل التي انتُهجت من أجل تحقيقها وطريقة إدارة السياسة تجاه لبنان مع التوقف عند أوجُه مختلفة ذات صلة بفهم الموضوع. كذلك، سوف يتم بحث: التعاون مع البريطانيين في المسألة اللبنانية خلال مقاطع زمنية مختلفة في فترة الإنتداب؛ منظومة العلاقات مع الحكومة اللبنانية خلال فترة الإنتداب وسنوات الخمسينات؛ منظومة العلاقات مع أبناء الطوائف المختلفة: الموارنة، الدروز، الشيعة والسنة؛ الخلفية الإيديولوجية والمفاهيمية للسياسة تجاه لبنان؛ التطورات في لبنان والعالم العربي التي أثّرت على علاقات لبنان مع الحركة الصهيونية وإسرائيل؛ طريقة إدارة السياسة الصهيونية والإسرائيلية تجاه لبنان على المستويين الشخصي والمؤسساتي؛ الصلات المتبادلة بين التطورات الداخلية في المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل وبين السياسة تجاه لبنان؛ ومكانة لبنان على جدول الأولويات السياسية الشرق أوسطي للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في الخمسينات.

وقد جرى التركيز بشكل خاص على الدور الذي لعبه، خلال الإنتداب والخمسينات، دافيد بن غوريون وموشيه شاريت، الشخصيتان المهيمنتان في المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل في سنوات عمرها الأولى. كلاهما لعب دورا رئيسيا في بلورة السياسة الشرق أوسطية للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، بما في ذلك السياسة تجاه لبنان. لدى كليهما، تبلورت في فترة الإنتداب تصوراتٌ أساسية تعتبر أن نهر الليطاني هو الحدود الطبيعية لأرض إسرائيل وأن مياه الليطاني حيوية لري أرض إسرائيل، وأن الطائفة المارونية، حاملة راية القومية اللبنانية، هي الطائفة المهمة والمؤثرة في لبنان، وأن الموارنة هم حلفاء طبيعيون للمشروع الإستيطاني ولدولة إسرائيل وينبغي تركيز معظم الجهود السياسية تجاههم، وأنه من المتعذر تحصيل جدوى كبيرة من العلاقات مع بقية الطوائف، وخصوصا الشيعة. من بين الإثنين، كان موشيه شاريت الأكثر وعيا لأهمية التغييرات التي شهدها لبنان في بداية الأربعينات ولتداعياتها على التصورات الأساسية المعتمدة وعلى السياسة

تجاه لبنان. لذلك، طالب شاريت في الخمسينات باستخلاص العِبَر اللازمة من هذه التغييرات، وبخفض، إلى درجة كبيرة، مستوى التوقعات السياسية التي تبلورت خلال فترة الإنتداب من الموارنة ومن لبنان بشكل عام. من جهته، واصل بن غوريون، خلال فترة حرب الإستقلال وفي الخمسينات، التنظير لسياسة مساعدة الموارنة على العمل من أجل إحداث تغيير في طابع وحدود لبنان. يتطرق هذا البحث للخلاف الذي اندلع بين الرجلين في المسألة اللبنانية ولنتائجه، في إطار الإضاءة على نقاش شخصي ومفاهيمي أوسع حصل بينهما في النصف الأول من الخمسينات.

يشتغل البحث على فترة تبدأ عام 1918، أي نهاية الإحتلال العثماني لأرض إسرائيل وسوريا ولبنان واحتلالها من قبل الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وتنتهي فترة البحث عند الأزمة التي اندلعت في لبنان بين عامي 1957–1958 والتي عصفت بالبلد وبالشرق الأوسط كلّه وحملت تباشير الحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان منتصف السبعينات. ويمكن، في السنوات الأربعين التي يشتغل عليها البحث، تمييز ثلاثة فترات فرعية بارزة تمت معالجتها برؤية مقارنة: 1918–1947، فترة الإنتداب البريطاني لأرض إسرائيل والإنتداب الفرنسي لسوريا ولبنان؛ 1947–1949، حرب الإستقلال وإقامة دولة إسرائيل؛ 1949–1958، العقد الأول من قيام دولة إسرائيل المستقلة. وسيُسلط البحث الضوء على مسارات الإستمرارية والتحولات في السياسة تجاه لبنان خلال الإنتقال من سياسة الحركة الصهيونية الـ «ما قبل دولتية» إلى السياسة التي بلورتها وأدارتها دولة إسرائيل إبان حرب الإستقلال والعقد الأول من عمرها.

يستند البحث إلى عدد من المصادر الأولية والثانوية. الركيزة الأساسية هي مادة أرشيفية تعكس السياسة تجاه لبنان في مراسلات زعماء الحركة الصهيونية، قادة دولة إسرائيل، مسؤولي الوكالة اليهودية (خصوصا القسم السياسي)، موظفي وزارة الخارجية، قادة الـ«هاغاناه» وجيش الدفاع الإسرائيلي، مصلحة الأخبار (الجهاز الإستخباري التابع لمؤسسات المشروع الإستيطاني) والإستخبارات الإسرائيلية. الأرشيفات التي جُمعت منها المادة الأساسية هي: الأرشيف الصهيوني الرئيسي في القدس؛ أرشيف الدولة في القدس؛ أرشيف الجيش الإسرائيلي في غفعاتايم؛ أرشيف معهد تراث بن غوريون في سديه بوكر؛ أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» في تل أبيب؛ أرشيف شعبة الإستخبارات العسكرية في

تل أبيب؛ أرشيف «ياد تابناكين» في رامات إفعال؛ وأرشيف حزب العمل في تل أبيب. إضافة إلى ذلك، تمت الإستفادة من مواد أرشيفية محلية في كفار غلعادي والمطلة شكلت استكمالا للمواد الأرشيفية الرئيسية.

واستكمالاً للمادة الأرشيفية جرت الإستفادة أيضا من عدة مصادر إضافية أولية وثانوية:

منشورات رسمية ووثائق، بما في ذلك محاضر وملخّصات اجتماعات اللجنة التنفيذية الصهيونية، إدارة الوكالة اليهودية، الحكومة المؤقتة لدولة إسرائيل والحكومة الإسرائيلية في الأعوام الأولى من قيام الدولة. إلى ذلك ينبغي أن نضيف الكراسات الخاصة بتوثيق تاريخ السياسة الخارجية لدولة إسرائيل التي نشرها خازن الدولة، والوثائق التي نُشرت في لبنان والولايات المتحدة وبريطانيا.

المذكرات، كتب اليوميات، الرسائل والشهادات التي نشرها مسؤولون في الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل ممن كانوا على صلة بعملية صناعة القرار وإدارة السياسة تجاه لبنان. وثمة أهمية خاصة لمذكرات دافيد بن غوريون وموشيه شاريت، سواء التي نُشرت على الملأ، أو تلك التي لا تزال موجودة في أرشيف تراث بن غوريون في سديه بوكر وفي أرشيف الجيش والتي تمكنّا من الإطلاع عليها.

عشرات المقابلات والشهادات والمحاضرات الخاصة، بشكل أساسي، بشخصيات إسرائيلية كانت على صلة بإدارة سياسة الحركة الصهيونية تجاه لبنان، أو كان لديها علاقة جيدة مع صناع القرار أو منفذي السياسات. بعض المقابلات أجريت من قبل مُعدّ البحث وبعضها الآخر من قبل باحثين آخرين في إطار أبحاث أخرى. بطبيعة الحال، ثمة قيود على الذاكرة البشرية بعد مرور فترة طويلة إلى هذا الحد. لكن رغم ذلك، في بعض الحالات، شكّلت المقابلات إستكمالاً مهما للوثائق المكتوبة، وفي حالات خاصة لا يوجد فيها شهادات مكتوبة، شكّلت مصدراً وحيداً وقيماً لفهم أوجه مختلفة من السياسة تجاه لبنان.

بعض المصادر الثانوية من اختصاصات أكاديمية مختلفة تشمل الكتب والمقالات والأبحاث في مجال السياسة والأمن والإستيطان والإقتصاد. وعلى وجه خاص استعنتُ بكتاب لورا آيزنبرغ «عدوّ عدوّي، لبنان في مخيلة الصهيونيين الأوائل» الذي يبحث بشكل موسع

علاقات الحركة الصهيونية مع المسيحيين الموارنة خلال فترة الإنتداب، وكذلك بأطروحة الدكتوراة الخاصة بأيال زيسر، «تحدي الإستقلال: لبنان خلال فترة حكم بشارة الخوري (1943–1952)»، الذي يُعَدُّ مصدرا مهما لفهم الخلفية اللبنانية الداخلية للسياسة الصهيونية والإسرائيلية تجاه لبنان خلال فترة الإنتداب ومطلع الخمسينات.

الصحافة الإسرائيلية واللبنانية والعربية وخلاصة البث الإذاعي من فترة الإنتداب والخمسينات. وقد شكّلت هذه المصادر إستكمالا للمصادر الأخرى وتُعتبر أهميتها بالنسبة لهذا البحث ثانوية لأن موضوع البحث، بطبيعة الحال، لم يحظَ بتغطية إعلامية كبيرة، وفي الحالات التي حصل فيها على التغطية كانت المعلومات مَشُوبةً بعدم الدقة والتوجيه.

أرى من الواجب علي أن أتوجه بالشكر لكل الذي ساعدوني في مهمتي: الدكتور مارتين كريمر، على نصائحه وملاحظاته قبل كتابة البحث وأثناء الكتابة وبعد الإنتهاء منه؛ أوري لوبراني وزياما ديفون، زملائي في العمل بوزارة الدفاع، اللذّين استعنتُ غيرَ مرة بخبرتهم الكبيرة في العمل السياسي في إطار وزارة الخارجية وعملهم المشترك مع دافيد بن غوريون وموشيه شاريت في الخمسينات؛ الدكتور إلحنان أورن الذي أسدى لي النصائح والتوجيه والملاحظات فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والإستيطانية للسياسة تجاه لبنان؛ العميد احتياط ألكنا هارنوف، الذي اطّلع على مسودة البحث وأمدّني بملاحظاته المفيدة؛ زوجتي تسيبورا وابني ران على المساعدة التي قدماها لي أثناء الكتابة وعلى صبرهما الجدير بالتنويه وطول بالهم الذي أبدوه تجاهي طوال ثلاث سنوات من الإنشغال بالبحث.

ختاماً، أود أن أشكر دار نشر «معراخوت»، قائدها المقدم حغاي غولان، ولمُعدّ الكتاب تسافي عوفر، على ما بذلوه من وقت وجهد وخبرة مهنية في سبيل تحويل هذه الأطروحة إلى كتاب آمل أن يجتاز بنجاح اختبار نقد القارئ الإسرائيلي.

الجزء الأول

سياسية الحركة الصهيونية تجاه لبنان
خلال فترة الإنتداب (1918-1947)

مدخل إلى الجزء الأول

يُعنى هذا الجزء بسياسة الحركة الصهيونية تجاه لبنان خلال الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى واندلاع حرب الإستقلال. هذه الفترة، فترة الإنتداب البريطاني لأرض إسرائيل والإنتداب الفرنسي لسوريا ولبنان، تبدأ عام 1918 الذي احتلّ فيه الحلفاء أرض إسرائيل وسيطروا على سوريا ولبنان وأنهوا 400 عام من الحكم العثماني، وتنتهي عام 1947، مع اتخاذ قرار التقسيم من قبل عصبة الأمم واندلاع حرب الإستقلال.

خلال هذه الفترة سعت الحركة الصيهونية إلى دفع ثلاثة مصالح أساسية قدما في لبنان:

المصلحة السياسية: تأسيس علاقات وثيقة، بل عقد تحالف رسمي، مع الطائفة المسيحية المارونية المهيمنة على لبنان، وعند الإمكان،أيضا، مع طوائف الأقلية الأخرى في لبنان والشرق الأوسط - مثل الطائفة الدرزية - وإضفاء صبغة عملية على هذه العلاقات على شاكلة التعاون السياسي، الإعلامي، الثقافي، الأمني والإقتصادي. وذلك كوسيلة للتخلص من العزلة التي كان يعاني منها مشروع الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل خلال فترة الإنتداب، وكمدماك لتبلور أوسع لـ«حلف الأقليات» الذي يؤسس لتعاون بين الإستيطان اليهودي والأقليات غير العربية وغير المسلمة في الشرق الأوسط.

المصلحة الإقتصادية والإستيطانية: ضم نهر الليطاني ومصادر المياه الأردنية إلى حدود أرض إسرائيل، أو، عوضاً عن ذلك، التعاون مع لبنان من أجل استثمار مشترك لمياه الليطاني في الري وإنتاج الكهرباء. إضافة إلى ذلك، كان يُنظر إلى منطقة جنوب لبنان بوصفها هدفا محتملاً للإستيطان اليهودي وتوجيه الهجرات اليهودية نحوها، رغم أن لبنان كان من حصة الإنتداب الفرنسي.

المصلحة الأمنية: منع نشوء تنظيمات وأنشطة معادية ضد الإستيطان اليهودي سواء من قبل مجموعات مسلحة أو من قبل جيوش نظامية. التهديدات الأمنية، التي مصدرها

لبنان، طرحت للمرة الأولى على جدول الأعمال داخل مشروع الإستيطان اليهودي أثناء «الثورة العربية» بين عامي 1936 و1939، كما أثيرت في عامي 1940 و1941، أثناء الحرب العالمية الثانية، على خلفية الخشية من غزو قوات حكومة فيشي أو الجيوش الألمانية النازية.

إن درجة الأهمية التي أولتها الحركة الصهيونية لكل واحدة من هذه المصالح خلال فترة الإنتداب ودرجة استعدادها لاستثمار الموارد في سبيل تحقيقها تبدّلت بين وقت وآخر، وذلك بفعل تطور الإستيطان اليهودي والتغيرات السياسية في الشرق الأوسط ومنظومة توازن الفرص والتهديدات لهذه السياسة حيال لبنان. بشكل عام، أعطيت المصلحة السياسية درجة غير قليلة من الأهمية، ذلك أنه كان يُنظر إلى لبنان كجهة تنطوي على احتمال تأسيس علاقات وثيقة معها من قبل المشروع الإستيطاني، بالرغم من أنه في نظام الأولويات العام لدى الحركة الصهيونية على مستوى العالم العربي كان يقع في مكان ثانوي[1]. أما أهمية المصلحتين الأخريين فقد علت خلال فترتين زمنيتين قصيرتين: المصلحة الإقتصادية والإستيطانية كانت مركزية في نظام أولويات الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى، أثناء تبلور الحدود السياسية الجديدة للشرق الأوسط، إلا أن الإهتمام بها تراجع مطلع العشرينات في أعقاب تثبيت حقائق نهائية بهذا الخصوص من قبل البريطانيين والفرنسيين؛ والمصلحة الأمنية تحولت إلى مصلحة أساسية أثناء «الثورة العربية» وخلال الحرب العالمية الثانية، عندما تعرض الإستيطان اليهودي لأخطار أمنية مصدرها سوريا ولبنان.

الفصل الأول

النشاط السياسي للحركة الصهيونية في لبنان

مخططو ومنفذو السياسة الصهيونية حيال العالم العربي

السياسة الصهيونية تجاه العالم العربي خُططت وأديرت من قبل القسم السياسي في الوكالة اليهودية، الذي تأسس عام 1923، والذي تحول إلى البنية التحتية لوزارة الخارجية وأجهزة الإستخبارات في دولة إسرائيل قبيل نشأتها. إلا أن الحركة الصهيونية كانت في العشرينات لا تزال تعمل بشكل غير منهجي في المجال العربي[1]. في بداية الطريق، كانت الحركة الصهيونية منشغلة ببناء البلاد، بالهجرة والإستيطان، وكان اهتمامها بالعلاقات مع العالم العربي، بما في ذلك لبنان، ثانويا. في مجال إدارة السياسات تجاه العرب برزت في سنوات العشرين شخصية حاييم مرغليت كالفاريسكي، مدير مستوطنات البارون (روتشيلد) في الجليل الأعلى (1906–1920) ورئيس «الدائرة العربية» في الإدارة الصهيونية في لندن، التي كان يرأسها حاييم فايتسمان.

في عام 1931، مع تعيين حاييم أرلوزوروف* رئيساً للقسم السياسي في الوكالة، أُعطي السعي إلى تأسيس علاقات مع العالم العربي دفعاً استمر خلال فترة موشيه شرتوك (شاريت) الذي عُين رئيسا للقسم بعد مقتل أرلوزوروف. منذئذ وحتى إقامة الدولة، تبلورت السياسة الصهيونية على يدي الشخصيتين الرفيعتين في الإدارة الصهيونية:

* [قتل أرلوزوروف في 16 حزيران سنة 1933 عندما كان يسير على الشاطئ في مستعمرة تل أبيب.]

موشيه شاريت، كرئيس للقسم السياسي، ودافيد بن غوريون، كرئيس للإدارة منذ عام 1935. وقد كان تركيز بن غوريون مُنصبّاً بالدرجة الرئيسية على الشؤون الأمنية ولم يتدخل في التفاصيل الإجرائية اليومية للسياسة الخارجية، إذ أعطى مباركته لأنشطة القسم السياسي الذي، من جهته، لم يتخذ أي خطوة جوهرية من دون علم وموافقة بن غوريون[2].

وقد بنى كل من حاييم أرلوزوروف وموشيه شاريت، من بعده، طاقماً مهنيا داخل القسم السياسي تحول في الثلاثينات والأربعينات إلى البنية التحتية للنشاط السياسي والإستخباري في العالم العربي. حاييم أرلوزوروف جنّد لصالح القسم طلاب استشراق من الجامعة العبرية، من بينهم إلياهو أفشتاين (إيلات) ورؤوفين زسلاني (شيلواح)[3]. كما جنّد موشيه شاريت عام 1934 إلياهو ساسون، إبن رئيس الجالية اليهودية في دمشق سابقا وصاحب العلاقات الواسعة في العالم العربي منذ فترة شبابه حين درس في بيروت وكان عضوا في جمعية وطنية إلى جانب عدد من القادة المستقبليين في سوريا ولبنان والعراق[4]. وقد عُين إلياهو ساسون رئيسا للدائرة العربية في الوكالة اليهودية، التي تغير إسمها لاحقا إلى الجناح العربي في القسم السياسي وكان، حتى إقامة الدولة، الشخصية الأبرز وسط المستويات التنفيذية في السياسة الخارجية الصهيونية في لبنان والعالم العربي أجمع.

موقع لبنان في السياسة تجاه العالم العربي

السياسة الصهونية تجاه العالم العربي، منذ تعيين أرلوزوروف رئيسا للقسم السياسي، سعت إلى إحداث خرق في العزلة التي كان الإستيطان اليهودي يعاني منها ومحاولة إيجاد حلفاء في الدول المجاورة. بذلك تطلعت الوكالة اليهودية إلى الإلتفاف على معارضة الفلسطينيين للمشروع الصهيوني في أرض إسرائيل والتوصل إلى تفاهمات مع القوى السياسية في الدول العربية التي كانت مستعدة للتسليم بقيام الوطن القومي (لليهود) في أرض إسرائيل. هذه السياسة شكلت أيضا ردّا على جهود المفتي وعرب أرض إسرائيل لتجنيد دعم خارجي، عربي وإسلامي، لصالح نضالهم[5]. في إطار هذه السياسة توجه القسم السياسي إلى ثلاث شخصيات أساسية اعتبر أنها ذات قابلية للتحاور مع الحركة

الصهيونية، كلٌ لأسبابه: الأمير عبد الله في الأردن، انطلاقا من عدائه لعائلة الحسيني، عائلة المفتي؛ «الكتلة الوطنية» في سوريا، انطلاقا من اهتمامها بالحصول على مساعدة الحركة الصهيونية لتحقيق الإستقلال عن فرنسا؛ المسيحيون الموارنة في لبنان، انطلاقا من مصلحتهم الرئيسية في قيام لاعب غير مسلم إضافي في المنطقة[6].

وقد حظي لبنان باهتمام خاص لدى أرلوزوروف والذين أعقبوه واعتُبر صاحب مصلحة في تأسيس علاقات جيدة – حتى في إطار تحالف – مع المشروع الإستيطاني اليهودي والحركة الصهيونية. الفرضية التي انطلق منها مخطط السياسة الصهيونية كانت أن لبنان يشكل ظاهرة خاصة في العالم العربي بفعل طابعه المسيحي وكونه محاطا ببيئة مسلمة وعربية معادية لم تسلّم بقيامه ككيان مستقل. على أساس هذه الفرضية مال مخطط السياسة الصهيونية إلى الإعتقاد بوجود مصالح متماثلة بين الإستيطان اليهودي وبين لبنان المسيحي الماروني تسمح بالتعاون في مواجهة الأغلبية المسلمة والقومية العربية وتبرر بذل جهد سياسي خاص تجاه لبنان، وبشكل أساسي تجاه الطائفة المارونية فيه.

محورية الطائفة المارونية في السياسة الصهيونية تجاه لبنان

القسم السياسي، منذ ترأسه الدكتور حاييم أرلوزوروف، ركز، كما ذُكر، معظم اهتمامه على الطائفة المارونية، ولم يُعر اهتماماً شبيها للطوائف الأخرى في لبنان، مثل السنة والدروز والشيعة، بالرغم من أن الحركة الصهيونية كانت على تواصل معهم. الأسباب الرئيسية لذلك كانت:

أ- الإعتقاد بأن الموارنة لديهم «انسجام طبيعي» في المصالح مع الإستيطان اليهودي، وأنهم غربيون، محنّكون، مثقفون ومعادون للمسلمين[7]، أو «جزيرة متنورة» محاطة بـ«بحر عربي مسلم» و«تجمعات متخلفة بدوية»، بحسب تعبير دافيد بن غوريون[8].

ب- النظرة إلى الموارنة كعامل مهم ومؤثر على المستوى الوطني اللبناني، فيما بقية الطوائف اعتُبرت ذات تأثير محلي أو مناطقي ولا تأثير لها على المستوى الوطني.

ج- التقدير بأن الموارنة، حَمَلة راية الوطنية اللبنانية، هم على تناقض جوهري مع سوريا والحركة القومية العربية بسبب التزامهم بقيام لبنان ككيان سياسي مستقل ومنفصل

عن سوريا، فيما توجد في أوساط بقية الطوائف نزعة أكبر للتماهي مع سوريا ومع الحركة القومية العربية[9].

وبالرغم من ثبوت إمكانية الحصول على فائدة عملية، خصوصا في المجال الأمني، من العلاقات مع الطوائف الأخرى، مثل الدروز والسنة والشيعة، بدرجة لا تقل، وأحيانا تزيد، عما هو الحال مع الموارنة، فإن النظرة الرئيسية بأن هذه الطوائف غير قادرة على إلزام نفسها بتحالف مع الحركة الصهيونية[10] بقيت على حالها ولذلك لا ينبغي إعطاء أفضلية لتعميق العلاقات معها. في المسح الذي أعده القسم السياسي (عام 1943 على ما يبدو) حول الطوائف اللبنانية تم وصف الدروز كطائفة منقسمة (بين الجنبلاطيين والأرسلانيين) لا تمثل عاملا سياسيا مهما في لبنان. ويشير المسح إلى أن أغلبية الطائفة، الممثلة بالشريحة الأرسلانية، تفضل الإلتحاق بسوريا لأنها بذلك تتوحد مع الدروز في جبل الدروز (جنوب سوريا) وبذلك يكبر تأثيرها. أما الشيعة (المتاولة)، فقد رأى المسح، انطلاقا من الجهل وانعدام المعرفة، أنها طائفة لا ترى مصيرها مرتبطا بلبنان على الإطلاق، وذلك بسبب طموحها إلى بيع ممتلكاتها والهجرة تدريجيا إلى العراق، حيث يشكل الشيعة أغلبية وبإمكانهم إذا تعلموا وتطوروا أن يمسكوا بالحكم هناك كما فعلوا في إيران[11].

التصور بأنه يجب تركيز الجهود السياسية في لبنان على الموارنة ساد طوال فترة الإنتداب، واستمر مسيطرا وسط القيادة الإسرائيلية بعد قيام الدولة أيضا، حتى بعد أن حوّلته التغيّرات السياسية والديموغرافية التي حصلت في غضون ذلك داخل لبنان إلى قديم وغير واقعي.

الخلافات داخل القيادة الصهيونية حول فرص تحقيق فكرة الحلف اليهودي-الماروني

أثارت إمكانية تحقيق فكرة الحلف اليهودي- الماروني، سواء في إطار ثنائي، أو في إطار أوسع يتضمن «حلف الأقليات»، نقاشاتٍ وخلافاتٍ وسط صناع السياسات والمستويات التنفيذية داخل الحركة الصهيونية. وقد استمرت هذه النقاشات بعد قيام الدولة، الأمر الذي يستدعي تسليط الضوء على المواقف المختلفة والفروق بينها.

النظرة المتفائلة، التي كان أبرز من يمثلها في القسم السياسي داخل الوكالة اليهودية حاييم أرلوزوروف وإلياهو إيلات. رأت هذه النظرة أن فكرة الحلف بين المشروع الإستيطاني اليهودي والطائفة المارونية هي فكرة عملية وممكنة التحقيق في ضوء هيمنة المسيحيين على لبنان وعدم وجود كتلة مسلمة متجانسة داخل المجتمع اللبناني والمصلحة الأساسية لدى الموارنة بالتحالف مع المشروع الإستيطاني اليهودي. لذلك، على الحركة الصهيونية استثمار جهود سياسية وموارد مالية في سياق السعي إلى تحقيق هذا الهدف. الموارنة، الذين يناضلون ضد سيطرة المسلمين والذين هم عرضة لتهديد إيديولوجي وعملي من قبل القومية العربية أو فكرة سوريا الكبرى، اعتُبروا حلفاء طبيعيين للمشروع الإستيطاني اليهودي في أرض إسرائيل على قاعدة «عدو عدوي صديقي». مؤيدو هذه النظرة رأوا أيضا أنه بسبب تقدم المصالح الإقتصادية على الإيديولوجية في المجتمع اللبناني يمكن الحصول بسهولة على حلفاء في لبنان مقابل دفع الثمن، وأنه يمكن استغلال الإرتباط الكبير للبنان بالسياحة اليهودية والأسواق داخل أرض إسرائيل كرافعة لشراء حلفاء وتأثير. العلاقات الشخصية الدافئة التي تطورت بين قادة الحركة الصهيونية وزعماء الموارنة في لبنان والعزلة السياسية للإستيطان اليهودي في المحيط أضفوا مزيدا من الوزن على النظرة[12].

النظرة المتشائمة (التي تبيّن لاحقا أنها واقعية)، التي كان موشيه شاريت وإلياهو ساسون ممثليها، رأت أن الطابع التعددي للمجتمع اللبناني ومنظومة التوازنات الحساسة القائمة فيه لا تشكل ميزة، وإنما عائقا وكابحاً للعلاقات بين الحركة الصهيونية والطائفة المارونية، أو أي طائفة أخرى في لبنان. مؤيدو هذه النظرة قالوا إنه من الممكن ويجب المحاولة لتأسيس علاقات جيدة مع الأشخاص والمجموعات أو مع الطوائف في لبنان، أو حتى محاولة تأسيس حلف ذي أهداف محدودة معهم. لكنهم رأوا أنه بسبب التوازن الهش الموجود في لبنان، لا توجد مجموعة أو طائفة يمكنها أن تمثل كل لبنان أو تلزمه بسياسة علنية موالية للصهيونية، ولذلك، بحسب رأي هؤلاء، لا ينبغي إرساء سياسة ترتكز إلى هذه النظرة ولا ينبغي تخصيص موارد مهمة لها[13]. وقد كان هؤلاء يعون وجود تحفظ في لبنان تجاه الأفكار القومية العربية أو السورية، إلا أنهم أشاروا إلى أن جزءا من الجمهور المسلم يشكل بيئة مريحة لاستيعاب هكذا أفكار. وقد وافق أصحاب هذه النظرة على إمكان التغلغل بسهولة إلى داخل المجتمع اللبناني، وربما الإستعانة بأرجحية المصالح الإقتصادية على الإيديولوجية، لكنهم رأوا أنه لا يمكن، بسبب شبكة العداوات الداخلية ومنظومة

التوازنات الحساسة، ترجمة هذه الميزة إلى لغة عملية تساعد في دفع الأهداف السياسية الصهيونية قدما. من الناحية الإقتصادية، شكك هؤلاء بإمكان أن يخاطر لبنان بتعريض علاقاته الإقتصادية مع العالم العربي للضرر مقابل التحالف مع المشروع الإستيطاني اليهودي، ناهيك عن أن الكثير من اللبنانيين كانوا يرون في اليهود منافسين لهم على الصعيد الإقتصادي وليس شركاء[14].

لبنان كعضو في «حلف الأقليات»

طور عدد من القيادات في الحركة الصهيونية نظرية «حلف الأقليات» التي تقوم على التعاون السياسي والإقتصادي بين الأقليات غير المسلمة وغير العربية في الشرق الأوسط في مواجهة العدو المسلم والعربي المشترك من أجل تحقيق طموحاتها القومية. التحالف بين المشروع الإستيطاني اليهودي والطائفة المارونية، وبدرجة أقل بين المشروع الإستيطاني اليهودي والطائفة الدرزية، كانا حجر الزاوية في هذه النظرية[19].

وقد جرى التعبير عن نظرية «حلف الأقليات» والنقاش بشأن فرص تحقيقه في اجتماع إدارة الوكالة اليهودية في 20 أيار 1936. إسحاق غرينبوم، الذي كان عضوا في التيار البولندي وزعيم كتلة الأقلية فيه، مثّل في هذا النقاش مؤيدي نظرية «حلف الأقليات». وقد رأى أن العرب لا يشكلون كتلة واحدة، وأن الفرنسيين، المدركين لهذا الأمر، يحاولون تنظيم الأقليات في الشرق الأوسط، مثل الدروز والشيعة في لبنان، ضد العرب. كما اعتبر أنه من الصعب جدا، إن لم يكن مستحيلا، التوصل إلى اتفاق مع عرب أرض إسرائيل، بل أيضا مع العرب في الدول المجاورة. لذلك، بحسب رأيه، في موازاة مواصلة السعي إلى التحاور مع الأغلبية العربية، ينبغي بناء علاقات مع الأقليات في الدول العربية (العراق، سوريا، لبنان) وفي هذا الإطار يمكن توثيق العلاقات مع اللبنانيين الذين هم في وضع يشبه وضع الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل. دافيد بن غوريون رد على هذه الآراء بالقول «لنفعل ذلك» لكنه تساءل: «ماذا يمنحنا ذلك في أرض إسرائيل وماذا نمنح نحن لهم؟». إجابة غرينبوم لبن غوريون كانت أن هذا الأمر سيضعف العرب ويتيح حلفاء للإستيطان اليهودي و«يزيد قيمتنا وقوتنا السياسية في أرض إسرائيل». أضاف غرينبوم «لماذا لا نذهب إلى اللبنانيين ونقول لهم نحن قادرون على عقد تحالف معكم.

نحن نساعدكم وأنتم تساعدوننا...»[20]. أرثور روفين، اقتصادي وعالم اجتماع، شخصية مركزية في مشروع الإستيطان الزراعي الصهيوني، مثّل في جوابه الكتلة المشككة في فكرة «حلف الأقليات». هو رأى أن الدروز، على سبيل المثال، تقدموا كـ«الطليعة أمام الجمع» في الصراع السوري من أجل الإستقلال ضد فرنسا، كما أن الحال كذلك بالنسبة لبقية الأقليات. وأشار روفين إلى وجود أقليات، كالأشوريين والأرمن، قد تكون مستعدة للتعاون مع الحركة الصهيونية، لكنها أقليات مقموعة وعرضة للمطاردة، ولن تكون هناك فائدة تجنيها الحركة الصهيونية من التحالف معها. وفيما يتعلق بلبنان، إعتبر روفين أنه يوجد فعلا تناقض بينه وبين الدول العربية، لكن لا ينبغي المبالغة في تقدير حدة هذا التناقض. «ليس الموارنة وحدهم موجودون في لبنان، إنما أيضا المسلمون» والأحداث الأخيرة في أرض إسرائيل أثارت وسطهم موجة من الحماسة ضد الإستيطان اليهودي. حتى الآن، بحسب روفين، الموارنة كانوا فعلا أصدقاء المشروع الإستيطاني، لكن إذا حصل شيء بين اليهود وعرب أرض إسرائيل، فإن لبنان لن يسارع إلى عقد حلف مع المشروع الإستيطاني. روفين اعتقد أيضا أنه يجب تشجيع قيام لبنان بإدارة ذاتية، لأن ذلك سيشكل سابقة مهمة لدولة يهودية بإدارة ذاتية في أرض إسرائيل، لكن «هؤلاء ليسوا حلفاء بالنسبة لنا»[21].

بعد عشرة سنوات من ذلك، سُجلت مقاربة مترددة حيال فكرة «حلف الأقليات» في مذكرة مرسلة إلى القسم السياسي في الوكالة اليهودية في آذار 1946. المذكرة، التي حُررت على خلفية تأسيس الجامعة العربية، تدعو إلى العمل المنهجي وطويل الأمد وسط الأقليات في الشرق الأوسط، كالدروز والموارنة والأكراد، وذلك في إطار المواجهة المشتركة ضد محاولات التذويب التي تقوم بها الأغلبية السنية في الشرق الأوسط. من جهة أخرى، تشير المذكرة إلى أن «المشروع الإستيطاني اليهودي والحركة الصهيونية لم يشكلا بعد قوة سياسية قوية، ولم يحن بعد الوقت الذي يكون فيه من المجدي سياسياً للأقليات والطوائف المختلفة الإرتباط بها بشكل علني». واقترحت المذكرة إقامة هيئة غير رسمية- «مؤسسة للعلاقات الثقافية بين شعوب الشرق الأدنى والبحر المتوسط» تتعهد على المدى الطويل تنمية العلاقات والتعاون بين الأقليات في الشرق الأوسط وداخل أرض إسرائيل نفسها. كل ذلك «من دون إيهام أنفسنا بأن النتائج العملية لهذا النشاط، وبالخصوص النتائج السياسية لمصلحة الصهيونية، ستظهر فورا أو في وقت قريب»[22].

اقتراحات مشابهة أثيرت بين الفينة والأخرى أمام صناع السياسات الصهيونية خلال فترة الإنتداب. وفي أحيان كثيرة جرت نقاشات حول فرص تحقيق فكرة «حلف الأقليات» رغم أن الحركة الصهيونية وقيادتها أظهرتا، من حيث المبدأ، تعاطفاً تجاه الأقليات غير العربية وطموحاتها للإستقلال أو الحكم الذاتي. وطوال كل فترة الإنتداب، لم تتبنَّ الإدارة الصهيونية أو ترفض هذه الفكرة كأساس لسياستها تجاه العالم العربي، ولذلك لم تخضع هذه الفكرة لاختبار حقيقي[23]. مع ذلك، التحولات السياسية التي طرأت على الشرق الأوسط خلال الأربعينات أظهرت بوضوح أن الأقليات تتجه نحو فقدان قوتها وأنه لا يمكن إرساء سياسة واقعية على التحالف معها. أحد التعبيرات البارزة لذلك كان يمكن رؤيتها في نتائج النشاط السياسي وسط الطائفة المارونية في لبنان والطائفة الدرزية في جنوب سوريا، الطائفتان اللتان كانتا تشكلان مدماكين رئيسيين في نظرية «حلف الأقليات».

العلاقات مع الموارنة

كانت الطائفة المارونية في لبنان تَعد مطلع الأربعينات نحو 318,000 نسمة (حوالي 29 في المئة من مجمل سكان لبنان)[24] وكانت الطائفة الأكبر والأكثر هيمنة في لبنان. في العشرينات والثلاثينات تبلور وسط الموارنة معسكران رئيسيان: الأول، صاحب الرؤية الانفصالية، رأى في لبنان بيتا قوميا للمسيحيين، تحت الهيمنة المارونية، يعيش منفصلا عن محيطه العربي المسلم ويتمتع بعلاقات خاصة مع فرنسا حتى مع انتهاء الإنتداب الفرنسي؛ الثاني أيد قيام لبنان مستقل، ضمن حدود عام 1920، كجزء من العالم العربي الذي يحيط به ولا يرتبط بالوصاية الفرنسية[25].

على رأس المعسكر الإنفصالي، الذي عبّر عن نفسه بـ«الكتلة الوطنية»، كان يوجد، منذ منتصف العشرينات، إميل إده: ابن عائلة مارونية مرموقة من جبيل شمال جبل لبنان، محام، خريج الثقافة الفرنسية، شغل منصب رئيس لبنان بين عامي 1936 و1941. وفي عدادِ هذا المعسكر كان يوجد أيضا: البطريرك الماروني عريضة، برغم مشاعر العداء التي يكنها تجاه الإنتداب الفرنسي، مطران بيروت أغناطيوس مبارك، ورئيس «الكتائب» بيار الجميل. أما المعسكر المؤيد لكيان لبناني مستقل كجزء من العالم العربي، الذي عبّر عن نفسه بـ«الكتلة الدستورية»، فقد ترأسه بشارة الخوري: محامٍ، ابن عائلة مارونية مرموقة

من بلدة رشميا بالقرب من بعبدا، يتمتع بعلاقات مصاهرة مع عدد من العوائل المسيحية الغنية والمؤثرة في بيروت، وهو خريج فرنسا أيضا. في العشرينات والثلاثينات شغل الخوري منصب وزير ورئيس الحكومة في عدد من الحكومات، وبعد عام 1936 كان زعيم المعارضة ضد إدّه. بين عامي 1943 و1952 كان الخوري رئيسا لجمهورية لبنان. وضمن هذا المعسكر كان يوجد: شارل دباس، روم أرثودوكسي، شغل منصب الرئيس الأول للبنان بين عامي 1926 و1933؛ وميشال شيحا، مصرفي كلداني-كاثوليكي، صهر بشارة الخوري ومن كتبة الدستور اللبناني وواضعي الأساس الإيديولوجي لرؤية لبنان المستقل كجزء من العالم العربي[26].

الحركة الصهيونية استثمرت معظم جهودها في الإتصالات مع المعسكر الإنفصالي، إلا أن أصحاب هذا المعسكر لم يشكلوا كتلة سياسية متراصة وفعالة. فهم امتنعوا عن التعاون فيما بينهم بسبب الخصومات الشخصية، وهذا الأمر شكل صعوبة في تواصل الحركة الصهيونية معهم. (أحد التعبيرات عن هذا الأمر هو الإقتراح الذي طُرح أمام موشيه شاريت عام 1937 بـ«إنزال إميل إده عن كرسيه واستبداله بشخص ماروني يكون مسيحيا وطنيا أكثر شجاعة»[27]. لذلك، اضطرت الحركة الصهيونية إلى تركيز معظم جهودها السياسية في إميل إده، الذي كان يُنظر إليه بوصفه الزعيم الأبرز للمعسكر الإنفصالي، وجاء ذلك، في غير مرة، على حساب العلاقات مع شخصيات أخرى في نفس المعسكر ومجموعات وشخصيات في المعسكر الآخر. صحيح أن الحركة الصهيونية أقامت علاقات مع بشارة الخوري وشخصيات أخرى تشاركه الرؤية السياسية، إلا أن هذه العلاقات كانت ضعيفة وغير منتظمة.

1. إميل إده و«الكتلة الوطنية»

وجدت الحركة الصهيونية في إميل إده، صاحب النزعة الفرنسية والمعارض للقومية العربية والسورية، حليفا طبيعيا. إلياهو إيلات، الذي التقاه أثناء دراسته في بيروت بين عامي 1931 و1934 سمع منه أنه يرى في أرض إسرائيل اليهودية حليفا للبنان المسيحي المحرر والمحمي من الإرتباط بالنزعات العربية والسورية. وقد سمع إيلات آراء مشابهة في تلك الفترة من شخصيات مارونية عملت على تنمية شعور الوطنية الفينيقية في لبنان، مثل شارل قرم وألبرت نقاش[28].

في عام 1936، بعد انتخابه رئيسا للبنان، أقام إده علاقات وثيقة مع الدائرة العربية في الوكالة اليهودية عن طريق إلياهو إيلات[29]. في 22 أيلول عام 1936 التقى إده بإيلات وفقا لطلب حاييم فايتسمان، من أجل بحث فرص توقيع اتفاق يهودي-لبناني. إلياهو إيلات أشار أمام إدّه إلى أن اتفاقا كهذا سيعزز العلاقات الإقتصادية والثقافية بين البلدين ويتيح إقامة شركات ومعامل اقتصادية مشتركة وتطوير علاقات سياحية وثقافية واجتماعية وأيضا استيطانا يهوديا في لبنان. في جوابه، أشار إدّه إلى أن اليهود والموارنة «شركاء طبيعيين»: «ثقافتنا وثقافة لبنان أعلى من الجيران العرب وكلانا نناضل من أجل الهدف نفسه: إقامة علاقات بناءة بين ثقافتي الشرق والغرب». وأعرب إدّه عن استعداده للذهاب فورا إلى مفاوضات عملية حول الإتفاق المقترح، إلا أنه شرط ذلك بالحصول على مصادقة المفوض السامي في بيروت[30]، وهو شرط كان يعني امتناعا عن البحث كليا في الإقتراح الذي تقدم به إيلات نظرا للمعارضة المتوقعة للمفوض الفرنسي التي كان إدّه يدركها جيدا.

ويبدو أن إدّه أبدى اهتماما حقيقيا بتنمية علاقات الصداقة مع المشروع الإستيطاني اليهودي، لكنه افتقد إلى الإستعداد والتصميم على التحرك عمليا لتحقيق هذا الهدف. ويبدو أنه ليس فقط المعارضة المتوقعة للمفوض السامي الفرنسي تسببت بذلك، وإنما أيضا تردد إدّه نفسه. فمن جهة، هو كان معنيا بالإستفادة سياسيا من العلاقات مع اليهود، خصوصا في سبيل خدمة المفاوضات التي أجراها مع الفرنسيين من أجل توقيع معاهدة فرنسية- لبنانية، وكذلك من أجل تعزيز موقعه في لبنان. ومن جهة أخرى، لم يكن إدّه ليسمح لنفسه بالذهاب بعيدا في الحوار مع المشروع الإستيطاني اليهودي نظرا لإدراكه أن مستقبله السياسي متعلق بقدرته على التوصل إلى تفاهم وتعاون مع السكان المسلمين في لبنان (إدّه بدأ في الثلاثينات بالعمل على دمج المسلمين، وتحديدا السنة، في منظومة السلطة)[31]. إضافة إلى ذلك، حتى وسط المسيحيين في لبنان بدأ يسري تعاطف تجاه عرب أرض إسرائيل أثناء «الثورة العربية»، وتساؤلات حول مستوى الفائدة التي يمكن أن يجنوها من استمرار الهجرة اليهودية وتنامي تأثير اليهود في البلاد[32]. هذا الأمر انعكس في المديح الذي نشرته الصحافة المارونية للمفتي ومؤيديه، وكان على إدّه أن يأخذ هذا المزاج بعين الإعتبار.

في 22 حزيران 1937 جرى لقاء في باريس بين الرئيس إدّه وحاييم فايتسمان. وباستثناء المجاملات المتبادلة، لم يشهد اللقاء أي تطرق لإمكان توقيع اتفاق يهودي- لبناني، وبقي الأمر بمثابة طموح مستقبلي إلى ما بعد قيام دولة يهودية في أرض إسرائيل. في أثناء اللقاء، كشف فايتسمان عن أنه في غضون نصف ساعة سيُصار إلى توقيع تقرير لجنة بيل الملكية الذي يتضمن اقتراحا بتقسيم أرض إسرائيل وإقامة دولة يهودية على جزء منها. بعد مرور نصف ساعة بارك إدّه لفايتسمان، «الرئيس الأول لدولة اليهود العتيدة» وأعرب عن أمله بأن يكون اتفاق الصداقة وحسن الجوار الأول بين دولة اليهود ودولة أخرى هو مع لبنان[33].

حتى في اتصالاته مع ممثلي القسم السياسي واصل إدّه إبداء الكثير من الحذر، واكتفى بالتعبير عن الصداقة دون أن يقدم أي التزام بتعاون رسمي أو عملي[34]. وقد انعكس هذا الأمر أثناء «الثورة العربية»، حيث اكتفى إدّه خلالها بالوعود بأن لبنان لا يعتزم التدخل في الأحداث الجارية داخل أرض إسرائيل وأنه معني بعلاقات صداقة مع كل جيرانه[35]. وحين حاول إلياهو ساسون إقناع إدّه باتخاذ خطوات عملية ضد نشاط المفتي ورجاله في بيروت، امتنع إدّه عن الإلتزام بأية خطوات عملية واكتفى بالوعد بأنه سيتحدث عن هذا الأمر مع المفوض السامي، وبتقديم نصيحة لساسون بتركيز الجهود في باريس مع وزارة الخارجية الفرنسية كي تصدر التعليمات المناسبة للمفوض السامي في بيروت[36].

في الحرب العالمية الثانية، بعد سقوط سوريا ولبنان بيد حكومة فيشي، بدأت الزعامة المارونية الإنفصالية بنسج علاقات مع إيطاليا التي رأت فيها هذه الزعامة دولة لاتينية وكاثوليكية وتشكل بديلا مناسبا عن فرنسا: «الموارنة في حالة خشية وخوف من الدروز والمسلمين ويتمنون على الإيطاليين أن يأتو بسرعة إذا ما قُدِّر لفرنسا أن تترك لبنان»، كتب إلياهو إيلات إلى موشيه شاريت في 29 حزيران 1940. وأضاف: «إده والبطريرك مشغولان بإقامة العلاقات مع الإيطاليين، والإنكليز غير مقبولين وسط الموارنة»[37].

خلال هذه الفترة، التي فقد فيها الفرنسيون مكانتهم كأوصياء على الموارنة، فقد إدّه والمعسكر الإنفصالي تأثيرهما وتحولت «الكتلة الدستورية»، بزعامة بشارة الخوري، إلى الجهة المهيمنة في المشهد السياسي اللبناني. في عام 1941، أفاد ساسون أن سلطات الإنتداب الفرنسي تدير الدولة وأن إدّه ليس أكثر من رمز[38]. المفوض السامي عيّن مكانه ألفرد نقاش، قاضٍ ماروني غني، كان أيضا على علاقة جيدة بالقسم السياسي. القوات

البريطانية التي غزت لبنان في صيف 1941 أبقته على كرسيه فاقدا للشرعية الشعبية ولأي تأثير عملي، إلى أن أطيح به من قبل الفرنسيين عام 1943. في أعقاب استعداد إدّه للتعاون مع الفرنسيين وموافقته على أن يُعيَّن رئيساً من قبلهم خلال «الأزمة الدستورية اللبنانية» في تشرين ثاني 1943، خلافا لتوجهات أغلبية اللبنانيين، بمن فيهم الكثير من الموارنة، أصبح إده منبوذا في الساحة السياسية اللبنانية. وبعد طرده من البرلمان، أمضى معظم وقته في المنفى السياسي في شمال جبل لبنان أو في إجازات طويلة في باريس[39].

الحركة الصهيونية واصلت في الأربعينات دعم المعسكر الإنفصالي بشكل واضح، إلا أنه خلافا للثلاثينات، لم يكن إدّه وجماعته يمثلون آنذاك لبنان الرسمي وإنما كانوا معارضين للنظام، وليس لديهم تأثير فعلي على مجريات الأمور بشكل عام. إضافة إلى ذلك، كان إدّه وجماعته قد سلّموا شيئا فشيئا بالواقع الجديد الناشئ في لبنان، وكلما زاد إدراكهم لهذا الواقع، قلَّ بطبيعة الحال استعدادهم للتواصل مع المشروع الإستيطاني اليهودي، وبالأخص لتقديم التزامات بالعمل من أجله أو التعاون معه، وهو الأمر الذي لم يكن دائما موضع تفهم لدى محاوريهم اليهود[40]. في مقابل ذلك، الرئيس بشارة الخوري ومؤيدوه، الذي تسلموا الحكم عام 1943، أظهروا عداءً للصهيونية مردُّه نظرتهم التي رأت في لبنان جزءا من العالم العربي المحيط به. علاوة على ذلك، كان هناك في دوائر السلطة الجديدة من رأى في إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل تهديدا على لبنان أيضا[41]. الوكالة اليهودية، التي أقامت علاقات مع بشارة الخوري قبل وصوله إلى الرئاسة[42]، احتفظت بعلاقتها الواهنة مع الرئيس الجديد، لكن هذا الرئيس كان بشكل واضح غير ودّي تجاه الحركة الصهيونية والإستيطان اليهودي[43].

هذه التطورات رأى فيها القسم السياسي، وبحق، تغييرا في الوجهة السياسية للبنان. «الإنتخابات في لبنان مطلع أيلول لم تكن انتخابات عادية لبنانية داخلية»، كتب إلياهو ساسون من بيروت في 4 تشرين أول 1943. «لقد كانت انتخابات سياسية تاريخية حول تغيير وجه هذا البلد الصغير، وشارك فيها كل الجهات ذات المصالح في الشرق الأدنى. والفوز فيها كان حليف الطامحين، حاليا، إلى إيجاد تبادل اقتصادي وسياسي وثقافي مع الدول العربية وتوحيدها، مع الوقت، في إطار سياسي واحد...»[44]. على هذه الخلفية، لم يعد يُنظر إلى إميل إدّه على أنه صاحب تأثير في دوائر الحكم اللبنانية ولا وسط دوائر حزبه

التي، بحسب لوتسكي، مبعوث القسم السياسي إلى بيروت، «بسبب رغبتها في تطهير نفسها أمام الجمهور من عار التعاون مع الفرنسيين سابقا، بات يعتقد بعضها، وعلى رأسه سكرتير الحزب جورج عقل، أنه ينبغي السير قليلا داخل العربة العربية»[45].

وبرغم إدراك ضعف إدّه ومؤيديه وانعدام القدرة لديهم على التعهد بالتعاون العملي، واصلت الحركة الصهيونية اتصالاتها معه حتى بعد جلاء القوات الفرنسية من لبنان وحصول البلد على استقلاله الكامل. الموارنة الإنفصاليون، الذين كانوا يخافون على مصير لبنان ومصير الطائفة المارونية في أعقاب إنشاء الجامعة العربية وانضمام لبنان إليها وخروج الفرنسيين منه، أظهروا، خصوصاً آنذاك، اهتماماً بتوثيق العلاقة مع الإستيطان اليهودي. في صيف 1946 إلتقى إميل إدّه في باريس بدافيد بن غوريون ورؤوفين شيلواح، وبعد عودته إلى بيروت بعث برسالة إلى القدس تتضمن طلباً مالياً كبيراً (25,000 ليرة أرض إسرائيلية*) من أجل محاولة السيطرة على الحكم في لبنان، وهو اقتراح غير عملي على الإطلاق في تلك الفترة. وذكر إدّه أمام مُحاوريه أنه بعد أن ينجح في ذلك، سيكون مستعدا للتعاون مع اليهود وسيوافق على ضم جنوب لبنان- على ما يبدو حتى الليطاني- إلى البيت القومي لليهود[46]. ولم يتطرق إدّه في حينه إلى الإتصالات التي كانت قائمة في تلك الفترة بين الوكالة اليهودية والكنيسة المارونية، والتي أفضت إلى اتفاق تعاون بين الجانبين.

في تلك الفترة، توجه إميل إدّه وألفرد نقاش إلى غامليئيل هاراري، المسؤول في القسم العربي في الـ«بالماخ»، الذي كان يعمل في سوريا. إدّه أراد الوصول عبره إلى «ممثلين يهود معتمدين» يمكن إبرام حلف يهودي- مسيحي معهم. كما أنه ناقش طلبا توجيها عسكريا من أجل القيام بانقلاب في لبنان، ومقابل ذلك أعربا عن استعدادهما لإعطاء سلاح أو أراض أو مال. هذا الطلب نُقل إلى قائد الـ«بالماخ»، يغآل ألون، ومنه إلى غاليلي وبن غوريون[47] إلا أنه لم يفض إلى أية نتيجة عملية سوى إعراب بن غوريون عن امتعاضه من التداخل بين نشاط المستعربين ونشاط القسم السياسي في لبنان ومن اشتغال مبعوثي الـ«هاغاناه» ومؤسسة الهجرة الثانية بالشؤون السياسية[48].

الإتصالات مع إميل إدّه تواصلت حتى خلال حرب الإستقلال، إلا أن موته عام 1949

* [مصطلح المؤلف هو (أرض إسرائيل) والمقصود بالعبارة ليرة فلسطينية.]

شكل نهاية فصل في العلاقات بين الحركة الصهيونية والموارنة وفي أعقاب ذلك تقلصت الإتصالات مع مؤيديه (الذين فقدوا تأثيرهم) إلى الحد الأدنى[49].

2. البطريرك الماروني أنطوان عريضة والكنيسة المارونية

الكنيسة المارونة وبطركها تمتعا بصورة تقليدية بتأثير كبير وسط أبناء الطائفة في لبنان وشكلا محورا رئيسيا في نضالها للحفاظ على وجودها وهويتها. وقد لعبت الكنيسة دورا مهما في صياغة التاريخ السياسي للبنان في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. تأسيس الدولة المسيحية في لبنان عام 1920 شكّل، إلى درجة كبيرة، ذروة هذه الجهود. والكنيسة هي التي حافظت، عبر خطابها، على الإيديولوجيا المارونية التي رأت في أبناء الطائفة جالية غير عربية، ذات خصوصية وتفوق في المجالات الدينية والثقافية والتربوية على المجتمع المسلم المحيط بها. الرواية التاريخية التي قدمها الكهنوت الماروني أثارت للمرة الأولى أطروحة الأصل الفينيقي للموارنة أو كونهم من نسل «المردة» (قبيلة مقاتلة قاومت الغزو العربي لسوريا في القرن السابع) ومقولة أن جبل لبنان هو وطن الكيان الماروني المستقل[50].

على هذه الخلفية، تم التعامل مع الكنيسة المارونية، التي تطلعت تقليديا إلى الدفع قدما بفكرة حلف الأقليات في الشرق الأوسط، بوصفها هدفا مهما للجهود السياسية التي تبذلها الوكالة اليهودية في لبنان. هذه الجهود أثمرت، خلال فترة الإنتداب، علاقات وثيقة مع رؤساء الكنيسة، وخصوصا مع رجلين رفيعين فيها: البطريرك الماروني أنطوان بطرس عريضة ومطران بيروت الماروني أغناطيوس مبارك.

أنطوان بطرس عريضة*، مواليد 1863، متحدر من عائلة طرابلسية غنية، انتخب عام 1932 خليفة للبطريرك إلياس حويك، الذي لعب دورا مهما في إنشاء «لبنان الكبير». عريضة واجه صعوبة في ملء منصب سلفه: فقد كان عمره 69 عند انتخابه، عديم أية خبرة سياسية، وهو كان عمليا مرشح تسوية في مقابل منافسيه البارزين: المطران أغناطيوس مبارك والأسقف عبدالله الخوري (ابن عم بشارة الخوري). كلا الرجلين لم يسلّما بانتخاب عريضة بطريركاً وأكثرا من الكيد له. نتيجة ذلك، كانت الكنيسة المارونية في تلك الفترة غارقة في النزاعات الداخلية من دون قيادة دينية فعالة.

* [أنطوان عريضة ولد في بشري، ولذلك فإن معلومات المؤلف خاطئة.]

بدأ إلياهو إيلات في نسج العلاقة مع البطريرك الماروني وزارهُ في مكان إقامته في بكركي (جنوب جونية) بعد تنصيبه عام 1932. خلال لقائهما، وجد إيلات البطريرك «أكثر عداوة» تجاه المسلمين من سلفه إلياس حويك، وسمع منه للمرة الأولى عن المساعدة التي قدمها موشيه مونتيفوري وإيزاك موئيف كرميا (شخصيتان يهوديتان فرنسيتان) للموارنة إبان معركتهم مع الدروز عام 1860. هذا الإجتماع فتح الطريق أمام شبكة علاقات وطيدة نشأت في الثلاثينات والأربعينات بين البطريرك والقيادة الصهيونية في القدس التي كانت ترى فيه صديقا حقيقيا للحركة الصهيونية[51].

شخصية بارزة أخرى كان مطران بيروت الماروني، أغناطيوس مبارك، أحد رجال الدين الموارنة البارزين في لبنان. مبارك أظهر تأييدا علنيا وصاخباً للصهيونية. وهو أيّد بشكل منهجي إقامة دولة يهودية ورأى في إقامتها الدفاع الأفضل عن لبنان المسيحي. وبسبب مواقفه العلنية المؤيدة للصهيونية كان مبارك عرضة للتهجمات من قبل خصومه، وهي تهجمات ردّ عليها بالتهجم على الحكم المسيحي في لبنان وعلى المسلمين وعلى سلطة الإنتداب الفرنسي[52]. وبعد فشل إدّه في صراعه ضد إئتلاف بشارة الخوري ورياض الصلح، برز مبارك في الأربعينات كزعيم المعسكر المسيحي الإنفصالي وحظي بدعم واسع وسط موارنة جبل لبنان والشمال[53].

على مدى سنوات الثلاثينات، أجرى رجال الحركة الصهيونية اتصالات متواصلة مع رجال الكنسية الذين في الأغلب أظهروا التعاطف والمودة. لكن محاولة تجنيد البطريرك، خلال هذه الفترة، من أجل التعاون السياسي العملي، لم تفضِ إلى نتيجة. في 2 أيار 1937 التقى دوف هوز وإلياهو إيلات بالبطريرك على متن السفينة التي سافر على متنها في طريقه إلى روما ومن هناك إلى باريس. دوف هوز عرض أمامه المصلحة الحيوية لليهود والمسيحيين في التعاون الإقتصادي والثقافي والسياسي. وبناء على طلب موشيه شاريت، طلب دوف هوز من البطريرك بأن يساعد خلال لقاءاته مع البابا ورئيس الحكومة الفرنسية في أن يتم الحفاظ على مبدأ الحدود المتواصلة والمشتركة بين الدولة اليهودية ولبنان أثناء ترسيم خارطة تقسيم أرض إسرائيل. في ردّه أشار البطريرك إلى أنه من غير الواضح له ما الذي يمكن فعله من الناحية العملية، لأن مسألة الحدود ستتقرر وفقا لمصالح القوتين العظميين، وليس وفقا للبنانيين واليهود. إلياهو إيلات، خلال وصفه للإجتماع، لاحظ أن

أقوال البطريرك تشي بشكل واضح بأنه حذر من تقديم إلتزام يمكن أن يورطه في الشأن السياسي والدولي الخارج عن نطاق الشأن الطائفي[54]. كذلك لم يفض اجتماع البطريرك بحاييم فايتسمان في باريس إلى أية نتيجة، عدا تبادل عبارات المجاملة والإعراب عن التعاطف. انطباع فايتسمان عن الإجتماع كان أنه لا ينبغي توقع أي خطوة تجاه الحركة الصهيونية من البطريرك أو أي زعيم ماروني آخر في لبنان إلا بعد قيام الدولة اليهودية، وبعد أن تؤيد فرنسا هذه الدولة وتقيم علاقات ودية معها[55].

العلاقات مع البطريرك والكنيسة المارونية استمرت في الأربعينات، لكنها كانت قد تحررت من التوقعات التي رافقتها في الثلاثينات. «إن الضعف الشخصي للبطريرك أنطوان عريضة، العجوز غير الخبير بما يكفي بمشاكل العصر وعدم الموقف السياسي الثابت والنسقي، ينهك بقدر غير قليل موقف الموارنة ويتسبب بالإرباك داخل معسكرهم» كتب إلياهو إيلات، أحد الممثلين البارزين للرؤية التي سعت إلى التحالف مع الموارنة. في مسح ديموغرافي سياسي عن لبنان، أعده إيلات عام 1943 ورُفع إلى موشيه شاريت أشير إلى أن «هذه الحقيقة تهز حالياً قوة الكنيسة والقوة التي كانت للبطريرك في طائفته سابقا...»[56]. لكن، كما في حالة إدّه، تحديدا في الفترة التي ضعف فيها تأثير البطريرك والكنيسة وزاد وزن القوى التي تدعم اندماج لبنان في العالم العربي، اتخذ البطريرك خطوة جرئية، للوهلة الأولى، أثمرت اتفاقاً بعيد الأثر في مضامينه بين الوكالة اليهودية والكنيسة المارونية. الوكالة اليهودية، التي كانت تدرك جيدا الضعف الشخصي للبطريرك وتراجع قوة الكنيسة، كانت مستعدة لأن تحاول اختبار هذه المبادرة على أرض الواقع ويبدو أنها بنت توقعات على فرص نجاحها.

الإتفاق بين الوكالة اليهودية والكنيسة المارونية في لبنان، الذي صاغة إلياهو ساسون ويعقوب شمعوني[57] وُقّع في القدس بتاريخ 30 أيار 1946. عن الوكالة وقع برنارد جوزف (الذي غير إسمه لاحقا إلى دوف يوسف) عضو إدارة الوكالة، وباسم البطريرك وقع الشيخ توفيق عواد، مبعوث البطريرك الذي شغل مناصب وزارية في عدد من الحكومات اللبنانية سابقا (الإتصالات مع الكنيسة جرت عن طريق عائلة عواد، التي كان أحد أبنائها، جوزف، سكرتيرا للبطريرك). الإتفاق اعترف بمطلب الشعب اليهودي بإقامة دولة مستقلة في أرض إسرائيل وإقامة دولة مستقلة في لبنان، ذات طابع مسيحي، من المزمع للكنيسة

أن تتسلم فيها السلطة. في الإتفاق، تعهدت الكنيسة بأن ترى فيه جزء لا يتجزأ من بيان الحكومة اللبنانية عندما تصل هي إلى الحكم.

وتضمن الإتفاق ستة بنود تفصل المبادئ المتفق عليها بين الجانبين ومجالات التعاون فيما بينهما. وأبرز ما فيه[58]: في **البند الأول**، اعترفت الكنيسة بالعلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، وبحقه في الهجرة الحرّة إليها وبالمشروع السياسي للوكالة اليهودية بإقامة دولة يهودية عليها؛ في **البند الثاني** اعترفت الوكالة اليهودية باستقلال لبنان وحدوده القائمة وأعلنت أنه ليس لديها أي نوايا للتمدد باتجاه أراضيه وأن الهجرة اليهودية لا تشمل لبنان؛ في **البند الثالث** التزم الطرفان بمساعدة بعضهما البعض في المحافل الدولية وبإحباط أية مخططات للإضرار بأهداف الموارنة أو الصهاينة؛ في **البند الرابع** تعهد الطرفان بالتعاون السياسي والإقتصادي والأمني والإجتماعي مع التطرق إلى تفاصيل التعاون في هذه المجالات: الإعلام على مستوى الرأي العام الدولي، تطوير العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين الشعبين وإقامة علاقات حسن جوار، تقديم الكنيسة المارونية المساعدة لهجرة اليهود إلى أرض إسرائيل في حال اضطر المهاجرون إلى العبور من لبنان، الوكالة تحترم الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في أرض إسرائيل وبالطابع المقدس للأماكن المقدسة في الدولة اليهودية العتيدة، تعاون أمني يشمل اتخاذ كل الوسائل اللازمة لمنع دخول أو خروج جهات معادية عبر الحدود، تبادل المعلومات في المجالات المختلفة-السياسية والأمنية والصناعية والزراعية والعلمية، مساعدة واهتمام الوكالة اليهودية بممثلي البطريرك الماروني عندما تقوم الدولة اليهودية، دعم الوكالة لممثل البطريرك في واشنطن وباريس. في **البند الخامس** تقرر أن يكون الشيخ توفيق عواد ممثل البطريرك حتى إشعار آخر، وباستمرار الإتصالات حتى تنفيذ بنود الإتفاق. في **البند السادس** تقرر أن يدخل الإتفاق حيز التنفيذ أثناء التوقيع عليه وأن كلا من الجانبين لديه الحق في إلغائه من خلال الإيعاز بذلك ستة أشهر مسبقا.

للوهلة الأولى، كان الإتفاق ممتازا، وشكل درّة تاج الإتصالات السياسية التي أجرتها الحركة الصهيونية مع الكنيسة المارونية ومع الموارنة بشكل عام. صانعو الإتفاق افترضوا بوضوح أن هناك انسجام طبيعي في المصالح السياسية والإقتصادية والثقافية بين الموارنة واليهود وأن الجانبين لديهما مصلحة مشتركة في التعاون ضد الأغلبية المسلمة والعربية

المحيطة بهما[59]. أضف إلى ذلك أن زعماء الوكالة كانوا مستعدين لاستثمار موارد مالية من أجل دفع الإتفاق قدما. في 8 أيار 1946 كتب بن غوريون في مذكراته أن موشيه شاريت أفاده بوصول مبعوث مهم للموارنة إلى القدس وأنه اقترح إبرام حلف مع المشروع الإستيطاني اليهودي ووعد بأنه «في حال فوز جماعته، فإنهم سيُخرجون لبنان من الجامعة العربية». دافيد بن غوريون أضاف أن الموارنة، بحسب ذلك المبعوث، يطلبون «مساعدة مالية» وكتب أنه أوصى موشيه شاريت بقبول إقتراح المبعوث[60]. وبحسب أقوال البطريرك (كما طرح الأمر أمام موشيه شاريت في كانون ثاني 1948) فقد تعهدت الوكالة اليهودية بدفع 20,000 ليرة أرض إسرائيلية له، حصل منها حتى ذلك الحين على 5,000 ليرة فقط. ذلك في حين كان مجمل موازنة النشاط السنوي في سوريا ولبنان لعام 1946 نحو 3,000 ليرة فقط. (أنظر ملاحظة رقم واحد في مدخل الجزء).

إلا أن الإتفاق بين الوكالة اليهودية والكنيسة المارونية كان يتضمن نقطتي ضعف رئيسيتين منعتا تطبيقه عمليا:

أ- ضعف الكنيسة المارونية، وضعف شخصية البطريرك عريضة

الفرضية التي قام عليها الإتفاق هي أن الكنيسة تشكل قوة مهمة وفعالة بإمكانها أن تتسلم الحكم مستقبلا في لبنان. هذه الفرضية كانت خاطئة، إذ إنه، خلافا للثلاثينات، أوساط الكنيسة المارونية لم تكن تمثل لبنان الرسمي، وإنما شكلت معارضة للنظام، وبشكل عام لم يكن لديها تأثير فعلي على مجريات الأمور[61]. بعض الأبحاث التي أعدت في القسم السياسي حول البنية الطائفية في لبنان والتطورات السياسية فيه كانت تشير إلى أن «المستويات المهنية» في الوكالة كانت تدرك جيدا صورة الوضع هذه قبل أعوام من توقيع الإتفاق. في بحث أُعد عام 1943، على ما يبدو، حول البنية الطائفية في لبنان تم تشريح مسار فقدان الكنيسة لقوتها: «الكنيسة المارونية، التي كانت حتى وقت قريب القوة الأساسية، ضعُفت إلى درجة أنها لم تعد تستطيع اليوم إدخال موظف واحد إلى السلك الحكومي أو القضائي أو الشرطي»[62]. وفي بحث أعده إلياهو إيلات عام 1943 أشار فيه إلى ضعف شخصية البطريرك أنطوان عريضة[63]، الذي كان في الـ 83 من العمر حين توقيع الإتفاق، كما أعرب فيه غير مرة عن الخشية من كونه ساذجا وخاضعا لتأثير مستشارين فاسدين. البطريرك والكنيسة

كانا بناء على ذلك فاقدين للقدرة الحقيقية «على تأمين البضاعة» لجهة تطبيق البنود البعيدة الأثر التي تعهدوا بها في الإتفاق، فكيف بالوصول إلى الحكم في لبنان.

ب- أسرار الإتفاق. بما ينسجم مع تاريخها في الإتصالات مع الحركة الصهيونية، أصرت الكنيسة على أن يبقى الإتفاق سريا، وقد ورد هذا الشرط في رسائل جانبية متبادلة أرفقت بالإتفاق[64]. في الرسالة الموجهة إلى الدكتور برنارد جوزف، بتاريخ 30 أيار 1964، كتب الشيخ توفيق عواد أن «الإتفاق الذي توصلنا إليه سيعتبر في هذه المرحلة سريا جدا، ولن يكون نشره ممكنا إلا بموافقة متبادلة عندما يتوصل الطرفان إلى أن الإستنتاج بأنه يجب نشره». وأوضح عواد أنه يجب التعامل مع هذه الرسالة كملحق للإتفاق[65]. التوافق المتبادل على سرية الإتفاق (الذي لم تلتزم به الكنيسة) منع الوكالة، في الأعوام التي سبقت قيام الدولة، من الإنتفاع من الفائدة الأساسية، السياسية والإعلامية، التي انطوى عليها: الإثبات العلني بأن جهة سياسية ما في الشرق الأوسط توافق على إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وعلى التعاون الشامل مع الحركة الصهيونية.

بعد توقيع الإتفاق استمرت الإتصالات بين الجانبين وشملت تبادل مذكرات إكبار ومودة بين دافيد بن غوريون والبطريرك (حزيران 1947) وعد فيها بن غوريون بالتعاون مع الطائفة المارونية وفقا لروح الإتفاق[66]. إلا أنه على المستوى العملي لم تظهر الكنيسة استعدادا لتطبيق الإتفاق. إحدى المحاولات المتواضعة لإضفاء قيمة عملية على الإتفاق جرت في تشرين أول 1946، عندما أرسل إلياس حرفوش، صحافي لبناني مشهور، إلى الولايات المتحدة من قبل البطريرك بتأييد من إميل إده وألفرد نقاش من أجل محاولة تجنيد الجالية المارونية هناك في خدمة نضال الموارنة في لبنان «ضد نوايا الدول المسلمة في المنطقة، وخصوصا سوريا، للسيطرة على لبنان وإلغاء طابعه كدولة مسيحية»[67]. إلياس حرفوش التقى بإلياهو إيلات، الذي شغل منصب مدير المكتب السياسي للوكالة في واشنطن. في أعقاب اللقاء عقد إيلات اجتماعا في مكتبه تمحور حول تنظيم تعاون ثابت وأكثر انتظاما بين مكتب الوكالة اليهودية في واشنطن والجمعية اللبنانية في الولايات المتحدة ورئيسها سلوم مكرزل. بطبيعة الحال، تبين وجود خلافات بين إلياس حرفوش ومكرزل حول أساليب عمل الموارنة في الولايات المتحدة، وفضل إلياهو إيلات عدم اتخاذ موقف من هذا

الخلاف بينهما[68]. بعثة حرفوش إلى الولايات المتحدة انتهت من دون نتائج عملية، إلا أن إلياهو إيلات قرر، من جانبه، تشجيع مكرزل في نشاطه العام وفي نشر مطبوعة ناطقة باسم جمعيته (جريدة قليلة الموازنة باسم الهدى، كانت من أقدم وأهم المنشورات العربية في الولايات المتحدة)[69]. إلياس حرفوش غيّر على ما يبدو جلده لاحقا، حيث حذر إميل إدّه في اجتماع مع طوبيا أرزي، في أيار 1948 بباريس، من احتمال ارتباطه ببشارة الخوري[70].

المحاولة الأهم لدفع الكنيسة باتجاه إضفاء طابع عملي على الإتفاق جرت على يد أبراهام لوتسكي، المسؤول في القسم السياسي، الذي أرسل إلى لبنان من أجل تنسيق شهادة الزعماء الموارنة الإنفصاليين أمام اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة حول مسألة أرض إسرائيل (UNSCOP). لوتسكي التقى بالبطريرك عريضة في 9 تموز 1947، وخلال الحديث «الودي والصريح» بينهما أوضح له البطريرك أنه «لا يريد إثارة حفيظة العالم الإسلامي» وأنه «لا يستطيع الإنتفاض ضد الحكومة» وأنه «غير قادر على التعاون مع إ.» (المقصود إميل إدّه). وردا على سؤال للبطريرك حول الطريقة التي يعتقد أنه سيحافظ عبرها على الطابع المسيحي للبنان وكيف يمكن برأيه تطبيق الإتفاق مع الوكالة اليهودية، أجاب البطريرك بأنه سيهتم شخصيا بالمسألتين[71]، لكنه عمليا عاد وأبدى حذرا وتحفظا تجاه محاولات لوتسكي دفعه إلى التعاون في المجالات العملية[72].

أحد التعبيرات المفيدة عن عدم وجود إستعداد لدى الكنيسة، والمسيحيين الإنفصاليين بشكل عام، لإظهار التأييد العلني والواضح للحركة الصهيونية، يمكن الوقوف عليه في قضية الشهادات أمام اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة أثناء إقامتها في بيروت في تموز 1947. زعماء المعسكر الإنفصالي، ومن ضمنهم إميل إدّه والبطريرك عريضة، اكتفوا بالإعراب عن موقف مؤيد للصهيونية في لقاءاتهم غير الرسمية والخاصة التي أجروها مع جزء من أعضاء اللجنة، رغم الجهود المكثفة للوتسكي لدفعهم إلى أكثر من ذلك[73]. ثمة روايات كثيرة حول مدى الوضوح والحدة التي قدم بها إدّه موقفه أمام أعضاء اللجنة. أبراهام لوتسكي قال أمام إدّه إن أعضاء اللجنة لم يأخذو انطباعا واضحا من موقفه. إدّه، من جانبه، قال إنه تحدث بصراحة وإنه شدد على أنه لا قيامة للبنان المسيحي من دون وطن قومي قوي لليهود[74]. حتى البطريرك عريضة، الذي امتنع بشكل منهجي عن التعبير علنا عن موقفه المؤيد للصهيونية، تحدث أمام أعضاء اللجنة بنفس ودي حول اليهود[75]، لكن يبدو أنه لم يذهب بعيدا في شهادته.

الشخصية الوحيدة التي برزت في استعدادها للتعبير عن موقفها أمام اللجنة الخاصة وأمام لجنة التحقيق الأنغلوأميركية التي سبقتها (1945–1946) كان المطران مبارك. في شهادته أمام اللجنة الأنغلوأميركية رأى أن تطور لبنان مرتبط بشكل وثيق بتطور أرض إسرائيل وأشار إلى «أننا كمسيحيين في لبنان ندرك ذلك. نحن نفهم أن الصهيونية تأتي بالحضارة إلى أرض إسرائيل وإلى كل الشرق الأوسط. أنا أؤيد الصهيونية من كل قلبي لأن سلامة أرض إسرائيل غالية علي»[76]. ووعد مبارك أيضا بإعطاء شهادة أمام لجنة التحقيق الخاصة بالأمم المتحدة وتجرأ على فعل ذلك بشكل رسمي، بوضوح وبصراحة. في 5 آب، بعد عودته من أوروبا، أرسل مبارك مذكرة إلى القاضي إميل ساندستروم، سكرتير UNSCOP فصّل فيها الأسباب الموجبة لأن يكون لبنان وفلسطين وطنين قوميين للمسيحيين واليهود في الشرق الأوسط. وفي نهاية المذكرة كتب:[77]

تدفع عوامل إجتماعية وإنسانية ودينية بالحاجة إلى إقامة موطنين للأقليات: وطن قومي للمسيحيين في لبنان، كما كان الأمر دائماً، ووطن قومي لليهود في فلسطين. سيرتبط هذان الوطنان جغرافياً، وسيدعمان بعضهما إقتصادياً... وبالتالي، سيحمي ذلك الاقليات المضطهدة التي ستعتبر إحد الوطنين ملجأ لها.

مذكرة المطران وصلت إلى الحكومة اللبنانية التي مارست عليه ضغوطا قاسية من أجل دفعه إلى التنصل منها. وسائل الضغط التي مورست عليه كانت متنوعة: طلب شخصي من رئيس الحكومة لنفي المسألة؛ طلب الحكومة اللبنانية من البابا في روما وممثله في بيروت؛ احتجاجات من قبل النواب المسيحيين في البرلمان؛ «ضغط إداري» من قبل الكنيسة المارونية في القضايا المالية المتصلة بالمطران؛ وضع حراس على مقر إقامته الصيفي في عين سعادة؛ تفعيل حملة إعلامية عدائية ضده[78]. لكن المطران لم يتراجع وأظهر موقفا شجاعا وعنيدا أزاء كل هذه الضغوط. هذا الموقف لم يحظ بتأييد جهات مارونية أخرى: النواب في البرلمان (بمن فيهم ممثلو «الكتلة الوطنية» التابعة لإدّه) هاجموا مبارك واتخذوا قرارا خاصا، بمبادرة من رئيس الحكومة، يدينون فيه المذكرة ويشيرون إلى أن المطران لا يتكلم باسم الطائفة المارونية وأن لبنان يعارض التقسيم والدولة اليهودية[79]. إميل إدّه، من جانبه، أبلغ القسم السياسي في الوكالة أنه ليس بمقدوره الدفاع علنا عن المطران[80]. البطريرك الماروني أعلن أنه إذا كانت

المذكرة كُتبت وقُدمت من قبل المطران مبارك، فإنه فعل ذلك بصفته الشخصية وليس باسم البطريرك أو الطائفة المارونية، برغم أن البطريرك امتنع عن إدانة المذكرة أو توبيخ مبارك[81].

التقرير النهائي للوتسكي، «فرص نشاطنا في لبنان»، الذي حُرر في بداية آب 1947 بعد عودته من لبنان، أعرب عن خيبة أمل وإحباط نتيجة عدم القدرة على دفع البطريرك الماروني للتعاون[82]:

«لا شك في أن البطريرك في داخله صديق لنا، لكنه عجوز ومرتهن لعائلة عواد الجشعة. حتى لو وجدنا سبيلا للتواصل الدائم والمباشر معه، فمن المشكوك فيه أن يشارك في أنشطة من شأنها أن تثير خلافا داخليا في لبنان أو تثير حفيظة المسلمين. يمكن التعامل معه اليوم ليس كحليف فعال، وإنما على الطريقة العربية التقليدية، أي من خلال رشوة المحيطين به من أجل الحصول على توقيعه على رسائل... ينبغي برأيي الحفاظ على العلاقة معه، بسبب قيمته الرمزية، لكن علينا ألا نتوقع نتائج عملية».

في مقابل ذلك، جرى النظر إلى المطران مبارك، الذي برز في ذلك الحين كزعيم المعسكر الإنفصالي، على أنه يمتلك الرغبة والقدرة على التعاون مع الحركة الصهيونية، وربما على توحيد صفوف المعسكر الإنفصالي المشرذم. في تقريره أوصى لوتسكي بإيلائه «الإهتمام الأساسي والمساعدة»، كما أوصى بتخصيص مبلغ 25,000 ليرة أرض إسرائيلية كموازنة حد أدنى للنشاط في لبنان، من ضمنها 10,000 ليرة لأنشطة مبارك السياسية، 5,000 ليرة لدعم «الكتائب»، 5,000 لدعم حزب «الكتلة الوطنية» (فقط في حال حصول انتخابات) و5,000 ليرة للدعاية والإعلام في لبنان والولايات المتحدة[84]. هذه المبالغ كانت أكبر بكثير مما أنفقته الوكالة في تلك الفترة على أهدافها في لبنان أو داخل أقليات أخرى في الشرق الأوسط مثل الأقلية الدرزية أو الكردية[85]. لكن هل جرى قبول توصيات لوتسكي؟ بعد ثلاثة أسابيع من كتابة التقرير أصدر القسم السياسي أمرا للقسم المالي بصرف 25,000 دولار، من حساب «الصندوق الخاص» إلى حساب الدكتور عطية (رئيس لجنة الجالية اليهودية في بيروت، الذي كان على تواصل مع المطران مبارك) في الولايات المتحدة[86]. بحسب التقديرات، هذا المبلغ صُرف فعلياً، وجزءٌ منه على الأقل استخدم من أجل دفع الأموال لجهات لبنانية مختلفة في الأشهر التي تلت. من بين هذه الجهات التي أوصى

لوتسكي بمساعدتها برزت في الأشهر التالية طلبات المطران مبارك والبطريرك عريضة.

في خلفية طلبات المطران مبارك كانت يكمن خلاف حاد اندلع عام 1947 بينه وبين الرئيس بشارة الخوري في أعقاب الإنتخابات البرلمانية التي امتنع الخوري فيها من دعم مقربي مبارك. ردا على ذلك، شن مبارك هجوما عنيفا ضد الرئيس واتهمه بتزييف نتائج الإنتخابات وبممارسة حكم ديكتاتوري في السلطة[87]. هذا الخلاف دفع مبارك باتجاه موقف علني أكثر تأييدا للصهيونية بفعل عدة أسباب محتملة: خشيته من النزعة إلى دمج لبنان في العالم العربي؛ مصلحته في الإضرار بخصمه وإرباكه؛ والنظر إلى الإستعانة بالحركة الصهيونية كوسيلة لتعزيز موقعه وسط الطائفة المارونية[88]. انعكس هذا الخلاف في توجّه مبارك إلى الوكالة في آب-أيلول 1947 معلنا أن الحكومة اللبنانية «أعلنت عليه الحرب» وأنه يعتقد أنها «الفرصة الأخيرة للقتال من أجل لبنان مسيحي». وطلب مبارك من الوكالة أن تعد له «خطة عسكرية وسياسية منسقة لانتفاضة مسيحية في لبنان» معربا عن استعداده للتصادم العلني مع الحكم في لبنان. وأفاد مبارك أنه سوف يحتاج إلى سلاح وخبراء وطلب فحص إمكانية إرسال شباب لبنانيين للتدريب في أرض إسرائيل[89]. كما أنه طلب إعداد خطة مفصلة للدعاية في لبنان والولايات المتحدة من أجله[90]. وشدد مبارك أمام مسؤولي الوكالة على أهمية المساعدة المالية، قائلا إن الحكومة اللبنانية وضعت يدها على ممتلكاته وأنه يحتاج إلى المال لكي يمول أنصاره ويشتري الصحافة إلى جانبه[91]. وطلب مبارك موازنة لستة أشهر لكي يقدّر على أساسها احتمالات نشاطه مستقبلا[92].

ردّا على مطالبه المبالغ فيها، قيل لموفد مبارك، الشيخ توفيق عواد، إن الكثير يتعلق بالخطط والتفاصيل التي سيجلبها معه. وطُلب من مبارك أن يفصّل بشأن مؤيديه وما الذي يريده بالضبط في مجال المساعدة على تأهيل أنصاره. الشيخ توفيق عواد رد على الوكالة بأن مبارك يحتاج ما بين 3,000 و6,000 ليرة. في القسم السياسي تقرر في نهاية المطاف تخصيص مبلغ 2,500 ليرة لمبارك (نحو ربع المبلغ الذي أوصى به لوتسكي) وإرسال موفد خاص إلى بيروت لكي يكون على تواصل مباشر معه (ومع إدّه)[93]، على خلفية الخشية- كما يبدو- من أن يضع ابن عائلة عواد بعض الأموال في جيبه الخاص[94].

وفيما بدأ يتطور حوار حول مواضيع عملية مع مبارك، فإن تبادل الرسائل مع البطريرك عريضة تمحور حول الأمور المالية. فبرغم أن البطريرك لم يكن مستعدا، بل ولم يكن

قادرا على العمل لتطبيق الإتفاق، فإنه واصل طلب المساعدات المالية التي تم التعهد له بها بحسب أقواله في الإتفاق. في 4 كانون ثاني 1948 بعث البطريك برسالة إلى موشيه شاريت عن طريق يعقوب فرنكل، المراسل السابق لصحيفة هآرتس في بيروت، أعرب فيها عن امتعاضه من عدم التزام الوكالة بتعهداتها الواردة في الإتفاق. وأشار البطريرك أنه من أصل المبلغ الذي تعهدت الوكالة بدفعه (20,000 ليرة) لم يحصل سوى على 5,000 ليرة، وطلب دفع بقية المبلغ إليه بأسرع وقت. وإذ أضاف أنه نفذ بنود الإتفاق وساعد قدر استطاعته، حذر من أن عدم الوفاء ببقية البنود من جانب الوكالة يمكن أن يتسبب بالضرر لعلاقات الصداقة وتبادل المساعدة التي يطمح إليها والتي كانت قائمة حتى حينه[95]. في ملفات القسم السياسي التابع للوكالة لم أجد أي دليل على أن رسالة البطريرك جرى الرد عليها بالإيجاب.

في مقابلة مع يعقوب شمعوني، المسؤول في مصلحة الأخبار العربية والشعبة العربية في القسم السياسي بالوكالة، سئل عن درجة استعداد الوكالة لدعم الإتفاق من خلال إعطاء مساعدات عملية. أجاب شمعوني أن هذه المشكلة كانت دائمة ولم تتوقف طول سنوات تنمية العلاقات مع الجهات اللبنانية المختلفة، بما في ذلك «الكتائب» لاحقا. وأشار شمعوني إلى أنه من جانب اللبنانيين، كانت هناك مطالب دائمة تتعلق بالمال والسلاح والمساعدات الأخرى، ومن جانبنا لم يكن هناك رفض مطلق ولو لمرة واحدة، وإنما دائما كان يتم إعطاء «شيء ما» للجهات المختلفة، وما تم إعطاؤه كان على الدوام أقل مما ينبغي. وبحسب أقواله، نتج ذلك عن قلة الموارد كما عن الإدراك الواقعي المتعلق بعدم الثقة بأصحاب المطالب[96].

بموازاة التحفظ الذي أبداه مسؤولو الوكالة بشأن نقل الأموال المطلوبة إلى البطريرك، يتوجب فحص مسألة ما إذا كانت هذه المبالغ طُلبت في سبيل دفع الإتفاق قدما، أم أن البطريرك رأى في الإتفاق رافعة من أجل الحصول على المال؛ أو أنه قد يكون وقع ضحية لتلاعب مقربيه، وفي مقدمتهم رجل الإتصال، الشيخ توفيق عواد، الذي وقع على الإتفاق بالنيابة عنه. الإستمرار في طلب مبالغ مالية كبيرة، حتى عندما صار واضحا أن البطريرك لا ينوي تنفيذ الإتفاق، يثير شكوكاً بأن الشيخ توفيق عواد ومقربي البطريرك أو حتى البطريرك نفسه حاولوا فعلا استخدام الإتفاق كرافعة للحصول على

المال من الوكالة اليهودية. الخلاف الحاد بشأن المال، الذي اندلع في كانون ثاني 1948 بين البطريرك والشيخ عواد، والذي لم يتردد البطريرك فيه بالكشف عن أمر وجود الإتفاق والتنكر له، من شأنه أن يدعم هذا التقدير.

الخلاف بين الرجلين انعكس في المقابلة التي أعطاها البطريرك لمراسل صحيفة الحياة، في 7 كانون ثاني 1948، وأثار فيها سلسلة طويلة من الإتهامات للشيخ عواد تتعلق بسرقة أموال. وعندما سئل البطريرك في المقابلة عن «الفضائح» التي يهدد عواد بالكشف عنها ضدّه أجاب[97]:

> «إنها ادعاءات تتعلق باليهود وبتعاوني المزعوم معهم. الحقيقة هي أنه هو، أي عواد، الذي توصّل مع اليهود إلى اتفاق وأعد خطة متفق عليها للإتيان بحكومة موالية لليهود بدل الحكومة اللبنانية الحالية. كما أنه حصل منهم على 155,000 ليرة وبعد ذلك جلب الإتفاق إلي من أجل إعطائه موافقتي والتوقيع عليه. لكنني رميته في وجهه وطردته، ويشهد على ذلك السيد نوفل إلياس...»

من جهته، نفى توفيق عواد، ردا على اتهامات البطريرك، أمام وسائل الإعلام أية علاقة له بالوكالة اليهودية وادعى أنه لا يعرف أحدا من رجالها[98].

3. بيار الجميل و«الكتائب»

بيار الجميل، زعيم تنظيم «الكتائب»، شخصية استثنائية، كان من بين الزعماء الموارنة الإنفصاليين، الذين كانت الوكالة على اتصال بهم. ومثل بقية الزعماء الإنفصاليين، أكد الجميل أيضا على الحاجة لحفظ استقلال لبنان وطابعه الخاص المسيحي الماروني. لكنه، بوصفه أحد الخصوم الأساسيين لإدّه، عمل على دفع الحوار مع المسلمين في لبنان قدماً، وأيّد تنمية العلاقات مع العالم العربي وإلغاء الإنتداب الفرنسي. في مطلع الأربعينات تموضع الجميل بشكل واضح إلى جانب معسكر بشارة الخوري وأيده على مدى معظم سنوات حكمه[99].

هذه المواقف الأساسية للجميل أثرت على علاقاته واتصالاته بالحركة الصهيونية. فهو لم يمتنع عن لقاء مسؤوليها، لكنه في الوقت نفسه لم يتبنّ نزعة إدّه وعريضة ومبارك المتعاطفة

مع الصهيونية. وقد برز هذا الأمر أكثر في الأربعينات عندما اضطر حزب «الكتائب» إلى الإمتثال للخط المعارض للصهيونية الذي تبنّته حكومة الخوري ومعظم الشخصيات السياسية في لبنان. على سبيل المثال، شارك «الكتائب» في «إتحاد الأحزاب اللبنانية للنضال ضد الصهيونية»، الذي تأسس في 15 آب 1944، وأيد عمليا كل خطوات الحكومة اللبنانية في هذا المجال[100]. وكانت الخصومة بين الجميل وإدّه عاملا إضافيا أسهم في الإضرار بعلاقة الجميل بالوكالة اليهودية. ولأنه كان مدركا للعلاقات الوثيقة بين الوكالة وإدّه، فإن الجميل افترض أن إدّه هو «رجل الوكالة» وسط الطائفة المارونية وتردد في تطوير شبكة علاقات وثيقة مع الحركة الصهيونية. حتى القسم السياسي، الذي أراد إقامة علاقات أكثر قربا مع الجميل، شعر بأنه مقيد بعلاقاته الوثيقة مع إميل إدّه[101].

على هذه الخلفية، أقام الجانبان علاقات عشوائية، غير منتظمة، حتى بعد أن فقد إدّه قوته وبدا أن «الكتائب» حزباً آخذا في تعزيز قوته[102]. غدعون رفائيل، المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط والأمم المتحدة في وزارة الخارجية بين عامي 1953 و1957، كشف أنه أرسل إلى بيروت عام 1945 من قبل القسم السياسي بمعية طوبيا أرزي، من أجل فحص طريقة خروج سلطات الإنتداب الفرنسي من لبنان ونقل الحكم إلى اللبنانيين. وفي خلال المهمة، حصل اتصال أول بينه وبين زعيم «الكتائب»، بيار الجميل، الذي كان في حينه يطمح إلى زعامة المسيحيين في لبنان[103].

أبراهام لوتسكي، في تقريره «فرص عملنا في لبنان»، الذي حُرر مطلع آب 1947، أشار إلى أن «الكتائب» جهة يمكن التعاون معها في مجالات مختلفة. لكن انطباعاته بشأن بيار الجميل، الذي التقاه مرتين، كانت سلبية بوجه عام. بيار الجميل، كتب لوتسكي، «هو نموذج لرياضي بارز صاحب فهم سياسي محدود جدا. أنا أعزو سر زعامته إلى مزاياه الجسدية أكثر منها إلى قدراته العقلية». وأضاف لوتسكي أن بيار الجميل أظهر درجة عالية من الحذر في محادثاتهما. من حيث المبدأ، هو يؤمن بفائدة التعاون بين لبنان المسيحي وأرض إسرائيل اليهودية، لكنه يعتقد أنه «يجب دراسة المشكلة بشكل عملي». رغم ذلك، أوصى لوتسكي بتطوير «علاقات متنوعة» مع حزب الكتائب ودعمه، لكن برأيه ينبغي القيام بذلك عن طريق إلياس ربابي، رئيس تحرير مجلة الحزب، «العمل»، والمتحدث الرئيسي باسمه. وأشار لوتسكي إلى أن ربابي «يتمتع بقدرات ذهنية وبحيوية وحزم» وثمة إمكانية، بحسب رأيه،

للتعاون السياسي بين الجانبين على أساس اتفاق وخطة مشتركة[104].

توصية لوتسكي تم تبنّيها، وفي وقت لاحق تحول ربابي، أثناء حرب الإستقلال وخلال الخمسينات، إلى رجل الإتصال الرئيسي الذي أجرت وزارة الخارجية الإسرائيلية عبره التواصل مع «الكتائب».

4. بشارة الخوري ومعارضو المعسكر الإنفصالي

أجرت الوكالة اليهودية اتصالات أيضا مع بشارة الخوري ومؤيديه، الذين شكلوا المعارضة للمعسكر الإنفصالي وبدءً من 1943 تحولوا إلى السلطة الحاكمة في لبنان على أساس «الميثاق الوطني». هذه العلاقات كانت ضعيفة، غير منتظمة، على مستوى منخفض، وتفتقد إلى الحميمية التي سادت في اللقاءات مع زعماء المعسكر الإنفصالي. مردّ البرودة بين الجانبين كان النزعة المعادية للصهيونية لدى الخوري، والتي انعكست في أيار 1936، في خطاب عنيف ألقاه أمام البرلمان أدان فيه الحكومة اللبنانية على إرساله وفد إلى «معرض الشرق» وعلى السلبية التي تعاطت بها مع «الثورة العربية». كما أن الخوري لم يوفر انتقاداته ضد الحركة الصهيونية معتبراً أنه لن تنشأ أية فائدة للمسيحيين من العلاقات مع المشروع الإستيطاني اليهودي لأن من شأن ذلك أن يضر بعلاقاتهم مع المسلمين ومع بريطانيا[104]. هذا التوجه انعكس في سياسة لبنان المناهضة للصهيونية وذات الميول العربية إبان رئاسة الخوري له.

في 21 تموز 1938، أبلغ ساسون شاريت أنه التقى برئيس المعارضة في البرلمان اللبناني، الشيخ بشارة الخوري. ظروف اللقاء تدل على عدم الإهتمام الذي أبدته الوكالة بإجراء اتصالات مع الخوري ومؤيديه. في اللقاء الذي عقده ساسون مع رئيس الحكومة (السني)، الأمير خالد شهاب، اقترح عليه الأخير التوجه إلى بشارة الخوري من أجل أن يدعم هو وحزبه امتناع لبنان عن المشاركة في المؤتمر البرلماني العربي في القاهرة حول أرض إسرائيل. ساسون قبل اقتراح الأمير شهاب واتصل من منزل رئيس الوزراء عبر الهاتف ببشارة الخوري وطلب الإجتماع به. «الشيخ بشارة»، كتب ساسون لشاريت، «استقبلني فورا وبطيب خاطر». بشارة الخوري، الذي احتج في البرلمان، قبل ذلك بعامين، على لامبالاة الحكومة اللبنانية تجاه «الثورة العربية» أبدى اهتماما بالوضع الأمني في أرض إسرائيل وأعرب عن أسفه للشهداء الأبرياء الذي سقطوا من الجانبين. كما أنه أعرب عن أسفه

على امتناع السواح اليهود الكثر من أرض إسرائيل عن القدوم إلى لبنان عام 1938 وسأل إذا ما كان ذلك نابعا من الدعاية التي أدارتها الصحافة العبرية. ساسون أوضح أسباب نشر مقالات في الصحافة العبرية ضد الذهاب للسياحة في لبنان وأشار إلى أن الأمر الوحيد الذي يمنع اليهود من القدوم إلى لبنان هو انعدام الأمن على الطرقات. في سياق الحديث، أثيرت مسألة الدعوة إلى المؤتمر البرلماني في القاهرة، فتملص الخوري من الإعراب عن موقف حيال القضية التي من شأنها أن تعقّد، بحسب أقواله، علاقات لبنان مع البلدان المجاورة: «إذا شاركنا، فسوف نثير حفيظة اليهود، وإذا لم نشارك سنثير حفيظة العرب»[105].

لقاءٌ إضافي عُقد في بيروت بين إلياهو ساسون وبشارة الخوري في 11 آب 1941، بعد احتلال البريطانيين للبنان وطرد حكومة فيشي. رجل الإتصال الذي ساعد في تنظيم اللقاء كان الأسقف عبدالله الخوري[106]. الأخير تكلم أمام ساسون بصورة خارجة عن المألوف حول ضرورة التعاون بين أرض إسرائيل اليهودية ولبنان الماروني، وأثار معه فكرة إحداث تغيير ديموغرافي في جنوب لبنان. بشارة الخوري اعتبر أنه «يوجد بيننا وبينكم حائل يجب إزالته وهو جبل عامل. ثمة ضرورة لإخلائه من سكانه الشيعة الحاليين، الذين يشكلون خطرا دائما على البلدين، والذين تعاونوا أثناء الأحداث مع العصابات العربية التابعة للمفتي المقدسي». لأجل ذلك، اقترح الخوري إخلاء منطقة جبل عامل من سكانه الشيعة وإسكانه بعد الحرب بالموارنة المقيمين في الولايات المتحدة. واقترح الخوري أن يقوم المشروع الإستيطاني اليهودي بإقراض البطريرك الماروني عريضة مبلغا كبيرا من المال من أجل شراء جبل عامل وتوطين الموارنة فيه ليكونوا جيرانا لليهود ويتمكنوا من التعاون معهم بدون عوائق. إن تنفيذ هذه الفكرة سيتيح لليهود والموارنة «الوقوف كتفا واحدا ضد التيار العربي في الشرق. اليهود على وجه الخصوص سيتمكنون من ضمان جبهتهم الخلفية في الجزء الشمالي من أرض إسرائيل»[107].

التصريح الإستثنائي للخوري، الذي سبق لشخصيات مارونية من المعسكر الإنفصالي أن قالت أشياء شبيهة له، خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، يمكن تفسيره على خلفية احتلال البريطانيين للبنان، قبل أسبوع من اجتماع ساسون. الإحتلال البريطاني أثار وسط موارنة لبنان خشية من ضم لبنان إلى الإتحاد العربي، ويبدو أن الموارنة في لبنان

كانوا مستعدين، في هذه النطقة الزمنية، للتعاون مع اليهود في أرض إسرائيل أكثر من السابق[108]. في هذه الظروف، حتى بشارة الخوري، حامل راية التعايش الماروني الإسلامي واندماج لبنان في العالم العربي، كان مستعدا لطرح فكرةٍ مبالغ فيها وغير واقعية من قبيل الإستعانة بالحركة الصهيونية لطرد الشيعة من جنوب لبنان وتّوطين الموارنة مكانهم. لكن الفكرة نفسها كانت تفتقر إلى أي أساس عملي. بل إن الظروف التي شكلت خلفية لطرحها من قبل الخوري تغيرت سريعا مما دفع الأخير إلى تبني موقف صريح ومنهجي معادٍ للصهيونية في سياق معركة الإستقلال وتبوءه سدة الحكم، الأمر الذي ألزمه بالتعاون مع المسلمين في لبنان من أجل الحصول على دعم الدول العربية. في هذه الظروف الجديدة، بقيت فكرة طرد السكان المسلمين من جنوب لبنان وتوطين الموارنة مكانهم محصورة ببضعة شخصيات تابعة للمعارضة الإنفصالية لحكم بشارة الخوري.

في آذار 1948، قبل نحو شهر من اجتياح الجيوش النظامية (العربية) لأرض إسرائيل، أثارت شخصيات مارونية من عائلة أبو اللمع، وهي عائلة مارونية مرموقة ولها تمثيل في مجلس النواب، أثارت فكرة الطلب إلى بشارة الخوري والبطريرك إصدار نداء مشترك لوقف إطلاق النار في أرض إسرائيل والدخول في مفاوضات على الأراضي اللبنانية. أبراهام لوتسكي، الذي أرسلت الفكرة إليه، أجاب بأن الجانب اليهودي ينظر بإيجابية إلى الدعوة لوقف إطلاق النار شرط أن يتم توجيهها بشكل حيادي لكل الأطراف المشاركة في الصراع بأرض إسرائيل وليس فقط للجانب اليهودي. أما بالنسبة للمفاوضات على الأراضي اللبنانية، فقد رأى لوتسكي أن على الطلب أن يُرفع بشكل رسمي وعبر القنوات الدبلوماسية المعتمدة «فلسنا مستعدين أن نرسل أشخاصا إلى بيروت من دون فيزا دبلوماسية»[109]. هذه الفكرة لم تثمر أية نتائج عملية ولم يبدُ أن بشارة الخوري كان قادرا على أن يسمح لنفسه خلال فترة حرب الإستقلال بالخروج عن الصف العربي واتخاذ مبادرة سياسية مستقلة لوقف النار والتفاوض الإسرائيلي العربي على الأراضي اللبنانية.

5. خلاصة: إنعدام النتائج العملية للعلاقات مع الموارنة

إتفاق التعاون الواسع مع الكنيسة المارونية كان، للوهلة الأولى، الإنجاز الأبرز الذي حققته سياسة الحركة الصهيونية في لبنان. إلا أن هذا الإنجاز كان وهمياً، ذلك أنه ثبت سريعا

أن الكنيسة المارونية ليست قادرة ولا معنية بإكساء الإتفاق ثوبا عمليا. وفي ظل فقدان المضامين العملية، ونظرا لكونه سرّيا، فإن الإتفاق تحول إلى وثيقة عديمة الأهمية، ترمز، أكثر من أي شيء آخر، إلى فشل الرؤية التي دعت إلى رعاية المعسكر الماروني الإنفصالي بوصفه حليفا رئيسيا للحركة الصهيونية في لبنان. لقد كان، ربما، لهذه الرؤية منطقا خاصا بها في حقبة العشرينات والثلاثينات، عندما كان الموارنة لا يزالون يتمتعون بالهيمنة على المجتمع والدولة اللبنانيين، وعندما كانت الجهات الإنفصالية داخلهم، خصوصا الكنيسة والكتلة الوطنية، لديها تأثير سياسي كبير في لبنان. لكن، في النصف الأول لفترة الأربعينات، على مشارف نهاية فترة الإنتداب الفرنسي، حصلت تغيرات بعيدة الأثر في لبنان والشرق الأوسط اضطرت الموارنة إلى تقاسم السلطة مع المسلمين في إطار «الميثاق الوطني»، وإلى دخول الجامعة العربية وإبداء انفتاح أكبر تجاه العالم العربي وتبني موقف معادٍ للصهيونية. الدوائر الإنفصالية في المعسكر المسيحي صارت في الأربعينات في حالة تراجع، ورؤيتُها السياسية لم تعد تحظ بالتأييد داخل الطائفة المارونية نفسها. لذلك، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدوائر تحاول استخدام الإتصالات مع الحركة الصهيونية كرافعة لتعزيز مكانتها في الحلبة السياسية اللبنانية الداخلية، فإنها أظهرت حذرا مبالغا فيه تجاه محاوريها الصهاينة وامتنعت بشكل نسقي عن ترجمة أقوالها بشأن التعاطف مع الحركة الصهيونية إلى تعاون علني وعملي مع الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل. معظم الإتصالات بين هذه الدوائر وبين رجال القسم السياسي (في الوكالة اليهودية) لم تكن منهجية ومتواصلة، بل أديرت بشكل عام في السر وفقا لمطلب المحاورين الموارنة، وتم خلالها تبادل المجاملات من دون مضامين عملية. هذه الإتصالات نشأت في الغالب من اعتبارات منفعية وظرفية ولم تعكس تصورات ورؤى منهجية للتعاون الصهيوني الماروني، وأصلا لم تكن تنطوي على أي استعداد أو رغبة لإخراج التعاون إلى حيز الفعل[110].

مسؤولو القسم السياسي، الذين خططوا السياسة تجاه لبنان، وعلى رأسهم موشيه شاريت، كانوا واعين للإشكاليات والصعوبات الكامنة في دفع علاقات التعاون مع الموارنة في لبنان قدما، خصوصا بعد عام 1943؛ كما كانوا واعين للإتجاهات الديموغرافية والسياسية الجارية في لبنان خلافاً لمصلحة الموارنة. على هذه الخلفية، اتسمت سياستهم تجاه لبنان بالكثير من الحذر: من جهة، سعوا وراء الفرص لتحقيق اختراق في العلاقات مع الموارنة. وعندما كانت تلوح لهم فرصة كهذه، مثل الإتفاق مع

الكنيسة، وجدوا من المناسب تخصيص مبالغ مالية كبيرة من أجل اختبار استعداد الجهات المارونية الإنفصالية للتعاون مع الإستيطان اليهودي. من جهة أخرى، هم لم يعطوا أولوية عليا للعمل مع الموارنة، وبشكل عام لم يكونوا مستعدين للمضي بعيدا في منح مساعدات عملية في المجالين المالي والعسكري وفي الإستجابة لكامل طلبات المساعدة من قبل شخصيات مثل المطران مبارك والبطريرك عريضة.

على المستوى المبدئي، خلافا لحذرهم على المستوى العملي، وجد بعض رجال الحركة الصهيونية والقسم السياسي صعوبة في التحرر من التصورات التي تبلورت في سنوات العشرينات والثلاثينات، والتي ترى في الإعتماد على الموارنة الإنفصاليين عاملا رئيسيا في السياسة اللبنانية، رغم التحولات التي شهدها الواقع السياسي في لبنان والشرق الأوسط. ينسجم مع هذا الإتجاه الفكري تقدير إلياهو ساسون، في نيسان 1946، بأن الموارنة في لبنان ليس فقط لن يعترضو على فكرة تقسيم أرض إسرائيل، وإنما سوف يستجمعون الشجاعة لتأييد فكرة التقسيم على أمل أن يدفعوا من خلال ذلك مصالحهم قدما[111]. ويمكن أن نرى انعكاسا إضافيا لهذا الإتجاه في المذكرة التي أرسلها إلياهو ساسون إلى موشيه شاريت، في 20 تشرين ثاني 1946، تحت عنوان «مقترح خطة للعمل في البلاد والبلدان المجاورة». في الجزء اللبناني من المذكرة اقترح ساسون[112]:

«محاولة التدخل في الإنتخابات البرلمانية القادمة بهدف ضمان تعيين حكومات تميل نحو تقليص علاقات لبنان مع العالم العربي، تشجيع جهات تطمح إلى تقسيم لبنان إلى دولتين، مسيحية ومسلمة، أو إعادة لبنان إلى حدود 1917 وإقامة دولة مسيحية صافية فيها. إن دولة كهذه من شأنها أن تؤيد أهداف الصهيونية في أرض إسرائيل وتعزز مجددا التأثير الفرنسي في لبنان والشرق الأوسط كله. في نفس الوقت، من الجدير أن نحاول سلوك طرق أخرى لتحقيق هذه الأهداف: أولا، تعزيز تأثير الكنيسة المارونية؛ ثانيا، تعزيز الصحافة المارونية؛ ثالثا، تعزيز الكتل البرلمانية والمنظمات والأحزاب ذات النزعات الإنفصالية...»

اقتراح ساسون، في الوقت الذي طُرح فيه، لم يثمر ولم يكن بمقدوره تحقيق أية نتائج عملية. إلا أن هذا الإقتراح كان مؤشرا على عارض الصعوبة الموجودة لدى مسؤولي القسم السياسي، وعدد من رجال الحركة الصهيونية، للتحرر من تصورات الماضي في ظل واقع متغير. فكرة التحالف بين الإستيطان اليهودي والطائفة المارونية، النزعة إلى

الإستمرار في رعاية جهات انفصالية داخل الطائفة المارونية، تجاهل بقية الطوائف في لبنان، كل ذلك بقي يطبع الإتجاه الفكري لقسم من القيادة في دولة إسرائيل العتيدة، كما بقي يشكل أساساً نظريا لخطط غير واقعية طرحت في الخمسينات.

العلاقات مع الشيعة

في مطلع الأربعينات، كانت الطائفة الشيعية في لبنان تعد نحو 201,000 نسمة، أي نحو 19 في المئة من عدد سكان لبنان[113]. معظم أبناء الطائفة كانوا يسكنون في الجنوب، المنطقة المسماة في التاريخ الشيعي جبل عامل[114] وكذلك في البقاع. أبناء الطائفة عاشوا في ظروف من الفقر والعوز والتخلف تحت حكم عائلات إقطاعية كانت تهتم بشكل رئيسي بمصالحها الخاصة، الإقتصادية والسياسية. الزعامة الإقطاعية الشيعية، وخصوصا عائلات الأسعد وعبد الله التي أقامت قريبا من الحدود، كانت مستعدة إبان فترة الإنتداب لإقامة علاقات حسن جوار مع المستوطنات اليهودية في الشمال، وأيضا للتعاون معها، سواء لاعتبارات منفعية أو لأن مستوى الوعي السياسي لديها خلال فترة الإنتداب كانت متدنيا ولم يتطور وسطها نزعة قومية عربية[115]، أو لأنه في تلك الفترة كانت إقامة علاقات التبادل الإقتصادي والإجتماعي بين سكان جانبي الحدود أمرا متاحا.

الطائفة الشيعية، على وجه الخصوص، كان يُنظر إليها كطائفة دونية، مشتتة، سلبية وعديمة الوزن في السياسة اللبنانية، ولذلك لم يكن هناك معنى لتنمية علاقات ذات طابع سياسي معها[116]. على خلفية ذلك، لم يحاول القسم السياسي في الوكالة اليهودية نسج علاقات سياسية مع الزعامة الشيعية في لبنان، وبقيت رعاية العلاقات مع هذه الطائفة بين أيدي أبناء المستوطنات اليهودية القريبة من الحدود، والتي كانت على اتصال مع المؤسسات الوطنية[117]. مسؤولو القسم السياسي في الوكالة لم يُظهرو، بشكل عام، اهتماما خاصا بهذه العلاقات، باستثناء فترات زمنية قصيرة، عندما كان الإستيطان يواجه مشكلات أمنية مصدرها لبنان.

علاقات حسن الجوار والتعاون العملي، على المستوى المحلي، أنتجا فوائد كبيرة للجانبين. بالنسبة للشيعة في جنوب لبنان شكل الإستيطان اليهودي في شمال أرض إسرائيل سوقاً لعلاقات التبادل التجاري، وخصوصا لبيع المنتجات الزراعية، التي استمرت تقريبا حتى

اندلاع حرب الإستقلال. الشيعة ساعدوا الإستيطان ليس فقط في المجال الأمني، وإنما أيضا في شراء الأراضي وتهريب المهاجرين اليهود (من خلال مسار يمر عبر بيروت، ومن هناك جنوبا باتجاه بنت جبيل وصولا إلى أرض إسرائيل)، وبيع السلاح ونقل الأموال عبر لبنان إلى أرض إسرائيل[118]. العلاقات بين الجانبين خلت، بشكل عام، من المضامين السياسية ومساهمتها الأساسية للإستيطان كان على المستوى الأمني- قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وفي فترة «الثورة العربية (الكبرى)» وإبان الحرب العالمية الثانية.

1. 1896-1918: منذ إقامة المطلّة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

في الفترة الممتدة بين إقامة المطلة (1896) وبين الحرب العالمية الأولى، نُسجت علاقات بين مستوطني المطلة وموظفي البارون* وبين الزعامة الشيعية الإقطاعية في القرى القريبة من المطلة، التي كان لها تأثير كبير في المنطقة وعموم جنوب لبنان. العائلتان الشيعيتان البارزتان في المنطقة كانتا عائلتي الأسعد في الطيبة وعبد الله في الخيام. الشخصيات البارزة في هاتين العائلتين، والتي كان سكان المطلة على علاقة معها، هي: خليل بك الأسعد (الذي كانت زوجته يهودية)؛ كامل بك الأسعد، الذي ورث مكان خليل بعد موته (1908)؛ عبد اللطيف بك الأسعد ومحمود بك الأسعد، شقيقا كامل؛ حاج حسن عبد الله، وابنه الحاج إبراهيم عبد الله الذي ورث مكانه بعد موته 1916 [119].

هذه العلاقات تطورت تدريجيا واتسمت بالتوتر والمشاكل في مراحلها الأولى. منشأ المشاكل كان أن الزعامة الشيعية تكفلت بحماية المطلة من هجمات الدروز مقابل المال. إلا أن الحراس الشيعة تطاولوا على ممتلكات المستوطنة، كما أن حراستهم لم تكن فعالة وموظفي البارون أُلزموا باستمرار شراء خدماتهم حتى بعد تسوية المشاكل مع الدروز. في سنوات المستوطنة الأولى، جرت محاولات عدة مع الزعامات الشيعية لتسوية أمر الحراسة: في البداية وُضع حارسان على المطلة من قبل كامل الأسعد، لكنهما أقيلا بعد أن ضُبطا يسرقان؛ حصلت تسوية حراسة أخرى مع الحاج إبراهيم عبد الله وكامل الأسعد لكنها لم تصمد وأقيل الحراس الستة من قبل الرجلين مقابل تعويضات مالية (1907). في أعقاب

* [المقصود روتشيلد.]

الإقالة تم الإتفاق مع كامل الأسعد على تكون حراسة المستوطنة في أيدي الشركس فيما يكون الحراس الشيعة مسؤولين عن الحصاد في الحقول خارج المستوطنة. هذا الإتفاق أيضا واجه مشاكل بعدما تبين أن عصابات شيعية، على ما يبدو بتشجيع الحاج إبراهيم عبد الله، كانت تتعدى على سكان المطلة من أجل إظهار الحراس الشركس بمظهر الضعف[120].

في فترة الحرب العالمية الأولى برزت شخصية حاييم مرغليت كالفاريسكي، مهندس زراعي من مواليد بولونيا، الذي أدار في الجليل الأعلى نشاط «ياكا» (الشركة التي أدارت مستوطنات البارون في الجليل الأعلى)، بين عامي 1906 و1920، وكان الجهة الريادية في النشاط الإستيطاني في المنطقة إبان الحرب وبعدها. كالفاريسكي أنشأ شبكة واسعة ووثيقة من العلاقات مع شخصيات عربية في أرض إسرائيل، سوريا ولبنان. بين عامي 1923 و1927 وكذلك بين عامي 1929 و1931 ترأس كالفاريسكي «الدائرة العربية» في الإدارة الصهيونية كما أنه استمر بعد ذلك في البحث عن سبل للتفاهم والإتفاق بين اليهود والعرب وترأس هيئات ومنظمات خارج إطار مؤسسات الحكم الصهيونية التي أنشأت لهذه الغاية[121].

في الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الأولى أنشأ كالفاريسكي تدريجيا علاقات وثيقة مع الزعماء الشيعة، وبشكل أساسي مع كامل الأسعد. بداية هذه العلاقات كانت مع سعي كالفاريسكي إلى معالجة المشكلات الأمنية التي برزت مع إقامة المطلة وشراء الأراضي. لكن، مع الوقت، تجاوزت العلاقات الإطار المحلي للمطلّة. وفي عام 1914 انضم كامل الأسعد إلى شراكة مع ميشال سرسق ومحمد عمر بيهم، شخصيتين بيروتيتين مرموقتين حصلتا عام 1911 من الأتراك على حق الإمتياز في أراضي الحولة مقابل تعهد بتجفيف الأرض. الشخصيات الثلاث أقامت شركة باسم «الشركة السورية العثمانية للزراعة» وهي الشركة التي أدار معها كالفاريسكي مفاوضات من أجل شراء الأراضي المجففة لمصلحة شركة «ياكا»[122].

حتى الحرب العالمية الأولى كانت المطلة المستوطنة اليهودية الوحيدة في شمال إصبع الجليل. خلال الحرب وفي أعقابها، بين 1916 و1919، لعب كالفاريسكي دورا مفتاحيا في إقامة ثلاثة مستوطنات إضافية: تل حاي، كفار غلعادي وحمارا، وواصل تنمية العلاقات الجيدة مع الشيعة وزعيمهم كامل الأسعد[123]. هذه المستوطنات الثلاث، بعد

أن شُيدت على الأرض، أقامت أيضا علاقات حسن جوار مع جيرانها الشيعة وخصوصا عائلة الأسعد، وبرز في هذا الشأن سكان كفار غلعادي[124].

أوري هوروفيتش، ابن ناحوم هوروفيتش أحد مؤسسي منظمة «هاشومير» ومن المستوطنين الأوائل في كفار غلعادي، يشير إلى أن سكان كفار غلعادي تطلعوا منذ البداية إلى تأسيس علاقات حسن جوار مع جيرانهم، وخصوصا المتاولة - شيعة جنوب لبنان- الذين كان يُنظر إليهم في إسرائيل على أنهم القوة الأهم في المنطقة[125]. المتاولة، من جهتهم، أظهروا مقاربة ودّية مع جيرانهم الجدد، وفي أحاديث مع يسرائيل غلعادي ورجاله صرّحوا أن التعاون بين الشيعة واليهود، كأقليتين في المنطقة، سيساعد الجانبين على البقاء والصمود - في إشارة واضحة إلى البعد السياسي[126]. أوري هوروفيتش، مستندا إلى شهادة سمعية من أبيه، يذكر أن يسرائيل غلعادي، الذي أدرك أهمية البعد السياسي، بحث عن سبل لتعميقه. خلال الحرب قام، عبر مرسال، بنقل تحذير إلى كامل الأسعد حول نية السلطات العثمانية اعتقاله على خلفية علاقته بنشاط معاد للأتراك في المنطقة. في أعقاب ذلك، خفف الأسعد وجماعته نشاطهم وامتنعت السلطات التركية عن اعتقاله. كان ذلك الإتصال الجوهري الأول الذي حصل بين الجانبين، ليس فقط بالكلام وإنما أيضا بالأفعال[127]. من جهته، سُئل كامل الأسعد، الذي دأب على تقديم تقارير للأتراك حول ما يحصل في جبل عامل، من قبل السلطات العسكرية التركية عن نشاط كالفاريسكي واليهود. في جوابه أشار الأسعد إلى أن كالفاريسكي هو موالٍ تماما (للأتراك) وأنه لا يشكل أي خطر[128].

2. العشرينات

بعد الحرب العالمية الأولى فضل كامل الأسعد ومعظم الشيعة في لبنان دعم حكومة الأمير فيصل، على خلفية الخشية من ضمهم إلى دولة لبنانية ذات طابع مسيحي ماروني برعاية فرنسية تقيد الإدارة الذاتية العملية التي تمتعوا بها إلى درجة كبيرة في جبل عامل. كامل الأسعد، الذي غازله الفرنسيون وفيصل على حد سواء، أعلن تأييده للأخير بعد زيارته إياه في دمشق حيث منحه الأخير وساماً وأعطاه وعداً بأن يكون حاكما لجبل عامل[129]. علاقات كامل الأسعد مع الإستيطان اليهودي تعرضت لاختبار في هذه الفترة

الإشكالية، وتمخضت عن فوائد كبيرة في عامي 1919 و1920 عندما كانت المستوطنات الأربعة في إصبع الجليل عرضة لهجمات مجموعات مسلحة من البدو والفلاحين الموالين للأمير فيصل، من سهل الحولة، رغم أنها لم تكن قادرة على منع سقوط تل حاي وإخلاء المستوطنات اليهودية الأربع. الوثائق والشهادات تتحدث عن المساعدة التي قدمها الشيعة إلى هذه المستوطنات في مجالات مختلفة قبل معركة تل حاي وبعدها. شاؤول إفيغور (مئيروف)، من المدافعين عن تل حاي ومن زعماء الـ«هاغاناه» يقول في شهادته[130]:

«الطريق شمالا على امتداد الحولة كانت مشوبة بالخطر الدائم على الصاعدين والنازلين... جزء من قافلات التموين كان يمر عبر سلسلة الجبال الغربية، في طريق القرى الشيعية. هؤلاء، رغم كونهم في معسكر الثوار ضد الفرنسيين، حفظوا العهد مع سكان كفار غلعادي الذين بنوا معهم في الماضي علاقات ودّ وحافظوا عليها خلال كل تلك الفترة الخطيرة وبعدها. جزء من التموين الضروري كان يصل - مقابل دفعات «دسمة» - من المتاولة أنفسهم، وحتى المعلومات حول الوضع التي كانت تصل من الأصدقاء بينهم، كان لها أهمية كبيرة».

شخصية إضافية مهمة، كان كالفاريسكي ورجال كفار غلعادي على علاقة بها، هي سعد الدين شاتيلا. تعود جذور شاتيلا إلى عائلة شيعية مهمة من قرية العديسة التي هجرها إلى بيروت واشتغل فيها بالتجارة. مع اندلاع الثورة ضد الفرنسيين انضم شاتيلا إلى المنتفضين وتحول إلى الممثل الأعلى لفيصل في منطقة جنوب لبنان وسهل الحولة. بعض أفراد عائلته قُتلوا في أثناء الإنتفاضة والبقية تعرضوا للمطاردة من قبل الفرنسيين[131]. قبل الهجوم على تل حاي نقل شاتيلا إلى أعضاء «هاشومير» معلومات حول نية مهاجمة المستوطنات اليهودية وحاول إقناع سكانها بإخلائها مؤقتا، أو على الأقل نقل ممتلكاتهم إلى داخل أرض إسرائيل حتى نهاية الحرب ضد الفرنسيين. كما أنه عاد وحذر أعضاء «هاشومير» بعدم السماح للعرب بالدخول إلى داخل ساحة تل حاي[132]. في 17 كانون أول 1919 لعب شاتيلا دورا كابحا لدى مجموعة من البدو، من مؤيدي فيصل، حاولت الإعتداء على كفار غلعادي[133]. في 17 كانون أول وصلت مجموعة من الخيالة من طبرية بزعامة العضو في «هاشومير» يوسف نحماني. مجموعة مسلحة من البدو، اعتقدت أن المجموعة الأولى هي من الفرنسيين، انقضت على ساحة تل حاي. سعد الدين شاتيلا

واثنين من مرافقيه دخلوا إلى المكان الذي وصف نحماني ما حصل فيه[134]:

«سعد الدين شاتيلا قال إنه يريد الدخول كي يتثبت من عدم وجود فرنسيين. دخل، أسقوه شايا، مكث نصف ساعة في المزرعة وبعد أن تثبت من عدم وجود فرنسيين أمر العرب بالإنتشار، فانتشروا».

في 17 شباط 1920، وصل سعد الدين شاتيلا إلى تل حاي ومعه ضابطان من جيش فيصل ورجلان عربيان آخران. في أثناء تذوقهم الضيافة التي قدمت لهم، اقترح شاتيلا وجماعته إدخال عسكريين تابعين لهم إلى تل حاي وكفار غلعادي من أجل «حراسة المكان». رغم رفض طلبهم بذريعة الرغبة في الحفاظ على الحيادية، وعد الضيوف المستوطنين بأنهم سيوعزون إلى رجالهم أثناء التصادم مع الفرنسيين بعدم الإقتراب من المستوطنات اليهودية إلا إذا اضطروا إلى إجراء تفتيش حيوي داخلها[135].

الإخوة كامل ومحمود الأسعد، من الطيبة، لعبوا دورا مهماً في مساعدة المستوطنات خلال فترة الأحداث التي سبقت معركة تل حاي وما بعدها. في 25 شباط 1920، قبل أسبوع من معركة تل حاي (1 آذار 1920) نقل كالفاريسكي، عبر أحد أعضاء تل حاي، إلى كامل الأسعد وأخيه محمود مبلغا وقدره 100 ليرة مصرية ورسالة. المال كان لقاء السماح بنقل مواد غذائية للمستوطنين والرسالة تضمنت طلبا من كامل الأسعد بإرسال اثنين من ثقاته على وجه السرعة إلى كالفاريسكي. في 26 شباط تلقى كامل الأسعد الرسالة ووعد بأنه سيدافع عن المطلة كما يدافع عن الطيبة. الأسعد قال أمام حامل الرسالة إن بإمكانه يطلب منه أي شيء يريده وإنه أمر رجاله بمساعدته بقدر المستطاع[136]. عشية الهجوم على تل حاي اقترح الأسعد على المستوطنين اليهود تسليمه ماشيتهم، التي تشكل إغراء للسارقين، حتى تنقضي موجة الغضب. في 2 آذار، غداة الهجوم على تل حاي، تم تسليم عدد من البهائم إلى مبعوثي الأسعد[137]. في شهر أيار، اتفق كالفاريسكي مع الأسعد على إتاحة الفرصة لحصاد حقول المطلة المهجورة من أهلها[138]. بعد ترك المطلة أسكن الأسعد حارسا فيها مع عائلته[139].

إلا أن المساعدة الأهم والأكثر جوهرية التي قدمها الأسعد كانت مساعدته في تخليص المستوطنين اليهود مع نهاية معركة تل حاي. بعد أن انسحب رجال تل حاي إلى كفار غلعادي، وصل إلى المكان في 3 آذار، مبعوثو كامل الأسعد، وجلبوا معهم غنمةً وكيسَ

قمح وطلباً من كامل الأسعد بأن يخلي المستوطنون المكان وينقلوا أملاكهم إلى قرية العديسة الشيعية لأن الأمير محمود الفاعور (زعيم البدو في سفوح الجولان ومن أتباع فيصل) قرر تدمير المستوطنات وأحضر لهذه الغاية مدافع من دمشق[140]. رجال تل حاي وكفار غلعادي، الذين اعتقدوا أنهم سيكونون عرضة لهجوم من قبل جيش نظامي، انسحبوا بشكل غير منظم إلى العديسة في 3 آذار، ومن هناك أرسلوا مبعوثين إلى الأسعد وطلبوا إذنه بالمرور عبر منطقته[141]. تم إعطاء الإذن وانتقل المستوطنون إلى الطيبة، مكان إقامة الأسعد، حيث استقبلتهم فعاليات المنطقة. من الطيبة أرسل المستوطنون مبعوثا إلى المطلة، بمعية مرافقين شيعة، من أجل الإعلان عن إخلائها ودعوة من بقي فيها إلى الخروج نحو الطيبة. كامل الأسعد، استقبلهم في بيته في الطيبة وساعدهم في الإنسحاب جنوبا. شاؤول أفيغور[142]:

«المنسحبون صعدوا الجبال غربا من دون أن يواجهوا أي عدو...وجرى استقبالهم بحفاوة من قبل زعيم المتاولة، كامل بك، في قصره بالطيبة... علاقات الود بين رجال كفار غلعادي والمتاولة لم تخب، والأخيرون تعاملوا مع سكان المستوطنات كضيوف تحت حمايتهم...أطعموهم بسخاء، سمحوا لهم بالإستراحة من شظف الطريق، وسيّروا معهم أدلاء ودوابّ لحمل المتاع في طريق انسحابهم جنوبا».

قافلة المستوطنين التي عدت 65 رجلا، ومعهم أسلحتهم وأغراضهم الشخصية القليلة التي حُمّلت على عشرة بغال أعطاها لهم رجال كامل بك، مصحوبة بمرافقين شيعة، انطلقت من الطيبة ليل 3-4 آذار، الساعة 22:00. مع الفجر تمكنت القافلة من الوصول بسلام عن طريق جبال نفتالي (المقصود مرتفعات الجليل الأعلى)، في مسار يمر عبر القرى الشيعية هونين وقدس حتى سفح المالحة (مقابل الضفة الغربية لسهل الحولة) ومن هناك إلى أييليت هاشاحر التي تقع في منطقة السيطرة البريطانية[143].

هذه المساعدة المهمة لكامل الأسعد قوبلت سريعا بردٍّ من جانب المشروع الإستيطاني اليهودي. في 5 أيار 1920 هاجمت عصابة بدو وشيعة القرية المارونية عين إبل وقتلت 50 من سكانها. وفقا لتقرير الإستخبارات الخاص بالحاكم البريطاني لصفد، ترأس المهاجمين كامل الأسعد، الذي دخل القرية خِداعاً كأنما هو قادم في زيارة ودية[144]. الفرنسيون ردّوا بقصفٍ جوي لقرية بنت جبيل الشيعية، من حيث خرج المهاجمون، وبعملية عقابية واسعة

ضد الشيعة في الجنوب، بدأت في 22 أيار. في إطار العملية دمّر الفرنسيون عددا من القرى الشيعية، بينها قرية الطيبة، معقل عائلة الأسعد[145]. إضافة إلى ذلك، أراد الفرنسيون اعتقال كامل الأسعد بسبب تورطه في المجزرة بعين إبل[146]. كامل الأسعد، ومعه عائلته المؤلفة من 12 راكبا هربوا إلى أرض إسرائيل، إلى منطقة سيطرة الإنتداب البريطاني، حيث وجدوا ملاذا في روش بينا عند كالفاريسكي، الذي استقبلهم بحفاوة في أحد بيوت المستوطنة[147]. مع مجيئهم، وُضع الأسعد ومرافقوه تحت رقابة البريطانيين، وتوسط كالفاريسكي عندهم لمنع اعتقاله وتسليمه إلى الفرنسيين في ضوء معلومات وصلت إليه حول ذلك[148]. في 31 أيار ترك الأسعد روش بينا وتوجه شرقا، إلى سوريا، خشية اعتقاله من قبل البريطانيين، وهناك وجد ملاذا في جبل الدروز[149]. كالفاريسكي تدخل أيضا لمصلحة سعد الدين شاتيلا الذي أراد الفرنسيون اعتقاله بعد قمع ثورة فيصل[150].

شبكة العلاقات الجيدة لمستوطنات الشمال، وخصوصا سكان كفار غلعادي، مع جيرانهم الشيعة استمرت بعد عودة المستوطنين، حيث برزت خصوصا العلاقات مع الطيبة والعديسة (في الأراضي اللبنانية) وهونين (في منطقة الإنتداب البريطاني، حيث تقع مستوطنية مرغليوت اليوم)؛ في الطيبة تواصلت العلاقات الوثيقة مع عائلة الأسعد؛ في العديسة مع سعد الدين شاتيلا ومع حسن ستعان، أحد الشخصيات المهمة في القرية؛ في هونين مع المختار رشيد واكد ومع عائلتي واكد وهونيني[151]. كذلك استمرت العلاقات مع عائلة عبد الله من الخيام.

إبّان ثورة الدروز عام 1925 بقي الشيعة في جنوب لبنان على الحياد. حتى في أحداث 1921 و1929 لم يبدِ الشيعة اهتماماً خاصا بما يحصل في أرض إسرائيل واحتفظت المنطقة بهدوئها، بدرجة كبيرة بفضل العلاقات الجيدة بين المستوطنات اليهودية وجيرانها الشيعة[152].

بين اليهود وجيرانهم الشيعة تطورت علاقات اجتماعية انعكست في الزيارات والدعوات المتبادلة في الأعياد أو الأعراس والحفلات[153]. مئير سبكتور، العضو في «هاشومير» من كفار غلعادي، يذكر كيف أن سكان المستوطنات كانوا يتلقون الدعوات إلى كل حفلة في محيطهم لدى البدو، الفلاحين، المسيحيين والمتاولة. «أذكر أننا كنا في أحد الأيام ضيوفا لدى كامل بك، زعيم المتاولة في قصره بالطيبة.. في القاعة الكبيرة والفخمة، المزينة

بالتحف الثمينة؛ حضر زائرون كثر، كبار السن محترمون جاؤوا من مسافات بعيدة... جلس كامل بك على رأس الطاولة وحوله حاشيته...»[154]؛ مع سكان هونين كانت العلاقات جيدة على وجه خاص، ويذكر أوري هوروفيتش في إفادته أن الأصدقاء الأفضل لأطفال المدرسة في كفار غلعادي كانوا أطفال هونين وأولاد إبل القمح (قرية مختلطة شيعية مسيحية جنوب المطلة)[155].

في العشرينات حصلت محاولة لتوطين يهود في سهل الخيام بمبادرة من علي أفندي عبد الله، ابن الحاج إبراهيم عبد الله، ملّاك أراضٍ في سهل الخيام وزعيم عائلة عبد الله في الخيام. علي عبد الله، الذي كانت له علاقاتٌ ودية مع ناحوم هوروفيتش، دأب على زيارة كفار غلعادي التي أعجب من مستوى التقدم الزراعي فيها. على خلفية ذلك، طلب علي عبد الله من ناحوم هوروفيتش المساعدة في تنظيم مجموعة عمال يهود تحرث أراضيه في سهل الخيام بالأجرة لمدة عام، معربا عن استعداده لتحمل النفقات المالية ومنح العمال إمكانية الإقامة حتى يعطي عملهم مردودا ماليا. إضافة إلى ذلك، تحدث الرجلان عن الإستيطان اليهودي في سهل الخيام. المفاوضات التي جرت بين علي عبد الله وتسفي شرايبر، مدير المركز الزراعي في طبرية، انتهت من دون نتائج بسبب عدم وجود مستوطنين ورفض الشروط التي وضعها علي عبد الله[156].

3. الثلاثينات

بدأ أحمد بك الأسعد بالبروز في الثلاثينات بوصفه الزعيم الإقطاعي الأبرز وسط شيعة لبنان. فؤاد العجمي، في كتابه «الإمام الغائب، موسى الصدر وشيعة لبنان»، يصف مكانة أحمد الأسعد كالتالي[157].

> «الزعيم الأبرز في سنوات الأربعين والخمسين كان أحمد بك الأسعد... في ذروة زعامته، عندما شغل مناصب كوزير الأشغال العامة ونجح في انتخابه رئيسا للبرلمان، لم يجرؤ أحد على تحدي الطريقة التي رأى فيها أحمد بك العالم... أحمد بك كان يتفاخر بأنه لو شاء لأدّى إلى انتخاب عصاه عضوا في البرلمان. ثلاثة عشر عضوا في البرلمان كانوا لصيقين ببدلاته الرسمية...»

العلاقات الجيدة التي نشأت بين سكان كفار غلعادي وبين عائلة الأسعد استمرت أيضا في الثلاثينات مع أحمد الأسعد. طوفا برتغالي، عضو «هاشومير» من كفار غلعادي، ممرضة في مهنتها، ويهوديت هوروفيتش، زوجة ناحوم هوروفيتش، سافرتا لمدة شهر إلى بيروت من أجل معالجة زوجة أحمد الأسعد، على ما يبدو على خلفية مشاكل ظهرت عندها خلال فترة الحمل[158]. أعضاء كفار غلعادي الذي كانوا يزورون بيروت، حلّوا ضيوفا على دارة أحمد الأسعد[159]. كفار غلعادي منحت ملاذا لأحمد الأسعد ومجموعة كبيرة من أتباعه، معظمهم من الطيبة وبعضهم من العديسة، عندما هربوا بسبب مشاكل ثأر ونزاع مع الفرنسيين[160]. وقد مكثوا في كفار غلعادي في عامي 1934 و1935 طوال ثمانية أشهر[161]. سكان المستوطنة أخلوا من أجلهم المبنى العام القديم وأسكنوهم فيه مع نسائهم وأطفالهم وخيلهم وماشيتهم[162]. يهوديت هوروفيتش حصلت من سعد الدين شاتيلا، الذي كان القائد العسكري للشيعة في المنطقة، على مسدس براونينغ مطلي بالنيكل بعد أن اعترضها لصوص في طريقها نحو المطلة، الأمر الذي شكل لفتة غير تقليدية تجاه إمرأة في تلك الفترة[163].

في سنوات «الثورة العربية (الكبرى)»، وفي مطلع الأربعينات، أفضت العلاقات مع الشيعة إلى مساعدة الإستيطان سواء في المجال الأمني أو في مجال شراء الأراضي داخل أرض إسرائيل لمصلحة المستوطنات الجديدة التي أنشئت في تلك الفترة قريبا من الحدود.

في المجال الأمني – العلاقات مع الشيعة استُغلت في سبيل الحصول على معلومات حول التنظيمات الفلسطينية في لبنان وتسلل المجموعات المسلحة إلى داخل أرض إسرائيل، وكذلك في محاولات إحباط جهود المفتي وجماعته بالحصول على مساعدة لوجستية في القرى الشيعية بجنوب لبنان. أوروي هوروفيتش، من كفار غلعادي، يذكر أن رشيد واكد، مختار هونين، برز خصوصاً في مساهماته في المجال الإستخباري[164]. يهوشواع إيشيل، من الناشطين البارزين في منظمة «هاغاناه»، وقائد قوة الحماية لبُناة السياج على طول الحدود مع لبنان أشار إلى أنه في 6 حزيران 1938، أثناء بناء السياج، كان من المفترض أن يحصل لقاء مع وجهاء القرى الشيعية بجنوب لبنان في بيت أحمد الأسعد، الوزير في الحكومة اللبنانية في حينه. غاية اللقاء كان استمالة وجهاء القرى لمصلحة الإستيطان[165]. لم أجد مادة تتعلق بمضمون اللقاء إياه.

هل، وإلى أية درجة، شكلت شبكة العلاقات هذه ثقلا مضاداً لنشاط جماعة المفتي جنوب لبنان إبان «الثورة العربية (الكبرى)»؟ لؤورا آيزنبرغ، في كتابها «My Enemy's Enemy»، مستندةً إلى مقابلات مع المستوطنين اليهود، تشير إلى أنه بحسب قول الأخيرين، امتنع الجيران وراء الحدود من المشاركة بشكل فاعل في اعتداءات العصابات. كما ذكر هؤلاء أن المهاجمين كانوا دائما عصابات من العرب غير المنظمين ولم يكونوا من جيرانهم اللبنانيين أنفسهم[166]. ناحوم هوروفيتش وموشيه أليوفيتش، كلاهما من أعضاء «هاشومير» من كفار غلعادي، يذكران في إفادتهما أن المفتي حاول، دون نجاح، خلال أحداث 1936–1939 تفعيل الشيعة ضد كفار غلعادي وضد مستوطنات أخرى في الجليل[167]. هذه الصورة، بحسب تقديري، وردية أكثر من اللازم، والوضع في الميدان كان أكثر تعقيدا. لا شك أن السكان اللبنانيين القريبين من الحدود – شيعة ومسيحيين – قدموا مساعدة لوجستية لمجموعات فلسطينية مسلحة وسهّلوا لها العبور إلى أرض إسرائيل، خصوصا في قطاع بلدة بنت جبيل. إضافة إلى ذلك، في بعض الحالات، قاموا بالإنضمام بأنفسهم إلى العصابات. يهوشواع إيشيل يقول في إفادته إن العصابات التي نشطت أثناء بناء السياج على طول الحدود كانت مؤلفة بغالبيتها من الدروز واللبنانيين إضافة إلى عرب من المحيط[168]. بدوره، إلياهو إيلات، المسؤول في القسم السياسي بالوكالة، أفاد في آذار 1938 عن تسلل مجموعات لبنانية مؤلفة من الشيعة والسنة، إلى أرض إسرائيل من أجل مساعدة عصابات فلسطينية[169]. طوفا برتغالي، من كفار غلعادي، تذكر أنه خلال فترة «الثورة العربية» زارت بيروت وحلّت ضيفة على دارة أحمد بك الأسعد (الذي كان يشغل منصب وزير الصحة والإعلام في الحكومة التي تشكلت في 21 آذار 1938). وقد روى الأسعد لها أنه عندما وصل المفتي إلى بيروت دعاه إليه وطلب منه ضم رجاله إلى عصاباته. الأسعد قال لها إنه وافق على تزويد المفتي بالرجال شرط ألا تحصل عمليات ضد كفار غلعادي[170].

بدوره، سعد الدين شاتيلا، الذي ساعد المستوطنات اليهودية في الشمال خلال أحداث 1919–1920 وعُيّن في حينه ممثلا للأمير عبد الله في بيروت، عاد إلى النشاط إبان «الثورة العربية». شاتيلا أقام في قرية عين فيت بهضبة الجولان ولعب دور رجل الإتصال بين السوريين والمجموعات المسلحة من عرب أرض إسرائيل واشتغل في نقل السلاح إلى هذه المجموعات. في نفس الوقت، استمر شاتيلا في عقد اللقاءات بين 1936 و1938

مع رجال كفار غلعادي وقال أمامهم إنه يعارض حكم البريطانيين لكن ليس له أي شأن مع اليهود. كما أشار أمامهم على وجه خاص إلى أنه لن يسمح بحصول أي سوء لسكان كفار غلعادي، لكنه أضاف أنه فيما يتعلق ببقية المستوطنات اليهودية ليس بمقدوره فعل شيء[171].

النتيجة المستخلصة من الإفادات هي أن أحمد بك الأسعد، سعد الدين شاتيلا والشيعة في جنوب لبنان ساعدوا حقا المجموعات الفلسطينية المسلحة وفي بعض الحالات شاركوا فعليا في اعتداءاتها على الجليل. لكن المستوطنات اليهودية القريبة من الحدود التي رعت علاقات حسن جوار معهم، وخصوصا كفار غلعادي، تمتعت بـ«الحصانة» ولم تتعرض للهجوم من قبل الشيعة، ولذلك ساد خلال فترة «الثورة العربية (الكبرى)» هدوء نسبي في إصبع الجليل. في تشرين أول وتشرين ثاني 1938 تعرضت المطلة وتل حاي ومستوطنات أخرى لهجوم؛ لكن منفذيه كانوا من عرب سهل الحولة الذين تلقوا تعلميات من صفد ونابلس، ولم يكن لشيعة جنوب لبنان علاقة به[172]. ظاهرة مساعدة الشيعة للفلسطينيين كانت قائمة فعلا، لكنها توازنت مع المساعدات التي قدمها الشيعة للمستوطنات اليهودية في الشمال في المجال الإستخباري. الشيعة شكلوا مصدرا مهما للمعلومات حول المنظمات والمجموعات الفلسطينية المسلحة في جنوب لبنان ونشاطها، وفي غير مرة جرت الإستعانة العملياتية بهذه المعلومات في الصراع ضدها. لهذا السبب، تولد انطباع عن الشيعة بأنهم «أصدقاء اليهود ومخبرون لدى السلطات»[173]. نموذج عن المعلومات التحذيرية التي كان مصدرها الشيعة يكشف عنه أوري هوروفيتش الذي يذكر أنه خلال فترة «الأحداث» حصلت محاولة لمهاجمة كفار غلعادي من قبل عرب سهل الحولة، وتم إحباط هذه المحاولة نتيجة إنذار نقله مختار قرية هونين الشيعية[174].

في المجال الإستيطاني – العلاقات مع أحمد الأسعد ومع شخصيات شيعية أخرى استُغلت كرافعة لشراء أراض لمصلحة تأسيس نقاط استيطانية جديدة في جبال نفتالي التي أولتها قيادة المشروع الإستيطاني أهمية سياسية وأمنية. أحمد الأسعد، والشخصيات الشيعية، لم يساعدوا في ذلك لوجه الله، وكان لديهم مصلحة اقتصادية واضحة في بيع الأراضي الموجودة خارج المناطق اللبنانية ضمن نطاق الإنتداب البريطاني والحصول على عمولة وساطة مالية دفعها لهم الصندوق القومي اليهودي. لكن يجب الإلتفات إلى أنهم

عرّضوا أنفسهم لمخاطر غير قليلة، إذ كان بيع الأراضي لليهود بمثابة فعل خيانة خطير بالنسبة للقوميين العرب. يمكن الإطلاع على دور عائلة الأسعد في بيع الأراضي لمصلحة الإستيطان في الشمال وعلى الصعوبات التي رافقت هذا الأمر من خلال قضية بيع أراضي قريتي العديسة والطيبة الموجودة داخل أرض إسرائيل من قبل أحمد الأسعد. يوسف نحماني، العضو في «هاشومير» ومدير مكتب الأراضي في الصندوق القومي بالجليل عام 1935، كتب في مذكراته أنه في 29 أيلول 1939 التقى مع أحمد بك في بيروت وبحث معه شراء أراضي قرية المنارة. الحديث بينهما طال لمدة ثلاث ساعات وفي ختامه كتب نحماني إنه لا يعول على نتائجه[175]. لاحقا، اندلع خلاف مالي بين الصندوق القومي وعائلة الأسعد. في وثائق «مصلحة الأخبار» يوجد تقرير لـ«بن إلياهو» (موشيه أليوفيتش) من كفار غلعادي، بتاريخ 6 تشرين ثاني 1940 حول لقائه مع أحمد الأسعد وعمه محمود الأسعد وابنه محمد. أحمد أعرب عن امتعاضه أمام بن إلياهو بشأن الخلافات المالية مع الصندوق القومي وقال إن الصندوق لا يزال يدين له بأموال تتعلق ببيع أراض[176]. في نهاية الأمر وصل الصندوق القومي وأحمد الأسعد إلى تسوية تضمنت شراء أراضي المنارة وتم تنفيذها بينهما. في 18 أيلول 1942، كتب يوسف فيتس، مدير قسم الأراضي في الصندوق القومي في مذكراته[177]:

«عدنا من المنارة إلى العديسة وجُلْنا على الجزء المعروض للبيع من أرضها والواقع داخل أرض إسرائيل. مالكوه هم عائلة أحمد الأسعد المقيم في الطيبة، القرية المحاذية في لبنان...بعد ذلك دخلنا إلى الطيبة وحللنا ضيوفا على البك. بعد الغداء جرت مساومة حول شراء أراض في العديسة. هو طلب 5 ليرات أرض إسرائيلية في الدونم، وفي النهاية اقترحنا 4.5 ليرات بشرط أن تجري عملية البيع قبل نهاية أيلول هذا العام...».

عملية شراء أراضي المنارة استكملت في تشرين أول 1942. إحدى الرسائل الصادرة عن مكتب الصندوق القومي في طبرية، تحمل توقيع يوسف نحماني بتاريخ 11 تشرين أول 1942 وأرسلت إلى قسم الأراضي في الصندوق بالقدس، تعلن تسجيل 2505 دونمات على إسم الصندوق القومي، من ضمنها 512 دونما تم نقلها من ملكية عائلة الأسعد في 23 أيلول 1942 و312 دونما تم نقلها من ملكية عائلة الأسعد في 15 شباط 1940[178].

بيع الأراضي من قبل عائلة الأسعد للمشروع الإستيطاني اليهودي تسرب إلى الصحافة اللبنانية وأدى إلى تعرض أحمد الأسعد للإتهامات: في أيلول 1945، نشرت جريدة مسيحية في بيروت خبرا يقول إن شخصية شيعية، على ما يبدو من عائلة الأسعد، باعت أراض في سهل الحولة إلى جمعية يهودية. النشر أثار ردود فعل شديدة في عدة دول عربية رأت في بيع الأراضي لليهود فعل خيانة[179]. في إحدى الحالات نجح زهير عسيران، أحد الخصوم اللدودين لأحمد الأسعد في جنوب لبنان في الحصول على نسخة من اتفاقية البيع موقعة من قبل أحمد الأسعد والصندوق القومي في 8 آب 1944 وسارع إلى نشرها في الصحافة اللبنانية. أحمد الأسعد ادعى في رده أن صفقات الأراضي أبرمها أبوه وأنه لم يكن يعلم بها أبدا[180].

صفقات الأراضي بين الصندوق القومي وبين شخصيات شيعية تواصلت في الأربعينات رغم ما كان ينشر عنها ورغم العداوة المتزايدة تجاه الإستيطان اليهودي داخل دوائر حكم بشارة الخوري. أحمد الأسعد (الوزير في الحكومة اللبنانية والعضو في البرلمان) وعلي أفندي عبد الله من الخيام (عضو برلمان) واصلا المساعدة في بيع الأراضي وعقد لقاءات جارية مع ممثلي الصندوق القومي. هذه اللقاءات حصلت في بيروت والمطلة وفي القرى الشيعية القريبة من الحدود مع أرض إسرائيل. في النصف الثاني من عام 1945 تم شراء أراض كانت تابعة لقريتي المالكية وقدس بمساعدة أحمد الأسعد. في كانون أول 1945 تم شراء أراض كانت تابعة لقرية بليدا بمساعدة علي أفندي عبد الله. في مطلع تشرين ثاني 1945 استُكمل شراء أراضي العديسة بمساعدة أحمد الأسعد. يوسف فيتس كتب في مذكراته إن استكمال الصفقة أتاح صعوده على أرض مسغاف عام في 2 تشرين ثاني 1945، «عمل ريادي كان ينطوي على الكثير من الجرأة في تلك الأيام، على حدود لبنان المليء بالكراهية ضدنا»[181].

في المجال السياسي - أوجدت «الثورة العربية» وسط الوكالة اليهودية ذات الميول المسيحية المارونية، إدراكاً قصير المدى لأهمية العلاقات مع الطائفة الشيعية في جنوب لبنان. في تلك الفترة أثيرت أفكار واقتراحات بشأن تطوير العلاقات السياسية مع أبناء الطائفة الشيعية أبعد من النطاق الذي كان قائما حتى حينه على المستوى المحلي من قبل المستوطنات اليهودية في الشمال. في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى:

أ- تسليم خطة عمل شاملة إلى البريطانيين، كان هدفها ضمان حيادية، وربما حتى تعاون، الشيعة في جنوب لبنان في إطار الصراع ضد الثوار الفلسطينيين. الخطة اقترحت شراء خدمات 60 جنائيا ومهربا معروفين وأصحاب خبرة في جنوب لبنان وتسليمهم مسؤولية إغلاق الحدود من الناقورة في الغرب حتى شبعا عند سفوح الحرمون في الشرق، من أجل منع عمليات التهريب[182].

ب- طرح اقتراح أمام إسحاق بن تسفي (في ظل غياب موشيه شاريت) في 16 شباط 1937 بتقديم تعامل خاص لوزير الأشغال العامة والزراعة اللبناني، شيعي من عائلة حيدر، أثناء زيارته المزمعة إلى أرض إسرائيل تلبية لدعوة المفوض السامي البريطاني (يبدو أن المقصود إبراهيم بك حيدر، ابن واحدة من العشائر الشيعية الثلاث المهمة في البقاع اللبناني، والذي عارض في العشرينات قيام الدولة اللبنانية والإنتداب الفرنسي وطالب بضم البقاع إلى سوريا). المبادر إلى الإقتراح، الدكتور عطية، من زعماء الجالية اليهودية في بيروت وصديق شخصي للوزير الشيعي، أوصى الوكالة اليهودية بتنظيم استقبال لائق للوزير صاحب النفوذ وسط الطائفة الشيعية. فضلا عن الإستقبال، قُدمت أيضا توصية بإجراء محادثات مع الوزير «حول موضوعات تهمنا. مسألة الأمن، الحدود، العلاقة مع جيراننا» بوساطة الدكتور عطية[183]. ليس واضحا إذا ما كانت الزيارة حصلت وإذا ما جرت محادثات بين رجال الوكالة اليهودية والوزير اللبناني صاحب التأثير في البقاع. يشار إلى أنه في الوقت نفسه كان إلياهو ساسون على علاقة مع شخص آخر من عائلة حيدر، توفيق حلو حيدر، أحد رجال الثورة الدرزية عام 1925. توفيق حيدر، صديق الصبا لساسون من دمشق، حصل على عفو من الفرنسيين وسمح له بالعودة إلى لبنان. وقد عقد سلسلة اجتماعات مع ساسون أخبره فيها عن اتصالاته بالمفتي الذي كان يرى فيه أحد المرشحين ليكون قائدا أعلى للمجموعات المسلحة في أرض إسرائيل.

ج- اقتراح إلياهو إيلات على البطريرك الماروني محاولة شراء تعاطف الشيعة المقيمين على طول الحدود اللبنانية مع أرض إسرائيل، الذين لا ينظرون بعين الرضا إلى النشاط الإسلامي العام للمفتي. البطريرك كان حذرا كعادته في رده على إيلات ولم يقدم تعهدا بأي نشاط يمكن أن يورطه في مسألة من خارج الإطار الطائفي وتحمل صبغة سياسية واضحة[184].

4. الأربعينات

الخشية من اجتياح قوات عسكرية معادية من سوريا ولبنان عامي 1940–1941 أدت إلى الإهتمام المتجدد بالمشاكل الأمنية لمستوطنات إصبع الجليل لدى القسم السياسي في الوكالة اليهودية، وإلى العناية المتزايدة بتنمية علاقات حسن الجوار مع الجيران العرب في لبنان وهضبة الجولان وسهل الحولة- حتى مع كامل حسين من الخالصة (كريات شمونة) الذي لعب دورا رئيسيا في الهجوم على تل حاي[185]؛ وذلك من أجل الحؤول دون حصول توتر واستفزازات من شأنها أن تدهور أوضاع المنطقة.

في تموز 1940 أُرسل إلياهو ساسون في زيارة إلى شمال أرض إسرائيل، من أجل الوقوف على المشاكل الأمنية في المنطقة واستيضاح وضع علاقات الجوار بين المستوطنات اليهودية وجيرانها العرب. ساسون أخذ انطباعاً بأن معظم المستوطنين ليس لديهم فكرة ولو أولية عن المحيط العربي ومشاكله[186]. بناء على ذلك، توصل إلى استنتاج بضرورة تعيين شخص معتمد يرشد المستوطنين في الموضوع العربي ويشرف على علاقاتهم بجيرانهم العرب. في أعقاب ذلك، انعقدت جلسة في بيت موشيه شاريت، في 12 تموز 1940، بمشاركة إلياهو غولوماف، من قادة الـ«هاغاناه» البارزين، وعزرا دانين، الذي أنشأ في ذلك الوقت مصلحة الأخبار العربية القطرية. في الجلسة تم الإتفاق على تعيين موشيه أليوفيتش، من كفار غلعادي، في المنصب المذكور وتخصيص نفقات قدرها 20 ليرة شهريا له[187]. بعد الجلسة توجه شاريت إلى قسم الإستيطان في الوكالة بطلب المساعدة في تمويل إعادة أليوفيتش إلى المنصب الذي كان يشغله لدى الصندوق القومي بنجاح كبير في الأشهر الأولى من الإستيطان في المنطقة[188]. طلب شاريت قوبل بالإيجاب وأعيد أليوفيتش إلى نشاطه السابق.

أليوفيتش، المسمى في وثائق مصلحة الأخبار «بن إلياهو»، العضو في «هاشومير»، من مواليد عين زيتيم، ترعرع في روش بينا وأُبعد من قبل الأتراك إلى دمشق خلال الحرب العالمية الأولى. في عام 1920 انضم إلى أصدقائه في كفار غلعادي[189]. أليوفيتش كان يتكلم العربية بطلاقة، وعمل إلى جانب رجل «هاشومير»، ناحوم هوروفيتش، في المسائل الأمنية، شراء الأراضي، الإستخبارات وتنمية علاقات حسن جوار، خصوصا مع الشيعة[190]. في إطار علاقاته مع الشيعة، تمكن أليوفيتش من بناء روابط ثقة مع عائلة الأسعد في الطيبة

(زعيم العائلة، أحمد الأسعد، وعمه محمود طلبا منه في تشرين ثاني 1940 التوسط بينهما في نزاع عنيف اندلع بينهما)[191]. رجال القسم السياسي ومصلحة الأخبار توقعوا منه أن يستغل علاقاته مع الشيعة والدروز لتطوير علاقات حسن جوار وجمع المعلومات الإستخبارية. أليوفيتش، من جانبه، سعى إلى استغلال علاقاته لتحقيق أهداف سياسية أيضا، إلا أن توصياته في هذا الشأن وطلباته بتخصيص موارد مالية لم تلق آذانا صاغية.

في إجتماع عُقد في الجليل، مطلع آب 1940، بمشاركة عزرا دانين، قال أليوفيتش إن المتاولة والدّروز يُبدون استعداداً للعمل المشترك ضد الفرنسيين، لكن الأمر «يتطلب علاجا منظماً ونسقياً». عزرا دانين، الذي رفع تقريره عن الإجتماع إلى رؤفين شيلواح في 11 آب، لم يتطرق إطلاقا إلى اقتراح أليوفيتش[192]. في 30 أيلول 1940 أفاد أليوفيتش بحصول توترات بين الشيعة والفرنسيين مضيفا انطباعه بأنه من السهل تحريض الشيعة على العمل ضد الفرنسيين (مؤيدي حكومة فيشي) لمصلحة البريطانيين «إذا حصلوا على الدعم اللازم»[193]. في 2 حزيران 1941 (عشية الإجتياح البريطاني لسوريا ولبنان) أفاد أليوفيتش أنه التقى الزعيم الدرزي أسعد الكنج من مجدل شمس، الذي عرض عليه خدماته، مشيرا إلى أن الأمر مشروط بالموارد[194].

الموارد المالية التي طلبها أليوفيتش وناحوم هوروفيتش لم تخصص لهما. المسؤولين عنهما في مصلحة الأخبار طلبوا منهما تركيز نشاطهما في المجال الإستخباري وعدم الإنشغال بما هو خارج هذا النطاق. في رد على توصية ناحوم هوروفيتش تزويد أليوفيتش بالموارد اللازمة للنشاط السياسي وسط الشيعة، أوضحت قيادة الـ«هاغاناه» لهوروفيتش، في أيلول 1940، بـ«أننا لسنا مهتمين بالعلاقات والسياسة وإنما بالنطاق الخاص لعملنا، والمبالغ المتواضعة لهذا العمل ونفقاته سوف تُلبى»[195].

عشية غزو لبنان وأثنائه ساعد مسؤولون يهود، كانوا على تواصل مع أحمد الأسعد، في إقامة علاقة بينه وبين البريطانيين. يوسف نحماني ساعد في نهاية أيار 1941 في تنظيم لقاء له مع حاكم المنطقة البريطاني الذي، على ما يبدو، اشترى «خدماته الجيدة» مقابل المال. في شهر حزيران، وقبل أن يُستكمل احتلال جنوب لبنان من قبل البريطانيين، استغل أحمد الأسعد علاقاته الجيدة مع موشيه أليوفيتش من أجل نقل رسائل عبره إلى حاكم المنطقة البريطاني[196]. في 23 حزيران زار أليوفيتش العديسة والطيبة حيث التقى

أحمد الأسعد وأفاد لاحقا أن الشيعة ينتظرون بفارغ الصبر نهاية المعارك وأن زعامتهم تأمل أن يتحسن الوضع الإقتصادي وتبقى سيطرتها على أبناء الطائفة في المستقبل أيضا[197]. في نهاية المعارك حصل توتر بين الشيعة في الجنوب وبين البريطانيين والفرنسيين على خلفية محاولات الأخيرين جمع سلاح الشيعة. في الإتصالات مع البريطانيين، التي اطّلع أليوفيتش على مضمونها، رفض أحمد الأسعد وصبري بك حمادة من بعلبك تسليم أسلحتهما (صبري بك حمادة، زعيم شيعي بارز في البقاع، شغل لعدة دورات منصب رئيس البرلمان وكان على علاقة مصاهرة مع أحمد الأسعد). في نفس الوقت، وعد أحمد الأسعد وصبري حمادة ببذل جهد لمنع تهريب السلاح إلى أرض إسرائيل[198]. التوتر مع البريطانيين شكل على ما يبدو خلفية لزيارة الرجلين إلى كفار غلعادي في النصف الثاني من آب[199] 1941.

بالنسبة لتنمية علاقات حسن الجوار، لعب أليوفيتش دورا مهما في دفع وتوجيه نشاط «لجان علاقات الجوار» الذي تأسست في مطلع الأربعينات في مستوطنات سهل الحولة[200]. هذه اللجان شجعت تعلم اللغة العربية بمساعدة القسم السياسي الذي أرسل إلى المكان مدرسا للعربية[201]، ونظمت زيارات لممثلين عن المستوطنات اليهودية إلى قرى الجولان[202] وإلى قرية هونين الشيعية[203]. لكن اهتمام الوكالة بتنمية علاقات حسن الجوار تراجع مع تراجع الخطر الأمني الداهم الذي كانت مستوطنات إصبع الجليل عرضة له. الدعم المالي لأليوفيتش توقف (على ما يبدو في النصف الأول من 1942) ونشاط لجان حسن علاقات الجوار بدأ بالتلاشي[204].

يجدر التشديد أنه في عامي 1940–1941 توفرت للوكالة أموال نُقلت إليها من قبل البريطانيين لغايات تتعلق بالتغلغل السياسي داخل سوريا ولبنان في إطار تعاون سري ضد حكومة فيشي كان قائما في تلك السنوات. لذلك، فإن رفض تخصيص أموال لموشيه أليوفيتش من أجل النشاط السياسي وسط الشيعة لم يكن مردُّه في تلك الفترة عدم وجود موارد مالية، وإنما بسبب أن الوكالة لم تر في الشيعة عاملا سياسيا مهما يستأهل الرعاية والإهتمام. الأموال التي أعطاها البريطانيون للوكالة وُزعت على زعماء في سوريا والأردن ولبنان[205] – بعضهم زعماء من الدرجة الثانية – لم يكن بينهم أي زعيم شيعي بارز. الشيعة في جنوب لبنان لم يشكّلو، إبان الحرب العالمية، هدفا لنشاط سياسي وإنما

موضوعا لمداولات عقيمة بين القسم السياسي والزعماء الموارنة، مثل إميل إده، بشارة الخوري والبطريرك عريضة، الذين تلهوا بأفكار غير واقعية بالتخلص من السكان الشيعة في جنوب لبنان وإسكان الموارنة مكانهم. وفيما كانت أفكار الزعماء الموارنة تفتقد إلى التماس مع الواقع، انطوت اقتراحات أليوفيتش على فرص لتوثيق علاقات الإستيطان مع الشيعة في جنوب لبنان وربما أيضا في البقاع، بما يتجاوز العلاقات في المجال الأمني المحلي وعلاقات حسن الجوار. إلا أن استغلال هذه الفرص لم يوضع أبدا موضع الإختبار الفعلي.

العلاقات مع الدروز

الطائفة الدرزية في لبنان لعبت دورا رئيسياً في نمو كيان لبناني يتمتع بإدارة ذاتية في جبل لبنان ما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر. إلا أن تأسيس «لبنان الكبير» في عام 1920 أوجد انقلابا ديموغرافيا هبط الدروز في أعقابه إلى مرتبة طائفة هامشية عدّت في مطلع الأربعينات نحو 72,000 نسمة (نحو 6.5 في المئة من مجمل سكان لبنان)[206]. لكن رغم ذلك، فإن المكانة السياسية لأبناء الطائفة في فترة الإنتداب وما بعدها تجاوزت كثيرا وزنها الديمغرافي، وذلك بسبب تكتلها وطابعها القتالي وتركّزها في مناطق مفتاحية في جبل لبنان[207]. أبناء الطائفة الدرزية في جبل لبنان أقاموا علاقات جريئة مع الزعامة السياسية للطائفة في جبل الدروز ومع أبناء طائفتهم في أرض إسرائيل.

علاقات المشروع الإستيطاني مع الدورز في لبنان لم تنشأ من كونهم مركّباً مهما في النسيج السياسي اللبناني، وإنما من النظر إليهم بوصفهم جزءً عضويا من الطائفة الدرزية بشكل عام ومن الإهتمام بإيجاد شبكة علاقات واسعة مع أبناء الطائفة في كل البلدان التي تتواجد فيها.

على أساس ذلك، لا يمكن التطرق للعلاقات بين الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل وبين الطائفة الدرزية في لبنان كموضوع قائم بذاته. لذلك، وجدت من المناسب توسيع الرقعة ومناقشة شبكة علاقات الإستيطان ودولة إسرائيل مع الطائفة الدرزية في المجمل، على تجمعاتها الثلاث، مع التركيز على العلاقات مع أبناء الطائفة في لبنان.

1. بداية العلاقات

منذ بداية الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل تطورت علاقات، على المستوى المحلي، بين المستوطنات اليهودية وبين القرى الدرزية المجاورة[208]. شذ عن هذه القاعدة حالة المطلة التي نشأ فيها، قبل الحرب العالمية الأولى، نزاع أراضٍ شديد بين سكان المستوطنة والدروز اللبنانيين – من نوع النزاعات المتكررة التي رافقت الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل في سنواته الأولى. النزاع بدأ بعدما اشترى الموظف الرئيسي التابع للبارون في الجليل، يهوشواع أوسوفيتسكي، أراضي المطلة من جبور بك رزق الله، مالك عقارات مسيحي من صيدا. جبور بك باع الأراضي مع 50 عائلة درزية أجيرة أصلها من منطقة دير القمر في الشوف التي هربوا منها بعد أحداث 1860. بيع الأراضي حصل بسبب أن هؤلاء الأجراء، الذين كانوا معروفين ببأسهم وهيبتهم في المنطقة كلها، رفضوا دفع رسوم الحراثة لجبور بك. كما رفض الأجراء الدروز إخلاء المكان وحتى عام 1904 خاض معهم موظفو البارون مفاوضات صعبة ومتقلبة.

في البداية حاول يهوشواع أوسوفيتسكي إقامة مستوطنة مختلطة درزية يهودية في المطلة (جيء إلى المكان بيهود من حاصبيا، برعام، غوش حالاف وبكيعين)، وبقيت قائمة حتى عام 1896. في تلك السنة جاء إلى الأرض 60 عائلة من العمال وأبناء المزارعين بمساعدة جنود الحكومة العثمانية، وسط استغلال النزاع بين العثمانيين والدروز في 1895–1896[209]. الأجراء الدروز اضطروا عام 1896 إلى توقيع صكوك بيع وترك المكان باتجاه قرية بيت مري (شمال شرق المطلة) حيث وجدوا ملاذا. نتيجة لذلك، كان مستوطنو المطلة عرضة لاعتداءات وتعديات مستمرة من الدروز سكان المطلة سابقا[210].

بسبب التضامن الطائفي الدرزي تجاوزت أبعاد النزاع النطاق المحلي. موظفو البارون، الذين كانوا يدركون المغزى الصعب لاستمرار النزاع، بذلوا جهودا ملحوظة لإنهائه عن طريق الموظف إسحاق هاليفي. في البداية حاول هاليفي تسوية النزاع عن طريق الزعامة الدرزية في منطقة حاصبيا. ولما لم يفلح في ذلك توجه إلى شكيب أرسلان، كاتب وصحافي قومي عربي انتمى في تلك الفترة إلى السلك الوظيفي العثماني (عُيّن عام 1902 قائمقام الشوف). شكيب أرسلان، الذي نسق مع جبور بك مجيء اللاجئين الدروز إلى المطلة بعد عام 1860، حاول التوسط بينهم وبين موظفي البارون، لكن دون نتائج (دروز المطلة

حاولوا اغتياله على خلفية ذلك).

في الأعوام التي أعقبت الإتفاق كانت علاقات المطلة مع جيرانها المسيحيين والدورز والشيعة جيدة أكثر من العلاقات العادية بين المستوطنات اليهودية وجيرانها العرب[211]. حاييم كالفاريسكي، الذي ورث وظيفة أوسوفيتسكي، يذكر أنه بعد دفع التعويضات المالية تحسنت العلاقات بين سكان المطلة والدروز. وعندما حصلت، لاحقا، مشكلة قضائية مع المطران الكاثوليكي في سهل الخيام، الذي أراد أن يقتطع من المطلة 1000 دونم وأدى ذلك إلى نزاع قضائي استمر سنوات، جاء الدروز إلى كالفاريسكي وعرضوا عليه المساعدة في طرد المطران وجماعته وأن يشهدوا في المحكمة لمصلحة المستوطنين اليهود بوصفهم مالكي أراضي المطلة سابقا[212]. حتى في أماكن أخرى من البلاد نشأت علاقات حسن جوار بين المستوطنات اليهودية وبين جيرانها الدروز، وبرزت في هذا السياق، على وجه الخصوص، العلاقات الجيدة التي نُسجت بين كيبوتس ياغور وبين سكان البلدتين الدرزيتين عصفيا ودالية الكرمل.

إبان الثورة الدرزية عام 1925 شكلت كفار غلعادي محطة لتهريب السلاح إلى جبل الدروز. ووسط عدد من قدماء «هاشومير» في المستوطنة تم البحث في إمكان تجنيد متطوعين لمساعدة الدروز، إلا أن إسحاق ساديه ورجالاً آخرين من كتيبة العمل نجحوا في إفشال هذه الفكرة[213]. في أعقاب اندلاع الثورة، أرسل القسم اليهودي في الوكالة الصحافي غرشون أغرونسكي (أغرون) لجولتين في سوريا. أغرون التقى مع زعماء الدروز ونشطاء مسيحيين ومسلمين من «الكتلة الوطنية» في سوريا، وفي كانون ثاني 1926 قدم تقريرا حول مهمته إلى الإدارة الصهيونية[214]. في نهاية الثورة هرب لاجئون كثر من سوريا إلى القرى الدرزية في جبل الكرمل. طريق اللاجئين مرت عبر كيبوتس ياغور حيث التقوا مع زعماء المستوطنة اليهودية[215].

استعانة المشروع الإستيطاني بالدروز في المجال الأمني بدأ عامي 1928-1929، عندما تشكلت المجموعات الفلسطينية المسلحة الأولى. في تلك الفترة، نشطت في الشمال عصابة درزية ترأسها إسماعيل عبد الحق (من منطقة راشيا الوادي في لبنان) ومساعده قاسم ذبيان (من حاصبيا). بحسب إفادة عضو الكنيست السابق، أسعد أسعد من بيت جن، كان الرجلان يتزعمان عصابة لصوص اعتادت سرقة الأشخاص الذين قدموا من

لبنان إلى أرض إسرائيل، لكن يبدو أن هذه العصابة كانت متورطة أيضا في الإعتداء على مستوطنات يهودية. في سنة 1928 وجه الشيخ حسين أبو ركن، من عصفيا، نداء إلى أبناء الطائفة لعدم مساعدة العصابة. في مطلع 1929 التقى الشيخ حسين أبو ركن ومجموعة من الدروز من عصفيا ودالية الكرمل مع آبا حوشي وأدلوا له بمعلومات حول خطط القوميين العرب ضد المستوطنات اليهودية. أفراد تلك المجموعة وآبا حوشي التقوا بإسماعيل عبد الحق ومساعده قاسم ذبيان وأقنعوه بالعودة إلى لبنان ووقف الهجمات على المستوطنات اليهودية. إسحاق ساديه، الذي كان قائد حيفا في 1929، إستعان أيضا هو بدروز الكرمل، وخصوصاً عائلة أبو ركن، خلال أحداث 1929[216].

2. النصف الأول من الثلاثينات

الحوار المؤسساتي بين الإستيطان والحركة الصهيونية وبين أبناء الطائفة الدرزية على المستوى الوطني، انطلاقا من التطلع إلى تحقيق نتائج سياسية، بدأ عام 1930، وذلك في أعقاب إقامة الدائرة الموحدة (جسم أنشئ في 1929 من قبل المؤسسات العليا للإستيطان، اللجنة القومية والوكالة اليهودية، بهدف معالجة العلاقات اليهودية العربية. ترأس اللجنة رجلان: إسحاق بن تسفي، من زعماء حركة «هابوعاليم» في البلاد، والذي شغل منذ بداية عام 1931 منصب مدير اللجنة القومية وبعدها صار رئيسا لها؛ والكولونيل فريدريك كيش، الذي خدم في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى وبين عامي 1923 و1931 كان مديرا للوكالة الصهيونية في القدس. مهندس الإتصالات مع الدروز، خلال هذه الفترة، كان إسحاق تسفي، الذي ركز جهوده الأولى على أبناء الطائفة في أرض إسرائيل، وكان عددهم في حينه نحو 8000 نسمة، انطلاقا من اعتبارهم رافعة لإقامة علاقات أوسع مع الطائفة في سوريا ولبنان[217].

شخصية بارزة أخرى لعبت دورا رئيسيا في تطوير العلاقات مع أبناء الطائفة الدرزية في أرض إسرائيل، وبعد ذلك مع أبناء الطائفة في سوريا ولبنان أيضا بدءً من نهاية العشرينات، كانت آبا حوشي، سكرتير مجلس عمال حيفا بين عامي 1931 و 1951. آبا حوشي ومساعده، شلومو ألفيا، بدآ بتطوير شبكة علاقات مع القرى الدرزية القريبة من حيفا، خصوصا عصفيا ودالية الكرمل، في إطار نشاط يهودي عربي مشترك في المجال النقابي،

ضمن إطار «تحالف عمال أرض إسرائيل». في وقت لاحق شكلت شبكة العلاقات هذه رافعة لتأسيس اتصالات واسعة مع الدروز في أرض إسرائيل، سوريا ولبنان بتوجيه القسم السياسي التابع للوكالة. شبكة العلاقات هذه، التي كانت تهدف في بدايتها إلى إيجاد علاقات حسن جوار في منطقة حيفا ودفع المصالح المحلية قدما، أفضت لاحقا إلى فائدة سياسية وأثمرت أيضا في المجال الإستخباري[218].

تشير وثيقة من تلك الفترة إلى حالة من التردد والشك سادت عند قيادة الإستيطان فيما يتعلق بمستوى الفائدة المرجوة من العلاقات مع الدروز. في رسالة كتبها فريديك كيش إلى بن تسفي في 19 أيلول 1930، يقول: «لسنا نولي أهمية لهذه الطائفة الصغيرة من الفلاحين، ولذلك لست أرى مبررا لنشاط خاص لمصلحتهم». كيش أعرب أيضا عن خشيته من أن يُعقّد تطوير العلاقات مع الدروز علاقة الإستيطان بالفرنسيين الذين كانوا على علاقة عداء بالدروز[219].

رغم هذه الشكوك، واصل إسحاق بن تسفي، في 1930–1931، تطوير العلاقات مع الدروز في أرض إسرائيل، كما استمرت محاولات الحوار معهم من قبل القسم السياسي في الوكالة، الذي أخذ على عاتقه، بعد تعيين أرلوزوروف، إدارة الأنشطة في القطاع العربي[220]. في النصف الأول من الثلاثينات جرت اتصالات بين مبعوثي القسم السياسي وبين شخصيات درزية ذات مكانة داخل الطائفة، من ضمنها يمكن الإشارة إلى التالي: اجتماعات إلياهو إيلات مع شخصيات درزية في لبنان أثناء دراسته في بيروت. في إطار لقاءاته بشخصيات في لبنان وسوريا، التقى إلياهو إيلات، في تشرين أول 1934، بالبروفسور سعيد حمادة، درزي، بروفسور في الإقتصاد بالجامعة الأميركية ببيروت، من عائلة حسين حمادة، الزعيم الديني للدروز[221]. كذلك نشأت علاقة مع نظيرة جنبلاط (الست نظيرة)، والدة كمال جنبلاط، زعيمة الجناح الجنبلاطي في لبنان آنذاك[222]. (خلال فترة الإنتداب أيد الجناح الجنبلاطي في لبنان، بشكل عام، قيام دولة لبنانية منفصلة وتعاون مع السلطات الفرنسية، فيما تبنى الجناح الأرسلاني توجها قوميا معادٍ للفرنسيين).

3. فترة «الثورة العربية»

على المستوى الأمني – الإتصالات بين الإستيطان وأبناء الطائفة الدرزية، بين عامي 1936 و1939، خلال فترة «الثورة العربية» جرت بوتيرة أعلى واكتست طابعا أمنيا عملياتيا. هدف هذه الإتصالات، من وجهة نظر الإستيطان اليهودي، كانت تحقيق الحيادية الدرزية في الصراع داخل أرض إسرائيل وإفشال الجهود الفلسطينية لاستقطابهم إلى جانبهم. هذه الإتصالات تركزت داخل الطائفة في أرض إسرائيل وفي جبل الدروز، وفي الأولوية الثانية جاء أبناء الطائفة في لبنان، وخصوصا الزعامة الدرزية الدينية في الشوف وحاصبيا.

مع اندلاع «الثورة العربية» انضم فعلا دروز من سوريا ولبنان إلى صفوف الثوار في صيف 1936. بين القوات التي حاربت آنذاك إلى جانب فوزي القاوقجي كان يوجد فصيل درزي بإمرة محمد صعب انضم إليه دروز شاركوا في ثورة 1925، فيما كان دروز آخرون ينشطون في تهريب السلاح إلى أرض إسرائيل. أزاء ذلك، توجه إسحاق بن تسفي وآبا حوشي إلى زعيم الطائفة في البلاد من أجل العمل على حث أبناء الطائفة في سوريا ولبنان لعدم الإنضمام إلى صفوف الثوار[223].

موفد آخر، الشيخ زيد أبو ركن، أُرسل إلى لبنان في 16 آب 1936، من قبل إسحاق بن تسفي وآبا حوشي، للقيام بنشاط دعائي. في إطار هذا النشاط التقى زيد بالشيخ حسين حمادة من بعقلين، الزعيم الديني للدروز في لبنان (شيخ عقل) وبنظيرة جنبلاط[224].

في تقرير بتاريخ 4 تشرين أول 1936 رُفع إلى موشيه شاريت، فصّل الشيخ زيد أبو ركن محادثاته وأنشطته في لبنان. في لقاءاته بالشيخ حسين حمادة شرح له زيد العلاقات الجيدة القائمة بين الدروز واليهود في أرض إسرائيل والمخاطر الكامنة في انضمام أبناء الطائفة إلى صفوف الثورة «التي ستنتهي إلى السقوط والخراب»، أو إذا هرّبوا السلاح إلى أرض إسرائيل حيث سيستخدم في قتل اليهود والإنكليز وأيضا للإعتداء على قرى درزية في أرض إسرائيل. إضافة إلى ذلك، نقل الشيخ زيد إلى مضيفه معلومات حول تجنيد دروز من لبنان لمصلحة مجموعات فلسطينية مسلحة وحول نقل مجندين وأسلحة عبر القرى الدرزية في لبنان. الشيخ حمادة أجاب بأنه لا يستطيع المساعدة علنا بسبب موقعه الديني، لكنه سينقل رسالة سرّاً إلى الحكومة يدعوها فيها إلى تعزيز الحراسة على الحدود،

وأنه سيضعها في صورة المعلومات حول تجنيد الدروز من لبنان في المجموعات الفلسطينية المسلحة. إضافة إلى ذلك، نصح الشيخ حمادة بتشكيل وفد من شخصيات درزية في أرض إسرائيل ليتوجه إلى الحكومة البريطانية ويشرح لها موقف الدروز[225]. كذلك أعرب الشيخ حمادة عن استعداده للإنضمام إلى الشيخ زيد والشيوخ الآخرين الذي رافقوه «من أجل الدعوة إلى السلام والهدوء وسط الدروز سكان لبنان». الشيخ حمادة انضم فعلا إليهم، وسوياً واصلوا نشاطهم الدعائي وسط 35 قرية درزية. وعند مرورهم بالمختارة استضافتهم الست نظيرة التي دعت الدروز (في أرض إسرائيل) إلى العمل يدا بيد مع الحكومة واليهود، ووعدت بالطلب من السلطات في بيروت بزيادة الحراسة على الحدود. الست نظيرة وعدت أيضا بإرسال رسالة إلى القنصل البريطاني في بيروت، الذي كانت تربطها به علاقات وديّة، حول علاقة الدروز الودية في أرض إسرائيل مع الحكومة البريطانية. في نهاية التقرير حول الجولة أفاد الشيخ زيد بأنه مع عودته إلى بيروت علم بأن السلطات اعتقلت 60 درزيا حاولوا الإنتقال إلى أرض إسرائيل، صادرت أسلحتهم وأنها تنوي محاكمتهم أمام محكمة عسكرية[226].

رغم التقرير المتفائل للشيخ زيد، فإن المجندين الدروز من سوريا ولبنان والأردن واصلوا التسلل إلى أرض إسرائيل من أجل الإنضمام إلى صفوف المجموعات الفلسطينية المسلحة[227]. في 16 تشرين أول 1936 تعرضت قوة بريطانية لكمين قرب معاليا في قضاء عكا واشتبكت معه. مصادر استخبارية بريطانية أكدت أن أفراد الكمين كانوا دروزا تسللوا من لبنان[228]. في عامي 1936–1937 نشطت في دالية الكرمل والجليل مجموعة تألفت من 60 درزيا، غالبيتهم من سوريا ولبنان، بزعامة قاسم ذبيان (الذي كان ينتمي إلى عصابة درزية نشطت في أرض إسرائيل في 1928–1929)، وكانت على اتصال مع آبا حوشي. في 4 كانون ثاني 1937 أبلغ آبا حوشي بن غوريون وموشيه شاريت إنه تلقى من قاسم ذبيان اقتراحا للتعاون في نقل الأخبار وتهريب السلاح من سوريا وعند الحاجة أيضا في الإنضمام إلى صفوف اليهود في صراعهم ضد المجموعات الفسطينية المسلحة[229].

في النصف الأول من عام 1938 تحولت الزعامة الدينية للدروز في لبنان إلى هدف لنشاط وقائي من قبل القنصل البريطاني في دمشق، جيلبرت مكارث. القنصل مكارث، شخصية استثنائية وسط السلك الدبلوماسي البريطاني، عقد لقاءات سرية مع الشيوخ الكبار في

البياضة (المركز الديني الدرزي قرب حاصبيا الذي كان له مكانة مرموقة في الطائفة) حاول فيها دفعهم إلى ممارسة تأثيرهم على أبناء الطائفة من أجل منع انضمامهم من سوريا ولبنان إلى صفوف «الثورة العربية» في أرض إسرائيل. الشيوخ، من جانبهم، أشاروا إلى دعم الحكومة السورية للثوار وإلى الوضع الحساس للدروز كأقلية في دولة مسلمة، لكنهم أعربوا عن استعدادهم للعمل على ممارسة نشاط وقائي وتظهير معارضتهم الإنضمام إلى صفوف الثوار لدروز لبنان والجولان وجبل الدروز. رد فعل أبناء الطائفة على موقف الشيوخ هذا، بحسب ما أفاد القنصل مكارث، كان مُرضيا، باستثناء بضعة حالات كان الأبرز بينها أسعد الكنج من مجدل شمس[230].

في 1938 نشأت علاقة مباشرة بين إلياهو ساسون، موفد القسم السياسي، والشيخ حسين حمادة من بعقلين، الزعيم الديني للطائفة في لبنان. في اللقاء بين الإثنين، بتاريخ 6 حزيران في بيت الأخير ببعقلين، شرح الشيخ مطولا العلاقات الوثيقة بين الطائفة الدرزية والطائفة المارونية في لبنان والتفاهم القائم بينهما بالنسبة لاستقلال لبنان وعلاقاته مع بريطانيا وفرنسا. كما أشار إلى أن زعماء الطائفتين أدركوا أن ثمة ضرورة لفتح مفاوضات جدية مع اليهود بشأن الوسائل المطلوبة من أجل قمع التأثير المسلم المتزايد في أرض إسرائيل ولبنان. في المرحلة الأولى يجب تصفية الإرهاب وتطهير لبنان من المهجرين الفلسطينيين الذي لجؤوا إليه. وينبغي على اليهود أن يوفروا الموارد المطلوبة لأجل ذلك (المال!) لأنه يوجد وسط أبناء الطائفة جشعون كثر يتاجرون بالسلاح من أجل المفتي ويجندون إرهابيين للعصابات. الشيخ حمادة أشار أيضا إلى أن ابنه، رشيد بك، يحول دون انضمام مجموعة من الدروز من سكان قرية مجدل شمس إلى الإرهابيين، كما أفاد أنه توجه إلى زعماء القرى في منطقة حاصبيا وراشيا (الوادي) وطلب منهم منع الناس عن المشاركة في أعمال الشغب في أرض إسرائيل[231].

المجموعة التي عدّت نحو 500 درزي بقيادة أسعد الكنج، زعيم محلي من مجدل شمس، والتي عزمت على الذهاب إلى أرض إسرائيل من أجل مساعدة الثوار، لقيت علاجا وقائيا من قبل القنصل البريطاني في دمشق ومسؤولي الحكومة البريطانية في أرض إسرائيل والوكالة اليهودية بمساعدة الزعامة الدينية للدروز في لبنان. في مقابل هذه الجهات، التي لم يكن بينها تنسيق على ما يبدو، وقفت القيادة الفلسطينية في دمشق، التي أولت أهمية

لمشاركة القوة الدرزية في صفوف «الثورة العربية»، ولذلك حثت أسعد الكنج ورجاله على الذهاب نحو أرض إسرائيل وأبدت استعدادها لدفع مبالغ مالية كبيرة في سبيل ذلك. لذلك، ينبغي التعامل مع هذه القضية بوصفها منعطفا للنشاط الأمني الوقائي للإستيطان والبريطانيين وسط الطائفة الدرزية.

معالجة القضية بدأت من قبل القنصل البريطاني في دمشق في كانون أول 1937، على خلفية معلومات وصلت إلى يديه حول مبالغ مالية نُقلت إلى أسعد الكنج الذي جند بها نحو 500 رجل من أجل الذهاب إلى أرض إسرائيل تحت قيادته. القنصل البريطاني في دمشق، بالتشاور مع كيركبريدج، حاكم مناطقة الجليل، أثار المسألة أمام الزعامة الدينية الدرزية في لبنان، وعندما اتضح له أن نشاطها غير فعال بما يكفي، عقد اجتماعين مع أسعد الكنج نفسه. في الموازاة، التقى أسعد الكنج في حاصبيا بممثلين عن الحكومة البريطانية في أرض إسرائيل من دون علم القنصل البريطاني في دمشق. في هذه اللقاءات ادعى أسعد الكنج أنه حصل على مبالغ مالية كبيرة من لجنة الدفاع عن فلسطين في دمشق و«من مصادر أجنبية» من أجل استقطاب أشخاص للإنضمام إلى صفوف المسلحين، وبشكل موارب طلب من البريطانيين مساعدته في إعادة هذه الأموال من أجل «الحفاظ على كرامته»[232]. في المقابل، توجه القنصل البريطاني إلى الحكومة السورية والمفوض السامي الفرنسي وطلب منهما منع أسعد الكنج ورجاله من مغادرة سوريا. في أعقاب ذلك، أبلغ عادل العظمة، مدير وزارة الداخلية السورية ومن رؤوس الداعمين السوريين للمفتي، أسعد الكنج باعتراض الحكومة السورية على نشاطه. لكن يبدو أن «اعتراض» الحكومة السورية كان شكليا فقط. في وقت لاحق، أفاد القنصل البريطاني أن نبيه العظمة، شقيق عادل، حث الكنج على التشدد في سرّية أنشطته[233].

في أعقاب طلبات البريطانيين ومسؤولي الوكالة اليهودية، اتخذ شيوخ البياضة الدروز - على ما يبدو بتوجيه أو إيحاد من الشيخ حسين حمادة - سلسلة من الإجراءات الوقائية ضد الكنج ورجاله. في رسالة إلى الشيخ لبيب أبو ركن، بتاريخ 26 نيسان 1938، وصلت إلى آبا حوشي ومنه إلى موشيه شاريت، شرح عباس قيس من حاصبيا مجمل الإجراءات التي اتُخذت من قبل مشايخ البياضة من أجل إقناع أسعد الكنج بعدم الذهاب إلى أرض إسرائيل: في البداية هدد المشايخ بفرض حرم عليه وعلى عائلته. وفي رسالة أخرى من

حاصبيا، أفيد أن مشايخ البياضة ذهبوا إلى كل القرى الدرزية في منطقة حاصبيا والجبل (منطقة الشوف على ما يبدو) وحذروا السكان من الإنضمام إلى المجموعات الفلسطينية المسلحة في أرض إسرائيل بل وفرضوا حرما على من ينضم[234].

في موازاة نشاط مشايخ حاصبيا فتح مسؤولو القسم السياسي في الوكالة اليهودية اتصالا مباشرا مع أسعد الكنج في حزيران 1938. وقد حصل الإتصال عن طريق رؤوفين طريفون، موظف شركة «بيكا» (شركة الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل) في الجليل، الذي كان موفدا أيضا من قبل الوكالة. حتى في قبالة مسؤولي القسم السياسي أثار الكنج مسألة مشاكله المالية أزاء القيادة الفلسطينية في دمشق. طريفون، بحسب الكنج، وعده بأنه إذا تراجع عن عزمه الذهاب إلى أرض إسرائيل فإنه سيعطيه المبلغ الذي تلقاه لكي يعيده إلى رجال المفتي في دمشق ويخرج بذلك محترما من الموضوع[235]. خلال اللقاء الذي أجراه الكنج مع شلومو ألفيا، مساعد آبا حوشي، في 1 شباط 1940، ادعى الكنج أن وعد طريفون من عام 1938 لم يُنفذ وأنه اضطر إلى إعادة 800 ليرة إلى رجال المفتي من ماله الخاص (أي أكثر بـ 300 ليرة من المبلغ الذي ذكره الكنج أمام عباس قيس من حاصبيا)[236].

النشاط الوقائي لقيادة المشروع الإستيطاني والبريطانيين أعطى ثماره في حالة أسعد الكنج. هو ورجاله لم يذهبوا في نهاية المطاف إلى أرض إسرائيل لمساعدة الفلسطينيين. لكن النشاط الوقائي للقيادة الصهيونية والبريطانيين أعطى نتائج إضافية تتجاوز في دلالاتها حالة الكنج الموضعية. ثمة إفادات بأن دروز سوريا شاركوا بشكل نشط في القتال إلى جانب معارضي قيادة «الثورة العربية» في منطقة حيفا، بتدخل من القنصل البريطاني بدمشق. خلال عام 1938 وصلت مجموعة مسلحة من سوريا بزعامة فخري عبد الهادي وبمعية فخري نشاشيبي حرّكت «عصابات السلام» المعارضة للثورة. فخري عبد الهادي أحضر معه دروزا من سوريا كان القنصل البريطاني قد استأجرهم. هؤلاء الدروز شاركوا في تطهير حيفا ومحيطها من المجموعات الفلسطينية المسلحة التي نشطت في المكان، بل إنهم قاتلوا هناك بشجاعة وحيوية أكثر العرب المحليين. دروز أرض إسرائيل، الذين درسوا الدين في البياضة عادوا إلى قراهم في الجليل والكرمل وأقاموا هناك منظمات محلية للدفاع عن النفس وتعاونوا هم أيضا، بمساعدة البريطانيين والوكالة اليهودية والـ«هاغاناه»، مع «عصابات السلام»[237].

خلافا للإتصالات العقيمة مع الموارنة، أفضت العلاقات مع الطائفة الدرزية في لبنان إبان فترة «الثورة العربية» إلى نتائج أمنية تمثلت في تقليص ظاهرة انضمام أبناء الطائفة في لبنان وسوريا إلى صفوف المسلحين الفلسطينيين في أرض إسرائيل، وكذلك في تقليص حجم مساعدة الدروز في لبنان للمفتي وجماعته. طلبات قيادة الإستيطان اليهودي من أبناء الطائفة الدرزية في لبنان وقعت على آذان صاغية، لأن جزءا مهما منهم في حينه، وخصوصا المعسكر الجنبلاطي، كان في جبهة واحدة مع الموارنة في سبيل الدفاع عن استقلال لبنان ضد عداوة ومعارضة القوميين العرب لإقامة دولة مستقلة في لبنان[238].

على المستوى السياسي - أثناء «الثورة العربية»، ولدى ثبوت الجدوى الأمنية في بناء العلاقات مع الطائفة الدرزية، حظي البعد السياسي للعلاقات أيضا بالإهتمام من جانب القسم السياسي. في 2 تشرين ثاني 1937 حُررت في القسم السياسي مذكرة تحت عنوان «مصير علاقتنا بالشعب الدرزي». تخلص المذكرة إلى أنه حتى حينه تم تطوير العلاقات الودية مع لبنان، رغم أنها ليست جريئة بما يكفي. وتشير المذكرة إلى أن موقف الفرنسيين حول العلاقات مع الدروز في لبنان كان متسامحا ولا يبدو أنهم يعارضون ذلك. وتوصي المذكرة بمواصلة تنمية العلاقات مع الدروز شبرا شبرا من أجل الوصول معهم إلى رابطة وثيقة ومستديمة. وتختم المذكرة: «بالنسبة لنا، على كل حال، هذا هو الطريق لإنشاء نقاط ضوء وسط البحر العربي المظلم المحيط بنا: واحدة في الأردن، وأخرى في لبنان، وثالثة في جبل الدروز، ورابعة في مكان آخر وهلم جرا. ربما تتاح لنا الفرصة سريعا لتجميعها وتحويلها إلى كتلة واحدة تتبنانا ونتبناها»[239].

فكرة التحالف بين الحركة الصهيونية والطائفة الدرزية كانت بالنسبة لكاتب المذكرة جزءاً من «حلف أقليات» أوسع على شاكلة التحالف مع الموارنة. وإضافة إلى التعاون الأمني والإستخباري، جرت في سنوات «الثورة العربية» اتصالات ذات طابع سياسي كانت تهدف إلى عقد تحالف بين الإستيطان اليهودي وبين الدروز في إطار ثنائي أو كجزء من حلف أقليات على مستوى الشرق الأوسط. في خلفية هذه الإتصالات حضرت خطط التقسيم للجنة بيل (1937)، التي طرحت للمرة الأولى فكرة إقامة دولة يهودية في أرض

إسرائيل، وكذلك العقبات أمام المصادقة على الإتفاق السوري- الفرنسي لعام 1936، التي أدت إلى تعزيز مشاعر الإنفصال وسط الدروز في جنوب سوريا ودفعهم إلى البحث عن سبل تعزيز مكانتهم تمهيدا لحسم مصير سوريا[240].

في عام 1938 التقى إلياهو ساسون بعدد من زعماء الدروز في لبنان اقترحوا عقد حلف درزي- ماروني- صهيوني[241]. في 14-17 آذار 1939 أجرى آبا حوشي ودوف هوز وشلومو ألفيا لقاءات في دمشق مع بعض زعماء الدروز وبحثوا معهم علاقات المشروع الإستيطاني مع أبناء الطائفة الدرزية والأوضاع الداخلية في سوريا.

فرص تطبيق فكرة الحلف بين الإستيطان اليهودي والطائفة الدرزية حصلت عل تقدير متفائل في التقرير الذي كتبه آبا حوشي حول مهمته، فيما أبدى بعض مسؤولي القسم السياسي شكوكهم تجاهها، ومن ضمنهم إلياهو ساسون، الذي قدر أن الفرنسيين سيعارضون توثيق العلاقات مع الدروز كما عارضوا توثيقها مع الموارنة. الخلافات داخل القسم السياسي عُرضت على موشيه شاريت للبت فيها، وكان رأيه الإستمرار في توثيق العلاقات مع الدروز على مستوى منخفض، لكن من دون التفكير بإبرام حلف رسمي معهم. حلف كهذا سيثير، بحسب رأي شاريت، توقعات مبالغا فيها لدى الدروز، كما سيزيد شهيتهم للحصول عى الإمتيازات، وسيكون مكلف ماديا وفي نهاية المطاف سيتسبب بخيبة أمل وخصومات[242].

فيما لم تحصل فكرة الحلف اليهودي- الدرزي على التأييد لدى قادة الحركة الصهيونية، أثارت فكرة الترانسفير* اهتماما لدى دافيد بن غوريون وحماساً لدى حاييم فايتسمان الذي طلب منه آبا حوشي موازنة لإخراجها إلى حيز التطبيق. فايتسمان، الذي رأى في فكرة الترانسفير وسيلة لحل قضية ضم الجليل إلى الدولة اليهودية في إطار التقسيم، بذل جهودا دبلوماسية في فرنسا من أجل دفع الفكرة قدما، كما حاول تجنيد رئيس الهستدروت الصهيوني الأميركي، سولومون غولدمان، في سبيل ذلك[243]. في نهاية أيار 1939، بعد نحو شهرين ونصف من لقاء آبا حوشي في دمشق، أجرى فايتسمان في باريس سلسلة اجتماعات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية ومع قادة الجيش وعرض أمامهم خطة

---

* [مخطط انتقال 15000 درزي من فلسطين إلى جبل العرب.]

الترحيل. فايتسمان، الذي كان على تواصل دائم مع موشيه شاريت، أبلغه أن الخطة حظيت بتأييد كبير لدى محاوريه الفرنسيين الذي وعدوا بتقديم المساعدة لتطبيقها. إلا أن شاريت، على عادته، أبدى شكوكا كثيرة حيال فكرة الترحيل. في حديث هاتفي مع فايتسمان أشار شاريت إلى أن «موافقة الفرنسيين، حتى لو حصلت، لن تحل المشكلة أبدا. الأمر لا يتعلق بالفرنسيين، وإنما بالدروز. المسألة هي هل سيوافق الدروز على هجرة بلداتهم في أرض إسرائيل والإنتقال نحو سوريا»[244].

مقاربة شاريت التشكيكية (والواقعية) هي التي رجحت الكفة في نهاية المطاف. العلاقات مع الدروز بقيت تتمحور حول المجال الأمني فيما لم يحظ البعد السياسي بعناية خاصة. فكرة الترحيل ثبتت أنها غير قابلة للتطبيق والإتصالات مع الدروز أديرت بشكل أساسي ضمن الإطار الأقل إلزاما المتمثل بمجلس عمال حيفا. ونتيجة موقف شاريت، لم تُبدِ الوكالة اليهودية استعدادا لتخصيص موازنات مناسبة لتطوير العلاقات مع أبناء الطائفة الدرزية كما طلب آبا حوشي. وعلى إثر ذلك، أعلن حوشي في 2 تشرين ثاني 1939 أمام مسؤولي القسم السياسي بالوكالة دوف يوسف، إلياهو إيلات ورؤوفين شيلواح أنه سيعتزل العمل في الموضوع الدرزي[245].

4. الأربعينات

المخصصات المالية للعمل وسط الدروز وجدت أثناء الحرب العالمية الثانية، في عامي 1940–1941، عندما نشطت الوكالة اليهودية في جنوب سوريا وفي الجولان وحاصبيا كجزء من التعاون مع البريطانيين وكجزء من المهمة التي ألقاها الأخيرون عليها بتشجيع قوات موالية لبريطانيا في الشرق الأوسط[246]. في هذا الإطار قدم القسم العربي 750 ليرة كمساعدة للزعماء الدروز، من أصل مبلغ يقدر بآلاف الليرات حصل عليه من البريطانيين لأجل المهمة بشكل عام[247].

في إطار المساعدات التي قدمتها الوكالة للبريطانيين إلتقى موفدو القسم السياسي في 9 تموز 1940، في كيبوتس دافنا، بأسعد الكنج ويوسف العصمي ومحمود ريدان. المجتمعون بلوروا سويا خطة عمل تضمنت تبادل المعلومات، التعاون بين القرى الدرزية والمستوطنات اليهودية القريبة من الحدود، شراء «تجهيزات عمل»

(أسلحة) وبلورة خطة لإمكانية الإستغلال السياسي للوضع المستجد في سوريا. الدروز الذين شاركوا في اللقاء أشاروا إلى أنهم مستعدون لتخصيص 1,500 رجل مسلح موجودين تحت إمرتهم في مجدل شمس وحاصبيا وعدد من القرى الدرزية القريبة من الحدود لخدمة الجانب اليهودي[248].

الوكالة اليهودية رأت في دروز لبنان خلال فترة الحرب العالمية الثانية عاملا ثانويا من حيث الأهمية وتركزت الإتصالات الرئيسية مع زعماء الدروز في جنوب سوريا وهضبة الجولان. مع نهايات الحرب، في 17–20 تشرين أول 1944، قام أبراهام لوتسكي، موفد القسم السياسي بالوكالة، بجولة في القرى الدرزية في الشوف والتقى بفعاليات من الطائفة. في خلاصة التقرير حول انطباعاته من الزيارة كتب لوتسكي يقول إن مقاربة السكان الدروز في الشوف تجاه الصهيونية إيجابية ويمكن تطويرها أكثر إذا ما إتُخذت خطوات لنشاط موحد وسط دروز لبنان وحوران: أنشطة دعاية واسعة، دعوة الدروز إلى زيارة أرض إسرائيل، تأسيس علاقات تجارية واقتصادية معهم، تنمية علاقات ثقافية وتوثيق العلاقات مع الدروز في أرض إسرائيل[249].

ازدياد حدة النزاع بين الإستيطان اليهودي والفلسطينيين في أرض إسرائيل، التدخل المتزايد لسوريا ولبنان في النزاع والتطورات الداخلية في سوريا ولبنان بعد إعلان الإستقلال في أعقاب الحرب، كل ذلك جعل التوصيات المذكورة غير عملية كما جعل فكرة الحلف اليهودي الدرزي غير قابلة للتطبيق. الدروز في البلدان المذكورة اضطروا إلى التعاطف مع المعسكر العربي القومي ولم يتمكنوا من السماح لأنفسهم بتطوير علاقات علنية مع الإستيطان اليهودي، ناهيك عن عقد تحالف معه. حتى اهتمام الوكالة اليهودية بالطائفة الدرزية تراجع بدرجة كبيرة بعد احتلال سوريا ولبنان من قبل القوات البريطانية في تموز 1941 إلى أن عاد إلى الواجهة في ظل التهديدات الأمنية مع اندلاع حرب الإستقلال.

العلاقات مع السنة

كان المسلمون السنة في لبنان يعدّون مطلع الأربعينات نحو 266,000 نسمة، أي نحو 21 في المئة من مجمل السكان، وكانوا الطائفة الثانية من حيث الحجم في لبنان[250]. غالبية السنة كانوا مشبعين بالروح القومية العربية ولذلك عارضوا بشدة قرار الفرنسيين إقامة

دولة «لبنان الكبير» في 1920 وطالبوا عوضا عن ذلك بضم كل لبنان إلى سوريا، أو على الأقل المناطق المأهولة بأغلبية سنية. لكن بعد إقامة لبنان المستقل، سلّم معظم أبناء الطائفة السنية تدريجيا بقيامه وتحوّلوا إلى شريك رئيسي للموارنة في السياسة اللبنانية، من دون أن يتركو أو يفقدوا هويتهم القومية العربية. لأجل ذلك، كانت الزعامة السنية في لبنان ملزمة بالحفاظ على صورة «حارس» القومية العربية. الكفاح من أجل المصالح العربية العامة، التعاطف مع الشأن الفلسطيني والسعي إلى تكريس الهوية العربية للبنان، كل ذلك صار شروطا ضرورية لاستقطاب الدعم السياسي وسط السنة اللبنانيين.

على خلفية ذلك، برز، إبان «الثورة العربية»، التعاطف مع المفتي والشأن الفلسطيني وسط السنة في لبنان، وفي عدة حالات انضم السنة اللبنانيون بشكل نشط إلى صفوف المسلحين في أرض إسرائيل. لكن ذلك لم يتعارض مع إقامة علاقات ذات طابع مصلحي بين الحركة الصهيونية والزعماء السنة البارزين. في هذا الإطار، برز تورط عائلات سنية في بيع أراضٍ بمساحات واسعة للمشروع الإستيطاني اليهودي، خصوصا في إصبع الجليل. على سبيل المثال، الأمير خالد شهاب من حاصبيا باع أراضيه في سهل الحولة للصندوق القومي اليهودي. عائلة سلام، إحدى العائلات السنية الثلاث الأهم في بيروت، لعبت دورا رئيسيا في نقل أراضي الحولة (حوالي 57,000 دونم) إلى شركة «تأهيل الإستيطان»، وفقا لاتفاقية وقعت في 28 تشرين ثاني 1934. سليم علي سلام (أبو علي)، من زعماء المعارضة البيروتية للنظام اللبناني في الثلاثينات، لعب دورا مركزيا في المفاوضات التي استمرت 20 عاما لبيع أراضي الحولة للإستيطان اليهودي. إبنه، صائب، المتخصص في الإقتصاد والذي سيلعب أدوارا مهمة في السياسة اللبنانية على مدى أربعة عقود بوصفه ممثل النخبة السنية البيروتية، كان شريكا في المفاوضات مع شركة «تأهيل الإستيطان». في إطار ذلك، التقى صائب مع مسؤولي الشركة وشخصيات رفيعة في الحركة الصيهونية، كما أنه وقع، إلى جانب موشيه شاريت ويعقوب طهون ويهوشواع خنكين (من إدارة «تأهيل الإستيطان») على اتفاقية بيع حقوق الملكية في أرض الحولة، وهي اتفاقية كان لها دلالات اقتصادية واستيطانية وسياسية كبيرة. كل ذلك وسط تجاهل عائلة سلام للإنتقاد القاسي الذي وُجه إليهم من قبل جهات قومية لبنانية وفلسطينية[251]. الإعتبارات الإقتصادية ذات الصلة بالربح والخسارة تغلبت، في هذه الحالة، وفي حالات أخرى من بيع الأراضي، على الإيديولوجيا القومية العربية وعلى التعاطف مع الشأن الفلسطيني من قبل عائلة

سلام وعائلات لبنانية أخرى ملّاكة للأراضي في أرض إسرائيل.

وبعيدا عن العلاقات الإقتصادية، أقامت شخصيات سنية رفيعة في لبنان علاقات مع الوكالة اليهودية تتعلق بمواضيع سياسية وأمنية. بين هؤلاء كان: رياض الصلح، من زعماء الحركة القومية العربية ولاعب مركزي في الحياة السياسية اللبنانية في الأربعينات؛ خير الدين الأحدب، رئيس الحكومة السني الأول في لبنان، وخلفه الأمير خالد شهاب – رئيسا وزراء تعاونا مع المؤسسة المارونية في فترة رئاسة إميل إده.

وعلى سبيل المفارقة، فإن التعاون العملي مع القيادة اليهودية في أرض إسرائيل ضد المفتي ومؤيديه في لبنان خلال فترة «الثورة العربية» (1936–1939) لم يكن من قبل المؤسسة المارونية الحاكمة، التي كان للإنفصاليين، المتحاورين مع الوكالة، قوة الأرجحية فيها، وإنما تحديدا مع الشخصيات السنية ذات الدمغة «القومية»، وخصوصا رئيس الحكومة خير الدين الأحدب. في مقابل ذلك، إميل إده والبطريك الماروني عريضة، رغم إعرابهما عن القلق حيال الأحداث في فلسطين، امتنعا بشكل منهجي عن الدخول في أي نقاش جدي حول التعاون العملي ضد المفتي وجماعته في لبنان، وأحالا مبعوثي الوكالة إلى سلطات الإنتداب الفرنسي[252].

1. رياض الصلح

رياض رضا الصلح، من مواليد صيدا 1896، إبن عائلة سنية غنية من أصل صيداوي كانت تخدم في الإدارة العثمانية، أقام هو أيضا علاقات مع القيادة الصهيونية. في العشرينات والثلاثينات كان رياض الصلح مولجا بنشاط الحركة القومية العربية ضد الفرنسيين. في النصف الثاني من الثلاثينات، في أعقاب اعتراف الدوائر القومية بسوريا ولبنان بأن الإتحاد بين الدولتين ليس واقعيا، اندمج الصلح في المنظومة السياسية اللبنانية وكان مستعدا للإعتراف باستقلال لبنان، بل العمل على تقوية وتحصين الدولة اللبنانية المستقلة. في عام 1943 كان الصلح شريك بشارة الخوري في «الميثاق الوطني» وترأس غالبية الحكومات اللبنانية بين عامي 1943 و1951. طوال مسيرته السياسية أبدى الصلح استعدادا للحوار مع ممثلي الحركة الصهيونية (ولاحقا مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية) حتى لو لم يؤد هذا الحوار إلى نتائج عملية.

الإتصالات بين الحركة الصهيونية وعائلة الصلح بدأت قبل الحرب العالمية الأولى. فيكتور يعقوبسون، ممثل الإدارة الصهيونية في القسطنطينية بين عامي 1908 و1916، والمسؤول عن معالجة مشاكل العلاقات بين اليهود والعرب، عمل على تطوير العلاقات مع النشطاء العرب في القسطنطينية من أجل دفعهم إلى التعاون مع اليهود. لأجل ذلك التقى، هو ومساعدوه، منذ 1911، عدة مرات برؤساء المنظمات والمنتديات العربية، ومن بينهم رياض الصلح[253].

الحوار بين الحركة الصهيونية وعائلة الصلح استمر خلال فترة الحرب العالمية الأولى، حيث كان حاييم كالفاريسكي على اتصال مع رياض الصلح وأبيه رضا بك الصلح[254]. إلياهو إيلات، في مقدمة تقريره حول لقائه برياض الصلح في تشرين أول 1934، ذكر أن كالفاريسكي سلّم أموالا إلى الصلح. «مقاربة الصلح السلبية تجاه الحركة الصهيونية لم تحل دون احتفاظه بعلاقات ودية جدا مع السيد كالفاريسكي»، كتب إيلات، وأضاف أن هناك من يروي متندرا أنه حين سئل رياض الصلح ذات مرة من قبل أصدقائه القوميين حول صحة تلقيه رشاوى من اليهود أجاب: «في النهاية أنا لا أنفق هذا المال على حاجاتي الشخصية، وإنما على محاربة اليهود بأموالهم!»[255]. يشار إلى أنه في العشرينات ساد وسط ناشطي الإستيطان تصور مفاده أنه يمكن تخفيف حدة موقف العرب من المشروع الصهيوني عن طريق الإستثمارات المالية المناسبة. كالفاريسكي، الذي اشترى أيضا خدمات الأحدب، كان معروفا بأنه المؤيد الأبرز لنظرية شراء تأييد العرب عن طريق الدفعات المالية[256]. من المنظور اللبناني، الإستعانة بجهات خارجية، وخصوصا أخذ الأموال منهم، كانت ولا تزال أسلوبا مقبولا بقيت اتصالات اللبنانيين بمحاوريهم اليهود تتسم به.

إبان الحرب العالمية الأولى طلب رياض الصلح وأبوه، المحكومَين من الأتراك بالنفي إلى إزمير بسبب علاقاتهم مع الشريف حسين وجماعته، مساعدة كالفاريسكي الذي أجرى اتصالاته بالسلطات التركية. يروي كالفاريسكي[257]:

«في أيام الحرب وفي نهايتها جاءني اقتراح من زعماء عرب معروفين (محمود بيهم والصلح الأب والإبن) بالتوسط عند جمال باشا الصغير، الذي كان معروفا أنه صديق شخصي ولم يكن يكره العرب مثل سلفه، ليمارس تأثيره على الحكومة

التركية بحيث تتبنى نموذج حكم ثنائي (تركي عربي) في بلادها، مثل نموذج النمسا–هنغاريا، وفي المقابل وعدوا بأن تكون أرض إسرائيل حكما ذاتيا لليهود، على شاكلة كرواتيا في هنغاريا أو غليتسيا في النمسا...»

في نهاية الحرب، مع عودة رياض الصلح وأبيه من المنفى، استعان كالفاريسكي بهما كرجلي اتصال مع حكم الأمير فيصل القصير العمر في دمشق (1918–1920). كالفاريسكي التقى في دمشق مع رجال الحركة القومية العربية، ومن ضمنهم رياض الصلح وأبوه، وبحث معهم إمكانية التوصل إلى اتفاق يهودي عربي. في منتصف 1919 أرسل مبعوثان خاصان إلى كالفاريسكي، رياض الصلح والمحامي معين الماضي من حيفا (قومي فلسطيني عربي) وطلبا منه القدوم إلى دمشق «في مسألة عاجلة». أصحاب الدعوة كانوا الأمير فيصل، هاشم الأتاسي، رئيس المؤتمر السوري العام والدكتور شاهبندر وزير الخارجية. كالفاريسكي يذكر أنه في دمشق طُلب منه بلورة خطة سياسية أساسية تشكل أرضية لسياسة نظام فيصل في أرض إسرائيل. ويقول إنه رفض في البداية، لأنه لم يكن يمتلك تفويضا من الحركة الصهيونية بذلك، لكن بعد إلحاح الأمير فيصل ومقرّبيه وافق ووضع خطة تتضمن سبعة بنود اعتمدها الأمير فيصل ووزراؤه وأعضاء المؤتمر كأساس لسياستهم في أرض إسرائيل (بحسب مصادر أخرى- يهودية وفلسطينية- المحادثات في دمشق فشلت)[258].

عندما عُيّن رضا الصلح، أبو رياض، وزيرا للداخلية في حكومة فيصل (نيسان 1920) بادر كالفاريسكي إلى تهنئته ودعا رياض ابنه لزيارته في روش بينا. في 3–4 حزيران 1920 زار رياض الصلح روش بينا وطلب منه مضيفه المساعدة في وقف الإعتداءات العربية على المستوطنات اليهودية التي من شأنها أن تخرب فكرة التوافق اليهودي العربي التي أيدها رياض وأبوه. رياض وعد بالتحدث حول ذلك مع الأمير فيصل واقترح على كالفاريسكي مرافقته إلى دمشق. في 13 حزيران سافر كالفاريسكي إلى دمشق في سيارة رياض، وفي الغداة التقى فيصل وخاض معه حوارا (أبلغ به رياض لاحقا)[259]. في آب 1920 حُكم على رياض الصلح بالإعدام من قبل الفرنسيين، لكن في 1924 سُمح له بالعودة إلى لبنان وبالإندماج في السياسة اللبنانية.

الإتصالات بين الحركة الصهيونية ورياض الصلح، وعن طريقه مع نشطاء الحركة القومية

العربية، استمرت حتى في السنوات التي تلت انهيار حكم فيصل. في تشرين ثاني 1921 التقى حاييم فايتسمان برياض الصلح في لندن. بعد ذلك ببضعة أشهر وصل الصلح إلى القاهرة للمشاركة في مفاوضات بين مجموعة من نشطاء الحركة القومية العربية – معظمهم منفيون سوريون– ووفد من الحركة الصهيونية كان على تواصل مع فايتسمان وتلقى توجيهاته منه. في الإجتماعات الثلاث التي حصلت في القاهرة (آذار- نيسان 1922) تم التأكيد على القرابة العرقية بين العرب واليهود والمساهمة التي يمكن لليهود أن يقدموها لتطوير البلدان العربية «في القضايا الثقافية الخارجية (أي الغربية) التي يحتاج إليها العرب». خلال المحادثات تم الإتفاق على أن يمتنع الجانبان من الإعتماد على وعود وضمانات أعطاها لهم البريطانيون، وأنهما سيسعيان إلى التعاون فيما بينهما لمصلحة البلدان العربية على أساس الإعلان الذي سيشير بشكل واضح إلى علاقة اليهود بأرض إسرائيل وحقوق السكان العرب فيها. معارضة البريطانيين وإقرار الإنتداب البريطاني على أرض إسرائيل أفضيا إلى وقف المفاوضات في القاهرة. بعد نحو عام التقى الصلح بفريدريك كيش، مدير عام الإدارة الصهيونية في أرض إسرائيل، وصارحه برأيه الذي كان أعرب عنه في مصر قبل ذلك بأن الحكومة البريطانية غير معنية بالتقارب بين العرب واليهود[260].

في غضون الثلاثينات جرت اتصالات بين رياض الصلح وزعماء الحركة الصهيونية ومن ضمنهم فايتسمان، بن غوريون وشاريت. ورغم كونه قوميا عربيا، صاحب موقف مبدئي معادٍ تجاه الصهيونية، فإن الحركة الصهيونية رأت أن ثمة مصلحة للبقاء على اتصال معه بسبب أهميته السياسية في لبنان والعالم العربي، برغم أن العلاقات معه افتقدت إلى عنصر الود الذي اتسمت به العلاقات مع الموارنة. الصلح، من جانبه، تطلع إلى تجنيد أموال ونفوذ وخبرات اليهود لمصلحة الحركة القومية العربية. في اتصالاته مع رجال الحركة الصهيونية أعرب الصلح عن استعداده لتحقيق اتفاق عربي صهيوني يسلّم العرب بموجبه بإقامة بيت قومي لليهود في فلسطين (ربما في إطار فدرالية مع كيان عربي أوسع) في مقابل تجنيد موارد الحركة الصهيونية لمصلحة القومية العربية في سعيها إلى إقامة «سوريا الكبرى»[261]. وثمة دافع إضافي محتمل هو نية تحقيق منافع شخصية من وراء هذه الإتصالات، كما ألمح إلى ذلك إلياهو إيلات في مقدمة تقريره حول اجتماعه بالصلح في تشرين أول 1934 [262].

دافيد بن غوريون ومسؤولون آخرون في القيادة الصهيونية رأوا في اندماج دولة يهودية ضمن إطار خطط عربية فدرالية خيارا مرغوبا فيه وأجروا اتصالات على هذا الأساس مع زعماء وجهات عربية[263]. على أساس هذه الخلفية ينبغي فهم محاولات اختبار إمكانية اندماج دولة يهودية في أرض إسرائيل ضمن إطار فدرالي عربي أوسع مع رياض الصلح (الذي كان في نظر الحركة الصهيونية شخصية بارزة في الحركة القومية العربية). بن غوريون كتب في كتابه «لقاءات مع زعماء عرب» أن موشيه شاريت سافر إلى لبنان والتقى رياض الصلح الذي وعده بالقدوم إلى إسرائيل لإجراء محادثات. مطلع تموز 1934 وصل الصلح إلى القدس والتقى بن غوريون. الصلح أعلن أنه مستعد للعمل من أجل تحقيق تفاهم عربي يهودي، أولا ضمن دوائر أصدقائه الضيقة، وسأل بن غوريون حول خطته للتسوية. بن غوريون اقترح عليه، بناء على خطة «أرض إسرائيل الفدرالية»، خمسة بنود أساسها: حرية الهجرة؛ إبقاء كل الفلسطينيين في أراضيهم؛ شراكة يهودية وعربية في الحكم طوال فترة الإنتداب على أساس المساواة؛ استقلال يهودي في أرض إسرائيل؛ و«علاقات بين الدولة اليهودية في أرض إسرائيل والإتحاد العربي المستقل في البلدان الأخرى». الصلح رد بأنه يرى في هذا الإقتراح، وخصوصا البند الأخير، أساسا للتفاوض. كما ألمح الصلح إلى أن العرب «لا يرون إمكانية لتوحيد سوريا مع بقية البلدان العربية (في منطقة النفوذ البريطاني) من دون حرب عالمية جديدة»[264]. وطلب الصلح الحصول على اقتراحات بن غوريون مكتوبة ووعد بأن يتحدث بهذا الموضوع مع بقية الزعماء العرب[265].

الفجوة بين اقتراحات بن غوريون والمطالب الوطنية الفلسطينية والعربية كانت غير قابلة للجسر، وهذا الأمر حال دون تحوّل الإتصالات مع الصلح إلى مفاوضات جدية وعملية. وقد انعكس هذا الأمر في لقاء إلياهو إيلات مع الصلح في تشرين أول 1934، بعد خمسة أشهر من اجتماع الصلح بن غوريون. كتب إيلات حول اللقاء[266]:

«بالنسبة للمسألة الصهيونية لم يفصح رياض الصلح عن أية اقتراحات جديدة. أشار فقط إلى جدوى اللقاءات بين الزعماء اليهود والعرب من أجل التعرف على وجهات النظر وتوضيح إمكانات الفهم المتبادل: «بالنسبة لكم الأمر مستعجل، أما نحن فيمكننا الإنتظار.. حتى لو صرتم مليون في أرض إسرائيل سوف تبقون أقلية وسط أغلبية عربية في محيطكم. وضعكم مرتبط بإحسان الإنكليز وأنتم لا تُبدون قلقاً

من اليوم الذي ستبقون فيه وجها لوجه مع العرب فقط. العرب لن ينسوا لكم لا مبالاتكم الحالية وويل لمصيركم عندما تحل ساعة الغضب. حاولوا أن تجدوا الطريق إلى اتفاق مع جيرانكم بأسرع وقت».

إلياهو إيلات أضاف أن الصلح عاد وكرر مقترحات القومية العربية فيما يتعلق بالإتفاق، والتي تعني: هيمنة عربية على أرض إسرائيل من الناحية الرسمية والعملية وتقليص احتمالات توسيع المشروع اليهودي في البلاد.

في تموز 1936 التقى في باريس حاييم فايتسمان ورياض الصلح، الذي كان هناك في إطار وفد سوري للتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول معاهدة صداقة وتحالف بين الجانبين (ليس كعضو في الوفد، بحسب مذكرات بن غوريون، لكن «ملعقة التحريك» الخاصة به). وكتب بن غوريون في مذكراته في 25 تموز 1936: «هو (الصلح) يميل إلى الموافقة على أرض إسرائيل يهودية مقابل فدرالية عربية، لكنه مستعد للعمل من أجل ذلك فقط بعد أن تحصل سوريا على استقلالها...»[267].

الإجتماعات مع رياض الصلح استمرت أيضا في النصف الأول من الأربعينات، إبان الحرب العالمية الثانية. وبعد استئناف الإتصالات به، خلال فترة حرب الإستقلال، ذكّر الصلح بالإجتماعات السابقة التي أجراها مع ممثلي الحركة الصهيونية في بيروت، ومن ضمنها الزيارة التي قام بها موشيه شاريت له في 1944 [268]. في كانون ثاني 1940 التقى إلياهو ساسون وإلياهو إيلات برياض الصلح أثناء زيارتهما إلى بيروت ضمن وفد للقسم السياسي. خلال اللقاء أثيرت قضية اغتيال رستم حيدر، وزير المالية في العراق (شيعي من عائلة حيدر من البقاع، كان أحد المساعدين المقربين لفيصل). رياض الصلح، الذي سيكون هو أيضا ضحية اغتيال سياسي في 16 حزيران 1951) امتنع عن استبعاد الإرهاب كوسيلة سياسية، بل أثنى أمام محاوريه اليهود على الشجّاعة والبطولة التي انعكست في عملية الإغتيال[269].

حصلت أربعة لقاءات إضافية، على ما يبدو، في حزيران وتشرين أول 1942، بين رياض الصلح وكالفاريسكي، الذي لم يكن يمثل المؤسسة الصهيونية في حينه. وجرت هذه اللقاءات في إطار محاولات «هيئة التقارب والتعاون العربي اليهودي»، التي كان كالفاريسكي شخصية بارزة فيها، لتوسيع العلاقات مع الزعماء في العالم العربي[270] على

خلفية التقدير بحصول تسويات سياسية مهمة في المنطقة مع نهاية الحرب. هذه الهيئة، وريثة «حلف السلام» و«التقدم المشرقي»، سعت إلى تحقيق إتفاق سياسي مع عرب أرض إسرائيل على أساس دولة ثنائية القومية وكانت مواقفها مناقضة بشكل كامل لمواقف قيادة الحركة الإستيطانية. قبل هذه اللقاءات أبلغ كالفاريسكي إلياهو ساسون عزمه الذهاب مع أهارون كوهين إلى بيروت ودمشق، مشيرا إلى أنه مستعد للتشاور قبل الزيارة مع موشيه شاريت[271]. إلياهو ساسون، من جانبه، حاول أن يوضح لكالفاريسكي الضرر السياسي الكامن في إجراء محادثات مع جهات عربية سياسية من خارج إطار المؤسسات الرسمية في وقت يمكث في بيروت ودمشق موفد القسم السياسي. كالفاريسكي رد بأنه تلقى دعوة لزيارة بيروت من قبل رئيس الحكومة اللبنانية الجديد سامي الصلح[272].

في محادثاته مع الصلح، في أيلول 1942، عرض كالفاريسكي أفكاره بشأن الحكم الذاتي في أرض إسرائيل ضمن إطار فدرالية بين البلدان والشعوب السامية. وأشار إلى أنه في نهاية الحرب ينبغي السعي إلى تحقيق هذه الأفكار مذكّرا محاوره بالدور الذي لعبه إبان الحرب العالمية الأولى من خلال المبادرة لإقناع الأتراك بمنح الإستقلال للعرب في إطار إتحاد ثنائي، عربي- تركي، على شاكلة النمسا-هنغاريا. الصلح رد بأن اقتراح كالفاريسكي يعجبه وأنه مستعد للمساعدة في تحقيقه، لكنه اقترح إيجاد مؤيدين له بين النشطاء العرب داخل أرض إسرائيل، لأنه من المهم أن تأتي المبادرة من العرب الفلسطينيين. رياض الصلح أعرب عن أسفه لكون المفتي الحاج أمين الحسيني لم يعد زعميا للعرب الفلسطينيين، لأنه يرى فيه زعميا ذكيا ذا قدرة على التأثير والتنظيم. وعاد وكرر أنه من دون محادثات مع الفلسطينيين أنفسهم لن يكون ممكنا التقدم في الحوار مع العرب. لذلك، يجدر إقامة مؤسسة استشارية من أربعة أو خمسة فلسطينيين والمباشرة في البحث معها على أن يُصار لاحقا إلى توسيع المحادثات لتضم عددا من الزعماء السوريين واللبنانيين[273].

في الأعوام التي سبقت حرب الإستقلال، تبنى الصلح، كرئيس للحكومة اللبنانية، موقفا متطرفا معلنا معادٍ للصهيونية. ولعب دورا رئيسيا في المسار الذي أفضى إلى التدخل العسكري للدول العربيّة، من ضمنها لبنان، في الحرب في أرض إسرائيل، الأمر الذي لم يحل دون استئناف الحوار بينه وبين ممثلين إسرائيليين في نهاية الحرب.

2. خير الدين الأحدب

خير الدين الأحدب، مسلم سني، ابن عائلة مرموقة من طرابلس هاجرت إلى بيروت. درس الرياضيات في السوربون منتصف العشرينات. اتخذ موقفا معارضا تجاه الإنتداب الفرنسي وفي 1926 اضطر للهرب إلى أرض إسرائيل بعد اتهامه بمساعدة الثوار السوريين. أسس مع رياض الصلح مطلع الثلاثينات صحيفة قومية عربية باسم «العهد الجديد». اشتبه الفرنسيون في بيروت بتلقيه أموالا من اللجنة السورية الفلسطينية بالقاهرة. الإتصال الأول معه حصل أثناء سفر كالفاريسكي إلى بيروت، في كانون ثاني 1930، موفدا من «الدائرة الموحدة لمعالجة العلاقات اليهودية العربية». كالفاريسكي أفاد أنه أثار أمام الأحدب أفكارا حول الحاجة إلى التفاهم بين اليهود والعرب وطلب الإستعانة بجريدته في مجال الشرح والتوضيح. الأحدب، الذي جسدت صحيفته آنذاك المعارضة المسلمة لقيام الدولة اللبنانية، رد بأن القوميين العرب في سوريا وأرض إسرائيل يصغون باهتمام إلى آراء كالفاريسكي وأنهم معنيون بالعمل مع أشخاص يتفقون مع هذه الأفكار. كالفاريسكي أوضح أن هناك شرط أساسي للإتفاق بين اليهود والعرب هو تنازل العرب عن طموحهم بحكم أرض إسرائيل، مشيرا إلى أن اليهود، من جانبهم، مستعدون لتقاسم السلطة ولا يطمحون بالسيطرة على الآخرين. في نهاية النقاش في الموضوع الإيديولوجي انتقل الرجلان إلى مناقشة عملية أكثر. كالفاريسكي سأل الأحدب ما الذي يريده مقابل خدماته. الأحدب طلب 400 ليرة سنويا. كالفاريسكي رأى أن المبلغ كبير وانتهى النقاش بالتوافق على دفع مبلغ 200 ليرة على أربع دفعات سنويا (وهو مبلغ تجاوز الموازنة المخصصة لكالفاريسكي في حينه). كالفاريسكي وعد برفع تقرير حول نتائج محادثاته للقيادة الصهيونية[274]. على خلفية الفجوة الكبيرة بين مطالب الأحدب والموازنة المخصصة لكالفاريسكي من المشكوك فيه أن يكون حصل استكمال عملي للحوار بينهما.

في عام 1934 انتُخب الأحدب للبرلمان وشكل انتخابه نطقة تحول في نظرته إلى الإنتداب الفرنسي والدولة اللبنانية. في 4 كانون ثاني 1937 عُين الأحدب من قبل الرئيس إميل إده رئيسا للحكومة، وكان المسلم السني الأول الذي يُعين لهذا المنصب الذي لعب دورا مهما في تكريس سابقة إشغاله من قبل شخصية سنية. تعيين الأحدب حصل على خلفية صداقة شخصية بينه وإدّه، رغم معارضة تعيينه وسط مؤيدي إدّه. الأحدب، الذي كان

حتى تعيينه شخصية غير معروفة في السياسة اللبنانية، راكم في نهاية فترة ولايته تأثيرا كبيرا داخل الحكومة والبرلمان واستمر هذا الأمر حتى بعد استقالته في 19 آذار 1938 [275].

الإتصالات مع الأحدب (الذي سُمّي في مراسلات القسم السياسي «تحية الدين») تحولت إلى أكثر كثافة عندما شغل منصب رئيس الحكومة إبان فترة «الثورة العربية»، واستعان مسؤولو الوكالة بعلاقاته الشخصية مع المعارضة الفلسطينية للمفتي، التي كانت من عائلة النشاشيبي[276]. الإتصالات مع الأحدب ارتقت درجة عندما التقى به شاريت أثناء زيارته للقدس في بيت فخري النشاشيبي. وقد نظم اللقاء دافيد كوهين، مدير شركة «طريق وبناء»، الذي بحكم منصبه بنى شبكة علاقات واسعة مع شخصيات لبنانية كانت على تواصل مع الوكالة اليهودية. إلياهو ساسون، الذي على ما يبدو شعر بالأذية لعدم إشراكه في تنظيم اللقاء، بعث برسالتين مطولتين عشية لقائه بالأحدب، شرح فيهما أسباب مكانة الأخيرة المهزوزة في لبنان، خصوصا العداوة التي يضمرها له المسلمون والقوميون العرب الذين يتهمونه بالإنحياز لمصلحة الموارنة والفرنسيين. رغم ذلك، ذكر ساسون في مذكرة بتاريخ 9 شباط 1938: «أنا أرى وجوب حصول اللقاء، لأنه اللقاء الأول مع شخصية عربية مرموقة وذات تأثير في الطائفة المسلمة في لبنان التي تشكل اليوم مرتكزا قويا للمفتي وجماعته في لبنان. إلى الآن اقتصرت علاقاتنا السياسية والخاصة على مسيحيي لبنان فقط ومن المهم جدا إيجاد علاقات كهذه مع المسلمين الذين يشكلون نصف سكان لبنان...»[277].

في 13 شباط 1938 أفاد موشيه شاريت إدارة الوكالة بأنه التقى بالأحدب الذي شكى له من أن المعارضة ضده وسط المسلمين ازدادت كثيرا مؤخرا وطلب أموالا لتعزيز مكانته. وقال الأحدب إن مكوث المفتي في بيروت يضر بلبنان وإن المدينة تحولت إلى مركز للنشاط الإرهابي والدعاية القومية العربية. وأعرب الأحدب عن رغبته بأن تنقل فرنسا المفتي إلى مكان بعيد، الإسكندرية على سبيل المثال، بل واقترح الإستعانة باليهود لتأسيس صحيفة كبيرة في لبنان تكون سياستها التحريرية في هذا الإتجاه[278]. موشيه شاريت كتب في مذكراته أن اقتراحات الأحدب لمواجهة «الأعداء المشتركين» والإستعانة ماليا بالوكالة اليهودية رُفعت خطيا وجرى رفضها لأنها كانت «تفجيرية جدا» و«كان فيها عدة بنود من شأنها أن تعرضنا للإتهام بأننا نتدخل في الشؤون الداخلية لدولة جارة» (ذريعة مستغربة

في ضوء النشاط السياسي والإستخباري للوكالة في لبنان، الذي شكل، غير مرة، تدخلا في الشؤون الداخلية). شاريت أضاف بأن الجواب الذي حصل عليه الأحدب كان «أننا نستطيع أن ندعمك فقط في الأنشطة التي تساعدنا بشكل مباشر وتلك التي تتيح لنا مراقبة ما يحصل وما يُنجز. المبلغ الإجمالي تقلص بما يتناسب مع ذلك، إلى حجم متواضع جدا»[279]. المعنى المالي لـ«متواضع جدا» كان دفع 1000 ليرة للأحدب على عدة دفعات[280]، أي أقل بكثير من المبالغ التي دفعت إلى شخصيات مسيحية رفيعة في الأربعينات.

العلاقات مع الأحدب استُغلت من قبل موشيه شاريت في محاولة وحيدة من نوعها للحصول على مساعدة من جانب الحكومة اللبنانية في تسهيل الهجرة إلى أرض مستوطنة حانيتا التي أولت لها الحركة الصهيونية أهمية كبيرة. بواسطة العلاقة مع الحكومة اللبنانية توقع شاريت تقليص الصعوبات الأمنية ومساعدة المستوطنة الجديدة في تأسيس علاقات حسن جوار مع القرى اللبنانية وإضعاف معارضة المفوض السامي البريطاني. في رسالة بتاريخ 16 آذار 1938 أبلغ شاريت الأحدب نية تأسيس «مستوطنة زراعية صغيرة» في حانيتا معربا عن توقعه بأن «تسود علاقات السلام والإحترام المتبادل بين سكان المستوطنة الزراعية الجديدة وسكان القرى القريبة في أرض إسرائيل ولبنان». وطلب شاريت من الأحدب المساعدة في دفع علاقات حسن الجوار قدما والعمل على زيادة الأمن في المنطقة من خلال إعطاء أوامر مناسبة لأجهزة السلطة اللبنانية في المنطقة وتعزيز محطات الشرطة في المحيط[281]. في الرد الذي أُرسل بتاريخ 18 آذار كتب رئيس الحكومة اللبنانية إلى موشيه شاريت قائلا إن حكومته «ستحاول الحفاظ على النظام وضمان الأمن في الأراضي اللبنانية المحاذية لهذه المستوطنة» وستعمل لتعزيز الوعي وسط السكان بالحاجة إلى الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع المستوطنين في الجانب الآخر من الحدود[282].

في 19 آذار أبلغ ساسون شاريت أنه في أعقاب تبادل الرسائل، بعث الأحدب إلى دافيد كوهين يفيده بأنه لبى طلبه بتغيير الجندرمة في قرية علما الشعب (الواقعة مقابل حانيتا، على الجانب اللبناني من الحدود) وعين فيها أفراد شرطة جدداً تعهدوا بفتح أعينهم جيدا. كما وعد الأحدب بألا يستخدم مهربو السلاح طريق علما الشعب بعد الآن لتنفيذ تسللاتهم[283].

في 19 آذار 1938 اضطر الأحدب إلى الإستقالة من منصبه وعُين الأمير خالد شهاب خلفا له. في اللقاء الذي عُقد في الغداة في فندق «سان جورج» ببيروت بين ساسون والأحدب وفخري النشاشيبي (المسمى في تقارير ساسون بالـ«الفخم»)-الثلاثة ائتلفوا على خلفية معارضتهم للمفتي – قال الأحدب إن حكومة جديدة تشكلت برئاسة أحد أعضاء حزبه، لكنه ادعى أنه سيستمر في كونه صاحب التأثير الحاسم في الحكومة الجديدة رغم أنه ليس عضوا فيها. كما تحدث عن التدابير التي اتُخذت في اليومين الأخيرين، بفعل تأثيره، من قبل قسم الأمن (الجندرمة) لمراقبة الحدود في منطقة علما الشعب. وطلب الأحدب إبلاغ شاريت بأن استقالته من الحكومة ستتيح له «التفرغ أكثر للدور الذي أخذ على عاتقه النهوض به» مشددا على أن بمقدوره أن يكون أكثر جدوى وهو خارج الحكم[284].

بعد ذلك، غادر الأحدب المكان وبلور ساسون والنشاشيبي خطة عمل ضد المفتي من عشر نقاط تم إرسالها إلى الأحدب وشاريت. تضمنت الخطة، من بين جملة أمور، إعداد تقرير مفصل للحكومة الفرنسية حول الأضرار التي تتعرض لها مصالح فرنسا بسبب إقامة المفتي وجماعته في بيروت ودمشق؛ إعداد تقرير مفصل للحكومة البريطانية حول نشاط المفتي وجماعته في لبنان وانعدام الرقابة عليهم من قبل المفوض السامي؛ تفعيل تأثير الأحدب لدى السلطات اللبنانية والفرنسية في لبنان من أجل تشديد الرقابة على تجارة السلاح في لبنان وتهريبه إلى أرض إسرائيل؛ تعيين عدد من رجال الأحدب لمراقبة تهريب السلاح إلى أرض إسرائيل؛ إرسال عدد من رجال الأحدب لزيارة القرى اللبنانية المحاذية للحدود مع أرض إسرائيل من أجل التحقيق في سبل تهريب السلاح وعبور العصابات من لبنان إلى أرض إسرائيل؛ الإستفادة من بعض رجال الأحدب من أجل التضييق على النازحين الفلسطينيين المقيمين في بيروت ودفعهم إلى مغادرتها؛ تأسيس منظمة من قبل الأحدب بإسم «الشباب اللبناني» لمواجهة النشاط الإعلامي للمفتي وجماعته؛ نشر مقالات في الصحافة اللبنانية تدين الإرهاب وتبرز الأضرار الإقتصادية والسياسية التي يتعرض لها لبنان بسبب إقامة المفتي وجماعته في بيروت[285]. هذه الخطة لمواجهة المفتي وجماعته في بيروت كانت من دون شك متبجحة وغير قابلة للتطبيق في ضوء التعاطف مع الشأن الفلسطيني الذي ساد في أوساط اللبنانيين السنة.

يشار إلى أن المحاولة الخارجة عن المألوف لموشيه شاريت بالتحدث مع الحكومة اللبنانية

قبل إنشاء حانيتا تعرضت لانتقادات داخلية، عبّر عنها في مذكراته يوسف فيتس، مدير قسم الأراضي في الصندوق القومي، الذي أشرف على شراء أراضي حانيتا. كتب فايتس: «بعث شرتوك في الخامس عشر من الشهر إلى حاكم الشمال وأبلغه بأن الصعود (إلى أراضي المستوطنة) سيحصل يوم الإثنين، 21 الشهر. في نفس الوقت، كتب رسالة بالفرنسية إلى الحكومة اللبنانية وأبلغها أيضا بإقامة المستوطنة الجديدة على الحدود وبعلاقات حسن الجوار معها... وأنا أستغرب، ما الذي يدعو إلى ذلك؟ الإبلاغ بشكل مسبق وإعطاء الفرصة ربما لأن تنتظم عصابات في سوريا من أجل الإعتداء أو الإزعاج؟ ألم يكن ممكنا انتظار يوم الصعود لإرسال الرسالة؟ غريب»[286].

عمليا، لم يستخدم الأحدب المعلومات المسبقة التي حصل عليها حول الصعود إلى حانيتا بشكل سيء ومن أجل التشويش على الصعود. بالعكس، الإنطباعات المتولدة من تراسل ساسون مع شاريت تفيد أن الأحدب اتخذ فعلا عدة خطوات عملية ساعدت في تأسيس علاقات حسن جوار بين سكان حانيتا وسكان القرى المحاذية لها. في 25 آذار التقى ساسون بالأحدب، الذي عاد وشدد أن لديه تأثيرا كبيرا، حتى بعد استقالته من رئاسة الوزراء. في الحديث بين الجانبين تم التطرق إلى رسالة الرد التي أرسلها الأحدب إلى شاريت باسم الحكومة اللبنانية قبل أسبوع من حينه. الأحدب قال إنه تشاور مع إميل إدّه في مسألة الرسالة و«حصل على موافقته حول مضمونها، أسلوبها وإرسالها». برأيه، لم يكن هناك داعٍ للتوجه حاليا بمطالب أو اقتراحات تتعلق بمضمون الرسالة إلى الحكومة اللبنانية الجديدة. بحضور ساسون، هاتف الأحدب حاكم صور ودعاه للقدوم إلى بيروت «من أجل التحدث حول إقامة علاقات ودية بين سكان حانيتا وسكان القرى اللبنانية القريبة منها». وأشار الأحدب إلى أنه ينوي تكليف الحاكم بزيارة القرى اللبنانية القريبة من حانيتا «والقيام بالمطلوب»، بما في ذلك زيارة حانيتا والتحدث إلى مختارها (يوسف فاين). أضاف الأحدب أنه يؤيد القيام بزيارات ودّية بين سكان حانيتا وفعاليات القرى القريبة منها، خصوصا علما الشعب. كذلك، أفاد الأحدب أنه تحدث مع الموظفين الفرنسيين المعنيين بالأمن الحدودي بين لبنان وأرض إسرائيل وأنهم وعدوه بزيادة الحراسة[287]. بقية الحديث تمحورت حول دفع الخطة التي تبلورت بين ساسون والنشاشيبي في اجتماع فندق «سان جورج» قدماً، والتي وافق عليها الأحدب ضمنيا. الحديث تركز بشكل أساسي على نشر مقالات في الصحافة اللبنانية (مدفوعة الثمن) وتفعيل فتوّات تابعين للأحدب في بيروت

من أجل التضييق على الفلسطينيين[288].

بعد يومين من ذلك، في 27 آذار، التقى ساسون مرة أخرى بالأحدب الذي قرأ عليه التقريرين اللذين كتبهما، للفرنسيين والبريطانيين، واللذين تمت الإشارة إليها في خطة النقاط العشر. كما أبلغه الأحدب بحديث أجراه مع رئيس القسم الأمني في الجندرمة حول مسألة أنشطة المفتي ومؤيديه. وأشار إلى أن رؤساء القسم الأمني تلقوا أوامر من المفوضية السامية بعدم التعرض لأنشطة المفتي وجماعته. وقال إنه من الواضح لدى الفرنسيين أن المفتي ومؤيديه يشجعون من لبنان أعمال الشغب في أرض إسرائيل ويديرون عمليات تهريب السلاح وتجنيد الأشخاص ويتدخلون في السياسة الداخلية والخارجية لسوريا ولبنان. الفرنسيون لا يمنعون هذا النشاط خشية أن يؤدي التعرض للمفتي وجماعته إلى صعوبات في ضبط الأوضاع في البلدان الإسلامية الموجودة تحت سيطرتهم[289].

الإتصالات مع الأحدب استمرت خلال 1938–1939. لكنها أصبحت أقل كثافة وذات أبعاد عملية أقل لأنه بعد استقالته من رئاسة الحكومة لم يعد بمقدوره «تأمين البضاعة اللازمة»؛ وربما كانت هذه الإتصالات من أجل الإستعانة بالوكالة لإعادته إلى الحكم مجددا. في 18 أيار 1938 التقى ساسون بالأحدب على متن سفينة «فاطرية» في الطريق إلى باريس. وطلب ساسون منه محاولة التأثير على وزارة الخارجية الفرنسية لكي تأمر السلطات الفرنسية في سوريا بزيادة الرقابة على المفتي ورجاله. ووعد الأحدب بأنه سيشدد أمام الفرنسيين على المخاطر المحدقة بفرنسا ومصالحها جراء نشاط المفتي واقترح على ساسون أن تتركز جهود الحركة الصهيونية في باريس على ثلاثة مجالات: إبعاد المفتي من لبنان، إقالة المفوض السامي دو مارتيل، وإعادة الأحدب إلى الحكم[290]. في 21 و 22 آب عقد ساسون مع الأحدب لقاءان إضافيان بمشاركة دافيد كوهين. في اللقاء الأول أفاد الأحدب محاوريه بنتائج زيارته إلى باريس مشددا على أن الحكومة الفرنسية غير مطلعة بشكل واضع على نشاط المفتي في لبنان، وذلك بسبب تقارير القسم الأمني في بيروت التي تشدد على أن المفتي يحترم شروط إقامته في لبنان (الأحدب قال إنه لا شك لديه بأن مدير القسم الأمني في الجندرمة يأخذ رشوى من المفتي). في اللقاء الثاني طُرحت قضية مشاركة لبنان في المؤتمر البرلماني في القاهرة. الأحدب أفاد بأنه تقرر أن يشارك من يريد من النواب اللبنانيين في المؤتمر بصفته الشخصية، الأمر الذي أثار ردود فعل شديدة

وسط المسلمين والصحافة المدعوة منهم. مسألة مشاركة وفد لبناني في مؤتمر القاهرة كانت أيضا محور محادثات أجراها ساسون مع شخصيات في بيروت ودمشق في نهاية أيلول 1938، وتضمنت لقاءين مع الأحدب أيضا[291]. في 18 شباط 1939 التقى موشيه شاريت ورؤوفين شيلواح بالأحدب في لندن وتناولوا معه وجبة الغداء في فندق شاريت. الحديث بينهم دار حول علاقات سلطات الإنتداب الفرنسية بسوريا ولبنان[292]. لا توجد لدينا إفادات حول استمرار الإتصالات مع الأحدب في الأربعينات.

3. الأمير خالد شهاب

الإتصالات بشأن التدابير الأمنية في جنوب لبنان مع رئيس الحكومة وقائد الجندرمة استمرت حتى بعد استبدال الأحدب بالأمير خالد شهاب، مسلم سني من عائلة مرموقة من حاصبيا لديها ماضٍ عريق في تاريخ لبنان. كما الأحدب، كان الأمير شهاب أيضا معروفا لدى الحركة الصهيونية قبل تعيينه رئيسا للحكومة. يوسف نحماني، الذي كان على علاقة بشهاب ذات صلة ببيع وشراء الأراضي، أفاد إسحاق بن تسفي في 31 أيار 1936 بأنه التقى في بيروت بالأمير خالد شهاب، رئيس البرلمان اللبناني، وأن الحديث معه دار حول الأحداث في أرض إسرائيل. نحماني يذكر أن الأمير شهاب تطرق بتعاطف إلى الصهاينة، لكنه أعرب عن سخطه لابتعادهم عن العرب واعتمادهم على الإنكليز فقط «ويستخفون ولا يقدّرون العلاقات والإتفاقات مع العرب والبلدان المجاورة»[293].

هذه المعرفة سهلت استئناف العلاقة مع الأمير شهاب، الذي سمح باستمرار العمل على التدابير الأمنية بعد تعيينه رئيسا للحكومة. في نهاية تموز 1938 بعث ساسون من بيروت إلى موشيه شاريت بأن الحكومة اللبنانية وافقت، وفقا للطلب المُلِح لقائد الجندرمة اللبنانية، على إقامة ثماني محطات شرطة جديدة في القرى المحاذية للحدود مع أرض إسرائيل، وعلى زيادة الرقابة على الطريق الرئيسية بين صيدا والناقورة من خلال خمس دوريات ثابتة[294]. في 21 حزيران أفاد ساسون من بيروت بأنه التقى بقائد الجندرمة الذي أبلغه تفاصيل عن محطات الشرطة الجديدة وعن الرقابة التي فرضها القسم الأمني في الجندرمة على اللاجئين الفلسطينيين. من بين جملة أمور، فرض القسم الأمني على عنصرين من الشرطة البقاء في بيت المفتي من أجل مراقبة نشاطه. لكن قائد الجندرمة

أضاف أنه لا ينبغي توقع الكثير (من هذا الإجراء) لأن المفتي قادر على شراء هذين الشرطيين كما اشترى كثيرين من مسؤولي السلطة والإعلام في لبنان. ساسون نفسه، في تقدير ذكي بشأن الشرطيين، رأى أنه «يبدو أن هذه التدابير لا تهدف إلى الضغط على المفتي، وإنما لتبرئة ذمة مسؤولي المفوضية أمام وزارة الخارجية الفرنسية وتمكينهم من نقض ادعاءات المفوضية السامية البريطانية في بيروت ودمشق»[295].

غداة اللقاء بقائد الجندرمة، التقى ساسون أيضا برئيس الحكومة خالد شهاب. ساسون شكر له التدابير الأمنية الإضافية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية على الطريق بين صيدا والناقورة. شهاب رد بأن هذه التدابير ستكلف الحكومة 25,000 ليرة سورية سنويا، وكشف أنه عندما أراد أن يتخذ القرار بشأنها واجه اعتراضاً شديداً من قبل أعضاء في الحكومة والبرلمان رأوا أن حراسة حدود أرض إسرائيل ليست مسؤولية الحكومة اللبنانية[296]. في أثناء الحديث، أثار ساسون قضية رسالة الدعوة التي وصلت إلى البرلمان اللبناني من محمد علي علوبة باشا، سياسي مصري قومي عربي، من المبادرين إلى عقد مؤتمر برلماني عربي شبه رسمي انعقد في القاهرة بتاريخ 7–11 تشرين أول 1938، من أجل بلورة موقف مشترك حول مسألة أرض إسرائيل واتخاذ قرار بشأن مساعدة عرب أرض إسرائيل في كفاحهم. شهاب أجاب ساسون بأن رئيس البرلمان لم يتحدث معه بشأن الدعوة، لكنه علم أن النواب المسلمين، من بينهم الأحدب، أعربوا عن موافقتهم للمشاركة في المؤتمر. شهاب نصح ساسون بالتوجه بهذا الشأن إلى رئيس الجمهورية، إميل إدّه، ورئيس المعارضة، الشيخ بشارة الخوري، من أجل الحصول على دعمهم في امتناع لبنان عن المشاركة في المؤتمر أو أي مؤتمر عربي آخر[297]. في أعقاب تلك النصيحة، التقى ساسون ببشارة الخوري في اليوم نفسه، لكن اللقاء لم يكن مجديا. في 19 آب أرسل رئيس البرلمان اللبناني رسالة إلى محمد علي علوبة باشا وعده فيها بأن عددا من النواب اللبنانيين سيشاركون في مؤتمر الدفاع عن فلسطين في القاهرة[298].

في نهاية تموز 1938 عقد ساسون لقاءين إضافيين مع خالد شهاب تمحورا، مثل اللقاءات السابقة، حول مواضيع عملية ذات طابع أمني أثارها ساسون. في اللقاء الأول اشتكى ساسون من بيانات تحريض وُزعت في بيروت تدعو الشعب اللبناني إلى الإضراب والتظاهر احتجاجا على «المجازر التي يرتكبها اليهود بحق الفلسطينيين العرب». شهاب أجاب بأنه

اتصل بقائد الجندرمة وطلب منه توثيق الحراسة في المدينة، خصوصا في الشوارع التي يسكن فيها يهود، ومصادرة البيانات ومنع إقامة أي تظاهرة أو تجمع احتجاجي. فضلا عن ذلك، اتصل شهاب بمدير القسم الصحفي وطلب منه الحرص على ألا تبالغ الصحافة في وصف حدث حصل آنذاك في حيفا، مع أن شهاب وجّه انتقادا شديدا لساسون ضد وحشية اليهود (المقصود انفجار عبوة ناسفة في سوق عربي بحيفا في 25 تموز تسبب بمقتل العشرات، على ما يبدو في إطار عمليات ثأرية لمنظمة «إيتسل» ضد شنق شلومو بن يوسف في سجن عكا من قبل البريطانيين. «إيتسل» لم تتبنّ العملية). في اللقاء الثاني، لفت ساسون نظر شهاب إلى الدعاية المعادية لليهود التي ترعاها «منظمة الشباب القومي»، خصوصا في صحيفة «اليوم». شهاب رد بأن الحكومة حلّت المنظمة وحصلت على تعهد من أعضائها بألا يتعاطو في مسألة أرض إسرائيل. أما بالنسبة لصحيفة «اليوم»، فإن شهاب قال إن الحكومة اللبنانية ليس بمقدروها ضبطها لأنها مدعومة من القسم السياسي في المفوضية السامية[299].

إلى جانب البحث في الموضوعات الأمنية، كان الأمير خالد شهاب مولجاً أيضا ببيع أراضٍ للإستيطان على مستوى واسع. يوسف نحماني، الذي عمل في شراء الأراضي في الجليل لمصلحة الصندوق القومي، كتب في مذكراته أنه في 31 أيار 1936 التقى بالأمير خالد شهاب (في طبريا على ما يبدو) وبحث معه بيع أراضيه في سهل الحولة. نحماني كتب أن شهاب أعرب عن استعداده لبيع أراضٍ في العباسية (قرب كفار سالد) لكن بسبب الوضع في أرض إسرائيل لم يوافق على إبرامٍ عقد خشية أن يستخدم الأمر في الدعاية ضده[300]. في نهاية الأمر وُجد حل لهذه المشاكل. الكاتب الفلسطيني، نافذ نزال، في كتابه «النزوح الفلسطيني من الجليل 1948» يذكر الأمير خالد شهاب ضمن لائحة الأشخاص غير الفلسطينيين الذين باعوا أراضيهم لليهود في أرض إسرائيل. في اللائحة يرد إسم الأمير شهاب من لبنان كمن باع 1100 دونم في منطقة الخالصة (كريات شمونا اليوم)[301].

4. خلاصة: تقييم نتائج الإتصالات مع الزعماء السنة

بين الحركة الصهيونية ورئيسي حكومة سنيين خلال فترة «الثورة العربية» نشأ تلاقي مصالح مثير للإهتمام. الأحدب وخالد شهاب مثّلا شريحة سكانية هي في الأصل معادية للحركة الصهيونية وتشعر بالتعاطف مع المسلحين الفلسطينيين في أرض إسرائيل.

لكن في الوقت نفسه، تخوف الرجلان من تنامي قوة المفتي ومؤيديه في لبنان وسَعَيَا وراء الكواليس إلى تقييد قوته. لأجل ذلك، كانا مستعدين للتعاون العملي مع المعارضة الفلسطينية للمفتي ومع ممثلي الحركة الصهيونية، وهو تعاونٌ رأيَا فيه وسيلةً لتعزيز قوتهم في الساحة الداخلية، لكنهما ارتدعا عن الذهاب بعيدا في هذا التعاون.

الفجوة بين الرؤية الصهيونية وبين المطالب القومية العربية فيما يتعلق بالنزاع في أرض إسرائيل كانت غير قابل للجسر. على المستوى السياسي أوجد هذا الأمر صعوبات أمام تحقيق فائدة عملية من لقاءات زعماء الحركة الصهيونية بالزعماء السنة القوميين أصحاب العلاقات والنفوذ وسط الحركة القومية العربية، من قبل رياض الصلح – وهي صعوبات تراكمت كلما اشتد الصراع في أرض إسرائيل. حتى الخطة العملية البعيدة المدى، التي تبلورت مع خير الدين الأحدب لمواجهة أنشطة المفتي في لبنان لم تُنفذ، بسبب استقالة الأحدب وعدم قدرته على دفعها قدما بعد الإستقالة. الطاقة الكثيرة التي استثمرت في محاولة منع مشاركة لبنان في المؤتمر البرلماني العربي في القاهرة لم تؤد إلى نتائج عملية واصطدمت بشكوك من قبل أشخاص مثل شاريت، الذي كتب في مذكراته بتاريخ 27 تموز 1938، بعد لقائه كالفاريسكي حول هذا الأمر: «أعتقد أن ثمة درجة من السذاجة في إيماننا بأننا قادرون على حرف وجهة ماكينة سياسية أنشئت بخلفية واضحة هي دعم عرب فلسطين في الصراع ضدنا. لكن كالفاريسكي أصر على أن هذا الأمر ممكن القيام به...»[302]. في نهاية المطاف، سافر وفد برلماني لبناني إلى المؤتمر الذي عقد في القاهرة وتكلل بالنجاح[303].

في مقابل ذلك، الإتصالات المتواترة مع الأحدب وخالد شهاب وعبرهما مع مسؤولين آخرين في الحكم أثمرت في بعض الحالات نتائج عملية في المجال الأمني: النشاط الأمني الوقائي للحكومة اللبنانية لم يكن في الحقيقة فعالاً بما يكفي، لكنه رغم كل شيء أسهم في مواجهة تسلل المجموعات الفلسطينين المسلحة من جنوب لبنان، وهي المساهمة التي تحدث عنها شاريت في الكلمة التي ألقاها في اجتماع حزب «مباي» بتاريخ 17 آب 1938. قال شاريت: «في لبنان يوجد عناصر ذات ميول وديه تجاهنا، وهذه الميول قائمة ليس فقط لدى الموارنة، وإنما أيضا لدى المسلمين، وهي تنعكس في أعمال تقوم بها السلطات اللبنانية لمنع تهريب الأفراد والسلاح إلى أرض إسرائيل»[304].

اتصل بقائد الجندرمة وطلب منه توثيق الحراسة في المدينة، خصوصا في الشوارع التي يسكن فيها يهود، ومصادرة البيانات ومنع إقامة أي تظاهرة أو تجمع احتجاجي. فضلا عن ذلك، اتصل شهاب بمدير القسم الصحفي وطلب منه الحرص على ألا تبالغ الصحافة في وصف حدثٍ حصل آنذاك في حيفا، مع أن شهاب وجّه انتقادا شديدا لساسون ضد وحشية اليهود (المقصود انفجار عبوة ناسفة في سوق عربي بحيفا في 25 تموز تسبب بمقتل العشرات، على ما يبدو في إطار عمليات ثأرية لمنظمة «إيتسل» ضد شنق شلومو بن يوسف في سجن عكا من قبل البريطانيين. «إيتسل» لم تتبنّ العملية). في اللقاء الثاني، لفت ساسون نظر شهاب إلى الدعاية المعادية لليهود التي ترعاها «منظمة الشباب القومي»، خصوصا في صحيفة «اليوم». شهاب رد بأن الحكومة حلّت المنظمة وحصلت على تعهد من أعضائها بألا يتعاطو في مسألة أرض إسرائيل. أما بالنسبة لصحيفة «اليوم»، فإن شهاب قال إن الحكومة اللبنانية ليس بمقدروها ضبطها لأنها مدعومة من القسم السياسي في المفوضية السامية[299].

إلى جانب البحث في الموضوعات الأمنية، كان الأمير خالد شهاب موجلاً أيضا بيع أراض للإستيطان على مستوى واسع. يوسف نحماني، الذي عمل في شراء الأراضي في الجليل لمصلحة الصندوق القومي، كتب في مذكراته أنه في 31 أيار 1936 التقى بالأمير خالد شهاب (في طبريا على ما يبدو) وبحث معه بيع أراضيه في سهل الحولة. نحماني كتب أن شهاب أعرب عن استعداده لبيع أراض في العباسية (قرب كفار سالد) لكن بسبب الوضع في أرض إسرائيل لم يوافق على إبرام عقد خشية أن يستخدم الأمر في الدعاية ضده[300]. في نهاية الأمر وُجد حل لهذه المشاكل. الكاتب الفلسطيني، نافذ نزال، في كتابه «النزوح الفلسطيني من الجليل 1948» يذكر الأمير خالد شهاب ضمن لائحة الأشخاص غير الفلسطينيين الذين باعوا أراضيهم لليهود في أرض إسرائيل. في اللائحة يرد إسم الأمير شهاب من لبنان كمن باع 1100 دونم في منطقة الخالصة (كريات شمونا اليوم)[301].

4. خلاصة: تقييم نتائج الإتصالات مع الزعماء السنة

بين الحركة الصهيونية ورئيسي حكومة سنين خلال فترة «الثورة العربية» نشأ تلاقي مصالح مثير للإهتمام. الأحدب وخالد شهاب مثّلا شريحة سكانية هي في الأصل معادية للحركة الصهيونية وتشعر بالتعاطف مع المسلحين الفلسطينيين في أرض إسرائيل.

لكن في الوقت نفسه، تخوف الرجلان من تنامي قوة المفتي ومؤيديه في لبنان وسَعَيَا وراء الكواليس إلى تقييد قوته. لأجل ذلك، كانا مستعدين للتعاون العملي مع المعارضة الفلسطينية للمفتي ومع ممثلي الحركة الصهيونية، وهو تعاونٌ رأيَا فيه وسيلةً لتعزيز قوتهم في الساحة الداخلية، لكنهما ارتدعا عن الذهاب بعيدا في هذا التعاون.

الفجوة بين الرؤية الصهيونية وبين المطالب القومية العربية فيما يتعلق بالنزاع في أرض إسرائيل كانت غير قابل للجسر. على المستوى السياسي أوجد هذا الأمر صعوبات أمام تحقيق فائدة عملية من لقاءات زعماء الحركة الصهيونية بالزعماء السنة القومين أصحاب العلاقات والنفوذ وسط الحركة القومية العربية، من قبل رياض الصلح – وهي صعوبات تراكمت كلما اشتد الصراع في أرض إسرائيل. حتى الخطة العملية البعيدة المدى، التي تبلورت مع خير الدين الأحدب لمواجهة أنشطة المفتي في لبنان لم تُنفذ، بسبب استقالة الأحدب وعدم قدرته على دفعها قدما بعد الإستقالة. الطاقة الكثيرة التي استثمرت في محاولة منع مشاركة لبنان في المؤتمر البرلماني العربي في القاهرة لم تؤد إلى نتائج عملية واصطدمت بشكوك من قبل أشخاص مثل شاريت، الذي كتب في مذكراته بتاريخ 27 تموز 1938، بعد لقائه كالفاريسكي حول هذا الأمر: «أعتقد أن ثمة درجة من السذاجة في إيماننا بأننا قادرون على حرف وجهة ماكينة سياسية أنشئت بخلفية واضحة هي دعم عرب فلسطين في الصراع ضدنا. لكن كالفاريسكي أصر على أن هذا الأمر ممكن القيام به...»[302]. في نهاية المطاف، سافر وفد برلماني لبناني إلى المؤتمر الذي عقد في القاهرة وتكلل بالنجاح[303].

في مقابل ذلك، الإتصالات المتواترة مع الأحدب وخالد شهاب وعبرهما مع مسؤولين آخرين في الحكم أثمرت في بعض الحالات نتائج عملية في المجال الأمني: النشاط الأمني الوقائي للحكومة اللبنانية لم يكن في الحقيقة فعالاً بما يكفي، لكنه رغم كل شيء أسهم في مواجهة تسلل المجموعات الفلسطينين المسلحة من جنوب لبنان، وهي المساهمة التي تحدث عنها شاريت في الكلمة التي ألقاها في اجتماع حزب «مباي» بتاريخ 17 آب 1938. قال شاريت: «في لبنان يوجد عناصر ذات ميول وديه تجاهنا، وهذه الميول قائمة ليس فقط لدى الموارنة، وإنما أيضا لدى المسلمين، وهي تنعكس في أعمال تقوم بها السلطات اللبنانية لمنع تهريب الأفراد والسلاح إلى أرض إسرائيل»[304].

ثمة أهمية خاصة للإتصالات المتكررة التي أجراها القسم السياسي مع رؤساء الحكومات السنة فيما يتعلق بالصعود إلى أرض حانيتا التي أولتها القيادة الصهيونية أهمية كبيرة. هذه الإتصالات ساهمت في تخفيف الضغط الذي مورس على حانيتا من قبل المجموعات المسلحة التي نشطت في المنطقة. كذلك أثمرت الجهود التي بذلت في تأسيس علاقات حسن جوار بين حانيتا وقرية علما الشعب (المارونية) المجاورة وقرى لبنانية أخرى. بين حانيتا وجيرانها اللبنانيين تطورت علاقات وثيقة كانت مورد ثناء كثير من موشيه شاريت. في خطابه أمام «يوم الموفدين» لصندوق التأسيس في القدس، بتاريخ 13 تشرين أول 1938، أثنى شاريت على سكان حانيتا وعلى مختارها يوسف فاين لنجاحهم في نسج علاقات حسن جوار مع القرى اللبنانية المحاذية لهم، بما في ذلك الزيارات المتبادلة المتكررة و«تنظيم المسائل الأمنية»[305]. علاقات حسن الجوار هذه أفضت إلى نتائج أخرى على شاكلة معلومات تمت الإستفادة منها عملياتيا ضد مجموعات مسلحة نشطت في المنطقة. بحسب مذكرات شاريت، غزوة «فرق الليل»، بتاريخ 17 حزيران 1938، ضد مجموعة مسلحة تواجدت في القرية البدوية جورديج شرق حانيتا نفذت على أساس معلومات حصل عليها مختار حانيتا من أصدقائه العرب[306]. كذلك الإتصالات مع الأمير خالد شهاب، خَلَف الأحدب، ساعدت في زيادة الأمن في القطاع الغربي من الحدود وكان لذلك تأثير إيجابي على الوضع الأمني في حانيتا.

هذه الفائدة العملية كانت للوهلة الأولى محدودة وتتعلق بشكل أساسي بالصعود إلى أراضي حانيتا وبأمن منطقة الحدود، خصوصا في القطاع الغربي من جنوب لبنان، ولم تتصل بمسائل ذات طابع سياسي لبناني عام أو بمسائل تتعلق بالصراع الإسرائيلي العربي. لكن، يجب الإشارة إلى أن الصعود إلى أراضي حانيتا كان له في ذلك الوقت أهمية كبيرة جدا لدى قادة المشروع الإستيطاني، وقد جندت منظمة الـ «هاغاناه» لأجل ذلك خيرة قواتها ومعظم وسائلها القتالية. هذه النتيجة العملية كانت، بناء على ذلك، ذات مغزى، خصوصا في ضوء التعاطف الذي شعر به المسلمون السنة في لبنان تجاه المسألة العربية في أرض إسرائيل، وتعاون جهات إسلامية سنية مع المفتي وعدم وجود نتائج عملية من العلاقات مع الموارنة الإنفصاليين، الذي كانوا لا يزالون في ذلك الوقت يتمتعون بنفوذ حاسم في لبنان وكان بإمكانهم مساعدة الإستيطان في المجال الأمني.

الفصل الثاني

محاولات الحركة الصهيونية تعزيز المصالح الإقتصادية والإستيطانية في لبنان

جذور فكرة استغلال مياه الليطاني كمصدر للري والطاقة في أرض إسرائيل

أبدت الحركة الصهيونية، منذ بداياتها، اهتماما في تحويل مياه الليطاني إلى (نهر) الأردن واستغلالها كمصدر للري والطاقة الكهربائية في أرض إسرائيل. «المؤسسون الحقيقيون للأرض القديمة الجديدة كانوا مهندسي مياه. تجفيف المستنقعات، سقاية المناطق القاحلة، وفوق كل ذلك شبكة من محطات الطاقة- في هذا يكمن كل شيء»- كتب هرتسل في روايته الرومنسية «أرض قديمة جديدة»، التي نشرت في 1902 وصور فيه طابع الدولة اليهودية العتيدة[1]. أفكاره في مجال الري والطاقة استند فيها هرتسل على الأبحاث والخطط، المتأثرة بمفهوم الدلتا إلى حد ما، للمتهود السويسري ماكس بوركارت، الذي وضع الخطط القطرية الأولى لاستغلال المياه في أرض إسرائيل بطلب من هرتسل[2].

في البداية اقترح بوركارت على هرتسل رفع منسوب مياه البحر الميت بضعة أمتار من خلال ضخ المياه فيه، سواء عبر قناة من البحر المتوسط أو من نهر الليطاني الذي يتم وصله عبر قناة بالحاصباني على أن تنقل مياهه إلى نهر الأردن[3]. لاحقا، في أعقاب زيارته أرض إسرائيل والقياسات التي أجراها في نهري الليطاني والحاصباني، وضع بوركارت،

في شباط 1901، خطته الأولى التي حظيت بدعم هرتسل واسمها «الخطة العامة لمعامل الطاقة المائية والري في أرض إسرائيل». في هذه الخطة هُجرت فكرة بناء قناة من البحر المتوسط إلى البحر الميت وتم تطوير فكرة إثراء مياه نهر الأردن بمياه حلوة، خصوصا من الليطاني، يتم نقلها عبر نفق إلى نهر الأردن. من بين المزايا التي رآها بوركارت في خطته: زيادة كمية مياه الأردن؛ تحويل نهر الأردن إلى معبر ملاحة؛ تعديل مياه نهر الأردن من خلال مراقبة جريان الليطاني بحسب أشهر السنة؛ رفع مستوى مياه البحر الميت بمئة متر وتحويله إلى بحر غني بالثروة السمكية؛ وإنتاج الطاقة عبر شلالات على امتداد نهر الأردن (أنظر الخريطة التي ضمها بوركارت إلى خطته)[4].

تصور هرتسل وخطة بوركارت خضعا لبحث قادة الحركة الصهيونية في فترة الحرب العالمية الأولى، عندما كانت مسألة ترسيم الحدود الشمالية لأرض إسرائيل مطروحة للنقاش وكان لديهم تأثير على تصورات وخطط بنحاس روتنبرغ وأهارون أهارونسون، خبيرين لعبا دورا مهما في الكفاح السياسي لضم الليطاني إلى منطقة الإنتداب البريطاني في أرض إسرائيل.

فشل جهود ضم الليطاني ومصادر مياه نهر الأردن إلى أرض إسرائيل (1916-1923)

موقف الحركة الصهيونية بالنسبة لترسيم حدود أرض إسرائيل، في نهاية الحرب العالمية الأولى، استند بشكل أساسي إلى اعتبارات اقتصادية وتحليل جغرافي. الإعتبار الحاسم في المطالب الصهيونية، خلال الحرب وبعدها، كان ترسيم خط حدودي يتيح قيام أرض إسرائيل كوحدة منفصلة مكتفية ذاتيا خصوصا من الناحية الإقتصادية. وقد أوليت أهمية كبيرة لضم الليطاني ومياه الأردن إلى أرض إسرائيل انطلاقا من الفرضية بأن أرض إسرائيل الجنوبية تعاني من نقص شديد في المياه ولا يمكن تطوير الزراعة فيها أو تطويرها من الناحية الإقتصادية من دون مصادر المياه الغنية الموجودة في الشمال. ضم الليطاني إلى أرض إسرائيل كان من شأنه أن يحظى بأهمية إضافية عندما تم الشروع في وضع خطط لاستغلال مصادر المياه الشمالية لغرض إنتاج الكهرباء وخطط الري الشاملة[5].

دافيد بن غوريون وإسحاق بن تسفي، في كتابهما «أرض إسرائيل في الماضي والحاضر»، الذي كُتب في الولايات المتحدة ونشر في نيويورك في 1918، حددا الليطاني بوصفه

الحدود الشمالية لأرض إسرائيل[6]، وذلك على أساس الرؤية التي سادت وسط المشروع الإستيطاني اليهودي بأرض إسرائيل. دافيد بن غوريون، في كتابه «نحن وجيراننا»، الذي نشر في 1931، عاد ورسم الحدود الشمالية لأرض إسرائيل كالتالي[7]:

«المعيار الوحيد الذي يمكننا أن نضعه نصب أعيننا هو طبيعة البلاد ومناطقها السكنية. في الشمال السكن أكثر كثافة من الجنوب، وكلما اقتربنا من جبال لبنان تزداد الكثافة السكانية وفي نفس الوقت تتقلص إمكانية الإستيطان وتوطين أناس جدد. نهر الليطاني، أو كما يسمونه العرب نهر القاسمية، هو الخط الفاصل بين جزئي البلاد. في جنوب النهر طبيعة البلاد والكثافة السكانية أقرب إلى وضع الجليل، أما شمال النهر فالوضع أقرب إلى لبنان. عكا وصور هما المدينتان الساحليتان الطبيعيتان للبلاد. هذا هو الجليل الأعلى والأسفل، ومن دون «الأرض القديمة الجديدة» في أرض إسرائيل ليس لهما أية قيمة تجارية أو فرصة للعيش... حدود شمال أرض إسرائيل يجب أن تكون نهر القاسمية...»

إلا أن موقف الحركة الصهيونية بأن الحدود الشمالية لأرض إسرائيل هي الليطاني تعرض لانتكاسة منذ بداية عملية ترسيم الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان، والتي بدأت في اتفاق سايكس بيكو (أيار 1916) الذي تم بموجبه تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية بين فرنسا وبريطانيا. بحسب الإتفاق يمر الخط الحدودي بين منطقة النفوذ الفرنسي في لبنان ومنطقة النفوذ الدولي في فلسطين شمال عكا وصولا إلى بحيرة طبرية، بحيث يبقى الجليل الأعلى وكذلك الليطاني ومصادر مياه الأردن في منطقة النفوذ الفرنسي (أنظر الخريطة)[8]. فرنسا، التي رأت في الإتفاق، منذ توقيعه، وثيقة ملزمة وأساساً لمطالباتها في سوريا ولبنان عارضت بشدة كل المحاولات البريطانية لتغييره[9]. لذلك قيد الإتفاق لاحقا، إلى درجة كبيرة، أيدي الحكومة البريطانية في الإستجابة لمطالب الحركة الصهيونية بضم الليطاني إلى أرض إسرائيل، وترسيم الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان كان في جوهره نتيجة تسوية تم التوصل إليها في أعقاب مساومات كثيفة بين بريطانيا وفرنسا على أساس اتفاقية سايكس بيكو.

في 1918 تم ترسيم الحدود الشمالية لأرض إسرائيل مرة أخرى من قبل الفرنسيين والبريطانيين مع الأخذ بعين الإعتبار الواقع الجديد الناشئ على الأرض منذ توقيع اتفاقية سايكس بيكو: من الناحية العسكرية لعب الجيش البريطاني دورا أساسيا في احتلال

أراضي الإمبراطورية العثمانية، فيما من الناحية السياسية ألزمت بريطانيا نفسها بإقامة بيت قومي لليهود في أرض إسرائيل كما ينص على ذلك وعد بلفور في 1917. في ضوء ذلك اضطر الفرنسيون للتنازل لمصلحة البريطانيين واعترفوا بأرض إسرائيل كمنطقة احتلال بريطاني وتم تحويل الخط الذي فصل بين أرض إسرائيل وبين منطقة الإحتلال الفرنسي من بحيرة طبرية إلى حوض الحولة من أجل ضم المستوطنات اليهودية مثل صفد إلى منطقة السيطرة البريطانية[10].

موقف الحركة الصهيونية، كما تبلور عشية المشاركة في مؤتمر السلام في فرساي، طالب بضم الليطاني ومصادر مياه نهر الأردن إلى أرض إسرائيل. شموئيل طولكوفسكي، ابن عائلة تجار مجوهرات من أنتفرفان انضم إلى الحركة الصهيونية ومارس أنشطتها في لندن خلال فترة الحرب العالمية الأولى، كتب في مذكراته بتاريخ 23 نيسان 1918 أنه قرأ خطة بوركارت لتحويل مياه الليطاني إلى نهر الأردن. طولكوفسكي اقترح – وتم قبول اقتراحه– بطرح الخطة على اللورد بلفور (وزير الخارجية البريطاني) كحجة إضافية لترسيم الحدود الشمالية في مكان أعلى (أي نهر الليطاني)[11]. وقد لعب رجلان دورا مفتاحيا في بلورة موقف الحركة الصهيونية إلى مؤتمر فرساي: أهارون أهارونسون، مدير المحطة التجريبية في عتليت، ومهندس زراعي ذو شهرة ومن مؤسسي منظمة «الشباب اليهودي من أجل إسرائيل» وصل إلى استنتاج بأن الليطاني حيوي لري وحراثة الجليل؛ وبنحاس روتنبرغ، من مواليد أوكرانيا، خريج المعهد التكنولوجي في سان بيترسبيرغ ومن المتأثرين بنظريات بوركارت حول معامل المياه والطاقة في أرض إسرائيل.

الإقتراح الذي قدمته الحركة الصهيونية بشأن حدود أرض إسرائيل إلى وزارة الخارجية البريطانية في تشرين ثاني 1918 طلب الإعتراف بـ«الضفة الشمالية والجنوبية لنهر الليطاني شمالا حتى خط العرض 45» على أنهما الحدود الشمالية لأرض إسرائيل[12]. في الرسائل التي أرسلت إلى حزب العمل البريطاني في 1919 وإلى الإشتراكية الدولية كتب بن غوريون: «من الضروري ألا تُقتطع مصادر المياه، التي يتعلق بها مستقبل البلاد، من أرض الوطن اليهودي المخطط لها مستقبلا... يجب أن تضم أرض إسرائيل البحيرة الغربية لليطاني، مصادر الأردن حتى الحرمون، وسهل حوران حتى نهر العوجة جنوب دمشق»[13].

وفد الحركة الصهيونية إلى مؤتمر السلام في فرساي تقدم بمذكرة حول حدود أرض إسرائيل، مؤرخة بـ 3 شباط 1919، لم تستند إلى اعتبارات أمنية وإنما إلى اعتبارات اقتصادية: المياه والطاقة الهيدروكهربائية أمر حيوي لتطوير أرض إسرائيل في المستقبل. المذكرة أُعدت على أساس مذكرة حول حدود أرض إسرائيل أعدها للوفد أهارون أهارونسون، الذي مكث في حينه في باريس، لكن بسبب معارضة جزء من قيادة الحركة الصهيونية لم ينضم إلى الوفد[14]. أهارونسون، الذي تأثر من خطة شاملة لري وتوليد الكهرباء في أرض إسرائيل أعدها بنحاس روتنبرغ في الولايات المتحدة عام 1917، توصل إلى استنتاج يرى أن الحدود الشمالية لأرض إسرائيل يجب أن يمر في الخط الذي يبدأ جنوب صيداً ويتجه شرقا حتى نقطة تقع شمال الحرمون[15]. برأي أهارونسون، مياه الحرمون لا تكفي، والليطاني «ذو أهمية حيوية لشمال أرض إسرائيل من ناحية المياه والطاقة. لسوء الحظ، منبعه موجود في لبنان. لذلك ستكون هناك حاجة للتوصل إلى اتفاق دولي ما من أجل السماح بالإستغلال الكامل لليطاني لمصلحة تطوير شمال أرض إسرائيل ولبنان»[16].

في مذكرة الهستدروت الصهيونية بشأن أرض إسرائيل في 3 شباط 1919 أُدرج عرض مفصل للحدود مع لبنان على أساس اقتراحات أهارونسون[17]: الحدود المقترحة تبدأ من نقطة في البحر المتوسط جنوب صيدا وتسير فوق هضاب جنوب لبنان وصولا إلى جسر القرعون ومن هناك باتجاه البيرة؛ من البيرة يمضي خط الحدود جنوبا في الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم (منطقة حاصبيا)؛ بعد ذلك ينعطف جنوبا مع الخط الفاصل بين السفوح الشرقة والغربية للحرمون وصولا إلى منطقة غربي بيت جن (أنظر الخريطة). وبالإستناد إلى روح اقتراح أهارونسون، دعت المذكرة إلى اتفاق دولي يضمن حقوق سكان منطقة جنوب الليطاني (أي سكان أرض إسرائيل) ويحدد، في هذا الإطار، أن مياه الليطاني يمكن أن تستخدم لتطوير لبنان وكذلك لتطوير أرض إسرائيل[18].

للمعطيات التي توصلت إليها شركة الهندسة البريطانية «Sir Douglas Fox and Partners»، التي استأجرتها الحركة الصهيونية لإجراء مسح حول الفرص الإقتصادية الكامنة في أرض إسرائيل، عززت معطيات واستنتاجات أهارونسون بشأن حيوية مياه الليطاني كمصدر للمياه في أرض إسرائيل وكمصدر للطاقة الهيدروكهربائية. الخلاصة في التقرير الذي أرسلته الشركة في 6 كانون ثاني 1920 إلى المنظمة الصهيونية بلندن كانت[19]:

«وبالرغم من أهمية الليطاني لفلسطين في المستقبل، إلا أنه لا قيمة له للأراضي في الشمال».

لكن المطالبة الصهيونية بضم الليطاني إلى أرض إسرائيل اصطدمت بمعارضة شديدة من الفرنسيين، لأسباب عدة: معارضتهم لأي تنازل إضافي في اتفاقية سايكس بيكو؛ عدم اعترافهم مبدئيا بالحاجة إلى إعطاء أرض إسرائيل حدودا تؤهلها من الناحية الإقتصادية للتحول إلى دولة يهودية مستقلة في المستقبل[20]؛ اهتمام المسيحيين الموارنة، حلفاء الفرنسيين، بـ«لبنان الكبير» الذي يتمتع بحكم ذاتي ويكون جبل عامل (منطقة جنوب الليطاني) جزءً منه[21]. البريطانيون، في مقابل ذلك، لم يُظهروا أي تأييد صلب ودائم لمطالب الحركة الصهيونية، رغم أنهم في أثناء المفاوضات استخدموا بشكل تكتيكي الذرائع الإقتصادية التي أثارتها الحركة الصهيونية. ذلك أن ما كان يحركهم قبل أي شيء آخر هو الدافع السياسي المعني بعدم توتير العلاقات مع حلفائهم الفرنسيين، وكذلك الدافع الإستراتيجي الإقليمي الشامل، الذي يرى في أرض إسرائيل منطقة عازلة بين منطقة السيطرة الفرنسية في سوريا ولبنان وبين قناة السويس. بضعة كيلومترات شمال الجليل لم تبرر بالنسبة لهم الإضرار بالعلاقات مع الفرنسيين كما أنها لم تكن مهمة لحماية القناة. الإستقلال الإقتصادي لأرض إسرائيل لم يشكل بالنسبة لصناع السياسة البريطانيين اعتبارا رئيسيا وحاسما. وذلك بالرغم من وجود شخصيات بريطانية وازنة، مثل المفوض السامي هاربرت صوميئيل، وزير الخارجية بلفور والكولونيل ماينرتساغن (الضابط السياسي الرئيسي في أرض إسرائيل وسوريا لدى هيئة أركان الجنرال اللنبي)، تؤيد المطالب الصهيونية[22]. خلال عملية ترسيم الحدود الشمالية تنازلت بريطانيا للفرنسيين في مسألة جعل الليطاني حدود أرض إسرائيل وذلك وبعد مفاوضات شاقة استمرت سنوات.

في 17 آذار 1919، أعرب الفرنسيون عن معارضتهم للمطالب الصهيونية التي قُدمت في مؤتمر فرساي وكرروا المطالبة باحترام خط الحدود المحدد في اتفاقية سايكس بيكو. البريطانيون، من جانبهم، أثاروا في أيلول 1919 اقتراح تسوية عُرف باسم اقتراح دوفيل (Deauville) - على اسم قرية استجمام فرنسية اجتمع فيها رئيس الحكومة الفرنسية، كليمنصو، ونظيره البريطاني، لويد جورج – وفقا له يقوم البريطانيون بإخلاء قواتهم من المناطق التي وُعد بها الفرنسيون على أن يتم ترسيم حدود فلسطين بناء على الحدود

التوراتية «من دان إلى بئر السبع»[23]. الحدود بين فلسطين ولبنان، وفقا لهذا الإقتراح، تمر على امتداد الليطاني باتجاه بانياس التي اعتقد سياسيون بريطانيون خطأً أنها دان القديمة[24]. الفرنسيون رفضوا اقتراح التسوية هذا، لكن قضية الحدود الشمالية لأرض إسرائيل ومصادر المياه في الشمال عادت وطُرحت في المداولات بين الجانبين في الأشهر الأولى من 1920. لويد جورج، رئيس الحكومة البريطانية، حاول إقناع الفرنسيين، إنطلاقا من رؤية بعيدة المدى، بأنه إذا كانت مصادر المياه في الشمال حيوية لأرض إسرائيل، فإنها بالنسبة لسوريا[25]:

«وبالتالي، يمكن إستعمالها بهدف عقد صفقات أو الحصول على تنازلات من فلسطين».

الفرنسيون، من جانبهم، ردوا على ذلك بالقول إن الحرمون يسيطر على مدينة دمشق ولذلك لا يمكن إخراجه من سيطرة سوريا فيما مياه الليطاني تستخدم لري معظم المناطق الخصبة في سوريا[26].

أزاء موقف الفرنسيين، الذين رفضوا بإصرار مطلب البريطانيين ترسيم حدود أرض إسرائيل على امتداد الليطاني أو منح البريطانيين أي وجود على طول النهر، حصل تراجع متواصل في الموقف البريطاني. البريطانيون أثاروا اقتراحا تتقلص وفقا له سيطرتهم إلى منطقة البوفور (الشقيف) على الضفة الشمالية لليطاني، وعندما رفض الفرنسيون، وجد البريطانيون من المناسب الإكتفاء بالتعهد الفرنسي بضمان تزويد أرض إسرائيل بالمياه من الليطاني ومصادر نهر الأردن.

في النهاية أعرب لويد جورج، رئيس الحكومة البريطاني، عن رغبته بتسوية الخلاف «بشكل ودي» والتنازل عن ضم الليطاني إلى أرض إسرائيل. لويد جورج وجد مستندا لذلك في الأطلس التاريخي لأرض إسرائيل The Historical Geography of the Holy Land الذي أُلف قبل الحرب من قبل بروفيسور سكوتلندي اسمه آدم سميث توجد فيه خريطة لا يظهر فيها الليطاني ضمن نطاق أرض إسرائيل التوراتية خلال فترة داوود وسليمان[27].

تنازل لويد جورج فتح الطريق لاقتراح تسوية فرنسي، في حزيران 1920، وفقا له يمر خط الحدود من راس الناقورة شرقا وبعد ذلك يتجه شمالاً من أجل ضم «إصبع» إلى أرض إسرائيل توجد فيه مستوطنات يهودية وصولا إلى المطلة. الليطاني، بحسب هذا الإقتراح، يكون كله داخل منطقة الإنتداب الفرنسي، أما بالنسبة لمصادر مياه نهر الأردن، فقد

استجاب الفرنسيون لطلب البريطانيين بأن تكون منابع دان وبانياس ضمن نطاق أرض إسرائيل (رغم أن معظم أراضي تل دان ومحيطه القريب كانت مملوكة لعائلة لبنانية). التسوية أتاحت توقيع اتفاق مبدئي بين الفرنسيين والبريطانيين حول مسألة حدود أرض إسرائيل مع كل من سوريا ولبنان في باريس في 23 كانون أول 1920[28].

في عامي 1919–1920، اللذين كانا عامين حَرِجين جرت خلالهما المفاوضات الفرنسية البريطانية حول ترسيم الحدود الشمالية، بذلت الحركة الصهيونية جهودا كبيرة لإقناع الجانبين بالموافقة على المطالب الصهيونية. في المقابل، عملت الحركة الصهيونية على إقناع الولايات المتحدة بدعم مطالبها. في إطار هذه الجهود السياسية الإعلامية أدار حاييم فايتسمان، في أيلول 1919، أثناء المفاوضات في دونفيل، «دعاية مكثفة» في باريس ولندن وسط البريطانيين والفرنسيين والأميركيين لأجل ضم الليطاني إلى أرض إسرائيل. من جملة أنشطته، التقى فايتسمان برئيس الحكومة البريطاني، لويد جورج، الذي أبلغه أنه يعتمد على التوراة، فأجابه فايتسمان: «أنت لا تعرف التوراة جيدا. عندما كان الإنتداب بأيدي الرومان، كان صيدا مدينة يهودية»[29]. لويد جورج نصح فايتسمان بالتركيز في جهوده الدعائية (بشأن الليطاني) على الحجج الإقتصادية[30]. في 29 كانون أول 1919 أرسل فايستمان رسالة مطولة ومفصلة إلى لويد جورج شدد فيه على حيوية مصادر مياه الليطاني ونهر الأردن بالنسبة لأرض إسرائيل: «كل المستقبل الإقتصادي لفلسطين مرتبط بتزويدها بالمياه من أجل الري والكهرباء، وهذا التزويد يجب أن يكون مصدره سفوح جبل حرمون، مياه الأردن ونهر الليطاني». فايستمان أشار أيضا إلى أن «فصل جزء من منطقة الشمال، الذي هو حيوي لاقتصاد فلسطين، من شأنه أن يثير شعورا بالمرارة العميقة والمتواصلة في قلوب اليهود، ليس فقط في أرض إسرائيل وإنما أيضا في كل أرجاء المعمورة»[31]. من أجل تعزيز وجهة نظره، بعث فايتسمان برقية في 27 كانون ثاني 1920 إلى القاضي لويس برندايس، زعيم اليهود في الولايات المتحدة وصديق الرئيس ويلسون، وطلب منه فيها إرسال برقيات «شديدة» إلى حكومات بريطانيا وفرنسا تحمل توقيع زعماء صهاينة وشخصيات يهودية أميركية، وربما أيضا توقيع شخصيات غير يهودية، تطالب بضم الليطاني ومصادر مياه الأردن والجولان وحوران إلى أرض إسرائيل. برندايس أرسل فعلا برقية بهذا المعنى إلى لويد جورج. كذلك أرسلت رسائل من قبل جهات مختلفة في الحركة الصهيونية يشرحون فيها أهمية الليطاني كمصدر للري والطاقة مستندين بشكل

أساسي إلى تقرير شركة Sir Douglas Fox and Partners[33]. في 30 تشرين أول 1920 بعث فايتسمان برسالة إلى لورد كارزون، خليفة بلفور في وزارة الخارجية يشدد فيها على الأهمية الفائقة لـ الليطاني من أجل سقاية الجليل الأعلى وكمصدر للطاقة الصناعية، حتى لو بحجم محدود. فايتسمان شدد على أن أهمية الليطاني ضئيلة بالنسبة للبنان الغني بالمياه. وأضاف أنه إذا ما تم فصل أرض إسرائيل عن الليطاني ومصادر المياه في الأردن واليرموك، ناهيك عن الساحل الشرقي لبحيرة طبرية، فإنه لن يكون بمقدورها أن تصبح مستقلة من الناحية الإقتصادية وتبعا لذلك لن يكون بمقدورها تحقيق الفائدة لأية دولة عظمى[33].

إلا أنه في نهاية المطاف، مصالح القوتين العظميين هي التي حسمت الموقف، والمعركة السياسية التي أدارتها الحركة الصهيونية فشلت في تحقيق هدفها الرئيسي: ضم جزء من نهر الليطاني إلى أرض إسرائيل واستخدام مياهه كمصدر للري وإنتاج الطاقة. على أساس اتفاق باريس بتاريخ 23 كانون أول 1920 شكلت بريطانيا وفرنسا لجنة مشتركة مهمتها تحديد المكان الدقيق للحدود وترسيمه بشكل واضح. ترأس اللجنة المقدم فرنسيس نُيوكومب البريطاني والمقدم بولا الفرنسي. وتم منح اللجنة صلاحيات للخروج عن خط الحدود المرسوم في اتفاق باريس إذا كانت طبيعة الأرض والإعتبارات المحلية تبرر ذلك. في أثناء عملية الترسيم تراجع الفرنسيون عن موافقتهم السابقة بشأن ضم ينابيع بانياس إلى أرض إسرائيل بحجة أن الأمر سيؤدي إلى عزل الطريق المؤدي من القنيطرة عبر بانياس إلى مرجعيون ومن هناك إلى صيدا. في أزاء الرفض الفرنسي، تنازل البريطانيون «مؤقتا» عن مطالبهم (رغم أنهم رسميا لم يتراجعوا عنها) وبذلك بقيت ينابيع بانياس ضمن نطاق سوريا وخارج نطاق أرض إسرائيل[34]. التسوية التي تحققت بين البريطانيين والفرنسيين أبقت في نهاية المطاف الليطاني وجزء من مصادر نهر الأردن (بانياس والحاصباني) ضمن نطاق الإنتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، فيما ينابيع دان، نهر الأردن وحوض طبرية بقيت كاملة ضمن نطاق الإنتداب البريطاني في أرض إسرائيل.

اللجنة المشتركة قدمت تقريرها النهائي في 3 شباط 1922. وفي 7 آذار 1923 وُقع في لندن اتفاق المصادقة على قرارات اللجنة بين الحكومتين البريطانية والفرنسية، وفي أعقاب ذلك فُصل سهل الحولة عن قضاء جديدة مرجعيون اللبناني وضُم إلى قضاء صفد[35].

وبناء على طلب البريطانيين والفرنسيين، صادقت عصبة الأمم في 1935 على اتفاق 1923 الذي صار معترفا به دوليا وحدّد، إبان فترة الإنتداب، الحدود بين أرض إسرائيل وبين سوريا ولبنان.

جنوب لبنان هدفاً للإستيطان اليهودي

منذ تأسيسها، أبدت الحركة الصهيونية اهتماما بجنوب لبنان بوصفه هدفاً للإستيطان اليهودي على أساس التصور بأن منطقة جنوب لبنان، حتى نهر الليطاني أو حتى صيدا أيضا، تشكل جزءً من أرض إسرائيل. في 1907 اقترح حاييم فايتسمان إقامة عدة مصانع صغيرة في صيدا برؤوس أموال لمستثمرين يهود صهاينة من روسيا (على سبيل المثال: معمل للزيت ومعمل لحامض الليمون). بحسب رؤية فايتسمان، كانت لصيدا مزايا كثيرة: قابلية إيصال المواد الأولية إليها؛ وجود مرفأ؛ موقع جغرافي مناسب؛ فرص للتطور؛ ووجود سكان يهود فيها (كانت الجالية اليهودية تعد 700 من أصل 15,000 هم سكان المدينة)[36].

جمعية «أحباء صهيون» اهتمت هي أيضا بالإستيطان في جنوب لبنان. في عام 1882 وصلت مجموعة موفدين من قبل الجمعية إلى بيروت ومنها إلى صيدا من أجل «اختيار أحد الأماكن المعروضة للبيع بين صيدا وصور وشراء أرض لتوطين 250 عائلة»[37]. في 1908 لاحت فرصة لـ«أحباء صهيون» لشراء عزبة من أحد المسيحيين في منطقة الجرمق الواقعة على مسافة 5 كلم شمال نهر الليطاني و4 كلم شرق النبطية و13 كلم شمال المطلة. دائرة الإستعلام في «أحباء صهيون» (اللجنة الأوديسائية)، التي أقامت في بيروت، رأت مزايا كثيرة في شراء هذه العزبة: فرص زراعية كبيرة، وفرة في المياه وإمكانية دق مسمار يهودي في أرض إسرائيل الموجودة ضمن منطقة الحكم الذاتي في جبل لبنان بعيدا عن العوائق التي وضعتها السلطات العثمانية ضد الإستيطان في أرض إسرائيل (في 1907–1908 تقريبا لم يكن ممكنا شراء أراض في يهودا (شمال الضفة الغربية) والجليل من قبل اليهود)[38]. «أحباء صهيون» اعتقدوا أنه في أعقاب شراء العزبة في الجرمق سيكون ممكنا إقامة سلسلة مستوطنات في كل الجليل اللبناني، الذي كانوا يرون فيه جزءً من أرض إسرائيل[39]. في نهاية المطاف لم تتحقق خطة «أحباء صهيون» لشراء العزبة في الجرمق

وشراء أراض في جنوب لبنان، الأمر الذي أثار انتقادات من قبل مناحيم شينكين، مدير دائرة الإستعلام في «أحباء صهيون» في يافا[40].

يشار إلى أنه في تلك الفترة، حتى «الشركة اليهودية للإستيطان»، الشركة التي أدار البارون روتشيلد بواسطتها تطوير المشروع الإستيطاني في أرض إسرائيل قبل الحرب العالمية الأولى، رأت أن حدود مجال الإستيطان اليهودي تصل إلى ما بعد الليطاني. موظفو الشركة في الجليل، أوسوفيتسكي ومن بعده كالفاريسكي، حاولوا توسيع نطاق الإستيطان إلى ما وراء المطلة باتجاه مرجعيون، بل حتى ما وراء الليطاني. أوسوفيتسكي حاول شراء أراضي قرية صغيرة تدعى صردا تقع على مسافة 2 كلم شمال شرق المطلة، كان فلاحوها المسيحيون قد تركوها بسبب مشاكل أمنية وشروط معيشية صعبة. كالفاريسكي درس أيضا، في 1908، إمكانية شراء أراضي صردا، لكنه درس أيضا إمكانية شراء أراض أبعد، على مسافة ساعتين ونصف من المطلة، بالقرب من طريق جديدة مرجعيون. في هذا الإطار، أفاد كالفاريسكي، في تقرير كتبه حول زيارة إلى المطلة (14 تشرين ثاني 1908) عن وجود مزرعة (للبيع) في قرية دمشقية وراء الليطاني (جنوب الجرمق) وعزبتين إضافيتين في جواره، كانتا معروضتين للبيع أيضا (يبدو أن واحدة منهما هي نفس العزبة في الجرمق التي أراد «أحباء صهيون» شراءها). كالفاريسكي أنهى رسالته بتوصية تدعو إلى الإستيطان على مساحة 30,000 حتى 40,000 دونم في لبنان[41].

الإقتراحات التي قُدمت من قبل «أحباء صهيون» وموظفي البارون، قبل الحرب العالمية الأولى، للإستيطان في جنوب لبنان لم تتحقق عمليا. السبب في ذلك كان نقصان المال، الظروف المعيشية الصعبة في المنطقة، البعد عن الكتلة الإستيطانية اليهودية الرئيسية وإعطاء الأولوية للجليل الأسفل ولمناطق أخرى في أرض إسرائيل. لكن، من الناحية المبدئية، لم تتنازل الحركة الصهيونية عن منطقة جنوب لبنان. في مؤتمر السلام بباريس، في 1919، وزع فايتسمان على ممثلي الحلفاء خريطة استيطان «الشركة اليهودية للإستيطان»، في إطار جهوده لإقناعهم بضم جنوب لبنان إلى أرض إسرائيل[42]. إلا أن جهود الإقناع هذه باءت بالفشل ونقطة الإستيطان اليهودي الأبعد شمالا بقيت المطلة، جنوب شرق الليطاني، وليس الجرمق أو دمشقية شمالها. ويبدو أن هذه الحقيقة الإستيطانية كان لها تأثير على ترسيم الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان وعلى فشل المعركة التي أدارتها الحركة

الصهيونية، بعد الحرب العالمية الأولى، لضم الليطاني إلى أرض إسرائيل.

العلاقات الإجتماعية والإقتصادية بين السكان من على جانبي الحدود بقيت على حالها حتى بعد ترسيم الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان. بريطانيا وفرنسا أعطتا الوضع مصادقة قانونية ورسمية من خلال اتفاق علاقات حسن الجوار في 1926، الذي سمح بحركة التبادل التجاري والعبور المدني بين جنوب لبنان والجليل. مزارعو المطلة الذي فُصلوا عن أراضيهم في سهل الخيام سُمح لهم، ضمن هذا الإطار، بحراثة أراضيهم في البلدة الواقعة ضمن نطاق الإنتداب الفرنسي، بل إنهم دفعوا 20 في المئة من الضريبة المفروضة على الأراضي في سهل الخيام إلى الحكومة اللبنانية[43]. من الناحية الإقتصادية، بقي جنوب لبنان يشكل جزءاً من شمال أرض إسرائيل كما بقي معروفا جداً ومقصودا جداً من الحركة الصهيونية.

على هذه الخلفية، أثيرت بين الفينة والأخرى، حتى في فترة الإنتداب، أفكار استيطانية يهودية في جنوب لبنان، رغم أن المنطقة ضُمت إلى نطاق الإنتداب الفرنسي. السكان المسيحيون، الشيعة والدروز في جنوب لبنان تقدموا في الأربعينات من ممثلي الحركة الصهيونية باقتراح بيع أراضٍ في الجنوب، بما في ذلك سهل الخيام (أنظر فصل العلاقات مع الطائفة الشيعية). هنري دو جوفينيل، الذي عُين في تشرين ثاني 1925 مفوضا فرنسيا ساميا في لبنان، اقترح في نيسان 1926 أمام حاييم فايتسمان والكولونيل فريدريك كيش القيام باستيطان يهودي واسع في شمال سوريا. لكن عندما سأل فايتسمان دو جوفينيل عن إمكانية الإستيطان اليهودي في جنوب لبنان، على امتداد الحدود مع أرض إسرائيل، أجاب الأخير بالرفض، خشية منه من معركة جديدة للحركة الصهيونية تهدف إلى ضم جنوب لبنان إلى نطاق الإنتداب البريطاني[44].

حاييم فايتسمان فضّل عدم رفض الإقتراح الفرنسي، وعرضه أمام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في اجتماعاتها في 24 حزيران و15 تموز 1926. الإقتراح لقي اعتراضا لأن القيادة الصهيونية اعتقدت أنه يجب إعطاء الأولوية للنشاط داخل أرض إسرائيل ولم تُبدِ اهتماما بتوجيه الموارد والعناية إلى منطقة توجد ضمن نطاق الإنتداب الفرنسي[45]. يشار إلى أنه حتى في نطاق الإنتداب البريطاني تم إهمال الجليل الأعلى تماما من الناحية الإستيطانية من قبل مؤسسات الحكم الصهيوني في الفترة الواقعة ما بين نهاية الحرب

العالمية الأولى ومنتصف الثلاثينات[46].

فكرة هجرة اليهودة إلى لبنان واستيطانهم فيه طُرحت مرة أخرى في منتصف الثلاثينات، على إثر صعود هتلر إلى الحكم في ألمانيا والصعوبات التي وضعتها بريطانيا أمام استيعاب يهود ألمانيا النازية في أرض إسرائيل. الفكرة حظيت بدعم شخصيات مارونية رفيعة، من بينها الرئيس شارل دباس، البطريرك عريضة والرئيس إميل إده، خليفة دباس. استعداد هذه الشخصيات للمساعدة في هجرة اليهود إلى لبنان منشؤه نظرتهم إلى اليهود بوصفهم قوة اقتصادية فعالة من شأنها تحفيز الإقتصاد اللبناني وإخراج البلد من الأزمة الإقتصادية التي ألمّت به، وتقديرهم بأن هجرة يهود ألمانيا إلى لبنان ستعزز قوتهم السياسية في مواجهة المسلمين[47]. على هذه الخلفية، وصلت إلى الوكالة اليهودية في حينه اقتراحات كثيرة، خصوصا من قبل المسيحيين الموارنة، لشراء أراض في البقاع ومنطقتي صيدا وصور ولاستيعاب يهود ألمانيا الذين من المفضل أن يكونو أصحاب رؤوس أموال[48].

الآراء داخل الحركة الإستيطانية حول مستوى الجدوى العملية للإستيطان اليهودي في لبنان كانت منقسمة. حاييم فايتسمان، الذي عمل بجهد من أجل مساعدة يهود ألمانيا، أبرز في النقاشات التي جرت العلاقة بين المشاكل في ألمانيا وضرورة العمل على شراء أراض في الضفة الشرقية للأردن وسوريا ولبنان من أجل تسهيل حل هذه المشاكل. وهو رأى أيضا أن مجيء يهود ألمانيا سوف يلقى ترحيبا من قبل السكان اللبنانيين، الذين يرغبون بمستوطنين جدد أصحاب شأن[49]. حاييم أرلوزوروف اعتقد أن هجرة يهود ألمانيا بتشجيع السلطات سيفتح الباب أمام إمكانيات واسعة للإستيطان، ليس فقط في أرض إسرائيل وإنما أيضا في بلدان مجاورة، كما أنه آمن بالفائدة التي ستتحقق للبلدان العربية من توطين أصحاب خبرات مهنية ممتازة[50]. إلياهو أفشتاين رأى أنه من الأفضل أن يصار إلى توطين اليهود في أرض إسرائيل، لكن أولئك الذين لا مكان لهم في البلاد يجب مساعدتهم بكل طريقة ممكنة للإستقرار في لبنان «لأنه من الأفضل أن يأتوا إلى البلدان المجاورة لنا على أن يتفرقوا في بلدان بعيدة»[51]. يهوشواع خنكين، مشتري الأراضي الأكبر في أرض إسرائيل، بالوكالة عن المؤسسات الصهيونية، رأى أن الإستيطان في لبنان لن يمس بالمشروع الصهيوني في أرض إسرائيل والتنازل عنه سيكون بمثابة تضييع فرصة تاريخية لإصلاح الإنحراف الذي حصل بعد الحرب العالمية الأولى[52].

المعارضون، في المقابل، الذين كان من بينهم شخصيات رفيعة في إدارة الوكالة، مثل موشيه شاريت وأرثور روفين، رأوا أن ثمة شك كبير في إمكانية دفع رأسماليين يهود من ألمانيا إلى الإستقرار في لبنان واستثمار أموالهم فيه، كما أنهم ترددوا حول ما إذا كان يجدر تشجيعهم على ذلك طالما لم تُستنفذ كل الإمكانيات في أرض إسرائيل. ورأى هؤلاء أيضا أن الإستعمار المنهجي في لبنان – رغم كونه أقل عداء لليهود من سوريا – من شأنه أن يزيد عداوة العرب لليهود، لأنه سيثير ادعاءات بأن اليهود لا يحصرون استيطانهم في أرض إسرائيل[53].

رغم هذه الخلافات، حاولت قيادة الحركة الصهيونية اختبار إمكانية الإستيطان اليهودي في لبنان. حاييم أرلوزوروف أرسل، في 1933، فيكتور يعقوبسون لإجراء محادثات في لبنان تتمحور حول توطين اليهود فيه، وتطويره اقتصاديا بمساعدة رأس المال اليهودي، وحول بناء علاقات صداقة بين المشروع الإستيطاني واليهود من جهة، والموارنة من جهة أخرى[54]. حاييم فايتسمان، من جانبه، شرع في مفاوضات مكثفة مع البريطانيين والفرنسيين حول شراء أراض في لبنان، ودافيد بن غوريون عقد اجتماعا لإدارة الوكالة، في منتصف 1936، من أجل البحث في إمكان شراء أراض في لبنان[55]. إلياهو إيلات، خلال لقائه بإميل إده في بيروت (22 أيلول 1936) شدد على أهمية توطين اليهود في لبنان[56]:

«نحن نرى قيمة خاصة في استيطان اليهود في لبنان. صحيح أن الإستيطان القومي اليهودي محدد بالنسبة لنا في نطاق أرض إسرائيل نفسها، لكننا نعمل على نقل أي يهودي من أية مهنة إلى الزراعة، حتى أننا سنسعد بأن يأتي اليهودي الذي يريد السفر إلى الأرجنتين للعمل هناك في الزراعة إلى لبنان الجار عوضا عن ذلك ويعمل فيه بحراثة الأرض. نحن نعطي هؤلاء المستوطنين دعما أخلاقيا وتوجيها بما يتناسب مع اتفاقنا مع الحكومة اللبنانية».

إميل إده أعرب عن استعداده للسماح بتوطين 100,000 يهودي في منطقة صيدا–صور، لكنه شرط ذلك بفتح مفاوضات عملية مع الوكالة بموافقة المفوض السامي الفرنسي في بيروت، مع علمه بأن هكذا موافقة لن تحصل[57]. التطورات في أرض إسرائيل (الثورة العربية) أدت إلى ترحيل الإستمرار في معالجة حاييم فايتسمان ودافيد بن غوريون لفكرة الإستيطان، فيما معارضة الفرنسيين، وحتى البريطانيين، حولتها إلى فكرة غير عملية.

في نهاية الثلاثينات، في ذروة «الثورة العربية»، لاحت في أوساط القيادة الصهيونية بوادر يقظة من فكرة توطين اليهود في جنوب لبنان والتسليم بالوضع القائم الذي بموجبه تشكل الحدود الدولية حدود نطاق الإستيطان اليهودي. موشيه شاريت، من المعارضين للإستيطان اليهودي في جنوب لبنان، والذي لعب دورا مفتاحيا عام 1938 في تهيئة الأرضية السياسية لقيام مستوطنة حانيتا، فضل تركيز الجهود الإستيطانية ضمن نطاق الحدود الدولية بين أرض إسرائيل ولبنان. في رسالته إلى المفوض السامي البريطاني بتاريخ 21 حزيران 1937 كتب شاريت[58]:

«بالنسبة لليهود، هو أمر حيوي أن يكون هناك منطقة استيطانية محاذية للبنان. لقد سبق أن تأسست علاقات ود بيننا وبين الموارنة...بفضل الصداقة المارونية اليهودية وجهات أخرى تعمل في المنطقة ثمة فرص جيدة للإستيطان الزراعي اليهودي في مناطق التماس مع لبنان وسوريا، الذي سيكون بركة كبيرة سواء لليهود أو لهذين البلدين».

بعد أن صارت نتائج لجنة بيل معروفة، التي في إطار اقتراحاتها أُعطي الجليل للدولة اليهودية فيما النقب أُعطي للدولة العربية، كتب بن غوريون، رئيس إدارة الوكالة، في 3 تموز 1937، إلى موشيه شاريت[59]:

«لو كنت مضطرا للإختيار بين الجليل (المقترح علينا) وبين النقب، لكنت من دون تردد اخترت الجليل. ليس بسبب الإمكانيات الإستيطانية، التي هي ضخمة فعلا ليس فقط في الجليل وإنما أيضا في المناطق الواقعة شمالا (ليس هناك شيء آخر من شأنه أن يُقرّب إلى هذا الحد إمكانية الإستيطان في قضاء صور مثل امتلاك الجليل)– وإنما لأننا كنا سنخسر الجليل لو صار جزءً من دولة عربية فيما هو مأهول بكثافة في حين أن النقب في دولة عربية سيبقى قاحلا...»

في 10 تموز 1937 كتب بن غوريون في مذكراته: «إما أن نحصل على الجليل الآن، أو لن نحصل عليه إلى الأبد ربما. والجليل يعني جبالاً ويتطلب منا تنفس الصعداء. الجليل يعني جوارا مع لبنان واستيطانا في لبنان»[60]. لكن هذا الإستيطان، وفقا لرؤية بن غوريون، سيتحقق فقط بعد قيام الدولة اليهودية وبالتوافق مع الحكومة اللبنانية: «وليس من المانع أن تكون لنا الإمكانية الأولى للتمدد في الجانب الشمالي من الحدود، في جنوب لبنان

الذي يحد الدولة اليهودية، بناء على اتفاق كامل ونية حسنة من قبل جيراننا المحتاجين لنا»[61].

انطلاقا، إذاً، من نظرة براغماتية ورؤية واعية للواقع السياسي، بدأ موشيه شاريت ودافيد بن غوريون بالتسليم، في نهاية الثلاثينات، بعدم وجود فرصة سياسية لجعل الليطاني حدودا بين الدولة اليهودية العتيدة ولبنان، وضِمناً سلّما بالحدود الإنتدابية بوصفها الحدود النهائية بين الكيانين. بن غوريون رأى ميزة «وقيمة سياسية كبيرة» في أصل وجود حدود مشتركة بين الدولة اليهودية ولبنان، حتى لو أنها تلك الحدود الدولية. في نفس الوقت، لم يكن بن غوريون قد تنازل عن إمكانية الإستيطان في جنوب لبنان، وراء الحدود الدولية، بالتوافق مع لبنان. وذلك انطلاقاً من رؤية واسعة للحق المبدئي في الإستيطان حتى في أجزاء أرض إسرائيل الواقعة خلف حدود الإنتداب، وبالتجاهل المطلق (خلافا لرأي فايتسمان) لوجود كتلة سكانية شيعية كبيرة في جنوب لبنان.

أفكار واتصالات لضم جنوب لبنان إلى أرض إسرائيل خلال الحرب العالمية الثانية

خلال المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا حول ترسيم الشمالية، طالبت الحركة الصهيونية بضم مناطق صور، راشيا وكذلك منطقة صيدا إلى أرض إسرائيل، وسط تجاهل تام للسكان اللبنانيين المقيمين هناك. في مقابل ذلك، كان هناك مسؤولون بريطانيون وفرنسيون أثاروا، أثناء المفاوضات، القضية الديموغرافية.

إحدى الذرائع، التي أثارها معارضو المطالب الصهيونية في وزارة الخارجية البريطانية، كانت أن هذه المناطق يقيم فيها مسلمون ودروز متعصبون معادون للصهيونية وللبريطانيين[62]. المقدم نيوكومب، الذي أدار عن الجانب البريطاني المفاوضات مع الفرنسيين حول ترسيم الحدود، قدم مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية اقترح فيها التنازل للفرنسيين عن «إصبع الجليل» مقابل الحصول على سهل اليرموك. إحدى الحجج التي أثارها نيوكومب كانت أن ضم سهل الحولة إلى منطقة الإنتداب البريطاني سوف يوجد فصلاً وسط السكان الشيعة الذين يميلون إلى التطرف تحت الإنتدابات المختلفة ومن شأن ذلك أن يتسبب بأعمال شغب ونزاعات حدودية مستمرة[63]. الفرنسيون، من جانبهم، رفضوا تحديد حدود تقسم القرى الشيعية والمسيحية بين الإنتداب البريطاني في لبنان والإنتداب البريطاني

في أرض إسرائيل، مع أنه أثناء عملية ترسيم الحدود بقيت قرى شيعية ومسيحية وسنية ذات صلة بلبنان ضمن الإنتداب البريطاني[64]. الحركة الصهيونية، التي كافحت من أجل ضم جنوب لبنان إلى أرض إسرائيل اضطرت إلى القبول بالوقائع السياسية والديموغرافية التي قررها البريطانيون والفرنسيون، وفي نهاية الثلاثينات لوحظ توجه نحو التسليم أيضا بالحدود الدولية بين أرض إسرائيل ولبنان.

أفكار نقل جنوب لبنان إلى أرض إسرائيل وضمه إلى الدولة اليهودية العتيدة أثيرت مجددا من قبل شخصيات لبنانية إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها. في خلفية ذلك كان يوجد: خشية جهات انفصالية وسط الموارنة من تنامي قوة المؤيدين في لبنان لاندماجه مع العالم العربي؛ خشية جهات انفصالية من القوة المتنامية للمسلمين في الساحة الداخلية اللبنانية ومصلحتهم في التخلص من كتلة سكانية مسلمة كبيرة؛ الضعف السياسي والعسكري لفرنسا في مقابل التقدير بأن مكانة اليهود في أرض إسرائيل بعد الحرب سوف تتعزز؛ إثارة الموضوع من قبل الدعاية الألمانية التي نشرت صيغة عقد مزيف تحتوي على تعهد بريطاني لليهود بضم جنوب لبنان إلى البيت القومي اليهودي. نشر النسخة المزيفة كان ناجحا، بحسب ما ذكر إلياهو ساسون، «حتى أن الموارنة بدؤوا يصدقونها»[65].

في هذا الإطار، كتب إلياهو ساسون من بيروت في 11 آب 1941[66]:

«خلال زيارتي القصيرة إلى بيروت التقيت عدداً من الشخصيات المسلمة والمسيحية، تجار، صحافيون وأصحاب نفوذ سياسي، اقتصادي وديني في لبنان...ورأيت عندهم جميعا استعدادا للتعاون مع البيت القومي لليهود في أرض إسرائيل، سواء في المجال السياسي، أو-خصوصا- في المجال الإقتصادي... جميعهم يعتقدون أنه إذا انتهت الحرب بانتصار بريطانيا، سوف يكون لنا تأثير كبير في مؤتمر السلام ومكانة أرض إسرائيل سوف تزداد قوة. هناك من يبالغ ويقول إننا لن نكتفي بالحدود الحالية لأرض إسرائيل وسوف نحاول ضم جزء من جنوب لبنان إليها وصولا إلى نهر الليطاني».

على خلفية ذلك، أثيرت خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها أمام ممثلي الحركة الصهيونية عدة اقتراحات وأفكار لشراء منطقة جنوب لبنان وإخلائها من سكانها الشيعة:

أ- **إلياهو ساسون**، في تقرير بتاريخ 11 آب 1941 حول زيارته لبيروت كتب أن محمد حاج عبد الله، أحد زعماء المسلمين في جبل عامل اقترح عليه شراء كل أراضي جبل عامل مع تعهد منه بإخلاء 400,000 ألف شيعي مقيمين فيه (هذا العدد مبالغ فيه جدا، وهو ضعف عدد الشيعة في كل لبنان) ونقلهم إلى العراق خلال عشر سنوات. كما أنه أعرب عن استعداده لرفع مذكرة بهذا الشأن تحمل توقيع كل المشايخ والزعماء الشيعة في جبل عامل، تتضمن كل الشروط حول ذلك[67]. (لم نعثر على زعيم مسلم يحمل اسم محمد حاج عبد الله. قد يكون المقصود أحد أبناء عائلة عبد الله الشيعية من الخيام. هذا الإقتراح كله لا يبدو جديا). إلياهو ساسون أضاف أن قضية جبل عامل أثيرت خلال حديثه مع بشارة الخوري، المعارض الأبرز لإميل إده. الخوري أعرب عن رأيه بأنه يجب إخلاء جبل عامل من سكانه الشيعة بعد الحرب وتوطين الموارنة الموجودين في أميركا مكانهم وأن هذا الأمر سيتيح، بحسب رأيه، تعاونا بين اليهود والموارنة دون معوقات[68].

ب- **أبراهم لوتسكي**، مسؤول في القسم السياسي التابع للوكالة، أفاد أنه خلال جولته في تشرين أول 1944 في القرى الدرزية في الشوف اقتُرِح عليه في معظم القرى شراء أراض في لبنان، رغم أنه كرر أنه لا يعمل بالتجارة. أحد الأشخاص في بعقلين، قريب عائلة الزعيم الديني للدروز، اقترح عليه شراء أراض على الساحل بين صيدا والليطاني وادعى أنه يمتلك إثباتات مدققة بأن نهر الليطاني ليس الحدود الشمالية لإسرائيل وإنما النهر الموجود شماله (أي نهر الأولي، الواقع شمال صيدا)[69].

ج- **إميل إدّه**، بعد أن فقد قوته السياسية، أرسل عام 1946 ابنه إلى حاييم فايتسمان مع اقتراح كان طرحه عام 1926 بنقل حدود البيت القومي لليهود إلى صور وصيدا. فايتسمان لم يتطرق إلى هذا الإقتراح وأبلغ اللجنة التنفيذية للوكالة أنه رفض الإقتراح لأنه يعني نقل 100,000 مسلم يقطنون في المكان. رغم الجواب السلبي لفايتسمان، عاد إميل إده وأثار اقتراحه في تموز وفي كانون أول 1946 أمام طوبيا آرزي، الذي كان قناة بعض العلاقات بين القسم السياسي وشخصيات رفعية في لبنان[70].

د- **إلياس حرفوش**، صحافي لبناني أرسله البطريرك الماروني إلى الولايات المتحدة من أجل محاولة استقطاب الموارنة هناك لمساعدة أبناء طائفتهم، أثار هو أيضا الموضوع في

لقاء عقده مع إلياهو إيلات، مدير المكتب السياسي للوكالة اليهودية في واشنطن، في 12 تشرين أول 1946. حرفوش قال إن ثمة إدراكا متزايداً في أوساط مارونية نافذة، خصوصا في جبل لبنان، بأنه يجب تقديم تنازل جغرافي من أجل ضمان الهيمنة الدينية والإجتماعية المسيحية في لبنان، وفي هذا الإطار يعتقد هؤلاء أنه يجب إعطاء مدينتي صيدا وصور لأرض إسرائيل المجاورة[71].

من الزاوية الصهيونية، أثيرت مرة أخرى، في ربيع 1941، الإشكالية الأمنية في خط الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان، مع تنامي الخشية من غزو ألماني- فرنسي من سوريا ولبنان. على خلفية ذلك طلب موشيه شاريت من البريطانيين نقل الحدود إلى نهر الليطاني، الأكثر راحة في الدفاع (انظر الجزء الثالث، «مواجهة التهديدات الأمنية من الأراضي اللبنانية»). حتى بن غوريون عاد وطرح، في تلك الفترة، مطلبه المعروف بضم جنوب لبنان ونهر الليطاني إلى أراضي الدولة اليهودية. في وثيقة أعدها، في 17 تشرين أول 1941، تحت عنوان «الخطوط العامة للسياسة الصهيونية»، كتب بن غوريون: «يجب علينا أن نذكر أنه من أجل قابلية الحياة للدولة اليهودية من الضروري، من جهة، أن نكون جيران لبنان المسيحي، ومن جهة أخرى، أن تكون مساحات النقب القاحلة ومياه الأردن والليطاني مشمولة ضمن حدودنا»[72]. شاريت وبن غوريون، على حد سواء، تجاهلا تماما المشكلة الديموغرافية الكامنة في هذه المطالب.

احتمال ضم منطقة جنوب لبنان حتى الليطاني إلى أرض إسرائيل لم تُطرح للبحث السياسي الجدي مع الحكومة اللبنانية أو الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، وتحولت إلى عديمة الفرص في الواقع السياسي الجديد الذي تطور في لبنان بدءً من عام 1943. في التأريخ اللبناني، مطلب ضم الجنوب خلال الحرب العالمية الثانية قُدّم كمحاولة فاشلة للحركة الصهيونية لقطف أرباح من الحرب في توقيت كانت فيه بريطانيا عرضة للخطر[73]. من زاوية الحركة الصهيونية، المطالبة بضم جنوب لبنان بقيت بمثابة تمنٍّ لدى عدد من زعماء المشروع الإستيطاني وفي مقدمتهم بن غوريون، الذي سيعود ويثير هذه المسألة مرات عدة في العقد الأول من قيام دولة إسرائيل.

مبادرات مع شركاء لبنانيين لاستغلال مياه الليطاني

في أعقاب الإتفاق المبدئي الذي أنجز عام 1920 بين بريطانيا وفرنسا حول خط الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان، شطبت خطة تحويل مياه الليطاني من لبنان إلى أرض إسرائيل واستغلالها للري وإنتاج الطاقة من جدول أعمال الحركة الصيهونية. بنحاس روتنبرغ، الروح الحية في خطة الكهرباء القطرية، والرجل الذي كان له دور في المعركة السياسية حول الليطاني، دخل في مفاوضات مطولة مع البريطانيين انتهت في 21 أيلول 1921 بالحصول على حقوق إنتاج الكهرباء في الأردن ومنطقة اليركون[74] (في سنة 1952 أقيم مشروع «اليركون–النقب» الذي ضخ مياه منابع العوجا إلى النقب الشمالي لإرواء سكانه وأراضيه).

في ظل غياب فرصة واقعية لتغيير الحدود، سعت الحركة الصهيونية إلى إيجاد شركاء لبنانيين– مستثمرين خاصين أو جهات حكومية– يكون بالإمكان استغلال الليطاني لفائدة الطرفين معهم. في 1936 حصلت الحركة الصهيونية على حقنة تشجيع لفكرة الإستغلال المشترك لمياه الليطاني في أعقاب نشر بحث عن تزويد الطاقة الكهربائية على مستوى إقليمي أعد لمصلحة الجامعة الأميركية في بيروت. البحث أوصى بمنح حق استغلال الليطاني لشركة تخدم صور وصيدا والنبطية ومنطقة مرجعيون و«ربما أيضا صفد في فلسطين»[75]. موشيه شاريت، رئيس القسم السياسي في الوكالة، ذكر في رسالة منه إلى المفوض السامي، في 21 تموز 1937، أنه على المدى الأبعد لا ينبغي استبعاد استخدام مياه الليطاني[76].

اقتراح الإستغلال المشترك لمياه الليطاني لأغراض الري وإنتاج الطاقة الهيدروكهربائية طُرح أمام الحركة الصهيونية من قبل ألبرت نقاش: ابن عائلة مارونية مرموقة (قريب عائلة ألفرد نقاش، رئيس لبنان بين 1941 و1943)، رجل أعمال، مهندس، مؤسس جمعية «الفينيقيون الشباب» التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى بهدف إحياء التراث القومي الفينيقي في لبنان. عندما شغل نقاش منصب وزير الأشغال العامة في حكومة إميل إده عام 1925 نفذ خططاً لإنتاج الكهرباء لمدينة طرابلس عن طريق نهر قاديشا جنوب شرق المدينة، وأُطلق عليه من قبل الجمهور اللبناني «روتنبرغ اللبناني»[77].

ألبرت نقاش، الذي كان قد أعدّ في 1927 خططا لإنتاج الطاقة الهيدروكهربائية من مياه

الليطاني عاد وطرح هذه الخطط، على ما يبدو في صيف 1937، في أعقاب خطة لجنة بيل للتقسيم، التي أثارت اهتماما كبيرا وسط زعامة الطائفة المارونية. في لقائه مع إلياهو إيلات اقترح نقاش أن يستند بناء معمل إنتاج الكهرباء على تعاون مشترك بين لبنان والدولة اليهودية العتيدة. الخطة، بحسب رأيه، تنطوي على فائدة اقتصادية كبيرة، سواء من الناحية الزراعية أو من الناحية الصناعية، وهي ذات أهمية كبيرة لمستقبل العلاقات الإقتصادية والسياسية بين الدولتين[78].

اقتراح نقاش طُرح على بساط البحث في إدارة الوكالة اليهودية. أعضاء الإدارة رأوا أنه طالما أن تفاصيل خطة لجنة بيل بشأن التقسيم لا تزال مشوبة بالضبابية، فمن الأفضل أن تُحال معالجة اقتراح نقاش إلى مؤسسة اقتصادية صهيونية غير مرتبطة بالوكالة اليهودية. مؤسسة كهذه ستفحص المعطيات المدرجة في الإقتراح وعند حلول الوقت ستنقل خلاصاتها واقتراحاتها إلى إدارة الوكالة اليهودية أو حكومة الدولة اليهودية عندما تقوم. بناء على هذه القرار، تم إحالة الإقتراح للدراسة– عن طريق إليعيزر كابلن، أمين صندوق الوكالة ورئيس القسم الإقتصادي فيها– إلى «الشركة الإقتصادية في أرض إسرائيل» في نيويورك «Palestine Economic Corporation»، التي كان تمول وتدار من قبل يهود أميركيين لخدمة التطوير الإقتصادي للإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل[79]. في أعقاب ذلك، التقى إلياهو إيلات وإسحاق فيلانتشوك، المهندس الرئيسي للشركة المذكورة بألبرت نقاش في بيروت. في المداولات بين الإثنين تقرر أن تكون الشركة، وليس الوكالة اليهودية، الجهة الوحيدة في الإستيضاحات التي ستجري بين الجانبين في هذه المرحلة.

كما تم الإتفاق أيضا على أن يتم زيارة المكان المحدد لإقامة السد على الليطاني بعد أن يستكمل نقاش خطته.

توصيات فيلناتشوك، الذي أعرب عن انطباعاته الإيجابية من شخصية نقاش وقامته المهنية الرفيعة كمهندس، نُقلت إلى إدارة الشركة في نيويورك[80].

حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية لم تُنفذ أية إجراءات جوهرية لدفع مبادرة نقاش قدماً بسبب المعارضة الشديدة لسلطات الإنتداب الفرنسي. المفوض السامي دو مارتيل وصف خطة نقاش بـ«مؤامرة بريطانية بغطاء أميركي»، هدفها إدخال تعديلات على الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان عن طريق اليهود في أرض إسرائيل، وتوسيع النفوذ البريطاني في

المنطقة على حساب المصالح الفرنسية. الفرنسيون اقترحوا على نقاش تجميد خطته وهو اضطر إلى قبول اقتراحهم[81].

مطلع الأربعينات، خلال فترة الحرب العالمية الثانية، استُؤنف العمل على الخطة. «الشركة الإقتصادية في أرض إسرائيل» أجرت مسحاً أولياً لفحص احتمالات استخدام «المياه المهدورة» لكل من الليطاني والحاصباني لري عدة مناطق في أرض إسرائيل واستخراج الطاقة الكهربائية. المسح أجري بواسطة خبراء «شركة مياه أرض إسرائيل»، وهي شركة متفرعة عن الشركة الأميركية، مع الإستعانة بألبرت نقاش وشركة الهندسة اللبنانية المملوكة له. خبراء الشركة زاروا لبنان مطلع الأربعينات وجالوا على امتداد الليطاني والحاصباني بغية إجراء أبحاث ميدانية وجمع المعطيات. عملهم، الذي بدأ في 1940، توقف بسبب أحداث الحرب واستُؤنف في تموز 1941، فورا بعد احتلال سوريا ولبنان من قبل البريطانيين[82]. في إطار زيارات خبراء «شركة مياه أرض إسرائيل» إلى لبنان، زاره أيضا إسحاق فيلانتشوك، الذي كتب في 26 أيار 1940 رسالة شكر إلى موشيه شاريت على المساعدة التي حصل عليها من إلياهو إيلات وإلياهو ساسون، ونوّه إلى انطباعه الجيد من العلاقات الجيدة لدى الرجلين في سوريا ولبنان[83]. في 20 تموز 1942 أجرى كل من إلياهو إيلات، إسحاق فيلانتشوك، ألبرت نقاش وابنه (مهندس شارك في إعداد الخطة) جولة على امتداد الليطاني، مرجعيون وصولا إلى جنوب البقاع. ألبرت نقاش عرض أمامهم موقعا مناسبا لإقامة السد في قرية سحمر، على بعد نحو ثلاثة كلم جنوب سد القرعون الذي شيدته الحكومة اللبنانية في الستينات[84].

نتائج البحث أُدرجت في وثيقة مفصلة حملت إسم «تقرير أوّلي عن مشروع نهر الليطاني» نشرت في تل أبيب في أيلول 1943 من قبل «شركة مياه أرض إسرائيل». الوثيقة حددت أن هدف مشروع الليطاني هو تحويل جزء من مياه الليطاني والحاصباني في لبنان إلى أرض إسرائيل من أجل سقاية 725,000 دونم غير مستصلح في أرض إسرائيل وإنتاج الطاقة الكهربائية بقدرة إجمالية تصل إلى 122,000 حصان. لبنان سيواصل استخدام كل كمية المياه المطلوبة لري أراضيه والتي يمكن ريها من مياه الليطاني، فيما سيعتمد ري أراضي أرض إسرائيل على المياه الفائضة، خصوصا مياه الشتاء المجمعة. نظرية معدّي الوثيقة كانت أن المشروع سيجلب الفائدة لكل الأطراف: من ري الأراضي في أرض

إسرائيل سيستفيد العرب واليهود، فيما سيؤدي إنتاج الطاقة الكهربائية الرخيصة إلى تطوير الصناعة في أرض إسرائيل ولبنان ويفضي إلى ازدهارهما[85]. النقاط الأساسية المفصلة في الوثيقة كانت[86]:

أ- في المنطقة الوسطى من الليطاني، قرب القرعون، يتم تشييد حوض لتخزين المياه تُجمع فيه مياه الشتاء المتدفقة في النهر.

ب- في منطقة مخرج الحاصباني، بالقرب من حاصبيا، يتم تشييد حوض تخزين ثانٍ، تجمع فيه مياه الحاصباني ويساعد في التحكم بتدفق مياه الفيضانات إلى أرض إسرائيل.

ج- مياه هذين الحوضين تُحوّل إلى حوض ثالث في الليطاني، بالقرب من مرجعيون، تجمع فيه مياه الحوضين السابقين وكذلك مياه الليطاني المتدفقة بين القرعون ومنطقة مرجعيون.

د- فوارق الإرتفاعات بين حوض القرعون ومرجعيون (نحو 500 متر) وبين حاصبيا ومرجعيون (300 متر) تستخدم لإنتاج الطاقة الكهربائية من خلال محطتين يتم تشييدهما.

هـ- المياه من حوض مرجعيون تتدفق إلى أرض إسرائيل عن طريق نفق بطول 11.5 كلم مخرجُهُ بالقرب من تل حاي. مياه النفق تُحوّل إلى قناة بطول 83.5 كلم تقوم بتزويد المياه الضرورية للري.

و- حوض مياه إضافي يقام في أرض إسرائيل، في بيت نطوفة، من أجل جمع مياه الشتاء التي ستتدفق من أحواض لبنان ومياه نهر الأردن. فوارق الإرتفاعات ستستخدم لإقامة محطة طاقة إضافية بالقرب من عيلبون.

ز- المياه التي ستتدفق من لبنان ستُستخدم لري 725,000 دونم من أراضي الجليل الأعلى والأسفل، سهل يزراعيل وسهل بيت شان، منطقة عكا- حيفا، التي هي من بين الأراضي الأكثر خصوبة في أرض إسرائيل.

(أنظر الخريطة: «الخطة الرئيسة لمشروع نهر الليطاني» في ملحق الوثيقة)[87].

التقلبات السياسية التي حصلت في لبنان، إبان الحرب العالمية الثانية، مع أفول نجم ألفرد نقاش وإميل إدّه وصعود مؤيدي انخراط لبنان في العالم العربي إلى الحكم، إضافة إلى معارضة سلطات الإنتداب الفرنسي للخطة، كل ذلك وضع صعوبات أمام الدفع باتجاه تنفيذها بالنسبة للوكالة اليهودية وألبرت نقاش - الذي لم يكن أصلا موضع ودّ لدى الفرنسيين[88]. الجانبان وافقا على أن الدولة اليهودية، عندما تقوم، هي التي سوف تتولى المسؤولية عن الإستمرار في معالجة الشق الصهيوني في مشروع الليطاني[89].

فكرة استخدام مياه الليطاني والحاصباني لري أرض إسرائيل وإنتاج الطاقة الكهربائية أُعيد طرحها في خطط إضافية في الأربعينات، لكن من دون تدخل شركاء لبنانيين مثل ألبرت نقاش. في 1939 زار فالتر كلاي لاودرميلك أرض إسرائيل، وهو خبير عالمي في العناية بالأرض، أعد عام 1944 خطة لمعمل مياه قطري يتم في إطاره تحويل مياه الليطاني إلى سهل الحولة ومن هناك يتم نقلها إلى وسط البلاد وجنوبها. بحسب الخطة، الكهرباء التي سيتم إنتاجها من تحويل مياه الليطاني يستخدمها لبنان، فيما تُستخدم المياه لري الأراضي في أرض إسرائيل الغربية (فلسطين) والشرقية (الأردن). هذه الخطة كانت مشروطة بموافقة لبنان والأردن وتم استبعادها بسبب رفضهما التعاون مع الحركة الصهيونية[90].

خطة أخرى لاستغلال مياه الليطاني والحاصباني في إنتاج الكهرباء، تستند إلى الخطة التي نشرتها «شركة مياه أرض إسرائيل» في عام 1943، طرحها أمام البريطانيين أبراهام روتنبرغ، أخو بنحاس الذي توفي عام 1942، وخلفه في منصب مدير شركة الكهرباء. روتنبرغ استعان بمسؤولي إدارة شركة الكهرباء في لندن وبهربرت صموئيل، المفوض السامي الأول في البلاد. روتنبرغ وهربرت صموئيل التقيا في 20 كاون أول 1944، مع مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، وطرحا أمامهم خطة تهدف بحسب أقوالهما إلى جلب الفائدة لكل من لبنان وأرض إسرائيل على حد سواء. خطتهما كانت تقضي بإقامة سد بارتفاع 215 متر فوق سطح البحر في سهل الخيام، الذي كان مملوكا جزئيا لـ«شركة الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل» وكان مزارعو المطلة يقومون بحراثته، على أن يتم حفر قنوات نحوه من الحاصباني والليطاني. ومن هناك يتم نقل المياه إلى نهر الأردن ومن خلال ذلك يتم إنتاج طاقة كهربائية تغطي كل احتياجات البلاد. بحسب روتنبرغ، يمكن من الشلال المقترح أن يتم إنتاج كهرباء أكثر بـ 15 ضعفا من الكمية التي تنتجها

محطة نهرايم (في غور الأردن). وزارة الخارجية البريطانية ردت بأنه ينبغي للتنفيذ أن ينتظر اتفاقيات السلام في نهاية الحرب العالمية الثانية[91].

مع تأسيس اللجنة الأنغلو-أميركية مطلع عام 1946، أثار هربرت صموئيل اقتراحا تحدث فيه عن الحصول على، أو مبادلة، أرض بعرض خمسة أميال تقع على مسافة 18 كلم شمال المطلة، من أجل تشييد حوض لمياه الشتاء المهدورة في الليطاني. البريطانيون رفضوا الإقتراح بحجة أنهم لا يريدون أن يعطوا قطعة من أرض إسرائيل، وقدموا حججا إضافية: اللبنانيون سيرفضون إعطاء الأرض لأن من شأن ذلك أن يثير حفيظة الدول العربية نظراً لأن المعمل سيزيد من قدرة استيعاب الهجرة اليهودية إلى أرض إسرائيل؛ اللبنانيون لن يسمحوا لليهود بإقامة محطة طاقة في أراضيهم كي لا يخسروا فرص تطوير خاصة بهم؛ وجود معمل كهذا في أرض لبنان سيعطي اللبنانيين إمكانية قطع الكهرباء عن أرض إسرائيل ساعة يريدون. في أعقاب ذلك، أرسلت مذكرات إلى وزارة الخارجية البريطانية، وإلى اللجنة الأنغلو-أميركية وإلى الدبلوماسيين البريطانيين في لبنان وسوريا من أجل الحصول على آرائهم. الممثلية البريطانية في بيروت أجابت، في 2 شباط 1946، بأن اللبنانيين لن يوافقوا على مبادلة الأراضي؛ بل بالعكس، من المعقول الإفتراض أنهم سيطالبون بالحصول على أراضٍ من أرض إسرائيل لأنهم لم يُسلّموا أبدا بضم سهل الحولة إليها[92].

فكرة التعاون بين الحركة الصهيونية وبين جهات لبنانية، حكومية أو خاصة، للإستغلال المشترك لمياه الليطاني اصطدمت بصعوبات جدية في ضوء المعارضة التي أبداها الفرنسيون، انعدام التعاطف لدى البريطانيين والمسارات السياسية التي مر بها لبنان في الأربعينات، وفي مقدمتها ضعف التيار الماروني الإنفصالي وانخراط لبنان في العالم العربي. رغم ذلك، التطلع إلى استغلال مياه الليطاني لغرض الري أو إنتاج الكهرباء بقيت راسخة جدا في وعي القيادة الصهيونية، والفكرة عادت وطُرحت في الخمسينات أثناء المفاوضات التي دارت بواسطة أريك جونستون. من وجهة النظر اللبنانية، خلال فترة الإنتداب تم وضع الأساس للأسطورة، التي لا تزال قائمة في لبنان حتى هذا اليوم، بأن الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تتطلع إلى «سرقة» مياه الليطاني واستغلالها لمصلحتها على حساب احتياجات لبنان.

العلاقات التجارية والصناعية والسياحية

شجعت الوكالة اليهودية تأسيس علاقات التجارة والصناعة والسياحة بين المشروع الإستيطاني في أرض إسرائيل ولبنان. وذلك من أجل توثيق العلاقات بين القطاعات المهمة في المجتمع اللبناني واليهودي وتعميق المصالح المشتركة بين لبنان والمشروع الإستيطاني وتعزيز قدرة صمود لبنان أمام الضغوط العربية. في منتصف الثلاثينات نشأت علاقات تجارية بين أرض إسرائيل وكل من سوريا ولبنان على مستوى أوسع مما كان عليه الحال مع أية دولة عربية أخرى[93]. المواقع السياحية في لبنان حظيت بشعبية كبيرة وسط المستوطنين اليهود في البلاد الذين دأب الآلاف منهم على ارتيادها[94]. في صيف 1934، على سبيل المثال، زار لبنان نحو 3000 سائح يهودي من أرض إسرائيل وأنفقوا هناك مبالغ مالية مهمة[95].

في الإتصالات مع إميل إدّه ومع رجال أعمال ورأسماليين، مثل ألبرت نقاش، احتل البعد الإقتصادي مكانا مهما. إلياهو إيلات، في حديث مع إدّه بتاريخ 22 أيلول 1936، قال «نحن نرى المضمون الرئيسي للإتفاق بيننا وبين لبنان في البنود التي تحدد العلاقات الإقتصادية والثقافية التي سنحتاج إلى تطويرها بين بلدينا. برأينا، ثمة مساحة واسعة للعمل في هذا المجال، مثل إقامة شركات ومعامل اقتصادية مشتركة، المساعدة في تطوير السياحة والتجارة بين أرض إسرائيل ولبنان، تأسيس جمعيات تُعنى بتطوير العلاقات الثقافية والإجتماعية بيننا الخ...»[96]. في المداولات بين إلياهو إيلات وألبرت نقاش، المهندس وصاحب معمل صابون، أثار نقاش اقتراحات حول مبادرات تجارية مشتركة بين يهود من أرض إسرائيل ولبنانيين، مثل إقامة بنك لبناني-أرض إسرائيلي مشترك يساعدة في تطوير العلاقات الإقتصادية بين الدولتين[97].

المبادرة اليهودية في مجال الصناعة التي وجدت طريقها إلى حيز التنفيذ وحظيت بصدى كبير في لبنان كانت إنشاء مصنع لعيدان الكبريت في بلدة الدامور المارونية، جنوب بيروت، من قبل يحيئيل فايتسمان، صاحب مصنع «نور» في خليج حيفا. الكنيسة المارونية، التي كان لها مصلحة واضحة في دفع المبادرة قدما، قدمت لفايتسمان مساعدة عملية: أعطته دير قديم في الدامور شيّد فيه المصنع. البطريرك عريضة، ابن عائلة غنية وصاحبة مصالح اقتصادية في شمال لبنان، الذي كان مولجا في مسائل اقتصادية، أعطى فايتسمان ضمانات

مكتوبة أنه في حال حصول نزاع اقتصادي بينه وبين الحكومة اللبنانية فإنه سيتصدى شخصيا لحل النزاع لمصلحة فايتسمان[98].

وكانت هناك محاولة فاشلة، جرت في نهاية الثلاثينات، من قبل قيادة الإستيطان لاستخدام العلاقات السياحية مع لبنان كرافعة لتحقيق أهداف سياسية. في ربيع 1938 بدأت الصحافة اليهودية في أرض إسرائيل تدعو إلى مقاطعة مواقع السياحة والمنتجات اللبنانية طالما لم يوضع حد لنشاط المفتي وجماعته الذين وجدوا ملاذا في لبنان. نتيجة ذلك، تراجع حجم السياحة اليهودية إلى لبنان، لكن سواحاً آخرين حلّوا مكان السواح اليهود في الموسم السياحي لعام 1938، وكان هؤلاء من مصر والعراق، بحيث أن الفنادق اللبنانية كانت ممتلئة. الفلسطينيون والصحافة اللبنانية ادّعو أن الموسم السياحي الممتاز لعام 1938 يقوض ادعاء الحكومة بأن ارتباط لبنان بالسياحة اليهودية يمنعه من انتهاج سياسة فعالة مؤيدة للفلسطينيين[99]. كذلك الضغوط التي مارسها الفلسطينيون على مُصدّرين لبنانيين كانت ناجعة وأدت إلى تقليل حجم التجارة بين لبنان والإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل[100]. إلياهو ساسون كتب حول هذا الأمر في 9 شباط 1938[101]:

> «صحيح أن لبنان يتمتع أكثر من أي بلد عربي آخر ببركات المشروع اليهودي في أرض إسرائيل (السياحة، الإصطياف، التجارة، الخ..) إلا أن هذا الأمر، كما أثبتت الأشهر الثلاثة الماضية، ليس بإمكانه – حتى الآن- أن يدفع لبنان لاتخاذ موقف إيجابي علني تجاه مشروعنا، خصوصا في ساعة الشدة. السبب وراء ذلك هو العنصر المسلم في لبنان، الذي تشرّب الكراهية ضد اليهود، كراهية تتنامى يوما بعد آخر في ضوء الأوضاع في أرض إسرائيل»

العلاقات الإقتصادية بين الإستيطان اليهودي وبين لبنان لم تولد ارتباطاً اقتصاديا جوهريا للبنانيين بالإستيطان ولم تصل إلى حد أن تكون وسيلة ناجعة لدفع أهداف الحركة الصهيونية في لبنان قدما. هذه العلاقات تراجعت مع الوقت، في نهاية الثلاثينات والأربعينات، في موازاة الضعف الذي أصاب العلاقات بين الحركة الصهيونية وزعماء النظام في لبنان وانخراط لبنان في العالم العربي.

خلاصة: لماذا لم تنجح الحركة الصهيونية في تكريس المصالح الإقتصادية والإستيطانية في لبنان؟

خلال فترة الإنتداب رأت الحركة الصهيونية في لبنان، وتحديدا في جنوبه، منطقة ذات فرص اقتصادية واستيطانية مهمة وبذلت جهودا لدفع مصالحها الإقتصادية والإستيطانية قدما في هذه المنطقة. في مقدمة هذه المصالح كان استغلال مياه الليطاني لري أرض إسرائيل وإنتاج الطاقة الكهربائية، والإستيطان اليهودي في جنوب لبنان. لكن الحركة الصهيونية لم تتمكن من تكريس مصالحها الإقتصادية في جنوب لبنان لثلاث أسباب رئيسية:

أ- **انعدام الدعم من جانب قوى الإنتداب:** مطالب الحركة الصهيونية في نهاية الحرب العالمية الأولى بضم نهر الليطاني إلى أرض إسرائيل واستغلال مياهه من أجل الري وإنتاج الكهرباء تحطمت على صخور الخصومات السياسية بين فرنسا وبريطانيا. الفرنسيون رفضوا بإصرار ضم جنوب لبنان إلى نطاق الإنتداب البريطاني، وأبدوا لاحقا معارضة ضد الأفكار الإستيطانية اليهودية في جنوب لبنان أو حتى الإستغلال المشترك اليهودي اللبناني لمياه الليطاني، خشية أن يشجع ذلك الحركة الصهيونية على استئناف جهودها لضم جنوب لبنان إلى أرض إسرائيل. البريطانيون، من جانبهم، لم يولوا أهمية كافية للمصالح الإقتصادية للحركة الصهيونية، وفضلوا، لاعتبارات سياسية خارجية واسعة، أن يكونوا تسوَويين في هذا الشأن مع فرنسا.

ب- **المعارضة اللبنانية:** في الثلاثينات والأربعينات تراجعت قوة الجهات المسيحية الإنفصالية التي كانت منفتحة على أفكار التعاون الإقتصادي مع الحركة الصهيونية، بما في ذلك في مجال استغلال مياه الليطاني لري أرض إسرائيل وإنتاج الكهرباء. في المقابل، زاد وزن مؤيدي انخراط لبنان، بحدود 1920، في العالم العربي. هؤلاء لم يكونوا مستعدين للتنازل عن أراض من «لبنان الكبير» أو للتعاون مع الحركة الصهيونية في استغلال الليطاني أو السماح بالإستيطان اليهودي في جنوب لبنان. كذلك الإتصالات التي أجراها قادة شيعة مع البريطانيين ومع موفدي الإستيطان اليهودي حول ضم جنوب لبنان إلى أرض إسرائيل لم تهدف إلى الإنفصال عن لبنان، وإنما إلى تحقيق أهداف تكتيكية تتعلق بتخصيص موارد أكبر من قبل الحكومة المركزية لمنطقة جنوب لبنان المضطهدة[102].

ج- **الموقع الثانوي للبنان في جدول الأولويات الشامل للحركة الصهيونية:** بعد الفشل الذريع لجهود ضم نهر الليطاني إلى أرض إسرائيل، في نهاية الحرب العالمية الأولى، فضلت الحركة الصهيونية، لاعتبارات براغماتية، الإمتناع عن معارك سياسية عديمة الأمل مع سلطات الإنتداب الفرنسي، من أجل دفع مصالحها الإقتصادية والإستيطانية قدما في لبنان. هذا الأمر احتل مكانا ثانويا في جدول الأولويات الشامل للحركة الصهيونية التي فضلت تركيز مواردها واهتمامها على الإستيطان في أرض إسرائيل ضمن نطاق الإنتداب البريطاني.

ثمة دلالة في حقيقة أن الحركة الصهيونية، انطلاقا من رؤية براغماتية وأكثر وعيا للواقع السياسي، اعترفت في الإتفاق الذي وقعته مع الكنيسة المارونية، في 30 أيار 1946، بالحدود الإنتدابية بين أرض إسرائيل ولبنان، وأوضحت أنه ليس لديها أية طموحات جغرافية في هذا البلد. في البند الثاني في الإتفاق، تعلن الوكالة اليهودية أنها لا تنوي أن تتمدد باتجاه لبنان، وأنها تعترف بالدولة اللبنانية «بصيغتها الحالية» وأن الهجرة اليهودية لا تشمل لبنان[103]. هذا الموقف البراغماتي شكل أيضاً مرتكزاً لموافقة زعماء إسرائيل، بعد حرب الإستقلال، للإعتراف بحدود الإنتداب بوصفها الحدود الدولية بين دولة إسرائيل ولبنان والإنسحاب من المواقع التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي على ضفاف الليطاني ومن المناطق التي احتلها في لبنان، وسط تجاهل المصالح الإقتصادية وفي مقدمتها استغلال مياه الليطاني لري أرض إسرائيل.

الفصل الثالث

مواجهة التهديدات الأمنية من الأراضي اللبنانية

دور الإعتبار الأمني في ترسيم الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان

حاييم فايتسمان ورؤساء الحركة الصهيونية أسسوا مقولاتهم بشأن ترسيم الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان على اعتبارات اقتصادية بحتة. مع ذلك، هم لم يتجاهلوا الحاجة إلى ترسيم حدود قابلة للدفاع ضد الأنشطة العدائية التي مصدرها لبنان وسوريا. ممثلو الحركة الصهيونية فضلوا الإمتناع عن إثارة الإعتبارات الأمنية علنا في مؤتمر فرساي وفي اتصالاتهم بالحلفاء، انطلاقاً-بشكل أساسي- من الأخذ بعين الإعتبار موقع فرنسا كحليف لبريطانيا ومن التوجه للتقليل من شأن حدة الصراع اليهودي-العربي في أرض إسرائيل[1].

واجهت الحركة الصهيونية، للمرة الأولى، قضية الإستحقاق الأمني على الحدود الشمالية لأرض إسرائيل في عامي 1919-1920، في خضم المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا، عندما كانت المطلة، كفار غلعادي، تل حاي وحمّارا، المستوطنات اليهودية الأربعة في منطقة الشمال المسماة اليوم «إصبع الجليل»، كانت عرضة لهجمات من قبل مجموعات مسلحة من البدو والفلاحين معادية للفرنسيين ، خصوصا من العشيرة البدوية عرب الفضل ومن قرية الخالصة (كريات شمونة اليوم). في خلفية تدهور الوضع الأمني في الجليل الأعلى حضرت المواجهة المندلعة بين فرنسا من جهة، والأمير فيصل، ابن الشريف حسين، والحركة القومية العربية، من جهة أخرى. المستوطنات اليهودية الأربع كانت تقع في تلك

السنوات في منطقة معزولة، تتبع من الناحية النظرية لسيطرة فرنسا، لكن الفرنسيين عمليا لم يسيطروا عليها بفعالية. جراء هذه الهجمات اضطر المستوطنون في هذه المستوطنات الأربع إلى ترك المنطقة في الأشهر الأولى من عام 1920، وفقط في تشرين أول 1920 عاد سكان كفار غلعادي وتل حاي إلى المستوطنات المهجورة، وفي وقت لاحق عاد أيضا سكان المطلة.

هذه الأحداث لم تُحوِّل الإعتبار الأمني في المعركة على ترسيم الحدود الشمالية إلى اعتبار أساسي. مطالب القيادة الصهيونية بقيت تتمحور حول مطابقة الحدود الشمالية مع نهر الليطاني لأسباب اقتصادية واستيطانية بالدرجة الأولى[2]. السياسة الصهيونية الرسمية كانت، قدر الإمكان، كبت عمليات التنكيل ضد المستوطنات وتقديمها كـ«سوء فهم» وكـ«حوادث مؤسفة» وليس كتعبير عن العداوة من قبل العرب لليهود، وذلك كي لا ينعكس الأمر سلبا على وعد بلفور والإنتداب البريطاني وكي لا تتمدد أحداث الجليل «الفرنسي» جنوبا باتجاه منطقة الإحتلال البريطاني[3]. الفرنسيون والبريطانيون، كذلك، لم يعطوا خلفيات سياسية للهجوم على تل حاي ووصفوا الوضع بأنه مجرد عملية سرقة[4]. على خلفية ذلك استنتج نكديمون روغل، الذي حقق في قضية تل حاي، أنه خلافا للأسطورة القائمة، فإن صمود المستوطنين، وانسحابهم ثم عودتهم، لم يكن له أي تأثير مُثبَت على تحديد الحدود، فيما كان للملكية الأراضي والإستيطان في المنطقة، منذ تأسيس المطلة فما بعد، تأثير حاسم[5]. في مقابل ذلك، يعتقد باحثون آخرون، مثل إلحنان أورن، أنه بسبب موقف المستوطنين والعودة إلى الجليل الأعلى، في تشرين أول 1920، نشأ واستمر الإتفاق الإنكليزي الفرنسي (إتفاق باريس في 23 كانون أول 1920) حول ضم الجليل الأعلى الشرقي (إصبع الجليل) إلى أرض إسرائيل الإنتدابية[6]. في هذا الإطار، يولي إلحنان أورن أهمية سياسية كبيرة لحقيقة أن المستوطنين انسحبوا جنوبا إلى مستوطنات الجليل الموجودة في «الجبهة الداخلية» اليهودية ولم يتجهوا شمالا نحو صيدا، كما خطط ترومبلدور؛ وفي عودتهم، فضلوا المجيء من الجنوب ولم يستجيبوا لطلب فرنسي بالقدوم عن طريق بيروت. بذلك جسد المستوطنون، بحسب رأي أورن، علاقتهم الطبيعية مع «البيت القومي» لليهود في أرض إسرائيل[7].

في إطار جهود الإقناع التي مارستها الحركة الصهيونية التقى فايتسمان في تشرين ثاني

1919 بالجنرال اللنبي، الذي أقام آنذاك في أرض إسرائيل. ورغم أن اللنبي لم يُحسب في ذلك الوقت من المتعاطفين مع الصهيونية السياسية، لكن يبدو أنه اقتنع من أقوال فايتسمان بشأن الحدود التي تطالب بها الحركة الصهيونية، وفي برقية أرسلها إلى حكومته أشار اللنبي إلى القيمة الأمنية المعروفة، من زاوية مصالح أرض أسرائيل والإمبراطورية البريطانية، في الحدود الشمالية والحدود الشمالية الشرقية التي يطالب بها الصهاينة8. في المقابل، أثير إقتراحٌ مناقض للمصالح الصهيونية، يرتكز هو أيضا على الإعتبار الأمني، تقدم به عام 1921 المقدم نيوكومب، الممثل البريطاني في لجنة ترسيم حدود فلسطين مع سوريا ولبنان، الذي أظهر انعدام تعاطف بارز مع الحركة الصهيونية. نيوكومب اقترح تحديد الحدود الشمالية وفقا لخط يمتد بين رأس الناقورة والحولة، مقابل الحصول على سهل اليرموك، بحجة أن هذا الخط قابل للدفاع أكثر من الخط المعقد الذي يلتف حول سهل الحولة[9]. اقتراح نيوكومب هذا حظي بدعم قائد قوة التدخل العسكرية البريطانية في مصر، لكنه رُفض من قبل المستوى السياسي البريطاني الذي أدار المفاوضات. بالنسبة للسياسيين، لم تكن إمكانات الدفاع عن الحدود المقترحة بين سوريا ولبنان هي الإعتبار الحاسم. فرضية المفاوضين – التي ثبت خطاؤها بعد 15 عاما – كانت أن الحدود هي حدود بين دولتين حليفتين وصديقتين ولم يخطر في بالهم أن تنشأ مشاكل أمنية عليها[10]. نتيجة لذلك، خط الحدود الذي رسمه نيوكومب وتحوّل إلى الحدود الدولية بين أرض إسرائيل ولبنان كان مشرّعا تماما من الناحية الأمنية ويمكن اختراقه كله تقريبا بسهولة، كما ثبت إبان فترة «الثورة العربية» وأثناء حرب الإستقلال وكذلك في الخمسينات والسبعينات.

بين عامي 1923 و1936 كانت الحدود بين أرض إسرائيل ولبنان غير مشخصة وغير محروسة وهادئة كليا. قضية تل حاي لم تتكرر، وكذلك الأحداث، على شاكلة الثورة الدرزية عام 1925، لم تتمدد إلى أرض إسرائيل. حقيقة أن بريطانيا تسيطر على أرض إسرائيل كانت كافية لمنع تمدد الثورة الدرزية إلى حدود البلاد ولمنع غزوات البدو من الجولان أو الشيعة من لبنان على المستوطنات اليهودية في جبال الجليل وسهل الحولة. نتيجة لذلك، ساد خلال فترة مطولة أمنٌ نسبي في المنطقة، ولم تكن المستوطنات تخشى حصول اعتداءات من الإتجاه اللبناني أو من أي اتجاه آخر خارج حدود أرض إسرائيل. ذلك، حتى اندلاع «الثورة العربية».

بداية مواجهة النشاط الفلسطيني المسلح من الأراضي اللبنانية خلال «الثورة العربية»

1. تحول لبنان إلى مصدر للمضايقات الأمنية ضد الإستيطان

خلال فترة «الثورة العربية»، التي بدأت في 19 نسيان 1936، واستمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، تحول لبنان، للمرة الأولى، إلى مصدر للمضايقات الأمنية للإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل. منطقة جنوب لبنان، التي كانت سيطرة الحكومة اللبنانية المركزية فيها أصلا ضعيفة، تحولت منذ 1936 إلى معقل للمجموعات الفلسطينية غير النظامية. وقد تم تجنيد وتنظيم وتسليح وتدريب هذه المجموعات في لبنان، وعبر أفرادها الحدود من الجنوب باتجاه أرض إسرائيل وهرّبوا معهم كميات كبيرة من الأسلحة للمسلحين الفلسطينيين، كما هاجموا مستوطنات يهودية وأداروا حرب عصابات ناجحة ضد القوات البريطانية[11]. المفتي، حاج أمين-الحسيني، بعد أن وجد ملاذا في لبنان، أنشأ بنية تحتية من الوكلاء، كما استأجر موظفين في الحكومة اللبنانية لديهم صلات عائلية في جنوب لبنان من أجل الدفاع عن المجموعات الفلسطينية وتنظيم تزويدها بالسلاح وتسهيل عبور الحدود لهم، وأحيانا بآليات حكومية[12].

الوجود الفلسطيني في لبنان لقي زخماً مع فرار المفتي من القدس إلى هناك. في ليل 12-13 تشرين أول 1937 هرب المفتي من القدس إلى مرفأ يافا ومن هناك على متن قارب إلى السواحل اللبنانية حيث تم اعتقاله من قبل خفر السواحل الفرنسي. سلطات الإنتداب الفرنسية وافقت على منحه لجوءً في لبنان، لكنها قيدت مكان إقامته في بلدة ذوق مكايل، شمال بيروت، وحصلت منه على تعهد بأنه لن يمارس أي نشاط سياسي. إلا أنه لم يلتزم بهذا التعهد وعمليا حوّل المفتي مكان إقامته إلى بؤرة للنشاط العسكري والسياسي والإعلامي ضد الإستيطان اليهودي وسلطات الإنتداب البريطانية. أعضاء اللجنة العربية العليا واللجان الوطنية التي حلّها البريطانيون وصلوا تباعاً إلى بيروت أو دمشق، والمساعدون القريبون للحاج أمين أقاموا حوله في ذوق مكايل. ومن مكان إقامتهم، وجّه الحاج أمين وجماعته العمليات العسكرية للمسلحين في أرض إسرائيل ضد أهداف يهودية وبريطانية[13]، سواء بشكل مباشر أو عن طريق قيادة المسلحين في دمشق[14]. المفتي وجماعته نشطوا أيضا في مجال العمل السياسي والإعلامي المكثف، في لبنان وخارجه، ونشروا باسم اللجنة العربية العليا بيانات حول التطورات في أرض إسرائيل[15]

كان يتم اقتباسها بتوسع في الصحافة اللبنانية، المسلمة والمسيحية المارونية، التي أظهرت تعاطفا واضحا مع «الثورة العربية»[16]. في 23 تشرين أول 1937 كتب إلياهو ساسون من بيروت[17]:

> «المفتي نجح، على ما يبدو، بتجنيد كل الصحافة اللبنانية والسورية. لا توجد صحيفة لا تثني على المفتي أو لا تنشر أخبارا حول نشاط المسلحين في أرض إسرائيل. لقد تحول إلى مخلص الشعب العربي. الصحافة المارونية خرست تماما. إذا فتح أحدهم فمه، فإنه يفعل ذلك من أجل كيل المديح للمفتي وللنشاط الإرهابي في أرض إسرائيل».

إلياهو ساسون، الذي دأب في ذلك الحين على زيارة لبنان بين الفينة والأخرى، أفاد في 9 آذار عن لقاء أجراه في بيروت مع صديقه توفيق حلو حيدر (ابن عائلة شيعية مهمة في البقاع اللبناني، ترأس عصابة نشطت ضد الفرنسيين في منطقة البقاع أثناء الثورة الدرزية عامي 1925-1926). توفيق حيدر عاد إلى لبنان عام 1937، بعد أن حصل على عفو، وروى لساسون أن المفتي المقدسي دعاه وطلب منه أن يتولى قيادة الثورة في أرض إسرائيل. وعندما سأله ساسون عما إذا كان لا يخشى إلقاء القبض عليه على الحدود أجاب: «الطرق التي تقود إلى أرض إسرائيل مؤمّنة بشكل كاف، في كل يوم يدخل إلى أرض إسرائيل ويخرج منها عشرات الإرهابيين دون معوق. لم يحصل أن اعتقل إرهابي واحد...» ساسون أضاف أن أحد المشاركين في اللقاء، عضو في مجموعة إرهابيين عرب بعضهم عاد للتو من أرض إسرائيل وبعضهم كان يهم للدخول إليها، أكد أن السفر إلى أرض إسرائيل عبر الحدود اللبنانية آمن أكثر من الطريق عبر سوريا: «نسافر من بيروت إلى علما الشعب ومن هناك إلى أم العواميد، عين إبل، حانين، رميش وبعد ذلك إلى جبال صفد. هناك أيضا طرق أخرى، إلا أن هذه أكثرها أمانا»[18]. (يبدو أن لَبْساً حصل في وصف طريق الدخول إلى أرض إسرائيل. محور الحركة يجب أن يكون بيروت، أم العواميد (قرب صور)، عين إبل، حانين (شمال بنت جبيل)، رميش (قرب الحدود)، ومن هناك إلى منطقة صفد).

في التقارير التي وصلت إلى القسم السياسي من بيروت في آذار 1938، أفيد أن قطاع بلدة بنت جبيل هو الأكثر راحة في التسلل لأنه لا يوجد أي رقابة على الحدود هناك من قبل الفرنسيين أو اللبنانيين. هذه التقارير تضمنت تفاصيل عن طرق الحركة، تركيبة

المجموعات التي تعبر الحدود وعن الأدلّاء الذي يأتون معهم من صيدا وبيروت. على سبيل المثال، أفاد إلياهو إيلات من بيروت في 11 آذار 1938 عن تسلل 42 شخصاً إلى أرض إسرائيل عبر قرى علما الشعب، بنت جبيل، عيترون ومارون الراس. وذكر أيضا في تقريره أن معظم أفراد العصابات هم حورانيون وشيعة، تُحرِّكهم مبالغ مالية مهمة ودعاية دينية جهادية[19]. ويبدو أن سطوع نجم بنت جبيل في مساعدة جماعة المفتي ليست عبثا، إذ إنها كانت تشهد حراكا شديداً بفعل الظلم الإجتماعي اللاحق بها من الحكومة اللبنانية وكذلك بفعل المطالبة بالضم إلى سوريا[20].

2. التعاون بين البريطانيين والإستيطان اليهودي ضد النشاط الفلسطيني المسلح من لبنان

القوات العسكرية البريطانية المرابطة في أرض إسرائيل وقوة الشرطة النظامية فيها واجهت صعوبات حيال «الثورة العربية» وظاهرة تسلل مجموعات مسلحة من أراضي الأردن، سوريا ولبنان. ذلك أن قوات الجيش البريطاني الموجودة في البلاد لم تكن تتناسب مع القتال ضد مجموعات عصابات، فيما الشرطة النظامية، بتركيبتها الدولية، لم تكن مبنية لمواجهة النزاع العربي اليهودي[21]. فضلا عن ذلك، ولأسباب سياسية، أساسها عدم الرغبة في التورط مع الفرنسيين، امتنع البريطانيون عن القيام بعمليات عسكرية ضد قيادة الثورة في بيروت ودمشق وفضلوا التركيز على العمليات العسكرية الدفاعية والهجومية في نطاق أرض إسرائيل وأحيانا ما وراء الحدود، لكن ليس في عمق المناطق اللبنانية والسورية بأي حال من الأحوال.

المشروع الإستيطاني اليهودي، الذي كان يعتبر أن سلطات الإنتداب البريطانية مسؤولة عن حماية حدود أرض إسرائيل ضد التهديدات الخارجية، لم يتمكن من مواجهة التهديدات الخارجية ولم يكن معنيا بالقيام بذلك. إلا أن الإخفاقات الأولى التي مُني بها البريطانيون في قمع «الثورة العربية» أتاحت تعاوناً عسكريا قصير الأجل بين الإستيطان والبريطانيين في مجالات مختلفة، بما في ذلك مواجهة النشاط الفلسطيني المسلح من سوريا ولبنان.

التغيير في التكتيكات القتالية:

الإنتقال من النشاط الدفاعي إلى المبادرات الهجومية

التعاون بين البريطانيين والإستيطان في محاربة المجموعات الفلسطينية المسلحة حصل بين ربيع 1938 وصيف 1939، عن طريق تشارلز أورد فينغايت، ضابط استخبارات بريطاني، خريج مدفعية، متعاطف مع الإستيطان اليهودي، وصاحب رؤية عسكرية غير اعتيادية. في مطلع 1938 حصل فينغايت على إذن من الجنرال ويفل (Wavel)، قائد القوات البريطانية في أرض إسرائيل، بإقامة «فرق الليل الخاصة» (Special Night Squads). هذه الفرق كانت تستند إلى أفراد الـ«هاغاناه»، شرطة الإستيطان اليهودي وسلك بريطاني من الضباط والجنود المتطوعين. مهمتها كانت القيام بدوريات ليلية نظامية من داخل المستوطنات لمنع عمليات تهريب السلاح وتسلل المجموعات المسلحة[22]. الفرق عملت حتى صيف 1939، إلا أن نشاطها بدأ بالتراجع ابتداء من كانون أول 1938، مع انتقال فينغايت من إمرتها. في خلفية ذلك حضر ضعف الإهتمام البريطاني بأساليب العمل غير الإعتيادية التي انتهجها فينغايت في ضوء التعزيز الملحوظ للقوات البريطانية في البلاد وتراجع «الثورة العربية»[23].

بعد فترة تنظيم وتدريب، بدأت الفرق، في أيار 1938، المبادرة إلى أنشطة ليلية هجومية ضد المجموعات الفلسطينية المسلحة في أرض إسرائيل أو بالقرب من الحدود. إحدى القواعد المؤقتة للفرق كان كيبوتس حانيتا الذي كان عرضة للهجمات الدائمة منذ تأسيسه عام 21 آذار 1938. في نيسان 1938، عشية إقامة «الفرق»، ذهب فينغايت إلى حانيتا، في إطار جولة تعرف في الشمال، حيث حاضر في المدافعين عن المستوطنة بترك التكتيكات الدفاعية من داخل البيوت والسعي إلى لقاء العدو وجها لوجه في الأرض المفتوحة بالقرب من قراه. كما أنه شارك في جولة عبرت الحدود الدولية مع لبنان من أجل التعرف على طرق تسلل المجموعات المسلحة[24]. في 17 تموز 1938 بادر أفراد الفرق إلى هجوم ضد مجموعة مسلحة محلية نشطت في قرية جورديح البدوية، على مسافة 5 كلم شرق حانيتا. الهجوم نفذته قوة مشتركة بريطانية يهودية، وكنتيجة له لم تعد هذه المجموعة إلى مهاجمة حانيتا بعد ذلك[25]. في عام 1938 توسع نشاط الفرق وتضمن عمليات هجومية في الأراضي اللبنانية (قرب الحدود) من أجل مهاجمة قاعدة متمردين

ومخازن ذخيرة كانت موجودة هناك. سكان المستوطنات اليهودية، الذي اعتادوا على عبور الحدود بشكل روتيني، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، وجدوا أنفسهم يعبرونها في الليل من أجل البحث عن معاقل المسلحين[26].

تحسين القدرات الإستخبارية

خلال الوقت المستقطع بين أمواج «الثورة العربية»، من تشرين أول 1936 وحتى تشرين أول 1937، تم تعزيز منظومات جمع المعلومات التابعة للقسم السياسي في الوكالة اليهودية وكذلك في الـ «هاغاناه»، كما تم تحسين منظومة معالجة الأخبار وتوزيعها ومأسسة العلاقات بين المراكز في القدس وتل أبيب وبين هيئات (جمع) المعلومات المحلية في أرجاء البلاد[27].

المواجهة الإستخبارية ضد التهديد الأمني المتأتي من لبنان تمت على ثلاثة مستويات أساسية: توثيق التعاون الإستخباري مع البريطانيين، بما في ذلك أورد فينغايت الذي عمل في شمال البلاد؛ تحسين البنية التحتية الإستخبارية التكتيكية في الشمال؛ وتحسين التغطية الإستخبارية السياسية الإستراتيجية لسوريا ولبنان عن طريق مصادر القسم السياسي في الوكالة.

توثيق التعاون الإستخباري بين المشروع الإستيطاني والبريطانيين

خلال «الثورة العربية» تم توسيع وتعميق التعاون بين إدارة الوكالة وبين جهات إستخبارية وأمنية بريطانية نشطت في أرض إسرائيل: الإستخبارات العسكرية التابعة لسلاح الجو الملكي (SSO) وقسم التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة (CID). الشخصية المفتاحية في تنمية هذه العلاقة واستثمارها في المواجهة المشتركة ضد المجموعات الفلسطينية المسلحة كان رؤفين شيلواح، الذي عُيّن في أيلول عام 1937 رجل الإتصال لشؤون الإستخبارات والأمن بين القسم السياسي في الوكالة وبين جهات استخبارية وأمنية داخلية بريطانية، في الجيش والشرطة[28]. أما على صعيد الجهات الإستخبارية البريطانية فقد برز أورد فينغايت، الذي كان شيلواح على تواصل وثيق معه[29].

فينغايت كان مدركا لأهمية الحصول على معلومات تكتيكية دقيقة كوسيلة مهمة في القتال ضد المجموعات الفلسطينية المسلحة. مطلع عام 1938، مع نضوج فكرة إقامة فيلق يهودي

على شاكلة الفيلق العربي لديه، كانت خطوته الأولى الحصول على موافقة مسؤوليه من أجل السفر إلى شمال البلاد للوقوف على إمكانية تأسيس بنية تحتية استخبارية عسكرية في المستوطنات اليهودية. ووفقا للأوامر التي تلقاها من ويفل، كان يتوجب عليه استغلال علاقاته الكثيرة ومعارفه الواسعة في أرض إسرائيل من أجل الكشف عن الطرق الخفية التي كانت المجموعات المسلحة ومجموعات المهربين تتسلل إلى البلاد عبرها انطلاقا من الأردن وسوريا ولبنان. البريطانيون افتتحوا مركزا للإستخبارات العسكرية في الناصرة ترأسه فينغايت. وعندما تأسست الفرق، حصلت من مركز الإستخبارات في الناصرة ومن البنية التحتية الإستخبارية في المستوطنات اليهودية قرب الحدود على وفرة من المعلومات التي أحسن فينغايت استغلالها في أنشطة الفرق[30].

نشاط فينغايت الإستخباري، بالتعاون مع رجال القسم السياسي في الوكالة تجاوزت حدود أرض إسرائيل: فقد سافر مع رؤوفين شيلواح وإلياهو إيلات إلى دمشق حيث اتضح له أن تهريب السلاح إلى أرض إسرائيل تحول وسط المهربين السوريين إلى مشروع وطني مدفوع الأجر. ولأن الحكومة السورية لم تكن معنية بوقف هذه الظاهرة، والبريطانيين، لأسباب سياسية، امتنعوا عن العمل داخل سوريا ولبنان، كان واضحا أن ثمة حاجة إلى البحث عن سبل لمكافحتها داخل أرض إسرائيل[31].

تحسين البنية التحتية للإستخبارات العسكرية التكتيكية في شمال البلاد

«الثورة العربية» أعطت زخما مهمّاً لتنظيم البنية التحتية للإستخبارات العسكرية التكتيكية في شمال البلاد. في هذه الفترة عملت عدة أجهزة استخبارات محلية في الشمال، معظمها في إطار منظمة الـ«هاغاناه» وبدرجة معينة من التنسيق مع القسم السياسي في الوكالة[32]. البنية التحتية الإستخبارية في المستوطنات اليهودية على امتداد الحدود تغذت بشكل أساسي من العلاقات مع الجيران الشيعة وراء الحدود، وبرزت على وجه الخصوص علاقاتهم مع سكان كفار غلعادي ولاحقا مع سكان حانيتا.

الإستغلال العملاني لهذه البنية التحتية الإستخبارية من قبل الـ«هاغاناه» حصل أثناء بناء السياج على امتداد الحدود مع لبنان عام 1938. في مقر قوة حماية العمال اليهودية نشطت خلية استخبارية تلقت معلومات جيدة وقيّمة من المستوطنات. هذه المعلومات خضعت للتقييم على أيدي الجيش والشرطة البريطانية من أجل بلورة صورة وضع

استخبارية[33]. أفراد الخلية الإستخبارية تجولوا بكثرة في المناطق اللبنانية، على أساس المعلومات التي في أيديهم حول أمكنة تواجد المجموعات المسلحة في بلدة بنت جبيل الشيعية وقرية رميش المسيحية[34]، وهي المنطقة التي ساد فيها حراك شديد ضد الحكومة اللبنانية[35]. يهوشواع إيشيل، قائد قوة الحماية، وإلياهو بن حور، من رؤساء الـ«هاغاناه»، يشهدان أن خلية الإستخبارات عملت بنجاح كبير وأسهمت بشكل فعال في نجاح النشاط العملياتي لقوة الحماية[36].

تعميق النشاط الإستخباري للقسم السياسي في سوريا ولبنان

إضافة إلى تحسين القدرات الإستخبارية التكتيكية، بُذلت جهود لتطوير الإستخبارات السياسية الإستراتيجية. مع نقل مركز الثقل لقيادة «الثورة العربية» من أرض إسرائيل إلى لبنان وسوريا، طُلب من القسم السياسي في الوكالة ملاءمة نفسه مع الوضع الجديد وتعميق التغطية الإستخبارية بدرجة ملحوظة من خلال تجنيد مصادر استخبارية إضافية وتطوير طرق التواصل مع المصادر المحلية[37]. فور هرب المفتي، سافر إلياهو ساسون إلى بيروت بهدف تحفيز نشاط مصادر الدائرة العربية في لبنان وضمان تعقب دائم لتحركات المفتي[38]. مصادر الدائرة العربية في لبنان قدمت تقارير دورية عن جهود المفتي وجماعته لتنظيم النشاط الفلسطيني المسلح في أرض إسرائيل وتهريب الأفراد والسلاح إلى هناك. موشيه شاريت يشير في مذكراته إلى أنه في نهاية كانون أول 1937 تم تلقي «مادة مهمة جدا» عبر هذه القناة جرى تحويلها من قبل الوكالة إلى البريطانيين في أرض إسرائيل ولندن وللسلطات الفرنسية في بيروت وباريس[39].

القسم السياسي في الوكالة لم يكن قادرا على استخدام المعلومات التي كان يحصل عليها من مصادره الإستخبارية في بيروت ودمشق بشكل عملياتي. لذلك تم نقل هذه المعلومات إلى سلطات الإنتداب البريطانية والفرنسية وإلى حكومتي لندن وباريس على أمل أن يستخدمها هؤلاء ويتخذوا على أساسها إجراءات ضد المفتي وجماعته. لكن الفرنسيين بشكل عام امتنعوا عن أي نشاط فعال ضد المفتي ومؤيدي، بشكل أساسي بسبب الخصومة التقليدية بينهم وبين البريطانيين في الشرق الأوسط. فقط عشية نهاية «الثورة العربية» اتخذ الفرنسيون عدة خطوات وقائية طلبتها الوكالة منذ بداية الثورة وأجبروا المفتي على مغادرة لبنان[40].

في إطار هذه الجهود قدم القسم السياسي إلى البريطانيين خطة عمل مركبّة في سوريا ولبنان وطلب مساعدتهم في تمويلها. الخطة كانت تهدف إلى إجهاض حركة المتطوعين وتهريب السلاح عبر الحدود وإلى كشف الأشخاص الذين يجمعون الأموال ويشترون السلاح للثوار وإجراء تعقب لأنشطة المفتي وتحقيق الحياد، أو التعاون، لدى جهات مختلفة في لبنان، وخصوصا الشيعة في الجنوب في مواجهة المسلحين[41]. يوآف غالبار، في كتابه «جذور الزنبق، الإستخبارات في فترة الإستيطان، 1918-1947» يذكر أنه لم يعثر في الوثائق البريطانية على أي أثر للخطة، لكن التوسع الذي حصل مطلع 1938 في نشاط القسم السياسي في لبنان وسوريا، وهو نشاط تناسب مع الخطوط المذكورة في الخطة، لم يكن ممكنا القيام به بواسطة الوكالة وحدها، ويدل على ذلك أن البريطانيين باركوا هذا الأمر[42].

بناء شبكة موانع على الحدود الشمالية (جدار تيغارت)

على خلفية الإخفاقات البريطانية في مواجهة «الثورة العربية» تم إحضار السير تشارلز تيغارت إلى البلاد في عام 1937 بوصفه مستشارا لشؤون الشرطة. تيغارت هو ضابط في شرطة الهند تخصص في قتال الإرهابيين في أدغال البنغال. في البلاد كان تيغارت الرابط والمنسق بين الأجهزة الأمنية المختلفة بهدف زيادة فعاليتها في مكافحة المجموعات الفلسطينية المسلحة[43].

بعد دراسته الوضع، تبنّى تيغارت، في المرحلة الأولى، مقاربة هجومية رأت أنه ينبغي معالجة بؤر الإرهاب خارج أرض إسرائيل أولاً. في حديثه مع القنصل البريطاني في دمشق، بتاريخ 13 كانون ثاني 1938، أوضح تيغارت أن المهم هو تفكيك كامل (up-complete break) للتنظيم الإرهابي في دمشق وأنه من دون استهداف قلب النشاط الإرهابي في دمشق فإن مهمته ستكون «عديمة الأمل»[44]. في نهاية الأمر، لم تتم الموافقة على توصياته لأسباب سياسية محورها مراعاة السياسة الفرنسية المتنعة عن العمل بشكل فعال ضد المفتي وجماعته، وحرص بريطانيا على عدم التورط مع فرنسا في فترة حرجة أوروبياً. لذلك، اضطر تيغارت إلى تركيز جهوده داخل أرض إسرائيل، خصوصا في المجال الدفاعي. في إطار ذلك، بادر تيغارت إلى إجراء إصلاحات طارئة تضمنت: إعادة هيكلة الشرطة؛ زيادة

القوة الشرطية؛ إقامة شرطة حدود شمالية كوحدة منفصلة؛ إقامة سياج على امتداد الحدود الشمالية؛ شق «طريق عسكرية» على امتداد الحدود؛ إقامة خمس محطات شرطة على المفترقات الإستراتيجية[45]. (المحطات الخمس أقيمت في يعرا، شومرة، سعسع، أفيفيم ومتسوداة كواح). منظومة الموانع التي أقيمت في فترته على امتداد الحدود الشمالية أطلق عليها اسماً رناناً هو «جدار تيغارت».

خلال عام 1937 اتخذت الخطوة الجدّية الأولى في بناء منظومة الموانع عندما شق البريطانيون «الطريق العسكري» على امتداد الحدود مع لبنان، من البصة إلى سعسع فالمالكية ومن هناك إلى النبي يوشع («طريق الشمال» هذه الأيام). وقد تم شق الطريق على مسافة 67 كلم بأيدي سكان القرى العربية المحاذية له. «الطريق العسكري» لم يكن معبّداً وإنما مُغطّى بالحصى والتراب، الأمر الذي سهّل زرع ألغام فيه من قبل المجموعات المسلحة مما تسبب بخسائر في وحدات الشرطة التي سيرت دورياتها عليه[46]. على امتداد الطريق شُيدت، صيف 1937، عشرة أبراج حراسة شغل كلا منها عشرة أفراد من الشرطة: أربعة بريطانيين وأربعة يهود وعربيان بإشراف ملازم بريطاني[47]. قوات الشرطة هذه كانت مقلصة، موزعة ومتعددة الجنسيات، وهي انشغلت أساسا بالدفاع عن نفسها ولم يكن بمقدورها وقف عمليات تسلل المسلحين من الأراضي اللبنانية. «الطريقة الحالية لدوريات الآليات على طول الحدود الشمالية لا توجد فيها أية فائدة» قال تشالز تيغارت أمام موشيه شاريت، «في الليل تنكشف الآلية من خلال فوانيسها وبعد عبورها يستطيع المسلحون المنتظرون عبور الحدود والوصول إلى ملاذهم بدون أن يتعرضوا لأي سوء. فضلا عن أن أوقات الدوريات ثابتة ومعروفة...»[48].

في 1937، أثار سبايسر، المفتش العام لشرطة أرض إسرائيل، اقتراحا بإغلاق الحدود فيزيائيا. الإقتراح وضع على الرف بسبب كلفته المالية الباهظة، لكن في عام 1938، مع ازدياد الوضع الأمني سوءً، عاد وطُرح بوصفه إحدى توصيات تيغارت. في 1 أيار 1938، تمت الموافقة على هذه التوصية وفي 29 أيار انطلقت مجموعات العمال الأولى لإقامة الجدار. العمل الذي نفذته شركة «طريق وبناء» استمر ثلاثة أشهر تم خلالها بناء 80 كلم من الجدار الذي تألف من اثنين إلى أربع أسيجة من الأسلاك الشائكة مع كتل من الأسلاك بين كل سياج وآخر. على امتداد الجدار شُيدت أبراج حراسة في الأمكنة التي

عبرت فيها مسارات حركة المتسللين الحدود[49]. عندما تم الفراغ من بناء الجدار، كان هناك منظومة موانع على الحدود مع لبنان تضمنت الجدار، «الطريق العسكري»، الذي شُق في عام 1937، أبراج الحراسة ومحطات الشرطة على امتداده (أنظر الخريطة).

بناء الجدار تم على أيدي عمال يهود تابعين لشركة «طريق وبناء»، ليس فقط بسبب قدرة الشركة على النهوض بمشروع من هذا النوع خلال وقت قصير، وإنما بسبب رفض السكان العرب المحليين المشاركة في إقامة الجدار الذي أوجد فاصلا بينهم. بالإضافة إلى القوات العسكرية والشرطية البريطانية، شارك في حماية العمال قوة من الـ«هاغاناه» مؤلفة من ثلاثة فصائل، تحت إمرة يهوشواع إيشيل. وكانت هذه القوة عُرضة لهجمات من قبل المجموعات الفلسطينية المسلحة والسكان المحليين. على سبيل المثال، دمر السكان العرب المحليون قطعة من الجدار بطول نحو ستة كلم في ليل 28–29 حزيران 1938. هذا الأمر دفع بالسلطات البريطانية إلى تعزيز قوة الحماية بـ 800 جندي تابعين لكتيبة روفائي ألستر، الذي نُقل من نتانيا ووضع في إقرت والمالكية[50]. لكن هذا التعزيز لم يكن كافيا لوقف الهجمات على الجدار التي استمرت حتى بعد استكمال بنائه.

3. أسباب فشل جهود وقف تسلل المجموعات المسلحة من لبنان

الجهود البريطانية (بمساعدة الإستيطان اليهودي) لوضع حد لعمليات تسلل المجموعات المسلحة إلى أرض إسرائيل كانت مترددة ومحدودة النطاق. وقد ثبت أنها غير فعالة وغير مجدية في تحقيق هدفها للأسباب التالية:

أ- منظومة الموانع، وفي مقدمتها الجدار الذي أقيم على امتداد منطقة جبلية ومعقدة، كانت قابلة للإختراق من الناحية التقنية، في حين تم استبعاد فكرة إقامة جدار كهربائي بسبب الكلفة المالية. هذا الأمر ثبت خلال عملية اختبار في طفعون، قبل إقامة الجدار، عندما نجحت مجموعة مظليين بريطانيين في اختراق الجدار من دون استخدام مواد متفجرة. تيغارت والمخططون الآخرون للجدار تمسكوا بموقفهم بأن الجدار، رغم كونه غير قادر على اعتراض قوات نظامية، إلا أن بإمكانه أن يكون حاجزا أمام المهربين وأفراد العصابات[51]. بعد إقامة الجدار، عادت وتثبتت قابلية اختراقه الكبير.

ب- منظومة الموانع لم تُحط بكل الحدود الشمالية. الجدار الشمالي، الذي امتد في موازاة «الطريق العسكري» وصل فقط حتى كوديش نفتالي، ومن هناك نزل إلى مفترق طريق روش بينا–المطلة ومشى معه جنوبا باتجاه طبرية. جراء ذلك، بقي إصبع الجليل عمليا تحت سيطرة المجموعات المسلحة، خارج نطاق السيطرة الفعلية للبريطانيين[52].

ج- إقامة الجدار أوجدت رواسب عداوة وسط السكان المحليين، لأن الجدار مرّ عبر أراضيهم ومنعهم من الوصول إلى مصادر المياه، وضع صعوبات أمام العلاقات التجارية وفصل بين سكان كانوا حتى حينه يقيمون علاقات طبيعية تماما[53]. هذا الأمر حفّز السكان المحليين من جانبي الجدار للتعاون مع المجموعات الفلسطينية المسلحة في شن الهجمات على «جدار تيغارت» والقوات البريطانية القليلة التي انتشرت على طوله.

د- امتناع البريطانيين عن الدفاع بشكل فعال عن منظومة الموانع. في أعقاب تجربة طفعون، قال الجنرال ويفل، قائد القوة البريطانية الموجودة في أرض إسرائيل إن الجدار لن يمنع عمليات التسلل إذا لم تَجُل على امتداده دوريات شرطة بعدد كبير وبوتيرة ونجاعة كافيتين[54]. القوات البريطانية التي وُضعت في الشمال بعد إقامة «الطريق العسكري» كانت قوات شرطية قليلة العدد. أثناء تشييد الجدار، رفضت السلطات المدنية البريطانية السماح لفينغايت بنصب كمائن على مقربة من الخط المحدد لشق الطريق خشية أن يحصل اشتباه بوجود تعاون بريطاني–يهودي[55]. بعد إنشاء الجدار حُددت الحراسة عليه بعشرة أبراج ودوريات. ضآلة القوات شجعت المجموعات المسلحة والسكان المحليين على زيادة هجماتهم. البريطانيون ردّوا، في نهاية حزيران 1938، بتعزيز الحدود الشمالية وبفرض حظر تجوال على القرى المحاذية للحدود[56]. هذه الخطوات لم تكن مجدية بما يكفي ولم تؤدّ إلى تقليص الهجمات على «جدار تيغارت» وعلى القوات البريطانية الموجودة على طوله.

هـ- عدم وجود تعاون من جانب الفرنسيين واللبنانيين على الجانب الآخر من الحدود. خلال عام 1937–1938 امتنع الفرنسيون واللبنانيون بشكل عام عن التعاون مع البريطانيين لكبح الأنشطة المسلحة من الأراضي اللبنانية. الفرنسيون سمحوا للمفتي وجماعته بالعمل من سوريا ولبنان تقريبا من دون إزعاج. وُعود الحكومة اللبنانية

باتخاذ إجراءات في الجنوب لم تنفذ بشكل فعال، ناهيك عن أن بعض أعضاء الحكومة والبرلمان إدّعوا أن لبنان غير ملزم بحماية الحدود مع أرض إسرائيل[57]. عندما فشل البريطانيون في محاولاتهم العسكرية لخفض عدد الهجمات على منظومة الموانع التي شيدوها على الحدود الشمالية، زادوا جهودهم الدبلوماسية للحصول على مساعدة فرنسية للقضاء على الظاهرة[58]. لكن، في عام 1939، عندما انطفأت «الثورة العربية»، وافق الفرنسيون على إرسال وحدة مؤلفة من 1000 رجل لتنفيذ دوريات على امتداد الحدود بين أرض إسرائيل وكل من سوريا ولبنان ولاتخاذ إجراءات فعلية ضد المفتي ومؤيديه وضد مسؤولي الحكومة اللبنانية الذين كانو على اتصال معهم[59]. هذه الجهود الفرنسية، رغم أنهما جاءت متأخرة، انعكست في نشاط أمني جارٍ ونشطٍ على طول الحدود مع لبنان ونجحت في تحقيق الهدوء[60].

4. الإستيطان كوسيلة للدفاع عن الحدود

منذ نهاية عام 1936 فصاعداً، بدأت الجهود الإستيطانية اليهودية في أرض إسرائيل تصبح موجّهة ومحكومة لاعتبارات سياسية وأمنية، في إطار خطة استراتيجية شاملة. في خلفية الإستراتيجية الإستيطانية الجديدة حضرت «الثورة العربية» والإستعداد لنشر استنتاجات لجة بيل. في إطار هذه الإستراتيجية تطلب الأمر جهوداً لشراء أراضٍ في مناطق بعيدة من أجل الإستيطان فيها وتوسيع حدود الدولة اليهودية العتيدة[61]. هذه الجهود تضمنت أيضا إقامة سلسلة من المستوطنات الجبهوية على طول الحدود كان الهدف منها تأمين معالجة المشاكل الأمنية الحدودية التي زادت خلال فترة «الثورة العربية». الحدود الدولية بين أرض إسرائيل ولبنان كان يُنظر إليها كحدود إشكالية من الناحية الأمنية كونها كانت خالية من الموانع الطبيعية ومأهولة على الجزء الأكبر من جانبيها بسكان مسلمين وقابلة للإختراق من قبل المجموعات المسلحة[62].

في إطار الإستراتيجية الإستيطانية الجديدة قررت القيادة الصهيونية التمسك بالجليل الأعلى من أجل حماية الحدود التي اقترحتها لجنة بيل وفرض وقائع على الأرض في ضوء الخشية من أن تتم مصادرة الجليل من الدولة اليهودية. «إذا كانت هناك أربع – خمس نقاط يهودية في الجليل الشمالي» قال بن غوريون في نهاية 1937 «فسيكون من شأن

ذلك أن يعزز حقنا في الجليل الأعلى»[63]. على أساس هذه النظرة السياسية، وانطلاقا من التوجه لإقامة مستوطنات يهودية تكون قادرة على التصدي لمشاكل تسلل المجموعات المسلحة في منطقة الجليل الغربي، الذي كان مخترقا تماما وخال من المستوطنات اليهودية، أمر بن غوريون الصندوق القومي، في 27 كانون أول 1937، بشراء أراضي حانيتا وسَمَحْ (جنوب شرق حانيتا، التي هي كيبوتس إيلون اليوم) «من أجل تعزيز موقعنا في الشمال ولأجل الإحتياجات الأمنية» (أنظر الخريطة)[64]. في 21 آذار 1938 أقيمت حانيتا في عملية عسكرية بكل معنى الكلمة حشدت الـ«هاغاناه» لها أفضل قواتها وكبار قادتها. ومن أجل الدفاع عن حانيتا أنشئت قوة خاصة، مؤلفة من «سرايا الميدان» التابعة للـ«هاغاناه» ومن حراس ونواطير. قائد القوة كان إسحاق ساديه، ونوابه كانوا يغآل ألون وموشيه ديان؛ أما عملية «يوم الصعود» (من أجل وضع الأساس لإنشاء حانيتا) فتولى قيادتها يعقوب دوستروفيسكي (دوري)[65]. في التحضير لعملية الصعود شارك يوسف فاين، من مواليد المطلة وعضو في مستوطنة دغانيا الأولى، الذي انتخب مختارا لحانيتا بسبب خبرته في الدفاع وعلاقاته مع العرب على جانبي الحدود.

البريطانيون، من جهتهم، نظروا بعين القلق إلى الإستعدادات للصعود إلى حانيتا، وادعوا أن الإستيطان في هذه المكان تحديدا سوف يحفز المجموعات المسلحة لمهاجمته ولن يشكل حاجزاً أو وسيلة ردع ضد اعتداءاتهم[66]. موشيه شاريت، في حديثه مع وليام باترشيل، السكرتير الرئيسي لحكومة فلسطين، في 9 آذار 1938، حاول الحصول على موافقة البريطانيين من خلال توضيح الإعتبارات الأمنية التي تقف وراء التوجه للصعود إلى حانيتا[67]:

«بالنسبة للقرب من الحدود، من وجهة نظر بعيدة المدى إلى المشاكل الأمنية، فإن هذا سبب إضافي لإقامة مستوطنة يهودية في المكان. اليوم الحدود مفتوحة أمام عمليات تسلل العصابات وتهريب السلاح. تشكيل وحدة الحدود الشمالية لم تحل المشكلة وأنا أعلم أن مشكلة الجدار على طول الحدود تخضع للبحث. في مقابل ذلك، إذا تم توضيع مستوطنات يهودية على امتداد الحدود فسوف تُقيد حرية حركة اللصوص والمهربين. الآن يوجد في المنطقة فقط قرى عربية لا تستطيع الحكومة أن تثق بها. في حانيتا سوف تستوطن مجموعة أشخاص ستكون مستعدة لأن تنهض بالعبء الأمني إلى جانب الجيش والشرطة»

جهود إقناع البريطانيين تكللت بالنجاح. مضمون حديث شاريت مع السكرتير نُقل في نفس اليوم إلى المفوض السامي. بعد خمسة أيام من ذلك، كتب باترشيل إلى إدارة الوكالة رسالة قال فيها إن المفوض السامي أبلغه، استكمالا للحديث الذي جرى مع شاريت، بأنه لا يعتزم الضغط من أجل تأجيل إقامة المستوطنة مرة أخرى. مع ذلك، أضاف باترشيل أن المفوض لا يزال يرى في إقامة المستوطنة مصدرا للمخاطر الأمنية واستمرار التوتر في منطقة حيفا، وهو كان يفضل لو أن الصعود إلى المكان يحصل بعد عدة أشهر، عندما تُحل المشاكل الأمنية[68].

النقاش حول القيمة الأمنية لحانيتا كحاجز أمام أنشطة المجموعات المسلحة لم ينتهِ مع الصعود إليها. فالمستوطنة كانت عُرضة لهجمات حادة بدءً من الليلة الأولى للصعود إلى أرضها، واستمرت أيضا في الأشهر التالية، وأخذت بشكل أساسي شكل عمليات قنص، من الجانب اللبناني على الأغلب، ومحاولات للتعرض للعمال والحركة في المستوطنة. البريطانيون، الذي رأوا في ذلك إثباتاً لصحة شكوكهم بشأن الأهمية الأمنية لحانيتا، واصلوا الإعراب عن استيائهم من إقامة مستوطنات جديدة لأنها ستشكل «إزعاجا للشؤون الأمنية»[69]. من جهة أخرى، رجال حانيتا قالوا إنه «لا يوجد أي أساس للإفتراض أنه لولا احتلال حانيتا لكان الإرهاب في المنطقة تضاءل. قضاء عكا مفعم بأنشطة التحريض والإرهاب منذ ما يقارب الشهرين، ولم يطرأ أي تغيير منذ 21 آذار 1938»[70]. كما أنهم أبلغوا رؤوفين شيلواح (في 21 نيسان 1938) أن شخصيات عربية قالت لهم إن صعودهم إلى أرض حانيتا أغلق إحدى طرق التهريب المهمة في هذه المنطقة»[71].

منذ تأسيس حانيتا حصل فيها نشاط أمني واسع: فقد استُخدمت كقاعدة لأنشطة «سرايا الميدان»، التي أنشأها إسحاق ساديه؛ أورد فينغايت زارها وأعطى توجيها لرجالها حول تكتيكات المبادرة ضد العصابات الناشطة في المنطقة، كما أن الـ «هاغاناه» أقامت فيها قاعدة تأهيل تدرب فيها جيل من القادة الشباب. لكن الثمار الأمنية الكاملة لنظرية الإستيطان، التي شكلت خلفية للصعود إلى حانيتا والحضور في مناطق جديدة معادية وصعبة، كان يمكن قطفها فقط بعد أن استقرت المستوطنة وبنت علاقات حسن جوار بينها وبين القرى العربية المحيطة[72] ومهدت الأرضية لقيام مستوطنات إضافية. إلى جانب حانيتا أقيمت مستوطنتا إيلون (تشرين ثاني 1938) ومتسوفا (شباط 1940)، حيث

شكلت المستوطنات الثلاث كتلة استيطانية يهودية في الجزء الغربي من الحدود مع لبنان أوجدت حائلا أمنيا ذا بعد سياسي بين أرض إسرائيل ولبنان بعد أن ترك البريطانيون «جدار تيغارت» دون دفاع في نهاية «الثورة العربية».

مواجهة تهديد غزو جيش نظامي من سوريا ولبنان في الحرب العالمية الثانية

غيّرت الحرب العالمية الثانية بشكل جذري طبيعة التهديد الأمني من سوريا ولبنان. مع انطفاء «الثورة العربية» وتهجير المفتي وجماعته، زال التهديد الإرهابي. لكن مكانه حل تهديد أمني جديد، أكثر جدية، هو قيام جيش نظامي بغزو أرض إسرائيل؛ سواء كان يتألف من القوات الفرنسية الموجودة في سوريا ولبنان التي أصبحت تحت سلطة حكومة فيشي، أو من قوات ألمانية، بالتزامن مع الإنتفاضة الفلسطينية في أرض إسرائيل.

1. موقف المشروع الإستيطاني حيال تهديد الغزو من سوريا ولبنان

إزالة التهديد الفلسطيني

مع اندلاع الحرب، طلبت قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط من الحكومة في لندن ممارسة الضغوط على الحكومة الفرنسية من أجل طرد المفتي من لبنان، انطلاقا من التقدير بأن طرده سوف يضع حدا «للثورة العربية» ويتيح للقوات الموجودة في أرض إسرائيل التفرغ لمهام أخرى[73]. وخشية ردود الفعل المتوقعة في العالم العربي أوصى البريطانيون الفرنسيين بعدم اتخاذ «خطوات شديدة» وفورية ضد المفتي وجماعته، لكنهم طلبوا منهم تعزيز الرقابة عليه ومنع أي اتصال بينه وبين العالم الخارجي قدر الإمكان، وفحص إمكانية نقل المفتي إلى مكان أكثر بعدا عن أرض إسرائيل، مثل اللاذقية شمال سوريا[74]. في أعقاب طلب البريطانيين، عزز الفرنسيون الرقابة على المفتي واتخذوا عدة خطوات وقائية: بعثوا إليه تحذيراً من ممارسة أي نشاط سياسي؛ تمت مصادرة أمواله، كما تم اعتقال نشطاء مرتبطين بتصنيع العبوات الناسفة وتهريب السلاح[75].

جراء هذه الضغوط هرب المفتي من لبنان إلى العراق، في 14 تشرين أول 1939، وانضم إليه هناك الكثير من المهاجرين الفلسطينيين الذي أقاموا في سوريا ولبنان. بذلك أزيل

عمليا تهديد العمليات الفلسطينية المسلحة من سوريا ولبنان وحل مكانها تهديد غزو قوات عسكرية نظامية بعد سقوط فرنسا وسيطرة حكومة فيشي على سوريا ولبنان.

تهديد الغزو من سوريا ولبنان (حزيران 1940-تموز 1941)

حتى احتلال فرنسا من قبل النازيين وإقامة حكومة فيشي، كانت النظرية الدفاعية عن الشرق الأوسط تستند إلى التعاون بين قوة فرنسية عسكرية كبيرة، كانت منتشرة في سوريا ولبنان، وبين قوة بريطانية صغيرة كانت منتشرة في أرض إسرائيل ومصر. القوة الفرنسية كانت مسؤولة عن الدفاع عن الشرق الأوسط من الهجمات التي مصدرها الشمال، فيما القوة البريطانية مسؤولة عن حماية قناة السويس والصحراء. تحت إمرة حكومة فيشي في سوريا ولبنان كانت توجد قوة عسكرية تتألف من ثلاثة فرق نخبة تابعة لـ«فيلق الأجانب» ووحدات كولونيالية[76]. وكان لدى هذه القوة نحو 90-100 دبابة من النوع الرديء، سلاح مدفعية ضعيف، 50 طائرة حديثة وقوة بحرية صغيرة[77].

من وجهة نظر بريطانيا والإستيطان اليهودي، كان يوجد نوعان من التهديدات الأمنية المتأتية من سوريا ولبنان في 1940-1941: الأول فعلي والثاني محتمل. التهديد الفوري نشأ من نفس وجود القوة الفرنسية الكبيرة في سوريا ولبنان، الذي كان، في صيف 1940، يفوق قوة القوة البريطانية في أرض إسرائيل[78]. التهديد المحتمل نشأ من تطور التعاون بين ألمانيا وحكومة فيشي، الذي انطوى على خطر إقامة الجيش الألماني قواعد عسكرية ومطارات في سوريا ولبنان، نقل قوات عسكرية ألمانية إلى سوريا ولبنان واستخدام سوريا ولبنان كقاعدة لمهاجمة أرض إسرائيل من الشمال. بريطانيا والإستيطان اليهودي كانا مدركين لهذه التهديدات وفي 1940-1941 خصّصا اهتماما كبيراً لها[79].

يمكن الوقوف على مرحلتين أساسيتين في تطور الخشية من التهديد السوري واللبناني:

أ- حتى احتلال اليونان وكريت من قبل الألمان (ربيع 1941) قدر البريطانيون والقسم السياسي في الوكالة بأن «الفرنسيين لن يقاتلوا، وأن المعركة في سوريا ولبنان لا تستدعي جهودا كبيرة»[80]. في صيف 1940 قدر البريطانيون بأنه لا ينبغي النظر إلى القوات الفرنسية في سوريا ولبنان كقوة معادية، لأنها لا تتماهى مع حكومة

فيشي وعند أول فرصة سوف تغير جلدها[81]. موشيه شاريت كان شريكا في هذا التقدير البريطاني واعتقد أنه في حال وقفت القوات الفرنسية بين خياري القتال أو الإستسلام، فإنها لن تقاتل[82].

ب- في ربيع 1941، بعد احتلال كريت من قبل قوات مظلية ألمانية أُنزلت من الجو، ومع تنامي الضغط الألماني على البلقان واليونان والصحراء المغربية (حيث كان رومل وصل إلى الحدود المصرية) زادت الخشية من سيطرة ألمانيا على سوريا ولبنان وصارت أكثر حسّية. البريطانيون خافوا من إنزالات جوية بأحجام كبيرة في الشرق الأوسط (على سبيل المثال، إنزال فرقتين في الصحراء السورية)[83] ولم يكونوا مدركين لحقيقة أن الألمان استخدموا الفرقة الطائرة الوحيدة الموجودة لديهم في كريت، وبذلك لم يعد لديهم قدرة على السيطرة بطريقة مماثلة على بلدان أخرى[84]. إلى ذلك أضيف، في أيار 1941، نشاط جوي ألماني في شمال وشرق سوريا تمثل بتعبئة وقود للطائرات المتوجهة إلى العراق من أجل قصف قاعدة الحبانية في إطار تقديم المساعدة لثورة رشيد علي الكيلاني هناك[85]. المعلومات الإستخبارية التي وصلت إلى البريطانيين، سواء مباشرة أو عبر عملاء تابعين للقسم السياسي، كانت تميل إلى تعزيز هذه المخاوف أو المبالغة في خطورة الوضع[86].

على خلفية ذلك، زادت، في أيار 1941، الخشية وسط قيادة الإستيطان من سيطرة ألمانيا على سوريا ولبنان. في 10 أيار كتب موشيه شاريت إلى حاييم فايتسمان الذي كان آنذاك في لندن: «وضعنا خطير. نحن نرى بشكل واقعي احتمال إحتلال البلاد. سوريا مفتوحة. تركيا لا يمكن الإعتماد عليها. العراق خائن. ثمة حراك خطير في البلاد...»[87]. في 17 أيار كتب شاريت مرة أخرى إلى فايتسمان: «قلقنا الأساسي هو من سوريا التي صارت تمثل محطةً ومعبراً للطائرات النازية. نحن نعلم بوجود فرقة كاملة للألمان في اليونان يمكن نقلها في الجو و200 طائرة نقل يمكنها نقلها برحلتين»[88]. احتمال سيطرة الألمان على سوريا ولبنان أثار الخوف من غزو أرض إسرائيل[89]، الذي كان يعني، بحسب موشيه شاريت، إنزال «ضربة قاضية» على مواقع بريطانيا في الشرق الأوسط كله[90].

فيما بعد تبين أن هذه المخاوف كان مبالغاً فيها جدا، وذلك على خلفية التطورات في أوروبا التي لم تكن قيادة الإستيطان في تلك الفترة مدركةً لها. في ربيع 1941 كان

الألمان مشغولين بالتحضير لغزو الإتحاد السوفياتي (عملية بربروسا)، ولذلك، انطلاقا من اعتبارات استراتيجية، لم يكن لديهم مصلحة في تخصيص قوات للبنان وسوريا وفتح جبهة إضافية في الشرق الأوسط. عندما بدأ الهجوم البريطاني في سوريا ولبنان، في ليل 7-8 تموز 1941، قبل أسبوعين من انطلاق عملية بربروسا، طلب الألمان من الفرنسيين الإمتناع عن التصادم العسكري الشامل مع بريطانيا بسبب خشيتهم من تورط حكومة فيشي فيما الجزء الأكبر من الجيوش الألمانية كانت مخصصة للشرق[91].

اقتراح موشيه شاريت بجعل الليطاني حدودا أمنية لأرض إسرائيل

في صيف 1941، قدرت قيادة الوكالة أن البريطانيين لن يحاولوا الدفاع عن إصبع الجليل وأنه في حال تعقّدت الأوضاع في الشمال، فإن الجيش البريطاني سوف يُخلي المنطقة، غير القابلة للدفاع عنها، ونتيجة ذلك سوف تُسيَّب نحو 12-13 مستوطنة يهودية في أيدي العدو[92].

في ضوء هذه الفرضية، قدّرت الوكالة أن هناك طريقتي عمل محتملتين أمام البريطانيين: الأولى، إخلاء قواتها من إصبع الجليل ونشرها على خط جنوبي أكثر راحة (روش بينا)؛ الثانية، احتلال صور والإنتشار على خط الليطاني. في ربيع 1941 حاول موشيه شاريت إقناع البريطانيين باحتلال جنوب لبنان والتموضع على الليطاني كخط دفاعي عن أرض إسرائيل، لكن من دون نجاح[93].

في إطار محاولات الإقناع هذه، توجه موشيه شاريت، في نهاية نيسان 1941، إلى جورج بولوك، رئيس البعثة الشرق أوسطية لـ«مديرية العمليات الخاصة»، التي لعبت دورا رئيسيا في التعاون السري بين البريطانيين والإستيطان. شاريت أثار أمامه الحاجة إلى إزاحة الحدود الشمالية لأرض إسرائيل حتى الليطاني على أساس أن ذلك خط الدفاع الأنسب ضد غزو معاد من الشمال[94]. بولوك أجاب بأن اقتراح شاريت يخضع للبحث حاليا وأنه سوف يطرحه أمام قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، الجنرال ويفل[95]، جوابٌ لم تكن وراءه نية جدية لبحث طلب شاريت، لأن البريطانيين لم يأخذوا أبدا بعين الإعتبار نصائح وآراء الوكالة بشأن احتلال سوريا ولبنان. بولوك أضاف أنه من المعروف للبريطانيين أنه في حال تعقدت الأمور فإن الفرنسيين سوف ينسحبون إلى نهر الليطاني. بسبب اهتمامه

الشديد بتنفيذ المهام التي ألقيت على الوكالة في ذلك الحين، أشار بولوك إلى أن الكثير يتعلق على التنفيذ الناجح لتفجير مصافي النفط في طرابلس. وأضاف أنه في حال تمت العملية بنجاح فسوف يفتح ذلك أمام الجانب اليهودي أبوابا كثيرة[96].

الرؤية الإستراتيجية البريطانية، التي تبلورت في نهاية المطاف، كانت هجومية، ورأت في احتلال لبنان وسوريا- وليس في تحسين الحدود الأمنية لأرض إسرائيل- الرد على خطر سيطرة قوات المحور على سوريا ولبنان وغزو محتمل لأرض إسرائيل. القرار البريطاني، الذي اتخذ في آخر أيار، كان احتلال سوريا ولبنان. تجدر الإشارة إلى أنه حتى اللحظة الأخيرة لم تكن قيادة الإستيطان تدرك أهداف غزو سوريا ولبنان. في برقية بتاريخ 5 حزيران، قبل ثلاثة أيام من الغزو، وصلت إلى ممثل القسم السياسي في نيويورك، ذكر موشيه شاريت أنه وفقا لآخر الأخبار التي في حوزته، فإن البريطانيين قرروا «أخيرا» غزو سوريا (المقصود سوريا ولبنان)، لكن حتى نهر الليطاني. يعني ذلك، يضيف شاريت، تثبيت خط دفاعي أكثر فعالية وإزالة تهديد إخلاء القوات البريطانية لسهل الحولة، لكن من دون احتلال سوريا ومنع استخدام أراضيها كقاعدة للألمان[97].

قضية إخلاء المستوطنات اليهودية في إصبع الجليل

الخشية من هجوم فرنسي من سوريا ولبنان بدأت تتغلغل وسط سكان إصبع الجليل حتى صيف 1940، عندما كان تقدير البريطانيين وقيادة الوكالة بأنه لا ينبغي النظر إلى قوات حكومة فيشي في سوريا ولبنان كقوة معادية ذات نوايا هجومية. عزرا دانين، الذي أشرف على معالجة المعلومات الإستخبارية العربية من قبل مؤسسات الإستيطان، أبلغ في 11 آب 1940 رؤوفين شيلواح بحصول لقاء بينه وبين ممثلي المستوطنات في إصبع الجليل. خلال اللقاء أثار ممثلو المستوطنات مسألة عدم جهوزية المستوطنات لمواجهة هجوم من جانب الجيش الفرنسي والقبائل البدوية. كما أشاروا إلى عدم وجود جيش بريطاني منتشر في المنطقة لكي يتصدى للغزو وإذا أراد الفرنسيون احتلال كل الجليل في يوم واحد فإنهم قادرون على ذلك[98].

مخاوف سكان إصبع الجليل تزايدت في المرحلة الثانية من ارتفاع درجة الخطر الأمني، في ربيع 1941، في وقتٍ أصبح فيه البريطانيون شركاء لهذه المخاوف، وكذلك قيادة

الإستيطان. عندما سمعت المستوطنات بنية غزو القوات البريطانية المتوقع لسوريا، في النصف الثاني من أيار 1941[99]، لم تتبدد المخاوف. بالعكس، الغزو البريطاني لسوريا ولبنان كان من شأنه، بحسب رأيهم، أن يعرض المستوطنات اليهودية على الخط الأمامي للخطر، فيما درجة ثقتهم بقدرات الجيش البريطاني على الدفاع عنهم بنجاعة أمام الجيش الفرنسي كانت منخفضة[100].

على خلفية ذلك، جرت مداولات حادة داخل المستوطنات وقيادة الإستيطان، في النصف الثاني من أيار 1941، حول مسألة إخلاء المستوطنات، أو على الأقل إخلاء النساء والأطفال من مستوطنات إصبع الجليل والمستوطنات المحاذية للحدود اللبنانية[101]. هذه المسألة رُفعت إلى الوكالة واللجنة القومية، التي كان يوجد في حوزتها خطة لإخلاء نحو 1000 رجل من 14 مزرعة ومن ثلاثة مستوطنات في الجليل الأعلى الشرقي والغربي (على سبيل المثال: إخلاء حانيتا إلى كريات عنافيم، وإيلون إلى غان شموئيل، والمطلة إلى زخرون يعقوب)[102]. في نهاية المطاف، لم تُنفَّذ هذه الخطة وكانت يد معارضي الإخلاء، من بينهم برز إسحاق تفناكين (من زعماء حركة مباي، رئيس «الكتلة باء» التي انشقت عن مباي في 1944 وأقامت حزب «أحدوت هاعافوداه»، هي العليا[103].

في ليل 7-8 حزيران 1941 بدأ الغزو البريطاني لسوريا ولبنان. القوات الغازية عملت على ثلاثة محاور: محور الساحل اللبناني؛ محور البقاع اللبناني؛ ومحور ثالث في جنوب سوريا، على خط دمشق درعا. واجهت القوات البريطانية مقاومة عنيدة وغير متوقعة من جانب قوات فيشي، خلافا لتقديرات مؤيدي ديغول الذي تعهدوا للبريطانيين بـ«نزهة ممتعة»[104]. بعد مرور خمسة أسابيع من القتال فقط، استسلمت القوات الفرنسية وفقا لشروط تم التوقيع عليها في عكا بتاريخ 14 تموز 1941.

القوات الفرنسية في قطاع مرجعيون صمدت أمام هجوم القوة الأسترالية حتى استسلام الجيش الفرنسي. القتال العنيد الذي جرى في ذلك القطاع أدى إلى إخلاء جزئي للسكان اليهود غير المقاتلين من مستوطنات إصبع الجليل. بعد يومين من بداية الغزو، تعرض قطاع المطلة – مرجعيون إلى هجوم فرنسي مضاد، وطلبت القيادة البريطانية المحلية إخلاء السكان المدنيين من المطلة وكفار غلعادي وإبقاء الحراس في المكان فقط. من المطلة أخلي الأطفال والنساء، فيما رفض سكان كفار غلعادي المغادرة، وفقط بعد مداولات

بينهم وبين القيادة الأسترالية قرروا إخلاء الأطفال والنساء والعُجّز ونقلهم إلى مستوطنة تل يوسف. وصدرت توجيهات مماثلة إلى مستوطنتي دافنا ودان، لكن لم يتم الإلتزام بها عمليا[105]. بعد أن تعرضت المطلة للقصف، في 17 حزيران، من قبل المدفعية الفرنسية في منطقة حاصبيا (القصف كان موجها إلى كفار غلعادي، حيث كانت توجد بطارية مدفعية بريطانية) تم إخلاء النساء والأطفال أيضا من المستوطنات الأخرى في إصبع الجليل[106].

ليلة 16–17 حزيران شهدت حادثة غير مألوفة تمثلت بوصول معلومات إلى قيادة الإستيطان والـ«هاغاناه» حول انسحاب القوات البريطانية من المطلة إلى روش بينا، في أعقاب «هجوم مضاد» محلي شنّه الفرنسيون في قطاع مرجعيون– المطلة. في ضوء الهلع الذي ساد المكان، أخليت المطلة من معظم سكانها وجاء إليها مكانهم مجموعة مؤلفة من 18 شخصا من كفار غلعادي، بقيادة إليعيزر كرول، من قدماء منظومة «هاشومير»، من أجل حراسة المستوطنة[107]. لكن اتصالات جرت مع البريطانيين صبيحة اليوم التالي أوضحت أنه لم يكن هناك أي انسحاب، ولا أيّ تغيير في الخط الذي يمسك به الجيش البريطاني[108]. هذا الحدث بيّن لقيادة الإستيطان وجود نقص في الآليات لإخلاء المستوطنات عند الحاجة، وكذلك عدم وجود جدار جدي أو تحصينات الحد الأدنى في جزء من المستوطنات[109].

في 20 حزيران شهدت مرجعيون معركة أفضت إلى طرد الفرنسيين منها. وفي وقت لاحق تغلب البريطانيون بالتدريج على مقاومة الجيش الفرنسي. في 22 حزيران دخل الجيش الألماني إلى الإتحاد السوفياتي، مما أدى إلى تبدد خطر سيطرة قوات ألمانية على سوريا ولبنان، مؤقتا على الأقل. جراء ذلك، فقد تهديد حصول غزو من سوريا ولبنان لأرض إسرائيل فعاليته، وتبدد التوتر في مستوطنات إصبع الجليل.

2. مساعدة المشروع الإستيطاني للبريطانيين ومؤيدي ديغول في مواجهة التهديد الأمني من سوريا ولبنان

شكل المساعدة، أهدافها والإشكاليات التي انطوت عليها

في مطلع الأربعينات، وخصوصا في الفترة الواقعة بين سقوط فرنسا واحتلال سوريا ولبنان من قبل البريطانيين، قدّم الإستيطان اليهودي مساعداتٍ متنوعة للبريطانيين ومؤيدي

ديغول، فيما يتعلق بتأمين الرد على التهديد الأمني من سوريا ولبنان. هذه المساعدات تجلت في ثلاثة مجالات أساسية:

أ- المساعدة في التخطيط البريطاني الإستراتيجي. بناء على طلب البريطانيين، تم استدعاء البروفسور يوحنان ريتنر وخبراء آخرين لكي يشاركو في التخطيط الإستراتيجي البريطاني حول سبل مواجهة احتمال الغزو الألماني عبر الشمال.

ب- مجال النشاط السري. هدف النشاط السري كان: مساعدة البريطانيين والفرنسيين على إجراء تعقب استخباري لقوات فيشي في سوريا ولبنان؛ المس بالحافزية والمعنويات وإرادة القتال لدى قوات فيشي؛ إثارة حراك وسط السكان المحليين ضد حكومة فيشي؛ وضع صعوبات قتالية أمام الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان والقوات الألمانية (فيما إذا جاءت إلى سوريا ولبنان). هذه الأنشطة شملت: جمع ومعالجة معلومات استخبارية حول ما يجري في سوريا ولبنان؛ ممارسة الدعاية والحرب النفسية؛ إثارة الفتن السياسية وسط السكان المحليين؛ أعمال تخريبية صغيرة في منشآت جيش وحكومة فيشي؛ وإقامة بنية تحتية استخبارية وتخريبية لمواجهة احتمال سيطرة الألمان على سوريا ولبنان.

ت- مساعدة قوات الإنقاذ التابعة لقوات الغزو البريطانية إلى سوريا ولبنان. وذلك من خلال أَدلّاء وتنفيذ أنشطة تخريبية وقتالية محدودة ليلة الغزو من قبل مجموعات تابعة للـ«بلماخ»، الذي تقرر إنشاؤه في 15 أيار 1941.

التعاون الذي نشأ بين المشروع الإستيطاني من جهة، والبريطانيين وفرنسا الحرة في سوريا ولبنان، من جهة أخرى، كان جزءً من تعاون شامل مع البريطانيين شمل أرض إسرائيل، جيرانها القريبين، الشرق الأوسط بمجمله وكذلك بلدان البلقان. وكان لهذا التعاون مساهمة – حتى لو ثانوية في أهميتها من حيث النظرة الكلية– في الجهود الحربية البريطانية على مستوى الشرق الأوسط. إلا أنه، إضافة إلى مصلحة قيادة المشروع الإستيطاني بمساعدة الجهد الحربي البريطاني، كان ثمة طموح سياسي لتقديم الإستيطان بوصفه عاملا سياسيا مستقلا في الشرق الأوسط مع نهاية الحرب[110]، وتطوير بنية تحتية عسكرية تتيح له تحقيق استقلاله في المستقبل. لهذا السبب، الإستعانة بالإستيطان، من وجهة نظر البريطانيين، كانت مقترنة بإشكالية مهمة، والتعاون بين الجانبين شهد خلال الحرب مداً وجزراً، وذلك

ربطاً بتقدير البريطانيين لوضعهم في الحرب ومدى خطورة التهديدات العسكرية التي دهمت أرض إسرائيل. عندما أصاب البريطانيين الضعف وازدادت التهديدات العسكرية ضد أرض إسرائيل ازداد مؤقتا اهتمامهم بالإستعانة بالمشروع الإستيطاني من أجل الدفاع عن البلاد، وعندما خفت خطورة التهديدات، ارتفع منسوب التحفظ البريطاني بسبب الخشية من أن يثور المشروع الإستيطاني ضد بريطانيا وسياساتها عندما يحين الوقت.

وقد كان عدد من القادة الصهاينة شركاء في الجهود الذي بذلت من أجل دفع البريطانيين إلى التعاون مع الإستيطان، من بينهم حاييم فايتسمان، رئيس الهستدروت الصهيونية العالمية، الذي مكث آنذاك في لندن، وموشيه شاريت، مدير القسم السياسي في الوكالة. رؤفين شيلواح كان المسؤول عن التعاون السري مع البريطانيين من قبل القسم السياسي، ودافيد هاكوهين لعب دور رجل الإتصال مع البريطانيين ومع رجال ديغول. طوفيا أرزي، يهوشواع (جوش) فلامون، عزرا دانين ويوسف فاين كانوا الشخصيات البارزة في مجالات التعاون السري المختلفة. من الجانب البريطاني، الجسم الرئيسي الذي لعب دورا في التعاون السري كان «مديرية العمليات الخاصة» (Special Operations Executive-SOE)، التي كانت تتبع لوزارة الحرب الإقتصادية في لندن وكانت مسؤولة عن عمليات التغلغل والتآمر في البلدان المحتلة من قبل دول المحور. الشخصيات البارزة وسط الضباط البريطانيين الذي لعبوا دورا في التعاون السري مع الإستيطان اليهودي في سوريا ولبنان كانوا جورج تايلور (الخياط) وخلفه جورج بولوك (البولوني)، اللذين ترأسا البعثة الشرق أوسطية للـ SOE. شخصية بارزة أخرى هي العميد إيلتير كلايتون، ضابط أركان للشؤون السياسية في هيئة أركان قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط[111].

المساعدة في التخطيط الإستراتيجي البريطاني:

إعداد خطة لمواجهة الغزو الألماني المحتمل من الشمال

حتى سقوط سوريا ولبنان في أيدي حكومة فيشي، كانت الأنشطة الإستخبارية والتخطيط العسكري المرتبطين بسوريا ولبنان في عهدة الجيش الفرنسي. بعد سقوط سوريا ولبنان ذهبت أدراج الرياح الجهود التي بُذلت على مدى سنوات لبناء بنية تحتية شكلت قاعدة للتخطيط العسكري، وصار يتوجب بناؤها من جديد ضمن وقت قصير. بسبب النقص

في القوة البشرية التي تمتلك الخبرة، طلب البريطانيون من الوكالة في صيف 1940 تجنيد البروفسور يوحنان ريتنر من كاتدرائية الهندسة المعمارية في التخنيون من أجل أعمال التخطيط. وريتنر كان أول قائد قطري لقيادة الـ«هاغاناه» (1938) وصاحب خبرة عسكرية كضابط أركان في الجيش الروسي القيصري في الحرب العالمية الأولى[112]. في أعقاب ذلك، تم استدعاء ريتنر في صيف 1940 إلى هيئة الأركان البريطانية الخاصة بالشرق الأوسط ووُضع في قسم خاص أُنشئ من أجل إعداد خطط لمواجهة الغزو الألماني المحتمل للشمال. القسم افتُتح في حيفا وتم جلب طاقم نخبوي، جندته الوكالة اليهودية، للعمل فيه. عمل ريتنر تمحور، في المرحلة الأولى، حول جمع المعلومات الأساسية حول شبكات الطرقات في المنطقة، وكذلك الجسور والمرافئ البحرية والمصانع، التي ستكون هناك حاجة إلى تدميرها أو تخريبها وتعطيلها في حال حصول غزو ألماني. ومن أجل الحصول على معلومات أو التثبت من معطيات تم إرسال أفراد في دوريات ميدانية، بما في ذلك يهود انتسبوا لاحقا إلى المستعربين في الـ«بلماخ». «لقد وصلنا» كتب أحد هؤلاء، يوسف كوستيكا، «إلى كل الحدود الشمالية لسوريا، حتى تركيا. فحصنا كل منشأة مهمة، تعرفنا إلى كل جسر ذي أهمية»[113].

في المرحلة الثانية، في ختام تجميع المعلومات، وتحديثها وفرزها، بدأ ريتنر وطاقمه بالعمل العسكري المهني الذي تضمن أساليب العمل المحتملة للعدو وتخطيط عمليات الدفاع. في العمل التخطيطي، تم التشديد بشكل خاص على تفعيل وحدات صغيرة للقتال الموضعي، خصوصا لتنفيذ عمليات تخريب، قبل أن تدخل القوات العسكرية الرئيسية. بعد الإنتهاء من هذا العمل (نهاية 1940 وبداية 1941) قدم ريتنر تقريرا مفصلا إلى الجنرال ويفل، الذي امتدح الجهد الذي بذل واقترح على ريتنر وظيفة جديدة. الأخير رفض لأسباب شخصية واستقال من الخدمة، لكن لأشهر معدودة فقط[114].

الخصائص الأساسية للتعاون السري في سوريا ولبنان

التعاون السري في سوريا ولبنان بين الوكالة اليهودية والأجهزة البريطانية التي عملت في الأنشطة التجسسية والتآمرية في المناطق التي احتلتها قوات دول المحور أو مؤيدوه، بدأ يتطور منذ بداية الحرب. فقد تلقى هذا التعاون زخما بعد سقوط فرنسا، على خلفية

الضعف العسكري للبريطانيين وعدم قدرتهم على صياغة رد فوري ضد التهديد الأمني الذي بدأ ينشأ في سوريا ولبنان. دافيد هاكوهين، في تقريره الذي قدمه عام 1944 حول التعاون السري مع البريطانيين، يذكر أن المعركة حول سوريا تأجلت لمدة سنة تقريبا، وفي غضون ذلك قرر البريطانيون معالجة أمر سوريا ولبنان عن طريق التجسس والدعاية واقتُرح على الوكالة التعاون معهم في هذا المجال[115].

التعاون السري بين الوكالة والبريطانيين تطور في مجالات متنوعة:

أ- المجال الإستخباري. القسم السياسي نشط في جمع المعلومات في سوريا ولبنان (بتمويل بريطاني) من خلال استغلال بنية تحتية استخبارية تم بناؤها في هذين البلدين خلال فترة «الثورة العربية». إضافة إلى ذلك، أقيمت بعد اندلاع الحرب شبكات استخبارية جديدة على يدي إلياهو ساسون، طوبيا آرزي ويوسف فاين، الذي عمل خلال فترة الحرب العالمية الثانية في سوريا ولبنان ضمن مهمات استخبارية[116]. المهام الأساسية التي ألقيت على هذه الشبكات كانت تقديم تقارير حول المزاج العام، الدعاية الأجنبية، زيارات العملاء الألمان، أنشطة مؤيدي دول المحور في سوريا ولبنان، تهريب السلاح، حركة الجيش الفرنسي ووضعيته (عديد القوات، الإنتشار، وضعية مخازن السلاح، وضعية التحصينات الخ..)[117].

المعلومات التي نقلتها هذه الشبكات إلى الوكالة خضع لعملية معالجة وتقدير، ثم تمت ترجمته إلى الإنكليزية، وبعدها أُرسل إلى البريطانيين عن طريق رؤوفين شيلواح[118]. بحسب دافيد هاكوهين، في كل تلك الفترة لم يكن لدى البريطانيين عملاء موثوقين وسط السكان المحليين، وهم اشتكوا أكثر من مرة من كون عمليات التجنيد التي يقومون بها تبوء بالفشل بسبب خيانات مستمرة وابتزاز مبالغ مالية كبيرة، من دون القدرة على بلورة نواة موثوقة من العملاء[119]. حتى بعد احتلال سوريا ولبنان واصل البريطانيون تمويل البنية التحتية الإستخبارية للوكالة تحسّباً لحالة إعادة احتلال سوريا من قبل قوات المحور أو اندلاع انتفاضة مؤيدة للألمان[120].

ب- الدعاية، العلاقات العامة والحرب النفسية. بعد سقوط فرنسا طلب البريطانيون وديغول من فايتسمان وموشيه شاريت مساعدة الفرنسيين في الدعاية والعلاقات العامة والحرب النفسية وسط الفرنسيين الذين يخدمون في سوريا ولبنان[121].

استجاب الإثنان وانعكس التعاون مع الفرنسيين في مجالين أساسيين:

1. إقامة محطة بث سرية. أقيمت المحطة في منزل دافيد هاكوهين في هادار كارميل في حيفا وبدأت عملها ابتداء من أيلول 1940 على أيدي فريق تقني يهودي ومجموعة مذيعين فرنسيين تجمعوا في بيت هاكوهين. المحطة أسميت «Levant France Libre» وتميز بثها بالتحريض على حكومة فيشي في سوريا ولبنان. بعد احتلال سوريا ولبنان انتقلت المحطة إلى بيروت[122]. عشية غزو سوريا ولبنان طُلب من القسم السياسي تشغيل محطة راديو إضافية باللغة العربية، بهدف ضعضعة سلطة حكم فيشي وسط السكان العرب. المحطة أقيمت وعملت إبان غزو سوريا ولبنان بوصفها محطة سورية ثائرة على سلطات فيشي. المذيع في المحطة كان عربي دمشقي، عميل بريطاني ومتعاون مع رجال القسم السياسي[123].

2. نشر البيانات في سوريا ولبنان. شبكات الإستخبارات التي أنشئت في سوريا ولبنان استُغلت من أجل نشر دعاية ديغولية، خصوصا وسط الجيش الفرنسي والموظفين الفرنسيين إلى جانب معسكرات الجيش، في المطاعم والفنادق والطرقات[124]. من بين الشبكات التي عملت في توزيع المادة الإعلامية في سوريا ولبنان، برزت شبكة طوبيا آرزي، التي اعتُقل 30 من عناصرها في نهاية عام 1940، ومن ضمنهم طوبيا آرزي نفسه. حتى بعد سقوط الشبكة، لم يتوقف توزيع المواد[125]. هذه المواد كانت في معظمها باللغة الفرنسية وكتبها رجال ديغول في القدس. إضافة إلى ذلك، تم توزيع مواد دعائية باللغة العربية، حررها وكتبها رجال القسم السياسي في الوكالة بالتشاور مع أحد البريطانيين[126]. آرزي ورجاله أقاموا في بيروت ودمشق مستودعات للمنشورات، مطبعة سرية لطباعة الدعاية ومكتبا كان مرتبطا بالقسم السياسي والبريطانيين[127].

ج- إقامة بنية تحتية من المستعربين في سوريا ولبنان لمهام الإستخبارات والتخريب. على خلفية تقدم قوات المحور في البلقان والصحراء المغربية، وتنامي الخشية من غزو ألماني لسوريا ولبنان بعد احتلال كريت، تم إنشاء «القسم السوري» في الـ«هاغاناه»، وهو عبارة عن وحدة مستعربين تحت إمرة يهوشواع فلامون، اختير أفرادها من بين اليهود المهاجرين من سوريا بشكل أساسي. الأوائل من أفراد الوحدة أرسلوا تسللا إلى

سوريا ولبنان على وجه السرعة في مطلع أيار 1941[128]. المستعربون تسللوا إلى بيروت ودمشق وحمص وحلب وطرابلس بهدف إقامة شبكة عملاء يتم تشغيلهم في مهام إستخبارية وتخريبية ويكونون على اتصال مع أرض إسرائيل في حال حصول ثورة عربية ضد البريطانيين أو في حال احتلال الألمان لسوريا ولبنان (خطر لم يتبدد برأي القسم السياسي حتى بعد احتلال البريطانيين لسوريا ولبنان)[129]. مع تراجع خطر الغزو الألماني واضطراب العلاقات بين القسم السياسي والإستخبارات البريطانية (التي بدأت إنشاء بنية تحتية بشرية موازية في سوريا، تتألف من الأرمن والمسيحيين الموارنة وجهات أخرى) أعيد رجال «القسم السوري» إلى البلاد. بنية المستعربين التي أنشئت في سوريا ولبنان لم تخضع لاختبار حقيقي، لأن المخاوف من ثورة عربية ضد البريطانيين أو سيطرة القوات الألمانية على سوريا ولبنان لم تتحقق عمليا.

يغآل ألون، في التقرير الذي كتبه بعد إعادة المستعربين إلى البلاد «حول العمليات في سوريا» يعتبر أن نشاط المستعربين في سوريا ولبنان، خلال عام 1941، كان فاشلا: «الفترة الأولى اتسمت بالفشل، والسبب أن الأعضاء لم يكونوا يمتلكون خبرة، ولم يخضعوا لتدريب كاف... لم يكن لديهم إعداد وتغطية لغرض تحضير عمليات استقرار في أرض العدوّ. لم نحصل على هويات أجنبية. لكن البريطانيين أيضا كانوا شركاءنا في ذلك (الفشل)»[130].

د- «العمليات الخاصة». البنية التحتية للقسم السياسي استُغلت أيضا من أجل تنفيذ عمليات خاصة مثل إنقاذ مجموعة ضباط وموظفين مؤيدين لديغول اعتقلتها حكومة فيشي في بيروت تمهيدا لتسفيرها إلى باريس من أجل محاكمتهم عسكريا هناك[131]. بناء على طلب من الإستخبارات العسكرية البريطانية في القاهرة، اهتم القسم السياسي بإنقاذهم[132]. عملية الإنقاذ نفذها رجال يوسف فاين، وتم تهريب المجموعة من بيروت إلى حانيتا بمساعدة قائد الجندرمة اللبنانية، الذي ساعد أيضا في إنقاذ طوبيا آرزي ورجاله الذين اعتقلوا في بيروت[133].

يوسف فاين خطط لاستئجار أشخاص عرب في لبنان من أجل اغتيال عدد من الزعماء العرب المعروفين بكونهم عملاء للألمان، وفي مقدمتهم السياسي السوري شكري القوتلي[134]. كما أنه خطط لإدخال حقائب مفخخة عبرهم إلى فندقي

«متروبول» و«سان جورج» في بيروت، اللذين، وفقا لمعلومات استخبارية، دأب الألمان والإيطاليون على الإقامة فيهما[135]. دافيد هاكوهين كتب في تقرير له «لقد فكرنا في المشاركة في هكذا عمليات»[136].

هـ- التآمر السياسي. ألقى البريطانيون على القسم السياسي مهمة تشجيع القوات العربية الموالية للبريطانيين في الشرق الأوسط[137]. رجال القسم تلقوا أيضا من البريطانيين بضعة آلاف من الليرات من أجل توزيعها بين الأفراد والمجموعات المؤثرين في سوريا ولبنان والأردن[138]. الأموال وُزعت بشكل أساسي وسط الزعماء الدروز، زعماء سوريين في دمشق، شيوخ في الأردن ورؤساء تحرير صحف عربية في دمشق وبيروت[139]. مسؤولو القسم السياسي تجاهلوا الشيعة، لأنهم لم ينظروا إليهم بوصفهم جهة ذات أهمية، وكذلك الموارنة، الذين كان يُشتبه بوجود علاقة بينهم وبين دول المحور، وخصوصا مع إيطاليا، التي لن يترددوا في مساعدتها في ظروف مناسبة[140]. يشار إلى أن البريطانيين لم يولوا أهمية كبيرة لقدرة السكان المحليين في سوريا ولبنان على مساعدة إحدى الجهات المعادية أو مواجهة قوة احتلال[141]، برغم أن الفرنسيين كانوا يخشون من التآمر السياسي البريطاني، خصوصا وسط الدروز[142].

و- تخريب مصافي النفط في طرابلس، قضية «بحارة القارب الـ23». درة تاج التعاون السري كان يفترض أن يكون تخريب مصافي النفط في طرابلس[143]. في ربيع 1941 توجهت قيادة الـ SOE في مصر إلى الوكالة بطلب تنفيذ مهمة تخريبية في منشآت الوقود في سوريا ولبنان، وخصوصا في مصافي طرابلس. خلال نقاش بين موشيه شاريت وجورج بولوك، رئيس الـ SOE في الشرق الأوسط، في 30 نيسان 1941، تم الإتفاق على أن تُنظم الوكالة مجموعة أشخاص يقدمون أنفسهم بأنهم من مؤيدي ديغول، لتنفيذ عملية تخريبية في مصافي نفط طرابلس[144]. وكانت هذه العملية تهدف إلى منع احتمال أن تتزود الطائرات الألمانية بالوقود في طريقها إلى العراق لمساعدة ثورة رشيد علي الكيلاني. التنفيذ ألقي على عاتق يهود أرض إسرائيل، لأن بريطانيا لم تكن في حينه في حالة حرب مع فرنسا الفيشية، والقيادة البريطانية في الشرق الأوسط كانت تخشى من التورط معها[145].

موشيه شاريت وإسحاق ساديه، المسؤول عن التحضيرات العسكرية للعملية، كانا يدركان المخاطر المقترنة بها، في ضوء إجراءات الحراسة المتشددة المتخذة حول مصافي طرابلس[146]. رغم ذلك، استجابت الوكالة لطلب البريطانيين، على خلفية مصلحتها الأكيدة في التعاون مع البريطانيين. تم انتخاب 23 شخصا للمهمة، كانوا من خريجي دورة خاصة في الـ«هاغاناه» للإنزال البحري والتخريب، أقيمت بمبادرة الـ SOE وبالتعاون معها[147]. إليهم ضُمّ ضابط بريطاني برتبة رائد بوصفه مشرفا من قبل SOE. «بحارة القارب الـ 23»، ومعهم الرائد البريطاني انطلقوا إلى مهمتهم في 18 أيار 1941. آثارهم فقدت وحتى اليوم لم يتم معرفة كيف قضوا[148].

القضية برمتها بقيت موضع خلاف: الإستعدادات للعملية، بحسب دافيد هاكوهين في تقرير أعده عام 1944، جرت بتسرّع. الرجال خرجوا إلى المهمة من دون تدريب خاص، في قوارب غير مناسبة وكان لديهم نقص في السلاح[149]. إسحاق ساديه وموشيه شاريت، في مقابل ذلك، يقولان إن الرجال كانوا من أصحاب الخبرة، مدربين، مجهزين جيدا وركبوا قاربا سريعا ذا محرك كبير[150]. حتى المنطق العسكري والسياسي وراء العملية بقي موضع خلاف أيضا: إسحاق ساديه يقول إنه إلى جانب الإعتبار السياسي المرتبط بـ«دفع قوات التحالف إلى الإستعانة بقوتنا في حال نجاح العملية»، كان هناك مبرر عسكري هو أن «العملية لو نجحت، لكانت ضربة جدية ضد خطط الألمان تركيز قوة جوية كبيرة في سوريا»[151]. دافيد هاكوهين، في مقابل ذلك، يرفض كليا المبرر العسكري الذي قدمه إسحاق ساديه: «أذكر جيدا كيف حِرنا جميعا، إسحاق ساديه وأنا وحتى أصدقاؤنا الضباط الإنكليز، لأجل ما هو المطلوب بالضبط من هذه العملية وما هو منطقها العسكري: إذا كان الجيش الإنكليزي سيشن أخيرا معركة من أجل احتلال سوريا ولبنان، فما معنى تدمير مصافي النفط هناك؟»[152].

في نظرة شاملة إلى معركة احتلال سوريا ولبنان، يمكن بالتأكيد التشكيك بالمنطق العسكري الذي حضر في خلفية العملية. حتى لو نجحت العملية، فإنها لن تكون ذات فائدة جدية لأن سوريا ولبنان احتُلت من قبل القوات البريطانية بعد أسابيع من حينه. أهمية القضية، كما يذكر يهودا باور في كتابه «الدبلوماسية والحراك السري

في السياسة الصهيونية 1939-1945»، تكمن في تحويل العملية إلى أسطورة من البطولة والتضحية تربى عليها جيل كامل من مقاتلي الـ«بالماخ»[153].

مساعدة وحدات إنقاذ قوات الغزو البريطاني في سوريا ولبنان

في الأشهر التي سبقت الغزو البريطاني إلى سوريا ولبنان، نقل القسم السياسي إلى البريطانيين تقديرا بأن الجيش الغازي سيواجه مقاومة شديدة من جانب القوات الفرنسية، وأن الغزو سيكون مكلفا على صعيد الضحايا البشرية[154]. على خلفية هذا التقدير المتشائم، اقترحت الوكالة على البريطانيين تشكيل 50 مجموعة عصابات، تعد كل منها 20 فردا، يتم نقلها إلى عمق العدو قبل بداية عمليات الغزو. وعندما تبدأ العمليات، تعمل هذه المجموعات على استهداف القواعد والمنشآت وخطوط سير جيش فيشي، وتتسبب بفوضى في العمق تسهم في إضعاف المقاومة ضد الغزو[155].

الوكالة أشارت أمام البريطانيين إلى مزايا الإستعانة بالمشروع الإستيطاني اليهودي، ومنها معرفة الأرض والخبرة القتالية التي جُمعت أثناء «الثورة العربية». البريطانيون، من جهتهم، لم يتحمسوا للفكرة والأجوبة التي أعطوها لجماعة الوكالة كانت: حتى الآن لا يوجد قرار لاحتلال سوريا؛ البريطانيون يأملون بحل المشكلة عن طريق دفع الجيش الفرنسي إلى خيانة حكومة فيشي؛ لا يوجد لدى البريطانيين سلاح كاف لإعطائه لهذه المجموعات؛ اليهود ليس لديهم خبرة في العمليات العسكرية الكبيرة. هذه الأجوبة، كما يذكر دافيد هاكوهين، تضمنت رفضا للفكرة، خشية الدخول في شراكة كبيرة أكثر من اللازم ويترتب عليها التزامات أكثر من اللازم مع جهات يهودية[156].

في نيسان 1941 بدأت القيادة البريطانية في الشرق الأوسط التخطيط لعملية ضِد قوات فيشي في سوريا ولبنان، لكن قرار الغزو اتخذ في 25 أيار 1941[157]. التنفيذ أُلقي على عاتق الجنرال ويلسون الذي وضعت الفرقة السابعة الأسترالية تحت إمرته، وكذلك لواء مشاة هندي، لواءان فرنسيان وعدة وحدات صغيرة أخرى. القوة البريطانية المهاجمة كانت أقل من حيث الحجم والتجهيزات من القوة الفرنسية التي كانت منتشرة في سوريا ولبنان[158].

موشيه شاريت وإسحاق ساديه، المسؤول عن التحضيرات العسكرية للعملية، كانا يدركان المخاطر المقترنة بها، في ضوء إجراءات الحراسة المتشددة المتخذة حول مصافي طرابلس[146]. رغم ذلك، استجابت الوكالة لطلب البريطانيين، على خلفية مصلحتها الأكيدة في التعاون مع البريطانيين. تم انتخاب 23 شخصا للمهمة، كانوا من خريجي دورة خاصة في الـ«هاغاناه» للإنزال البحري والتخريب، أقيمت بمبادرة الـ SOE وبالتعاون معها[147]. إليهم ضُمّ ضابط بريطاني برتبة رائد بوصفه مشرفا من قبل SOE. «بحارة القارب الـ 23»، ومعهم الرائد البريطاني انطلقوا إلى مهمتهم في 18 أيار 1941. آثارهم فقدت وحتى اليوم لم يتم معرفة كيف قضوا[148].

القضية برمتها بقيت موضع خلاف: الإستعدادات للعملية، بحسب دافيد هاكوهين في تقرير أعده عام 1944، جرت بتسرّع. الرجال خرجوا إلى المهمة من دون تدريب خاص، في قوارب غير مناسبة وكان لديهم نقص في السلاح[149]. إسحاق ساديه وموشيه شاريت، في مقابل ذلك، يقولان إن الرجال كانوا من أصحاب الخبرة، مدربين، مجهزين جيدا وركبوا قاربا سريعا ذا محرك كبير[150]. حتى المنطق العسكري والسياسي وراء العملية بقي موضع خلاف أيضا: إسحاق ساديه يقول إنه إلى جانب الإعتبار السياسي المرتبط بـ«دفع قوات التحالف إلى الإستعانة بقوتنا في حال نجاح العملية»، كان هناك مبرر عسكري هو أن «العملية لو نجحت، لكانت ضربة جدية ضد خطط الألمان تركيز قوة جوية كبيرة في سوريا»[151]. دافيد هاكوهين، في مقابل ذلك، يرفض كليا المبرر العسكري الذي قدمه إسحاق ساديه: «أذكر جيدا كيف حِرنا جميعا، إسحاق ساديه وأنا وحتى أصدقاؤنا الضباط الإنكليز، لأجل ما هو المطلوب بالضبط من هذه العملية وما هو منطقها العسكري: إذا كان الجيش الإنكليزي سيشن أخيرا معركة من أجل احتلال سوريا ولبنان، فما معنى تدمير مصافي النفط هناك؟»[152].

في نظرة شاملة إلى معركة احتلال سوريا ولبنان، يمكن بالتأكيد التشكيك بالمنطق العسكري الذي حضر في خلفية العملية. حتى لو نجحت العملية، فإنها لن تكون ذات فائدة جدية لأن سوريا ولبنان احتُلت من قبل القوات البريطانية بعد أسابيع من حينه. أهمية القضية، كما يذكر يهودا باور في كتابه «الدبلوماسية والحراك السري

في السياسة الصهيونية 1939-1945»، تكمن في تحويل العملية إلى أسطورة من البطولة والتضحية تربى عليها جيل كامل من مقاتلي الـ«بالماخ»[153].

مساعدة وحدات إنقاذ قوات الغزو البريطاني في سوريا ولبنان

في الأشهر التي سبقت الغزو البريطاني إلى سوريا ولبنان، نقل القسم السياسي إلى البريطانيين تقديرا بأن الجيش الغازي سيواجه مقاومة شديدة من جانب القوات الفرنسية، وأن الغزو سيكون مكلفا على صعيد الضحايا البشرية[154]. على خلفية هذا التقدير المتشائم، اقترحت الوكالة على البريطانيين تشكيل 50 مجموعة عصابات، تعد كل منها 20 فردا، يتم نقلها إلى عمق العدو قبل بداية عمليات الغزو. وعندما تبدأ العمليات، تعمل هذه المجموعات على استهداف القواعد والمنشآت وخطوط سير جيش فيشي، وتتسبب بفوضى في العمق تسهم في إضعاف المقاومة ضد الغزو[155].

الوكالة أشارت أمام البريطانيين إلى مزايا الإستعانة بالمشروع الإستيطاني اليهودي، ومنها معرفة الأرض والخبرة القتالية التي جُمعت أثناء «الثورة العربية». البريطانيون، من جهتهم، لم يتحمسوا للفكرة والأجوبة التي أعطوها لجماعة الوكالة كانت: حتى الآن لا يوجد قرار لاحتلال سوريا؛ البريطانيون يأملون بحل المشكلة عن طريق دفع الجيش الفرنسي إلى خيانة حكومة فيشي؛ لا يوجد لدى البريطانيين سلاح كاف لإعطائه لهذه المجموعات؛ اليهود ليس لديهم خبرة في العمليات العسكرية الكبيرة. هذه الأجوبة، كما يذكر دافيد هاكوهين، تضمنت رفضا للفكرة، خشية الدخول في شراكة كبيرة أكثر من اللازم ويترتب عليها التزامات أكثر من اللازم مع جهات يهودية[156].

في نيسان 1941 بدأت القيادة البريطانية في الشرق الأوسط التخطيط لعملية ضد قوات فيشي في سوريا ولبنان، لكن قرار الغزو اتخذ في 25 أيار 1941[157]. التنفيذ أُلقي على عاتق الجنرال ويلسون الذي وضعت الفرقة السابعة الأسترالية تحت إمرته، وكذلك لواء مشاة هندي، لواءان فرنسيان وعدة وحدات صغيرة أخرى. القوة البريطانية المهاجمة كانت أقل من حيث الحجم والتجهيزات من القوة الفرنسية التي كانت منتشرة في سوريا ولبنان[158].

حتى بعد اتخاذ قرار غزو لبنان وبداية التخطيط العملاني، لم يسارع البريطانيون إلى إلقاء مهمات جدية على وحدات عسكرية يهودية. بل إنهم رفضوا كليا مبادرةً تقتضي تكليف وحدة يهودية احتلال جسور الليطاني والإحتفاظ بها [159]. في 26 أيار، بعد يوم من اتخاذ قرار الغزو، نقل جورج بولوك، رئيس الـ SOE في الشرق الأوسط، «اقتراحات عمليات» محددة، تُعنى بأنشطة قتالية صغيرة قرب الحدود: تخريب مخزن وقود في مرجعيون؛ تدمير جسر أو جسور على الليطاني؛ تخريب خطوط الهاتف والتلغراف في منطقة الناقورة؛ تصفية مجموعة صغيرة من الجنود الذين يحرسون عبوة كبيرة تحت شارع في جبل إسكندرون شمال الناقورة[160]. قبل أيام من الهجوم، توجه الجيش البريطاني إلى الوكالة بطلب تزويده بأدلاء ومجموعات تخريب صغيرة للفرقة السابعة الأسترالية التي لم تكن تعرف لبنان بسبب قدومها من الصحراء الغربية عشية الهجوم[161].

«اقتراحات العمليات» نُقلت، على ما يبدو، إلى رؤوفين شيلواح الذي نقلها بدوره إلى دوائر صناعة القرار وبعد ذلك للتنفيذ عند إسحاق ساديه، الذي عُين في حينه قائدا للـ«بالماخ». في الرد على شيلواح أفيد عن اتخاذ قرار بتجنيد 50 مقاتلا والإحتفاظ بهم قرب الحدود الشمالية، لكن تنفيذ المهام مرتبط بعدة شروط: معلومات موثوقة حول الأهداف؛ وجود آلية وتجهيزات ومسدسات؛ تنظيم دعم مالي لعوائل القتلى؛ وتنظيم الجانب القضائي المقترن بالعملية العسكرية لأعضاء الإستيطان إلى جانب القوات البريطانية[162].

تنفيذ المهمة أُلقي على عاتق مجموعات النواة الخاصة بالـ«بالماخ»، الذي تقرر إنشاؤه في 15 أيار 1941. السريتان، اللتان اختير منهما المشاركون في مساعدة قوة الإنقاذ البريطانية، كانت تعدان 60 فردا: السرية «أ»، بقيادة يغآل ألون استعدت في كفار غلعادي، والسرية «ب» بقيادة موشيه ديان، انتشرت في حانيتا. الجيش البريطاني لم يزودهما بالسلاح أو التجهيزات وفقط بعد جهد جهيد أعطيت لهم شهادات عسكرية[163].

في العملية العسكرية ليل 7–8 حزيران، في ساعات الهجوم الأولى، شارك عمليا 33 شخصا من السريتين عملوا ضمن 12 مجموعة: سبعة مجموعات قطعت خطوط الهاتف؛ مجموعتان وجهت قوات الجيش؛ وثلاثة نشطوا في مهام الإحتلال والتخريب[164]. ساحة عمل سرية موشيه ديان شهدت الأحداث القتالية الرئيسية، التي كانت ذروتها وضع اليد على جسرين على الطريق الساحلي ضمن منطقة إسكندرون، على بعد نحو 10 كلم

شمال الناقورة، من أجل منع حصول تفجيرات. في المعركة التي دارت في محطة الشرطة الفرنسية بالقرب من الجسرين، فقد ديان إحدى عينيه[165].

مساعدة البريطانيين في ليلة الغزو بقيت بمثابة «حدث لمرة واحدة». في أثناء الغزو عاد وبرز تحفظ البريطانيين من الإستعانة بقوة يهودية في المهام الحربية. ذلك، ليس فقط بسبب اعتبارات سياسية تتعلق بأرض إسرائيل، وإنما بسبب الخشية من رد سلبي من قبل السكان المحليين من تعاون اليهود في احتلال سوريا ولبنان[166]. كما في الماضي، فضل البريطانيون هذه المرة أيضا تقليص التعاون ضمن حدود المجال السري: في المحور الشرقي للقوة المهاجمة (في سوريا) عمل مستعربون يهود في مهام تخريبية ضد أهداف حيوية في عمق العدو. في هذا الإطار نجح مستعربان من «القسم السوري» في الـ«هاغاناه» بالوصول إلى حلب وتخريب قاطرات نقل النفط وذخائر كانت موجودة في محطة قطار وأحد المعسكرات–جزء من الأهداف التي أُمروا باستهدافها[167].

ماذا كانت مساهمة المشروع الإستيطاني للبريطانيين في مواجهة التهديدات الأمنية في سوريا ولبنان؟ وماذا كانت أهمية هذه المساهمة؟

في مجال التخطيط العسكري، الإستخباري، الدعائي والحرب النفسية قدمت الوكالة مساعدة قيمة للبريطانيين ورجال ديغول، رغم أن الجهود التي بذلتها الوكالة في مجال التعاون السري لم توضع موضع إختبار حقيقي، لأن قوات المحور لم تسيطر على سوريا ولبنان، وكما ذُكر، لم تكن لديهم نية كهذه على خلفية إرسال القوات إلى الإتحاد السوفياتي. من الناحية العسكرية، المساعدة التي قدمتها الـ«هاغاناه» إلى وحدات الإنقاذ التابعة للقوة البريطانية المهاجمة كانت محدودة، ودورها في المعركة العسكرية لاحتلال سوريا ولبنان كان ثانويا. رغم ذلك، كان للمساعدة التي قدمتها الوكالة والـ«هاغاناه» للبريطانيين في الإطار اللبناني- السوري أهمية كبيرة من جهة بناء قوة الدفاع الخاصة بالإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل. عمليات التجسس، التخريب، التغلغل، الدعاية والحرب النفسية أتاحت اكتساب خبرة مهمة في العمل الإستخباري المهني المدمج ضمن حرب شاملة، وولدت لدى قيادة الإستيطان وعيا لأهمية النشاط الإستخباري، وكانت مرحلة مهمة في مسار نمو وتبلور الأجهزة الإستخبارية الإسرائيلية[168]. الـ«بالماخ»

رأى في المساعدة العسكرية التي قُدمت لوحدات إنقاذ الجيش البريطاني بداية طريقه وحوّلها لاحقا إلى أسطورة تربى عليها أفراده[169]. «هذه العمليات» كتب إسحاق ساديه لاحقا، «أثبتت لنا ما الذي نملكه في أيدينا: مادة بشرية نخبوية ذات مزايا في تعلم النظرية العسكرية، علينا فقط مواءمتها لاحتياجات حربنا المستقبلية...»[170]. هذه الطاقة الكامنة، كما يذكر يسرائيل بار في مقدمة كتابه «درع في الخفاء، العمليات السرية في الحرب العالمية الثانية» كان يمكن أن تكون مستَثمرة بصورة أكثر جدية: على سبيل المثال، السيطرة المبكرة على جسور الليطاني – لكن عقبات سياسية وضعتها القيادة البريطانية حالت دون تحقق ذلك[171].

الجزء الثاني

موقع لبنان في السياسة الإسرائيلية خلال فترة حرب الإستقلال (29 تشرين ثاني 1947- 23 آذار 1949)

رأى في المساعدة العسكرية التي قُدمت لوحدات إنقاذ الجيش البريطاني بداية طريقه وحوّلها لاحقا إلى أسطورة تربى عليها أفراده[169]. «هذه العمليات» كتب إسحاق ساديه لاحقا، «أثبتت لنا ما الذي نملكه في أيدينا: مادة بشرية نخبوية ذات مزايا في تعلم النظرية العسكرية، علينا فقط مواءمتها لاحتياجات حربنا المستقبلية...»[170]. هذه الطاقة الكامنة، كما يذكر يسرائيل بار في مقدمة كتابه «درع في الخفاء، العمليات السرية في الحرب العالمية الثانية» كان يمكن أن تكون مستثمرة بصورة أكثر جدية: على سبيل المثال، السيطرة المبكرة على جسور الليطاني – لكن عقبات سياسية وضعتها القيادة البريطانية حالت دون تحقق ذلك[171].

...ـة، حتى الغزو العربي في أيار 1948:

...**وتقديم السلاح والذخيرة إلى «جيش الإنقاذ»**. اللجنة
... التي اجتمعت في القاهرة بتاريخ 8 كانون أول 1947
...سطين على قوات متطوعين، وفقا لحصة فُرضت على
...ان كانت 300 متطوع مع تجهيزهم الكامل (من
... الدول العربية تجنيدهم). كما ألقي على لبنان
... في أيار 1948 ارتفع عدد المتطوعين اللبنانيين
... عمليا 305 متطوعين مجهزين ومسلحين
...ؤلاء المتطوعين، بحسب تقرير مصلحة
...[26]. صحيح أن لبنان لم يلتزم بكل
...ول العربية، باستثناء سوريا، التي
...[27]. وزير الدفاع اللبناني، مجيد
... 1948) أن عمليات جمع
...ت إشرافه وإشراف نظيره

... توجه القاوقجي في
...ش بطلب تزويده
... اللبناني بإعطاء
... مدفعين عيار
... كبير أثناء
... تم تفعيل
... . كما
...[29].

رأى في المساعدة العسكرية التي قُدمت لوحدات إنقاذ الجيش البريطاني بداية طريقه وحوّلها لاحقا إلى أسطورة تربى عليها أفراده[169]. «هذه العمليات» كتب إسحاق ساديه لاحقا، «أثبتت لنا ما الذي نملكه في أيدينا: مادة بشرية نخبوية ذات مزايا في تعلم النظرية العسكرية، علينا فقط مواءمتها لاحتياجات حربنا المستقبلية...»[170]. هذه الطاقة الكامنة، كما يذكر يسرائيل بار في مقدمة كتابه «درع في الخفاء، العمليات السرية في الحرب العالمية الثانية» كان يمكن أن تكون مستَثمرة بصورة أكثر جدية: على سبيل المثال، السيطرة المبكرة على جسور الليطاني– لكن عقبات سياسية وضعتها القيادة البريطانية حالت دون تحقق ذلك[171].

الجزء الثاني

موقع لبنان في السياسة الإسرائيلية
خلال فترة حرب الإستقلال
(29 تشرين ثاني 1947- 23 آذار 1949)

مدخل إلى الجزء الثاني

سياسة المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل تجاه العالم العربي إبان فترة حرب الإستقلال («حرب فلسطين» بحسب الرواية العربية) اتّسمت باندلاع الصراع المسلح مع الفلسطينيين في أرض إسرائيل. خلال هذه الفترة، التي كان فيها المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل يصارعان على وجودهما، تحول الإعتبار الأمني إلى الإعتبار المركزي والحاكم، فيما خُصص النشاط السياسي، بالدرجة الأولى، لخدمة الجهود الأمنية. لذلك، كان دافيد بن غوريون، منذ اضطلع بحقيبة الأمن في المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين في بازل (كانون الأول 1946)، وقادة الـ«هاغاناه» والجيش الإسرائيلي، هم الذين اتخذوا القرارات الأمنية ذات الصلة بالعالم العربي، فيما وجد موشيه شاريت ومسؤولو القسم السياسي في الوكالة اليهودية، ووزارة الخارجية التي ورثت القسم، أنفسهم يُدفعون عن دائرة صنع القرارات.

حتى السياسة تجاه لبنان اتسمت خلال هذه الفترة بمواجهة التهديدات الأمنية المتأتية من الجبهة اللبنانية، التي كانت أقل أهمية مقارنة مع تهديدات الجبهات الأخرى، بسبب الضعف النسبي للجيش اللبناني وانعدام الحماسة لدى لبنان للتدخل المباشر في الحرب. رغم ذلك، لم يكن ممكنا تجاهل جهتين نشطتا على الجبهة اللبنانية، خلال فترات مختلفة من حرب الإستقلال، وشكلتا تهديدا ضد الجيش الإسرائيلي والمشروع الإستيطاني اليهودي في الجليل: الأولى، الجيش السوري، الذي عملت وحداتٌ منه، بحجم كتيبتين إلى ثلاث كتائب مشاة في الجبهة اللبنانية؛ والثانية، «جيش الإنقاذ» بقيادة القاوقجي. أولوية المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل فيما يتعلق بلبنان أعطيت لكبح هذه التهديدات، فيما المصالح السياسية (تأسيس حلف مع الطائفة المارونية) أو المصالح الإقتصادية، التي كانت محورية إبان فترة الإنتداب، فقدت أهميتها وحضورها ودُفعت إلى الزاوية.

هذ الجزء من البحث يدرس سياسة المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل تجاه لبنان والتهديدات الأمنية على الجبهة اللبنانية، خلال الفترة الممتدة بين اتخاذ قرار التقسيم، في 29 تشرين ثاني 1947، وإبرام اتفاقية الهدنة مع لبنان في 23 آذار 1949. تحليل البعد الإسرائيلي- اللبناني لحرب الإستقلال أمرٌ إشكالي، لأنه حتى الآن لم يحظَ ببحث معمق، والقليل الذي كُتب حوله مجتزأ، يعاني من انعدام الدقة ويتجاهل وجهة نظر الطرف العربي.

خلال حرب الإستقلال، يمكن تشخيص ثلاثة مراحل أساسية في مواجهة المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل للتهديدات الأمنية على الجبهة اللبنانية:

المرحلة الأولى: مرحلة الحرب غير النظامية (30 تشرين ثاني 1947–15 أيار 1948). بدأت هذه المرحلة بأعمال العنف العربية التي اندلعت في البلاد، في 30 تشرين ثاني، غداة قرار التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة، وانتهت مع غزو الجيوش العربية النظامية.

المرحلة الثانية: مرحلة الحرب النظامية، منذ غزو الجيوش العربية النظامية وحتى الهجوم الإسرائيلي في عملية «حيرام» (15 أيار –31 تشرين أول 1949).

المرحلة الثالثة: وقف القتال على الجبهة اللبنانية بعد عملية «حيرام»، والإنتقال إلى المفاوضات السياسية حتى تحقيق الهدنة بين إسرائيل ولبنان (1 تشرين ثاني 1948–23 آذار 1949).

الفصل الرابع

مواجهة المشروع الإستيطاني للتهديدات الأمنية على الجبهة اللبنانية في مرحلة الحرب غير النظامية

(30 تشرين ثاني 1947 - 15 أيار 1948)

دوافع انضمام لبنان إلى التحالف العربي ضد إسرائيل[1]

1. الإعتبار العربي العام

دخول لبنان إلى الحرب في أرض إسرائيل كان قبل أي شيء آخر نتيجة مباشرة لسياسته ذات الوجهة العربية. هذه السياسة كانت واحدة من الدعائم الأساسية لـ«نظام الإستقلال» اللبناني، الذي تسلّم الحكم عام 1943 مع انتخاب بشارة الخوري رئيساً، ورياض الصلح رئيسا للحكومة. أحد المبادئ الأساسية لهذين الرجلين، الذي تم إرساؤه في «الميثاق الوطني»، هو أن لبنان دولة ذات هوية عربية، تشكل جزءا من العالم العربي وتتعاون مع الدول العربية في ظل الحفاظ على استقلالها وسيادتها وطابعها الخاص[2]. بناء على ذلك، سعت السياسة الخارجية للبنان بشكل منهجي إلى بلورة شبكة علاقات سليمة مع العالم العربي، وخصوصا مع سوريا، التي توقعت أن يتعامل لبنان معها بوصفها «شقيقة كبرى»، أن يتشاور معها في المواضيع ذات الإهتمام المشترك، وأن يتبنى موقف

دمشق بشأنها[3]. إقامة علاقات سليمة مع «الشقيقة» في الشرق تحول إلى حجر زاوية في السياسة الخارجية للبنان تحت حكم بشارة الخوري وإلى عنصر أساسي أيضا في السياسة الداخلية، وجرى التعامل معها بوصفها ضمانة للإستقرار الداخلي في لبنان ولموقعه في العالم العربي[4].

وتحديداً بسبب كونه مشتَبها به بالتعاطف مع الصهيونية، شعر النظام اللبناني نفسه، وخصوصا المكوّن الماروني فيه، ملزماً بالحرص على إظهار التمسك بالسياسة المناهضة للصهيونية التي انتهجتها الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، وخصوصا سوريا، التي سادت فيها مشاعر تعاطف قوية مع الشأن الفلسطيني. وقد انعكس هذا الأمر بشكل بارز في الأحاديث التي أجراها إلياهو إيلات مع ممثلين لبنانيين رسميين عام 1947، حين كان مدير المكتب السياسي للوكالة اليهودية في واشنطن. شارل مالك، سفير لبنان في واشنطن، ورئيس البعثة اللبنانية إلى الدورة الخاصة للجمعية العامة (للأمم المتحدة)، قال أمام إيلات إن وضعه الشخصي أمام نظرائه العرب صعب، لأنهم يشكّون بمسيحيي لبنان بأنهم معنيون في دواخلهم بانتصار اليهود في الصراع على مستقبل أرض إسرائيل[5]. إلياهو إيلات، خلال وجبة غداء مع جورج حكيم، روم أرثوذوكسي قومي، شغل منصب مستشار في السفارة اللبنانية بواشنطن، (تعرف عليه من أيام دراسته في بيروت) سمع منه شرحا صريحا ومباشرا حول سبب رؤية المسيحيين في لبنان مستقبلهم مرتبطاً بشكل وثيق مع المسلمين: بحسب أقواله، المسيحيون في لبنان لا يمكنهم أن يثقوا مرة أخرى بأن تدافع الدول الأوروبية عنهم أو عن أية أقلية أخرى في الشرق الأوسط. لذلك، ورغم استمرار لبنان في حرصه على الحفاظ على استقلاله وسلامة أراضيه، فإن المسيحيين فيه سيواصلون السعي إلى التعاون الوثيق مع المسلمين. ليس في مقدور أية حكومة في لبنان، أشار حكيم، أن تسمح لنفسها بانتهاج سياسة مخالفة لهذه. حتى إذ عُين البطريرك الماروني رئيسا للبنان، فإنه سيضطر إلى تبني سياسة موالية للعرب، نفس التي يتبناها بشارة الخوري ومعظم الزعماء المسيحيين الآخرين، «بسبب الحاجة إلى ضمان أمن الطائفة المارونية و(أمن) المسيحيين الآخرين في لبنان»[6].

2. الإعتبار اللبناني الداخلي

بشارة الخوري ومؤيدوه اضطروا إلى الإعراب عن تأييد حاسم لعرب أرض إسرائيل لاعتبارات داخلية لبنانية أيضا. ذلك أنه وفقا لـ«الميثاق الوطني» اضطر الموارنة إلى إظهار درجة كبيرة من التفهم للمسلمين السنة، وهؤلاء أيدوا بشكل حاسم عرب أرض إسرائيل. حتى الشيعة في الجنوب وزعيمهم أحمد الأسعد، الذين أقاموا علاقات حسن جوار مع المستوطنات اليهودية في الجليل خلال فترة الإنتداب، بدأوا في نهاية عام 1947 بالإنجراف وراء الخطاب والمشاعر المعادية للصهيونية التي سادت وسط السنة بقوة كبيرة[7].

المعارضة المارونية الإنفصالية، الحليف التقليدي للحركة الصهيونية، عارضت بشكل مبدئي السياسة العربية لحكومة بشارة الخوري والتدخل المتزايد للبنان في قضية أرض إسرائيل. لكنها كانت قد فقدت قوتها وتأثيرها ولم تعد قادرة على منع إنجراف لبنان نحو الحرب، رغم أنها تمكنت من التأثير على شكل تدخلها في الحرب.

فضلا عن ذلك، بدأ بشارة الخوري ومؤيدوه إلباس تأييدهم لعرب إسرائيل مبررات إيديولوجية، من خلال تقديهم الصهيونية وطموحاتها التوسعية كتهديد للبنان. وكان ميشال شيحا، صهر بشارة الخوري ومن واضعي الأسس الإيديولوجية لإقامة لبنان المستقبل، شخصية رئيسية في تطوير نظرية «التهديد» المحدق بلبنان من إسرائيل. الجزء الثالث من كتاب «المشكلة الفلسطينية والخطر الصهيوني»، الذي صدر عن هيئة الأركان العامة للجيش اللبناني ومعهد الدراسات الفلسطينية في بيروت، عام 1973، يشرح «دور لبنان في التصدي للخطر الصهيوني». ويأتي الكتاب في هذا الفصل على ذكر ميشال شيحا بوصفه أحد الطلائعيين البارزين للحركة الفكرية اللبنانية التي نشأت ضد الصهيونية خلال الفترة التي سبقت قيام دولة إسرائيل[8]. أحد الإدعاءات التي أثارها ميشال شيحا هي أن لبنان عرضة لخطر تمدد إسرائيل التي ترى أن حدودها مؤقتة وتسعى إلى ضم أراض لبنانية. على هذه الخلفية، رأى شيحا أن قضية «حدود فلسطين اليهودية» هي مشكلة كُبرى يواجهها الشعب اللبناني، ودعا اللبنانيين إلى الدفاع عن أنفسهم من «المؤامرة اليهودية»[9].

3. اعتبارات شخصية لدى رجال الحكم في لبنان

السياسة اللبنانية حيال أرض إسرائيل كانت أيضا نتاج اعتبارات شخصية لدى شخصيتين مهيمنتين في لبنان، الرئيس، بشارة الخوري، ورئيس الحكومة، رياض الصلح. الخوري، الذي كان أمام استحقاق تمديد فترة ولايته الرئاسية، كان بحاجة إلى كل صوت في المجلس النيابي، وبالتأكيد إلى أصوات المسلمين، وكان يشعر أيضا بالحاجة إلى إطلاق مسار يجدد زخم عهده الرئاسي الذي كان في حالة خمود. الإنشغال في قضية أرض إسرائيل أعطاه فرصة ذهبية لتحسين موقعه وتعزيز حكمه، رغم أنه سعى إلى الحفاظ على الحذر وضبط النفس وعدم الغرق في الصراع الأرض إسرائيلي أكثر من اللازم. أما رئيس الحكومة، رياض الصلح، فقد كان يأمل أن يساعده تدخله في قضية أرض إسرائيل، التي أظهر الجمهور اللبناني، خصوصا المسلم، تعاطفا وحساسية تجاهها، على تعزيز موقعه داخل لبنان. وهو توقع أيضا أن يساعده اتخاذ موقف متشدد في قضية أرض إسرائيل على تعزيز مكانته في العالم العربي وانتزاع مكانة زعيم عربي من الصف الأول، خصوصا في ضوء حقيقة أنه لم يكن بمقدوره الوصول إلى منصب أعلى من رئيس حكومة داخل لبنان[10]. إضافة إلى ذلك، خلال فترة حرب الإستقلال، كانت الزعامة اللبنانية على قرابة عائلية مع القيادة السورية الحاكمة في حينه، وأقامت معها علاقات صداقة شخصية وتعاون وثيق، بل كان هناك في لبنان من ادعى أن تأثير الرئيس السوري، شكري القوتلي، ورئيس الوزراء، جميل مردم، وسياسيين آخرين في سوريا على الخوري والصلح كان أكبر من تأثير أعضاء مجلس النواب اللبناني[11].

تدخل لبنان في الحرب غير النظامية في أرض إسرائيل

1. انخراط لبنان في الصراع السياسي للقضية الفلسطينية

على خلفية مجموع الإعتبارات المذكورة، اتخذ لبنان في مداولات الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة موقفا معاديا للصهيونية واضح التطرف. في 23 آذار 1945 وقّع لبنان على ميثاق الجامعة العربية وأصبح شريكا في القرارات المعادية للصهيونية للزعماء العرب واللجنة السياسية التابعة للجامعة. الرئيس اللبناني، بشارة الخوري، كان بين الزعماء

العرب الأوائل الذي دعوا في أيلول 1945 إلى عقد الجامعة العربية اجتماعا لبحث مسألة أرض إسرائيل[12]. خلال مؤتمر قادة الدول العربية، الذي انعقد في 1946 في أنشاص بمصر، على إثر تقرير لجنة التحقيق الأنغلوأميركية في مسألة أرض إسرائيل، انضم الرئيس اللبناني إلى دعوة الرئيس السوري العرب للقتال من أجل فلسطين[13]. أثناء إقامة لجنة التحقيق الأنغلوأميركية في بيروت، شدد الخوري أمامها على الخطر المحدق ببلاده نتيجة الطموحات الصهيونية، فيما عرض وزير الخارجية اللبناني، حميد فرنجية، أمامها المذكرة العربية المشتركة المعارضة للصهيونية[14]. مع ذلك، يُشار إلى أن قرارات الجامعة المناهضة للصهيونية، مثل فرض المقاطعة على البضائع الإسرائيلية، أو جمع أموال لمصلحة عرب أرض إسرائيل، نُفذت في لبنان من دون حماسة فائضة، أو أنه كانت هناك سبل للإلتفاف عليها. في تقرير إستخباري أعدته مصلحة الأخبار العربية (الجهاز الإستخباري التابع للمشروع الإستيطاني اليهودي في أرض إسرائيل)، في آب 1947، أفيد أن كميات كبيرة من البضاعة الأرض إسرائيلية هُربت إلى لبنان بعد أن أزيلت عنها شعارات المصانع الإسرائيلية واستُبدلت بشعارات مصانع أوروبية، والفواتير أعدت باسم تجار عرب في البلاد[15]. صحيفة «النهار» اللبنانية (بتاريخ 22 شباط 1948) اتهمت الحكومة اللبنانية بعدم اتخاذ إجراءات ضد تهريب البضائع الصهيونية إلى لبنان ومنه إلى الخارج[16].

ممثلو لبنان برزوا أيضا في الصراع السياسي العربي في الأمم المتحدة ضد قرار التقسيم. كميل شمعون، ممثل لبنان في الأمم المتحدة، الذي برز بين ممثلي الدول العربية بخطابيته المعادية للصهيونية، حاول في اللحظة الأخيرة منع التصويت على قرار التقسيم مقترحا باسم كل الدول العربية إعطاء العرب فرصة لبحث إمكانية بلورة تسوية على أساس كنتنة (تحويلها إلى كنتونات) أرض إسرائيل[17].

حتى عام 1947، أظهر لبنان درجة من الحذر فيما يتعلق بتورطه بالصراع في أرض إسرائيل، لكنه خلال عامي 1947–1948 انجرف إلى الدوامة التي أصابت الساحة العربية العامة. ولم يكن بمقدوره السماح لنفسه بالبقاء في الخلف وسارع إلى الإنضباط وفقا للخط العربي. على المستوى الإعلامي والسياسي، برز لبنان أحيانا أيضا وكأنه يقود النهج العربي المتطرف. في الأسابيع الأخيرة لسلطة الإنتداب في أرض إسرائيل شهدت الساحة العربية تنسيقات ومداولات محمومة، سياسية وعسكرية، بغرض بلورة خطة

عمل مشتركة في أرض إسرائيل. خلال هذه الإتصالات، عمل رئيس الحكومة، رياض الصلح، كمنسق ووسيط وصانع تسويات رئيسي بين الحكام العرب، حتى غزو الجيوش العربية أرض إسرائيل. الصلح ساعد كثيرا بنشاطه المكثف في تخفيف حدة الخصومة بين عبد الله، من جهة، وحكام سوريا ومصر والسعودية، من جهة أخرى، وفي بلورة القرار العربي الجماعي بالتدخل في أرض إسرائيل بواسطة الجيوش النظامية[18].

2. المساعدة اللبنانية لـ«جيش الإنقاذ» والمقاتلين الفلسطينيين في شمال أرض إسرائيل

أعمال العنف التي اندلعت في أرض إسرائيل على إثر قرار التقسيم في الأمم المتحدة نقلت مركز حسم المستقبل السياسي لأرض إسرائيل من الساحة الدولية والعربية إلى الساحة المحلية في أرض إسرائيل. بين 30 تشرين ثاني 1947 و15 أيار 1948 دارت في أرض إسرائيل حرب غير رسمية بين المشروع الإستيطاني اليهودي ومتطوعين عرب ومجموعات فلسطينية محلية. المتطوعون العرب عملوا ضمن نطاق «جيش الإنقاذ» الذي كان هدفه منع تقسيم أرض إسرائيل وإقامة دولة يهودية فيها[19]. «جيش الإنقاذ» كان خاضعا لقيادة غير رسمية، عملت في دمشق منذ 17 كانون أول 1947، برئاسة نائب رئيس هيئة الأركان العامة العراقية، الجنرال إسماعيل صفوت[20]. ممثل لبنان في هذه القيادة كان المقدم شوكت شقير، درزي الأصل، الذي كان أيضا، إلى جانب وصفي التل من الأردن، مسؤولاً عن العمليات والإستخبارات والتوجيه[21]. في منصب قائد قوات المتطوعين العرب عيّن السوريون، في 6 كانون أول 1947، فوزي القاوقجي، لبناني من طرابلس، اكتسب شهرة في حرب العصابات إبان الثورة ضد الفرنسيين عامي 1925–1926 وأثناء «الثورة العربية». خلال حرب الإستقلال حظي القاوقجي بدعم وتأييد النظام اللبناني، الذي قدم له دفعة شهرية تحت عنوان خبير يعمل لمصلحة الجيش اللبناني[23].

في أعقاب قرار التقسيم بذل اللبنانيون جهدا لإظهار دعمهم العملي للقضية الفلسطينية. في بداية 1948 أعلن الصلح أمام لجنة الخارجية في البرلمان اللبناني أن لبنان قرر مساعدة فلسطين بالمال والتجهيز والأفراد «ضمن حدود استطاعتنا، وفوق حدود استطاعتنا إذا تطلب الأمر ذلك»[23]. عمليا، يمكن الإشارة إلى ثلاثة مجالات أساسية قدم لبنان فيها

المساعدة للحرب غير النظامية، حتى الغزو العربي في أيار 1948:

أ- **تجنيد متطوعين لبنانيين وتقديم السلاح والذخيرة إلى «جيش الإنقاذ»**. اللجنة السياسية في الجامعة العربية، التي اجتمعت في القاهرة بتاريخ 8 كانون أول 1947 قررت إلقاء مهمة الدفاع عن فلسطين على قوات متطوعين، وفقا لحصة فُرضت على كل واحدة من الدول. حصة لبنان كانت 300 متطوع مع تجهيزهم الكامل (من مجمل 3000 متطوع كان يفترض بالدول العربية تجنيدهم). كما ألقي على لبنان تأمين 1000 بندقية و500,000 طلقة. في أيار 1948 ارتفع عدد المتطوعين اللبنانيين المسجلين إلى 2000[24]، لكن لبنان أرسل عمليا 305 متطوعين مجهزين ومسلحين بـ 550 بندقية و60,000 طلقة[25]. نوعية هؤلاء المتطوعين، بحسب تقرير مصلحة الأخبار، كانت متدنية وسلاحهم كان خفيفا[26]. صحيح أن لبنان لم يلتزم بكل ما طلب منه، لكنه بذل جهدا أكبر من بقية الدول العربية، باستثناء سوريا، التي كانت الوحيدة التي التزمت بكل تعهداتها وأكثر[27]. وزير الدفاع اللبناني، مجيد أرسلان، أعلن خلال جلسة البرلمان (14 كانون ثاني 1948) أن عمليات جمع أموال، تسجيل المتطوعين، تدريب وجمع السلاح تجري تحت إشرافه وإشراف نظيره السوري وفقا لقرار اللجنة السياسية في القاهرة[28].

«جيش الإنقاذ» عانى من نقص في السلاح الثقيل وجراء ذلك توجه القاوقجي في شباط 1948 إلى رئيس الحكومة اللبنانية ووزير الدفاع وقائد الجيش بطلب تزويده بالمدفعية بشكل عاجل. استجاب اللبنانيون للطلب وقام الجيش اللبناني بإعطاء «جيش الإنقاذ» أربعة مدافع عيار 75 ملم من إنتاج الولايات المتحدة ومدفعين عيار 105 ملم من إنتاج فرنسا. هذه المدافع، وفقا لشهادة القاوقجي، كان لها تأثير كبير أثناء المعارك التي شارك فيها «جيش الإنقاذ» لاحقا. ووفقا لشهادة القاوقجي، فقد تم تفعيل المدافع في الهجوم على مشمار هاعيميك (الحولة) الذي بدأ في 4 نيسان 1948. كما تم استخدام هذه المدافع أيضا في معارك أخرى في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)[29].

معظم المتطوعين اللبنانيين في «جيش الإنقاذ» نُظّموا في إطار «الفوج اللبناني» التي أُطلق عليه «فوج اليرموك الثالث»، كما أن بعضهم أُلحق بوحدات أخرى من «جيش الإنقاذ». عديد «فوج اليرموك الثالث» كان أثناء الفترة الأولى من عمل «جيش الإنقاذ»

(قبل غزو الجيوش النظامية) 200–231 متطوعاً، وفي الفترة الثانية (بعد الغزو) وصل إلى 270–294 متطوعاً. التركيبة البشرية للفوج كانت مختلفة كليا عن الموجود في الجيش اللبناني. المتطوعون الذين خدموا في الفوج كانوا من أبناء الطائفة الأرمنية، الطائفة الشيعية، الطائفة السنية (من سكان منطقة طرابلس) وكذلك بعض الدروز[30]، فيما برز الموارنة في غيابهم. حتى 1 تشرين أول 1948 كان قائد الفوج النقيب حكمت علي، ضابط لبناني متقاعد، ومن بعده جاء الملازم دمرجيان[31]. خلال فترة عمله الأولى نُقل الفوج اللبناني عن طريق جسر دمية إلى قرية طوباس في منطقة نابلس. ومن هناك تم إرسال إحدى سراياه وجزء مهم من سرية ثانية للمشاركة في الهجوم الذي شنه «جيش الإنقاذ» على مشمار هاعيميك. البقية (30 فردا) عملوا في الحراسة والحماية في قرية تياسير وعلى خطوط الحركة من البقاع إلى نابلس ومنها إلى طوباس[32]. خلال فترة عمله الثانية شارك الفوج في معارك المالكية، وبعد ذلك نُقل إلى الجليل الأوسط (منطقة سخنين–شعب) وأخضع لإمرة «فوج اليرموك الأول»، في إطار عملية إعادة هيكلة لجيش الإنقاذ بعد غزو الجيوش العربية النظامية[33]. في نهاية تشرين أول 1948، أثناء عملية «حيرام»، انسحب الفوج اللبناني[34] وتوقف عن القيام بدور فعال في القتال. إضافة إلى ذلك، ساعد الأطباء اللبنانيون في إقامة مستشفى في نابلس وخدموا في المستشفيات الميدانية في الهضبة (الجولان) وترشيحا في الجليل[35].

ب- **انتقال قوات مقاتلة من سوريا إلى أرض إسرائيل عبر لبنان.** وحدات «جيش الإنقاذ» والمقاتلون الفلسطينيون من جماعة المفتي دخلوا إلى أرض إسرائيل عبر لبنان والأردن. مسار الدخول الأساسي، والأكثر راحة في الحركة، انطلق من دمشق إلى بنت جبيل جنوب لبنان عبر طريق بانياس– مرجعيون أو عبر بيروت– خط الساحل. من بنت جبيل استمر مسار الدخول وصولا إلى المالكية–«بوابة» الدخول الرئيسية من لبنان إلى أرض إسرائيل. مسارات الدخول الأخرى، التي كانت ثانوية من حيث الأهمية، مرت عبر قرية رميش المسيحية وصولا إلى الجليل الأوسط ومن رأس الناقورة إلى الجليل الغربي[36].

بلدة بنت جبيل الشيعية، الواقعة عند مفترق طرق يصل بين جنوب لبنان والجليل، كانت مركزاً مهما لاستيعاب وتنظيم «جيش الإنقاذ». في تقرير أعدته مصلحة الأخبار

العربية، بتاريخ 23 كانون ثاني 1948، جاء أن فوزي القاوقجي، برفقة زعماء عصابات سابقين، كان ضيفاً في بنت جبيل عند علي بزي (عائلة بزي هي عائلة شيعية مهمة في بنت جبيل)، وزار «دائرة المتطوعين» والعيادة التي أنشئت في المكان. ووفقا للتقرير نفسه، شكلت بنت جبيل محطة عبور ممأسسة للمتطوعين الذين تركزا في البلدة حيث تم فحص أوراقهم من قبل موظفين لبنانيين محليين. بعد ذلك، تولى أدلّاء محليون إدخال المتطوعين إلى أرض إسرائيل باتجاه قريتي سعسع وراس الأحمر في الجليل اللتين شكلتا محطتي استيعاب مؤقتتين بالنسبة لبعضهم[37].

التقارير التي وصلت إلى هيئة أركان الـ«هاغاناه» والقيادة السياسية، بين كانون أول 1947 وأيار 1948 تحدثت عن أن منطقة جنوب لبنان شكلت محطة عبور وحدات المتطوعين من «جيش الإنقاذ» والفلسطينيين من جماعة المفتي إلى أرض إسرائيل[38]. بين وحدات «جيش الإنقاذ» التي دخلت إلى أرض إسرائيل برزت وحدتان: الأولى، وحدة سورية؛ والأخرى درزية، لعبتا دورا مهمة في نشاط «جيش الإنقاذ» في الجليل:

1. دخول «فوج اليرموك الثاني» (8 كانون ثاني 1948)، بقيادة النقيب أديب الشيشكلي، وبمشاركة عضو مجلس النواب السوري أكرم حوراني–شخصيتان لعبتا دورا أساسيا في السياسة السورية الداخلية بعد حرب الإستقلال. الفوج الذي كان أفراده سوريين وبعضهم جاء من الجيش السوري النظامي، تم تنظيمهم وتجهيزهم من قبل سوريا[39]. أحد الأسرى السوريين، من مواليد حماة، أصيب في معركة يحيعام، وصف في إفادته المسار الذي سلكوه لوصول الفوج إلى أرض إسرائيل: تم نقل متطوعي الفوج في شاحنات من محطة قطنة قرب دمشق على طريق بانياس– مرجعيون– العديسة–بليدا–عيترون–بنت جبيل. ومن هناك تم نقل الفوج على متن الشاحنات عبر عين إبل، رميش، عيتا الشعب. ومن هناك عبروا راجلين إلى وسط الجليل الأعلى، فيما تجهيزاتهم محملة على الجمال والبغال[40]. أثناء السفر من سوريا إلى لبنان لم تجر أية محاولة لإخفاء مسير القافلة، بل بالعكس، كما ذكر موشيه شاريت في خطابه أمام مجلس الأمن: « في 9 كانون ثاني، عندما حصل الإختراق الأول للقوة السورية المسلحة التي سارت في طريقها عبر لبنان إلى أرض إسرائيل، نشرت الصحافة أن وزيري دفاع البلدين (سوريا ولبنان) أشرفا بشكل شخصي على القافلة وأن سيارة

وزير الدفاع السوري سارت أمام الركب وهي ترفع العلم السوري»[41].

2. فوج المتطوعين الدروز (فوج جبل العرب) (نهاية آذار 1948)، بقيادة الرائد شكيب وهاب، درزي من أصل لبناني، من قادة الثورة عام 1925. الفوج، الذي كُلف بالمسؤولية عن منطقة حيفا، تألف من 400–500 متطوع درزي تم تجنيدهم في جبل الدروز ضمن صفوف «جيش الإنقاذ». أمرُ التحرك الذي صدر للفوج يُفصِّل مسار دخوله إلى أرض إسرائيل: الأمر يحدد بأن على الفوج أن يتحرك يوم الأحد، 23 آذار 1948، الساعة 10:00، على طريق سويدا–أذرع–بانياس–مرجعيون–بنت جبيل–عيترون. ومن هناك سيدخل الفوج إلى أرض إسرائيل باتجاه المالكية–سعسع، ومن سعسع إلى شفرعمرو. وورد في أمر التحرك أنه يجب ضمان الهدوء وسرية حركة الفوج ومنع أي احتكاك بالمدنيين[42]، بسبب الرغبة في عدم الإنكشاف للبريطانيين (ربما كدرس من قضية الدخول العلني لـ«فوج اليرموك الثاني»).

ج- لبنان كعمق لوجستي للمقاتلين العرب في شمال أرض إسرائيل. شكل لبنان عمقا لوجستيا مهما للمقاتلين العرب حيث تم نقل السلاح إليهم منه أو عبره، كما تم نقل الذخيرة والرواتب والتعزيزات البشرية. في مدينة زحلة ومدينة مشغرة جنوب البقاع كان يوجد مراكز لشراء السلاح لمصلحة عرب أرض إسرائيل و«جيش الإنقاذ» في مرحلة التشكيل، قبل دخوله إلى أرض إسرائيل[44]. في تقرير إستخباري أفيد عن تهريب السلاح من لبنان إلى أرض إسرائيل عن طريق قطار تابع لشركة النفط العراقية (IPC) التي تنقل بضائع الشركة إلى لبنان[45]، وكذلك عن نقل يومي للأفراد والسلاح من بيروت إلى عكا لمصلحة المجموعات الفلسطينية المسلحة[46]. قادة كبار دَأبوا على زيارة وحدات «جيش الإنقاذ» في الجليل عابرين الحدود بين لبنان وأرض إسرائيل: على سبيل المثال، أفيد في تقرير صحفي بتاريخ 10 نيسان 1948 عن زيارة قام بها إسماعيل صفوت، القائد الأعلى للمتطوعين العرب، إلى ترشيحا في الجليل، يرافقه الكولونيل شوكت شقير (ممثل لبنان في القيادة بدمشق)، كمال الكنج (نائب درزي في مجلس النواب السوري) وأديب الشيشكلي (قائد «فوج اليرموك الثاني»)[47].

ويمكن الوقوف على مدى أهمية لبنان كعمق لوجستي للمقاتلين الفلسطينيين والعرب في شمال أرض إسرائيل من خلال قضية تدمير قافلة السلاح والذخيرة

في كريات موتسكين. الحاج محمد نمر الخطيب، المحسوب على قيادات «الإخوان المسلمين» في أرض إسرائيل والعضو في «اللجنة الوطنية» في حيفا، كتب في كتابه «في أعقاب الكارثة» أن قافلة تحمل 12 طنا من السلاح والذخيرة، تم شراؤها في دمشق ونقلت عبر بيروت إلى حيفا لمصلحة المدافعين العرب عن المدينة[48]. تدمير القافلة، بحسب الخطيب، كان «أحد الضربات القاسية التي أنزلت على حيفا العربية، وكانت سببا مهما في سقوطها بأيدي اليهود»[49]. يصعب فعلا تقدير ما إذا كان عرب حيفا سيصمدون حقا حتى لو وصلت القافلة إلى هدفها، لكن قضية تدمير قافلة السلاح تدل على التعلق الكبير للمقاتلين العرب في حيفا بالعمق اللوجستي اللبناني.

إلى جانب المساعدة التي قدمها لـ«جيش الإنقاذ» والمقاتلين الفلسطينيين، خلال مرحلة الحرب غير النظامية، حرص النظام اللبناني على عدم اتخاذ إجراءات من شأنها «تسخين» الحدود اللبنانية مع أرض إسرائيل أكثر من اللازم وجر الجيش اللبناني إلى مواجهة كاملة مع قوات المشروع الإستيطاني. في هذا الإطار برز:

أ- امتناع الجيش اللبناني عن خطوات استفزازية قرب الحدود. في 7 تشرين أول 1947 تلقت لجنة الجامعة العربية في عاليه توصية ببدء تركيز قوات نظامية كبيرة قدر الإمكان قرب حدود الدول العربية مع أرض إسرائيل. وفيما نفذت كل من سوريا ومصر القرار[50]، فإنه رغم إعلان رياض الصلح بأن الجيش اللبناني سينتشر مقابل حيفا، لم يتخذ اللبنانيون أية خطوات استثنائية، خلا زيارات وزير الدفاع، مجيد إسلان، إلى المنطقة الحدودية[51] وزيارة فوزي القاوقجي إلى المالكية[52]. هيئة أركان الـ«هاغاناه»، التي أمرت برفع حالة التأهب على الحدود الشمالية، بادرت إلى بذل جهود استخبارية لجمع معلومات حول حركة الجيش السوري واللبناني. معطيات جهود الجمع هذه، من المنظور اللبناني، أوصلت إلى أن «...كل الأخبار المتعلقة بتجمعات عسكرية في لبنان لم يصادق عليها بعد»[53].

ب- امتناع اللبنانيين عن تشجيع المزيد من الهجمات على المستوطنات اليهودية المحاذية للحدود. حتى بداية آيار 1948 امتنع اللبنانيون، عموما، عن المبادرة إلى تشجيع الهجمات التي تُشن من أرضهم ضد المستوطنات اليهودية المحاذية للحدود. في 8 كانون ثاني 1948 نشرت صحيفة «ألف باء» السورية مقالا رئيسيا يتهم لبنان بالوقوف

متفرجا حيال المستوطنات اليهودية الكثيرة الموجودة في محاذاة الحدود مع أرض إسرائيل، فيما أن السوريين قاموا بعمل الكثير ضد المستوطنات المعدودة الموجودة قرب حدودهم[54]. في تقرير أعده رئيس مصلحة الأخبار العربية بعنوان «التحضيرات العسكرية العربية، وفقا للصحافة العربية» (حتى 29 كانون ثاني 1948) أثير تقدير بأن المقالة في الصحيفة، التي هي الأكثر جدية في سوريا، يهدف إلى ممارسة الضغط على اللبنانيين وأن هجوم يحيعام حصل على أثره[55]. في 14 شباط كتب بن غوريون في مذكراته أن «فاتحة الصدامات مع القوات الخارجية كان الهجوم على كفارسالد في 9 كانون ثاني. المعركة في يحيعام أيضا (في 20 كانون ثاني) استندت إلى قوات خارجية»[56]. يشار إلى أن «فوج اليرموك الثاني» بقيادة أديب الشيشكلي شن هجوم يحيعام في 20 كانون الثاني، بعد 12 يوما من دخوله من لبنان إلى أرض إسرائيل. في رسالة إلى مجلس الأمن (27 شباط) قال موشيه شاريت إن وزير الدفاع اللبناني أبلغ المجلس النيابي بالهجوم (على يحيعام) بالإستناد إلى شاهد عيان[57]. ومن المحتمل أن يكون بلاغ الوزير اللبناني يهدف إلى صد الإتهامات السورية على شاكلة تلك التي نشرت في صحيفة ألف باء».

بين شهري كانون ثاني –نيسان وردت إنذارات كثيرة حول نوايا لمهاجمة المستوطنات اليهودية قرب الحدود مع لبنان. بن غوريون كتب في مذكراته أنه في الأسبوع الأول من كانون ثاني أفيد عن حشد 500 شخص في الجديدة والخيام (شمال المطلة)، وينوون الإنتقال إلى إسرائيل[58]. في نهاية كانون ثاني 1948 وصل إلى هيئة أركان الـ«بلماخ» تقرير من مصدر استخباري موثوق يفيد أن لبنانيين من منطقة بعلبك ينوون مهاجمة المنارة ومسغاف عام. قوات الـ«بلماخ» استعدت لهذا الإحتمال الذي لم يتحقق في نهاية المطاف[59]. في بداية آذار 1948 وصلت أخبار إلى مقر مصلحة الأخبار حول استعداد مئات المسلحين المجهزين بالمدرعات والمدفعية في قرية ميس الجبل اللبنانية جنوب المنارة من أجل مهاجمة المنارة وراموت نفتالي[60]. في 6 نيسان وصلت معلومات تقول إن رجال عصابات دخلوا في 30 آذار إلى قرى المالكية وقدس وهم ينوون مهاجمة المنارة وراموت نفتالي[61]. عمليا لم تتم مهاجمة هذه المستوطنات خلال تلك الأشهر.

الحالة الوحيدة التي هوجمت فيها مستوطنة قريبة من الحدود اللبنانية من قبل عناصر جاء بعضها على الأقل من لبنان كان الهجوم على راموت نفتالي في 1 أيار، مع بداية عملية «يفتاح». هذا الهجوم وضع لواء «يفتاح» أمام معضلة صعبة: هل يواصل العملية على صفد أو يوقفها من أجل تعزيز راموت نفتالي[62]، التي هاجمتها قوة مؤلفة من مئات المسلحين مدعمين بالمدرعات والمدفعية. لا يوجد في أيدينا رواية موثوقة ودقيقة حول هوية القوة التي هاجمت راموت نفتالي. بحسب وصف المعركة في كتاب فاردة شولمان «راموت نفتالي في المعركة»[63]، وفي ظل غياب التطرق إلى الموضوع في الرواية اللبنانية الرسمية، يمكن التقدير بأن الأمر مرتبط بـ«جيش الإنقاذ» الذي كان مؤلفا بشكل أساسي من متطوعين سوريين واستعان بعرب من المحيط، وربما أيضا عناصر من الجيش اللبناني. أما تقارير لواء «يفتاح» وضابط الإستخبارات فيه، يروحام كوهين، حول قوة عسكرية سورية أو قوة عسكرية لبنانية قامت بمهاجمة راموت نفتالي[64]، هي، في تقديري، خاطئة ومصدرها تداخل الساحات الذي حصل مطلع أيار على الحدود السورية اللبنانية بين «جيش الإنقاذ» والجيوش النظامية التابعة لسورية ولبنان[65]– وهو تداخل سوف نواجهه لاحقا.

رد المشروع الإستيطاني على التهديدات الأمنية من الجبهة اللبنانية

في مواجهة الإعتداءات العربية غير النظامية، اتبعت الـ«هاغاناه» في مراحل الحرب الأولى استراتيجية دفاعية في الأساس. وذلك، بشكل أساسي، بسبب حدود القوة العسكرية والخشية من تدخل البريطانيين الذي من شأنه أن يلغي أي إنجاز عسكري يتم تحقيقه[66]. في إطار هذه الإستراتيجية ركزت قيادة الـ«هاغاناه» بصورة رئيسية على حماية الأحياء اليهودية في المدن المختلطة، حماية المستوطنات المعزولة وحماية محاور الحركة. في وقت لاحق، خصوصا منذ بداية كانون ثاني 1948، بعد صد الهجوم العربي على مستوطنات غوش عتسيون وسقوط فصيل الـخامس والثلاثين أثناء توجهه إلى تعزيز المستوطنة، بدأ يتبلور في قيادة الـ«هاغاناه» تصور هجومي، يهدف، من بين جملة أمور، إلى «التشويش على استعدادات، واستقرار وانتظامات القوات الخارجية القتالية التابعة للعدو، تمهيدا لعمليات هجومية منسقة في المستقبل»[67]. في وقت لاحق، منذ عملية «نحشون» (نيسان 1948)،

أخذت قوات الـ«هاغاناه» وكذلك «إيتسيل» و«ليحي» زمام المبادرة ولم يتركوها حتى إعلان استقلال الدولة. في المجال الإستخبارات، تم الإتفاق في تشرين ثاني 1947، بتوجيه من بن غوريون، على خطة عمل تضمنت، من بين جملة أمور، توسيع وزيادة جدوى منظومة الجمع المعلوماتي، بما في ذلك تجنيد عملاء لشؤون أرض إسرائيل وسوريا ولبنان، سواء من قبل الشعبة العربية في القسم السياسي التابع للوكالة، أو من قبل مصلحة الأخبار[68].

من مجمل التهديدات الخارجية التي أحدقت بالإستيطان اليهودي من الساحات المختلفة، في مرحلة القتال غير النظامي، كانت التهديدات من الساحة اللبنانية الأقل أهمية. رغم ذلك، لم يكن ممكنا تجاهل ظاهرة الإنتقال الحر تقريبا لوحدات «جيش الإنقاذ» ورجال المفتي من سوريا إلى أرض إسرائيل عبر الأراضي اللبنانية وتحويل لبنان إلى عمق لوجستي للقوات العربية والفلسطينية التي عملت في الجليل. البريطانيون، الذين كانوا مسؤولين عن «الأمن الخارجي» لم يبذلوا جهدا لمنع انتقال المتطوعين والدعم من الأراضي اللبنانية، فيما الـ«هاغاناه» لم تحاول، خلال الأشهر الأولى من الحرب غير النظامية، منع أو تشويش انتقال القوات والدعم من خلال عمل عسكري هجومي. محاولات من هذا النوع بدأت تحصل فقط بعد كانون ثاني 1948، كجزء من المبادرات الهجومية التي بدأت تتطور في هيئة الأركان العامة، والتي من بينها تجدر الإشارة إلى التالي: هجوم الـ«بالماخ»، ليل 14-15 شباط على قرية سعسع، مفترق طرق مهم ومحطة عبور أساسية لـ«جيش الإنقاذ» من لبنان إلى الجليل: في نفس الليلة تمت أيضا مهاجمة جسرين في منطقة المطلة وجسر قرب قرية طيربيخا على طريق الشمال (في مكان وجود مستوطنة شومرة اليوم)[69]؛ في 15 شباط تم تفجير جسر القطار قرب نفق رأس الناقورة من قبل عناصر لواء «كرملي»، على خلفية معلومات حول نية عبور قطار يحمل متطوعين وسلاح من لبنان إلى حيفا؛ في 17 آذار 1948، في أعقاب ورود معلومات إلى مصلحة الأخبار، تمت مهاجمة وتدمير قافلة ذخيرة قرب كريات موتسكين تتضمن خمس آليات كانت تحمل أكثر من 12 طن من السلاح والذخيرة وكذلك الرواتب من بيروت وصيدا إلى المدافعين العرب عن حيفا. خلال الهجوم قتل 17 عربيا، من بينهم القائد العربي لحيفا، محمد حمد الحانوتي ومرافقيه[70].

في الوقت نفسه، حاول قادة المشروع الإستيطاني مواجهة دخول «جيش الإنقاذ» إلى أرض إسرائيل عبر الوسائل السياسية. وقد أثير هذا الموضوع مرة بعد أخرى من قبل

هؤلاء، وخصوصا من قبل موشيه شاريت، في الدوائر السياسية المختلفة، بما في ذلك أمام الولايات المتحدة، بريطانيا ومجلس الأمن. خلال لقاء عقده موشيه شاريت مع وزير الخارجية الأميركي، مارشيل (26 آذار 1948)، أثار الأخير فكرة تحقيق وقف إطلاق نار، يتحول لاحقا إلى هدنة. شاريت رد بأن المشروع الإستيطاني لن يوافق على هدنة طالما أن هناك جيوش أجنبية في أرض إسرائيل وطالما استمر دخول قوات جديدة من الدول العربية. واتهم شاريت البريطانيين بالسماح للجيوش العربية بالدخول إلى أرض إسرائيل وقال أمام مارشيل إنه طرح الموضوع مع البريطانيين وأن جوابهم كان أنهم غير قادرين على ضبط الحدود بشكل فعال[71]. وخلال امتثاله أمام مجلس الأمن عاد شاريت واتهم سوريا بتنظيم وتدريب وتجهيز وحدات المتطوعين التي يتم إرسالها إلى أرض إسرائيل، كما اتهم بريطانيا بالعجز واللامبالاة في مواجهة تسلل هذه الوحدات إلى الأراضي التي لا تزال تحت سيطرتها[72]. وطالب شاريت أمام مجلس الأمن بسحب كل القوات الأجنبية من أرض إسرائيل كشرط لا يمكن التنازل عنه لأي هدنة[73].

البريطانيون، من جانبهم، لم يتأثروا كثيرا بهذه الإتهامات، ولم يتخذوا خطوات جدية، سياسية وعسكرية، من أجل الحد من الظاهرة. في مقال له بعنوان «العلاقات المتبادلة بين المفوض السامي، سير آلن كانينغهام، والملك عبد الله 1945-1948»، يتوقف حاييم ليفينبرغ عند تعقيدات الموقف البريطاني حيال هذه المسألة. ويشرح ليفينبرغ الإرباك وغياب التنسيق الذي ساد في تلك الفترة بين السلطات البريطانية المختلفة: المفوض السامي في أرض إسرائيل والأردن، سير آلن كينينغهام، نظر بعين الخطورة إلى دخول قوات «جيش الإنقاذ» وطلب من حكومة بلاده التشديد أمام الحكومة الفرنسية بأن بريطانيا لن تقبل، طالما أنها تحمل صفة الإنتداب على أرض إسرائيل «بأية ذريعة تبرر المس بالحدود البريطانية» وسوف تستخدم الجيش البريطاني للدفاع بالقوة عن الحدود[74]. في مقابل ذلك، لم يخش وزير الخارجية البريطاني، بيفين، المعارضة الشديدة للمفوض السامي لأي مس بحدود أرض إسرائيل وأعطى إشعارا للملك عبد الله بالتدخل في أرض إسرائيل من خلال «جيش الإنقاذ» بشروط محددة[75].

في الساحة اللبنانية، أيضاً، امتنع البريطانيون عن اتخاذ خطوات فعالة ضد دخول «جيش الإنقاذ»، حتى بعد دخول «فوج اليرموك الثاني» في 8 كانون ثاني 1948. في مذكراته،

كما أعدتها الدكتورة خيرية قاسمية، يروي القاوقجي أن «ميستر أوليفر»، الذي عاش 50 سنة بين العرب في لبنان وأقام معهم علاقات صداقة (المقصود على ما يبدو دانيل أوليفر، كاهن يرأس مؤسسة خيرية أميركية في راس المتن في لبنان، وكان يعتبر عميلا بريطانياً) توجه إليه في 18 كانون ثاني 1948، وأوصل إليه رسالة مفادها أن «الإنكليز يعارضون دخول قوات عربية مقاتلة إلى فلسطين قبل أن ينتهي خروجهم (البريطانيين) منها»، مشيرا إلى أنه تحدث حول هذا الموضوع مع الرئيس السوري. «ميستر أوليفر» أضاف أن سفير بريطانيا في بيروت أوضح لرئيس الحكومة اللبنانية، رياض الصلح، بأن الجيش البريطاني سوف يُخرج فوج أديب الشيشكلي من فلسطين، وطلب من رئيس الحكومة اللبنانية عدم السماح بعد الآن لأية مجموعات بعبور الحدود. ويدّعي القاوقجي أنه رد على «ميستر أوليفير» بأنه مُصّر على دخول قواته إلى أرض فلسطين، من أجل مقاتلة اليهود، لكنه غير معني بمواجهة البريطانيين، إلا إذا هاجموا هم قواته[76].

هذه الإحتجاجات البريطانية، سواء نُقلت إلى القاوقجي بشكل غير مباشر، من خلال مبعوث غير محسوب على المؤسسة البريطانية الرسمية، أو أثيرت مباشرة أمام السوريين واللبنانيين من خلال القنوات الدبلوماسية، كانت شكلية، لأنها لم تعكس سياسة واضحة وحاسمة لكبح ظاهرة دخول قوات «جيش الإنقاذ» إلى أرض إسرائيل. لذلك، لم تُرفق هذه الإحتجاجات بإجراءات عسكرية على الأرض ولم تُفض إلى أية نتيجة عملية، باستثناء المزيد من الحذر لدى وحدات «جيش الإنقاذ» أثناء العبور من لبنان إلى أرض إسرائيل. نقلُ وحدات «جيش الإنقاذ» من جنوب لبنان إلى الجليل استمر دون تشويش طوال مرحلة الحرب غير النظامية، فيما الجيش البريطاني تعامل مع وجودها بوصفه أمراً واقعاً ينبغي التسليم به. في تقرير لمصلحة الأخبار بتاريخ 13 نيسان 1948، أفيد بأن أديب الشيشكلي على علاقة جيدة مع قائد الجيش البريطاني في الجليل الأعلى[77].

خلاصة: المبادرات العسكرية للـ«هاغاناه» والنشاط الدبلوماسي لقيادة المشروع الإستيطاني لم تعطِ رداً مناسبا للمخاطر الأمنية المتأتية من الجبهة اللبنانية، وفي مقدمتها نقل قوات «جيش الإنقاذ» والأسلحة من جنوب لبنان إلى شمال إسرائيل، رغم النجاحات العسكرية الموضعية المهمة للـ«هاغاناه»، مثل الهجوم على سعسع وتدمير قافلة التموين في كريات موتسكين.

الفصل الخامس

الرد على التهديدات الأمنية على الجبهة اللبنانية بين الإجتياح العربي وعملية «حيرام»

(15 أيار - 31 تشرين أول 1948)

التهديدات من الجبهة اللبنانية

1. خطة الإجتياح العربي والتغييرات التي طرأت عليها

إحتمال أن تقوم الجيوش العربية النظامية بغزو أرض إسرائيل كانت مطروحاً للنقاش منذ مؤتمر بلودان في حزيران 1946، وبشكل أكيد منذ مؤتمري الجامعة العربية في صوفر (16 أيلول 1947) وعاليه (7 تشرين أول 1947). بعد قرار التقسيم أعطت الدول العربية الأولوية لتفعيل قوات متطوعين غير نظامية في أرض إسرائيل، مفترضة أن هكذا قوات ستنجح في منع تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها. إلا أن هذه الفرضية تبين خطأوها. الشهر الأخير للإنتداب البريطاني في أرض إسرائيل اتسم بانهيار القوات غير النظامية والهروب الجماعي للسكان العرب من أماكن إقامتهم. وكان لسقوط حيفا والهروب الجماعي لسكانها، بعضهم إلى لبنان، أهمية خاصة على هذا الصعيد.

قرار الغزو العسكري العربي إلى أرض إسرائيل مع نهاية الإنتداب البريطاني، في 15 أيار

1948، اتُخذ خلال اجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب في عمّان (23 نيسان 1948) وخلال اجتماع رؤساء الأركان العرب في الزرقاء بالأردن (30 نيسان 1948)[1]. القرار أبقى للعرب أسبوعين من أجل التخطيط للغزو وتنظيم أنفسهم- وهي فترة تحوّل خلالها التخطيط للغزو إلى موضع خلافات عربية وخضع لتعديلات جوهرية. في 12 أيار 1948 عقدت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية اجتماعا في دمشق، في ظل الإدراك بأن تدخّل الجيوش العربية في المعركة بات أمراً حتمياً. في الإجتماع شارك أيضا ضباط كبار من العراق، سوريا، مصر ولبنان، وطُلب منهم بلورة خطة عمل عربية مشتركة.

خطة الإجتياح التي وُضعت خطوطُها العريضة في دمشق عكست هدف الحد الأقصى للحرب: إلحاق الهزيمة بإسرائيل والقضاء عليها من خلال إجراءات عسكرية سريعة مُوجّهة ضد المراكز الحيوية فيها: حيفا (الجهد الرئيسي)؛ وتل أبيب (جهد ثانوي). وذلك من خلال حركة كماشة تكون نقطة الإلتقاء فيها العفولة، بهدف عزل الجليل والجزء الشرقي من مرج يزراعيل عن بقية أجزاء أرض إسرائيل اليهودية. مع سقوط العفولة، كان يفترض بالجيشين العراقي والأردني أن يتحركوا باتجاه حيفا- الهدف الرئيسي للغزو. العناصر الأساسية للخطة كانت على الشكل التالي[2]:

أ- الجيش السوري يتحرك من ثكنته في بنت جبيل جنوب لبنان باتجاه الجليل الأعلى ويحتل صفد ويتقدم باتجاه الناصرة والعفولة عازلاً سهل الحولة ومنطقة طبرية عن منطقة الساحل.

ب- الجيش العراقي يتقدم من نهرايم باتجاه العفولة، فيما تعبر قوّة أخرى من هذا الجيش نهرَ الأردن مع الفيلق (الأردني) باتجاه الجنوب، وتتقدم القوتان نحو العفولة للإلتقاء مع الجيش السوري.

ج- الجيش اللبناني يتحرك من رأس الناقورة على امتداد الساحل باتجاه عكا وحيفا ويشارك في الإنقضاض النهائي على حيفا.

د- بعد الإلتحاق بالسوريين، يواصل الجيشان العراقي والأردني تقدمهما من العفولة باتجاه مرج يزراعيل وشفرعام نحو حيفا، فيما يركز السوريون على عمليات تطهير الجليل ومرج يزراعيل وسهل الأردن.

هـ- الجيش المصري يتقدم نحو تل أبيب من الجنوب، وبذلك يشاغل الحد الأقصى من القوات اليهودية عن الجهد العربي الأساسي باتجاه حيفا.

خطة الغزو خدمت بالدرجة الأساسية مصالح العراق الذي أعطى أهمية استراتيجية لاحتلال حيفا، وكذلك مصالح سوريا التي اهتمت باحتلال الجليل، فيما تجاهلت مصالح الملك عبد الله في منطقة القدس والسامرة وجبل الخليل. أما لبنان، فقد حصل جيشُه في إطار الخطة على مهمة هجومية بامتياز من دون أي تناسب مع قوته الحقيقية: التقدم على المحور الساحلي باتجاه عكا وحيفا، كتضليل، على ما يبدو، على الجهد الأساسي، ومن أجل مشاغلة جزء من قوات الدفاع عن المُستوطنات. لحسن حظ لبنان، تم تغيير الخطة بشكل جوهري عشية الإجتياح في ضوء اعتراض الملك عبد الله. في إطار التغيير، تم تحويل مركز ثقل نشاط الفيلق الأردني من جبهة حيفا إلى منطقة القدس. كذلك تقرر، من بين جملة أمور، أن يغزو الجيش السوري أرض إسرائيل من منطقة سَمَخ جنوب طبريا وبنات يعقوب، ولأجل ذلك يجب عليه إرجاع قوة التدخل السريع التابعة له من بِنت جبيل، التي كانت القوات السورية وصلت إليها في 13 أيار. في إطار الخطة الجديدة، أُلقيت على عاتق الجيش اللبناني مهمّةٌ أكثر تواضعا-التوغل في أرض إسرائيل عند منطقة الناقورة والتقدم باتجاه عكا[3].

2. لبنان يتبنّى إستراتيجية دفاعية

انضم لبنان إلى التحالف العربي على خلفية جملة من الإعتبارات السياسية الداخلية والخارجية، كما فُصّلت أعلاه. وقد شارك لبنان في التحضير للحرب، قدم المساعدات لـ«جيش الإنقاذ» أثناء الحرب غير النظامية، وتبنّى زعماؤه (خصوصا رئيس الحكومة رياض الصلح) خطاباً متطرفاً معادياً للصهيونية ومارسوا نشاطاً سياسياً مكثفاً أسهم في بلورة التحالف العربي ضد إسرائيل. في نفس الوقت، ينبغي أن نذكر أن لبنان، بسبب ضعفه السياسي والعسكري، انجر وراء الأحداث ولم يكن له تأثير جوهري عليها. خطة اجتياح أرض إسرائيل والتغييرات الجوهرية التي طرأت عليها عشية الإجتياح خضعت لإملاءات مصالح كل من الأردن، سوريا، مصر والعراق، فيما اضطر لبنان إلى المناورة بين المصالح العربية المختلفة والتسليم بها. لكن، عندما اندلعت الخلافات العربية العميقة، عشية

الإجتياح، التي أدت إلى تغيير الخطة، تمكن لبنان من الحفاظ على مصالحه الأساسية عن طريق تبني استراتيجية دفاعية، أساسها الإمتناع عن مشاركة الجيش اللبناني في مبادرات عسكرية هجومية لم يكن له مصلحة فيها ولا فرصة للنهوض بها.

خلافا لخطابها المتطرف في المحافل العربية، لم تبدِ القيادة اللبنانية حماسةً لانضمام الجيش اللبناني عمليا إلى اجتياح الجيوش النظامية لأرض إسرائيل، حتى وفقا للمهمة المتواضعة التي تقررت في الخطة المعدلة. وذلك لسببين رئيسيين:

أ- عدم وجود مصلحة حقيقية في ضم الجليل إلى لبنان أو سوريا. فعلى النقيض من سوريا، الأردن، العراق ومصر، التي كان لديها جميعا مصالح واضحة بضم مناطق من أرض إسرائيل وممارسة نفوذها على الفلسطينيين، لم يكن لدى لبنان مصلحة حقيقية في تغيير حدود الإنتداب مع أرض إسرائيل وضم منطقة الجليل. وفقا لمعطيات إحصائية تعود لعام 1946، كان عدد السكان العرب في الجليل 222,518، من بينهم 81 في المئة مسلمون، 14 في المئة مسيحيون و 5 في المئة من أقليات دينية أخرى، خصوصا الدروز[4]. وكان من شأن ضم الجليل، أو بعضه، إلى لبنان أن يخل بمنظومة التوازنات الحساسة بين الطوائف في لبنان، وأن يهز الهيمنة المارونية ويمس بالشرعية الدولية للحدود اللبنانية كما حددتها دول الإنتداب وعصبة الأمم. يمكن الإفتراض أيضا أن الحكومة اللبنانية لم تر أن احتمال ضم الجليل إلى سوريا، وإيجاد وضع تتحول فيه الحدود بين لبنان وأرض إسرائيل إلى حدود لبنانية سورية، يتناسب مع المصالح الأساسية للبنان، الذي شعر منذ تأسيسه بخطر الطموح السوري بضمه.

ب- الرغبة في الحفاظ على وحدة الجيش اللبناني الضعيف ومنع احتلال جنوب لبنان. الحكومة اللبنانية شعرت أنها مهددة، خصوصاً في ضوء ضعف الجيش اللبناني الصغير الذي لم تتجاوز قوته حجم لواء معزز. النجاحات التي أنجزتها قوات الـ«هاغاناه» في الجليل في عمليات «يفتاح» و«بن عامي»، عشية إعلان الدولة، دفعت الحكومة اللبنانية للتوجه إلى القيادة العربية في دمشق بطلب إرسال قوات سورية إلى منطقة بنت جبيل[5]. احتلال المالكية من قبل لواء «يفتاح» ليل 18-19 أيار، الهجمات التي نفذها الـ«بالماخ» على قرى شيعية في لبنان في النصف الثاني من أيار

وإخراج قوة التدخل السورية من لبنان بعيد دخولها، كل ذلك أوجد شعورا عند القيادة اللبنانية والسورية بأن إسرائيل يمكن أن تستغل ضعف الجيش اللبناني وتقوم باحتلال جنوب لبنان. في مذكراته، يصف القاوقجي كيف توجه إليه السوريون واللبنانيون بهلع وطلبوا منه تعزيز قواته في جنوب لبنان، فيما زرع الجيش اللبناني عبوات ناسفة تحت جسر تبنين بهدف عرقلة أي تقدم محتمل للجيش الإسرائيلي[6]. على خلفية ذلك، كان من شأن إرسال الجيش اللبناني إلى مهمته الهجومية باتجاه عكا، وفقا لخطة الإجتياح الجديدة، أن يُعرِّض وحدة الجيش وربما وجوده للخطر، وأن يكشف جنوب لبنان لخطر السيطرة الإسرائيلية وتالياً يعرِّض وجود النظام اللبناني للخطر.

نتيجة لذلك، لم يكن انضمام لبنان إلى غزو الجيوش العربية لأرض إسرائيل أمرا له شعبية، ليس فقط وسط المعارضة المسيحية الإنفصالية، وإنما أيضا عند نظام بشارة الخوري، وخصوصا داخل المكونات المسيحية المارونية فيه. حتى وسط الضباط الكبار في الجيش اللبناني، الموارنة بمعظمهم، سادت معارضة ضد الإنضمام الفعال للجيش إلى الإجتياح، بما في ذلك من جانب قائد الجيش، فؤاد شهاب، الذي، بحسب تقرير استخباري، قال إن جيشه «هو فقط جيش دفاعي وليس جيشا هجومياً»[7].

على خلفية ذلك، من الجدير الوقوف على الدور الذي لعبه الجيش اللبناني عملياً في إطار خطة الإجتياح الجديدة، بعد انسحاب قوة التدخل السورية من لبنان. الروايات الواردة في كتب التأريخ الإسرائيلية حول حرب التحرير، والتي وفقاً لها ألقيت على الجيش اللبناني مهمة السيطرة على منطقة المالكية والتقدم من هناك باتجاه الجليل الأوسط[8] هي رواياتٌ خاطئة وتستند، من بين جملة أمور، إلى تحليل خاطئ لإجراءات الجيش اللبناني على الأرض. بحسب الرواية المعتمدة، شارك الجيش اللبناني في الغزو العربي في 15 أيار، وفي إطاره هاجم الكتيبة الأولى من الـ«بلماخ» أثناء صعوده إلى المالكية في اليوم نفسه. في تقديري، هذه الرواية خاطئة. عملياً، «جيش الإنقاذ» وليس الجيش اللبناني، هو الذي هاجم مقاتلي الـ«بلماخ» في المعركة الأولى في المالكية. في مقابل ذلك، تبدو أكثر معقوليةً الروايةُ الواردة في دراسة أبراهام سيلع حول مسألة أرض إسرائيل في الحرب العربية، والتي بحسبها ألقيت على الجيش اللبناني مهمّة تطهير المنطقة الواقعة بين رأس الناقورة

ونهاريا[9]. لكن هذه المهمة أيضا تحولت إلى مهمة صعبة وإشكالية في أعقاب عملية «بن عامي» (14 أيار)، التي أوجدت، عشية الغزو، تواصلا جغرافيا يهوديا من حانيتا حتى حيفا (باستثناء جزيرة عكا).

عشية الغزو، في لحظة الحقيقة، تجاهل لبنان التصريحات الحربجية التي اتسم بها خطابه السياسي منذ بداية خطة الحرب العربية، وكذلك المهمة التي أُلقيت عليه من قبل الدول العربية في إطار خطة الغزو الجديدة، وتبنى استراتيجية واقعية تتمحور حول الدفاع عن حدود لبنان وتتناسب جيدا مع مصالحه الوطنية الأساسية. حسمُ الأمور باتجاه تبنّي هذه الإستراتيجية يعود، على ما يبدو، إلى الرئيس بشارة الخوري، الذي كتب في مذكراته أن الجيش اللبناني تلقى أمراً بالإنتشار دفاعياً على الحدود، فيما توغلت الجيوش العربية إلى فلسطين. وكان قائد الجيش اللبناني، الماروني فؤاد شهاب، شريكا في هذا القرار، خلافا لرأي رئيس الحكومة رياض الصلح، الذي كان يرى أنه لا مفر من اتخاذ إجراءات هجومية من قبل الجيش اللبناني[10]. في 14 أيار، اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً ينصّ على أن يكتفي الجيش بالدفاع عن الحدود الجنوبية، وهو قرار صادق عليه البرلمان اللبناني[11]. في تقرير لمصلحة الأخبار بتاريخ 16 أيار أُفيد بأن جلسة البرلمان كانت عاصفة، وأنه في خلالها طالب المسيحيون بألا يُنفّذ اجتياح أرض إسرائيل من الحدود اللبنانية[12]. هذه الإستراتيجية الدفاعية انعكست في البث الإذاعي اللبناني بتاريخ 12 حزيران 1948، بعد الجولة الثانية من معارك المالكية[13]:

«لبنان كان أول المُنضمّين إلى الحرب. وبمشاركة سوريا قام بإضعاف العدو وإشغال قواته في الساحة الشمالية من أجل تسهيل الأمور على الجيوش العربية الأخرى. لكن، عندما اتجهت قوات العدو نحو الجبهات الأخرى (أي بعد انتقال لواء «يفتاح» إلى الجبهة الوسطى في مطلع حزيران) قامت قواتنا بدروها في عمليات الإحتلال المهمة (المقصود: احتلال المالكية على يد الجيش اللبناني)».

اتسمت الإستراتيجية الدفاعية اللبنانية بامتناع الجيش اللبناني عن المشاركة في اجتياح أرض إسرائيل، والإكتفاء بإشغال الجيش الإسرائيلي عند الحدود اللبنانية وتقديم المساعدات اللوجستية لأنشطة «جيش الإنقاذ» في الجليل. في ضوء انسحاب قوة التدخل السورية من أراضيها، والهجمات المكثفة للـ«بالماخ» على أراضيها في النصف الثاني من

شهر أيار، اضطرت الحكومة اللبنانية إلى الطلب من القيادة العربية العامة تخصيصَ قوات إضافية لها من أجل تعزيز قدرتها الدفاعية. القيادة العامة في دمشق صادقت على طلب لبنان البقاء في وضعية دفاعية، كما أنها تعهّدت بأن يوضع جزءٌ من قوات «جيش الإنقاذ»، التي كانت تستعد للخروج من أرض إسرائيل إلى سوريا من أجل إعادة تنظيم صفوفها، تحت إمرتها[14].

في مذكراته، يروي القاوقجي أنه بعد إخلاء قواته من أرض إسرائيل، مع اجتياح الجيوش العربية، وتسليم مواقعه إلى الفيلق الأردني والجيش العراقي، تم استدعاؤه إلى اجتماع في وزارة الدفاع السورية في 26 أيار، شارك فيه وزير الدفاع السوري، أحمد الشرباتي، ورئيس الحكومة اللبنانية، رياض الصلح. الشرباتي افتتح الإجتماع بالقول إن الجيش اللبناني موجود في وضع خطير جداً ويجب مساعدته بأسرع وقت. رئيس الحكومة اللبنانية أضاف أن قوة من الجّيش اللبناني تصادمت مع اليهود داخل الأراضي اللبنانية، بين عيترون وبليدا (المقصود هي الهجمات التي نفذها الـ«بالماخ» في الأراضي اللبنانية، خلال النصف الثاني من شهر أيار، والتي ولّدت ضغوطا على الحكومة اللبنانية) وأن الوضع خطير. كل الموجودين في الإجتماع طالبوا القاوقجي بإرسال «جيش الإنقاذ» إلى الحدود اللبنانية، رغم قوله إن «جيش الإنقاذ» يعاني من نقص في التجهيزات والمؤونة، وأن أفراده مستنزفون ويحتاجون إلى الراحة وإعادة تنظيم صفوفهم[15]. وذكر القاوقجي أن الحضور اتفقوا على أن تضمن الحكومتان اللبنانية والسورية استكمال تجهيزات «جيش الإنقاذ» وتأمين كل ما يحتاج له من أمور إضافية[16].

ويشير القاوقجي في مذكراته إلى أن لبنان كان فعلا عُرضة للخطر، وأن جيشه الصغير لم يكفِ للدفاع عن الحدود الطويلة، لكنه أثار احتمال أن يكون الهدف من نقل قواته المستنزفة من الداخل السوري إلى الجبهة اللبنانية «مؤامرة» الغاية منها ليس فقط مساعدة اللبنانيين، وإنما إبعاد «جيش الإنقاذ» من دمشق بأي ثمن، لأسباب سورية داخلية، أو ربما التسبب بهزيمة وتدمير «جيش الإنقاذ»[17]. حتى لو رفضنا هذه الرواية «التآمرية»، يجب فحص الأسباب الحقيقة لإخراج «جيش الإنقاذ» من السامرة لدى دخول الجيوش النظامية الحرب، ونقله إلى لبنان، في ضوء مصالح النظام السوري. ففيما كان من شأن بقاء «جيش الإنقاذ» في السامرة أن يحوّله، بنظر السوريين، إلى وسيلة في يد الملك عبد الله،،

فإن تشغيله في جنوب لبنان كان من شأنه إغلاق ثغرة خطيرة والمساعدة في الدفع قدماً بالمصالح الجغرافية للنظام السوري، التي تركزت في الجليل وليس في السامرة. على خلفية ذلك، تم نقل قوات القاوقجي من الجبهة الوسطى إلى جنوب لبنان، ومنذئذ فصاعداً تم تشغيلها ليس فقط من أجل تعزيز القدرات الدفاعية للجيش اللبناني، وإنما أيضا في مهام هجومية في الجليل تطابقت مع المصالح السورية، لكنها كانت متعارضة بشكل أساسي مع المصالح اللبنانية ومع الإستراتيجية الدفاعية التي تبنّاها لبنان.

3. الجيش اللبناني عشية الحرب- خصائص أساسية

عشية اجتياح الجيوش العربية النظامية أرض إسرائيل، كان الجيش اللبناني يعدّ بين 3500 و 4000 جندياً، ونحو 100 ضابط. وكان هذا الجيش جيش متطوعين خُصّص منذ البداية للحفاظ على استقلال لبنان ضد الأعداء الداخليين، وليس للقتال ضد العدو الخارجي. وبرز في الجيش العدد الكبير نسبياً للمسيحيين الموارنة، خصوصا وسط سلك الضباط. وتضمن عديد قوات الجيش اللبناني: أربعة أفواج مشاة (كل فوج نحو 500 جندي)؛ فوج مدرعات (كان يشتمل على دبابات فرنسية خفيفة ومدرعات «مارمون-هارينغتون»)؛ فوج مدفعية؛ سرية فرسان؛ ووحدات طبابة وهندسة[18].

في مسح إستخباري حول الجيوش العربية أصدرته هيئة الأركان العامة، بتاريخ 25 أيار 1948، قُدّم الجيش اللبناني على أنه جيشٌ جيد نسبياً: التدريب والمعنويات جيدان- خلافا للجيش السوري- بسبب وجود آلية فرز متشددة في خلال عملية التجنيد. كل الضباط المئة، معظمهم مسيحيون، «خدموا في الأفواج الخاصة» (التي أنشأتها سلطات الإنتداب الفرنسي) والكثير منهم اكتسبوا خبرة قتالية إبان الحرب العالمية الثانية[19]. ورأى مسحُ آخر، صدر مطلع عام 1948 (عن مصلحة الأخبار، على ما يبدو) أن الجيش اللبناني يُعتبر، بشكل عام، أعلى درجة من الجيش السوري، وخصوصاً على صعيد الضباط المسيحيين، الذين اكتسب الكثير منهم خبرةً قتاليةً إبّان الحرب العالمية الثانية. وشدّد المسحُ على أن الفرنسيين رأوا في الماروني الجبلي جندياً جيدا نسبياً[20]. تجدر الإشارة إلى أنه أيضا في نظر أحد الأسرى السوريين، الذي خضع للتحقيق عند قواتنا، كان الجيشُ اللبناني الأفضل بين الجيوش العربية، قياساً إلى الإستخفاف الكامل، بحسب أقوال

الأسير، بـ«جيش الإنقاذ» والتشكيك بالفيلق الأردني[21].

عشية الغزو، كانت قوات الجيش اللبناني منتشرة على امتداد الحدود مع أرض إسرائيل: فوج مشاة في رأس الناقورة؛ فوج مشاة في مرجعيون؛ فوج مدرعات وفوج مشاة إضافي في الإحتياط؛ سرية مشاة (ليس واضحا من أي فوج) في بنت جبيل. هذا الإنتشار الدفاعي الطابع عرَضَهُ الجنرال موشيه كرمل في محاضرة ألقاها في 15 حزيران 1953[22]، ويتطابق مع الرواية الرسمية اللبنانية الواردة في كتاب «المشكلة الفلسطينية والخطر الصهيوني»[23]. في تقديري، شكل الإنتشار هذا قريب من الواقع، فيما ينبغي التشكيك بشكل الإنتشار الوارد في أبحاث نتان شور وكارل كوسمان، والذي وفقاً له تمركزت قوة لبنانية بحجم لواء في منطقة رأس الناقورة مطلع أيار[24].

4. نشاط الجيش السوري في الساحة اللبنانية: التخطيط الأصلي ومغزى التعديل الذي طرأ عليه

خلال حرب الإستقلال، رأت سوريا في احتلال الجليل هدفاً استراتيجياً من الدرجة الأولى. الإجراءات العسكرية السورية في جبهتي الجولان ولبنان، بواسطة الجيش السوري و«جيش الإنقاذ»، كانت تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. مركز الثقل الأساسي للغزو السوري باتجاه أرض إسرائيل كان يفترض أن يكون في جنوب لبنان.

اللواء الأول، الأفضل في وحدات الجيش السوري، والذي أُلحق به فوج المشاة الثالث من اللواء الثاني، كان قوة الغزو السورية لأرض إسرائيل. وكان من المفترض، وفقا للخطة الرئيسية[25]، أن يعمل اللواء من الساحة اللبنانية، كجهد سوري أساسي، باتّجاه صفد، الناصرة والعفولة، كما تقرر في اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية التي انعقدت في دمشق في 12 أيار.

أمين النافوري، مسلم سني من سوريا، خدم عام 1948 قائدا لسرية دبابات، وفي نهاية الخمسينات شغل منصب نائب رئيس الأركان السوري، يصف عملية نقل اللواء إلى لبنان في مقال بعنوان «الجيش السوري في فلسطين عام 1948»، نُشر في مجلة الجيش السوري «الفكر العسكري»[26]. في نيسان 1948، كتب أمين النافوري، استُدعي قائد

اللواء الأول، العقيد عبد الوهاب حكيم، إلى وزير الدفاع السوري الذي أمره بتحضير اللواء لاجتياح أرض إسرائيل، رغم إيضاح حكيم بأن اللواء غير مؤهل من ناحية التجهيز وحجم القوات. في 12 أيار، تلقى قائد اللواء أمرا للإستعداد بالتحرك نحو صفد، على خط دمشق-بيروت-صيدا-بنت جبيل، والإنتشار هناك تمهيدا للدخول إلى فلسطين، مع نهاية الإنتداب الفرنسي[27].

في 13 أيار، غداة قرار اللجنة السياسية في دمشق، تلقّى اللواء الأول أمرا بالتحرك نحو بنت جبيل، على الخط المذكور، بهدف الوصول إلى منطقة تجمّعه حتى ساعات الظهيرة في 14 أيار[28]. اجتماع الضباط في اللواء تحدد في 14 أيار عند الساعة 13:00 في قرية عيترون، غرب بنت جبيل[29]. تم نقل اللواء، في يوم 13 أيار، عبر طريق دمشق-بيروت ومن هناك جنوبا وصولا إلى بنت جبيل. لكن في 14 أيار، عند الساعة 02:00 تلقى اللواء أمراً من وزير الدفاع السوري بتحويل اتجاه الهجوم من المالكية إلى سَمَخ[30]، جراء تغييرات اللحظة الأخيرة التي طرأت على خطة الإجتياح. ونتيجة ضيق الوقت، أعيدت القوات إلى سوريا في 14 أيار، عبر طريق أقصر، تمُرُّ بمحاذاة الحدود مع أرض إسرائيل على خط تبنين-صور-طريق الساحل-النبطية-مرجعيون-بانياس-القنيطرة-فيق[31]، ومع ساعات فجر 15 أيار، نزلت طليعة قافلة اللواء إلى سهل اليرموك[32].

من المنظور اللبناني، كان لتغيير الخطة تأثير بالغ. وفقا للخطة الأصلية، تم تعزيز الجبهة اللبنانية بلواء سوري معزز. هذه القوة، بمساعدة الجيش اللبناني و«جيش الإنقاذ»، شكلت تهديداً فعلياً على صفد وإصبع الجليل، ويمكن الإفتراض أن تنفيذ هذه الخطة كان سيُبقي عند الجبهة اللبنانية، لفترة طويلة، جزءً مهما من القوة العسكرية الإسرائيلية في الشمال، بما في ذلك لواء «يفتاح»، الذي نُقل في مطلع حزيران إلى الجبهة الوسطى. التغيير في الخطة الأصلية، الذي كانت الغاية منه الإستجابة لمصالح الملك عبد الله في جبهة القدس، أتاح لهيئة الأركان الإسرائيلية تخفيف قواتها في الشمال ونقل لواء «يفتاح» لمساعدة الجهود العسكرية في منطقة القدس. كما أن إخراج قوة التدخل السورية من لبنان كشف الجيش اللبناني الضعيف في ساحته وسهّل على الحكومة اللبنانية تبنّي استراتيجيةً دفاعية تناسبت مع موازين القوى والمصالح الأساسية للبنان.

5. إنضمام لبنان إلى الحرب- البعد الرسمي والقانوني

إنضمام الجيش اللبناني إلى الجيوش العربية التي شاركت في الحرب لم يترافق مع إعلان الحرب رسمياً من جانب الحكومة اللبنانية ضد إسرائيل. كما أن إسرائيل، من جانبها، لم تعلن، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، الحرب ضد لبنان[33]. التعبير الرسمي عن إنضمام لبنان إلى الحرب جرى بعد إنتهاء الإنتداب، في الإجتماع الـ 301 لمجلس الأمن، الذي عقد في 22 أيار 1948. في ذلك الإجتماع، أعلن الممثل اللبناني، إدوارد غرّة، بإسم وزير الخارجية اللبناني، ردّاً على سؤال من رئيس مجلس الأمن، أن حكومته ترى في فلسطين كياناً جغرافيا وسياسيا واحداً، ذا أغلبية عربية واضحة. بعد ذلك، أشار الممثل اللبناني إلى أن قوات مسلحة لبنانية تعمل في شمال فلسطين، لكنها لا تعمل في الوقت الراهن (at present) في المناطق الفلسطينية التي يوجد فيها أغلبية يهودية. بحسب الجواب اللبناني، الهدف العسكري للقوات اللبنانية هو[34]:

«... للمساعدة في تهدئة فلسطين، بالتعاون مع دول أخرى في الجامعة العربية، كما ذُكر في مذكرة الأمين العام للجامعة العربية في 15 أيار. الوثيقة رقم س/745».

المثل اللبناني أضاف في جوابه أن «عصابات صهيونية مسلحة» اجتازت الحدود اللبنانية ليل 14-15 أيار، قبل أن تدخل القوات المسلحة اللبنانية إلى فلسطين. وفي بعض الحالات، نفذت هذه العصابات هجمات ضد لبنان، وقامت مرتين بإنزال قوات من البحر وراء الحدود وفجّرت جسورا في الأراضي اللبناني.

لبنان فضّل، بناء على ذلك، ألا يقدّم نشاطه العسكري بوصفه فعلاً هجومياً ضد إسرائيل، وإنما كجزء من عملية عربية شاملة لدول الجامعة العربية هدفها تهدئة الوضع في فلسطين، كانت قد سبقتها هجمات إسرائيلية وراء الحدود. هذا الأمر لا يعود فقط إلى كون لبنان لم يعترف بإسرائيل، وتاليا لم يُعلن الحرب ضدها بشكل رسمي، وإنما أيضا عكس الحذر الكبير للحكومة اللبنانية فيما يتعلق بتفعيل الجيش اللبناني ضد إسرائيل، حذرٌ تجلّى أيضاً في إجراءات الجيش اللبناني على الأرض كما سوف يتضح.

إستعدادات المشروع الإستيطاني عشية الغزو

1. صورة الوضع الإستخبارية حول تهديدات الإجتياح من لبنان

صورة الوضع كما كانت عليه لدى هيئة أركان الـ«هاغاناه» عشية الإجتياح انعكست في وثيقة بتاريخ 9 أيار 1948، أصدرها قسم الإستخبارات في شعبة العمليات تحت عنوان «معلومات حول الجيوش العربية، عشية الإجتياح». على أساس المعلومات المتراكمة حتى حينه، توقعت الوثيقة «تطوراً مفترضاً» في الساحة اللبنانية وفقا لما يلي: «قيام الجيش السوري بالتقدم من اتجاه القطاع الأوسط في جنوب لبنان (طيربيخا، مالكية)؛ وقيام الجيش اللبناني بالتقدم من اتجاه القطاع الغربي (رأس الناقورة، حانيتا) بهدف فصل الجليل الأعلى والقضاء على مستوطنات حانيتا وإيلون في الجليل الغربي. كما توقعت الوثيقة بأن تتوحد هذه القوات في قطاع عكا-شفرعام، من أجل الإستعداد لهجوم كبير على حيفا، بعد أن تكون قد فُصِلت عن السهل»[35]. صورة الوضع هذه نُقلت إلى القَوات في الميدان، حيث تم جمع معلومات استخبارية إضافية أوضحت بشكل أدق اتجاه الهجوم الأساسي. يروحام كوهين، ضباط استخبارات لواء «يفتاح» يقول في كتابه «في وضح النهار والعتمة» إن المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة أشارت إلى وجود تجمّعات للقوات وأنشطة كثيرة للعدو في منطقة المالكية- قَدَس وكذلك على خط التقدم الذي لاح من هذا القطاع باتجاه منطقة صفد-الناصرة[36]. في الأوامر التي صدرت إلى وحدة «كرملي» في الجليل الغربي في 12 أيار، حُددت مهمة القوات المدافعة بأنها صد اجتياح القوات النظامية مع إعلان الإستقلال العبري. تقدير الوضع توقّع: «هجوماً معادياً نظامياً من سوريا، العراق، لبنان، الأردن ومصر، بالتنسيق مع (سكان) محليين من أجل عزل الجليل والدخول في العمق حتى «هاكريوت» وباتجاه حيفا. مهاجمة حيفا عبر الكرمل»[37].

تقديرات الوضع في هيئة الأركان وعلى الجبهة الشمالية توقعت إذاً المخطط العام للتهديدات من الساحة اللبنانية، كما تبلورت في خطة الإجتياح الأساسية في اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية، التي انعقدت في دمشق بعد ثلاثة أيام من كتابة الوثيقة. هذا الإنجاز الإستخباري- التقديري جديرٌ بالثناء، أخذاً بعين الإعتبار أن المعلومات من الساحة اللبنانية كانت عامة وناقصة[38]، وأن قوة التدخل السورية لم تكن قد أُرسلت إلى لبنان بعد، وأن الوثيقة اتّسمت بعيوبٍ أساسية وخطيرة فيما يتعلق بالساحات الأخرى.

على أساس تقدير الوضع هذا، كان بإمكان يغآل يادين أن يقدّم في 7 أيار صورة وضع متشددة حول المخاطر المحدقة من الساحتين اللبنانية والسورية[39]، وهو أمر سمح لبن غوريون بعدم الإنجرار وراء من رأوا في الغزو العربي عملية أردنية-عراقية بشكل أساسي[40].

تغييرات اللحظة الأخيرة على خطة الإجتياح العربية أوجدت بطبيعة الحال فجوة معلوماتية خطيرة حول نوايا السوريين واللبنانيين في الساحة اللبنانية. حركة قوة التدخل السورية باتجاه منطقة بنت جبيل عبر بيروت وخط الساحل لم ترصدها العناصر الإستخبارية المختلفة، وفقط عندما عادت القوّة إلى سوريا عبر خط النبطية-مرجعيون-بانياس-، الأقرب إلى أراضينا، شُخِّصت حركتُها من قبل الطلعات الجوية لهيئة الأركان ولواء «يفتاح»[41]. لاحقاً، في وقت متأخر بعد وقوع الحدث، وصلت تقارير حول حركة القوة من عملاء عرب رأوا القافلة السورية عند خروجها من النبطية في طريقها إلى هضبة الجولان[42]. لكن تقدير لواء «يفتاح»، بشأن نوايا القوة، كما انعكس في برقيات أرسلت إلى هيئة الأركان، كان خاطئاً: في تقارير من 14-15 أيار أفيد أن القوة تحركت باتجاه المطلة، وأنها قد تتموضع في مرجعيون لتنظيم صفوفها[43]. يغآل ألون ذكر في محاضرة ألقاها بتاريخ 14 نيسان 1958 حول «عملية يفتاح» أن التقارير الإستخبارية التي وصلت إليه أفادت بوجود قافلة كبيرة تعدّ مئات السيارات تتحرك باتجاه المطلة، وأضاف: «لقد اعتقدنا أن هذه بداية الإجتياح»[44]. في كتابه «جدار الرمل»، الذي صدر عام 1969، كان يغآل ألون لا يزال يعتقد خاطئا أن القوة التي اكتشفها لواء «يفتاح» كانت تتحرك باتجاه الحدود الإسرائيلية وأن انفجار جسر الخردلي على الليطاني (ليل 15-16 أيار، بعد عبور القوة السورية) شوّش خطط العدو. ويوضح يغآل ألون[45]:

> «في 14 أيار، ضمن إطار عملية «يفتاح» لتحرير الجليل الأعلى، تبيّن لقيادة العملية وجود قوافل كبيرة ومؤللة للجيشين السوري واللبناني على مسافة 30 كلم، تتحرك باتجاه الحدود الإسرائيلية... لم يكن ثمة شك بأن هذه القوافل المؤللة كانت تتقدم باتجاه نقطة الإنتشار وأن في نيتها اجتياح البلاد. قيادة «يفتاح»...فعلت، بناء على ذلك، الشيء الصحيح ولم تنتظر مبادرات العدو. في نفس الليلة عبر فريق قتالي من الـ«بلماخ» الحدود ودمر جسور نهر الليطاني بمواد متفجرة وشوّش تماما خطط العدو في تلك الساحة»

2. انتشار الـ«هاغاناه» لمواجهة الإجتياح من الساحة اللبنانية

اضطّر المشروع الإستيطاني اليهودي، بسبب التطورات التي طرأت على العالم العربي، أن يغيّر أنماط تفكيره وطريقة استعداده فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية. حتى صيف 1947 رأت الـ«هاغاناه» أن مهمتها محصورة في «الأمن الداخلي» للإستيطان اليهودي فيما «الأمن الخارجي» -الدفاع عن حدود البلاد ضد تهديدات خارجية-جرى التعامل معه بوصفه من مسؤولية سلطات الإنتداب وقوات الأمن البريطانية. لكن خلال عام 1947 تغيرت هذه النظرة بعد أن أعلن بن غوريون، الذي تسلم حقيبة الدفاع في المؤتمر الصهيوني الـ22 الذي عقد في بازل في كانون أول 1946، وجود خطر أن تقوم الدول العربية المجاورة بإرسال جيوشها لمهاجمة المشروع الإستيطاني اليهودي وتدميره، وأنه يجب القيام بالتحضيرات الفورية لمواجهة هذا الإحتمال[46]. في 26 نيسان 1948، خلال إيجاز قدّمه أمام مديرية الشعب، عاد بن غوريون وكرّر فرضية أن يقوم العرب بِزَجّ قوات كبيرةٍ في معركة داخل البلاد دون أن يحول البريطانيون دونهم[47]. في حزيران 1947 عرض بن غوريون أمام هيئة أركان الـ«هاغاناه» مهمة الإستعداد للحرب-وليس لمواجهة «أحداث»-وطلب أن يكونو جاهزين لمواجهة هجوم محتمل من قبل الدول العربية[48]. نتيجة تقدير الوضع هذا تشكّل في مطلع تشرين ثاني 1947، ضمن إطار «أمر الهيكلية القطرية»، لواءٌ إقليمي في الشمال- لواء «ليفانوني»-بقيادة موشيه كرمل، كجزء من منظومة القوات التي كانت تهدف إلى محاربة القوات النظامية من الخارج. هذا اللواء انفصل في شباط 1948 إلى لواءين: «غولاني» و«كرملي»[49]. في نيسان 1948 تشكل لواء «يفتاح»، على قاعدة كتيبتين من الـ«بالماخ» وعناصر مناطقية أخرى، من أجل تطهير الجليل الشرقي تمهيداً للغزو المتوقع للجيشين السوري واللبناني[50].

في تشرين ثاني وكانون أول 1947 بلور يغآل يادين (رئيس شعبة العمليات في هيئة أركان الـ«هاغاناه») ومساعدوه خططاً استراتيجيةً عامة، استندت إلى فرضية أن الحكم البريطاني في أرض إسرائيل سوف ينتهي خلال عدة أشهر وأن العرب سوف يحاولون إفشال خطة التقسيم من خلال قيام جيوشهم النظامية باجتياح أرض إسرائيل. في خطة «يهوشواع»، التي تبلورت في هيئة أركان الـ«هاغاناه»، في كانون ثاني 1948، حُددت مهمات القوة المدافعة عن المشروع الإستيطاني اليهودي بأنها صد الإجتياحات من وراء الحدود، تدمير

القوات الغازية، مشاغلة القوات العربية داخل إسرائيل من أجل عزلهم عن الغزاة، وقمع الحوادث وأعمال الشغب وسط عرب أرض إسرائيل[51].

في 10 آذار 1948 أصدرت هيئة أركان الـ«هاغاناه» «الخطة دال»، التي حددت مهام وأهداف كل القوات استعدادا للوضع المقدّر أن يحصل مع انتهاء الإنتداب البريطاني. نية الخطة كانت «السيطرة على أراضي الدولة العبرية والدفاع عن حدودها، وكذلك عن الكتل الإستيطانية والجمهور العبري خارج الحدود، ضد عدو نظامي، شبه نظامي أو صغير، يعمل انطلاقاً من قواعد موجودة خارج أراضي الدولة أو قواعد موجودة داخلها»[52]. وفيما يتعلق بالجليل، انطوت الخطة على نزعة للسيطرة على الجزء الجنوبي من الجليل الأسفل، جنوب سهل بيت نطوفة، من دون السيطرة على «الجيب» الجبلي في الجليل الأوسط[53]. إضافة إلى ذلك، كُلف الـ«بالماخ»، في إطار «الخطة دال»، بتنفيذ هجمات خارج الحدود في حال غَزَت القوات العربية النظامية البلاد. في السياق اللبناني، تم تحديد أهداف الهجمات بالتالي: خط الساحل اللبناني وخط السكة بين رأس الناقورة وبيروت؛ مرفأي صور وبيروت؛ طريق صور-تبنين-العديسة؛ طريق الشمال[54]. كذلك حددت أهداف لهجمات على مرجعيون وطريق مرجعيون- المطلة[55]، خشية أن تهاجم قوة سورية الجليل عبر الأراضي اللبنانية.

في 11 أيار 1948 أصدرت هيئة الأركان وثيقةً شددت فيها على أن اجتياح الجيوش العربية النظامية، الذي قُدّم في «الخطة دال» كمجرد احتمال، تحوّل إلى أمر مؤكد. أما فيما يتعلق بتنفيذ الإجتياح، فتشير الوثيقة إلى طريقتي عمل محتملتين: الأولى، أن يتم تنفيذ الإجتياح من قبل جيوش عدّة دولٍ دفعة واحدة وفقا لخطة مشتركة؛ والثانية، أن يكون الفيلق الأردني من الشرق هو القوة الغازية الرئيسية، على أن تساعده الدول العربية بقوات نظامية أو شبه نظامية. بناءً على ذلك، تُقرر الوثيقة أن مهمة صد الهجوم من الشمال والشمالي الشرقي مُلقاة على عاتق ألوية «غولاني» و«كرملي» و«يفتاح»[56].

جزءٌ مهمٌ من المهمات التي حددتها «الخطة دال» نُفذت فعليا قبل غزو الجيوش العربية[57]. في الجليل تعوقت العمليات الإبتدائية بسبب تأجيل الجلاء البريطاني من منطقة الشمال، لكن في النصف الأول من أيار، عشية الغزو العربي، نفذ لواء «يفتاح» و«كرملي» سلسلة عمليات تطهير، كان الأبرز بينها في القطاع الشرقي: تطويق مدينة صفد واحتلالها في

إطار عملية «يفتاح» (1–12 أيار)؛ تطهير المنطقة الواقعة بين بحيرة طبرية وروش بينا، في إطار عملية «مطاطيه» (3–4 أيار)؛ تطهير المنطقة الواقعة بين روش بينا والمطلة بعد ذلك. في القطاع الغربي جرى وصل المستوطنات المعزولة (يحيعام، حانيتا، إيلون، متسوفا) والتموضع على الحدود مع لبنان في إطار عملية «بن عامي» (13–14 أيار). إضافة إلى ذلك، جرت سلسلة هجمات ضمن الأراضي اللبنانية. اجتياح الجيوش العربية في 15 أيار جرى فيما مستوطنات الجليل في حالة وصل جغرافي من طبرية حتى المطلة ومن حيفا حتى حانيتا (باستثناء جيب عكا)، بيما مركز الجليل، من منطقة الناصرة حتى الحدود اللبنانية كان تحت سيطرة «جيش الإنقاذ» وقوات فلسطينية مؤيدة للمفتي.

الجنرال موشيه كرمل، قائد لواء «كرملي» (لاحقا قائد الجبهة الشمالية)، يقول إنه في الأشهر التي سبقت الغزو، كان وضع الجليل الغربي في أسوأ حال. فبحسب خطة التقسيم لم يكن ضمن حدود دولة إسرائيل، ومن الناحية الإستيطانية، كان يوجد فيه أربع مستوطنات صغيرة (كيبوتسات) عدا نهاريا وتوابعها. الجليل الغربي كان في حالة حصار لفترة طويلة ولم يكن فيه قوات عسكرية من أجل مواجهة الغزو المتوقع. على خلفية ذلك، حضر موشيه كرمل ومردخاي مكلاف إلى هيئة الأركان، قبل أسبوع من الغزو، وطلبا تعزيز الجليل الغربي بكتيبة من الـ«بالماخ». القيادة العليا أحالتهما إلى بن غوريون، كعادتها في كل مرة لم تكن قادرة على حل المشكلة. بن غوريون ردّ بأن الوضع في القدس صعب، وأنه يوجد أيضا مشاكل صعبة في النقب، ولذلك أشار على الرجلين: «إفعلا أفضل ما باستطاعتكما»[58]. عاد الرجلان إلى الشمال «بوضع نفسي هابط» وسكتا كل الطريق حتى رأوا الكرمل، حدود قطاع اللواء. «موتكا»، قال كرمل «لن تأتينا أية مساعدة من الخارج. علينا أن نعمل بما لدينا من قوة»[59].

لماذا رفض بن غوريون طلبهما؟ موشيه كرمل يعتقد أنه كان يواجه، دون شك، مشكلةً حقيقيةً تتعلق بترتيب الأولويات في ذلك الوقت، وأن وضع القدس والنقب بدا لبن غوريون صعبا جدا. لكن كرمل يعتقد أيضا أن بن غوريون كان لديه اعتبارٌ آخر: الجليل الغربي لم يكن ضمن حدود الدولة اليهودية بحسب خطة التقسيم، ولذلك لم يكن هناك أية ضمانة حول إمكان الإحتفاظ به من الناحية السياسية، حتى لو تمكنت لواء «كرملي» من احتلاله. لذلك، فضّل بن غوريون السيطرة أولا على كل المناطق الواقعة

ضمن حدود الدولة اليهودية مع تسليمه بخطورة الوضع في المناطق الواقعة خارج حدود التقسيم[60]. في هذه الظروف، بذل لواء «كرملي»، عشية الإجتياح، جهوداً من أجل تحقيق اختراق باتجاه الجليل الغربي وتحضيره للغزو المتوقع. الإختراق باتجاه الجليل الغربي، في عملية «بن عامي»، تكلّل بالنجاح، وبحسب شهادة موشيه كرميل: «الحقيقة هي أننا لم نعتقد بأننا سنتمكن من السيطرة على كل الجليل الغربي بهذه السهولة»[61].

إضافة إلى إيجاد تواصل جغرافي في الجليل الشرقي والغربي، اتُخذت عشية الغزو سلسلة خطوات هجومية ودفاعية، في سياق الإستعداد لملاقاة الإجتياح المتوقع من لبنان: في الجليل الغربي نُفذ هجومٌ، ليل 13–14 أيار، باتجاه داخل لبنان، نحو 5 كلم شمال الحدود، هدفه تفجير جسر على الطريق الساحلي وتشويش حركة الجيش اللبناني؛ كذلك نُفذت هجمات، 16–17 أيار، على قرى علما الشعب واللبونة داخل الأراضي اللبنانية[62]. الهجوم على الجسر فشل، لكنه دفع اللبنانيين إلى تحويل انتباههم نحو حماية طرق المواصلات داخل أراضيهم[63]. في المجال الدفاعي، تم، بشكل عام، إخلاء الأطفال والنساء الذين لا عمل لهم من المستوطنات الواقعة على خط الجبهة عبر البحر[64]. وأُعدت المستوطنات لمواجهة حالة حصار وجرى تعزيزها بالغذاء والتجهيزات[65]. على طريق نهاريا–رأس الناقورة تم حفر قنوات عميقة من أجل عرقلة حركة الجيش اللبناني. في 5 أيار سيطر لواء «كرملي» على مواقع عند سفوح رأس الناقورة بهدف صد أية هجمات للجيش اللبناني على الطريق الواصل بين رأس الناقورة وحيفا[66].

في الجليل الشرقي، تلقى لواء «يفتاح» أمرا، في 12 أيار، باحتلال النبي يوشع، قدس والمالكية، والتدمير الفوري لكل الجسور على الطرقات المؤدية إلى أرض إسرائيل من لبنان وسوريا– من المالكية حتى شمال بحيرة طبرية[67]. يغآل ألون، في محاضرة ألقاها بتاريخ 14 نيسان 1958، قال إنه «كان لدينا عملياً هدفان استعداداً للغزو: السيطرة على خط السلسلة الجبلية بين النبي يوشع والمالكية، الذي كان عملياً– باستثناء شارع المطلة من جهة وطريق رأس الناقورة من الجهة الثانية–الطريق الرئيسي الوحيد الذي يصل بين لبنان وأرض إسرائيل. أردنا أن نتموضع عند مفترق المالكية، من أجل أن نكون حاجزاً أمام غزو لبناني أو لبناني– سوري وتأمين مستوطنات سهل الحولة»[68].

ليل 14–15 أيار هاجم لواء «يفتاح» قرية المالكية وقرية قَدَس، لكنه واجَهَ هجوماً معاكساً

لجيش الإنقاذ أدى إلى تراجعه. في الموازاة، تم نقل سرية معززة بمدفعين 20 ملم من الكتيبة الثالثة التابعة للواء «يفتاح» إلى المطلة، من أجل التصدي لطابور مدرعات كان في طريقه إلى المطلة، بحسب تقارير إستخبارية خاطئة[69]. ليل 15–16 أيار فجّرت وحدة من الـ«بالماخ» جسر الخردلي على نهر الليطاني، الذي يصل الطريق بين النبطية ومرجعيون، والذي عبرت عليه في 14 أيار قوة التدخل السورية في طريق رجعتها من لبنان إلى سوريا. في الليلة التالية، جرت محاولات لتفجير جسرين على طريق بانياس- مرجعيون، من أجل عرقلة الحركة المحتملة للجيش السوري من سوريا إلى لبنان. وفيما تم تفجير أحد الجسور على وادي العسل (ناحل شيؤون) داخل الأراضي السورية، فشلت محاولة تفجير جسر ثانٍ (أبو زبلة) على الحاصباني داخل الأراضي اللبنانية، الأمر الذي أتاح للسوريين، خلال الحرب، نقل قوات إلى لبنان عبر طريق مختصرة، من الجولان إلى جنوب لبنان[70].

موقع لبنان في خطة الحرب الإسرائيلية (أيار- حزيران 1948)

مذكرات بن غوريون، محاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة وملخصات جلسات هيئة الأركان العامة، كلها تسلط الضوء على الأهداف السياسية–الإستراتيجية في لبنان، التي تطلع دافيد بن غوريون، الشخصية المهيمنة وسط صناع القرار في إسرائيل، إلى تحقيقها. كما أنها تُطلعنا على التغييرات التي طرأت على هذه الأهداف وفقا للتطورات الميدانية والضرورات السياسية، في المراحل المختلفة من حرب الإستقلال، وكذلك على النقاشات والخلافات التي اندلعت حول المسألة اللبنانية، خصوصا بين بن غوريون ويغآل ألون، قائد الـ«بالماخ».

الفرضية التي انطلق منها بن غوريون، كما يشير في مذكراته في 24 أيار 1948، هي أن لبنان هو الحلقة الأضعف في الإئتلاف العربي الذي يهاجم إسرائيل. ذلك أن لبنان هو دولة ذات طابع مسيحي، والسيطرة المُسلمة فيه، التي قادته برأيه نحو الإنضمام للإئتلاف العربي، هي سيطرة مصطنعة، واهنة ومن السهل تقويضها[71]. بن غوريون إعتقد أيضا أن الحرب هي أقل شعبية في لبنان مما هي عليه في أية دولة عربية أخرى، لأنه «يوجد فيه المعارضة الأكبر للحرب، ويوجد فيه أيضا عدد كبير من الأصدقاء»[72]. في اجتماع الحكومة المؤقتة، 26 أيار 1948، قال بن غوريون في السياق اللبناني إن «نصف البلد»

ضد هذه الحرب. كما كشف أن وفداً مارونياً اقترح مساعدة إسرائيل «وليس من المستبعد أن تأتي معنا كتيبة مارونية»[73]. على أساس هذه الفرضية، إعتقد بن غوريون أنه بواسطة توجيه ضربة عسكرية، يمكن إخراج لبنان من الإئتلاف العربي والدفع باتجاه إقامة «دولة مسيحية» تكون حدودها الجنوبية عند نهر الليطاني (الحدود الطبيعية لأرض إسرائيل في نظر بن غوريون) وتعقد إسرائيل حلفاً معها[74]. فضلا عن ذلك، في جلسة الحكومة المؤقتة، 26 أيار 1948، أثار بن غوريون وجهة النظر تعتبر أن إخراج لبنان من الحرب وإقامة دولة مسيحية فيه سوف يؤثران على سوريا أيضاً، التي يوجد فيها أيضا مشكلة أقليات، وحينئذ يمكن أن تتفكك سوريا أيضا نتيجة التطورات في لبنان[75].

كيف يمكن إخراج لبنان من الإئتلاف العربي، وما هو موقع الجهد مقابل لبنان في إطار الجهد العسكري الشامل؟ في 24 أيار 1948 كتب بن غوريون في مذكراته أنه اقترح تعزيز قوات مردخاي مكلاف في الشمال (الذي حلّ في نهاية أيار مكان موشيه كرمل كقائد للواء «كرملي») والإنتقال إلى وضعية هجومية، فور الحصول على السلاح الذي كان يُفترض أن يصل على السفينة (المقصود سفينة التبضع التابعة لإيهود أفريئيل، التي كان يُفترض أن تصل إلى البلاد خلال ثمانية أيام). بن غوريون توقع أنه في إطار هذا الهجوم يتم احتلال جنوب لبنان، ويجري قصف صور وصيدا وبيروت من الجو، كما تقصف بيروت من البحر[76]. بعد يومين من ذلك، خلال اجتماع الحكومة المؤقتة، فصّل بن غوريون الإجراءات المتوقعة على الجبهات الثلاث، وتوقف عند دور لبنان في الرؤية الشاملة: في الجبهة الوسطى- تحرير القدس والسيطرة على كل محيطها؛ في الجنوب- يمكن الصمود؛ في الشمال-شن هجمات بهدف إخراج لبنان أولاً من الحرب. الأولوية، بحسب بن غوريون، هي للقدس. لكن في حال تحرير القدس، سوف يتم تحويل القوات إلى لبنان من أجل إخراجه من الحرب، وكل ذلك من دون أن يتطلب الأمر جهدا عسكريا كبيرا[77].

في نفس الجلسة قرر بن غوريون، كما ذُكر، جدول الأولويات الإستراتيجية التي كانت القدس فيه في المرتبة الأولى وأشار إلى أن هذه الخطط يمكن أن تتغير بحسب الظروف المستجدة[78]. وبالفعل، بعد أسبوع من جلسة الحكومة تغيّرت الظروف، في ضوء التطورات السياسية والميدانية، التي استدعت نقل قوات من الجليل نحو الجبهة الوسطى بدل

استغلالها في تنفيذ أعمال هجومية في لبنان. في 30 أيار كتب بن غوريون في مذكراته أن برقية وصلتْه حول قرارٍ لمجلس الأمن بوقف النار ليلة 21 حزيران، وفي ضوء ذلك اقترح إرسال أمر إلى يغآل ألون فورا بأن ينقل قواته من الشمال إلى الوسط بدء من 1 حزيران، من أجل احتلال اللد والرملة وتعزيز القدس[79]. بن غوروين أضاف أنه رغم الخشية التي عبّر عنها يغآل ألون من انكشاف الجليل، تقرر إصدار أمر إليه بنقل كتيبة من الـ«بالماخ» بالسرعة الممكنة، وحتى إذا كان ممكنا وقف الهجمات على سعسع والأماكن الأخرى في الساحة الشمالية[80]. في 30 أيار أفاد بن غوريون خلال جلسة الحكومة المؤقتة بأنه قد يكون هناك حاجة إلى نقل جزء من القوات في الشمال إلى منطقة الوسط، من أجل تسريع احتلال اللد والرملة وفتح طريق القدس[81].

في مقابل تصور بن غوريون بأن الجبهة الوسطى لها الأولوية الأولى وينبغي نقل قوات إليها من الجبهة الشمالية، كان هناك تصور آخر ليغآل ألون الذي رأى أنه ينبغي استغلال القوة الموجودة في الجليل من أجل استكمال تطهيره وبعد ذلك فقط يمكن نقل الجهد إلى الجبهة الوسطى. في محاضرته، بشهر نيسان 1958، ذكر ألون أنه بعد السيطرة على المالكية (ليل 28–29 أيار) طلب من هيئة الأركان إرسال يغآل يادين إليه أو أحد ضباط هيئة الأركان «من أجل طبخ خطة مشتركة». في أعقاب ذلك، جرى لقاء بينه وبين إسرائيل بار، الذي أرسلته هيئة الأركان، وموشيه كرمل. ألون إقترح تركيز قبضتين–لواء «كرملي» في الغرب ولواء «يفتاح» في الشرق– والسيطرة بواسطتهما على كل الجليل. بعد ذلك يمكن إبقاء لواء واحد فقط مقابل الجبهة اللبنانية (كرملي) فيما يُنقل لواء «يفتاح» لمساعدة الجبهة الوسطى عبر غور الأردن–وهي خطوة ستعزل الفيلق العربي (الأردني) عن عمقه وتُفقد منطقة اللطرون أهميتها. وقال ألون بخيبة أمل إنه رغم أن بار إقتنع بالخطة، فإن هيئة الأركان لم تقرّها، وكان عليه عوضا عن ذلك أن يسلم الجليل للواء «عوديد» (الذي أقيم في ذلك الوقت) وأن ينقل كتيبتين من «يفتاح» إلى تسريفين خلال يوم[82].

أوري يافيه، الذي ترأس الكتيبة الأولى، الثانية والثالثة في الـ«بالماخ» حتى حرب الإستقلال، وعُين أثناء الحرب قائدا للواء «عوديد»، يقول إن أمر نقل الكتيبة الأولى من الـ«بالماخ»، التي كانت متموضعة في المالكية، جاء بعد الفشل في اللطرون، وعلى خلفية الهلع الذي أصاب بن غوريون حول القدس، وتطلعه إلى فتح الطريق إليها. يافيه أضاف

أنه بسبب الخشية من الوضع الذين يمكن أن يتشكل في الجليل بعد نقل لواء «يفتاح» إلى الوسط، حضر هو ويغآل ألون إلى هيئة الأركان والتقى هناك بيغآل يادين ويسرائيل بار. ألون قال إنه لا ينبغي بأي شكل من الأشكال نقل كتيبة واحدة من اللواء، وإذا أردتم فعل شيء، فيجب نقل اللواء كله. يافيه أضاف أنه كان واضحا أنه في حال تمت الموافقة على طلب ألون، التي كانت منطقية من جهة معينة، فسوف ينشأ خطر على الجليل. على خلفية ذلك تقرر إنشاء لواء «عوديد» الذي عُين يافيه آمرا له[83].

في النقاش بين بن غوريون ويغآل ألون، رأى بن غوريون، بتقديري، الصورة الشاملة بشكل أصح وأكثر واقعية، بما فيها من ضرورات سياسية وعسكرية. بن غوريون، الذي شدّد في الشهر الأول من الغزو على رفع الحصار عن القدس[84]، كان قلقاً جدا من تفاقم الوضع في القدس والطريق الوحيد المؤدي إليها، واعتبر أن ثمة حاجة لنقل الجهد من الجبهة اللبنانية إلى الجبهة الوسطى، بغية تكريس إنجازات عسكرية قبل أن يدخل وقف النار حيز التنفيذ. في مقابل ذلك، في أعقاب السيطرة على المالكية، استقر الوضع على الجبهة اللبنانية ولم يعد يوجد فيها خطر اجتياح فوري. فضلا عن ذلك، النتيجة المنبثقة عن هذه الحقيقة هي أن تقدير المخاطر القائمة للوهلة الأولى على الجبهة اللبنانية كان خاطئاً ومبالغاً فيه في ضوء التغييرات التي طرأت على خطة الإجتياح وانتشار القوات في جنوب لبنان. فقوة التدخل السورية انتقلت من بنت جبيل إلى ساحة سَمَح، والجيش اللبناني تبنى استراتيجية دفاعية، ومخاطر الغزو من الساحة اللبنانية انحصرت في «جيش الإنقاذ»، الذي كان يمكن مواجهته بسهولة أكبر من الجيوش العربية النظامية. في نظرة شاملة، لم يكن إبقاء قوات لواء «يفتاح»، اللواء الأكثر نخبوية لدى هيئة الأركان آنذاك، على الجبهة اللبنانية طوال فترة الأسبوعين الأولين الحرِجة من الغزو مبرراً من الناحية العسكرية ولم يفضِ إلى نتائج مهمة على الأرض. قرار إخراج لواء «يفتاح» من الجليل الشرقي والإنتقال إلى الدفاع على الجبهة اللبنانية كان ينطوي على مُخاطرة معيّنة عندما اتخذه بن غوريون وهيئة الأركان، لكن في تقديري، كان تلك مخاطرة محسوبة. في المدى الزمني الفوري، قد يكون هذا القرار أدّى إلى ضعف الجيش الإسرائيلي على الجبهة اللبنانية وإلى سقوط المالكية واستقرار «جيش الإنقاذ» في الجليل. لكن في وقت لاحق، في شهري تموز وتشرين أول، في أعقاب عمليتي «ديكل» و«حيرام»، تمكن الجيش من تطهير الجليل بل واحتلال أراضٍ لبنانية شرق قمة راميم والإستقرار على نهر الليطاني.

بن غوريون كان قد تطرّق مطلع شهر حزيران للسيطرة السريعة على الجليل وتوجيه ضربة قاسية للجيش اللبناني بهدف إخراجه من الحرب كما لو أنها فرصة تم تفويتها. «كان بإمكاننا أن نسيطر على الجليل بسهولة» قال بن غوريون في جلسة هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في 1 حزيران 1948. «الآن هذا ليس مهما جدا. علينا تركيز قواتنا لاحتلال المثلث». لكن، حتى في هذه المرحلة لم يتخلَّ بن غوريون عن فكرة توجيه ضربة عسكرية للبنان. بحسب أقواله، يجب التركيز حاليا على تدمير الفيلق الأردني وسيأتي دور لبنان لاحقا: «إذا دمرنا الفيلق سينتهي الأردن. وإذا وجهنا ضربة إلى لبنان، فسوف تقوم هناك حكومة مسيحية وسوريا سوف تتفكك»[85]. حتى يغآل ألون أشار، في نفس اجتماع هيئة الأركان في 1 حزيران، إلى أنه «كانت لدينا فرص لانتصارات حاسمة. على سبيل المثال، في الجليل الأعلى كان بإمكاننا خلق حقيقة أن يصبح الجليل كلّه يهودي، بل حتى نقل الحدود إلى الليطاني»[86]. في 11 حزيران كتب بن غوريون في مذكراته: «في الجليل، العدو الأساسي هو لبنان وسوريا، وهدفنا هو استهداف بيروت (صور وصيدا) وتأجيج المسيحيين، ومن جهة أخرى- القنيطرة ودمشق. في الجنوب سوف نصمد بشكل أساسي ضد مصر، وسوف يأتي دورها بعد أن نكسر قوة الفيلق العربي ونُخرج لبنان من اللعبة»[87]. في 2 تموز، في جلسة الحكومة المؤقتة التي بحثت اقتراحات برنادوت، أشار بن غوريون إلى أنه خلال أربعة إلى ستة أسابيع سيكون الجيش الإسرائيلي مجهّزاً بشكل جيد جدا وسوف يكون قادرا على «الحسم النهائي» مقابل الأردن، لبنان وسوريا[88].

هل فعلا حصل «تفويت فرصة» مقابل لبنان؟ لا شك أن الجيش اللبناني، الذي لم يتجاوز حجم قوته لواءً معززاً، كان بالفعل نقطة ضعف في الإئتلاف العربي، بعد إخراج قوة التدخل السورية من لبنان، ومن الناحية العسكرية الصافية كان يمكن فعلا تطهير الجليل وربما أيضا احتلال جنوب لبنان حتى الليطاني. ذلك في حال كان الجهد العسكري الأساسي للجيش الإسرائيلي موجّهاً، في النصف الثاني من أيار، باتجاه الجبهة اللبنانية. في مقابل ذلك، من الناحية السياسية، الفرضية التي انطلق منها بن غوريون، بناء على رؤيته التي تبلورت خلال فترة الإنتداب، كانت مصابة بجرعة فائضة من التفاؤل حول درجة قدرة واستعداد المسيحيين في لبنان للسيطرة على الحكم والتعاون مع إسرائيل في حال تمكنت من تحقيق نجاح عسكري على الجبهة اللبنانية. التقارير الإستخبارية حول الوضع

السياسي في لبنان ونتائج اللقاءات مع إميل إده ومؤيديه ومع جهاتٍ انفصالية معارِضة من المسيحيين أشارت بشكل حاسم إلى ضعف المعارضة في لبنان وانعدام القدرة وغيابِ الإستعداد لاتخاذ خطوات عملية ضد النظام[89]. هذه التقارير، التي وصل بعضُها إلى بن غوريون والتجربة المتراكمة حول علاقات المشروع الإستيطاني مع الموارنة، بما في ذلك إميل إده وجماعته، لم تترك مكانا للتفاؤل بشأن إستعداد وقدرة الموارنة الإنفصاليين للتعاون مع إسرائيل، علناً وبشكل عملي، حتى لو حققت انتصاراً عسكريا في لبنان.

إضافة إلى ما تقدم، برز في هذه المرة أيضا التجاهل التقليدي لدافيد بن غوريون ويغآل ألون للسكان الشيعة في جنوب لبنان. كيف كان الجيش سيتعامل مع هؤلاء السكان فيما لو احتل جنوب لبنان وصولا إلى الليطاني؟ هل كان سيضُمّهم إلى دولة إسرائيل، ويوسع بذلك الحدود حتى الليطاني مع كل ما ينطوي عليه ذلك من تداعيات خطيرة، سياسية وديموغرافية؟ أم أنه كان سيشجع فرار السكان الشيعة شمالا ويُوَلّد بذلك احتمالَ مواجهةٍ طويلة المدى، ليس فقط مع الفلسطينيين، وإنما أيضا مع أبناء الطائفة الشيعية من اللبنانيين، ومع لبنان كدولة؟

اللافت أن موشيه شاريت، الذي أظهر عادة مقاربة أكثرَ وعياً من بن غوريون بشأن الفائدة العملية التي يمكن أن تنتج عن العلاقات مع الموارنة في لبنان، لم يحاول أن يستأنف على الفرضية الأساسية الخاطئة لطرح بن غوريون كما قُدِّمت في الحكومة في 26 أيار 1948. إضافة إلى ذلك، في الرسالة التي أرسلها موشيه شاريت إلى ناحوم غولدمان، رئيس الهيئة الإدارية في الكونغرس اليهودي العالمي، في 15 حزيران 1948، أثار احتمال أن يؤدي التوتر القائم داخل لبنان إلى انتفاضة داخلية لمصلحة إسرائيل، الأمر الذي من شأنه أن يضع فكرة ضم «كل الجليل» إلى إسرائيل على السكة العملية[90]. في هذه المرحلة الحرجة من حرب الإستقلال، التي تزايدت فيها المخاطر الأمنية المحدقة بإسرائيل، لم يواجه بن غوريون شبكة الكوابح والتوازنات ضد أفكاره غير الواقعية تجاه لبنان، متمثلة بشخص موشيه شاريت والمنتمين إلى مدرسة المشككين الذين لم يؤمنوا بفرصة إقامة دولة مسيحية انفصالية في لبنان، والتي ستعود إلى إسماع صوتها في وقتٍ لاحق من الحرب كما في الخمسينات. ليست الإعتبارات السياسية أو الديموغرافية، ولا المعارضة الداخلية، بل الضرورات العسكرية في الجبهة الوسطى والرؤية الصحيحة والواعية لجدول

الأولويات الشامل للحرب هي التي منعت بن غوريون في نهاية المطاف من محاولة تطبيق أفكاره المتعلقة بلبنان.

خلاصة – التصور القصير المدى لبن غوريون بشأن الحرب، خلال الأسبوعين الأوَّلَيْن من غزو الجيوش العربية النظامية، اعتبر أن لبنان هو نقطة الضعف في الإئتلاف العربي ولذلك يجب بذل الجهد لإخراجه من الحرب وسيطرة الموارنة عليه بواسطة احتلال جنوب لبنان حتى الليطاني. الإمتناع عن تفعيل الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان لم يكن نتيجة نقاش سياسي أو تقدير وضع منظم، وإنما نتيجة مقاربة براغماتية أعطت وزناً للضرورات العسكرية الميدانية على حساب الطموحات. زيادة خطورة الأوضاع على الجبهة الوسطى هي التي دفعت بن غوريون وهيئة الأركان العامة إلى نقل الجهد العسكري من الشمال إلى تلك الجبهة، مع التنازل عن فكرة تجريب إنزال ضربة عسكرية بلبنان، من أجل إخراجه من الإئتلاف العربي. ما الذي كان سيحصل لو أن بن غوريون نفّذ، رغم كل شيء، خططه في الساحة اللبنانية؟ الإستنتاج المتحصل من هذه الدراسة هو أنه من الناحية العسكرية، كان يمكن فعلا تحقيق إنجازات مثيرة للإنطباع في الجليل وجنوب لبنان بسهولة نسبية، لكن من الناحية السياسية لم يكن ممكناً الدفع– بواسطة هذه الإنجازات– نحو سيطرة التيار الماروني الإنفصالي على لبنان، أو نحو خروجه الرسمي من الحرب، أو إبرام حلف بينه وبين إسرائيل والتنازل الرسمي من جانبه عن منطقة جنوب لبنان حتى الليطاني. تلك كانت طموحات لدى بن غوريون، ناجمة عن نقص لديه في فهم شبكة التوازنات الداخلية اللبنانية ومترتباتها، وعن تجاهله للتطورات التي طرأت على لبنان في الأربعينات، والتي شرحناها في الجزء الأول من البحث.

الإجراءات العسكرية على الجبهة اللبنانية

1. مواجهة الإجتياح: معارك المالكية (15 أيار- 6 حزيران)

الجولة الأولى (ليل 14-15 أيار وليل 28-29 أيار)

التأريخ الإسرائيلي لحرب الإستقلال، الذي يستند بشكل أساسي إلى التقارير الخاطئة للواء «يفتاح» ويتجاهل روايتي الجيش اللبناني و«جيش الإنقاذ»، يعتبر– خطأً– أن الجولة الأولى من معارك المالكية جرت بين الجيش اللبناني، الذي أراد أن يغزو الجليل الأوسط عبر المالكية، والكتيبة الأولى من لواء «يفتاح»، التي سيطرت على المالكية ليل 14–15 أيار، كإجراء استباقي ضد غزو الجيش اللبناني[91]. حتى دافيد بن غوريون كان يعتقد في حينه–استنادا إلى تقارير خاطئة– أن الجيش اللبناني شارك في الغزو، وأن القوة التي انتزعت المالكية وقدس من الـ«بالماخ» في 15 أيار كانت قوة لبنانية[92].

بحسب وصف مجريات المعركة، الذي قام به تنائيل لورخ وإلحنان أورن، تمكنت الكتيبة الأولى في الـ«بالماخ» من احتلال المالكية وقَدَس حتى ساعات الفجر. لكن الجيش اللبناني «انتقل سريعا إلى الهجوم المكثف» بمساعدة من المدرعات والمدفعية، وأجبر الكتيبة الأولى على الإنسحاب من المالكية في اليوم نفسه، متكبداً خسائر قاسية، وكذلك على إخلاء قدس التي احتلها في 16 أيار[93]. تنائيل لورخ وإلحنان أورن يذكران أنه رغم هذه النجاحات للجيش اللبناني، فإنه اختار البقاء في هذا القطاع وتنازل عن الذهاب نحو الجليل[94]، سواءً بسبب خسائره، أو بسبب الأنشطة التخريبية التي نُفذت في جبهته الخلفية، أو بسبب إغلاق الطريق المؤدية إلى سهل الحولة، بعد احتلال متسودة النبي يوشع ليل 16–17 أيار[95]. الجولة الأولى من معارك المالكية انتهت في 28–29 أيار، عندما اجتازت قافلة مؤللة تابعة للواء «يفتاح» الحدود الدولية، عند منطقة المنارة، وتحركت على طريق الجنوب اللبناني، وهاجمت المالكية من الخلف، من جهة الغرب، واحتلتها بعد معركة قصيرة[96].

في مقابل هذه الرواية، يوجد رواية الجيش اللبناني[97]، مذكرات القاوقجي[98]، والدراسة باسم «تاريخ قوات الإنقاذ»، التي أعدها غرشون غلعاد. بحسب هذه المنشورات، «القوة التي قاتلت الكتيبة الأولى من الـ«بالماخ» في 15 أيار واضطرتها إلى الإنسحاب من المالكية لم تكن تابعة للجيش اللبناني، وإنما «فوج اليرموك الثاني» التابع لـ«جيش الإنقاذ»، بقيادة

الرائد أديب الشيشكلي، مدعّماً بعناصر أخرى من «جيش الإنقاذ». منشورات الجيش اللبناني تشير أيضا إلى مشاركة واستشهاد ضابط لبناني في المعركة (النقيب محمد زغيب)، الذي، بحسب إحدى الروايات اللبنانية، ترأس مجموعة متطوعين لبنانيين تابعة لـ«جيش الإنقاذ». في تقديري، هذه الروايات صحيحة، ناهيك عن أنه لا يوجد لدى اللبنانيين أي سبب لإخفاء أو طمس مسوؤليتهم عن معركة المالكية في 15 أيار، التي كانت نجاحاً عسكرياً. الإستنتاج بأن «جيش الإنقاذ» هو الذي قاتل في الجولة الأولى من معارك المالكية يؤيّده أيضا تقريرٌ صادر عن مصلحة الأخبار بتاريخ 13 أيار يفيد بوجود 300 شخص في المالكية بقيادة صلاح الشيشكلي، شقيق أديب الشيشكلي[99]، وأيضا بيانٌ رسميٌ بثّته الإذاعة اللبنانية في بيروت بتاريخ 17 أيار ينفي مشاركة جنود لبنانيين في معركة المالكية ويشير إلى أن المعركة جَرَت بين يهود وبين «مقاتلين عرب»[100]. وصفُ المعركة الوارد في كتاب فاردا شولمان، «راموت نفتالي في المعركة»، يتناسب أيضا مع «جيش الإنقاذ» وليس مع الجيش اللبناني[101].

يُشار أيضاً إلى أن منطقة المالكية مذكورة في مذكرات القاوقجي ومنشورات الجيش اللبناني بوصفها منطقة مفتاحية، ذات أهمية كبيرة من عدّة نواح: هي تسيطر على الطريق المركزي المؤدي من جنوب لبنان إلى الجليل الأعلى؛ هي تسيطر على سهل الحولة؛ وكذلك تشكل تهديدا على طريق جنوب لبنان والطرقات المؤدية إلى بنت جبيل ومرجعيون وجنوب لبنان كله[102]. غرشون غلعاد، في الدراسة التي أعدها، يذكر أن منطقة المالكية كانت مشمولة ضمن منطقة انتشار «فوج اليرموك الثاني»، الذي تموضع منذ نيسان 1948 في المنطقة الواقعة بين صفد والحدود اللبنانية. وذلك، على ما يبدو، بناء على تعليمات القيادة العامة في دمشق، التي أرادت الدفاع عن «بوابة المالكية» لغرض شن هجوم محتمل عبرها[103]. سريّة صلاح الشيشكلي هي التي كانت منتشرة في منطقة ديشون والمالكية وكانت مهمتها الدفاع عن طريق الدخول إلى أرض إسرائيل[104]. السرية، التي تم تعزيزها بعناصر إضافية من «جيش الإنقاذ» انسحبت إلى المالكية بعد تطهير منطقة صفد على أيدي قواتنا، هي التي قاتلت الكتيبة الأولى من لواء «يفتاح» في الجولة الأولى من معارك المالكية، ربما بمشاركة جزئية من الجيش اللبناني. ثمة عنصران أساسيان يستند إليهما خطأ الرواية التي تقول إن الجيش اللبناني شارك في معارك المالكية في الجولة الأولى:

أ- مشاركة متطوعين لبنانيين من الفوج اللبناني في «جيش الإنقاذ»، وعلى ما يبدو أيضا عناصر من الجيش اللبناني، بشكل ثانوي في المعارك، سواء ضمن إطار «جيش الإنقاذ»، أو كمساعدةٍ له[105]، الأمر الذي أدى إلى حصول عدم وضوح بشأن هوية القوة.

ب- التقارير الاستخبارية لقواتنا لم تميز، حتى ما قبل ذلك الوقت، بين «جيش الإنقاذ» والجيوش النظامية لكلٍ من سوريا ولبنان، وهذا ما حصل هذه المرة أيضاً، حيث وصفت تقارير لواء «يفتاح» عن طريق الخطأ «جيش الإنقاذ» بأنه الجيش اللبناني، ونسبت إلى الجيش اللبناني نياتٍ هجومية ضد أرض إسرائيل في قطاع المالكية وقطاع المطلة[106].

الجيش اللبناني لم يتواجه إذاً مع الكتيبة الأولى من الـ«بالماخ» في المالكية في 15 أيار، كما أنه لم يحاول اجتياح أرض إسرائيل مع الجيوش العربية الأخرى، ولم يكن لدى لبنان أية نية لضم الجليل والسيطرة عليه أو على أجزاء منه. وقد اجتُرِحت استنتاجات خاطئة حول أهداف الحرب بالنسبة للبنان ودوره في الإئتلاف العربي بناءً على صورة الوضع الخاطئة التي كانت لدى الجيش الإسرائيلي وبن غوريون بشأن معارك المالكية في النصف الثاني من شهر أيار 1948. ويبدو أن هذه الإستنتاجات الخاطئة شكّلت خلفية مريحة عند بن غوريون لطرح أفكاره المتعلقة باحتلال جنوب لبنان وإخراج لبنان من دائرة الحرب.

الجولة الثانية (5-6 حزيران)

في 5-6 حزيران نُفذ هجومٌ منسّق على المالكية في الغرب وعلى مشمار هايردن في الشرق- منطقتان موجودتان ضمن منطقة مسؤولية لواء «عوديد»، الذي تشكّل على عجل، وكان مسؤولا -مع انتقال لواء «يفتاح» إلى الجبهة الوسطى- عن الدفاع عن إصبع الجليل. أوري يافيه، قائد اللواء، يقول إن مسؤولية الدفاع عن المالكية ألقيت على سرية كانت منتشرة في صفد، رغم أنه كان معلوماً أن هذا حلٌ غيرُ كافٍ، لجهة أن هذه السرية لن تصمد أمام قوات كبيرة. بحسب أقواله، قرية المالكية كانت كبيرة ومترامية الأطراف، ولم يكن بمقدور سرية واحدة أن تدافع عنها، ناهيك عن كون أفراد هذه السرية لم يكن لديهم الوقت الكافي لتحضير أنفسهم للمهمة وإقامة مواقع ونقاط في المنطقة. لا عجب،

يضيف يافيه، أن اللبنانيين تمكنوا في الهجوم الأول من إخراج السرية من المالكية، بحيث انسحب أفرادها إلى راموت نفتالي (التي صمدت حتى بعد احتلال المالكية في 15 أيار). صحيح أن السرية التي كانت منتشرة في المالكية طلبت دعماً، لكن لم يكن يوجد هكذا دعم، بحسب يافيه[107].

أيضا فيما يتعلق بالجولة الثانية من معارك المالكية، يعاني التأريخ الإسرائيلي لحرب الإستقلال، برأينا، من عدم دقة، سواء بشأن تركيبة القوة المهاجمة، أو بشأن حجمها أو نواياها.

نتانئيل لورخ يعتقد أن القوة اليهودية الصغيرة في المالكية تعرضت لهجوم شنّته قوة معادية بحجم لواءين، تضمنت وحدات من «جيش الإنقاذ»، ووحدات سورية ووحدات لبنانية[108]. إلحنان أورن كذلك يدعي أن «جيش الإنقاذ»، الذي حصل على فوج لبناني وقوة سورية تحت إمرته، هاجم المالكية واحتلها[109]. نتانئيل لورخ يقول إن القوة اللبنانية التي هاجمت وراء الحدود تمكنت من احتلال المالكية (في 5 حزيران) وفي اليوم التالي قدس وراموت نفتالي أيضا، فيما انسحبت القوة السورية بسبب انفجار ألغام فيها، ولم يكن النجاح حليف «جيش الإنقاذ»[110]. إلحنان أورن يذكر أن القوة التي تجمعت لاحتلال المالكية بقيت في المكان، ربما بسبب الخشية من هجوم مضاد، وامتنعت عن استغلال النجاح من أجل مهاجمة متسودة كُوَاح؛ ويضيف أن ثمة شك فيما إذا كانت القوات غير الكافية للواء «عوديد» قادرة على الصمود بوجه ضغط الكماشة من الشرق والغرب[111].

في مقابل هذه الرواية، تشير المنشورات اللبنانية ومذكرات القاوقجي، إلى أن الهجوم على المالكية، في 5–6 حزيران، نفذته قوة بحجم لواء، بمساعدة سلاح الجو السوري، تضمنت وحداتٍ من الجيش اللبناني والجيش السوري و«جيش الإنقاذ»، وفقا للتالي:

أ- الجيش اللبناني: فوج المشاة الثالث، بقيادة المقدم جميل الحسامي، الذي انتقل من مكان انتشاره في الناقورة إلى المالكية، وأُضيفت إليه بطارية مدفعية 75 ملم وسرية مدرعات (تتألف من ست دبابات «رينو» وأربع مدرعات «مارمون هارينغتون»)[112]. القوة اللبنانية كانت خاضعة لهيئة الأركان اللبنانية وليس لـ«جيش الإنقاذ»، وهي التي لعبت دورا رئيسيا في المعركة.

ب- الجيش السوري: شارك في الهجوم فوجٌ (يطلق عليه اللبنانيون اسم «الفوج السوري») كان السوريون قد ألحقوه بـ«جيش الإنقاذ» كتعويضٍ عن «فوج اليرموك» الذي، بحسب قول القاوقجي، أُخرج من «جيش الإنقاذ» وأُرسل إلى جبهة سَمَخ من دون موافقته. هذا الفوج–الفوج الثامن– كان من «قوات البادية» التابعة للجيش السوري، وهي قوة تتألف من أبناء الأقليات وكانت مسؤولة عن الأمن الداخلي في الدولة[113]. وتلقّى هذا الفوج مساعدة تمثلت بثمانية طائرات سورية– أي معظم القوة الجوية السورية التي كانت في الخدمة العملياتية في ذلك الوقت.

ج- «جيش الإنقاذ»: شارك في الهجوم (كقوات احتياط) قواتٌ ثانوية من «جيش الإنقاذ» تتألف من سرية درزية وسريتين من «فوج حطين». كذلك شاركت في المعركة، على ما يبدو، قوة من الفوج اللبناني التابع لـ«جيش الإنقاذ»[114]. قوة «جيش الإنقاذ» لعبت دورا ثانويا في المعركة.

ماذا كانت أهداف الهجوم؟ الرواية اللبنانية تقول إن الهدف من احتلال المالكية كان فتح طريق الدعم من لبنان إلى أرض إسرائيل لـ 3000 مقاتل عربي وفلسطيني كانوا قد عُزلوا في الجليل عن قاعدة الدعم الخاصة بهم في بنت جبيل[115]. بحسب الرواية اللبنانية، أهداف هجوم الجيش اللبناني كانت مقتصرة على السيطرة على المالكية، ولم يكن فيها أي إشارة إلى نية اجتياح الجيش اللبناني للجليل. توقيت الهجوم على المالكية، مساعدة سلاح الجو السوري والدمج غير المألوف للفوج السوري في الهجوم (رغم أنه عمل تحت إمرة «جيش الإنقاذ») كل ذلك من شأنه أن يؤيد بشكل مؤكد الفرضية الواردة في الدراسة التي أعدها شور فاكسمان، والتي تقول إن الهجوم في 5 حزيران كان يهدف إلى مشاغلة الحد الأقصى من قوات الجيش الإسرائيلي في الساحة اللبنانية والتمويه على الجهد الهجومي السوري الرئيسي في مشمار هايردن، الذي بدأ في 6 حزيران[116]. الجهد الهجومي السوري كان يهدف إلى تشكيل رأس جسر في مشمار هايردن، والتحرك من هناك باتجاه روش بينا وصفد والإلتقاء بقوات «جيش الإنقاذ» العاملة في الجليل الأعلى[117]، من دون الإعتماد على الجيش اللبناني.

جهود احتلال المالكية، من وجهة النظر اللبنانية، كانت محدودة في أهدافها إذاً. الأهداف الأساسية المحدودة للهجوم تماشت مع الإستراتيجية الدفاعية التي تبنّاها الجيش اللبناني

منذ بداية اجتياح الجيوش العربية النظامية. يمكن بالتأكيد النظر إلى المشاركة الجوهرية للجيش اللبناني في هجوم إبتدائي ضد موقع موجود ضمن حدود أرض إسرائيل، في 5-6 حزيران، على أنه إجراءً لبناني شاذ ولم يتكرر خلال حرب الإستقلال، وقد حصل بناء على طلب سوري، إنطلاقاً من استغلال الضعف الذي أصاب القطاع بعد الإخراج العلني للواء «يفتاح» منه[118]. احتلال المالكية كان له أثر إيجابي، بالنسبة للبنان، حتى من الناحية السياسية، لأنه أتاح للبنانيين أن يُظهروا، تجاه الداخل والخارج، مشاركتهم الفاعلة في عملية عسكرية ناجحة في الأراضي الإسرائيلية والمساعدة التي قدموها لسوريا و«جيش الإنقاذ».

ماذا كانت نتائج جولتي المعارك في المالكية في ميزان المعركة الشامل؟ في الرؤية اللبنانية، الجولة الثانية من معارك المالكية اعتُبرت-بحق- الإنجاز العسكري اللبناني الأهم خلال الحرب، لأنها كانت المعركة الوحيدة التي لعب فيها الجيش اللبناني دورا مركزيا في مبادرة هجومية ضد الجيش الإسرائيلي في داخل الأراضي الإسرائيلي، ولأن هذه المعركة انتهت باحتلال المالكية؛ وقد كان لهذا الأمر، كما ذُكر، نتائج سياسية إيجابية بالنسبة للنظام اللبناني. لذلك، حصلت الجولة الثانية من معارك المالكية على تغطية بارزة في الصحافة اللبنانية. وزير الدفاع اللبناني، مجيد إرسلان، وقائد الجيش، فؤاد شهاب، زارا المالكية في 9 حزيران، وأثنيا على دور الجيش اللبناني في المعركة ومنحوا نياشين للفوج الثالث الذي احتل المالكية ولعدد من ضباط الجيش الذي شاركوا في المعركة[119].

بالنسبة لـ «جيش الإنقاذ»، أتاح إحتلال المالكية فتحَ طريقٍ لعبورٍ آمن نحو وسط الجليل، وتأمين طرقات الدعم الخاصة به وإعادة اللاجئين الفلسطينيين، بشكل أساسي من منطقة صفد، الذين كانوا هربوا من أرض إسرائيل بعد 15 أيار[120]. فتحُ الطريق مَكّن «جيش الإنقاذ» من التموضع في الجليل، في إطار استراتيجية النظام السوري الذي تطلع إلى ضم الجليل إلى سوريا.

مع ذلك، الجيش اللبناني و«جيش الإنقاذ» لم يُحاولا استغلال النجاح في احتلال المالكية من أجل إبعاد الجيش الإسرائيلي عن تلة قَدَس، والإلتحاق بالجيش السوري في مشمار هايردن وعزل إصبع الجليل. تركيز «جيش الإنقاذ» على الجليل الأوسط، والإستراتيجية الدفاعية للجيش اللبناني، الذي امتنع عن إجراءاتٍ هجومية داخل أرض إسرائيل،

سمحا للجيش الإسرائيلي بعدم نقل قوات من قطاع مشمار هايردن إلى كوديش نفتالي، وبتركيز جهوده الرئيسية في مواجهة الجيش السوري. حتى ادعاء القاوقجي في مذكراته بأن معركة المالكية حسمت مصير جنوب لبنان ليس صحيحة[121]، لأنه بعد نقل لواء «يفتاح» إلى الجبهة الوسطى، لم تعد فكرة المبادرة الإسرائيلية الهجومية لاحتلال جنوب لبنان مطروحة على جدول الأعمال في هذه المرحلة من الحرب.

2. مواجهة «جيش الإنقاذ» في الجليل (7 حزيران - 27 تشرين أول)

التهدئة الأولى (11 حزيران - 9 تموز)

بالنسبة للبنان- الذي بدأ يشعر بطعم الحرب مع تنفيذ الهجمات ضد القرى الشيعية في الجنوب، وفي وقت لاحق، مع استمرار تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيه- كانت التهدئة أمرا مطلوبا جدا. في 10 حزيرن، عشية دخول التهدئة الأولى موعد التنفيذ، أظهر اللبنانيون وفاءً للشأن العربي، ربما بالتنسيق مع سوريا، من خلال القيام بقصف مدفعي ثقيل على قوة تابعة للجيش الإسرائيلي في مقر الشرطة بالناقورة. الهجوم الناري اضطر الجيش الإسرائيلي إلى الإنسحاب من رأس الناقورة التي سيطر عليها الجيش اللبناني. لكن، خلال فترة التهدئة، حرص الجيش اللبناني على الإلتزام بشروطها. وبما يتناسب مع نزعته الدفاعية، أبدى الجيش اللبناني استعدادا لتسليم بطارية مدفعية من عيار 75 ملم تابعة له إلى الجيش السوري وإعادة فوج «قوات البادية» أيضا إلى سوريا وكذلك بطارية مدفعية من عيار 105 ملم، كانت نُقلت إلى الجبهة اللبنانية قبل الجولة الثانية من معارك المالكية[122].

خلال التهدئة، تقلص دور لبنان ليصبح عمقاً لوجستياً وإداريا لـ«جيش التحرير» في الجليل الأوسط، ويساعد في حماية «بوابة المالكية»، التي دخلت عبرها قوات «جيش الإنقاذ» إلى الجليل ومرّت عبرها أيضا خطوط الدعم التابعة له. فوزي القاوقجي جعل مقر قيادته في القرية الشيعية عيترون شمال غرب المالكية[123]. شوكت شقير، لبناني درزي من قضاء بعبدا، مثّل لبنان، نهاية عام 1947، في مقر قيادة (جيش الإنقاذ) بدمشق برئاسة إسماعيل صفوت، وشغل عام 1948 منصب رئيس أركان «جيش الإنقاذ» وأقام في الناصرة. رغم أن شقير كان ممثلا للبنان، إلا أنه من الناحية العملية رأى نفسه قوميا عربيا

يخضع لـ«جيش الإنقاذ» وللنظام السوري برئاسة شكري القوتلي، الذي كان ذا تأثير كبير على استراتيجية «جيش الإنقاذ». علاقات شقير الوثيقة بأديب الشيشكلي، الذي تعرف عليه خلال فترة خدمته في «جيش الإنقاذ» أتاحت له الإستمرار بعد حرب الإستقلال في السلك العسكري كضابط في الجيش السوري، وأن يصبح أيضا، في النصف الأول من الخمسينات، الرجل الأقوى في الجيش السوري ويتولى مناصب رئيس الأركان، نائب محافظ دمشق ووزير الدفاع. في نهاية المطاف، في حزيران 1956، طُرد شقير من منصبه بحجة أنه درزي من أصل لبناني، وتالياً لا يكن الإعتماد عليه أبداً[124]. خلال الأزمة في لبنان عام 1958 كان شقير مستشارا عسكريا لميليشيات كمال جنبلاط التي نشطت ضد الرئيس شمعون ومؤيديه.

في 10 حزيران، عشية دخول التهدئة حيز التنفيذ، أصدر «جيش الإنقاذ» «أمر العمليات رقم 2» الذي يفصل أسلوب الدفاع عن منطقة المالكية–قدس–بليدا ودخول «جيش الإنقاذ» إلى أرض إسرائيل. مهمة الدفاع عن منطقة المالكية ألقيت على عاتق فوج المشاة الثالث في الجيش اللبناني، الذي احتل المالكية، وعلى «جيش الإنقاذ». في مقابل ذلك، الإجراءات الهجومية في الجليل ألقيت على «جيش الإنقاذ» وحده. أمر العمليات يفصّل أيضا تقسيم المهام بين وحدات «جيش الإنقاذ» من أجل احتلال سعسع، ترشيحا، الرامة، مجد الكروم، المغار، و«تسوميت هدراخيم» (مفرق غولاني). الفوج اللبناني، الذي عمل في إطار «جيش الإنقاذ»، ألقي عليه، بحسب أمر العمليات، احتلال سعسع وبعد ذلك ترشيحا[125].

«جيش الإنقاذ»، الذي كان يَعدُّ في هذه الفترة نحو 2500 رجل، عاد وتموضع في فترة التهدئة الأولى في الجليل الأوسط مُنفّذاً عملية إعادة تنظيم انخفض فيها عدد جنوده، فيما تم تأطير وحداته ضمن ثلاثة ألوية: «لواء اليرموك الأول» (الذي كان يخضع له الفوج اللبناني)؛ «لواء اليرموك الثاني»؛ و«لواء اليرموك الثالث»[126]. أثناء انتشاره في الجليل، إعتُبر «جيش الإنقاذ» جيشاً أجنبياً لا يضم–بشكل عام– فلسطينيين محليين إلى صفوفه، وقد تعامل بهذه مع السكان المحليين. بعض الوثائق المغتنمة تتحدث عن ظاهرة استغلال سكان محليين لممارسة أعمال سخرة تتعلق ببناء تحصينات وشق طرقات، وكذلك استخدام المحاصيل الزراعية للإحتياجات التموينية لـ«جيش الإنقاذ» واستغلال ماشية

السكان في عمليات النقل[127]. كما أن مستوى الإنضباطية والتنظيم فيه كان متدنيا[128].

اللبنانيون واصلوا تقديم المساعدة اللوجستية والإدارية لـ«جيش الإنقاذ» وسكان الجليل عبر ضابط ارتباط[129] في هيئة الأركان اللبنانية، لكن هذا لم يحلّ للقاوقجي مشكلة النقص المزمن في الوسائل القتالية لديه[130]. الموظفون اللبنانيون شاركوا في إجراء إحصاء حول سكان الجليل، ومشاغل الجيش اللبناني قدمت خدمات صيانة السلاح لـ«جيش الإنقاذ»[131]. لكن اللبنانيين أحجموا عن فرض سلطتهم على الجليل الأوسط، وعن ضم الجليل مع سكانه المسلمين بمعظمهم إلى لبنان. بعض المعلومات من تلك الفترة أفادت بأن المقدم شوكت شقير، رئيس الأركان عند القاوقجي، والذي كان مقيما في الناصرة، كان عمليا حاكم الجليل. ويبدو أن شقير مارس هذا الأمر في إطار وظيفته كرئيس أركان «جيش الإنقاذ»، وكان يرى نفسه مسؤولا عن إدارة الحياة الجارية للناس، وليس كممثل عن الحكومة اللبنانية التي لم تستغل دوره في تلك الفترة كرافعة لتحقيق أهداف سياسية وحكومية في الجليل. بعض الشخصيات السياسية اللبنانية، من ضمنهم وزير الدفاع الدرزي، الأمير مجيد إرسلان، ومحافظ جنوب لبنان، الأمير عبد العزيز شهاب، كانوا قد قاموا بزيارات للجليل خلال الفترة الواقعة بين التهدئة الأولى وعملية «حيرام»[132]. لكن هذه الزيارات، بعيدا عن إظهار الدعم للقاوقجي، كانت تهدف إلى تحسين العلاقات بين إرسلان وأبناء الطائفة الدرزية في الجليل، ولم تعكس جهداً لبنانياً حقيقياً لتحقيق السيطرة على منطقة الجليل الموجودة في أيدي «جيش الإنقاذ».

تجدر الإشارة إلى أنه رغم المساعدة الوثيقة التي قدمها اللبنانيون لـ«جيش الإنقاذ»، إلا أن الأخير اتّبع حيال التهدئة سياسةً تتناقض مع سياسة لبنان الذي لم يحاول تغييرها. إذ إن لبنان، مثل بقية الدول العربية المشاركة في التهدئة، قبل بترتيبات الوسيط الدولي التابع للأمم المتحدة، البارون برنادوت، وبنشر مراقبين أمميين لمراقبة شروط التهدئة، فيما القاوقجي انتهج، حتى في التهدئة الأولى، سياسةً نشطة من الأعمال العسكرية الموضعية، خصوصا في منطقتي سجرة وترشيحا، منتهكاً التهدئة ومتحرشا بالجيش الإسرائيلي ومبادراً إلى حوادث خطيرة معه[133]. مراقبو الأمم المتحدة، الذين طالبهم ممثلو الجيش بالتعامل مع نشاط قوات القاوقجي، أجابوا بأن «جيش الإنقاذ» ليس طرفا في التهدئة، ولذلك لا يمكنهم معالجة طلبهم[134]. أنشطة قوات القاوقجي أعطت الجيش الإسرائيلي مشروعية

لتنفيذ عملية «ديكل»، بذريعة أن قوات القاوقجي انتهكت التهدئة. في هذا السياق، كتب ضابط الإرتباط الإسرائيلي مع مراقبي الأمم المتحدة في الجبهة الشمالية تقريرا جاء فيه[135]:

«الجهة المواظبة على انتهاك التهدئة وتكرار الحوادث هي قوات القاوقجي في محيط الناصرة–الرامة–سعسع. منذ البداية رفضتُ إجراء أية مفاوضات مع جماعة القاوقجي لأنهم لا يمثلون أي جيش لأية دولة عربية، ولذلك هم ليسوا مسؤولين أمام أية مؤسسة معروفة وقّعت على شروط التهدئة. هذه المسألة، التي استغرق توضيحها وقتا طويلا، حُلت في النهاية مع تحمل الحكومة اللبنانية المسؤولية عن قوات القاوقجي».

ويُنهي ضابط الإرتباط تقريره بالتالي:

«طلبتُ إنشاء نقطة مراقبة للأمم المتحدة في المالكية، بذريعة أن قوات القاوقجي يحصلون على دعم عسكري عن طريق بنت جبيل–المالكية–سعسع–الناصرة. هذا الطلب قبِل به مقر الأمم المتحدة، لكن تنفيذه لم يحصل إلا قبل يوم واحد من إنتهاء التهدئة».

موقع لبنان في إطار الإستراتيجية الإسرائيلية أثناء التهدئة

في الإجتماع الأول لقيادة الجيش العليا (18 حزيران) الذي خُصص لاستخلاص العبر من قتال الشهر الأول على بداية الإجتياح، عاد بن غوريون وعرض، في السياق اللبناني، تصوره المركّب عن الحرب: على رأس سُلّم الأولويات كان يوجد، الآن أيضا، كسر قوة الفيلق العربي (الأردني) وفقط بعد ذلك «سنقضي على الجيش اللبناني، وربما نفككه ونقيم حكومة مسيحية ضمن حدود جديدة هي الليطاني، سنطرد السوريين، وربما نقصف دمشق...لذلك، إذا اندلعت حرب، ينبغي تثبيت الجبهتين الشمالية والجنوبية قدر الإمكان، وإعداد القوات والخطط لكسر الفيلق الأردني واحتلال نابلس...الحرب على القدس ومحطيها- بعيدا عن الإعتبارات العاطفية- هي الحرب على البلاد: إذا انتصرنا فيها–يمكن أن نقول إننا انتصرنا»[136].

خطط الجيش العملياتية إشتُقّت من هذا التصور الإستراتيجي الشامل: تركيز الجهود في الجبهة الوسطى، وفي المرتبة الثانية من الأولويات يأتي فك الحصار عن النقب الشمالي. انعكاسات ذلك بالنسبة لجبهة الشمال كانت أن عليها أن تعمل بالقوات الموجودة لديها، التي كانت قد استغلت التهدئة لإعادة تنظيم نفسها وتم تعزيزها قليلا من خلال نقل اللواء السابع شمالا[137]. في الشمال تقرر العمل وفقا لمسارين هجوميين، بواسطة القوات الموجودة هناك: عملية «بروش» ضد رأس الجسر السوري في مشمار هايردن؛ وعملية «ديكل» ضد «جزيرة» القاوقجي وسط الجليل[138]. في بقية قطاعات الجبهة الشمالية إنتشر الجيش دفاعيا مع الإقدام على مبادرات هجومية موضعية لمشاغلة السوريين، العراقيين واللبنانيين[139].

«عملية ديكل»: احتلال مناطق في الجليل الأوسط (8-18 تموز)

في إطار عملية «ديكل»، أثناء معارك «الأيام العشر»، إحتل الجيش الإسرائيلي شفرعام ودخل إلى الناصرة في 16 تموز، وسيطر عليها دون مقاومة. وواصل الجيش الإسرائيلي تقدمه من هناك شرقا واحتل كل الجزء الوسطي من الجليل الأسفل وصولا إلى جنوب سهل بيت نطوفة[140]. وفيما كانت قوات القاوقجي عرضة للضربات في الجليل الأوسط، ودارت معارك قاسية ضد السوريين في رأس الجسر في مشمار هايردن، بقي الجيش اللبناني سلبياً طوال فترة معارك «الأيام العشر»، الأمر الذي سهّل على قيادة الجبهة الشمالية نقل الإحتياط لديها إلى عملية «ديكل»[141].

في التقرير النهائي حول أنشطة العدو في المنطقة الشمالية خلال الفترة الواقعة بين 9-27 تموز، جاء أن الجيش اللبناني حصّن بسرعة محمومة محيط المالكية وأعدّ نفسه للدفاع عن «بوابة» الجليل الأعلى. إنتشار الجيش اللبناني –بحسب التقرير– كان ذا طابع دفاعي ولم تردْ أية معلومات حول استعدادات هجومية. حتى في منطقة رأس الناقورة، حيث كانت ينتشر فوج لبناني، ساد هدوء مطلق طول الفترة ولم ترد معلومات حول استعدادات هجومية[142].

من التهدئة الثانية (18 تموز) حتى عملية «حيرام» (18 تشرين أول)

في 18 تموز دخلت التهدئة الثانية حيز التنفيذ، في أعقاب قرار مجلس الأمن الذي لم يقيّد هذه المرة موعد التهدئة وهدد بعقوبات ضد من ينتهكها. الحكومة اللبنانية أبلغت جون ردمان، الممثل الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة في إسرائيل، باستعدادها لقبول التهدئة ابتداء من 18 تموز. في وقت سابق، في 4 تموز، أي قبل عملية «ديكل»، كانت الحكومة اللبنانية قد وافقت على أن تمثّل «جيش الإنقاذ»[143]. في أعقاب عملية «ديكل» تم الإتفاق بين ممثلي إسرائيل ولبنان (في 20 آب) على خط وقف إطلاق النار الرسمي على أساس نتائج العملية[144].

بين الجيش الإسرائيلي واللبناني حصلت بعد عملية «ديكل» لقاءات موضعية بمساعدة مراقبي الأمم المتحدة، على الأقل في قطاع المطلة. في مطلع آب زار وفد من الجيش الإسرائيلي تل النحاس (شمال المطلة) برفقة مراقبين تابعين للأمم المتحدة، والتقى هناك بقائد الفوج اللبناني المنتشر في مرجعيون (عيتا الشعب) وبقائد محلي آخر. مراقبا الأمم المتحدة أبقيا الإسرائيليين واللبنانيين وحدهم فدار حوار بينهم قال فيه الضابط اللبناني إن لبنان لا يحارب اليهود أبداً وإنه غير معني بالحرب. كما جرى خلال الحديث بحث قضايا محلية: ترسيم الحدود؛ حركة الآليات على الطريق بين المطلة والعديسة وعلى الطريق المؤدية إلى مسغاف عام؛ مشكلة الحركة على الطريق المؤدي إلى مسغاف عام والذي يمر عبر الأراضي اللبنانية، وهي المشكلة التي ستُطرح لاحقاً في محادثات وقف النار؛ تفكيك الألغام المزروعة في الأراضي اللبنانية؛ ومسألة حراثة الأراضي من قبل الفلاحين اللبنانيين قرب المطلة ومن قبل الفلاحين اليهود في مرجعيون. في الختام تم تحديد لقاء آخر في 12 آب بمشاركة متخصصين مدنيين من أجل حل المشاكل التي تقع خارج نطاق اهتمام ضباط الجيش. من تل النحاس أكمل أعضاء الوفد الإسرائيلي برفقة ضباط من «جيش الإنقاذ» طريقهم للبحث في ترسيم خط وقف النار في منطقة النبي يوشع-قَدَس[145].

خلال شهر أيلول تم تعزيز الجبهة اللبنانية بفوجين من اللواء الثالث التابع للجيش السوري، اللذَين انتشرا على الجناح الشرقي للجبهة اللبنانية: الفوج الثامن في مرجعيون؛ والفوج التاسع في الخيام. إسحاق موداعي، في بحثٍ أعدّه حول عملية «حيرام»، يثير فرضية

مفادها أن هذه الخطوة تعود إلى انعدام الثقة بقدرات الجيش اللبناني وربما أيضا تعكس نوايا هجومية من جانب السوريين بهدف تطويق قواتنا عبر الجليل الأعلى الشرقي[146].

التهدئة كانت موضع إلتزام هذه المرة أيضاً من جانب الدول العربية، بما في ذلك لبنان، وهذه المرة أيضاً إختار القاوقجي القيام بمبادرات عسكرية خاصة به، خلافا لسياسة ومصالح لبنان، ومن دون أن يبذل لبنان أي جهد لمنع هذه المبادرات. أنشطة «جيش الإنقاذ» تركزت في قطاع ترشيحا في الغرب، وكذلك في موقع الشيخ عبد (جبل شنان) على مسافة كلم واحد شمال غرب المنارة، كما في نقاط أخرى على امتداد طريق المنارة-النبي يوشع. الهدف التقليدي للقاوقجي كان احتلال، على الأقل، نقطة استيطان يهودية واحدة، وهذه المرة اختار المنارة، المعزولة والقريبة من الحدود اللبنانية[147]. هذه المبادرات كانت لمصلحة الجيش الإسرائيلي الذي خطط لعملية واسعة لتطهير «جزيرة» جيش الإنقاذ في الجليل. في بحثه حول عملية «حيرام»، يكتب إسحاق موداعي[148]:

> «مراقبو الأمم المتحدة كانوا طوال الوقت في الميدان، وهم جهدوا للتأثير على القاوقجي لينسحب من النقاط التي سيطر عليها خلال فترة التهدئة. ولأجل إقناع الأمم المتحدة والعالم بأحقية عملية «حيرام»، التي أردنا تنفيذها في حينه، كان من المهم ألا ينسحب القاوقجي من نقاطه وأن تكون مناطق الجبهة نشطة. لذلك، كانت قواتنا تنفّذ أنشطة هجومية، خصوصا في الليالي، من أجل جر «جيش الإنقاذ» إلى أنشطة مضادة. كذلك، نُفّذ الكثير من الدوريات العنيفة من جانبنا، من أجل السيطرة على المناطق المتروكة، التعرف على بعض المناطق وتحصيل معلومات عن العدو».

في 22 تشرين أول، بعد ستة أيام من عملية «حيرام»، بادر القاوقجي إلى الهجوم على موقع شيخ عبد. الموقع المذكور يشرف على المنارة، وعلى طريق الجنوب اللبناني وكذلك على طريق روش بينا- المطلة. هجوم القاوقجي جاء ردّاً على أنشطة الجيش الإسرائيلي في النقب (عملية «يوآف») وعلى خلفية الأمل بأن يحفّز تدخلا متجدداً للجيوش العربية النظامية في الحرب من خلال نجاحات موضعية[149]. ومن المحتمل أيضا أن تكون سوريا هي التي وقفت وراء هذه المبادرات الهجومية مستجيبة بذلك لطلب مصر، الذي تقدمت به للدول العربية خلال عملية «يوآف»، بأن يبادروا إلى عمليات عسكرية ضد إسرائيل ويخففوا بالتالي الضغط عن مصر في الجبهة الجنوبية[150].

في 22 تشرين أول احتل «جيش الإنقاذ» موقع شيخ عبد من أيدي الجيش الإسرائيلي. الهجمات المضادة للجيش الإسرائيلي على الموقع فشلت. في 23 تشرين أول، توقفت ضغوط «جيش الإنقاذ»، لكن الموقع ومواقع أخرى على طول طريق يفتاح–المنارة بقيت في أيدي «جيش الإنقاذ» والمنارة بقيت معزولة[151]. في 24–25 تشرين أول واصل «جيش الإنقاذ» عمليات القنص باتّجاه المنارة كما بادر إلى إرباك الحركة الإسرائيلية على طريق روش بينا–المطلة. أزاء هذا الوضع، أراد قائد الجبهة الشمالية شن عملية واسعة، ولأجل ذلك قامت قوات الجيش الإسرائيلي بتنفيذ أنشطة تهدف إلى إظهار نوايا القاوقجي بالسيطرة على طريق روش بينا– المطلة لمراقبي الأمم المتحدة[152].

في المقابل، جرت مفاوضات مع ممثل القاوقجي، بوساطة مراقبي الأمم المتحدة. خلال هذه المفاوضات، قدم القاوقجي أربعة مطالب: عدم دخول الجيش الإسرائيلي إلى موقع شيخ عبد؛ إخلاء مستوطنة «يفتاح»، التي أنشأت قبل بضعة أشهر؛ تحديد حجم قوة الجيش الإسرائيلي في المنارة؛ والإستخدام الحر دون أي إزعاج لمقطع طريق الجنوب اللبناني الواقع بين قرية ميس الجبل وحولا. ممثل الجيش الإسرائيلي طالب بجلاء قوات «جيش الإنقاذ» من المواقع التي احتُلت، بما في ذلك موقع شيخ عبد، وأبدى رفضه المطلق للمطالب التي تقدم بها القاوقجي. عندما رفض ممثل القاوقجي الإستجابة لمطالب الجيش الإسرائيلي أبلغ ممثل الجيش الإسرائيلي مراقبي الأمم المتحدة بأن الجيش الإسرائيلي يحتفظ لنفسه بحرية العمل، وأعطى المراقبين مهلة 30 دقيقة للخروج من المنطقة. كل ذلك حصل قبل ساعتين من ساعة الصفر لعملية «حيرام»[153].

في هجومه على موقع شيخ عبد قدّم القاوقجي خدمةً لإسرائيل، التي وجدت هذه المرة أيضاً، كما في الجبهة الجنوبية، ذريعةً لشن عملية عسكرية واسعة تجاوزت أهدافها كثيرا الردّ الموضعي على إجراءات القاوقجي. «مصادرة صلاحيات الأمم المتحدة من قبل القاوقجي»، كتب بن غوريون في كتابه «دولة إسرائيل المتجددة»، «شكّلت سيفاً ذا حدين وسهّلت على الجيش الإسرائيلي، من زاوية القانون الدولي، شن هجوم عليه في توقيت مريح لنا، وهذا التوقيت جاء بعد هزيمة الجيش المصري في النقب الشمالي»[154]. مع بداية عملية «حيرام»، حاول اللبنانيون القيام بجهود اللحظة الأخيرة، عبر إجراء اتصالات مع مراقبي الأمم المتحدة، من أجل وقف عمليات الجيش الإسرائيلي. وردّاً على مُطالبة رئيس

الأركان الإسرائيلي بإجبار «جيش الإنقاذ» على الإنسحاب من المواقع التي سيطر عليها عبر انتهاك التهدئة والحصول على ضمانات بعدم تكرار هذه الإنتهاكات، وعدت قيادة الجيش اللبناني بإخلاء هذه المواقع[155]. لكن هذا الوعد أُعطي في وقت متأخر أكثر من اللازم، ولم يكن كافياً لوقف عملية «حيرام»، التي كان تنفيذُها قد بدأ.

يُشار إلى أنه خلال المعارك بين «جيش الإنقاذ» والجيش الإسرائيلي، في نهاية تشرين أول، واصل الجيش اللبناني الإحتفاظ بموقف سلبي، وامتنع عن تقديم المساعدة المباشرة في القتال لقوات القاوقجي. تقرير الإستخبارات الذي أُعدّ في هيئة الأركان، في 26 تشرين أول، أشار إلى أنه برغم وجود قوات القاوقجي تحت رعاية اللبنانيين، فإن ثمة انطباع بأن الجيش اللبناني غير متحمس للتعاون معها. على سبيل المثال– المدفعية اللبنانية رفضت– بحجج فارغة– الطلبات المتكررة لهذه القوات بقصف نقطة معينة[156].

تقرير إستخباري آخر، بتاريخ 12 تشرين أول، يذكر أن «جيش الإنقاذ» طلب من الجيش اللبناني الشروع بقصفٍ مدفعي واسع، فكان رد الأخير أنه سيكون قادرا على تلبية الطلب فقط بعد تبديل مواقع كل المدافع[157].

3. الحسم الإستراتيجي على الجبهة اللبنانية: عملية «حيرام» (28-31 تشرين أول)

أهداف العملية

عملية «حيرام» شكّلت رمز انتزاع المبادرة الإستراتيجية في الجليل من قبل الجيش الإسرائيلي. في هذه العملية استخدم الجيش الإسرائيلي قوة مؤلفة من 4 ألوية (اللواء السابع، اللواء التاسع، لواء «غولاني»، ولواء «كرملي») واحتل خلال 60 ساعة جيوب «جيش الإنقاذ» في الجليل الأوسط. في نهاية العملية توضعت قوات الجيش الإسرائيلي على طول الحدود الدولية من الناقورة حتى المالكية، وضمن حزام امتد حتى غرب قمة راميم، في الأراضي اللبنانية، في القطاع الواقع بين المالكية والمطلة. مع انتهاء العملية انتهت فعلياً العمليات القتالية على الجبهة اللبنانية. وقد تم الحفاظ على الهدوء في الجبهة اللبنانية من قبل كل الأطراف منذئذ وحتى توقيع اتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان في آذار 1949. (أنظر خريطة عملية «حيرام»).

توقيت عملية «حيرام»، بحسب إفادة موشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية، تأثر، بشكل أساسي، بهجمات القاوقجي على موقع شيخ عبد. كرمل اعتقد أنه بدل الإستمرار في التلاكم في شيخ عبد وفقدان خسائر كثيرة، من الأفضل القيام بعملية جدية تحل المشكلة الموضعية في شيخ عبد وتؤدي إلى إنجازات أوسع. ويشير موشيه كرمل إلى أنه عندما عرض خطته أمام هيئة الأركان العامة جرى التعامل معها على أنها جريئة أكثر من اللازم، وفي مرحلة ما، بحسب كرمل، أُثير اقتراح بأنه قد يكون من الأفضل التموضع على طريق عكا–صفد وليس على الحدود الدولية[158]. أوري بن إليعيزر، في كتابه «من وراء المهداف، تشكل النزعة العسكرية الإسرائيلية 1936–1956»، يعتقد أن عملية «يوآف» في الجنوب–العملية الأكبر التي شنّها الجيش الإسرائيلي حتى حينه– فتحت شهية قادة الجيش وآخرين: موشيه ديان ضغط لمهاجمة القدس، وموشه كرمل قال خلال نقاش في 6 تشرين أول إن القوة الموجودة في وسط الجليل كافية لاحتلال الجليل[159].

خطط العملية مرّت، منذ أيار 1948، بتغييرات كثيرة عكست الضرورات العسكرية والسياسية التي واجهتها القيادة السياسية وهيئة الأركان. بعد اجتياح الجيوش العربية في منتصف أيار، أثار بن غوريون فكرة احتلال جنوب لبنان حتى الليطاني. كذلك، أثيرت فكرة استخدام لواء «يفتاح» لاستكمال تطهير الجليل، من الشرق باتجاه الغرب[160]. كذلك بعد انتقال «يفتاح» إلى الجبهة الوسطى، بقي احتمال الإندفاع في جنوب لبنان قائما في مخططات هيئة الأركان، والتقدم على خط بليدا–عيترون–بنت جبيل–تبنين–صور[161]. فكرة الإندفاع في جنوب لبنان أثيرت أيضا خلال فترة التهدئة. المقدم مكلاف، ضابط العمليات في الجبهة الشمالية ومن مخططي عملية «حيرام»، ومن الذين كان بن غوريون يقدرهم كثيرا، يقول إنه قبل العملية، خلال التهدئة، التقى بن غوريون في طبرية وحاول إقناعه بإعطاء الجبهة الشمالية مهلة يومين إلى ثلاثة أيام من أجل تصفية الجيوب التي وُجد فيها القاوقجي في الجليل الأوسط، وربما أيضا من أجل الدخول إلى عمق الأراضي اللبنانية «لتصفية تلك الحلقة الضعيفة في السلسلة». «حتى أني اقترحت عليه أيضا إقامة حكومة مباي (حزب العمل الإسرائيلي) في بيروت إذا سمحتَ لنا بالذهاب أسرع. هذا فقط من أجل لفت الإنتباه إلى درجة الثقة بالنفس التي انطلقنا بها إلى العملية»[162].

لكن بن غوريون لم يوافق على اقتراح مكلاف بالدخول إلى الأراضي اللبنانية، وفي هيئة

الأركان لم يُبحث احتمالٌ كهذا. في النسخ الأخيرة لخطة العملية لم يكن هناك حديث عن طريق جنوب لبنان، وإنما تطهير الجليل فقط. في أمر العمليات لعملية «شانير»، «حيرام» و«يهوشفاط»، بتاريخ 4 أيلول، تم تحديد هدف العملية على أنه «تطهير الجليل الأوسط وتدمير قوة العدو الموجودة فيه»[163]. في الأمر الذي أصدرته قيادة الجبهة الشمالية، في 16 تشرين أول، كان الهدف «تدمير قوات العدو في الجليل الأوسط والسيطرة على الجليل بأكمله»[164]– بما ينسجم مع اقتراح موشيه كرمل في اجتماع هيئة الأركان في 6 تشرين أول، بالإنتقال إلى الهجوم والسيطرة على الجليل الأوسط[165]. في النسخة الأخيرة من أمر العملية، كما أصدرته قيادة الجبهة الشمالية في 26 تشرين أول 1948، حُدد الهدف بـ«تدمير العدو الموجود في «جَيْب» الجليل الأوسط، السيطرة على الجليل بأكمله وتثبيت خط دفاع على الحدود الشمالية للبلاد»[166]. الأمر لم يتضمن أية إشارة إلى احتمال عبور الحدود الدولية ودخول الأراضي اللبنانية. حتى موشيه كرمل، في مقابلة معه، عاد وأشار إلى أن الهدف كان التموضع على الحدود الدولية، وعندما عرض الخطة لم يكن لديه نية لعبور الحدود[167].

وبعيداً عن الدوافع الأمنية، أثار بن غوريون، بعد العملية، خلال جلسة لهيئة الأركان العامة مع قادة الجبهات والألوية بتاريخ 27 تشرين ثاني، دافعاً سياسياً أيضا لتنفيذ العملية: «كانت ستجري مداولات في الهيئة العامة للأمم المتحدة حول النقب والجليل، وكانت هناك حاجة لتغيير الوقائع، كي لا يكون مصير النقب والجليل متعلقا فقط بهذه المداولات. العملية في النقب أوجبت العملية في الجليل–لأنه إذا كان النقب في أيدينا، فإن الجليل سيكون عرضة لخطر سياسي»[168]. في أقواله هذه كان يقصد بن غوريون خطة برنادوت حول تغيير حدود التقسيم، والتي بموجبها كان يفترض أن تحصل إسرائيل على الجليل الغربي كلياً أو جزئياً مقابل ضم النقب، كلياً أو جزئياً إلى المنطقة العربية[169]. بحسب شروحات بن غوريون، الذي عارض بشدة في مداولات الحكومة المؤقتة خطة برنادوت[170]، كانت عملية «حيرام» تهدف إلى فرض أمر واقع ميداني من أجل الحؤول دون نشوء وضع تذهب الإنجازات الجغرافية التي حققتها إسرائيل في عملية «يوآف» في النقب (15–22 تشرين أول) أدراج الرياح نتيجة ضغوط سياسية.

إجتياز الحدود الدولية واحتلال أراضٍ في لبنان[171]

في 30 تشرين أول، عند ساعات العصر، ترك «جيش الإنقاذ» موقع شيخ عبد وسيطر عليه جنود من حامية المنارة. إحدى سرايا الكتيبة 22 التابعة للواء «كرملي»، التي خُصِّص لها في إطار العملية وظيفة مُشاغلة الجيش السوري وقوات القاوقجي في قطاع المنارة، تلقت في ليل 30 تشرين أول، قرب منتصف الليل، أمرا بالسيطرة على المواقع المشرفة على طريق المنارة وعلى المنطقة. يروي قائد الكتيبة 22 من لواء «كرملي»[172]:

«في البداية تمت السيطرة على المخفر الأمامي الموجود شمال غرب هونين، على مسافة كلم واحد داخل الأراضي اللبنانية. هذا المخفر كان يسيطر على الطريق المؤدية إلى العديسة. فصيل من وحدات حماية المستوطنات بقي في النقطة من أجل التثبيت فيها، فيما أكملت السرية طريقها غربا، إلى عمق الأراضي اللبنانية. ... عند الساعة 8:30 دخلت السرية إلى قرية حولا. تم توقيع اتفاقية استسلام مع أهالي القرية. كانت تلك عملياً القرية الأولى التي تم احتلالها وراء حدود الإنتداب. عند الساعة 11:00 سيطرت السرية على قلعة دوبا، على مسافة كلم واحد تقريبا جنوب حولا. عند الساعة 17:00 سيطرت السرية على مركبا، شمال حولا. القرويون استقبلوا جنودنا بالترحاب، لم يكن هناك أي مقاومة لقواتنا طوال ذلك النهار...»

في 31 تشرين أول واصلت قوات الجيش الإسرائيلي التقدم في الأراضي اللبنانية وسيطرت على المنطقة الممتدة غربا حتى وادي دوبا (وادي السلوقي) من الغرب والليطاني شمالا. في المجمل، سيطر الجيش الإسرائيلي على 15 قرية شيعية (وليس على 14، كما يرد في عدد من المنشورات): علمان، القصير، القنطرة، العديسة، الطيبة، كفركلا، مركبا، بني حيان، طلوسة، دير سريان، حولا، ميس الجبل، محيبيب، رب الثلاثين وبليدا (أنظر الخريطة)[173]. قرية يارون الشيعية لم يحتلها الجيش، لكنه كان يرسل إليها بين الحين والآخر دوريات استقبلها أهلها بودّ[174]. السيطرة على القرى الشيعية حصلت بسهولة وبسرعة، من دون خسائر بشرية، وأحيانا أيضا من دون معارك. جزء من السكان في المنطقة التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي وخارجها فضلوا الفرار من بيوتهم[175]. بحسب تقارير الإعلام اللبناني، فرّ كل سكان قرى محيبيب، حولا، ميس الجبل وبليدا[176]، وكذلك فرّ سكان قرية عيترون، التي كان يوجد فيها مقر القاوقجي. بعض القرى الشيعية، مثل ميس

الجبل، بليدا وحولا قُصفت قبل العملية وأثنائها من قبل طائرات خفيفة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي[177]، وعلى وجه الخصوص برز الدمار في قرية حولا التي قتل 92 من سكانها في المعارك[178]. في هذه القرية قتل في 31 تشرين أول وفي 1 تشرين ثاني 34 شخصاً كانوا وقعوا في أيدي الجيش الإسرائيلي. قضية القتل (الموصوفة بتوسع في مقالة بصحيفة «هاعولام هازيه» بتاريخ 1 آذار 1978) لم تكن ناجمة عن سياسة موجّهة، وإنما فعلا شاذاً، جريمة حرب لقائد سرية الجيش الإسرائيلي في الموقع، الذي أخضع للمحاكمة أمام محكمة عسكرية[179]. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى توقيع عقود استسلام مع معظم القرى المحتلة، وبقاء السكان في بيوتهم[180]. بعد الإحتلال، تم تشخيص مؤشرات على تسلل بعض السكان في طريق العودة إلى قراهم المحتلة وكذلك عاد الموظفون الرسميون (معلمون على سبيل المثال) من دون أن يحاول الجيش الإسرائيلي منعهم[181].

قرار عبور الحدود الدولية: دور قيادة الجبهة الشمالية والقادة الميدانيين

في بحثه، يتوصل إسحاق موداعي إلى استنتاج بأن دخول الجيش الإسرائيلي إلى الأراضي اللبنانية لم يكن جزءا من التخطيط الأصليّ، وإنما استند بشكل أساسي إلى «وعي قادة الكتائب في اللواء الثاني (لواء «كرملي») وإلى قرارات قيادة الجبهة»[182]. تسدوق إيشيل، في كتابه «لواء كرملي في حرب الإستقلال»، يصف دخول الأراضي اللبنانية كإجراء ناجم عن استغلال النجاح في العملية، «بهدف السيطرة على الأراضي الموجودة في قطاع عمل اللواء». ويضيف إيشيل أنه «خلال العملية، لم تُعطَ أهمية كبيرة لهذه السيطرة»[183]. هل صدر القرار عن القادة الميدانيين؟ وبأية درجة كانت قيادة الجبهة الشمالية والقيادة السياسية على علاقة بهذا القرار، لو كان لها علاقة في الأصل؟ ماذا كانت الإعتبارات التي أدت إلى قرار اجتياز الحدود الدولية والسيطرة على أراض وراء الحدود– وهو إجراء استثنائي، كان الأول من نوعه إبان حرب الإستقلال؟

لا شك أن قرار اجتياز الحدود اتُخذ في المراحل الأخيرة من العملية، على ما يبدو خلال 30 تشرين أول. القرار المبدئي اتخذ من قبل موشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية، وليس من قبل القادة الميدانيين. في إفادته، قال موشيه كرمل إن الفكرة وُلدت عنده عندما اتضح خلال العملية أن قواتنا تسيطر على الوضع وأن اللبنانيين لا يبدون أية مقاومة[184]. على

هذه الخلفية، اتصل كرمل بيغآل يادين وطلب منه «ضوءً أخضر» للدخول إلى الأراضي اللبنانية والتموضع عند نهر الليطاني. كرمل لَمَس أن هناك ترددًا عند القيادة العليا، ويبدو أن يغآل يادين تشاور مع بن غوريون قبل أن يردّ. بعد عدة ساعات جاء الرد بالإيجاب على طلب كرمل-ردٌّ مبدئيٌّ دون الدخول في التفاصيل[185].

بعيداً عن استغلال النجاح في عملية «حيرام»، يوجد اعتباران أساسيان حرّكا كرمل، واحد تكتيكي والآخر استراتيجي:

أ- احتلال مناطق لبنانية كورقة مساومة مقابل السوريين. كرمل يذكر في إفادته أنه تصوّر أنه من المناسب أن يسيطر الجيش الإسرائيلي قدر الإمكان على أراضٍ لبنانية كورقة مساومة مقابل السوريين الذين كانوا قد سيطروا على أراضٍ داخلَ أرض إسرائيل (مشمار هايردن).

ب- التعامل مع الليطاني بوصفِه الحدود المطلوبة بين إسرائيل ولبنان. كرمل يذكر في إفادته أنه بالإضافة إلى اعتبار المساومة كان هناك اعتبار أساسي: «الليطاني نادانا دائما، وإذا كنا قادرين على تثبيته كحدود، فالأفضل أن نفعل ذلك- ويمكننا دائما الإنسحاب[186]». هذا الإعتبار ذكَرَهُ كرمل في محاضرة أمام دورة قادة سرايا وكتائب في 4 آذار 1949[187]:

«هنا وجدنا فرصة لإدخال تعديلات جوهرية على الحدود بيننا وبين لبنان، في الجزء الشمالي من البلاد، أي تعديل خط الحدود الغربي للجليل الشرقي. الحدود حتى حينه كانت تمر بمحاذاة الطريق، وغربها ترتفع نقاط مشرفة ويوجد إصبع ضيق وخطير جدا. الوحدات التي تواجدت في الجليل الشرقي هرولت باتجاه وادي دوبا، الذي هو في الحقيقة حدود طبيعية أكثر راحة للدفاع، وسيطرت على المواقع اللبنانية في الجزء الشمالي (مركز الجمارك) وفتحت الطريق إلى مسغاف عام، وهكذا وصلوا إلى الليطاني في الشمال. بهذه الطريقة تم تعديل حدودنا».

كرمل قال أموراً مشابهة أمام دورة لمدربي التاريخ العسكري في 15 حزيران 1953، في إطار انتقادات وجهها للمستوى السياسي لتنازله عن المناطق المحتلة المهمة للدفاع عن الجليل الشرقي في إطار اتفاقية الهدنة مع لبنان[188]:

«لقد سيطرنا في عملية «حيرام» على ما سيطرنا عليه...لم نحرر كل الجليل فقط، وكل منطقة الجبهة الشمالية على الحدود الدولية، بل وصلنا أيضا بشكل جدّي الحدود الشمالية والحدود الغربية للجليل الأعلى الشرقي. كان ذلك أمراً جديا بشكل استثنائي وليس ذنبنا إن كان السياسيون قاموا، لاحقا، في اتفاق وقّعوه مع لبنان، بإعادة هذه الأراضي إلى لبنان...نحن نقلنا الحدود إلى وادي دوبا وحجير، الذي يتصل بالليطاني، بحيث أننا أوجدنا حدودا طبيعية قابلة للدفاع عن الجليل الأعلى الشرقي بشكل جدي..»

بعد أن أُعطيت المصادقة المبدئية لاجتياز الحدود من قبل هيئة الأركان والمستوى السياسي، نقل موشيه كرمل القرار إلى لواء «كرملي». العقيد حاييم بن دافيد، الذي شغل منصب رئيس أركان لواء «كرملي» خلال عملية «حيرام» يصف في إفادته في 5 آذار 1962، التوقيت والظروف التي اتخذ فيها قرار اجتياز الحدود. ويروي أنه وصل ظهيرة يوم السبت 30 تشرين أول إلى سعسع حيث التقى مع قائد الجبهة، الجنرال موشيه كرمل، من أجل تحديد حدود قطاعات العمل بين اللواء السابع ولواء «كرملي». خلال هذا اللقاء تقرر أن تكون المنطقة الواقعة شمال طريق الشمال ضمن مسؤولية لواء «كرملي». يضيف بن دافيد[189]:

«تلقينا موافقة بالتقدم غربا حتى وادي دوبا، من أجل احتلال بليدا التي كانت قاعدة مهمة لـ«جيش الإنقاذ»، ولم يكن ممكناً عدم الإمساك بها. موافقة الجنرال كرمل تضمنت السماح بالتقدم غرباً في قطاع المنارة والسيطرة على خمسة قرى حتى وادي دوبا. بعد تفكير موضعي استنتجتُ أن ثمة حاجة للسيطرة على المنطقة الواقعة شمال غرب المنارة. توجهت إلى فَريدْ هاريس، ضابط الإرتباط مع هيئة الأركان التي سمح لي بالتقدم أيضا من مسغَاف عام باتجاه الغرب. بناءً على ذلك، تقدمت الكتيبة 21 وسيطرت على بليدا، محيبيب وميس الجبل. الكتيبة 22 تقدمت مع وحدة أخرجتها من رأس الجسر وسيطرت على حولا، مركبا، رب الثلاثين ووصلت إلى وادي دوبا».

العقيد بن دافيد يضيف واصفاً استمرار تقدم الجيش في الأراضي اللبنانية خلال 31 تشرين أول[190]:

«في 31 تشرين أول هاتفتُ الجنرال كرمل وطلبت منه الإذن لاحتلال المحطة الحدودية اللبنانية غرب المطلة، وحصلتُ على موافقته. عملياً كانت هذه المحطة محتلة من قبل الكتيبة 23، مما جعلني أواجه أمرا واقعا. ولأننا كنا قد أصبحا في المحطة الحدودية، أمرتُ الكتيبة 23 بالدخول إلى العديسة والطيبة والسيطرة على قمة النبي العويضي (النقطة 860)، القمة التي تشرف وتسيطر بشكل استثنائي على كل القطاع، بما في ذلك مرجعيون. لأجل ذلك، كان علينا بطبيعة الحال أن نسيطر على قرية كفركلا. بعد ذلك قمنا بدورية إلى الليطاني...»

العقيد بن دافيد لم يكن يعلم إلى أي درجة كانت هيئة الأركان في صورة ما يحصل إبّان احتلال هذه الأراضي[191]. ويضيف بن دافيد في إفادته أنه في إطار الخطط التي أعدّت حينها، تمت دراسة احتمال التقدم باتجاه صور–وهي مَهمة كانت قابلة للتنفيذ من الناحية العسكرية، لأنه لم يكن يوجد في الميدان أية قوة يمكن أن تحول دون ذلك[192].

في عملية «حيرام» برز تجاهل قادة الجيش الإسرائيلي في الجبهة الشمالية (خصوصا موشيه كرمل) للمعنى السياسي لوجود الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان، وتالياً لسعيهم إلى إجراء تعديلات بدت لهم مطلوبة وضرورية من الناحية الأمنية على هذه الحدود. مردخاي مكلاف يذكر أن وجود الحدود الدولية، التي كانت برأيه حدوداً غير منطقية ونتيجة تسوية بريطانية–فرنسية، لم تحظَ بأهمية خاصة أثناء العملية. بحسب أقواله، في نهاية العملية كان هناك خرقان للحدود الدولية: الأول–القرى الـ 14 التي احتلها الجيش الإسرائيلي؛ والثاني–مركز الجمارك وقمة رأس الناقورة اللذان احتُلا قبل العملية من قبل الجيش اللبناني ولم يُعطِهما الجيش الإسرائيلي أهمية خاصة. باستثناء ذلك، تموضعت قوات الجيش الإسرائيلي على الحدود الدولية ليس لأنها كانت قائمة، وليس لأن شيئا ما منعها من اجتيازها في أماكن إضافية، بل ببساطة لأن الجيش الإسرائيلي فضّل (لاعتبارات لوجستية وليست سياسية) الإنتشار على طريق الشمال الذي امتد بمحاذاة الحدود الدّولية[193].

إجتياز الحدود الدولية: إعتبارات المستوى السياسي وهيئة الأركان

هل كان اجتياز الحدود الدولية، وسيطرة الجيش الإسرائيلي على أراضٍ لبنانية غرب قمة راميم وتموضعه على الليطاني نتيجة قرار مسبق لدى القيادة السياسية، ربطا بالنظرية التقليدية لبن غوريون التي ترى أن الليطاني هو الحدود الطبيعية بين إسرائيل ولبنان؟ في أمر العملية المكتوب، وكذلك في مُلخّص جلسة هيئة الأركان العامة في 6 تشرين أول، وفي وثائق قيادة الجبهة الشمالية ومحاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة لم يتم العثور على دليل لذلك. كما أشرنا، صحيح أن بن غوريون صادق لموشيه كرمل، أثناء العملية، في 30 تشرين أول، على اجتياز الحدود الدولية، لكنه لم يسمح للجيش باحتلال أكثر من حزام ضيق في الأراضي اللبنانية غرب الحدود. في اجتماع الحكومة المؤقتة في 31 تشرين أول، حدد بن غوريون هدف العملية بأنه إخلاء «جزيرة» القاوقجي في الجليل[194]، وأضاف: «لو أردنا احتلال لبنان، لفعلنا ذلك بسهولة»[195]. من الناحية العسكرية، كان يمكن فعلا إحتلال جنوب لبنان حتى الليطاني بسهولة كبيرة. السؤال هو لماذا اكتفت القيادة السياسية بالمصادقة على إحتلال حزام ضيق فقط في الأراضي اللبنانية ولم تشجع الجيش على التقدم واحتلال جنوب لبنان بأكمله وصولا حتى الليطاني، في ضوء انهيار «جيش الإنقاذ»، الضربة التي تلقتها القوات السورية في لبنان، ضعف الجيش اللبناني، عجز الحكومة اللبنانية، وإشارات التعاطف لدى السكان الشيعة تجاه الجيش الإسرائيلي.

في تقديري، يوجد تفسيران أساسيان لذلك:

أ- الضرورة السياسية ذات الصلة بالجبهة الجنوبية، المتمثلة بشكل أساسي بالموقف الأميركي الذي أبدى بن غوريون تجاهَهُ حساسية خاصة[196]. عشية عملية «حيرام» واجَهَ بن غوريون ضرورات سياسية صعبة، في مقدمتها اتهام إسرائيل في الأمم المتحدة بانتهاك التهدئة والمبادرة إلى عملية «يوآف» في الجبهة الجنوبية وبعرقلة وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن. في 28 تشرين أول، اليوم الذي بدأت فيه عملية «حيرام»، طُرح أمام مجلس الأمن اقتراح بريطاني – صيني طالب بانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأماكن التي احتلها منذ 14 تشرين أول (عشية عملية «يوآف»)، ويهدد بفرض عقوبات على إسرائيل[197]. في 4 تشرين ثاني، بعد أربعة أيام من نهاية علمية «حيرام»، اتّخذ مجلس الأمن قراراً يُطالبُ إسرائيل بحزمٍ بالإنسحاب إلى

خطوط التهدئة، التي كانت قائمة قبل عملية «يوآف». كل ذلك في ذروة معركة سياسية قاسية ضد توصيات تقرير برنادوت، التي صادرت من إسرائيل منطقة النقب والطريق الموصل إلى القدس. بسبب هذه الضرورات السياسية، كان بن غوريون معنيا بإنهاء العملية في الوقت المحدد، وبالإمتناع عن إجراءات عسكرية إضافية في الأراضي اللبنانية. مردخاي مكلاف يذكر في هذا السياق أن قوات الجيش الإسرائيلي توقفت بعد احتلال 14 قرية ليس لأنه لم يكن ممكناً الإستمرار، وإنما لأن الوقت المحدد للعملية –60 ساعة– انتهى، وكان هذا، بحسب أقواله، الحد المقرر: ليس حد القدرات التنفيذية، وإنما حد الوقت[198].

ب- الموقع الثانوي للجبهة اللبنانية في جدول الأولويات العام، مقابل الجبهة المصرية والجبهة الأردنية. في 31 تشرين أول، مع انتهاء عملية «حيرام» كتب بن غوريون في مذكراته: «لقد أجرينا هذا المساء مشاورات-يغآل يادين، يعقوب دوري وأنا. يغآل سأل: إلى أين؟ قلت له: علينا الإنتظار بضعة أيام، لنرى ما هو رد الفعل المتبلور في باريس (حيث اجتمعت الهيئة العامة للأم المتحدة).. في غضون ذلك، علينا إسقاط جزيرة الفالوجة– من دون انتهاك خطير للتهدئة.. وإذا لم يتقرر شي خطير وجدي في باريس في الأيام القريبة، علينا أن نقوم بالخطوة القادمة بعد أسبوع أو في نهاية هذا الأسبوع: نهاجم مثلث جنين، أم الفحم، طول كرم، بيت نبالة وطوباس...»[199].

رغم ذلك، أُعطي خلال العملية الإذن، من قبل هيئة الأركان وبن غوريون، باجتياز الحدود والسيطرة على أراضٍ في لبنان، حتى لو جاء ذلك بعد تردد. دافيد بن غوريون وهيئة الأركان العامة رأوا في السيطرة على حزام لبناني غرب قمة راميم والتموضع على الليطاني نهايةً مناسبةً لعملية ناجحة، مع تجاهل التعقيدات السياسية المحتملة الناجمة عن اجتياز الحدود الدولية. في كتابِه «دولة إسرائيل المتجددة» كتب بن غوريون: «قوة العدو الذي أمسك بشيخ عبد إنهارت تماما، ولواء كرملي اجتاز الحدود الشمالية وسيطر على القرى الواقعة غرب طريق المنارة، معظمها داخل الدولة اللبنانية. اللواء وصل حتى وادي دوبا في الغرب، وحتى نهر الليطاني في الشمال. العملية، أُطلق عليها إسم «حيرام»، على إسم حيرام ملك صور، حليف وصديق الملك داوود، انتهت»[200].

دور الجيش اللبناني في العملية

رغم الإستراتيجية الدفاعية للجيش اللبناني، ساد في إسرائيل خلال فترة التهدئة تخوف من إجراء لبناني مفاجئ، وهو تخوفٌ تبيّن لاحقاً أنه لا يستند إلى شيء. دافيد بن غوريون ذكر خلال اجتماع الحكومة المؤقتة في 18 تموز أن جبهة الجليل لا تثير القلق، طالما أن الجيش اللبناني ينتشر وراء رأس الناقورة ولا يتحرك. لكنه قد يقفز في اللحظة الأخيرة ويحتل رأس الناقورة ويتقدم بعد ذلك باتجاه نهاريا[201]. التقدير الإستخباري لوحدة الأبحاث في قسم الإستخبارات بهيئة الأركان العامة رأى أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار أن الجيش السوري واللبناني سيتحركان في حال تعرض القاوقجي لعمليات واسعة[202]. موشيه كرمل، في محاضرة ألقاها في 4 آذار 1949، يذكر أنه قبل بداية العملية لم يكن واضحا ما إذا كان الجيش اللبناني سينضم إلى «جيش الإنقاذ» مع بداية المعارك، في ضوء التنسيق بينهما[203]. مردخاي مكلاف، في إفادته حول عملية «حيرام» قال إن التقدير في حينه كان أن الجيش اللبناني سوف يتدخل وسيحاول ضرب الجيش الإسرائيلي ليس في الجليل الأوسط وإنما تحديدا في الجليل الشرقي. لذلك، أبقى واضعو خطة العملية لواء «كرملي» في حالة دفاعية[204].

سياسة الجيش الإسرائيلي، كما تم التعبير عنها في أمر العمليات الذي صدر في 26 تشرين أول، كانت تنص على عدم توريط الجيش اللبناني في المعارك[205]. عشية العملية، في ليل 28 تشرين أول، ألقت طائرات إسرائيلية فوق جنوب لبنان 10,000 نسخة من بيان مُوجّه إلى الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني والجيش اللبناني، جاء فيه أن الجيش الإسرائيلي ليس لديه نية لإلحاق الضرر بلبنان. ودعا البيان السكان والجيش اللبناني إلى عدم التدخل في شأن لا علاقة لهم به، مُحذراً أنه في حال تدخلهم فإن سلاح الجيش الإسرائيلي سوف يُوجَّه ضدهم أيضا[206].

خلال عملية «حيرام» امتنع الجيش اللبناني، كما أشرنا، عن المشاركة الفعالة في المعارك وتقديم المساعدة لقوات القاوقجي المستهدفة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر. اللبنانيون لم يستجيبوا لثلاثة طلبات وجّهها إليهم «جيش الإنقاذ» بمساعدته بنيران المدفعية[207]. الجيش اللبناني حرص على امتناع قواته عن أي تماس قتالي في الأماكن التي تقدم فيها الجيش الإسرائيلي، حتى داخل الأراضي اللبنانية. الجيش اللبناني انسحب من المالكية،

ولم يواجه جنودُ لواء «كرملي» الذين دخلوا إلى لبنان أية مقاومة من قبل الجيش اللبناني، رغم أنهم توقعوا مقاومة في المالكية التي كانت قد تحولت إلى «بوابة» الدخول من إسرائيل إلى لبنان[208]. إضافة إلى ذلك، انسحبت وحدات لبنانية من أراض واسعة لم يكن الجيش الإسرائيلي أصلا ينوي السيطرة عليها[209]. من جهة أخرى، لم تستنتج القيادة اللبنانية الخلاصات المطلوبة من التطورات الميدانية، وفي تجمّعَيْن أساسيين للجيش اللبناني، في مرجعيون ورأس الناقورة، بقيت قوات الجيش اللبناني في مكانها. لو كانت قوات الجيش الإسرائيلي واصلت تقدمها في القطاع الأوسط باتجاه بنت جبيل ومن هناك إلى تبنين وصور، لكانت قوة الجيش اللبناني في رأس الناقورة تعرضت للعزل[210].

لماذا لم يساعد الجيش اللبناني «جيش الإنقاذ» ولم يتدخل في المعارك، حتى عندما اجتاز الجيش الإسرائيلي الحدود الدولية وسيطر على أراضٍ لبنانية؟ سياسة الجيش الإسرائيلي، التي تقضي بعدم توريط الجيش اللبناني في المعارك، تناسبت مع الإستراتيجية الدفاعية للجيش اللبناني وكذلك مع المصالح اللبنانية بعدم المشاركة في القتال. الزعماء اللبنانيون وقادة الجيش اللبناني لم يتطلعا إلى تحقيق إنجازات جغرافية في الجليل. فضلا عن ذلك، هم كانوا يدركون جيدا دونيتهم العسكرية مقابل الجيش الإسرائيلي، في ضوء انهيار «جيش الإنقاذ» وانسحاب القوات السورية إبّان العملية. هذه الدونية جعلت اللبنانيين أمام خطر حقيقي بأن يُوجّه الجيش الإسرائيلي ضربةً للجيش اللبناني ويحتل أراضٍ إضافية في جنوب لبنان، الأمر الذي سيكون له تداعيات بعيدة الأثر على استقرار النظام. في هذه الظروف، تحول نفسُ وجود الجيش اللبناني إلى هدف وليس وسيلة، وتم النظر، من قبل قادته وزعماء النظام، إلى الصعوبة السياسية الكامنة في امتناع الجيش عن الدخول في معركة مع الجيش الإسرائيلي على أنها أهون الشرور، مقارنة مع البديل المتمثل في تدمير الجيش واستمرار تقدم الجيش الإسرائيلي. مردخاي مكلاف يذكر أن سياسة الجيش اللبناني هذه تبين أنها مُحقة ما بعد العملية، لأنه لو كان الجيش انجرّ إلى تصادم مع الجيش الإسرائيلي «فمن المؤكد أننا لم نكن سنتوقف حيث توقفنا. كنا سنواصل الهرولة وراءه في تصادم جبهوي؛ ولعله، من هذا المنظور، حافظ على لبنان»[211].

دور الجيش السوري

عشية عملية «حيرام» أفادت التقارير الإستخبارية عن وجود استعدادات لافتة على طول خط الجبهة مع الجيش السوري. كذلك، أفيد من مصدر مصري عن موافقة السوريين على العمل بالتنسيق مع القاوقجي من أجل تخفيف الضغط عن الجيش المصري. في ضوء ذلك، قدّرت وحدة الأبحاث في قسم الإستخبارات التابع لهيئة الأركان العامة أنه «يجب الأخذ بالحسبان جديا احتمال التدخل السريع للجيش السوري في حال القيام بعملية واسعة ضد القاوقجي». كما كان هناك تقدير باحتمال حصول هجوم من السوريين في منطقة رأس الجسر وفي منطقة بانياس[212].

هذا التقدير الإستخباري المتشدد لم يتحقق والمساعدة السورية لقوات القاوقجي اقتصرت على الجبهة اللبنانية، التي، تحديداً منها، لم يتوقع التقدير الإستخباري حصول خطوات سورية هجومية. السياسة السورية خلال عملية «حيرام» اتسمت بالإمتناع عن تكليف القوة السورية الأساسية، التي كانت متموضعة في رأس الجسر في مشمار هايردن، بمبادرات هجومية؛ وكذلك الحال بالنسبة للقوات في قطاع بانياس، وبالإكتفاء بنقل فوجَين سوريَين، مطلع أيلول، إلى الجبهة اللبنانية لمساعدة «جيش الإنقاذ». وذلك، انطلاقا من المصلحة الكامنة في عدم المخاطرة بالقوة الأساسية للجيش السوري في معارك مع الجيش الإسرائيلي في وقت كان الأخير يركّز قواته في الشمال، وفي ظل غياب مبادرة هجومية من قبل دولة عربية أخرى[213]. كذلك الجيش الإسرائيلي، لم يكن لديه مصلحة في أن يتدخل الجيش السوري في القتال[214]، على خلفية الأولوية الإستراتيجية التي أعطيت للجبهتين المصرية والأردنية.

في إطار مساعدة القاوقجي، قررت القيادة العسكرية السورية، عشية العملية، نقل فوج المشاة التاسع، الذي كان منتشرا في الخيام (في القطاع الشرقي) إلى بنت جبيل (في القطاع الأوسط)، كاحتياط في الجبهة الخلفية للقاوقجي. هذا الفوج، الذي كان يتألف بغالبيته من مجندين مغاربة، انطلق في 28 تشرين أول في طريقه، في ساعات المساء، في باصات مدنية، ووصل إلى بنت جبيل صباح يوم 28 تشرين أول، وهو اليوم الذي بدأ الجيش الإسرائيلي فيه عملية «حيرام». في بنت جبيل، تم ضم هذا الفوج، على الأرجح، إلى «جيش الإنقاذ» وأخضع مباشرة لقيادة القاوقجي. وألقيت على الفوج مهمة الدخول

إلى الجليل عبر المالكية ومساعدة ترشيحا التي كانت تتعرض للهجوم من قبل الجيش الإسرائيلي. وذلك خلافا للتقديرات المسبقة في الجيش الإسرائيلي، التي لم تتوقع دخول قوات سورية إلى الجليل من الجبهة اللبنانية. «كان ظهورهم مفاجأة كاملة بالنسبة لنا» يذكر مردخاي مكلاف، ضابط العمليات في قيادة الجبهة الشمالية وأحد المخططين للعملية[215].

الفوج السوري انطلق في صبيحة 29 تشرين أول، لكنه عندما وصل إلى المالكية تقرر تغيير خطة تشغيله: عوضا عن نقله إلى ترشيحا، تم تكليفه بمواصلة التقدم جنوبا وتقديم المساعدة لجنود «الفوج العلوي» التابع لـ«جيش الإنقاذ»، الذي كان تحت إمرة الملازم غسان جديد، وكان يدافع عن قرية الجش (غوش حالاف) المسيطرة على محور حركة واسع ومهم في الجليل الأعلى. قوة الطليعة التابعة للفوج التاسع اصطدمت في 29 تشرين أول، في منطقة الجش، بقافلة مدرعات تابعة للواء السابع، وقبل أن يتمكن أفرادها، الذين لم يكونوا يعرفون المنطقة، من تنظيم صفوفهم للدفاع، تعرضوا لهجوم من قبل الجيش الإسرائيلي. في هذا الهجوم قُتل 100–130 جنديا سوريا. تدمير قوة الطليعة التابعة للفوج شكّلت إنذاراً للكتيبة التاسعة التي انسحبت فورا عبر المالكية إلى منطقة بنت جبيل ولم يتدخل بعدها في المعارك مع الجيش الإسرائيلي[216].

الوحدات الملحقة بفوج المشاة السوري الثامن، الذي تشكّل على أرضية «فوج اليرموك الأول» التابع لـ«جيش الإنقاذ» والمؤلف من متطوعين فلسطينيين، كانت موزعة على امتداد الحدود بين المالكية والمنارة. الفوج بقي منتشرا في قطاع عمله حتى ليل 30–31 تشرين أول. لكن في ضوء تقدم الجيش الإسرائيلي باتجاه المالكية انسحب الفوج إلى عيترون داخل الأراضي اللبنانية من دون تماس قتالي مع الجيش الإسرائيلي. في وقت لاحق، انسحب الفوج من أمام قوات الجيش الإسرائيلي المتقدمة في الأراضي اللبنانية باتجاه بنت جبيل، من دون أن يتعرض لإصابات جدية ومن دون تماس قتالي فعلي. ومن بنت جبيل أعيد الفوج إلى مرجعيون، من دون أن يشارك في المعارك بشكل فعلي[217].

بعد عملية «حيرام» طلبت الحكومة اللبنانية من سوريا إبقاء قواتها في جنوب لبنان خشية أن يحاول الجيش الإسرائيلي توسيع سيطرته في جنوب لبنان. بشارة الخوري كتب في مذكراته أن القوتلي رفض بشدة في البداية الإستجابة لهذا الطلب، لكن بعد لقاء جمعهما في 6 تشرين ثاني في شتورة، رَضِيَ القوتلي ووافق على الطلب.

كان لفشل السوريين و«جيش الإنقاذ» في عملية «حيرام» تداعيات سياسية داخلية خطيرة بالنسبة للنظام السوري: خلال العملية تلقى السوريون إحدى الهزائم الأقسى في حرب الإستقلال وهذا الأمر أسهم في تقويض مكانة النظام في الأشهر التي تلت العملية. الفَوجَان السوريان اللذان شاركا في معارك عملية «حيرام»، الفوج الثامن والفوج التاسع، لعبا في وقت لاحق دورا مركزيا في انقلاب حسني الزعيم (في 30 آذار 1949). الزعيم استخدم الفوجين المذكورين، بالإضافة إلى فوج آخر، لتنفيذ الإنقلاب، بعد وقت قصير من عودة هذه القوات من لبنان عقيب اتفاقية الهدنة الإسرائيلية اللبنانية[218]. فضلا عن ذلك، ضباط الجيش السوري الذين عملوا في الجليل ضمن إطار «جيش الإنقاذ»، عادوا إلى دمشق مفعمين بالإحباط، ولعبوا في وقت لاحق دورا مفتاحيا في الإنقلابات المتوالية التي شهدتها سوريا في الخمسينات، وفي الوصول إلى مناصب رفيعة في الجيش والسياسة. برز من هؤلاء أديب الشيشكلي، أكرم حوراني، غسان جديد، عبد الحميد سراج، وشوكت شقير اللبناني.

ردود فعل سياسية على عملية «حيرام»

موقف الأمم المتحدة

خلافا لرد الفعل الدولي الحاد الذي أثارته عملية «يوآف» في النقب، فإن عملية «حيرام» لم تُثر ردود فعل خارجة عن المألوف، باستثناء قضية اجتياز الحدود الدولية واحتلال أراض لبنانية. قادّة الجيش الإسرائيلي في الميدان، هيئة الأركان العامة، والقيادة السياسية، كلهمّ تجاهلوا تماما الأبعاد السياسية لاجتياز الحدود الدولية، وتعاملوا معه كما لو كان إجراءً عسكريا-تكتيكيا إضافياً فرضه سَيْرُ المعركة والضرورات الدفاعية الإسرائيلية. على المستوى الدولي، في مقابل ذلك، أثار اجتياز الحدود اهتماما كبيرا. ممثل الوسيط الأممي في سوريا ولبنان، رينيه سرباوس، سلّم السفير الأميركي في دمشق، مطلع تشرين ثاني، تقريرا حول عملية «حيرام» اتهم فيه إسرائيل بـ«نفخ» حادثة موضعية في المنارة واستخدامها ذريعةً لشن عملية عدوانية شاملة في الجليل، مع التقدم في الأراضي اللبنانية والإمتناع عن احترام الحدود اللبنانية[219]. في 8 تشرين ثاني، أبرق آبا إيفين، ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة إلى والتر إيتان، المدير العام لوزارة الخارجية، بأن تقرير بانتشي، الوسيط

الأمني فعليا، حول أحداث الجليل، يشدد على التوغل الإسرائيلي داخل لبنان أكثر من تشديده على احتلال الجليل نفسه[220].

الموقف الأميركي

بعد العملية، تمحور النشاط السياسي للقيادة اللبنانية حول التوجّه إلى الأميركيين بطلب ممارسة الضغوط على إسرائيل من أجل إخراج قواتها من الأراضي اللبنانية[221]. الأميركيون، من جانبهم، امتنعوا عن ممارسة ضغوط سياسية على إسرائيل من أجل سحب قواتها من الأراضي اللبنانية. وقد يكون موقفهم هذا ناشئ من عدوانية القاوقجي التي سبقت العملية[222]، أو لأن اهتمام القوى العظمى ومجلس الأمن كان منصبّا على النقب، الذي كان يُنظر إليه على أنه أكثر أهمية. بعد عملية «حيرام» طلب الرئيس اللبناني، بشارة الخوري، من السفير الأميركي في بيروت، بينكرتون، لفت نظر الولايات المتحدة إلى الإحتلال المتواصل لعدد من القرى اللبنانية ولأرض واسعة في جنوب لبنان. الخوري لم يوجّه طلباً رسمياً إلى الأميركيين، لكن أقواله فُهم منها بوضوح أنه يأمل أن تمارس الولايات المتحدة تأثيرها على الحكومة الإسرائيلية للإنسحاب من لبنان. ردّاً على ذلك، أمر وزير الخارجية الأميركي سفيره في بيروت (في 11 تشرين ثاني) بالإجابة بأن الولايات المتحدة لا تعتقد أنه سيكون من المناسب التدخل لدى الحكومة الإسرائيلية في هذا الموضوع، وأن الإطار المناسب لمعالجته هو مجلس الأمن، في سياق مسودة قرار الوسيط الفعلي التي هي موضع تداول الآن في مجلس الأمن[223].

قضية احتلال الأراضي اللبنانية لم تُثِر أصداء كثيرة في المداولات التي جرت في مجلس الأمن، ناهيك عن أن لبنان امتنع عن إثارة هذا الموضوع أمام المجلس. في حديث بشارة الخوري مع السفير الأميركي في بيروت، الذي جرى أواخر تشرين ثاني، أقر الخوري بأن لبنان يخشى من طرح موضوع الإجتياح الإسرائيلي لأراضيه أمام مجلس الأمن، لأن الحكومة من الناحية الرسمية لم تتحدث عن ذلك أبدا مع المواطنين والموظفين الرسميين، بل إنها نفت أن تكون قوات إسرائيلية دخلت لبنان[224].

الموقف الفرنسي

في اللقاء الذي أجراه وزير الخارجية الفرنسي، شومان، مع وزير الخارجية الإسرائيلي، موشيه شاريت، وموريس فيشر، السفير الإسرائيلي في باريس، قبل عملية «حيرام»، أوضح شاريت أن أحد الأسباب لأهمية أن يكون الجليل بأكمله في يد إسرائيل هو الحدود المشتركة مع لبنان. شاريت أضاف أيضا أن إقامة دولة إسرائيل كان بشرى مشجعة للموارنة والأقليات الأخرى في الشرق الأوسط، كونها كسرت أحادية السيطرة المسلمة في المنطقة. شاريت أفاد أن شومان وافق على فكرة وجود مستقبل للتعاون بين إسرائيل ولبنان الماروني ويبدو أن أقوال فيشر تركت صدى في داخله[225].

بعد عملية «حيرام» إمتنع الفرنسيون عن ممارسة الضغط الفوري على إسرائيل، لكن في وقت لاحق، عندما طُرِح موضوع الإعتراف الفرنسي العملي بإسرائيل على الطاولة، حاول الفرنسيون استغلاله كرافعة ضغط لانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية. في 29 كاون أول 1948 توجه وزير الخارجية الفرنسي، شومان، إلى موريس فيشر وقال أمامه إن الشرط الوحيد للإعتراف العملي بإسرائيل، المرتبط بضمان موقع فرنسا وسط العرب، هو أن تسمح إسرائيل لفرنسا بالتعهد بانسحاب من دون شروط من الأراضي اللبنانية بعد بضعة أسابيع من الإعتراف الفرنسي[226]. وفيما أوصى السفير الإسرائيلي في باريس ببادرة تجاه الفرنسيين في هذا الموضوع، فإن موقف وزير الخارجية شاريت كان سلبيا. شاريت كان يعتقد أن إسرائيل أبدت استعدادا للقيام بتنازلات لفرنسا في تلك الحالات التي تتصل بالمصالح الفرنسية المباشرة، لكن في موضوع القرى اللبنانية، ليس هذا هو الوضع. إن إعلان إسرائيل عن الإستعداد لإخلاء القرى اللبنانية بشرط الشروع في مفاوضات حول الهدنة (بما ينسجم مع موقف إسرائيل في حينه) يؤشر، بدرجة كافية، إلى النوايا الحسنة من جانب إسرائيل[227]. تم نقل رسالة بهذا المعنى إلى الفرنسيين في 17 كانون ثاني 1949 مع إضافة تقرير حول بادرة حسن نية إسرائيلية (اتُخذ قرارٌ بشأنها في المحادثات التي جرت مع اللبنانيين في الناقورة) حيث تم إخلاء أربع قرى لبنانية احتلها الجيش الإسرائيلي[228].

الموقف البريطاني

البريطانيون، من جهتهم، كانوا شديدي القلق من الإحتلال الإسرائيلي للنقب، خلال عملية «يوآف»، الذي هدد خططهم بفرض تنازل عن منطقة النقب الإستراتيجية على إسرائيل. الجبهة اللبنانية كانت في أعينهم ثانوية في أهميتها، والمعروف أنهم امتنعوا عن ممارسة ضغوط على إسرائيل في السياق اللبناني.

على هذه الخلفية ينبغي فحص الأخبار التي وصلت إلى إلياهو ساسون من مصادر لبنانية في باريس في 11 و 12 تشرين ثاني. وتحدثت هذه الأخبار عن أن قضية التوغل الإسرائيلي إلى لبنان بُحثت بين أعضاء الوفد البريطاني إلى الأمم المتحدة وبين رئيس الحكومة اللبناني، رياض الصلح، الذي ترأس الوفد اللبناني إلى الهيئة. بحسب تلك الأخبار تعهد البريطانيون للبنانين بتقديم مساعدات عسكرية إذا طلبت الحكومة اللبنانية ذلك في حال احتل الجيش الإسرائيلي أراض لبنانية إضافية. في هذه الحالة، أوضح البريطانيون، بعد خمس ساعات من الطلب اللبناني سوف تظهر القوات البريطانية على سواحل بيروت وصيدا وصور، والقوات الجوية سوف تهبط في كل المطارات بلبنان. على هذه الخلفية تم تحذير إسرائيل من قبل تلك المصادر اللبنانية من القيام بأي توغل إضافي داخل لبنان، لأن الأمر قد يؤدي إلى تدخل عسكري بريطاني[229]. خلال جلسة الحكومة المؤقتة، في 15 كانون أول، أفاد إلياهو ساسون بأن هذه المعلومة تم تأكيدها من قبل رياض الصلح خلال حديثه معه ومع آرزي[230]. وقال ساسون لبن غوريون إن رياض الصلح أخبره بأن البريطانيين تعهدوا للدول العربية تقديم الكثير من السلاح والمدربين، والتدخل العسكري المباشر في اللحظة الأخيرة. البريطانيون، بحسب تقرير ساسون، توقعوا أن ترد إسرائيل سلبا على قرار 4 تشرين الثاني (قرار مجلس الأمن الذي طلب من إسرائيل بشكل حازم الإنسحاب إلى خطوط التهدئة التي كانت قائمة قبل عملية «يوآف»)، إلا أن الرد الإسرائيلي صدمهم وخرّب كل خططهم. حتى إعلان إسرائيل استعدادها الإنسحاب من لبنان (المقصود إعلان بن غوريون لرالف بانتس، في 6 كانون أول 1948) أربك البريطانيين[231].

يشار إلى أنه في تلك الفترة مارس البريطانيون ضغوطا كبيرة على وزارة الخارجية الأميركية لفرض انسحاب كامل على إسرائيل من أراضي النقب والقبول بخطة برنادوت، التي

أُرفقت بتهديدات باتخاذ خطوات أحادية الجانب، مثل رفع حظر السلاح عن الدول العربية وكذلك التدخل العسكري المباشر في أرض إسرائيل، في حال هجوم إسرائيلي على الجبهة الأردنية[232]. إلا أن ضغوطا كهذه لم تمارس فيما يتعلق بالجبهة اللبنانية. في 14 كانون ثاني 1949، وخلال لقائه مع السفير البريطاني في بيروت، أعرب رياض الصلح عن تقديره الكبير للتدخل البريطاني إلى جانب مصر والأردن ضد «العدوانية اليهودية»، لكنه لم يثر أي اقتراح أو فكرة لتدخل بريطاني مشابه إلى جانب لبنان واكتفى بطلب أن تساعد بريطانيا في تحقيق الوحدة في العّالم العرّبي[233].

يبدو، بناء على ذلك، أن الأخبار التي نُقلت إلى إلياهو ساسون في باريس كانت أخبارا كاذبة ومُغرضة قام اللبنانيون بتسريبها، ربما بتوجيه من الصلح نفسه، من أجل ردع إسرائيل عن احتلال مزيد من الأراضي اللبنانية. وقد كان ذلك ممارسةً لحرب نفسية من جانب اللبنانيين، تعامل معها إلياهو ساسون بجدية بالغة، لكنها لم تحظ بتعاملٍ جدي من قبل بن غوريون وشاريت.

خلاصة

في عملية «حيرام» تجاهل بن غوريون وهيئة الأركان العامة التداعيات السياسية لاجتياز الحدود الدولية، لكن هذا التجاهل لم يجرّ وراءه ضغوطا سياسية صعبة. العبرة من هذا التجاهل سيتعلمها بن غوريون والجيش الإسرائيلي بعد شهر من حينه، أثناء عملية «حورف» على الجبهة الجنوبية. اجتياز الحدود الدولية، في 28 كانون أول 1948، استدعى تدخلا أنغلوأميركياً انعكس، إضافة إلى الضغوط السياسية، بتفعيل سلاح الجو البريطاني ضد الجيش الإسرائيلي في الجنوب. هذه الضغوط اضطرت إسرائيل إلى سحب قواتها من الأراضي المصرية إلى عوجة الحفير (اليوم: نيتسانا). في وقت لاحق من العملية، بدأ بن غوريون يُظهر حساسية كبيرة أزاء اجتياز الحدود الدولية، وللمرة الأولى خلال حرب الإستقلال بدأت القيادة السياسية بإعطاء هيئة الأركان العامة إذناً واضحاً ومسبقا لاجتياز الحدود الدولية فقط عندما تستوجب الإجراءات التكتيكية للعملية ذلك[234].

الفصل السادس

الإتصالات السياسية مع شخصيات ومجموعات لبنانية خلال حرب الإستقلال

خصائص الإتصالات

1. غاية الإتصالات

الإتصالات السياسية مع شخصيات ومجموعات في لبنان إبان حرب الإستقلال كانت جزءً من الجهود السياسية الشاملة التي وُجّهت للعالم العربي بدءً من تموز 1948. ففي مرحلة مُبكرة من الحرب حاول إلياهو ساسون تعريف أهداف هذا الجهد في مذكّرة أعدّها مع حاييم برمان، المسؤول في القسم السياسي التابع للوكالة اليهودية. المذكرة التي حُرِّرت في 13 آذار 1948 شرحت بشكل مفصل خطةً سياسيةً لتسوية النزاع، تستند إلى أساس هو إقامة الدولة اليهودية إلى جانب دولة عربية في أرض إسرائيل، كما تضمنت إقتراحاً بتهيئة الأدوات لاستئناف العلاقات المباشرة مع الدول العربية، عن طريق إقامة محطات دبلوماسية سرية في الخارج[1]. عندما أُنشئت في صيف 1948 محطةٌ للدبلوماسية السرية في باريس لإدارة الإتصالات مع الدول العربية، كانت أهدافُها الأساسية تتلخص بالتالي[2]:

أ- إيجاد تواصل مع البلدان العربية، من أجل فهم ما يحصل داخلها ومواكبة المسارات الجارية فيها بشكل منهجي.

ب- إيجاد تواصل مع الحكومات العربية، من أجل الدخول في مفاوضات مباشرة معها بهدف إنهاء الحرب وتحقيق حلّ سلمي.

ج- فحص الإحتمالات العملية للتواصل مع جهاتٍ معارِضة في الدول العربية بهدف إرباك الجهد الحربي العربي.

د- إقامة علاقات مع جهات عربية ذات تأثير من أجل شرح الموقف الإسرائيلي، نشر بعض الأفكار وتهيئة الأرضية نحو إيجاد فهم وتسوية سلمية بين اليهود والعرب.

العلاقات التي نشأت مع شخصيات ومجموعات في لبنان جرى التعامل معها على أنها ثانوية في جدول الأولويات الشامل، وذلك بفعل الموقع الثانوي للبنان في الإئتلاف العربي، ولأن التهديد العسكري المحدق من الجبهة اللبنانية كان أقل خطراً من تهديدات الجبهات الأخرى. خلال الأشهر الأولى من الحرب، كان الهدف المركزي للعلاقات مع الشخصيات والجهات اللبنانية التأثير على الجهد الحربي للبنان من خلال تشجيع المعارضة الإنفصالية ضد السلطة. في وقتٍ لاحق، عندما حقّق الجيش الإسرائيلي إنتصارات وإنجازات في الجليل وداخل لبنان، وعندما اتّضح أن المعارضة اللبنانية ضعيفة وفاقدة للقدرة والرغبة على العمل، تم تحويل الجهود باتجاه إقامة علاقات مع شخصيات في الحكم اللبناني، في محاولة للدفع قدما بتسويات سلمية مع لبنان والعالم العربي بواسطتهم.

2. الشخصيات والمجموعات اللبنانية التي جرى الإتصال بها

يمكن تقسيم الشخصيات والمجموعات التي جرت إتصالات سياسية معها خلال فترة حرب الإستقلال إلى أربعة مجموعات أساسية:

أ- المعارضة الإنفصالية للحكم من الوسط المسيحي الماروني. هذه المجموعة تشمل إميل إدّه ومؤيديه، المطران مبارك، «الكتائب» وجهات مارونية في جنوب لبنان.

ب- شخصيات في السلطة اللبنانية. هذه المجموعة تضم شخصياتٍ رفيعة داخل الحكم اللبناني (الأهم بينها هو رئيس الحكومة رياض الصلح)، موظفين في وزارة الخارجية (بما في ذلك السفارات اللبنانية في باريس، واشنطن والفاتيكان)، شخصيات إعلامية ودينية.

ج- الجمهور الشيعي في جنوب لبنان. الشخصية الأبرز وسط هذا الجمهور كان أحمد الأسعد، الذي كان يوجد علاقة متواصلة معه خلال فترة الإنتداب.

د- الطائفة الدرزية بتجمعاتها الثلاث. كما في فترة الإنتداب، أعطيت الأفضلية للعلاقات مع الدروز في جنوب سوريا وأرض إسرائيل.

3. تأسيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية

قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية كان الجهة الرئيسية التي أجرت الإتصالات السياسية مع الشخصيات والمجموعات في لبنان. هذا القسم ورِث القسمَ السياسي التابع للوكالة بوصفه مسؤولا عن الإتصالات السياسية مع شخصياتٍ ومجموعاتٍ في العالم العربي.

قسم الشرق الأوسط تألف من مسؤولي القسم السياسي سابقاً ومسؤولي مصلحة الأخبار العربية سابقا. إلياهو ساسون، مدير الشعبة العربية في القسم السياسي التابع للوكالة، عُين مديراً لقسم الشرق الأوسط، فيما عُين يعقوب شمعوني، المسؤول السابق في مصلحة الأخبار العربية والشعبة العربية، نائباً له وعمل كمدير القسم فعلياً أثناء فترات المكوث المُطول لساسون في باريس.

إلى القسم إنضمّ متخصصون آخرون في الشأن العربي من الشعبة العربية ومصلحة الأخبار العربية: يهوشواع (جوش) فلامون، عزرا دانين، زياما ديبون، إسحاق نافون، طوبيا أرزي وموشيه ساسون[3].

قسم الشرق الأوسط، كما يروي يعقوب شمعوني، «وُلد وسط عدم وضوح شامل» وغياب تعريف واضح لوظائفه وأهدافه. ففي حين أنشئت أقسام أخرى في وزارة الخارجية من أجل تنمية العلاقات مع الدول التي اعترفت بإسرائيل أو كانت ستعترف بها، لم يكن لدى القسم العربي محاورون كهؤلاء. القسم، الذي عمل خلال تلك الفترة من دون تعريف واضح لنطاق نشاطه، إنتقل، جزئياً، إلى إدارة العمليات الإستخبارية. جزءٌ آخر منه إشتغل بالعمل البحثي، وإلى حد ما بالتواصل مع الجيش الإسرائيلي الذي كان في طور التبلور[4].

على خلفية ذلك، حصلت، خلال فترة حرب الإستقلال، نقاشات مبدئية بين مسؤولي القسم حول أهداف نشاطه. يعقوب شمعوني ومسؤولو القسم في البلاد، وفقاً لتقاليد مصلحة الأخبار وبما يتناسب مع قرار بن غوريون، عملوا إلى جانب الجيش الإسرائيلي كمستشارين سياسيين وخبراء للشؤون العربية، وكان تأثيرهم تقريباً صفرياً[5]، ذلك أن الجيش تشاور معهم فقط بالصدفة وفي أوقات متباعدة[6]. في مقابل ذلك، عارض إلياهو ساسون، مدير القسم، بشكل مبدئي، تحويل مسؤولي القسم في البلاد إلى مستشارين للجيش ووزير الدفاع وانشغالهم الزائد بعرب أرض إسرائيل. وطلب ساسون منهم تركيز جهودهم على التأثير في السياسة الشاملة تجاه الدول العربية، التي تهدف، بحسب تصوره، إلى السعي نحو إنهاء الحرب بواسطة تسوية سياسية. «يبدو لي أن قسم الشرق الأوسط يشتغل زيادة عن اللزوم بعرب أرض إسرائيل»، كتب ساسون إلى يعقوب شمعوني، في 31 آب 1948. «هؤلاء يوجد لهم وزارة خاصة لتشتغل بهم. علينا الإعتياد على حقيقة أننا تابعون لوزارة الخارجية، وأن علينا التركيز في الأنشطة الخارجية فقط، بالتنسيق مع الآخرين..»[7].

4. مديرو العلاقات

الإتصالات مع المعارضة المارونية للحكم اللبناني ومع شخصيات في الحكم نفسه أجراها بشكل أساسي متخصصون بالشأن العربي في قسم الشرق الأوسط، وكان الأبرز بينهم- مثلما في فترة الإنتداب- إلياهو ساسون. في مقابل ذلك، لم تكن توجد إدارة توجيهية للإتصالات مع الدروز، وهي أديرت من قبل جهات كثيرة، من ضمنها الجيش الإسرائيلي، وزارة الخارجية وشخصيات لها تاريخ في الإتصال بالدروز من فترة الإنتداب. صانعو القرارات على المستوى القيادي، دافيد بن غوريون وموشيه شاريت، كانا غارقين في إدارة المعركة السياسية والعسكرية، وخلافاً لفترة الإنتداب، لم يشاركا في الإجتماعات مع الشخصيات اللبنانية المختلفة، ولا حتى مع شخصيات رفيعة كرئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح. مع ذلك، كانا مطلعين جداً على تفاصيل المحادثات مع الشخصيات اللبنانية، من خلال التقارير التي وردتهم كتابةً وشفهياً من مسؤولي وزارة الخارجية ومن جهات أخرى شاركت في الإتصالات المختلفة.

الأفراد الذين تجمّعوا في قسم الشرق الأوسط كانوا خبراء ذوي معرفة بالعالم العربي وأصحاب تجربة في العمل الميداني. في نفس الوقت، كانوا يفتقدون إلى تقاليد وأعراف العمل المنظم والمنهجي والإندماج مع جهات حكومية أخرى تم إنشاؤها بعد إعلان الدولة، ومن ضمنها الجيش الإسرائيلي ووزارات الحكومة المختلفة، الأمر الذي أضرّ، غير مرة، بنوعية نشاطهم وبدرجة تأثيرهم على صناعة القرارات.

كانت وزارة الخارجية، حتى نهايات حرب الإستقلال، بمن فيها من خبراء مجرّبين في الشأن العربي، الجهة المهيمنة على إدارة الإتصالات السياسية السرية مع الشخصيات والجهات في لبنان. الإستخبارات العسكرية بدأت في تلك الفترة بخلق قنوات إتصال خاصة بها، ذات طابع محلي على وجه الخصوص، في ظل غياب القدرة على العمل في الخارج ومن الخارج. يجدر التنويه، خصوصاً، بالإتصالات مع الشيعة في جنوب لبنان (التي لم يوليها مسؤولو وزارة الخارجية إهتماماً خاصا، متأثرين بما كانت عليه الحال خلال فترة الإنتداب) ومع الطائفة الدرزية.

5. تأسيس محطة دبلوماسية سرّية في باريس

خلال فترة الإنتداب تمتع زعماء الحركة الصهيونية ومسؤولو القسم السياسي في الوكالة اليهودية بحُرّية الحركة بين أرض إسرائيل والدول العربية. لقاءاتُهم بمحاوريهم العرب جرت بشكل عام في العواصم العربية وفي أرض إسرائيل، وفي أوقات متباعدة فقط خارج المنطقة. إندلاع الصراع المسلح في أرض إسرائيل أدى إلى إغلاق الحدود وإيجاد حالة قطيعة بين القيادة الإسرائيلية والشخصيات العربية التي كان يوجد علاقات معها خلال فترة الإنتداب. في تقريره إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 15 كانون أول 1948، ذكر إلياهو ساسون أنه حتى سفره إلى باريس «لم يكن لدينا أي اتصال مع العرب منذ نحو تسعة أشهر تقريبا. ولست أتحدث الآن عن عرب إسرائيل، وإنما عن عرب الدول المجاورة. على مدى تسعة أشهر لم نتلقَّ أية أخبار ولم تجرِ أية محاولة لتقصي أوضاع ومواقف العرب»[8]. يعقوب شمعوني يشير إلى أنه حتى داخل نطاق أرض إسرائيل كانت هناك صعوبات في عقد لقاءات، ويروي كيف أنه يتذكر نفسه في القدس، على مقربة من الخط، في طرف شارع الـ«بالماخ» (اليوم)، الذي كان منطقة مهجورة في حينه، ينتظر رجال اتصال عرب

إجتازوا الخطوط (التماس) وجاؤوا كي يلتقي بهم[9].

في هذه الظروف، نشأت حاجة فورية لإقامة محطة دبلوماسية سرية مع الدول العربية، يكون ممكنا إجراء الإتصالات السياسية بحُرِّية فيها وبدرجة كبيرة من الأمان. في مذكرة ساسون-بارمان، بتاريخ 13 آذار 1948، إقتُرِح إقامة مكاتب اتصال في كل من باريس، اسطنبول ونيودلهي. في نهاية الأمر، وقع الخيار على باريس، التي بحسب المذكرة تتمتع بالمزايا التالية: «يوجد فيها أرضية مريحة للنشاط السياسي، يوجد تماه في المصالح، إلى حدٍّ ما، مع الحكومة الفرنسية، كما أنها مريحة من الناحية اللوجستية- إذ إن فيها مكتباً للقسم السياسي والإتصال بينه وبين العواصم الأوروبية الغربية آمن ومريح»[10]. شخصيات لبنانية رفيعة، وخصوصا الموارنة، شعروا بالراحة في باريس وأكثروا من الحضور إليها.

في مطلع تموز 1948، في أوجّ الحرب، سافر ساسون إلى باريس، وأخذ معه زياما ديبون، طوبيا أرزي (منسق العلاقات مع سوريا ولبنان) ولحق بهم بعد فترة سليم بخور، عضو طاقم قسم الشرق الأوسط في إسرائيل[11]. شكّل هؤلاء الجناح الباريسي في قسم الشرق الأوسط ونسّقوا معظم الإتصالات مع الشخصيات والجهات اللبنانية. المجموعة الباريسية كانت على تواصل مع القسم في إسرائيل ومع صناع القرار (رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وزير الخارجية وشخصيات أخرى). البعد الجغرافي أدّى أيضاً، بطبيعة الحال، إلى «تقطّعات في التواصل» تسبّب بها الوصول المتأخر للتقارير حول اللقاءات وغياب التبليغات المنهجية والمفصلة بين باريس وإسرائيل وبالعكس. هذا الأمر أدى إلى نشوء توترات شخصية بين إلياهو ساسون ونائبه شمعوني[12].

محطة ساسون وطاقمه الباريسية عملت «بسرعة كبيرة» على مدى خمسة أشهر، لكن نشاطها بدأ يخمد منذ عاد ساسون إلى إسرائيل مطلع كانون أول 1949. في نهاية كانون ثاني- بداية شباط 1949 أجرى ساسون وطاقمه جردة حساب واستخلاص للدروس والعبر حول فترة نشاطهم في باريس. إحدى العبر التي استخلصوها كانت تتعلق بالإتصال مع مجموعات المعارضة في الدول العربية. هذا الإتصال، الذي حصل بشكل منسق ومنهجي مع لبنان فقط، أفضى إلى نتائج سلبية، بحسب خلاصة الإستنتاجات بتاريخ 31 كانون ثاني 1949. أما إنجازات نشاطهم، وفي مقدمتها استئناف العلاقات مع معظم أصدقاء إسرائيل في الدول العربية، فقد أحصاها ساسون في رسالة إلى موشيه

شاريت بتاريخ 4 شباط 1949[13]. على خلفية ذلك، إتُخذ قرار بالتركيز على محاولات التوصل إلى تسوية مع حكومات الدول العربية[14]. حتى فيما يتعلق بلبنان، بدأ ساسون وطاقمه نشاطهم بفحص إحتمالات تعزيز المعارضة ضد الحكومة، ومع تثبّتهم من أن الأمر غير عملي، حوّلوا جوهر نشاطهم إلى محاولة إقامة علاقات مع الحكومة اللبنانية، المعادية لإسرائيل.

6. درجة تأثير المتخصصين بالشؤون العربية في وزارة الخارجية على بن غوريون

دافيد بن غوريون، الشخصية ذات التأثير الواضح في عملية صناعة القرارات خلال حرب الإستقلال، حتى فيما يتصل بالسياسة تجاه العالم العربي، اعتاد التشاور مع خبراء الشؤون العربية الذين قدّر كفاءاتهم وآراءهم. على وجه الخصوص أكثر بن غوريون من مشاورة رؤوفين شيلواح، الذي شغل منصب رئيس القسم السياسي ومستشار الشؤون الخاصة في وزارة الخارجية. كما أن بن غوريون تشاور مع مسؤولي قسم الشرق الأوسط، خصوصا إلياهو ساسون، وأحيانا مع «المستويات العملية» الأدنى، مثل عزرا دانين وجوش فلامون. زياما ديبون، الذي مكث إبان حرب الإستقلال في باريس كأحد أفراد طاقم إلياهو ساسون، وشغل لاحقا (1954–1960) منصب مستشار الشؤون العربية لبن غوريون، أشار في مقابلة معه إلى أن بن غوريون كان يثق ويقدر شيلواح، رغم قرب الأخير من موشيه شاريت، لأن شيلواح كان مقداماً في آرائه، يفهم العالم العربي، وخلافا لخبراء آخرين في الشؤون العربية ممن كانوا ينزعون إلى تفسير السياسة في الشرق الأوسط من منظور محلي ضيق، كان يفهم أيضا السياسة الدولية والعالم الأنغلوسكسوني في الولايات المتحدة وبريطانيا[15]. المكانة الخاصة التي حظي بها شيلواح، كما يذكر إيتمار رابينوفيتش في كتابه «السلام الضائع»، كانت من خصائص الفترة الإنتقالية لحرب الإستقلال والسنوات الأولى من عمر الدولة، التي غابت عنها القوالب المُمَأسَسة. في الحكومة الإسرائيلية الشابة، لعب شيلواح دور مستشار الظل، الدبلوماسي، رئيس مصلحة الإستخبارات ورجل البعثات الخاصة. في وقت لاحق، مع تبلور القوالب المؤسساتية، فقد شيلواح مكانته الخاصة لمصلحة شباب أصغر سنّاً منه في الهيكلية الحكومية[16].

في مقابل ذلك، إلياهو ساسون، الشخصية المفتاحية في القسم السياسي التابع للوكالة اليهودية، تحول عام 1948 إلى رجل محبط، بسبب شعوره بالتهميش وفقدان القدرة على التأثير الفعلي، في ضوء تجاهل النهج السياسي الذي أوصى به وإبعاد قسم الشرق الأوسط عن المطبخ السياسي[17]. يغآل يادين، الذي لعب دورا مهما في رسم استراتيجية الجيش الإسرائيلي في الحرب إلى جانب بن غوريون، يعتبر أن وزن وتأثير إلياهو ساسون، عزرا دانين وجوش فلامون، المسؤولين الأرفع بين خبراء الشؤون العربية، كان أقل من المفترض. ويلخص يغآل يادين نظرته للثلاثة كما يلي[18]:

أ- إلياهو ساسون كان «سياسيا محبطا»، يعرف العرب بالتفاصيل، وكان له تأثير كبير على موشيه شاريت. كان يشعر أن مفتاح حل المشاكل في يده، لكن رئيس الأركان وبن غوريون لم يصغوا كما يجب لأرائه، كما كان يتوقع. كان لديه كفاءات جيدة، إذ كان يعرف كيف يتحدث مع العرب وينقل إليهم رسائل عند الحاجة (على سبيل المثال في محادثات رودوس). لكن، يقول يادين، «تقديراته كانت أقرب إلى تقديرات الإستخبارات السياسية التي تستند إلى التمنيات» وهي لم تؤثر على نشاط الجيش أكثر من اللازم.

ب- عزرا دانين وجوش فلامون كانا «شابين استثنائيين ومميزين»، لكنهما كانا لا يزالان يعيشان أحداث 1936 وربما 1929 في نظرتهم للعالم العربي. القيادة التنفيذية لم تقبل تقديراتهم، وبن غوريون، رغم إصغائه لهم، لم يعطِ أهمية لأرائهم. يادين يضيف أنه ورجاله لم يأخذوا بتقديرات الوضع لدانين وفلامون.

في هذا السياق، يشير زياما ديبون، إلى أن بن غوريون فضّل الإصغاء إلى إلياهو ساسون وعزرا دانون من بين خبراء الشؤون العربية، وبنسبة أقل إلى جوش فلامون. هو كان يعرف أنهم أصحاب خبرة وتجربة، لكنه كان يخشى منهم وتعامل معهم بحذر، لأنه كان يشتبه بوجود نزعة إلى التنازل عندهم ودرجة زائدة من الإعتبارات العربية، خلافا لرجال الجيش الذين كان يعتمد عليهم[19]. يمكن الوقوف على إفادة لافتة حول تعامل بن غوريون مع عزرا دانين وخبراء الشؤون العربية بشكل عام في أقوال عزرا دانين[20]:

«في عام 1956 دعتني غولدا مئير للعودة إلى وزارة الخارجية. تسلّمتُ ملف الإذاعات العربية. كنا نجتمع مرة أسبوعيا في مكتب رئيس الحكومة، عند إسحاق نافون...

وكان يحصل شيء غريب، إذ إن بن غوريون عندما كان يلتقي بي، مرة كل أسبوع أو أسبوعين، كان يسأل مرة بعد أخرى: «عزرا، ما الذي تفعله هنا؟». وأنا أجيب: «جئت لأشارك في جلسة الإذاعات العربية»، وكان بن غوريون يستغرب دائماً، إذ علمتُ أني كنت مسجلا لديه كمزارع جيد.. وأحيانا كان يقول لي: «لماذا تعمل في الشؤون العربية؟ إشتغل مع اليهود». وأنا كنت أفكر بيني وبين نفسي: «يا إلهي، إنه يعلم أنه تم اختياري للعمل في الشؤون العربية، لماذا إذا هذا التحفظ، أو، كنت لأقول، هذا الإستهزاء في الموضوع؟»

7. الفجوة بين خبراء الشؤون العربية والجيش الإسرائيلي

إبان نشاط الجيش في الجليل ولبنان طرأت غير مرة مشاكل أوجبت التشاور مع متخصصين في الشؤون العربية من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية. لكن عمليا، ساد بين خبراء الشؤون العربية وقادة الجيش انقطاع شبه كامل، بفعل التناقضات الشخصية والمؤسساتية.

مسألة علاقات خبراء الشؤون العربية بالجيش الإسرائيلي، الذي يفترض بهم أن يخدموه، طُرحت أمام بن غوريون في اجتماعين عُقدا عنده في مرحلة مبكرة من الحرب، في 1–2 كانون ثاني 1948[21]. ولأجل تسوية العلاقة بين الخبراء والجيش إقترح بن غوريون أن يُقدم كلٌ من رؤوفين شيلواح، موشيه ديان، دافيد شألتيئيل وإلياهو ساسون أسماء مستشارين للشؤون العربية لدى قادة المناطق، ليكونوا خبراء في شؤون السكان العرب داخل المناطق. في 3 كانون ثاني نقل رؤوفين شيلواح قائمة بالمستشارين، كما أنه عُين رجل الإتصال معهم لدى هيئة الأركان العامة[22]. لكن شبكة العلاقات هذه لم تتمأسس.

الفجوة بين خبراء الشؤون العربية، الذين إستمروا في العمل ضمن إطار وزارة الخارجية، وبين الجيش الإسرائيلي بقيت موجودة حتى بعد 15 أيار[23]. في 22 أيلول 1948 كتب شمعون إلى ساسون: «فيما يتعلق بسير الحرب، ضباط الجيش لم يتشاوروا معنا منذ شهر نيسان...لذلك يمكن أن تسجل أمامك بوضوح أننا لا نؤثر أبداً على سير المعارك ووجهتها. لكن ليس بسبب غياب الرغبة أو الفهم، وإنما بسبب عدم وجود أذن مصغية»[24].

غياب التواصل بين الخبراء والجيش إنعكس بشكل بارز في أثناء عملية «حيرام»- العملية

العسكرية الأهم على الجبهة الشمالية. الجيش الإسرائيلي لم يبلغ وزارة الخارجية بالإستعدادات للعملية وبمجرياتها، ولذلك لم يكن لدى مسؤولي وزارة الخارجية القدرة للتأثير على اعتبارات الجيش فيما يتعلق بعدد من الموضوعات الخارجة عن النطاق العسكري الصافي: العلاقة مع الجمهور الفلسطيني في الجليل؛ التمييز الإيجابي تجاه جماعات سكانية خاصة مثل الموارنة والشيعة؛ العلاقة تجاه السكان الشيعة في المناطق المحتلة في جنوب لبنان؛ والتداعيات السياسية لاجتياز الحدود الدولية. في أعقاب عملية «حيرام» تشاور الجيش مرات عدة مع مسؤولي وزارة الخارجية بشأن حل مشاكل محلية طرأت مع السكان في الجليل وجنوب لبنان، لكن لم يكن من شأن ذلك أن يغيّر بشكل جوهري غياب التواصل السائد بين الجيش ووزارة الخارجية.

الخلافات والمقاربات المتباينة بين ضباط الجيش وخبراء الشؤون العربية تجسدت جيدا في شبكة العلاقات بين المقدم مردخاي مكلاف من جهة، وإلياهو ساسون ويهوشواع (جوش) فلامون من جهة أخرى. الرجلان ساعدا مكلاف في عدد من المجالات المهنية، مثل إقامة علاقات شخصية مع أعضاء الوفد اللبناني[25]، لكن لم يكن لديهما تأثير على إدارة المفاوضات، وبالتأكيد ليس على اتخاذ القرار. بين مكلاف وإلياهو ساسون اندلعت خلافات، في الشكل والجوهر، حول طريقة إدارة المفاوضات، كما يصفها مردخاي مكلاف[26]:

«ساسون خرج عن طوره عندما أتيحت له الفرصة للتحدث مع اللبنانيين بالعربية واتضح أنه كان يعرف الكثيرين منهم...وكان هذا الأمر بالنسبة له تجربة رائعة، المشاركة في اللقاء، فيما هو في هذا الجانب. لقد كان يؤمن بقوة الإتصال الشخصي ولم يفهم معنى القوة. وعندما...طرقتُ على الطاولة وقلت للبناني إذا لم توقّعوا على الإتفاق خلال كذا وكذا وقت فإني سوف أستخدم الجيش من جديد، أذكر الصدمة على وجهه. كيف تفعلون ذلك؟ إنها مفاوضات. وهذه هي المسألة.. هو لم يفهم ولم يعرف كيفية إدارة مفاوضات تستند إلى القوة العسكرية. كل إدارته للمفاوضات كانت دبلوماسية ومهذبة.. وكان للبلاغة أهميتها، ولطريقة الرد وطرح الموضوع، طلب القهوة.. أذكر النقاش الذي كان لي معه. هو قال: «كيف يمكنك أن تقول كذا؟ قلت له: لديك جيش وراء ظهرك...»

المعارضة المسيحية الإنفصالية

خلال الفترة الأولى من نشاطهم في باريس، ركّز ساسون وطاقمه على فحص قوة ومكانة المعارضة المسيحية الإنفصالية في لبنان، ودرجة استعدادها للعمل ضد الحكم اللبناني المعادي لإسرائيل. المحاورون القدامى للوكالة من فترة الإنتداب- إميل إده، الكنيسة المارونية و«الكتائب»-استمروا في كونهم، الآن أيضاً، بعد إقامة دولة إسرائيل، محاورين أساسيين، رغم ضعفهم السياسي البارز في فترة حكم بشارة الخوري ورياض الصلح. في المحادثات معهم، تم فحص إمكانية تقديم مساعدة إسرائيلية لتنفيذ انقلاب ضد حكم الخوري، لكن بحث هذه الفكرة لم يتجاوز الإطار العام غير الملزم من دون أن يكون لدى المحاورين الموارنة النية أو القدرة على تنفيذ هذه الفكرة من الناحية العملية.

1. إميل إدّه

عارض إميل إده بشكل حاسم تدخل لبنان في حرب الإستقلال، لكن ضعفه السياسي حال دون ترجمة موقفه هذا إلى نشاط من أي نوع ضد النظام. وقد عبّر إدّه عن موقفه بهذا الشأن في حديث مع جون روي كارلسون، صحافي أميركي زار بيروت خلال الحرب[27]:

«هذه الحرب كلها ليست سوى مغامرة غبية، فعلّ أحمق قام به المتعصبون الظلاميون في الحكم... منذ أيام صور وصيدا نحن أمة تجار، والحرب تثقل بعبئها علينا. جراء هذه المغامرة الدموية نحن نضطر إلى فرض ضرائب مرتفعة. السواح لم يعودو يأتون. المنتجعات والفنادق أغلقت. صار علينا تقديم الدعم لمجاميع اللاجئين البائسين وسيأتي يوم ينتفضون علينا.. لو كنا نستطيع على الأقل استئناف التجارة المشلولة- ولو حتى مع دولة إسرائيل. لكن كما تعرف، الزعماء المسلمون في الدول العربية أعلنوا الحرم على الدولة اليهودية».

في المحادثات مع إدّه، اتضح سريعا لدى محاوريه الإسرائيليين أنه لم يحصل أي تغيير في صورة الوضع التي كانت معروفة لديهم من أيام الإنتداب. إدّه عاد وشدّد أمامهم على ضعف المعارضة المسيحية الإنفصالية، وأوضح أن على إسرائيل ألا تتوقع الإستعانة بهذه المعارضة، حتى لو اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان.

في 22 أيار 1948، أفاد طوبيا آرزي من باريس عن اجتماع عقده مع إدّه وابنه قبل أيام. خلال الإجتماع طُرح موضوعان رئيسيان[28]:

أ- وضع المعارضة ضد النظام اللبناني. إده شرّح الوضع الداخلي في لبنان متوقفا عند انتقال كميل شمعون إلى معسكر المعارضة، في أعقاب انتخاب بشارة الخوري لولاية رئاسية جديدة، عن طريق تغيير الدستور اللبناني. وبحسب أقواله، هذا الأمر عزّز قوة المعارضة اللبنانية التي تمارس ضغوطاً على الحكومة بسبب تورطها بمغامرة في أرض إسرائيل. مع ذلك، أشار إده، إلى أن مؤيديه في هذه المرحلة لا يعتقدون أن بالإمكان فعل شيء من جهتهم في لبنان أو في الخارج، حتى موعد انعقاد مؤتمر الأونيسكو، في أيلول-تشرين أول، في لبنان، الذي يمكن برأيه استغلاله من أجل إثارة موضوع المس بالحريات وحقوق الإنسان في لبنان.

ب- اجتماع وفد من جماعة إدّه بالملك عبد الله. إده أبلغ عن زيارة وفد من جماعته إلى عمّان مطلع العام[29]. عبد الله قال أمامهم إنه سيحترم الإستقلال اللبناني وإن طموحه بسوريا الكبرى يشمل فقط سوريا والجزء العربي من أرض إسرائيل. أما بالنسبة لأرض إسرائيل، فقد قال عبد الله للوفد إن التقسيم هو الحل الأفضل للعرب؛ التقسيم سوف يضع حدودا للطموحات التوسعية للصهاينة؛ لكن العرب برأيه ليسوا ناضجين كفاية كي يفهموا ذلك. إدّه أعرب عن رأيه أمام آرزي بأن الحل الأنسب لمسألة أرض إسرائيل بالنسبة لإسرائيل هو تسوية مع الملك عبد الله، يحصل الأخير في إطارها على الجزء العربي من أرض إسرائيل، وبعد ذلك يسعى إلى السيطرة على دمشق، الأمر الذي يُسهل على لبنان الوقوف أمام الضغط السوري.

«إنهم يفكرون بالجلوس بهدوء والتمتع بنجاحاتنا. هذا هو انطباعي من الحديث الأول معهم»، كتب آرزي حول لقائه الأول بإميل إدّه وإبنه[30]. يشار إلى أن انضمام كميل شمعون إلى صفوف المعارضة، الذي أفاد به إدّه، لم يكن له أي معنى في سياق العلاقات بين إسرائيل والموارنة. إنضمام كميل شمعون إلى المعارضة جاء على خلفية طموحاته الرئاسية ومعارضته للإجراءات الدستورية التي اتخذها بشارة الخوري في سبيل إعادة انتخابه لولاية ثانية[31]. كما أنه فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني برز شمعون، في مرافعاته كممثل للبنان في الأمم المتحدة، بأسلوبه ومواقفه المناهضة لإسرائيل. سلوم

مكرزل، رئيس الجمعية اللبنانية في الولايات المتحدة ورئيس تحرير جريدة «الهدى» أبلغ في 5 آذار 1945 إلياهو إيلات، ممثل الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة، بحالة «امتعاض تسود أوساط الطائفة المارونية في لبنان بسبب تعاطف كميل شمعون مع الخط الذي انتهجته الجامعة العربية في قضية أرض إسرائيل، ولأنه في مرافعاته أمام الجمعية العامة خدم البريطانيين...»[32].

إجتماع آخر عُقد في باريس في 3 تموز بين زياما ديبون وإميل إدّه وابنه بيار. الحديث بينهما تمحور حول فرصة التحرك الفعلي للمعارضة اللبنانية الإنفصالية ضد الحكومة، خصوصا في ضوء سيناريو يقوم به الجيش الإسرائيلي باحتلال جزء معين من جنوب لبنان. ديبون عرض المشكلة أمام محاوره في بداية الحديث «بوضوح وبعلانية» كما رفع في تقريره إلى يعقوب شمعوني[33]:

> «من المحتمل أن ينشأ وضع يجتاح فيه جيشنا لبنان ويصل حتى صور أو صيدا... وقد لا يواصل التقدم بفعل اعتبارات عسكرية. يجب الإفتراض أن واقعا كهذا من شأنه أن يهزّ بشكل جدي الحكومة والنظام ويأتي إلى الحلبة بقوى أو جهات سياسية تقترح علينا تسويةً أو اتفاق. في وضع كهذا من الحياد الإيجابي للمعارضة، ومن دون أي نشاط فعلي أو التزام لتنفيذ خطة محددة ومتفق عليها، سنعتبر أنفسنا أحرارا بالتأكيد في اختيار حلفاء لنا»

في جوابهما وصف إدّه وابنُه ضعف المعارضة، التي تتعرض لملاحقات الحكومة اللبنانية التي تتخذ بحقها إجراءات ضاغطة مثل الإعتقالات، المصادرات، الضغوط الإقتصادية والرشاوى. في مواجهة نظام كهذا «تقف دوائر المعارضة غير موحدة وغير متماسكة وتفتقد إلى القوة وإمكانية شن حرب دستورية ضد الحكومة». على خلفية هذه الصورة، لا يرى إميل إده «في هذه اللحظة أية إمكانية أو فرصة لتحرك جدي للمعارضة، سواء هو أو أية مجموعة أخرى، يؤدي إلى تغيير الوضع في لبنان بشكل جذري». اجتياح الجيش الإسرائيلي لجنوب لبنان، بحسب رأي إده، «سوف يهز الحكومة اللبنانية ويصدم البلد، لكنه لن يؤدي إلى انقلاب فوري»، ناهيك عن أنه «لا يوجد سلاح لدى المسيحيين». وتوقع إده أن يتطور بعد الإجتياح الإسرائيلي مسار من الإنهيار البطيء للحكم اللبناني يستمر شهر أو شهرين في موازاة تنامي وتنظيم صفوف دوائر المعارضة- وهو مسار سيؤدي

في نهايته إلى تشكيل حكومة معارضة في لبنان[34]. عندما أثار ديبون، خلال الحديث، مسألة غياب الجرأة والروحية القتالية لدى المسيحيين، أوضح إدّه أن تاريخ لبنان وطبيعة سكانه لم يُولِّدا انضباطيةً وطنية وروحية تطوع وتفاني في سبيل الهدف. وبحسب أقواله، لا يوجد في لبنان نمط المقاتل الجريء والمتعصب الذي يمكن تشبيهه بالمقاتل العبري. منظمة «الكتائب» ليست ذات قدرة عملية– «فهي لا تملك لا القوة ولا الروحية»[35].

المحادثات التي جرت في باريس مع إده وشخصيات مارونية أخرى، والتي تسربت إلى وسائل الإعلام اللبنانية[36]، دفعت بإلياهو ساسون إلى استنتاج حاسم وقاطع، صحيح في أسسه، بأنه لا توجد فرصة لتقويض نظام بشارة الخوري عن طريق تقديم الدعم والتشجيع للمعارضة الإنفصالية الضعيفة والمفككة. ساسون، شارحا موقفه الرافض لاحتلال مناطق إضافية من قبل الجيش الإسرائيلي والمؤيد لانسحابه حتى حدود أرض إسرائيل، كتب إلى يعقوب شمعوني، في 28 تشرين ثاني 1948: «لست أؤمن بقدرة أية قوة مارونية اليوم في لبنان للقيام بتمرد أو بمحاولة استلام الحكم بالقوة، حتى لو وصل الجيش الإسرائيلي إلى صيدا أو حتى أبعد»[37].

يجب الإفتراض بأن هذا الإستنتاج الحاسم لإلياهو ساسون، والتقارير حول اللقاءات مع مسؤولي المعارضة الإنفصالية، وصلوا إلى القيادة السياسية وساهموا أيضا في الموقف الحذر بشأن إحتلال أراضٍ إضافية في جنوب لبنان من قبل الجيش الإسرائيلي بعد عملية «حيرام»[38].

صورة الوضع التي قدمها إدّه لمحاوره الإسرائيلي عكست ليس فقط ضعف المعارضة المسيحية الإنفصالية، وإنما أيضا استمرار ضعفه السياسي، هو نفسه، وفشله في إكتساب مكانة زعيم المعارضة ضد السلطة. ورغم أن إدّه كان لا يزال لديه تأثير وسط الجمهور المسيحي الماروني، فإن آراءه التي عفا عليها الزمن بشأن خلع لبنان من هيئته الحالية وتحويله إلى كيان غير عربي يتمتع بحصانة غربية، لم تكن قادرة على أن تشكل قاعدة لعملية إعادة تنظيم واسعة ضد النظام[39]. أحد التعبيرات عن ذلك جاء في الإنتخابات البرلمانية، التي جرت في 25 أيار 1947، والتي مُنيت لائحة إدّه فيها بفشل ذريع في جبل لبنان–بؤرة الدعم التقليدية لها– في مقابل انتصار كميل شمعون وكمال جنبلاط[40].

الإتصالات مع ممثلي إسرائيل في حرب الإستقلال أفضت إلى الإستنتاج بأن إده أصبح في

هامش السياسة الداخلية اللبنانية وفاقداً للقدرة على التحرك الفعلي ضد السلطة. في 27 أيلول 1949 توفي إدّه بعمر 64 عاماً جرّاء سكتة قلبية، وبذلك غابت عن الحلبة السياسية اللبنانية شخصية أظهرت تعاطفا وصداقة للمشروع الإستيطاني اليهودي بشكل منهجي ومتواصل، حتى لو لم تتوفر لديها الأدوات، وربما أيضا الإرادة، لترجمة هذا التعاطف إى نتائج سياسية عملية.

2. الكنيسة المارونية

جهة معارضة أخرى، كان يوجد علاقات جيدة للوكالة معها خلال فترة الإنتداب، هي المؤسسة الكنسية المارونية. لكن خلال فترة حرب الإستقلال وفي الأربعينات بشكل عام، كانت قوة الكنيسة في حالة انحدار، والشخصيتان اللتان كان للوكالة علاقة وثيقة بهما– البطريرك عريضة والمطران مبارك– كانا قد جُردّا من مواقع النفوذ السياسي من قبل نظام بشارة الخوري بمساعدة الفاتيكان.

تراجُع مكانة ونفوذ الكنيسة المارونية يعود ليس فقط إلى التقدم الطاعن لعريضة في السن، إذ كان قد بلغ الـ 85 عاماً في سنة 1948، وإنما أيضا إلى النزاع على الصلاحيات الذي اندلع بينه وبين الفاتيكان والذي انتهى بانتصار الأخير. في 14 حزيران 1948 عيَّن الفاتيكان لجنة وصاية من ثلاثة أعضاء على البطريرك، بحجة أنه يجد صعوبة في أداء وظيفته بحكم عمره– وهي خطوة بدت صفعة للبطريرك ومساً واضحا باستقلال الكنيسة المارونية. حقيقة أن اثنين من المطارنة الثلاثة الذين تشكلت اللجنة منهم، كانا مقربين من الرئيس بشارة الخوري دفعت البطريرك إلى الإعتقاد بأن إجراء الفاتيكان هذا إتُخذ بوحي من الخوري، عن طريق شارل حلو، سفير لبنان إلى الفاتيكان[41]. مبارك أيضاً، مطران بيروت الماروني، الشخصية المركزية في المؤسسة الكنسية التي بدا للوكالة اليهودية أنها جديرة بالعناية، اضطر إلى المكوث، في أوج حرب الإستقلال، في المنفى خارج لبنان بأمر من البابا صدر أيضا بطلب من السلطة في لبنان[42]. (بحسب رواية صحافية، تم إتهام مبارك من قبل الحكم اللبناني بالتخطيط لتنفيذ انقلاب موالٍ لليهود في لبنان)[43]. علاقات مبارك مع البابا لم تكن سليمة وفي طريق عودته من المنفى إلى بيروت احتاج إلى مساعدة الأب جوزف عواد، لبناني ماروني من سكان الولايات المتحدة، والكاردينال شبيلمان

(المطران الكاثوليكي لمدينة نيويورك) لكي يقبل البابا بمحادثته[44].

على خلفية ذلك، أمكن رؤية بداية مسار خمود العلاقة مع المؤسسة الكنيسة، التي كانت خلال فترة الإنتداب هدفا مركزيا للنشاط السياسي عند الحركة الصهيونية في لبنان. إلى ضعف الكنيسة المارونية في السياسة اللبنانية، والضعف الشخصي لعريضة، أضيف أيضا فقدان القدرة لدى مسؤولي وزارة الخارجية لإجراء اتصال مباشر من دون وسطاء مع عريضة ومبارك، بسبب إغلاق الحدود، وتحول فكرة الحلف اليهودي- الماروني إلى أمر غير واقعي وغير ممكن، في ضوء انضمام لبنان إلى الجانب العربي في الصراع.

خلال الحرب، واصل عريضة ومبارك إطلاق التصريحات بحذر، غالباً في أُطر مغلقة، وأعربوا فيها عن تأييدهم لإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل[45]. كما أنهما أقاما علاقة مع الوكالة اليهودية، وفي وقت لاحق مع وزارة الخارجية، عن طريق مبعوثين، خصوصا لبنانيين من سكان الولايات المتحدة ومسيحيين من سكان أرض إسرائيل ممن كان بإمكانهم التنقل بحرية إلى لبنان. من وثائق وزارة الخارجية يظهر أن مسؤولي قسم الشرق الأوسط، الذين أقاموا هذه العلاقة لم يُعطوها أهمية خاصة ولم يستثمروا جهودا وموارد لأجل تنميتها.

في نيسان- أيار 1948 زار لبنان على مدى شهر الأب جوزف عواد، موفداً بتشجيع ودعم مالي من يهود أميركيين (إلياهو بن حورين وشولاميت شفارتس) ينتمون إلى «مجلس الطوارئ الأميركي الصهيوني»، وبتدخل شخصي من مسؤولي القسم السياسي في الوكالة. مع عودته من بيروت في 27 أيار 1948 تحدث عواد عن لقاءاته مع شخصيات لبنانية رفيعة، مشيراً إلى اجتماعه بالبطريرك عريضة، الذي وصفه بأنه «رجل متقدم في السن فاقد للصلة مع الواقع». وأفاد عواد بأن المطران مبارك سوف يُسمح له قريبا بالعودة إلى لبنان، بعد أن كان اضطُر إلى الخروج منه في أعقاب «نصيحة» تلقاها من البابا. هذه النصيحة قُدمت بعد أن نقل رئيس الحكومة، رياض الصلح، إلى الفاتيكان، رسائل تقول إن الحكومة اللبنانية لن تكون قادرة على تأمين الحماية لمبارك من المسلمين، وأن بقاءه في لبنان قد يؤدي إلى تصادم بين المسيحيين والمسلمين[46].

من مكان نفيه في باريس، منح المطران مبارك مقابلة صحفية لصحيفة «فرانس سوار»، في 7 أيار. المقابلة كانت شاذة من حيث مضمونها. مبارك عاد وأعرب عن تأييده لإقامة دولة

يهودية في فلسطين، ووطنٍ للمسيحيين في لبنان، وعبّر عن ثقته بأن خطة التقسيم التي أعدّتها الأمم المتحدة سوف تُنفذ. أقوال مبارك اقتبستها صحيفة «كل شيء» البيروتية في 14 أيار، عشية اجتياح الجيوش العربية لإسرائيل، وأرفقت بها إدانة لمبارك واتهمته بالإلتحاق بالـ«مؤامرة» ضد لبنان[47].

في مطلع آب 1948 عاد مبارك إلى بيروت، حيث تم استقباله بحماسة من قِبل مؤيديه، فيما اضطُرت الحكومة اللبنانية إلى إرسال سيارات مصفحة وقوات عسكرية إلى المطار من أجل منع التظاهرات وتفريق الجموع الكثيرة التي حضرت لاستقباله[48]. عودة المطران أثارت اهتماما كبيرا لدى الإعلام اللبناني والسوري الذي وصف (مبالغاً) الوضع في لبنان أثناء عودة مبارك بأنه أشبه بعشية انقلاب[49]. على خلفية ذلك، فرضت السلطات اللبنانية رقابة أمنية على مبارك، الأمر الذي صعّب عليه الإتصال بالمعارضة وبمحاوريه في إسرائيل.

بعد عودته استأنف مبارك اتصالاته بجهات إسرائيلية من أجل الحصول على مساعدة عملية في التحضير لانتفاضة مسيحية في لبنان. خلال شهر آب أرسل رسالة إلى موريس فيشر، سفير إسرائيل في باريس، وطلب فيها المساعدة. يعقوب شمعوني طلب رأي إلياهو ساسون في هذا الشأن[50]. رأي الأخير لم يُعرف، لكن يبدو أن مبارك لم يتلق جوابا إيجابيا ولم يحصل على مساعدة إسرائيلية عملية.

إتصال آخر بين مبعوثي المطران مبارك ومسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية حصل عند مشارف نهاية الحرب. في 24 شباط 1949 وصل إلى حيفا وفدٌ من ثلاثة أشخاص قدّموا أنفسَهم على أنهم مبعوثين من قبل مبارك. إثنين منهما كانا مسيحيَين من سكان الناصرة وبرْعم، (كانا مرتبطين بمصلحة الأخبار) والثالث، توفيق سمعان، طلب الإجتماع إلى ممثل من وزارة الخارجية، والتقى في نفس اليوم بشموئيل يعاري، رئيس الشعبة السورية واللبنانية في قسم الشرق الأوسط[51].

خلال اللقاء قال سمعان إن مبارك «يريد أن يعرف موقف إسرائيل من خطة إنقلاب في لبنان»، وادّعى بأن الأرضية جاهزة لذلك والأمر يحتاج فقط قليلا من التوجيه والمساعدة من جانب إسرائيل. وبحسب أقوال سمعان، فإن الإمتعاض في أوساط المسيحيين في لبنان وصل إلى الذروة، وعلى سبيل المثال، وصف عجز الحكومة عن كبح التعرضات

للمسيحيين في بعلبك من قبل عشائر دندش الشيعية، التي تستظل بحماية رئيس مجلس النواب الشيعي، صبري حمادة[52].

في جوابه، حاول يعاري أن يدقق مع المبعوث في مدى جدية الطلب، فسأله عن العلاقات بين مبارك وجهات مسيحية انفصالية أخرى، مثل «الكتلة الوطنية» (حزب إميل إده) و«الكتائب»، وأراد معرفة إلى أي حد الخطط منسقة معهم. سمعان أجاب بأن مبارك ليس لديه حرية تنقل وموجود تحت الرقابة الدائمة من قبل الأمن اللبناني. وأضاف سمعان أنه يعمل كرجل اتصال بين مبارك وإميل إده وبيار الجميل المتفقين، بحسب أقواله، مع مبارك بشأن خطة الإنقلاب. وقال سمعان إن الأغلبية الحاسمة في الجيش اللبناني مضمونة للوقوف إلى جانب الإنقلاب عندما يحصل[53].

أيال زيسر، في مقالته «تبدد الأوهام؛ الطائفة المارونية في لبنان ودولة إسرائيل-الإتصالات والعلاقات الأولى» يشير إلى أن التمعن في المراسلات الدبلوماسية الغربية، بما في ذلك المراسلات الخاصة بدبلوماسيين بريطانيين وأميركيين ممن كانوا مطلعين في حينه على تفاصيل السياسة اللبنانية، لا يفضي إلى أي دليل على أن الدوائر الكنيسة أو المارونية أثارت خلال عام 1949 فكرة فعلية لتنفيذ إنقلاب في لبنان[54]. في ضوء ذلك، من غير المرجح وجود نية فعلية لدى مبارك، وأكثر من ذلك القدرة، على المبادرة إلى تنفيذ إنقلاب ضد نظام بشارة الخوري. مسؤولو وزارة الخارجية، على أي حال، لم يتطرقوا بجدية إلى طلبه (الذي كان قد أثير طلب شبيه له في صيف 1947) لسببين رئيسيين: الأول، أن ضعف المعارضة الإنفصالية وعدم قدرتها على تنفيذ انقلاب ضد النظام كانا أمرين واضحين ومعروفين كنتيجة للقاءات باريس؛ الثاني، لم يكن هناك أي منطق سياسي في التورط بمؤامرة داخلية في لبنان تحديداً في وقتٍ كانت تجري إتصالات مع الحكومة اللبنانية حول إتفاقية الهدنة، وكانت نهاية حرب الإستقلال تلوح في الأفق.

على خلفية ذلك، رد يعاري، في اللقاء نفسه، ومن دون أن يراجع المسؤولين عنه، بـ«أننا وإن كان نبارك أية محاولة للمسيحيين في لبنان لتحرير أنفسهم من وزر الزعماء الموالين للخط العربي، فإننا لا يمكن أن نبدي رأينا بشأن هذا الإقتراح قبل أن يكون في أيدينا خطة مفصلة حول الطريقة التي يفكرون فيها بتنفيذ الإنقلاب: ما هي القوة الموجودة في حوزتهم، ما هي بالضبط المساعدة التي يطلبونها من إسرائيل؟». وأوصى يعاري بأهمية أن

يتشاور مبارك مع زعماء آخرين من حلفائه، وعلى وجه الخصوص مع «الكتائب»، ويكلفهم بإعداد خطة كهذه. بعد ذلك فقط، قال يعاري «يمكننا أن نعطي رداً مدروساً»[55]. التفسير العملي لهذا الرد هو رفض الطلب كليا من قبل المسؤولين الصغار في وزارة الخارجية من دون مراجعة المستوى الأرفع، وإعادة الكرة إلى ملعب المطران مبارك.

في نهاية حرب الإستقلال، حاولت الكنيسة المارونية التوسط بشأن اللاجئين الموارنة الذين فرّوا من الجليل إلى لبنان، وكذلك بشأن السكان الموارنة الذين بقوا في حيفا. في هذا الموضوع، لم تسعف الكنيسة العلاقاتُ الدافئة والودودة التي سادت إبان فترة الإنتداب بينها وبين المشروع الإستيطاني اليهودي، وكان الرد الإسرائيلي على طلبات الكنيسة سلبيا، خصوصا بسبب الخشية من أن يؤدي التمييز لمصلحة الموارنة في إسرائيل إلى سابقة مبدئية تنطوي على تداعيات سلبية تتصل باللاجئين الذين فروا من الجليل. ثمة نموذجان بارزان في هذا الإطار:

أ- في تشرين ثاني 1948 طلبت الكنيسة المارونية من وزارة الهجرة في حيفا فيزا لمدة شهر لأنطونيوس خريش من لبنان، من أجل ترتيب بعض الشؤون الكنسية. رد وزارة الهجرة كان أنه طالما لم تجرِ ترتيبات خاصة بشأن عودة غير اليهود إلى البلاد «فلا مجال لإجراء استثنائي»[56]. رأي يعقوب شمعوني من وزارة الخارجية بشأن هذا الطلب كان أنه في الظروف القائمة، وبما أن لبنان لا يزال في حالة حرب مع إسرائيل ،«فلا ينبغي السماح بزيارة أي شخص لبناني للبلاد». وأضاف شمعوني في الرأي الذي صاغه أن بالإمكان الإشارة في الرد إلى أن القيادة العليا للكنيسة المارونية في لبنان تعرف جيدا الطريق إلى القيادة الإسرائيلية، وإذا أرادت أن تتوجه إليها لحل المسألة بشكل كامل، فإن الطريق مفتوحة أمامها[57].

ب- في آذار 1949، أرسل المطران مبارك رسالة، عن طريق مبعوث حضر إلى الجليل، طلب فيها إعادة لاجئي القرية المارونية برعم[58]. الرد الذي تلقاه مبارك على رسالته من قسم الشرق الأوسط كان أن مسألة سكان قرية برعم لا تزال قيد البحث، «وبرأينا، لا يمكن اتخاذ قرار بشأنها سريعا لأسباب كثيرة يصعب تفصيلها هنا. على أية حال، نحن نهتم بالمسألة ونأمل أن تحل المشكلة في نهاية المطاف»[59]. مشكلة نازحي برعم لم تحل حتى يومنا هذا.

3. الكتائب

العلاقات مع حزب «الكتائب» إستمرت حتى خلال حرب الإستقلال. الإتصالات مع هذا الحزب كانت على مستوى متدنٍّ وتمحورت حول فكرة تشجيع انتفاضة مسلحة ضد النظام اللبناني. «الكتائب»، من بين كل جهات المعارضة المسيحية الإنفصالية الذين كان مسؤولو وزارة الخارجية على علاقة بها، بَدَا، للوهلة الأولى، أكثرَ احتمالٍ واعد للقيام بانتفاضة عنيفة ضد النظام اللبناني. ذلك أنه في حين لم يكن يوجد لدَى الكَنيسة المارونية وجماعة إميل إدّه بنية تحتية عسكرية منظمة، أبقى «الكتائب»- الذي عمل خلال فترة الإنتداب الفرنسي كذراع الموارنة المسلح- على الطابع شبه العسكري لتنظيمه حتى في الأربعينات.

أثناء فترة إقامة الأب جوزف عواد في لبنان، في نيسان - أيار 1948، إلتقى أيضا ببيار الجميل. وفي التقرير الذي رفعه بعد الزيارة، والذي وصل أيضا إلى موشيه شاريت (2 تموز 1948)، أفاد عواد بوجود إستعداد نفسي وسط الموارنة للقيام بانقلاب ضد النظام، لكنهم غير مسلحين ويحتاجون إلى أسلحة. بيار الجميل قال أمام عواد إن إرسال الجيش اللبناني إلى الحدود مع إسرائيل أوجد فرصة ذهبية للإنتفاضة في بيروت، لكن المسيحيين لا يوجد لديهم سلاح. كما قال إن السلاح الذي كان موجودا في حوزة السكان المسيحيين تم تجميعه بشكل منهجي من قبل البريطانيين أثناء الحرب العالمية، وعند تشكيل الحكومة الحالية سلَّح رئيس الحكومة، رياض الصلح، الأقلية المسلمة. إضافة إلى ذلك، المسيحيون لم يحتاجوا فقط إلى السلاح، وإنما أيضا إلى المال إذا كانوا يريدون السيطرة بشكل فعال على لبنان[60].

الأب عواد أوضح أن نقل السلاح إلى المسيحيين في لبنان يمكن أن يُنفذ عبر المرافئ الصغيرة التي تخضع لسيطرتهم. وأشار إلى أن السفير الفرنسي في بيروت، وعدداً من الشخصيات المفتاحية في قسم المشرق في وزارة الخارجية الفرنسية أعربوا أمامه عن إستعدادهم للمساعدة في نقل السلاح إلى لبنان. كما أنهم أعربوا عن إستعدادهم بأن يتم التواصل بين الأب عواد وأصدقائه المسيحيين في لبنان بواسطة السفارة الفرنسية في بيروت وعبر البريد الدبلوماسي الفرنسي. وبحسب أقوال عواد، فإن القنصلية الفرنسية في نيويورك أقرّت هذا الأمر وقد بدأت الإستفادة من خدماتها. الأب عواد أعرب عن

استعداده لنقل رسائل من القيادة الصهيونية إلى محاوريها في لبنان عبر هذه القناة[61].

وزير الخارجية شاريت، أعرب عن رضاه من نتائج زيارة عواد إلى لبنان. مع ذلك، امتنع شاريت، بشكل واضح، عن اقتراح مساعدة إسرائيلية من أي نوع لتشجيع قيام «الكتائب» بانتفاضة، وفضّل أن يركز عواد على النشاط السياسي في الولايات المتحدة لمصلحة القضية المسيحية-المارونية[62]، لأنه كان يدرك ضعف المعارضة المسيحية لنظام بشارة الخوري ويعي إنعدام الفرصة لانتفاضة من هذا النوع.

موضوع الإنتفاضة العسكرية طُرح مجددا أثناء زيارة إلى الولايات المتحدة قام بها وفد من «الكتائب» في آب-أيلول 1948. ترأس الوفد إلياس ربابي، رئيس تحرير جريدة «العمل». في 13 أيلول تلقى موشيه شاريت تقريرا من إلياهو بن حورين، عضو «مجلس الطوارئ الأميركي الصهيوني»، يقول إنه في أثناء إقامة الوفد في الولايات المتحدة حضر الأب عواد أمام المجلس وأفاد بأن الأوضاع في لبنان وصلت إلى حد أن «الكتائب» مستعد لإطلاق تمرد مسلح من أجل إقتلاع الحكومة والسيطرة على الحكم، لكنهم يحتاجون إلى مساعدة حقيقية. وبحسب التقرير نفسه، فإن الفرنسيين مستعدون لمساعدة «الكتائب» وهم غير معنيين بمعرفة إلى أي حد يمكن لإسرائيل أن تساعد. إلياهو بن حورين أجاب بأن الأمر خارج نطاق صلاحياته واقترح على ربابي أن ينتقل مع الوفد إلى باريس، في طريق العودة إلى لبنان، وأن يلتقي هناك طوبيا آرزي، غدعون رفائيل وممثلين إسرائيليين آخرين. ربابي وافق راغباً على ذلك[63].

وفد «الكتائب» سافر فعلا إلى باريس، على الأرجح في بداية تشرين أول 1948. هناك التقى ربابي بإلياهو ساسون وطوبيا آرزي. إلياهو ساسون استعاد اللقاء في 1950، وذكر أن ربابي ترك انطباعا جيدا على محاوريه الإسرائيليين الذين أعطوه مبلغا صغيرا من المال كـ«دَين» ، لكن موضوع مساعدة «الكتائب» بالسلاح أُسقط من جدول الأعمال[64]. عزرا دانين، في رسالته إلى إلياهو بن حورين، في 7 تشرين ثاني 1948، كتب أن ربابي تحدث عن لقاءاته في الولايات المتحدة وذكر أن بن حورين تحدث معه ومع الأب عواد عن تزويد «الكتائب» بالسلاح، كما أنه اقترح عليه أن يتداول هذا الموضوع مع ممثلين إسرائيليين في باريس. دانين واصل الكتابة منتقدا كيف أن «السيد ربابي أشار إلى أن هذا الحديث كان مبكرا، ومن المؤسف أن يكون جرى بحضور لبنانيين آخرين»[65].

ومضى دانين يفصل في الرسالة الموقف السلبي لوزارة الخارجية فيما يتعلق بإعطاء مساعدة عسكرية للـ«كتائب»[66]:

«نحن لسنا متحمسين أبدا لاقتراحات كهذه. الخيال في الشرق كبير، والمسافة بين توهّمات استخدام السلاح واستخدامه فعليا بشكل ناجح بعيد بعد المسافة بين تمنيات الموارنة، الذين يقولون لنا أقوالاً صريحة وحادة، وبين أفعالهم الإنبطاحية. إن إقتراح تزويدهم بالسلاح، في حال افترضنا أن قيادة الجيش الإسرائيلي ستوافق على ذلك، يمكن أن يُطرح فقط بعد أن يُثبت أحدهم على الأقل في لبنان، عمليا وبأجسادهم، إستعدادهم للقتال من أجل قضيتهم، وفقط بعد أن يتلقى عددٌ معين منهم تدريباً عسكرياً عندنا ويتعاون معنا في الخفاء والعلن. بشكل عام، محاولاتنا لتوجيه اللبنانيين الذين نلتقيهم نحو الخروج عن الكلام والدخول في الأفعال لم تُتوج بالنجاح».

في شباط 1949 أراد إلياهو ساسون، وكان آنذاك في إسرائيل، أن يفتح اتصالاً مع ربابي في بيروت. طوبيا آرزي (الذي كان قد بقي في باريس) أجاب بأنه سيكتب إلى ربابي، رغم أنه لا يعتقد أن «الكتائب» قادرة على أي فعل. آرزي قال أيضا إن إسم ربابي ذكر في الصحافة اللبنانية ضمن سياق دعوى قضائية رفعتها السلطات ضد بعض الصحف وأصحابها[67].

لماذا لم تحصل فكرة مساعدة «الكتائب» بالمال والسلاح على الزخم؟ يبدو أن الجانبين تحفّظا على ذلك. «الكتائب» كان يعي ضعفه السياسي الداخلي والمخاطر المحدقة بمنظمته فيما إذا اكتُشفت الخطط المشتركة بينه وبين العدو الإسرائيلي لإسقاط النظام. لذلك، هم لم يذهبوا أبعد من البحث العام للفكرة مع الممثلين الإسرائيليين، وغالبا عن طريق قنوات إتصال غير مباشرة ومن دون الإتصال المباشر على مستوى رفيع مع شخصيات سياسية إسرائيلية. مسؤولو وزارة الخارجية، المعتادون على الخيبات من الإتصالات مع الموارنة، كانوا مُدركين جيدا لضعف المعارضة الإنفصالية ولعدم قدرتها ورغبتها في ترجمة أفكارها وأقوالها بشأن الإنتفاضة إلى لغة عملية. فضلا عن ذلك، إقتراح استثمار موارد في لبنان وسوريا (المال والسلاح) من أجل تشجيع حصول الإنتفاضة لدى جهات معارضة في العالم العربي لم يبدُ جذاباً للجانب الإسرائيلي، في صيف 1948، في وقت كانت نهاية حرب الإستقلال تبدو في الأفق. في هذه النقطة الزمنية، تم نقل الجهد السياسي

من فحص قدرة العمل لدى المعارضة المسيحية المارونية في لبنان إلى إقامة اتصالات مع شخصيات رفيعة في الحكم اللبناني، بمن في ذلك رياض الصلح، العدو اللدود للمعارضة المسيحية الإنفصالية، للدفع قدما من خلالها بتسوية سلمية مع لبنان والعالم العربي.

4. المسيحيون الموارنة في جنوب لبنان

خلال حرب الإستقلال جرت اتصالات بين الجيش الإسرائيلي (أحيانا بالتشاور مع وزارة الخارجية) وممثلي قرى مسيحية مارونية في جنوب لبنان، من منطقة القليعة-مرجعيون على ما يبدو، ومن قرى مسيحية في القطاع الأوسط في جنوب لبنان، ممن كانوا على علاقات حسن جوار مع المستوطنات اليهودية خلال فترة الإنتداب. هذه الإتصالات لم تُثمر شيئا عملياً بسبب غياب الإهتمام والحماسة من الجانب الإسرائيلي على وجه الخصوص.

يغآل ألون، في محاضرة حول عملية «يفتاح»، ذكر أنه بنى علاقةً مع الموارنة المحليين (في جنوب لبنان). هذه العلاقة إقتصرت على الحصول على معلومات من الموارنة وبيعهم السلاح، غالبا سلاح خفيف وقديم[68]. يروحام كوهين، ضابط استخبارات في لواء «يفتاح»، يصف في كتابه «في وضح النهار والعتمة» لقاءً مع شخصيات من الطائفة المارونية حصل في المطلة في منتصف أيار 1948. هذه الشخصيات أعلنت أنها تريد التوصل إلى تسوية ما مع اليهود. لكن، كما يكتب كوهين، «تحدثوا بشكل عام ومجرد ولوحظ أن عندهم قلة ثقة بالنفس»[69]. ثم يشير كوهين إلى أن يغآل ألون، من جهته، حاول أن يدفع المبعوثين اللبنانيين نحو الأفعال، فأوضح لهم أن الكرة موجودة في ملعبهم متمنياً في الختام أن يسود السلام والتفهم بين شعوب المنطقة. في نهاية اللقاء، أوصى يغآل ألون أن يُصار إلى إحالة استكمال معالجة الملف إلى أيدي الجهات المخولة[70].

في نهاية أيار 1948، تطلع بن غوريون إلى إمكانية أن تقاتل كتيبة مارونية إلى جانب الجيش الإسرائيلي، ربما خلال وقت قصير جداً (أنظر: الفصل الخامس، «موقع لبنان في خطة الحرب الإسرائيلية»). ليس واضحا إلى ماذا استندت تطلعات بن غوريون. لكن، رغم ذلك، عندما نشأت، في نهاية الحرب، فرصةٌ لتجنيد الموارنة في جنوب لبنان في صفوف الجيش الإسرائيلي، لم يُظهر بن غوريون إهتماماً خاصاً بذلك، وكذلك الجيش ووزارة الخارجية لم يتحمسا للفكرة.

التعاطف الأساسي للسكان المسيحيين في جنوب لبنان مع إسرائيل والعلاقات التقليدية التي كانت قائمة معهم خلال فترة الإنتداب أفضيا إلى أن تتوجه مجموعة منهم وتطلب التطوع في الجيش الإسرائيلي، على ما يبدو في تشرين أول 1948، قبل عملية «حيرام». في أعقاب ذلك، حصلت مشاورات بين الجيش وقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية حول الإستجابة لهذا الطلب. ورغم أنه في إطار وحدة الأقليات في الجيش خدمت مجموعات من المسيحيين من الجليل[71]، فإن السياسة المعتمدة في حالاتٍ كهذه تكون فيها طلبات التطوع من الخارج، كانت عدم تجنيد الوافدين في الجيش النظاميِ والإستفادة منهم في مهمات وراء خطوط العدو. على أساس ذلك، تقرر الرد على الوافدين بأن دولة إسرائيل ليس معنية بإنشاء وحدة مارونية في الجيش، لكن يوجد لديها مصلحة في إنشاء «وحدة صغيرة جدا، غير نظامية، من خبراء التخريب ومنفذي الأعمال القذرة في أرض العدو، وراء الخطوط». بالإستناد إلى هذا القرار، تم اختيار عدد من الأشخاص من ضمن مجموعة الموارنة، وأُخضع اثنان منهم لدورة تخريب قصيرة وكُلفا في ختامها بالعمل في مناطق إقامتهم[72].

المشاكل بدأت عندما ظهرت، في أعقاب ذلك، بشكل مفاجئ، مجموعة أخرى في الجليل تتألف من 15 مارونياً وأرادت أن تتجند في الجيش الإسرائيلي، وأعلنت: «إذا كنتم لا تريدوننا، فاقتلونا أو اطردونا بالقوة؛ نحن لن نعود إلى قرانا طوعاً. سنقاتل إلى جانب إسرائيل وسنموت أو نحيا مع إسرائيل». كل محاولات التوضيح لهم بأن الجيش الإسرائيلي غير معني بهم لم تجدِ نفعاً. المجموعة أعربت عن عزمها على التطوع في الجيش ووعدت بأن مئة رجل إضافي سيأتون في أعقابها. بناء على ذلك، تم وضع أفراد المجموعة في الإعتقال، وبحث كل من الجيش ووزارة الخارجية في مسألتهم وناقشا ثلاثة احتمالات: إعادتهم إلى الحدود وطردهم؛ النزول عند ضغوطهم وتجنيدهم؛ الإستمرار في احتجازهم. كل واحد من هذه الإحتمالات إنطوى على إشكالية: طردهم سيُعطي انطباعاً سيئا وسط أصدقاء إسرائيل في لبنان؛ تجنيدهم من شأنه أن يؤدي بحسب رأي وزارة الخارجية إلى مشكلة مع إميل إده والمطران مبارك، أصدقاء إسرائيل في لبنان، اللذين من المحتمل أنهما غير مطلعين على هذا الطلب[73]. وإضافة إلى هذه الخشية المبالغ فيها أثير أيضا السؤال المبدئي حول نوايا الجيش في جنوب لبنان. وحول ذلك كتب يعقوب شمعوني إلى إلياهو ساسون، في 2 تشرين ثاني 1948: «كيف يمكن تجنيد لبنانيين في جيشنا طالما أنه من غير الواضح إذا كان جيشنا سيقوم غدا بوضع الحدود عند نهر الليطاني من دون أن يسألنا أو

يأخذ تعهداتنا التي تقدمنا بها لدى سكان لبنان بعين الإعتبار؟»[74].

في نقاش جرى بوزارة الخارجية، أيد شمعوني تجنيد المجموعة المارونية، حتى لو يكن واضحاً لديه هل ستكون هناك حاجة لتجنيد موارنة آخرين في حال تجنيد هذه المجموعة. عزرا دانين، في مقابل ذلك، أيّد إستمرار احتجازهم. التوجه العام في النقاش كان إعادتهم إلى لبنان، بالقوة إذا لزم الأمر. في نهاية المطاف، وُجد مخرج للقضية وفقا لاقتراح عزرا دانين بالتشاور مع موشيه شاريت: تشغيل المجموعة في أي عمل، السماح لهم بتجميع المال على مدى ثلاثة-أربعة أشهر، و«إرسالهم إلى البيت بعد ذلك، مُحمّلين بالمال والمودة لإسرائيل»[75].

خلال عملية «حيرام» سيطر الجيش الإسرائيلي على منطقة لبنانية كان جميع سكانها تقريبا من الشيعة. غرب المنطقة المحتلة، في القطاع الأوسط، كان يوجد أربعة قرى مارونية (رميش؛ دبل؛ عين إبل وعلما الشعب)، في وسط منطقة شيعية كان ينتشر فيها الجيش اللبناني و«جيش الإنقاذ». سكان هذه القرى بعثوا برسالة شفهية إلى إسرائيل، عن طريق كاهن ماروني من قرية الجش، يطلبون فيها من الجيش الإسرائيلي «في حال الإستمرار في حملة احتلالاته» أن يأخذ بعين الإعتبار الصداقة الإسرائيلية- المارونية ويتعامل معهم بالحسنى. يعقوب شمعوني ذكر أمام مدير عام وزارة الخارجية، والتر إيتان، في 18 تشرين ثاني 1948، أنه «من الممكن، بحسب رأيي، دفع هذه القرى باتجاه بلورة طلبهم ليصبح طلب وصاية رسمياً ومكتوباً». وأثار شمعوني فكرة محاولة تجنيد عملاء من بين الموارنة في المناطق شبه المحتلة في لبنان، على شاكلة الدروز والشركس في البلاد[76]. في نهاية المطاف، لم يواصل الجيش التقدم في لبنان لاعتبارات سياسية، ولم يَستجب لطلبات وصاية جديدة من السكان المحليين، ولم تتحقق أفكار شمعوني. كما أنه جرى رد طلبات متطوعين جددٍ من لبنان أرادوا أن يتجندوا في الجيش، وأعيدوا إلى ما وراء الحدود بعد إخضاعهم «لتحقيق مناسب»[77].

خلاصة - العلاقات بين إسرائيل والسكان الموارنة في جنوب لبنان، خلال حرب الإستقلال، اتسمت بعدم الرغبة في الإستعانة بهم وتعميق الصلة بهم-خلافاً لتصريحات بن غوريون بشأن كتيبة مارونية تقاتل إلى جانب الجيش الإسرائيلي. هذه السمة، القائمة

أيضاً في حالة السكان الشيعة في جنوب لبنان، كانت نتيجة لغياب الإدراك لدى بن غوريون، عند الجيش ووسط «السلك التنفيذي» في قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، لأهمية تنمية العلاقات مع الجمهور اللبناني القريب من الحدود. في إسرائيل لم يعطوا أهمية خاصة للعلاقات مع الجمهور المسيحي الماروني المقيم قرب الحدود، والذي كانت لديه مصلحة واضحة في إقامة علاقات حسن جوار معنا، والتي ستصبح، بدءً من عام 1976 عاملا مهماً في تطوير العلاقات مع إسرائيل. كما أن احتمال إنشاء وحدة مارونية تقاتل ضمن صفوف الجيش الإسرائيلي لم يُدرس بوصفه رافعة محتملة لتطوير العلاقات الإشكالة والضعيفة مع الطائفة المارونية في لبنان. بل بالعكس: العلاقات التقليدية مع الزعماء الموارنة الإنفصاليين في الشمال شكلت أحد الإعتبارات، التي أثارتها وزارة الخارجية، لرفض طلب سكان جنوب لبنان بالتطوع في صفوف الجيش الإسرائيلي[78]. الإستعانة بالجمهور الماروني الموجود قرب الحدود لمواجهة المشاكل الأمنية الآتية من لبنان ستنتظر 28 عاما، حتى الحرب الأهلية في لبنان.

الحكومة اللبنانية

في إطار نشاطهم في باريس، حاول إلياهو ساسون وطاقمه إقامة علاقة مع شخصيات عربية تحتل مواقع رفيعة في السلطة اللبنانية، إنطلاقا من فرضية أن بالإمكان إجراء مفاوضات عبرهم من أجل إنهاء الحرب والوصول إلى تسوية سلمية. إلياهو ساسون أوضح هذا الأمر في إيجازٍ قدمه أمام الحكومة المؤقتة في جلستها بتاريخ 15 كانون أول 1948[79]:

«نظريتي، التي أعتقد أنها حتى اليوم هي الأفضل، أننا إذا كنا نريد أن نتواصل مع العرب من أجل إنهاء الحرب، ليس علينا سوى الإتصال بالأشخاص الموجودين الآن في الحكم. مع هؤلاء، الذين أعلنوا الحرب علينا وخاضوا معنا حرباً وخبِروها، وعلى الأقل يعتقدون، رغم أنهم لا يصرحون بذلك لشعوبهم، بأنهم فشلوا في الحرب ومن الصعب عليهم الإستمرار بها»

على خلفية هذا التصور، بدأ ساسون، مع وصوله إلى باريس، الإتصال بجهات حكومية عربية عبر عدة طرق: إنشاء علاقة مع شخصيات في سفارات لبنان، سوريا ومصر في باريس ومع السفارة الأردنية في بريطانيا؛ إرسال رسائل (عبر قبرص أو بواسطة مبعوثين)[80]

إلى شخصيات عربية، كان يوجد تواصل معها في الماضي، من أجل تحفيزها للقدوم إلى باريس أو إرسال موفدين باسمها؛ استغلال زيارات شخصيات عربية إلى باريس، من أجل إقامة علاقة معها. وقد حظي ساسون بفرصة ذهبية في أيلول 1948، عندما جاءت إلى باريس وفود عربية بمناسبة مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة: «في أي مكان حضرت وجدتُ سوريين، مصريين، لبنانيين، عراقيين، ممن كنت أعرف معظمهم»، كتب ساسون في تقرير رفعه إلى جلسة الحكومة في 15 كانون أول[81].

في هذا الإطار، بادر ساسون وفريقه إلى إقامة علاقة مع شخصيات حكومية لبنانية، ممن كانوا يعرفون غالبيتهم خلال فترة الإنتداب وانقطع الإتصال بهم أثناء الحرب أو في الأعوام التي سبقتها. وركّز ساسون وطاقمه جهودهم على أصحاب المناصب الرسمية (الأرفع بينهم هو رياض الصلح، رئيس الحكومة)، الصحافيين وأصحاب الصحف، رجال الدين والطلاب الجامعيين. عن طريق هذه المحادثات حاول ساسون وفريقه التأثير على الرأي العام اللبناني والعربي لجهة دفعه إلى تفهم السياسة الإسرائيلية والتوصل إلى تعزيز فرص إبرام اتفاقيات سلام مع لبنان والعالم العربي.

2. رياض الصلح - رئيس الحكومة اللبنانية

العلاقة الأهم التي أقامها ساسون وفريقه كانت مع رياض الصلح، الذي دفع لبنان نحو الحرب. خلال الأشهر التي سبقت اجتياح الجيوش العربية، لعب الصلح دورا مركزياً في بلورة الإئتلاف العربي واتخاذ قرار الإجتياح. في هذه الفترة، وخلال حرب الإستقلال، أظهر الصلح في الساحة اللبنانية الداخلية، وفي الساحتين العربية والدولية، موقفاً معادياً جداً تجاه المشروع الإستيطاني اليهودي في أرض إسرائيل وتجاه دولة إسرائيل.

كان هناك سببان أساسيان لجعل الصلح أحد الأهداف البارزة لنشاط ساسون: أولاً، الصلح لم يمانع، خلال كل فترة الإنتداب، أن يكون على علاقة بممثلي الحركة الصهيونية ولم يعارض محاولات إنشاء حوار بين الحركة الصهيونية والحركة القومية العربية، رغم كونه قوميا عربيا؛ ثانياً، فرضية ساسون (التي اتضح أنها خاطئة) كانت: حقيقة أن الصلح قومي متطرف من شأنها أن تسهّل عليه قيادة لبنان والعالم العربي كله في طريق عقد اتفاقيات سلام مع دولة إسرائيل.

على خلفية ذلك، بدأ ساسون، بعد وصوله إلى باريس، العمل على استئناف الحوار مع رياض الصلح. في 24 تموز كتب ساسون برقية إلى الصلح، وأرسلها إلى بيروت عن طريق مبعوث، ممهداً عبرها الأرضية لإقامة علاقة مع الصلح في باريس[82]. الفرصة لإقامة هذه العلاقة توفّرت عندما حضر الصلح إلى باريس في 19 أيلول، كرئيس للوفد اللبناني إلى الجمعية العامة الثالثة للأمم المتحدة، التي انعقدت في 21 أيلول. سريعاً برز الصلح بوصفه الشخصية الأكثر حضوراً بين كل الوفود العربية. «رياض الصلح»، كتب ساسون في تقرير إلى الحكومة المؤقتة بشيء من المبالغة، «كان رئيس الحكومة الوحيد بين كل أعضاء الوفود، ولذلك كان رئيس كل الوفود. في كل اجتماع للوفود العربية، جلس كرئيس، شغّل الأفراد، أدار المساءلات حول الأنشطة، أشرف على الدعاية في الصحافة»[83].

بعد وصول الصلح إلى باريس، فتح ساسون اتصالاً مع مقربين منه، لبنانيين من أعضاء الوفد وموظفين في مكتب الإعلام العربي في باريس، ممّن كان ساسون يعرفهم جيدا[84]، وعن طريقهم حاول فحص مدى استعداد الصلح للإجتماع به. في منتصف تشرين ثاني، أبلغ ساسون الحكومة المؤقتة بأن هذه المحاولات نضجت مع مجيء أربعة مقربين من الصلح إليه، كلٌ على حدة، وقالوا له إنه قد آن الأوان للتحدث مع الصلح. في ضوء ذلك، هاتف ساسون الصلح، وطلب الإجتماع به، فرد الأخير بأنه استلم الرسالة وأنه كان ينتظر هذا الطلب منذ زمن[85].

اللقاءات بالصلح جَرَت في باريس على مدى نحو شهر، بين منتصف تشرين ثاني ومنتصف كانون أول 1948. في المجمل تم عقد ستة لقاءات، ويُحتمل أن لقاءً إضافياً عُقد لكن لم نجد التقرير المتعلق به. معظم اللقاءات جرت في فندق «بريستول» الذي كان الصلح يقيم به.

من جهة المضمون، يمكن تقسيم اللقاءات إلى قسمين: اللقاءات الثلاثة الأولى، حتى عودة ساسون إلى البلاد، تمحورت حول فحص إمكانية الإستعانة بالصلح من أجل تحقيق إتفاقات سلام بين إسرائيل والعرب من خلال مفاوضات مباشرة على قاعدة تقسيم أرض إسرائيل. اللقاءات الثلاثة الأخيرة (قد يكون حصل لقاء رابع) تمحورت حول طلب الصلح من إسرائيل أن تنسحب من الأراضي اللبنانية التي إحتلتها في عملية «حيرام»، قبل عودة الصلح إلى بيروت. اللقاءات إنتهت من دون نتائج عملية: الصلح تحفظ على

إمكانية أن يساعد بشكل شخصي لتحقيق اتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب، فيما محاوروه الإسرائيليون امتنعوا عن الإلتزام بالإنسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية التي احتلها الجيش الإسرائيلي، رغم إبدائهم استعداداً مبدئيا لذلك.

فيما يلي النقاط الأهم التي بُحثت في اللقاءات الثلاثة الأولى:

أ- اللقاء الأول بين طوبيا آرزي ورياض الصلح (نحو 15 تشرين ثاني). طوبيا آرزي حاول إقناع الصلح بأنه من الأجدر له في الوضع الناشئ ترك موقعه كزعيم متطرف بين الزعماء العرب ومساعدة العالم العربي لإنهاء الحرب مع إسرائيل. هذا الأمر سيُعزز مكانة الصلح سواء في لبنان أو في العالم العربي. الصلح طلب أن يعرف بالتفصيل ما هي القاعدة المقترحة للسلام بين إسرائيل والعرب فأجابه آرزي بأنه لا توجد خطة مفصلة، لكن في الخطوط العريضة يمكن تحقيق الحل على أساس ثلاثة عناصر: قرار التقسيم، اقتراح برنادوت والوضع القائم حاليا في أرض إسرائيل. آرزي فنّد الإدعاءات بشأن الطموحات التوسعية لإسرائيل، فأجابه الصلح بأنه يحتاج إلى توضيحات بهذا الشأن لأن لديه خشية منه[86].

ب- اللقاء الثاني بين إلياهو ساسون وطوبيا آرزي من جهة ورياض الصلح من جهة أخرى (في 17 كانون أول). اللقاء تمحور أيضا حول فحص إمكانية الإستعانة بالصلح من أجل الدفع قدما بإنجاز اتفاق عربي-إسرائيلي عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف. الصلح أجاب بأنه يدرك الحاجة للتوصل إلى اتفاق كهذا، لكن برأيه، لا توجد فرصة لذلك في الظروف القائمة لأن الفجوة بين الأطراف كبيرة جدا. وأضاف الصلح أنه كعربي عليه أن يُجند كل طاقاته وقدراته من أجل لجم الطموحات التوسعية المتنامية لإسرائيل («الشهية تأتي مع الطعام»). وكرر الصلح سؤال محاوريه عن قاعدة المفاوضات الممكنة بين إسرائيل والعرب فأجابوه بأن الحل المقترح يستند إلى إقامة دولة عربية مستقلة في الجزء غير اليهودي من أرض إسرائيل، لكن إذا قررت الجامعة العربية ضم هذا الجزء إلى دولة أو دولتين من الدول العربية المجاورة فإن إسرائيل ستوافق على ذلك. لكن، قبل أي إجراء بهذا الشأن، ينبغي معرفة إذا كان يوجد لدى العرب استعداد للتفاوض مع إسرائيل وهل توجد موافقة عربية على تقسيم أرض إسرائيل. الصلح امتنع هذه المرة أيضا عن إعطاء جواب ملزم. وذكر

أنه يعتزم درس وتقييم الأمور وأشار على محاوريه «بعدم الإعتماد كثيرا على القوة، فهي ليست كل شيء». في ختام الحديث، ذكر ساسون وأرزي أن الإتفاق اليهودي العربي سيُحتّم تهيئة الرأي العام في الدول العربية وأعربا عن استعدادهما للتعاون من الناحية المالية في هذا المجال. الصلح لم يرد[87].

ج- اللقاء الثالث بين إلياهو ساسون–طوبيا أرزي ورياض الصلح (28 تشرين ثاني). هذا اللقاء تمحور أيضا حول محاولة إقناع الصلح بلعب دور الوسيط والشارِح والمقنع بتسوية سلمية بين إسرائيل والعرب. الصلح كرر القول إن زعماء إسرائيل سكارى بالنصر ويطالبون بالمناطق التي احتلها جيشهم والتي تتبع للقسم العربي من أرض إسرائيل. في هذه الظروف، سأل الصلح، كيف يمكنه كعربي قومي أن يأخذ المبادرة بالحديث عن السلام مع اليهود؟ من الأفضل له أن ينتحر على أن يسلّم كل أرض إسرائيل لليهود بيديه. وأضاف أن نجاحات إسرائيل مؤقتة، ولن تقرّبها من السلام ولن تساعدها على ضمان حدودها ودفع مصالحها قدما. الصلح كرر مشددًا مرات عدة أن على إسرائيل ألا تعمّق أكثر الفجوة بينها وبين الدول العربية، لأن هذا الأمر ليس في مصلحتها. ساسون وأرزي أجابا بأن اتهامات السكر بالنصر لا أساس لها وأن إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات من أجل السلام[88]. ورغم هذه النبرة الحادة والأقوال اللاذعة، امتنع الصلح هذه المرة أيضا عن إعطاء رد نهائي وملزم وقال إنه لا يزال يدرس الموضوع وفي ختام اجتماعات الجمعية العام للأمم المتحدة سوف يعطي جوابا نهائيا حول أي من الطريقين سيسلك: طريق الحرب أو طريق السلام[89].

في ختام اللقاء الثالث أثار الصلح، للمرة الأولى، طلباً ذا طابع عملي وحسّي يتصل بالنشاط الدبلوماسي في الأمم المتحدة. فقد طلب أن تطلب إسرائيل من ممثليها في الأمم المتحدة عدم الضغط من أجل اتخاذ قرارات جديدة، وأن تسعى في المقابل لتعيين لجنة تسوية في مسألة أرض إسرائيل، وكذلك أن تطلب منهم أن يحاولو تنظيم اقتراح يدعو الجانبين إلى إنجاز تسوية بينهما. إجراءاتٌ كهذه، قال الصلح، ستُفسر كنجاح شخصي له وستخلق بيئة جديدة في العالم العربي تساعد في السلام[90]. الإجابة التي تلقاها الصلح هي أن طلبه سوف يُرفع إلى وزير الخارجية لدراسته. التقرير الذي رفعه إلياهو ساسون إلى الحكومة المؤقتة في 15 كانون أول 1948 يوحي بأن شاريت قرّر فعلا إصدار تعليمات

بتنسيق المواقف مع الصلح أثناء اجتماعات الجمعية العامة في مسألة اقتراح تشكيل لجنة تسوية. هذا التنسيق أدّى إلى أن يصوّت أصدقاء العرب مع الإقتراح، رغم امتناع العرب أنفسهم. هذا الأمر أتاح لشاريت كتابة ملاحظة على ورقة صغيرة للممثل الأميركي، قبل التصويت، جاء فيها «ليس أصدقاؤنا فقط سيصوتون على الإقتراح، وإنما أيضا أصدقاء العرب، والعرب سوف يمتنعون». الأمر الذي حصل فعلا[91].

تنسيق المواقف التكتيكي في الأمم المتحدة، الذي لم يكن له معنى سياسي بعيد الأثر، كان النتيجة العملية الوحيدة التي تم تحقيقها من اللقاءات مع الصلح. أما فيما يتعلق بالطلب منه لعب دور في الدفع قدما باتفاق سلام إسرائيلي–عربي، فقد كتب طوبيا أرزي بعد اللقاء الثالث[92]:

> «الإنطباع العام من هذا الإجتماع مع رياض الصلح هو أنه من الواضح له أنه قادر على لعب دور مهم في تسريع السلام في أرض إسرائيل، وأنه إذا فعل ذلك، فسوف يعزز شخصياً مكانته الإعتبارية في العالم العربي وسيربح من ذلك. يبدو أن المحادثات السابقة معه فعلت فعلها وأنه في هذا الحديث اتضحت له بعض المسائل التي تردد في اتخاذ قرار نهائي بشأنها سابقا. وهذا رغم أقواله بأنه لا يزال في حالة تفكير».

خلاصة طوبيا أرزي هذه تنطوي على إفراط في التفاؤل– وهي ظاهرة برزت أيضا في تقارير إلياهو ساسون إلى القيادة السياسية وكانت مخالفة للأقوال الحادة التي قالها الصلح في لقاءاته. صحيح أن الصلح أبقى ثغرةً ضيقةً، وامتنع عن إعطاء جواب سلبي نهائي لمحاوريه (ظاهرة معروفة جيدا في اتصالات من هذا النوع)، لكنه أوضح لهم بشكل واضح وحاد الصعوبات التي تعترض فكرة تحوله إلى «ملاك السلام» بين إسرائيل والعرب.

اللقاء الثالث كان يفترض أن يكون الأخير، واستعدّ كلٌ من ساسون وأرزي لإجراء ترتيبات التواصل مع الصلح مُستقبلا، لكن الأخير طلب إجراء لقاء إضافي، من أجل إعطاء محاوريه جوابه النهائي. «اللقاء الأخير» تحول إلى ثلاثة لقاءات إضافية بينه وبين أرزي، وهي جرت بين 8 و12 كانون أول، في وقت كان إلياهو ساسون قد عاد إلى البلاد وبقي على اتصال عبر الرسائل والبرقيات مع طوبيا أرزي فيما يتعلق بمحادثاته مع الصلح. اللقاءات الثلاثة الإضافية تمحورت حول طلبات الصلح الشديدة بانسحاب إسرائيل الفوري من الأراضي التي احتلتها في لبنان، وهو موضوع لم يُطرح بشكل مباشر في

اللقاءات السابقة. في هذه اللقاءات أيضا امتنع الصلح عن إعطاء جواب نهائي بشأن لعبِه دوراً في تحقيق السلام بين إسرائيل والعرب، لكنه حاول أن يستغل هذا الموضوع، بشكل واضح، كرافعة ضغط لدفع إسرائيل نحو الإنسحاب من الأراضي اللبنانية، وذلك من خلال الإيضاح لأرزي بأن الإخلاء الفوري للأراضي اللبنانية من شأنه أن يساهم في قرار إيجابي من جانبه.

يشار إلى أنه خلال الفترة الزمنية التي جرت فيها المحادثات بين أرزي والصلح كان قد صدر في إسرائيل قرار مبدئي بأن الإحتفاظ بالأراضي التي احتلها الجيش في لبنان مؤقتٌ فقط ومرتبطٌ بتحقيق هدنة بين إسرائيل ولبنان. هذا القرار تم توضيحه أيضا للوسيط الأممي الفعلي، رالف بانتش، خلال اجتماعه بين غوريون، في 6 كانون أول 1948، كما أنه خضع للبحث في اللقاء بين يغآل يادين والجنرال وليام رايلي، رئيس أركان مراقبي الأمم المتحدة في أرض إسرائيل، خلال لقائهما في 13 كانون ثاني. هذا التطور أبلغ به آرزي وكان بإمكانه على أساسه أن يتعهد للصلح بأن إسرائيل توافق مبدئيا على الإنسحاب من الأراضي التي احتلتها. لكن موافقة على المستوى المبدئي لم تكن لترضي الصلح على الإطلاق، خصوصا أنه كان يضغط من أجل انسحاب فوري قبل أو مع عودته إلى بيروت، لأجل رفع مكانته الشخصية والظهور بمظهر الذي نجح في إخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان.

فيما يلي أبرز النقاط التي بحثت في اللقاءات بين الجانبين:

أ- **اللقاء الأول** في 8 كانون أول. حصل على ما يبدو كاستكمال للقاء سابق أو لحديث هاتفي، وتمحور حول مطالبة الصلح بإخلاء المناطق التي احتلتها إسرائيل في لبنان. آرزي قال إنه قد اتُخذ قرارٌ مبدئي إيجابي بشأن إخلاء القرى التي احتلها الجيش الإسرائيلي، وأن إلياهو ساسون سوف يُبرق إلى آرزي عند وصوله إلى البلاد التفاصيل المتعلق بطريقة التنفيذ (آرزي كان مخطئا في هذه النقطة، لأن إسرائيل لم تنوِ الإنسحاب من المناطق المحتلة خارج إطار محادثات الهدنة معها). آرزي قال أيضا إن رالف بانتش تحدث مع الإسرائيليين حول هذا الموضوع، وأنه تبلغ جواباً مماثلاً (المقصود حديثه مع بن غوريون في 6 كانون ثاني). الصلح شدّد على أهمية هذا الأمر بالنسبة له وأشار إلى أن لفتةً كهذه من جانب إسرائيل من شأنها أن تؤثر عليه للعمل من أجل تسريع السلام. في مسألة المساعدة المالية، الموضوع الذي أثير في

نهاية اللقاء الثاني (17 تشرين ثاني)، قال الصلح إن المسألة ليست مسألة مال، وإذا قرر العمل فإنه لن يحتاج إلى مساعدة إسرائيل وإنما سيتصدى بكل ثقله للمهمة. مع ذلك، قال الصلح إنه سيكون شاكراً لأرزي إذا ما اهتمّ بأن تحظى نجاحاته في الأمم المتحدة بالتغطية في الصحف الأميركية. آرزي وعد بأن يحاول العمل في هذا الإتجاه، وفي أعقاب اللقاء تحدث مع صحافي من «نيويورك تايمز» فوعده الأخير بأن ينشر في الصحيفة بأن الصلح برَزَ في الجمعية العامة للأمم المتحدة من بين كل الممثلين العرب الآخرين. آرزي حصل أيضا على وعد مشابه من صحافي آخر. في 12 تشرين ثاني أبلغ الصلح بهذا الأمر[93].

أ- **اللقاء الثاني** في 12 كانون أول. آرزي أبلغ الصلح أنه لم يحصل بعد على جواب من إلياهو ساسون في قضية إخلاء القرى اللبنانية. وأضاف أن إلياهو ساسون تأخر في العودة وأن هذا هو سبب التأخير. الصلح قال لأرزي إنه تحدّث مع بانتش، الذي وضعه في صورة محادثاته مع بن غوريون. كما أضاف أن لبنان سلّم قبل يوم، في 11 كانون أول، جواباً رسمياً لبانتش حول انضمامه إلى مفاوضات الهدنة. الرد اللبناني كان أنه من الصعب الإنضمام طالما أن القرى اللبنانية موجودة تحت الإحتلال الإسرائيلي. بحسب أقوال الصلح، بانتش أيد الموقف اللبناني. آرزي أثار خلال الحديث قضية نقل الأراضي إلى لبنان، وهي قضية لم تكن أصلا مطروحة على جدول الأعمال في التوقيت الذي جرى فيه اللقاء ومن المشكوك فيه أن يكون آرزي قد فُوِّض بطرحها. آرزي أشار إلى أن نقل الأراضي يجب أن يُنفذ عبر تسليمهم مباشرة من أيدي الجيش الإسرائيلي إلى أيدي اللبنانيين. الصلح ردّ أن بالإمكان ترتيب ذلك عن طريق الجنرال رايلي، الذي سيُحضر معه ضابطاً لبنانياً-لكن الأساس أن يحصل الإخلاء في توقيت عودته إلى بيروت. آرزي طلب أن يُخلي الجيش اللبناني، في إطار مبدأ إخلاء المناطق الموجود وراء خط الحدود، أراض كان سيطر عليها في منطقة رأس الناقورة، تقع جنوب الحدود. الصلح، الذي رفض أن يعطي «مقابلاً» فعليا من أي نوع لمحاوره، (حتى مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي!) قال إن هذا الأمر سيحصل بعد اتفاقية الهدنة، وأضاف أن لبنان لا يطالب إسرائيل بالعودة إلى نقاط ما قبل عملية «حيرام» (أي إخلاء الأراضي التي احتلت من قبل «جيش الإنقاذ» في الجليل) لأنه يدرك أن هذا الأمر غير منطقي[94].

أ- **اللقاء الثالث** والأخير جرى في 15 كانون أول. سبق اللقاء اتصالات هاتفية يومية من قبل الصلح بآرزي حول مسألة رد إلياهو ساسون، مع التشديد على أن انسحاب الجيش الإسرائيلي سيُساعد الصلح على العودة إلى لبنان «منتصراً». بعد التشاور مع موشيه شاريت رد آرزي بأن وزارة الخارجية أوصت بإخلاء القرى لاعتبارات سياسية، لكن بما أن الموضوع له أيضا أبعاد عسكرية فقد تمت إحالته إلى الجيش. جواب الجيش تأخر وقد يكون التأخير ناشئ عن الطلب الذي أثاره الصلح في حينه بأن يكون الإخلاء إنسحاباً أحادياً من قبل الجيش الإسرائيلي، فيما، في اللقاء الأخير، وافق على أن يتم تسليم الأراضي إلى الجيش اللبناني بواسطة الجنرال رايلي. الصلح قال إنه يهمُّ بالسفر إلى لبنان عن طريق روما والقاهرة وطلب أن يبقى آرزي على اتصال معه بشأن مسألة إخلاء القرى. كما أبلغه بأن لبنان طلب بشكل رسمي من رايلي الإهتمام بهذا الموضوع. الصلح عاد وكرر بأن ردّاً إيجابيا سيساعده في اتخاذ قرار بالعمل من أجل السلام، وإلا فإن المحادثات معه لن تؤدي إلى نتيجة. كما أنه أعرب عن سخطه لتأخر الرد وأعرب مجددا عن مصلحته في أن يُنفذ خروج الجيش من لبنان قبل أو أثناء عودته إلى بيروت[95].

في 14 كانون أول، عشية اللقاء الأخير مع الصلح، كتب آرزي رسالة إلى ساسون يطلب فيها الحصول على جواب نهائي بشأن إمكانية أن يبدأ إخلاء المناطق التي احتلها الجيش في لبنان في الوقت الذي يعود فيه الصلح إلى بيروت: «إذا كان صحيحا أننا مستعدون لإخلاء القرى كما قال بن غوريون لبانتش، وإذا كنا سنفعل ذلك، فإنه من الأفضل أن يصار إلى تنسيق ذلك مع عودته (الصلح)، ويمكننا أن نحصل على مقابل ما لقاءَ ذلك».. «رياض الصلح يعتقد أننا نتهرب من الرد» أضاف آرزي[96]. الرد من إسرائيل، بتوقيع شمعوني، وصل فقط في 19 كانون أول، بعد أن كان الصلح غادر إلى القاهرة، لكن يبدو أنه لم يُرضِ آرزي (لم نحصل على نص الرد). فقط في 29 كانون أول أرسل إلياهو ساسون من تل أبيب توجيهاً واضحاً لطوبيا آرزي[97]:

أؤكد من جهتي للصلح بأننا مستعدون لمغادرة الأراضي اللبنانية. وأنصحه باستخدام التواصل الذي تم إنشائه مع القادة العسكريين للمبادرة بالكلام في موضوع الهدنة. فبرأيي، سيكون ذلك الأمر الأكثر منفعة له وللبنان.

المعنى العملي لهذا التوجيه كان ردّا سلبياً على طلب الصلح. إسرائيل اشترطت الإنسحاب بالشروع بمحادثات الهدنة، وامتنعت عن الإلتزام أمام الصلح بانسحاب فوري من الأراضي اللبنانية، أو تحديد تاريخ لهذا الإنسحاب، أو حتى إخلاء بضعة قرى كبادرة حسن نية، الأمر الذي حصل في محادثات مكلاف-سالم في 14 كانون ثاني. الجواب الذي أُبلغ به الصلح لم يكن مختلفاً عن الجواب الذي أُبلغ به رئيس الأركان اللبناني، المقدم توفيق سالم، الذي التقى مع وفد من الضباط الإسرائيليين في رأس الناقورة، في اليوم الذي أرسلت فيه برقية ساسون (29 كانون ثاني). الجانب الإسرائيلي لم يكن مستعدا لاستثمار أي مُدخلات من أجل إيجاد فرصة لتطوير قناة الإتصال الأرفع، ذات الفرص الأفضل، في السياق الإسرائيلي- اللبناني وربما أيضا في السياق العربي، التي وفرها نشاط ساسون في باريس. في 31 كانون أول أبرق آرزي إلى القاهرة وبيروت النقاط الرئيسية للرد الذي حصل عليه من ساسون، وفقا لترميز محدد كان اتفق عليه مع الصلح[98]، متسبباً بطبيعة الحال بخيبة أمل كبيرة لدى الصلح الذي أثارت محادثاته مع آرزي توقعات غير واقعية.

قناة الإتصال مع الصلح تعرضت لضرر خطير، ربما غير قابل للإصلاح، من خلال تسريب أخبار إلى الصحافة اللبنانية حول اتصالاته بممثلين إسرائيليين. ليس واضحاً إذا ما كان هذا التسريب مقصود أو أن سببُه قلة الحذر لدى ساسون وآرزي فيما يتعلق بالإتصالات السرية. (اللقاءات مع إميل إده وأحمد الداعوق، السفير اللبناني في باريس، تسربت إلى الإعلام اللبناني أيضاً). طوبيا آرزي كتب في تقرير بتاريخ 6 شباط 1949 أنه أبلغ بأن رجال التحري اللبنانيين تراكضوا في شوارع بيروت وجمعوا أعداد صحيفة «النهار» التي نشرت خبر اللقاءات مقتبسةً خبراً نشره الصحافي كانت بيلبي في صحيفة نيويورك «هارولد تربيون»[99]. في مقابل ذلك، يرى أيال زيسر، في بحثه حول لبنان خلال فترة حكم بشارة الخوري، أن الأخبار التي نشرتها الصحافة اللبنانية حول اتصالات الصلح مع ممثلين إسرائيليين لم تُثر إهتماماً استثنائياً[100]. على أية حال، أثار التسريب توترا وسخطاً وشبهات وسط مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية. في رسالته في 6 شباط، ذكر آرزي أن مسألة التسريب صدمته لأنه كان واثقا من أن الأمر كان مقصودا من قبل مسؤولي وزارة الخارجية في البلاد، نتيجة قرار بـ«دفن» الصلح، وأضاف أنه لا يفهم المنطق وراء ذلك. آرزي كتب أن آلية الترميز التي إتفق عليها مع الصلح لم تكن متطورة إلى درجة أن يكتب

إليه ويحاول أن يبرر التسريب، ولذلك من الأفضل تأجيل التبرير وشرح الموضوع إلى أن يبرد الغضب[101]. منذئذ وحتى اغتيال رياض الصلح في عمّان على يَدَي عضو في الحزب السوري القومي، في 16 تموز 1951، ليس معلوماً إجراء اتصالات إضافية جرت بينه وبين جهات إسرائيلية، ويبدو أن اللقاءات في باريس كان الأخيرة معه.

ماذا كانت دوافع رياض الصلح في المحادثات ومن كان يمثل؟ الدكتور حسان حلاق، في كتابه «موقف لبنان من القضية الفلسطينية» يقول إن هدف الصلح، كان محاولة فهم الموقف الصهيوني بإسم الوفود العربية في باريس. بذلك، يضيف حلاق، كان لبنان يشبه الأردن وبقية الدول العربية التي أجرى زعماؤها اتصالات سرية مع إسرائيل. بحسب الحلاق، هناك من يُبرر خطوة الصلح بأنه عمل لمصلحة القضية الفلسطينية ومن أجل إخراج اليهود من القرى اللبنانية المحتلة[102].

هذا الوصف لدوافع الصلح ينطوي على انحياز والهدف منه «تطهير» الصلح من «دمغة» عقد لقاءات سرية مع ممثلين إسرائيليين ومن شبهة «التآمر» مع إسرائيل (الصحافة السورية، على سبيل المثال، اتهمته بأنه صديق الصهاينة منذ الأزل)[103]. في تقديري، الصلح لم يعقد لقاءاته ممثلاً للوفود العربية في باريس، كما أنه لم يُمثل الحكومة اللبنانية ودوافعُه لم تكن إيثارية كما يدّعي حلاق. دوافع الصلح، الرجل صاحب التجربة الطويلة في الإجتماع بالشخصيات الصهيونية، إنبثقت من نظرته إلى المحادثات مع الإسرائيليين كرافعة محتملة لدفع مكانته الشخصية قدماً، سواءً في لبنان أو في العالم العربي والولايات المتحدة: في المجال السياسي–مساعدة نشاطه في الأمم المتحدة؛ في المجال الإعلامي–تقديم شخصيته كسياسي عربي كبير، خصوصا في الإعلام الأميركي؛ والأهم–تقديم نفسه في لبنان على أنه نجح في سحب الجيش الإسرائيلي وإعادة الأراضي المحتلة إلى الوطن.

ماذا كانت نتائج المحادثات مع الصلح؟ بين دوافع الصلح هذه وتوقعات الجانب الإسرائيلي منه وُجدت هوة كبيرة لا يمكن جسرها. تحليل التقارير التي كتبها آرزي وساسون من باريس يشير إلى أن محاولاتهما إقناع الصلح بتحقيق إتفاق سلام إسرائيلي عربي باءت بالفشل. كسياسي لبناني مخضرم، حرص الصلح دائما على عدم إعطاء «رد نهائي» وإبقاء محاورية معلقين في حالة أمل. موقف الصلح هذا مفهوم ، لأنه لم يكن لديه أي قدرة عملية، في لبنان والعالم العربي، لتغيير جلده من قومي متطرف–واصل أثناء

إقامته في باريس التعبير عن معارضته لتقسيم فلسطين[104]– إلى داعية سلام بين إسرائيل والعرب. كما أنه لم يمتلك القدرة السياسية على إعطاء إسرائيل «مقابلاً» عملياً، خشية اتهامه بالتآمر معها. محاولات ساسون وآرزي لإقناعه بالمساعدة في تقريب السلام بين السلام والعرب كانت منذ البداية معدومة الفرصة ربطا بالظروف التي سادت في لبنان والعالم العربي في نهاية حرب الإستقلال. توقعاتهما في هذا الشأن كانت تمنيات ونتيجة لرؤية سياسة تُولي أهمية فائضة للدبلوماسية الشخصية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وجسر المصالح المتناقضة.

كما أن مطالبة الصلح الحاسمة الجانب الإسرائيلي بالإنسحاب الفوري للجيش الإسرائيلي من لبنان، الأمر الذي كان من شأنه كما قال أن يساعده في تعزيز مكانته الشخصية في الحلبة اللبنانية الداخلية، كانت عديمة الفرصة من المنظور الإسرائيلي الداخلي. بن غوريون وضباط الجيش لم يُعطوا أهمية خاصة للمحادثات التي أجراها ساسون وجماعته، ولا حتى مع شخصية مهمة مثل الصلح، ولم يكونوا مستعدين لاستثمار أية مُدْخَلات خاصة في تنمية هذه العلاقة. الجانب الإسرائيلي، ليس فقط لم يستجب لطلب الصلح، بل إنه امتنع عن إعطاء العلاقة معه أفضلية على الإتصالات مع الجهات التابعة للأمم المتحدة أو حتى على قناة الإتصال الرسمية التي كانت قد بدأت تتطور مع رئيس أركان الجيش اللبناني. حتى التقارير المغرضة لإلياهو ساسون إلى بن غوريون والحكومة المؤقتة، التي جمّلت صورة الإتصالات مع الصلح، لم تُفلح في تغيير هذه المقاربة الأساسية.

كيف انعكست نتائج المحادثات في مذكرات بن غوريون وفي تقارير إلياهو ساسون إلى الحكومة المؤقتة؟ بن غوريون كتب في مذكراته في 9 كانون أول 1948: «ساسون وصل من باريس. ثمة أمل في السلام بحسب أقواله. رياض الصلح مستعد للعمل لأجلنا. لبنان ليس لديه مطالب جغرافية، وعبء الحرب ثقيل عليهم، لكنهم لا يريدون الخروج منها وحدهم، ولذلك هو يريد أن يخرج الجميع. ليس لرياض الصلح فرصة للصعود أكثر، فهو قد وصل إلى الموقع الأرفع الذي يمكن أن يصل إليه مسلمٌ في لبنان. خارج لبنان ليس لديه أمل، وطموحه الوحيد هو أن يكون مؤثراً في الجامعة العربية»[105].

أيال زيسر كتب في بحثه «هذه السطور في مذكرات بن غوريون دفعت كثيرين إلى الإفتراض بأنه تم التوصل إلى اتفاق أو تفاهم ما بين ممثلي إسرائيل والصلح، ربما على

أساس شخصي»[106]. ويشير زيسر إلى أن هذه الفرضية لا تستند إلى أي دليل إضافي، ولذلك هي تفتقد إلى أساسٍ واقعي صلب وتتناقض مع أي منطق سياسي[107]. زيسر محق في استنتاجه الذي لا يستند إلى تقارير ساسون وآرزي الباريسية، وإنما إلى تشريح سياسي للساحة اللبنانية. تقارير ساسون وآرزي من باريس تُفيد بأنه حتى «الدليل» الموجود، للوهلة الأولى، بهذا الشأن، أي مذكرات بن غوريون، ليس موثوقاً لأنه يستند إلى إفادات مغرضة لساسون ترتكز على تمنيات وتفاؤل مفرط. رياض الصلح لم يُعرب عن استعداده أمام محاوريه للعمل من أجل إسرائيل، وإنما بالعكس- هو عاد وأوضح بشكل حاد وعلني الإشكالية المقترنة بذلك من ناحيته الشخصية ومن ناحية لبنان. إضافة إلى ذلك، تقرير ساسون إلى الحكومة المؤقتة في جلستها، بتاريخ 15 كانون أول، مشوبٌ أيضا بعدم الدقة. ساسون إمتنع عن الإبلاغ بالمطالبة الحاسمة للصلح بالإنسحاب الفوري للجيش الإسرائيلي من لبنان (التي من المفترض أنه أُبلغ بها)، وأفاد بأن الصلح أبلغه في لقائه الأخير بأنه عندما يعود إلى بيروت سيدرس موقفه وسيكون بإمكان إسرائيل التأثير على هذا الموقف من خلال سلوكها ومحادثاتها مع اللبنانيين[108]. عرضُ أقوال الصلح بهذه الطريقة، إضافة إلى تقرير ساسون إلى بن غوريون، لا ينسجمان مع الأمور التي قالها الصلح في باريس. في نهاية المطاف، الواقع أثبت أن المحادثات مع الصلح، رغم أهميتها الناشئة عن أصل وجود حوار مباشر بين ممثلين إسرائيليين وشخصيات لبنانية رفيعة إلى هذا الحد، ذات مكانة وشأن في العالم العربي، لم تُثمر أية نتيجة عملية على الصعيد الإسرائيلي-اللبناني أو الإسرائيلي-العربي وبعد عودة الصلح إلى بيروت لم يكن لها أي استمرارية.

رياض الصلح - رئيس حكومة على المهداف *

علاقات رياض الصلح مع المشروع الإستيطاني اليهودي، منذ مطلع القرن، ولقاءاته السرية مع ممثلي وزارة الخارجية في صيف 1948، لم تمنع تحوُّله إلى هدف للإغتيال بعد انتهاء المحادثات معه في باريس من دون نتائج. في 12 كانون أول 1948، بعد ثلاثة أيام من اللقاء الأخير بين آرزي والصلح، أبلغت قيادة المستعربين في البلاد أمرا عبر اللاسلكي لغمليئيل كوهين، قائد خليتي مستعربين في بيروت بتصفية رياض الصلح. هذا الأمر شكّل بداية الإستعدادات العملية التي استمرت حتى 22 شباط 1949، موعد وصول أمر إلغاء العملية من البلاد.

خلال فترة الإستقلال، عملت في سوريا ولبنان ثلاث خلايا مستعربين من وحدة «هاشاحر» التابعة للـ«بالماخ». قرار إرسال المستعربين صدر في تشرين ثاني 1947، عندما كان واضحا أن حربا ستندلع. الأول بين هؤلاء كان غمليئيل كوهين، الذي وصل إلى بيروت في 18 كانون ثاني 1948 لأجل الإختلاط في المدينة ووضع أساس فيها لمحطة المستعربين الرئيسية وراء الحدود. بعد احتلال حيفا، في نيسان 1948، تقرر استغلال فرار اللاجئين وإرسال مستعربين آخرين إلى بيروت لمهام جمع المعلومات وتنفيذ عمليات تخريبية. كما تم تهريب وسائل تخريبية وقتالية إلى بيروت وكذلك جهازي راديو استخدمهما المستعربون للتواصل اليومي مع مقر القيادة في البلاد الذي كان يخضع لقيادة الـ«بالماخ». بعد إنشاء الجيش الإسرائيلي تم دمج وحدة «هاشاحر» بإمرة الرائد شماريا ضمن إطار مصلحة الإستخبارات

* [هذا الجزء من البحث كُتب بعد تقديم الأطروحة وهو يستند إلى المصادر التالية: مجموعة من البرقيات التي تتطرق إلى اغتيال الصلح، كان غمليئيل كوهين قد نسخها من كراس البرقيات في أرشيف الجيش. وقد علمت بهذه المجموعة من خلال غمليئيل في أحاديث هاتفية في 23 و 28 آذار 1999، وفي حديث إضافي معه في بيته في تساهالا بتاريخ 26 نيسان 1999؛ ب. رافي سيتون وإسحاق شوشان. رجال السر والخفاء، بعض أنشطة الإستخبارات الإسرائيلية وراء الحدود (أورشليم؛ إصدار عادينيم، 1990)، ص، 144-145. 149؛ ج. إفادة هاتفية لإسحاق شوشان. تل أبيب 30 تشرين ثاني 1998؛ د. تفسكا درور، المستعربون في البالماخ (تل أبيب: وزارة الدفاع والكيبوتس الموحد، 1986)، ص، 186-210؛ ح. عاموس بلوبشتاين، المستعربون، نشأة وأفول القسم العربي في البالماخ 1940-1950 (تل أبيب؛ رسالة ماجستير، جامعة تل أبيب، 1986)، ص، 158-191؛ ط. أهارون زاده، المستعربون (كلية بيت بيرل) ص، 15-18؛ ي. يعقوب ماركوفتسكي، الوحدات البرية الخاصة في البالماخ (تل أبيب، وزارة الدفاع، 1989)، ص، 46؛ ك. عملية باريس، ص، 222-223.]

العسكرية وتغير اسمها إلى «ش. م. 18». خليتان من المستعربين بقيتا تعملان في بيروت طوال عامين إلى أن تم استبدالهما في أيار 1950.

مهمة تصفية رياض الصلح أُلقيت على عاتق المستعربين في 12 كانون أول 1948. في برقية من «هاشاحر» إلى غمليئيل جاء التالي: «تقرر تصفية رياض الصلح والمهمة ألقيت على عاتقنا. تعقبوه وأعدو إقتراحاً للتنفيذ. سيصلكم أمر التنفيذ في حينه». في برقية أخرى، وصلت في اليوم نفسه جاء: «سوف نهتم بإرسال طائرة صغيرة لإلقاء الأجزاء المطلوبة... أرسل رسالة بكل المطلوب... عليك أن تجد سريعا مكاناً وأرضاً مناسبين خارج أي منطقة مأهولة. العملية سوف تُنفذ في الليل... أبلغنا بالإحداثيات وأعطنا مؤشرات...إضافة إلى كل ذلك اهتم بوجود حقل مناسب لهبوط الطائرة...». خلال كانون أول 1948 وكانون ثاني 1949 أرسلت برقيات إضافية من البلاد حول هذا الموضوع، دلّت على الإهتمام بالعملية ومواصلة الإنشغال بها. في برقية بتاريخ 8 كانون ثاني تم إبلاغ غمليئيل بالتالي: «نفّذ عملية الإغتيال في أسرع وقت ممكن...هذه العملية اليوم مهمة جدا لمصالحنا». إلا أن البرقية التي تم استلامها في بيروت في 28 كانون ثاني 1949 كانت مؤشرا على التغيير الحاصل في إسرائيل. «نتيجة لظروف سياسية تتصل بعلاقة دولة إسرائيل بلبنان، يُطلب منك تأجيل إغتيال الهدف. نشدد أن هذا الأمر لا يُلغي العملية بشكل كامل، وإنما يؤجلها حتى أمر جديد» جاء في تلك البرقية التي أثارت سخطا وإحباطاً كبيرا وسط المستعربين. أمرُ الإلغاء النهائي وصل في 22 شباط: «تلقينا أمرا بإلغاء العملية التي كان علينا تنفيذها. حتى الآن، كان الأمر بالتأجيل فقط».

بعد تكليفهم بالمهمة، بدأ المستعربون بجمع المعلومات حول العملية. تعقّبوا الصلح يومياً في طريقه إلى البرلمان ذهاباً وإياباً. أحياناً تعقّبوا لقاءات ليلية أجراها الصلح مع الرئيس اللبناني. كما أنهم فحصوا مسار مروره وترتيبات الحماية حوله. رافي سيتون وإسحاق شوشان في كتابهما «رجال السر والخفاء، بعض أنشطة الإستخبارات الإسرائيلية وراء الحدود» يكتبان أنه في أعقاب جهد ميداني مكثف على مدى بضعة أسابيع إكتشف شوشان «نقطة ضعف» في مسار مرور الصلح من بيته إلى البرلمان: قطعة من طريق ضيق في شارع استُخدمت أرصفتهُ كسوق، حيث كان يمكن هناك إلصاق عبوة ناسفة بالسيارة. غمليئيل كوهين، الذي لعب دورا في جمع المعلومات، يقول إنه شارك في مظاهرة تأييد

للصلح في واحدة من ساحات بيروت ووصل إلى حد التماس معه ومع سيارته.

في مقر المستعربين في البلاد تقرر نقل تجهيزات ومواد متفجرة إضافية إلى بيروت لأجل العملية (أجهزة التوقيت الموجودة في حوزة المستعربين لم تكن مناسبة). المستعربون تلقوا تعليمات في نهاية كانون أول بفحص خيارين: تحديد مكان لإنزال التجهيزات بالمظلة، أو تأهيل مساحة لهبوط طائرة صغيرة في محيط خلدة جنوب بيروت. يبدو أنه في وقت لاحق تم استبعاد فكرة هبوط الطائرة وتركز الجهد حول الإنزال بالمظلة (أطلق عليها «عملية كَنَاف»). في سلاح الجو بدأوا في التحضيرات العملية لنقل التجهيزات إلى بيروت: بدأت تدريبات التحليق فوق منطقة حولون. وعندما وصل أمر الإلغاء إلى المستعربين في 22 شباط، ورد أيضاً في البرقية نفسها: «إضافة إلى ذلك، تم إلغاء عملية الإنزال بالمظلة التي كانت مرتبطة بعملية الإغتيال». هل وصلت عملية الإغتيال إلى مرحلة النضج من الناحية العملياتية، وبأي مستوى؟ يوجد روايتان حول هذا الأمر: الأولى، رواية إسحاق شوشان، الواردة في كتابه «رجال السر والخفاء»، ووفقا لها تم إرسال المواد المتفجرة المطلوبة إلى بيروت حيث حاكى تنفيذ العملية بها وأرسل تقريرا حول ذلك إلى إسرائيل بواسطة اللاسلكي؛ الثانية، رواية غمليئيل كوهين، ووفقا لها لم تصل الخطة أبدا إلى مرحلة تنفيذية متقدمة، إذ كانت تنقص المواد المتفجرة، كما أن عدد المستعربين المقيمين في بيروت كان غير كاف لتنفيذ المهمة، وتأهيلهم المهني وخبرتهم العملية كانا ناقصين فضلا عن وجود عيوب في الفكرة التنفيذية بأجمعها: كان من الصعب إلصاق عبوة بالسيارة أثناء مسيرها؛ والخلية التنفيذية لم يكن لديها مسارات هروب. لذلك، كانت الوسيلة الوحيدة لاغتيال الصلح هي عملية انتحارية، الأمر الذي لم يكن في الوارد أبدا.

القضية برمتها تثير جملة من الأسئلة: لماذا تم اختيار الصلح تحديدا كهدف للإغتيال؟ ماذا كان سبب إلغاء العملية؟ هل تم إلغاء العملية بسبب عدم وجود خطة عملياتية أم أن الإعتبارات كانت سياسية؟ هل قرار إلغاء العملية اتُخذ في الجيش أم في القيادة السياسية؟ لا يوجد لدينا أية إفادات مكتوبة أو شفهية يمكنها أن تُسلط الضوء على إعتبارات صنّاع القرار في البلاد، ولذلك لا يمكن إعطاء أجوبة صلبة على هذه الأسئلة. لكن، على أساس نسخ البرقيات الموجودة بحوزة غمليئيل كوهين، وإفادات المستعربين،

والأبحاث الأكاديمية التي نُشرت حول المستعربين، وتحليل الظروف السياسية والعسكرية التي سادت في البلاد ولبنان في تلك الفترة، سأحاول الإجابة على جزء من الأسئلة أعلاه.

السبب وراء عملية اغتيال الصلح، كما فهمه المستعربون العاملون في بيروت، كان انتقاماً و«تصفية حساب» مع الصلح، بسبب دوره الرئيسي في التحضيرات العربية للإجتياح ومواقفه المتطرفة ضد مسألة أرض إسرائيل. «لقد كان أحد الزعماء العرب الذي دفعوا باتجاه اجتياح الدولة العربية لأرض إسرائيل»، كتب إسحاق شوشان في كتابه «وقد كان الرجل الذي جنّد فوزي القاوقجي، وجهّزه وأرسله للقتال في أرض إسرائيل. كما أنه بادر إلى المؤتمرات والإجتماعات التي عقدتها الجامعة العربية... وكان إحدى الشخصيات المركزية في عملية التحريض للقضاء على الدولة». بدوره، غمليئيل كوهين، عندما سُئل عن سبب عملية الإغتيال، أجاب بأن الصلح كان الشخص الذي حرّض الدول العربية على شنّ حرب ضد إسرائيل. تجدر الإشارة إلى أن فكرة الإنتقام من شخصيات لبنانية شاركت في الجهد القتالي العربي تكررت أيضاً في حالة القاوقجي: خلال التحضيرات لاغتيال الصلح، تلقى المستعربون في بيروت توجيهاً للتحرّي عن مكان سكن القاوقجي (برقية في 20 كانون ثاني). وردَّ المستعربون بإرسال العنوان الدقيق (برقية في 28 شباط). غمليئيل كوهين يقول أيضا إن هذه الفكرة التي بادرت إليها قيادة «هاشاحر» ألغيت خلال عام 1949 من قبل حاييم هرتسوغ، رئيس مصلحة الإستخبارات العسكرية.

لماذا ألغيت عملية الإغتيال؟ عندما عاد إسحاق شوشان إلى البلاد، أُبلغ بأن عملية إغتيال الصلح والخطط العلمياتية الإضافية لخلايا المستعربين قد ألغيت، ربطاً باعتبار الحفاظ على أمن الجالية اليهودية في سوريا ولبنان. هذه الخشية لها بالتأكيد ما تستند إليه، وخصوصاً فيما يتعلق بالصلح، الشخصية المعروفة وصاحبة الصيت ليس فقط في لبنان، وإنما أيضا في العالم العربي كله، ويكفي أن نذكر في هذا السياق أعمال الشغب التي اندلعت في بيروت عندما قُتل الصلح على أيدي «الحزب القومي السوري».

لكن هذا الإعتبار لم يُشكل عائقاً أمام مبادرة العملية والتحضيرات التنفيذية التي استمرت أشهراً، والتي كان من شأن اكتشافها، بحد ذاته، أن يعرض أمن الجالية اليهودية في بيروت للخطر. لذلك، هذا التفسير وحده لا يكفي. السبب الرئيسي لإلغاء العملية

يمكن الوقوف عليه في مسار الحوار بين إسرائيل ولبنان الذي بدأ نهاية عام 1948، والذي أفضى في نهاية المطاف إلى اتفاقية الهدنة. ويمكن العثور على مؤشر واضح لذلك في البرقيات التي وصلت إلى البلاد: تأجيل عملية الإغتيال عُلل بـ«أسباب سياسية ترتبط بعلاقة دولة إسرائيل مع لبنان»، فيما أمر الإلغاء النهائي وصل إلى بيروت في 22 شباط، أي قبل أسبوع من الشروع بمحادثات الهدنة في الناقورة. في مطلع 1949، لم يكن هناك أي منطق سياسي في تصفية الصلح، إذ كان من شأن عملية كهذه أن تقوض جهود التوصل إلى هدنة مع لبنان أو حتى الإضرار بالنشاط السياسي القائم تجاه العالم العربي بأجمعه. فضلا عن ذلك، في تلك الفترة، كانت قوة الصلح السياسية في حالة أفول في الداخل اللبناني والعربي، وذلك بسبب اتّهامه بالمسؤولية عن الهزيمة في أرض إسرائيل، ولذلك لم يكن يشكل خطرا فعليا على المصالح السياسية لإسرائيل. ويمكن أن نضيف إلى مجموع هذه الإعتبارات أجواء انعدام الثقة، التي سادت في أوساط الإستخبارات العسكرية والجيش آنذاك، في القدرات التنفيذية للمستعربين لتنفيذ عملية من هذا النوع.

ورغم كل ما ذُكر، من المحتمل جدا أن لا تكون فكرة اغتيال الصلح قد فُرملت في قيادة الجيش، وإنما انتقل القرار بشأنها إلى القيادة السياسية. إسحاق شوشان يقول إنه بعد عودته إلى البلاد سمع من شمعون سوميخ، أحد الآباء المؤسسين للمستعربين في الـ«بالماخ»، أن خلافات إندلعت بين أجهزة الإستخبارات والأمن التي أيّدت العملية، وبين وزير الخارجية، موشيه شاريت، الذي عارضها ورفضها تماماً عندما وصل الأمر إليه. حتى غمليئيل كوهين يقول إنه تم إبلاغهم أن أمر إلغاء العملية صدر من «فوق»، في حين أن قراراً بحجم اغتيال شخصية بحجم الصلح يمكن فقط أن يصدر عن أشخاص بمستوى بن غوريون أو موشيه شاريت. وإذا صح هذا الأمر، فإنه يمكن النظر إلى إلغاء العملية بوصفه تعبيراً إضافياً عن الحذر الشديد والتأمل العميق الذي مارسته القيادة السياسية في الشأن اللبناني أثناء حرب الإستقلال، وللفجوة الكبيرة بين الأفكار والخطط البعيدة المدى التي أثيرت بين الفينة والأخرى، وبين السياسة الحذرة التي انتُهجت عملياً.

في 16 تموز 1951 اغتيل رياض الصلح بأيدي منفذَيْن، لبناني وفلسطيني، عضوين في «الحزب القومي السوري». وقد أطلق المنفذان النار عليه في ختام زيارة إلى الملك عبد

الله في الأردن أثناء ذهابه بالسيارة إلى مطار عمّان. بذلك، غابت عن الساحة السياسية شخصية مهمة ومؤثرة في لبنان والعالم العربي، كان للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل معها شبكة علاقات متعددة السنوات، معقدة وملتوية، لم تفضِ في نهاية المطاف إلى أية نتائج عملية.

2. بشارة الخوري - محاولات فاشلة لإقامة قناة تواصل مع الرئيس اللبناني

خلال حرب الإستقلال، قام إلياهو ساسون وطاقمه بمحاولات عدة لإنشاء قناة تواصل مباشرة أو غير مباشرة مع الرئيس اللبناني، بشارة الخوري، الذي التقاه ساسون مرتين خلال فترة الإنتداب.

الطلب التي توجّه به طوبيا آرزي بهذا الخصوص إلى شارل حلو، رجل سر الخوري، جوبه بالرفض. كما تم توجيه طلب إضافي عبر إلياس حرفوش، صحافي مشهور في لبنان، رئيس تحرير صحيفة «الحديث»، كان ساسون يعرفه من اتصالات سابقة في الثلاثينات. ساسون طلب من حرفوش، الذي كان إميل إدّه قد أفاد بأنه من جماعة بشارة الخوري، إرسال رسالة شخصية إلى الخوري، عن طريق أحد أصدقائه. في الرسالة حاول حرفوش فحص ما إذا كان الخوري يوافق على إجراء محادثات مباشرة مع ممثلين إسرائيليين. «يبدو لي أنه لن يحصل على أي جواب»، كتب إلياهو ساسون إلى يعقوب شمعوني في 9 آب 1948[109].

محاولات إنشاء علاقة مع بشارة الخوري باءت بالفشل[110]، إذ إنه، خلافا للمعارضة المسيحية الإنفصالية التي كان لديها مصلحة في الإستمرار بالعلاقة مع إسرائيل، وخلافاً لعدد من الشخصيات الرسمية اللبنانية التي لم ترَ في تبادل آراء سري وغير ملزم مع شخصيات إسرائيلية يعرفونها من الماضي أمراً مرفوضاً، امتنع الرئيس اللبناني عن إجراء أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع ممثلين إسرائيليين خلال فترة حرب الإستقلال وما بعدها، لأنه لم يكن هناك جدوى برأيه في هكذا علاقة، التي من شأن الكشف عنها أن يتسبب له بأضرار سياسية بالغة.

3. ميشال شيحا - أحد واضعي الأسس الإيديولوجية للبنان المستقل

ميشال شيحا كان شخصية بارزة خلال فترة الإنتداب من حيث مقاربتها المعادية للصهيونية والمشروع الإستيطاني اليهودي في أرض إسرائيل. من مواليد 1891، مصرفي وصحافي، ابن عائلة كلدانية كاثوليكية من بيروت عراقية الأصل. لعب دورا مهما في صياغة الدستور اللبناني وكان من واضعي الأسس الإيديولوجية لقيام لبنان المستقل ولـ«الطريقة اللبنانية»- شبكة التوازنات الحساسة بين الطوائف والعوائل والمناطق- مع اقتصاد رأسمالي يرتكز إلى التجارة والخدمات[111].

رغم أنه لم يشغل منصباً رسمياً في المؤسسة السياسية اللبنانية، إلا أن شيحا تمتع بنفوذ كبير بفعل قربه العائلي من الرئيس بشارة الخوري (الذي كان شيحا زوج شقيقته)، وامتلاكه صحيفة «Le Jour» وكونه الكاتب الرئيسي لمقالات تميزت بنزعتها اللاسامية[112]. في الأربعينات، خلال فترة رئاسة بشارة الخوري، ازداد تأثيره، حيث لعب دورا مهما في تنمية الخشية وسط الرأي العام اللبناني من المخاطر الكامنة للبنان والمسيحيين فيه جراء إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل.

خلال فترة الإنتداب أقامت الوكالة إتصالات عشوائية مع شيحا. في الثلاثيات التقى مرات عدة بإلياهو إيلات. في حوارهما الأول أعرب شيحا عن خشيته من أن يؤدي المشروع الصهيوني في أرض إسرائيل إلى زيادة النزعة القومية المتطرفة في المنطقة بأجمعها، وسيكون لذلك تأثير سلبي عن وضع الأقليات غير المسلمة التي تعيش في الدول العربية[113]. في 1945 حصل لقاء بالصدفة بين موشيه شاريت وميشال شيحا عند أحد المعارف اللبنانيين المشتركين[114]، ومنذ ذلك الوقت لم يُعلم بحصول أي اتصال إضافي بينه وبين مسؤولي الوكالة.

في ظل غياب إمكانية التواصل المباشر مع ميشال شيحا، وربما بسبب عدم موافقته على أي اتصال مباشر مع ممثلين إسرائيليين، جرى الإتصال به في باريس بواسطة يهودي باسم باركوفيتش، صحافي والقائم بالأعمال التجاري لرومانيا في بيروت، الذي كان يعرف شيحا من سنوات، بل وحاوره في بيروت حول مشكلة الفلسطينيين[115]. في مطلع كانون أول 1948 التقى باركوفيتش بشيحا مرتين في باريس، لمدة ثلاث ساعات[116]. قبل اللقاءات تم توجيه باكوفيتش بالتفصيل من قبل طوبيا آرزي، الذي كان يعرفه من أيام إقامة آرزي

في بيروت. في التوجيه، طُلب من باركوفيتش التركيز في محادثاته مع شيحا على تبديد خشية المسيحيين اللبنانيين، من أمثال شيحا، من الطموحات التوسعية لإسرائيل، ومن أن يروا فيها جهة تجلب الشيوعية إلى الشرق الأوسط فيخافون من أن تُبعد المسيحيين في المنطقة عن مواقعهم الإقتصادية والسياسية والثقافية[117].

المحادثات بين الجانبين تمحورت فعلا حول هذا الموضوع. في بداية الحديث الأول ذكر شيحا أنه عارض في الماضي خطة التقسيم وإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل وكان يعتقد أن إقامة دولة كهذه هي مغامرة غير محسوبة. أما الآن، فهو مدرك لوجود حقائق جديدة وواقع جديد ينبغي أخذه بالحسبان، لكن في نفس الوقت على اليهود أيضا أن يأخذوا الوقع العربي بالحسبان[118]. باركوفيتش أبلغ شيحا أنه التقى في باريس مع شخصيات إسرائيلية مُفوَّضة وشرح لها مخاوفَ جهاتٍ لبنانية من الطموحات التوسعية الإسرائيلية التي من شأنها أن تضر بلبنان ومن تشجيعِ إسرائيل لليسار المتطرف في لبنان. وأضاف باركوفيتش بأن الشخصيات الإسرائيلية أجابت بشكل قاطع بأنه لا يوجد أي أساس لهذه المخاوف وقدّموا له توضيحات مفصلة بهذا الخصوص. في سياق الحديث، توسّع باركوفيتش في عرض هذه التوضيحات التي حصل عليها من آرزي أمام محاوره[119].

ميشال شيحا قال إن لبنان لا يمكنه أن يتخذ خطوة أحادية تجاه إسرائيل لأنه عضو في الجامعة العربية، لكن يمكنه أن يلعب دور الوسيط بين إسرائيل والدول العربية الأخرى. واقترح على باركوفيتش أن يقيم اليهود علاقات مع المسلمين. باركوفيتش ردَّ بأن علاقاتٍ كهذه صارت قائمة، فردَّ شيحا أنه حتى لو كان المسلمون مستعدين للتحدث مع اليهود وتقديم إلتزامات لهم، فإن ذلك لا يعني أنهم سَيَفُون بها. وأضاف أنه بالنسبة له، كمصرفي، ثمة احترام للكلمة لأن الوعد في العمل المصرفي ملزم. باركوفيتش شدد على أن الإسرائيليين لا يريدون منه أي شيء وأن كل ما يطلبونه هو تبديد مخاوف اللبنانيين[120].

في نهاية الحديث، اقترح باركوفيتش على شيحا عقدَ لقاءٍ مباشر مع ممثل أو ممثلين إسرائيليين أصحاب صفة بحيث يمكنهم تقديم توضيحات إضافية له حول مخاوف اللبنانيين من إسرائيل. شيحا ردّ بالرفض، وقال إنه ليس لديه مانع مبدئي من لقاء إسرائيليين، والدليل أنه التقى في الماضي موشيه شاريت على وجبة غذاء عند صديق لبناني مشترك وأخذ انطباعا جيداً عنه. لكن عليه أن يأخذ بعين الإعتبار أنه صهر الرئيس اللبناني وحقيقة

أنه لا يحمل أية صفة رسمية في المؤسسة السياسية اللبنانية. وأشار إلى أن الموافقة على لقاءٍ كهذا في المستقبل مشروط بمصادقة الخوري، وأضاف أن الأمور التي سمعها من باركوفيتش كانت مفيدة جدا. باركوفيتش قال إن امتناعه وتحفظه على اللقاء المباشر مع الإسرائيليين خطأ، كما أخطأ في هذا الشأن في الماضي[121].

في التقرير الذي رفعه باركوفيتش لطوبيا آرزي حول اللقاء مع شيحا، قدّر أن الحديث بينهما كان مفيداً ومؤثراً[122]. بالقدر المعلوم، لم يكن للّقاء مع شيحا استمرارية، لكن من المحتمل أن الأمور التي سمعها من محاوره، وكذلك الواقع الجديد الذي نشأ في نهاية حرب الإستقلال، كان لهما تأثيرٌ ما على مواقف شيحا. في 19 شباط 1949، كتب طوبيا آرزي أن ميشال شيحا أرسل إلى باركوفيتش مقالاً رئيسياً نشره في صحيفته، في 3 شباط، جاء فيه أن حكومة إسرائيل هي أمر واقع، وأنها ستبدأ بخطط تطوير اقتصادية «ولذلك على لبنان أن يقف منتصباً لأن جيرة كهذه تحتم عليه ذلك»[123]. وأضاف آرزي، بشيء من المبالغة، أن «هذا تغيير ملحوظ في نهج شيحا المؤثر إلى حد غير قليل في لبنان»[124].

4. شارل حلو - سفير لبنان إلى الفاتيكان

بداية العلاقة المستجدة بين طوبيا آرزي وشارل حلو، الذي كان يعرفه جيدا من أيام إقامته في لبنان في عامي 1944–1945، كانت في لقاءِ صدفةٍ بينهما، في 27 أيلول 1948، في فندقٍ بباريس كان يُستخدم مكاناً لمُداولات مكَتب الإعلام العربي. طوبيا آرزي طلب وحصل على عنوان ورقم هاتف حلو والتقى الإثنان على الغذاء في 1 تشرين أول[125]. شارل حلو، مسيحي ماروني، من مؤيدي بشارة الخوري، رئيس عتيد للبنان، خدم في حرب الإستقلال سفيرا للبنان في الفاتيكان حيث لعب دورا نشطا في إقناع البابا بالإمتناع عن الإعتراف السياسي بدولة إسرائيل[126]. خلال مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس، كان حلو عضوا في الوفد اللبناني وتابع شؤون الإعلام العربي في باريس طوال فترة المؤتمر[127].

إفتتح حلو الحديث مع طوبيا بالإعراب عن خشيته من النوايا التوسعية الإسرائيلية في المستقبل من الناحية الجغرافية والإقتصادية والثقافية، الأمر الذي من شأنه أن يُضر بمكانة اللبنانيين والمسيحيين في الشرق. وأضاف أنه لو لم يكن لدى إسرائيل نوايا كهذه في

الوقت الراهن، فإن قوّتها ستدفعُها إلى ذلك في المستقبل. وأعرب شارل حلو عن الخشية من «إغراق الشرق» بمهاجرين يهود، وقال إنه أجرى حساباتٍ فتبيّن أنه خلال عام إلى عامين سيصل عدد سكان دولة إسرائيل إلى مليونين. آرزي حاول تبديد هذه المخاوف وتناقش معه طويلاً[128].

في الجزء الثاني من الحديث حاول آرزي أن يقيم بواسطة حلو قناة إتصال مع بشارة الخوري وأن ينقل إليه مواقف وتصورات إسرائيل. كذلك، أراد آرزي إقناع حلو بأن يحاول تبديد التوتر لدى ممثلي لبنان في الأمم المتحدة ودفعهم إلى الإمتناع عن الإستفزازات المتطرفة أثناء خطاباتهم. جواب حلو كان: «لا شيء يمكن فعله اليوم. لا شيء للحديث عنه اليوم: ينبغي إنهاء اللعبة في الأمم المتحدة. كلّ منا مضطر للعب دوره سواء كان ذلك لطيفاً أم لا». وأضاف أنه لا معنى للحديث الآن مع بشارة الخوري، ولن يجرؤ أحد على القيام بذلك أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة. لكنه اقترح أن يتم الحديث معه حول ذلك مرة أخرى بعد انتهاء المؤتمر الأممي. آرزي سأل حلو حول ما إذا كان ينصح الممثلين الإسرائيليين بالتحدث إلى رياض الصلح. جواب حلو كان أن الصلح قد يستقبل الممثلين الإسرائيليين بحفاوة وقد لا يفعل ذلك، لكنه «لن يقدر ولن يرغب بأن يفعل شيئاً عملياً»[129]. (وهكذا حصل فعلاً).

خلافاً للرأي الذي ساد أوساط القيادة الإسرائيلية بأن لبنان سيكون الدولة الثانية التي ستوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، أظهر شارل حلو مقاربة ذكية وواقعية، من خلال قوله لمحاوريه إن لبنان سيكون برأيه من بين الدول الأخيرة، إن لم يكن الأخير، في التوصل إلى تسوية مع إسرائيل. وذلك بالرغم من وجود تعاطف كبير وسط المسيحيين تجاه إسرائيل، وربما بسبب ذلك. في نهاية الحديث إقترح حلو على آرزي أن يأتي لزيارته في روما في نهاية المؤتمر الأممي في باريس.

5. أحمد الداعوق - سفير لبنان إلى باريس

السفارة اللبنانية في باريس كانت أحد الأهداف الرئيسية لإلياهو ساسون. ساسون وآرزي نجحا في إقامة علاقة مع السفير اللبناني، أحمد الداعوق، ابن عائلة سنية بيروتية مرموقة

ومن المقربين من الرئيس بشارة الخوري. في آب 1948 إلتقى طوبيا آرزي بالداعوق، حيث تحدث الرجلان، اللذان كانا يعرفان بعضهما من فترة إقامة آرزي في بيروت، لمدة ساعة ونصف حول الوضع في العالم العربي ومشاكل اللاجئين وإمكانية التوصل إلى سلام مستقبلا. الداعوق اعترف بالهزيمة العربية في الحرب، ولفت إلى أن طموح العرب اليوم هو الخروج منها بكرامة، وشدد على أن تعهّدات الزعماء العرب هي التي تمنع إنهاء الحرب سريعا، كما أعرب عن تأييده لإقامة دولتين في أرض إسرائيل في إطار فدرالي ضعيف. في نهاية الحديث، ناقش الجانبان الأضرار المادية التي لحقت بلبنان جراء الحرب وكذلك مصلحة لبنان في إقامة علاقات سليمة مع إسرائيل. وقرر الجانبان مواصلة العلاقة بينهما والحفاظ عليها[130].

هذه العلاقة تطورت إلى لقاءات بينهما رُفعت، على ما يبدو، تقارير بشأنها، أو على الأقل بشأن بعضها، إلى الحكومة اللبنانية. في 15 آذار 1949، خلال محادثات الهدنة، إلتقى ساسون وآرزي بأحمد الداعوق في بيته، حيث أوضحا له خلفيات التكتيك الإسرائيلي بخصوص تأجيل التوقيع على اتفاقية الهدنة مع لبنان وحاولا إقناعه بأن المصلحة اللبنانية توجب التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل وليس فقط اتفاقية هدنة. من جانبه، أعرب الداعوق عن دهشته من التكتيك الإسرائيلي بخصوص تأجيل التوقيع. في تقريره حول اللقاء، أشار ساسون إلى أن الداعوق كتب إلى الحكومة اللبنانية تقريرا مطولاً حول اللقاء[131]. هذا اللقاء في باريس كان منفصلا عن مفاوضات الناقورة ولم يكن له أي تأثير على عملية صناعة القرارات في إسرائيل.

6. فؤاد عمون - مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية

فؤاد عمون، مسيحي ماروني، شغل منصب مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية، اتصل هاتفياً بإلياهو ساسون في 9 تشرين ثاني. ساسون ردّ عليه بمذكرة مكتوبة في اليوم التالي اقترح فيها تحديد موعد للقاء بينهما. يبدو أن اللقاء بين الجانبين عُقد، لكن مضمونه ليس معلوماً لنا وليس واضحاً إذا ما كان له صلة[132].

7. فؤاد حاج علي - صحافي شيعي

إلياهو ساسون وفريقه عملوا أيضا في النشاط الإعلامي الهادف إلى التأثير على الرأي العالم في الدول العربية من خلال نشر معلومات حول السياسة الإسرائيلية ومواجهة الدعاية العربية المعادية. في هذا الإطار،إالتقوا صحافيين عرب حضروا بين الفينة والأخرى إلى باريس ومن ضمنهم إعلاميون لبنانيون. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى اللقاءات (بواسطة باركوفيتش) مع ميشال شيحا صاحب جريدة «Le Jour»، واللقاءات مع إلياس ربابي رئيس تحرير مجلة «العمل» الناطقة بإسم «الكتائب»، والعلاقة مع الصحافي إلياس حرفوش الذي في سياقها قدم حرفوش على ما يبدو خطة دعائية لمصلحة إسرائيل في لبنان، وهي خطة رفضها إلياهو ساسون بسبب كلفتها المادية المرتفعة[133].

في إطار النشاط الإعلامي إلتقى طوبيا آرزي بفؤاد حاج علي، مراسل الأسبوعية البيروتية «كل شيء» في باريس، شيعي الأصل، كان يُحضّر في ذلك الحين رسالة دكتوراه في الحقوق. هذا اللقاء كان إستثنائياً، من حيث أن معظم الأشخاص الذين التقاهم ساسون وفريقه في باريس، بمن في ذلك الصحافيون، كانوا مسيحيين. طوبيا آرزي، الذي رفع تقريرا بشأن اللقاء في 20 أيلول، ذكر أن حاج علي نشر قبل أسابيع مقالاً حول لقاءات شبة رسمية بين إسرائيليين ولبنانيين في باريس، في أعقاب لقاء آرزي مع أحمد الداعوق، سفير لبنان في فرنسا[134]. في اللقاء إقترح آرزي على حاج علي أن يكون على تواصل معه وأن يستعين به لكي يحصل على مواد ومعلومات ومقابلات مع شخصيات إسرائيلية. حاج علي، الذي أبدى تحفظاً في بداية الحديث، وعد بالبقاء على اتصال مع آرزي[135].

عندما وصل التقرير عن اللقاء إلى يعقوب شمعوني، المدير الفعلي لقسم الشرق الأوسط، إقترح شمعوني على آرزي الطلب من حاج علي مسحاً حول الطائفة الشيعية في لبنان: ماهيتها السياسية، التيارات المختلفة فيها والعلاقات بين تفرعاتها المنتشرة، وذلك في إطار الإستفادة من التناقضات بين الشيعة والسنة من أجل ممارسة نشاط فعال[136]. في ردّه، قال آرزي إن حاج علي لم يتصل حتى الآن منذ اللقاء الأخير، مضيفاً أن الأخير عُين في هذه الأثناء سكرتيراً للوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة أو سكرتيراً لواحدة من اللجان اللبنانية في باريس، ولذلك، لا ينبغي توقع استجابته لطلب شمعوني لأنه عربي قومي. العلاقة مع حاج علي لم تستمر بعد ذلك[137].

8. فؤاد أفرام البستاني - مثقف مسيحي ماروني

في إطار اللقاءات مع مثقفين، برز اللقاء بين إلياهو ساسون وطوبيا آرزي من جهة وفؤاد أفرام البستاني من جهة أخرى. مسيحي ماروني، من دير القمر، بروفسور في الأدب والتاريخ العربي في جامعة القديس يوسف في بيروت. اللقاء جرى في بداية أيلول 1948. البستاني أبلغ محاوره عن انطباعاته حول جولة قام بها في أسبانيا مشيراً إلى أنه خلال هذه الجولة شرح كيف أن الإنتصار اليهودي في أرض إسرائيل من شأنه أن يضمن الطابع المسيحي للبنان ويعزز الأقليات في الشرق. في أعقاب اللقاء، أوصى ساسون بإقامة علاقة مع بروفسورَين إثنين إضافيين، من المتعاطفين مع إسرائيل، في جامعة القديس يوسف وبتنمية العلاقة مع هؤلاء المثقفين نظراً لتأثيرهم في لبنان. لقاء إضافي بين ساسون والبستاني جرى في منتصف تشرين أول نقل فيه البستاني رسالة من الرئيس بشارة الخوري أعرب فيها عن رغبة لبنان في الإمتناع عن تصادم عسكري مع إسرائيل. البستاني أوضح خلال الحديث أن زعماء المسيحيين، رغم طموحهم إلى التعايش مع إسرائيل، يجدون صعوبة في المبادرة إلى حل سلمي في الأجواءالحالية في العالم العربي[138].

9. تقي الدين الصلح - مستشارفي الأمانة العامة للجامعة العربية

عائلة الصلح شكلت هدفاً مهماً لمسؤولي قسم الشرق الأوسط. بالإضافة إلى اللقاءات التي عُقدت مع رياض الصلح، جرت محاولة، في آب 1948، للإتصال بسامي الصلح (الذي كان يوجد معه أيضا علاقة خلال فترة الإنتداب)[139]. شخصية إضافية من عائلة الصلح، أقام إلياهو ساسون علاقة معها أيضاً خلال فترة حرب الإستقلال كانت تقي الدين الصلح.

تقي الدين الصلح، مسلم سني، ابن عم رياض الصلح، عمل في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مصر. في إطار عمله هذا، تم إرساله من قبل الجامعة العربية إلى القدس، قبل 15 أيار، حيث أجرى إتصالات حول وقف إطلاق النار مع القناصل الموجودين هناك، من بينهم القنصل الأميركي والفرنسي والبلجيكي[140]. العلاقة معه تأسست عبر يولاند هارمور، عضو مجموعة في مصر كان يشغلها ساسون ومصلحة الأخبار العربية[141].

بعد وصوله إلى باريس، نقل ساسون رسالة إلى تقي الدين الصلح، عن طريق سكرتيرة يولاند. الصلح أكد إستلام الرسالة، ووعد بالمساعدة في الدوائر التي يعمل فيها، وتقدم باقتراح حل خاص به لمشكلة أرض إسرائيل من خلال تقسيمها إلى منطقتين، عربي وإسرائيلي، تحظى كل منهما بدرجة كبيرة من الإستقلال، وتنتخبان ممثلية متساوية تعنى بشؤون الأمن والخارجية[142]. ساسون أرسل رسالة أخرى إلى الصلح، في 10 آب 1948[143]. في رسائله أراد ساسون زرع أفكار عند الصلح، يتم نقلها عبره إلى زملائه في الجامعة العربية[144]. العلاقة مع تقي الدين الصلح استمرت حتى بداية 1949. هذه العلاقة لم تُثمر أية نتيجة عملية باستثناء تبادل الآراء والمعلومات السياسية غير القيمة.

الشيعة

1. التطرف وسط الشيعة

خلال فترة حرب الإستقلال، وصل إلى نهايته عصر علاقات حسن الجوار والتعاون بين المستوطنات في الشمال والطائفة الشيعية في جنوب لبنان، وهو عصر بدأ مع بداية الإستيطان اليهودي في الجليل. الطائفة الشيعية اتسمت بالضعف في الساحة اللبنانية الداخلية، الأمر الذي لم يسمح للشيعة بأن يعارضوا بشكل فعال إستخدام جنوب لبنان من قبل الفلسطينيين والعالم العربي كساحة لتشكيل المجموعات وبؤرة للعمل العسكري الموجه ضد المستوطنات اليهودية في أرض إسرائيل. هذه الظاهرة بدأت مع التشكيلات التنظيمية التابعة للمفتي في جنوب لبنان خلال «الثورة العربية» (1936–1939)، واستُأنفت بزخم أكبر خلال حرب الإستقلال (1947–1949) وعادت ونشطت في الخمسينات.

في ظل فقدان القدرة على مواجهة الضغوط التي موَرست عليهم من قبل جهات أقوى على الصعيدين العسكري والسياسي، إلتزم الشيعة وزعامتهم الإقطاعية المتمثلة بأحمد الأسعد، نهجاً براغماتياً تمثل بالتسليم والتكيف مع هذه الجهات. الأمر بدأ بحجم متواضع إبان «الثورة العربية» ثم صار أكثر حضوراً إبان الحرب غير النظامية في حرب الإستقلال، عندما حول «جيش الإنقاذ» جنوب لبنان، وتحديداً القرى الشيعية المحاذية للحدود، إلى نقطة انطلاق للعمليات في أرض إسرائيل.

منذ كانون أول 1947 وحتى الإجتياح العربي النظامي لأرض إسرائيل، في 15 أيار 1948، تم الشروع بعملية بناء مسرّعة لبنية تحتية عسكرية تابعة لـ«جيش الإنقاذ» في القرى الشيعية على طول الحدود، حيث برزت بشكل خاص بلدة بنت جبيل وقرية عيترون، اللتان توضعت مكاتب ومقرات «جيش الإنقاذ» فيهما. منذ بداية عام 1948، تراكمت في البلاد أخبار كثيرة حول تمركز مجموعات مسلحة في القرى الشيعية على طول الحدود وحول وجود نيات لمهاجمة مستوطنات يهودية. في مطلع أيار 1948 كان هناك على ما يبدو أيضا تورط مباشر للبنانيين محليين – من جماعة أحمد الأسعد– في هجمات على راموت نفتالي. في تقرير للواء «يفتاح» بتاريخ 4 أيار، جاء أن 150 مسلحاً من جماعة أحمد الأسعد موجودون في قرية النبي يوشع، وأن الهجوم على راموت نفتالي شارك فيها أيضاً عرب من المنطقة[145].

إلى أجواء التطرف العامة التي سادت لبنان عام 1947، وخصوصا المسلمين، إنْجَرَّ أيضا أحمد الأسعد، إنطلاقاً من اعتبارات براغماتية واضحة وليس من دوافع إيديولوجية تتعلق بدعم القضية الفلسطينية. وبدأ الأسعد بنسج علاقات جيدة مع فوزي القاوقجي، «جيش الإنقاذ»، وأطلق تصريحات مؤيدة للفلسطينيين، على شاكلة تصريحات السلطة الحاكمة في لبنان. على سبيل المثال، جاء في تقرير إستخباري أعدّته مصلحة الأخبار العربية في 25 آب 1947 أن أحمد الأسعد نظّم حفلةً في الطيبة دعا إليها السفير الأميركي في لبنان ونحو 50 مواطنا أميركيا مقيمين في لبنان، وأعرب خلالها عن خيبة العرب من دعم الولايات المتحدة للصهاينة، وقال إن الصهيونية ستكون دائما مصدراً للقلاقل في الشرق الأوسط[146].

في تقارير أخرى لمصلحة الأخبار العربية، في شهري أيلول-تشرين أول 1947، جاء أن ضغوطا تُمارس على أحمد الأسعد لتنظيم هجمات للنهب ضد المستوطنات الحدودية[147]. في تقرير إستخباري بتاريخ 23 كانون ثاني 1948، وردت معلومة عن مشاركة الأسعد في حفل ببيت القاوقجي ألقى فيه خطابا أمام جمهور من آلاف القرويين الجنوبيين وتحدث عن استعداد أهل جبل عامل للتضحية بكل ما يملكون لأجل فلسطين و«في سبيل القضاء على الصهيونية والصهاينة». بعد الخطاب نُظّم عرض عسكري لمتطوعين من القرى الشيعية، مرّوا بصفوفهم أمام القاوقجي وأحمد الأسعد مع سلاحهم الكامل

ونادوا «تحيا فلسطين» و«لتسقط الصهيونية»[148]. في 14 تشرين أول 1947، وعلى خلفية تشخيص تجمعات عسكرية سورية قرب الحدود، كتب بن غوريون في مذكراته: «في لبنان: أحمد بك، الذي كان معتدلاً، صار متحمساً، ويسيطر على الكثير من القرى...»[149].

في موازاة التقارب مع القاوقجي، حرص الأسعد، إنطلاقاً من مقاربة براغماتية، على عدم حرق الجسور مع المشروع الإستيطاني وحاول تبديد المخاوف عنده من تورطه الفعال في المعارك. بن غوريون كتب في مذكراته في 5 نيسان 1948 أنه أُبلغ من قبل يوسف فاين بأن «أحمد بك أرسل صهره صبري بك (كان يعمل في شركة «طريق وبناء» وعلى علاقة مع اليهود) للقول لنا إنه لن يقوم بشيء ضد اليهود»[150]. وتبيّن بعد استفسارٍ مع أحد الشيعة المؤيدين للأسعد من كفركلا، أن صبري بك حمادة، زعيم شيعي بارز من البقاع اللبناني شغل مرات عدة منصب رئيس مجلس النواب، كان متزوجاً من زينب، بنت الأسعد. أحمد الأسعد وصبري حمادة كانا خلال الحرب العالمية الثانية على علاقة مع موشيه أليوفيتش، من كفار غلعادي، كما أنهما زارا المستوطنة في صيف 1941. من الفقرة الواردة في مذكرات بن غوريون يتبيّن أنّ العلاقات مع صبري حمادة استمرت، بل وأن حمادة كان رجل الإرتباط بين أحمد الأسعد والمشروع الإستيطاني إبان حرب الإستقلال.

2. توغلات الجيش الإسرائيلي في القرى الشيعية خلال النصف الثاني من أيار 1948

إنتشار «جيش الإنقاذ» في القرى الشيعية بجنوب لبنان، النشاط الذي مارسه إنطلاقا من هناك مستعيناً بسكان محليين من الشيعة ومواقف أحمد الأسعد المعادية لإسرائيل، هذه الأمور كانت العوامل الأساسية لسلسلة التوغلات التي نفذها لواء «يفتاح» في النصف الثاني من شهر أيار داخل قرى شيعية لبنانية محاذية للحدود في المنطقة المقابلة للمالكية، المنارة ومسغاف عام. في 19 أيار تقدمت وحدة تابعة للـ«بالماخ» باتجاه قرية بليدا الشيعية وأطلقت النار عليها من الخارج دون الدخول إليها[151]؛ في 22 أيار نُفذت سلسلة من الهجمات على قرى الطيبة (حيث تم تفجير قصر الأسعد وستة أبنية كبيرة داخل القرية)، حولا (حيث تم تفجير 8 أبنية كبيرة) وقرية هونين في الأراضي الإسرائيلية (حيث تم تفجير بناء أثناء الإنسحاب). تقرير لواء «يفتاح» حول هذه الهجمات يذكر أن مقاومة العدو

كانت متوسطة، وانتهت بـ 16 قتيلا على الأقل في صفوفه[152]. في تقرير آخر للّواء بتاريخ 29 أيار، أُفيد عن شنّ هجوم ناجح باتجاه قرية عيترون وأن سلاح الجو قصف عيترون وبنت جبيل وعلما الشعب[153]. في 1 حَزيران أفيد (من قبل جهة استخبارية غير محددة) بأن مجموعة من جنود الجيش الإسرائيلي تعرضت لكفركلا في ليل 31 أيار[154].

سلسلة الهجمات هذه، وخصوصاً تفجير قصر أحمد الأسعد (نفس القصر الذي لجأ إليه نازحو تل حاي وكفار غلعادي) شكّلت نهاية شبكة العلاقات الجيدة التي سادت إبان فترة الإنتداب بين المستوطنات اليهودية في الشمال وجيرانها الشيعة. محاولات ناحوم هوروفيتش من كفار غلعادي–شخصية مفتاحية في تنمية العلاقات مع الشيعة إبان فترة الإنتداب– لكبح مسار تدهور العلاقات معهم باءت بالفشل. أوري هوروفيتش، إبنه، قال إن ناحوم أرسل مبعوثين إلى أحمد الأسعد لكي يستفسر منه عن تصريحاته في البرلمان بشأن إلقاء اليهود في البحر، فجاءه الجواب بأن على ناحوم ألا يعطي أهمية لهذا التصريح، لأنه لا يتواءم مع أفعاله[155]. ناحوم هوروفيتش عارض الهجوم على قصر الأسعد، لكن محاولاته لإقناع قيادة الـ«بالماخ» باءت بالفشل. يغآل ألون، بحسب إفادة أوري هوروفيتش، كان في حينه قائداً صغيراً وعديمَ التجربة، لم يعرف البيئة والناس، وهو الذي دفع باتجاه تنفيذ هذه العملية. أوري هوروفيتش أفاد أن ناحوم حاول حتى اللحظة الأخيرة منع تنفيذ العملية. قاعدة الإنطلاق لقوة الـ«بالماخ» كانت كفار غلعادي، حيث وقف ناحوم على بوابة المستوطنة وطلب من دان لانر، قائد الكتيبة التي كانت في طريقها إلى تنفيذ الهجوم، أن يصله عن طريق جهاز الإتصال بيغآل ألون. ناحوم تحدث فعلاً مع ألون، لكن الأخير لم يقتنع وأمر بتفجير القصر[156]. بحسب أوري هوروفيتش، أوجد تفجير قصر الزعيم الشيعي والمس بكرامته شرخاً في العلاقات مع الشيعة وخطوة نحو قطع شبكة العلاقات الجيدة معهم[157].

سلسلة الهجمات هذه، كان لها أثر فوري على الصعيد اللبناني الداخلي. في أعقاب الهجوم على الطيبة وحولا وهونين، بلّغ لواءُ «يفتاح» بأن سكان هذه القرى والقرى المجاورة لها «فرّوا هَلِعين»، وبدأت حركة نزوح عامة نحو الغرب[158]. كذلك في أعقاب العملية في كفركلا، بتاريخ 31 أيار، تم الإبلاغ عن «فرار مذعور» من القرية[159]. الأسعد، الذي نصح سكان القرى القريبة من الحدود، عشية الإجتياح، بعدم إخلاء قراهم[160]، لم يستطع

البقاء لامبالياً أزاء فرار السكان وتفجير قصره، فتوجّه برسالة إلى الحكومة اللبنانية وطلب منها سلاحاً لأجل سكان جبل عامل. الحكومة ردت بأن الطلب سيُدرس، لكنها عملياً رفضت الإستجابة له[161]. الأسعد جمع أنصاره الشيعة في بيروت ودعا للإنتقام، وطلب منهم التبرع بالمال لشراء السلاح لضمان عدم تكرار الهجمات على القرى الشيعية. وفقا لتقارير مصلحة الأخبار، هاجم عددٌ من أنصار الأسعد الحيَّ اليهودي في بيروت، ففتحت الشرطة النار على الجموع ما أدى إلى إصابة ستة من الشيعة بجراح. ويَذكرُ تقرير مصلحة الأخبار أن أنصار الأسعد كان يدركون أنهم لا يملكون سلاحاً وأنهم لا يمكنهم القتال بالكلام.

ماذا كانت اعتبارات يغآل ألون في تنفيذ هذه الهجمات؟ في الوثائق الأرشيفية لا يوجد جواب على هذا السؤال. يمكن الإفتراض أن هذه الهجمات، التي نُفذت خلال الفترة الصعبة والإشكالية لاجتياح الجيوش العربية أرضَ إسرائيل، كانت تستهدف الإضرار بقواعد «جيش الإنقاذ» ومجموعات المتطوعين في القرى القريبة من الحدود، وردع سكان القرى وزعيمهم أحمد الأسعد عن الإستمرار في التعاون مع «جيش الإنقاذ». إذا كان هذا فعلا هو الهدف، فإنه لم يتحقق. فالسكان المحليون، الضعفاء من الناحية السياسية والعسكرية، لم يكن لديهم أبداً فرصة للضغط على «جيش الإنقاذ» أو على الحكومة اللبنانية المركزية، فيما وجود «جيش الإنقاذ» على مقربة من الحدود تم تحديداً تعزيزُه في أعقاب تلك الهجمات التي جسّدت ضعف الجيش اللبناني.

هل أُخذ البعد السياسي للعلاقات مع الطائفة الشيعية وأحمد الأسعد بعين الإعتبار أثناء اتخاذ قرار تنفيذ هذه الهجمات؟ هل تم استحضار شبكة علاقات حسن الجوار التي سادت بين الشيعة والمستوطنات الشمالية، والدَّيْن التاريخي المتوجب على المستوطنات لعائلة الأسعد من أيام تل حاي أثناء اتخاذ قرار تفجير قصر الأسعد في الطيبة؟ ثمة شك كبير في ذلك. يبدو أن الإعتبار العسكري– الأمني كان مهيمناً، وأن الإعتبارات الأخرى لم يكن لها تأثير. فضلا عن ذلك، يغآل ألون، قائد الـ«بالماخ»، أولى أهمية للعلاقات مع الموارنة والدروز والبدو، لكنه لم يعطِ أهمية خاصة للعلاقات مع الشيعة. في محاضرة ألقاها، بعد عشر سنوات، بتاريخ 14 شباط 1958، أقر يغآل ألون بخطأ عدم قيام المشروع الإستيطاني بما يكفي من أجل الوصول إلى اتفاقٍ مسبق مع الموارنة في لبنان لأجل تحويله

إلى «جمهورية مارونية صافية»[162]، متجاهلاً الطائفة الشيعية تماماً. دافيد بن غوريون، الشخصية المركزية في صناعة القرارات، كان منشغلاً بعدد كبير من المشاكل الجارية، ومن المشكوك فيه أن تكون هجمات لواء «يفتاح» قد عُرضت عليه للمصادقة المسبقة، أو أن تكون قضية العلاقات مع الشيعة أُثيرت أمامه خلال هذه الفترة الحرجة من إجتياح العرب لأرض إسرائيل. التقرير الذي قدّمه إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 أيار 1948 حول إحدى هجمات لواء «يفتاح» وراء الحدود كان قصيراً ومختصراً: «لقد عملنا أيضاً وراء الحدود اللبنانية–فجرنا طرقات وجسور»[163]. في مذكراته وتصريحاته أمام الحكومة المؤقتة، في نهاية أيار، خلال الفترة التي نُفذت فيها الهجمات، أيّد بن غوريون إحتلال جنوب لبنان حتى الليطاني، وإقامة دولة مسيحية في لبنان والإستعانة بالموارنة، متجاهلاً بشكل مطلق حقيقة أن جنوب لبنان مأهول بغالبية شيعية كانت على علاقات حسن جوار مع المستوطنات وساعدتها في المجال الأمني إبان فترة الإنتداب.

علاوةً على ذلك، ظاهرة تجاهل القيادة العسكرية للأبعاد السياسية لاستهداف السكان المدنيين لها جذور تعود إلى بداية القتال في كانون أول 1947. وقد اندلعت خلافات بين مسؤولي مصلحة الأخبار العربية ومسؤولي الشعبة العربية التابعة للقسم السياسي في الوكالة اليهودية من جهة، والقادة العسكريين من جهة أخرى، حول سياسة الرد على أعمال العنف العربية ضد السكان اليهود: موقف مصلحة الأخبار العربية والشعبة العربية كان أن الأعمال الإنتقامية يجب أن تكون موضعية وأن تستهدف فقط الأشخاص المطلوبين أو عوائلهم. في مقابل ذلك، يغآل يادين وموشيه ديان رفضا آراء خبراء الشؤون العربية، إنطلاقاً من تصوّرهم بأن الأمر لا يتعلق بعمليات انتقامية وإنما بهجمات ضد مراكز تدريب ومقرات قيادية وتجمعات مختلفة للمسلحين، وهذه الهجمات، برأيهما، لا يجب أن تستند إلى معلومات استخبارية دقيقة حول هذا الشخص أو غيره. بالنسبة لضباط الجيش، كانت القرى العربية هدفاً عسكرياً، فيما خبراء الشؤون العربية رأوا فيها تجمعات سكانية يجب فحص فرص تنمية العلاقات معها[164]. وهكذا، تغلب موقف مسؤولي الجيش في قضية الهجمات على القرى الشيعية، بينما لم يُسمع صوت خبراء الشؤون العربية من وزارة الخارجية.

3. إخلاء «القرى السبع» الشيعية في أرض إسرائيل إلى لبنان

في النطاق الإنتدابي لأرض إسرائيل، قرب الحدود اللبنانية، سكن نحو 3000 شيعي (حتى عام 1932) كانوا متجمعين في ستة قرى تابعة لقضاء صفد: المالكية، قَدَس، النبي يوشع، هونين، صلحا وطيربيخا. في القرية السابعة، إبل القمح، المحاذية للمطلة، كان الشيعة يشكلون 50 في المئة من سكان القرية (أنظر الخريطة). في قرية إضافية، البصة، شمال نهاريا، كان الشيعة يعدون 10 في المئة من مجموع السكان[165]. القرية الأكبر بين القرى الشيعية كانت هونين، شمال مرغليوت اليوم، التي كانت تَعدُّ عشية حرب الإستقلال 1800 نسمة. سكان هذه القرى كان لهم علاقات إجتماعية وإقتصادية وثيقة مع أبناء طائفتهم الموجودين وراء الحدود، فيما صلتُهم بعرب أرض إسرائيل كانت ضعيفة. في التأريخ الشيعي، تُعتبر هذه القرى محسوبة على جبل عامل، وضُمّت غصباً عنها إلى أرض إسرائيل في أعقاب ترسيم الحدود بين البريطانيين والفرنسيين، بعد الحرب العالمية الأولى[166].

خلال حرب الإستقلال، هُجِرَت كل القرى الشيعية في نطاق أرض إسرائيل، سواء بمبادرة سكانها، على خلفية خشيتهم من الجيش الإسرائيلي ووقوعهم وسط المعارك، أو نتيجة مبادرة الجيش الإسرائيلي. يمكن الوقوف على مرحلتين في هجر هذه القرى: المرحلة الأولى (نيسان–أيار 1948) أخلي فيها معظم القرى في أعقاب عملية «يفتاح» و«بن عامي». سكان إبل القمح هربوا إلى لبنان بعد سقوط صفد وعلى خلفية الخشية من هجوم للجيش السوري؛ سكان النبي يوشع هربوا بعد هجمات الـ«بالماخ» على متسودة النبي يوشع؛ سكان المالكية وقدس هربوا بعد احتلال قريتيهم من قبل الـ«بالماخ»؛ معظم سكان هونين هربوا إلى لبنان بسبب الخشية من هجوم إسرائيلي والخشية من أن يتورطو بالمعارك رغماً عنهم؛ وسكان البصة هربوا قبل عملية «بن عامي» وخلالها[167]. في المرحلة الثانية، (بعد عملية «حيرام» تشرين ثاني 1948)، تم إخلاء طيربيخا وصلحا في أعقاب أوامر من موشيه كرمل بإخلاء كل القرى العربية القريبة من الحدود.

حرب الإستقلال أثارت السؤال المبدئي حول ما إذا ينبغي التعامل مع السكان الشيعة في نطاق أرض إسرائيل مثل بقية عرب إسرائيل، أم أنه يجب تمييزهم إيجاباً جراء علاقات حسن الجوار التي رَعوْها مع المستوطنات اليهودية واختلافهم عن عرب أرض إسرائيل

وكونهم جزءا من الطائفة الشيعية في جنوب لبنان. كان هناك من اعتقد أنه يجب تشجيع فرار القرويين الشيعة من القرى الموجودة في مناطق ذات أهمية أمنية بارزة. في هذا السياق، على سبيل المثال، اقترحت مذكرة للصندوق القومي– مكتب الجليل – بتاريخ 5 كانون ثاني 1948 «التعامل مع الأمور على أساس أن يتم نقل المتوالة في قريتي النبي يوشع والمالكية إلى لبنان وشراء أرض لهم في بنت جبيل، المأهولة بالمتاولة. هكذا عملية سوف تحرر أرض بمساحة 55219 دونم»[168]. في مقابل ذلك، بخور شطريت، وزير الأقليات، كان يعتقد أنه يجب تمييز الشيعة المقيمين في نطاق أرض إسرائيل إيجاباً، بل إنه لم يتردد في إثارة هذه القضية، في صيف 1948، أمام بن غوريون وموشيه شاريت.

مسألة قرية هونين، كبرى القرى الشيعية في نطاق أرض إسرائيل، التي برزت في علاقاتها الجيدة مع المستوطنات اليهودية، جسدت الإشكالية الكامنة في علاقة دولة إسرائيل بالقرى الشيعية الموجودة ضمن نطاقها.

قرية هونين دأبت تقليدياً، خلال فترة الإنتداب، على علاقات حسن جوار مع المستوطنات اليهودية وخصوصا مع كفار غلعادي. في حرب الإستقلال، خلال مرحلة الحرب غير النظامية، تموضعت فيها مجموعة من 30 مقاتلاً وأُقيم فيها «المقر الوطني» الذي كانت مهمته الأولى مكافحة العرب الذين يقيمون علاقات مع اليهود[169]. كانت تلك بداية مسار تحولت هونين في سياقه من قرية هادئة إلى بؤرة قلق أمني، الأمر الذي استدعى عمليات انتقام إسرائيلية وهروباً تدريجياً لسكان القرية إلى الأراضي اللبنانية وفي نهاية المطاف إلى طرد أبناء القرية المتبقين من قبل الجيش الإسرائيلي.

بخور شطريت، من مواليد طبريا، شرطي وقاضٍ في محكمة الصلح خلال فترة الإنتداب، كان عضو الحكومة المؤقتة وشغل فيها منصب وزير الشرطة ووزير شؤون الأقليات. في 13 آب كتب شطريت مذكرة إلى بن غوريون وموشيه شاريت حول قضية قرية هونين. في القرية، كتب شطريت، بقي 400 شخص من أصل 1800 كانوا يسكنون فيها حتى اندلاع الحرب. أهل القرية نقلوا معظم الأطفال والنساء إلى القرى المحاذية في لبنان. العلاقات بين سكان القرية وعرب إسرائيل لم تكن أبداً سليمة. زعماء الإقطاع في صفد يشعرون بالكراهية تجاه سكان هونين، جراء الكراهية التقليدية بين الشيعة والسنة. في مقابل ذلك، العلاقات بين سكان هونين وجيرانهم اليهود كانت سليمة دائما، وفي الأيام

العادية كانوا يزورون المستوطنات اليهودية ويتاجرون معهم[170].

وأضاف الوزير شطريت في مذكرته أنه في 10 آب جرى في المركز الثقافي في كفار غلعادي لقاء بين ممثلي قرية هونين ووفد من المشروع الإستيطاني اليهودي، شارك فيه ممثلون عن وزارة الأقليات في الجليل، ممثل عن مصلحة الأخبار وممثل من كفار غلعادي. ممثلو هونين أعربوا عن اهتمامهم باستئناف العلاقات الجيدة مع جيرانهم اليهود، حتى لو حصل ذلك علناً. وأوضحوا رغبتهم في العيش كأقلية موالية في دولة إسرائيل، وأن يتحملوا كل الواجبات والحقوق فيها ويتحرروا للأبد من الحكم الإستبدادي لزعماء الإقطاع. وقالوا إنه بحسب رأيهم، فإن التوتر القائم في المنطقة قد خفّ، فاللبنانيون يعارضون بمعظمهم الحرب مع اليهود و«كل المتاولة في جبل عامل يتطلعون إلى السلام والهدوء». شطريت كتب أن جواب الجانب الإسرائيلي على طلب سكان هونين كان كالتالي[171]:

«بما أن الحرب لم تنتهِ بعد والبلاد لا تزال خاضعة لحكم عسكري، فإن صلاحية معالجة مطالب من هذا النوع هي عند الجيش الذي هو صاحب القرار. في كل الأحوال، فإن المطالب سوف تُحال إلى السلطة المخولة مع تنويه بالعلاقات الجيدة التي سادت طوال الوقت بينهم وبين جيرانهم اليهود. هذا اللقاء لا يحدد أي شيء، وعليهم أن يواصلوا الحذر ولا يخرجوا من المجال الذي حددوه لأنفسهم، كما أن عليهم عدم إعادة عوائلهم إلى القرية حتى لا يتسببوا لهم ولعوائلهم بالمشاكل والإصابات التي قد تأتي من جانب الجيش الموجود على مقربة منهم. إذا كان جواب المؤسسة الأمنية إيجابياً، فسوف يتم استدعاؤهم إلى لقاء ثانٍ للبحث في تفاصيل اقتراحاتهم».

شطريت أوصى أمام بن غوريون وموشيه شاريت بدراسة طلب الوفد بشكل جيد، لأنه، برأيه، «يُحظر علينا رفضهم لأسباب سياسية وإقتصادية على حد سواء». في المذكرة، يشرح شطريت هذه الأسباب: «هذه القرية هي، كما ذُكر، شيعية، وتشكل حلقة مهمة في سلسلة من مئات القرى الشيعية الموجودة على خط الحدود مع لبنان، واليد الممدودة للسلام معنا من قبل أهل هذه القرية ستكون موطئاً وعاملاً مهماً في المستقبل للتقارب وعلاقات السلام وحسن الجوار بين دولة إسرائيل والأقلية الشيعية المقيمة على حدودنا والتي تكره الطائفة السنية». على الصعيد الإقتصادي، يضيف شطريت «صناعاتنا تحتاج

إلى سوق كبير حتى وراء حدود بلادنا. المتاولة الـ 200,000 سيشكلون بالنسبة لنا وسيلة ناجعة لنشر إنتاجنا داخلهم وداخل شعوب البلدان المجاورة»[172].

مذكرة شطريت تطرقت لقضية تجاوزت في أبعادها المشكلة المحددة لسكان قرية هونين: سكان القرى الموجودة على طول الحدود اللبنانية كانوا، جزئياً، شيعة وموارنة مرتبطين بوضوح مع أبناء طائفتهم في لبنان وليس مع عرب إسرائيل. كيف ينبغي التعامل معهم؟ هل الإعتبار العسكري- الأمني هو الوحيد الذي يقرر؟ أم أنه ينبغي تفضيل الرؤية البعيدة المدى، والتي في إطارها ينبغي تمييز مجموعات سكانية محددة مختلفة عن عرب أرض إسرائيل إيجاباً؟ كيف يجب الأخذ بعين الإعتبار علاقات هذه المجموعات مع أبناء طائفتهم في لبنان؟ شطريت، في مذكرته، إقترح مقاربة بديلة، انطوت على اعتبارات سياسية واقتصادية بعيدة المدى، في مقابل الإعتبار الأمني الفوري والمهيمن. لا توجد في أيدينا أدلة على أن هذه القضية المحددة، المتمثلة بقرية هونين، والبعد المبدئي المتصل بها، قد خضعا للبحث المناسب من قبل بن غوريون، أو رئيس الأركان أو حتى موشيه شاريت وقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية. وثائق وزارة الخارجية من تلك الفترة تشير إلى أن مسؤولي الوزارة كانوا يهتمون أكثر بشؤون السكان الموارنة المقيمين قرب الحدود، وكذلك بشؤون الدروز. كما في فترة الإنتداب، هم لم يُعطوا أهمية خاصة لتنمية العلاقات مع السكان الشيعة في جنوب لبنان.

البعد الذي أثار قلق مسؤولي وزارة الخارجية أكثر كان النزاع مع وزارة الأقلية حول نطاقات المسؤولية والصلاحيات. إشتغال مسؤولي وزارة الخارجية في شؤون الدروز والموارنة داخل أرض إسرائيل، جعلهم يتدخلون في نطاق مسؤولية وزارة الأقليات. يعقوب شمعوني، في مقابلة معنا، أشار إلى أن الوزير شطريت كان كثير الشكاية بهذا الخصوص، حتى أن بن غوريون استدعى شمعوني من أجل تنظيم توزيع مجالات المسؤولية بينهم[173]. مسؤولو وزارة الخارجية أيضاً إنزعجوا من اشتغال وزارة الأقليات في موضوعات تتداخل مع نطاق عملهم، كما كتب يعقوب شمعوني، في 16 أيلول، إلى إلياهو ساسون في باريس[174]:

«من الواضح لنا أن وزارة الأقليات هي التي تُعنى بالعرب داخل دولة إسرائيل، وبشكل عام نحن لا نتدخل في نشاطها. لكن اتضح لوزارة الأقليات ولنا على حد سواء أن الخط السياسي العام لنشاط وزارة الأقليات من الأفضل أن تحدده

وزارة الخارجية. وبما أن كل عملنا جديد وهو في طور التبلور، وكون مسائل العرب في الداخل ومسائل اللاجئين على وجه الخصوص خطيرة ومعقدة، فإنه في كل خطوة وخطوة من أنشطة وزارة الأقليات تثور أسئلة سياسية مبدئية تحتم مشاركتنا في البحث فيها... مسائل العرب خارج إسرائيل... مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع العرب داخلها...كل ذلك يحتم علينا أن نكون ضالعين في العمق في قضايا العرب داخل دولة إسرائيل وعلى حدودها، رغم أننا ندرك جيدا أن وزارة الخارجية تشتغل في العلاقات مع الخارج».

على خلفية الأهمية المركزية للإعتبار الأمني والتجاهل المطلق لبن غوريون وشاريت للشيعة، لم تُفضِ مذكرة الوزير شطريت إلى التمييز الإيجابي بحق سكان هونين، أو بحق سكان القرى الشيعية الأخرى في نطاق أرض إسرائيل. معظم سكان قرية هونين تم إخلاؤهم من قريتهم في النصف الثاني من آب 1948، في أعقاب «تسخين» القطاع بمنطقة المنارة من قبل القاوقجي، فيما تم طرد بقية سكان القرية في النصف الأول من أيلول، بواسطة عمليات إبتدائية نفذها لواء «كرملي» في القرية[175]. وقد أدى طردهم إلى احتجاجات لبنانية، سواء على الصعيد الدبلوماسي (لبنان قدم شكوى بهذا الشأن إلى الوسيط برنادوت) أو في الإعلام اللبناني (الصحافة اللبنانية نشرت إحتجاجات لممثلين عن القرية). القرى الشيعية الأخرى (طيربيخا وصلحا) أخليت من سكانها في النصف الأول من تشرين ثاني 1948، بعد عملية «حيرام»، في سياق أمر لموشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية، بإخلاء كل القرى العربية الموجودة ضمن نطاق خمسة كلم جنوب الحدود الدولية[176]. مسؤولو وزارة الخارجية حاولوا، من جانبهم، بعد عملية «حيرام»، معالجة قضية إخلاء القرى المارونية، من دون أن يعتنوا بقضية القرى الشيعية[177]. ولم يكن لموقف زعماء محليين، مثل ناحوم هوروفيتش، من الذين عملوا خلال فترة الإنتداب على تنمية العلاقات مع الشيعة، أي تأثير على عملية صناعة القرارات في الجيش والقيادة السياسية بهذا الخصوص.

باستثناء قضية قرية هونين، لم يُعثر على أية إفادات إضافية تدل على تدخل الوزير شطريت بمسألة القرى الشيعية الأخرى في الأراضي الإسرائيلية أو تدخل شخصيات رفيعة أخرى؛ وحتى لو كان هناك تدخل كهذا، فمن غير المرجح أن يكون قد تغلب على

الإعتبار الأمني السائد. في المنظومة السياسية الداخلية، شطريت كان يُعتبر وزيراً صغيراً، دون سند سياسي صلب، ومحاولاته للتدخل في قضية الشيعة والموارنة ومجموعات سكانية أُخرى منّ الجمهور غير اليهودي في أرض إسرائيل جعلته لدى زعماء حزب «مباي» موضع شبهة بالإنحياز «إلى الحفاظ على مصالح العرب». ولأجل ذلك، تم خلال بضعة شهور إغلاق وزارة الأقليات، فيما اضطُر شطريت إلى الإكتفاء بوزارة الشرطة، وأُحيلت سياسة الأقليات إلى بن غوريون نفسه الذي اتخذ القرارات بشأنها بمساعدة طاقم من المساعدين والمستشارين[178].

يُشار إلى أن قضية «القرى السبع» الشيعية في داخل أرض إسرائيل لا تزال حتى اليوم قضية مطروحة على جدول أعمال الطائفة الشيعية في لبنان وعند الحكومة اللبنانية. سكان هذه القرى أخلوا من بيوتهم أو هربوا من قراهم إلى داخل لبنان، حيث حصلوا على جنسية لبنانية بفعل كونهم شيعة، خلافاً للاجئين الفلسطينيين الآخرين. رغم ذلك، هم لم يذوبوا داخل الجمهور الشيعي في جنوب لبنان ولا تزال الحكومة اللبنانية ترى أن مشكلتهم خاصة، تختلف عن قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تستدعي برأيها حلاً في إطار مفاوضات على معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل.

4. سيطرة الجيش الإسرائيلي على قرى شيعية في عملية «حيرام»: فرصة ضائعة؟

علاقات الجيش الإسرائيلي بالسكان الشيعة تحت الإحتلال

خلال عملية «حيرام» (28-31 تشرين أول) سيطر الجيش الإسرائيلي على حزام داخل الأراضي اللبنانية، شرق قمة راميم، يحتوي على 15 قرية شيعية. قبل دخول الجيش كان عدد السكان في هذه القرى بين 10,000 و 15,000 نسمة[179]. في 15 تشرين ثاني 1948، بعد أسبوعين من انتهاء عملية «حيرام» فقد الحزام 5,500 نسمة[180]. السيطرة على هذه القرى جرت بسهولة وسرعة، دون معارك أو ضحايا من الجيش. وهي لم تكن، كما ذُكر، نتيجةً لقرار سابق، وإنما حصلت في سياق العملية، بناءً على قرار لقائد الجبهة الشمالية وبمصادقة منِ رئيس الأركان والقيادة السياسية. يُشار إلى أن المنطقة التي احتلّها الجيش الإسرائيلي أُسميت في الصحافة الإسرائيلية، حتى في ذلك الوقت، «الحزام الأمني الإسرائيلي في لبنان»[181].

برغم الرواسب القاسية التي نشأت تجاه إسرائيل خلال الحرب، إلا أن قوات الجيش الإسرائيلي استُقبلت بالترحاب من قبل السكان الشيعة في القرى المحتلة وفي جنوب لبنان بشكل عام. السكان الشيعة في القرى المحتلة تعاملوا بشكل ودي مع جنود الجيش الإسرائيلي[182]، رغم حادثة حولا الشاذة ورغم الدمار الذي حصل في بعض القرى. وقد أرسلت قرى شيعية أخرى جنوب الليطاني وغرب وادي دوبا (وادي السلوقي) بعد عملية «حيرام» وفوداً إلى الجيش طالبةً الإستسلام. في قرية بني حيان الشيعية طلب 15 شخصا التطوع في الجيش الإسرائيلي والقيام بأي مهمة تناط بهم، فيما طلب سكان قرية العديسة من الجيش ألا يترك القرى التي احتلها لأنهم لا يريدون العودة إلى الحكم اللبناني[183]. مئات المتنزهين اليهود من سهل الحولة جاؤوا إلى المنطقة ليزوروا القرى التي سيطر عليها الجيش[184]. ويبدو أيضا أنه بعد عملية «حيرام» بدأ سكان جنوب لبنان بالإحتجاج ضد بقاء «جيش الإنقاذ» في قراهم[185].

الإنتشار الميداني للجيش الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية المحتلة كان مختلفاً عن انتشاره في المناطق الأخرى التي احتلها من أيدي «جيش الإنقاذ» في الجليل. خلافاً للجليل، لم يُفرض حكمٌ عسكري على القرى الشيعية المحتلة، أسلحة الشيعة لم تصادر منهم وفي شمال المنطقة المحتلة لم يتم إنشاء شبكة مواقع (عسكرية) دائمة، بل تمت السيطرة على المنطقة من خلال دوريات نفذها لواء «كرملي» الذي كان مسؤولاً عن الإدارة والأمن الجاري في الحزام المحتل[186]. لكن مع استطالة مكوث جنود الجيش الإسرائيلي في لبنان، بدأت تطفو على السطح مشاكل عمالة، طبابة، قضاء واحتياجات أخرى تتصل بالحياة اليومية لسكان القرى المحتلة. وفي ظل عدم وجود إدارة مدنية، إضطر جنود الجيش إلى ارتجال حلول لهذه المشاكل المدنية، وهي ارتجالاتٌ خلقت غيرَ مرةٍ ظواهر سلبية واجه الجيش صعوبة في إيجاد حل لها.

في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى ثلاثة ظواهر اضطر الجيش إلى مواجهتها:

أ- مشكلة الأمن الميداني، جراء تشغيل عمال شيعة في البلاد: في ضوء غياب مصادر للعمالة داخل المنطقة المحتلة، وعلى خلفية الطلب لقوة عاملة رخيصة في دولة إسرائيل، تم تشغيل عدة مئات من العمال الشيعة من القرى المحتلة لدى مؤسسات المشروع الإستيطاني، بما في ذلك سلاح الهندسة في الجيش الإسرائيلي. وقد اشتغل

هؤلاء في شق الطرقات، وحصاد الزيتون وكذلك في تشييد موقع للجيش[187]. إنتقال العمال الشيعة إلى الأراضي الإسرائيلية أوجد مشكلة أمنية: وحدة الأمن الميداني في الجبهة الشمالية إدّعت أن هؤلاء العمال يُستغلون بشكلٍ جدي لنقل معلومات لاستخبارات العدو حول ما يجري في البلاد[188].

ب- علاقات الجيش مع السكان الشيعة المحليين، والمشاكل الأخلاقية والإنضباطية وسط جنود الجيش: الإحتكاك اليومي بين الجيش والسكان المحليين أضر بالإنضباطية داخل الجيش وخلق ظواهر سلبية وسط الوحدات التي عملت في المناطق اللبنانية المحتلة. تقرير ضابط الإستخبارات في الكتيبة 71 بتاريخ 3 كاون أول 1948، يؤشر على هذه الظواهر. ضابط الإستخبارات وصف، خلال حديثه عن انطباعاته بعد زيارة القرى الشيعية المحتلة، «العلاقات التجارية» لجنود الجيش مع التجار المحليين في قرية العديسة، وقال إنه أُبلغ بأن جنود الجيش يشترون بضائع مهربة بكميات مهمة، مثل الأرز والسكر والساعات والأقلام والقداحات وأن مزارعي المطلة متورطين بعمليات التهريب هذه. وأنهى ضابط الإستخبارات تقريره بالقول «الوضع الأخلاقي والإنضباطي بين الجنود في المنطقة المذكورة أعلاه متدنٍ جداً»[189].

ج- علاقات سكان القرى المحتلة مع الحكومة اللبنانية المركزية: غياب السيطرة الفعالة والإهتمام من جانب الجيش الإسرائيلي باحتياجات السكان المحليين أوجد «فراغاً» سلطوياً ملأته سريعاً الحكومة اللبنانية التي عاد موظفوها إلى العمل في القرى. السكان المحليون أنشأوا علاقة جارية مع مؤسسات الدولة اللبنانية. يومياً اعتاد عشرات المواطنين الخروج من نطاق المنطقة المحتلة والعودة إليها. الجيش الإسرائيلي، من جانبه، لم يتخذ أي إجراء جدي من أجل وقف هذه الظاهرة، لأنه لم لديه مصلحة في انتزاع الصلاحيات المدنية للحكومة اللبنانية[190].

على خلفية المشاكل التي طرأت في القرى المحتلة، إقترحت جهاتٌ إستخبارية في الجبهة اللبنانية إنشاء حكم عسكري منظم يعتني بتلبية الحاجات اليومية للسكان الشيعة. وكبديل عن ذلك، أثير أيضاً إقتراح «بإخلاء المنطقة من العرب، حتى عمق محدد عن الحدود وإطلاق النار على أي عربي في المحيط»[191]. هذه الإقتراحات الدرامية لم تكن موضع قبول، ولا مؤشراتٍ على أنها خضعت للبحث أو للتداول في قيادة الجبهة الشمالية

أو في أية هيئة أخرى. في مقابل ذلك، جرت محاولاتٌ موضعية للتغلب على بعض المشاكل التي طرأت. على سبيل المثال، أصدرت قيادة الجبهة الشمالية في 19 كانون ثاني 1949 أمراً يمنع تشغيل العاملين الشيعة ضمن نطاق دولة إسرائيل وأوصت بتشغيل العمال العرب العاطلين عن العمل من الناصرة وقرى الجليل مكانهم. هؤلاء العمال، بحسب ما ورد في الأمر، متأثرون جدا بالشيوعية وتشغيلهم بدل الشيعة سيحل مشكلتين بضربة واحدة[192].

إستئناف العلاقة مع أحمد الأسعد

خلال عملية «حيرام» سيطر الجيش الإسرائيلي على قرى شيعية في المنطقة التي كانت تخضع لنفوذ آل الأسعد المطلق. سيطرة الجيش على هذه القرى أثار تعاطفاً كبيراً في لبنان، رغم محاولات الرقابة العسكرية اللبنانية منع نشر أخبار حول تقدم الجيش الإسرائيلي[193]. اللاجئون الشيعة بدأوا في التدفق من جنوب لبنان إلى داخل الدولة. وسط السكان الباقين سرت شائعات ومخاوف، فيما الحكومة اللبنانية المركزية بدت عاجزة وفاقدة للسيطرة[194].

في هذه الظروف تبنى أحمد الأسعد نهجا براغماتياً تجاه الجيش الإسرائيلي، متجاهلاً تفجير قصره في الطيبة والرواسب التي خلفتها عمليات الجيش في القرى الشيعية. قبل عملية «حيرام» نصح أحمد الأسعد سكان القرى الشيعية على طول الحدود بترك قراهم، لكن بعد العملية عاد وغير موقفه وأمر سكان القرى الذين بقوا فيها بعدم الرحيل وبالتعاون مع الجيش الإسرائيلي من أجل إقامة علاقة جيدة معه والوقوف على نواياه[195]. فضلا عن ذلك، أرسل الأسعد اثنين من مقربيه إلى قوات الجيش الإسرائيلي من أجل إقامة علاقة معها والوقوف على نواياها[196]. كذلك، أمر الأسعد السكان الباقين في قراهم بعدم التحفظ عن التعاون مع اليهود وإظهار الولاء للسلطات الإسرائيلية، واعداً بأنه عند عودة الجيش اللبناني، فإنه، الأسعد، سوف يهتم بألا يتعرضوا لسوء[197]. هذا الموقف البراغماتي من جانب الأسعد، ليس فقط أدى إلى الهدوء في المنطقة المحتلة، بل ساهم أيضاً في نشوء ظاهرة قدوم الوفود الشيعية من القرى الموجودة وراء المنطقة المحتلة إلى الجيش طالبين الإستسلام.

العلاقة مع ممثل أحمد الأسعد نشأت عن طريق «ضابط المهام الخاصة»-وهو تابع لوحدة الإستخبارات العسكرية المسؤولة عن تشغيل العملاء في الدول العربية والتي أنشأت في حرب الإستقلال. في لقاءاته مع ضباط المهام الخاصة، مطلع تشرين ثاني، أثار الأسعد، عن طريق مبعوث، إقتراحاتٍ ذات طابع سياسي واضح، تتجاوز المشاكل المحلية للسكان الشيعة في جنوب لبنان. التقرير حول لقاء المبعوث مع الأسعد رُفع إلى قسم الإستخبارات في هيئة الأركان العامة بتاريخ 12 تشرين ثاني، من قبل بنيامين شابيرا، إبن مستوطنة (كيبوتس) عمير وقائد قاعدة ضباط المهام الخاصة في صفد. اللقاء بمبعوث الأسعد نُسق مسبقاً بين بنيامين شابيرا والمسؤول عنه، دافيد كارون، (عضو في مصلحة الأخبار سابقاً، من كفار مناحيم، ومن واضعي أسس الإستخبارات العسكرية في مجال العمليات الخاصة وتشغيل العملاء ومن مؤسسي وحدة المهام الخاصة)[198].

الحديث مع المبعوث، الذي طلب من شابيرا الحفاظ على السرية الكاملة للقاء، تمحور حول اقتراح الأسعد تنظيم لقاء بين ممثلي الجيش الإسرائيلي وممثلي هيئة الأركان اللبنانية، بحيث يصل الجانبان خلال اللقاء إلى اتفاقية سلام، أو على الأقل إلى اتفاق هدنة شاملة، إلى أن يتغير الوضع ويعترف لبنان بإسرائيل بشكل رسمي. المبعوث أضاف أن الأسعد قال إنه إذا طلبت إسرائيل منه أو من الحكومة اللبنانية وعداً مكتوباً بأن السلام سيسود الحدود المشتركة بين إسرائيل ولبنان، فإنه مستعد للحصول على ذلك من الحكومة اللبنانية. وبحسب المبعوث، فإن الأسعد يعتقد أن إسرائيل ليس لديها أية نوايا عدوانية تجاه لبنان. وأضاف أن الأسعد، الذي يشغل منصب وزير الأشغال العامة ويتمتع بتأييد نصف أعضاء البرلمان تقريبا، بإمكانه الضغط على الرئيس اللبناني للمصادقة على لقاء الضباط المقترح. إضافة إلى ذلك، قال المبعوث إن الأسعد يعتقد أنه يستطيع الضغط على الحكومة اللبنانية كي تُخرج «جيش الإنقاذ» والجيش السوري من لبنان إذا طلبت إسرائيل ذلك (إشارة واضحة لمصلحة الأسعد الشخصية في إخراج القوات غير اللبنانية من جنوب لبنان). المبعوث طلب أن يتم إعطاء الأجوبة على اقتراحاته خطياً وعندها يعطي أحمد الأسعد جوابه النهائي وينظم اللقاء بين ممثلي الجيش الإسرائيلي وممثلي الجيش اللبناني. على هامش اللقاء أثار المبعوث أيضاً مشكلة الشيعة المقيمين في القرى التي يحتلها الجيش الإسرائيلي[199].

في مقابلة مع يوفال نئمان، نائب رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية بين 1955-1957،

روى أنه عندما تسلم منصبه أُبلغ بأن الشقيقين من آل الأسعد اقترحا أثناء عملية «حيرام» بأن تحرر إسرائيل كل المنطقة الموجودة ضمن نطاق نفوذهم وتؤسس فيها إمارة متاولية تحت الوصاية الإسرائيلية[200]. يبدو لنا أن هذا التقرير غير دقيق. إذ إنه منذ استقلال لبنان توقفت التصريحات الشيعية حول الإنفصال عن لبنان، وأيدت معظم العائلات الشيعية الكبرى، بما في ذلك عائلة الأسعد، الإستقلال واندمجت في الدولة اللبنانية[201]. أحمد الأسعد لم يكن لديه أية مصلحة، أو قدرة، للدفع باتجاه انفصال جنوب لبنان عن الدولة اللبنانية وإقامة «دولية» شيعية تستند إلى إسرائيل. العلاقة التي أقامها مع الجيش الإسرائيلي بعد عملية «حيرام» بواسطة المبعوثين كانت ترمي، برأينا، إلى الدفع باتجاه اتفاق إسرائيلي- لبناني يؤدي إلى إعادة الحياة الطبيعية في جنوب لبنان، وإلى إخراج القوات الأجنبية من هناك (الجيش السوري، «جيش الإنقاذ» والجيش الإسرائيلي) وإلى إعادة نفوذ الأسعد السياسي على أبناء الطائفة الشيعية.

في نهاية التقرير حول اللقاء مع مبعوث الأسعد، كتب بنيامين شابيرا أن «هذه العلاقة، التي أُقيمت في هذه الظروف، مع أحمد بك، من شأنها أن تكون قيّمة، ولذلك أطلب منكم إجابتنا على الفور: ما هو الجواب على الإقتراحات المذكورة أعلاه، ومن الذي سيواصل الإهتمام بالمفاوضات معه»[202]. ليس معلوماً ماذا كان الجواب، لكن من غير المرجح أن تكون الإقتراحات التي أثارها الأسعد خضعت لفحص جدي في هيئة الأركان العامة والقيادة السياسية، ويبدو أن مبادرة الأسعد لم يُكتب لها الإستمرارية.

طلبات الإستسلام لقرى شيعية إضافية في جنوب لبنان

بعد عملية «حيرام» وصلت إلى الجيش، كما ذُكر، طلباتٌ للإستسلام من قرى شيعية في جنوب لبنان، من خارج المنطقة التي احتلها الجيش. ثمة روايات متناقضة حول منشأ هذه الظاهرة. بحسب وثائق وزارة الخارجية، التي تعتمد على تقارير الجيش، الأمر تم بمبادرة القرى الشيعية في جنوب لبنان؛ القاوقجي، في مقابل ذلك، كتب في مذكراته إنه حصل على معلومات من سكان جبل عامل في حينه تفيد بأن وفدا إسرائيليا جال في القرى وطلب من أهلها التوقيع على وثائق مكتوبة بالعبرية. بموجب هذه الوثائق، التي تُرجمت للسكان إلى العربية، يطلبُ السكان الإنفصال عن لبنان والإنضمام إلى إسرائيل[203]. في

وثائق الجيش ووزارة الخارجية لم نجد دليلاً على رواية القاوقجي.

طلبات الإستسلام هذه، والعلاقة المتجددة التي نشأت مع أحمد الأسعد، أثارت سلسلة من الأسئلة في الجيش ووزارة الخارجية: هل ينبغي لجم هذه الظاهرة أم تشجيعها؟ هل وكيف يمكن إستغلالها كرافعة للحصول على نفوذ في مناطق أخرى في جنوب لبنان أو حتى كرافعة للسيطرة على مناطق إضافية وتحقيق أهداف سياسية؟ هل تحصيل النفوذ عن طريق رسائل إستسلام للقرى الشيعية يتناقض مع التهدئة ومن شأنه أن يستدعي ضغوطاً سياسية على إسرائيل؟ حول هذه الأسئلة إندلعت خلافات بين الجيش ووزارة الخارجية ودارت نقاشات عميقة داخل وزارة الخارجية.

في 7 تشرين ثاني، أرسل والتر إيتان، مدير عام وزارة الخارجية، برقية إلى آبا إيفين في باريس ذكر فيها أن الجيش يقول إن هناك قرى إضافية في جنوب لبنان تترجّاه من أجل قبول رسائل إستسلامها، وتطلب أن تكون تحت وصايته. الجيش أراد معرفة رأي وزارة الخارجية بشأن الإستجابة لهذه الطلبات. والتر إيتان يذكر في برقيته أنه بعد المشاورات بلوَرَ موقفاً مفاده أننا لا نعارض قبول إستسلامهم، بشرط أن يلبوا «شروطاً معينة». شبتاي روزين، المستشار القانوني لوزارة الخارجية أكد أيضاً أن «قبول إستسلام القرى العربية، كما حصل في النقب، لا يشكل خرقاً للتهدئة». في ردّه حذر آبا إيفين إيتان من أصداء سلبية في الساحة الدولية إذا قبلت إسرائيل إستسلام قرى إضافية في لبنان. وأشار إلى أن إستسلام القرى في النقب لا يشكل سابقة لحوادث أخرى وراء الحدود، وأضاف أنه في التقرير الذي أعده بانتش (الوسيط الأممي الفعلي في أرض إسرائيل) حول عملية «حيرام» تم التشديد على دخول إسرائيل إلى لبنان أكثر من احتلال النقب نفسه[204]. تبادل الرسائل بين والتر إيتان وآبا إيفين عكس نقاشاً داخلياً دار في وزارة الخارجية ولاحقاً بين الوزارة والجيش.

في 11 تشرين ثاني، توجّه وزير الخارجية، موشيه شاريت، من باريس، إلى والتر إيتان وعبّر عن موقفه الحاسم ضد استمرار تمدد الجيش في لبنان تحت غطاء قبول طلبات الإستسلام. في برقيته إلى إيتان، ذكر شاريت أننا عُرضة لتهديدات بالعقوبات ومعنيون إلى حد اليأس بعدم إعطاء «أوراق جديدة» لأعدائنا أمام الولايات المتحدة ومجلس الأمن[205]. في مقابل ذلك، بعد يوم من ذلك، في 12 تشرين ثاني، كتب يعقوب شمعوني، المدير الفعلي لقسم

الشرق الأوسط، إلى مدير القسم، إلياهو ساسون، بأن الرأي الذي قدمه خبراء وزارة الخارجية للجيش لم يستبعد فكرة التمدد غرباً (غرب وادي السلوقي حيث كان يتموضع الجيش)، بواسطة قبول طلبات إستسلام من القرى. وأوضح شمعوني[206]:

«إذا كنا قد رأينا أنفسنا مستشارين فقط فيما يتعلق بالجليل، فإننا فيما يعني الدخول إلى الأراضي اللبنانية نرى أنفسنا أصحاب الرأي الأساسي. هنا أيضاً بدأت الأمور تجري من دون التشاور معنا. جيشنا دخل، كما تعرف، إلى لبنان في محيط المنارة وقدس حتى عمق 10 كلم تقريبا واستولى على عدد من القرى: هو يسيطر بواسطة دوريات متنقلة على أراض إضافية في لبنان، رغم أنه لم ينشئ هناك نقاطا ثابتة ولم يحتل قرى. معظم القرى تم الإستيلاء عليها بعد أن رفعت أعلاماً بيضاء وطلبت الإستسلام. الوضع الآن مستقر إلى حد ما، لكن ثمة شعور بأن بالإمكان ترتيب حركة إضافية من رفع الأعلام وطلبات الإستسلام والوصاية أيضاً في المنطقة الواقعة وراء التموضع الحالي. بالتأكيد، ينبغي «ترتيب» حركة كهذه وهي لن تحصل تلقائياً. رجال الجيش لديهم شعور بأن بإمكانهم التقدم غرباً على طول الليطاني من دون الدخول في معارك قاسية ومن دون مواجهة مقاومة حقيقية. في ضوء هذه الوضعية، طلب الجيش من وزارة الخارجية أن تعطيه رأيها في الموضوع».

ويشير شمعوني إلى أن طلب الجيش رأيَ وزارة الخارجية كان مفاجئاً إلى حد ما، ذلك أن الجيش حتى حينه لم يتشاور مع مسؤولي قسم الشرق الأوسط وهم لم يكونو في الأجواء أصلاً[207]. في أعقاب هذه الطلب، خرج شمعوني، مع عدد من زملائه في وزارة الخارجية، في زيارة إلى الشمال تحدثوا خلالها مع القادة الميدانيين. في أعقاب الزيارة، وبعد مشاورات جرت في وزارة الخارجية، تم إفادة الجيش بموقف الوزارة على الشكل التالي: «ليس مطلوباً مهاجمة لبنان والتورط في حرب فعليه معه؛ لكن من المحبذ «ترتيب» حركة رفع أعلام بيضاء وطلبات وصاية من قبل قرى إضافية على امتداد الليطاني، والتقدم على هذا الأساس، عبر طرق تسمح بالتسلل الهادئ ومن دون معارك، غرباً على خط الليطاني»[208]. هذا الموقف لـ «السلك التنفيذي» في وزارة الخارجية كان يتناقض بشكل كامل مع رأي وزير الخارجية شاريت الذي مكث في ذلك الوقت في باريس.

خلال المشاورات بين وزارة الخارجية وهيئة الأركان، أُثير أيضاً سؤالٌ حول ما ينبغي فعله

بالسكان الشيعة في جنوب الليطاني. كتب يعقوب شمعوني: «السؤال كان هل علينا أن نطردهم أو نبقيهم في أمكنتهم مع محاولة جعلهم عملاء. هنا لم نعطِ تعليمات دقيقة ونهائية، لكننا انتهجنا بشكل عام خطاً وسطياً: تشجيع و«ترتيب» فرار ومغادرة السكان أثناء تقدم وتسلل قواتنا في أكبر عدد من القرى، لكن عدم ممارسة الطرد، والإعتناء بأن يبقى في كل قرية على الأقل عدد من الأشخاص يمكنهم أن يظهروا بمظهر ممثلي القرية المحترمين الذي يطلبون وصايتنا – وبالتأكيد الإهتمام قدر الإمكان بأن يُصار إلى ضمان حياة السكان المتبقين في كل قرية بعد احتلالها وألا تحصل أعمال وحشية»[209]. شمعوني طلب رأي إلياهو ساسون وموشيه شاريت حول توصية الوزارة هذه، وأضاف: «طبعاً: إلى أي حد سينفذ الجيش مشورتنا له، هذا سؤال آخر»[210].

في مقابلة مع شمعوني، سألناه كيف حصل أن جرى تسليم موقف وزارة الخارجية إلى الجيش عبر المستوى التنفيذي في الوزارة، وليس عن طريق المسؤولين عن هذا المستوى، الذين مكثوا في حينه في باريس (والذين كان رأيهم مخالفاً كلياً). جوابه كان أن المسألة كانت فورية، لم يكن هناك اتصال هاتفي مع المسؤولين في باريس، ولم يكن هناك وقت للمراسلة مع باريس كي نسأل المسؤولين عن رأيهم[211].

في 14 تشرين ثاني 1948 عاد شاريت وعبّر عن معارضته الشديدة لأي تمدد إضافي في جنوب لبنان؛ واقترح الإنسحاب من كل المواقع غير الضرورية من الناحية الإستراتيجية وأوصى بمنع إقدام القرى على إرسال طلبات وصاية[212]. في مذكرة حررها لأجل اجتماع الحكومة في 17 تشرين ثاني، أوصى شاريت بشدة[213]:

أ- التوقف عن أي تمدد إضافي.

ب- الإنسحاب من كل النقاط في الأراضي اللبنانية التي يمكن التنازل عنها من الناحية الإستراتيجية.

ج- عدم الإلتفات إلى طلبات الحصول على وصاية إسرائيلية.

إلا أن النقاش بين السلك التنفيذي في وزارة الخارجية ووزير الخارجية حول هذه المسألة لم ينته. في 18 تشرين ثاني، بعد يوم من تعميم مذكرة شاريت التحضيرية لأجل الإجتماع الحكومي، أبلغ يعقوب شمعون والتر إيتان بملاحظاته عن زيارة ثانية أجراها إلى الجليل.

شمعوني كان يدرك موقف وزير الخارجية بأن إسرائيل ليس لديها طموحات للسيطرة أو الإحتلال في لبنان، ورغم ذلك أشار إلى إمكانية «ترتيب» حركة إضافية من الأعلام البيضاء وطلبات الوصاية في قرى إضافية مقابل المطلة وعلى امتداد الليطاني. برأيه هذا الأمر أهم من ترتيب إستسلام قرى مارونية في القطاع الأوسط «سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية السياسية (حدود الليطاني الإستراتيجية: أهمية الليطاني لخطط جمع المياه)». وأضاف شمعوني أن الأمر ممكن بشرط أن تتحول «المنطقة العازلة» التي يحتفظ بها الجيش إلى منطقة احتلال فعلية وتصبح سيطرة الجيش على قرى تلك المنطقة واضحة ومعلنة، وهذا الأمر سيشجع القرويين خارج المنطقة المحتلة على الإستسلام للجيش وطلب وصايته. شمعوني أضاف «لقد أوصينا أمام الجنرال يادين بهذه الوجهة». وإذا ما تقرر خط سياسي واضح بهذا الخصوص، حينئذ يمكن «القيام بمحاولة لتجنيد عملاء بين المتاولة والموارنة في القرى المحتلة أو شبه المحتلة في لبنان، على شاكلة الدروز والشركس في البلاد»[214].

الخلافات حول استمرار التمدد وراء المناطق المحتلة من قبل الجيش و«الانقطاع في التواصل» بين الوزير ورئيس قسم الشرق الأوسط في الخارج وبين المسؤولين في البلاد، أدى إلى تبادل اتهامات داخل وزارة الخارجية، وكذلك بين يغآل يادين، رئيس قسم العمليات في هيئة الأركان، ووزير الخارجية موشيه شاريت. شمعوني كتب إلى إلياهو ساسون في 23 تشرين ثاني أن «يادين إدّعى أمام شاريت أن ما حصل في لبنان كان وفقاً لأوامرنا وتوصياتنا. ستجد نفياً لهذا الإدعاء وتصويباً للأمور في البرقية التي أرسلتها إلى موشيه شاريت في 21 تشرين ثاني»[215]. إلياهو ساسون رد على شمعوني (في 28 تشرين) بأن يغآل يادين، في مشاورات في باريس كان إلياهو ساسون شريكا فيها «لم يتهم قسم الشرق الأوسط بأي شيء مما حصل في الجليل أو على الحدود مع لبنان. هو فقط أوضح أنكم أوصيتم بدخول الجيش إلى لبنان حتى الليطاني. كما أنه أوضح تعليلاتكم بحسب خلاصتك في الرسالة المفصلة إلى مدير وزارة الخارجية في 18 من الشهر الجاري. هو أضاف أيضاً أنه استوعب شروحاتكم، لكنه لم يطبقها»[216]. في وقت لاحق، عبّر إلياهو ساسون عن رأيه الحاسم والمُعَلل ضد أي تمدد للجيش الإسرائيلي في لبنان، بل والإنسحاب إلى حدود أرض إسرائيل إذا كان الأمر ممكنا برأيه[217].

5. خلاصة واستنتاجات

حرب الإستقلال شكّلت نهاية عهد علاقات حسن الجوار بين المستوطنات اليهودية في الشمال وجيرانها الشيعة وراء الحدود. هذه العلاقات لم يكن بإمكانها الوقوف أمام التطورات الدراماتيكية خلال الحرب وفي أعقابها. قوات «جيش الإنقاذ» كانت قد تموضعت في مراحل الحرب الأولى في المناطق الشيعية، والطائفة الشيعية، بزعامتها الإقطاعية، إنجرَّت وراء موجة تطرف أصابت كل لبنان. هذا الأمر استدعى عمليات إنتقام من جانب الجيش الإسرائيلي عانى وتأذى منها السكان الشيعة وزعامتها. العمليات القتالية والضرورات الأمنية أدت أيضاً إلى تهجير سكان «القرى السبع» الشيعية الواقعة في نطاق أرض إسرائيل، والتي كان يوجد مع بعضها خلال فترة الإنتداب علاقات حسن جوار. عملية «حيرام» جلبت الحرب إلى القرى الشيعية، وتسببت بالخسائر والدمار فيها، وأثناءها أيضاً نُفذ عمل شاذ تمثل بقتل عشرات المدنيين في قرية حولا الشيعية.

لكن، رغم هذه التطورات، يبدو أنه في أعقاب عملية «حيرام» نشأت فرصة لكبح هذا المسار ولترميم علاقات إسرائيل مع الشيعة في جنوب لبنان. جنود الجيش الإسرائيلي الذين دخلوا إلى القرى الشيعية استُقبلوا بالترحاب من قبل السكان المحليين؛ الجيش الإسرائيلي، من جهته، إمتنع عن فرض حكم عسكري على المناطق المحتلة؛ قرى شيعية إضافية، وراء المناطق المحتلة، أعربت عن رغبتها بالإستسلام للجيش الإسرائيلي؛ أحمد الأسعد، زعيم الشيعة البارز، بادر إلى حوار ذي طابع سياسي مع إسرائيل، رغم أن قصره في الطيبة فُجّر من قبل الـ«بالماخ» ورغم أنه كان يعلم، على الأرجح، بمقتل السكان الشيعة في قرية حولا[218]. في ضوء ذلك، يثير نتان شور وكارك كوسمان في بحثهما فرضية بأنه «لو كان الجيش استمر في التقدم، لكان وجد في الزعامة المتاولية المسيطرة في جنوب لبنان حليفاً مهماً جداً»[219].

هل فعلاً أُضيعت فرصة لترميم العلاقات مع الطائفة الشيعية في لبنان ومع أحمد الأسعد، بل ولتنميتها وتعميقها في أعقاب عملية «حيرام»؟ هل حضر البعد المتعلق بعلاقات إسرائيل والشيعة في منظومة الإعتبارات الأمنية والسياسية لدى القيادة العسكرية والسياسية، وإلى أي درجة؟ هل اتُخذت خطوات عملية لإيجاد شبكة علاقات وثيقة مع الطائفة الشيعية في لبنان خلال العملية وبعدها؟ هل كان هناك أصلاً سياسة متبلورة

تتعلق بالطائفة الشيعية في لبنان؟

من الوثائق والإفادات الموجودة بحوزتنا يتبين أن قضية العلاقات مع أبناء الطائفة الشيعية لم تُلحظ أبداً عشية عملية «حيرام»، لثلاثة أسباب رئيسية:

أ- هدف العملية كان السيطرة على «جزيرة» القاوقجي في الجليل ووراء الحدود. السيطرة على القرى الشيعية في جنوب لبنان لم تكن ضمن أهداف العملية.

ب- تجاهل الطائفة الشيعية كان جزءً من ظاهرة أعم هي عدم الإلتفات إلى السكان المحليين في الجليل وجنوب لبنان، بكافة ألوانهم.

ج- إنقطاع التواصل بين الجيش وفريق الخبراء بالشؤون العربية في وزارة الخارجية، الأمر الذي حال دون إجراء حوار موضوعي وجوهري حول قضية التعامل مع الأقليات، بما في ذلك الشيعة. يعقوب شمعوني، في رسالته إلى والتر إيتان بتاريخ 18 تشرين ثاني، شكا من أن ضباط الجيش في الجبهة الشمالية والألوية المقاتلة هناك لم يكن لديهم أية تعليمات حول كيفية التعامل مع السكان في المناطق المحتلة، بما في ذلك قضية العلاقة مع المتاولة. رأي مسؤولي وزارة الخارجية لم يكن له أي وزن في أمر العملية، وهم اطّلعوا على تطوراتها من خلال الصحف[220].

على مدى الأشهر الخمسة التي مكث فيها الجيش الإسرائيلي في لبنان، لم يُبذل أي جهد جدي لتطوير العلاقات مع أبناء الطائفة الشيعية، سواء بسبب عدم وعي أهمية هذه العلاقات، أو لأن الجيش الإسرائيلي، وزارة الخارجية وقادة الدولة كانوا مشغولين بأمور أخرى، أكثر أهمية في جدول الأعمال العام. في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل امتنعت خلال هذه الفترة عن ارتكاب أخطاء دراماتيكية كان من شأنها أن تخلف ضرراً غير قابل للإصلاح ونزاعاً تاريخياً عميقاً ومتواصلاً مع أبناء الطائفة الشيعية. الجيش الإسرائيلي والقيادة السياسية العليا (بن غوريون وموشيه شاريت) امتنعا خلال هذه الفترة عن تبنّي أفكار واقتراحات أثارها الجيش ووزارة الخارجية مثل: فرض حكم عسكري على القرى الشيعية المحتلة؛ إخلاء السكان الشيعة من قرب الحدود؛ توسيع المنطقة المحتلة من قبل الجيش الإسرائيلي؛ طرد السكان الشيعة من منطقة جنوب الليطاني؛ ضم مناطق لبنانية مأهولة بالشيعة إلى إسرائيل. حرب الإستقلال مثّلت إذاً نهاية عهد علاقات حسن الجوار بين اليهود والشيعة. لكن، في الوقت نفسه، لم يتبنَّ

الجيش والقيادة السياسية أفكاراً واقتراحات تنطوي على أضرار محتملة أكبر وطويلة الأمد على علاقات إسرائيل بالطائفة الشيعية وعلاقاتها بلبنان.

الدروز

علاقات الصداقة والتعاون العملي في المجال الأمني التي نُسجت بين المشروع الإستيطاني اليهودي والطائفة الدرزية خلال فترة الإنتداب، وخصوصاً خلال فترة «الثورة العربية»، خضعت لاختبار صعب أثناء حرب الإستقلال. منذ المرحلة الأولى للحرب غير النظامية، كان يوجد في الجليل وفي منطقة حيفا فوج من المتطوعين الدروز، تم تشكيله في جبل الدروز، بقيادة شكيب وهاب، بوحي من النظام السوري وخصوم عائلة الأطرش. الفوج نُقل في آذار 1948 إلى شفرعام عبر لبنان، وتسلّم هناك مسؤولية منطقة حيفا، وخاض معارك قاسية في 14 و16 نيسان ضد جنود لواء «كرملي» في رمات يوحنان. كذلك نشطت سرية درزية بقيادة سلطان كنج (أبو صلاح) من مجدل شمس في إطار «فوج اليرموك الثاني»، بقيادة أديب الشيشكلي. أحد فصائل هذه السرية تموضعت في قرية يركا الدرزية في الجليل الغربي، ووفقا لمعلومات إستخبارية تبلغ بها بن غوريون، كان يفترض أن تتولى سرية كنج السيطرة على القرى الدرزية في الكرمل[221]. في 25 أيار، بعد سقوط عكا، تم نقل الفوج الدرزي إلى المالكية على الحدود مع لبنان، وفي الأسابيع التالية تم تفكيكه. بعد اجتياح الجيوش العربية النظامية، في المرحلة الثانية لأنشطة «جيش الإنقاذ» في الجليل، إستمر نحو 50 درزياً في العمل ضمن إطاره في الجليل، من دون قائد الفوج شكيب وهاب[222].

على خلفية ذلك، يمكن القول إن معظم نشاط المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل وسط الجمهور الدرزي في البلاد ووسط الأفراد الدروز الذي عملوا في الجليل ومنطقة حيفا تمحور حول استقطاب تعاطفهم وإبعادهم عن المواجهة العسكرية مع قوات الإستيطان والجيش الإسرائيلي. فيما لم يتم إيلاء الطائفة الدرزية في لبنان أهمية خاصة. خلافاً للإتصالات مع شخصيات وجهات أخرى في لبنان والعالم العربي، لم يكن هناك توجيه مركزي في النشاط السياسي حيال الطائفة الدرزية، وهو أمر تقليدي تعود جذوره إلى فترة الإنتداب. بالإضافة إلى جماعة وزارة الخارجية (قسم الشرق الأوسط والقسم السياسي)، شارك في تنمية العلاقات مع الدروز أبا حوشي وجماعته، الإستخبارات العسكرية، قادة الجيش

(بمن فيهم موشيه ديان)، وزارة الأقليات ومسؤولون أصحاب خبرة في العلاقات مع أبناء الطائفة منذ الثلاثينات والأربعينات. لا عجب، في ضوء هذا الوضع، أنه كانت تندلع بين الفينة والأخرى خصومات ويسود سوء تنسيق بين الجهات المختلفة، على خلفيات شخصية أو على خلفية تضارب المصالح بين المؤسسات والأجهزة[223].

مع تزايد التوتر في أرض إسرائيل، قررت قيادة المشروع الإستيطاني، قبل اندلاع حرب الإستقلال، استئناف العلاقة التي كانت قد تراجعت في الأربعينات مع الطائفة الدرزية. عندما اندلعت الأنشطة العدائية، انعقد في دالية الكرمل إجتماع لفعاليات الطائفة بمبادرة من الشيخ لبيب أبو ركن من عصفيا وصالح خنيفس من شفرعام، كانت مؤسسات الإستيطان تقف وراءه. في الإجتماع– الذي شارك فيه موفدون من جبل الدروز وحاصبيا– تقرر الحفاظ على الحيادية المطلقة في الحرب[224]. كانت تلك تسوية بين موقف المؤيدين للتعاون مع المشروع الإستيطاني وبين من فضلوا الرهان على المفتي وعلى «جيش الإنقاذ» أو على لبنان. وتُمثل حادثة طرد جماعة أديب الشيشكلي من قرية بيت جان الدرزية أحد تعبيرات الرغبة الدرزية في البلاد بعدم التورط في الحرب[225]، وكذلك محاولتهم إقناع شكيب وهاب، الذي كانوا قد استقبلوه بالترحاب، بالإمتناع عن الأنشطة المعادية لليهود[226].

خلال الحرب توثقت العلاقات بين المشروع الإستيطاني وأبناء الطائفة الدرزية في البلاد، وانتقلت شيئاً فشيئاً من الحيادية إلى التعاون مع الجيش الإسرائيلي. في فترة الحرب غير النظامية استعانت الـ«هاغاناه» ومصلحة الأخبار بعلاقاتهما مع الدروز كمصدر للمعلومات وكوسيلة لمواجهة العمليات الفلسطينية ضد الإستيطان[227].

في الجليل الأوسط والغربي، عملت جهات إسرائيلية مختلفة خلال فترة التهدئة، من بينها الجيش، وزارة الخارجية وآبا حوشي، من أجل منع التعاون بين القرى الدرزية في الجليل و«جيش الإنقاذ»، وتسهيل أعمال الجيش في الجليل. في هذا الإطار، تم التوصل إلى إتفاق بين قيادة اللواء السابع (عن طريق مردخاي شاخبيتس) والدروز، تقوم بموجبه القوات الدرزية التي تدافع عن جزء من بلدة شفرعام بالإستسلام للجيش الإسرائيلي بعد معركة مفبركة. هذا الأمر حصل فعلاً، وهو ساعد في احتلال بلدة شفرعام من قبل اللواء السابع، وأتاح احتلال الناصرة، في إطار عملية «ديكيل» بسهولة نسبية[228]. مسؤولو قسم الشرق

الأوسط في وزارة الخارجية عملوا من أجل دفع القرى الدرزية في الجليل الغربي (أبو سنان، جوليس، يركا، الجت) الموجودة في منطقة حيادية بين القاوقجي وخطوط الجيش الإسرائيلي على إظهار الحيادية الإيجابية تجاه إسرائيل والمعارضة المسلحة ضد أية محاولة من جانب القاوقجي للسيطرة عليها. في هذا السياق، قُدمت وعودٌ بمساعدتهم في حال احتاجوا ذلك[229]. بالفعل، أعدّت قوات الجيش الإسرائيلي في المنطقة ترتيبات إتصال وتنسيقات عملانية من أجل تقديم المساعدة للقرى الدرزية في الجليل الغربي في حال تعرضها لهجوم من قبل قوات القاوقجي[230]. على خلفية التعاون والعلاقات الجيدة التي تأسست، بقي الدروز بعد عملية «حيرام» في قراهم، خلافاً لمجموعات سكانية أخرى اضطرت إلى مغادرة المنطقة.

في مقابل المصلحة الأمنية البارزة في تنمية العلاقة مع أبناء الطائفة الدرزية في البلاد، والمصلحة السياسية في إقامة علاقة مع الزعامة الدرزية في جبل الدروز، لم ترَ جهات مختلفة في إسرائيل، خلال حرب الإستقلال، فائدة خاصة في تنمية العلاقات مع أبناء الطائفة الدرزية في لبنان. كذلك دروز لبنان، في ذلك الوقت، لم يروا مصلحة أو فائدة في العلاقة مع إسرائيل. وخلافاً لأبناء الطائفة في سوريا، هم لم ينضموا خلال الحرب إلى قوات القاوقجي، لكن زعيمَيْهم البارزين في لبنان، كمال جنبلاط ومجيد أرسلان، تبنوا خطاً قومياً بارزاً، وكان عليهما أن يحذرا من أي إتصال بإسرائيل. كمال جنبلاط، الذي كان يُنظر إليه خلال فترة الإنتداب كمُوال لفرنسا، ومؤيد لإميل إدّه، تحوّل إلى ناقد شديد ضد النظام وكان جزءً من المعارضة التي اتهمت الحكومة اللبنانية بإخفاقات الحرب والمسؤولية عن الهزيمة[231]. (رغم أنه شخصياً إمتنع عن توضيح موقفه بشأن إسرائيل)[232].

الأمير مجيد إرسلان، زعيم التيار الخصم، شغل منصب وزير الدفاع الوطني، كان حليفاً سياسياً لبشارة الخوري وتماهى مع الخط القومي للنظام المعادي لإسرائيل. خلال الحرب كان أرسلان عن تواصل دائم مع أبناء الطائفة الدرزية في الجليل لأجل مساعدتهم في مواجهة الضغوط المتناقضة التي مورست عليهم من قبل الجيش الإسرائيلي و«جيش الإنقاذ» في صيف 1948. خلال الفترة الواقعة بين بداية التهدئة الأولى وبين عملية «حيرام»، زار أرسلان الجليل عدة مرات. في إحدى هذه المرات زار قريتي المغار ورامة برفقة القاوقجي بهدف تبديد الشائعات التي راجت بأن الدروز في الجليل يتعاونون مع

اليهود. في رامة، قرية غالبيتها مسيحية وفيها أقلية درزية كبيرة تقع قريباً من شارع عكا- صفد، التقى أرسلان بدروز من كل قرى المنطقة وفي نهاية الزيارة نام هو والقاوقجي في القرية عند جميل نحلة، زعيم مسيحي معروف في الجليل[233].

بعد لقاءاته هذه، بقي أرسلان على اتصال بزعماء الدروز في الجليل وتمحورت علاقته بهم حول موقع الطائفة الدرزية في المواجهة بين الجيش الإسرائيلي و«جيش الإنقاذ». في تقديري، أرسلان لم يشجع الدروز على المقاومة الفعالة ضد الجيش الإسرائيلي ومساعدة «جيش الإنقاذ» (الذي ساء وضعه بعد عملية «ديكيل»). علاوة على ذلك، أرسلان أعرب عن تفهمه بل وتأييده لحيادية الدروز في الجليل، من أجل الحفاظ على سلامة ووجود الطائفة. في مطلع أيلول دعا أرسلان إليه شيخين درزيين من الجليل: الشيخ جبر معدّي من يركا، والشيخ مرزوق معدي (إبن عم الشيخ جبر معدي). في حديثه معهم أعرب أرسلان عن سخطه بسبب العلاقات الجيدة القائمة بين الدروز واليهود في الجليل. الشيخان أقنعاه أن الطريق الفضلى بالنسبة لهم هي مواصلة العلاقة الجيدة مع اليهود وفي نفس الوقت عدم السماح للجيش الإسرائيلي بالدخول إلى قراهم بشرط أن لا يدخلها أيضا «جيش الإنقاذ»[234]. في أحد التقارير ورد أن الأمير أرسلان أعرب أمامهما عن تعاطفه مع اليهود وقال إن لبنان لن يستمر في الحرب[235].

رغم الخط القومي للقيادة الدرزية في لبنان، كان يوجد شخصيات درزية في لبنان أعربت عن استعدادها لإقامة علاقة مع إسرائيل، لكنها كانت شخصيات من الدرجة الثانية لم تكن محسوبة على زعامة الطائفة. على سبيل المثال، أفاد الشيخ لبيب أبو ركن، مع عودته من لبنان، بأن شخصية درزية ذات نفوذ في حاصبيا، بهجت شمس- رئيس بلدية على الأرجح- عبّر عن حماسة للتعاون الدرزي- اليهودي وقال إنه سيزور إسرائيل قريبا من أجل إجراء محادثات مع مسؤولي وزارة الخارجية. في تقرير لقسم الشرق الأوسط بتاريخ 15 أيلول 1948، جاء أنه تم الإستقصاء عن إسم هذه الشخصية، وتبين أنها غير معروفة، لكن جرى إبلاغ الشيخ لبيب بأنه لا مانع من زيارة أية شخصية وأن مسؤولي وزارة الخارجية «مستعدون دائماً للحوار»[236]. ليس واضحاً إذا حصل لقاء في النهاية مع الشخصية المذكورة من حاصبيا.

تقييم نتائج الإتصالات

الإتصالات التي أدارتها إسرائيل مع شخصيات ومجموعات في لبنان كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى مساعدة الجهد الأمني ضد التهديدات التي تطورت على الجبهة اللبنانية. إلى هذا الهدف المركزي أضيف، في نهايات الحرب، هدف إضافي- مساعدة الإجراءات السياسية الإسرائيلية تجاه لبنان والعالم العربي بأكمله، وهي إجراءات الهدف منها إنهاء الحرب بشروط مريحة لإسرائيل. تقييم نتائج هذه الإتصالات يجب، تبعاً لما تقدم، أن يكون بالدرجة الأولى مبنياً على هذين الهدفين.

1. نتائج الإتصالات مع المعارضة المارونية الإنفصالية ومع السلطة في لبنان

في رسالته إلى موشيه شاريت، بتاريخ 4 شباط 1949، يشير إلياهو ساسون إلى أربعة مجالات أفضى نشاطه في باريس إلى نجاحات فيها[237]:

أ- إستئناف العلاقات مع معظم أصدقاء إسرائيل في الدول العربية.

ب- إنشاء علاقات جديدة ووثيقة (مع شخصيات من دول عربية).

ج- تحول المكتب في باريس إلى «عنوان» للزعماء العرب الذين أرادوا أن يتواصلوا مع إسرائيل.

د- الإهتمام بطلاب عرب سيتحولون في المستقبل إلى عنصر متعاطف في إسرائيل في بلادهم.

كيف يمكن تقييم نتائج نشاط ساسون وفريقه في باريس في الإطار اللبناني؟

بحسب المعايير التي أشار إليها ساسون في رسالته، فإن نشاطه سجّل بالفعل نجاحاً. لكن نتائج هذه الإتصالات لا يمكن فحصها بناء على المعايير التي حددها ساسون وإنما بناء على مدى مساهمتها في الجهد الأمني والإجراءات السياسية لدولة إسرائيل في ذلك الوقت. فحص نتائج الإتصالات في ضوء هذه الأهداف يُبيّن أنه برغم حجم العلاقات السياسية المثير للإنطباع مع شخصيات وجهات لبنانية، التي كانت تنطوي ربما على فائدة في المدى البعيد، فإنه لا يمكن الحديث عن نتائج عملية في المجالات الرئيسية التي كان يفترض بهذه

العلاقات أن تخدمها:

أ- الإضرار بالجهد الحربي اللبناني ضمن سياق السعي إلى إرباك الجهد الحربي العربي. دراسة إمكانية رعاية جهات معارضة لبنانية، خصوصا الموارنة، أظهرت أنه لم يكن لدى هذه الجهات القدرة والإستعداد على اتخاذ خطوات فعلية ضد السلطة، وهذا الأمر أدى إلى غياب الإستعداد في الجانب الإسرائيلي لاستثمار موارد في هذا الإتجاه. في اجتماع استخلاص العبر، الذي عقده ساسون وفريقه نهاية كانون ثاني 1949، تقرر أن «فحص مدى الجدوى العملية ونجاعة التواصل مع المعارضة (الذي جرى بشكل جذري ومحكم مع لبنان فقط) أفضى إلى نتائج سلبية»[238].

ب- استغلال اللقاءات من أجل الحصول على معلومات استخبارية وفهم مجريات الأمور في لبنان. الإنطباع هو أن المعلومات التي تم الحصول عليها من لقاءات ساسون وفريقه مع شخصيات لبنانية كانت سطحية وأعطت صورة عامة جدا عن الوضع اللبناني الداخلي، ولم يكن لها إسهام فعلي في الصورة الإستخبارية العامة لدى الجيش والقيادة السياسية أثناء الحرب. الأخبار التي أدلى بها محاورو ساسون اللبنانيون كانت في الكثير من الأحيان عديمة الدقة ومغرضة، وعكست غير مرة مصالح شخصية لدى الذين أدلوا بها.

ج- اللقاءات مع شخصيات في السلطة اللبنانية كرافعة للدفع قدماً بتسويات سلمية مع لبنان والعالم العربي. اللقاءات مع شخصيات في السلطة اللبنانية، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة رياض الصلح، أوجدت للوهلة الأولى فرصة لإسرائيل لعرض مواقفها وحججها أمام اللبنانيين وللدفع باتجاه تسوية. لكن يبدو أنه في ظل غياب المصلحة والقدرة لدى رئيس الحكومة اللبنانية للخروج عن الصف العربي، وقعت الحجج والمواقف الإسرائيلية على آذان مقفلة، ولم تثمر أية نتيجة عملية في لبنان، وبالتأكيد ليس في العالم العربي. رجال السلطة الآخرين، الذين التقاهم ساسون وفريقه، كانوا بمستوى أدنى نسبياً وافتقدوا إلى القدرة والرغبة على التأثير في السياسة العامة للبنان.

التقييم العام لنتائج هذه الإتصالات يشير إذاً إلى أنه لم تكن لها أية مساهمة فعلية في الجهد الحربي للجيش الإسرائيلي على الجبهة اللبنانية أو في الإجراءات السياسية لإسرائيل تجاه لبنان والعالم العربي في نهايات الحرب. علاوة على ذلك، يبدو أن هذه

النتيجة تصح أيضاً في حالة معظم الإتصالات التي أجراها ساسون وفريقه مع شخصياتٍ عربية من دول أخرى. ذلك أن الدبلوماسية الشخصية، التي تستند إلى إنشاء علاقات شخصية وثيقة مع شخصيات رفيعة في العالم العربي، لم يكن بمقدورها جسر تناقضات المصالح العميقة، حتى لو مارسها أشخاص مهنيون ضليعون وخبيرون جداً بالعالم العربي وثقافته ممن كان لهم علاقات صداقة مع محاوريهم.

2. نتائج الإتصالات مع الشيعة والدروز

علاقات حسن الجوار مع الطائفة الشيعية في جنوب لبنان، التي سادت طوال فترة الإنتداب، تقوضت كلياً بفعل قوة الصراع في أرض إسرائيل. دخول لبنان الحرب، وجود «جيش الإنقاذ» في القرى الشيعية والأجواء القومية المعادية للصهيونية في لبنان، كل ذلك أدى إلى التطرف وسط الشيعة واستدعى في وقت لاحق عمليات انتقام من جانب إسرائيل، استهدفت القرى الشيعية القريبة من الحدود وزعيمهم أحمد الأسعد.

على خلفية هذه التطورات لم يكن للإتصالات مع أحمد الأسعد ومع شخصيات شيعية أخرى في جنوب لبنان أي أهمية عملية أو أي تأثير على القرارات ذات الصلة بالجبهة اللبنانية والسكان الشيعة. القرارات، مثل التوغلات داخل القرى الشيعية، قصف أهداف في قرى شيعية، تفجير قصر أحمد الأسعد في الطيبة وسيطرة الجيش على قرى شيعية في عملية «حيرام»، كانت نتيجة اعتبارات أمنية فقط. البعد المتصل بتنمية العلاقات مع السكان الشيعة الجيران لم يتم التعامل معه بجدية أبدا، كما أنه لم يُطرح من قبل خبراء الشؤون العربية في وزارة الخارجية، الذين لم يعطوه أهمية كبيرة. ولا تغيب حقيقة أنه في حالة لافتة، عندما طلب الجيش من خبراء وزارة الخارجية إعطاء رأيهم بشأن سياسة السيطرة على جنوب لبنان حتى الليطاني وطرد عدد كبير من سكانه الشيعة، قاموا بتأييد هذا الإجراء- لكن رأيهم لم يلقَ القبول. رفض آراء كهذه من قبل موشيه شاريت وبن غوريون، بعد عملية «حيرام»، كان بالتأكيد أحد القرارات المهمة التي اتُخذت خلال حرب الإستقلال، في سياق علاقات إسرائيل بالشيعة وعلاقات إسرائيل بلبنان، رغم أنها اتُخذت نتيجةَ مجموعة اعتباراتٍ تجاوزت البعد اللبناني المحدود.

العلاقات مع أبناء الطائفة الدرزية في أرض إسرائيل كانت الوحيدة التي أثمرت نتائج عملية في المجال الأمني وربما أبعد من ذلك: هي ساعدت في الحفاظ على سلامة الطائفة الدرزية في الجليل، وأدت، بعد الحرب، إلى اندماجها كمواطنين متساوي الحقوق في دولة إسرائيل. العلاقة مع الزعامة الدرزية في سوريا توقف في مراحل الحرب الأولى، خصوصاً بسبب عدم استعداد الجانب الإسرائيلي لإستثمار موارد (سلاح ومال) في تشجيع انتفاضة درزية ضد النظام السوري- إنتفاضة من غير المرجح أن الدروز كانوا قادرين على القيام بها بشكل فعال وعملي. العلاقات مع دروز لبنان كانت ضعيفة، وأهميتها كانت ثانوية، على خلفية الموقف القومي الذي اتخذته زعامتهم وعدم وجود مصلحة خاصة لدى الجانبين في التعاون العملي خلال فترة حرب الإستقلال.

الفصل السابع

تحوّلات في الإستيطان على امتداد الحدود الإسرائيلية - اللبنانية خلال الحرب

خلال حرب الإستقلال، وخصوصاً بعد عملية «حيرام»، نشأ واقعٌ جديد، أمني وإستيطاني، على امتداد الحدود الدولية في الشمال، إنعكس، بشكل أساسي، في تهجير السكان العرب الذين كانوا مقيمين قرب الحدود وبداية عملية تأسيس سلسلة من المستوطنات الحدودية اليهودية. هذا الواقع الجديد لم يكن فقط نتيجةً لمعارك حرب الإستقلال، التي تسببت بفرار سكان، وغيّرت من الناحية الديموغرافية والإستيطانية، صورة البلاد بشكل جذري، وإنما أيضاً جراء سياسة إبتدائية كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى الرد على الإشكاليات الأمنية للحدود الإسرائيلية–اللبنانية.

فيما يلي سيجري فحص ثلاثة أبعاد رئيسية:

أ- إخلاء السكان غير اليهود من المناطق الحدودية مع لبنان وإيجاد «حزام أمني» على طول الحدود.

ب- في هذا الإطار، إخلاء القرى المارونية من المناطق الحدودية مع لبنان

ج- إقامة سلسلة مستوطنات أمامية يهودية على امتداد الحدود مع لبنان.

إخلاء السكان غير اليهود من المناطق الحدودية مع لبنان

عشية حرب الإستقلال كان يوجد كتلتان إستيطانيتان يهوديتان على امتداد الحدود مع لبنان: الكتلة الغربية، التي تضم إيلون، حانيتا ومتسوفا؛ والكتلة الشرقية، التي تضم راموت نفتالي، المنارة، مسغاف عام، كفار غلعادي والمطلة. هاتان الكتلتان، وخصوصاً الغربية، كانتا معزولتين عملياً عن التجمعات السكانية اليهودية في الشمال والحركة منهما وإليهما كانت محكومة بالعبور على مقربة من بلدات عربية معادية. بين هاتين الكتلتين، على امتداد الحدود، كان يوجد مساحة خالية من أي إستيطان يهودي، يسكن فيها جمهور متنوع من الناحية الإثنية-الدينية: شيعة، موارنة، دروز وسنة، ووسط هؤلاء كانت قوات «جيش الإنقاذ» منتشرة.

صورة الوضع هذه طرأت عليها متغيّرات دارماتيكية، خلال حرب الإستقلال، على مرحلتين أساسيتين:

في المرحلة الأولى، أثناء عمليتي «يفتاح» و«بن عامي»، عشية الإجتياح العربي، نشأ تواصل جغرافي مع هاتين الكتلتين في مناطق إحتلها لواء «يفتاح» التابع للـ«بالماخ» وكذلك لواء «كرملي». في هذه المرحلة، بدأ هروب سكان القرى القريبة من الكتلتين الإستيطانيتين، وبرز على وجه الخصوص هروب سكان القرى الشيعية الواقعة قرب الحدود ضمن نطاق أرض إسرائيل الإنتدابية. يُحصي تقريرٌ لمصلحة الأخبار، بتاريخ 30 حزيران 1948، أسباب هذا الهروب: سكان قرية هونين (الشيعية) فرّوا إلى لبنان بسبب الخوف من هجمات الجيش الإسرائيلي؛ سكان إبل القمح (قرية مختلطة، شيعية ومسيحية) فرّوا إلى لبنان، بعضهم بداية الأحداث والبعض الآخر بعد سقوط صفد؛ سكان النبي يوشع (قرية شيعية) فرّوا إلى لبنان بعد إحتلال القرية وفي أعقاب ذلك خاضوا مفاوضات من أجل العودة إليها[1]. إضافة إلى ذلك، في القطاع الغربي، معظم سكان قرية البصة (نحو 10 في المئة من سكانها شيعة) فرّوا قبل أن تسقط القرية في أيدي لواء «كرملي» إبّان عملية «بن عامي». في القرية بقي عدة مئات فقط من العجزة ورجال الميليشيات المسلحة، وهؤلاء هربوا بمعظمهم مع بداية الهجوم على القرية[2].

هل كان فرار السكان العرب من مناطق عمل يغآل ألون وموشيه كرمل في الجليل الشرقي والغربي ناجماً عن سياسة موجّهة لدى هذين القائدين هدفها إفراغ المنطقة من سكانها،

أم أنه ناتجٌ عن ظروف الحرب؟ موشيه كرمل يُؤكد في مقابلة معه عدمَ وجود أية سياسة كانت تهدف إلى طرد السكان: «إنطلقنا في عملية «بن عامي» وكنا نحن أنفسنا مندهشين من رحيل القرويين من قراهم-لم نطردهم»[3]. في مقابل ذلك، المؤرخ بيني موريس يقول إن موشيه كرمل سعى ليس فقط إلى إحتلال الجليل الغربي، وإنما إلى إفراغه من سكانه العرب أيضاً[4]. كذلك أوري بن إليعيزر، في كتابه «من وراء المهداف، تشكّل النزعة العسكرية الإسرائيلية 1936-1956» يكتب أن موشيه كرمل، قائد لواء «كرملي» ويغآل ألون، قائد الـ«بالماخ» برزا في حماستهما لاحتلال الأراضي وتدمير القرى وطرد سكانها[5].

في المرحلة الثانية، بعد عملية «حيرام»، طرأ التغيير الأهم في منطقة الحدود الإسرائيلية-اللبنانية، على إثر قرار موشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية في حينه، إخلاء القرى غير اليهودية الواقعة على مقربة من الحدود مع لبنان. ماذا كانت أسباب هذا القرار؟ ماذا كانت أهدافه وحجمه؟ متى حصل؟ ماذا كان موقع الجيش والقيادة السياسية في آلية إتخاذ قرار الإخلاء؟ هذه الأسئلة سوف تعالج فيما يلي، بالإستناد بشكل أساسي إلى المادة التوثيقية للجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية من تلك الفترة.

1. الخلفية والأسباب

عشية عملية «حيرام» كان يوجد في «جزيرة» خضعت لسيطرة «جيش الإنقاذ» في الجليل نحو 50,000 إلى 60,000 نسمة، بعضهم لاجئون كانوا قد هربوا إليها في أعقاب عمليات سابقة للجيش الإسرائيلي[6]. قبل شهر من العملية، طُرح أمام بن غوريون إقتراح لطرد اللاجئين من المنطقة من خلال «مضايقتهم». صاحب الإقتراح كان يوسف فيتس، مدير قسم الأراضي في الصندوق القومي وعضو لجنة اللاجئين العرب. بن غوريون كتب في مذكراته، بتاريخ 26 أيلول، أن فيتس إقترح بأن يهتم رؤوفين شيلواح بالمضايقة وأن يعطيه بن غوريون أمراً بهذا الخصوص[7]. بن غوريون لا يذكر في مذكراته ماذا كان ردّه على هذا الإقتراح. بحسب مذكرات فيتس، بن غوريون «سجّل ووعد بالعمل بما يتناسب مع إقتراحي»[8]. لا يوجد بين يدي دليل على تنفيذ الإقتراح، ويبدو أنه لم يُنفذ.

مسألة اللاجئين في «الجزيرة» طُرحت مرة أخرى خلال عملية «حيرام». في 29 تشرين أول، عندما سمع فيتس بالعملية، أرسل ورقة صغيرة إلى يغآل يادين، رئيس قسم العمليات

في الجيش الإسرائيلي، أبلغه فيها بالحاجة إلى «ترتيب تدفق اللاجئين من هناك»[9]. في 31 تشرين أول، في اليوم الأخير من عملية «حيرام»، كتب بن غوريون في مذكراته: «برأي موشيه (كرمل) كان يوجد في «جزيرة» الجليل نحو 60,000 عربي، من المحليين واللاجئين. نصفهم هرب، والمزيد سوف يهرب. الجش، صفصاف، سعسع، وجزء كبير من ترشيحا فرغوا كلياً. كل القرى التي قاتلناها– القرويون هربوا، لكن المزيد سوف يهربون»[10].

إلا أنه برغم تنبؤ موشيه كرمل هذا، فضّل جزءٌ مهم من الجمهور الفلسطيني في الجليل، بمن فيه الذين كانوا يقيمون على مقربة من الحدود، عدم الفرار. وفيما يشرّح بيني موريس بشكل موسع في كتابه «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947–1949» ظاهرة طرد السكان الفلسطينيين أثناء عملية «حيرام» وارتكاب الأعمال الشاذة من قبل الجيش[11]، يشير إسحاق موداعي في بحثه حول العملية إلى وجه آخر مختلف للظاهرة: خلافاً لمناطق أخرى في البلاد فرّ منها السكانُ الفلسطينيون بأكملهم تقريباً بعد احتلال الجيش الإسرائيلي، فإنه في الجليل بقي جزءٌ مهم من السكان، حتى بعد عملية «حيرام»[12]. موشيه كرمل أيضاً، في مقابلة معي، عاد وأكد أنه لم يكن هناك أية سياسة موجّهة تهدف إلى طرد السكان، إلا إذا كانت توجد أسباب أمنية لذلك، وحتى في هذه الحالة، وُجدت حالات أوَصت فيها قيادة الجبهة الشمالية بالطرد لكن القيادة العليا منعتها من ذلك[13]. مردخاي مكلاف يذكر أن «هدف (عملية حيرام) كان تحرير الجليل الأوسط من قوات القاوقجي، وليس من السكان». ويضيف بأن المبادرة إلى طرد السكان العرب بعد العملية كانت ناجمة عن التطورات التي حصلت في الميدان واستغلالها من قبل القادة المحليين، من دون مبادرة أو توجيه من قبل هيئة الأركان أو القيادة السياسية بهذا الخصوص[14].

ماذا كان الواقع الأمني الذي نشأ في الجليل الأوسط بعد عملية «حيرام»؟ في نهاية العملية بقي السكان المحليون، الذين كان «جيش الإنقاذ» منتشراً وسطهم، بالقرب من الحدود –من المالكية حتى منطقة حانيتا–والذين كان بعضُهم على الأقل معادياً لإسرائيل وتعاون مع قوات القاوقجي ومع المفتي. كل ذلك، فيما على الجهة الأخرى من الحدود، في القطاع الأوسط، إنتشرت القوات السورية واللبنانية ومعظم قوات «جيش الإنقاذ» التي نجحت في التملص من الجيش الإسرائيلي في عملية «حيرام»[15]. الوجود المتواصل للسكان العرب على امتداد الحدود، منمن بعضهم معادٍ لإسرائيل، وقربُهم من قوات الجيش واللاجئين

الفلسطينيين وراء الحدود، كان ينطوي على مخاطر أمنية، ناهيك عن أن الطبيعة الجبلية للحدود اللبنانية وعدم وجود منظومة موانع على امتدادها والإنتشار الضعيف للجيش الإسرائيلي، كل ذلك جعل من الصعب فرض مراقبة ناجعة وإغلاق الحدود أمام عمليات التسلل والتهريب وتنقّل الجهات المعادية.

حتى لو كان للقادة الكبار في الجيش الإسرائيلي مصلحة مبدئية في خلق واقع ديموغرافي جديد في المناطق التي احتلها الجيش، فإن الإخلاء المتعمد للسكان العرب من الحدود اللبنانية، في أعقاب عملية «حيرام»، كان، في تقديري، بالدرجة الأولى، ناجماً عن اعتبارات أمنية أكيدة. هذه الإعتبارات كانت غالبة إلى درجة أن الإعتبارات السياسية، مثل العلاقات السرية الجيدة مع أبناء الطائفة المارونية، لم تُلحظ عند الجيش، حتى عندما مورست عليه، في وقت لاحق، ضغوطٌ لإعادة النازحين الموارنة إلى قراهم. يعقوب شمعوني، المدير الفعلي لقسم الشرق الأوسط، أبلغ إلياهو ساسون في 18 تشرين ثاني بأن الجيش طلب من مسؤولي وزارة الخارجية إبداء رأيهم في إخلاء منطقة بعمق 5 كلم جنوب الحدود من سكانها العرب، «وهو إخلاء مطلوب من الناحية العسكرية– الأمنية». لكن شمعوني عاد واشتكى من قيام الجيش بتنفيذ الإخلاء في عدد من القرى من دون إعلان مسبق، وقبل أن تبلور وزارة الخارجية رأيها في الموضوع[16]. في حالة واحدة فقط (قرية الجش) لم يُنفَّذ أمرُ الطرد نتيجةَ تدخل القيادة السياسية.

بعد إخلاء السكان العرب من المناطق القريبة من الحدود أُطلقت تسمية «الحزام الأمني» على تلك المناطق. في برقية أرسلتها قيادة المنطقة الشمالية إلى شعبة العمليات في هيئة الأركان، في 25 تشرين ثاني، جاء أنه «على امتداد الحدود مع لبنان يوجد حزام أمني بعمق 5 كلم، باستثناء قرية فسوطة التي لم يتم إخلاؤها بناء على أمر من رئيس الأركان»[17]. مصطلح «الحزام الأمني» بقي مستخدماً لاحقاً. في 4 كانون ثاني 1949 أصدر مردخاي مكلاف، ضابط عمليات الجبهة الشمالية، أمراً إلى وحدات الجبهة يتعلق بـ «الترتيبات الأمنية في المنطقة المحتلة». في البند الثاني من الأمر جاء أن «على اللواء التاسع والقطاعات أن يقوموا بدورياتهم فقط داخل منطقة الحزام الأمني» الذي تم ترسيمه على خارطة أُرفقت بالوثيقة[18].

2. دور الجيش الإسرائيلي والقيادة السياسية

أوري بن إليعيزر يذكر في كتابه أن القيادة السياسة وهيئة الأركان لم ينشُرا، في معظم الأحيان، قبل العملية أو بعدها، أية تعليمات تتعلق بالسكان العرب. طردُ السكان كان، برأيه، نتيجة للتعاون غير الرسمي بين القيادة السياسية، خصوصاً بن غوريون، والجيش[19].

نموذج على هذا التعاون غير الرسمي بين القادة العسكريين الكبار والقيادة السياسية يمكن الوقوف عليه في إخلاء السكان غير اليهود من منطقة الحدود اللبنانية–الإسرائيلية في أعقاب عملية «حيرام»: القيادة السياسية لم تأمر الجيش بشكل رسمي بإخلاء السكان؛ هيئة الأركان بدورها أيضا تجاهلت الموضوع كلياً: في أمر العمليات الذي أصدرته لعملية «حيرام» لا يوجد أي إشارة لكيفية التعامل مع السكان في المناطق التي سيتم إحتلالها ولكيفية مواجهة المشاكل الأمنية الكامنة في الوضع الجديد الناشئ؛ قرار الإخلاء –الذي اتُخذ لاعتبارات أمنية– صدر عن قائد الجبهة الشمالية، موشيه كرمل؛ القرار نُفذ ميدانياً دون أي تدخلٍ أو مراجعة من قبل هيئة الأركان أو القيادة السياسية، إلى أن استفاقت القيادة السياسية، في منتصف تشرين ثاني، وأوقفت عمليات الإخلاء وأعطت مصادقتها بمفعول رجعي على الإخلاءات التي حصلت سابقاً. في 16 تشرين ثاني كتب بن غوريون في مذكراته[20]:

> «إستفسرت عن الوضع في الجليل لدى يعقوب (دوري) وموشيه كرمل. موشيه كرمل قال إنه كان مضطراً لأسباب عسكرية أن يفرض حظر تجوال على خط الحدود وأن يطرد القرويين المقيمين على خط الجبهة باتجاه الجنوب: قرية برعم، النبي روبين، طيربيخا، إقرت...هو مستعد لتجميد الوضع–عدم طرد المزيد وعدم السماح للمطرودين بالعودة».

بن غوريون وافق على إقتراح موشيه كرمل بتجميد الوضع بشرطين: ألا يكون هناك المزيد من إجراءات الطرد، وأن يتم إبلاغ المسيحيين في قرية برعم والقرى الأخرى بـ«أننا سوف نبحث موضوع عودتهم بإيجابية، فقط عندما يتم تأمين الحدود»[21]. بذلك أعطى بن غوريون مصادقته بمفعول رجعي على إخلاء السكان غير اليهود من المنطقة الحدودية مع لبنان.

تجميد الوضع جاء بعد نشأة وضع ديموغرافي جديد على امتداد الحدود الإسرائيلية–اللبنانية. يعقوب شمعوني من وزارة الخارجية رفع تقريراً، في 18 تشرين ثاني، حول الحزام الذي تم إخلاؤه من السكان العرب بعرض 5 كلم[22]. كما أن برقية أرسلتها الجبهة الشمالية بتاريخ 25 تشرين ثاني تطرقت إلى وجود «حزام أمني» بوصفه حقيقة منجزة. كذلك الحكومة في جلستها، بتاريخ 24 تشرين ثاني، صادقت بمفعول رجعي على إخلاء القرى الحدودية[23]. لكن من حينه فصاعداً، لم يعد الجيش يمتلك حرية اتخاذ قرارات بشأن تنفيذ عمليات إخلاء إضافية من دون مصادقة مسبقة من القيادة السياسية. بيني موريس يكتب بهذا الخصوص[24]:

> «شهر تشرين ثاني 1948 كان محطة فاصلة من ناحية صلاحيات الجيش باتخاذ قرارات طرد أو إبعاد العرب من قراهم. عملية طرد وإبعاد العرب على إمتداد الحدود نُفذّت بأمر قائد الجبهة الشمالية، على الأرجح بعدما أطلق بن غوريون يده بهذا الخصوص. الموضوع لم يخضع للبحث مسبقاً في أية مؤسسة مدنية أو عسكرية. لكن منذئذ فصاعداً امتنع الجيش تقريباً بشكل كامل عن العمل وفقاً لرأيه. عموماً، صار يتوجهً إلى المؤسسات المدنية العليا– الحكومة، اللجان الوزارية أو المؤسسات الوزارية المشتركة–من أجل الحصول على الموافقة على خطط الطرد أو من أجل أن يقرر هؤلاء ما يقررونه بحسب اعتباراتهم. تصورات الجيش واحتياجاته، التي حددت إلى درجة كبيرة الإحتياجات الأمنية لإسرائيل، حتى لو بقي لها وزن كبير في منظومة اعتبارات صناعة القرارات لدى المؤسسات المدنية، إلا أنها لم تعد هي التي تحسم الموقف دائماً وحدها».

3. حجم عملية الإخلاء، أبعادها والوقت الذي استغرقته

في 31 أوكتوبر، صباح اليوم الأخير من عملية «حيرام» أصدر موشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية، تعليمات إلى الألوية وقطاعات العمل: «إفعلوا ما يمكنكم من أجل التطهير السريع والفوري لكل المناطق من أي عناصر معادية وفقاً للأوامر التي أصدرناها. يجب مساعدة السكان على ترك المناطق التي احتُلت»[25]. في اليوم نفسه، كما ذُكر، أوضح موشيه كرمل لبن غوريون أن الكثير من سكان المناطق التي احتُلت من المتوقع أن يهربوا. خلال النصف

الأول من شهر تشرين ثاني تم ترسيم حدود «الحزام الأمني» على طول الحدود: من المالكية حتى رأس الناقورة، على امتداد حزام بعرض متفاوت: في المنطقة الوسطى بعرض 5 كلم، في منطقة المالكية بعرض أقل من ذلك، وقرب الساحل بعرض أكثر، فيما الحدود الجنوبية لـ«الحزام الأمني» كانت خط نهاريا-كابري-ترشيحا-حرفيش-سعسع-الجش-ديشون-المالكية. القرى العربية التي شملها «الحزام الأمني» أخليت، من ضمنها قرى مسيحية مارونية (برعم، إقرت، المنصورة)، شيعية (طيربيخا)، وسنية (النبي روبين، سروح). جزء من السكان طُرد إلى لبنان (الشيعة والسنة) والجزء الآخر إلى داخل الجليل (الموارنة).

عملية إخلاء القرى نُفذت منذ بداية تشرين ثاني حتى منتصف الشهر. في تقرير لاستخبارات الجبهة الشمالية بتاريخ 12 تشرين ثاني جاء أن «إخلاء القرى في الجليل على الخط الموازي للحدود كاد ينتهي»[26]. في 14 تشرين ثاني، الساعة 22:00، أعدّ ضابط استخبارات اللواء التاسع، الذي كُلف بالمسؤولية عن المنطقة الحدودية مع لبنان، تقريراً جاء فيه «بدءً من صباح الغد، سيتحرك تيارٌ كبيرٌ من اللاجئين في كل المنطقة الحدودية باتجاه الشمال. يجب الإعتناء بأن يذهب هذا التيار باتجاه الشمال فقط وألا يرجع إلى داخل الدولة»[27]. في 15 تشرين ثاني الساعة 14:00، أصدر قطاع الجليل في قيادة المنطقة الشمالية أمرا إلى الكتائب جاء فيه «يجب فوراً إيقاف إخراج المدنيين من القرى المحتلة وتجميد الوضع الراهن»[28]. أمر تجميد الوضع جاء، في تقديري، بعد تدخل بن غوريون، وهو أنهى إخلاء السكان من المناطق الحدودية مع لبنان.

إخلاء القرى المارونية في المناطق الحدودية

في أرض إسرائيل الإنتدابية سكن بضعة آلاف من الموارنة في المدن العربية وفي قرى معدودة في قضاء صفد، على مقربة من الحدود اللبنانية. عدد هؤلاء، بحسب إحصائية عام 1922، بلغ 2,382 نسمة، أي 3.26 في المئة من مجمل عدد السكان المسيحيين في البلاد. مسؤولو القسم السياسي لم يعطوا خلال فترة الإنتداب أي أهمية للعلاقة معهم[29].

فور انتهاء عملية «حيرام» تم إخلاء القرى المارونية الحدودية أيضاً. من بين القرى التي أخليت: إقرت، برعم والمنصورة؛ فيما تأجل إخلاء قرية الجش في اللحظة الأخيرة، وفي نهاية المطاف لم يُنفّذ (أنظر الخريطة). قضية إخلاء القرى المارونية حظيت بتعاطف كبير

وسط الجمهور الإسرائيلي، سواء بسبب العلاقات التي كانت قائمة خلال فترة الإنتداب بين المشروع الإستيطاني وبين الطائفة المارونية في لبنان، أو بسبب الكفاح المستمر لأهل إقرت وبرعم للعودة إلى قريتيهم. منذ قيام الدولة، تُطرح هذه القضية مرة بعد أخرى في المحافل الأمنية، السياسية والقضائية، وحتى الآن لم يوجد لها حل. لماذا لم يتم التعامل مع هذه المجموعة السكانية بتمييز إيجابي أثناء إخلاء السكان غير اليهود من المناطق الحدودية، رغم العلاقة الخاصة للقيادة الإسرائيلية بالموارنة في لبنان؟

1. خلفية وأسباب الإخلاء

لا شك أن إخلاء هذه القرى حصل في إطار التعليمات الجارفة لموشيه كرمل بإخلاء السكان العرب من المناطق الحدودية لاعتبارات أمنية. لكن، هل كانت الإعتبارات الأمنية، التي إستند إليها قرار كرمل ذات صلة حتى بالقرى المارونية، وهل فعلا كانت توجد حاجة أمنية مشخصة لإخلائها؟ ثمة روايات متناقضة حول هذا الموضوع. النقيب يعقوب مخرز، في إفادته أمام محكمة العدل العليا في تشرين ثاني 1951، حول قرية برعم، قال إن القرية استُخدمت في فترة حرب الإستقلال محطة عبور مهمة جدا لـ«جيش الإنقاذ»؛ داخل القرية أقيم حاجز لـ«جيش الإنقاذ»؛ سكان القرية أسهموا راغبين في الجهد الحربي لـ«جيش الإنقاذ»؛ كما أن موظفين كباراً من مؤيدي الحاج أمين الحسيني كانوا يقيمون فيها[30]. بحسب تقرير إستخباري بتاريخ 16 تشرين أول 1948، كان يوجد في قرية برعم مخزن وقود تابع لـ«جيش الإنقاذ»، كجزء من البنية التحتية التي كانت منتشرة في القرى المختلفة، بما في ذلك القرى المارونية. وبحسب التقرير نفسه، تموضعت سَرية من «جيش الإنقاذ» جزئيا في قرية إقرت[31]. في مقابل ذلك، يقول نمر هواري، محامٍ من الناصرة، في إفادة موجهة إلى رئيس الحكومة بتاريخ 17 آب 1951 إن قرية برعم كانت حيادية خلال الحرب ولم تدخل إليها أية قوة أجنبية، وأن أهل القرية لم يشاركوا في الحرب وسكانها استقبلوا الجيش الإسرائيلي عندما دخل إليها في 30 تشرين أول 1948 بالترحاب[32]. أما فيما يتعلق بإقرت، فبحسب تقرير عسكري يوثق دورية عسكرية حصلت في الجليل الغربي والأوسط في 1 تشرين ثاني 1948، استقبل سكان القرية قوات الجيش الإسرائيلي كجيش محرّر، لأنهم تعرضوا في الأشهر الثلاثة السابقة لتنكيل

القرى المسلمة المجاورة. ووفقاً للتقرير نفسه، كانت قوة من الجيش العراقي مؤلفة من 120 جندياً منتشرة في القرية، وكانت تفرض على سكانها تخصيص أفراد للحراسة كما فرضت عليهم شراء 19 بندقية، تم تسليمها إلى الجيش الإسرائيلي مع دخوله القرية[33]. كذلك سكان قرية المنصورة المارونية قالوا إنهم من محبي الجيش الإسرائيلي وإن إخلاءهم إلى لبنان سوف يعرضهم إلى خطر كبير[34].

كذلك توجد روايات متناقضة فيما يتعلق بظروف الإخلاء. في مقابل إفادة النقيب مخرز أمام محكمة العدل العليا بأنه مع دخول الجيش الإسرائيلي إلى قرية برعم ترك جزء كبير من سكانها بيوتهم مع «جيش الإنقاذ» ولاجئين آخرين وانتقلوا إلى قرية رميش المارونية في الأراضي اللبنانية[35]، أثار المحامي نمر هواري رواية مختلفة كلياً. بحسب هذه الرواية بقي السكان في القرية حتى 13 تشرين ثاني، وفي هذا التاريخ وصلت إلى القرية وحدة من الجيش طلب قائدها من السكان المغادرة والإنتقال إلى لبنان لفترة 15 يوماً، ووعدهم بالسماح لهم بالعودة بعد ذلك. أهل القرية إستجابوا لهذا الطلب وغادروا وأبقوا في القرية، بإذن من الجيش، عشرة أشخاص من أجل الحفاظ على أغراضهم وممتلكاتهم التي بقيت خلفهم. بعضُ المغادرين إنتقلوا إلى قرية رميش في لبنان والبقية سكنوا تحت الأشجار وفي الكهوف المحيطة. في 20 تشرين ثاني زار المنطقة وزير الأقليات شطريت، الذي صرّح بأن إخراجهم من البلاد كان خطأً، وسمح لهم بالاقامة في قرية الجش، بعضهم في بيوت المسلمين المهجورة، لمدة 15 يوماً إلى حين عودتهم إلى قريتهم. لكن وعد السماح بالعودة لم يتحقق، وإنما بالعكس؛ ففي 5 حزيران 1949 أبلغ الحراس العشر الذين بقوا في القرية بضرورة مغادرتها وأُسكن فيها مهاجرون جدد[36]. رواية شبيهة، تقول إنه تم إبلاغ سكان قرية الجش، المشمولة ضمن نطاق الخمسة كلم، بالرحيل أيضاً بشكل «مؤقت» لمدة أسبوعين، يرويها توم سيغف في كتابه «1949، الإسرائيليون الأوائل»:

«في النصف الأول من شهر تشرين ثاني 1948 وصل عامنوائيل فريدمان إلى قرية الجش (غوش حالاف) في الجليل الأعلى وأمر سكّانها بمغادرة بيوتهم. فريدمان، من سكان روش بينا، كان الممثل الإقليمي لوزارة الأقليات وشغل منصب ضابط إرتباط بين الجيش والسكان العرب. قال للسكان إن الجيش يقترح عليكم مغادرة قريتكم لمصلحتكم، وسوف يسمح لكم بالعودة بعد أسبوعين»[37].

الإنطباع هو أن نظرة الجيش إلى الخطر الأمني المحدق من جانب السكان العرب في المناطق الحدودية كانت شاملة وجارفة، وأنه تحت ضغط الأحداث لم يُجرِ الجيش ولا وزارة الخارجية (اللذين لم ينسقا فيما بينهما) محاولة لفحص دقيق للخطر الأمني المحدق من كل قرية، أو من جانب المجموعات السكانية الخاصة التي لم تكن تقليدياً معادية لإسرائيل – باستثناء أبناء الطائفة الدرزية الذين بقوا في قراهم بسبب تعاونهم مع إسرائيل، كما أن سلاحهم لم يُنزع منهم. الحالة الوحيدة التي تنازل فيها الجيش الإسرائيلي عن نيته إخلاء إحدى القرى المارونية كانت حالة قرية الجش، ولم ينشأ ذلك من تقدير أمني مختلف لسكان القرية وإنما لعلاقاتهم الجيدة مع شخصيات إسرائيلية رفيعة: رجل الدين المحلي (وبحسب رواية أخرى عامنوائيل فريدمان) إتصل بإسحاق بن تسفي، الذي إتصل بدوره بوزير الأقليات بخور شطريت، وكلاهما نجح في إقناع الجيش بالتراجع عن نيّته[38].

2. موقع الإعتبارات السياسية وتدخل القيادة السياسية

البعد السياسي في قضية إخلاء القرى المسيحية لم يحظَ باهتمام الجانب القيادي في الجيش الإسرائيلي خلال تلك الفترة. في 12 تشرين ثاني كتب يعقوب شمعوني إلى إلياهو ساسون: «يجب قول الحقيقة. نحن لم نعطِ تعليمات واضحة ولم نعرب عن رأينا فيما يتصل بالعلاقة مع المسيحيين، وبمسألة ما إذا كان ينبغي تمييزهم إيجاباً وإبقاؤهم في قراهم. السبب الرئيس لذلك هو أنهم، كالعادة، لم يسألونا عن رأينا ولم يبلغونا بأنهم سوف يباشرون بعمليات في الجليل»[39]. فقط بعد عملية «حيرام» طُلب من مسؤولي قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية إبداء رأيهم في مسألة إخلاء القرى العربية من منطقة الحدود. رأيهم، الذي لم يكن له أي وزن عملي لأن الوقائع كانت قد فُرضت على الأرض في تلك الأثناء، كان أنهم يُوصُون بإخلاء القرى المارونية إلى داخل إسرائيل عوضاً عن طردهم إلى ما وراء الحدود، إذا كان إخلاء هذه القرى ضروري من الناحية الأمنية[40]. للسبب نفسه لم يكن هناك أية قيمة عملية لمذكرة وزير الخارجية، موشيه شاريت، التي رفعها إلى جلسة الحكومة المؤقتة في 17 تشرين ثاني، وأوصى فيها بشدّة بتمييز المسيحيين في الجليل إيجاباً[41]. هذه التوصية جاءت بعد أن كان قد انتهى إخلاء السكان المحليين المقيمين على مقربة من الحدود، ولم يكن هناك أي توجّه لدى قيادة الجبهة الشمالية

لتغيير الوقائع الجديدة الناشئة على الأرض بسبب نظرتها للإعتبار الأمني بوصفه رئيسياً ومقرّراً، وأيضاً بسبب مصلحتها في عدم تسجيل سابقة في إعادة السكان إلى قراهم.

الطلبات التي تقدمت بها جهات مارونية من إسرائيل أو لبنان إلى وزارة الخارجية بتغيير الوضع المستجد أُجيبت إما بالتملص أو بالرفض. في البداية قُدم طلب إلى وزارة الخارجية للمساعدة في إعادة سكّان برعم والمنصورة بواسطة أهل قرية الجش. يعقوب شمعوني كتب في 18 تشرين ثاني «لقد نجونا، في الوقت الراهن، من هذا الطلب من خلال الإعراب عن رأينا بإحالته بشكل رسمي ومباشر إلى الحكومة الإسرائيلية بصفته مُوجّهاً من أصدقائنا زعماء الطائفة المارونية في لبنان»[42]. المطران مبارك تقدم بطلب بهذا الشأن في آذار 1949 وقوبل بالرفض.

قضية إخلاء القرى المارونية طُرحت أمام بن غوريون، الذي أصدر توجيهاً، في 10 تشرين ثاني 1948، «بالتصرف بصداقة» مع الموارنة في الجليل[43]. كما ذُكر، في اللقاء مع موشيه كرمل في 16 تشرين ثاني أمر بن غوريون كرمل بتجميد الوضع وإبلاغ سكان قرية برعم وقرى مارونية أخرى «بأننا سندرس بإيجابية إعادتهم عندما يتم تأمين الخط الحدودي»[44]. في أعقاب هذا التوجيه، أمرت قيادة الجبهة الشمالية الحكام العسكريين في 18 تشرين ثاني بإبلاغ السكان المسيحيين والدروز في حال انتقالهم من قراهم إلى داخل البلاد بأن هذا الترتيب «مؤقت ومرتبط بالإحتياجات الأمنية» وعندما يتحسن الوضع سوف يتم النظر مجددا في إعادتهم إلى قراهم[45].

في أعقاب زيارته الجليل، في 20 تشرين ثاني 1948، تحدث الوزير شطريت مع بن غوريون حول مسألة سكان قرية برعم. في 2 كانون أول شرح الوزير شطريت الضائقة التي يعيش فيها 900 شخص من سكان قرية برعم الذين طُردوا من قريتهم لاعتبارات أمنية، بسبب كون القرية قريبة من الطريق الرئيسية. شطريت أوصى أمام بن غوريون بإعادة هؤلاء السكان إلى قريتهم سواء لاعتبارات إنسانية أو من أجل الإثبات للطائفة المارونية بأن إسرائيل تريد السلام. في هذا الإطار أثار شطريت، كأحد الإعتبارات، مسألة العلاقات الجيدة التي سادت بصورة تقليدية مع الطائفة المارونية في لبنان. وكتب شطريت: «لست محتاجاً لأن أذكر لك ما هو موقف الطائفة المارونية من طموحات إسرائيل وموقف رجال الدين فيها، وعلى رأسهم الأسقفان عريضة ومبارك. الأسقف مبارك اضطر، كما تذكر، إلى

البكاء عند البابا في روما مؤخرا، بسبب افتراءات أعدائنا وادّعاءاتهم ضدّه أمام صاحب القداسة البابا»[46].

3. تشكّل واقع جديد: إقامة مستوطنات يهودية على أراضي القرى المارونية

مناشدات شطريت وإسحاق بن حورين لبن غورويين[47]، ومناشدة المطران مبارك وزارةَ الخارجية بشأن لاجئي قرية برعم لم تؤدِ إلى إعادة السكان الموارنة إلى قريتهم وإلى تغيير الحقائق التي نشأت على الأرض في أعقاب عملية «حيرام». بل بالعكس، هذه الحقائق تكرّست مع إقامة مستوطنات يهودية في القرى المارونية ومصادرة أراضيها لأجل الإستيطان اليهودي: على أراضي قرية برعم أُقيم كيبوتسان* هما سعسع وبرعم كما أُقيم موشاف دوفيف، فيما تم توزيع معظم أراضي قرية إقرت بين موشافات غورن، إيفين مناحيم وشومرا[48]. اللفتة الوحيدة التي جرت في هذا الإطار عام 1949 كان الأمر الذي أصدره جوش فلامون، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، بالإمتناع عن طرد المتسللين الموارنة الذين يتحدّرون من قرى الجش، برعم والمنصورة وإبقاؤهم في قرية الجش، على أساس إفادة الكاهن المحلي[49].

الصعوبة التي واجهها أهل القرى المارونية الذين اقتُلعوا من قراهم في تغيير الواقع الجديد الذي تشكل بعد حرب الإستقلال وفي بداية الخمسينات تتجسد بشكل جيد في قضية قرية برعم. في صيف 1949 اشترى الصندوق القومي من الحكومة الإسرائيلية جزءاً من أراضي القرية وحوّلها إلى كيبوتس برعم[50]. في مطلع حزيران 1949 تم توطين يهود في بيوت القرية المهجورة-بحسب إحدى الروايات: الذين وُطّنوا هم أفراد الكيبوتس، وبحسب رواية أخرى كانوا مهاجرين جدداً – الأمر الذي أدّى إلى الكثير من الشكاوى من قبل السكان الموارنة حول نهب أملاكهم التي بقيت في القرية. في وقت لاحق أُنشئ كيبوتس برعم على أراضي القرية، بالقرب منها[51]. تقدُم سكان القرية بالتماس إلى محكمة العدل العليا وحكمُ المحكمة في 1951 بحقهم في العودة إلى بيوتهم لم يحلا المشكلة. في مطلع أيلول 1953 كانت قضية سكان القرية لا تزال مطروحة أمام المحكمة. في 16 أيلول تم

* [كيبوتس: مستوطنة ذات طابع إشتراكي شيوعي.]

تفجير بيوت القرية من قبل الجيش الإسرائيلي وتدميرها بالكامل[52]. مشكلة أهالي برعم وإقرت الذين خاضوا نضالاً عنيداً وحاداً من أجل إعادتهم لم تُحل حتى هذا اليوم.

سياسة الإستيطان على امتداد الحدود الإسرائيلية-اللبنانية

1. موجبات قرار إقامة سلسلة من المستوطنات الأمامية على الخط الحدودي

بعد عملية «حيرام» بدأ يتبلور لدى بن غوريون، في الحكومة المؤقتة، وفي الجيش الإسرائيلي والمؤسسات الإستيطانية قرارٌ بالبناء الفوري لسلسلة من المستوطنات الأمامية اليهودية من رأس الناقورة فصعوداً باتجاه الشرق، على امتداد الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان، التي رأى بن غوريون فيها الحدود النهائية بين الدولتين. هذا القرار إستند، في تقديري، إلى أربعة إعتبارات أساسية تتصل بمشكلة الحدود الإسرائيلية اللبنانية، لكن أيضاً بالمناطق الأمامية الإسرائيلية الأخرى:

أ- التحوّل في التصور الأمني: النظر إلى المستوطنات الأمامية بوصفها حاجزاً ضد التهديدات الخارجية. خلال حرب الإستقلال بدأ التحول في النظر إلى وظيفة المستوطنات الأمامية ضمن الإنتشار الأمني للمشروع الإستيطاني. حتى اندلاع الحرب، تأثرت النظرية الأمنية بالمشاكل الداخلية بشكل أساسي، فيما المشاكل الخارجية جرى التعامل معها على أنها من اختصاص سلطات الإنتداب البريطاني؛ أما الآن، في أعقاب إقامة دولة إسرائيل واجتياح الجيوش العربية النظامية، فقد برزت التهديدات الخارجية على امتداد الحدود بكامل حدّتها. وعلى خلفية إدراك بن غوريون بأن إسرائيل ستجد صعوبة في الإحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة على امتداد الحدود لزمن مطوّل ونيته تقليص عديد قوات الجيش، نشأت الحاجة إلى إقامة سلسلة من المستوطنات الأمامية بشكل فوري على امتداد حدود دولة إسرائيل، وفي مقدمتها الحدود اللبنانية المخترقة. وكان الهدف من هذه المستوطنات أن تشكل خط دفاع أمامي في حالة اندلاع حرب أخرى، وفي الوقت نفسه ضمان الأمن الجاري على امتداد الحدود؛ فضلا عن أن إقامة هذه المستوطنات سيضمن بقاء المناطق التي احتلها الجيش تحت سيادة إسرائيل من الناحية العملية[53].

ب- الحؤول دون تعبئة «الفراغ» الذي نشأ مع إخلاء القرى الحدودية ومواجهة ظاهرة التسلل. إخلاء السكان المحليين من المناطق الحدودية، وفرار عشرات آلاف السكان الفلسطينيين من الجليل إلى لبنان أوجدا «فراغاً» سرعان ما بدأ يمتلئ مجدداً بسبب رغبة الكثير من النازحين في العودة إلى ديارهم. الجيش الإسرائيلي، من جانبه، وجد صعوبة في مواجهة هذه الظاهرة بشكل ناجع. في 18 كانون أول 1948 أبلغ جوش فلامون بن غوريون أنه زار الجليل الأوسط ووجد أنه «لا توجد سلطة، بل يوجد تسلل»[54]. آبا حوشي قال في لقاء مع بن غوريون: «الجليل سائب... في الشمال يوجد 22 ألف عربي، المتسللون يواصلون القدوم...»[55]. في 20 كانون أول أبلغ فلامون بن غوريون بأن «النقاط المشرفة التابعة لنا على الحدود مع لبنان هي لمنع الغزو (العسكري) وليس التسلل. عرب الحدود ينقلون نازحين من لبنان إلى البلاد... الجيش لا يستطيع منع ذلك»[56]. في 4 كانون ثاني 1949 ذكر بن غوريون في مذكراته أن التسلل يزداد، وعدد المتسللين (شهرياً) وصل إلى 3000-4000 شخص[57]. وبالإضافة إلى المتسللين بدأت تعبر الحدود اللبنانية الطويلة والمخترقة عصابات لصوص تنشط في الجليل الأعلى دون إزعاج[58]، فيما الإجراءات الوقائية التي اتخذها الجيش والحكومة اللبنانية لم تكن ناجعة[59]. على خلفية هذا الواقع الأمني جرى التعامل مع الإستيطان الأمامي على امتداد الحدود مع لبنان بوصفه وسيله تساعد في القضاء على ظاهرة التسلل وتُحسّن على المدى البعيد الوضع الأمني في المنطقة بشكل جوهري.

ج- الإعتبار السياسي: فرضُ وقائع منجزة في المناطق الجديدة التي احتلها الجيش الإسرائيلي من أجل صد الضغوط السياسية المطالِبة بإعادة هذه المناطق أو إعادة النازحين إليها. في 6 تشرين ثاني، بعد ستة أيام من إنتهاء عملية «حيرام»، قال بن غوريون إن الجليل إذا بقي خالياً من المستوطنات اليهودية فسوف تكون تلك «هزيمة سياسية»[60]. هذا التصريح إستند إلى الخشية من أنه إذا بقي الجليل مأهولاً بالعرب الفلسطينيين ولم يوجد فيه إستيطان يهودي، فإن حق الدولة في ضم منطقة الجليل- غير المشمول في قرار التقسيم- إليها سوف يتقوض عندما تبدأ المفاوضات التي ستحدد حدود دولة إسرائيل مع الدول العربية. كما أن التأييد الدولي الواسع لإعادة

النازحين- الذي كان أحد تعبيراته تضمين حق عودة اللاجئين في خطة برنادوت الأولى-شكّل عاملاً مهماً في منظومة الإعتبارات لدى بن غوريون والحكومة المؤقتة. في 11 كانون أول 1948 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً جاء فيه: «اللاجئون الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم يُسمح لهم بذلك في أقرب وقت ممكن» وذلك بمساعدة لجنة المصالحة التي أنشئت على أساس القرار المذكور[61]. هذا القرار، الذي كان له أهمية سياسية بالغة، أدى إلى حصول إنعطافة في سياسة بن غوريون والحكومة المؤقتة في موضوع الأراضي المهجورة والإستيطان في القرى العربية المتروكة، ودفع باتجاه واقع إستيطاني جديد، على الأقل في المناطق التي أُعطيت الأولوية في منع النازحين العرب من العودة إليها[62].

د- الإستيطان علاجاً لمشاكل الهجرة الجماعية. إلى جانب الإعتبار الأمني والسياسي، شكل الإستيطان الأمامي حلاً لمشاكل نشأت في أعقاب الهجرة الجماعية التي تزايدت في صيف 1948. العدد الكبير للمهاجرين، نسبةً إلى عدد سكان الدولة الناشئة، أوجب إيجاد حلول فورية في مسألة السكن، العمالة والإحتياجات الإستهلاكية. في نهاية عام 1948 بدا أن الإستيطان قادر على حل جزء من هذه المشاكل[63]. فضلا عن ذلك، تطلع بن غوريون والقيادة السياسية والإجتماعية في إسرائيل إلى تحويل نسبة كبيرة قدر الإمكان من المهاجرين الجدد إلى مزارعين كشرط لبدء مسار تأهيلهم الإجتماعي[64].

2. تبلور قرار إقامة سلسلة المستوطنات الأمامية وتنفيذه

على خلفية هذه الإعتبارات بدأ بن غوريون بالعمل، فوراً بعد عملية «حيرام»، على إقامة سلسلة مستوطنات أمامية على امتداد الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان. في 6 تشرين ثاني 1948 أجرى بن غوريون نقاشاً حول موضوع الإستيطان مع يوسف فيتس، مدير قسم الأراضي في الصندوق القومي، ومع ليفي أشكول (من كبار مساعدي بن غوريون، عُيّن رئيس قسم الإستيطان الزراعي في الوكالة اليهودية في أيلول 1948، مع زيادة أهمية موضوع الإستيطان). المسؤولان أثارا أمام بن غوريون موضوع الإستيطان في النقب، لكن خلال النقاش طرح بن غوريون قضية الجليل قائلاً «الآن يوجد مشكلة حادة في

الجليل. لا يجب التفكير وكأن الجليل لنا بعد الإحتلال العسكري. لا يعقل أن يكون في أيدينا جليل خالٍ ومهجور. إذا لم نستعجل في توطين الجليل الأعلى فسوف يكون ذلك هزيمة سياسية. يجب إقامة سلسلة من المستوطنات على امتداد ساحل البحر حتى رأس الناقورة وعلى طول الحدود مع لبنان وكذلك في محيط صفد. يجب أن نأخذ إلى هناك مستوطنين جدداً فقط، وأن نطلب من الجهات الإستيطانية مدرِّبين، وإذا كانوا في الجيش يجب إخراجهم منه، لأن هذا الإستيطان له قيمة عسكرية[65]. في اجتماع آخر، عُقد في نفس اليوم مع أبراهام هيرتسفيلد، رئيس «المركز الزراعي» (جهاز يتبع للهستدروت العامة ويمثل الإستيطان العامل أمام المؤسسات الإستيطانية)، طلب بن غوريون إعطاء الأولوية للمستوطنات في محيط بئر السبع والنقب الجنوبي وللمستوطنات في الجليل الغربي وعلى امتداد الحدود مع لبنان[66].

في 17 تشرين ثاني قُدِّم إلى أعضاء لجنة إدارة مؤسسات الإستيطان خطة استيطان جديدة تبلورت في النقاشات التي شارك فيها ممثلون من قسم الإستيطان التابع للوكالة ومن الصندوق القومي والجيش. الإقتراح نص على إقامة 96 مستوطنة جديدة، تم تحديد مكانها وفقاً لاعتبارات أمنية وسياسية وكانت تهدف إلى تكريس الإنجازات في الميدان. هذه المستوطنات كان يُفترض أن تقام في المناطق الأمامية على طول الحدود مع لبنان، وعلى امتداد الحدود مع سوريا، عند سفوح جبال يهودا وفي مناطق داخلية قليلة السكان اليهود في الجنوب والنقب. كما اقتُرح إقامة مستوطنات في مواقع القرى العربية المهجورة، في كل مكان تكون شروط السكن وتوفر المياه مناسبة[67].

بن غوريون، القلق من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 كانون أول بشأن إعادة اللاجئين، طرح موضوع الإستيطان في الجليل أمام الحكومة المؤقتة في 19 كانون أول، مشدّدا على الإعتبارات الأمنية. وأبلغ بن غوريون أعضاء الحكومة بوجود ظاهرة تسلل واسعة إلى قرى الجليل وأعرب عن خشيته من أن الأمر قد يؤدي إلى اشتعال القتال مجددا. ولذلك، ثمة حاجة إلى إسكان الكثير من اليهود وحراثة الأرض. في الجليل يوجد الكثير من المياه ويمكن توطين عشرة آلاف يهودي. «صحيح لن يكون هذا استيطاناً حقيقياً، لكن تمسك المهاجرين بالمكان سوف يغير الوضع من الناحية الأمنية كثيراً». بحسب تصور بن غوريون، الأمن يمكن إنجازه فقط عن طريق الإستيطان لأن دولة إسرائيل

لا تملك القدرة على الإحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة على امتداد الحدود. إستيطان كهذا سوف يؤدي، برأيه، إلى تغيير جذري في الوضع الأمني يسمح بتقليص حجم الجيش بشكل جوهري[68].

في هذا الإطار، يُشار إلى أن موضوع توطين المهاجرين الجدد في القرى العربية المهجورة كان موضع خلاف سياسي شديد منذ بداية الحرب. الإعتبارات المختلفة تداخلت، والسياسات بهذا الشأن تغيّرت بشكل سريع مع التغييرات التي طرأت على الساحة السياسية والعسكرية. في النقاشات الأولى، في المراحل الأولى من الحرب، طُرحت أفكار مثل تدمير القرى لأسباب أمنية أو، كخيار بديل، إعطاء الإذن للنازحين العرب بالعودة إلى قراهم كجزء من خطة تطوير شاملة. كذلك، طالبت المستوطنات اليهودية بالسيطرة على المناطق الجديدة بالإستصلاح، ومن خلال ذلك فرض وقائع والحصول على أراضٍ إضافية[69]. علاوة على ذلك، كان هناك تردد أخلاقي فيما يتصل بالسيطرة على القرى العربية المهجورة من قبل مستوطنين يهود[70].

موضوع الإستيطان في القرى العربية المهجورة، خصوصاً على امتداد الحدود مع لبنان طرحه بن غوريون مجدداً في جلسة الحكومة المؤقتة بتاريخ 9 كانون ثاني 1949، في وقت كانت قد ازدادت ظاهرة التسلل إلى القرى المهجورة وصعوبات استيعاب الهجرة الجماعية. بن غوريون طالب الحكومة باتخاذ قرار لإدخال المهاجرين إلى القرى المهجورة، لأن قرارا كهذا مهم ومستعجل لسببين: الأول، «الوضع الكارثي» فيما يتعلق بإسكان المهاجرين، الآخذ بالإزدياد سوءً؛ والثاني، لا ينبغي إبقاء القرى المهجورة خالية. بن غوريون كان حاسماً في هذه المسألة وقال إنه من الممنوع أن نحتل هذه القرى العربية، وندفع ثمناً بشرياً، إذا كانت النية إبقاءها خالية. لذلك، يجب إدخال أكبر عدد من المهاجرين إلى كل قرية مهجورة وبأسرع وقت ممكن. وشدد بن غوريون على وجوب إنشاء إدارة سليمة في المناطق الحدودية، وقبل أي شيء آخر عند الحدود الشمالية «حيث يجب أن يكون هناك إستيطانٌ محصن». هنا شرح بن غوريون نظريته الأمنية المتعلقة بالإستيطان الجديد: حتى لو تم التوصل إلى سلام مع الدول العربية، فإن إسرائيل لن تكون آمنة لسنوات عديدة، وبالتأكيد لن تكون قادرة على الإحتفاظ بجيش كبير. لذلك عليها بناء مستوطنات تضمن الأمن. «نحن بحاجة إلى ما يشبه خط ماجينو استيطاني»، قال بن غوريون، يكون قادرا

على إعاقة العدو حتى نتمكن من تجنيد قوات الجيش في حالة الحرب، وينبغي الإهتمام بهذا الأمر منذ الآن[71].

على هذه الخلفية إقترح بن غوريون، في نفس جلسة الحكومة، سن قانون ينص على أن تقرر «جهة مخولة» منطقةً محصنة بعرض 10 كلم من الحدود الشمالية يمكن فقط لحاملي ترخيص خاص، من الجنود والمستوطنين، بالسكن فيها. المعنى العملي لهذا الإقتراح كان أنه لن يُسمح للسكان غير اليهود بالمكوث في هذه المنطقة، باستثناء حالات خاصة لا تخشى إسرائيل منها. هذا الإقتراح الجارف لم تقرّه الحكومة المؤقتة، لكن القرار الذي اتُخذ فَتَحَ الطريق أمام توطين القرى المهجورة بالمهاجرين الجدد. في نص القرار جاء: «تقرر الأغلبية تشجيع إدخال المهاجرين إلى كل القرى المهجورة في الجليل. المسائل المتعلقة بالعرب سوف تُحال إلى لجنة وزارية لشؤون المناطق المهجورة من أجل دراستها»[72].

تحديد أمكنة إقامة المستوطنات الأمامية الجديدة، جرى في حالات كثيرة، على قاعدة الإعتبارات الأمنية من قبل ضابط الإستيطان في هيئة الأركان العامة وقيادة المنطقة الشمالية، بالتنسيق مع بقية الأجهزة الإستيطانية. التخطيط السنوي لهيئة الأركان أخذ بعين الإعتبار إقامة خط أول من «المستوطنات المتواصلة والمكتظة قدر الإمكان على امتداد الحدود» ووراءها «مستوطنات في خط ثان من أجل إيجاد جبهة خلفية للنقاط الأمامية تكون مأهولة أيضاً، وأيضاً من أجل ضمان تواصل سليم مع المركز الإستيطاني»[73]. مردخاي مكلاف، ضابط العمليات في قيادة الجبهة الشمالية، يقول إنه بعد عمليتَي «حيرام» عمل مع أبراهام هرتسفيلد من أجل نقل مستوطنات عبرية إلى المناطق التي خلت من سكانها في الجليل، خصوصاً على امتداد الحدود مع لبنان. تحديد أمكنة هذه المستوطنات تقرر «إنطلاقاً من تصور الدفاع الإقليمي لاحقا». مكلاف يشير إلى أنه حدّد شخصياً أمكنة مستوطنات رأس الناقورة وسعسع، المهمّتين من الناحية الأمنية، ويضيف «لم يكن ممكناً تحديد مكان إقامة مستوطنة من دون ضباط الجيش»[74]. في وثيقة صادرة عن قيادة المنطقة الشمالية بتاريخ 6 كانون ثاني 1949، جاء أن أمكنة المستوطنات الأمامية حُددت من قبل ضابط عمليات المنطقة (أي المقدم مكلاف) بالتعاون مع الأجهزة الإستيطانية. كما جاء في الوثيقة أنه تقرر تحصين المستوطنات الأمامية وكأنها نقاط عسكرية كاملة»[75].

وتيرة تنفيذ تعليمات بن غوريون وقرار الحكومة إرتبطت بالضرورات المالية وإمكانية العثور

على موارد بشرية مناسبة للإستيطان. في المرحلة الأولى، الفورية، أقيمت خلال الحرب كيبوتسات بواسطة الأجهزة الإستيطانية التقليدية، ومن جملتها الكيبوتس القطري الموحد، إستندت إلى أفراد الـ«بالماخ» والجنود المسرحين[76]. الكيبوتسات التي أقيمت في المرحلة الأولى -يفتاح، رأس الناقورة، المالكية، سعسع، يارأون وبرعم-وُضعت في أماكن ذات أهمية أمنية واضحة وكان من المفترض أن تسد ثغرات أمنية على امتداد الحدود[77].

التقرير السنوي الصادر عن شعبة العمليات وشعبة التخطيط ودائرة الإستيطان في هيئة الأركان، والذي يلخص الفترة ما بين 15 حزيران 1948 و15 حزيران 1949، ويحمل توقيع المقدم إيشيل، يأتي على ذكر السياسات الإستيطانية في المناطق الأمامية. إحدى هذه السياسات كانت إيجاد خط إستيطاني متواصل قدر الإمكان على امتداد الحدود بما فيها الحدود اللبنانية. سياسة إضافية كانت توطين مناطق كاملة، من جملتها «توطين الجليل الأعلى بشكل متواصل وكثيف، خصوصاً من خلال إقامة مستوطنات لاستيعاب اللاجئين تكون غنية بالسكان». ملحق هذه الوثيقة يتضمن لائحة من 56 مستوطنة أمامية، بعضها على طول الحدود مع لبنان، أقيمت بين حزيران 1948 وحزيران 1949. في وثيقة أخرى بتاريخ 16 شباط 1949، عنوانها «مشاكل الإستيطان» وموجّهة إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان، يشير المقدم إيشيل إلى أن معظم عمليات البناء بين تشرين ثاني 1948 وكانون ثاني 1949 حصلت في الشمال، بعد تحرير الجليل ولغرض توطين وتهويد المناطق الحدودية. وتتحدث الوثيقة عن أن «هذه الوجهة أُنجزت بشكل كبير، وينبغي أن تستكمل خلال الأشهر الثلاثة القادمة». وتحصي الوثيقة سلسلة من المستوطنات الإضافية المُخطط بناؤها خلال الأشهر الثالثة القادمة من أجل استكمال عملية الإستيطان على الحدود الشمالية[78].

الموارد البشرية الخاصة بالمستوطنات القديمة التي تم تحويلها إلى الإستيطان الطليعي استُنفذت بأكملها تقريباً في أعقاب المهام الإستيطانية في عام 1948، خسائر الحرب وحاجة أجهزة الدولة إلى كادر بشري مناسب[79]. في المستوطنات التي أُنشأت في المرحلة الثانية عام 1949 وفي الخمسينات تم ترجمة نظرية بن غوريون بشأن توجيه المهاجرين الجدد نحو القرى العربية المهجورة على امتداد الحدود. سياسة بن غوريون طُبقت على الأرض بواسطة مساعده والمقرب منه ليفي أشكول، بالتعاون مع نشطاء حركة الموشافات،

الذين بدأوا لاعتبارات خاصة بهم، في تشرين ثاني 1948، بعملية تنظيم واسعة وسط المهاجرين في المعسكرات من أجل نقلهم إلى الإستيطان. في كانون أول 1948 شخّص مسؤولو قسم الإستيطان في الوكالة اليهودية القرى المهجورة الأولى التي تم نقل المجموعات الأولى من المهاجرين إليها، وفي مطلع عام 1949 توسعت العملية. المهاجرون الجدد فضلوا، بدورهم، القرى المهجورة، على ما يبدو أملاً منهم في أن يتحولوا إلى «مالكي بيوت» في هذه القرى[80]. إلى جانب الكيبوتسات القديمة، بدأت تنشأ على امتداد الحدود مع لبنان مستوطنات مهاجرين: في 1949-علما، شومرة وبتسات؛ في 1950-غورن، يعرا وشلومي؛ في 1951-مرغليوت؛ في 1953-ديشون ودلتون؛ في 1958-أفيفيم، دوفيف، إيفين مناحيم وأدميت. في منتصف الستينات بُذل جهد استيطاني إضافي لتعزيز الحدود مع لبنان وفي إطاره أُقيمت: في 1964-بيرانيت؛ في 1966-نطوعة؛ وفي 1967-زرعيت وشتولة[81].

كان ثمة استثناء في قرار إقامة مستوطنة مدينية، كريات شمونة، في مكان قرية الخالصة، التي هجرها أهلها في 12 أيار 1948. مع مجيء طلائع المستوطنين إلى الخالصة في تموز 1949، بدأ النقاش حول طابع المستوطنة: سكان كفار غلعادي، وعلى رأسهم ناحوم هوروفيتش وإليعيزر كارول (إنضم إليهم أبراهام هرتسفيلد، رئيس «المركز الزراعي») اعترضوا على إقامة مستوطنة مدينية واقترحوا إقامة مستوطنة ذات طابع تعاوني. أحد المبررات التي طرحها ناحوم هوروفيتش كان أنه من الناحية الأمنية يجب عدم إقامة مدينة قريبة إلى هذا الحد من حدودٍ معادية، وهذا الأمر يصح أيضا لاعتبارات إقتصادية. في مقابلهم، رأى شموئيل مئيري شرايبر، عضو كيبوتس دان، الذي كان وزير الزراعة في الحكومة المؤقتة، أهارون تسيزلينغ، قد عيّنه مسؤولا عن دائرة تخطيط وتطوير سهل الحولة، أنه يجب إقامة مركز مديني في منطقة الخالصة لكي يستوعب الكثير من المهاجرين الماكثين في المعسكرات[82]. خلال عام 1950 حسم ليفي أشكول النقاش، إذ حضر إلى المكان وأعلن أن الوكالة صادقت على إقامة مستوطنة مدينية فيه[83]. الإعتبار الحاسم كان الحاجة الداهمة إلى إيجاد حل لمشاكل المهاجرين الصعبة في المعسكرات، وليس الإعتبار الأمني البعيد الرؤية الذي أثاره قدامى «هاشومير»، ناحوم هوروفيتش وإليعيزر كارول. بالفعل، الخشية التي أثارها الرجلان تحققت مع الأيام، وتحولت كريات شمونة القريبة من الحدود

إلى هدف جذاب لعمليات الفلسطينيين المسلحة من لبنان، وبعد حرب لبنان إلى هدف للقصف الصاروخي من قبل حزب الله.

3. خلاصة

كان لسياسة الإستيطان الإسرائيلية، كما تبلورت وطُبقت خلال حرب الإستقلال، تداعيات بعيدة المدى على الجليل بشكل عام، ومنطقة الحدود الإسرائيلية اللبنانية بشكل خاص، من خلال إنشائها واقعاً ديموغرافياً وإستيطانياً جديداً ذا أبعاد أمنية وسياسية بعيدة المدى. من الزاوية الأمنية، ساعدت سلسلة المستوطنات الأمامية التي أُنشئت على امتداد الحدود في تهدئة المنطقة وتحويل الحدود الإسرائيلية- اللبنانية إلى حدود هادئة نسبياً، إلى حين استقرار المنظمات الفلسطينية في لبنان، بدءً من النصف الثاني للستينات. من الزاوية السياسية، أوجد الإستيطان اليهودي على امتداد الحدود الإسرائيلية- اللبنانية حقيقةً منجزة تتمثل في منطقة تقع تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة وسط تسليم اللبنانيين مع الواقع الجديد الذي نشأ في أعقاب حرب الإستقلال.

الفصل الثامن

مفاوضات الهدنة بين إسرائيل ولبنان

(1 تشرين ثاني 1948 - 23 آذار 1949)

الفترة الفاصلة بين إنتهاء عملية «حيرام» (1 تشرين ثاني 1948) وتوقيع إتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان (23 آذار 1949) إتسمت بوقف القتال على الجبهة الشمالية ووجود إتصالات غير مباشرة، وبعد ذلك مفاوضات مباشرة، لإنجاز إتفاقية الهدنة على أساس قرار مجلس الأمن بتاريخ 16 تشرين ثاني 1948. يمكن الوقوف على ثلاثة مراحل أساسية خلال مسار الإتصالات والمفاوضات:

أ- **المرحلة الأولى** (تشرين ثاني 1948): موافقة إسرائيل على قرار مجلس الأمن المتخذ بتاريخ 16 تشرين ثاني؛ إعتراف إسرائيل بالحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان؛ وإبداء الإستعداد من جانب إسرائيل لإخراج جيشها من الأراضي اللبنانية.

ب- **المرحلة الثانية** (27 كانون أول 1948–3 شباط 1949): عقد أربعة لقاءات تمهيدية في الناقورة بين وفدي إسرائيل ولبنان وإنجاز إتفاقية مرحلية، أخلى الجيش الإسرائيلي في إطارها خمس قرى كان إحتلها في الأراضي اللبناني إبان عملية «حيرام».

ج- **المرحلة الثالثة** (1–23 آذار 1949): المفاوضات بين إسرائيل ولبنان في الناقورة وتوقيع إتفاقية الهدنة.

موقف إسرائيل الأولي

1. موافقة إسرائيل على قرار مجلس الأمن

في 16 تشرين ثاني 1948 إتخذ مجلس الأمن قراراً يدعو الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالصراع «للسعي دون تلكؤ إلى الإتفاق- سواء عبر مفاوضات مباشرة أو عبر الوسيط الفعلي- بهدف التوصل الفوري إلى هدنة»[1]. في أعقاب قرار مجلس الأمن بدأ مسار من الحوار والمفاوضات إستمر ثمانية أشهر أفضى إلى التوقيع على إتفاقيات هدنة بين إسرائيل ومصر (24 شباط 1949) ولبنان (23 آذار 1949) والأردن (3 نيسان 1949) وسوريا (20 تموز 1949).

ماذا كان جوهر «الهدنة» (Armistice) التي دعا إليها مجلس الأمن وما الفرق بينها وبين «وقف إطلاق النار» (Cease fire) وبين التهدئة (Truce)؟ التفسير القانوني لهذه المصطلحات ليس موحداً. شبتاي روزين، الذي شغل منصب المستشار القانوني لوزارة الخارجية وعضو الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات الهدنة مع لبنان، يشير إلى أنه في الإطار الإسرائيلي «وقف إطلاق النار» كان يعني منع القيام بإجراءات عدائية من قبل القوات العسكرية أو شبه العسكرية لكل من الجانبين في ساحة المواجهة وهو لم ينطوِ على المنع الشامل لإجراءات إضافية ذات طابع عسكري أو شبه عسكري خارج هذه الساحة. كذلك تفسير التهدئة كان مقلصاً في جوهره. في قاموس أوكسفورد المختصر، بحسب ما اقتبس منه شبتاي روزين، معنى التهدئة هو «تأجيل الأعمال العدائية لفترة ما بين الجيوش أثناء الحرب». التهدئة، وفقاً لروزين، هي وضع يُقترح فيه على الطرفين «إتفاق» بإمكانهما قبوله أو رفضه وتتيح لهما، إذا كان الأمر ممكناً، سانحة ضيقة جداً للتفاوض. في مقابل ذلك، الهدنة تعني وضعاً توصّل في إطاره الطرفان إلى إتفاقية بينهما بعد التداول حول المبادئ والتفاصيل التي تتألف منها. لذلك، إتفاقية الهدنة، في جوهرها، هي مرحلة متقدمة على التهدئة تمهيداً لإنجاز سلام شامل ودائم[2]. علاوة على ذلك، بحسب شبتاي روزين، يُفهم من قرار مجلس الأمن المأخوذ بتاريخ 16 تشرين ثاني أن إتفاقيات الهدنة يجب أن تكون ذات طابع أوسع وتشمل شروط الحد الأدنى، ليس فقط ذات الطابع العسكري البحت، التي تؤدي إلى سلام دائم في أرض إسرائيل[3]. وبالفعل، هكذا فهم الجانب الإسرائيلي الأمور في حينه، أثناء المفاوضات على إتفاقيات الهدنة.

في 17 تشرين ثاني أرسل الوسيط الفعلي، الدكتور رالف بانتش، رسالة إلى ممثلي الجانبين، أعرب فيها عن أمله بأن تبدأ المفاوضات على الهدنة بأسرع وقت ممكن وتنتهي بنجاح وبسرعة. في رسالته طلب بانتش من الأطراف إبلاغه في أقرب وقت بمواقفهما بشأن المسار الذي ينبغي سلوكه من أجل التوصل إلى إتفاقيات هدنة[4]. إسرائيل، التي حققت نجاحات عسكرية خلال الحرب تبنّت مقاربة براغماتية. بن غوريون أعرب عن رضاه على قرار مجلس الأمن المأخوذ بتاريخ 16 تشرين ثاني وأعلن أن حكومة إسرائيل مستعدة للشروع في مفاوضات مع كل الدول العربية، أو مع أيٍّ منهن للتوصل إلى هدنة، كخطوة أولى باتجاه السلام بين إسرائيل والدول العربية[5].

في أعقاب موافقتها المبدئية، شرعت إسرائيل في إتصالات مع الوسيط رالف بانتش ومع العميد وليام رايلي، رئيس أركان المراقبين الأمميين في أرض إسرائيل. الحكومة الإسرائيلية عينت الجنرال يغآل يادين (ممثل الجيش الإسرائيلي) ورؤوفين شيلواح (ممثل وزارة الخارجية) ليكونا ممثليها في مفاوضات الهدنة مع الدول العربية[6].

2. موقف لبنان الأولي

سياسة لبنان، الذي انساق إلى الحرب وراء الدول العربية، إتسمت بنهج متشدد حِيالَ إسرائيل وسط الإمتناع عن القيام بإجراءات عسكرية ميدانية والحفاظ علّى التهدئة. وزير الخارجية اللبناني، حميد فرنجية، شدّد أمام الأميركيين، في نهاية أيلول 1948، على أن الدول العربية لن تعترف بدولة إسرائيل وأنها سوف تفرض حظراً على اليهود وعلى كل دولة تتعامل تجارياً معهم، وسوف تهتم بأن يكون الحظر فعالاً[7]. في الوقت نفسه، أوضح فرنجيّة للأميركيين أن الجيش اللبناني «لن يهاجم اليهود أبداً إلا إذا هاجموه أولاً»[8].

على خلفية هذه السياسة، لم يكن بمقدور لبنان السماح لنفسه بالخروج عن الصف العربي والتوصل إلى أيّ إتفاقية منفصلة مع إسرائيل، سواء كانت هدنة، أو إتفاقية سلام. مع ذلك، في تشرين ثاني 1948 كان للبنان مصلحة واضحة في الحؤول دون إحتلال مناطق إضافية في أراضيه ودفع الجيش الإسرائيلي إلى الخروج من المناطق التي احتلها أثناء عملية «حيرام». إتفاقية الهدنة مع إسرائيل، في حال وُقعت، كانت ستخدم جيداً مصالح لبنان.

تردُّدُ لبنان بشأن هذه القضية أصبح أكثر صعوبة في ظل غياب موقف عربي موحد يمكن الإعتماد عليه، وذلك على خلفية الموقف السوري السلبي تجاه دعوة بانتش لها بالإنضمام إلى مفاوضات الهدنة. في رسالة بعث بها وزير الخارجية السوري إلى بانتش شرح بشكل مفصل شروط سوريا المسبقة للإنضمام إلى المفاوضات، وهي شروط كانت تعني عملياً تصفية الدولة اليهودية[9].

في ظل هذه الظروف، إتسم الموقف اللبناني الأولي، في شهري تشرين ثاني-كانون أول 1948، بالإمتناع عن قبول قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني وعن الدخول في مفاوضات منفصلة حول إنهاء الحرب. في الموازاة، عمل اللبنانيون في عدة قنوات دبلوماسية بديلة من أجل معالجة المخاطر التي نشأت في أعقاب عملية «حيرام» والدفع باتجاه إخراج قوات الجيش الإسرائيلي من لبنان:

أ- تفعيل ضغوط على إسرائيل من أجل إخراج قواتها من لبنان دون شروط، ومن دون علاقة بانضمام لبنان إلى مفاوضات الهدنة. وذلك من خلال التوجه إلى الولايات المتحدة التي رأت فيها السلطات اللبنانية رافعة ضغط رئيسية على إسرائيل. الإتصالات اللبنانية بالولايات المتحدة أُرفقت بتسريب أخبار مغرضة عن تدخل عسكري بريطاني متوقع في حال قيام الجيش الإسرائيلي بإحتلال أراضٍ لبنانية إضافية.

ب- تقديم «إغراء» ضبابي ومبهم إلى إسرائيل خلال إتصالات سرية أجراها رئيس الحكومة اللبنانية مع ممثلين إسرائيليين أثناء وجوده في باريس لحضور مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة. في هذه الإتصالات لم يستبعد الصلح احتمال أنه قد يحاول الدفع قدماً بحوار من أجل التوصل إلى سلام بين إسرائيل والعالم العربي بعد أن ينسحب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي احتلها في لبنان (في تقديري، الصلح لم يعتزم أبداً التصدي لهذه المهمة، بل إنه لم يكن بإمكانه السماح لنفسه بذلك).

ج- محاولة إقناع السوريين بإخراج قواتهم من جنوب لبنان، وذلك إنطلاقاً من افتراض أن الأمر سوف يقلص خطر احتلال مناطق إضافية في جنوب لبنان من قبل الجيش الإسرائيلي ويساعد في إقناع إسرائيل بالإنسحاب من جنوب لبنان حتى قبل التوصل إلى اتفاقية هدنة.

من زاوية لبنان، كانت الولايات المتحدة هي الهدف الأساسي لهذا النشاط الدبلوماسي. الرئيس اللبناني، بشارة الخوري، إلتقى مع فينكرتون، السفير الأميركي في بيروت، في نهاية تشرين ثاني 1948. الخوري قال إنه يخشى من هجوم إسرائيلي وإنه معنيٌّ بالتدخل الدبلوماسي الأميركي، لكنه طلب أن يتم التعامل مع هذا الطلب على أنه غير رسمي، لأنه غير معني بأن يتولد الإنطباع بأن لبنان يُجري إتصالات رسمية منفصلة مع الولايات المتحدة في مسألة أرض إسرائيل. الخوري أضاف أنه يفضل إقامة منطقة حيادية في الجليل في الطريق إلى حل النزاع مع إسرائيل. كما شدّد على أن السياسة العربية يمّليها كل أعضاء الجامعة العربية، وأن لبنان تحديداً ملزم بالقيام بكل شيء من أجل ألا يُتهم-لا سمح الله-بأنه ينتهج سياسة «أقل عربية»، وذلك، من بين جملة أمور، بسبب حقيقة أن المسيحيين في لبنان أظهروا إهتماماً قليلاً بالحرب[10]. في إجتماع إضافي عقده مع السفير الأميركي ببيروت، في منتصف كانون أول، عاد الرئيس اللبنانيّ وناشد الولايات المتحدة بانتزاع المبادرة والضغط على إسرائيل لإخراج جيشها من الأراضي اللبنانية المحتلة كـ«إثبات» لصداقة الولايات المتحدة للبنان، ومن أجل تعزيز مكانة لبنان كقوة معتدلة في العالم العربي[11]. مع ذلك، إمتنع الرئيس اللبناني عن الإشارة إلى قرار مجلس الأمن بتاريخ الصادر 16 تشرين ثاني، لأن لبنان لا يزال غير قادر على السماح لنفسه بقبوله.

خلال تشرين ثاني، أجرى اللبنانيون عمليات جس نبض دبلوماسية تجاه سورية لفحص إمكانية إخراج قواتها من جنوب لبنان. بحسب تقارير إستخبارية، البرلمان اللبناني أقر طلب قائد الجيش اللبناني، الجنرال شهاب، بإخلاء القوات السورية من الأراضي اللبنانية[12]. في 13 تشرين ثاني، إلتقى شهاب في مرجعيون برئيس الأركان السوري، حسني الزعيم، وطلب منه إخراج القوات السورية من الأراضي اللبنانية بحجة أن وجودها يعرّض لبنان للخطر وسيؤدي إلى هجوم اليهود عليه[13]. في حديث أجراه، في نهاية كانون أول، والتر إيتان وشموئيل فريدمان (مدير قسم شرق أوروبا في وزارة الخارجية) مع السفير السوفياتي في البلاد، عرض المسؤولان عليه صورة الوضع على الجبهة اللبنانية أيضاً، وأكدا على حقيقة وجود الجيش السوري في لبنان ورفض الحكومة السورية إخراج جيشها من لبنان، وأبلغا السوفيات أنه بسبب ذلك يسود التوتر بين سوريا ولبنان[14].

التواصل اللبناني مع سوريا لم يؤدِ إلى إخراج قوات الأخيرة من لبنان، وقد انسحبت هذه

القوات فقط بعد التوصل إلى اتفاقية الهدنة بين لبنان وإسرائيل. مع ذلك، يبدو أن الطلب اللبناني «لطّف» الموقف السوري وساعد لبنان في الحصول لاحقا على «ضوء أخضر» من جانب دمشق للشروع في مفاوضات الهدنة، حتى من دون موافقة سوريا الإنضمام إلى المفاوضات.

3. موافقة بن غوريون المبدئية على إخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان

في نهاية عملية «حيرام» لاحت لإسرائيل فرصة تاريخية للسيطرة على المنطقة الواقعة بين الحدود الدولية ونهر الليطاني وتحقيق الطموحات التقليدية للحركة الصيهونية بضم جنوب لبنان واستغلال مياه الليطاني للري وإنتاج الكهرباء وجعل الليطاني حدوداً طبيعية وقابلة للدفاع بين إسرائيل ولبنان. لكن إسرائيل لم تستغل عملياً هذه الفرصة، وفي نهاية عملية «حيرام» اتخذت قراراً استراتيجياً مغزاه التسليم بالحدود الدولية الإنتدابية بوصفها حدوداً بين إسرائيل ولبنان، مع الإستعداد المبدئي لإخراج الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية والتنازل عن السيطرة على الليطاني.

هذا القرار الإستراتيجي اتّخذه بن غوريون إنطلاقاً من براغماتية ورؤية واقعية لمجموع الضرورات العسكرية والسياسية التي واجهتها إسرائيل في حينه على الجبهات المختلفة. في الرؤية الشاملة لبن غوريون، كانت الجبهة اللبنانية، والجبهة الشمالية بشكل عام، ثانوية في أهميتها ضمن جدول الأولويات العام. بالنسبة له، الأولوية الأولى كانت للجبهة المصرية والجبهة الأردنية. في مقابل ذلك، لا يبدو أن الإعتبارات الديموغرافية أو الأخلاقية (الخشية من ضم السكان الشيعة إلى إسرائيل أو الإرتداع عن طردهم) أو الإعتبارات السياسية المتصلة بعلاقات إسرائيل-لبنان (الخشية من نزاع شديد مع لبنان والطائفة الشيعية) لعبت دوراً مهماً في قرار بن غوريون هذا.

على خلفية إعطاء الأولوية الإستراتيجية للجبهات الأخرى، إمتنع بن غوريون عن إصدار الأمر باحتلال لبنان حتى الليطاني أثناء عملية «حيرام، رغم أنه من الناحية العسكرية كان يمكن فعل ذلك بسهولة كبيرة. بعد العملية تبنى بن غوريون، خلال شهر تشرين ثاني، موقف شاريت الواضح والحاسم في النقاش الذي دار حول مسألة احتلال أراضٍ إضافة في لبنان. ففي مقابل أصواتٍ داخل الجيش ووزارة الخارجية أيّدت سيطرة الجيش

على أراض إضافية جنوب الليطاني، أعرب شاريت (الذي كان في باريس) عن رأيه بأن على إسرائيل أن تنسحب من كل المواقع في لبنان التي يمكن التنازل عليها من الناحية الإستراتيجية[15]. كذلك يغآل يادين، رئيس قسم العمليات في هيئة الأركان العامة، الذي كان في ذلك الوقت في زيارة خاطفة إلى باريس، إنضم إلى موقف شاريت[16]. إلياهو ساسون، الذي كان شريكاً في المشاورات مع يادين وشاريت في باريس، أيّد إنسحاب الجيش إلى ما وراء الحدود الإنتدابية، على أساس أن من شأن ذلك أن يساعد مفاوضات السلام، وعارض مبدئياً النظرية التي تقول إن إجراءات القوة وإملاء الشروط هي التي سوف تقود إسرائيل إلى السلام مع العالم العربي أو مع إحدى الدول العربية[17].

في نقاش حصل بمجلس الأمن في 16 تشرين ثاني، ألمح آبا إيفين، ممثل إسرائيل، في أقواله إلى مرونة إسرائيلية متوقعة في مسألة الأراضي التي احتلها الجيش الإسرائيلي في لبنان. «الإحتلال كان ضرورياً لأسباب تكتيكية، من أجل ضمان أمن المواقع الإسرائيلية جنوب الحدود»، قال إيفين، وأضاف أنه ليس لإسرائيل أية مطالب جغرافية في لبنان وأن ما يعنيها هو التوصل إلى سلام وعلاقات حسن جوار مع لبنان[18]. في أعقاب ردّ إسرائيل الإيجابي على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني، بدأت في مطلع كانون أول 1948 إتصالاتٌ مع الوسيط بانتش ورايلي، بمشاركة بن غوريون، يادين، شيلواح ومسؤولين إسرائيليين آخرين. المسألة اللبنانية أثيرت أيضاً في هذه الإتصالات، وإن لم تكن موضوعاً مركزياً. اللقاء المهم في الإطار اللبناني مع بانتش جرى في 6 كانون أول. خلال اللقاء طُرحت أيضاً مسألة وجود قوات الجيش الإسرائيلي في لبنان، كموضوع غيرِ ذي بال. بن غوريون كتب في مذكراته (بما ينسجم مع أقوال آبا إيفين في مجلس الأمن) أنه «بعد الإستفسار، سمع بانتش موقفنا بأن الأمرَ (الجيش الإسرائيلي في لبنان) عبارة عن وجود مؤقت فقط ولأسباب تكتيكية، ولا ينطوي على أي نية ضم أو مطالبة بأي جزء كان من لبنان»[19]. رواية أخرى حول اللقاء موجودة في برقية أرسلها والتر إيتان إلى موشيه شاريت جاء فيها أنه خلال اللقاء تم بحث وجود القوات الإسرائيلية في لبنان، فأجاب بن غوريون بأن هذه «مسألة ثانوية»، يمكن حلها بسهولة»[20].

تجدر الإشارة إلى أنه بين إبداء الإستعداد المبدئي لإخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان وحتى إنجاز حل لتلك «المسألة الثانوية» مرّ نحو ثلاثة شهور ونصف. بن غوريون إكتفى

بردٍّ مبدئي إيجابي ولم يشرط خروج الجيش من لبنان بأي شرط، مثل توقيع إتفاقية سلام أو إتفاقية هدنة أو دخول السوريين إلى المفاوضات. هذه الشروط أثيرت أمام محافل الأمم المتحدة من قبل «مسؤولين إداريين» إسرائيليين، في وقت لاحق من الإتصالات بهدف محاولة الحصول على مقابل سياسي لقاءَ مُوافقة إسرائيل المبدئية على الإنسحاب. أوّل من بدأ بذلك كان يادين، في لقائه مع رايلي في 13 كانون أول 1948. يادين أعرب عن الإستعداد لدراسة إخلاء القرى اللبنانية بإيجابية عندما يوافق لبنان على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني ويُبادر إلى مباحثات حول الهدنة مع إسرائيل. رايلي، كما كتب شيلواح في تقريره إلى آبا إيفين في باريس، كان راضياً لهذا الجواب[21]، طبعاً لأنه لم يقدّر بشكلٍ صحيح الصعوبات التي سيوجدها هذا الشرط والشروط الإسرائيلية الإضافية لاحقاً.

في جلسة الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 كانون أول 1948، جرى الحديث عن عمليات احتلال أخرى في لبنان كفرصة كانت موجودة وزالت. بن غوريون قال إنه لولا «العالم الخارجي» كان يمكن الوصول إلى بيروت ودمشق وعمّان وقصف القاهرة من أجل دفع العدو إلى الإستسلام بدون شروط. مردخاي بنطوف، وزير العمل والإعمار، قال إنه في فترة محددة كان يمكن كسر لبنان، لأنه الدولة الأضعف، والحرب ليس لها شعبية فيها، كما أنه يوجد فيها عدد كبير من الأصدقاء. وبحسب بنطوف، كان يمكن الوصول إلى بيروت دون صعوبة كبيرة وتشكيل حكومة مارونية فيها وبعد ذلك الإنسحاب وإبقاء الحكم في أيدي ذلك الجزء من المواطنين الذي يوافق على إبرام إتفاقية سلام مع إسرائيل. يُشار إلى أن النقاش تمحور حول مصر والأردن، فيما الموضوع اللبناني لم يأخذ فيه حيزاً رئيسياً. طرح الموضوع اللبناني من قبل بنطوف لم يعكس رغبةً جديدةً لاحتلال أراضٍ في لبنان، وإنما كان يهدف إلى التشديد على أنه يجب إستخدام الهجوم المخطط ضد مصر كرافعة لدفعها إلى الدخول في مفاوضات سياسية[22]. عمليات إحتلال إضافية في لبنان، مساعدة الموارنة في بيروت وتحقيق الطموحات التقليدية للحركة الصهيونية في جنوب لبنان، كل ذلك لم يكن موضوعاً ذات أهمية، خاصة بالنسبة لبن غوريون والحكومة الإسرائيلية في نهايات حرب الإستقلال.

المحادثات المسبقة في الناقورة وإنجاز إتفاقية مرحلية بين إسرائيل ولبنان (27 كانون أول 1948 - 3 شباط 1949)

1. التغيير في الموقف اللبناني

عند نهاية شهر كانون أول بدأت تلوح معالم تغيير في موقف لبنان حول مسألة إتفاقية الهدنة. من موقف سلبي يرفض أية مفاوضات للتوصل إلى اتفاق، إنتقل اللبنانيون إلى التعبير عن استعدادهم للدخول في مفاوضات مقابلَ إنسحاب الجيش الإسرائيلي من القرى التي إحتلها في الأراضي اللبنانية خلال عملية «حيرام». ماذا كان السبب وراء هذا التغيير في الموقف اللبناني؟

هذا التغيير تأتّى، في تقديري، بسبب التحول الذي طرأ على موقف مصر، التي أعلنت في 5 كانون ثاني، نتيجة عملية «حوريف»، أنها ستكون مستعدة– إذا أوقف الجيش الإسرائيلي القتال–للدخول في مفاوضات مع ممثلي إسرائيل حول تطبيق قرارات مجلس الأمن بتاريخ 4 و16 تشرين ثاني[23]. في 13 كانون ثاني بدأت المفاوضات في رودوس حول هدنة بين إسرائيل ومصر. قبل ذلك، أعلن وزير الخارجية الأردني لممثلي الأمم المتحدة في عمان إستجابة الأردن لدعوة بانتش[24]. آنذاك بقيت سوريا ولبنان، الدولتان الوحيدتان اللتان لم تستجيبا لدعوة الوسيط الأممي. ويبدو أن كليهما ناورَ لربح الوقت وانتظر أن يقوم الأردن بالخطوة التالية، وفقاً لتقدير مصدر في السفارة الأميركية في عمان، في 8 شباط 1949[25].

في ضوء غياب وحدة الموقف في العالم العربي، اضطُر اللبنانيون إلى المناورة بين مصر والأردن، اللتين أعربتا عن استعدادهما للتفاوض حول إتفاقيات هدنة، وسوريا، التي أصرت على رفضها الإستجابة لدعوة الوسيط الأممي. موقف السوريين وضع السلطات اللبنانية أمام معضلة: كان عليها الإختيار بين أزمة مع سوريا والإضرار بفُرص لبنان لاستعادة الأراضي التي احتلها الجيش الإسرائيلي في الجنوب. للخروج من هذه المعضلة تواصل اللبنانيون مع السوريين، سواء من خلال إرسال مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية إلى دمشق أو من خلال لقاء القادة اللبنانيين برئيس الحكومة السورية، خالد العظم. السوريون لم يغيّروا موقفهم السلبي من المفاوضات مع إسرائيل، لكنهم وافقوا على إعطاء اللبنانيين «ضوءً أخضر» للشروع في مفاوضات مع إسرائيل بشروط أن يكون المفاوضون من العسكريين فقط (الشرط الذي قبل به بشارة الخوري)[26].

في ضوء الإذن السوري وانضمام مصر والأردن إلى المحادثات، إتّبع اللبنانيون تكتيك الموافقة المشروطة على الإنضمام إلى المحادثات، فيما بقيت الولايات المتحدة هي «العنوان» الأساسي للنشاط الدبلوماسي اللبناني. هذا الأمر إنعكس في الحديث الذي جرى بين وزير الخارجية اللبناني والسفير الأميركي في بيروت في 11 كانون ثاني. الوزير اللبناني قال إن لبنان لن يدرس المشاركة في مفاوضات الهدنة طالما أن الجيش الإسرائيلي موجود على الأراضي اللبنانية. لكن بعد إخلاء الأراضي اللبنانية وبعد إستكمال المفاوضات مع مصر، فإن لبنان يتوقع أن يدخل في مفاوضاتٍ مشابهة، بل إنه مستعد «للذهاب بعيداً» في هذه المفاوضات، باستثناء التوقيع على وثيقة تعترف بإسرائيل بشكل رسمي[27]. في الموازاة واصل اللبنانيون تقديم «إغراءات» للولايات المتحدة، التي رأوا أنها الجهة التي بإمكانها إخراج الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان والدفاع عن إستقلاله وسلامة أراضيه[28]. في 10 كانون ثاني 1949 أبلغ وزير الخارجية اللبناني الأميركيين، بإسم الرئيس ورئيس الحكومة اللبنانيَين أنه في حال إندلاع حرب عالمية، ستكون بلاده مستعدة لتقديم مساعدة عملية للغرب، تشمل إستخدام ميناء بيروت ومطار رياق في البقاع، بل حتى لتثبيت هذه المساعدة في إتفاقية رسمية مع الدول الغربية[29].

موقف اللبنانيين هذا نُقل إلى لاندي فيجييه، مسؤول رفيع في الأمانة العامة للأمم المتحدة وعضو فريق الوسيط الأممي إلى أرض إسرائيل، الذي سيلعب في المستقبل دورا رئيسياً في محادثات الهدنة بين إسرائيل ولبنان. في 7 كانون ثاني أبلغ فيجييه رؤوفين شيلواح والتر إيتان أنه التقى برياض الصلح قبل بضعة أيام. الصلح قال له إنه يصر على أن تخلي إسرائيل أولاً القرى الـ14 التي احتلتها في لبنان، وبعد ذلك فقط سيكون مستعداً للتفاوض حول الهدنة. فيجييه، من جانبه، إقترح على محاوريه الإسرائيليين صيغة تعرب بموجبها الحكومة الإسرائيلية عن إستعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة اللبنانية حول إخلاء الأراضي اللبنانية التي يحتفظ بها الجيش الإسرائيلي وإخلاء المناطق التي يحتفظ بها الجيش اللبناني في أرض إسرائيل (المقصود منطقة صغيرة في الناقورة) وتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني. فيجييه أعرب عن إعتقاده أن هذه الصيغة ستكون مقبولة لدى الحكومة اللبنانية. شيلواح وإيتان إعتبرا أن هذه الصيغة ستكون مقبولة لدى الحكومة الإسرائيلية[30].

التغيير في الموقف اللبناني إنعكس في لقاء الجنرال شهاب مع رايلي في 18 كانون أول. خلال الحوار بينهما، أبدى شهاب إهتماماً بلقاء ضباطٍ إسرائيليين من أجل البحث معهم في إنسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان. وطلب شهّاب أن تجري المحادثات بين ضباطٍ فقط، وأن تكون سرّية، من أجل الحؤول دون ردّ فعلٍ سلبي من جانب الرأي العام اللبناني. في أعقاب هذا الحوار تم تحديد لقاءٍ في الناقورة بين ضباطٍ عسكريين لبنانيين وآخرين إسرائيليين في 21 كانون أول، ثم أُجّل إلى 24 بناءً على طلب وزير الخارجية اللبناني. التأجيل أثار شكوك الإسرائيليين الذين اعتقدوا أن سببه السوريون الذين منعوا اللبنانيين من الحضور. الإسرائيليون لم يوافقوا حتى على أن تدور المحادثات حول إنسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، الأمر الذي رأوا فيه خطوةً تمهيدية في إطار إتفاقية هدنة كاملة[31]. في ضوء ذلك، تم تأجيل اللقاء بين العسكريين مرة أخرى حتى 27 كانون أول.

2. تعيين المقدم مكلاف رئيساً للوفد الإسرائيلي إلى المحادثات مع اللبنانيين

خلال المحادثات التمهيدية التي أجراها رايلي مع الجنرال شهاب، تم التطرق إلى إجراء محادثات بين رئيس أركان الجيش اللبناني وقائد الجبهة الشمالية[32]. في نهاية المطاف، وقع الإختيار على المقدم مردخاي مكلاف، ضابط العمليات في قيادة المنطقة الشمالية (ولاحقاً رئيس الأركان الثالث للجيش الإسرائيلي) لترؤس الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات. مكلاف ترأّس في وقت لاحقٍ الوفد الإسرائيلي لمحادثات الهدنة في الناقورة، وبعد ذلك ترأس الوفد الإسرائيلي لمفاوضات الهدنة مع سوريا.

تعيين ضباطٍ في الجيش رؤساءَ للوفود كان يتناسب مع المصلحة اللبنانية (والسورية!)، في عدم إعطاء طابع سياسي للمفاوضات، وكذلك مع النزعة العامة لبن غوريون بالإلقاء مهامّ ذات طابع سياسي أمني، بما في ذلك إدارة مفاوضات الهدنة مع الدول العربية، على ضباط الجيش. ذلك أن بن غوريون كان يثق بضباط الجيش وحسن تمثيلهم لمواقف فعّالة، كانت، غير مرة، مختلفة عن المواقف الأكثر إعتدالاً التي سادت أوساط وزارة الخارجية. فضلا عن ذلك، ضباط الجيش، الذين لعبوا دوراً قيادياً في ساحات الحرب، كانوا يعرفون جيداً الأرض والمشاكل الأمنية التي حضرت في محادثات الهدنة، والتي كان وزنها في هذه المحادثات حاسماً[33].

لماذا عُيّن مكلاف رئيساً للوفد الإسرائيلي وليس موشيه كرمل قائد الجبهة الشمالية، كما توقّع رايلي؟ فضلاً عن خبرته في المواضيع الأمنية ذات الصلة بالجبهة الشمالية، كان مكلاف يتمتع بثقة بن غوريون، الذي فضله على موشيه كرمل. «مكلاف كان لديه كل الصفات التي بحث عنها بن غوريون»، كتب ميخائيل بارزوهر في كتابه البيوغرافي عن بن غوريون. «لقد كان شاباً، كان ضابطاً في الجيش البريطاني، وهو لم يكن عضو حزب... وتقريباً في كل اجتماع لهيئة الأركان، كان يُقحم إسم مكلاف. أين مكلاف؟ كان يسأل يادين...»[34]. كما أسهَم في تعيين مكلاف تجربتُه التي إكتسبها في الخارج، إلمامه باللغة الإنكليزية وخبرته الناجحة في حيفا خلال المفاوضات مع العرب والبريطانيين حول إستسلام عرب حيفا[35]. بحسب أقوال مكلاف، كان هناك سببان لعدم تعيين موشيه كرمل رئيسا للوفد إلى المفاوضات: الأول، عدم إتقانه للغاتٍ أجنبية؛ الثاني، إعتباره أحد رجال إسرائيل غاليلي[36] (الذي كان رئيس هيئة الأركان القطرية للـ«هاغاناه»)، والذي وصلت علاقته بن غوريون إبان الحرب إلى حد الأزمة). مكلاف يقول إنه كرئيس للوفد تلقى التعليمات من يغآل يادين ودافيد بن غوريون وليس من موشيه كرمل، قائد الجبهة، الذي كان قائده المباشر[37].

الوفد الإسرائيلي إلى المحادثات التمهيدية كان يضم كأعضاءَ أيضاً كلاً من إلياهو ساسون وجوش فلامون من وزارة الخارجية، والرائد شنورمان، ضابط إرتباط الجيش مع مراقبي الأمم المتحدة. ساسون وفلامون، كلاهما من كبار خبراء الشؤون العربية في وزارة الخارجية، لعبا دوراً ثانوياً في المحادثات ونشبت غير مرة خلافات بينهما وبين مكلاف حول طريقة إدارة المحادثات مع اللبنانيين[38].

3. صناع القرارات ومديرو المفاوضات مع لبنان

خلال المفاوضات مع لبنان، من المحادثات التمهيدية وحتى توقيع اتفاقية الهدنة، يمكن تحديد أربع مجموعات من الأشخاص الذين شاركوا في عملية صناعة القرارات وفي إدارة المفاوضات وإعطاء المشورة المهنية.

أ- القيادة السياسية العليا. السياسة المتعلقة بالتمهيد للمحادثات، وكذلك أثناء المفاوضات، قررها رئيس الحكومة وزير الدفاع، دافيد بن غوريون، ووزير الخارجية،

موشيه شاريت، على أساس التقارير التي أرسلها إليهما الوفد المفاوض وعلى أساس منظومة الإعتبارات، السياسية والأمنية، التي تجاوزت الموضوع اللبناني الضيق. القرارات المبدئية التي اتخذها الرجلان عُرضت أمام الحكومة، حصلت على مصادقتها وأُرسلت إلى الوفد عن طريق هيئة الأركان العامة ووزارة الخارجية. في المراحل الأولى من المفاوضات، كان شاريت الشخصية المهيمنة في عملية صناعة القرارات، لأن بن غوريون كان مريضاً، وبعد ذلك كان غارقاً في تأليف الحكومة الأولى. لكن، في وقت لاحق، في المرحلة الحاسمة من المفاوضات، غادر شاريت إلى الولايات المتحدة من أجل إدارة المعركة على قبول إسرائيل في الأمم المتحدة فكان بن غوريون هو من اتخذ القرار المبدئي الذي أتاح توقيع إتفاقية الهدنة مع لبنان.

ب- ضباط كبار في الجيش ومسؤولون رفيعون في وزارة الخارجية، ممّن كان لهم تماس مباشر مع القيادة السياسية العليا، شاركوا في المشاورات التي اتُخذت فيها القرارات المبدئية وكان لهم تأثير على هذه القرارات. الشخصية المهيمنة وسط ضباط الجيش كان يغآل يادين (رئيس شعبة العمليات)، لكن في المشاورات الحاسمة تم إشراك يعقوب دوري (رئيس الأركان) وموشيه ديان (الذي لعب دوراً رئيسياً في المفاوضات مع الأردن). ومن بين مسؤولي وزارة الخارجية برز والتر إيتان (مدير عام الوزارة) ورؤوفين شيلواح (الذي أقام في رودوس واشتغل كرجل الإرتباط مع رالف بانتش). بين ضباط الجيش ومسؤولي وزارة الخارجية نشبت خلافاتٌ مبدئية وتكتيكية أثناء المفاوضات منشأها أن ضباط الجيش جعلوا الإعتبارات الأمنية على رأس سلم الأولويات، فيما مسؤولو وزارة الخارجية درسوا القضايا الخلافية من زاوية أهميتها وتداعياتها السياسية أيضاً. الخلاف بين هاتين المجموعتين حُسم في نهاية المطاف من قبل بن غوريون لمصلحة موقف وزارة الخارجية، إنطلاقاً من رؤية شاملة لمجموع الإعتبارات السياسية والأمنية التي واجهتها إسرائيل في تلك الفترة.

ج- أعضاء الوفد المفاوض، الذين تمتع مردخاي مكلاف بينهم بموقع متقدم بفضل تماسِه الجيد بالقيادة الأمنية والسياسية ومعرفته بالقضايا الأمنية التّي بُحثت في صلب المفاوضات. ممثلو وزارة الخارجية في الوفد-يهوشواع فلامون، شبتاي روزين، وفي المحادثات التمهيدية إلياهو ساسون أيضاً- كانوا مهنيين جيدين، كلٌ في اختصاصه،

لكنهم كانوا عديمي المعرفة والتجربة في المواضيع الأمنية، ولذلك مساهمتهم في إتفاقية الهدنة، في الرؤية العامة، كانت ثانوية. شبتاي روزين أسهم بشكل أساسي في تقديم المشورة القانونية وفي صياغة الإتفاق، فيما إلياهو ساسون ويهوشواع فلامون إستغّلا معرفتهما باللغة العربية من أجل إجراء محادثات غير رسمية مع الوفد اللبناني. التناقضات بين ضباط الجيش ومسؤولي وزارة الخارجية إنعكست أيضاً في الوفد، عندما نشب خلاف بين مكلاف وممثلي وزارة الخارجية حول قضايا تتعلق بجوهر وأسلوب المفاوضات. في نهاية المطاف، لم يكن لهذه الخلافات أهمية كبيرة على وجه خاص، لأن القرارات المبدئية، وأحياناً حتى القرارات الصغيرة، أملتها القيادة السياسية العليا على الوفد الذي كان هامش مناورته ضيقاً للغاية.

د- أصحاب إختصاص من الجيش ووزارة الخارجية. هؤلاء قدموا مساعدة مهنية إلى القيادة السياسية العليا أو للوفد- كلٌ في مجال إختصاصه. لكن مساهمة وتأثير هؤلاء كانا في المسائل التكتيكية والتقنية أكثر منهما في الجوهر. بين أصحاب الإختصاص هؤلاء كان يوجد: شبتاي روزين (الذي شارك في المشاورات مع القيادة السياسية العليا، رغم كونه عضوا في الوفد، بسبب تقدير كفاءاته القانونية)؛ إلياهو ساسون (الذي أدار في باريس إتصالات سرية كان يفترض أن تساعد المفاوضات، لكن عملياً لم تسهم بشيء)؛ زلمان ليبشيتس (مستشار وزارة الخارجية للشؤون الجغرافية، الذي طُلب منه إبداء رأيه في مسألة إستغلال مياه الليطاني)؛ وضباط إرتباط الجيش مع الأمم المتحدة.

4. الخلافات خلال الإجتماع الأول في الناقورة (27 كانون أول 1948)

قبل عدة أيام من الإجتماع بين ممثلي إسرائيل ولبنان، سلّم الجنرال رايلي وزارة الخارجية الإسرائيلية مسودةَ إتفاقٍ مكتوب بين إسرائيل ولبنان، كقاعدة للمحادثات بين الجانبين. المسودة التي إقترحها رايلي نصت على أن الجانبن يوافقان على تحديد «خط الهدنة» (Line of truce) على الخريطة، بحيث يمر على امتداد الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان من الناقورة غرباً حتى الغجر شرقاً؛ الجيش الإسرائيلي ينسحب من الأراضي اللبنانية إلى جنوب خط الهدنة ويوافق الجانبان على- ويضمنان- عدم تنفيذ أية عمليات هجومية

على امتداد هذا الخط. كذلك، نصت المسودة على أن الإتفاق ذو طابع عسكري بحت، ولا يعني قراراً بشأن الحدود النهائية بين لبنان وإسرائيل، التي سوف تتقرر بين الجانبين في محادثات الهدنة مستقبلاً[39].

المعنى الذي انطوى عليه إقتراح رايلي هو قبول المطلب اللبناني المتعلق بانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية حتى قبل الشروع في المحادثات حول إتفاقية الهدنة، مقابل إلتزام لبناني بالحرص على الإمتناع عن عمليات هجومية على امتداد الحدود (حيث ساد الهدوء أصلاً، وكان للبنان مصلحة بعدم خرقه). إقتراح رايلي لم يلقَ قبول الوفد الإسرائيلي، وجرى اللقاء الأول بين المقدم مكلاف والمقدم توفيق سالم، الممثل اللبناني، في ظل الخلافات بين الجانبين:

أ- إسرائيل طالبت بموافقة لبنان على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني، وقالت إن هناك إقتراناً بين الشروع في المفاوضات والإنسحاب إلى الحدود الدولية[40].

ب- لبنان طالب بانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، لكن في ظل غياب أي تقدم من جانب شركائه في الحرب، لم يكن بمقدوره إعطاء إسرائيل أي «مقابل» على شاكلة الموافقة على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني.

اللقاء الأول بين مردخاي مكلاف والمقدم سالم جرى في 27 كانون أول بحضور مراقبي الأمم المتحدة. سالم سأل عما إذا كانت إسرائيل مستعدة لإخلاء القرى اللبنانية المحتلة. جواب مكلاف كان أن إسرائيل مستعدة للشروع في إخلاء عدد من القرى كبادرة حسن نية في اللحظة التي تبدأ محادثات الهدنة. سالم ردّ بأنه غير مخول للتحدث عن ذلك وأنه سوف يعرض المسألة على المسؤولين عنه، وأشار إلى أنه عندما يوافق هؤلاء المسؤولون على لقاء آخر فسوف يعطي علماً بذلك قبل 48 إلى 72 ساعة من الموعد المقترح[41].

5. إنجاز إتفاق مرحلي في اللقاء الثاني في الناقورة (14 كانون ثاني 1949)

اللقاء الثاني حصل في الناقورة، في 14 كانون ثاني، على خلفية التغيير في الموقف اللبناني الذي أتاح التوصل إلى إتفاق مرحلي بين الجانبين. قبل بضعة أيام من اللقاء زار فيجيبه بيروت وتمكن خلال الزيارة من الحصول على موافقة اللبنانيين لإجراء لقاء يُخصص

لبحث إخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان وتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني[42].

في اللقاء الثاني شارك، عن الجانب الإسرائيلي، المقدم مكلاف، الرائد شنورمان ويهوشواع (جوش) فلامون، فيما شارك عن الجانب اللبناني المقدم توفيق سالم. وكذلك شارك في اللقاء أربعة مراقبين أمميين، كان الكولونيل الأميركي، كيمبتون، رئيس فريق المراقبين في طبريا، الأبرز بينهم[43].

في بداية الحديث، ذكر كيمبتون أن الهدف من اللقاء هو بحث طلب الحكومة اللبنانية إخراج القوات الإسرائيلية من أراضيها، وكذلك بحث الهدنة وفقا لقرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني. كيمبتون أعلن أن المقدم سالم قد ثُبِّت من قبل الحكومة اللبنانية كوكيلٍ لإجراء هذ البحث، ولديه كتاب تفويض من قبلها بهذا الشأن. مكلاف أعلن أنه مفوضٌ باسم الجيش الإسرائيلي، ووعد بأن يحصل على توثيق مكتوب لهذا التفويض في اللقاء القادم. مكلاف سأل إذا كانت المحادثات تستند إلى قرار الحكومة اللبنانية بالموافقة على الهدنة فأجابه سالم أن وظيفته هي بحث إخراج قوات الجيش الإسرائيلي من لبنان وتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني[44].

جواب سالم أتاح التوصل إلى توافقات في موضوعات متنوعة، كان الأساسي بينها هو إخلاء الجيش الإسرائيلي لخمسة قرى كبادرة حسن نية. هذه التوافقات صيغت بشكل مكتوب كاتفاقٍ رسمي بين الجانبين. فيما يلي المواضيع المختلفة التي بُحثت وتم الإتفاق عليها خلال اللقاء:

أ- إخلاء القرى التي احتلها الجيش الإسرائيلي- سالم ذكّر مكلاف بوعده له في اللقاء السابق بأن الجيش الإسرائيلي سيُخلي عدة قرى كبادرة حسن نية. مكلاف أجاب بأن الجيش مستعد لإخلاء خمس قرى: دير سريان، علمان، القصير، القنطرة ويارون. سالم قال إن هذه القرى لا يمسك بها الجيش الإسرائيلي. مكلاف أجاب بأن الجيش يقوم بدوريات في هذه القرى، وهذه هي طريقة إمساكه بها، وسيطرته عليها ليست موضع شك. تم الإتفاق على أن يخلي الجيش الإسرائيلي هذه القرى حتى 16 كانون ثاني الساعة 08:00، وألا يدخلها الجيش اللبناني بعد الإخلاء، لكن سيُسمح بدخول الخدمات المدنية وعناصر الشرطة[45].

ب- وقف العمليات العسكرية خلال المفاوضات بين الجانبين: سالم إقترح أن تتوقف الأعمال القتالية خلال المفاوضات بين الجانبين. مكلاف وافق على الإقتراح، لكنه سأل إذا كان الجيش اللبناني مستعداً لتحمل المسؤولية عن قوات أخرى موجودة في الجبهة اللبنانية، مثل السوريين وقوات القاوقجي، وهل اللبنانيون قادرون على ضمان عدم قيام هذه القوات بعمليات عدائية. سالم أجاب بأن كل القوات المنتشرة في الأراضي اللبنانية على امتداد الحدود مع إسرائيل موجود تحت قيادة الجيش اللبناني الذي يتحمل مسؤولية تطبيق الإتفاق[46].

ج- منع التسلل: في ظل مشكلة تسلل لاجئين فلسطينيين إلى أرض إسرائيل، وهي مشكلة كانت بدأت تُقلق قيادة الجبهة الشمالية، طلب مكلاف من اللبنانيين مراقبة حركة المدنيين ومنع إقترابهم من خطوط الجبهة أو إجتيازها. المراقب الفرنسي إقترح أن يكون الجانبان مسؤولين عن حركة اللاجئين ويحظرا عبور هذه الخطوط. سالم وافق على الإقتراح[47].

د- إخلاء قرى إضافية: سالم قال إن إخلاء القرى الخمس لا يلبّي المطالب اللبنانية وطلب أن يخلي الجيش الإسرائيلي قرىً إضافيةً، وخصوصاً قرية الطيبة (قرية أحمد الأسعد، الذي مارس بطبيعة الحال ضغوطاً على الحكومة اللبنانية بهذا الشأن). مكلاف ردّ بأنه في الوقت الراهن غير مفوض بالموافقة على أكثر مما تم الإتفاق عليه، لكنه متأكد من إنجاز إتفاق أوسع مع استمرار المحادثات للتوصل إلى هدنة وسلام[48].

هـ- تحديد الحدود الدولية كخط فصل بين الجانبين: سالم إقترح أن يكون خط الفصل بين الجانبين هو الحدود السياسية (أي الحدود الإنتدابية الدولية) وأعلن أن الجيش اللبناني مستعد للإنسحاب من الأراضي التي يحتفظ بها في منطقة الناقورة. مكلاف أجاب بأن إخلاء القرى الخمس هو بادرة حسن نية، لكن طالما لم يستتب السلام فإن إسرائيل لا يمكنها العودة إلى الحدود السياسية، لأن المنطقة التي تمسك بها تشكل ضمانة إضافية لحدودها. بناء على طلب مكلاف، وعد سالم بالإستفسار حول ما إذا كانت الحكومة اللبنانية مستعدة لتوسيع المفاوضات لبحث إتفاقية سلام[49].

في ختام اللقاء، صاغ الجانبان إتفاقاً رسمياً مكتوباً وقّع عليه مكلاف وسالم ومراقبان من الأمم المتحدة حضرا اللقاء[50]. كذلك تقرر موعد لقاء إضافي بين الجانبين في 19 كانون

ثاني الساعة 09:00[51]. في أعقاب الإتفاق صدرت تعليمات للجيش الإسرائيلي في لبنان بالإمتناع عن الدخول إلى القرى الخمسة التي تم إخلاؤها وإزالة الألغام الموجودة فيها، بدءً من صباح 16 كانون ثاني[52].

ماذا كانت أهمية البادرة الإسرائيلية؟ للوهلة الأولى، كانت تلك بادرة مشكوك فيها جداً. من بين القرى الخمسة التي أعلن الجيش الإسرائيلي إستعداده للإنسحاب منها، كان يوجد أربعة في أطراف المنطقة التي سيطر عليها هذا الجيش (علمان، دير سريان، القصير والقنطرة) وهو لم يحتفظ فيها بأية قوات ثابتة. القرية الخامسة، يارون، موجودة أصلا خارج المنطقة المحتلة، رغم أن الجيش الإسرائيلي كان يرسل بين الفينة والأخرى دوريات لإثبات الحضور فيها. مع ذلك، إستعداد إسرائيل لإخلاء هذه القرى تحديداً يؤشر إلى البعد السياسي للبادرة: أربعة من القرى موجود في الأطراف الشمالية- الغربية للمنطقة المحتلة وكانت تحاذي نهر الليطاني. خروج الجيش الإسرائيلي منها وتسليمها إلى الحكومة اللبنانية كان إشارة واضحة بأن إسرائيل ليس لديها أية مصلحة في مياه الليطاني. القرى التي فضّلت إسرائيل إستمرار الإحتفاظ بها كانت تحديداً تلك المحاذية للحدود، وذلك لاعتبارات أمنية[53]، وكورقة مساومة سياسية في المفاوضات اللاحقة مع لبنان.

6. اللقاءان الثالث والرابع في الناقورة (19 كانون ثاني، 3 شباط 1949):

نهاية المحادثات التمهيدية

في 19 كانون ثاني وفي 3 شباط عُقد لقاءان إضافيان في الناقورة بين مكلاف وسالم، من دون أن يحصل أي تقدم جديد. إسرائيل لم تكن مستعدة لإخلاء قرى إضافية قبل التوصل إلى إتفاقية هدنة مع لبنان، فيما اللبنانيون لم يكونوا مستعدين للتقدم حتى يتم التوصل إلى إتفاق بين إسرائيل ومصر. في هذه الظروف، توقفت المحادثات التمهيدية وفضّل الجانبان الإنتظار، خلال شهر شباط، لنتائج المفاوضات مع مصر.

في المشاورات التمهيدية، التي أجرتها القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل لدى بن غوريون في 17 كانون ثاني، عشية لقاء مكلاف- سالم، إقترح يادين بادرة إسرائيلية إضافية على شاكلة إخلاء خمس قرى إضافية مقابل إخلاء الجيش اللبناني لرأس

الناقورة. الإقتراح لم يُوافق عليه[54] لأن بن غوريون فضّل إنتظار البدء بالمفاوضات حول إتفاقية الهدنة، ولم يجد معنى لبادرة أو تنازلات إضافية قبل ذلك.

اللقاء عقد في الناقورة في 19 كانون ثاني كما هو مخطط. رافق مكلاف كلٌ من إلياهو ساسون وجوش فلامون من وزارة الخارجية. عشية اللقاء قدم الكولونيل كيمبتون مسودة إقتراح لإتفاقية هدنة بين إسرائيل ولبنان، يبدو أن جهاتٍ أممية في رودوس هي التي صاغتها[55]. مكلاف أعرب عن استعداده للبحث في إتفاقية الهدنة، فيما سالم، ممثل لبنان، أعلن أن حكومته لا تزال تدرس الإقتراح[56]. مكلاف قدم في اللقاء كتاب تفويض مُوَقَّع من قبل وزير الخارجية يخوّل الوفد الإسرائيلي المفاوض التوصل إلى إتفاقية وقف الأعمال العدائية وتأسيس إتفاقية هدنة[57]، ومن جهة أخرى قدم سالم كتاب تفويض موقع من قبل قائد الجيش اللبناني، الجنرال شهاب، يخوله العمل من أجل إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية[58]. وبينما طلب الجانب اللبناني بحث تأسيس خط فصل (demarcation line) بين الجانبين على امتداد الحدود الدولية، إقترح الجانب الإسرائيلي بحث كل أبعاد الهدنة كرزمة متكاملة، وليس هذا البعد أو ذاك[59].

المواضيع الإضافية التي طُرحت في الحوار[60]:

أ- مسؤولية لبنان عن القوات السورية المنتشرة في أراضيه. مكلاف كرر السؤال إذا كانت الحكومة اللبنانية مستعدة لتحمل المسؤولية عن كل نشاط في المستقبل للقوات السورية أو قوات أخرى منتشرة على الأراضي اللبنانية؟ سالم رد على ذلك بأن كل القوات العاملة على الأراضي اللبنانية موجودة تحت الإمرة اللبنانية والحكومة اللبنانية تتحمل المسؤولية الكاملة عن نشاطها على أراضيها.

ب- تبادل أسرى الحرب. مكلاف سأل سالم عن رأيه بشأن تبادل أسرى الحرب وتحرير المدنيين الإسرائيليين المعتقلين في لبنان. سالم قال إنه لا يتوقع حصول مشاكل بهذا الخصوص.

ج- طريقة إنسحاب قوات الجيش الإسرائيلي من القرى الخمس. مكلاف سأل إذا كان إنسحاب الجيش الإسرائيلي من القرى الخمس جرى بطريقة مرضية. سالم أجاب بالسلب، وقال إن خِيَماً داخل موقع بقيت في قرية يارون. مكلاف أجاب أنه تم

الإتفاق على الإنسحاب من القرى وليس من المواقع القريبة من القرى. سالم قال إن الجيش الإسرائيلي يُنفذ على ما يبدو دورياتٍ ليلية في عدد من القرى، مثل دير سريان والقنطرة. مكلاف نفى ذلك.

في القسم الثاني، غير الرسمي من اللقاء، كرّم اللبنانيون زملاءهم الإسرائيليين بدعوةٍ إلى الطعام. بحسب تقرير وزير الخارجية، شاريت، إلى الحكومة المؤقتة في 19 كانون ثاني، إستغل إلياهو ساسون هذه الفرصة من أجل إجراء حوارٍ شخصي مع أحد أعضاء الوفد وطلب منه إيصال التحية إلى رئيس الوزراء اللبناني، ربطاً بمحادثاته معه في باريس[61]. تلك كانت خطوة غير مدروسة من جانب ساسون، كان من شأنها الكشف عن مسألة الإجتماعات الباريسية أمام شخص من المشكوك أن يكون مخولاً أو يُفترض به أن يعلم بها.

شاريت ختم تقريره للحكومة المؤقتة بعرض التكتيك الإسرائيلي الصلب لاحقاً. وأشار إلى أن إسرائيل لا تنوي إخلاء مواقعها في لبنان ضمن أي سيناريو، حتى لو ردّ لبنان بأنه يريد الإنتقال الفوري إلى مفاوضات حول السلام بعد إتفاقية الهدنة. إسرائيل تنوي الحفاظ على مواقع محددة لها في لبنان حتى السلام، وذلك لاعتباراتٍ عسكرية. وأضاف شاريت أن أي تسوية مع لبنان ستتضمن أيضا إعادة الجزء الإسرائيلي من رأس الناقورة وتبادل الأسرى والمعتقلين[62]. يُشار إلى أن موقف شاريت هذا بشأن عدم الإنسحاب من كل المواقع في لبنان حتى إنجاز إتفاقية سلام تناقضت مع وعد بن غوريون لبانتش في 6 كانون أول، ويمكن النظر إليها كموقفٍ إفتتاحي تكتيكي في المفاوضات المتوقعة مع لبنان سيتغير لاحقاً.

في ضوء ذلك، كان تقرير ساسون، في 19 كانون ثاني، الذي جاء فيه أن هناك إستعداد لدى اللبنانيين للشروع في مفاوضات حول الهدنة، وأنه بالإمكان الإفتراض أن هذه المفاوضات ستبدأ خلال أيام[63]، هذا التقرير كان متفائلاً وعكس تمنيات ساسون وليس الواقع السياسي في ذلك الوقت. اللقاء في 19 كانون ثاني جسّد تحديداً الخلافات بين الجانبين وعدم إستعدادهما للتقدم في المحادثات. في تقرير إضافي، بتاريخ 2 شباط، كتب ساسون أنه من المتوقع أن يجري لقاء إضافي غداً في رأس النّاقورة، إستكمالاً للقاء السابق. هذه المرة أبدى ساسون مزيداً من الحذر وقدر أن اللقاء المتوقع لن يكون ملزِماً وإنما سيهيّئ الأرضية للمحادثات الرسمية مع لبنان في رودوس[64]. بالفعل، اللقاء في 3 شباط كان

الأخير في سلسلة اللقاءات التمهيدية، وبعده توقفت اللقاءات لمدة شهر إلى أن بدأت مفاوضات الهدنة في الناقورة.

محادثات الهدنة في الناقورة (1 - 23 آذار 1949)

1. بلورة التكتيك الإسرائيلي للمفاوضات

شباط 1949: مصر أولاً

في 15 شباط، بعد أسبوعين من وصول المحادثات التمهيدية في الناقورة إلى حائط مسدود، إقترح إلياهو ساسون على وزير الخارجية موشيه شاريت في باريس أن يمارس ضغوطاً على الحكومة اللبنانية من أجل إحضارها إلى محادثات رودوس[65]. لكن ساسون لم يكن مدركاً أن المسؤول عن الحائط المسدود ليس اللبنانيين فقط، وإنما أيضا إسرائيل التي لم يكن لها مصلحة في الشروع بمحادثات مع دول عربية إضافية قبل نهاية المفاوضات مع مصر.

هذا الموقف الإسرائيلي أوضحه ممثلو وزارة الخارجية لبانتش في مطلع شباط، وشرحوا له أنهم يفضلون إنهاء المفاوضات مع مصر أولاً، في هذا الإتجاه أو ذاك، وفقط بعد ذلك الشروع في محادثات مع بقية الدول العربية. وذلك إنطلاقاً من فرضية أنه من الأفضل إنهاء المفاوضات أولاً مع مصر، الدولة الأهم في الدول العربية، والبقية سيأتون في أعقابها في كل الأحوال[66]. على خلفية ذلك، شعر مسؤولو وزارة الخارجية بالسخط حيال الوسيط الذي أرسل دعوة إلى بقية الدول العربية للإنضمام إلى المفاوضات، بعد أن أوضح ممثلو إسرائيل موقفهم في موضوع إجراء المفاوضات أولاً مع مصر[67].

هذا التكتيك الإسرائيلي أثبت جدواه فعلاً مع توقيع إتفاقية هدنة مع مصر في 24 شباط 1949. الإتفاقية فتحت الطريق أمام المحادثات مع لبنان والأردن، اللذين بدآ بها في وقت واحد: في 1 آذار، في الناقورة (مع لبنان) وفي رودوس (مع الأردن). السوريون الذين شعروا أنفسهم في موقع قوة حيال إسرائيل، قياساً إلى الدول العربية الأخرى، لم يوافقوا على الإنضمام إلى المحادثات، وكان لذلك تأثير فوري على التكتيك الإسرائيلي في المفاوضات مع لبنان.

ربط التوصل إلى إتفاق مع لبنان بالإتفاق مع سوريا

عشية البدء بالمفاوضات مع لبنان في الناقورة واصلت سوريا تبنّي موقف صلب تجاه إسرائيل وامتنعت عن الرد إيجاباً على دعوة بانتش. كان هناك عدة أسباب للموقف السوري: سوريا سيطرت خلال الحرب على مناطق في أرض إسرائيل غرب الحدود الدولية (منطقة مشمار هايردين وعين غاف) وأرادت مواصلة الإحتفاظ بها: هي فضّلت الإنتظار لرؤية على ماذا ستحصل الدول العربية الأخرى من إسرائيل؛ كما أنها أرادت الإمتناع عن أي إعتراف، ولو رمزي بدولة إسرائيل، الأمر الذي شكل عندها عقبةً في الدخول إلى مفاوضات مع إسرائيل[68]. في الوقت نفسه، أعطى السوريون ضوءً أخضر للبنانيين بالدخول إلى مفاوضات، حيث تم بحث الأمر والإتفاق عليه في إتصالات تمهيدية بينهما.

أزاء هذا الموقف السوري، سعى التكتيك الإسرائيلي، كما بَلورَهُ وزير الخارجية شاريت وهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، إلى محاولة إيجاد ربط شرطي بين إتفاقية الهدنة مع لبنان وإنجاز إتفاقية مماثلة مع سوريا، من أجل إستخدام المناطق المحتلة في لبنان كرافعة للضغط على سوريا، التي إحتفظت بأراضٍ كانت احتلتها في أرض إسرائيل. مع ذلك، كان شاريت يُدرك ضعفَ هذا التكتيك، سواء بسبب تعرّض إسرائيل للضغوط السياسية أو بسبب غياب روافع ضغط جوهرية للبنان على سوريا. لذلك، بلور شاريت خط إنسحاب لنفسه، قبل البدء في المفاوضات، كان مستعداً للتنازل في إطاره، خلال المفاوضات، عن الربط بين سوريا ولبنان[69].

شاريت عرض هذا التكتيك على الحكومة المؤقتة في 27 شباط، في ظل غياب بن غوريون الذي كان مريضاً[70]. حتى 2 آذار، أي بعد يوم من إفتتاح المفاوضات مع لبنان، لم يكن شاريت قد نسّق التكتيك الذي بلوره مع بن غوريون، لأن الأخير، بحسب إفادة شاريت، كان «غارقاً في متاهة تشكيل الحكومة»[71]. موقف إسرائيل، كما عرضه شاريت أمام أعضاء الحكومة المؤقتة كان أنه من الأفضل بالنسبة لإسرائيل إجراء مفاوضات مشتركة مع سوريا ولبنان، لأن إسرائيل تحتفظ بأراضٍ لبنانية فيما سوريا تحتفظ بأراضٍ إسرائيلية. لكن بما أن إسرائيل ليست قادرة على إجبار سوريا على الدخول في مفاوضاتٍ معها، وكذلك ليست قادرة على رفض الدخول بشكلٍ مسبق في مفاوضاتٍ مع لبنانَ فقط لأن سوريا ترفض

التفاوض معها، فإن إسرائيل دخلت المفاوضات مع لبنان بالرغم من كل شيء. وذلك إنطلاقاً من تصورٍ اعتبر أنه بالنسبة لإسرائيل «مشكلة الحدود الشمالية، ومجموع الأسئلة الإستراتيجية المقترنة بمشكلة الحدود الشمالية تشكل رزمة واحدة»[72].

في ضوء ذلك، قال شاريت أمام أعضاء الحكومة المؤقتة إن إسرائيل تتطلع خلال المفاوضات مع لبنان إلى التوصل إلى النتائج التالية، إما أن تنجح في إستخدام المفاوضات كرافعة للضغط على سوريا للدخول في مفاوضات مشتركة مع إسرائيل أو يتم التوصل إلى إتفاقيةِ هدنة منفصلة مع لبنان. وفي الحالة الثانية سيتم إرجاع معظم القرى المحتلة، لكن بعض القرى سيتم الإحتفاظ بها حتى بعد توقيع إتفاق، وذلك كورقة مساومة مهمة في يد إسرائيل وصولاً إلى السلام. كذلك، ستطلب إسرائيل من لبنان إخلاء الجيش السوري من الأراضي اللبنانية وإخلاء الأراضي الإسرائيلية في رأس الناقورة[73].

هذا الموقف الإفتتاحي لشاريت عكَسَ تصلباً تكتيكياً في الموقف الإسرائيلي، الذي لم يربط في الماضي بين لبنان وسوريا ولم يطلب الإحتفاظ بمناطق في لبنان حتى تحقيق السلام، بل كان مستعداً لإخلائها في إطار إتفاقية هدنة. يبدو أنه في هذه المسألة تأثر شاريت في حينه، إلى درجة كبيرة، بموقف يغآل يادين الذي رأى أنه ينبغي الإصرار «حتى النهاية» في ربط المفاوضات مع لبنان بالمفاوضات مع سوريا[74]. لكن الضرورات السياسية، التي طرأت خلال المفاوضات، أجبرت إسرائيل على جعل موقفها أكثرَ مرونة وعلى التنازل عن شروط الإفتتاح الصلبة كما سوف يتم تبنيها لاحقاً.

أبعاد إقتصادية وإستيطانية

مسألة إستغلال مياه الليطاني في إنتاج الكهرباء

في 23 شباط 1949، قبل أسبوع من إفتتاح المحادثات مع لبنان، أُرسلت مذكرة، كتبها على ما يبدو موشيه شاريت، إلى زلمان ليبشيتس، مستشار وزارة الخارجية للشؤون الجغرافية. المذكرة تطلب من ليبشيتس التشاور في أقرب فرصة مع أبراهام روتنبرغ، خليفة بنحاس روتنبرغ، في منصب مدير شركة الكهرباء، بشأن الحدود الشمالية لإسرائيل. في المذكرة جاء أنه قد تكون هناك حاجة للأخذ بالحسبان إقتراحات روتنبرغ في المفاوضات

المتوقعة مع لبنان، وربما حتى في المرحلة الأولى منها. في الموازاة توجّه شاريت إلى رئيس الأركان وطلب منه أن يأمر بأسرع وقت المقدم موشيه ديان والمقدم مردخاي مكلاف بأن يقدما تقريراً شفهياً مفصلاً إلى زلمان ليبشيتس حول موقفهما من خطوط الهدنة، كلٌ في قطاعه[75].

خلال عملية «حيرام» تموضع الجيش الإسرائيلي على مقطع من نهر الليطاني، لكن هذا المقطع، والقرى الموجودة في الأطراف الشمالية الغربية للمنطّقة المحتلة، كانوا من المناطق الأولى التي تنازل عنها الجيش الإسرائيلي في الإتفاق المرحلي بتاريخ 14 كانون ثاني. إتصال شاريت بزلمان ليبشيتس كان، نتيجة ذلك، عديمَ الأهمية العملية، سواء بسبب إنسحاب الجيش الإسرائيلي من ضفاف الليطاني أو بسبب الإستعداد المبدئي لبن غوريون بالإنسحاب من الأراضي اللبنانية.

مردخاي مكلاف أفاد أنه خلال المفاوضات مع سوريا أَوْلَى الجانبُ الإسرائيلي أهميةً كبيرة لمسألة المياه، وحرص على التشاور مع خبراء في مسائل المياه من أجل دراسة وفحص «على ماذا ينبغي أن نصارع»[76]. في مقابل ذلك، في المحادثات مع لبنان إمتنع الوفد الإسرائيلي عن إثارة مطالب تتعلق بإستغلال مياه الليطاني، ويبدو أن الإعتبار الإقتصادي لم يؤثر إطلاقاً على الجانب الإسرائيلي، مقارنة بالإعتبار السياسي والإعتبار الأمني اللذين كانا غالبَيْن. معنى ذلك كان التنازل عن فرصة طرح المطالب التقليدية للحركة الصهيونية باستغلال مياه الليطاني لري أرض إسرائيل وكمصدر لإنتاج الكهرباء.

الباحثون، الذين يحاولون بناء النظرية التي تقول إن أحد الأهداف المهمة لإسرائيل في حرب الإستقلال كان ضمان وصولها إلى مياه الليطاني، ويستندون في ذلك إلى مذكرات بن غوريون، يجدون صعوبة في شرح لماذا لم تطرح إسرائيل طلب إستخدام مياه الليطاني خلال محادثات الهدنة، ولماذا وافقت على الإنسحاب من جنوب لبنان. فرضية أن محادثات الهدنة جرى النظر إليها كخطوة مسبقة للسلام وأن «التنازل» عن مياه الليطاني كان ثمناً مناسباً ينبغي دفعُهُ مقابل التقدم نحو إتفاق سلام مع لبنان هي فرضية مبتذلة، ولا يوجد ما يدعمها في المواد الوثائقية الكثيرة التي فُحصت في إطار هذا البحث[77].

أراضي المطلة

قبيل الشروع في مفاوضات الهدنة توجّه مجلس المطلة إلى شاريت بشأن مسألة أراضي المطلة في سهل الخيام ضمن الأراضي اللبنانية. المجلس طلب أن تطالب إسرائيل في المحادثات مع لبنان بضم كل أراضي المطلة الموجودة في الأراضي اللبنانية إلى دولة إسرائيل وأن يتم السماح لمزارعي المطلة بإستخدام مياه نبع «الدردارة» - الموجود في سهل الخيام- لري حقول المطلة في الصيف. موشيه شاريت أمر بالإستفسار عن فرص هذه المطالبة، وأن يتم توجيه الوفد الإسرائيلي بهذا الخصوص إذا كانت إيجابية، أما إذا كانت سلبية، فأن يصار إلى الرد على مجلس المطلة بأن «هذه مسألة لمفاوضات حول السلام وليس الهدنة»[78]. لا يوجد في أيدينا نسخة عن الرأي الذي تبلور بهذا الخصوص، لكن بناء على مسار المفاوضات في الناقورة بإمكاننا القول إن الرأي كان سلبياً، والجانب الإسرائيلي لم يحاول من البداية السعي إلى تحقيق هذا المطلب في إطار مفاوضات الهدنة.

2. المفاوضات في الناقورة (1 - 23 آذار)

تركيبة الوفد، أجواء المفاوضات وطريقة إدراتها

المفاوضات بين الوفدين الإسرائيلي واللبناني حول إتفاقية الهدنة في الناقورة إفتُتحت في 1 آذار 1949، بعد أسبوع من التوقيع في رودوس على إتفاقية هدنة بين إسرائيل ومصر. بحسب تقرير إلياهو ساسّون، أرسل المصريون إلى اللبنانيين نسخةً عن صيغة الإتفاقية، وفي أعقاب ذلك قررت السلطات اللبنانية الإستجابة إلى دعوة رالف بانتش والشروع في مفاوضات فورية مع إسرائيل[79]. في الموازاة إفتُتحت أيضاً المفاوضات بين إسرائيل والأردن. رؤوفين شيلواح، الذي بقي في رودوس، كان مطلعاً جداً على المفاوضات الإسرائيلية- اللبنانية ولعب عملياً دور رجل الإرتباط بين القيادة السياسية-الأمنية ورالف بانتش.

المفاوضات بين إسرائيل ولبنان إستمرت نحو ثلاثة أسابيع وفي إطارها عقدت خمس إجتماعات رسمية، وعددٌ آخر من اللقاءات غير الرسمية التي جرت لغرض الإستفسار والتوضيح. وقد بُحثت خلال هذه المفاوضات المسائل الحساسة والإشكالية. الوفد الإسرائيلي تألف من المقدم مكلاف (رئيس الوفد)، يهوشواع فلامون (ممثل وزارة الخارجية) وشبتاي روزين (المستشار القانوني). كذلك شارك عن الجانب الإسرائيلي

الرائد غلعاد والرائد شنورمان، اللذان كانا ضباط إرتباط في الجيش مع الأمم المتحدة. الوفد اللبناني ترأسه المقدم توفيق سالم، مسيحي كاثوليكي، رئيس أركان الجيش اللبناني، الذي كان هو نفسه كان رئيس الوفد في المحادثات التمهيدية في الناقورة. الرائد يوسف حرب، قائد كتيبة في مدرسة الضباط في الجيش اللبناني، كان عضوا في الوفد أيضا، إلى جانب محمد علي حمادة، المستشار القانوني للوفد، شيعي على ما يبدو، مدير الشؤون العربية في وزارة الخارجية اللبنانية. كما ضم الوفد اللبناني مترجماً هو مُنَح راسي. تجدر الإشارة إلى أن الخوري كتب في مذكراته أنه بالإضافة إلى ضابطين (ذكر إسميهما)، شارك في الوفد أيضا مستشار قانوني (لم يذكر إسمه). قد يكون الخوري أراد بذلك أن يغطي على نكثِه بالوعد للسوريين بأن المفاوضين سيكونون ضباطاً في الجيش فقط. على خلفية ذلك يمكن فهم حقيقة أن حمادة لم يوقع على إتفاقية الهدنة، والشخص الوحيد الذي وقع عن الجانب اللبناني كان توفيق سالم[80]. أما في الجانب الإسرائيلي، فقد وقع المستشار القانوني، شبتاي روزين، أيضاً على الإتفاق ممثلاً الحكومة الإسرائيلية

إنطباع روزين عن الوفد اللبناني كان إيجابياً. وقد أثار إنطباعَه على وجه الخصوص خبرة أعضاء الوفد بما يجري في إسرائيل والأسئلة الثاقبة التي وجهها محمد علي حمادة والمقدم توفيق سالم لمحاوريهم الإسرائيليين. «قد يكون سالم غيرَ لامع في المسائل العسكرية»، كتب شبتاي روزين إلى إلياهو ساسون «لكن لا شك أنه قرأ الكثّير عن إسرائيل ويحتمل جداً أنه يستمع إلى البث الإذاعي العربي لصوت إسرائيل». حميد فرنجية، وزير الخارجية اللبناني خلال فترة حرب الإستقلال، قال أمام تسفي فايتسمان (دوريئيل)، رجل أعمال يهودي في بيروت كان على علاقة بوزارة الخارجية الإسرائيلية، إنه أرسل إلى الناقورة، عن قصد، ضابطاً مسلماً معروفاً بحذاقته واعتداله، من أجل التقارب مع إسرائيل (فرنجية لم يكن دقيقاً. توفيق سالم لم يكن مسلماً وإنما مسيحياً كاثوليكياً)[81]. روزين وصف المستشار القانوني اللبناني بأنه «رجل لطيف جداً ويفهم الأمور»، وقد بنى روزين معه علاقات شخصية ووديّة[82]. رئيس الإجتماعات كان هنري فيجبيه، ممثل الوسيط الفعلي، وأحياناً كان يرأسها رايلي. كذلك شارك أربعةُ مراقبين أميين في الإجتماعات: إثنان فرنسيان، واحد من الولايات المتحدة وواحد من بلجيكا[83]. من بين المسؤولين الأمميين برز هنري فيجبييه: دبلوماسي فرنسي مخضرم بدأ سيرته المهنية الدولية أيام فترة عصبة الأمم، كان يُطلق عليه لقب «الثعلب الفرنسي» لدى الإسرائيليين الذي اشتبهوا بتأييده للبنانيين

أكثر من الإسرائيليين وبأن ما يُحركُهُ هو مصالح فرنسية[84].

المحادثات جرَتْ في رأس الناقورة، في محطة الجمارك على الأراضي اللبنانية وفي مبنى الشرطة القريب للخطوط الإسرائيلية[85]، حيث كان الوفدان يستضيفان بعضهما البعض بشكل متبادل. هذا الأمر أسهم في تشكّل أجواء ودّية ولطيفة أثناء المحادثات الرسمية وبعدها، خلافاً للأجواء المشحونة بالتوتر في محادثات الهدنة مع المصريين والأردنيين والسوريين. الأجواء الإيجابية والموضوعية أسهم فيها رايلي وفيجبيه، رئيسا الإجتماعات، اللذان امتنعا عن التدخل المفرط وأتاحا حصول محادثات مباشرة بين الوفدين. خارج غرفة الإجتماعات دارت أحاديث غير رسمية بين أعضاء الوفدين من دون وجود الممثلين الأمميين، وبالأخص إستغل هذا الأمر يهوشواع فلامون لمعرفته باللغة العربية[86]. في الأحاديث غير الرسمية قال اللبنانيون إنهم ليسوا عَرَباً وأنهم جُرّوا إلى المغامرة في أرض إسرائيل دون رغبة منهم. اللبنانيون قالوا إنهم لا يستطيعون، لأسباب داخلية، الإعتراف علنا بكرههم للسوريين وعدم تسليمهم بوجود الجيش السوري في الأراضي اللبنانية. لكنهم إقترحوا على محاوريهم الإسرائيليين إدخال بنود في إتفاقية الهدنة تقيد حرية عمل الجيش السوري في لبنان[87].

الحائط المسدود (1 - 17 آذار)

منذ الجلسة الأولى في 1 آذار، طَفَت على السطح خلافات جوهرية بين إسرائيل ولبنان، عندما سلّم فيجبيه الجانبين، دون بحث وتنسيق مسبق، نسخةَ مسودة لاتفاقية هدنة أعدّها رالف بانتش (نفس التكتيك الذي اتّبعه الممثلون الأمميون في اللقاء الأول من المحادثات التمهيدية في الناقورة)[88]. هذه المسودّة شكلت في نهاية المطاف أساساً للمداولات بين الجانبين اللذين شكّلا لجنةً صياغة في إجتماع 10 آذار أصدرت مسودةً معدلة على أساس إقتراح بانتش[89].

مسودة الإتفاق التي أعدّها بانتش كانت تشبه الإتفاق بين مصر وإسرائيل، لكن الإشكالية فيها بالنسبة لإسرائيل كانت موجودة في البند الخامس، الذي نص على الحدود الدولية بوصفها خطاً للهدنة. إسرائيل ردّت بأنها توافق على ذلك من الناحية المبدئية، لكنها قالت، إنسجاماً مع التكتيك الصلب الذي تبلور عشية المفاوضات، إنه بنظرها «الحدود

الشمالية تشكل رزمة واحدة. لا يمكن الفصل بين الساحة اللبنانية والساحة السورية»، ولذلك، هي تطالب بتأجيل تطبيق الإتفاق بهذا الشأن مع لبنان إلى أن توافق سوريا أيضاً على هذا المبدأ. التعليمات التي كانت لدى الوفد الإسرائيلي هي ضرورة الإصرار على هذا الشرط و«المماطلة» بالمفاوضات حتى تتضح النوايا السورية[90]. إقتراح اللبنانيين بعدم السماح لدولة ثالثة باستخدام أراضيهم لمهاجمة إسرائيل، وموافقتهم على إبعاد الجنود الذي تم تجنيدهم خارج لبنان (المقصود الجنود اللبنانيون في «جيش الإنقاذ») عن الحدود، هذان الأمران إعتُبرا ربحاً عند الجانب الإسرائيلي، لكنهما كانا ثانويين في أهميتهما[91].

في أعقاب تقديم مسودة الإتفاق، عقد الوفد الإسرائيلي إجتماعاً مع فيجييه في نهاريا (2 آذار) واحتجّ أمامه على تحديد الحدود الدولية كخط للهدنة في مسودة الإتفاق التي قدّمها. بعد ذلك أجرى الوفد مشاورات مع موشيه شاريت الذي عاد وكرر أن الحدود الشمالية بأكملها رزمة واحدة، وأن الجيش الإسرائيلي لا يمكنه الإنسحاب من لبنان إذا لم ينسحب السوريون من الأراضي الإسرائيلية[92]. فيجييه، من جانبه، قال إن ممثلي إسرائيل قالوا له إن إسرائيل تطالب بتعديلاتٍ حدودية «لأسباب أمنية»، حتى لو تمت تلبية كل الشروط الأخرى. في هذا الإطار، طلّب بانتش إفادة شاريت بأنه لا يستطيع أن يؤيد هذا المطلب وذكّره بالوعد الذي حصل عليه من بن غوريون، بأن إسرائيل ستُخلي كل الأراضي اللبنانية مع توقيع إتفاقية الهدنة[93].

جواب شاريت ويادين على أقوال بانتش كان أن الأمر يتعلق بتعديلات حدودية تكتيكية صغيرة، على قاعدة التبادلية، ستكون نافذة المفعول حتى توقيع معاهدة سلام، وأن ما قاله فيجييه ناتج عن سوء فهم[94]. شاريت طلب أيضا من شيلواح التوضيح لبانتش أنه بين الخيارين السيئين: تعقيد الموضوع من خلال ربط لبنان بسوريا أو تخصيص المفاوضات للبنان وإبقاء الحرية (العسكرية) لإسرائيل للعمل ضد سوريا من أجل إستعادة أراضيها، من الأفضل إختيار الخيار الأول بوصفه أهون الشرّين[95]. موقف شاريت هذا أثار اعتراضات وسط ممثلي وزارة الخارجية في الوفد الإسرائيلي. شبتاي روزين، المستشار القانوني، في رسالة إلى صديقه في نيويورك، في 6 آذار، قال إن الربط الذي تجريه إسرائيل بين لبنان وسوريا غير مبرر برأيه «لأننا نحتفظ بأراضٍ لبنانية، والسوريون يحتفظون بأراضٍ إسرائيلية، ومن الصعب من الناحية العملية إستخدام التفوق الذي نمتلكه حيال لبنان

من أجل إبتزاز إنسحابٍ سوريٍّ من أراضينا»[96].

يغآل يادين، الذي شعر في أعقاب حديثه مع مكلاف (11 آذار) بأن ممثلي وزارة الخارجية في الوفد لا يتماشون مع التكتيك المعتمد، كتب مذكرة شخصية إلى والتر إيتان ذكر فيها أن «مبعوثي وزارة الخارجية لا يزالون غير مُدركين للمشاكل العسكرية في الحدود الشمالية كما ينبغي». يادين طلب من إيتان دعم تكتيك الربط بين لبنان وسوريا «حتى النهاية»، ولفت إلى أنه حذر شاريت بشأنه هذه النقطة، لكن الأخير «تهرب من الإلتزام» وأجاب «حتى الآن موقفه هو موقف يادين». في ختام المذكرة، طلب يادين من إيتان توجيه فلامون وروزين لئلا يُظهرا مؤشرات فقدان الصبر على استطالة المفاوضات وأن يفهموا أن «المشاكل العسكرية ذات أهمية من الدرجة الأولى، وأن المشكلة السياسية أقل أهمية نسبياً...»[97]. إيتان رد بأنه سيُأمر ممثلي وزارة الخارجية بالحرص على «الوحدة الخارجية» للوفد الإسرائيلي في المفاوضات، وأنه سيُبقي النقاش والخلافات بين الجيش ووزارة الخارجية إلى نقاشٍ مباشرٍ مع يادين[98].

بعد أسبوع من بداية المفاوضات في الناقورة طرأ حدثٌ هدد بالتسبب بأزمة في المحادثات. في 8 آذار، اضطُرت طائرة «إير فرانس» في طريقها من اللدّ إلى الولايات المتحدة إلى تنفيذ هبوط اضطراري في مطار بيروت. بين ركاب الطائرة كان يوجد إسرائيليون، ومن ضمنهم ليفيٍ أشكول، مساعد بن غوريون ورجله المقرّب. مجموعة الإسرائيليين تم إعتقالها من قبل الحكومة اللبنانية، ورداً على ذلك صدرت تعليمات في اليوم نفسه إلى رؤفين شيلواح في رودوس، بإسم بن غوريون، بإبلاغ بانتش بأنه إذا لم يتم إطلاق سراح المجموعة الإسرائيلية فوراً دون تعرضها لأي أذى، فإن إسرائيل سوف توقف المفاوضات مع لبنان[99]. بانتش حرّك فيجييه ورايلي اللذين كانا في بيروت آنذاك. أشكول ومجموعة الإسرائيليين جُمعوا في فنادق داخل المدينة دون أن يتعرضوا لسوء وفي اليوم التالي سُمح لهم بإكمال طريقهم[100].

نقطة الإنعطاف: التنازل الإسرائيلي عن الربط بين لبنان وسوريا (17 آذار)

في 17 آذار، عند ساعات المساء، صدر قرار إسرائيلي بالتنازل عن الربط بين التوقيع على إتفاقية هدنة مع لبنان وتحقيق إتفاقيةٍ مماثلة مع سوريا[101]. هذا القرار كان تراجعاً عن

التكتيك الصلب الذي بلْوَرَهُ شاريت عشية بداية المفاوضات وتناسَبَ مع خط الإنسحاب الذي خطط له شاريت منذ البداية. القرار أتاح إختراق الحائط المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات والتوصل خلال ستة أيام إلى إتفاقية هدنة مع لبنان. القرار اتخذه بن غوريون الذي كان قد أنهى مهمّة تشكيل الحكومة الجديدة وعاد إلى إدارة المفاوضات مع لبنان، فيما موشيه شاريت، الذي لعب دوراً مركزياً في بداية المفاوضات، غادر إلى الولايات المتحدة، في 14 آذار، لقيادة معركة قَبول إسرائيل في الأمم المتحدة[102].

في خلفية القرار كانت توجد ضغوط سياسية متزايدة على إسرائيل من جانب الولايات المتحدة والأمم المتحدة للتوقيع في أقرب وقت على إتفاقية هدنة مع لبنان. هذه الضغوط تزايدت في ضوء الحائط المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات في الناقورة، ومن المحتمل أيضاً أن تكون قد حصلت إتصالات غير رسمية من جانب اللبنانيين بإسرائيل، وربما أيضا من قبل جهات أممية، للتوصل إلى إتفاقية قبل إفتتاح مؤتمر الجامعة العربية في لبنان في 21 آذار، كي لا تبدو مصر الدولة الوحيدة التي وقّعت على إتفاقية مع إسرائيل[103]. في 14 آذار، كتب بن غوريون في مذكراته: «هناك ضغوطٌ أيضاً من جانب بانتش لتوقيع إتفاق مع لبنان»[104]. في 16 آذار، أبلغ شبتاي موشيه شاريت بأجواءٍ صعبة سادت خلال حديث شخصي أجراه مع فيجييه الذي حمّل إسرائيل المسؤولية عن الجمود وهدّد أعضاء الوفد «بكل أنواع الشغب» وأعلن أنه مستعد لإغلاق المؤتمر في هذه اللحظة[105]. في 16 آذار أفاد رؤفين شيلواح من رودوس بأنه دُعي إلى لقاء مع بانتش، الذي أبلغه بأنه غير قادر على تبرير التصلب الإسرائيلي بربط تنفيذ الإتفاق مع اللبنانيين بالإتفاق مع سوريا. وقال شيلواح إن بانتش أبلغه بأنه في نهاية الأسبوع (أي في 19 آذار) سيضطر إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن يُحمّل فيه إسرائيل المسؤولية عن فشل المحادثات. بانتش عاد وذكّر بالموقف الذي أبلغه إياه رئيس الحكومة بن غوريون في حديثٍ بينهما (في 6 كانون أول 1948) بأنّ إسرائيل سوف تُخلي القرى التي احتلتها في لبنان عند التوصل إلى إتفاقية هدنة. كما هدّد بأنه إذا لم يتغير الموقف الإسرائيلي خلال بضعة أيام فإنه سوف يدرس جدياً وقف المفاوضات ليس فقط مع لبنان، وإنما أيضاً مع الأردن[106]. كذلك هدّد بانتش والأميركيون بأنه في حال فشل المفاوضات سوف يتم إلقاء اللائمة على إسرائيل وهذا سوف يُضر بفُرَص قبولها في صفوف الأمم المتحدة[107]. شيلواح أضاف رأيه بأنه في حال توقيع إتفاقية هدنة مع لبنان فسوف يُعزز ذلك موقف إسرائيل في مجلس الأمن[108].

آنذاك اضطُرت إسرائيل إلى اتخاذ قرار مبدئي: هل ينبغي مواصلة إلتزام تكتيك المفاوضات الصلب، الذي تبنّاه شاريت عشية المحادثات، أم التراجع إلى خط الإنسحاب والموافقة على توقيع إتفاقية هدنة دون صلة بالإتفاق مع سوريا. وقد جرى نقاش حول هذه المسألة بين مسؤولي وزارة الخارجية وضباط الجيش المشاركين في المفاوضات. موشيه شاريت، رؤفين شيلواح ووالتر إيتان من وزارة الخارجية أيّدوا التوقيع على الإتفاق والتنازل عن الربط[109]. في مقابلهم، يغآل يادين ومردخاي مكلاف عارضا ذلك بشدة. الجلسة الحاسمة بهذا الشأن عُقدت في 17 آذار بمشاركة بن غوريون، يغآل يادين، موشيه شاريت، والتر إيتان، شبتاي روزين ويعقوب دوري. في الجلسة حسم بن غوريون الأمور لمصلحة موقف وزارة الخارجية وفي أعقاب ذلك كتب في مذكراته في 16 آذار 1949 (في تقديري، وقع خطأ هنا، والتاريخ يجب أن يكون 17 آذار 1949): «بالنسبة للبنان، قررتُ التوقيع على الهدنة، طبعاً إذا أعاد لبنان محطة الناقورة وأخرج الجيوش السورية، لكنني عارضتُ تأجيل التنفيذ إلى ما بعد إخلاء السوريين (من رأس الجسر ومشمار هايردين)»[110]. بن غوريون أحصى في مذكراته أسباب قراره[111]:

أ- «هذا الإتفاق سوف يُحصن موقفنا في إيلات».

ب- «يُعزز موقفنا في المفاوضات مع الأردن».

ج- «يُسهل علينا العمل في منطقة المثلث إذا اضطررنا إلى ذلك. سوف يعزز مطالبنا من السوريين. كذلك ليس مطلوبا بالنسبة لنا ربط دولة عربية بأخرى».

بعد ثلاثة أيام من ذلك، في 20 آذار، شرح بن غوريون أمام أعضاء الحكومة أسباب قراره[112].

«في السابق قدمنا (أمام لبنان) شرطاً بأننا سوف نوقّع على الإتفاق، لكنه سوف يُنفذ بعد أن يخلي السوريون النقاط التي احتلوها منّا...فيما يتعلق بمسألة المثلث ومسألة إيلات، لقد أصدرنا أوامر بعدم ربط ذلك بالسوريين، بل التوقيع على الإتفاق مع لبنان، لأن التوقيع مع لبنان يعزز موقفنا في العالم والأمم المتحدة وفي مسألة النقب، إذ نثبت بذلك أننا نطالب فقط بما نستحقه وأننا نريد فعلا السلام. هذا الأمر سيعزز موقفنا أيضا في المحادثات مع الأردن، وكذلك إذا اضطررنا للقيام بعملية عسكرية في المثلث، هذا سوف يُسهل علينا. سوف يعلمون أننا نذهب فقط إلى المكان الذي

فيه ضرورة. قد ينتهي الإتفاق مع لبنان اليوم، لكن من دون توقيع...لكننا طلبنا من وزارة الخارجية الإعتناء -إذا كان ذلك ممكنا- بأن يُعلن اليوم أننا توصلنا إلى إتفاق لكن التوقيع الرسمي عليه سوف يؤجل ليوم أو يومين».

ماذا كانت أهمية قرار بن غوريون؟ في البعد الإسرائيلي-اللبناني-السوري، يبدو وكأن إسرائيل قد سحبت من يدها ورقة مساومة تجاه سوريا وتنازلت عن مصالح لها في لبنان، الأمر الذي أثار معارضةً قويةً وسط ضباط الجيش. ضابطان كبيران في الجيش آنذاك، يغآل يادين ويغآل ألون، عارضا قرار بن غوريون. هذان الضابطان سوف ينتقدان مع الوقت بن غوريون بسبب أوامره بالإنسحاب من أراضٍ مصرية ولبنانية في نهاية حرب الإستقلال نتيجة «الإرتداع السياسي». في مقابلة مع صحيفة «معاريف» في إطار نقاش حاد حول نتائج حرب الإستقلال ببعدها الجغرافي، قال يغآل ألون (8 آذار 1964): «في عملية تحرير الجليل الأوسط احتل الجيش الإسرائيلي جزءً مهماً من الأراضي اللبنانية وتوضع على نهر الليطاني، الأمر الذي عزز أمن الجليل، خصوصاً الجليل الشرقي. في نهاية الحرب، أثناء إتفاقيات الهدنة، إنسحبت قوات الجيش من كل المناطق اللبنانية حتى الحدود الدولية بين أرض إسرائيل ولبنان...»[113]. حتى بن غوريون قال، بعد أشهر من إتفاقية الهدنة مع لبنان، إن «الهدنة مع لبنان لن تعطنا شيئاً، بل بالعكس: أعطت لبنان»[114].

في نظرة شاملة، يبدو أن قرار بن غوريون كان قراراً صائباً، أخذ بعين الإعتبار مجموع الإعتبارات السياسية، العسكرية والداخلية الإسرائيلية. القرار أعطى أفضلية وأولوية- كما في السابق- للجبهة الوسطى وللجبهة الجنوبية. بن غوريون أدرك أن الإصرار على التكتيك الذي يربط لبنان بسوريا من شأنه أن يتسبب بوقف المفاوضات مع لبنان وربما مع الأردن، وأن يعرقل إفتتاح المفاوضات مع سوريا وإتهام إسرائيل في المحافل الدولية بالمسؤولية عن ذلك. من الممكن أن يكون الأمر ساهم أيضاً في قرار إسرائيلي بتفضيل اتخاذ إجراءات عسكرية على الجبهة الأردنية وربما أيضا السورية على استمرار المفاوضات. في تلك الفترة، لم تكن تلك الأهداف التي حددها بن غوريون لنفسه. ترميم الإقتصاد، التطوير وإستيعاب المهاجرين، هذه الأمور كانت نصب عينيه في آذار 1949، وتحقيقها كان مشروطاً بتحقيق هدوء أمني في أعقاب إتفاقيات الهدنة[115]. في النهاية، موافقة إسرائيل على سحب جيشها من الأراضي اللبنانية إلى ما وراء الحدود الدولية ساهم في تعزيز مبدأ

ترسيم خط الهدنة على أساس الحدود الدولية، وهذا الأمر خدم المصلحة الإسرائيلية في المفاوضات مع سوريا، التي إحتفظت بمناطق في نطاق دولة إسرائيل.

في أعقاب القرار، أعلنت إسرائيل أمام الوسيط الدولي بانتش في 18 آذار أنها مستعدة للتوقيع على إتفاقية الهدنة مع لبنان. بانتش تلقى الإعلان بسرور علني وسارع إلى إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بذلك[116]. في الوقت نفسه، صدر أمرٌ إلى مكلاف من شعبة العمليات في هيئة الأركان بالتوقيع على إتفاقية الهدنة مع لبنان دون إنتظار الإتفاق مع سوريا، مع الإصرار على شرطين: الأول، إنسحاب الجيش اللبناني من الأراضي الإسرائيلية في رأس الناقورة؛ الثاني، إبعاد القوات السورية من لبنان[117]. في وقت لاحق من اليوم نفسه، تلقى مكلاف توجيهاً مفصلاً من والتر إيتان من وزارة الخارجية، حول كيفية إدارة المفاوضات مع لبنان من الآن فصاعداً[118].

أ- على الوفد الإسرائيلي الإجتماع بالوفد اللبناني بأقرب فرصة من أجل التوقيع على إتفاقية الهدنة.

ب- على الوفد الإسرائيلي الموافقة على إخلاء (evacuation) كل القرى اللبنانية من قوات الجيش الإسرائيلي. الإخلاء سوف يُنفذ فور التوقيع على الإتفاقية.

ج- التوقيع على الإتفاقية مشروط بتضمينه بنداً يضمن إخراج كل القوات السورية الموجودة في لبنان.

د- على الوفد الإسرائيلي بذل ما يمكنه للحصول على موافقة لبنان على حركة آليات مدنية، لفترة زمنية محدودة، على الطريق بين المطلة ومسغاف عام (وهي طريق كانت تمر عبر الأراضي اللبنانية). إذا رفض اللبنانيون، لا ينبغي رؤية ذلك سبباً لعدم التوقيع على الإتفاقية.

هـ- كل الأراضي الإسرائيلية الموجود فيها الآن لبنانيون (على سبيل المثال، رأس الناقورة) يتم إخلاؤها مع توقيع الإتفاق.

الشخصيتان المهمتان اللتان أقامتا العلاقة مع اللبنانيين خلال حرب الإستقلال، مردخاي مكلاف في محادثات الناقورة، وإلياهو ساسون في الإتصالات بباريس، لم يُشركا في الجلسة الحاسمة في 17 آذار التي شقّت الطريق للتوقيع على إتفاقية الهدنة. يبدو أن

كليهما لم يكن له تأثير جوهري على القرار الذي اتُخذ، رغم أنه كان لديهم آراء واضحة وحاسمة، متضاربة فيما بينهما، بشأن التكتيك الذي يجب إتباعه مقابل لبنان وسوريا. القرار الذي اتُخذ تناسَبَ مع رؤية ساسون، فيما مكلاف عارضه بشدة، لأنه رأى في السيطرة الإسرائيلية على أراضٍ لبنانية ورقة خاصة في المفاوضات الصعبة المتوقعة مع السوريين[119]. مكلاف رد على التوجيهات التي تلقاها من والتر إيتان في 18 آذار برسالة بعث بها في اليوم التالي، 19 آذار، إلى رئيس هيئة الأركان، يعقوب دوري[120]. في رسالته احتجّ مكلاف لصدور القرار بشأن تغيير تكتيك المفاوضات من دون أن يأخذ المقررون فرصةً للإستماع إلى أقواله، وطلب من رئيس الأركان السماح له بشرح موقفه شفهيا، «لكي نغير، إذا كان ذلك ممكناً، النتائج». وقال مكلاف إنه في اللقاء الأخير مع اللبنانيين لاحت من جانبهم نزعة نحو تغيير موقفهم وكان يمكن الحصول منهم على تنازلات جوهرية، لكن من غير المرجح أن يكون هذا الأمر متاحاً الآن في ضوء التعليمات الجديدة. فيما يتعلق بوجود القوات السورية في لبنان، كتب مكلاف أنه لا فائدة من المطالبة بإعادتها إلى سوريا لأن من شأن ذلك أن يعزز الجيش السوري في اللواء الأول-وهو رأي تناقض بشكل مبدئي مع قرار بن غوريون بشأن الإصرار على إخراج القوات السورية من لبنان. مكلاف قال أيضاً إنه يجب المطالبة بشدة بحق إستخدام طريق المطلة-مسغاف عام إلى أن يتم شق طريق جديدة، والمطالبة بتعديلات حدودية حيوية في منطقة المالكية ومنطقة المنارة لا تكون مقترنة بالإحتفاظ بقرى لبنانية. مكلاف أنهى رسالته بالقول إن الإتفاقية المقترحة سوف تعطي مزايا للجانب اللبناني فقط، وأضاف أنه يطلب إعفاءه من إدارة المفاوضات مع سوريا (الطلب رفض، ومكلاف هو الذي ترأس الوفد الإسرائيلي في المحادثات مع السوريين). في مقابلة معه، قال مكلاف إنه أعرب عن تحفظه على القرار أمام بن غوريون وأن هذا التحفظ طُرح أمام الحكومة أيضاً. بن غوريون والحكومة، بحسب مكلاف، قررّا خلافاً لرأيه، وبناء على طلبه أمر بن غوريون وزير الخارجية بإصدار كتاب-يحتفظ به عنده في البيت- يطلب فيه من مكلاف التراجع عن موقفه[121].

وفيما كان مكلاف يثير إعتراضاته عبثاً أمام القيادة السياسية والأمنية، حاول إلياهو ساسون، الذي كان في باريس ولم يكن في مطلعاً على التطورات الأخيرة، إقناع المسؤولين عنه في وزارة الخارجية بالتوقيع على إتفاقية الهدنة مع لبنان والتنازل عن ربطها بسوريا[122]. في 18 آذار أرسل ساسون رسالة إلى والتر إيتان أبلغه فيه باللقاء الذي أجراه مع أحمد

الداعوق، السفير اللبناني إلى باريس، الذي أعرب عن دهشته من السلوك الإسرائيلي في مسألة الهدنة. ساسون عاد وأوصى في كتابه بالتوقيع الفوري على الإتفاقية مع لبنان، رغم رفض سوريا الإنضمام إلى المفاوضات، وأعرب عن خشيته من أن يشكّل التكتيك التي تتّبعه في مسألة المفاوضات سابقة ستكلفها باهظاً عندما تدخل إلى مفاوضات مستقبلية حول معاهدة سلام. في رسالته أعرب ساسون عن أمله بأن يدرس بن غوريون هذا الموقف ويقرر تغيير التكتيك الحالي في المفاوضات[123]. هذا فيما كان القرار قد اتُخذ بشأن تغيير التكتيك بما ينسجم مع موقف ساسون، وكان قد أبلغ به اللبنانيون والمسؤولون الأمميون، من دون أن يكون لإلياهو ساسون علاقة به أو يكون مطّلعاً عليه. مرة أخرى تجسدت عزلة ساسون-الشخصية المركزية التي أدارت في باريس الإتصالات مع الشخصيات والمجموعات اللبنانية- عن مراكز الفعل وصناعة القرار، الأمر الذي حوّل، إلى حد ما، لقاءاته وتقديراته والمعلومات التي أرسلها من باريس، إلى غير ذات صلة في عملية صناعة القرارات في إسرائيل، فيما يتصل بالسياسة تجاه لبنان.

التوقيع على إتفاقية الهدنة (18 - 23 آذار)

خلال الأيام الستة الأخيرة من المفاوضات أدار الوفد الإسرائيلي تكتيكاً كان موجّهاً ليس فقط إلى تحقيق الشروط الأساسية التي وضعها بن غوريون - إخراج القوات السورية من لبنان وإخلاء الجزء الإسرائيلي من رأس الناقورة- بل أيضاً محاولة إنتزاع إنجازين تكتيكيين إضافيين أعطاهما مكلاف أهمية: تنظيم الحركة على الطريق المؤدي إلى مسغاف عام وإجراء تعديلات حدودية بسيطة في منطقة المالكية -شيخ عبد (جبل شنان، شمال المنارة) كان يُنظر إليها على أنها حيوية للدفاع عن المنارة[124]. هذان المطلبان التكتيكيان الإضافيان، اللذان لم يكونا مدعومين من قبل القيادة السياسية أوجدا على الفور أجواء أزمة في الناقورة. الرد الفوري لفيجيه وفريقه كان أن المطالب الإسرائيلية بشأن طريق مسغاف عام والتعديلات الحدودية المطلوبة تجهض جهودهم لدفع اللبنانيين إلى التوقع على الإتفاق، ولذلك لن يكون هناك طائل من الإستمرار في المفاوضات[125]. رالف بانتش، في مقابل ذلك، أبدى موقفاً أكثر إيجابية، وفي حديث مع شيلواح نصح بمحاولة تسوية هذه المسائل بشكل مباشر مع اللبنانيين، بل وأعرب عن إستعداده بإصدار أمر إلى

فيجيبيه بتشجيع اللبنانيين على الإستجابة لمطالب إسرائيل[126].

اللبنانيون، من جانبهم، أعربوا عن معارضة حازمة للتعديلات الحدودية، لكنهم أبدوا انفتاحاً بشأن إمكانية التوصل إلى تسوية براغماتية في موضوع طريق مسغاف عام، على أساس إقتراح تقدم به رايلي كانت نقاطه الرئيسية: السماح بالإستخدام اليومي للطريق لمدة شهر لعبور أربع أو خمس شاحنات إسرائيلية تنقل مواد غذائية ومواد بناء تحت رقابة لجنة الهدنة[127]. المستشار القانوني اللبناني ألمح أيضاً إلى أن الحكومة اللبنانية لن تعارض الإبقاء على الترتيبات العملية حتى الإنتهاء من شق طريق جديد في الأراضي الإسرائيلية تؤدي إلى مسغاف عام[128].

مسألة إضافية، أكثر مبدئيةً، أثيرت خلال النقاش، هي مطالبة إسرائيل، كشرطٍ لا يمكن التراجع عنه، بإخراج القوات السورية من لبنان. رايلي أوضح للإسرائيليين أن لبنان أيضاً معني بالتخلص من الجيش السوري المنتشر في أراضيه، لكنه لا يريد أن يضمّن شرطاً بهذا الشأن في الصيغة المكتوبة للإتفاقية. المقاربة الإسرائيلية كانت براغماتية وتم التوضيح لرايلي أن ما يهم إسرائيل هو المضمون أكثر من الصيغة المكتوبة[129]. في سبيل العثور على حل للمشكلة، طرح رايلي ثلاثة بدائل: الأول، أن تتفق الحكومة اللبنانية معه، أو مع أي جهة أممية أخرى، على إخراج كل القوات السورية من أراضيها؛ الثاني، أن توافق الحكومة اللبنانية على إبعاد الجيش السوري المنتشر في أراضيها إلى منطقة طرابلس–حلب وإستخدامه على طول الحدود الشمالية للبنان؛ الثالث، ترسيم خط يُحظر انتشار الجيش السوري جنوبه. بعد نقاش صعب أوضح سالم أنه يفضل الخيار الثالث، وأوضح أن لبنان لا يمكنه إرسال كتاب رسمي إلى سوريا بشأن إخراج قواتها من لبنان، لكن القوات السورية ستترك لبنان عملياً، ولديهم مصلحة في القيام بذلك بأقرب وقت ممكن[130]. الوفد الإسرائيلي ردّ بأن هذه التسوية ترضيه. مكلاف حصل على مصادقة من رئيس الحكومة، بعد أن حث الأخير الوفد الإسرائيلي على إنهاء المفاوضات بأقرب وقت ممكن[131].

كذلك في موضوع الأسرى تم التوصل في النهاية إلى حل براغماتي. إسرائيل كان لديها ثمانية أسرى في لبنان: ثلاثة منهم جنود أسرهم الجيش اللبناني وتم الإعتراف بهم كأسرى حرب؛ الخمسة الآخرون كانوا أعضاء التأهيل التطوعي التابع للـ«بالماخ» في كيبوتس غبات، وكانوا اعتُقلوا في تشرين أول 1947 من قبل اللبنانيين في منطقة إيلون. اللبنانيون

ادّعوا أنهم اعتقلوهم في أراضٍ لبنانية فيما تقول رواية مكلاف إنهم اعتقلوا في أرض إسرائيلية. الخمسة اتُهموا أمامَ محكمة عسكرية في بيروت «بحيازة السلاح وبدوريات تجسس» وحكم عليهم بالسجن لسنتين وثلاث سنوات. اللبنانيون رفضوا الإعتراف بهم كأسرى حرب وقالوا إنهم مدنيون إعتُقلوا قبل المعارك وحُكم عليهم بالسجن من قبل محكمة لبنانية. الإسرائيليون قالوا إنهم أعضاء في الـ«هاغاناه» ولذلك فهم يتحولون بشكل أوتوماتيكي إلى أسرى حرب مع تأسيس الجيش الإسرائيلي. في نهاية الأمر وافقت إسرائيل على الإعتراف بأن الحديث ليس عن أسرى حرب، وإنما سجناء، فيما وافق اللبنانيون على إطلاق سراحهم مع الجنود الثلاثة، كما لو كانوا أسرى حرب، مقابل 36 أسيراً لبنانياً كانوا موجودين في إسرائيل[132].

النهاية العملية للمفاوضات كانت في 20 آذار، بعد أن تلقّى الوفد الإسرائيلي رسالة من بن غوريون بوجوب إنهائها في أقرب وقت، والعمل على الإتفاق على كل الأمور في نفس الليلة إذا كان ذلك ممكنا. الإسرائيليون طلبوا من اللبنانيين التوقيع على الإتفاق في نفس اليوم، لكن بعد أن اتضح أن الأمر ليس ممكنا من الناحية التقنية، طلبوا التوقيع بالأحرف الأولى وتحديدَ موعدٍ لحفل توقيع رسمي، ونشرِ أمر الإتفاق في الصحافة. اللبنانيون رفضوا الإستجابة للطلب وفقط بعد ضغوط من الجانب الإسرائيلي ومشاورات مع وزارة الخارجية، إستنسبوا التوقيع بالأحرف الأولى. التوقيع الرسمي حصل بعد ثلاثة أيام، مع مصادقة الحكومة اللبنانية على الإتفاق. الأجواء في الجلسة الختامية كانت إحتفالية وتفاؤلية حيث بادر رؤساء الوفود إلى الإطراء والثناء على بعضهم البعض[133].

النقاط الرئيسية في إتفاقية الهدنة

في 23 آذار 1949، عند ساعات الظهيرة، تم توقيع إتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان. حفل التوقيع أُرفق بمؤتمر صحافي مرتجل بمشاركة الوفدين وممثلي الأمم المتحدة، هنري فيجيبيه ووليام رايلي. الإتفاقية وضعت حدّاً للحرب بشكل رسمي وفتحت عهداً جديداً في العلاقات بين إسرائيل ولبنان– عهد نظام الهدنة– الذي إتسمت به علاقات الدولتين حتى حرب الأيام الستة عام 1967.

الإتفاق المُوقع تضمّن ثمانية بنود وملحق. البنود الأربعة الأولى تتحدث عن تعريفات تتعلق بحظر إستخدام القوة، جوهر الهدنة، وتعريف خط الهدنة؛ البند الخامس يُفصل خط الهدنة؛ السادس يبحث في تبادل الأسرى؛ السابع يتطرق إلى أطر عمل لجنة الهدنة؛ والثامن يحدد أن الإتفاق يدخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليه ويبقى نافذاً حتى تحقيق إتفاقية سلام بين الجانبين. الملحق يُعرف المنطقة التي يمنع فيها وجود القوات السورية، وكذلك أضيف إلى الإتفاق الرسائل المتبادلة بشأن إستخدام الطريق بين المطلة ومسغاف عام.

فيما يلي أبرز نقاط إتفاقية الهدنة[134]:

أ- جوهر الهدنة: الهدنة عُرِّفت كخطوة ضرورية تمهيداً لإنهاء الصراع المسلح وإعادة السلام إلى أرض إسرائيل في إطار تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني 1948. في إطار الهدنة يمتنع الجانبان عن القيام بأعمال عدائية ضد الجانب الآخر بواسطة قوات عسكرية وقوات غير نظامية، كما يمتنعان عن عبور الحدود الدولية لأي هدف كان.

ب- حظر إستخدام القوة: تقرر أن يمتنع الطرفان عن إستخدام القوة العسكرية لحل مسألة أرض إسرائيل. كلاهما لا يهدد، لا يخطط ولا ينفذ عمليات هجومية بواسطة قوات مسلحة ضد السكان المدنيين أو ضد القوات المسلحة للجانب الآخر.

ج- تعريف خط الهدنة: تقرر أن خط الهدنة يمر على امتداد الحدود الدولية بين لبنان أرض إسرائيل (The Armistice Demarcation Line will follow the inter-national boundry between the Lebanon and Palestine). على جانبي هذا الخط ستوجد قوات مسلحة للجانبين تتألف من «قوات دفاع» فقط حُدد حجمها في ملحق الإتفاقية.

د- تبادل أسرى الحرب: تقرر مبادلة كل أسرى الحرب الموجودين في حوزة الجانبين، وكذلك المنتمين إلى القوات المسلحة النظامية أو غير النظامية للطرف الآخر (دون تفصيل عدد الأسرى الموجودين لدى كل طرف). ويشمل هذا التبادل كل أسرى الحرب الذي حوكموا على تهم جنائية أو جرائم أخرى (أي السجناء الإسرائيلين الخمسة الذي حصل نقاش بشأنهم). كذلك تقرر أن تتحمل لجنة الهدنة، التي ستُقام بموجب الإتفاقية، مسؤولية الكشف عن مكان وجود المفقودين من الجانبين.

هـ- تشكيل لجنة هدنة وتحديد أطر عملها: البند السابع في الإتفاق فصّل أطر عمل اللجنة: تركيبتها، مكان مداولاتها، طريقة إنعقادها، شكل إتخاذ القرارات، صلتها بالأمم المتحدة، آلية تقديم الشكاوى أو الطلبات، طريقة رفع التقارير بشأن نشاطها.

و- الملحق 1 للإتفاق سمح بوجود قوات ذات طابع دفاعي قرب الحدود وحدّد المنطقة التي يُحظر وجود قوات سورية فيها: الملحق سمح بوجود قوات إسرائيلية ولبنانية ذات طابع دفاعي فقط (Defensive Forces) في جنوب لبنان وشمال إسرائيل، وفصّل حجمها وتسليحها. الملحق ينص على أنه باستثناء هذه القوات اللبنانية لا يُسمح بانتشار أية قوات مسلحة أخرى (أي سورية) جنوب الخط العام بين القاسمية–النبطية التحتا–حاصبيا. بذلك تقرر عملياً ما يشبه «الخط الأحمر» الذي يُمنع وجود قوات الجيش السوري جنوبه.

ز- استخدام الطريق بين المطلة ومسغاف عام: أُرفقت بالإتفاق رسائل كان تبادلها كلٌّ من رايلي وسالم ومكلاف نظّمت طريقة إستخدام الطريق بين المطلة ومسغاف عام، وهي طريقٌ تمر ضمن الأراضي اللبنانية، لفترة زمنية مدتها شهر[135].

تطبيق الإتفاقية (24 آذار - 2 نيسان 1949)

الجانبان وافقا فيما بينهما على إنسحاب القوات الإسرائيلية والجيش اللبناني إلى ما وراء الحدود خلال عشرة أيام من يوم توقيع الإتفاقية (كما رُسمت على خرائط لحيفا وصفد والمطلة بمقياس 1: 100000)[136]. إنسحاب الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني، وبقية البنود العملانية في الإتفاقية نُفذت بسرعة، وبشكل عام من دون مشاكل. في 24 آذار تم تبادل سبعة أسرى إسرائيليين بـ 35 أسير لبناني[137]. الأسير الإسرائيلي الثامن كان قد أعيد قبل ذلك، في 14 آذار[138]. في نهاية آذار تم نقل القوات السورية وقوات «جيش الإنقاذ» التي كانت منتشرة في جنوب لبنان إلى سوريا[139]، وانتشر الجيش اللبناني في مواقعها. في بداية نيسان تم إخلاء مواقع الجيش الإسرائيلي في لبنان في إطار «عملية زخاريا»، وانسحب الجيش إلى ما وراء الحدود الدولية. في 2 نيسان، عند الظهر، إستلم الجيش الإسرائيلي مركز الجمرك في رأس الناقورة من الجيش اللبناني[140]. بعد إعلان الجانبين تنفيذ شروط الإتفاقية[141]، بدأت عملياً، في 2 نيسان، لجنة الهدنة عملها.

القضية الوحيدة التي لم تجد حلاً فورياً كانت قضية طريق مسغاف عام. شق الطريق الجديد إلى المستوطنة، الذي كان يُفترض أن يمر عبر المنارة وهونين واجَهَ مشاكل تقنية وهندسية ولم يُستكمل، رغم أن يغآل يادين أمر سلاح الهندسة في الجيش «بالإنقضاض» على الموضوع[142]. اللبنانيون وافقوا على تمديد فترة إستخدام الطريق الذي يمر في أراضيهم حتى 2 حزيران 1949[143]، لكن حتى في هذا التاريخ لم تنتهِ القضية، إذ اتّضح أن الطريق الجديد الذي تم شقّه لا يناسب حركة الآليات الثقيلة. في ملخص الأنشطة، الذي صدر عن لجنة الهدنة في 7 تموز 1949، جاء أن الوفد الإسرائيلي اضطُر إلى طلب تمديد إستخدام الطريق اللبناني مرة بعد أخرى، وأن «هذه الطلبات جعلت وفدنا في وضع غير مريح وكان عليه تبرير أسباب عدم إستكمال شق الطريق حتى الآن رغم مرور خمسة أشهر»[144]. هذه العقبات تسببت بشبهات ومخاوف عند اللبنانيين، وصارت مصداقية إسرائيل موضع شك أمامهم[145]. رغم ذلك، وافق اللبنانيون-بعد طلبات إسرائيلية إضافية- على تمديد موعد إستخدام طريق المطلة-مسغاف عام حتى 15 تشرين ثاني 1949[146]. في جلسة لجنة الهدنة بتاريخ 24 تشرين ثاني 1949 أعلن ممثل إسرائيل إنتهاء شق الطريق وأن حركة السيارات الإسرائيلية على هذا الطريق قد توقفت فعلاً، وتالياً تم حل هذا البند العالق في إتفاقية الهدنة.

الجزء الثالث

سياسة إسرائيل تجاه لبنان في الخمسينات

(1949 - 1958)

القضية الوحيدة التي لم تجد حلاً فورياً كانت قضية طريق مسغاف عام. شق الطريق الجديد إلى المستوطنة، الذي كان يُفترض أن يمر عبر المنارة وهونين واجَهَ مشاكل تقنية وهندسية ولم يُستكمل، رغم أن يغآل يادين أمر سلاح الهندسة في الجيش «بالإنقضاض» على الموضوع[142]. اللبنانيون وافقوا على تمديد فترة إستخدام الطريق الذي يمر في أراضيهم حتى 2 حزيران 1949[143]، لكن حتى في هذا التاريخ لم تنته القضية، إذ اتّضح أن الطريق الجديد الذي تم شقّه لا يناسب حركة الآليات الثقيلة. في ملخص الأنشطة، الذي صدر عن لجنة الهدنة في 7 تموز 1949، جاء أن الوفد الإسرائيلي اضطُر إلى طلب تمديد إستخدام الطريق اللبناني مرة بعد أخرى، وأن «هذه الطلبات جعلت وفدنا في وضع غير مريح وكان عليه تبرير أسباب عدم إستكمال شق الطريق حتى الآن رغم مرور خمسة أشهر»[144].

هذه العقبات تسببت بشبهات ومخاوف عند اللبنانيين، وصارت مصداقية إسرائيل موضع شك أمامهم[145]. رغم ذلك، وافق اللبنانيون-بعد طلبات إسرائيلية إضافية- على تمديد موعد إستخدام طريق المطلة-مسغاف عام حتى 15 تشرين ثاني 1949[146]. في جلسة لجنة الهدنة بتاريخ 24 تشرين ثاني 1949 أعلن ممثل إسرائيل إنتهاء شق الطريق وأن حركة السيارات الإسرائيلية على هذا الطريق قد توقفت فعلاً، وتالياً تم حل هذا البند العالق في إتفاقية الهدنة.

الجزء الثالث

سياسة إسرائيل تجاه لبنان في الخمسينات

(1958 - 1949)

مدخل إلى الجزء الثالث

في الخميسيات (كما اليوم)، حضر الصراع بين إسرائيل والعرب في أسس السياسة الخارجية والأمنية الإسرائيلية. الشخصيات المركزية داخل مجموعة صناع القرار في إسرائيل، التي بَحَثَت الموضوعات الأساسية الموجودة على جدول الأعمال في مجال الخارجية والأمن في تلك السنين، كانت دافيد بن غوريون وموشيه ديان، من جهة، وموشيه شاريت من جهة أخرى[1].

الخلاف الأساسي في موضوعات الخارجية والأمن، على مدى السنوات التي سبقت حرب سيناء، تمحور حول مسألة تفعيل القوة العسكرية، وخصوصاً حول إستخدام العمليات العقابية، ووزن الإعتبارات السياسية المرتبطة بمكانة إسرائيل الدولية في الإطار السياسي الشامل. هذا الخلاف قسّم صناع القرار إلى معسكرٍ متشدد، تماهى مع بن غوريون، وآخر معتدل تماهى مع موشيه شاريت. هذا الخلاف انتهى بانتصار المعسكر المتشدد.

خلال عامي 1955 و 1956 أُقصي موشيه شاريت شيئاً فشيئاً عن الدائرة المركزية لصناعة القرار (حتى الإطاحة به في حزيران 1956) وصولاً إلى صياغة السياسة الخارجية في نهاية المطاف بوصفها ملحقاً للسياسة الأمنية[2].

السياسة الشرق أوسطية لإسرائيل، وسياستها تجاه لبنان ضمناً، تأثرت في النصف الأول من الخمسينات تأثرت بهذا الخلاف ومورست في ظله. الخلافات والآراء المتناقضة بشأن الأهداف السياسية في لبنان، تنفيذ سياسة العمليات العقابية في لبنان أو الأفضلية التي يجب منحُها للبنان في الإطار الشامل للسياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية، كل ذلك كان، بدرجة كبيرة، إنعكاساً للخلافات الشخصية والمبدئية التي اندلعت بين بن غوريون والمعسكر المتشدد، من جهة، وموشيه شاريت ومؤيدي الخط المعتدل، من جهة أخرى. موشيه شاريت أيّد إعطاء أفضلية متدنّية للموضوع اللبناني في إطار سياسة إسرائيل الشرق أوسطية، والإكتفاء بأهدافٍ متواضعة، أهمها: تشجيع وتنمية حلفاء مُحتملين

في الساحة اللبنانية الداخلية من دون استثمار موارد مهمة أو عقد آمال زائدة عليهم؛ الإمتناع عن مبادرات سياسة - عسكرية لتغيير طابع وحدود الدولة اللبنانية؛ مواجهة مشكلة التسلل العنفي عن طريق أنشطة أمنية جارية، مع الامتناع عن تنفيذ سياسة العمليات العقابية داخل الأراضي اللبنانية. في مقابل ذلك، طالب بن غوريون وموشيه ديان، مُمثّلا المدرسة المتشددة، باستثمار موارد وبذل جهود سياسية من أجل الدفع باتجاه تغيير حدود لبنان وطابعه كرافعة لتغيير وجه الشرق الأوسط بأكمله، وكذلك ممارسة سياسة العمليات العقابية ضد لبنان كوسيلة لمواجهة التسللات العنفية.

هذان التصوّران تجاه لبنان وصلا إلى حد النقاش الحاد في عامي 1954 و 1955، كجزء من اشتداد حدّة الخلافات في هذين العامين بين بن غوريون وشاريت وبين التصورات السياسية - الأمنية لكل منهما. وبرغم أن يد بن غوريون ومدرسته المتشددة كانت هي العليا، يمكن القول إنه فيما يتعلق بلبنان، أثبتت مقاربة شاريت نفسها، وجرى تبنّيها من قبل المستوى السياسي في إسرائيل حتى بعد عام 1956، في أعقاب نزول شاريت عن الحلبة السياسية وتحوّل بن غوريون إلى الشخصية المهيمنة على السياسة الإسرائيلية.

الفصل التاسع

موقع لبنان في السياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية في الخمسينات

الفترة التي يعالجها هذا الجزء من البحث تمتد من نهاية حرب الاستقلال حتى الأزمة اللبنانية، في عامي 1957-1958، التي واجَهَ فيها النظام اللبناني، بالصيغة التي تبلور عليها عام 1943، إختباراً خطيراً هو الأوّل من نوعه، يتعلق بأصل وجوده. سياسة إسرائيل تجاه لبنان خلال هذه الفترة يمكن مقاربتها وفقاً لثلاثة فترات فرعية:

أ- «الابتعاد عن الواجهة» (1949-1953). بعد حرب الإستقلال تم التعامل مع الأردن ومصر بوصفهما الدولتين العربيتين المركزيتين اللتين ينبغي تركيز الجهود من أجل التوصل معهما إلى تسويات سياسية. في مقابل ذلك تم النظر إلى لبنان بوصفه ثانوياً في سلّم أولويات السياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية، ولذلك خُصّص له قدرٌ قليلٌ من الإهتمام.

ب- إقتراحات بن غوريون المتعلقة بتغيير طابع لبنان (1954-1956) والنقاش داخل القيادة الإسرائيلية. على خلفية إهتزاز الستاتيكو في الشرق الأوسط وازدياد حدة النقاش بين بن غوريون وشاريت، أثار بن غوريون عدة مرات إقتراحاتٍ للقيام بمبادرة إسرائيلية تجاه لبنان تؤدّي إلى إقامة دولة مارونية ضمن حدود مقلصة، ضمّ جنوب لبنان حتى نهر الليطاني إلى إسرائيل وتحويل لبنان إلى رافعةٍ لتغييراتٍ جوهرية في

في الساحة اللبنانية الداخلية من دون استثمار موارد مهمة أو عقد آمال زائدة عليهم؛ الإمتناع عن مبادرات سياسة - عسكرية لتغيير طابع وحدود الدولة اللبنانية؛ مواجهة مشكلة التسلل العنفي عن طريق أنشطة أمنية جارية، مع الامتناع عن تنفيذ سياسة العمليات العقابية داخل الأراضي اللبنانية. في مقابل ذلك، طالب بن غوريون وموشيه ديان، مُمثّلا المدرسة المتشددة، باستثمار موارد وبذل جهود سياسية من أجل الدفع باتجاه تغيير حدود لبنان وطابعه كرافعة لتغيير وجه الشرق الأوسط بأكمله، وكذلك ممارسة سياسة العمليات العقابية ضد لبنان كوسيلة لمواجهة التسللات العنفية.

هذان التصوّران تجاه لبنان وصلا إلى حد النقاش الحاد في عامي 1954 و 1955، كجزء من اشتداد حدّة الخلافات في هذين العامين بين بن غوريون وشاريت وبين التصورات السياسية - الأمنية لكل منهما. وبرغم أن يد بن غوريون ومدرسته المتشددة كانت هي العليا، يمكن القول إنه فيما يتعلق بلبنان، أثبتت مقاربة شاريت نفسها، وجرى تبنّيها من قبل المستوى السياسي في إسرائيل حتى بعد عام 1956، في أعقاب نزول شاريت عن الحلبة السياسية وتحوّل بن غوريون إلى الشخصية المهيمنة على السياسة الإسرائيلية.

الفصل التاسع

موقع لبنان في السياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية في الخمسينات

الفترة التي يعالجها هذا الجزء من البحث تمتد من نهاية حرب الاستقلال حتى الأزمة اللبنانية، في عامي 1957-1958، التي واجَهَ فيها النظام اللبناني، بالصيغة التي تبلور عليها عام 1943، إختباراً خطيراً هو الأوّل من نوعه، يتعلق بأصل وجوده. سياسة إسرائيل تجاه لبنان خلال هذه الفترة يمكن مقاربتها وفقاً لثلاثة فترات فرعية:

أ- «الابتعاد عن الواجهة» (1949-1953). بعد حرب الإستقلال تم التعامل مع الأردن ومصر بوصفهما الدولتين العربيتين المركزيتين اللتين ينبغي تركيز الجهود من أجل التوصل معهما إلى تسويات سياسية. في مقابل ذلك تم النظر إلى لبنان بوصفه ثانوياً في سلّم أولويات السياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية، ولذلك خُصّص له قدرٌ قليلٌ من الإهتمام.

ب- إقتراحات بن غوريون المتعلقة بتغيير طابع لبنان (1954-1956) والنقاش داخل القيادة الإسرائيلية. على خلفية إهتزاز الستاتيكو في الشرق الأوسط وازدياد حدة النقاش بين بن غوريون وشاريت، أثار بن غوريون عدة مرات إقتراحات للقيام بمبادرة إسرائيلية تجاه لبنان تؤدّي إلى إقامة دولة مارونية ضمن حدود مقلصة، ضمّ جنوب لبنان حتى نهر الليطاني إلى إسرائيل وتحويل لبنان إلى رافعة لتغييرات جوهرية في

الشرق الأوسط بأكمله. شاريت ومؤيدو الخط المعتدل، الذين خَبروا خيبات الأمل أثناء إشتغالهم في الشأن اللبناني خلال فترة الإنتداب، إستبعدوا تماماً إقتراحات بن غوريون. معارضتُهم الشديدة، وكذلك الأحداث في الشرق الأوسط التي جعلت الإهتمام الأساسي يتركز حول مصر، مَنَعَا وضع إقتراحات بن غوريون أمام اختبار الواقع في تلك الفترة.

ج- السياسة الحذرة أثناء الأزمة اللبنانية (1957–1958). خلال هذه الفترة لاحتْ لإسرائيل فرصة للتدخل في الأزمة اللبنانية ولمحاولة الدفع قدماً بآراء واقتراحات بن غوريون. لكن نتيجةً لدروس «حرب سيناء» والأولويات الأخرى في السياسة الشرق أوسطية (تحالف دول الأطراف)، إتسمت سياسة إسرائيل تجاه الأزمة اللبنانية في هذه الفترة بالحذر الشديد، الذي تمثّل بتقديم مساعدة متواضعة لنظام كميل شمعون، الإمتناع عن التدخل العسكري المباشر في الأزمة وتفضيل اعتماد قنوات العمل الدبلوماسية، خصوصاً الأميركية.

البعد الأيديولوجي: تراجع نظرية «حلف الأقليات» في الخمسينات

نظرية تأسيس تحالف بين الحركة الصهيونية وطوائف الأقليات في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الموارنة في لبنان والطائفة الدرزية في سوريا وأرض إسرائيل، حضرت في الفكر الصهيوني خلال فترة الإنتداب، لكنها لم تواجه أبداً إختباراً حقيقياً. ساعة إختبار الدعامتين الرئيسيتين لهذه النظرية حلّت في الخمسينات، عندما قمَع النظامُ المركزي في دمشق بؤرة القوة الرئيسية للطائفة الدرزية في جنوب سوريا (1954)، فيما كان لبنان يواجهُ أزمةً داخليةً خطيرة مرفقةً بضغوط خارجية جعلت الهيمنة المارونية على المحك (1957–1958). في هاتين الحالتين فضّلت القيادة الإسرائيلية – حتى الجهات التي تنتمي إلى المدرسة المتشددة فيها – إتّخاذ موقف حذرٍ وبراغماتي أساسُهُ تقديمُ مساعدة متواضعة إلى الدروز والموارنة، وفي الوقت نفسه الإمتناع عن التدخل المباشر الذي لم يكن ينطوي على أيّ مزايا بارزة بالنسبة لإسرائيل وكان من شأنه أن يجرّها إلى حرب أو يجعلها عُرضةً لضغوط دولية قاسية.

موشيه شاريت، الذي كانت قناعتُهُ منذ فترة الإنتداب أن نظرية «حلف الأقليات» ليست

عملية، تحدّى هذه النظرية في جلسة للجنة الخارجية والأمن في الكنيست بتاريخ 2 شباط 1954، إنعقدت في ظل قمع جبل الدروز على يد أديب الشيشكلي. في هذه الجلسة قال شاريت إن «السمَة التي تطبع الأقليات بشكل عام هي الجبن وليس الشجاعة.. هذه الأقليات تكون مُوحّدة داخلياً في أوقات نادرة فقط. دائماً هناك في داخلها جهة تدعو إلى الانتفاضة وجهة أخرى تُنظّر لسلام الخضوع... هذه الأقليات، بسبب الوضع الموجودة فيه ضمن بيئتها والحالة الخلافية في داخلها، تتّسم بانعدام الإستقرار السياسي وفقدان الولاء – ولذلك لا يمكن الإعتماد عليها». هذا الأمر، بحسب شاريت، يُقيّدُ بشدّة أيّ مساعدة إسرائيلية لمحاولات انتفاض الأقليات ويضع إسرائيل أمام معضلة سياسية وأخلاقية: «هل يمكننا أن نمُدّهم بمساعدة فعّالة إلى حدٍّ يُوازن الخطر الذي نتسبّب به لهم». إستنتاج شاريت كان أنه يجب الحذر الشديد في تقديم المساعدة للدروز. وأشار في هذا السياق إلى أنه من المناسب أن نتذكّر كل الإقتراحات الجوفاء التي أثارها الموارنة في لبنان أمام إسرائيل، وكذلك الدروز في سوريا، وحتى الأكراد[1]. في مذكراته يعتبر شاريت، إنطلاقاً من رؤية بعيدة المدى، أن إسرائيل ستضطر في المستقبل إلى صنع السلام مع الأغلبية وليس مع الأقلية[2].

في مقابل موقف موشيه شاريت الحاسم، ترددّت آراءٌ أخرى من جانب رئيس الإستخبارات العسكرية، العقيد بنيامين جيبلي، ومن جانب يهوشواع فلامون، المسؤول في وزارة الخارجية الذي كان يخدم في لندن آنذاك. في شباط 1954 كتب فلامون رسالةً حول مسألة قمع الدروز، أُرسلت إلى شعبة الإستخبارات في هيئة الأركان العامة، مرفقةً بمحضر تصريحات شاريت أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست[3]. في رسالته يشير فلامون إلى أهمية أن تكون دولة إسرائيل قادرة على استغلال الأحداث في سوريا من أجل العمل على اقتطاع جنوب سوريا، الذي يشكل فيه الدروز والشركس الأغلبية الساحقة، من الدولة السورية[4]. في مقابل ذلك، يرى فلامون، إلى انه في حال نجاح إجراءات الشيشكلي ضد الدروز، فسوف يؤدّي ذلك إلى تذويب الدروز «وتعزيز العملية الجارية لأفول نجم المسيحيين في لبنان». هذا الأمر ليس مرغوباً لإسرائيل، «رغم أن الأقليات لم تُجدِنا نفعاً حتى اليوم». ويُنهي فلامون رسالته بالإشارة إلى أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أن تبدو كَمَن يُثير العداوات أو يطمح إلى توسيع حدوده، لكن ذلك لا يعني أن عليها الإمتناع عن تقديم مساعدة عملية إلى الأقليات المقموعة وتأمين ملاذ للفارّين من سيف النظام الدكتاتوري[5].

عندما وُضعت نظرية «حلف الأقليات» أمام اختبار الواقع، للمرة الأولى في شباط 1954، كانت الغلبة في إسرائيل للمقاربة الحذِرة التي مثّلها وزير الخارجية، موشيه شاريت. في مذكرات شاريت ووثائق وزارة الخارجية لا توجد أدلة على أيّة ضغوط مارسها بن غوريون ومدرسته المتشددة على شاريت في سبيل تقديم المساعدة للدروز في صراعهم مع النظام المركزي في دمشق، وفقاً لاقتراحات يهوشواع فلامون. مع إندلاع التمرّد ضد الشيشكلي، أثيرت في أوساط القيادة الأمنية الإسرائيلية إقتراحاتٌ تدعو للسيطرة على مناطق منزوعة السلاح أو حتى الصعود إلى هضبة الجولان السورية، إلا أنه لم يُوثّق أي إقتراح حول تقديم مساعدة جدّية للدروز والعمل على اقتطاع جبل الدروز من الدولة السورية. في ذلك الوقت فضّل كلٌّ بن غوريون (الذي لم يُبدِ خلال حرب الإستقلال إهتماماً باقتراحات مساعدة الدروز) وبنحاس لافون وموشيه ديان إستحضار الموقف الذي يدعو إلى تشجيع الطموحات الإنفصالية لدى موارنة لبنان تحديداً.

قمع انتفاضة جبل الدروز من قبل الشيشكلي كان لها تداعياتٌ بعيدة الأثر على موازين القوى بين الحكومة السورية والأقليات في سوريا. «كانت هذه هي المرة الأولى التي حققت فيها حكومة دمشق، بمساعدة سلاح متطور وجيش كبير ومدرّب، تفوقاً عسكرياً حاسماً على قوى تنزع إلى الإبتعاد عن المركز» – كتب موشيه ماعوز في مقالته «المجتمع والدولة في سوريا الحديثة». «نزعتُهم الإنفصالية وحكمُهم الذاتي السياسي وصلا إلى نهايتهما. من الآن فصاعداً بدأ أبناء الأقليات الجبلية بالمشاركة أكثر فأكثر في الحياة السياسية وصراعات القوى في الدولة...»[6].

هذا التحوّل الجوهري الذي طرأ على موازين القوى الداخلية في سوريا، في موازاة ضعف الموارنة في لبنان، جعل نظرية «حلف الأقليات» بنظر إسرائيل، في الخمسينات، فاقدةً للمزايا في مواجهة التحدّيات الشرق أوسطية، وعلى رأسها صعود نجم مصر والناصرية في العالم العربي. بن غوريون وأنصار المدرسة المتشددة، الذين طالبوا باستثمار موارد في مساعدة الموارنة في لبنان في عامي 1954–1955، لم يُحاولوا تحقيق مطلبهم هذا عندما تحوّل بن غوريون إلى الشخصية الحاكمة في السياسة الإسرائيلية الداخلية عام 1956، على إثر خروج موشيه شاريت من الحلبة السياسية في نفس العام. في الأعوام التي تلت حرب سيناء، حضرت في مركز إهتمام بن غوريون ومسؤولي وزارة الخارجية نظرية التحالف مع

دول الأطراف (تركيا، إيران، أثيوبيا، السودان). هذه النظرية إعتُبرت بالنسبة لبن غوريون والقيادة الإسرائيلية ردّاً مناسباً على التآمر الناصري والتمدد السوفياتي، وكان من شأنها أن تحوّل إسرائيل إلى ذخر استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفيما لعب الموارنة في لبنان دوراً رئيسياً في نظرية حلف الأقليات، فإنه في إطار نظرية دول الأطراف لم يكن لهم أي أهمية في الرؤية الإسرائيلية.

نظرية حلف الأقليات تراجعت إذاً في الخمسينات. موشيه شاريت إستبعدها كُلّياً، وبن غوريون فضّل عليها حلفَ الأطراف، الذي بَدَا بالنسبة له عملياً أكثر وينطوي على مزايا كثيرة في مواجهة مصر الناصرية. في الوقت نفسه، بقي التعاطف الأساسي مع الطموحات الإنفصالية للأقليات في الشرق الأوسط موجوداً وقائماً في الفكر السياسي الإسرائيلي، وكذلك التطلع إلى استخدام صراع هذه الأقليات كرافعة لإثارة القلاقل داخل الأنظمة المعادية لإسرائيل. هذه الطموحات عادت في الستينات والسبعينات والثمانينات إلى الحضور في الأفكار التي أثارها يغآل ألون لإقامة دولة درزية في جنوب سوريا[7]، وفي المساعدة العملية التي قدّمتها إسرائيل للأكراد في العراق وللموارنة في لبنان أثناء الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975. هاتان التجربتان، وخصوصاً مساعدة إسرائيل للموارنة في لبنان، إنتهتا بالنسبة لإسرائيل بخيبة أمل وبتعلم دروس قاسية ومؤلمة حول إشكالية الإعتماد على الأقليات في الشرق الأوسط – الإشكالية التي أشار إليها شاريت بوضوح ودقة أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في شباط 1954[8].

سياسة إسرائيل تجاه لبنان بين عامي 1949-1953: الإبتعاد عن الواجهة

المذكرات التي صدرت عن قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، في حزيران 1950، وفي 18 كانون ثاني 1951، تضمّنت شرحاً مفصّلاً للتوجهات السياسية الخارجية الإسرائيلية وأثارت جملة إقتراحات عملية. في هذه المذكرات تقرّر أن ترتكز السياسة الخارجية الإسرائيلية إلى خمسة مبادئ أساسية[9]:

أ- بذل الجهد لمنع الإستئناف المحتمل للأعمال العدائية بين إسرائيل والدول العربية.

ب- التصدي لأي مظهر من مظاهر الوحدة العربية إنطلاقاً من إنعكاس ذلك سلباً–

بالنسبة لإسرائيل – على موازين القوى في العالم العربي.

ج- التشجيع المستمر والنسقي للحلفاء المُحتملين مع إدراك أن هذا الأمر قد يثمر فقط في المستقبل البعيد.

د- معالجة مشكلة عرب إسرائيل والحؤول دون حصول حالة تذمر وعدائية تجاه إسرائيل في أوساطهم.

هـ- بذل الجهد لتحقيق تسوية سياسية أو إتفاق سلام مع مصر والأردن، من دون إبداء مؤشرات إستعجال أو حماسة.

السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية المختلفة، ومن ضمنها لبنان، إنبثقت من هذه المبادئ. فيما يتعلق بلبنان، تقرّر أن فرص النشاط السياسي الإسرائيلي في سوريا، لبنان، والعراق «صغيرة جداً» ومكانها في جدول الأولويات متدّن، قياساً إلى «نشاطات أخرى أكثرَ أهمية بكثير»[10]. الهدف الأساسي للسياسة الإسرائيلية تجاه لبنان حُدّد على الشكل التالي: «إستئناف الإتصالات وبناء علاقات إضافية مع دوائر معارضة في لبنان من أجل الحفاظ على النوايا الحسنة القائمة في هذا البلد ولأجل إثارة القلاقل في وجه السلطة القائمة إذا اتّخذت مواقفَ معادية لإسرائيل». كما كانت هناك أهداف أخرى هي السعي نحو إتفاق تجاري غير رسمي مع لبنان وتوسيع الإتفاقات المحلية القائمة على إتفاقية الهدنة[11].

رئيس الحكومة، دافيد بن غوريون، رأى هو أيضاً في تلك السنوات أن مصر والأردن هما الهدفان الرئيسيان للسياسة الإسرائيلية تجاه العالم العربي. في مشاورات جَرَت في مكتب رئيس الحكومة بتاريخ 1 تشرين أول 1952، طُرح سؤال حول إذا كانَ على إسرائيل أن تقف كمُتَفرّجة جانبية على الأحداث الجارية من حولها أم أن عليها أن تبادر إلى نشاط ما من أجل التأثير على هذه الأحداث. بن غوريون، في مداخلة قدّمها في نهاية المشاورات، أشار إلى مصر بوصفها الهدف الرئيسي الذي ينبغي لدولة إسرائيل أن تُركّز عليه في سعيها إلى السلام: «سابقاً كان يوجد عبد الله وكان لدينا فرص معه. لم نُفلح. الآن إنها مصر، لأنه بعد رحيل عبد الله لا توجد فرصة لسلام قريب مع الأردن ويبدو أن هناك فرص أفضل مع مصر... مع مصر لا يوجد لدينا تناقضات. يجب إذاً التركيز عليها، سواء كان لدينا ثقة بأننا سنصل إلى نتيجة أو لا»[12]. في أقواله لم يتطرق بن غوريون إطلاقاً إلى

لبنان كهدفٍ ذي أهمية بالنسبة للسياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية.

يُشار إلى أن بن غوريون وموشيه شاريت تَعَامَلا مع العهود الرئاسية في لبنان في الخمسينات، سواءً عهد بشارة الخوري أو كميل شمعون، بوصفها معاديةً لإسرائيل. في مطالعة قدّمها إلى محكمة العدل العليا، إعتبر شاريت أن لبنان دولةٌ معادية لإسرائيل رغم أنها «أقل من بقية الدول العربية شحذاً للسيوف ضد إسرائيل»[13]. في خطابه أمام المشاركين في الكونغرس الصهيوني عام 1956 ذكر بن غوريون لبنان بوصفِه أحد الدول الأربعة المحاذية لإسرائيل التي تفرض مقاطعةً وحصاراً ضدها وتسعى إلى تدميرها[14]. لكن، فيما بُذلت جهودٌ دبلوماسية من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع الأردن ومصر، وفي فترةٍ معينة مع سوريا أيضاً، لم تُبذل جهود مماثلة تجاه لبنان، إذ كانت الفرضية السائدة (والخاطئة) أن لبنان معني بإبرام اتفاقية سلام مع إسرائيل، لكنه يخشى فعل ذلك، وأنه سيكون الدولة العربية الثانية التي تُبرم اتفاق سلام مع إسرائيل[15].

ضعفُ لبنان، وارتباطُه بدول عربية أخرى، وانعدامُ الخطر الوجودي المتأتّي منه على دولة إسرائيل، كل ذلك وَضَعَهُ في مرتبةٍ متدنية جداً على جدول أولويات السياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية. وقد عبّر رؤفين شيلواح عن ذلك في آب 1953 خلال إستعراضٍ قدّمهُ عن إسرائيل والعالم العربي: «لا يوجد ما يمكن قوله حول لبنان. الوضع على الحدود مع لبنان منضبط بشكل عام. بين الفينة والأخرى يرغب اللبنانيون في إظهار قوميتهم، حينها تندلع حادثة ما. كميل شمعون، منذ صعد إلى الحكم، يظهر حراكاً زائداً، لكن بشكل عام العلاقات مع لبنان ليست في مقدمة إهتماماتنا»[16].

الخلاف بين بن غوريون وشاريت حول سياسة إسرائيل تجاه لبنان (1954 - 1956)

1. التطورات الإقليمية والخلفية الإسرائيلية الداخلية

بين عامي 1954 – 1956، أثار بن غوريون مراتٍ عدة أفكاراً واقتراحاتٍ تدعو إلى مبادرة إسرائيلية تجاه لبنان.

في خلفية اقتراحاته حضر مسار إختلال الستاتيكو الإقليمي في الشرق الأوسط. وقد تجلّى هذا الأمر في ازدياد حدة مشكلة التسلل، صفقة السلاح التشيكية المصرية

والتهديدات الأمنية التي انطوت عليها الإتفاقات العسكرية التي وقعتها مصر في عامي 1955 – 1956 مع سوريا والمملكة العربية السعودية والأردن[17]. التقلّبات التي حصلت في هذه الفترة داخل سوريا (الإطاحة بالشيشكلي)، وفي مصر (سقوط نجيب وصعود عبد الناصر) أثارت أيضاً هي مخاوف وسط القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل.

الآراء وسط القيادة الإسرائيلية حول أشكال مواجهة اختلال الستاتيكو كانت متباينة. الجهات التي تنتمي إلى المدرسة المتشددة، وعلى رأسها دافيد بن غوريون، بنحاس لافون وموشيه ديان طرحت أفكاراً واقتراحات لمبادرات عسكرية إسرائيلية تُغيّر المشهد بشكل جذري وتُخلقُ وضعاً جديداً في منظومة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وفي الشرق الأوسط كلّه. في مقابلهم وقف موشيه شاريت ومؤيدو المدرسة المعتدلة، الذين أَوْلَوا أهمية كبيرة أيضاً لاعتبارات السياسة الخارجية لدولة إسرائيل واستبعدوا تماماً اقتراحات المدرسة المتشددة الداعية إلى القيام بمبادرات عسكرية[18]. في إطار الإقتراحات والأفكار الداعية إلى تغيير الوضع، يمكن الإشارة إلى دخول الجيش الإسرائيلي المناطق المنزوعة السلاح على سفوح هضبة الجولان، السيطرة على مواقع سورية في هضبة الجولان، دخول الجيش الإسرائيلي إلى قطاع غزة، السيطرة على نقطة سيطرة مصرية بالقرب من إيلات، إحتلال شرم الشيخ وفتح مضائق تيران[19]. برأينا، يمكن النظر إلى اقتراحات بن غوريون في الموضوع اللبناني ضمن إطار هذه الأفكار والإقتراحات.

2. «الجولة الأولى» من النقاش المبدئي بين بن غوريون وموشيه شاريت (1954)

«الجولة الأولى» في النقاش المبدئي بين بن غوريون وشاريت حول السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان حصلت في شباط 1954. في هذه الفترة شغل موشيه شاريت منصب رئيس الحكومة ووزير الخارجية فيما كان بنحاس لافون وزيراً للدفاع وموشيه ديان رئيساً للأركان. بن غوريون كان آنذاك عضو كنيست فقط، مُقيماً في سديه بوكر، ومن هناك كان حاضراً في الساحة السياسية بقوة وشريكاً في المشاورات حول السياسة الخارجية والأمنية لدولة إسرائيل.

موشيه شاريت كتب في مذكراته أنه في 25 شباط 1954 أُبلغ بإطاحة الجنرال محمد نجيب وإعلان عبد الناصر نفسه رئيساً للحكومة المصرية، وكذلك بالثورة التي اندلعت في سوريا

ضد العقيد أديب الشيشكلي بوحي من العراق. على خلفية التطورات الدراماتيكية في مصر وسوريا قدّم بنحاس لافون إقتراحاً لموشيه شاريت باستغلال «الفرصة التاريخية» لتفكك سوريا والسيطرة على مواقع الجيش السوري الموجودة وراء المنطقة المنزوعة السلاح. موشيه شاريت رفض الإقتراح واقترح الإنتظار حتى تتّضح صورة الوضع في سوريا وفي غضون ذلك إجراء مشاورات مع بن غوريون[20].

هذه المشاورات جرت في تل أبيب بتاريخ 27 شباط. شارك فيها كلٌّ من بن غوريون، موشيه شاريت، بنحاس لافون وموشيه ديان. في أثناء النقاش أثير أيضاً الموضوع اللبناني. بن غوريون يذكر في مذكراته أن المشاورات تمحورت حول الوضع في سوريا ومصر وانه أثيرت خلالها إقتراحات لافون بالدخول إلى المناطق المنزوعة السلاح واحتلال الهضبة السورية والدخول إلى قطاع غزة أو السيطرة على موقع قيادي مصري بالقرب من إيلات. ولا يشير بن غوريون في مذكراته إلى أن القضية اللبنانية نوقشت خلال هذه المشاورات[21]. في مقابل ذلك، يذكر موشيه شاريت في مذكراته أنه بعد مناقشة إقتراحات لافون، التي تمكن من صدّها عبر إحالتها إلى قرار الحكومة، أثار بن غوريون الموضوع اللبناني[22].

بحسب مذكرات شاريت، قال بن غوريون إن الوقت قد حان لتشجيع الموارنة في لبنان على إعلان دولة مسيحية. ردّ شاريت كان واضحاً وحاسما: «هذا حلم عبثي. الموارنة متفرقون. المؤيدون للإنفصال المسيحي يدُهُم هي السفلى ولن يتجرأوا على القيام بشيء. لبنان مسيحي يعني التنازل عن مناطق صور، طرابلس، والبقاع اللبناني. ولا توجد قوة بإمكانها إعادة لبنان إلى الحدود التي كان عليها قبل الحرب العالمية الأولى، ناهيك عن أنه سوف يفقد آنذاك قدرته على البقاء من الناحية الإقتصادية»[23]. بن غوريون رد على ذلك «بحنق» وبدأ بعرض مبررات تاريخية لقيام كيان مسيحي ضمن حدود مقلّصة. كما أضاف بن غوريون أنه في حالِ إيجاد أمر واقع في لبنان فلن تتجرأ الدول الكبرى المسيحية على معاكسته. شاريت ردَّ على ذلك بالقول إنه لا توجد في لبنان جهة قادرة على فرض أمر واقع، وإذا بدأت إسرائيل في إثارة وتحفيز المسيحيين الإنفصاليين في لبنان فإنها ستتورط بمغامرة ستحصد من ورائها العار فقط. بن غوريون ردّ قائلاً إن هذه الأقوال تعكس «ضيق أفق وفقدان الجرأة» واقترح إرسال موفدين إلى لبنان واستثمار أموال في هذا الأمر (100 ألف دولار، نصف مليون، مليون، المهم أن تُنفّذ إقتراحاتنا). بحسب رأي بن

والتهديدات الأمنية التي انطوت عليها الإتفاقات العسكرية التي وقعتها مصر في عامي 1955 – 1956 مع سوريا والمملكة العربية السعودية والأردن[17]. التقلّبات التي حصلت في هذه الفترة داخل سوريا (الإطاحة بالشيشكلي)، وفي مصر (سقوط نجيب وصعود عبد الناصر) أثارت أيضاً هي مخاوف وسط القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل.

الآراء وسط القيادة الإسرائيلية حول أشكال مواجهة احتلال الستاتيكو كانت متباينة. الجهات التي تنتمي إلى المدرسة المتشددة، وعلى رأسها دافيد بن غوريون، بنحاس لافون وموشيه ديان طرحت أفكاراً واقتراحات لمبادرات عسكرية إسرائيلية تُغيِّر المشهد بشكل جذري وتُخلِقُ وضعاً جديداً في منظومة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وفي الشرق الأوسط كلّه. في مقابلهم وقف موشيه شاريت ومؤيدو المدرسة المعتدلة، الذين أَوْلَوا أهمية كبيرة أيضاً لاعتبارات السياسة الخارجية لدولة إسرائيل واستبعدوا تماماً اقتراحات المدرسة المتشددة الداعية إلى القيام بمبادرات عسكرية[18]. في إطار الإقتراحات والأفكار الداعية إلى تغيير الوضع، يمكن الإشارة إلى دخول الجيش الإسرائيلي المناطق المنزوعة السلاح على سفوح هضبة الجولان، السيطرة على مواقع سورية في هضبة الجولان، دخول الجيش الإسرائيلي إلى قطاع غزة، السيطرة على نقطة سيطرة مصرية بالقرب من إيلات، إحتلال شرم الشيخ وفتح مضائق تيران[19]. برأينا، يمكن النظر إلى اقتراحات بن غوريون في الموضوع اللبناني ضمن إطار هذه الأفكار والإقتراحات.

2. «الجولة الأولى» من النقاش المبدئي بين بن غوريون وموشيه شاريت (1954)

«الجولة الأولى» في النقاش المبدئي بين بن غوريون وشاريت حول السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان حصلت في شباط 1954. في هذه الفترة شغل موشيه شاريت منصب رئيس الحكومة ووزير الخارجية فيما كان بنحاس لافون وزيراً للدفاع وموشيه ديان رئيساً للأركان. بن غوريون كان آنذاك عضو كنيست فقط، مُقيماً في سديه بوكر، ومن هناك كان حاضراً في الساحة السياسية بقوة وشريكاً في المشاورات حول السياسة الخارجية والأمنية لدولة إسرائيل.

موشيه شاريت كتب في مذكراته أنه في 25 شباط 1954 أُبلغ بإطاحة الجنرال محمد نجيب وإعلان عبد الناصر نفسه رئيساً للحكومة المصرية، وكذلك بالثورة التي اندلعت في سوريا

ضد العقيد أديب الشيشكلي بوحي من العراق. على خلفية التطورات الدراماتيكية في مصر وسوريا قدّم بنحاس لافون إقتراحاً لموشيه شاريت باستغلال «الفرصة التاريخية» لتفكك سوريا والسيطرة على مواقع الجيش السوري الموجودة وراء المنطقة المنزوعة السلاح. موشيه شاريت رفض الإقتراح واقترح الإنتظار حتى تتّضح صورة الوضع في سوريا وفي غضون ذلك إجراء مشاورات مع بن غوريون[20].

هذه المشاورات جرت في تل أبيب بتاريخ 27 شباط. شارك فيها كلٌّ من بن غوريون، موشيه شاريت، بنحاس لافون وموشيه ديان. في أثناء النقاش أُثير أيضاً الموضوع اللبناني. بن غوريون يذكر في مذكراته أن المشاورات تمحورت حول الوضع في سوريا ومصر وانه أثيرت خلالها إقتراحات لافون بالدخول إلى المناطق المنزوعة السلاح واحتلال الهضبة السورية والدخول إلى قطاع غزة أو السيطرة على موقع قيادي مصري بالقرب من إيلات. ولا يشير بن غوريون في مذكراته إلى أن القضية اللبنانية نوقشت خلال هذه المشاورات[21]. في مقابل ذلك، يذكر موشيه شاريت في مذكراته أنه بعد مناقشة إقتراحات لافون، التي تمكن من صدّها عبر إحالتها إلى قرار الحكومة، أثار بن غوريون الموضوع اللبناني[22].

بحسب مذكرات شاريت، قال بن غوريون إن الوقت قد حان لتشجيع الموارنة في لبنان على إعلان دولة مسيحية. ردّ شاريت كان واضحاً وحاسما: «هذا حلم عبثي. الموارنة متفرقون. المؤيدون للإنفصال المسيحي يدُهُم هي السفلى ولن يتجرأوا على القيام بشيء. لبنان مسيحي يعني التنازل عن مناطق صور، طرابلس، والبقاع اللبناني. ولا توجد قوة بإمكانها إعادة لبنان إلى الحدود التي كان عليها قبل الحرب العالمية الأولى، ناهيك عن أنه سوف يفقد آنذاك قدرته على البقاء من الناحية الإقتصادية»[23]. بن غوريون رد على ذلك «بحنق» وبدأ بعرض مبررات تاريخية لقيام كيان مسيحي ضمن حدود مقلّصة. كما أضاف بن غوريون أنه في حال إيجاد أمر واقع في لبنان فلن تتجرأ الدولُ الكبرى المسيحية على معاكسته. شاريت ردّ على ذلك بالقول إنه لا توجد في لبنان جهة قادرة على فرض أمر واقع، وإذا بدأت إسرائيل في إثارة وتحفيز المسيحيين الإنفصاليين في لبنان فإنها ستتورط بمغامرة ستحصد من ورائها العار فقط. بن غوريون ردّ قائلاً إن هذه الأقوال تعكس «ضيق أفق وفقدان الجرأة» واقترح إرسال موفدين إلى لبنان واستثمار أموال في هذا الأمر (100 ألف دولار، نصف مليون، مليون، المهم أن تُنفّذ إقتراحاتنا). بحسب رأي بن

غوريون، تنفيذ اقتراحاته سيؤدي إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط وإطلاق حقبة جديدة فيه. موشيه شاريت يشير في مذكراته إلى أنه تخلص من هذا النقاش من خلال أصدقاء جاؤوا للتشاور معه بشأن حزبي، بعد المشاورات السياسية الأمنية، وبدأوا بالحديث عن الإستعدادات للإنتخابات وعن النشاط التربوي داخل الحزب[24].

في أعقاب المشاورات كتب بن غوريون في اليوم نفسه (27 شباط)، رسالةً شخصيةً إلى موشيه شاريت شرَح فيها مقترحاته بشأن القيام بمبادرة إسرائيلية من أجل تغيير حدود وطابع لبنان، ورفع الموضوع اللبناني إلى مكانة مركزية في السياسة الخارجية الإسرائيلية. موشيه شاريت، في ردٍّ كتبَهُ بتاريخ 16 آذار 1954، رفض مقترحات بن غوريون وشرح كيف أن مبادرة إسرائيلية كهذه غير قابلة للتطبيق وغير مُجدية. هاتان الرسالتان، ورأي الياهو ساسون فيهما، نشروا للمرة الأولى في صحيفة «دافار» بتاريخ 29 تشرين أول 1971[25]. بسبب الأهمية المبدئية لهذا النقاش يجدر الوقوف على المحاججات الرئيسية الواردة في كلتا الرسالتين والرأي الذي حرره الياهو ساسون بشأنهما.

المحاججات الرئيسية لبن غوريون في رسالته بتاريخ 27 شباط[26]:

أ- لبنان هو «الحلقة الأضعف» بين دول الجامعة العربية، بسبب وجود أقلية مسيحية وازنة فيه، تشكل الأغلبية في «لبنان التاريخي» (بن غوريون لم يميز دائماً بين الطوائف المسيحية المختلفة وأحياناً كان يتعامل مع المسيحيين بوصفهم كتلة أحادية اللون). الجمهور المسيحي في لبنان له تقاليد وثقافة مختلفة تماماً عن بقية دول الجامعة العربية وهو يشكل عاملاً مهيمناً يقيّد حرية عمل المسلمين في لبنان.

ب- وفقاً لذلك، تأسيس دولة مسيحية في لبنان، ضمن حدود مقلّصة، هو بمثابة «أمر طبيعي» ذو جذور تاريخية. دولةٌ كهذه سوف تَحظى بدعمٍ واسعٍ في العالم المسيحي، سواء وسط الكاثوليك أو وسط البروتستانت.

ج- «في الحالة الطبيعية»، من غير الممكن تقريباً إقامة دولة مسيحية، خصوصاً بسبب إنعدام المبادرة والشجاعة عند المسيحيين. لكن، على خلفية التقلبات في المنطقة، يمكن للأمور أن تتغير ومن المحتمل أن تكون قد وُلِدَت فرصة الآن في الدفع باتجاه إقامة دولة مسيحية مجاورة لإسرائيل.

د- إن إقامة دولة مسيحية لن تكون مُتاحة إذا لم تساعد إسرائيل على ذلك بشكل مكثف. تقديم هكذا مساعدة هو الآن «المهمة الرئيسية، أو على الأقل إحدى المهمات الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية».

هـ- لأجل ذلك، يجب استثمار موارد – المال، الوقت، الجهد – والعمل بكل الطرق من أجل الدفع باتجاه «تغيير جذري في لبنان». في هذا الإطار إقترح بن غوريون تكليف رؤوفين شيلواح وإلياهو ساسون وبقية المتخصصين في الشأن العربي واستثمار الموارد في هذا المشروع، رغم احتمال أن هذه الموارد سوف يذهب هباء.

و- في ختام رسالته شدّد بن غوريون على أن «هذه فرصة تاريخية لن يُغفر لنا تفويتُها».

النقاط الأساسية في ردّ موشيه شاريت (16 آذار) على رسالة بن غوريون كانت[27]:

أ- في مطلع رسالته يتحدث شاريت عن القضية المبدئية المتعلقة بتدخل جهة خارجية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى عن طريق تشجيع حركة تآمرية داخلها. من الناحية المبدئية، لا يرفض شاريت هكذا تدخل، لكن فقط بشرط «أن تُظهر هذه الحركة نشاطاً ذاتياً ما تكون هناك فرصة لتنميته أو ربما إنجاحه من خلال التشجيع والمساعدة الخارجية». لكن، يرى شاريت، لا معنى «لمحاولة تشجيع حركة من الخارج هي غير موجودة أصلاً في الداخل».

ب- في السياق، يطرح شاريت جُملة مبررات تُثبت أن لبنان لا توجد فيه أصلاً حركة تنوي تحويله إلى دولة مسيحية مارونية، ولذلك لا توجد فرصة لتحقيق هذه الفكرة. في الماضي ربما كانت هناك شخصيات وجهات في لبنان تؤيد ذلك، إلا أن هذه الأصوات انطفأت مع الوقت ولم تعد موجودة.

ج- المسيحيون في لبنان لا يشكلون كتلة مُوحّدة كما أنهم لا يُشكّلون أغلبية السكان. بعضهم، مثل أبناء الطائفة الأرثوذكسية، يتطلعون إلى سوريا. حتى المسيحيون الموارنة هجروا منذ سنوات فكرةَ قيام لبنان مسيحي وباتوا يؤيدون التعايش مع المسلمين في الداخل والإنضمام إلى جامعة الدول العربية. معظم الموارنة سوف ينظرون إلى فكرة إقامة دولة مسيحية ضمن حدود مقلصة تآمراً على موقعهم ومخاطرة بأمنهم. هذا الأمر من شأنه، في نهاية المطاف، «أن يُلحق بلبنان المسيحي كارثةً تاريخية هي ضمُّهُ

إلى سوريا وتمييع كيانه بشكل كامل داخل الدولة المسلمة الأكبر».

د- تغيير حدود لبنان، كما يقترح بن غوريون هو أمرٌ إشكالي. مناطق صور والبقاع وطرابلس لن تتنازل عن تبعيتها وصلاتها بلبنان. ليس بالضرورة أن تتخلى سوريا وبقية دول الجامعة العربية عن ذلك من دون حرب دموية. كما أن الدول الغربية لن تقف متفرجة إزاء هذا التطور. من الناحية الإقتصادية تمزيق هذه المناطق عن الجسم اللبناني تعني «إنتحاراً إقتصادياً» للبنان.

هـ- رغم المذكور أعلاه، يعتقد شاريت أنه ينبغي مدّ يد العون الفعال لأيّ حراك وَسَطَ الطائفة المسيحية ينزع نحو الإنفصال، حتى لو لم يكن لديه فرصة لتحقيق هدفه. وذلك من أجل تأجيج غريزة الإستقلال المسيحي وكذلك من أجل ضعضعة الإستقرار في لبنان والتسبب بمشاكل لجامعة الدول العربية تُشتت الإنتباه عن الصراع العربي الإسرائيلي. لكن حراكاً كهذا، بحسب رأي شاريت، غير موجود أصلاً والأزمات التي مرَّت على لبنان لم تُفرز إمكان نمو حركة مارونية إنفصالية.

و- لذلك، يرى شاريت، ليس هذا هو الوقت المناسب للقيام بمبادرة إسرائيلية في لبنان وفقاً لمقترحات بن غوريون. أي محاولة لتنفيذ هذا المقترح ستؤدي، بحسب رأي شاريت، إلى هدر مبالغ مالية كبيرة غير موجودة، والمغامرة بالوقوع في أخطاء خطيرة في لبنان والعالم العربي والساحة الدولية. كلّ ذلك من دون أيّ ربح فعلي لإسرائيل باستثناء بعض المزايا التآمرية المؤقتة.

هاتان الرسالتان وصلتا، على ما يبدو، عن طريق موشيه شاريت إلى إلياهو ساسون، سفير إسرائيل في إيطاليا، لكي يُبدي رأيه فيهما بوصفه يمتلك خبرة غنية في الشأن اللبناني. ردّ ساسون، الذي حمل بين طياته ملامح إحباطٍ شخصي لخروجه من دوائر العمل في الشأن العربي، أقرّ بوجود فرصة لخلق حراكٍ تآمري وسط الجمهور المسيحي الماروني في لبنان؛ لكن حتى لو وجد هكذا حراك، لن يكون بالإمكان تحقيق أهداف بن غوريون من خلاله ربطاً بالوضع الحالي للسياسة الإسرائيلية تجاه العالم العربي.

النقاط الأساسية في تعليق إلياهو ساسون كانت[28]:

أ- الموارنة في لبنان، بما في ذلك الدوائر الكنسية في بكركي، لم تهجر حلم إعادة التاج إلى لبنان المسيحي. الشخصيات الفاعلة داخلهم سلّموا بالشراكة المسيحية المسلمة وبعضوية لبنان في جامعة الدول العربية نتيجةَ عدم وجود خيارات أخرى ولأن ذلك أهون الشرور. هذا التسليم يمكن أن يكون قائماً لفترة محدودة فقط من انعدام الإستقرار في الشرق الأوسط.

ب- في لبنان لا يوجد الآن حراك ظاهر وسط الموارنة ينزع نحو تعزيز الإنفصال، لكن ليس من الصعب خلق حراك كهذا بسبب وجود جذورٍ عميقة له. من الصعب بناء حركة أياً تكن على أسس إصطناعية، لكن ليس هذا هو الحال في لبنان. صحيحٌ أن الأرضية تنسحب من تحت أرجل الموارنة وان لبنان يتخذ طابعاً مسلماً، لكن هذا الوضع لم يصل إلى نقطة اللاعودة. الموارنة لا يزالون قادرين على بلورة خطة مفصّلة وذكية ذات توجّه إنفصالي من دون أن يبدو الأمر كـ«مغامرة تَرَبُّح» بسلام طائفتهم.

ج- رغم التحليل الوارد أعلاه (الذي يتعارض مع تحليل شاريت) يعتقد ساسون، أنه حتى لو نشأ حراك داخل المسيحيين، فإنه لا فرصة له لتحقيق الهدف (الذي حدّده بن غوريون) وذلك لأسباب عدة: عدم وجود أشخاص مؤهلين في إسرائيل يمكنهم أن يُكرّسوا أنفسهم لعمل كهذا؛ إنقطاع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي بشكل عام، ولبنان بشكلٍ خاص، منذ قيام الدولة، وسيكون من الصعب استئنافها خلال وقت قصير؛ عدم وجود موارد مالية؛ عدم وجود استعداد من جانب الموارنة للذهاب في هكذا نشاط حتى النهاية. ساسون يشير، في هذا الإطار، إلى عدم ثقته بالموارنة، ولا حتى بـ«الكتائب» بقيادة بيار الجميل. «اللبناني المسيحي ليس شخصية كفاحية، ليس رجل قتال. يتحمس بسرعة ويبرد بسرعة. هو بطل في أقواله – ضعيف في أفعاله».

الردّ الحاسم والبعيد النظر لموشيه شاريت أقفل مؤقتاً النقاش حول مقترحات بن غوريون، والمواد الوثائقية الموجودة بين أيدينا لا تتضمن أي دليل على محاولة وضع هذه المقترحات أمام اختبار الواقع خلال عام 1954.

3. «الجولة الثانية» في النقاش المبدئي بين بن غوريون وموشيه شاريت (1955)

«الجولة الثانية» في النقاش المبدئي حول السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان حصلت في منتصف أيار 1955. خلال هذه الفترة كان شاريت لا يزال رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية، فيما أصبح بن غوريون وزيراً للدفاع وموشيه ديان بقي رئيساً للأركان. كما في عام 1954، هذه المرة أيضاً، حضرت في خلفية النقاش ظاهرة عدم الإستقرار الداخلي في سوريا والخشية من المخاطر المحدقة بإسرائيل جراء احتمال سيطرة العراق عليها (سوريا).

شاريت كتب في مذكراته أنه بادر بتاريخ 16 أيار 1955 إلى إجراء مشاورات بين وزارة الخارجية والجيش الإسرائيليَين، شاركت فيها شخصيات رفيعة ومن ضمنها وزير الدفاع، بن غوريون، ورئيس الأركان، موشيه ديان. رداً على سؤال لشاريت حول ما الذي ينبغي فعله في حال غزا العراق سوريا أو نشأت وحدة بين الدولتين، عاد بن غوريون وأثار اقتراحَه المعروف – التدخل في الشأن اللبناني من أجل الدفع باتجاه إقامة دولة مسيحية. بن غوريون إدّعى أن الدروز في لبنان، وكذلك المتاولة، سوف يتجاوبون مع إقامة دولة كهذه. ديان إقترح في هذا السياق العثور على ضابط لبناني ولو حتى ضابط صغير برتبة رائد، و«استمالته أو شرائه بالمال»، لكي يوافق على إعلان نفسه مخلّصاً للجمهور المسيحي من وزر التسلط الإسلامي. في هذه الحالة، بحسب ديان، سوف يدخل الجيش الإسرائيلي إلى لبنان ويسيطر على منطقة جنوب الليطاني، ويؤسس حكماً مسيحياً يتحالف مع إسرائيل. منطقة جنوب الليطاني سوف تُضم إلى إسرائيل «والكل سيعود إلى قواعده سالماً». بن غوريون وديان ذَكَرَا أن اقتراحاتهما يمكن أن تتحقق في ظل سيناريو احتلال العراق لسوريا[29].

في مذكراته كتب شاريت أنه لم يجد من المناسب الدخول في نقاش حاد مع بن غوريون حول «الخطة الخيالية والمتهورة – المفاجِئة من حيث بدائيتها وانفصالها عن الواقع» أمام ضباط الجيش المشاركين في المشاورات. شاريت إكتفى بالإشارة إلى أن ما تعنيه أقوال بن غوريون ليس إقامة دولة مسيحية في لبنان وإنما حرب بين إسرائيل وسوريا، وعلى أساس هذه النظرة يجب دراسة الإقتراحات المقدمة. لكن شاريت عاد وانتقد بشكلٍ حاد في مذكراته المقترحات التي أثارها بن غوريون وديان[30]:

«الجدّية المفقودة التي تبدّت من قبل الجيش في المشاورات في تعاملها مع شؤون الدول المجاورة، وخصوصاً المشكلة الأكثر تعقيداً المتعلقة بالوضع اللبناني الداخلي والخارجي، كانت ببساطة مثيرة للدهشة. رأيتُ بأُمِّ عيني كيف أن أولئك الذين أنقذوا الدولة ببطولتهم وتضحياتهم خلال حرب الإستقلال يمكنهم أن يُنْزلوا كارثةً عليها في حال أطلق لهم العنان في الفترات العادية. كل هذا التوغل في الشأن اللبناني هو إضافة مجانية على جدول الأعمال إرتجلها وزير الدفاع. إنه لا يزال ينظر إلى لبنان كما لو أنه في عهد الإمبراطورية العثمانية – متصرفية مستقلة، ذات أغلبية سكانية مسيحية ساحقة. لكن الموارنة فقدوا في «لبنان الكبير» (منذ 1920) تفوقهم العددي. الأرثوذكس مُنشَدُّون إلى سوريا، المسلمون يشكلون أغلبية متزايدة بسبب فائض التكاثر الطبيعي لديهم، اللاجئون الفلسطينيون زادوا هذه الأغلبية أكثر فأكثر وحولوا الموارنة إلى أقلية الثلث. الطائفة المارونية فقدت كل الزخم والإندفاع، معظم زعمائها متعاونين مع المسلمين ومع «الصديق العربي» وأي محاولة من قبل إسرائيل لدفع الموارنة باتجاه خطوة انقلابية من شأنها أن تؤدي إلى افتضاحها أمام الملأ وإلحاق فشل ذريع بها».

خلافاً للـ«الجولة الأولى» من النقاش بين بن غوريون وشاريت، لم يتمكن شاريت هذه المرة من رفض اقتراح بن غوريون كلياً، على ما يبدو بسبب التغيير الذي لحق بالمكانة السياسية لبن غوريون، الذي بات يشغل منصب وزير الدفاع ولم يعد مجرد عضو كنيست. رغم الرفض الحاسم لمقترحات بن غوريون وديان، فإن شاريت إستجاب لاقتراح بن غوريون بإقامة خلية مشتركة بين وزارة الخارجية والجيش لمعالجة المسألة اللبنانية، على أن تكون هذه الخلية خاضعة للـ«القيادة العليا» لرئيس الوزراء[31]. ولكن فيما رأى بن غوريون في هذه الخلية وسيلةً لدفع مبادرته قدماً، كان شاريت يعتقد أنه من خلالها سيتمكن من لجم مقترحات بن غوريون والحؤول دون «تورط خطير» في «مغامرة مجنونة». لذلك، في اللقاء الذي أجراه بتاريخ 28 أيار 1955، مع غدون رفائيل، المسؤول عن ملف الشرق الأوسط والأمم المتحدة في وزارة الخارجية، أمره شاريت بتكليف الخلية بـ«مهام البحث والإستطلاع والعمل الحذر بهدف تشجيع دوائر مارونية غيرِ خاضعةٍ لضغط المسلمين ولديها الإستعداد أن تتّخذنا سَنَداً»[32].

بعد مرور شهر على المشاورات التي حصلت في 16 أيار، قامت وزارة الخارجية بورشةٍ

أركانية تتعلق بتشكيل خلية الشؤون اللبنانية. في هذا الوقت دفع بن غوريون مسؤولي وزارته لاستكمال ورشة الإستعدادات بشكل سريع[33]. موشيه شاريت، من جهته، إهتم بالعثور على ملخّص لقاء يعود للعام 1949، بين تسفي فايتسمان (دوري إيل)، رجل أعمال يهودي، وحميد فرنجية الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية اللبناني، كان أرسله إلى بن غوريون. في تقديري، فعل شاريت ذلك لكي يحاول أن يُثبت لبن غوريون إنعدام الفرص لتحقيق أفكاره[34].

في ختام الورشة الأركانية أرسل موشيه شاريت مذكرةً إلى بن غوريون، في 12 حزيران، تتضمن اقتراحاً لإقامة «لجنة مشتركة للشؤون اللبنانية بين وزارة الخارجية وهيئة الأركان»، وذلك استكمالاً للمشاورات التي حصلت في 16 أيار. وفقاً لاقتراح شاريت، مهامُّ هذه اللجنة هي[35]:

أ- الوقوف على إمكانية تشجيع جهات مسيحية في لبنان تؤيد فكرة الدولة اللبنانية المسيحية المستقلة المتحالفة مع إسرائيل.

ب- الوقوف على إمكانية تشجيع الأقليات في لبنان، مثل الدروز، والمتاولة والعلويين، الذين يمكنهم أن يشكلوا سنداً للسياسة الإسرائيلية عند الحاجة.

ج- بناء علاقات مع شخصيات ودوائر في لبنان، من أجل دفع هذه الأفكار قدماً.

المهام التي كَلَّف بها شاريت اللجنة عكست جيداً إدراكه للفسيفساء الإجتماعية والسياسية التي يتألف منها لبنان. فهو لم يَقصُر عمل اللجنة على تشجيع المسيحيين فقط، كما اقترح بن غوريون. كما أن شاريت لم يتطرق إلى المسلمين في لبنان بوصفهم كتلة واحدة وإنما وضع أمام اللجنة مهمة إضافية، غير مألوفة في تلك الفترة: فحص إمكانية رعاية الشيعة والدروز، الذين كان يوجد معهم علاقات وطيدة خلال فترة الإنتداب. شاريت تجاهل السنّة تماماً، الذين كانوا يشكلون مكَوِّناً رئيسياً في النظام اللبناني، وذلك على ما يبدو، بسبب الفرضية التي سادت في حينه داخل وزارة الخارجية والتي رأت أن لا فرصة لبناء علاقات معهم[36]. من غير الواضح لماذا ذُكرت الطائفة العلوية – وهي طائفة صغيرة في شمال لبنان، عديمة الأهمية في النظام السياسي اللبناني، ولا يتأتى منها أي فرصة لدفع المصالح الإسرائيلية في لبنان قدماً. قد يكون الإتيان على ذكرها أحد رواسب مسودة اقتراح قديم رُفعت إلى شاريت واقتُرح فيها أن تُعنى اللجنة أيضاً بشؤون الأقليات

في سوريا[37]، حيث تتمتع الطائفة العلوية بمكانة مهمة.

سعياً منه إلى الحؤول دون تحول اللجنة إلى وسيلة لتنفيذ مغامرات في لبنان، شدد شاريت على بن غوريون، في مذكرة بتاريخ 12 حزيران، أن اللجنة، كما تم الإتفاق عليه بينهما في مشاورات 16 أيار، لن تتعاطى العمليات التي تهدف إلى تشغيل جهاتٍ مختلفة داخل لبنان، إلا بمصادقة رئيس الحكومة. وأضاف أنه في حال قدّمت اللجنة إقتراحاتٍ لعمليات أو أنشطة في لبنان، فسوف يتم البحث بشأنها بين شاريت وبن غوريون[38]. فضلاً عن ذلك، وبُغية عدم توسيع صلاحيات اللجنة، رفض شاريت مُقترحاً أثارته وزارة الخارجية يقضي بأن تُعنى اللجنة أيضاً بتشجيع الأقليات في سوريا، وقلّص مساحة صلاحياتها لمعالجة الشأن اللبناني فقط[39]. وكخطوة إضافية لمنع تحوّل اللجنة إلى وسيلة لتنفيذ مقترحات بن غوريون، عين شاريت كلاً من غدعون رفائيل (المسؤول عن الشرق الأوسط والأمم المتحدة) وزياما ديبون (مستشار الشؤون العربية في ديوان رئاسة الحكومة) ممثلَيْن عن مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية في اللجنة. رفائيل وديبون كانا خبيرين بالشؤون اللبنانية وأصحاب رؤية تشكيكية حول فرص العمل في لبنان.

في 17 حزيران جرت مشاورات بين موشيه شاريت وغدعون رفائيل، زياما ديبون وبنحاس أليف، حول سياسة إسرائيل تجاه لبنان. إضافة إلى الأعضاء الثلاثة في اللجنة، شارك في المشاورات أيضاً، إلياهو ساسون، على ما يبدو نتيجةَ خبرته ودرايته بالشأن اللبناني. «إلياس (إلياهو ساسون) جلس محتدّاً، يفيض بالإدعاءات والإحتجاجات»- كتب موشيه شاريت في مذكراته، «طوال عمره عمل جاهداً من أجل الوصول إلى منصب سفير في أوروبا، وفي اللحظة التي تحققت فيها أمنيته إمتلأ سخطاً على انتشاله من ميدان العمل العربي ونقل إرثه إلى أيدي (أجانب) – كان مليئاً بالإتهامات والإنتقادات»[40]. غدعون رفائيل وبنحاس أليف قالا في المشاورات إن «مسألة لبنان المسيحي هي حلم عبثي – حنين للماضي الذي ولّى دون رجعة». إلياهو ساسون قال إنه «لا ينبغي هجران هذا الحلم حتى الآن». في ختام النقاش تقرّر أن يُصار إلى بناء علاقات مع عدد من الشخصيات والجهات اللبنانية خلال الأشهر القادمة، بغية تشجيع الدوائر التي ترغب بالحفاظ على الخصوصية المسيحية للبنان وعلى استقلاله، ضمن حدوده الحالية (وليس بحدود مقلصة، وفقاً لاقتراح بن غوريون). كما تقرّر هدفٌ إضافيٌ هو فصل لبنان بقدر الإمكان عن جبهة

العداء العربية لإسرائيل. وفقط في ضوء نتائج هذه الإجراءات، بحسب ما خلُصت إليه المشاورات، يمكن أن تُحدد أهداف أكثر تفصيلاً بشأن لبنان ومستقبله السياسي وعلاقاته مع إسرائيل[41]. مذكرات شاريت تشير بوضوح إلى أنه لم يعلّق آمالاً خاصة على هذه القرارات. وهو كتب فيها: «هذه القرارات تُتَّخذ عندنا مرة واحدة كل عدة سنوات منذ فترة طويلة، من أيام بداية عمل القسم السياسي في الوكالة اليهودية... رغم ذلك يجدر الحرص أكثر على الجهود الإعلامية – على وجه الخصوص يجب بذل محاولات جس نبض الجيش – وسنرى ما تكون النتائج»[42].

ينبغي النظر إلى نقل ملف «المشكلة المارونية» مع كافة المذكرات والرسائل التابعة له من قبل رئيس شعبة الإستخبارات بنيامين جيبلي إلى غدعون رفائيل ضمن سياق النقاش الداخلي في القيادة السياسية والأمنية وتشكيل اللجنة. لا يوجد بين أيدينا تفاصيل حول مضمون الوثائق، ولكن من حديث غدعون رفائيل عن مضمونها يظهر أن هذه الوثائق تُعنى بتشجيع الإنقلاب في لبنان عن طريق الـ«الكتائب» على ما يبدو، وفقاً لرؤية بن غوريون وديان. في 5 نيسان 1955 كتب رفائيل ملاحظات ثاقبة حول ملف الوثائق تبدو اليوم كَنُبُوؤة حول ملف الوثائق[43]:

«كل الذين تعمّقوا وخبروا الموارنة واقتراحاتهم بشأن القيام بانقلاب يعرفون انه لا ينبغي التعامل مع الموارنة بمصطلحات عامة، لأنهم منقسمون على أنفسهم؛ كما أنهم يعلمون أن الموارنة عندما يتحدثون عن مساعدة إسرائيلية يتوقعون أن تقوم إسرائيل بالعمل نيابة عنهم، تُخلي لبنان من المسلمين من أجلهم، تضمن حكماً فردياً «للإنقلابيين»، وبانتظار استكمال المهمة سوف يجلسون مكتفي الأيدي ويشاهدون كيف ينقضي الأمر. وفي حال عدم نجاح ذلك، سيكون أصدقاؤنا الموارنة أول من يخون أولئك الذين دَعَوهم لمساعدتهم».

ويواصل غدعون رفائيل[44]:

«الكتائب، الذين نقيم علاقات معهم، لا يوجد لديهم تأثير وقدرة بالمستوى الذي تصفُهُ الرسائل والمذكرات في الملف، لكن رغم ذلك نحن نُطوّر العلاقات معهم من أجل تشجيعهم بوصفهم الجهة الوحيدة التي تُظهر حرصاً على الحفاظ على الطابع المسيحي للبنان».

«لجنة الشؤون اللبنانية»، التعبير المؤسساتي الأول لمعالجة مُدمجة سياسية- أمنية لمسألة السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان، عملت لفترة قصيرة فقط، على ما يبدو من حزيران 1955 وحتى حرب سيناء عام 1956[45]. نشاط اللجنة تراجع وانطفأ مع الوقت ولم يُحقق أي نتائج خاصة[46]. وذلك، بسبب عدة عوامل: ممثلو وزارة الخارجية في اللجنة لم يؤمنوا منذ البداية بفرص العمل في لبنان؛ موشيه شاريت، الذي فُرض عليه تشكيل اللجنة، أبدى انطباعاً بان عمل اللجنة غير مهم بالنسبة له[47]، وفضّل بحث الموضوع العربي – بما في ذلك مسألة تنمية العلاقات مع شخصيات لبنانية – في دوائر أخرى، أكثر موثوقية وحميمية بالنسبة له[48]؛ بن غوريون الذي ورث شاريت في رئاسة الحكومة (2 تشرين ثاني 1955) كان مشغولاً بالشؤون الخارجية والداخلية الأكثر إلحاحاً ولم يُبدِ اهتماماً خاصاً بعمل اللجنة[49]؛ الإهتمام السياسي والعسكري لإسرائيل تمحور حول مصر، الأردن وسوريا، وفي عام 1956 تحوّل بشكل واضح باتجاه مصر[50]؛ بين غدعون رفائيل وهيئة الأركان إندلعت خلافات قاسية[51] وَضعت بدورها عراقيل أمام عمل اللجنة؛ وإضافة إلى كل ذلك، إتضح انه لا يمكن أصلاً الدفع باتجاه إنقلاب في لبنان ودفع لبنان باتجاه إبرام إتفاقية سلام مع إسرائيل، وأن هذا الأمر لا يستأهل أن يكون في مرتبة رفيعة على جدول أعمال السياسة الإسرائيلية[52].

حتى لو كان لإسرائيل مصلحة مبدئية لتوسيع وتعميق علاقاتها مع الجهات اللبنانية المؤيدة لاستقلال لبنان والحفاظ على البنية الطائفية التقليدية فيه، فإن تشريح الإتصالات الإسرائيلية مع هذه الجهات، خلال عامي 1955– 1956، يدُلّ على أنه في أعقاب النقاش بين شاريت وبن غوريون ونشاط لجنة الشؤون اللبنانية، لم يُبذل أيُّ جهد إستثنائي لتطوير العلاقات مع لبنان، ولا حتى في فترة ما بعد الإطاحة بموشيه شاريت. قسم الأبحاث في وزارة الخارجية أعدَّ بتاريخ 17 تموز 1956 تقريراً تحت عنوان «عن ماذا يمكن أن تبحث إسرائيل في لبنان»، يوصي بمحاولة إقامة علاقات مع عدد من الشخصيات اللبنانية: الرئيس كميل شمعون ومقربوه، الدوائر الإنفصالية – بيار الجميل، حميد فرنجية، بيار إدة وريمون إدة، كمال جنبلاط ومهاجرون لبنانيون في الخارج. الغاية من هذه العلاقات، بحسب التقرير، ليس الوصول إلى تسوية مع إسرائيل أو تغيير وجه النظام في لبنان وإنما وضع الصعوبات أمام النشاط العربي المعادي لإسرائيل. كما يتضمن التقرير سلسلة من الإقتراحات العملانية المتواضعة في مجال الدعاية والحرب النفسية أساسُها، دس مقالات

في الإعلام اللبناني والسوري من أجل زيادة التوتر الطائفي لبنان وتأجيج المخاوف وسط اللبنانيين من سوريا ومصر الناصرية[53]. بين هذه المقترحات والمقترحات التي قدَّمها بن غوريون في عامي 1945 و 1955 لا يوجد أي شيء مشترك.

لماذا امتنع بن غوريون، مع امتلاكه تأثيراً حاسماً في السياسة الإسرائيلية، عن تطبيق آرائه في الملف اللبناني؟ لا شك أن شعور التهديد المتزايد من جانب مصر في أعقاب صفقة السلاح المصرية التشيكية، زيادة نشاط الفدائيون، والإستعدادات لحرب سيناء، فرضت على بن غوريون التركيز على معالجة الشأن المصري ودفعت الموضوع اللبناني إلى الزاوية. فضلاً عن ذلك، يعكس الأمر فجوةً كبيرةً كانت قائمة لدى بن غوريون بين طموحاته حيال لبنان وبين سياسته العملانية، وهي فجوة إنبثقت من رؤية براغماتية وواقعية للواقع الأمني والسياسي. هذه الفجوة من شأنها أن تنعكس مستقبلاً مرة أخرى، في سلوك إسرائيل الحذر إبّان الأزمة اللبنانية عامي 1958 1957 كما سيتضح لاحقاً.

4. موقع لبنان في خطة بن غوريون لتغييروجه الشرق الأوسط كما طُرحت أمام الفرنسيين عشية حرب سيناء (1956).

مسار اهتزاز الستاتيكو في الشرق الأوسط إستمر حتى في أثناء عام 1956 وكان حاضراً في خلفية حرب سيناء وفي أفكار وتأملات بن غوريون حول أحداث تغيير جذري في خريطة الشرق الأوسط[54]. إثارة هذه الأفكار عشيةِ الحرب لم تكن صدفة. يبدو أن بن غوريون توقّع سيناريو محتمل بأن تخرج الحرب المُخطَّط لها عن الإطار المصري وتمتد في الشرق الأوسط كله، وهو تطلع إلى دفع هذا السيناريو قدماً عن طريق خطة إستراتيجية يقدمها لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. في هذه الخطة، التي عُرضت أمام القيادة الأمنية-السياسية الإسرائيلية، وأمام الفرنسيين عشية الحرب، كان لبنان موجوداً أيضاً.

في 18 تشرين أول 1956، في ساعات ما بعد الظهر، أجرت القيادة السياسية-الأمنية مشاورات في منزل بن غوريون في تل أبيب، حضر فيها وزير المالية ليفي أشكول، وزيرة الخارجيةِ غولدا مئير، وزير التجارة والصناعة بنحاس سفير ورئيس الأركان موشيه ديان. بالإضافة إلى تقديم مُلخّص معلوماتي حول سفرِهِ المزمع للقاء القيادة السياسية الفرنسية في مدينة سيفر، عرض بن غوريون أمام المجتمعين خطةً لإحلال السلام والإستقرار في

الشرق الأوسط. في السياق اللبناني، قال بن غوريون، إن فرنسا أخطأت في حينه عندما وسّعت حدود لبنان وبالتالي ضعضعت الأغلبية المسيحية، وقضت على فرصة إقامة دولة إضافية، صديقة لفرنسا في الشرق الأوسط. هذا الأمر يمكن إصلاحه في حال ضم الليطاني، الذي لا يشكّل قيمةً حاسمة بالنسبة للبنان، إلى إسرائيل[55].

في 19 تشرين أول، قبل ثلاثة أيام من لقاء مدينة سيفر، إلتقى بن غوريون ببيار جيلبير، السفير الفرنسي في إسرائيل، وعرض أمامه الخطوط العامة لخطته «لتنظيم الأمور في الشرق الأوسط». بن غوريون كتب في مذكراته: «هذه الخطوط العامة هي: الإطاحة بعبد الناصر، تقسيم الأردن – وصولاً إلى العراق، لكي يُبرم سلاماً مع إسرائيل ويُوطِّن اللاجئين داخله بمساعدة الأموال الأميركية. الحدود اللبنانية يتم تقليصها بحيث يتحول لبنان إلى دولة مسيحية. من غير الواضح لي ما الذي ينبغي فعله مع سوريا»[56]. ردُّ جيلبير على الخطة، بحسب مذكرات بن غوريون، كان ايجابياً. جيلبير قال إنه يوافق على الخطة وإنه يعتقد أن حكومته سوف تبذل جهداً مع بريطانيا من أجل التأثير عليها، لأنه من دون بريطانيا لا يمكن تنفيذ الخطة[57]. عشية سفره إلى باريس عَرَضَ بن غوريون خطته أمام آبا إيفين (السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، ورئيس البعثة الدبلوماسية إلى الأمم المتحدة) وأسهبَ على وجه خاص في شرح موقع لبنان: «تقليص الحدود اللبنانية من أجل إقامة دولة مسيحية، ضم جزء من لبنان إلى سوريا (الشيشكلي؟) وجزء – حتى الليطاني – نضمّه نحن». خلافاً لفترة شاريت، لم يكن هناك في وزارة الخارجية من يحاول كَبْح هذه الأفكار أو الإستئناف عليها. إيفين، من جهته، إقترح العمل على دعوة بن غوريون إلى واشنطن من أجل أن يقنع الولايات المتحدة بدعم خطته[58].

في بداية حديثه، خلال اللقاء السري الذي جرى بتاريخ 22 تشرين أول في مدينة سيفر قرب باريس، فضّل بن غوريون التركيز على عرضِ خطة لإحداث تغيير جذري وطويل المدى في الشرق الأوسط. بن غوريون وصف خطته بـ«الخيالية» (Imaginary) لكنه ادّعى أنها قابلة للتطبيق، بشرط أن تقبل بها بريطانيا – الأمر الذي شكّك فيه. الخطة التي عُرضت أمام رئيس الحكومة الفرنسية، جي موليه، وزير الخارجية، بينو، ووزير الدفاع، بورجيس مونوري، كانت تُشبه في عناصرها تلك التي عرضت أمام جيلبير وآبا إيفين، عشية لقاء سيفر. فيما يتعلق بلبنان، عاد بن غوريون واقترح تقليص حدوده، إقامة دولة

مسيحية فيه، توسيع حدود إسرائيل حتى نهر الليطاني وزيادة مساحة الأراضي السورية من خلال ضم مناطق المسلمين في لبنان إليها. بن غوريون أضاف أنه لا يعلم كيف يمكن تثبيت الوضع الداخلي في سوريا، لكنه قال إن الأميركيين يثقون بأديب الشيشكلي. هذه الخطة بحسب أقواله، سوف تمنح الفرنسيين حليفَين موثوقَين في الشرق الأوسط، إسرائيل ولبنان، وربما أيضاً حليفاً إضافياً (سوريا)[59]. بن غوريون أشار إلى أنه لا ينبغي تنفيذ هذه الخطة فوراً وإنما بعد القيام باستفسارات شاملة مع الولايات المتحدة وبريطانيا[60].

الفرنسيون أَصغَوا باهتمام إلى بن غوريون، لكنّهم رفضوا الخروج عن إطار المناقشة الدقيقة لشؤون المعركة العسكريةً ضد مصر. جي موليه، رئيس الحكومة، قال أن خطة بن غوريون ليست خيالية وإنه مستعد للقبول بها «لكن الوقت يحشرهم في مسألة عبد الناصر وقناة السويس، لأنه جنّدوا قوات ولا يستطيعون الإحتفاظ بها لوقت طويل» كما كتب بن غوريون في مذكراته[61]. الفرنسيون أيضاً حذّروا بن غوريون من خطورة محاولة حلّ كل مشاكل الشرق الأوسط دفعةً واحدة[62].

خطة بن غوريون لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، بما في ذلك تغيير حدود وشكل الأردن وسوريا ولبنان، بدت خطةً من زمنٍ آخر وغير واقعية أبداً في ضوء الواضع الإقليمي والدولي لعام 1956. ورغم أن بن غوريون كان يَعي أن نجاح خطة من هذا النوع مرتبط، إلى درجة كبيرة، بدعم الولايات المتحدة، فإنه أخفق في فهم التزام الرئيس الأميركي آيزنهاور ووزير خارجيته دالاس بالمبادئ الداعية لإنهاء الإستعمار. هذان الرجلان لم يكونا في واردِ إشراك الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجية إمبريالية مُتجددة تدعو إلى إعادة تقسيمِ الشرق الأوسط، بعد أن ساعدا في تفكيك الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية في أمكنة أخرى[63]. قوة الستاتيكو الذي ساد في الشرق الأوسط بعد أن رُسِمت الحدود بين دُوَله المختلفة كانت أكبر من قوة الأفكار والإقتراحات الداعية إلى تغيير هذا الوضع، والتي أَثيرت بين الفينة والأخرى في دول المنطقة والدول الغربية.

من مذكرات بن غوريون يمكننا أن نفهم انه هو نفسه كان يعي الصعوبات الكبيرة في تنفيذ خطته عملياً. لماذا إذاً اختار بن غوريون طرحَها عشية حرب سيناء؟ بعيداً عن النزعة الطبيعية لدى بن غوريون نحو الأفكار العظمى والتطلع إلى القيام بخطوات تاريخية واسعة، وبعيداً عن الإعتبارات التكتيكية التي تتصل بالمفاوضات مع الفرنسيين والبريطانيين،

التي يمكن أن تكون قد حضرت في خلفية طرح الخطة أمام الفرنسيين، عكست هذه الخطة أيضاً رغباتٍ دفينة لدى بن غوريون تعود إلى الماضي – رغباتٍ كان قد قمعها انطلاقاً من الواقعية السِّياسية التي أمْلَت عليه عام 1948 ضبط النفسِ والإكتفاء بالقليل[64]. من ضمنِ هذه الرغبات يوجد أيضاً طموحه التقليدي في ضم جنوب لبنان إلى إسرائيل، وأن يكَون نهر الليطاني جزءاً من إسرائيل يزودها باحتياجاتها المائية، وإقامة دولة مسيحية في لبنان تكون حليفةً لإسرائيل. فيما يتعلق بلبنان، تجاهل بن غوريون كعادته، التطورات السياسية والإجتماعية التي حصلت داخل هذه الدولة منذ الأربعينات، والتي حوَّلت أفكاره إلى غير واقعية. خلافاً للإحجام التقليدي لدى الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل عن تعزيز قوة سوريا وإقامة «سوريا الكبرى» أيّد بن غوريون، في إطار خطته، ضم أراضٍ لبنانية مُسلمَة إلى سوريا (بطبيعة الحال البقاع وشمال لبنان)، بناءً على فرضيةٍ – يمكن أيضاً وضع علامات استفهام كبيرة حولها – بأنه بعد تنفيذ الخطة المقترحة سيستقر في سوريا حكمٌ موالٍ للغرب.

لاحقاً تمحورت مداولات مؤتمر سيفر حول حرب سيناء، فيما أُسقطت خطة بن غوريون لتغيير وجه الشرق الأوسط عملياً من جدول أعمال المؤتمر.

5. موقع لبنان في التخطيط الإستراتيجي للجيش الإسرائيلي

خطة بن غوريون الإستراتيجية لتغيير وجه الشرق الأوسط في حال امتدت الحرب المخطط لها ضد مصر باتجاه الشرق الأوسط كله، إستندت إلى خطة «لافي». هذه الخطة التي تبلورت عام 1953 على يد العقيد يوفال نئمان، رئيس قسم التخطيط في شعبة التخطيط، بقيت سارية المفعول حتى نهاية الخمسينات. تمحورت الخطة حول سيناريو حرب شاملة بين الدول العربية وإسرائيل، تندلع بمبادرة من الدول العربية. هذه الخطة تضمّنت أيضاً لبنان، الذي أُعطيت جبهتُه أولويةً عاليةً في تخطيط الجيش[65]. على خلفية إدّعاءات بعض المؤرخين بأن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بلورت بين عامي 1945–1955 خططاً لغزو لبنان من أجل إحداث تغييرات بنيوية فيه وفي نظامه، على هذه الخلفية يجدر دراسة موقع لبنان في التخطيط العملاني للجيش الإسرائيلي من أجل فهم إذا ما كان تخطيط الجيش الإسرائيلي يهدف لدفع هذه الخطط قدماً.

في سيناريو الحرب الشاملة التي يبادر إليها العرب رأت خطة «لافي» فرصةً لتوسيع إصبع الجليل («إصبع الحولة» كما أطلق عليه في خطط الجيش الإسرائيلي) شمالاً وشرقاً، من خلال احتلال قمة حرمون و«الإصبع اللبناني» الذي يشمل مرجعيون وحاصبيا في الشمال وكتف الجرمق (شرق النبطية التحتا) ووادي دوبا (السلوقي) في الشرق. كل ذلك كجزء من «أراضي الإستيطان» التي يجب على دولة إسرائيل أن تسعى إلى إرساء حدودها عليها «من أجل النهوض باقتصادها وأمنها، وتثبيت موقعها السياسي». المزايا التي تتحدث عنها «خطة لافي» في نظرية «الإصبع اللبناني»:

أ- إضافة مياه إلى مصادر المياه الإسرائيلية: «فائض المياه الموجود في هذه المنطقة- قياساً للإحتياجات اللبنانية- مع إضافة مصادر مياه نهر الأردن الموجودة في «إصبع الحولة» من شأنها أن تلبي احتياجات دولة إسرائيل اليوم، وتتيح التكاثر السكاني إلى ما فوق ثلاثة ملايين نسمة. السيطرة التامة على هذه المنطقة من خلال احتلالها سوف يحسم إمكانية استخدام هذه المياه وفقاً لاحتياجاتنا، والتوصل إلى تسوية مفيدة حول تزويد المياه في المحيط بأجمعه.

ب- المزايا العسكرية مقابل سوريا ولبنان: «تثبيت الحدود على خطوط حاكمة، مثل قمة الحرمون في الشرق وكتف الجرمق (شرق النبطية التحتا) في الغرب، يُسهّل الإجراءات الأمنية في منطقة إصبع الجليل، ويوجد تهديداً على المحور الغربي للحدود اللبنانية من هضبة الجولان. توسيع إصبع الجليل حتى نهر دوبا في الغرب سوف يُعزز ويوسّع قاعدة الإصبع، فيما سيؤدي قطع الطرقات بين دمشق وصيدا ومرجعيون، وبين مرجعيون والبقاع إلى تقليص المرونة الإستراتيجية للجيشين السوري واللبناني».

ج- تعداد سكاني قليل نسبياً، يُسهّل ضم «الإصبع اللبناني» إلى إسرائيل: «السكان اللبنانيون جنوب الليطاني يصل عددُهم إلى 250 ألف نسمة، وهو أمرٌ يضع عراقيل على الإستيطان الإسرائيلي في كل هذه المنطقة. في مقابل ذلك تشتمل منطقة «الإصبع اللبناني» على خمسين ألف مواطن فقط، ولا يشكل إبتلاعها مشكلة خطيرة».

على خلفية هذه المزايا تقرر إيلاء أولوية عليا لنظرية «الإصبع اللبناني» أثناء الحرب. لكن في النظرة الأشمل «من شأن المكاسب الإقتصادية أن تفقُد قيمتها إزاء التهديد المُحدِق

بمراكز الدولة الذي تنطوي عليه الحدود القائمة». لذلك، تقرر في الخطة العملانية أنه «يجب التعامل مع احتلال الأردن الغربي بوصفه أولى من احتلال الإصبع اللبناني».

يوفال نئمان، في مقابلة معه قال إنه عندما كان رئيس قسم التخطيط في شعبة التخطيط في الجيش عرض خطة «لافي» أمام بنحاس لافون، وزير الدفاع، الذي صادق عليها. عندما رجع بن غوريون من سديه بوكر (إلى النشاط السياسي) عُرضت الخطة أمامه مجدداً، وهو عاد وصادق عليها. عشية حرب سيناء، كانت هذه الخطة هي خطة الجيش المعتمدة في حال قررت دول عربية إضافية الدخول في المعارك بين إسرائيل ومصر[66]. هذه الخطة كانت سارية المفعول حتى ما بعد حرب سيناء. التعليمات التي أصدرها يوفال نئمان عام 1953، بقيت نافذةً حتى عام 1957 على الأقل[67] وربما أيضاً في الأعوام التي ما بعد ذلك.

هل يمكن النظر إلى الجزء اللبناني في خطة «لافي» بوصفه انعكاساً لنيات ملموسة لإحداث تغيير في طابع لبنان وفقاً لنظرية بن غوريون، التي عرضها في النقاش مع شاريت أو مع الفرنسيين؟ الجواب برأينا سلبي. التخطيط العسكري لم يهدف للوصول إلى بيروت أو حتى احتلال منطقة جنوب الليطاني، من أجل مساعدة المسيحيين الموارنة وتحقيق أهدافهم السياسية بتغيير طابع لبنان، وإنما اقتصر على تعديلات حدودية تمنح إسرائيل مزايا عسكرية طوبوغرافية (خصوصاً في قبالة سوريا) ومزايا اقتصادية على شاكلة السيطرة على مصادر المياه. فضلاً عن ذلك، خطة «لافي» لم تكن سوى «خطة احتياطية»، يجري تفعيلها في ظروف استثنائية يقوم خلالها العرب بهجوم عسكري شامل ضد إسرائيل، ومن الناحية العملية لم توضَع موضع الإختبار العمليّ في الخمسينات أو ما بعد ذلك أبداً. يوجد فجوة عميقة بين أفكار بن غوريون البعيدة الأفق ذات الصلة بلبنان وخطة الجيش هذه، وبن غوريون لم يحاول ردمها عندما عرضت عليه خطة «لافي».

سياسة إسرائيل أثناء الأزمة اللبنانية (1957 - 1958)

1. خصائص الأزمة اللبنانية:

في عامي 1957 – 1958، تعرض لبنان لأزمة خطيرة، شكّلت تحدياً لمنظومته السياسية بصيغتها التي تبلورت عام 1943 على أساس «الميثاق الوطني». في أساس الأزمة حضرت ضغوط خارجية وداخلية مورست على النظام اللبناني من جانب مصر الناصرية ومن جانب المسلمين في لبنان، الذين كانت مصر بقيادة جمال عبد الناصر بالنسبة لهم مركز الولاء والتماهي. المسلمون في لبنان رفضوا الإستمرار والتسليم بكونهم مواطنين من الدرجة الثانية في دولة يحكمها المسيحيون وتنتهج ممارسةً إزدواجيةً تجاه الهوية العربية، في وقت كانت القومية العربية تعيش أفضل لحظاتها[68].

بعد حرب سيناء إتّبع نظام كميل شمعون سياسةً موالية للغرب ومعادية بشكل جلي للاتحاد السوفياتي، وسط معارضة نزعات السيطرة المصرية على العالم العربي، وهي نزعاتٌ تلقت زخماً بعد حرب سيناء. خلافاً للدول العربية الأخرى، إمتنع لبنان عن قطع علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا كَرَدٍّ على حرب سيناء. في 18 تشرين ثاني 1956، شُكّلت في لبنان حكومةٌ جديدة برئاسة سامي الصلح، شغل فيها شارل مالك منصب وزير الخارجية، وهي حكومةٌ نظر إليها الأميركيون بوصفها مواليةً للغرب بشكل صريح كما أن تشكيلها بدا «هزيمةً لسوريا وعبد الناصر»[69]. في 16 آذار 1957 أعلن لبنان إنضمامه إلى عقيدة آيزنهاور التي استندت إلى فكرةٍ أساسيةٍ هي تشجيع دول المنطقة على التعاون مع الغرب مقابل منحها مساعدات واسعة، إقتصادية وعسكرية، وكذلك ضمان حماية الجيش الأميركي لها من أي هجوم شيوعي[70]. بعد انضمامه، بدأ لبنان يحصل على مساعدات عسكرية ومالية من الولايات المتحدة[71].

هذه السياسة الموالية للغرب تعرضت لانتقادات شديدة من جانب مصر وسوريا وكذلك من جانب المعارضة الداخلية لنظام كميل شمعون، التي ترأسها في حينه الزعماء السنة صائب سلام، عبد الله اليافي ورشيد كرامي. كما انضم إليهم كذلك زعيمان بارزان من الطائفة الدرزية والطائفة الشيعية هما كمال جنبلاط وأحمد الأسعد، اللذَين إعتَبَرا نفسيهما مضطهدين على الصعيد الشخصي والطائفي. كذلك ضمّت المعارضة شخصياتٍ مارونية بارزة مثل: الرئيس السابق بشارة الخوري، الذي أظهر منذ البداية

خصومةً لنظام كميل شمعون؛ وزير الخارجية السابق حميد فرنجية، الذي سعى إلى وراثة شمعون كرئيس للجمهورية؛ البطريرك الماروني المعوشي، خليفة عريضة، الذي أيد إلتحاق لبنان بالحركة القومية العربية الناصرية. معارضةُ نظام شمعون حصلت على تأييد كلٍّ من مصر وسوريا، اللتَين أدارتا عامي 1957 –1958 نشاطاً تآمرياً واسعاً كان يهدف إلى ضعضعة الحكم والدفع باتجاه استبدال الرئيس وإلزام لبنان بالإندماج بالمنظومة السياسية العسكرية للمحور المصري–السوري[72]. التأييد المصري السوري للمعارضة ضد حكم شمعون إنعكس دعماً سياسياً وإعلامياً ومساعدات عملية بالسلاح والتدريب وتقديم المشورة العسكرية وبتوجيه الإجراءات العسكرية لمعارضي شمعون.

في أزمة 1957 – 1958 يمكن الوقوف على مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى (حزيران 1957 – أيار 1958) إتسمت بالتمرد والصدامات العنيفة بين النظام والمعارضة. هذه الصدامات تحوّلت في المرحلة الثانية (أيار – تموز 1958) إلى حرب أهلية بين مؤيدي النظام ومعارضيه. الجيش اللبناني بقيادة الجنرال فؤاد شهاب إتّخذ موقفاً حيادياً خلال الأزمة. بذلك، تم الحؤول عملياً دون تفكك الجيش كما حصل في الحرب الأهلية في عام 1975 – 1976. لكن، في الوقت نفسه، حال موقف الجيش دون قمع التمرد من قبل النظام وتسبّب باستمرار الأزمة.

المواجهات العنيفة بين المعارضة والنظام حصلت على خلفية الإنتخابات البرلمانية في حزيران 1957، التي حصد فيها شمعون نصراً صريحاً. في أعقاب الإنتصار بدأ شمعون بالتحضير لتعديل الدستور، لكي تُتاح له إمكانية إنتخابه مرة أخرى في نهاية ولايته عام 1958. رداً على ذلك، أطلقت المعارضة موجةً متواصلة من أعمال العنف والتخريب ضد النظام، بمساعدة خلايا «الفدائيون» الفلسطينية. ردُّ النظام على ذلك جاء متردداً، حيث امتنع عن اتّخاذ إجراءاتٍ تنطوي على استخدام قوةٍ حازمة ضد المعارضة، خشية تأزيم الوضع أكثر[73].

سببُ تحوّل العصيان والصدامات إلى حربٍ أهليةٍ واسعة النطاق كان مقتل نسيب المتني، صحافي ماروني، مؤيد للمعارضة وصاحب صحيفة «تيليغراف»، في 8 أيار 1958. في أعقاب مقتله أعلن عن إضراب شامل تطوّرَ إلى انتفاضة عنيفة ضد النظام بدعم مصري – سوري. أنصار المعارضة نجحوا في السيطرة على المناطق المسلمة في لبنان: طرابلس، البقاع،

جبال الشوف، جنوب لبنان وبيروت الغربية. في مقابل ذلك بقيت السيطرة على جبل لبنان في أيدي مؤيدي الرئيس شمعون، الذين برزت في أوساطهم الميليشيات المسلحة التابعة لـ«الكتائب» و لـ«الحزب السوري القومي»[74].

مع اشتداد الأزمة في أيار 1958، وفشل جهود النظام في وضع حدٍّ للإنتفاضة، قررت الحكومة اللبنانية نقل النزاع إلى المستوى الدولي من خلال تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان الداخلية. في 11 حزيران قرّر مجلس الأمن إرسال مجموعة مراقبين أمميين إلى لبنان (UNOGIL) لمنع عمليات التسلل من الجمهورية العربية المتحدة باتّجاه الأراضي اللبنانية. مجموعة المراقبين التي تضمنت أكثر من مئة مراقب لم تتمكن من العمل بفعالية، بسبب قلّة عديدها، عدم إمتلاكها لصلاحية إعتقال المتسللين من سوريا إلى لبنان وسيطرة المتمردين على منطقة الحدود السورية-اللبنانية.

الأزمة اللبنانية شهدت بُعداً جديداً من التدخل الدولي في أعقاب الإنقلاب العسكري الذي حصل في العراق في 14 تموز. الولايات المتحدة التي رأت في الأزمة اللبنانية جزءاً من المواجهة الإقليمية بين القوى الموالية للاتحاد السوفياتي والقوى الموالية للغرب، تخوفت من أن يُعرِّض الإنقلاب في العراق مصالحها في الشرق الأوسط للخطر ويؤدّي إلى انهيار أنظمة إضافية موالية للغرب في المنطقة وفي مقدمتها النظامان اللبناني والأردني. وبذريعة أن استقلال لبنان عُرضة للخطر، توجه الرئيس كميل شمعون إلى الولايات المتحدة بطلب المساعدة. آيزنهاور إستجاب سريعاً وبحزم. في 1 تموز والأيام التي تلت ذلك نزل نحو 14 ألفاً من عناصر مشاة البحرية الأميركيين على سواحل بيروت، وفي الموازاة أرسلت قواتٌ عسكرية بريطانية إلى الأردن. بحسب النظرة الأميركية، كانت الإجراءات التي اتُّخذت في هذين البلدين من أجل إنقاذ النظامين الموالين للغرب الحاكمين فيهما[75].

إنزال القوات الأميركية أعطى إشارة لبداية خمود الإنتفاضة. زعماء المتمردين بدأوا بالإبتعاد عن الكفاح وسعوا إلى التوصل إلى تسوية، سواء بسبب التعب الذي أصابهم، أو بسبب تقديرهم بأن فرص تحقيق الحسم بالقوة تضاءلت إلى حد الصفر. القيادة المصرية الناصرية، التي دعمت الإنتفاضة، إتّضح لها أن تأييدها جَلَبَ تدخلاً عسكرياً غربياً لم يكن محبذاً لديها. في مقابل ذلك، حصلت حالة من الصحوة وسط المسيحيين الموارنة في

نهايات التمرد، وتمكنوا من تشكيل قوة ميليشياوية غير مرتبطة بالجيش في مناطق سيطرتهم في جبل لبنان، من أجل الدفاع عن النظام وضمان إستمرار هيمنتهم على لبنان[76]. كل ذلك سهّل إنجاز تسوية سياسية بين النظام والمعارضة، بوساطة المبعوث الأميركي روبرت مارفي، وفقاً لمبدأ «لا غالب ولا مغلوب». في إطار التسوية أعلن الرئيس كميل شمعون انه لا ينوي الترشح لولاية رئاسية ثانية، وفي 31 تموز إنتُخب قائد الجيش فؤاد شهاب، الذي اتّخذ موقفاً حيادياً خلال الأزمة وكان مقبولاً لكلا المعسكرين المتخاصمين، رئيساً للبنان. هذه التطورات سمحت بإجلاء القوات الأميركية من لبنان، مطلع تشرين أول، وكذلك مراقبي الأمم المتحدة في 9 كانون أول 1958.

2. سياسة إسرائيل تجاه الأزمة

أسباب السياسة الإسرائيلية الحذرة

الأزمة اللبنانية في عامي 1957 – 1958 والأحداث الدراماتيكية في الشرق الأوسط كله، أعطت بن غوريون، للوهلة الأولى، فرصةً تاريخية للتدخل في الأزمة، من أجل الدفع باتجاه إحداث تغيير في طابع وحدود لبنان. بن غوريون، في الأعوام التي تلت حرب سيناء، تمتّع داخل إسرائيل بموقع قيادي راسخ – «الفترة الذهبية» له كزعيم وطني وسياسي، كما كتب ميخائيل بار زوهر في السيرة الذاتية الخاصة به[77]. موشيه شاريت، الخصم الأساسي لبن غوريون، الذي لجَمَ مبادراتِه تجاه لبنان بين عامي 1954 و 1956 كان قد نزل من على المنصة السياسية.

في لبنان نشأت، للوهلة الأولى، ظروفٌ مريحة لتدخّل إسرائيلي إلى جانب نظام كميل شمعون وضدّ المعارضة الناصرية. كما أنه في الشرق الأوسط كله تعرضت المصالح الغربية للخطر وتولّدت، للوهلة الأولى، أرضية سياسية مريحة لمبادرات إسرائيلية تجاه لبنان.

ولكن، رغم كل ذلك، كان للبنان، أيضاً في هذه الفترة، أولوية متدنّية في السياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية. تصفُّح مذكرات بن غوريون في النصف الأول لعام 1958، الفترة التي سبقت تدهور الأوضاع في الأزمة اللبنانية، يُفضي إلى استنتاج أن الثورة في الجزائر شغلت بن غوريون أكثر من الحرب الأهلية في لبنان[78]. بن غوريون، الذي دعا إلى

ضمَّ جنوب لبنان إلى إسرائيل عشيةَ حرب سيناء، في إطار خطّته لتغيير الشرق الأوسط، إمتنع عن استغلال الفرصة التي لاحت له، للوهلة الأولى، من أجل تحقيق أفكاره، فإتسمت سياسة إسرائيل تجاه لبنان حتى عندما وصلت الأزمة إلى ذروتها في صيف 1958 بالحذر الشديد. ثمة أسباب عديدة حضرت في خلفية سياسة بن غوريون هذه:

أ- **حرب سيناء**، التي جّسدت لبن غوريون قيود استخدام الإجراءات العسكرية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية[79]. الضغوط الدبلوماسية الأميركية والتهديدات السوفياتية إضطرت الجيش الإسرائيلي إلى إخلاء سيناء، وكلاً من بريطانيا وفرنسا إلى وقف القتال في منتصف الطريق. ميخائيل بار زوهر كتب أنه في أعقاب الحرب تزايدت لدى بن غوريون الشكوك حول (جدوى) الحروب والإحتلالات الإضافية[80]. في هذه الظروف، لم يعد القيام بمبادرة إسرائيلية من أجل تغيير طابع وحدود لبنان عن طريق التدخل العسكري يُعتبر خطوةً عملية وقابلة للتحقيق.

ب- **غياب الدعم من جانب الدول الغربية**. الأميركيون، الذين أرسوا سياستهم الشرق أوسطية على علاقات وثيقة مع الدول العربية المحافظة، كانوا حذِرين من التعاون الوثيق والعلني مع إسرائيل فيما يتعلق بمعالجة الأزمة اللبنانية. وعندما قررت الولايات المتحدة إرسال قوة عسكرية إلى لبنان، أبدت حذراً من إشراك فرنسا وبريطانيا خشية أن يبدو الأمر «مؤامرة غربية»، كما حصل في حرب سيناء[81]، فكيف بإشراك إسرائيل بشكل مباشر. في ليل 15 تموز، قبل وقت قصير من القرار الأميركي بالتدخل في لبنان، تم نقل رسالة إلى إسرائيل بواسطة وزارة الخارجية الأميركية مفادُها أنه من الأفضل لها الإمتناع عن أي عمل عسكري أو إتخاذ أي موقف علني[82]. على خلفية ذلك، كان على بن غوريون أن يأخذ بعين الإعتبار أن أي مبادرة عسكرية للتدخل النشط في الأزمة اللبنانية سوف تصطدم بمعارضة أميركية، وذلك بعد أن كانت فرنسا،حليفة إسرائيل وصاحبة المصالح التقليدية في لبنان، قد غرقت في أزمة سياسية خطيرة في أيار 1958 انتهت بصعود ديغول إلى الحكم. بحسب تقرير السفير الإسرائيلي في واشنطن، ديغول وجماعتُه تعاطوا ببرودة مع كميل شمعون جرّاء معرفتهم أنه كان في الماضي عميلاً بريطانياً علنياً وعدواً لفرنسا[83].

ج- **غياب التعاطف مع كميل شمعون**. الرئيس اللبناني كميل شمعون، الذي طلب في أوقات الضائقة مساعدة إسرائيل سراً (رغم أنه ثمة شك في أنه كان مستعداً للذهاب بعيداً في طلب المساعدة) أبدى تجاهها موقفاً علنياً معادياً، حتى في ذروة الحرب الأهلية. بن غوريون والقيادة الأمنية-السياسية في إسرائيل لم يروا في الرئيس كميل شمعون جهةً صديقة يجدر الكفاح من أجله أو الدخول في مخاطر زائدة لا حاجة لها. بن غوريون لم يتردد في إيضاح هذا الأمر لأمين عام الأمم المتحدة في رسالة وجّهها له، في 30 حزيران 1958، حيث كتب «ليس عندي أي أساس للدفاع عن كميل شمعون، وبشكل عام نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أجنبية، لكنني أتوجس خشية على مصير الشرق الأوسط»[84]. في مسودة الوثيقة يشير بن غوريون إلى انه يأمل أن لا تطول أيام الرئيس شمعون، لكن هذه العبارة شُطبت من الصيغة النهائية للرسالة[85]. في حديث مع السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، آبا إيفين، لَفَت الأمين العام للأمم المتّحدة إلى انه أصغى لأقوال بن غوريون التي تعني أن الأساس هو الحفاظ على النظام في لبنان وليس بالضرورة تأبيد حكم كميل شمعون[86]. إلياهو ساسون، السفير الإسرائيلي في إيطاليا، وصاحب الخبرة الغنية في مجال العلاقات مع اللبنانيين، عاد وأبرق إلى وزارة الخارجية، في ذروة الأزمة اللبنانية، أن كميل شمعون وجماعته لم يُظهروا في الماضي أيَّ تعاطف مع إسرائيل، وأنهم أيضاً في الحاضر يتّخذون تجاهها موقفاً إعلامياً شديد العداء[87].

د- **تركيز بن غوريون على نظرية حلف الأطراف**. بعد حرب سيناء، ركّز بن غوريون على الإهتمام بنظرية حلف دول الأطراف التي كان يُفترض أن تضمّ إسرائيل وإيران وتركيا وأثيوبيا وكذلك السودان، وسط تعاون هذه الدول مع الأقليات غير العربية وغير المسلمة في الشرق الأوسط. هذا الحلف بنظر بن غوريون كان رداً مناسباً وعملياً على التمدد الناصري والسوفياتي، ولذلك إهتم بدفع هذه النظرية قدماً إبان الأزمة اللبنانية. في ذروة الأزمة، وبعد الإنقلاب في العراق، عقد بن غوريون إجتماعاً خاصاً في بيت غولدا مئير من أجل البحث في طلب المساعدة من الولايات المتحدة لتأسيس حلف الأطراف الذي سيكون، برأي بن غوريون، قادراً على الوقوف بوجه التمدد السوفياتي بواسطة عبد الناصر وكذلك سيكون قادراً على إنقاذ حرية لبنان وربما أيضاً حرية سوريا في وقت لاحق.

هـ- البراغماتية والعقلانية اللتان تتسم بهما شخصية بن غوريون. بعيداً عن كل هذه الأسباب، يعكس الحذر الذي أبداه بن غوريون الوجه البراغماتي والعقلاني في شخصيته المُركّبة. بن غوريون، المحاجج القوي واللاذع، كان رجل سياسةٍ ورجل فعلٍ أكثر عقلانيةً بكثير مما توحي به هيئتُه[88]. أزاء التناقض الحاصل بين الرؤية والطّموحات ذات الصلة بلبنان وبين الواقع الإقليمي والدولي كما انعكس في أزمة 1957 - 1958، تغلّب الجانب البراغماتي على الرؤية والطموحات التي تعود جذورها إلى فترة الإنتداب والتي لم تعد واقعية في نهاية الخمسينات.

خصائص السياسة الإسرائيلية خلال الأزمة

السياسة الإسرائيلية الحذرة تجلت في الإمتناع عن التدخل العسكري المباشر في الأزمة اللبنانية وفي تركيز الجهود على العمل السياسي مع الولايات المتحدة الأميركية من أجل أن تساعد الأخيرة لبنان، خصوصاً في صيف 1958 عندما وصلت الأزمة اللبنانية والإقليمية إلى ذروتها. «طوال هذه الأزمة كانت الولايات المتحدة على تواصل وثيق وحميم معنا. لقد التقيت أنا ويعقوب هرتسوغ، القائم بالأعمال الجديد في سفارتنا، عدة مرات أسبوعياً مع دالاس (وزير الخارجية الأميركي)» كتب أبا إيفين، السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة في حينه، في كتابه الأوتوبيوغرافي «فصول من الحياة»[89].

في منتصف نيسان 1958 أبلغت إسرائيل الولايات المتحدة أنها تنظر بعين القلق الشديد إلى التطورات في لبنان بسبب الخطر الذي يُحدق بالنظام الموالي للغرب في المنطقة جراء التآمر المصري السوفياتي وبسبب التداعيات المدمرة المتوقعة على المنطقة لسقوط لبنان[90]. في 18 حزيران 1958 أرسلت رسالة من قبل رئيس الحكومة ووزير الخارجية إلى وزير الخارجية الأميركي حذّرت إسرائيل فيها من أنه «بعد سقوط لبنان سيأتي دور الأردن والعراق وبعد ذلك كل الشرق الأوسط العربي»[91]. الدبلوماسيون الإسرائيليون حثوا محاوريهم الأميركيين على إظهار موقف أكثر فعالية في مساعدة أصدقاء الغرب في الشرق الأوسط وتفعيل عقيدة آيزنهاور في لبنان، من أجل الحفاظ على استقلاله وطابعه ومنع سقوط كميل شمعون قبل نهاية ولايته[92]. وكان هناك حُجّة إضافية أُثيرت أمام الأميركيين في نهاية حزيران، هي أنه في حال أدارت الولايات المتحدة الأميركية ظهرها

للبنان في ظل ضغط الناصرية فإن أي دولة في الشرق الأوسط لن تثق باستعداد الولايات المتحدة لمساعدة حلفائها وقت الضيق[93].

على المستوى العملي، قدمت إسرائيل مساعدةً متواضعة لكميل شمعون خصوصاً من خلال تزويده بالسلاح (بشكل مباشر وعن طريق إيران) واعتقال مجموعات مسلحة حاولت الإنتقال من سوريا إلى جنوب لبنان عن طريق إسرائيل (أنظر: علاقات إسرائيل بالحكومة اللبنانية). على المستوى الإعلامي بقيت إسرائيل بعيدة عن الواجهة وحرصت على سرّية المساعدة العملية التي قدمتها للسلطة اللبنانية. يعقوب هرتسوغ، القائم بأعمال سفارة إسرائيل في واشنطن، قال في مقابلة تلفزيونية بُثّت في 23 حزيران 1958 إن «سياسة إسرائيل تجاه الأزمة اللبنانية هي ضبط النّفس وعدم التدخل مطلقاً»، وعندما سُئل عن رأيه بما ينبغي للغرب أن يفعله في لبنان، أجاب بإقتباس مأخوذ من كتاب عاموس: «لذلك، على الحكيم على أن يصمت في ذلك الوقت، لأن الوقت سيئاً كان»[94].

الإنزال العسكري الأميركي في لبنان في 15 تموز، ونقل قوات عسكرية بريطانية إلى الأردن تناسَبَا مع السياسة الإسرائيلية، لكنهما في الوقت نفسه كشَفَا ضعفها الإستراتيجي في الصراع بين القوى العظمى على الشرق الأوسط. ونشأ هذا الأمر من طلب بريطانيا، وفي وقت لاحق الولايات المتحدة، السماح لطائراتها باستخدام المجال الجوي الإسرائيلي. صحيح أن الحكومة الإسرائيلية سمحت بالعبور فوق أجوائها في أوقات محدودة، لكنها فعلت ذلك من دون الحصول على التزام رسمي أميركي بالدفاع عنها ومنحها الحصانة في مواجهة الإتحاد السوفياتي. عبور الطائرات الأميركية والبريطانية فوق إسرائيل إعتبره السوفيات إجراءاً إستفزازياً، فنقلوا إلى إسرائيل رسالة احتجاج في 1 آب 1958 إتهموها فيها بالشراكة في العدوانية الأميركية والبريطانية ضد الشعبين اللبناني والأردني والدول العربية الأخرى وطالبوها بعدم فتح مجالها الجوي لخدمة الولايات المتحدة وبريطانيا[95].

لقد كان الإنقلاب في العراق بتاريخ 14 حزيران، وليس الأزمة اللبنانية، هو الذي هزّ بن غوريون والقيادة السياسية الأمنية في إسرائيل. إسقاط النظام الملكي في العراق جعل المخاطر المحدقة بمواقع الغرب في المنطقة أكثر حدّة[96]. في أعقاب الإنقلاب جَرَت مشاورات وتقديرات وضع في إسرائيل أُثيرت في إطارها، كما في خلال الفترة التي سبقت حرب سيناء، مقترحاتٌ لخطواتٍ عسكرية أحادية الجانب، مثل المقترحات التي أثارها

رئيس الأركان لاسكوف ويغآل ألون باستغلال الفرصة الناشئة من أجل احتلال الضفة الغربية، جميعها أو بعضها[97]. لكن بن غوريون تعامل مع هذه المقترحات بوصفها غير عملية وفضّل التركيز على ثلاثة إتجاهات عمل، تهدف إلى تعزيز قوة إسرائيل العسكرية ومكانتها الإقليمية والدولية:

أ- في المجال العسكري – بذل جهود لشراء أسلحة من الولايات المتحدة ودول أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وكندا[98]. في المقابل، أعطى رئيس الأركان لاسكوف تعليمات لضباط كبار في الجيش الإسرائيلي برفع مستوى جهوزية الجيش في مواجهة احتمال تدهور الوضع (تسريع التدريبات؛ مناورات الجهوزية؛ تسريع خطط إنتاج السلاح؛ زيادة الإحتياط). كل ذلك من دون زيادة التوتر أو إثارة شعور الهلع[99].

ب- في المجال السياسي – السعي لدى الولايات المتحدة تحديداً من أجل الحصول على مباركتها ودعمها لدفع فكرة حلف الأطراف مع تركيا وإيران والسودان وأثيوبيا قدماً بوصفها حاجزا أمام تمدد عبد الناصر[100]. إضافة إلى ذلك، توجّهت إسرائيل إلى الولايات المتحدة، فوراً بعد الإنقلاب في العراق، وأوصتها بتدخل إيران وتركيا هناك من أجل إعادة العجلة إلى الوراء خشية أن يسقط الشرق الأوسط كله في أيدي الناصرية والسوفيات[101]. في أعقاب هذا الطلب توثق التعاون السرّي بين إسرائيل ودول الأطراف (تركيا، وفي وقت لاحق إيران وأثيوبيا) بمباركة الولايات المتحدة[102].

ج- في المجال الإستراتيجي – السعي للحصول على دعم أميركي لردع الإتحاد السوفياتي عن شنّ أي هجوم ضد إسرائيل على خلفية زيادة التوتر بين القوى العظمى[103].

ينبغي التشديد على أنه حتى في ذروة الأزمة، في صيف 1958، عندما بَدَا أن النظام اللبناني قد ينهار وأن «لبنان الكبير» سيتفكك إلى مكوّنات طائفية مختلفة، بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، إمتنع بن غوريون عن إثارة أفكاره التي كان نظّر لها بين عامي 1954 – 1956 بشأن تغيير حدود وطابع لبنان، وذلك في سياق سياسته البراغماتية والحذرة تجاه الأزمة اللبنانية، وربما أيضاً لأنه لم يعد يرى أية مزايا في أي مبادرة إسرائيلية تجاه لبنان في ظل فكرة «حلف الأطراف»، التي بَدَتْ له واعدةً أكثر. في 19 تموز 1958 بعث أهارون ياريف، الملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن، بتوصيات حول سبل العمل، في ضوء الجو المتضامن الذي ساد البنتاغون تجاه إسرائيل آنذاك. من بين جملة أمور، إقترح ياريف

إستغلال الفرصة من أجل «القيام بما اقترحه ضابط كبير بشأن تعديل الحدود في المثلث وكذلك في لبنان والقطاع». بن غوريون علّق على ذلك في مذكراته بالقول إن «هذا الأمر مشكوك في جدواه»[104]. بن غوريون أوحى بموقفه هذا لوزارة الخارجية. في 16 حزيران أثار عزرا دانين بمبادرة منه، أمام هاملتون، أحد المسؤولين في السفارة الأميركية في إسرائيل، فكرة تقليص مساحة لبنان من خلال ضمّ أراض منها إلى سوريا وإسرائيل[105]. في ردّه على دانين، كتب والتر إيتان أنه يجد صعوبة في تصديق أن أقوالاً كهذه قيلت من جانبه لأنها لا تعكس حالياً سياسة الحكومة بأي شكل من الأشكال[106].

بعد انتهاء الأزمة اللبنانية، عاد بن غوريون وأثار مرة أخرى أفكاره المعروفة بشأن لبنان أمام جهات إسرائيلية وأجنبية، لكنه لم يبذل أيّ جهد لدفعها قدماً من الناحية العملية. وفي ردّ على اقتراح طَرَحهُ يغآل ألون (في تشرين أول 1958) يتعلق باحتلال الضفة الغربية، قال بن غوريون «نحن بحاجة إلى الليطاني أكثر من الضفة، وإذا اندلع خلاف جدي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان (ومن المحتمل جداً أن يندلع) واضطروا إلى تقسيم لبنان – فإن ضم الضفة الجنوبية لليطاني ليس متعذراً. فهذا أكثر أهمية لنا من كل الضفة الغربية»[107]. العميد في الإحتياط إسحاق بار أون، نائب الملحق العسكري الإسرائيلي في باريس، وفي وقت لاحق الملحق نفسه (1960 – 1964) يقول إنه خلال فترة ولايته طرح أمام العقيد دي باوسيا، صهر الجنرال ديغول والمقرب منه، فكرة إقتطاع جنوب لبنان المسلم من الجسم الأساسي للبنان المسيحي. بار أون يقول إنه «ورث» الإهتمام بهذه الفكرة من سلفه، عوزي ناركيس، وإن شمعون بيريس، مدير عام وزارة الدفاع ونائب الوزير، هو الذي دفع باتجاه هذه الفكرة[108]. يبدو أن معالجة هذه الفكرة في القناة الفرنسية لم تخرج عن نطاق الأحاديث العامة نحو المستوى العملي.

خلاصة واستنتاجات

إبّان الخمسينات، إحتل لبنان موقعاً ثانوياً في جدول أولويات السياسة الإسرائيلية الشرق أوسطية. بين عامي 1954 – 1956 أثار بن غوريون إقتراحات لرفع موقع لبنان إلى مكان أعلى في جدول الأولويات وبإتخاذ خطوات من شأنها أن تؤدي إلى تغيير جوهري في حدوده وطابعه. هذه الإقتراحات رُفضت بشدة من قبل موشيه شاريت، الذي كان أبدى

خلال فترة الإنتداب موقفاً أكثر تشكيكاً من موقف بن غوريون تجاه فرص إقامة دولة مارونية في لبنان وتأسيس حلف بينها والمشروع الإستيطاني اليهودي في أرض إسرائيل.

التدقيق في النقاش الحاد الذي تطور بين الرجلين، يُشير إلى وجود فهم أكثرَ عمقاً لدى شاريت للتغيرات السياسية والإجتماعية التي حصلت في لبنان منذ الأربعينات، ورؤيةٍ أكثر واقعية للخُلاصات المنبثقة عن هذه التغييرات. في المقابل، بقي بن غوريون أسيرَ نظريات الماضي الخاصة به حول إقامة دولة مارونية ضمن مساحة «لبنان الصغير» وضم جنوب لبنان حتى الليطاني إلى أرض إسرائيل. هذه النظريات كانت عديمة الصلة سواء بالواقع اللبناني أو الواقع الشرق أوسطي أو الواقع الدولي لسنوات الخمسينات.

الفصل العاشر

مواجهة إسرائيل للتهديدات الأمنية من لبنان

في مقدمة الأولويات الأمنية الإسرائيلية في الخمسينات، برز التهديد الإستراتيجي المنبثق عن مواجهة عسكرية شاملة بين إسرائيل والدول العربية - بعضها أو كلّها. وفي مرتبة أقل على جدول الأولويات حضرت ظاهرة التسلل، التي شكلت مشكلةً أمنية حقيقية ودائمة تساوي من حيث خطورتُها تهديد استئناف الحرب[1].

على الجبهة اللبنانية، كان ترتيب أهمية هذين التهديدين معكوساً. فبسبب ضعف الجيش اللبناني وعدم وجود نزاع فعلي مع لبنان حول القضايا الجغرافية، جرى التعامل مع التهديد الإستراتيجي المتمثل في مواجهة عسكرية مع لبنان على أنه تهديد ثانوي، قياساً بالجبهة المصرية، السورية وحتى الأردنية. صحيح أنه كان يوجد تهديد محتمل يتعلق بتفعيل قوات الجيش السوري من الأراضي اللبنانية، إلا أنّه على خلفية الضعف الداخلي في سوريا والخلافات المُتكررة التي طَغَت على علاقات سوريا - لبنان في الخمسينات، فإن هذا التهديد لم يَبدُ عملياً أو واقعياً. على أساس ذلك، بقي التسلل من الأراضي اللبنانية هو المشكلة الأمنية الرئيسية القائمة بين إسرائيل ولبنان التي أوجبت علاجاً مستمراً ومتواصلاً من الجانبين في تلك السنوات.

ظاهرة التسلل من الأراضي اللبنانية (1949 - 1958)

1. خصائص التسلل من الأراضي اللبنانية في الخمسينات

خصائص عامة

عرّف الجيش الإسرائيلي ظاهرة التسلل في الخمسينات بأنها «الدخول إلى أرض إسرائيل أو الخروج منها بشكل غير قانوني، باستثناء الدخول أو الخروج الذي تنفّذه وحدة عسكرية نظامية تابعة للعدو»[2]. الجيش حدّد نوعين من التسلل[3]:

أ- **تسلل غير عُنفي**. هو التسلل الذي يحصل لأسباب اقتصادية واجتماعية ولأهداف ليست عنفية، مثل رعاية الأغنام، عمليات التهريب، السرقات، عودة اللاجئين إلى قراهم، زيارات الأقارب إلى آخره. التسلل غير العنفي قام به بشكل عام أفرادٌ بمبادرات ذاتية من دون توجيه أو تنظيم من جهة رئيسية. ورغم أن هذا النوع من التسللّ لم يكن عنفياً في الأصل إلا أنه تحوّل أحياناً إلى عنفي، جراء تعقّد الوضع أثناء التنفيذ.

ب- **تسلل عنفي**. وهو التسلل الذي نُفّذ لأهداف عنفية مثل القتل، التخريب، زرع الألغام، السرقة والخطف. هذا النوع من التسلّل بدأ مطلع الخمسينات كمبادراتٍ فردية، بهدف الإنتقام والسرقة، وتحوّل لاحقاً إلى أُطر مأسسة ومنظمة على أيدي المجموعات الفلسطينية (المفتي وجماعته) أو الدول (مصر وسوريا).

خلال حرب الإستقلال فرَّ إلى لبنان لاجئون فلسطينيون، خصوصاً من الجليل وحيفا، سَكَن بعضهم في مخيمات لاجئين طارئة في ضواحي المدن الكبرى، وبعضهم إنتشر في المدن، البلدات والقرى الموزعة في أرجاء لبنان. جمهور اللاجئين الفلسطينيين خلق مشكلةً داخليةً صعبة للبنان، وكان المصدر البشري الأساسي للمتسللين إلى أرض إسرائيل.

ما هو عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هربوا إلى لبنان عام 1948؟ المعطيات في هذا الخصوص ليست دقيقة وموثوقة. بحسب مُعطى لبناني رسمي، مَكَث في لبنان نهاية أيلول عام 1948 نحو 66,000 لاجئ فلسطيني[4]. في مقابل ذلك تحدثت مصادر إسرائيلية في تلك الفترة عن رقم 15,000 لاجئ[5] وهو رقمٌ يبدو لنا قليلاً جداً. في أعقاب

عملية «حيرام» إرتفع عدد اللاجئين في لبنان إلى عشرات الآلاف. بحسب معطيات وزارة الداخلية اللبنانية، تواجد في لبنان كانون أول 1948 نحو 120 لاجئ فلسطيني[6]. بيني موريس، في كتابه «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947 – 1949» كتب أنه في مطلع عام 1949 تواجد على الأراضي اللبنانية بين 90,000 و 120,000 لاجئ[7]. بحسب تقديرات شعبة الإستخبارات العسكرية تواجد عام 1957 في لبنان 103,395 لاجئ، معظمهم من مناطق عكا، صفد وحيفا، وبعضهم من مناطق الناصرة، طبريا، ويافا[8]. معظم اللاجئين (نحو 75 بالمئة) كانوا مسلمين سنة وبعضهم شيعة ومسيحيون[9]. من مجمل هذه التقديرات يمكن القول إن عدد اللاجئين الذين هربوا إلى لبنان خلال حرب الإستقلال هو نحو 100,000 لاجئ، أي ما يوازي عشرة في المئة من سكان لبنان في ذلك الوقت.

هذه الإضافة الجوهرية إلى عدد سكان لبنان هدّدت بتقويض النسيج السياسي والإجتماعي الحساس في لبنان. لذلك، رفض لبنان أكثر من بقية الدول العربية إستيعاب اللاجئين إلى الأبد، بذريعة أنهم يشكلون عبئاً لا يمكن تحمّله سواءً من الناحية السياسية الداخلية أو من الناحية الإقتصادية – بسبب انعدام القدرة على تأمين مصادر الغذاء والعمل لهم[10]. على خلفية ذلك إنتهج لبنان سياسة تمييز ضد اللاجئين، تجلّت، من بين جملة أمور، بالحد من إعطاء تراخيص عمل لهم، تقييد حرية التنقل داخل لبنان، إلزامهم بحمل بطاقة هوية خاصة والتمييز فيما يتعلق بالضرائب والجمارك[11]. نتيجة مكانتهم هذه، أقام الفلسطينيون بشروطٍ معيشية متدنية، وصلت حد الجوع، وهم ينتظرون فرصة العودة إلى بيوتهم، فيما ذكرى ممتلكاتهم التي تركوها ورائهم لا تزال حية في نفوسهم. «هذا العامل بحد ذاته يكفي لإجبار الناس على ترك مكان سكناهم والإنتقال عبر الحدود من أجل الحصول على طعام» بحسب ما جاء في وثيقة أعدّتها إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية في كانون أول 1951 تحت «عنوان عمليات التسلّل في منطقة عمليات القيادة»[12].

جمهور اللاجئين هذا شكّل، كما ذُكر، المصدر البشري الرئيسي الذي جاء منه المتسللون. إليهم إنضمّ أيضاً متسللون لبنانيون، شيعة وبدو – من سكان جنوب لبنان، لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى. الظروف المعيشية القاسية، الإحباط والشعور بالمرارة، إلى جانب القرب الجغرافي من الأماكن التي طُردوا منها، كلّ ذلك أوجد لدى اللاجئين

حافزيةً للعمل في التسلل. وكان هناك سلسلة طويلة من العوامل الإضافية، بعضها خاص بالساحة اللبنانية وبعضها يشمل الساحات الحدودية الأخرى، سهّلت عمليات التسلل: الحدود الطويلة بين إسرائيل ولبنان، التي انتشرت عليها قواتٌ قليلة من الجيش والشرطة (على الجانبين) واجهتْ صعوبةً في التصدي بفاعلية لظاهرة التسلل؛ غياب السيطرة والرقابة الفعّالَيْن من قبل الجيش اللبناني على معسكرات ومخيمات اللاجئين وعلى منطقة جنوب لبنان بأجمعها؛ البنية الطوبوغرافية لمنطقة الحدود – أرض جبلية معقدة، لا يوجد فيها موانع طبيعية وإصطناعية؛ وجود سكان فلسطينيين متعاطفين ومؤيدين داخل مخيمات اللاجئين في لبنان، وكذلك في البلدات في أرجاء الجليل؛ وتقليد قديم من العمل في التهريب على منطقة الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

يمكن تقسيم ظاهرة التسلل من الأراضي اللبنانية في الخمسينات إلى ثلاث فترات فرعية:

أ- **الفترة الأولى** (1949 – 1952): فترة التسلل غير العنفي. هذه الفترة أعقبت حرب الإستقلال وكان اللاجئون الفلسطينيون في لبنان لم يَستفيقوا بعد من صدمة الهزيمة. العامل الرئيسي الذي يميّز هذه الفترة كان التسلل غير العنفي على أنواعه، بمبادرات فردية أو مجموعاتٍ محلية، من دون وجود جهة مركزية تُنظّم وتُوجّه الناشطين أو تُشرف عليهم.

ب- **الفترة الثانية** (1953 – 1954): التسلل العنفي بمبادرة وتنظيم المفتي أمين الحسيني وجماعته. في هذه الفترة إنتعش المفتي وجماعته وبدأوا بتنظيم جماعات المتسللين من جنوب لبنان بواسطة «مقاولين» محلّيين وبمساعدة من سوريا والسعودية. خلال هذه الفترة بدأ التسلل العنفي يتحول إلى العامل الأكثر أهمية، فيما بدأ وزن التسلل غير العنفي بالإنخفاض.

ج- **الفترة الثالثة** (1955 – 1958): ظاهرة «الفدائيون»- التسلل العنفي المنظم من قبل دولة. مع ظهور «الفدائيون»، الذين جرى تنظيمهم وتوجيههم من قبل مصر وبمساعدة سوريا، تحوّل التسلل العنفي الذي حظي بمساعدة رسمية، إلى العامل الرئيسي وانخفض وزن التسلل التقليدي غير العنفي وغير المنّظم. التسلل العنفي المُوجّه والمُدرّب مصرياً، وصل ذروته عام 1956 ثم عاد وتراجع في الأعوام التالية على اثر حرب سيناء.

1949 - 1952 فترة التسلل غير العنفي

التسلل غير العنفي من الأراضي اللبنانية بدأ صيف 1948 وراكَمَ زخماً عام 1949 ومطلع الخمسينات. تقارير الجيش الإسرائيلي عن تلك الفترة أشارت إلى ثلاث خصائص عامة للتسلل غير العنفي من الأراضي اللبنانية[13]:

أ- **التسلل لأهداف جنائية:** التهريب، السرقة أو النهب. هذا النوع من التسلل الذي نفّذته عصاباتٌ فلسطينية وأحياناً أيضاً شيعيةٌ محلية، شكّل جزءاً مهماً من مجمل عمليات التسلل غير العنفي. أسبابه الرئيسية: الضائقة الإقتصادية للاجئين الفلسطينيين (والسكان الشيعة في جنوب لبنان)؛ وفروقات الأسعار الكبيرة بين إسرائيل ولبنان. عمليات التسلل حصلت عن طريق البر وعن طريق البحر، بواسطة سفن صغيرة لسكان عكا وحيفا إلى منطقة عكا بشكل خاص[14]. البضائع المهرّبة كانت: التنبك، القهوة، البذور، البقر، الأقمشة، الأحذية والمواد الغذائية. إلى جانب ذلك جرى تهريب المخدّرات والأموال أيضاً[15].

ب- **التسلل لأغراض سَكَنية واجتماعية:** عودةُ اللاجئين إلى قراهم، زيارة الأقارب، تسوية أوضاع الممتلكات. بعض المتسللين دخلوا إسرائيل برغبة العودة والإستقرار في قرى الجليل، وبهدف زيارة أقاربهم الذين بقوا تحت الحكم الإسرائيلي، أو من أجل استعادة الممتلكات التي تركوها أثناء المعارك أو لتسوية أوضاعهم المالية في البلاد. هؤلاء المتسللون إستُقبلوا غير مرة بتعاطف من أصدقائهم وأقربائهم في إسرائيل، الذين ساعدوهم على إيجاد فرصة عمل وتسوية أوضاعهم الشخصية[16]. بيني موريس يقدر أن عشرات الآلاف من اللاجئين نجحوا بين منتصف 1948 و 1953 في العودة إلى قراهم السابقة بشكل غير قانوني، وفي هذا السياق إحتلّت العودة من لبنان إلى الجليل مكاناً بارزاً[17].

ج- **إجتيازات حدودية محلية للسكان اللبنانيين.** السكان اللبنانيون في القرى المحاذية للحدود دخلوا إلى إسرائيل غير مرة، مستغلين حقيقة أن الحدود في تلك الفترة كانت مُشْرَعة تماماً، تفتقد إلى شبكة موانع وأسيجة فعالة، وكانت تحرسها قوات عسكرية وشرطية قليلة جداً. ضمن هذه المجموعة يوجد أيضاً رعاة الماشية والمزارعون اللبنانيون الذين عبروا الحدود من أجل حراثة أراضيهم التي بقيت في

أرض إسرائيل، وعمليات التسلل من أجل تعشيب الأرض[18].

خلال هذه الفترة إتّسمت الغالبية الساحقة لعمليات التسلل من الأراضي اللبنانية بطابع غير عنفي[19]. هذا الأمر برز تحديداً على خلفية بداية ظاهرة التسلل العنفي في الجبهتين الأردنية والمصرية. بين نيسان 1951 وآذار 1952 سُجّلت 37 حالة تسلل عنفي في كل الساحات من ضمنها حالة واحدة فقط على الساحة اللبنانية[20]. بين نيسان 1952 وآذار 1953 سُجّلت 44 حالة تسلل عنفي في كل الساحات مقابل غياب أي حالة من هذا النوع من الأراضي اللبنانية[21]. حتى أعداد المصابين جراء عمليات التسلل من الساحة اللبنانية كانت ضئيلة قياساً إلى بقية الساحات: بين عامي 1951 - 1952 تسببت عمليات التسلل على الجبهة اللبنانية بمقتل إسرائيليَيْن وجرح اثنين آخرَين فقط. وذلك في مقابل 90 قتيلاً و 149 جريحاً على الجبهة الأردنية، 15 قتيلاً و 32 جريحاً على الجبهة المصرية، 94 قتيلاً و 46 جريحاً على الجبهة السورية[22].

1953 - 1954 التسلل العنفي المُنظّم بمبادرةٍ من المفتي

خلال هذه الفترة بدأ التسلل العنفي يكون أكثر جديةً حتى على الجبهة اللبنانية-الإسرائيلية. في عام 1953 سُجّلت في لبنان 122 عملية تسلل من ضمنها 22 تسللاً عنفياً و100 تسلل غير عنفي[23]. العمليات العنفية في هذا العام شملت: مهاجمة آليات تحركت على الطرّق الحدودية (كمائن ضد الباصات المدنية وآليات الجيش والشرطة)؛ إطلاق النار على مستوطنات إسرائيلية (المالكية، شومرة، إيلون)[24]. عام 1954 إنخفض حجم عمليات التسلل العنفي، لكن ارتفع وزنها النسبي قياساً لمجمل الأنشطة: في هذا العام نُفّذت 51 عملية تسلل على الحدود اللبنانية من ضمنها 14 عنفية[25]. الأنشطة العنفية إشتملت على سرقة الآليات، التي حصلت على طرقات محاذية للحدود، وإطلاق النار على القرية البدوية عرب العرامشة (شمال إيلون)[26]. تجدر الإشارة إلى أن حجم عمليات التسلل من الحدود اللبنانية في عامي 1953-1954 كان قليلاً بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، كما أن درجة خطورتها (التي انعكست في عدد الإصابات) كانت قليلة. يتجلّى ذلك في الجداول التالية:

حجم النشاط من لبنان مقابل النشاط في الساحات الأخرى في عامي 1953-1954[27]

البلد	1953		1954	
	التسلل العنفي	التسلل غير العنفي	التسلل العنفي	التسلل غير العنفي
لبنان	22	100	14	37
سوريا	20	30	32	41
الأردن	409	1196	312	536
مصر	152	898	201	634
المجموع	**603**	**2224**	**559**	**1248**

الإصابات الناتجة عن عمليات التسلل في الساحة اللبنانية خلال عامي 1953-1954 مقارنة بالساحات الأخرى[28]

البلد	1953		1954	
	القتلى	الجرحى	القتلى	الجرحى
لبنان	2	7	-	2
سوريا	-	3	-	4
الأردن	57	80	34	92
مصر	8	13	7	43
المجموع	**67**	**103**	**41**	**141**

في حين أن التسلل من لبنان خلال الفترة الفرعية الأولى جرى من دون تنظيم وتوجيه من قبل جهة رئيسية، فإنه في الفترة الثانية برز المفتي وجماعته كجهة تنظّم مبادراتِ التسلل العنفي من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل. من مقر إقامته في القاهرة إعتاد المفتي السفر إلى سوريا ولبنان من أجل تشجيع تسلل اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في هذين البلدين، وإجراء اتصالاتٍ بحكام سوريا ولبنان من أجل الحصول على مساعدةٍ للكفاح الفلسطيني[29]. بالنسبة للمفتي، كان الهدف من عمليات التسلل العنفي هو زيادة التوتر على الحدود والدفع باتجاه تأزيم العلاقات بين إسرائيل والدول العربية[30]. حتى تموز 1954 عمل المفتي بالتعاون مع قريبِهِ جمال الحسيني، لكن بعد اندلاع الخلافات بينهما، انتقل الحسيني للعمل في خدمة السعوديين الذين كان لهم مصلحة في تعزيز الفلسطينيين من

أجل إضعاف خصومهم الهاشميين[31].

خلال نشاطهم في لبنان إمتنع المفتي ومساعدوه عن إقامة بنية تحتية عسكرية سرّية منظّمة مثل التي أقامتها حركة فتح وبقية المنظمات الفلسطينية المسلّحة مع ظهورها في الستينات. أسلوب عملهم إرتكز على رجال إتصال في جنوب لبنان قاموا باستئجار أشخاص ميدانيين بواسطة «مقاولين»، بعضهم قادة فلسطينيون شاركوا في حرب الإستقلال أو نشطاء من سنوات «الثورة العربية». الإتصال مع «المقاولين» كان لمرة واحدة، وفي حال رضي الطرفان عن النتائج فإنه يتكرر مرات أخرى[32]. المفتي ومساعدوه إستعانوا خلال ممارستهم نشاطهم هذا بسوريا، وفي هذا الإطار لعب بنك الأمة في دمشق دوراً مركزياً في تحويل الأموال كمصدر للتمويل[33]. الحكومة السعودية، من جهتها، أيّدت جمال الحسيني ومنحته دعماً مالياً صغّيراً، أتاح له المبادرة إلى ممارسة أنشطة سرّية ضد إسرائيل، موازية لأنشطة المفتي[34].

في عامي 1953 - 1954 تبلورت في لبنان عدة مجموعات متسللين، عملت في صفوف المفتي، وفي وقت لاحق شكّلت خزاناً بشرياً جنّدت مصر منه «الفدائيون». إحدى أبرز هذه المجموعات كانت مجموعة برئاسة محمود عزيز نعنعة، أحد ثقاة المفتي القديمين، من مواليد طبريا، وكان ممن شاركوا في «الثورة العربية» كقائد لمجموعة مقاتلين في الجليل. مجموعته عملت في خدمة المفتي واستعانت بأموال من سوريا والعراق. وأثناء عملها في جنوب لبنان حصلت على مساعدة من عائلة الخليل، عائلة لبنانية شيعية إقطاعية ذات نفوذ كبير في صور[35]. منذ 1955 تحوّل نعنعة إلى شخصية مفتاحية في منظمة «الفدائيون» داخل لبنان. مجموعة فلسطينية أخرى عملت في لبنان هي مجموعة «عباد الرحمن» التي أشار إليها بن غوريون في مذكراته في 5 تموز 1953[36]:

«هناك أيضاً مجموعة إرهابية في الجليل من جماعة صبوري سابقاً موجودين في لبنان، يُسمّون أنفسهم «عباد الرحمن». هدفهم الإرهاب في إسرائيل. يرأسهم الكابتن في وحدة الجبهة (الأردنية). عددهم عشرة أشخاص يحاولون تجنيد عرب إسرائيليين...».

هذه المجموعة التي ضَمَّت أيضاً مُتسلّلين فلسطينيين، عملت في عامي 1953–1954 من لبنان بإمرة المفتي وبدعم وتدريب الإستخبارات السورية في لبنان، وتحت غطاء منظمة خيرية تقدم مساعدات إلى لاجئي أرض إسرائيل كانت تعمل بشكل رسمي في لبنان. هذه

المجموعة كانت تعُدُّ بضعة عشرات من الأفراد، برز من بينهم لاجئون من قرية صفورية في الجليل ورجال من قبيلة عرب الحمدون البدوية ممن هربوا من الجليل الشرقي إلى جنوب لبنان خلال حرب الإستقلال. هذه المجموعة نظّمت خلايا عملياتية ووسائل قتالية في معسكرات اللاجئين وفي القرى الحدودية الشيعية (بنت جبيل، مروحين، يارين، العزّية). كما أنها حاولت تجنيد عرب إسرائيليين إلى صفوفها. المجموعة نفّذت سلسلة من الأنشطة العنفية في عامي 1953–1954 من ضمنها: مهاجمة سيارة متنزهين قرب ميرون؛ قتل شركسي من قرية الريحانية؛ قتل مواطنَيْن يهوديين في مستوطنة تسيبوري؛ إطلاق نار على آلية في شارع الشمال؛ إطلاق نار باتجاه مستوطنات شومرة، إيلون والمالكية[37].

عندما بدأ «الفدائيون» نشاطهم من الأراضي اللبنانية، تم تجنيد أفراد مجموعة «عباد الرحمن» من قبل مصر وتشغيلهم في الجليل في إطار مهام تجسسية وإرهابية. في تشرين أول 1955 إعتقل الجيشُ الإسرائيلي إثنين من أعضاء هذه المجموعة خلال عودتهما من مهمة عبر الحدود[38]. أثناء التحقيق معهما أفاد المعتقلان أنهما ينتميان إلى مجموعة من «الفدائيون» تعمل في مخيم عين الحلوة للاجئين قرب صيدا بتوجيه مصري[39].

1955 - 1958 ظاهرة «الفدائيون»: التسلل العنفي المنظم من قبل دولة

الظاهرة البارزة خلال هذه الفترة الفرعية كان ظهور «الفدائيون» – متسللون لغايات عنفية، منظّمون ومدرّبون من قبل مصر بهدف دفع مصالح النظام الناصري قدماً. إسم «الفدائيون» مُشتقّ من جذر فداء، «تضحية»، أي المضحون بأنفسهم أو الذين يأخذون على عاتقهم تنفيذ عمليات انتحارية. «الفدائيون» خضعوا للتشغيل المصري في مهام قتالية صغيرة عبر الحدود من مصر والأردن ولبنان، أما فكرة إقامة وحدات «الفدائيون» فيعودُ مصدر إستلهامها إلى أنشطة العصابات التي نظمتها مصر بين عامي 1952 - 1954 ضد القوات البريطانية على طول قناة السويس[40].

تشغيل «الفدائيون» في لبنان، كما في مصر والأردن، أدّى إلى تصاعد عمليات التسلل العنفي وزيادة درجة خطورتها، والى تراجع حجم التسلل غير العنفي. لكن حتى خلال هذه الفترة بقي حجم التسلل من لبنان – العنفي وغير العنفي – ضئيلاً جداً قياساً إلى عمليات التسلل من بقية الدول العربية، كما يظهر الجدول التالي:

حجم عمليات التسلل من لبنان مقارنة مع حجم عمليات التسلل من ساحات أخرى في عامي 1955–1958[41]

البلد	1955		1956	
	التسلل العنفي	التسلل غير العنفي	التسلل العنفي	التسلل غير العنفي
لبنان	7	30	30	41
سوريا	113	41	68	119
الأردن *	198	206	320	224
مصر	266	306	544	433
المجموع	**584**	**583**	**962**	**817**

البلد	1957		1958	
	التسلل العنفي	التسلل غير العنفي	التسلل العنفي	التسلل غير العنفي
لبنان	14	30	7	88
سوريا	143	340	106	316
الأردن *	244	393	138	448
مصر	87	410	100	390
المجموع	**488**	**1173**	**351**	**1242**

* تشمل عمليات رمي الحجارة على الخط المدني في القدس.

حجم الأنشطة العنفية من الساحة اللبنانية عام 1955 لم يتجاوز سبعة عمليات، وذلك، بشكل أساسي، بفضل الأنشطة الوقائية للحكومة اللبنانية. في عام 1956، عام الذروة بالنسبة للجهود المصرية في تشغيل «الفدائيون»، حصل إرتفاع دراماتيكي، ووصل عدد الأنشطة العنفية من الأراضي اللبنانية خلال هذه الفترة إلى ذروة الـ30 عملية. بعد حرب سيناء سُجّل انخفاضٌ في عدد الأنشطة العنفية وفي درجة خطورتها – 14 نشاط في عام 1957 و7 أنشطة في عام 1958. الأحداث الرئيسية في الأنشطة العنفية من الأراضي اللبنانية بين عام 1955 – 1958 كانت:

أ- 1955 – خلال العام برز حادثان خطران نفّذهما «الفدائيون» في شهر أيلول: تفجير عبوات ناسفة في مستوطنة علما (13 أيلول)؛ ومهاجمة باص مدني، كان في طريقه

من ميرون إلى كفار شماي (22 أيلول)، مما أدّى إلى قتل اثنين من ركابه وجرح 10[42].

ب- 1956 – برز خلال هذا العام إستهداف آليات الشرطة وحرس الحدود، تفجير خزان الماء في مستوطنة غورن وتفجير بيوت ومهاجمة مدنيين في بلدات عربية محاذية للحدود (جُرديح، عرب العرامشة، فسوطة)[43].

ج- 1957 – برز خلال هذا العام زرع عبوات ناسفة في مستوطنات يهودية وعربية محاذية للحدود (بما في ذلك كفار غلعادي، معونا، وشومرة). التنفيذ بشكل عام كان مستواه متدنٍ والإصابة الوحيدة التي سُجلت كانت امرأة من معونا أصيبت بجراح طفيفة[44].

د- 1958 – برزت هجماتٌ ضد دوريات حرس الحدود. كذلك ينبغي الإشارة إلى حادثتين ضد مجموعاتٍ شيعية معارضة لنظام كميل شمعون، كانت في طريقها من لبنان إلى سوريا وعادت عبر أرض إسرائيل، على خلفية الحرب الأهلية في لبنان[45].

خصائص تشغيل «الفدائيون» من الأراضي اللبنانية

كما ذُكر، بين عامي 1955 – 1958 تم تشغيل «الفدائيون» من قبل مصر سواءً على الحدود المصرية أو الأردنية أو اللبنانية بهدف تنفيذ عمليات قتالية صغيرة ضد إسرائيل. وكانت القيادة المصرية متورطة في هذا التشغيل، ورأتْ في أسلوب العمل هذا وسيلةً ناجعة يمكن من خلالها إستنزاف إسرائيل واستقطاب دولٍ موالية للغرب مثل لبنان والأردن إلى الصراع ضد إسرائيل، الذي لعبت فيه مصر دوراً مركزياً[46]. يمكن تقسيم عمل «الفدائيون» في لبنان وتشغيلهم فيه إلى ثلاث فترات فرعية: إعداد البنية التحتية وبداية التشغيل عام 1955؛ التشغيل المكثف لـ«الفدائيون» خلال عام 1956 كجزء من الجهد المصري العربي؛ وتراجع أنشطتهم بعد حرب سيناء خلال عامي 1957 – 1958.

في المرحلة الأولى من العمل والتشغيل، في النصف الأول من عام 1955، لوحظت مؤشرات انعدام الخبرة والتنسيق. لم يوجد مركز واحد دائم ولم يُعين شخص واحدٌ كمسؤول عن إدارة الأنشطة. أنشطة «الفدائيون» أديرت أحياناً من دمشق، وأحياناً من بيروت، وأحياناً من قبل الملحق العسكري المصري في دمشق وبيروت، الرائد جمال محمد، وأحياناً من قبل موفدين خاصين جاؤوا من مصر. التدابير التي اتّخذتها إحدى

هذه الجهات لم تكن دائماً معروفة بالنسبة للآخرين[47]. ويبدو أن الجهد الأساسي في تحضير البنى التحتية العملياتية – تجنيد «الفدائيون» من أوساط جمهور اللاجئين، تنظيمهم ضمن مجموعات، تجهيزهم وتسليحهم – جرى على أيدي موفدين خاصّين جاؤوا إلى لبنان من مصر واستعانوا بالإستخبارات العسكرية السورية (المكتب الثاني). هكذا على سبيل المثال، وصل إلى لبنان في حزيران 1955 حمدي جاعوني، فلسطيني مؤيّد للمفتي، حاصل على جنسية مصرية، من أجل تنظيم نشاط «الفدائيون»، لكنه اعتُقل على أيدي السلطات اللبنانية[48]. إعتقالُهُ أثار حالةً من الهلع عند مُرسِليه أدت إلى تدخل القيادة المصرية بمن في ذلك عبد الناصر وسكرتيره الرائد كمال رفعت، المشرف على تشغيل «الفدائيون» في مصر. المصريون نجحوا في إطلاق سراح جاعوني مقابل إلتزام من جانبهم بإخراجه من لبنان، من دون عودته إليه[49].

في 31 آب 1955 ردَّ الجيش الإسرائيلي على هجمات لـ«الفدائيون» من مصر باجتياح مركز شرطة خان يونس. بعد الإجتياح أوقفَ المصريون نشاط «الفدائيون» من قواعدهم في قطاع غزة وفضّلوا مواصلة تشغيلهم عبر حدود الأردن ولبنان بواسطة الملحقين العسكريين في هاتين الدولتين[50]. التغيير في سياسة التشغيل المصرية أدّى إلى التشدد في طبيعة الأنشطة من جنوب لبنان في أيلول 1955، الأمر الذي استدعى اتّخاذ إجراءات وقائية من قبل السلطات اللبنانية. هذه الإجراءات وضعت صعوبات كبيرة أمام نشاط «الفدائيون» من لبنان في نهاية 1955، واضطرَّت المصريين إلى إبعاد البِنية التحتية العملانية لـ«الفدائيون» من قرب الحدود الإسرائيلية–اللبنانية إلى بلدة دير القمر المسيحية في جبل الشوف[51].

خلال عام 1956 تحسّن الجانب التنظيمي لنشاط «الفدائيون» من لبنان، وتوسّعت أنشطتهم كثيراً. في هذه الفترة تم تشغيل «الفدائيون»، كما أشير، من قبل الرائد جمال حماد، الملحق العسكري المصري في سوريا ولبنان[52]. تحت إمرته عملت عدة خلايا كان مركزها مدينة صور[53]. المصريون والسوريون زوّدوا هذه الخلايا بالمال والسلاح والمواد المتفجرة والرواتب الشهرية[54]. في النصف الثاني من عام 1956 تعرضت البنية التحتية لـ«الفدائيون» في لبنان إلى ضربة قاسية، جرّاء عمليات وقائية فعالة نفّذتها قوات الأمن اللبنانية. هذه العمليات الوقائية كانت ناجمة عن توجيه «الفدائيون» للعمل ضد حكم كميل شمعون، في سياق الجهود المصرية للتآمر على النظام اللبناني الموالي للغرب. هذا النشاط التآمري ضدّ النظام

أشرف على تنسيقه مساعد الملحق العسكري المصري، النقيب حسن خليل. السلطات اللبنانية غضّت الطرف عن أنشطة «الفدائيون» طالما كان الخليل يركّز جهوده في إرسال مجموعاتهم إلى إسرائيل، لكن عندما نقل حسن خليل مركز ثقل نشاطه إلى التآمر الداخلي، بل ووقف وراء محاولة اغتيال الرئيس شمعون، قرّر النظام اللبناني وضع حدٍّ للمسألة[55]. الأجهزة الأمنية اللبنانية كشفت عدة شبكات سرّية واعتقلت 45 شخصاً كانوا متورطين في عمليات تخريبية ضد منشآت غربية في لبنان، وفي محاولات اغتيال ضد زعماء لبنانيين وفي تأجيج أعمال الشغب الطائفية بين المسيحيين والمسلمين. كذلك تم مصادرة كمية كبيرة من السلاح والمواد المتفجرة التي كانت مُعدّةً جزئياً لعملاء داخل إسرائيل[56]. جزء من نشطاء «الفدائيون» إضطر إلى الهرب من لبنان، من بينهم محمود عزيز نعنعة، من مؤيدي المفتي سابقاً وشخصية مفتاحية في تنظيم «الفدائيون» في لبنان منذ عام 1955 [57].

في أعقاب حرب سيناء وإخلاء قطاع غزة في آذار 1957، تواصل نشاط «الفدائيون» من الساحة المصرية، الأردنية واللبنانية، لكن أسلوبه تغيّر. منظمة «الفدائيون»، التي إتّسمت بطابع التنظيم العربي الجامع الذي تُشغّله مصر ضد إسرائيل في 1956، فقد من وهجه، وتفكك وصار يُشغل من قبل المصريين والسوريين بشكل أساسي لأهداف إستخبارية وتآمرية داخلية في الدول العربية. في لبنان إستمر «الفدائيون» في تنفيذ عمليات تسلل عنفية بشكل عشوائي، أحياناً بمبادرة من السوريين وأحياناً بتشجيع منهم[58]. هذه العمليات كانت بشكل أساسي عمليات تخريبية، نفذت بين الحين والآخر على مقربة من المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للحدود أو في بيوت طَرَفية داخل هذه المستوطنات، واتّسمت عموماً بمستوى تنفيذي متدنٍ[59]. الحكومة اللبنانية، من جانبها، اتّخذت إجراءات وقائية ضد العناصر التآمرية الموالية لسوريا، بحيث ضيقت على أنشطة «الفدائيون» وأسهمت في خفض حجم عمليات التسلل العنفية في عامي 1957 – 1958 [60].

دور سوريا في تشغيل «الفدائيون» من لبنان

شكّلت دمشق بالنسبة للمصريين مكاناً مريحاً لتشغيل «الفدائيون» عبر الأراضي اللبنانية. الملحق العسكري المصري في سوريا ولبنان لعب، كما أشرنا، دوراً مفتاحياً في تشغيل «الفدائيون»، وبسبب الموقع المهم لدمشق إختار الرائد كمال رفعت، سكرتير عبد الناصر،

الذي أشرف على تشغيل «الفدائيون»، زيارتها[61]. في صيف 1955 وضعت الإستخبارات العسكرية السورية علاقاتها وعملائها في الأردن ولبنان في تصرف المصريين. في المرحلة الأولى، التعاون بين مصر وسوريا كان محدوداً، على ما يبدو، في الإطار الإستخباري فقط. ولكن، في نهاية أيلول 1955 فوّض عبد الناصر شخصياً أحد نشطائه في دمشق ببناء علاقة مع ضباط كبار في هيئة الأركان السورية[62].

منذ نهاية حرب الإستقلال وحتى ظهور «الفدائيون» حرص السوريون على الإشراف الدقيق على حدودهم مع إسرائيل، في سبيل منع تدهور الأوضاع إلى حالة حرب لم يكونوا يريدونها. صحيح أنهم سمحوا بدرجة معينة من التسلل عبر حدودهم، لكنهم حرصوا أن يكون هذا التسلل خاضعاً للمراقبة، وأن يتم استغلاله في سبيل تحقيق أهدافهم السياسية والعسكرية. على خلفية سياستهم هذه حرص السوريون على عدم السماح بتسلل «الفدائيون» من أراضيهم مباشرة إلى أراضي إسرائيل، وفضّلوا القيام بذلك عبر شمال الأردن أو جنوب لبنان – وهو نمطٌ عملي سوري معروف جيداً حتى هذا اليوم[63]. فضلاً عن ذلك، حاول السوريون أيضاً أن يُظهِروا وجهاً متنكراً لتشغيل «الفدائيون» تجاه الدول الغربية، وخصوصاً تجاه الولايات المتحدة. في مطلع كانون أول 1955 أبلغ رئيس هيئة الأركان السورية، شوكت شقير، الملحق العسكري الأميركي في دمشق بتلقيه اقتراحاً من المصريين بالسماح لـ«الفدائيون» بالعمل في سوريا. وبحسب أقواله، تشاور في هذا الشأن مع زميله، رئيس أركان الجيش اللبناني، وكلاهما ردّ على المصريين بأنهما لن يتعاونا معهم لأن النتيجة ستكون عمليات عقابية إسرائيلية ضد بلديهما[64]. كل ذلك، فيما كان السوريون يتعاونون مع المصريين في تشغيل «الفدائيون» عبر لبنان وشمال الأردن.

التصدي الإسرائيلي لعمليات التسلل من لبنان

1. نظرة القيادة الإسرائيلية إلى ظاهرة التسلل

ظاهرة التسلل بمُجملِها كانت في نظر القيادة الإسرائيلية إنعكاساً لعداوة العالم العربي تجاه دولة إسرائيل ولشعور المظلومية الذي لحق بعرب أرض إسرائيل خلال حرب الإستقلال. على هذا الأساس تولّد الإستنتاج بان التسلل ليس حالةً عابرة، وإنما وضعٌ يمكن أن يستمر أعواماً كثيرة[65]. منذ بداية الخمسينات، عندما كان التسلل لا يزال غير عنفي وغير منظّم،

سادت الخشية وسط المسؤولين الكبار في القيادة السياسية والأمنية بأن هذه الظاهرة من شأنها أن تتحول في نهاية المطاف إلى سلاح بأيدي الدول العربية. رؤوفين شيلواح عبّر عن ذلك بشكل واضح خلال مشاورة أجرَتها وزارة الخارجية في باريس (24 – 25 آب 1953) حول أساليب العمل السياسية الإسرائيلية في الشرق الأوسط[66]:

> «فيما يتعلق بعمليات التسلل، هذا ليس تفصيلاً صغيراً للوهلة الأولى، بل برأيي مسألة رئيسية جداً. لستُ مستعداً للقبول بفرضية أن الحكومة الأردنية لديها مكتب أو قسم يُخطط لعمليات التسلل في هذه المنطقة أو تلك. ورغم أني أعزو جزءاً ملحوظاً من هذه الحوادث إلى حقائق موضوعية (أي وجود لاجئين على الحدود وطول الحدود وعدم وجود فرص عمل وسهولة العبور والسرقة) فإني لن أتفاجأ إذا ما بدأت الدول العربية في يوم من الأيام (وأعتقد أن هذا اليوم غير بعيد) في التعامل مع هذا الأمر بوصفه سلاحاً ممتازاً ضدنا، وتنظيم عمليات التسلل... من المنظور العربي يسهل جداً استخدام سلاح التسلل، فهو لا يتطلب جهوداً ولا تنظيماً...».

القيادة الإسرائيلية نظرت إلى عمليات التسلل غير العنفية بوصفها خطراً على التركيبة الديموغرافية في إسرائيل وسلامتها الجغرافية، وكجزء من الكفاح الإسرائيلي لترسيم الحدود الطارئة لخط الهدنة. هذا الأمر أدّى إلى التعامل مع التسلل، حتى غير العنفي، بوصفه خطراً أمنياً وليس مشكلةً إنسانية ينبغي التصدي لها بأدوات مدنية أو جنائية. هذه المقاربة لمسألة التسلل، بوصفها تنطوي على احتمال ضرر أمني، هي التي أَمْلَتْ طريقة التصدي لهذه المشكلة في الخمسينات[67].

من جهة أخرى، التسلل العنفي، تسبّب بأضرار فورية وملموسة أكثر بكثير. زاكي شالوم، في كتابه «دافيد بن غوريون، دولة إسرائيل والعالَم العربي 1949 – 1956» كتب أنه ما من شك في أن ظاهرة التسلل وأبعادها العنفية على وجه خاص أثارت مشاعر خوف عميقة جداً وسط الجمهور اليهودي في دولة إسرائيل، خصوصاً في المستوطنات التي أُنشئت على امتداد خطوط الهدنة[68]. ويشير زاكي شالوم إلى أن التسلل وضع علامة إستفهام حول قدرة دولة إسرائيل على منح مواطنيها مستوى مقبول من الأمن الشخصي، وتمحور الخطر الأساسي المتأتي عن ذلك حول احتمال أن يترك سكان المستوطنات الأمامية، الذين كانوا من المهاجرين الذين وصلوا للتو إلى إسرائيل، مستوطناتهم بشكل جماعي[69].

رغم ذلك، يصعب التقدير بشكل حاسم إذا ما كانت القيادة السياسية قد أصيبت بالخوف، كما حصل وسط الجمهور الواسع، بسبب ظاهرة التسلل. قبل أشهر معدودة من بداية التخطيط العملي لحرب سيناء قلّل بن غوريون من خطورة التهديد الذي تنطوي عليه ظاهرة التسلل[70]. يبدو أنه كلما زادت الخشية من إختلال ميزان القوى العسكري بين إسرائيل والدول العربية وصار خطر «الجولة الثانية» أكثر حسّية، إزداد التهديد الذي ينطوي عليه التسلل تقزّماً، وفقدت بقية مشاكل الأمن الجاري بريقها، في ضوء الخطر الكبير المرتبط بالحرب الشاملة[71].

2. خصائص مواجهة التسلل على الجبهة اللبنانية

مثلما كان حال بقية الجبهات، كذلك على الجبهة اللبنانية حاربت إسرائيل ظاهرة التسلل مستخدمةً مزيجاً من الوسائل العسكرية والسياسية. في المواجهة على الجبهة اللبنانية برزت سِمَتان خاصّتان:

أ- على المستوى العسكري – عمليات الأمن الجاري التي نفّذها الجيش الإسرائيلي والشرطة (وحرس الحدود)، والتي اتخذت طابعاً دفاعياً، تحوّلت إلى وسيلة أساسية في مواجهة عمليات التسلل. خلافاً للجبهات الأخرى، إمتنع الجيش الإسرائيلي عن تنفيذ عمليات عقابية إبتدائية ضد قواعد المتسللين في لبنان، أو القرى اللبنانية التي وَجَد فيها المتسلّلون ملجأً أو انطلقوا منها باتجاه إسرائيل، وكذلك ضد قواعد ومنشآت الجيش اللبناني.

ب- على المستوى السياسي – لجنة الهدنة الإسرائيلية اللبنانية أدّت عملها بشكلٍ أفضل نسبياً من بقية اللجان في الجبهات الأخرى. هذا الأمر أتاح على مدى سنوات الخمسينات، حتى في الفترة الأصعب بين عامي 1955 – 1956، إجراء حوار متواصل بين ضباط الجيش الإسرائيلي ونظرائهم اللبنانيين حول قضية مواجهة التسلل. اللجنة كانت أيضاً وسيلةً لنقل رسائل إسرائيلية إلى السلطات اللبنانية، بهدف ممارسة الضغوط عليها لزيادة أنشطتها المضادة للتسلل، وهي رسائل نقلتها إسرائيل أيضاً، عند الحاجة، بواسطة دولٍ غربية أيضاً.

الدمج بين عمليات الأمن الجاري الدفاعية والنشاط السليم للجنة الهدنة، وكذلك إستخدام دبلوماسية التهديدات والتحذيرات دون تنفيذها عملياً، أفضت على الجبهة اللبنانية إلى نتائج أفضل من بقية الجبهات. أحجام التسلل من لبنان، العنفي وغير العنفي، كانت أصغر مما هو عليه الحال في بقية الجبهات، وكذلك خطورة أنشطة المتسللين كانت أقل شأناً مما كان عليه الحال في الجبهتين المصرية والأردنية. ذلك رغم أنه في الجبهة اللبنانية سادت ظروفٌ سهّلت على المتسللين، وأوجدت فرصاً لمضايقة المستوطنات الإسرائيلية في الجليل واستنزافها أكثر مما نُفذ عملياً. علاوةً على ذلك، العمليات العقابية في الجبهات الأخرى أوجدت مساراً تصعيدياً وصل إلى ذروته في حرب سيناء 1956، فيما على الجبهة اللبنانية لم يحصل تدهور ولم يخرج الوضع عن سيطرة الجانبين على امتداد الحدود.

ما هي أسباب هذه السمات الخاصة على الجبهة اللبنانية؟ خلافاً للدول العربية الأخرى، الجيش والقيادة السياسية في إسرائيل لم ينظُرا إلى لبنان بوصفه يشكل خطراً وجودياً على دولة إسرائيل. بل العكس. فقد جرى التعامل مع لبنان علىَ أن لديه حافزاً أساسياً لإقامة علاقات حدودية سليمة مع إسرائيل والتوقيع على معاهدة سلام معها عندما تنضج الظروف السياسية المناسِبة في العالم العربي. جراء ذلك، المعالجة الإسرائيلية لظاهرة التسلل من لبنان كانت متحررة من رواسب العداوة والشبهة، التي تراكمت بين إسرائيل من جهة وكل من مصر وسوريا والأردن من جهة أخرى. هذا الأمر سمح للجيش الإسرائيلي وللقيادة السياسية في إسرائيل بمعالجة مشكلة التسلل على الحدود اللبنانية بأسلوب موزون، حتى عندما طرأ ارتفاعٌ في خطورة التسلل العنفي، في منتصف الخمسينات، مع نشاط «الفدائيون» من لبنان.

3. بناء أدوات لمواجهة التسلل

الجيش والقيادة السياسية في إسرائيل وَقَعَا في الحيرة بشأن كيفية مواجهة التسلل في نهايات حرب الإستقلال ومطلع الخمسينات. التصدي المستمر للتسلل وصعوبة كبحه، أثارا جملة أسئلة مبدئية تتصل بنظرية مكافحة التسلل ومسؤولية محاربته: من هي الجهة المسؤولة بشكل كامل عن محاربة التسلل؟ من هي الأجهزة التي ستمارس الأنشطة

الأمنية اليومية في الميدان؟ ما هو دور الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية والحكم العسكري والمستوطنات الأمنية في نظرية محاربة التسلل؟ هل يجب إنشاء جهاز مختص لهذا الغرض أو تفعيل الأجهزة القائمة مع تحسين الظروف والتعاون فيما بينها؟

في كانون أول 1948 أثار جوش فلامون أمام بن غوريون فكرةً غير ناضجة لتشكيل قوةٍ مختصة بمكافحة التسلل من لبنان. فلامون قال إن الجيش الإسرائيلي أُعِدّ لمنع حصول اجتياح من لبنان، لكنه غير قادر على منع ظاهرة التسلل من هناك. بن غوريون كتب في مذكراته (20 كانون أول 1948) أن فلامون إقترح تشكيل قوة غير نظامية تتألف من عرب غير مسلمين (المقصود على ما يبدو الدروز والموارنة). هذه القوة التي ستتشكل من ثلاث مجموعات عدد كل منها 7 أشخاص، يُفترض أن تُنشئ ما يشبه «حزاماً امنياً» يمنع عبور المتسللين. أفرادها سيكونون «مهربون مُختَصّون يعرفون كل الطرق» وسيُسمح لهم بسرقة المتسللين، الأمر الذي من شأنه أن يُسهم في فاعلية هذه القوة بحسب فلامون[72].

إقتراح فلامون لم يَحظَ بالموافقة، بل إنه لم يخضع لبحث جدّي، لكنه عَكس جيداً الحيرة بشأن طرق مكافحة التسلل، بما في ذلك التسلل عبر الحدود اللبنانية. إقتراحٌ آخر، أكثر جدية، تقدّمت به لجنةٌ شارك فيها ممثلون عن وزارات الدفاع والشرطة والداخلية في آذار 1949. اللجنة شددت في توصياتها على أن مشكلة التسلل هي «مشكلةٌ عسكرية شرطية» ينبغي معالجتها بواسطة قوة خاصة يتمُّ تدريبها بشكل خاص لتنفيذ هذه المهمة. إلى أن يتم تشكيل هذه القوة، أَوصَت اللجنة بتعزيز وسائل الحماية في المستوطنات، توزيع السلاح على المستوطنين، وتجنيد العشرات من أفراد الشرطة لتنفيذ دوريات وكمائن بين المستوطنات[73]. كما طُرحت فكرة إنشاء قوة مختصة بمحاربة التسلل من قِبل رئيس الأركان، يعقوب دوري، الذي قال أثناء حضوره جلسة الحكومة في 6 أيار 1949 قائلا: «إذا لم تُشكل قوةٌ تحمي الحدود من التسلل، فإننا سنكون أمام خطر تنامي عدد الجمهور العربي في البلاد وتسلل عناصر ليست حميدة بالنسبة لأمننا»[74].

ما هو شكل هذه القوة المختصة؟ هل ستكون خاضعة للجيش أم للشرطة الإسرائيلية؟ الجيش الإسرائيلي أبدى موقفاً إزدواجياً تجاه هذه القضية. من جهة، هو لم يُظهر حماسةً للعمل في مواجهة التسلل، الذي يصعُبُ عليه النجاح فيه، ورأى أن عمله الأساسي يتمحور حول الإستعداد للحرب[75]. من جهة أخرى، عارض الجيش إخراج المسؤولية

الشاملة عن أمن الحدود من أيديه، إنطلاقاً من تصور مفادُه أنّه الجهة الوحيدة الموكل إليها الأمن بكل أبعاده[76]. نتيجة ذلك شجّع الجيش الإسرائيلي إشراك الشرطة الإسرائيلية في مكافحة التسلل، لكنه في نفس الوقت رفضَ إلقاء مسؤولية هذه المهمة عليها. معارضة قادة الجيش إنتزاع المسؤولية الشاملة عن أمن الحدود من أيديهم كانت أحد العوامل الرئيسية التي أدّت إلى فشل محاولة إنشاء «سلاح الجبهة» بقيادة الجنرال دافيد شألتيئيل، في صيف 1949[77].

في مطلع الخمسينات واصل الجيش الإسرائيلي تحمل المسؤولية الشاملة عن مكافحة التسلل، من دون أن يكون قادراً على تخصيص قوات كافية لهذه المهمة. صعوبة تأمين ردٍّ مناسب على التسلل بقيت على حالها، وهي التي أدّت إلى تشكيل لجنة مشتركة بين هيئة الأركان والشرطة عام 1953، كانت مهمتها بلورة خطة مشتركة للدفاع عن الحدود[78]. اللجنة أوصت بتشكيل قوة مختصة، في إطار الشرطة، تُلقى عليها مسؤولية الحفاظ على الحدود. بعد وقت قصير من بلورة توصيات اللجنة تم الشروع في تشكيل «حرس الحدود»، وفي آب 1953 بدأ حرس الحدود العمل في الجبهات المختلفة، بما في ذلك الجبهة الإسرائيلية–اللبنانية، حيث استبدل الشرطة الإسرائيلية هناك[79]. الفعالية النسبية لهذه القوة الجديدة كانت إحدى أسباب حصولها على تنويهات شعبة الإستخبارات العسكرية على خلفية إنخفاض منسوب التسلل في الأشهر الأخيرة لعام 1953[80]. هذا النجاح دفع الجيش إلى تسليم حرس الحدود، في 1 نيسان 1954، مسؤولية الأمن الجاري في المناطق التي عمل بها، برغم أن المسؤولية الشاملة عن مكافحة التسلل بقيت في أيدي الجيش الإسرائيلي[81]. في اجتماع بين بن غوريون وقائد المنطقة الشمالية، موشيه تسادوق، في 1 آذار 1955، سأل بن غوريون إذا كان إنشاء حرس الحدود عزز فعلاً الأمن على الحدود؟ قائد المنطقة أجاب بالإيجاب[82].

4. عمليات الأمن الجاري كوسيلةٍ أساسية لمكافحة التسلل من لبنان

في ظل غياب العمليات العقابية ضد لبنان، لأسباب سترد لاحقاً، بقيت عمليات الأمن الجاري الوسيلة الرئيسية لمكافحة التسلل على الجَبهة اللبنانية[83]. هذه العمليات تمثّلت في الدوريات (البرية والبحرية)، الكمائن، التمشيط، حماية المنشآت، حماية طرق

المواصلات في المستوطنات وتفخيخ الطرقات التي يستخدمها المتسللون. هذه الأنشطة إتّخذت طابعاً دفاعياً، خلافاً للمبادرات الهجومية التي نفّذها الجيش الإسرائيلي في الخمسينات على الجبهات الأخرى، الأردنية والمصرية والسورية. مُعظم أنشطة الأمن الجاري على الجبهة اللبنانية نُفذت في مطلع الخمسينات، من قبل الشرطة الإسرائيلية التي أُوكلت إليها مسؤولية الجبهة وبدءً من عام 1953 من قبل «حرس الحدود» الذي كان قد بدأ العمل على الجبهة اللبنانية[84]. الشرطة الإسرائيلية إستعانت بالجيش الإسرائيلي في أنشطة الأمن الجاري، كما استعانت بالمستوطنات الأمامية، التي دُمجت ضمن منظومة الدفاع الإقليمي، وأحياناً أيضاً بالحكم العسكري الذي منذ تأسيسه تلقى تعليماتٍ من بن غوريون بالمشاركة في مكافحة التسلل[85].

عمليات الأمن الجاري نُفّذت ليس فقط على امتداد الحدود إنما أيضاً في عمق منطقة الجليل. إحدى الطرق الشهيرة لمكافحة التسلل كانت تنفيذ عمليات تمشيط في القرى العربية في الجليل من قبل قوات مشتركة من الجيش والشرطة والحكم العسكري وأحياناً الجمارك أيضاً. عمليات التمشيط هذه نُفّذت كعملية عسكرية بالكامل، وفقاً لنمط تضمّن تطويق القرية في الليل، دخول القرية عند الفجر، فرض حظر تجول وجمع كل الرّجال في مكان واحد، تفتيش البيوت وطرد المتسللين الذين تم العثور عليهم إلى ما وراء الحدود[86].

خصائص عمليات الأمن الجاري هذه سادت على جبهة الحدود الإسرائيلية–اللبنانية طوال الخمسينات، فيما جرى التشديد بين الحين والآخر على وسائل دون أخرى وفقاً لخصائص التسلل في كل فترة. في إطار محاولات زيادة فعالية أنشطة الأمن الجاري ضد التسلل تجدر الإشارة إلى التوجيهات التي أصدرها العقيد إسحاق رابين، رئيس قسم العمليات في هيئة الأركان آنذاك، في 30 تشرين أول 1951. رابين أمر في وثيقة عنوانها «الحرب ضد التسلل» باتّخاذ سلسلة متنوعة من الأنشطة من بينها: تحليلٌ شهري لحوادث التسلل؛ تحليل مسارات الدخول والخروج التي يسلكها المتسللون وأماكن تجمعهم؛ جمع معلومات عن منظمي عمليات التسلل في كل جبهة والتوصية بطرق استهدافهم؛ الحرص على رفع تقارير جارية حول عمليات التسلل؛ التنسيق بين قطاعات العمل المختلفة في كل واحدة من الجبهات؛ تفخيخ مسارات التسلل؛ البحث عن سبل للتضييق على المتسللين «الذين يُظهرون الحنكة والمبادرة والسرعة»[87].

ماذا كان مستوى فعالية عمليات الأمن الجاري؟ بشكل عام يمكن القول إنها أدت إلى تقليص محدود لأحجام ظاهرة التسلل. لكن في الوقت نفسه، لم يكن ممكناً الوصول إلى خفض جوهري لأحجام هذه الظاهرة بواسطتها، وبالتأكيد ليس لاقتلاعها من جذورها. صعوبةُ وَضع حدٍّ لعمليات التسلل بواسطة الأمن الجاري برزت تحديداً في مطلع الخمسينات، عندما كان التسلل غير العنفي هو السمة الأكثر حضوراً على الحدود الإسرائيلية اللبنانية. في وثيقته بتاريخ 30 تشرين أول 1951 يذكر العقيد إسحاق رابين: «بين شهري حزيران – أيلول، هذا العام، وَصَلَ عددُ المتسللين عبر الحدود إلى معدّل وسطي هو 250 حالة في الشهر، من بينهم إعترضت قواتُنا 55 حالةً فقط كمعدل وسطي، أي: في 165 حالة شهرياً يَدخُلُ المتسللون إلى الدولة وينفذون عمليات سرِقة ونهب ويَخرُجون دون أن تعترضُهم قواتنا. وأخذاً بعين الإعتبار الضائقة الإقتصادية التي تعاني منها جموع اللاجئين، فإن الخطر الذي يواجهه المتسلل حالياً ليس كبيراً»[88]. «في مقابل ذلك» يُكمل رابين «أنشطة قواتنا ضد التسلل تتلخص بالأشهر الأربعة الأخيرة بما معدله 497 كمين ودورية وعملية تمشيط شهرياً. وكما ذكر، قواتُنا إعترضت المتسللين فقط فيما معدله 55 حالة، أي: 442 كمين ودورية وتمشيط شهرياً لا تُحقق أي نتائج، رغم أنه في تلك الأيام والليالي نفسها يتسلل المئات إلى أراضي الدولة ويخرجون منها مع غنائمهم دون خشية»[89].

لماذا لم تكن عمليات الأمن الجاري قادرة على تأمين ردٍّ جذري لظاهرة التسلل بشكل عام، ولظاهرة التسلل على الحدود اللبنانية بشكل خاص؟ تَوَقّفنا سابقاً عند مجموع العوامل التي سهّلت عمليات التسلل عبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية والنقاط الرئيسية فيها: القوات القليلة العدد للجيش والشرطة؛ طبيعة الأرض؛ غياب الموانع الطبيعية والإصطناعية؛ ووجود سكان متعاطفين. إلى هذه العوامل يمكن إضافة صعوبة الخرق الإستخباري لمجموعاتَ المتسللين، وتحديداً المتسللين غير العنفيين، بسبب طبيعتهم الفردية وغياب التنظيم والتوجيه المركزي عندهم. «مسح عمليات التسلل في عام 1952» الذي أصدَرهُ قسم الإستخبارات في هيئة الأركان يؤشر إلى سلسلة مشاكل صعبة في مجال المواجهة الإستخبارية ضد التسلل: غياب المعلومات الإنذارية حول جزءٍ كبير من أنشطة التسلل؛ صعوبة إستغلال المعلومات الإستخبارية الموجودة في أيدي عددٍ من قادة الوحدات في المستويات الدنيا؛ وعقبات في التبليغ[90]. عاملٌ إضافيٌ أسهم في صعوبة

مكافحة التسلل هو قدرة المتسللين على استخلاص العبر وتطوير طرائق عملهم. المتسللون الذين خَبروا الأرض جيداً ودرسوا روتين أنشطة الجيش، إمتنعوا عن سلوك طرقات الحركة التي يكمُنُ فيها الجيش وحرصوا على التنقل ليلاً عبر طرقٍ إلتفافية، حيث كانوا يرتاحون ويختبئون في ساعات النهار في قرى وبساتين مهجورة داخل الأراضي الإسرائيلية[91].

5. فكرة إقامة منظومة موانع على امتداد الحدود

السياج الشائك الذي أُقيم على امتداد الحدود الإسرائيلية اللبنانية عام 1938 دُمّر بمعظمه، وفي مطلع الخمسينات كان قد بقي منه مجرد أشلاء في عددٍ من المقاطع على الحدود. للوهلة الأولى، كان ينبغي إعادة بنائه، على الأقل على امتداد الحدود مع لبنان، كجزء من وسائل الأمن الجاري التي اعتُمدت في إطار مواجهة التسلل. عملياً، إقامة السياج على امتداد الحدود الإسرائيلية مع لبنان أو مع دولٍ عربية أخرى لم تُدرس بشكل جدي في الخمسينات، خصوصاً بسبب كلفتها المادية المرتفعة.

في حديث أجراه رئيس الأركان موشيه ديان مع هنري بيرود (المكلف شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية)، على ما يبدو في كانون أول 1953، قال ديان إنه من الممكن برأيه «حلّ جزءٍ من مشكلة الحدود من خلال إنشاء سياج شائك مفخخ مع إنارة على طول الحدود وإلى جانبه طريق حدودي... لماذا لا يساعد الأميركيون من أموال المساعدة العسكرية في بناء سياج كهذا؟» سأل ديان. جواب بيرود كان: «إن حكومة الولايات المتحدة غير معنية ببناء جدران حديدية في العالم». ديان ردّ: «يبدو أن الخيار هو بين جدارٍ كهذا وبين الوضع القائم على امتداد حدودنا»[92].

فكرة إقامة منظومة موانع على امتداد الحدود مع لبنان ستنضُجُ فقط في مطلع السبعينات، في أعقاب استقرار المنظمات الفلسطينية في لبنان، الأمر الذي وضعَ إسرائيل أمام مشكلة أمنية خطيرة جداً، تتجاوز مشكلة الخمسينات. وذلك في وقت كان الوضع الإقتصادي الإسرائيلي قد تحسّن وبات بالإمكان إستثمار موارد أكثر للدفاع عن الحدود مع لبنان.

النقاش في إسرائيل حول العمليات العقابية في لبنان

إضافةً إلى عمليات الأمن الجاري ضد التسلل، التي اتخذت طابعاً دفاعياً، تبنّت إسرائيل في الخمسينات سياسة العمليات العقابية، أي – تفعيل القوة العسكرية في أراضي الدول العربية المجاورة كوسيلة لكبح ظاهرة التسلل. النظرية التي حضرت في خلفية هذه السياسة، التي بدأ تنفيذُها فورَ التوقيع على اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية، كانت مزيجاً من الردع، العقاب والإنتقام، على أساس إرث عمليات الـ«هاغاناه»، «إيتسيل»، و«ليحي» في فترة الإنتداب[93]. سياسة الإنتقام تحوّلت تدريجياً إلى الوسيلة الفعالة الوحيدة التي تمتلكها إسرائيل في صراعها لإبادة وباء التسلل[94]، وهي صبغت السياسة الخارجية الإسرائيلية حتى حرب سيناء[95].

الجيش نفّذ عمليات عقابية في الخمسينات ضد الأردن ومصر وسوريا لكن ليس ضد لبنان[96]. أحياناً نُفّذت في لبنان عمليات عقابية «موضعية» ذات طابع إستخباري من قبل وحدة الإستخبارات العسكرية التي كانت مسؤولةً عن تشغيل العملاء وراءَ خطوط العدو. هذه العمليات نُفّذت بواسطة عملاء إستخباريين على امتداد كلّ حدود البلاد بما في ذلك على الجبهة اللبنانية، حيث سَنَحت فُرصٌ لذلك واقتَضَتهُ الحاجة الإستخبارية[97]. على الجبهة اللبنانية، نُفّذت هذه العمليات بحجم محدود ضد المتسللين وداعميهم المقيمين في قرى لبنانية قريبة من الخط الحدودي، وهيّ غيرُ مسجلة في سجل الأحداث الرسمي الذي يضُم أكثرَ من مئة عملية عقابية نفذها الجيش الإسرائيلي في الخمسينات[98]. إحدى هذه العمليات تطرق إليها بن غوريون في مذكراته في 25 حزيران 1953: «... في لبنان عملت وحدة هاركيفي، دمرت بيتين لقتلة في الجليل، اللبنانيون اعتقلوا 3 أشخاص عملوا ضدهم»[99]. في تقريرٍ لقسم الإستخبارات في هيئة الأركان بتاريخ 30 أيلول 1953 حول الأنشطة الحدودية جاء أنه في الساحة اللبنانية «أعادت عمليات الإستخبارات العسكرية والخطوات التي اتّخذها اللبنانيون من خلال تعزيز قواتهم في المنطقة الحدودية، أعادت الوضع إلى ما كان عليه»[100]. في كانون ثاني 1954 أفادت شعبة الإستخبارات في هيئة الأركان العامة بأن عملاء للإستخبارات فجّروا بيتين في بلدة بنت جبيل كان أصحابهما معروفين بأنهم أعضاء في مجموعة عبد الرحمن ومرتبطين بـ«المكتب الثاني» السوري[101].

إستمرار النشاط العنفي عبر الحدود اللبنانية وانعدام فاعلية الإجراءات الوقائية اللبنانية،

مكافحة التسلل هو قدرة المتسللين على استخلاص العبر وتطوير طرائق عملهم. المتسللون الذين خَبِروا الأرض جيداً ودرسوا روتين أنشطة الجيش، إمتنعوا عن سلوك طرقات الحركة التي يكمُنُ فيها الجيش وحرصوا على التنقل ليلاً عبر طرق إلتفافية، حيث كانوا يرتاحون ويختبئون في ساعات النهار في قرى وبساتين مهجورة داخل الأراضي الإسرائيلية[91].

5. فكرة إقامة منظومة موانع على امتداد الحدود

السياج الشائك الذي أُقيم على امتداد الحدود الإسرائيلية اللبنانية عام 1938 دُمِّر بمعظمه، وفي مطلع الخمسينات كان قد بقي منه مجرد أشلاء في عددٍ من المقاطع على الحدود. للوهلة الأولى، كان ينبغي إعادة بنائه، على الأقل على امتداد الحدود مع لبنان، كجزء من وسائل الأمن الجاري التي اعتُمدت في إطار مواجهة التسلل. عملياً، إقامة السياج على امتداد الحدود الإسرائيلية مع لبنان أو مع دولٍ عربية أخرى لم تُدرس بشكل جدي في الخمسينات، خصوصاً بسبب كلفتها المادية المرتفعة.

في حديث أجراه رئيس الأركان موشيه ديان مع هنري بيرود (المكلف شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأميركية)، على ما يبدو في كانون أول 1953، قال ديان إنه من الممكن برأيه «حلّ جزءٍ من مشكلة الحدود من خلال إنشاء سياج شائك مفخخ مع إنارة على طول الحدود والى جانبه طريق حدودي... لماذا لا يساعد الأميركيون من أموال المساعدة العسكرية في بناء سياج كهذا؟» سأل ديان. جواب بيرود كان: «إن حكومة الولايات المتحدة غير معنية ببناء جدران حديدية في العالم». ديان ردّ: «يبدو أن الخيار هو بين جدارٍ كهذا وبين الوضع القائم على امتداد حدودنا»[92].

فكرة إقامة منظومة موانع على امتداد الحدود مع لبنان ستنضُجُ فقط في مطلع السبعينات، في أعقاب استقرار المنظمات الفلسطينية في لبنان، الأمر الذي وضعَ إسرائيل أمام مشكلة أمنية خطيرة جداً، تتجاوز مشكلة الخمسينات. وذلك في وقت كان الوضع الإقتصادي الإسرائيلي قد تحسّن وبات بالإمكان إستثمار موارد أكثر للدفاع عن الحدود مع لبنان.

النقاش في إسرائيل حول العمليات العقابية في لبنان

إضافةً إلى عمليات الأمن الجاري ضد التسلل، التي اتخذت طابعاً دفاعياً، تبنّت إسرائيل في الخمسينات سياسة العمليات العقابية، أي – تفعيل القوة العسكرية في أراضي الدول العربية المجاورة كوسيلة لكبح ظاهرة التسلل. النظرية التي حضرت في خلفية هذه السياسة، التي بدأ تنفيذُها فورَ التوقيع على اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية، كانت مزيجاً من الردع، العقاب والإنتقام، على أساس إرث عمليات الـ«هاغاناه»، «إيتسيل»، و«ليحي» في فترة الإنتداب[93]. سياسة الإنتقام تحوّلت تدريجياً إلى الوسيلة الفعالة الوحيدة التي تمتلكها إسرائيل في صراعها لإبادة وباء التسلل[94]، وهي صبغت السياسة الخارجية الإسرائيلية حتى حرب سيناء[95].

الجيش نفّذ عمليات عقابية في الخمسينات ضد الأردن ومصر وسوريا لكن ليس ضد لبنان[96]. أحياناً نُفِّذت في لبنان عمليات عقابية «موضعية» ذات طابع إستخباري من قبل وحدة الإستخبارات العسكرية التي كانت مسؤولةً عن تشغيل العملاء وراءَ خطوط العدو. هذه العمليات نُفِّذت بواسطة عملاء إستخباريين على امتداد كلّ حدود البلاد بما في ذلك على الجبهة اللبنانية، حيث سَنَحَت فُرصٌ لذلك واقتَضَتْهُ الحاجة الإستخبارية[97]. على الجبهة اللبنانية، نُفِّذت هذه العمليات بحجم محدود ضد المتسللين وداعميهم المقيمين في قرى لبنانية قريبة من الخط الحدودي، وهيَ غيرُ مسجلة في سجل الأحداث الرسمي الذي يضُم أكثرَ من مئة عملية عقابية نفذها الجيش الإسرائيلي في الخمسينات[98]. إحدى هذه العمليات تطرق إليها بن غوريون في مذكراته في 25 حزيران 1953: «... في لبنان عملت وحدة هاركيفي، دمرت بيتين لقتلة في الجليل، اللبنانيون اعتقلوا 3 أشخاص عملوا ضدهم»[99]. في تقرير لقسم الإستخبارات في هيئة الأركان بتاريخ 30 أيلول 1953 حول الأنشطة الحدودية جاء أنه في الساحة اللبنانية «أعادت عمليات الإستخبارات العسكرية والخطوات التي اتّخذها اللبنانيون من خلال تعزيز قواتهم في المنطقة الحدودية، أعادت الوضع إلى ما كان عليه»[100]. في كانون ثاني 1954 أفادت شعبة الإستخبارات في هيئة الأركان العامة بأن عملاء للإستخبارات فجّروا بيتين في بلدة بنت جبيل كان أصحابها معروفين بأنهم أعضاء في مجموعة عبد الرحمن ومرتبطين بـ«المكتب الثاني» السوري[101].

إستمرار النشاط العنفي عبر الحدود اللبنانية وانعدام فاعلية الإجراءات الوقائية اللبنانية،

دَفَعت المقدم رحبعام زئيفي، قائم مقام رئيس قسم العمليات في شعبة العمليات آنذاك، إلى اقتراح توسيع الأنشطة الإستخبارية «الموضعية». في مذكرة أرسلها إلى رئيس شعبة العمليات ورئيس شعبة الإستخبارات بتاريخ 5 نيسان 1954 طرح زئيفي طريقتي عمل محتملتين ضد العصابات التي نفّذت الهجمات في شومرة، إيلون والمالكية، خلال شهر آذار (المقصود مجموعة عبد الرحمن): الأولى، «استهداف أعضاء العصابة عن طريق وحدة الإستخبارات العسكرية»؛ الثانية، الخارجة عن أنماط العمل التي استُخدمت حتى حينه، استهداف القرى التي تضم البنية التحتية للمتسللين «بهدف إخافتها وتصفية التعاون بينها وبين العصابات...»[102]. في 27 أيار 1954 أوصتْ إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية شعبةَ الإستخبارات باتخاذ خطواتٍ ردّية ضد العصابات، تكون مقترنةً زمنياً مع الأحداث الميدانية. أسلوب العمل الذي تعلقت به التوصية كان استهداف رؤساء العصابات ومنفذي العمليات العنفية. وأُرفق بالتقرير لائحةٌ تضم أسماء خمسة أعضاء عصابات بوصفهم أهداف لعمليات ردّيةٍ وتوصية بشأن الطريقة التي يمكن تنفيذ هذه العمليات من خلالها[103].

إقتراح المُقدّم زئيفي واستخبارات قيادة المنطقة الشمالية لم يُفضِيا إلى تغيير جوهري في سياسة العمليات العقابية على الجبهة اللبنانية. هذا الموضوع كان محور نقاش، هو إنعكاسٌ لنقاش واسع ومبدئي حول العمليات العقابية، داخل القيادة الأمنية والسياسية في أيلول 1955، وانتهى بانتصارٍ مطلق لرئيس الحكومة موشيه شاريت، الذي منع توسيع نمط العمليات العقابية ليشملَ الجبهة اللبنانية. النقاش جرى على خلفية عمليتين خطيرتين في مستوطنة علما وفي منطقة جبل ميرون نُفِّذَتا بمبادرة مصرية على أيدي خلايا من «الفدائيون» دخلت من الأراضي اللبنانية. هاتان العمليتان وَضَعَتا القيادة الإسرائيلية، السياسية والأمنية، أمام معضلة صعبة: من جهة، النشاط الأمني الجاري والروتيني، بالطريقة التي اتّبعها الجيش خلال النصف الأول من الخمسينات على امتداد الحدود اللبنانية لم يكن كافياً لتأمين ردٍّ جذري على عمليات «الفدائيون» من الأراضي اللبنانية؛ من جهة أخرى، كان هناك شكٌ في جدوى معاقبة الحكومة اللبنانية التي بالتأكيد لم تُبادر إلى ولم تشجع عمليات «الفدائيون». علاوةً على ذلك – العمليات الإنتقامية كان من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الأوضاع على الجبهة التي كانت، نسبةً للجبهات الأخرى، الأكثر هدوءاً. في مقابل النظرية الأمنية المتشددة لبن غوريون (شاركه فيها رئيس الأركان،

موشيه ديان) التي دَعَت إلى تفعيل القوة ضد العرب، كان هناك نظرية قوة «سلبية» لعضو الحكومة ووزير الخارجية موشيه شاريت المعتدل، الذي اعتقد أن المزج بين الردع – الذي ليس بالضرورة أن يتحقق من خلال تفعيل القوة العسكرية بشكل مباشر–والأنشطة السياسية[104].

النقاش بين موشيه شاريت، الذي كان على رأس منتقدي السياسة العقابية، والمدرسة المتشددة، حول الحاجة إلى العمليات العقابية في لبنان، تجدد بعد أن زرعت مجموعة من «الفدائيون» في 13 أيلول 1955 خمس عبوات ناسفة في مستوطنة علما. العبوات، التي زُرعت إلى جانب بيتين سكنيين وحظيرة، إنفجرت وتسببت بأضرار كبيرة في الممتلكات لكن من دون خسائر بشرية. بعد ستة أيام من ذلك، في 19 أيلول، إنعقد إجتماعٌ لهيئة الأركان العامة بَحَثَ قضية تفعيل خلايا «الفدائيون» من قبل مصر وسوريا عبر الأراضي اللبنانية والأردنية. رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية في حينه، يهوشفاط هاركافي، أبلغ الحضور بإنذارات تم توجيهُها للحكومتين الأردنية واللبنانية. الإنذار الذي وُجّه إلى لبنان نَقَلَهُ أريبه شيلو (ضابط هيئة الأركان العامة، المسؤول عن الوفد الإسرائيلي في لجنة الهدنة)، الذي التقى بقائد المنطقة الجنوبية في لبنان وسلّمه رسالةً حادةً للغاية. بحسب هذه الرسالة، إذا استمرت الأنشطة العنفية من الأراضي اللبنانية، فان إسرائيل سوف تتّخذ خطوات عقابية شديدة، مثل تدمير البيوت. في هذا السياق، ذكر يهوشفاط هاركافي أمام هيئة الأركان العامة أن هناك منشورات تتحدث عن أن الحكومة اللبنانية إتّخذت إجراءات عملية ضد المتسللين من خلال تعزيز الحراسة على الحدود مع إسرائيل، إبعاد اللاجئين الفلسطينيين من المناطق القريبة من الحدود وإعطاء أوامر للجيش اللبناني بفتح النار على كل الذين يعبرون الحدود[105]. في جلسة هيئة الأركان تلك، أعرب رئيس الأركان، موشيه ديان، عن رأيه المؤيد للعمليات العقابية ضد لبنان. ديان قرأ رسالةً كتبها وزير الدفاع، دافيد بن غوريون، (الذي كان وزير الدفاع في حكومة موشيه شاريت المعتدل)؛ في الرسالة إقترح بن غوريون الردّ ضد لبنان أيضاً «وإذا أردنا تحذيرهم – فان تفجيراً جيداً سيشكّلُ تحذيراً أفضل من رسالة أريبه شيلو التي تقول إذا فعلتم...»[106].

في 22 أيلول، بعد ثلاثة أيام فقط من تلك الجلسة في هيئة الأركان، هاجم كمين باصاً مدنياً كان في طريقه من ميرون إلى كفر شمايم. الهجوم أسفر عن مقتل إثنين من ركاب

الباص وجرح عشرة، جراحُ بعضهم كانت بالغة[107]. الآثار التي خلفها أفراد مجموعة «الفدائيون» التي هاجمت الباص قادت إلى داخل الأراضي اللبنانية، باتجاه القرية الشيعية مارون الراس[108]، وهي نفس القرية التي قادت إليها آثار المجموعة التي زرعت العبوات في مستوطنة علما[109]. شعبة الإستخبارات في هيئة الأركان العامة أفادت في اليوم التالي بأن السلطات اللبنانية اتّخذت بعض الإجراءات الوقائية، في أعقاب عملية «الفدائيون» في علما من أجل لجم نشاطهم[110]:

أ- تم اعتقال الأشخاص الأربعة الذين زرعوا العبوات في مستوطنة علما، كذلك إعتُقل في بنت جبيل أحد أعضاء العصابة المرتبطة بعملية داخل مزرعة تسفي وعثر في حوزته على ثمانية بنادق رشاشة بريطانية الصنع. (بحسب تقرير إستخباري بتاريخ 9 تشرين أول إعترف معتقلو عملية علما بأنهم عملوا بناءً على أوامر مصرية لكنهم رفضوا إعطاء المحققين معلومات إضافية من دون وجود ممثل عن مصر)[111].

ب- إعلان حظر تجوال ليلي في منطقة عرضُها 5 كيلومترات على الحدود بدءاً من 17 أيلول. كما أُعطيت أوامر بإجلاء كل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين ضمن مدى 20 كيلومتر عن الحدود.

ج- جرى تنفيذ أنشطة مكثفة وواسعة لمصادرة سلاح اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في جنوب لبنان.

الأنشطة الوقائية اللبنانية لم تمنع إندلاع نقاش بين موشيه شاريت من جهة، وبن غوريون وموشيه ديان من جهة ثانية، حول أسلوب الرد ضد أنشطة «الفدائيون» من لبنان. موشيه شاريت كتب في مذكراته بتاريخ 24 أيلول، أي بعد يومين من الهجوم على الباص في منطقة ميرون[112]:

«رئيس الأركان إتصل وألقى محاضرة كاملة. عندما اتّضحت مسؤولية لبنان عن الحدث الدموي تم إرسال نحاميا إلى الختيار (بن غوريون) في ستيه بوكر. رأيُ الختيار كان أنه ينبغي الإستفسار عمّا فعلته السلطات اللبنانية لاجتثاث هذا الوباء. إذا كانوا قد اتّخذوا إجراءات حثيثة، ينبغي تركُهم وشأنهم. أما إذا استَخفّوا، فذلك يبررُ عمليةً عقابية. على أساس ذلك حدّد رئيس الأركان موعداً في اليوم التالي بين ممثل عن الجيش الإسرائيلي وآخرين لبنانيين. كان يريد طرح أسئلة حادة: ما

هي الإجراءات التي اتُخذت ضد أفراد العصابة التي سلّمناهم أسماءهم؟ ما هي الإجراءات العامة التي اتُخذت؟ والأهم أنه يريد أن يطلب من لبنان تعويضاً مالياً مقابل ضحايا الباص – وهي خطوة لا سابقة لها. أصلاً من الواضح أنه إذا جاء الردّ سلبياً، فسوف نضطر إلى العمل. وقد قلت إني أصادق على الأسئلة ولكن ليس على الطلب المالي. أردت التأمل في ذلك، وإذا لم أبلغْهُ بشيء حتى صباح الغد، فإن معارضتي قائمة. كان واضحاً أن رئيس الأركان يسعى إلى عملية عقابية أياً يكن، وطلب التعويضات المالية بالنسبة له مجرد ذريعة لإثارة الموضوع وتبرير الردّ، بل وحتى وسيلةً لجعل الرد حتمياً. أجريتُ مشاورات وتوصلنا إلى نتيجة أنه لا ينبغي المصادقة على هذا الإجراء. لنرى أولاً ما هو ردُّ اللبنانيين. إستهداف لبنان يعني فتح جبهة ثانية مع دولة هي الأقل خطراً بين البقية».

في اليوم التالي إنعقدت جلسةٌ طارئة للجنة الهدنة الإسرائيلية اللبنانية في المطلة، يوم الأحد، 2 أيلول، عشية يوم الغفران. الممثلون الإسرائيليون طالبوا اللبنانيين باتّخاذ إجراءات فورية لاعتقال ومعاقبة منفذي العمليات في علما وميرون، وتقديم ضمانات ملموسة لمنع تنفيذ أعمال عدائية من هذا النوع في المستقبل. طلب التعويضات المالية لم يُطرح بسبب معارضة شاريت. المندوب اللبناني شَرَح في ردّه سلسلة خطوات اتّخذتها الحكومة اللبنانية وأخرى ستتخذها من أجل الحؤول دون تكرار عمليات من هذا النوع: إجلاء اللاجئين الفلسطينيين من المناطق القريبة من الحدود؛ تعزيز دوريات الجيش اللبناني؛ وتشديد حظر التجوال الليلي على طول الحدود. المندوبون الإسرائيليون شدّدوا على أن المسؤولية الحصرية على وقف الأعمال العدائية من الأراضي اللبنانية هي على عاتق الحكومة اللبنانية وإذا لم تهتم بوقفها «ستضطر إسرائيل إلى استخلاص العبر الكاملة من ذلك»[113].

نتائج الجلسة الطارئة للجنة الهدنة لم تُرضِ رئيس الأركان ديان الذي هاتف شاريت في اليوم نفسه من أجل إبلاغه بأن جلسة لجنَة الهدنة لم تُثمر أي نتائج، وأن المطلوب عملية عقابية فورية ضد لبنان. كتب شاريت في مذكراته[114]:

«هاتفني رئيس الأركان ليُبلغَني أنه في اللقاء مع اللبنانيين تَبيّن لمندوبينا أن الأخيرين تصرّفوا بإهمال وأن المطلوب «حقنة» لتحفيزهم وذلك من خلال عملية تخريبية

متعددة الأبعاد في نفس القرية وراء الحدود - إخلائها في الليل وتفجير عدة بيوت داخلها (المقصود قرية مارون الراس). ولأن رئيس الأركان قال بشكلٍ واضح «إخلاء السكان» يمكن التقدير أنه لا توجد نية للتباخل بالمواد المتفجرة هذه المرة. وبحسب أقواله فإن بن غوريون قد فوّضهم إبلاغي بإسمه بأنه يوصي بهذه العملية إذا تبين أن السلطات اللبنانية لم تفعل حقاً ما يتوجب عليها. الآن وقد اتضح هذا الأمر، بحسب انطباع أربيه شيلو، المندوب الإسرائيلي في ذلك اللقاء، فإن توصية بن غوريون مطروحة للمصادقة. لقد فهمتُ حالاً بأن النية تتّجه إلى عملية مساء غد، بعد انقضاء يوم الغفران. أوضحتُ بأن الإستعجال ليس مناسباً وأرى أن ثمة حاجة إلى استشارة وزير الدفاع وجهاً لوجه. «ليكن يوم الثلاثاء؟». قلت: «نعم». «لكن في ساعة مبكرة لكي نتمكن من تحضير العملية ليوم الثلاثاء مساءً، في حال تقرر تنفيذها؟». قلت: «نعم. في حال تقرر ذلك». وقلت لنفسي: هذه المرة لن يتقرر ذلك. التشدد في إسرائيل حصل على الرضا من جراء عمليتي خان يونس ونيتسانا. الآن من الأفضل ضبط النفس عن فتح جبهة جديدة على الحدود اللبنانية».

النقاش حول تنفيذ عملية عقابية في لبنان طُرح للحسم بعد يومين من ذلك، غداة عيد الغفران. موشيه شاريت كتب في مذكراته بتاريخ 27 أيلول، أن بن غوريون إتصل به وقال له «ثمة مصلحة عاجلة في إجراء مشاورات (معاقبة تلك القرية في لبنان)» وطلب لقاءه بشكلٍ فوري، بمعية رئيس الأركان[115]. اللقاء عقد في مكتب شاريت في وزارة الخارجية وافتتحه رئيس الأركان بعرض موقفه[116]:

«لقد تبين من اللقاء مع اللبنانيين بأنهم لم يفعلوا إلا أقل القليل لاجتثاث الشر من جذوره. بعد تفجير علما أبلغناهم بأسماء، لكنهم لم يعتقلوا أصحابها. السلاح الذي ضُبط عند أحد أعضاء العصابة لم يُصادر بل أعيد إليه. بعد كمين ميرون لم تُفرض غرامة على قرية مارون الراس، لم يُعتقل المختار، لم يحصل شيء. يجب القيام بعملية ضد تلك القرية - إخراج سكانها منها وتفجيرها بأكملها أو تفجير جزء منها. صحيح أنه اتُّخذت هناك إجراءات حراسة ومن المتوقع أن يحصل تصادم دموي، لكن لا ينبغي الإرتداع من ذلك. العصابة كانت تتألف من لبنانيين ورغم أن المبادرة كانت سورية مصرية فانه لا ينبغي إعفاء لبنان من المسؤولية. بالعكس،

يجب استهدافه كي يتعلم درساً ويرفض ضغوط حلفائه. إذا لم نعمل الآن، والشر في بدايته، فانه سيتمدد وسندفع ثمناً باهظاً».

موشيه شاريت أشار في مذكراته إلى أنه بعد هذا العرض سكت بن غوريون، فيما هو (شاريت) كان مستنفراً ومتحسباً للمواجهة (مع ديان وبن غوريون) منذ عشية يوم الغفران وكان محسوماً لديه رفض العملية العقابية ضد لبنان[117]. شاريت رد على أقوال رئيس الأركان عارضاً خمسة أسباب ضد العملية الإنتقامية[118]:

«لقد قلتُ بأن كل اعتبارات رئيس الأركان صحيحة لكن ثمة نقاط حاسمة تعارضها. أولاً، نحن هنا نتحدث عن لبنان البلد الذي حافظ على سلام حدودنا أكثر من أي دولة عربية مجاورة أخرى. مسائل الأمن اليومية مهمة، لكن يحذر علينا أن لا نلتفت إلى مسألة علاقات الجوار في المستقبل. علينا أن لا نشعل الآن نيران كراهية وانتقام لا أحد يعلم متى تنطفئ. ثانياً، يكفينا حالياً جبهة واحدة، وهي الجبهة المصرية وعلينا أن لا نسارع إلى فتح جبهة ثانية. كذلك، علينا أن لا ننسى بأن جبهةً إضافية ربما تتحضر لنا في القريب مع سوريا، التي يوجد بيننا وبينها ثلاثة جذور لتصادم مسلح: الأسرى في دمشق، الصيد في بحيرة طبريا وعمل قناة الأردن. ثالثاً، علينا أنّ لا نُكتّل الدول العربية مجدداً من خلال تنفيذ هجوم شديد في الشمال بعد هجماتنا في الجنوب. فبدَلَ أن نوجّهَ ضربةً ضد مصر نكون قد ساعدناها في هذه الخطوة. رابعاً، خلال الفترة الأخيرة قمنا بفعلين جريئين: الهجوم على خان يونس والدخول إلى (المنطقة العازلة) الجنوبية. لا ينبغي أن نُحَمّل حسابنا الدولي أكثر من اللازم. خامساً، علينا أن لا ننسى أننا في خضم الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث الحساسية الدولية الآن في ذروتها. صحيح أننا في عملية نيتسانا أشحنا بأنظارنا عن الجمعية العامة وقلنا «الآن وقت العمل». لكن من الأفضل لنا أن لا نستمر في هذا التجاهل».

شاريت إقترح كبديلٍ عن العملية العقابية المقترحة توجيه تحذير لقرية مارون الراس من خلال إلقاء مناشير تقول بأن «عيننا مفتوحة عليها وإذا بقيت عشّاً للقتلة فإن عاقبتها ستكون مريرة»[119].

شاريت كتب في مذكراته بأن رئيس الأركان أصغى إليه بوجه متجهّم، لأنه كان، على ما يبدو، قد أعدّ التحضيرات اللازمة للعملية العقابية لتُنَفَّذ في تلك الليلة وكان عليه إلغاء

كل شيء. حتى وجه بن غوريون كان متجهما. في ردّه قال بن غوريون إنه لا يرى طائلاً في تحذير قرية مارون الراس لأن الحكومة اللبنانية هي المسؤولة ويجب توجيه التحذير إليها. شاريت وافق على ذلك. بن غوريون أضاف أن التحذير له معنى فقط إذا كان هناك استعدادٌ لترجمته. شاريت أجاب بأنه لا يُقرّ مبدأ الإمتناع عن أي عملية ضد لبنان إلى الأبد، وإنما هو يرفض العملية «في هذه المرحلة». برأيه لبنان يستلزم نفساً أطول من أي دولة عربية أخرى، «لكن صبرنا تجاهه لا يمكن أن يكون من دون حدود». وأضاف شاريت أنه مستعد أيضاً لتفعيل الولايات المتحدة ضد لبنان وأنه يجب إستدعاء السفير الأميركي لاوسون لوضعه في الصورة[120].

تجدر الإشارة إلى أن شاريت كان يُكثر من توجيه الطلبات للأميركيين بممارسة تأثيرهم على الأردن ومصر لوقف الإستفزازات الحدودية، وكان يرى في هذا العمل الدبلوماسي بديلاً عن العمل العسكري[121]. هذا البديل الدبلوماسي استُخدم أيضاً على الجبهة اللبنانية، حينما التقى شاريت غداة الحديث مع بن غوريون وديان في 28 أيلول بالسفير الأميركي وأثار أمامه مسألة «جرائم لبنان التي تُنفّذها العصابات في الجليل». شاريت عرض أمامه العمليات العنفية التي نُفذّت من الأراضي اللبنانية وطالب بنشاط وقائي حثيث من جانب الحكومة اللبنانية. وأوضح للسفير الأميركي أنه خلال الساعات الـ48 الأخيرة ساد وضع «شديد التوتر» وأنه «كان يوجد كل المسوغات لاستهداف قرية لبنانية بشكل قاس، لكننا لا نزال نتسلح بطول البال. إذا حصلت أحداث أخرى، فسيكون الأمر سيئاً ومريراً». السفير الأميركي أرسل تقريراً مفصلاً ودقيقاً حول هذا الحديث إلى واشنطن[122].

التحذيرات الإسرائيلية التي وُجهّت للبنان عبر لجنة الهدنة، وعلى الأرجح عبر الأميركيين أيضاً، زادت مخاوف الحكومة اللبنانية من عمليات عقابية إسرائيلية داخل أراضيها. هذه المخاوف دفعت اللبنانيين إلى مواصلة الإجراءات الوقائية التي بدأتها بعد عملية علما: معظم اللاجئين الفلسطينيين تم إجلاؤهم من منطقة بعرض 15 كيلومتر عن الحدود؛ تم فرض حظر تجوال ليلي في منطقة بعرض 5 كيلومتر عن الحدود أُعلنت «حزاماً امنياً»؛ نُفّذت عمليات مسح في عدد من القرى المحاذية للحدود بما في ذلك قرية مارون الراس ورميش ومخيم عين الحلوة للاجئين قرب صيدا، حيث تم العثور على مواد متفجرة ورشاشات

ورمانات؛ تمت زيادة كمية الدوريات والكمائن داخل «الحزام الأمني» وأُعطيت أوامر لفتح النار من دون تحذير مسبق باتجاه أي شخص تتم مشاهدته[123].

هذه العمليات الوقائية أدّت فعلاً إلى هدوء مؤقت على الحدود مع إسرائيل. لكن اللبنانيين اتّخذوا في الموازاة إجراءات لمواجهة احتمال حصول عملية عقابية إسرائيلية وتدهور الأوضاع جرائها. في تقرير استخباري بتاريخ 30 أيلول 1955 أُفيد عن تجمعات عسكرية لبنانية قرب الحدود مع إسرائيل، بحجم لم يكن له نظير منذ بداية 1949. إحدى المعلومات تحدثت عن تجميع ثلاث كتائب مشاة، كتيبة مدرعات، ووحدة مدفعية - أكثر من نصف عديد القوات في الجيش اللبناني[124]. كذلك، جرت اتصالات بين قائد الجيش اللبناني ورئيس الأركان السوري حول احتمال نقل لواء سوري معزز إلى لبنان إذا اقتضت الحاجة ذلك[125].

على خلفية هذه التطورات حصل حوار بين لبنان والأردن، الدولتين اللتين تضررتا من تشغيل مصر لـ«الفدائيون» في أراضيهما. في 18 تشرين ثاني 1955 حضر ثلاثة ضباط من الفيلق العربي إلى لبنان كضيوف على وزارة الدفاع[126]. رئيس أركان الجيش اللبناني إشتكى أمامهم من الأنشطة المصرية في لبنان. وقال إن ضباطاً مصريين بلباس مدني أقاموا علاقات مع عصابات من اللاجئين الفلسطينيين وقدّموا لهم وعوداً برواتب شهرية تتراوح بين 20 و 40 ليرة مقابل تنفيذ عمليات في الأراضي الإسرائيلية. وروى اللبنانيون لنظرائهم الأردنيين أنه في أعقاب عدد من العمليات (على الأرجح عمليتا علما وميرون) تم اعتقال عدد من أعضاء هذه العصابات مما أدّى إلى استقرار الوضع على الحدود[127].

في 27 أيلول، في ختام اللقاء بين بن غوريون وموشيه ديان، كتب شاريت في مذكراته أن النقاش حول تنفيذ عملية عقابية في لبنان إنتهى بـ«1-0» لمصلحته[128]. يبدو أن بن غوريون كان يُدرك أن طرح الموضوع على الحكومة للبَتّ فيه سيُفضي إلى تأييد موقف شاريت ولذلك تراجع عن ذلك وامتنع عن مواصلة النقاش في هذه المسألة. اليوم يمكن القول إن «إنتصار» شاريت كان أكبر بكثير مما قصده في ذلك الوقت. لا يوجد في أيدينا أي دليل على أن مسألة العمليات العقابية ضد لبنان طُرحت مجدداً في الخمسينات، ولا حتى خلال عام 1958، العام الذي وصل فيه حجم العمليات والأنشطة العدائية من لبنان إلى ذروة جديدة. مقاربة شاريت،القائمة على الإكتفاء بالتهديدات والتحذيرات

لردع لبنان، كبديل عن استخدام القوة العسكرية في الأراضي اللبنانية، أصبحت في نهاية المطاف موضع قبولٍ لدى بن غوريون الذي لم يبادر خلال فترة رئاسته للحكومة إلى تنفيذ عملياتٍ عقابية في لبنان واكتفى هو أيضاً بتوجيه تحذيرات إلى لبنان على شاكلة التحذير الذي وجه في 12 تشرين ثاني 1956 بواسطة السفير الفرنسي في إسرائيل[129]:

«لا يمكن للحكومة اللبنانية أن تختبئ وراء السوريين في مسألة «الفدائيون»، عليها أن ترى نفسها مسؤولة عن «الفدائيون» ضمن حدود أراضيها. نحن لا نريد توريط لبنان. لكننا لا يمكن أن ننظر بصمت إليها وهي تسمح لمجموعاتٍ من المجرمين بالعمل في أراضيها واتّخاذها ملاذاً».

ماذا كان تأثير التحذيرات الإسرائيلية على الحكومة اللبنانية؟ تقارير إستخبارية من النصف الأول لعام 1956 أقرّت بأن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية بعد التحذيرات الإسرائيلية التي وُجّهت إليها في أيلول 1955 أعطت نتائجها وصعّبت الإتصال بين الملحق العسكري المصري في بيروت والبنية التحتية للناشطين في صور وأماكن أخرى في جنوب لبنان.

صحيح أن عدة خلايا من «الفدائيون» بقيت موجودة بعد إتخاذ هذه الإجراءات، لكن كفاءتها العملياتية كانت مُتدنية، كما أنها إمتنعت عن المشاركة في الأنشطة التخريبية التي إستأنفتها مصر في تشرين ثاني 1955 وانحصرت في تلك الفترة في الأردن فقط[130]. فعالية الإجراءات الوقائية التي إتخذها اللبنانيون تراجعت بالتدريج خلال النصف الأول من عام 1956، إلى أن عاد اللبنانيون للعمل بشكل فعّال ضد البنية التحتية لـ«الفدائيون» في بلدهم في النصف الثاني من 1956– هذه المرة بسبب الخشية من تآمر «الفدائيون» ضد الحكومة اللبنانية–وهي خشية أثّرت على الحكم أكثر من التهديدات والتحذيرات الإسرائيلية.

ماذا كان الأسلوب الأكثر فعالية لمواجهة مشكلة «الفدائيون» والتسلل العنفي بشكل عام من الأراضي اللبنانية؟ هل كانت مقاربة موشيه شاريت التي تمثلت في دمج التهديدات والتحذيرات من دون التفعيل العملي للقوة العسكرية أكثر نجاعةً في الظروف التي سادت في تلك الفترة؟ وهل اتّباع سياسة العمليات العقابية في تلك الفترة كان سيكون له تأثيرٌ أكبر ربما- ولو صح ذلك، فبأي ثمن؟ كل واحدة من هاتين المقاربتين، مقاربة موشيه

شاريت التي خضعت للإختبار، ومقاربة بن غوريون وموشيه ديان التي لم تُطبّق عملياً على الجبهة اللبنانية، إنطوت على إيجابيات وسلبيات.

مقاربة شاريت الدفاعية، التي اكتفت بالأمن الجاري وبإطلاق التهديدات والتحذيرات من دون تنفيذها عملياً أثمرت، برأينا، نتائج مُرضية، من دون مُخاطرات وضمن سياق الإمتناع عن تدهور الأوضاع، كما حصل على الجبهتين الأردنية والمصرية. في نفس الوقت، فعالية هذه السياسة كانت محدودة ودرجة تأثيرها مؤقتة. ممارسة سياسة العمليات العقابية على الجبهة اللبنانية كان من شأنه أن يساهم في البعد الردعي ويحث الحكومة اللبنانية على اتّخاذ خطواتٍ وقائية أكثرَ فعالية من التي اتّخذتها فعلياً، لكن بثمن تدهور محتمل للأوضاع على هذه الجبهة وتعقيدات سياسية، لكن من دون التوصل إلى حلّ المشكلة بشكل جذري. المقاربتان إذاً لم تتوفقا على حلٍّ جذري وطويل المدى لمشكلة «الفدائيون» في لبنان، طالما أن مصر (وسوريا) كان لها مصلحة في إستمرار عملهم في هذه الجبهة. التأثير الجوهري والطويل المدى على التسلل العنفي من لبنان خلّفته حرب سيناء التي وُجّهت بشكل مباشر ضد الدولة التي حرّكت أنشطة «الفدائيون» وقدمت المساعدة لهم. بالفعل، بعد الحرب تراجعت أنشطة «الفدائيون» من لبنان.

السياسة الإسرائيلية تجاه التدخل السوري في لبنان

1. التصور الإستراتيجي الإسرائيلي

أَوْلَت الحركة الصهيونية أهميةً كبيرةً لقيام دولة لبنانية حُرّة ومستقلةً عن السيطرة السورية والتأثير العربي أو المسلم، ذات حدود مشتركة وعلاقات حسن جوار مع الدولة اليهودية عندما تقوم. هذا التصور الأساسي دفع حاييم فايتسمان، عام 1936، لمحاولة إقناع الحكم الفرنسي بعدم الإستجابة للمطالب القومية السورية بضم مناطق صور وصيدا إلى الدولة السورية المستقلة العتيدة[131]. حرب الإستقلال، التي عملت خلالها على الأراضي اللبنانية قواتٌ سوريةٌ نظامية وقواتٌ عربية شبه نظامية جرى تنظيمها في سوريا، أثبتت أن الإنتشار العسكري السوري في لبنان قد يكون له، ليس فقط أبعاد سياسة لبنانية داخلية سلبية، وإنما أيضاً مخاطر أمنية على دولة إسرائيل.

في محادثات الهدنة، أصرّت إسرائيل على إخراج القوات السورية من الأراضي اللبنانية وعلى منع الوجود العسكري السوري في جنوب لبنان مستقبلاً. في الإتفاقية تقرر حظر وجود أيّة قوات غير لبنانية في جنوب خط القاسمية–النبطية التحتا–حاصبيا. بعد توقيع الإتفاقية، أُخرجت القوات السورية فعلاً من لبنان. هذه الإتفاقية حددت ستاتيكو جديداً كان لإسرائيل مصلحة صريحة في الدفاع عنه ومنع تغييره المحتمل من قبل سوريا ولبنان. تقدير الوضع الإستراتيجي عند الجيش الإسرائيلي، كما تبلور عام 1953، رأى أن هذا الستاتيكو قد يتغير في حال إندلاع حرب شاملة، بحيث يعود جنوب لبنان منطلقاً لسوريا للقيام بخطوات عسكرية ضد إسرائيل على اتجاهين: اتجاه خط الساحل، واتجاه آخر في القطاع الأوسط (منطقة بيت جبيل)، بهدف السيطرة على الجليل وحيفا[132].

في نظرة أوسع، تغيير الستاتيكو في لبنان كان بالنسبة لإسرائيل واحداً من جملة تهديداتٍ أمنية انبثقت عن تغيير الستاتيكو في الشرق الأوسط. التصوّر الإستراتيجي الذي تبلور بعد حرب الإستقلال شفهياً، رأى في العناصر التالية تهديداً أمنياً: إمتلاك دول المواجهة الأساسية أسلحةً بكمية ونوعية تقلصُ قدرةَ الجيش الإسرائيلي على الحسم؛ التشويش على حرية الملاحة في خليج إيلات والبحر الأحمر؛ الأنشطة التخريبية؛ تغييراتٌ جوهرية في الإنتشار العسكري لدُول المواجهة على امتداد الحدود الإسرائيلية؛ محاولات المس بمصادر المياه الإسرائيلية؛ تدخّل إحدى دول المواجهة لمصلحة أخرى[133]. صحيح أن معارضة دخول قوات سورية إلى لبنان وضم لبنان إلى حلف عسكري معادٍ لإسرائيل لم تُبرَز في المواقف العلنية بشكل عام، لكنها كانت موجودة في وعي صناع القرار في إسرائيل. يغآل ألون عبّر عن ذلك في كتابه «جدار الرمل» الذي صدر للمرة الأولى عام 1959. ألون قدّم في الكتاب نماذج على تغييرات في الستاتيكو كان ينبغي لإسرائيل أن ترى فيها تهديداً أمنياً وتردّ بما يتناسب مع ذلك. من جملة ما أحصاه[134]:

«إن ضم الأردن أو لبنان، أو كليهما معاً، ضمن إطار وحدة عربية ذات قيادة عسكرية معادية لإسرائيل ووجود جيوش أخرى على الأراضي المحاذية لإسرائيل بقيادة مركزية موحدة يشكلان ليس فقط تغييراً يتعارضُ بشكل مطلق مع إتفاقيات الهدنة في الستاتيكو السياسي والعسكري، وإنما خطراً مباشراً على إسرائيل قد يشتد أضعافاً مضاعفة. وجود الجيش المصري، أو السوري أو العراقي – إضافةً للفيلق العربي– في

الضفة الغربية لأرض إسرائيل، أو، على سبيل المثال، وجود جيش الجمهورية العربية المتحدة جنوب الليطاني في لبنان سيفاقمان الوضع الأمني لإسرائيل بشكل غير محدود»

الإستراتيجية الإسرائيلية، كما تبلورت بعد حرب الإستقلال، كانت مُوَجَّهة ليس فقط لردع الدول العربية عن شن حرب شاملة، وإنما أيضاً عن القيام بإجراءات تنطوي على تغيير الستاتيكو الذي تبلور بعد حرب الإستقلال بما يُشكّل خطراً أمنياً على إسرائيل. «تحذيرنا للأمم العربية قائم ونافذ»، أعلن رئيس الحكومة ووزير الخارجية، موشيه شاريت، أمام الكنيست في 1 أيلول 1954، «التحذير يشمل أيّ محاولة للهجوم علينا وأيّ تغيير في التركيب الديموغرافي في محيطنا من شأنه عملياً أو نظرياً أن يشكّل تهديداً علينا»[135].

كيف خطّطت إسرائيل للرد في ضوء التغييرات المحتملة في الستاتيكو؟ القيادة الإسرائيلية حرصت على عدم الإلتزام علناً بـ«خطوط حمراء» يؤدي اجتيازُها إلى حرب وقائية، وعلى الأغلب تمت صياغة الردود المحتملة لإسرائيل على هذه التغييرات بطريقة ضبابية وحمّالة أوجه[136]. في نفس الوقت، أُثيرت في النقاشات الداخلية التي شارك فيها بن غوريون وموشيه شاريت وموشيه ديان وشخصيات رفيعة أخرى إقتراحاتٌ وأفكارٌ حول سبل الرد المحتملة على التغييرات في الستاتيكو وسيناريوهات التهديد المختلفة على إسرائيل. في نظر إسرائيل، سيناريوهات التهديد الأساسية في النصف الأول من الخمسينات تمثّلت في دخول قوات عسكرية عراقية إلى سوريا، الوحدة بين العراق وسوريا وتحقيق فكرة «سوريا الكبرى». وكان ثمة سيناريو تهديد إضافي هو دخول قوات الجيش العراقي إلى الأردن. فيما يتعلق بدخول قوات عراقية إلى سوريا، السيناريو الذي اعتُبر واقعياً جداً، تبلور قرارٌ لدى الحكومة الإسرائيلية، في شباط 1955، ترى إسرائيل نفسها بموجبه في حل من اتفاقية الهدنة مع الأردن[137]. في سياق هذا الإحتمال، قال موشيه شاريت في تقرير مُرسل إلى السفارة الإسرائيلية في باريس، 13 شباط 1955: «الجيش الإسرائيلي سيدرس القيام بعمليات مثل السيطرة على المناطق المنزوعة السلاح، السيطرة على الهضاب المشرفة على عين غاف، والسيطرة على مصادر مياه بانياس»[138].

درجة خطورة ومعقولية دخول قوات عسكرية سورية إلى لبنان اعتُبرت أدنى بكثير من سيناريوهات التهديد التي ذكرت أعلاه. السياسة الإسرائيلية تجاه احتمال دخول قوات

سورية إلى لبنان كانت معتدلة وحذِرة. هذه السياسة إتسمت بشكل أساسي بنشاط سياسي وإعلامي -علني وسري- يهدف إلى ردع لبنان ووضع الصعوبات أمام سوريا في محاولة إقناع الحكم اللبناني بالموافقة على إدخال قوات عسكرية سورية إلى لبنان. في مقابل ذلك، القيادة الأمنية والسياسية في إسرائيل إمتنعت عن اعتبار إدخال القوات السورية إلى لبنان ذريعةً لإلغاء إتفاقية الهدنة أو لإحتلال أراضٍ في جنوب لبنان، خلافاً للموقف الإسرائيلي في مسألة إدخال قوات عراقية إلى سوريا.

السبب الرئيس لاتّباع هذه السياسة تجاه احتمال دخول القوات السورية إلى لبنان يكمن، في تقديري، في النظرة المختلفة إلى حجم التهديد المتوقع من جانب سوريا. فخلافاً للتهديد الأمني الخطير المرتقب جراء دخول قوات عراقية إلى سوريا، خفّف الضعفُ الداخلي في سوريا في الخمسينات إلى حدٍّ كبير، من وجهة نظر إسرائيل، تقديرَ التهديد المحدق بإسرائيل جراء إجراءات إبتدائية تقوم بها سوريا، بما في ذلك دخول قوات سورية إلى لبنان. كما أن درجة إحتمال التدخل العسكري السوري في لبنان لم تكن مرتفعةً في ضوء رفض الحكم اللبناني، الذي رأى في هذا الأمر تهديداً لاستقلاله وسيادته، التوقيعَ على اتفاقٍ عسكري ثنائي مع سوريا.

2. الإعتبارات السورية واللبنانية

ثمة إعتباران أساسيان يكمُنان في خلفية محاولات سوريا إدخالَ قواتٍ عسكرية إلى لبنان بدافع طموح السيطرة عليه:

أ- الإعتبار السياسي– منذ إقامة «لبنان الكبير» تطلّع السوريون إلى فرض وصايتهم على لبنان، إنطلاقاً من إيديولوجيا ترى في لبنان «الجزء الغربي» الذي اقتطعته دول الإنتداب بغير حق من سوريا الكبرى، ومن منظومة مصالح حيوية – أمنية، عسكرية، إقتصادية وسياسية– تخصّ سوريا في لبنان[139]. السوريون نظروا إلى إدخال قوات عسكرية سورية إلى لبنان بوصفه وسيلةً مهمة جداً للتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية وبسط الوصاية على هذا البلد.

ب- الإعتبار الأمني – السوريون كانو قلقين جداً من الضعف العسكري اللبناني ومن

فقدان الحافزية لديه للإنضمام إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، كما تجلّى ذلك في حرب الإستقلال. الضعف العسكري اللّبناني كان يشكّل، بنظر السوريين، خطراً كبيراً عليهم في حالة الحرب مع إسرائيل، جوهره الإلتفاف على جبهة هضبة الجولان من الغرب، عن طريق سهل الخيام والبقاع اللبناني، وتهديد دمشق من الخلف، من اتجاه الغرب. محاولاتُ السوريين في الخمسينات لاستقطاب لبنان إلى اتفاق عسكري كانت تهدف أيضا إلى «سد» ثغرة سهل الخيام في حال لم يدافع اللبنانيونَ عنها كما ينبغي[140]. يُشار أيضا إلى أن حرب الإستقلال أثبتت أن نظام دمشق رأى في وجود القوات السورية في لبنان ليس فقط رداً على الضرورات الدفاعية، وإنما أيضاً منصّة إنطلاقٍ لعمليات هجومية في الجليل بالتنسيق مع إجراءاتٍ هجومية في الجولان.

الحكمُ اللبناني كان يعي جيداً التهديد المحدق باستقلال وهوية لبنان الذي ينطوي عليه دخول القوات السورية إليه. رغم ذلك، سمحت السلطات اللبنانية لقوات الجيش السوري العمل من لبنان، خلال حرب الإستقلال، لأسباب عدة: المصلحة اللبنانية في عدم الخروج عن الصف العربي؛ الضعف العسكري اللبناني في مقابل الجيش الإسرائيلي؛ ومنظومة العلاقات الجيدة التي كانت قائمة في حينه بين النظامين في البلدين. منظومة العلاقات هذه تعرّضت للإهتزاز في أعقاب الإنقلاب العسكري الذي نفّذه حسني الزعيم في 31 آذار 1949 والذي شكّل بداية عهد من علاقات العداء بين سوريا ولبنان. العلاقات بين الجانبين تحسنت لفترة قصيرة بعد إنتخاب كميل شمعون رئيساً للبنان (1952)، لكن «شهر العسل» مرّ سريعاً وعادت العلاقات بين الجانبين إلى صيغتها الروتينية المتمثلة بالخصومات والإحتكاكات حول المواضيع السياسية والإقتصادية[141].

بين عامي 1954–1956 تعرض لبنان لشبكة من الضغوط المتصالبة، داخلياً وخارجياً، تتعلق بإنضمامه إلى حلف عسكري ثنائي مع سوريا: من جهة، الرئيس شمعون والمؤسسة المارونية تخوّفا من أن يؤدي إدخال القوات السورية إلى لبنان إلى قضم الإستقلال والسيادة اللبنانين وتعزيز معارضة النظام. رفضُ الرئيس شمعون لهذا الحلف كان جزءاً من سياسته الخارجية المعادية للناصرية التي تجلت في رفض الإنضمام إلى تحالفات وأطر موالية لمصر، وبتوثيق العلاقة مع الغرب وبانخراط لبنان ضمن «عقيدة أيزنهاور» (1957)[142]. من جهة أخرى، مورست ضغوط خارجية قوية على لبنان من قبل سوريا ومصر والسعودية لأجل

انضمامه إلى حلف عسكري ثنائي مع سوريا بحُجة ضرورة عدم إبقاء ثغرة في جبهة الدفاع العربي ضد سوريا. المعسكر الناصري جنّد أيضاً جهات لبنانية معارضة للرئيس شمعون سَعَت إلى تغيير الستاتيكو الطائفي في لبنان، وحثّها على التآمر والتخريب ضد النظام ومطالبته بانضمام لبنان إلى إتفاق عسكري مع سوريا لمواجهة الخطر الإسرائيلي[143]. في عداد هذه الجهات كان يوجد حميد فرنجية (ماروني من الشمال، وزير خارجية سابق كان يطمح بمنصب الرئاسة)، كمال جنبلاط (درزي، من زعماء الطائفة الدرزية واليسار اللبناني)، أحمد الأسعد (الزعيم الأبرز وسط الشيعة)، منظمات مسلمة ذات اتجاه عربي والحزب الشيوعي اللبناني.

على هذه الخلفية، إضطُر نظام شمعون إلى المناورة بحذر بين الضرورات الخارجية والداخلية من جهة، والمصالح الوطنية للبنان كما كان يراها شمعون وأنصاره من جهة أخرى. هذا الأمر تجلّى في الإمتناع عن رفض الإقتراح السوري، وفي الوقت نفسه الإمتناع عن تقديم ردٍّ واضح والقيام بـ«مناورات تأجيل» متنوعة وكذلك طرح إقتراحات مضادة -كل ذلك، إلى أن سقط الإقتراح السوري عن جدول الأعمال بعملية بطيئة ومتواصلة.

3. المحاولات السورية لاستقطاب لبنان إلى اتفاق عسكري ثنائي بين عامي 1954-1956

الخلفية الداخلية السورية والخلفية الإقليمية

كما أشرنا، بين عامي 1954–1956 قام السوريون بعدّة محاولات لاستقطاب لبنان إلى إتفاق عسكري ثنائي. في خلفية هذه المحاولات حضرت توتّرات داخلية شديدة في سوريا على إثر الإطاحة بأديب الشيشكلي، ترافق معها شعورٌ متنام بالتهديد الخارجي من جهة الغرب وإسرائيل ودول عربية موالية للغرب. هذا الشعور، الّذي زاد خلال عام 1955، نتج عن حسم الموقف السوري برفض الإنضمام إلى حلف بغداد وعن العمليات العقابية الإسرائيلية في قطاع غزة (شباط 1955) وضد مواقع الجيش السوري على طول بحيرة طبرية (11 كانون أول 1955). القيادة السورية شعرت أنها عُرضة لتهديدات عسكرية وسياسية خارجية لم يكن لديها ردٌّ عليها، فضلا عن أن المؤسسات العسكرية لـ«الجامعة العربية» كانت في حالة جمود بسبب إعتراض مصر على حلف بغداد.

على هذه الخلفية، حصلت في تلك الفترة إنعطافة في السياسة الخارجية السورية إتسمت بالإعتماد على الإتحاد السوفياتي والتقارب مع مصر. في هذا الإطار، وقّع السوريون في صيف 1955 على إتفاقية شراء (أسلحة) أولى مع الإتحاد السوفياتي وانضمّوا إلى منظومة التحالفات الثنائية التي تبلورت في الشرق الأوسط بوحي مصري (كبديل عن الحلف الدفاعي الجماعي الذي وقّعته دول الجامعة العربية في 17 حزّيران 1950، من أجل تنسيق جهودها الدفاعية). في عامي 1955–1956 وُقّعت إتفاقيات دفاع بين مصر وسوريا، مصر والسعودية، مصر وسوريا والأردن. في هذا السياق، إعتُبر لبنان بنظر السوريين نقطة ضعف في المنظومة الدفاعية السورية، ولذلك كان لهم مصلحة صريحة في ضمّه إلى شبكة التحالفات هذه[144].

مراحل المحاولات السورية لاستقطاب لبنان إلى إتفاق ثنائي عسكري

يمكن الوقوف على ثلاثة مراحل أساسية في المحاولات السورية لاستقطاب لبنان إلى اتفاق عسكري يسمح بدخول القوات السورية إليه[145]:

أ- **المرحلة الأولى**: نيسان- أيار، 1954. في هذه المرحلة بادرت سوريا إلى إجراء محادثات مع لبنان حول إقامة قيادة مشتركة للدفاع عن حدود البلدين في مواجهة إسرائيل. هذه المحادثات تلاشت في منتصف 1955 على خلفية فشل المحادثات الإقتصادية التي جرت بين الجانبين في موازاة المحادثات العسكرية، ومقتل عدنان المالكي (ضابطٌ بعثي قُتل على أيدي الحزب السوري القومي) الذي عكّر العلاقات السورية اللبنانية.

ب- **المرحلة الثانية**: تشرين أول–كانون أول، 1955. توقيع الإتفاق العسكري السوري المصري أعطى زخماً مجدداً للجهود السورية بضم لبنان إلى منظومة التحالفات العسكرية. في هذه المرحلة إقترحت سوريا على لبنان خطتين بديلتين للتعاون العسكري السوري–اللبناني: الأولى، إتفاقية تعاون كامل (تشبه الإتفاق العسكري الذي وُقّع بين سوريا ومصر)؛ الثانية، إتفاقية تعاون جزئي. اللبنانيون رفضوا الخطتين بذرائع مختلفة.

ج- **المرحلة الثالثة:** نيسان-أيلول، 1956. عشية حرب سيناء تجددت المحادثات بين سوريا ولبنان بوساطة الملك حسين هذه المرة، الذي كان آنذاك في ذروة إنعطافة موالية لمصر ومعادية للغرب في سياسته. السوريون عادوا وطرحوا الخطط التي اقترحوها على اللبنانيين في عام 1955. اللبنانيون كرروا رفضهم هذه المرة أيضاً، ورفضوا خصوصاً الطلب السوري بالسماح بإدخال لواء عسكري أثناء الحرب إلى لبنان بشكل أوتوماتيكي. اللبنانيون، من جانبهم، قدّموا اقتراحات مضادة كانوا يُقدّرون أن السوريين لن يوافقوا عليها.

من بين المراحل الثلاثة هذه، كانت المرحلة الثانية هي الأكثر أهمية. الجهود السورية وصلت إلى ذروتها في تشرين ثاني 1955، عندما عُقدت لقاءاتٌ في سوريا ولبنان بين ضباطٍ كبار من هيئتي الأركان السورية واللبنانية وسياسيين بارزين من الدولتين. الشخصيات التي مثّلت سوريا في هذه اللقاءات كانت وزير الدفاع، رشاد برمدا (الذي وقّع على الإتفاقية العسكرية مع مصر)، رئيس الأركان، شوكت شقير، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع، سعيد الغزي. عن الجانب اللبناني شارك رئيس الحكومة، رشيد كرامي، وزير الخارجية، سليم لحود، وزير الدفاع، مجيد أرسلان وقائد الجيش فؤاد شهاب[146]. في هذه اللقاءات عَرضَ رئيس الأركان السوري على اللبنانيين إتفاقيةً عسكرية جزئية بين سوريا ولبنان تهدف إلى تكريس التعاون وتوثيق العلاقة بين الجيشين[147]. الإتفاقية العسكرية الجزئية تنصّ في بدايتها على أن تقاطع الحدود بين سوريا ولبنان وإسرائيل على خط روش بينا-مرجعيون-البقاع، ينطوي على «خطر مباشر على مجنبات الجيش السوري والجيش اللبناني». هذا الخطر يحتم التعاون بين الجيشين على قاعدة العناصر التالية:

أ- الجيش السوري يبادر إلى مساعدة الجيش اللبناني في منطقة روش بينا-مرجعيون-راشيا الوادي من خلال إرسال قوة سورية «تكون مهمتها تأمين غطاء لميمنة الجيش السوري وميسرة الجيش اللبناني». إرسال هذه القوة سيُنفّذ «في التوقيت والمكان اللذين تحدّدهما الخطط المرسومة». القوة السورية ستدخل إلى لبنان على أساس طلب من رئيس الأركان اللبناني.

ب- خلال حالة الطوارئ أو حالة الحرب، يضعُ الجيش السوري تحت إمرة هيئة الأركان اللبنانية لواء مشاةٍ يتضمّن على الأقل كتيبتي مشاة، كتيبة إسناد وكتيبة أركان.

قائد هذا اللواء يُعيّن من قبل هيئة الأركان السورية، لكن يحقُ لقائد الجيش اللبناني طلبَ تبديله عند الحاجة. قائد اللواء السوري، بعد دخوله إلى لبنان، يصبح تحت إمرة القيادة العسكرية اللبنانية ويتلقى الأوامر منها لتنفيذ الخطط المرسومة والمصادق عليها سابقاً من قبل هيئة الأركان السورية ونظيرتها اللبنانية.

ج- اللواء السوري، الذي سيكون تحت إمرة هيئة الأركان اللبنانية، سينتشر في سوريا، بحيث يكون قادراً على التحرك والتقدم إلى الأراضي اللبنانية «خلال 24 ساعة كحد أقصى من لحظة تلقيه الإيعاز». توقيت الإيعاز تحدّده هيئة الأركان اللبنانية، باستثناء حالاتِ هجوم إسرائيلي مفاجئ ضدّ سوريا أو إندلاع حرب بين إسرائيل وسوريا. في هذه الحالاَت يحقُّ لَهيئة الأركان السورية إدخال اللواءً بشكل أوتوماتيكي إلى الأراضي اللبنانية مع إبلاغ هيئة الأركان اللبنانية بذلك. مع انقضاء الحالة التي استدعت إدخال اللواء السوري إلى لبنان، يقوم اللواء بالإنسحاب إلى الأراضي السورية «على أساس أمرٍ من القيادة اللبنانية بالتشاور مع هيئة الأركان السورية».

د- هيئة الأركان السورية تتحمل نفقات القوات التي توضع في خدمة هيئة الأركان اللبنانية وتضمن تأمين كل احتياجاتها (التجهيزات، الذخيرة، الإحتياجات الفردية).

هـ- يُنفّذ اللواء السوري المخصص للدخول إلى الأراضي اللبنانية تدريباتٍ مشتركة مع الجيش اللبناني من أجل «توثيق العلاقة بين القيادة العسكرية اللبنانية وضباط اللواء السوري وانطلاقاً من المصلحة في إيجاد أجواء إنسجام في إدارة الأنشطة العسكرية وتنفيذها...»

و- يُحتفظ بخيار توسيع التعاون في المستقبل بين الجيشين بما يتجاوز المنصوص عليه في مسودة الإتفاق «عندما تتوفر الفرص المطلوبة لذلك ولأجل مصلحة المعركة النهائية».

القيادة المسلمة السنّية في لبنان، وعلى رأسها رشيد كرامي، رئيس الحكومة، أيد توقيع هذه الإتفاقية، بل صرّح بأن «خطة سوريا للتعاون العسكري بين البلدين هي مصلحة لبنانية لا تقل عن المصلحة السورية...»[148]. في مقابل ذلك، القيادة المسيحية المارونية، وعلى رأسها الرئيس كميل شمعون، وزير الخارجية سليم لحود، وقائد الجيش فؤاد شهاب إتبعت تكتيكَ «المماطلة» في المحادثات وإفقاد أشرعة السوريين رياحها، من خلال تقديم

إقتراحات مضادة تتعلق بتنسيقات غير ملزمة. في كانون أول 1955، بدأ السوريون يفقدون صبرهم، وطلبوا من اللبنانيين تحديد موقف: إما التوقيع على الإتفاق فوراً وإما رفضه[149]. اللبنانيون واصلوا، مطلع عام 1956، العمل بتكتيك التأجيل والترحيل إلى أن وصلت المحاولة السورية الأكثر جدية لاستقطاب لبنان إلى إتفاقية عسكرية مع دمشق إلى نهايتها عملياً.

4. الرد الإسرائيلي على الجهود السورية لاستقطاب لبنان إلى إتفاقية عسكرية ثنائية

موقف إسرائيل في مطلع الخمسينات

منذ مطلع الخمسينات درس الجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية سيناريو سيطرة سوريا على لبنان. الخلفية لذلك كانت إنتهاء عهد الرئيس بشارة الخوري، الذي اضطر إلى الإستقالة من منصبه في 18 أيلول 1952 في أعقاب مؤامرة مطولة من جانب المعارضة. إستقالة الخوري ولّدت أزمة دستورية انتهت بعد أن انتخب البرلمان كميل شمعون، الخصم المحلّف للخوري، رئيساً في 23 أيلول[150].

الأزمة الدستورية في عام 1952، التي كانت من نواح كثيرة مقدمةً للأزمة الأخطر في عام 1957–1958، أثارت احتمال التدخل السوري في حال إنعدام الإستقرار في المنظومة السياسية اللبنانية. قسم الإستخبارات في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي شرّح في 22 أيلول، عشية انتخاب شمعون، العناصر التي يمكن أن تؤثر على سوريا للتدخل في لبنان، والكوابح المكنة أمام قرار سوري كهذا. النتيجة كانت أن احتمال التدخل السوري في الأزمة، أيلول 1952، ضعيف، لكن إذا زاد عدم الإستقرار، فمن شأن ذلك أن «يشكل ذريعة لتحرك سوري»[151]. تقدير الإستخبارات رأى أنه في حال قررت سوريا التدخل في لبنان، فإنها ستكون قادرة على تخصيص قوة تتألف من لواءي مشاة كحد أقصى، فيما الجيش اللبناني لن يبدي أكثر من معارضة شكلية، باستثناء الجهات المسيحية التي سوف تتحصن في أماكن سكناها[152]. في 22 تشرين أول، بعد شهر من انتخاب شمعون، أفاد زياما ديبون من باريس بأن وزارة الخارجية الفرنسية تعتقد أن «إنتخاب شمعون يمثل ضربة للنفوذ المسيحي بشكل عام والماروني بشكل خاص. في وزارة الخارجية الفرنسية لا يُخفون مخاوفهم من الوضع الناشئ، ومن نشاط الشيشكلي ومن الإحتمال النظري على

الأقل بضم طرابلس إلى سوريا»[153].

الأزمة الدستورية في لبنان، بعد انتهائها، شكلّت خلفية لمذكرة أرسلها زياما ديبون في 29 تشرين أول 1952 إلى وزير الخارجية ورئيس شعبة الإستخبارات وهيئة الأركان العامة ورئيس الموساد. ديبون قال في مذكرته إنه في ضوء احتمال التقدم في مسار الوحدة بين سوريا ولبنان، فإن على إسرائيل ألا تَبقى متفرجةً سلبية، وعليها أن تنقُل رسالةً واضحة إلى هاتين الدولتين بأنها لن تسلّم بتغيير الستاتيكو في لبنان. عملياً، إقترح ديبون إتّخاذ سلسلة من الخطوات، من بينها إرسال رسائل دعائية عبر إذاعة صوت إسرائيل باللغة العربية، إستغلال القنوات الدبلوماسية للقوى العظمى واستخدام وسائل الإعلام في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا[154].

إقتراحات ديبون لقيت تأييداً في وزارة الخارجية، مع التشديد على الإمتناع عن خطوات صارخة، مثل إعلان إسرائيل على الملأ أنها ضد الوحدة السورية–اللبنانية، كي لا «تستفز» القوميين العرب[155]. اللبنانيون، من جانبهم، إهتموا أيضاً بنقل رسائل طمأنة إلى إسرائيل عن طريق لجنة الهدنة: في 18 أيار 1954، جرى لقاء بين النقيب شلومو رايخمان، ضابط ركن لجان الهدنة مع سوريا ولبنان، والعقيد جميل حسامي، رئيس الوفد اللبناني في اللجنة. حسامي أوضح بإسم الجنرال فؤاد شهاب، قائد الجيش اللبناني، بأن لبنان لن يهاجم إسرائيل أبداً إلا إذا هوجم أولاً، وأنه لا يوجد أي جندي أجنبي في لبنان. العقيد حسامي أضاف أنه «بطبيعة الحال» إذا هوجم لبنان، سيُسمح للجيش السوري بالدخول إليه من أجل تقديم المساعدة ضد المعتدي. لكنه لا يعتقد أن لبنان سوف يتعرض لهجوم من قِبل إسرائيل نظراً لعدم وجود خلافات جغرافية بين الجانبين[156].

رد الفعل الإسرائيلي على الجهود السورية لاستقطاب لبنان إلى اتفاقٍ ثنائي في عامي 1955-1956

كما ذُكر، ذروة الجهود السورية لاستقطاب لبنان إلى اتفاق عسكري كانت في تشرين ثاني 1955، الفترة التي واجهت فيها الساحة الداخلية الإسرائيلية تفاقم المواجهة بين موشيه شاريت ودافيد بن غوريون، وانتقال رئاسة الحكومة من شاريت إلى بن غوريون. هذه المواجهة، التي كانت مواجهة بين مدرستين سياسيتين أمنيتين متناقضتين، لم

تنعكس على المفاوضات بين سوريا ولبنان لإنجاز إتفاقٍ عسكري ثنائي بينهما. رد الفعل الإسرائيلي على الجهود السورية تجاه لبنان إتسم بالحذر وبتفضيل إطلاق تصريحات علنية مُرمّزة والقيام باتصالات دبلوماسية سرّية على رسم «خطوط حمراء» واضحة أو التهديد بإجراءات عسكرية. السّبب وراء ذلك، برأينا، كان تقدير القيادة الإسرائيلية بأن سوريا، بسبب مشاكلها الداخلية، لا تشكّل تهديداً جدياً على إسرائيل، وأن الخطر الإستراتيجي الرئيسي على إسرائيلي مصدره مصر. يمكن الوقوف على أحد تجليات هذه القناعة في جلسة هيئة الأركان العامة بتاريخ 4 آذار 1956، عندما صرّح رئيس الأركان، موشيه ديان، في إطار تقدير للوضع حول الإستعدادات العربية للحرب، بأن سوريا هي حالياً دولة ضعيفة بسبب وضعها السياسي، ربما أضعف من الأردن. لذلك، بحسب ديان، لا ينبغي توقّع قيام سوريا بمحاولة لابتلاع الأردن، أو أن تبادر إلى حركة من أي نوع تجاه لبنان. المشكلة الحقيقية، برأي ديان، تكمن في مصر[157].

في أعقاب المحادثات بين سوريا ولبنان في تشرين ثاني 1955، تم توجيه تحذير إلى لبنان عن طريق إذاعة صوت إسرائيل باللغة العربية في 2 كانون أول 1955. أهم النقاط في التحذير[158]:

أ- حتى الآن تفهّمت إسرائيل على وجه خاص المشاكل والصعوبات التي يواجهها لبنان. لكن، إذا أبرم لبنان تحالفاً عسكّرياً مع سوريا، فإن إسرائيل سوف تعتبر أن لبنان شريكٌ في المسؤولية عن الأنشطة العدائية المنظمة ضدها.

ب- إذا انضمّ لبنان إلى الحلف العسكري المقترح فسوف يتحول إلى تابع لسوريا والدول العربية الأخرى، وسوف يتورط، خلافاً لإرادته، في مشاكلَ يجدرُ به الإبتعاد عنها لمصلحته. إن الذين يدّعون بأنهم يريدون مساعدة لبنان من خلال ربطه بتحالفات، إنما يريدون السيطرة عليه والمس باستقلاله وسلامته.

ج- قوة لبنان وأساسُ إستقلاله وسلامته يكمُنان في تبنّي موقفٍ حيادي. خضوع لبنان لضغوط سوريا الرامية إلى دفعه لإبرام حلف عسكري معها يعني ليس فقط التخلي عن سيادته، بل أيضا تعريض أمنه وسلامته للخطر.

بعد يومين من بث هذه الرسالة في إذاعة صوت إسرائيل، نقل رئيس أركان الجيش

اللبناني * رسالة إلى إسرائيل، عن طريق الكولونيل كومينل، رئيس لجنة الهدنة الإسرائيلية اللبنانية. الرسالة نقلها كومينل إلى إسرائيل فقط في 3 كانون ثاني 1956، لأنه، بحسب قوله، «نسي الموضوع»[159]. أهم النقاط في الرسالة[160]:

أ- المسيحيون، الجيش وعدد من المحافل المسلمة يعارضون الوحدة بين الجيشين السوري واللبناني تحت قيادة مشتركة، أو ربط البلدين على نطاق واسع.

ب- لم يكن لدى لبنان أي فرصة للتنصل كلياً من المطالب السورية التي أُرفقت بضغوط (إعلامية وإقتصادية).

ج- لبنان لا يخطط لأعمال عدائية ضد إسرائيل.

د- اللبنانيون وافقوا في نهاية المطاف، من باب الإستجابة للمطلب السوري، على أنه في حال حصول هجوم إسرائيلي ضد لبنان، تقوم سوريا بوضع لواء في خدمة لبنان، بحيث ينتقل إلى لبنان فقط بعد طلب صريح من جانب لبنان- ليس من دون طلب كهذا وليس قبله.

الرسالة اللبنانية إلى إسرائيل، التي في تقدير غدعون رفائيل من وزارة الخارجية، جاءت في أعقاب التحذير الذي بثته إذاعة صوت إسرائيل[161]، عكست مصلحة لبنان في طمأنة إسرائيل، وفي الوقت نفسه، الإمتناع عن الرفض المطلق للإتفاق العسكري المقترح، مع إستغلال المفاوضات مع سوريا كوسيلة لردع إسرائيل عن خطواتٍ هجومية ضده. نقطة الخلاف الأساسية التي انعكست في الرسالة بين لبنان وسوريا هي تحديد الظروف التي يتم فيها دخول القوة السورية إلى لبنان: السوريون طالبوا لأنفسهم بحق تحديد هذه الظروف من أجل ضمان سد «الثغرة» في سهل الخيام التي تشكل خطراً برأيهم على القوات السورية في دمشق والجولان[162]. اللبنانيون، في المقابل، وافقوا على دخول القوات السورية فقط في حال مهاجمة إسرائيل لبنان، وفقط بعد طلب لبناني صريح بهذا الخصوص. الدولتان وجدتا صعوبة في تسوية نقطة الخلاف الجوهرية هذه، إلى أن إمتنع لبنان عن التوقيع على الإتفاق العسكري المقترح.

السرعة اللبنانية في إرسال الرسالة إلى إسرائيل (رغم وصولها متأخرة نحو شهر) أثبتت أن

---

* كان اللواء توفيق سالم رئيساً لأركان الجيش اللبناني ما بين 1945 و 1958.

التهديد الإسرائيلي العلني عن طريق الإذاعة الإسرائيلية العربية قد فُهم جيداً، رغم أنه صيغ بطريقة حذرة. الحُكم اللبناني، من جانبه، لم يكتفِ بنقل الرسالة إلى إسرائيل، بل اتّصل أيضاً بالأميركيين عبر القنوات الدبلوماسية وأشار إلى الأبعاد الخطيرة التي يمكن أن تقترن بانضمام لبنان إلى الإتفاق العسكري مع سوريا. خلال كانون أول 1955 أبلغ قائد الجيش اللبناني، فؤاد شهاب، الملحق العسكري الأميركي في بيروت بإقتراحاته حول الإتفاق السوري-اللبناني، مؤكداً أنه لا ينوي الموافقة على اتفاق ذي طابع أكثر جوهرية (كما هو مقترح من جانب السوريين)[163]. في 6 كانون أول 1956 أبلغ شمعون الأميركيين أن رئيس الحكومة السورية، سعيد الغزي، سيصل إلى بيروت من أجل المطالبة بانضمام لبنان إلى الإتفاق العسكري، الذي يعني إخضاع الجيش اللبناني للقيادة العسكرية المصرية. في ختام محادثات الغزي في بيروت أبلغ شمعون الأميركين، في 21 كانون ثاني، بأن المحادثات العسكرية مع سوريا تأجلت أسبوعين على الأقل، لكنه أعرب عن قلقه من الوضع الداخلي في سوريا، خصوصاً من اتّساع النفوذ الشيوعي في أوساط الجيش ومحافل أخرى[164].

في المقابل، أثار اللبنانيون أمام الأميركيين مخاوف من نوايا إسرائيل. في النصف الثاني من كانون ثاني 1956، بعد شهر من اللقاء السرّي مع ممثلين إسرائيليين، إتصل الكولونيل فؤاد لحود بالملحق العسكري الأميركي في بيروت وقال له إن تبلّغ من صحافي إسرائيلي (غير مشخص) تحليلاً حول المزايا التي تراها إسرائيل في شن عملية عسكرية ضد لبنان. بحسب هذا التحليل، الحد الأقصى الذي يمكن إسرائيل أن تتوقعه من القتال مع مصر، الأردن أو سوريا هو ربحٌ جغرافي صغير وبعضُ سنواتٍ من الهدوء إلى أن يتجدد القتال مرة أخرى، وذلك في ظل مخاطر وتعقيدات. في المقابل، تنطوي عملية عسكرية إسرائيلية ضد لبنان على فرصِ نجاحٍ أكثر: بإمكان الجيش الإسرائيلي بسهولة نسبية إحتلال بيروت بشكل مفاجئ وسط احتمال صغير لتدخّل العرب. بحسب هذا السيناريو، الدول الغربية العظمى سوف تتدخّل من أجل الدفاع عن مصالحها النفطية وستفرض على العرب شروط سلام سيضطّرون إلى القبول بها. هكذا، تستطيع إسرائيل بثمنٍ ضئيل من الخسائر البشرية أن تؤدي إلى فرضِ السلام وأن تحصل على مشروعية لمكانتها في الشرق الأوسط[165].

كريستان شولتس، في كتابها «Israel's Covert Diplomacy in Lebanon»، رأت في هذا التحليل إنعكاساً إضافياً لـ«خطط التمدد» الإسرائيلية، وبشكل أكثر تحديداً، خطة بن غوريون الرامية إلى تغيير شكل الشرق الأوسط وإقامة دولة مسيحية في لبنان في إطار ذلك[166].

من جهتنا، نحن نشكّك بأن يكون تحليلاً كهذا نُقل أو سُرِّب إلى فؤاد لحود. في مطلع عام 1956، إعتبر تقديرُ الجيش الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية أن الخطر الإستراتيجي الرئيسي على إسرائيل مصدره مصر. في المقابل، الخطط ذات الصلة بلبنان التي أعدّها الجيش في تلك الفترة لم تكن تهدف إلى الوصول لبيروت وتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى (أنظر: «موقع لبنان في التخطيط الإستراتيجي للجيش الإسرائيلي). الأمور التي طرحها لحود أمام الملحق العسكري الأميركي لم تكن موجودة في فكر وخطط الجيش الإسرائيلي، ولا يمكن بناء فصول من النظريات والتكهنات عليها. إتصال لحود عَكَسَ ربما خشيةً لبنانيةً من نوايا إسرائيل في أعقاب رسالة التهديد التي بثّتها إذاعة صوت إسرائيل بالعربية في 2 كانون أول 1955. هذه الخشية، في كل الأحوال، لم تكن حادة في تلك الفترة مثل الخشية اللبنانية من نوايا سوريا. نوايا التمدد السورية في لبنان (التي تتجاهلها كريستان شولتس) وليس نوايا التمدد الإسرائيلية (التي تعزو لها شولتس أهمية زائدة) هي التي حضرت في نهاية 1955 ومطلع 1956 في خلفية النشاط الدبلوماسي السرّي والمكثف الذي قام به الرئيس شمعون في تلك الفترة أزاء إسرائيل والولايات المتحدة.

برأينا، كانت الضغوط السورية على لبنان، ومخاوف الرئيس شمعون من سوريا، هي السبب الرئيسي الذي حرّك شمعون نحو المبادرة إلى الإتصال السري بإسرائيل في نهاية عام 1955 (أنظر: علاقات إسرائيل مع الحكم اللبناني في الخمسينات). في الإجتماع الذي عُقد في روما بين ممثلي إسرائيل (الرائد يوفال نئمان، ممثل الجيش الإسرائيلي، وموشيه ساسون، ممثل وزارة الخارجية) وممثلي لبنان (الكولونيل فؤاد لحود وعبد الرحمن الصلح) تم بحث هذه القضية، إلى جانب أمور أخرى. في أعقاب اللقاء أفاد موشيه ساسون بأن فؤاد لحود أعرب عن إستعداده للعمل مع قائد الجيش اللبناني، فؤاد شهاب، ووزير الخارجية اللبناني، سليم لحود، من أجل إحباط الإقتراحات السورية[167].

الرسالة اللبنانية، التي نُقلت عبر لجنة الهدنة، والإجتماع السرّي في روما، أثبتا للطرف

الإسرائيلي وجود مصلحة مشتركة صريحة بين إسرائيل ولبنان في منع إنضمام لبنان إلى الإتفاق العسكري مع سوريا، وشجّعت وزارة الخارجية على مواصلة جهود التواصل مع الحكم اللبناني في هذا الخصوص. في هذا السياق، طُرحت في شهري كانون ثاني–شباط 1956 عدة إقتراحات:

أ- في 9 كانون ثاني 1956، أبلغ غدعون رفائيل (المسؤول عن الشرق الأوسط والأمم المتحدة في وزارة الخارجية) يهوشفاط هاركيفي (رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية في هيئة الأركان العامة) أن وزير الخارجية شاريت يعتقد أنه من المناسب إجراء لقاء مع رئيس الأركان اللبناني (المقصود قائد الجيش اللبناني الجنرال فؤاد شهاب) لأجل توضيح المخاطر والتعقيدات التي قد تلحق بلبنان جرّاء إبرام حلف عسكري مع سوريا. حلفٌ كهذا من شأنه أن يؤدّي نحو تصادم أوتوماتيكي مع إسرائيل في حالة إندلاع حرب بين مصر وإسرائيل، وهي حربٌ ستنضم إليها سوريا – بناءً على الإلتزامات التي ينص عليها الإتفاق العسكري بين مصر وسوريا. بحسب شاريت، من شأن تصريح إضافي حول أبعاد الإتفاق (بين لبنان وسوريا) أن يعزز التردد القائم في لبنان ويمنعه من الإرتماء في حضن سوريا. كما أن من شأن إجتماع كهذا أن يشكّل وسيلةً مناسبة لتنمية فهم أفضل بين إسرائيل ولبنان وفحص إمكّانات التعاون في ساعة الطوارئ، وفقاً للوجّهة العامة التي جرت فيها المحادثات (مع فؤاد لحود) في روما[168].

ب- في 19 شباط 1956 بعث موشيه ساسون، السفير الإسرائيلي في جنيف، الذي شارك في إجتماع روما، مذكرةً إلى شاريت، على خلفية الزيارة المرتقبة لرئيس الأركان المصري، عبد الحكيم عامر، إلى بيروت. ساسون ذكر في المذكرة أن هدف الزيارة برأيه ممارسة الضغط على لبنان للإنضمام إلى الإتفاق مع سوريا وأن يسمح بدخول قوات سورية إلى أراضيه. ساسون إقترح القيام بجملة تحركات سياسية لمحاولة تعطيل هذا الضغط المتوقع: إرسال رسالة شخصية إلى الرئيس كميل شمعون؛ ممارسة الضغط على قائد الجيش اللبناني، الجنرال شهاب بواسطة ضباط كبار في هيئة الأركان اللبنانية؛ وإرسال رسائل إلى وزير الخارجية اللبناني، سليم لحود، (شقيق الكولونيل فؤاد لحود). ساسون أضاف أن بالإمكان محاولة إرسال الرسالة إلى الرئيس شمعون

عن طريق السفير اللبناني في الفاتيكان، يوسف حرفوش، فيما الإقتراحان الآخران يمكن تنفيذهما عن طريق دعوة الكولونيل فؤاد لحود إلى إجتماع إضافي. ساسون أشار إلى إمكانية نقل رسالة إلى الجنرال شهاب عبر إلياس ربابي من حزب «الكتائب»، لكنه أشار إلى أنه ليس واثقاً بأن ربابي سيقوم بالمهمة فعلاً[169].

مسألة الإتفاق العسكري المحتمل بين سوريا ولبنان كانت محور الإجتماع الذي عقده في نيويورك أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين في السفارة الإسرائيلية بواشنطن (على ما يبدو غدعون تدمور) مع إلياس ربابي، بتاريخ 18 تموز 1956. ربابي شدّد أمام مُحاوره على أن معظم المسيحيين يعارضون الإتفاق العسكري مع سوريا وأعرب عن رأيه بأنه طالما فؤاد شهاب يقف على رأس الجيش اللبناني، فإنه لا يوجد أي إحتمال للتوقيع على هذا الإتفاق. الدبلوماسي الإسرائيلي سأل ماذا سيكون موقف لبنان إذا حاول السوريون العمل عبر أراضيه في حال التصادم العسكري مع إسرائيل؟ ربابي أجاب أنه طالما أن إسرائيل لم تتسبب بمشاكل للبنانيين، فإنهم لن يسمحوا للسوريين بالعبور وسوف يقاتلونهم. ربابي ادّعى أيضاً أن القوى العظمى الثلاث أعطت لبنان ضمانات بأنها سوف تدعمه أزاء أية محاولة لإدخال قوات عسكرية سورية إلى أراضيه. ربابي ختم بالقول إن اللبنانيين يدركون جيداً حقيقة أن وجود إسرائيل يردع السوريين عن القيام بمغامرة تجاه لبنان، وأنهم لا يتجاهلون إحتمال أن تبادر إسرائيل إلى إنقاذهم من مخالب العدوانية السورية[170].

شعبة الإستخبارات العسكرية، في إطار التقدير الإستخباري الذي أصدرته في ربيع 1956 وشرّحت فيه النوايا الحربية العربية تجاه إسرائيل، قدرت أن لبنان لا يزال يعارض المصادقة على الإتفاق العسكري مع سوريا، لأن من شأن نقل لواء عسكري إلى منطقة مرجعيون أن يورطه في حرب لا يريدها مع إسرائيل، إلا في حال تعرضه لهجوم[171]. علاوة على ذلك، إستخدم اللبنانيون دعائياً مقولة أن إسرائيل قد تستغل دخول القوات السورية إلى لبنان كذريعة للقيام بعمل عدواني ضدهم، وذلك من أجل صدّ الضغوط السورية التي مورست عليهم في هذا السّياق[172].

الضغط السوري على لبنان للسماح بإدخال قوات سورية إلى أراضيه، والمخاوف اللبنانية من هذا الأمر، دفعا باتجاه حوارٍ سريٍّ قصير الأجَل بين إسرائيل ولبنان طُرحت خلاله

أفكار تتعلق بكيفية إحباط الإجراءات السورية المتوقعة. لا يوجد بين أيدينا أدلةٌ على أن هذه الأفكار قد تُرجمت عملياً، لكن لا شك في أن الرسائل الإسرائيلية والحوار السري مع إسرائيل سهّلا على كميل شمعون ونظامه اتّخاذَ قرار رفض الإقتراحات السورية.

الفصل الحادي عشر

نظام الهدنة بين إسرائيل ولبنان (1949-1958)

مدخل

إتفاقيات الهدنة كانت الأساس المؤسساتي الوحيد الذي بُنيت عليه في الخمسينات علاقات إسرائيل مع جيرانها، ومن جملتهم لبنان. بحسب إتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان تم إنشاء لجنة الهدنة التي تألفت من خمس أعضاء: إثنان من كل طرف ورئيس من الأمم المتحدة. كان يُفترض باللجنة أن تنعقد بشكل دائم للبحث في المطالب أو الشكاوى والتوصل إلى حلول مُنصفة تُرضي الجانبين[1].

لجنة الهدنة لم يكن لها صلاحيات فعلية. العقوبة الوحيدة التي كان يملكها رئيس أركان مراقبي الأمم المتحدة والمسؤول الأعلى عن نشاط اللجان الأممية، هي رفع تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومن خلاله إلى مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن. مع ذلك، ورغم غياب العقوبات، كان للجان الهدنة أهمية كبيرة، إذ إنه في الأطر الأخرى المتعددة الأطراف التي شارك فيها ممثلون عن إسرائيل والدول العربية (مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، لجنة المصالحة) إتخذ الممثلون العرب موقفاً موحداً وصلباً معادياً لإسرائيل لم يسمح ببحث المشاكل الخاصة العالقة بين إسرائيل والعالم العربي، وبينها وبين كل واحد من جيرانها بشكل موضوعي. في مقابل ذلك، لجان الهدنة شكّلت إطاراً رسمياً سرياً تمكّن مندوبو إسرائيل والدول العربية فيه من بحث المواضيع الثنائية

الخاصة المطروحة على جدول الأعمال بِحُريّة نسبية، سواءً بحضور مراقبي الأمم المتحدة أو من دونهم، والتوصل أحياناً إلى توافقات أو تفاهمات فيما بينهم.

إسرائيل ولبنان إستغلّا إطار الهدنة جيداً من أجل إجراء محادثات ومشاورات، ولنقل رسائل متبادلة إستخبارية وسياسية، وللوقوف على الأحداث الميدانية بشكل فوري، وكذلك كوسيلة لحل المشاكل الحدودية والمشاكل الثنائية الأخرى التي طرأت خلال تلك الفترة. اليوم، يمكن التأكيد أن الجانبين، إسرائيل ولبنان، سجّلا نجاحاً نسبياً، لأن لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية أدّت وظيفتها بشكل أفضل من اللجان مع مصر والأردن وسوريا وساهمت في منع التدهور على الجبهة اللبنانية. وزير الخارجية، موشيه شاريت، عبّر عن ذلك، في مسودّة رأي قدّمه إلى محكمة العدل العليا (حول مسألة هل يجب التعامل مع لبنان على أنه دولة عدو) كتبهُ في النصف الأول من أيار 1956 [2]:

«... رغم أحداث خطيرة استثنائية، فإن إتفاقية الهدنة (مع لبنان) احتُرمت بشكل جيد نسبياً. المشاكل التي طرأت في أعقاب إنتهاكات الإتفاقية وتنفيذها تم حلّها وفقاً للمقرر في الإتفاقية نفسها، ولم يكن هناك حاجة حتى الآن، كما في بقية الإتفاقيات، بأن يبحث مجلس الأمن في مشاكل إسرائيل-لبنان...»

في الواقع، يبدو أن النجاحات النسبية للجنة الهدنة وغياب أي تطور دراماتيكي في هذه الجبهة، أدى إلى أن يركز الباحثون إنتباههم على الجبهات الأخرى، فيما نظام الهدنة بين إسرائيل ولبنان لم يحظَ حتى الآن ببحث مفصل ومعمق. نظام الهدنة بين إسرائيل وسوريا بين عامي 1949-1953 كان موضوع بحث في كتاب «التعاون في ظل المواجهة» لآريه شيلو، والعلاقات الحدودية بين إسرائيل من جهة، والأردن ومصر وسوريا من جهة أخرى عوجلت بشكل مفصل في بحث دافيد طال «تطور نظرية الأمن الجاري في إسرائيل 1949-1956». كذلك فريدريك هوف في كتابه «الحدود الإسرائيلية اللبنانية بين عامي 1916-1948» لامس العلاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان في إطار نظام الهدنة، لكن بشكل مختصر.

يبدو أن نظام الهدنة بين إسرائيل ولبنان يستحق البحث المفصل، سواءً كعنصر رئيسي في العلاقات بين الدولتين في الخمسينات، أو كنموذج لآلية تسوية النزاعات الحدودية المحلية إتسمت بأداء معقول في أوقات الأزمة، سواء كإطار لتسوية المشاكل العالقة بين

الدولتين، أو تلك التي تتجاوز في ماهيتها المشاكل الحدودية الجارية- في ظل غياب إتفاق سلام وعلاقات دبلوماسية بين الجانبين.

موقع الجيش في نظام الهدنة

الجيش الإسرائيلي كان الجهة المهيمنة في إدارة لجان الهدنة منذ تأسيسها، وذلك عبر ضابط ركن لمتابعة لجان الهدنة في هيئة الأركان العامة. ضابط الركن الأول التي عمل في هذه المهمة كان الرائد موشيه ديان، وبعده جاء كل من الرائد كالمان كيت، الرائد يهوشفاط هاركيفي، الرائد حاييم غاؤون والرائد آريه شيلو[3]. حتى تشرين أول 1949 كان ضابط ركن لجان الهدنة خاضعاً مباشرة لرئيس الأركان، ومن بعد ذلك أخضع لشعبة الأركان العامة برئاسة نائب رئيس الأركان، اللواء مردخاي مكلاف، وبدءً من كانون ثاني 1954 أخضع لشعبة الإستخبارات العسكرية في هيئة الأركان العامة[4]. آريه شيلو يقول إن الخضوع لإمرة شعبة الإستخبارات العسكرية كان رسمياً فقط، ومن الناحية العملية كانت علاقة ضابط ركن الهدنة مع رئيس الأركان موشيه ديان الذي تدخل شخصياً في إدارة لجان الهدنة[5].

رغم أن لجان الهدنة شهدت، أحياناً، طرح مواضيع ذات بعد سياسي، فإن درجة تدخل وتأثير وزارة الخارجية فيها كان محدوداً. بعد فشل محادثات لوزان (1949) أدرك مسؤولو وزارة الخارجية أن السلام مع الدول العربية لا يقف بالباب وأن لجان الهدنة أصبحت قناة التواصل المُمأسسة الوحيدة مع الدول العربية. على أساس ذلك، أقرت وزارة الخارجية بخطأ إعطاء دور مهيمن للجيش في إدارة اللجان وطالبت بأن يكون لها دور وأن تكون مُمثّلةً فيها[6]. في مذكرة أرسلها وزير الخارجية شاريت إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع، دافيد بن غوريون، في 19 آب 1951، طرح شاريت مؤاخذاته على مكانة ضباط الجيش في لجان الهدنة. شاريت إقترح تحديد «مكانة واضحة» لمسؤولي وزارة الخارجية في اللجان، وفصّل أمام بن غوريون توصياته بشأن تسوية العلاقات وتوزيع الصلاحيات بين وزارة الخارجية والجيش[7].

الملاحظات التي كتبها بن غوريون على هامش مذكرة شاريت تُبيّن معارضته المطلقة لإشراك وزارة الخارجية في اللجان ورغبته في إبعادهم عن الميدان الذي حدد الجيش

الإسرائيلي فيه الحقائق الجغرافية للدولة الجديدة[8]. رؤوفين شيلواح توقف عند أبعاد هذا الوضع في مداخلة قدّمها خلال مشاورات أجراها مسؤولو وزارة الخارجية حول سياسة إسرائيل الشرق أوسطية في باريس بتاريخ 24-25 آب 1953: «...تأثير وزارة الخارجية على سياسة الحكومة تجاه المواطنين العرب ضئيل... على سبيل المثال: لجان الهدنة، التي هي اليوم القناة الرئيسية التي نعمل خلالها في العلاقات الإسرائيلية- العربية. ليس لدينا تقريباً أي تأثير على هذه القناة. صحيح أنه في نظام وزارة الخارجية يوجد ضابط إرتباط، لكن المسألة ليست مسألة تنظيمية وإنما مبدئية: إستعادة تأثير وزارة الخارجية والإعتبارات السياسية الخارجية في إطار معالجة الشؤون العربية-المسائل الأمنية، الإقتصاد، الدين إلخ...»[9].

مذكرات موشيه شاريت تُظهر أن مشكلة إدارة لجان الهدنة كانت عاملِ خلاف دائم بينه وبين وزير الدفاع، بنحاس لافون، ورئيس الأركان، موشيه ديان، وعكّرت العلاقات معهما[10]. عندما عاد بن غوريون إلى منصب وزير الدفاع، بقي الخلاف قائماً بين الجانبين حول هذا الموضوع. شاريت جدّد المطالبة بنقل المسؤولية عن إدارة لجان الهدنة إلى وزارة الخارجية، بِحُجَّة أن هذه اللجان هي آلية تماس مع جهاتٍ خارجية- الدول العربية، الأمم المتحدة، الدول العظمى- ووزارة الخارجية هي المسؤولةَ عن هذا الأمر[11]. بن غوريون، من جهته، أصر على إلحاق لجان الهدنة بالجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع، بحُجّة أن هذه اللجان تعمل في الموضوعات الأمنية[12]. في رسالةٍ إلى شاريت، بتاريخ 7 نيسان 1955، كتب بن غوريون: «إتفاقيات الهدنة تُعنى بالحفاظ على الأمن الداخلي والسلام على الحدود. هذه مسألة تتبع للجيش ووزارة الدفاع، طبعاً في إطار المسؤولية الجماعية للحكومة، مثل أي شأن آخر، وليست بأي حال مسؤولية وزارة الخارجية»[13].

في هذا النقاش المبدئي تغلب موقف بن غوريون ومؤيدي المدرسة المتشددة. المسؤولية عن إدارة لجان الهدنة بقي في يد الجيش، تقريباً من دون أي تدخل أو تأثير لوزارة الخارجية، حتى في المواضيع ذات الأبعاد السياسية الواضحة. الجيش كان الجهة الرئيسية التي أثّرت على العلاقات مع الحكم اللبناني في الخمسينات.

خصائص عامة للجنة الهدنة الإسرائيلية- اللبنانية

أداء لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في الخمسينات كان إستثناءً بارزاً في إيجابيته قياساً إلى أداء اللجان مع سوريا ومصر والأردن. أسهمت في ذلك بالدرجة الأولى المصلحة الأساسية للجانبين في الحفاظ على الهدوء على امتداد الحدود بينهما، وكذلك عدم وجود خلافات جغرافية جوهرية. كما أن إسرائيل ولبنان إعترفا بالحدود الإنتدابية بوصفها الحدود المعترف بها بين الدولتين من دون وجود عناصر تعقيد إضافية: بين البلدين لم توجد مناطق منزوعة السلاح؛ العداوة بين الدولتين ليست جذرية؛ الجيش اللبناني لم يشكل تهديداً فعلياً على إسرائيل. الرأي السائد في الجانب الإسرائيلي كان أن لبنان- الدولة الثانية التي وقّعت على إتفاقية هدنة مع إسرائيل-سيكون بشكل طبيعي أيضاً الدولة العربية الثانية التي تبرم معادة سلام مع إسرائيل، وحتى حينه ينبغي بذل الجهود من أجل الحفاظ على إطار علاقات سليمة معه[14]. الأداء الجيد نسبياً للجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية تجلى في ثلاثة مستويات رئيسية:

أ- **المستوى الإجتماعي:** مداولات اللجنة إتسمت على الأغلب بأجواء جيدة. اللقاءات بين الجانبين بدأت بتقديم ضيافة خفيفة، مشروبات، تبادل المجاملات، وفي السياق وُضعت أيضاً وجبات غداء مشتركة[15]. الضباط الكبار في الجانبين، بمن فيهم رئيس أركان الجيش اللبناني، توفيق سالم، ومردخاي مكلاف، الذين عُيّن رئيساً للأركان في مطلع الخمسيات تبادلوا التحيات والتعابير عن مشاعر الصداقة عبر اللجنة [16]. في إطار العلاقة الإجتماعية، كان اللبنانيون أحياناً مستعدين للذهاب بعيداً: لجنة الهدنة بضباطها اللبنانيين قامت بزيارة مشتركة في 12 تشرين أول 1950 إلى كفار غلعادي. خبر الزيارة تسرب إلى الإعلام وتسبّب ذلك باحتجاجٍ من جانب اللبنانيين[17].

ب- **المستوى الوظيفي:** أوجدت اللجنة لنفسها، بالإضافة إلى الجلسات الدورية الرسمية، جملة من الأدوات لتسوية المشاكل ومعالجة المواضيع المختلفة: أُنْشئت لجان فرعية لمعالجة المواضيع الخاصة، مثل ترسيم الحدود؛ عُقدت إجتماعات مرتجلة لهذه اللجان من أجل التحقيق في المواضيع المختلف عليها؛ جرت محادثات على مستوى شخصي ثنائي بين ضباط إسرائيليين ولبنانيين من دون حضور مراقبي الأمم

المتحدة؛ حصلت لقاءات بين ضباط كبار من الجيش والشرطة في إطار اللجنة؛ عُقدت لقاءات للتعارف بين قادة الجبهات على جانبي الحدود؛ وكان هناك تواصل هاتفي جار بواسطة خط هاتف مباشر عبر جانبي رأس الناقورة، وخط هاتف مباشر من المطلة إلى الخربة (جنوب مرجعيون)[18]. ومن أجل تفعيل جدوى التواصل مع إسرائيل، دأب اللبنانيون، في تلك الفترة، على تعيين قائد منطقة الجنوب في الجيش اللبناني ممثلاً رئيسياً عنهم في لجنة الهدنة.

ج- **على المستوى الجوهري**: كلا الجانبين حافظ، عموماً، على جو موضوعي، وقام بمحاولات، أحياناً كتب لها النجاح، لتحويل اللجنة إلى جهاز لحل المشاكل المحلية، وليس فقط لطرحها وتوثيقها في المحاضر. أحد الأمثلة على ذلك هو الوثيقة التي حُوّلت من هيئة الأركان إلى الحكومة في 25 تشرين ثاني 1953، تحت عنوان «مسائل أساسية في السياسة الأمنية». الوثيقة إستعرضت عمل لجان الهدنة في الجبهات المختلفة وأكدت على أنه «عملياً فقط لجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية تعمل بشكل مُرض–كما هو حال العلاقات الحدودية في هذه الجبهة. اللجنة السورية–الإسرائيلية غير فاعلة بسبب رفضنا الإعتراف بصلاحيتها للبحث في مسألة المنطقة المنزوعة السلاح. اللجنتان الأردنية والمصرية تحولتا إلى مكاتب إحصاء لتوثيق الشكاوى المتبادلة»[19]. خلافاً للجان الأخرى، لم تُتخذ قرارات اللجنة الإسرائيلية–اللبنانية بالتصويت، وإنما بالتوافق[20].

في لجان الهدنة مع الدول العربية أُثيرت بشكل أساسي مواضيع ذات طابع أمني– كل جبهة بحسب مشاكلها والنقاط التي تهمّها. مشكلة التسلل كانت المشكلة الأكثر إثارة للقلق في العلاقات بين إسرائيل من جهة، ومصر والأردن ولبنان من جهة أخرى، فيما الإتصالات بين إسرائيل وسوريا تمحورت حول النقاش على المناطق المنزوعة السلاح[21]. في لجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية أثيرت في الخمسينات مواضيع تفرعت بغالبيتها عن مشاكل التسلل على أنواعها، وبعضها كان مواضيع تتصل بالعلاقات الحدودية بين الجانبين: الأنشطة الإرهابية للمتسللين العنفيين؛ محاولات اللاجئين الفلسطينيين العودة إلى قراهم في الجليل؛ عمليات التهريب والإرتكابات الجنائية؛ التجاوزات الحدودية الموضعية (حراثة الحقول، دخول قطعان الماشية)؛ التجاوزات الحدودية في الجو والبحر؛

ترسيم الحدود– كل هذه كانت مواضيع أمنية واضحة. في أحيان متباعدة، أثيرت مواضيع ذات بُعد يتجاوز العلاقات الحدودية بين الجانبين، مثل هجرة اليهود اللبنانيين والسوريين إلى إسرائيل، إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل في إطار لم شمل العائلات، والتدخل السوري في لبنان.

تجدر الإشارة إلى أن مداولات اللجنة كانت سرّية، وبشكل عام لم يتسرّب مضمونها إلى الإعلام. اللبنانيون أظهروا حساسية كبيرة تجاه هذه المسألة وشدّدوا مرة بعد أخرى على أن تسريب مضمون مداولات اللجنة والتوافقات التي أُنجزت في إطارها من شأنه أن يُعرّضهم لمشاكل داخلية وضغوط خارجية. نموذج مفيد على ذلك تجلى في بحث اللجنة مسألة حساسة تتصل باتفاق بحري– مصادرة شحنة مرسلة إلى إحدى الدول على متن سفينة تتبع لطرف ثالث. الجنرال رايلي، أثناء لقائه مع يغآل يادين، في 6 آذار 1952، شدد على ضرورة السرّية المطلقة لأي إتفاق خاص مع دولة عربية، لأن «العرب يهمّهم أن يكونوا واثقين بأن الإتفاقات مع إسرائيل لن يطّلع عليها زملاؤهم في الجامعة العربية». في هذا السياق، قال رايلي، إن وزارة الخارجية الإسرائيلية رفعت تقريراً إلى السفير الأميركي في تل أبيب حول مضمون المفاوضات مع اللبنانيين بشأن الإتفاق البحري. رايلي توقع أن يرسل السفير الأميركي التقرير إلى وزارة الخارجية الأميركية، التي، كعادتها في حالات مشابهة، سترسل المادة إلى كل ممثليها في الخارج، بمن في ذلك السفراء في الدول العربية، وهذا الأمر «سوف يقتل الإتفاق على سفن الطرف الثالث». في أعقاب هذه الملاحظات، وإنطلاقاً من المصلحة في ضمان سرّية الإتفاق البحري، توجّه رئيس الأركان يادين إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية بطلب «ممارسة التأثير على السفير الأميركي لكي يمتنع عن نقل المعلومات المذكورة أعلاه إلى السفراء الأميركيين في الدول العربية»[22].

تبلور قوالب عمل لجنة الهدنة الإسرائيلية -اللبنانية خلال عام 1948

لجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية بدأت عملها في 2 نيسان 1949، بعد أن أعلن الطرفان رسمياً تنفيذ شروط إتفاقية الهدنة[23]. في الأشهر الأولى من نشاط اللجنة، تبلورت أنماط عملها: إجتماع أسبوعي بشكل تناوبي في مركز الجمارك اللبناني في الناقورة وفي المطلة. بين الجانبين إنتسجت شبكة علاقات مباشرة بواسطة ضباط إسرائيليين ولبنانيين يخدمون

في المطلة والناقورة، كما جرت لقاءات تعارفية بين القادة الميدانيين على جانبي الحدود[24].

خلال هذه الفترة مثّل الجانب الإسرائيلي الرائد شنورمان، الذي شارك في محادثات الهدنة، والرائد موشيه زيلبرمان. أما لبنان، فقد مثّله الرائد يوسف حرب، الذي شارك أيضاً في محادثات الهدنة وكان أحد الضابطين اللذين وقعا على الإتفاقية عن الجانب اللبناني، والرائد ميشال فريفر والنقيب حمدان. رئاسة اللجنة عن الأمم المتحدة شغلها الجنرال رايلي وثلاثة ضباط آخرين برتبة عقيد ورائد، كانوا جميعهم، بحسب تقرير مكتب وزير الخارجية ممن «أظهروا وفاء للمهمة وفعالية تستحق الثناء»[25]. في المجال اللوجستي، إستعان الجانبان بوحدات الجيش الإسرائيلي في المطلة وبوحدات الجيش اللبناني في رأس الناقورة[26]. التوجيه الأساسي الذي صدر للوفد الإسرائيلي، منذ بداية عمل اللجنة، كان «تطبيق إتفاقية الهدنة والسعي إلى علاقات حسن جوار بين الدولتين»[27]. في اللقاءات الأولى واجه الوفد الإسرائيلي الكثير من التشكيك من قبل الوفد اللبناني، الأمر الذي تجلى في عدم الرغبة في إتخاذ قرارات آنية ومحاولة إظهار عدم إمتلاكه للصلاحيات. في وقت لاحق، طرأ تحسّنٌ جدي، وصارت الأجواء ودية، وتعاون الجانبان في حل المشاكل التي إعترضتهما[28].

الأشهر الأولى من عمل اللجنة إتسمت بصعوبات وظيفية لا بأس بها من جهة الوفد الإسرائيلي، تم حل بعضها في وقت لاحق: عدم وجود تعليمات واضحة؛ عدم وجود معلومات؛ عدم وجود موازنة؛ صعوبات لوجستية؛ كثرة الجهات العاملة في الميدان، الأمر الذي صعّب إتخاذ القرارات (قيادة المنطقة، الحكم العسكري، الشرطة)؛ وانعدام التنسيق بين الجيش والقيادة السياسية[29]. حتى مسألة العثور على مكان مناسب لعقد اجتماعات اللجنة واجهت صعوبة – الجلسة الثانية للجنة كان يُفترض أن تنعقد في مركز الجمارك اللبناني، شمال المطلة، لكن في وقت الإجتماع تبيّن أن سكان كفركلا سرقوا الكراسي والطاولات التي وضعت في المكان. لذلك، تقرر إجراء الإجتماعات في المطلة، في فندق «الأرز»، حيث بقيت الإجتماعات تنعقد مستقبلاً[30].

اللجنة كوسيلة لمكافحة التسلل

1. نشاط اللجنة خلال فترة التسلل غير العنفي (1949-1952)

مشكلة التسلل غير العنفي إحتلت مكاناً مركزياً في مداولات اللجنة منذ بداية نشاطها[31]. الوفد الإسرائيلي دأب على التبليغ بشكل مفصل عن أبعاد ظاهرة التسلل وإلقاء مسؤولية منعها على الجانب اللبناني، بناء على التعهد الذي قدّمه لبنان في إتفاقية الهدنة (البندان الثالث والرابع في الإتفاقية يمنعان تنفيذ عمليات عدائية من أراضي أحد الطرفين وعبور مدنيين إلى أراضي الطرف الآخر)[32]. منذ البداية، في جلسة اللجنة بتاريخ 21 نيسان 1949، قال اللبنانيون إنهم يواجهون صعوبة في الحفاظ بشكل فعال على الحدود بواسطة القوات الموجودة في إمرتهم، لكنهم وعدوا ببذل الجهود لمنع عمليات التسلل[33].

مسألة التهريب من الأراضي اللبنانية، التي إحتلت بدورها مكاناً مركزياً في عمليات التسلل غير العنفي، خضعت أيضاً للبحث في اللقاء بين القائدين المسؤولين عن منطقة الحدود، العقيد جميل شهاب اللبناني، والرائد طوبيا ليتانسكي الإسرائيلي. الإجتماع بينهما حصل في 25 آب 1949، في موازاة جلسة لجنة الهدنة، وبلور الرجلان خلاله إتفاقاً حول طبيعة الحرب ضد المهربين عبر الحدود رفعه العقيد شهاب، القائد العسكري لمنطقة جنوب لبنان، إلى قيادة الجيش اللبناني للمصادقة[34]. هذه المسألة أثيرت أيضاً في الإجتماع الذي عُقد في الناقورة، في 23 شباط 1950، بين مساعد المفوض العام للشرطة الإسرائيلية والأمير فريد شهاب، (مدير الأمن العام). في اللقاء بينهما، الذي عُقد في إطار مداولات لجنة الهدنة، طالب الممثل الإسرائيلي لبنان بالعمل على القضاء على ظاهرة المهربين الذين يعملون أيضاً في تهريب اللاجئين الفلسطينيين من الأراضي اللبنانية إلى إسرائيل[35].

هذه الإتصالات أثمرت، بالتدريج، عدة أنشطة ميدانية من قبل اللبنانيين، من ضمنها: تفعيل نشاط الجندرمة اللبنانية (التي دفعت ثمناً لذلك عدداً من الضحايا خلال محاولات تصفية عصابات المهربين المسلحة)؛ قوات الجيش اللبناني على طول الحدود جرى تعزيزها؛ اللاجئون الفلسطينيون أبعدوا من المناطق الحدودية؛ المخاتير في القرى المحاذية للحدود حُذروا من المخاطر المقترنة بعبور الحدود؛ كما جرت محاكمة عابري الحدود وفرضت عليهم غرامات وعقوبات بالسجن[36]. تقارير الجيش الإسرائيلي إلى

الشرطة الإسرائيلية، بين عامي 1949–1952، تشير إلى تحسن الوضع نتيجة هذه الأنشطة اللبنانية، رغم أنها لم تضع حداً للظاهرة بشكل عام[37]. التعاون بين الجندرمة اللبنانية والشرطة الإسرائيلية أثمر أيضاً إعادة جزء مهم من الممتلكات التي سرقت من إسرائيل[38]. كذلك وافق اللبنانيون على إستعادة عدد كبير من المتسللين إلى إسرائيل عن طريق لجنة الهدنة، حتى لو كان هؤلاء قد مكثوا في إسرائيل أكثر من عامين، على أساس إتفاق بهذا الشأن جرى التوصل إليه داخل اللجنة[39].

التعاون بين إسرائيل ولبنان في إطار اللجنة ضد ظاهرة التسلل تلقّى صبغةً رسميةً ومُلزمة في إجتماعين عُقدا في هيئة الأركان والناقورة خلال شهر آذار 1952. الإجتماع الأول جرى في 6 آذار في هيئة الأركان العامة، بين رئيس الأركان يغآل يادين والجنرال رايلي، وتقرر فيه القيام بترتيبات لإعادة الممتلكات المسروقة والماشية التي عبرت الحدود، على غرار الإتفاق القائم مع الأردنيين[40]. اللقاء الآخر جرى في 19 آذار في الناقورة بين الرائد شاؤول هرميتي (ضباط ركن في لجنة الهدنة) والرائد يهوشفاط هاركيفي (نائب رئيس قسم الإستخبارات في هيئة الأركان) من جهة، ورئيس أركان الجيش اللبناني، العقيد توفيق سالم، من جهة أخرى، بمشاركة الجنرال رايلي وأربعة مراقبين من الأمم المتحدة. خلال اللقاء تم التوصل إلى إتفاق يحدد العلاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان ويفصل مبادئ مكافحة التسلل. النقاط الأساسية في الإتفاق: يوافق الجانبان على إعادة الممتلكات التي سُرقت من أحد الجانبين ويُعثر عليها في أراضي الجانب الآخر بالسرعة الممكنة؛ الأشخاص الذين يجتازون الحدود بالخطأ ودون نيات جرمية يُعادون مع أوراقهم وأغراضهم الشخصية؛ المتسللون الذين يجتازون الحدود بقصد مسبق أو بنية جرمية ويحاكمون على أراضي الجهة التي اعتُقلوا على أراضيها، تتم إعادتهم إلى الجانب الثاني عن طريق لجنة الهدنة بعد انقضاء مدة محكوميتهم. المواشي التي تُصادر في أراضي أحد الجانبين، بعد اجتيازها الحدود دون قصد مسبق، تتم إعادتها إلى الجانب الثاني بعد دفع غرامة صغيرة. البند الخامس من الإتفاق ينصّ على وجوب أن «يتخذ كلا الجانبين خطوات غير روتينية من أجل محاولة وقف كل أنواع التسلل أو إجتياز الحدود غير القانوني من أراضيهما إلى أراضي الجانب الآخر»[41].

الإتفاق تم التوقيع عليه من قبل ممثلي إسرائيل ولبنان في جلسةٍ للجنة بتاريخ 24 آذار

1952[42]. اللبنانيون حاولوا في جلسةٍ أخرى بتاريخ 16 تشرين أول 1952 إدخال بعض التعديلات عليه، لكن رئيس اللجنة رفض هذه المحاولة[43]. الإتفاق جسّد ، دون شك، مصلحة الجانبين في خفض التوتر على الحدود وإيجاد حلول براغماتية للمشاكل الجارية التي طرأت. في الوقت نفسه، لم يعد ممكنا إدخال أبعاد سياسية تتجاوز مسائل العلاقات الحدودية بين الدولتين في إطار العلاقة مع رئيس أركان الجيش اللبناني والإتفاق الذي تم توقيعه. أحد التقارير الأميركية الذي تحدث عن أن اللبنانيين ألحوا خلال اللقاء إلى أنه في حال حافظت إسرائيل على سرية الإتصالات، فإن من شأن ذلك أن يُهيئ الأرضية للشروع بمفاوضات ناجحة بين الجانبين، هذا التقرير لا يعكس سوى تمنيات، أو أنه يستند إلى تقرير خاطئ رفعه اللبنانيون إلى الأميركيين[44].

مسألة إضافية أُثيرت في محادثات اللجنة: الشكاوى اللبنانية من التجاوزات الحدودية الجوية التي تنفذها إسرائيل. إحدى الحوادث الشاذة لإجتياز الحدود جواً حصلت في 27 تموز 1950، حيث شخّصت طائرة سبيتفاير إسرائيلية أرسلت «لتعقب حركة الطائرات الأجنبية التي تعبر أجواء الجزء الشمالي الشرقي للبلاد» طائرة داكوتا لبنانية. الطائرة اللبنانية كانت طائرة ركاب مدنية تبين لاحقاً أنها كانت في طريقها من الأردن إلى بيروت. الطائرة الإسرائيلية تعقبت الطائرة اللبنانية حتى المطلة وواصلت طريقها فوق النبطية فصيدا قبل أن تقطع الإتصال وتعود إلى إسرائيل. أثناء المطاردة، أطلقت الطائرة الإسرائيلية النار من رشاش 0.5 باتجاه الطائرة اللبنانية، وأصابتها على ما يبدو، رغم أن الطيار الإسرائيلي قال إنه لم يكن ينوي إصابة الطائرة[45]. في أعقاب الحادثة قدّم لبنان وخمس دول عربية أخرى شكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضد «العدوانية» الإسرائيلية بحق طائرة ركاب لبنانية[46]. الحادثة بُحثت مطولاً في لجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية التي قررت في النهاية حصول انتهاك متبادل للسيادة[47]. في أعقاب الحادثة أرسل وزير الخارجية شاريت رسالة إلى رئيس الحكومة بن غوريون أعرب فيها، على ما يبدو، عن احتجاجه على مهاجمة الطائرة اللبنانية. بن غوريون لم يبرر العمل، لكن على خلفية حرص إسرائيل المتشدد في مسألة السيادة خلال الأعوام الأولى من قيامها، شدد بن غوريون في ردّه على أهمية الحفاظ على السيادة الجوية الإسرائيلية[48]:

«إجتياز الحدود من قبل طائرتنا هو من دون شك جريمة، ورئيس الأركان قال لي إن

الطيار أُخضع للمحاكمة جراء فعلته. لكن العمل ضد الطائرات التي تُحلق في أجواء الدولة هو برأيي مبرر، وإذا لم تلتزم هذه الطائرات بالأوامر فيجب برأيي إستخدام القوة ضدها. ليس من شأننا معرفة من هم المسافرون داخل الطائرة. على المسافرين أن يحرصوا على ألا تنتهك الطائرات التي يستأجرونها السيادة الإسرائيلية. يجب عدم السماح بحركة طائرات العدو القادرة على تصوير المنشآت العسكرية في أجواء البلاد..»

مسألة التجاوزات الجوية أثيرت مجدداً في جلسة للجنة بتاريخ 16 تشرين أول 1952، في أعقاب تراكم الشكاوى اللبنانية حول حوادث إجتازت فيها الطائرات الإسرائيلية الحدود. الممثل الإسرائيلي رفض في كل الحوادث الشكاوى اللبنانية، في حين أن الممثل اللبناني، الكولونيل شهاب، طالب بشدة بوضع حد لهذه الظاهرة. الممثل الإسرائيلي في اللجنة قال «ليس هناك أي نية عندنا لتوجيه طائراتنا إلى ما وراء الحدود، وإذا حصلت أمور كهذه، فإنها تحصل بالخطأ من قبل طيارين معدودين». الممثل الإسرائيلي أضاف أنه سوف تُتخذ إجراءات إضافية لوقف هذه التجاوزات الحدودية الجوية[49].

2. نشاط اللجنة في فترة التسلل العنفي (1953-1954)

كان من الممكن لإتفاق مكافحة التسلل أن يُحسّن ويزيد من جدوى المواجهة المشتركة للتسلل غير العنفي وغير المُنظَم، لكنه لم يشكّل ردّاً فعالاً على عمليات التسلل العنفي التي نفذها المفتي وجماعته، كما تجلى ذلك في عامي 1953-1954. أساليب العمل التي إستندت إلى تشكيل لجان تحقيق ميدانية مشتركة، والتي تبلورت في مطلع الخمسينات، شكّلت ردّا محدوداً لحالات مثل السرقة، اجتياز الفلاحين للحدود أو تسلل اللاجئين، لكنها لم تمنع أنشطة مخطّطة ومتطورة من الناحية التنفيذية لمجموعات المتسللين العُنفيين التي أشرف على تشغيلها بشكل أساسي المفتي وجماعته.

التطور في القدرات التنفيذية للمتسللين، الدعم الذي حصلوا عليه من اللاجئين والدعم السياسي الذي قدمته لهم محافل معارِضة للحكم اللبناني، كل ذلك حوّل المواجهة معهم إلى مهمة صعبة لم يكن الحكم اللبناني، بسبب ضعفه الداخلي، مستعداً، وربما لم يكن راغباً، في التصدي لها. كما أن الضرورات السياسية الخارجية التي واجهها لبنان

في تلك الفترة تزايدت، وزادت معها صعوبة مواجهة ظاهرة التسلل. يمكن الوقوف على مؤشر لذلك في القرارات التي تبنّاها المؤتمر الثالث للوفود العربية إلى لجان الهدنة، الذي إنعقد في 18-27 نيسان 1953. في هذا المؤتمر، الذي برزت فيه سوريا بمبادراتها المعادية لإسرائيل، إتُخذ قرار ينصّ على عدم التعامل مع التسلل المدني بوصفه انتهاكاً لاتفاقيات الهدنة - وهو قرار كان يعني الإنسحاب الكامل للدول العربية من مسؤولية التصدي لظاهرة التسلل، وتشجيعاً واضحاً لاستمرارها[50].

على خلفية ذلك، إتسم الردّ اللبناني تجاه التسلل العنفي بالتردد والإمتناع عن القيام بإجراءات حاسمة وفعالة كان من شأنها أن تُعرّض الحكم اللبناني لضغوط داخلية وخارجية. هذا الأمر أضر بالعلاقات الجيدة التي تطورت بين الجانبين في إطار عمل لجنة الهدنة[51]، وأوجد نمطاً إشكالياً في العلاقة تكرر لاحقاً: إسرائيل تشكو أمام اللجنة من عمليات التسلل العنفي من الأراضي اللبنانية؛ اللبنانيون يحاولون القول، في عدد من الحالات، إن هذه الهجمات هي شأن إسرائيلي داخلي وأنه لا يوجد دليل على العلاقة بين المتسللين ولبنان؛ إسرائيل تُثبت بناءً على تحقيقاتها وتحقيقات الأمم المتحدة أن المتسللين جاؤوا من لبنان وتطالب باتخاذ خطوات وقائية فعالة على الجانب اللبناني؛ اللبنانيون من جانبهم يبلّغون مرة بعد أخرى أنهم إتخذوا إجراءات لوقف التسلل[52]. هذه الإجراءات كانت غير ناجعة وغير مترابطة وفي الغالب أدّت إلى وقف التسلل العنفي لفترات زمنية قصيرة.

في صيف 1953، إرتفع منسوب التوتر على طول الحدود في أعقاب عدد من العمليات التي نُفذت خلال شهري أيار وحزيران: إطلاق نار باتجاه يارون؛ مهاجمة سيارة متنزّهين قرب ميرون؛ قتل شركسي في الريحانية؛ وإطلاق نار على سيارة للشرطة على طريق عكا-صفد. في جلسة لجنة الهدنة في 4 حزيران، قال الوفد الإسرائيلي إن كل المؤشرات تدل على أن العمليات نفّذتها عصابات مسلحة من لبنان هدفها قتل إسرائيليين، وأن «من شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى تبعات خطيرة». الوفد اللبناني إكتفى بالإعراب عن أسفه ووعد بالقيام بما أمكن من أجل محاكمة أفراد هذه العصابات[53]. بعد ستة أيام، في 10 حزيران، إنعقدت لجنة الهدنة بطلب من إسرائيل للبحث في عملية القتل في الريحانية وإطلاق النار على آلية الشرطة على طريق عكا-صفد. الممثل الإسرائيلي سلّم اللبنانيين معلومات حول

العصابات المسلحة التي تعمل في قريتي بنت جبيل ويارون وطلب من اللبنانيين إتخاذ إجراءات فورية لمحاكمتهم. الممثل اللبناني فصّل الإجراءات الوقائية التي اتُخذت ووعد بالتعاون مع إسرائيل بشرط عدم نشر الأمر في الإعلام. الممثل الإسرائيلي اقترح إجتماعاً للضباط على مستوى رفيع من أجل البحث في الوضع الخطير الناشئ على الحدود[54].

في 29 حزيران 1953 عُقد إجتماع بين العقيد شهاب، القائد العسكري لمنطقة جنوب لبنان وممثل للبنان في لجنة الهدنة والمقدم حاييم غاؤون، ضابط ركن لجان الهدنة في هيئة الأركان. خلال الإجتماع أبلغ المقدم غاؤون الجانب اللبناني رسالة تنطوي على نبرة تهديدية جداً بإسم رئيس الأركان، مردخاي مكلاف. مضمون الرسالة كان أن الإجراءات الوقائية اللبنانية لم تفضِ إلى اعتقال منفذي الجريمة، وإذا لم يتمكن اللبنانيون من اعتقال أفراد العصابات، فإن إسرائيل «ستعمل كيف تعثر عليهم» في أماكن إختبائهم في لبنان. في الجزء الثاني من الرسالة، الذي يتجاوز النطاق العسكري، جرى الإعراب عن الإحتجاج على سياسة لبنان العدائية تجاه إسرائيل التي تتعارض مع المصالح الأساسية له كدولة «تشكل جسماً مسيحياً أجنبياً بين الشعوب المسلمة تُطوّقه سوريا ذات النظام الدكتاتوري العسكري». الرسالة انتهت بالمطالبة الحاسمة بأن يُغيّر لبنان مقاربته في لجنة الهدنة ويغيّر مظاهر العداء الرسمية تجاه إسرائيل[55]. العقيد شهاب وَعدَ باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لمنع تكرار العمليات العنيفة من الأراضي اللبنانية ومحاكمة منفذيها، وأضاف أن مظاهر العداء اللبنانية تجاه إسرائيل هي «كلامية» وتنبع من الحاجة إلى الحفاظ على موقع لبنان في العالم العربي[56].

الرسالة الإسرائيلية والرد اللبناني لم يؤدّيا إلى وقف العمليات العنيفة، وفي شهر تموز 1953 هوجم باص وآليات تابعة للشرطة كانوا يتحركون بجانب الحدود. إسرائيل قدمت شكوى واللبنانيون كرروا القول إنهم يعملون ضد المتسللين، بما في ذلك تنفيذ إعتقالات، إبعاد أشخاص عن المناطق الحدودية، تعزيز أنشطة الجيش اللبناني على طول الحدود وإعطاء أوامر بمحاكمة أي شخص يُضبط على مقربة من الحدود أمام القضاء العسكري[57]. شهاب عاد وأوضح لمحاوريه الإسرائيليين أنه لن يطرح الكثير من الأسئلة إذا اعترضت السلطات الإسرائيلية صدفةً لبنانياً مسلحاً أو لاجئاً فلسطينياً يتجولان قرب الحدود وقامت بقتلهما في مكانهما[58].

الإجراءات الوقائية التي إتخذها اللبنانيون، في بعض الحالات على أساس معلومات إستخبارية إسرائيلية، أفضت إلى وقف مؤقت للأنشطة العنيفة من الأراضي اللبنانية في أواخر صيف 1953[59]. الأنشطة العنيفة تجدّدت في نهاية تشرين أول 1953، ومجدداً طالبت إسرائيل اللبنانيين بإتخاذ إجراءات فعالة لوقفها. ومجدداً تحدث اللبنانيون عن سلسلة إجراءات وقائية إتخذوها شملت تنفيذ عمليات تفتيش وتحقيق ميدانية في القرى والبيوت قامت بها كل الأجهزة الأمنية إضافة إلى نشر محطات شرطة مؤقتة قرب الحدود[60]. إسرائيل عادت وقالت إن مجموعات المتسللين تتلقى الدعم من القرى اللبنانية القريبة من الحدود وإن الإجراءات الوقائية التي إتخذها اللبنانيون غير كافية ولا يمكنها وضع حد للظاهرة[61].

خلال عام 1954، تكرر قالب العلاقة بين إسرائيل ولبنان فيما يتصل بمواجهة ظاهرة التسلل: إسرائيل تشتكي على العمليات العنيفة المُنَفّذة إنطلاقاً من الأراضي اللبنانية، لبنان يتملص من المسؤولية عن هذه العمليات، الإسرائيليون يمارسون ضغوطا على اللبنانيين للعمل من أجل تصحيح الوضع بدعم من رئيس لجنة الهدنة، اللبنانيون يقدمون وعوداً باتخاذ إجراءات وقائية فعالة والتعاون مع إسرائيل[62]. عملياً، الإجراءات اللبنانية على الأرض كانت غير فعالة ولم تؤدِّ إلى وقف العمليات العنيفة[63].

على خلفية ذلك، بعث رئيس الأركان، موشيه ديان، في 1954 برسالة تهديد إلى قائد الجيش اللبناني، الجنرال فؤاد شهاب. في الرسالة التي أرسلت في 6 نيسان، في أعقاب الهجوم على شومرة وإيلون، أوضح ديان أن إسرائيل تنظر بكثير من القلق إلى تفاقم خطورة الأوضاع على الحدود اللبنانية، خصوصاً في ضوء الإعتداءات الأخيرة، وطالب اللبنانيين بالعمل على الوقف الفوري للعمليات وإلا ستضطر إسرائيل إلى العمل للقبض على المذنبين ومعاقبتهم[64]. جواب شهاب أرسل إلى ديان في 13 نيسان بواسط العقيد حسامي، رئيس الوفد اللبناني في لجنة الهدنة خلال إجتماع عُقد في المطلة دون وجود مراقبي الأمم المتحدة. في الجواب الذي تلاه حسامي عن الورقة جاء أن لبنان يعمل على الدوام لمنع الحوادث وعمليات التسلل، وهو يتشدد في معاقبة المتسللين. المحكمة العسكرية اللبنانية تحكم بالسجن لمدة عام على كل من يعبر الحدود بخلفية تنفيذ هجمات. مع ذلك، لبنان مستعد للموافقة على خطوات إضافية لزيادة جدوى مكافحة

عمليات التسلل، مثل الدفع قدماً بخطط إيجاد إتصال بين الدوريات على جانبي الحدود وإعطاء الإذن لقصاصي الأثر الإسرائيليين مع كلاب الشرطة بالدخول إلى الأراضي اللبنانية في إطار لجنة الهدنة (بحسب أقوال شهاب: «على مسؤوليته الشخصية»، وخلافاً لموقف الحكومة اللبنانية)، إذا لم يفضِ التحقيق الروتيني للجنة إلى نتائج[65]. يُشار في هذا السياق إلى أن وزارة الخارجية أُبلغت برسالة تهديد ديان إلى شهاب بعد إرسالها، خلافاً للإتفاق بين الجانبين، الأمر الذي إستتبع احتجاجاً من جانب يوسف تكواع، مدير شؤون الهدنة في الوزارة[66].

رسالة تهديد ديان لم تغير المعالجات المترددة وغير الفعالة للسلطات اللبنانية بشكل جذري. يمكن الوقوف على هذا الأمر في التقدير الإستخباري الذي أعدته قيادة المنطقة الشمالية في 27 أيار 1954[67]:

> «...الحكومة اللبنانية هي الوحيدة تقريباً بين الدول العربية المعنية بصدق بالهدوء على طول الحدود وبالإمتناع عن التعقيدات والحوادث الحدودية مع إسرائيل ...من جهة أخرى، من المعلوم أنها رغم وعودها بعد كل حادثة بالقبض على المذنبين لم تتخذ حتى الآن أية خطوات كافية في سبيل الحؤول دون تكرار حوادث من هذا النوع في المستقبل ومعاقبة المذنبين (رغم أن منفذي العمليات معروفون جداً لديها). إنعدام الإستجابة من قبل الحكومة اللبنانية ناجم على ما يبدو عن الضغوط القوية التي تتعرض لها من قبل اللجنة العربية العليا والمؤسسات العربية الأخرى (وربما أيضاً من قبل جهات سورية)...»

إستمرار عمليات التسلل العنفي من الأراضي اللبنانية، رسائل التهديد الإسرائيلية وزيادة حدة التوتر على الحدود الإسرائيلية-السورية والإسرائيلية-الأردنية، كل ذلك أثار مخاوف وسط اللبنانيين من عمليات عقابية إسرائيلية داخل أراضيهم. اللبنانيون إتصلوا بالأميركيين والبريطانيين، بواسطة سفارَتَيهم في بيروت، وطلبوا منهم ممارسة تأثيرهم على الحكومة الإسرائيلية كي «تضبط نفسها». في الوقت نفسه، إمتنع اللبنانيون عن إعتبار أن الوضع على الحدود هو سبب التدهور وادّعوا أن الحدود الإسرائيلية-اللبنانية هادئة نسبياً[68]. في إتصالاتهم مع الأميركيين إمتنع اللبنانيون عن بحث أنشطة التسلل العنفي من أراضيهم والخطوات الوقائية التي إتخذوها.

3. نشاط اللجنة خلال فترة «الفدائيون» (1955-1958)

خلال هذه الفترة، وخصوصاً في عامي 1955-1956، إزداد تخبط الحكومة اللبنانية فيما يتعلق بمواجهة ظاهرة التسلل العنفي من الأراضي اللبنانية. من جهة، إستمرت المصلحة اللبنانية الأساسية في الحفاظ على الهدوء على طول الحدود مع إسرائيل وتزايدت الضغوط الإسرائيلية على لبنان للعمل بفعالية لوقف الأنشطة العنفية إنطلاقاً من أراضيها، بما في ذلك التهديد المباشر بعمليات عقابية. من جهة أخرى، واجه لبنان صعوبات سياسية وأمنية كبيرة في سعيه إلى مواجهة هذه الظاهرة، لأن «الفدائيون» إستفادوا هذه المرة من بنية تحتية مهنية ومنظّمة أنشأتها ودعمتها دول مركزية في العالم العربي، مثل مصر وسوريا. ردّا على هذه الإشكالية، زادت الحكومة اللبنانية أنشطتها الوقائية في تلك الفترات القصيرة التي زادت فيها أنشطة «الفدائيون»، أو عندما مورست عليها ضغوط إسرائيلية، أو عندما زادت عندها الخشية من المخاطر المحدقة بالنظام اللبناني جراء أنشطة «الفدائيون» ضده. في الوقت نفسه، إمتنع الحكم اللبناني عن الإستمرار في هذه الخطوات لوقت مطول، وجرى إطلاق سراح «الفدائيون» الذين اعتقلتهم السلطات سرّا في أعقاب ضغوط خارجية[69].

يمكن الوقوف على أحد تجليات هذه السياسة اللبنانية في أيلول 1955، في أعقاب زرع عبوات ناسفة في مستوطنة علما ومهاجمة الباص المدني في منطقة جبل ميرون. بعد هاتين الحادثتين عقدت لجنة الهدنة جلسات طارئة (الجلسات المنتظمة كانت أوقفت مؤقتاً) تم خلالها توجيه تحذير إسرائيلي إلى لبنان، أشد حدّة من الماضي، بأن إسرائيل سوف تتخذ خطوات عقابية شديدة، مثل تهديم بيوت، في حال إستمرت هذه العمليات. هذا التحذير فعل فعله وأدى إلى إتخاذ اللبنانيين سلسلة أنشطة تضمنت إعتقال أعضاء في «الـفدائيون»، تمشيط القرى القريبة من الحدود، إعلان حظر التجوال الليلي بالقرب من الحدود وإخلاء اللاجئين الفلسطينيين نحو الشمال (في الإجمال، بحسب تقدير قسم الأبحاث في وزارة الخارجية، تم إخلاء 2000 لاجئ من المناطق الحدودية). الأنشطة اللبنانية، التي كانت أشد حزما وفعالية من الماضي، حالت دون تنفيذ عمليات عقابية إسرائيلية وأدّت إلى تهدئة مؤقتة للأوضاع واستئناف الجلسات المنتظمة للجنة الهدنة في تشرين أول 1955[70].

خلال عام 1956 إستمرت الصعوبات التي واجهها الحكم اللبناني في ضوء إتساع دائرة أنشطة «الفدائيون» ضد إسرائيل وبداية ممارستهم التخريب في الداخل اللبناني. الخشية

من العمليات العقابية الإسرائيلية، وأكثر من ذلك الخشية من المس بالنظام اللبناني وعلاقاته مع الغرب حثّت الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ سلسلة خطوات فعالة ضد البنية التحتية للـ«فدائيون»، خصوصاً في النصف الأول من عام 1956. هذه الخطوات أُرفقت بسلسلة رسائل أرسلت إلى إسرائيل، بواسطة لجنة الهدنة وقوى عظمى غربية، تهدف إلى تهدئة إسرائيل والإثبات لها أن لبنان يتخذ خطوات وقائية ضد «الفدائيون». في هذا الإطار بادر اللبنانيون في 7 نيسان 1956 إلى عقد إجتماع عاجل مع ممثلي إسرائيل.

الإجتماع عُقد في رأس الناقورة. وبناء على طلب اللبنانيين، حصل الإجتماع من دون علم الأمم المتحدة أو حضور مراقبين عنها. الممثل اللبناني، المقدم حسامي، نقل رسالة باسم رئيس الأركان اللبناني، توفيق سالم، جاء فيها أن لبنان غير معني بحصول مشاكل على الحدود. كما جاء في الرسالة أنه نتيجة القصف الإسرائيلي في غزة، فإن رئيس الأركان يتوقع أن تحاول عناصر مختلفة، خصوصاً من أوساط اللاجئين الفلسطينيين، التسبب بمشاكل. بناءً على ذلك، القوات الأمنية اللبنانية موجودة في حالة تأهب وهي تنفذ أنشطة معززة (حواجز، دوريات، كمائن) في منطقة عرضُها 5 كلم عن الحدود تمثّل «المنطقة الأمنية» اللبنانية. ورداً على سؤال الممثل الإسرائيلي، الرائد سيفان تافنر، أجاب اللبناني أنه من المتوقع أن تتركز أنشطة «الفدائيون» في منطقة غوش حالاف–برعم–سعسع وفي منطقة عرب العرامشة. الممثل اللبناني نصح الجيش الإسرائيلي باتخاذ إجراءات وقائية تشمل زيادة الدوريات والكمائن على الجانب الإسرائيلي، وأضاف: «أقتلوهم دون رحمة». ممثلو إسرائيل ولبنان حددوا فيما بينهم ترتيبات إتصال لوقت الحاجة شملت التواصل الهاتفي مع المقدم حسامي في بيته في بيروت[71].

في 13 نيسان، بعد إجتماع تافنر مع حسامي، عرض الجنرال فؤاد شهاب أمام الملحق العسكري الأميركي الخطوات الوقائية التي اتخذها الجيش اللبناني ضد عابري الحدود وضد «عملاء مصر». شهاب أشار إلى أنه حذّر الملحق العسكري المصري طالباً منه فرض رقابة على أنشطة «العملاء المصريين». إضافة إلى ذلك، أمر شهاب قوات الجيش اللبناني المنتشرة على طول الحدود مع إسرائيل بإطلاق النار بشكل فوري باتجاه كل من يحاول إجتياز الحدود، وبزيادة الدوريات النهارية والليلية واعتقال اللاجئين الفلسطينيين و«عملاء مصر» الذين يتواجدون في منطقة عرضها 10 كلم عن الحدود. شهاب أضاف أنه

أمر الكولونيل حسامي، قائد منطقة جنوب لبنان وعضو لجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية بتبادل المعلومات الإستخبارية ذات الصلة بأنشطة «الفدائيون» مع القائد الإسرائيلي وإبلاغه بالخطوات الوقائية التي إتخذها الجيش اللبناني. وبحسب شهاب، فإن سبب هذه الإجراءات المتشددة هو الخشية من أن يدفع إستمرار أنشطة «الفدائيون» القيادة الإسرائيلية إلى القيام بـ«عمليات غير منطقية»، لأن الضغط الذي يمارسه الشارع على بن غوريون قد يدفعه إلى تنفيذ عمليات عقابية جديدة بحجم واسع جدا[72].

المخاوف اللبنانية من التورط بمواجهة عسكرية مع إسرائيل ثارت مرة أخرى عشية حرب سيناء. هذه المخاوف إستمرت خلال الحرب وفي أعقابها، على خلفية هجمات «الفدائيون» التي بادرت إليها مصر عبر الحدود الإسرائيلية–اللبنانية وبقية الحدود، خلال شهري تشرين ثاني وكانون أول من أجل حرف إهتمام الجيش الإسرائيلي عن الحدود المصرية. في ضوء ذلك، إتصل الرئيس كميل شمعون بالقوى العظمى الغربية مَطلعَ أيلول وطلب منها ممارسة النفوذ على إسرائيل لمنعها عن تنفيذ عمليات عقابية ضد لبنان ردّاً على تسلل خلايا تابعة للـ«فدائيون» من سوريا والأردن إلى إسرائيل عبر لبنان. شمعون ذكر أن معظم قوات الجيش والجندرمة اللبنانية مركّزة قرب الحدود مع إسرائيل، بسبب الخشية منها، وإذا حصل على وعد إسرائيلي بعدم تنفيذ عمليات عقابية ضد لبنان فسوف يكون قادراً على نقل معظم هذه القوات إلى الداخل اللبناني لضمان أمن وسلامة الأجانب في لبنان[73]. في 11 تشرين ثاني نقل رئيس الأركان اللبناني رسالة إلى إسرائيل، بواسطة الملحق العسكري الأميركي في بيروت، جاء فيها أن اللبنانيين رفضوا السماح للـ«فدائيون» السوريين بالعبور إلى إسرائيل عن طريق لبنان. رئيس الأركان اللبناني أشار في الرسالة إلى أن ثلاثة كتائب مشاة منتشرة الآن على مقربة من الحدود وتمارس نشاطها ضد «الفدائيون»، وطلب إبلاغ الجيش الإسرائيلي بأن لبنان يقوم بما في وسعه لمنع دخول «الفدائيون» إلى الأراضي الإسرائيلية[74]. تقرير إستخباري إسرائيلي يعود تاريخه إلى نهاية كانون أول أشار إلى أن وحدات الجيش اللبناني في الجنوب تلقت فعلاً أوامر بتنفيذ عمليات تهدف إلى منع التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية[75].

في عامي 1957–1958 طرأ إنخفاض في حجم أنشطة «الفدائيون» من الأراضي اللبنانية وفي نوعية هذه الأنشطة، جراء حرب سيناء والأنشطة الوقائية اللبنانية ضد العناصر الموالية

لسوريا التي كانت منخرطة في أنشطة التخريب والتآمر ضد النظام اللبناني[76]. العلاقات بين إسرائيل ولبنان، في إطار لجنة الهدنة، تحسنت في هذه السنوات، حيث شكّلت اللجنة وسيلة لتسوية النزاعات الحدودية وإعادة الممتلكات المسروقة من إسرائيل والموجودة في لبنان. التراجع المؤقت في نشاط اللجنة حصل في أواخر الأزمة اللبنانية، بين شهري تموز وأيلول 1958[77]. في نهاية الأزمة، عُقد إجتماع في إطار اللجنة، في 1 تشرين أول أعلن خلاله الوفد اللبناني بأن الحكومة اللبنانية سيطرت مجدداً خلال عشرة أيام على المناطق الحدودية التي كانت خارج نطاق سيطرتها في فترة الصراع الداخلي، وسوف تعود إلى العمل على منع عمليات التسلل والسرقة والتجاوزات الحدودية[78].

معالجة اللجنة لجوانب إضافية في العلاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان

علاوة على مشكلة التسلل، عالجت لجنة الهدنة قضايا إضافية تتصل بالعلاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان، بينها ثلاث قضايا مهمة: مشكلة المزارعين اللبنانيين والإسرائيليين الذين فُصلوا عن أراضيهم في أعقاب إتفاقية الهدنة؛ تعليم خط الهدنة على الأرض؛ وعلاقات الدولتين في المجال البحري.

1. قضية المزارعين اللبنانيين والإسرائيليين

في الخمسينات تغيّرت أنماطُ العلاقات الحدودية التي كانت قائمةً إبّان فترة الإنتداب بشكل جذري. النمط الإنتدابي إرتكز إلى إتفاق «حسن الجوار» بين بريطانيا وفرنسا في 2 شباط 1926، الذي أعطى غطاءً سياسياً لاستمرار العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين سكان القرى على جانبي الحدود، وسمح بحركة حُرة تقريباً للأفراد طوال سنوات الإنتداب، باستثناء فترة قصيرة أثناء «الثورة العربية». قيامُ دولة إسرائيل، تبلورُ نظام الهدنة في الخمسينات والزخم الإستيطاني الإسرائيلي على امتداد الحدود، كلُ ذلك غيّر الوضع السابق من أساسه وأوجد للمرة الأولى حدوداً ذات طابع إثني تقوم بوظيفة الحدود الدولية بكل معنى الكلمة. هذا الوضع الجديد أخَذَ بعدَه السياسي في إتفاقية الهدنة التي وُقّعت بين الجانبين في نهاية الأعمال العدائية بينهما، والتي منعت عبور المدنيين من أحد جانبي

الحدود إلى الجانب الآخر[79]. هذا الأمر أضرّ بشكل أساسي بالسكان اللبنانيين في القرى المحاذية للحدود، التي فصل خط الهدنة في أكثر من مكان بينهم وبين أراضيهم، وبدرجة أقل، أضرّ أيضاً بالسكان الإسرائيليين.

في الأعوام الأولى التي تَلَتْ حرب الإستقلال بدت المسافة الفاصلة بين المزارعين وأراضيهم سهلة العبور بسبب عدم ترسيم الحدود على الأرض وعدم وجود مانع طبيعي أو اصطناعي على طولها. لكن في وقت لاحق من الخمسينات صارت هذه المسافة أكثر جدية في ظل سياسة إسرائيل الحاسمة التي سَعَت إلى تثبيت الحدود المؤقتة للهدنة، ورأت في دخول المزارعين والرعاة إلى أراضيها خطراً أمنياً وتهديداً على سيادتها، وليس مشكلةً يجب التسليم بها لأسباب إنسانية أو لاعتبارات تتعلق بحسن الجوار.

هذه السياسة الإسرائيلية إنعكست في السعي إلى ترسيم الحدود، رفض إقتراح لشراء أراضي اللبنانيين التي بقيت داخل نطاق أرض إسرائيل، الرفض المبدئي للبَحْث في السماح للبنانيين بحراثة أراضيهم في إسرائيل، النشاط المتزايد للأمن الجاري على امتداد الحدود مصحوباً بطرد الرعاة والمزارعين اللبنانيين بالقوة وإقامة سلسلة من المستوطنات الحدودية تم نقلُ الأراضي التي كانت تابعة في الماضي للبنانيين أو القرى التي هُجّروا منها أثناء حرب الإستقلال إليها. هذا الأمر أدّى إلى فقدان الكثير من أراضي المرعى والأراضي الزراعية، وإلى منع إمكانية الوصول التقليدية للقرويين اللبنانيين القريبين من الحدود إلى الأسواق ومصادر رزقهم في الجانب الإسرائيلي من الحدود[80].

فقدانُ الأراضي الزراعية التابعة لقرى لبنانية دفعت اللبنانيين إلى إثارة قضية الممتلكات الزراعية اللبنانية المتبقية ضمن الأراضي الإسرائيلية مرات عدة خلال عام 1949 في إطار مداولات لجنة الهدنة[81]. كما أنهم إقترحوا أن يُجري المزارعون على جانبي الحدود مفاوضات حول تعويض الفلاحين اللبنانيين الذين خسروا أراضيهم[82]. في حزيران 1951 أنشأ اللبنانيون قسماً خاصاً في وزارة الخارجية اللبنانية لجمع المعلومات وتسجيل الممتلكات اللبنانية المنقولة وغير المنقولة التي بقيت في الأراضي الفَلسطينية[83]. كذلك، تم تأسيس منظمة في لبنان باسم «منظمة الدفاع عن ممتلكات المواطنين اللبنانين في إسرائيل». علي سالم، التي ترأس المنظمة، نظّم مؤتمراً صحافياً في بيروت بتاريخ 4 كانون ثاني 1952 أعلن فيه أن قيمة ممتلكات المواطنين اللبنانيين التي جُمدت في إسرائيل

تقدر بنحو 100 مليون جنيه إسترليني وطالب بتعديل إتفاقية الهدنة من أجل ضمان المصالح اللبنانية[84]. إسرائيل، من جهتها، رفضت إجراءَ مفاوضات حول هذه المسألة في إطار لجنة الهدنة بحُجَّة أن بحث هذه المسألة ممكنٌ فقط عند إقامة علاقات منتظمة طبيعية بين الدولتين، بعد توقيع إتفاقية سلام بينهما[85]. موقف إسرائيل هذا نَشَأَ من تقدير بأنها ستكون خاسرةً من بحث هذه المسألة لأن قيمة الممتلكات العقارية اللبنانية التي بقيت ضمن الأراضي الإسرائيلية كانت أعلى من قيمة الأراضي الإسرائيلية التي بقيت ضمن الأراضي اللبنانية (هذا التقدير لا يتضمن قيمة ممتلكات اليهود في بيروت)[86].

وأثيرت أيضاً مشكلة الأراضي الزراعية التي حرَثَها مزارعون إسرائيليون في لبنان على خلفية التغيير في طابع العلاقات الحدودية بعد حرب الإستقلال. هذه المشكلة كانت تتعلق بمزارعي المطلة الذي دأبوا خلال فترة الإنتداب على حراثة أراضيهم في سهل الخيام، وهي أراضٍ كانت مسجلة في السجلات العقارية اللبنانية بإسم «شركة الإستيطان اليهودية في أرض إسرائيل»[87]. في 1 آب 1949، تحدث زلمان ليبشيتس، مستشار وزارة الخارجية للشؤون الجغرافية مع وزير الخارجية شاريت بشأن الضغوط التي يمارسها مزارعو المطلة لحل مسألة حراثة أراضيهم في سهل الخيام. ورغم أنه كان واضحاً أن إثارة هذه المسألة سيُثير مطالبَ مضادّة من جانب الحكومة اللبنانية تتعلق بالسماح لأصحاب الأراضي اللبنانيين بحراثة أراضيهم الموجودة ضمن نطاق أرض إسرائيل، فإن ليبشيتس أوصى بإصدار تعليمات إلى ممثل إسرائيل في لجنة الهدنة بطرح هذه المسألة «مع كامل الحذر المطلوب»[88]. في أعقاب ذلك، إتصل مكتب وزير الخارجية بالمقدم موشيه ديان، ضابط ركن لجان الهدنة وطلب منه فحص إمكانية تلبية طلب مزارعي المطلة[89]. في الموازاة، توجّه أيضاً أعضاء المجلس المحلي في المطلة بشكلٍ مباشر إلى لجنة الهدنة وطلبوا منها العمل على تحصيل إذن لحراثة أراضيهم في المناطق اللبنانية[90].

يبدو أن موشيه ديان، الذي أدرك الإشكالية الكامنة في إثارة الموضوع أمام اللبنانيين، لم يسارع إلى الإستجابة لطلب مكتب شاريت. ويظهر أن المؤسسة الأمنية اتخذت قرارا مدعوماً من رئيس الحكومة بعدم طرح هذا الموضوع. في أعقاب هذا القرار إلتقى في 16 آب يهوشواع فلامون، مستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الوزراء بممثلين عن مزارعي المطلة. فلامون أوضح لهم أن الحكومة لا تستطيع أن تتحدث مع اللبنانيين بهذا الشأن

عبر لجنة الهدنة لأن من شأن ذلك أن يثير مطالب مضادة من جانب لبنان. مع ذلك، قال فلامون إن إسرائيل لا تعارض أن يباشر مزارعو المطلة بحراثة أراضيهم الموجودة وراء الحدود من دون إذن مبدئي، بل على أساس تسوية محلية مع اللبنانيين[91].

هذه القضية طُرحت مجددا في شهري آذار ونيسان 1951 من قبل «شركة الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل» والمجلس المحلي في المطلة، اللذَين أثارا الموضوع لدى وزارة الخارجية ورئيس الوزراء دافيد بن غوريون. في خلفية تحركهم هذا حضر ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان ونشرُ خبرٍ في الصحافة مفادُه أن السلطات اللبنانية صادرت أراضيهم من أجل مد أنبوب «التابلاين» ومن أجل تأجيرها لمزارعين لبنانيين صودرت أرضهم من قبل إسرائيل[92]. مزارعو المطلة أعربوا عن غضبهم تجاه غياب أي إجراء من جانب الحكومة في مواجهة الخطوة التي قامت بها الحكومة اللبنانية ولوّحوا مهددين: «شباباً وشيوخاً، رجالاً ونساءً، سنخرج سوياً لمنع عرب لبنان من حراثة أراضينا، وكل المسؤولية عمّا يمكن أن يحصل ستقع فقط على مؤسسات الحكومة»[93] ردّ وزارة الخارجية، بالتنسيق مع الجيش، أشار إلى أن عملية ترسيم الحدود تهدف فقط إلى تثبيت خطوط الهدنة مع لبنان على الأرض، أما التوصّل إلى إتفاقية حدودٍ نهائية، فيمكن أن يحصل فقط مع التوقيع على إتفاق سلام مع لبنان، ولذلك «في الوقت الراهن، لا مجال لإثارة مشكلة الحدود»[94]. كذلك مستوطنة المنارة التي طلبت من وزارة الخارجية في آذار 1951 إجراء تعديلاتٍ حدودية محلية على خلفية الشروع في ترسيم الحدود، تلقّت ردّاً بأن ما يجري عبارة عن ترسيم الحدود القائمة على الأرض، ولا مجال لأن يوافق اللبنانيون على أي تغيير إلا ضمن إطار إتّفاق سلام بينهم وبين إسرائيل[95].

في صورة الوضع هذه كان يوجد بعض الإستثناءات. الإستثناءُ الأبرز كان التسوية العملية التي اقتُرحت من قبل اللجنة الفرعية لترسيم الحدود وصادقت عليها الحكومتان الإسرائيلية واللبنانية في كانون ثاني 1950. في إطار هذه التسوية، سمحت إسرائيل لسكان القرية الشيعية بليدا والقرية المارونية رميش بمواصلة إستخدام الينابيع في بليدا وعين قطمون الموجودة ضمن نطاق الأراضي الإسرائيلي قرب الحدود اللبنانية. مقابل ذلك، سمحَ اللبنانيون لسكان المطلة باستخدام طريق المطلة-إبل القمح ومقطع الطريق الواصل بين معتلم 38 الحدودي والمطلة اللذَين مرّا عبر الأراضي اللبنانية من أجل حراثة

حقولهم في الأراضي الإسرائيلية[96]. اللبنانيون سمحوا أيضاً لسكان المطلة باستخدام طريق العديسة-تل النحاس التي مرّت عبر أراضيهم من أجل حراثة حقولهم، وفي آب 1951 عادوا وجددوا هذا السماح[97]. الجانبان غضّا النظر، على الأقل في بداية الخمسينات، عن ظاهرة حراثة المزارعين للأراضي الموجودة وراء الحدود، علماً أن معظم الإستثناءات كانت لمصلحة الجانب اللبناني[98]. في جلسة لجنة الهدنة في 18 نيسان 1952 تقرّر تحذير المزارعين من حراثة أراضيهم وراء الحدود، لكن في تلك الفترة لم تكن الخطوات الفعالة لفرض هذا الحظر قد اتُخذت[99].

2. تعليم خط الهدنة بين إسرائيل ولبنان

في إطار الإتفاق بين إسرائيل ولبنان تقرّر أن يتطابق خط الهدنة مع الحدود الدولية. رغم أن القرار بهذا الشأن كان قرارا مقتضباً وغير مفصل، فإن الإستناد إلى مسار الحدود الإنتدابية الذي تحدد في إتفاق عام 1923 حال دون نشوء مشاكل مبدئية أو صعوبات إستثنائية، على غرار تلك التي حصلت بين إسرائيل والأردن أو بين إسرائيل وسوريا.

لكن الحدود الإنتدابية، وفقاً لما تقرر بين فرنسا وبريطانيا كان يجب أن تُعلّم من جديد، ذلك أن نقاط الترسيم القديمة تعرضت للتلف مع مرور الوقت ولم يعد ممكناً الإستناد إليها في تحديد الخط الحدودي على الأرض بدقة وفعالية. هذه القضية بحثها ضباط بريطانيون وفرنسيون في عامي 1940-1941 على خلفية التوتر الذي طرأ في أعقاب سيطرة حكومة فيشي على القوات الفرنسية في سوريا ولبنان. الجانبان إتفقا آنذاك على إضافة 93 معتلماً حدوديا جديداً إلى نقاط الترسيم الـ 38 الموجودة على امتداد الخط بين رأس الناقورة وبرعم، على أن يتم بناؤها بارتفاع أعلى ويتم إبرازها من خلال صبغها باللون الأبيض. كذلك تم ترسيم الحدود من جديد، في هذه الفترة، في مقطع قصير جنوب شرق المطلة[100].

السياسة الإسرائيلية رمَت إلى تحسين نقاط الإعتلام للخط الحدودي ميدانياً والسعي إلى إنجاز إتفاق رسمي يتم بموجبه الإعتراف بهذا الخط كحدود دائمة بين إسرائيل ولبنان[101]. هذه السياسة، التي إتُبعت أيضاً مع الدول العربية الأخرى، إستندت إلى إعتبارين أساسيين:

أ- **الإعتبار الأمني**، الذي دفعَ إسرائيل إلى السعي نحو التمييز الواضح والحاد لخط حدودي يُمنع إجتيازُه، كوسيلة لمواجهة ظاهرة التسلل والتجاوزات الحدودية[102].

ب- **الإعتبار السياسي**، الذي سعت إسرائيل بموجبه إلى انتزاع إعتراف بحدود الهدنة بوصفها حدوداً سياسية نافذةً ومكرسةً، والحصول بفعل ذلك على الإعتراف بدولة إسرائيل وسيادتها على الأراضي الموجودة تحت سيطَرتها[103]. على خلفية ذلك، إعتبرت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنّ التوصل إلى إتفاق رسمي بين إسرائيل ولبنان، يُعترف بموجبه بخط الهدنة كحدود دائمة، سيكون إنجازاً ذا أهمية عليا[104].

في إطار تطبيق إتفاقية الهدنة، سحب الجانبان قواتهما إلى ما وراء الحدود الدولية، عموماً من دون خلافات تتصل بمسار الخط الحدودي. الخلاف حول موقع اللبونة في سلسلة هضاب «سولام تسور» شرق رأس الناقورة كان حالة إستثنائية. اللبنانيون رفضوا إخلاء الموقع، رغم أن جزءً منه كان يقع داخل الأراضي الإسرائيلية. لكن طريقة حلّ هذا الخلاف كانت أيضاً إستثنائية في سياق أنماط العلاقات بين الجانبين. في 27 أيار 1949 أرسل الجيش الإسرائيلي قوةً إلى المكان، فقامت بالسيطرة على الموقع وأسرت أربع جنود لبنانيين. هذه الحادثة أدّت إلى إجتماع بين العقيد مكلاف والعقيد سالم في 2 حزيران، في إطار لجنة الهدنة، وفي أعقابه إلى تنظيم لقاءات بين ضباط صغار من الجانبين. نتيجةَ هذه اللقاءات تم إرسال مسّاحين إلى الميدان فحدّدوا مسارَ خط الحدود في المنطقة وتم هدم التحصينات اللبنانية وإطلاق سراح الجنود الأربعة[105]. هذه الحادثة كانت خارجة عن المألوف، ذلك أن المشاكل الحدودية تمّت تسويتها بين الجانبين، بشكل عام، من خلال المفاوضات في إطار لجنة الهدنة.

في 10 تشرين ثاني 1949 قررت لجنة الهدنة تشكيل لجنة فرعية الترسيم الحدود برئاسة ممثل عن الأمم المتحدة. اللجنة الفرعية أجرت مسحاً للحدود بين إسرائيل ولبنان على مدى عشرة أيام في شهر كانون أول 1949. الغاية من المسح كانت دراسة وضعية نقاط الترسيم الحدودية في سبيل ترسيم الحدود على أساس إتفاق 1923. في نهاية عملية المسح، أصدرت اللجنة تقريراً مُفصلاً تم فيه وصف وضعية نقاط الترسيم القائمة والتوصية بشأن النقاط التي ينبغي ترميمها أو إعادة بنائها[106].

أعمال الترسيم على الأرض بدأت في آذار 1950 وانتهت مطلعَ 1951. ومع إنتهاء العمل،

كان معظم المسار الحدودي مرسوماً بشكل جيد رغم بقاء معظمه غير مسيّج (باستثناء مقاطع كان فيها بقايا من سياج عام 1938). المقطع الوحيد الذي بقي موضع خلاف كان مقطعاً طوله نحو خمسة كلم داخل أرض مساحتها نحو 60 دونماً شرق المطلة–بين نقطة الترسيم 38 جنوب المطلة ونهر الحاصباني. هذا المقطع كان موضوع نزاع تفسيري لسنوات طويلة[107]. محاولة مراقبي الأمم المتحدة للدفع باتجاه حلّ هذه المسألة الخلافية، التي بدت في أعينهم غير ذات أهمية، باءت بالفشل[108]. الجانبان فضّلا إبقاء الخلاف معلقاً بينهما بانتظار تسوية مستقبلية في إطار إتفاق سلام دائم.

على المستوى العملي، وافق الجانبان في جلسة لجنة الهدنة في 14 تشرين ثاني 1951 على أن يتمّ ترسيم مسارين في المقطع الخلافي وفقاً للتفسير الإسرائيلي والتفسير اللبناني. كما تم الإتفاق على أن يتم ترسيم «خط مدني» في المنطقة الواقعة بين المسارين، يكون مُستنداً قدر الإمكان إلى عامل ملكية الأراضي: الأراضي التي هي ملكٌ للفلسطينيين تكونَ في الجانب الإسرائيلي من «الخط المدني» والأراضي التي هي ملكٌ للبنانيين تكون في الجانب اللبناني من الخط[109]. عملياً، كان هناك صعوبات في ترسيم الحدود على أساس هذه التسوية. ممثل إسرائيل في لجنة الهدنة أفاد في 7 نيسان 1954 بأن اللجنة الفرعية لترسيم الحدود إنعقدت في الناقورة وأعلنت أنها لم تتوصل إلى اتفاق حول ترسيم هذه المسارات الثلاثة[110]. اللجنة الفرعية أعادت المشكلة إلى اللجنة العامة للهدنة التي لم تتوصل بدورها إلى تسوية هذا الخلاف غير المهم الذي بقي حتى اليوم الخلاف الأساسي بين إسرائيل ولبنان حول المسار الحدودي لاتفاق 1923.

بعد ترسيم الحدود، عقدت اللجنة الفرعية بين الحين والآخر لقاءاتٍ إضافية لأجل حلّ مشاكل موضعية:

أ- بين عام 1950–1952 إشتكى اللبنانيون من تجاوزات حدودية في سياج مستوطنتي المنارة ومسغاف عام. في جلسة لجنة الهدنة بتاريخ 2 نيسان 1952، تقرّر أن تقوم اللجنة الفرعية لترسيم الحدود بفحص ميداني للتثبت من إزالة التجاوزات. في 15 و 17 و 18 نيسان فحصت اللجنة الفرعية الشكاوى اللبنانية وخلال جلسة لجنة الهدنة في 18 نيسان تقرّر أن اللجنة الفرعية تثبتت من إزالة التجاوزات في السياج[111].

ب- إسرائيل إشتكت من حراثة مزارعين لبنانيين لأراضٍ تقع داخل حدودها، خصوصاً مزارعين من قرى ميس الجبل، مارون ورميش[112]. في غضون جولة ميدانية قامت بها في 15 و 18 نيسان 1952، إمتنعت اللجنة الفرعية عن معالجة هذه المسألة بشكل مفصّل بسبب رفض اللبنانيين تقدير مساحة الأراضي المحروثة داخل إسرائيل– وهو موقف لقيَ تأييداً من المراقبين الأمميين[113]. في نهاية المطاف، إكتفت اللجنة الفرعية بإعلان جاء فيه أنها وجدت في جولتها نحو 70 دونماً من الأراضي التي يحرثها اللبنانيون وراء الحدود، في مقابل مئات الأمتار التي يحرثها الإسرائيليون[114]. في جلسة لجنة الهدنة في 18 نيسان، تم الإتفاق على أن يحذّر كلا الجانبين جماعته من إجتياز الحدود وأن يراقبا هذا الأمر[115]

ج- في شهري شباط– آذار 1954، عُقدت لقاءاتٌ حول مسألة ترسيم الحدود في منطقة نبع عين قطمون، على بعد نحو 4 كلم غرب دوفيف[116]. النبع ملاصق للحدود من الجانب الإسرائيلي، لكن عملياً كان سكان قرية رميش اللبنانية يستخدمون مياهه بموافقة إسرائيل ضمن إطار الإتفاق الذي تم التوصل إليه في 1950.

المشاكل الموضعية الأخرى من هذا النوع لاقت حلّها في إطار اللجنة الفرعية. في 31 أيار 1954، جرى التشديد في مذكرة صادرة عن وحدة الخرائط العسكرية على أن الحدود الإسرائيلية–اللبنانية هي «الحدود الدقيقة الوحيدة» التي تم قياسها وتعليمها على الأرض وفي الخرائط بعلم الطرفين، باستثناء الجزء الشرقي منها[117].

في أواخر الخمسينات، أُثيرت مجدداً الحاجة إلى تحسين ترسيم الحدود. في جلسة لجنة الهدنة بتاريخ 1 تشرين أول 1958، في ختام الأزمة اللبنانية، توصل كلٌ من إسرائيل ولبنان إلى اتفاق حول سلسلة تحسينات في ترسيم الحدود. وتضمنت هذه التحسينات إعادة تجصيص نقاط الإعتلام الحدودية ونصب أوتاد ويافطات على امتداد الحدود من أجل منع حصول أخطاء في اجتيازه[118].

الترسيم المشترك للحدود كان إنجازاً من زاوية النظر الإسرائيلية. لكن إسرائيل لم تنجح في تحقيق إنجازاتٍ إضافية ذاتَ طابع سياسي أبعد من ذلك. الإقتراحات الإسرائيلية لإجراء «تعديلاتٍ هنا وهناك» أثناء عملية الترسيم رُفضت من قبل اللبنانيون بحُجّة أن هذا الموضوع يُبحث في محادثاتٍ منفصلة حول السلام الدائم بين الدولتين ستجري

عندما يحل موعدها[119]. كذلك، رفض اللبنانيون التوقيع على إتفاق رسمي مع إسرائيل يتم بموجبه الإعتراف بخط الهدنة على أنه الحدود النهائية بين الدولتين[120]، وهي السياسة نفسها التي اتّبعها الأردن ومصر[121].

3. الإتفاقات في المجال البحري

بين إسرائيل ولبنان طرأت أيضاً مشاكل في المجال البحري تعود جذورها إلى حرب الإستقلال. في 5 حزيران 1948 إتخذت الحكومة اللبنانية قراراً باعتراض ووضع اليد على البضائع التابعة «للصهاينة الذين يقاتلون في فلسطين»، وفوّضت الدائرة الإدارية في المحكمة الإبتدائية ببيروت بأن تكون محكمةً للغنائم البحرية. بالإستناد إلى هذا القرار جرى ضبط بضائع، لمرة واحدة على الأقل، في 17 حزيران 1948 وأحيل الأمر بتاريخ 27 كانون أول 1950 إلى المحكمة في بيروت للبحث فيه، فأعطت بحكمها غطاءً قضائياً لضبط البضائع[122]. في 15 آذار 1950 إتخذ البرلمان اللبناني قراراً يقضي بإتلاف كل البضائع التي كانت متوجهة إلى إسرائيل وصادرتها السلطات اللبنانية[123]. هذه السياسة إستتبعت إحتجاجاً في شباط 1950 من جانب الولايات المتحدة التي اعتبرت أن «لبنان، صاحب التقليد العريق في إستضافة السفن الأجنبية والتجارة والسياحة، يفرضُ قيوداً أكثر تشدداً من التي فرضتها دول عربية أخرى» من ضمنها مصر[124].

في مطلع الخمسينات، حصلت محاولة، ضمن إطار لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، لتسوية هذه المشاكل في المجال البحري، بما في ذلك قضية ضبط البضائع على متن سفن تابعة لطرف ثالث. خلال عام 1951 تم التوصل إلى إتفاق مبدئي بين إسرائيل ولبنان يتعلّق بكيفّية إعادة السفن التابعة لأحد الطرفين ودخلت المياه الإقليمية للطرف الآخر لأسباب خارجة عن سيطرتها (خراب محركات، عواصف إلخ)[125]. في 25 آذار 1952 وقّع الجانبان على إتفاقية رسمية حول هذا المسألة تُشبه في صيغتها الإتفاقية التي أُنجزت في 19 كانون ثاني 1952 بين إسرائيل وسوريا[126].

فيما بعد، جرت محاولة لتوسيع هذه الإتفاقية لتشمل أيضاً الشحنات المتوجهة إلى كل واحد من الجانبين على متن سفن تابعة لطرف ثالث، إلا أنها واجهت صعوبات مصدرها الجانب اللبناني الذي اعتبر أن الأمر، على ما يبدو، يتعارض مع بنود المقاطعة العربية. في

عام 1951 تم التوصل إلى إتفاق سرّي شفهي بهذا الخصوص، إستند إلى شهادة رئيس أركان المراقبين الدوليين، الجنرال رايلي[127]. الإتفاق إنتُهك من قبل اللبنانيين عندما صادروا في ميناء طرابلس في 20 كانون الثاني 1952 شُحنةً على متن سفينة تركية كانت في طريقها إلى إسرائيل. الجانب الإسرائيلي إعتبر هذه الخطوة إجراءً عدائياً صريحاً، حتى المصريون إمتنعوا عن القيام بمثله[128].

هذه القضية طُرحت مجدداً في اللقاءات التي حصلت في شباط وآذار 1952 بين رئيس الأركان يادين والجنرال رايلي، وكذلك بين يادين والوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة من جهة، ورئيس أركان الجيش اللبناني، العقيد توفيق سالم، من جهة أخرى. الإسرائيليون طلبوا، كأحد دروس الماضي، توثيقاً مكتوباً للإتفاق بشأن الشحنات البحرية المحمولة على متن سفن تابعة لطرف ثالث، فيما اللبنانيون رفضوا إعطاء صبغة رسمية للإتفاق[129]. في نهاية المطاف، إضّطرت إسرائيل إلى الإكتفاء بموافقة شفهية لرئيس أركان الجيش اللبناني، العقيد سالم[130]، وبالتوافق الذي توصل إليه يادين ورايلي في لقائهما في 6 آذار 1952. وفقاً لهذا التوافق، يقوم رايلي بتحرير رسالة إلى يادين يُعلمُهُ فيها أن أي حالة يصادر فيها اللبنانيون شُحنة متوجهة إلى إسرائيل على متن سفن تابعة لطرف ثالث ستُرفعُ إليه، وسيحاول التوصل إلى تسوية تؤدي إلى الإفراج عنها وفقاً للتوافق بين يادين وسالم، الذي أُنجز في الناقورة في 28 شباط 1952[131].

في 19 آذار 1952، بعث الجنرال رايلي برسالة إلى رئيس الأركان يادين يتطرق فيها إلى مضمون اللقاء بين يادين وسالم في 28 شباط 1952، وإلى المحادثات التي جرت بعد ذلك بين رايلي وسالم ومسؤولي وزارة الخارجية اللبنانية، ومحادثاته مع يادين في 6 آذار بخصوص السفن التابعة لطرف ثالث وتحمل شحنات غير عسكرية متوجهة لأحد الطرفين. وكتب رايلي حول هذه المسألة[132]:

> «أود تذكيركم إذا كانت السفينة تابعة لطرف ثالث، يجب إبلاغ المسؤول عن الموظفين في الأمم المتحدة فوراً، بهدف إيجاد حلّ يتوافق مع الأحاديث المذكورة في الأعلى، وقد تم وضع ملخص عنها في ملفاتي».

4. البحث عن مفقودين إسرائيليين من حرب الإستقلال

في إتفاقية الهدنة تقرّر أن تتصدى لجنة الهدنة لمسؤولية البحث عن مفقودين من حرب الإستقلال. في هذا السياق، تم إبلاغ رئيس شعبة الطاقة البشرية في هيئة الأركان الإسرائيلية في 4 كانون أول 1949 أنه في الجلسة الأخيرة للجنة الهدنة قدّم الممثل اللبناني، فريفر، لائحة بالسجون اللبنانية التي سيقوم بزيارتها من أجل التقصي عن وجود مفقودين إسرائيليين فيها[133]. في الوثائق والإفادات الموجودة بين أيدينا، لم يتبين ماذا كانت نتائج زيارات فريفر ولا يوجد ما يفيد بأن الموضوع طُرح مجدداً.

معالجة اللجنة لمواضيع خارج نطاق العلاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان

1. هجرة اليهود من لبنان

عشية حرب الإستقلال، بلغ عدد الجالية اليهودية في لبنان نحو 6000 شخص، معظمهم من سكان بيروت[134]. إلى الجالية اليهودية في بيروت إنضم، قبل حرب الإستقلال وبعدها، بضعة آلاف من اليهود الذي هربوا من سوريا بسبب الملاحقات وقيود الحركة التي فرضتها عليهم السلطات السورية[135]. في 1958 قُدّر عدد اليهود في لبنان بنحو 9000 شخص، وكان لبنان الدولة العربية الوحيدة التي زاد فيها عدد اليهود بعد عام 1948، رغم أن أعداداً من اليهود هاجرت منه إلى إسرائيل[136]. صحيح أن اليهود كانوا منخرطين في حياة الدولة، لكن على خلفية الأجواء المعادية للصهيونية، سُجلت، منذ الثلاثينات، عدّة حالات تعرض فيها اليهود لإعتداءات من قبل جهات مسلمة[137]. كذلك إبان حرب الإستقلال، سُجلت حالات أُلقيت فيها قنابل على بيوت ومؤسسات يهودية في بيروت، مما أدى إلى رحيل عدد كبير من اليهود عن المدينة والتجائهم إلى الموارنة في جبل لبنان حيث وجدوا ملاذاً هناك[138].

علاقات السلطات اللبنانية بالجالية اليهودية، أثناء حرب الإستقلال، كانت بشكل عام منصفة، قياساً إلى الدول العربية الأخرى. خلال المظاهرات المعادية للصهيونية في فترة الحرب، نشرت السلطات اللبنانية قوات الشرطة في الحي اليهودي ببيروت من أجل حمايته. كما أن السلطات اللبنانية أمّنت ملاذا وملجأ للاجئين اليهود من سوريا ولعدد

صغير من اللاجئين من العراق[139]. مع ذلك، أثناء الحرب، جرى اعتقال 35 يهودياً في لبنان ونُقلوا إلى معسكر إعتقال في بعلبك، مع عدد من المشبوهين اللبنانيين، شيوعيين على وجه الخصوص، حيث إحتُجزوا بظروف اعتقال جيدة جداً[140].

حميد فرنجية، الماروني الذي شغل منصب وزير الخارجية خلال حرب الإستقلال، وَصَفَ سياسة السلطات اللبنانية تجاه الجالية اليهودية والدوافع الكامنة وراءها في حديث مع تسفي فايتسمان في بيروت (15 كانون أول 1949)[141]:

«...من دون الدخول في مسألة حب أو كراهية اليهود، المسيحيون اللبنانيون معنيون بأن يبقوا في لبنان. عددهم ليس كبيرا، لكن حتى عددهم الصغير له أهمية في التوازن العددي بين المسلمين وغير المسلمين. اليهود يُنجزون عملاً إقتصادياً مفيداً، وقد حَجزوا مكانهم في الإقتصاد اللبناني. لا توجد شكَاوى منهم، وهُروبهم من البلاد سوف يُضرّ بالإقتصاد. لأجل ذلك، إتخذت الحكومة اللبنانية منذ بداية الحرب إجراءات لحماية اليهود. الشرطة حرست الحي اليهودي بشكل خاص، ولم تتردد في إطّلاق النار على جمهور المتوالة الذي حاول الإنقضاض على الحي اليهودي. صحيح أن الموظفين اليهود في القطاع العام سُرّحوا من عملهم، لكن ليس من وظيفتهم، لبضعة أشهر...لكنهم حصلوا على راتبهم طوال الوقت، والآن عادوا إلى وظائفهم... كان هناك قرار من الجامعة العربية باعتقال اليهود المشبوهين الذين يشكلون خطراً على الأمن العسكري. لبنان كان مضطراً لتطبيق القرار واحتجز نحو ثلاثين يهودياً أجنبياً، بينهم إسرائيليون، لكن لم يتم إعتقال أي يهودي لبناني. أما الذين إعتُقلوا، فقد أطلق سراحهم بعد بضعة أسابيع، ومعسكر الإعتقال الذي كانوا فيه في بعلبك أُغلق ولم يعد قائماً...»

إستقدام اليهود من سوريا ولبنان خلال فترة الإنتداب البريطاني نُفّذ بواسطة «مؤسسة الهجرة»، الجهة التي اشتغلت في الهجرة غير الشرعية التي أطلق عليها أيضاً «الهجرة ب». بيروت إستُخدمت في هذه الفترة كمركز لتنظيم الهجرة اليهودية من سوريا ولبنان عبر الحدود الشمالية. الشخص الذي ترأس أنشطة إستقدام اليهود من سوريا ولبنان، خلال فترة طويلة، كان عكيفا فاينشتاين، العضو في القسم العربي في الـ«بالماخ». في عام 1947 إعتُقل فاينشتاين في لبنان، وحكم عليه بالسجن لست سنوات بتهمة التهريب.

بعد ذلك، سلّمه اللبنانيون للسوريين الذي حقّقوا معه وعذّبوه على مدى عامين إلى أن أطلقوا سراحه، بعد قيام الدولة، مقابل ضابطين سوريين وقعا أسرى في يد الجيش الإسرائيلي[142].

عندما انتهت حرب الإستقلال، بدأت تصل إلى إسرائيل عبرَ لبنان مجموعاتٌ صغيرة من المهاجرين اليهود السوريين واللبنانيين. هؤلاء قدموا من دمشق إلى بيروت، ومن هناك إنتقلوا في سيارات مهربين إلى منطقة الحدود اللبنانية–الإسرائيلية، وبعد مسير إستغرق نحو ساعة ونصف إجتازوا الحدود قرب المطلة[143]. إسرائيل كان لديها مصلحة في مأسسة هذه الهجرة عن طريق لجنة الهدنة، التي كانت الهيئة الوحيدة التي جرى في إطارها حوار إسرائيلي–لبناني مُمأسس ومنهجي.

قضية هجرة اليهود من لبنان وعبرَهُ طُرحت مرة بعد أخرى من قبل الممثل الإسرائيلي في اللجنة عام 1949 وكذلك خلال الخمسينات. اللبنانيون أظهروا حساسية تجاه هذا الموضوع ورفضوا إعطاء إذن رسمي جارف لهجرة اليهود من سوريا ولبنان إلى إسرائيل بواسطة اللجنة، بحُجّة أن الأمر سيخلقُ لهم صعوبات داخلية ويعرّضهم لضغوط من قبل سوريا. مع ذلك، وعلى عادتهم، وجد اللبنانيون من المناسب التوصل إلى تسويات عملية في إطار لجنة الهدنة تسمح بهجرة عدد كبير من اليهود. درجة إستعداد اللبنانيين للإستجابة للطلبات الإسرائيلية كانت منبثقة عن السياسة العامة للبنان في مسألة هجرة اليهود إلى إسرائيل وكذلك عن منظومة العلاقات التي سادت داخل اللجنة. في الفترات التي سادت فيها علاقات جيدة، أظهر اللبنانيون إستعداداً لتلبية الطلبات الإسرائيلية، ولو حتى بشكلٍ جزئي، بينما في فترات التوتر، تصلب اللبنانيون في مواقفهم، بل وتراجعوا عن إتفاقاتٍ وتفاهمات سابقة.

الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة كان قد تقدم بطلب للسماح بهجرة اليهود في الجلسات الأولى للجنة. ردُّ الممثلين اللبنانيين جاء في جلسة بتاريخ 7 تموز 1949 ومفادُه أن حكومتهم توافق مبدئياً على السماح بهجرة اليهود غير المواطنين الموجودين في لبنان، كما أنها مستعدة للمساعدة في هذا الموضوع بعد الحصول على التفاصيل[144]. كما تم التوافق مع اللبنانيين، في شهر آب، بأن مكان العبور الوحيد للمهاجرين اليهود هو فقط رأس الناقورة وفي أوقات إجتماعات لجنة الهدنة، وأن المطلة لن تُستخدم بعد الآن مكاناً

للعبور[145]. الموافقة اللبنانية كانت تهدف إلى تخفيض حجم الهجرة غير الشرعية وتنظيمها لتكون تحت رقابة الأمم المتحدة بواسطة لجنة الهدنة[146]. في الوقت نفسه، رفض اللبنانيون تغيير سياستهم الرسمية القاضية بعدم السماح بهجرة اليهود اللبنانيين إلى إسرائيل، رغم أنهم أعربوا عن إستعدادهم للبحث في حالات خاصة في اللجنة، كلٍّ حالة على حدة[147]. هذه السياسة تجلت في بلاغ قدّمه نائب وزير الخارجية اللبناني للسفير العراقي في بيروت، في شهر آذار 1950 تقريباً، يَنصّ على أن الحكومة اللبنانية لم تقرر السماح بخروج اليهود اللبنانيين إلى إسرائيل ولا تنوي سن قانون بهذا الخصوص[148].

موافقة الحكومة اللبنانية على السماح بهجرة اليهود غير اللبنانيين إلى إسرائيل عبر أراضيها إعتُبرت إنجازاً بنظر الوفد الإسرائيلي في لجنة الهدنة، لأن لبنان كان الدولة العربية الأولى التي أعربت عن موافقتها لهجرة اليهود من أراضيها[149]. الردّ اللبناني سمح بفتح مسارِ هجرةٍ عبرَ جنوب لبنان نُقل عن طريقه مهاجرون يهود إلى إسرائيل معظمهم منَ سوريا وبعضهم من العراق ولبنان. في جلسات اللجنة الأولى، طلب الممثلون الإسرائيليون السماحَ بهجرة عددٍ من اليهود من حملة الجنسية العراقية، ممن كان قد حُكم عليهم في لبنان بسبب إرتكاباتٍ مختلفة. بعد مفاوضات، وافق اللبنانيون على السماح بنقلهم إلى إسرائيل[150]. لجنة الهدنة ساعدت خلال عام 1949 في بعض حالات لمّ الشمل العائلي ومعالجة مسائل شخصية لعوائل تعرضت للتشتّت[151]. بين شهري أيلول وكانون أول 1949، هاجر إلى إسرائيل عبر هذا المسار بضعةُ عشرات فقط[152]، لكن حجم الهجرة إزداد بشكل جوهري في النصف الأول من عام 1950. التمعن في وثائق «مؤسسة الهجرة» يُبَيّن أنه في النصف الأول من 1950 وصل عبر جنوب لبنان (خصوصا عبر معبري المطلة ورأس الناقورة) نحو 500 مهاجر من سوريا إضافة إلى بضع عشراتٍ من العراق ولبنان[153].

في أعقاب الإتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 1949 تواصل الوفد الإسرائيلي في لجنة الهدنة مع مؤسسات الهجرة المعنية، ومن بينها «مؤسسة الهجرة»[154]. في مطلع عام 1950 نشأت حاجة إلى مأسسة مسار الهجرة من لبنان على خلفية مقال نُشر في 31 كانون أول 1949 في جريدة «البيرق» اللبنانية حول إكتشاف مدير الأمن العام، الأمير فريد شهاب، وضباطه «عصابةً» تعمل في تنظيم الهجرة من سوريا ولبنان إلى إسرائيل[155].

«مؤسسة الهجرة» إتصلت بلجنة الهدنة التي توسّطت في تنسيق لقاء في 23 شباط 1950 بين مساعد المفوض العام للشرطة الإسرائيلية والأمير شهاب، مدير الأمن العام اللبناني، في الناقورة [156]. خلال الإجتماع، الذي عُقد بشكل ثنائي، أثار ممثل الشرطة الإسرائيلية عدة إقتراحات عملية: وقف نقل المهاجرين اليهود إلى منطقة الحدود بواسطة المهربين الذين يفعلون ذلك مقابل دفعات كبيرة وبشكل غير قانوني ونقل هذا الملف إلى «لجنة اللاجئين». هذه اللجنة، التي حصّلت على شبه إعتراف من الحكومة اللبنانية، ستكون الجهة التي تدير شؤون اللاجئين اليهود في لبنان (بمن في ذلك اليهود الذي هرّبوا من سوريا) وستعمل بسرّية مطلقة وتحت رقابة السلطات اللبنانية. اللجنة ستهتم بنقل اللاجئين إلى إسرائيل على أُساس دفعة أسبوعية تحدّدها الحكومة اللبنانية (إسرائيل إقترحت: 150–200 شخص أسبوعياً). كما اقتُرح أن ترسل إسرائيل إلى لبنان بشكل سري ممثلاً عن «مؤسسة الهجرة» لتنظيم شؤون اللاجئين اليهود وليكون على علاقة وثيقة مع الأمير شهاب، أو أي ممثل آخر يتحدد من قبله[157].

ردُّ الأمير شهاب على هذه المقترحات ليس معلوماً، لكن يمكن الإستنتاج أن مقاربته كانت إيجابية من حيث المبدأ وأنه ساعد في التوصل إلى اتفاق مبدئي بين الجانبين خلال عام 1951 يسمح بالهجرة الحُرّة لليهود من لبنان[158]. إلا أن اللبنانيين إمتنعوا عن تطبيق هذا الإتفاق عملياً وتحفظوا على إعطاء إذن جارف وشامل لهجرة اليهود من لبنان. هذا الأمر تجلّى في الإجتماعات مع الضباط اللبنانيين الكبار في إطار لجنة الهدنة. في إجتماع عُقد بتاريخ 14 تشرين ثاني 1951 شدّد الممثل اللبناني الرفيع في اللجنة، العقيد جميل شهاب، على أن أي تسوية بشأن هجرة اليهود غير ممكنة خشيةَ أن يعلم السوريون بها. مع ذلك، وافق شهاب على تسويات عملية لنقل مجموعات صغيرة من اليهود إلى مكان متفق عليه قرب الحدود وإدخالهم من هناك إلى إسرائيل[159]. في إجتماع آخر عُقد في 19 آذار 1952، بين رئيس أركان الجيش اللبناني، توفيق سالم، والمقدم شاؤول هرميتي، ضابط ركن لجان الهدنة في هيئة الأركان العامة، إندلع سجالٌ صعب حول مسألة الهجرة من لبنان. فخلافاً لموقف لبنان عام 1949، قدم سالم مقاربة أكثر إيجابية، خصوصاً فيما يعني هجرة اليهود اللبنانيين، على أساس شخصي وبشكل مضبوط، لكنّه عارض هجرة اليهود أصحاب الجنسيات العربية، وذلك بحُجّةِ أن من شأن ذلك أن يخلق في لبنان مشاكل داخلية صعبة– «إذا كان اليهود من بلد عربي آخر، فإن بإمكانهم الذهاب من

هناك مباشرة إلى إسرائيل، ولست أعلم لماذا ينبغي تعريض لبنان لهذا الوضع الحرج»[160]. محاولات الممثل الإسرائيلي لتغيير هذا الموقف باءت بالفشل، وفي ختام الإجتماع رفض سالم تحديد أي مبدأ يتعلق بهجرة اليهود من البلاد العربية عبر لبنان. أما اليهود اللبنانيون، فقد أعرب سالم عن إستعداده بأن تبحث لجنة الهدنة كلّ حالة تُطرح أمامها على حدى[161].

في هذا الإجتماع تقرّرت عملياً المعايير التي عالجت لجنة الهدنة وفقاً لها شؤون هجرة اليهود من لبنان في الأعوام التالية. فقد طُرحت أمام اللجنة، بين الحين والآخر، طلباتٌ خاصة للمّ شمال العائلات ولهجرة اليهود من لبنان إلى إسرائيل، لكن لم يتم التوصل إلى إتفاق جارف لهجرة اليهود من لبنان إلى إسرائيل[162]. في الواقع، خلال جلسات لجنة الهدنة في 5 كانون أول 1952 وفي 17 آذار 1954، أعلن الممثل اللبناني أن الطلبات الإسرائيلية لهجرة اليهود من لبنان إلى إسرائيل في 25 آذار 1952، والتي بُحثت في حينه في الإجتماع بين الجنرال مكلاف ورئيس الأركان اللبناني، لم يُصادق عليها من قبل الحكومة اللبنانية. وذلك لأن «هذه الطلبات هي خارج إطار لم شمل العائلات، ولذلك لا مجال لإقرارها»[163]. بعد مناقشة الموضوع (في جلسة بتاريخ 17 آذار 1954) وافق ممثل لبنان على دراسة هذه الطلبات مجدداً، لكن كل حالة على حدة، وليس رزمة واحدة، والردّ على كل طلب بشكل منفصل[164].

2. لم شمل عائلات اللاجئين الفلسطينيين

في نهاية حرب الإستقلال تحوّلت قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى بؤرة صراع سياسي بين إسرائيل والدول العربية. إسرائيل قرّرت بشكل مبدئي في صيف 1948 عدم السماح بعودة اللاجئين، إنطلاقاً من فرضية أن الدول العربية هي المسؤولة عن ولادة هذه المشكلة وتقع عليها مسؤولية إيجاد حل لها. هذا الموقف تصلّب مع الوقت وتحوّل إلى حجز زاوية في السياسة الإسرائيلية[165].

العرب، من جهتهم، إتهموا إسرائيل بالمسؤولية عن طرد اللاجئين وطالبوا بإعادتهم إلى أماكن سكناهم، وأصروا خصوصاً على عودة سكان المناطق التي شملها قرار التقسيم الخاص بالأمم المتحدة واعتُبرت بموجبه أراضي الدولة العربية. الدبلوماسية العربية رأت

في مشكلة اللاجئين سلاحاً سياسياً فعالاً، يمكن بواسطته ممارسة الضغوط على إسرائيل من خلال الرأي العام الدولي والدول الغربية أو، عوضاً من ذلك، دفعها إلى إستيعاب اللاجئين وتقويضها سياسيا وأمنيا من خلال ذلك[166].

خلال عام 1949 واجهت إسرائيل ضغوطاً مورست عليها من قبل الولايات المتحدة ولجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة للقيام بمبادرة واسعة وكريمة في موضوع اللاجئين. إسرائيل أظهرت، في محاولتها لصد هذه الضغوط، إستعداداً للقيام ببادرات إنسانية على نطاق ضيّق. في كلمة له أمام لجنة الخارجية في الكنيست بتاريخ 2 أيار 1949 جدّد شاريت رفض إسرائيل إستيعاب اللاجئين، وأضاف: «نحن لا نقول لن يرجع أي شخص، لكن إذا أرادوا أن يعلموا من الذي سيعود، نقول لهم سنكون مستعدين للم شمل العائلات إذا كان جزءٌ منها موجوداً عندنا وجزءٌ آخر خارج البلاد ويريد أن يعود»[167]. في 15 حزيران أعلن شاريت في الكنيست أن إسرائيل «ستدرس إيجابياً» طلبات العرب الذين يعيشون في إسرائيل للسماح بعودة «نسائهم وأولادهم الصغار» - أي - «الأبناء حتى عمر 15 سنة والبنات غير المتزوجات» في سبيل التخفيف على العوائل التي انفصلت في أعقاب الحرب[168]. هذا الترخيص أعطي «لعدد من الحالات الخاصة»، وتقرّر أن يُصار إلى صياغة نظام مُفصّل يحدّد درجة القرابة التي تُخوّل صاحبها العودة إلى إسرائيل[169]. كما تقرّر أن يتم تحديد عدة نقاط حدودية ليَمُرَّ عبرها اللاجئون العائدون، وكانت رأس الناقورة أو المطلة هي إحدى هذه النقاط لعودة اللاجئين من لبنان[170]. كلُّ الدول العربية المجاورة لإسرائيل، باستثناء سوريا، وافقت على الإقتراح الإسرائيلي[171].

في 24 حزيران 1949، طلب مكتب وزير الخارجية من رئيس الأركان إبلاغ ممثلي إسرائيل في لجان الهدنة مع مصر والأردن ولبنان بوجوب الإعلان عن قرار الحكومة الإسرائيلية بشأن لمّ شمل العائلات في الجلسات القادمة للجان[172]. أما تطبيق القرار فيما يتصل بلبنان، فقد لعبت لجنة الهدنة دوراً رئيسياً فيه، على خلفية عدم وجود إستعداد لدى الجانب اللبناني لإنشاء جهاز خاص لهذا الغرض.

موضوع لمّ شمل العوائل طُرح للمرة الأولى على جدول أعمال اللجنة الإسرائيلية- اللبنانية في 7 تموز 1949، من قبل المراقب الأممي، كابتن نوجيس، الذي أفاد اللجنة بمضمون رسالة الحكومة الإسرائيلية بهذا الخصوص. الممثلون الإسرائيليون في اللجنة لم

يكن لديهم فكرة عن وجود الرسالة، ويبدو أن طلب وزارة الخارجية من رئيس الأركان لم يُحوّل إلى الممثلين الإسرائيليين في اللجنة، في نموذج إضافي على «الإتصالات المتقطّعة» بين الجيش ووزارة الخارجية. نوجيس طلب من الوفدَين بلورة خطة لتسريع عملية نقل الأطفال والنساء[173]. لكن بما أن الممثلين الإسرائيليين لم يكن لديهم تعليمات حول كيفية التعامل مع هذا الموضوع، فإنهم لفتوا نظر اللجنة إلى الجزء الأخير من الرسالة، الذي جاء فيه أن الحكومة الإسرائيلية ستكون مستعدة للبحث في الخطة وتفاصيلها فقط بعد الحصول على موافقة مبدئية خطية من قبل الحكومة اللبنانية[174]. الكابتن نوجيس ردّ على ذلك بأن الحكومة اللبنانية طلبت منه إبلاغ اللجنة بموافقتها على إقتراح الحكومة الإسرائيلية، وأضاف أنه طلب من الوفد اللبناني في اللجنة الحصول على موافقة حكومته بصورة خطية[175]. الكابتن نوجيس وافق على إقتراح الوفد اللبناني بأن يتم نشر مضمون رسالة الحكومة الإسرائيلية في أوساط العرب الذين يعيشون في إسرائيل وأوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من أجل إتاحة الفرصة أمام المعنيين بتقديم طلبات دخول إلى إسرائيل[176].

بعد عشرة أيام من ذلك، في جلسة اللجنة بتاريخ 17 تموز، كان الوفد الإسرائيلي مزوداً بالتعليمات السياسية حول مسألة لمّ شمل العائلات. في المداولات التي حصلت في تلك الجلسة، أعلن الوفد أنه وفقاً للرسالة التي عُرضت في الجلسة السابقة، فإن على الحكومة اللبنانية تعيين «ممثلين خاصين» لتنظيم إعادة الأطفال والنساء. وأضاف الوفد الإسرائيلي أن لجنة الهدنة ليست مُخوّلة وليست مهيئة تقنياً لمعالجة هذه المشكلة[177]. اللبنانيون، الذين تخوّفوا من أن يظهروا أمام العالم العربي بمظهر مَن يقيم تواصلاً ثنائياً مع إسرائيل حول مسألة اللاجئين، رفضوا الإقتراح الإسرائيلي. الممثلون اللبنانيون في اللجنة ردّوا بأن حكومتهم ليست معنية بتعيين «ممثلين خاصين»، وتريد الإستعانة باللجنة من أجل الحصول على تفاصيل المعنيين بلمّ الشمل والحصول منها على المساعدة المطلوبة، وكذلك الإستعانة بـ«الصليب الأحمر» الذي ستكون مستعدة لأن تخصص له الدعم اللوجستي الضروري[178].

في أعقاب الإتصالات التي جرت في غضون شهر آب 1949، أرسلت الحكومة اللبنانية في 5 أيلول 1949 بلاغاً خطياً رسمياً حول موقفها من قضية لمّ شمل العائلات. في رسالة

من المقدم توفيق سالم، رئيس أركان الجيش اللبناني، إلى الكابتن نوجيس، رئيس اللجنة، أعلن سالم أن الحكومة اللبنانية وافقت على إقتراح لمّ شمل العائلات وطلب من نوجيس إبلاغ إسرائيل بذلك. وفي السياق، إقترح سالم إجراءاتٍ لمعالجة القضية عن طريق اللجنة: اللبنانيون يهتمون بإعداد لائحة مُرشّحين للمّ شملَ عائلاتهم، اللائحة تُسلم إلى الممثلين الإسرائيليين في اللجنة للمصادقة عليها، وعندما يُصادق عليها رسمياً يتم الإتفاق داخل اللجنة على الترتيبات التقنية واللوجستية لنقل اللاجئين إلى إسرائيل[179].

إسرائيل أعلنت موافقتها على الإقتراح اللبناني في 16 أيلول، بشرط أن تكون اللائحة اللبنانية متناسبة مع المعايير التي حدّدتها إسرائيل، أي- أن يكون رأس العائلة في إسرائيل، وأن يوافق اللبنانيون على اللوائح التي تُعدها إسرائيل[180]. اللبنانيون وافقوا على ذلك، وأعلنوا أن لائحتهم ستكون جاهزة خلال أسبوعين[181]. في أعقاب ذلك، بدأت الإتصالات بين الممثلين الإسرائيليين واللبنانيين على تركيب اللوائح[182]. خلال الإتصالات، التي استمرت حتى ربيع 1950، قدّم اللبنانيون بواسطة اللجنة لائحة تضم 7645 لاجئاً أرادوا العودة إلى إسرائيل. إسرائيل صادقت على 1,000 لاجئ منهم[183]. حتى 15 تشرين أول 1950، عاد إلى إسرائيل 600 لاجئ، وغالبية الـ 400 الباقين عادوا بواسطة اللجنة في مطلع عام 1951[184]. حتى نهاية عام 1951، عالجت لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية نقل 1,069 لاجئ إلى إسرائيل[185]، أي نحو نصف العدد الإجمالي للاجئين الذين عادوا حتى حينه إلى إسرائيل في إطار تراخيص لمّ شمل العائلات، وما نسبته واحد في المئة من مجمل عدد اللاجئين الموجودين في لبنان[186].

تجدر الإشارة إلى أن الطلبات اللبنانية التي اعتُبرت خارج نطاق قرار الحكومة الإسرائيلية بخصوص لمّ شمل العائلات، أو أنها لا تُعتبر حالةً إنسانية، رُفضت من قبل ممثلي إسرائيل في اللجنة. خلال عام 1950، طلب اللبنانيون مرات عدة السماحَ بإعادة سكان قرية المنصورة المسيحية وبقية سكان قرية برعم الموجودين في لبنان إلى إسرائيل. الجانب الإسرائيلي لم يردّ على الطلب بحُجة أن هذه المسألة تُبحث في قناة أخرى، بين المونسنيور خريش والمؤسسات الإسرائيلية ذات الصلة[187]. (المونسنيور بطرس خريش كان إبان فترة الإنتداب كاهن الجالية المارونية في حيفا. في عام 1957 عُين مطراناً لمدينة صيدا، وفي عام 1975 عُين بطريركاً للطائفة المارونية في لبنان).

عملية لمّ شمل العائلات، ورغم أنها لم تلبِّ توقعات الولايات المتحدة من إسرائيل في لجنة المصالحة، شكّلت ردّاً إنسانياً ما على مشاكل فورية تكشفت بعد حرب الإستقلال[188]. منذئذ وحتى نهاية الخمسينات، واصلت لجنة الهدنة معالجة مشاكل لم شمل العائلات ومشاكل إنسانية أخرى تتصل باللاجئين، لكن على أساس تفصيلي وعلى أساس طلبات إسمية قدّمها ممثلو الجانبين إلى اللجنة[189]. بناءً على تقديرات صحافية، بلغ عدد الأشخاص الذي عَبروا من لبنان إلى إسرائيل وبالعكس بين عامي 1951-1958 في إطار لمّ شمل العائلات عن طريق لجنة الهدنة أكثر من 2,500 شخص[190].

خلاصة واستنتاجات

أريبه شيلو، في كتابه «تعاون في ظل المواجهة» كتب أن بالإمكان تقسيم نظام الهدنة بين إسرائيل والدول العربية إلى فترتين: الفترة الأولى، هي التي ساعدت فيها لجنة الهدنة في تنفيذ الإتفاق في ظل تواصلٍ وثيق بين الجانبين ضمن إطار اللجنة المختلطة. خلال هذه الفترة، خاض كل طرف صراعاً لتحقيق أهدافه، إلا أن هذا الصراع كان حذراً، وعلى وجه خاص كان صراعاً سياسياً؛ الفترة الثانية، هي التي تَتّسم بالإنتقال إلى الصراع العنيف، حيث أخذت «لغة القوة» مكانَ المفاوضات والإلتزامات التي تعهد بها كل طرف أثناء توقيعه على الإتفاق[191]. أريبه شيلو يضيف أن هذا التغيير بدأ بكامل حدّته في العلاقات مع مصر والأردن عام 1953 وفي العلاقات مع سوريا في عام 1954[192]. لبنان ليس مذكوراً في هذا السياق، وليس ذلك عبثاً. لأنه على الجبهة اللبنانية لم يطرأ إنتقالٌ بإتجاه الصراع العنيف، كما أن «لغة القوة» -التي كانت العمليات العقابية أحد التعابير الصريحة لها- لم تأخذ مكان المفاوضات حتى في عامي 1955-1956، فترة الذروة لعمليات «الفدائيون». صحيح أن التوتر وجد مكانه بين الجانبين مرات كثيرة، وأن الأجواء الجيدة أخلتْ مكانها للإتهامات الحادّة، لكن مداولات اللجنة لم تتوقّف ونظام الهدنة بين إسرائيل ولبنان صمد طوال حقبة الخمسينات، ولم يتقوض حتى في السنوات الصعبة.

موضوع التسلل إحتل مكانه في بؤرة المشاكل التي عالجتها لجنة الهدنة. اللجنة لعبت دور الإطار الوحيد الذي أدار لبنان وإسرائيل حواراً مُمأسساً ومتواصلاً عبره بخصوص هذا الموضوع خلال فترة الخمسينات. في إطار اللجنة، قام الجانبان بتحقيقاتٍ مشتركة

في حوادث ميدانية، كما تبادل كبار الضباط الآراء حول أساليب مواجهة التسلل ونقل المعلومات الإستخبارية. بالنسبة لإسرائيل، كانت اللجنة وسيلةً لتفعيل الضغط على الحكم اللبناني، بما في ذلك نقل رسائل تهديد، لكن من دون تنفيذها الفعلي على الأرض. ذلك بالرغم من وجود أصواتٍ في إسرائيل دَعَت إلى استخدام أسلوب العمليات العقابية على الجبهة اللبنانية أيضاً.

ماذا كانت مساهمة اللجنة في الصراع ضد التسلل؟ الحوار المشترك الإسرائيلي – اللبناني، بحد ذاته، لم يكن كافياً لوقف ظاهرة التسلل، كما أن عمليات الأمن الجاري بحد ذاتها، أو حتى العمليات العقابية على الجبهات الأخرى، لم تؤدِّ إلى وقف الظاهرة. لكن لا شك في أن المعالجة المشتركة لهذه الظاهرة في إطار لجنة الهدنة أثمر في أكثر من مرة نتائجَ عملية إيجابية وشكّل عاملاً مكمّلاً للتصدي العسكري للظاهرة. الدمجُ بين العمليات الأمنية الجارية والأداء الجيد نسبياً للجنة الهدنة ساهم في أن يكون حجم ظاهرة التسلل وحجم خطورتها على الجبهة اللبنانية في الخمسينات أقلّ بكثير من الجبهات الأخرى، رغم أنه في هذه الجبهة كانت توجد ظروفٌ موضوعية تجعل عمليات التسلل أكثر سهولة.

علاوةً على معالجة موضوع التسلل، كانت اللجنة بمثابة هيئة عولجت في إطارها مواضيع أخرى، بعضها يتصل بالعلاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان وبعضها يتجاوز ذلك. من بين هذه المواضيع التي تجدر الإشارة إليها: التعليم المشترك للقسم الأكبر من خط الهدنة؛ إستقدام اليهود إلى إسرائيل (معظمهم من سوريا، وبعضهم من لبنان والعراق)؛ إعادة لاجئين فلسطينيين إلى إسرائيل في إطار لمّ شمل العائلات؛ معالجة مشاكل إنسانية لليهود في لبنان، والفلسطينيين في إسرائيل ولبنان؛ وإنجاز إتفاقيات في مجالات ثنائية مختلفة. على سبيل المثال: إتفاقية إعادة السفن التي تدخلُ قهراً إلى المياه الإقليمية للطرف الآخر؛ إتفاقية إعادة قطعان الماشية[193]؛ وإتفاقية تبادل المعلومات حول الجراد في البلدين[194]. كذلك، تم البحث، على ما يبدو، في إقتراح إسرائيلي حول اتفاقية جوية تنظم الهبوط الإضطراري للطائرات في مناطق الطرف الآخَر، بسبب عطل في المحرك أو الظروف الجوية القاسية[195]. ليس واضحاً إذا كان تم التوصل إلى هذا الإتفاق عملياً.

إتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية لم تقرِّب الأطراف من السلام ولم تضع حداً للعمليات العنيفة وللحروب. من وجهة النظر هذه، لجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية لا

تختلف عن الأخريات. خصوصيتها تكمن في المصلحة المشتركة في منع التدهور، المقاربة البراغماتية للجانبين والأجواء الإيجابية التي سادت بينهما. كل ذلك ساهم أيضاً في أن يبني ممثلو إسرائيل علاقاتٍ سليمة مع جهاز الأمم المتحدة في كل ما يتعلق بنظام الهدنة على هذه الجبهة، خلافاً للتوترات الدائمة التي سادت بين إسرائيل والجهات التابعة للأمم المتحدة في بقية الجبهات. هذه الخصائص الإستثنائية أتاحت لإسرائيل ولبنان الإستمرار في أداء المهمة حتى في أوقات التوتر، ضمن إطار الضرورات القائمة، واستخلاص الحد الأقصى الممكن من نشاط اللجنة في إطار السياسات المعتمدة لكلا الجانبين، وأحياناً حتى في ظل تجاوزها. وذلك خلافاً بشكلٍ صريح وبارز لعلاقات العداوة القائمة بين الجانبين على المستوى الرسمي.

الفصل الثاني عشر

علاقات إسرائيل مع الحكم في لبنان

سياسية لبنان تجاه إسرائيل

في الخمسينات، في أواخر الولاية الرئاسية لبشارة الخوري وفي فترة ولاية خَلَفه، كميل شمعون، إستمر لبنان، على المستوى العلني، في اتّباع سياسة معادية لإسرائيل. هذه السياسة تأثّرت من عدة منظومات من الإعتبارات:

أ- الإعتبار اللبناني الداخلي. نظاما الخوري وشمعون كانا مُلزَمَيْن بالإستمرار في أخذ المعارضة الداخلية، المسلمة والمسيحية، التي اتخذت موقفاً معادياً لإسرائيل، بالحسبان. بشارة الخوري، إضطُر إلى الأخذ بعين الإعتبار ليس فقط موقف المعارضة المسلمة، وإنما أيضاً موقف معارضِه الرئيسي كميل شمعون، الذي اتّخذ موقفاً متطرفاً في العداء لإسرائيل. موقف شمعون هذا إستمر حتى صعوده إلى الحكم، إنطلاقاً من مصلحة واضحة بالفوز بدعم الجمهور المسلم في لبنان وباكتساب زعامة على مستوى العالم العربي[1]. هذا بالرغم من سياسته الموالية للغرب وجهوده في الحفاظ على طابع لبنان الخاص واستقلاله. يمكن الوقوف على أحد التعبيرات المفيدة لوزن وأهمية الإعتبار الداخلي فيما يتعلق بسياسة لبنان تجاه إسرائيل في أقوال حميد فرنجية-ماروني إبن عائلة مهمة في شمال جبل لبنان، شغل منصب وزير خارجية لبنان في عدة حكومات ورأى نفسه، في الخمسينات مرشحاً للرئاسة. في الحديث الذي أجراه

فرنجية مع تسفي فايتسمان في 15 كانون أول 1949، عاد فرنجية وشدد على الحاجة إلى أخذ المسلمين بعين الإعتبار فيما يتعلق بسياسة لبنان تجاه إسرائيل[2]:

«...مشكلة المسيحيين بسيطة جدا: إما حرب مقدسة ضد المسلمين، أو تعايش سلمي معهم. وإذا قررنا أن نعيش بسلام، فإنه ينبغي العثور على وسائل لتحديد سلوك وسياسة يتناسبان مع علاقات السلام... كل مسيحي لديه فكر سياسي، وكل مسيحي ناشط في أي مهنة، يشعر في عمله يومياً بعلاقاته مع جيرانه المسلمين، وعقله السليم يجنّده ضد كل الصراخ المتبادل وضد كل الديماغوجيا التي تسعى إلى الفصل بين سوريا ولبنان..الإسرائيليون على ما يبدو لا يفهمون ذلك، ويرتكبون أخطاء..إنهم يتعاملون مع مقاولين مسيحيين، وربما ينفقون عليهم الأموال. هذا خطأ. المسيحيون لن يعرقلوا أبدا ترتيباً منصفاً للعلاقات بين إسرائيل ولبنان. من الضروري التوجه إلى المسلمين والتأثير عليهم وإقناعهم. لكن لبنان كدولة، عليه أن يتّبع سياسة مقبولة لدى كل مواطنيه، وهذا يعني أن تكون مقبولة عند المسلمين أيضاً. المسلمون اللبنانيون لا يريدون الإفتراق عن إخوانهم في سوريا ومصر وقضية أرض إسرائيل، ولذلك يتّبع لبنان سياسة موحدة مع كل الدول العربية. الآن ستفهم لماذا لا نستطيع أن نكون أول من يبدأ المفاوضات العلنية والتجارية ونلغي المقاطعة الإقتصادية ونشارك في الأنشطة الدبلوماسية إلخ... نحن مقتنعون بأننا بموقفنا الراهن نعزز إستقرارنا الداخلي..»

ب- الإعتبار العربي. كما في الأربعينات وفترة حرب الإستقلال، كذلك في الخمسينات رأى لبنان نفسه مضطراً إلى «الإنضباط» مع العالم العربي في موقفه المعادي لإسرائيل. «من المؤكد أنه لا ينبغي تشبيه لبنان لبقية الدول العربية»، قال حميد فرنجية أمام محاوره اليهودي، «لكن اليوم وفي المستقبل القريب، لبنان مضطر إلى التماهي في سياسته تجاه إسرائيل مع بقية الدول العربية...»[3]. الإنحراف عن هذه السياسة، أضاف فرنجية، سيؤدي إلى إتهام لبنان بالخيانة – «ألا ترى أنهم يشتبهون بأننا غير مستقيمين جراء الماضي الإنتدابي، وينظرون إلينا بأعين مفتوحة؟»[4].

إنعدام الإستقرار في الأنظمة العربية المختلفة نتيجة الإخفاقات في حرب الإستقلال، إرتفاع حدة الخصومات والخلافات العربية في الخمسينات، الصراع المستمر بين لبنان

وسوريا، الشلل الذي أصاب «جامعة الدولة العربية»، مقتل رياض الصلح صاحب المكانة المرموقة في العالم العربي-كل ذلك تسبب بتراجع مكانة لبنان في الساحة العربية في الخمسينات. هذا التراجع، بحد ذاته، أبرز من وجهة النظر اللبنانية خطورة الإنحراف عن العداء العربي العام تجاه إسرائيل ونسج علاقات معها[5].

ج- الخشية من نوايا إسرائيل التمددية، ورواسب العداء التي وُجدت في أعقاب حرب الإستقلال. نتائج حرب الإستقلال عزّزت المخاوف من إسرائيل، التي راجت في لبنان قبل ذلك وأوجدت رواسب من العداء تجاهها، خصوصاً على خلفية نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. الرئيس الخوري عبّر عن ذلك في حديث مع مسؤولين في السفارة البريطانية، في تموز 1951، حينما شدد على أن شرط أي حل لمشكلة أرض إسرائيل يجب أن يكون عودة 100,000 لاجئ (الموجودين في لبنان)، وطلب من بريطانيا العمل للجم إسرائيل[6]. شارل مالك، السفير اللبناني في واشنطن والأمم المتحدة، أرسل تقريراً سرياً إلى رئيس الحكومة ووزير الخارجية في 5 آب 1949 حذر فيه من نوايا تمددية إسرائيلية وراء الحدود القائمة[7].

فيليب تقلا، وزير الخارجية اللبنانية، في حديث مع ممثلين بريطانيين في تشرين ثاني 1950، حذر من طموحات إسرائيل لضم منطقة الليطاني[8]. يمكن الإفتراض أن هذه المخاوف زادت على خلفية جهود إسرائيل الرامية إلى تضمين الليطاني في خطة جونستون.

د- الإعتبارات الإقتصادية. النخبة الإقتصادية في لبنان، المارونية بغالبيتها، تخوفت من إزاحة إسرائيل لها في حال إنجاز إتفاق سلام بين إسرائيل والدول العربية، ورأت في عزل إسرائيل إقتصادياً ميزةً للبنان. حميد فرنجية تحدث عام 1949 أمام محاوره اليهودي عن الخطر المحدق بالإقتصاد اللبناني من اليهود[9]:

«لا يوجد أحد جدّي في لبنان لا يفكر في إسرائيل بوصفها عدو متآمر. لكن ثمة رأي بأن إسرائيل تشكل خطراً على مستقبل الإقتصاد والتجارة اللبناني... لبنان هو في الأساس مكان لتجارة العبور إلى الدول العربية. التجار الإسرائيليون من شأنهم أن ينتزعوا هذه التجارة، وبفضل علاقاتهم الدولية، يمكنهم أن يحصلوا على أسعار وشروط تجارية لا يمكن اللبنانيون الحصول عليها»

عضو الكنيست، دافيد هاكوهين، سمع أقوالاً حادّة حول هذا الموضوع أثناء مؤتمر الرابطة البرلمانية في 1953. هاكوهين أبلغ لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أنه تحدث خلال المؤتمر مع إميل بستاني، صديق لبناني قديم ومبغضٌ بارزٌ للصهيونية (إميل بستاني، ماروني، مقرب من كمال جنبلاط، برز في نشاطه المعادي للصهيونية واليهودية، في عام 1953 كان عضوا في البرلمان عن منطقة الشوف). هاكوهين أشار إلى أن بستاني قال له في الحديث بينهما الأمور التالية تقريباً[10]:

«...الوضع حالياً في لبنان هو أن كل الرابحين الكبار في كل المناطق هم الآن المسيحيون، نحن. أولاً، أنا أعتاش من تخصصنا في شركة «طريق وبناء». عشرات آلاف اللبنانيين يعملون الآن في الدول العربية بمهن كانت إسرائيل من قبل تعمل بها، والعرب الذين يرأسون كل هذه المصانع ليسوا المسلمين، وإنما نحن المسيحيون.. كل الذي كان ذات مرة متمحوراً حول اليهود صار متمحوراً حولنا، ونحن نستغل هذا الوضع. هل تلاحظون كيف أننا صعدنا إلى العلى في الشرق بشكل عام؟ لقد طورنا المصانع وسنكون أصحاب ملايين. في العراق مثلا، اليهود تركوا المتاجر الكبرى. نحن نعمل الآن في المصارف، نقدم القروض بالفائدة؛ نحن نتعلم كل هذه الأعمال. نحن نكره الصهيونية وسنواصل كرهنا لإسرائيل لأننا نربح من كل هذا الوضع... ليس فقط لن نصنع السلام، بل سوف نعرقل دائماً أي خطة تعاون إقتصادي أو تعاون من نوع آخر، سواء فيما يتعلق بالمطارات أو أية منطقة أخرى...»

على خلفية منظومات الإعتبارات هذه، واصل لبنان في الخمسينات، حتى في فترة رئاسة كميل شمعون، اتباع السياسة المعادية لإسرائيل التي كان انتهجها منذ حصوله على إستقلاله. لبنان إنخرط أيضاً في الصراع السياسي والإعلامي للدول العربية، ومن بين الناطقين العرب، برز كميل شمعون ووزير خارجيته، شارل مالك، في تصريحاتهما المتطرفة، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة أو أمام الأميركيين[11]؛ كما أن لبنان إنضم إلى المقاطعة العربية، شارك في الحرب الإقتصادية ضد إسرائيل وأقرّ في برلمانه قانوناً ينظم المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل ويحدد عقوبات قاسية لمن ينتهكها (23 حزيران 1955)؛ لبنان أيد الفلسطينيين بشكل منهجي وشجّع الخط المتطرف والمعادي لإسرائيل في وسائل الإعلام اللبنانية- حتى أثناء أزمة 1957-1958 [12]، حينما كان نظام كميل شمعون

يصارع على بقائه ضد التآمر الناصري (راديو بيروت في تلك الفترة إنضم إلى التحريض المعادي لإسرائيل في وسائل الإعلام العراقية والأردنية). موشيه شاريت حرّر عام 1956 رأياً إلى محكمة العدل العليا ردًا على سؤال هل لبنان دولة عدو، جاء فيه[13]:

«لبنان يشارك في أنشطة «التحالف العربي» الموجهة ضد إسرائيل، بما فيها أنشطة ذات طابع إقتصادي، وفي النقاشات التي جرت داخل مجلس الأمن منذ دخول إتفاقيات الهدنة حيز التنفيذ، إتّخذ الممثلون اللبنانيون موقفاً شديد العداء»

في الوقت نفسه، الخشية اللبنانية من قوة إسرائيل العسكرية، الضعف العسكري للبنان، عدم وجود خلافات جغرافية بينه وبين إسرائيل، نظرة لبنان إلى إسرائيل على أنها قوة يمكن الإستعانة بها في أوقات الأزمة من أجل الحفاظ على سيادته واستقلاله، ومصلحة لبنان في الحصول على مساعدة أميركية- كل ذلك دفع لبنان إلى تبنّي مقاربة براغماتية تجاه إسرائيل، وإن لم يكن علناً، عندما فرضت المصلحة اللبنانية ذلك. هذا الأمر إنعكس في إقامة منظومة علاقات حدودية سليمة مع إسرائيل في إطار نظام الهدنة؛ في المحاولات غير الكافية للحد من ظاهرة التسلل من الأراضي اللبنانية باتجاه إسرائيل؛ في غض النظر عن التهريب المنظم والمنهجي للبضائع من لبنان إلى إسرائيل ومن إسرائيل إلى لبنان، الذي حل مكان التجارة الرسمية بين البلدين[14]؛ وفي الإستعداد لحل المشاكل التي طرأت بين الحين والآخر بين الدولتين بشكل سري. إضافة إلى ذلك، أظهر شمعون إستعداداً للحوار المباشر مع إسرائيل في تلك المحطات الزمنية القصيرة التي واجه لبنان فيها تهديدات خارجية، أو عندما زادت الخشية من العمليات العقابية الإسرائيلية، أو عندما كان للنظام مصلحة في الإستعانة بإسرائيل لضمان وجوده والحفاظ على استقلال لبنان. هذه الثنائية المكوّنة من سياسة متطرفة معادية لإسرائيل تجاه الخارج، وبراغماتية على الأرض واستعداد للتحاور بشكل سري مع إسرائيل، بل والإستعانة بها بشكل محدود في أوقات الضيق، صَبَغَت السياسة اللبنانية تجاه إسرائيل في الخمسينات وجعلت تطوير بنية تحتية لعلاقات جيدة ومتواصلة بين إسرائيل ولبنان أمراً صعباً.

ملامح حوار مباشر بين إسرائيل والحكم اللبناني-خصائص عامة

العلاقات الإسرائيلية–اللبنانية في الخمسينات أُديرت على خلفية الضرورات الصعبة التي واجهها لبنان، خصوصاً بواسطة لجنة الهدنة التي أعطت غطاءً شرعياً للحوار بين الجانبين، غالباً بحضور مراقبين من الأمم المتحدة وأحياناً من دونهم. صحيح أن هذا الحوار تمحور حول الأوْجه المختلفة للعلاقات الحدودية بين الدولتين، خصوصاً مشكلة التسلل، لكنه خرج غير مرة عن ذلك وبُحثت في إطاره قضايا ذات طابع سياسي واضح.

مع ذلك، نشأت خلال الخمسينات، بصورة شاذة ولمقاطع زمنية قصيرة، ظروفٌ أوجدت مصلحة للبنان وإسرائيل بالتحاور المباشر فيما بينهما، بشكل سري، خارج إطار لجنة الهدنة. يمكن الإشارة إلى ثلاثة مقاطع زمنية جرى فيها هذا الحوار:

أ- خلال مؤتمر لوزان (27 نيسان–12 أيلول 1949) أجرى الوفد اللبناني إلى المؤتمر لقاءات سرية ثنائية مع الوفد الإسرائيلي، كجزءٍ من شبكة الإتصالات غير الرسمية التي أجرتها الوفود العربية مع إسرائيل وراء الكواليس. في هذه اللقاءات بُحثت قضايا جوهرية مطروحة بين الجانبين، وبين إسرائيل والعالم العربي: اللاجئون، الحدود والسلام بين إسرائيل والعرب.

ب- في أواخر عام 1955، وعلى خلفية ازدياد نشاط «الفدائيون» من الأراضي اللبنانية وتنامي الضغط السوري على لبنان للتوقيع على إتفاقية عسكرية ثنائية مع دمشق، بادر اللبنانيون إلى حوار مباشر وسرّي مع إسرائيل من خارج إطار لجنة الهدنة. في إسرائيل تعاملوا مع المبادرة باهتمام كبيرٍ، إنطلاقاً من اقتراحات بن غوريون الداعية إلى سياسة أكثر تشددا تجاه لبنان في تلك الفترة. هذه المصلحة المشتركة أثمرت لقاءً سرياً في روما (30 كانون أول 1955) بُحثت فيه الضغوط السورية على لبنان وعلى ما يبدو أيضاً احتمال التعاون العملي بين إسرائيل ولبنان في أوقات الطوارئ. قناة الحوار هذه كانت قصيرة الأجل ولم يكن هناك تتمة للقاء روما.

ج- في صيف 1958، في ذروة الحرب الأهلية، نَشَأَت مصلحة عند نظام كميل شمعون، التي كان يصارع على وجوده، للإستعانة بإسرائيل، سواء على المستوى العسكري أو في المجال السياسي، من دون الذهاب بعيدا في هذه الإستعانة. هذا الأمر أدى

إلى تقديم طلباتٍ لإسرائيل تم التعامل معها إيجاباً، رغم أن إسرائيل تصرفت بحذر كبير وحرصت على ألا تنجر إلى داخل الأزمة اللبنانية (لأسباب شُرحت في فصل سياسة إسرائيل تجاه لبنان في الخمسينات). في هذه الفترة، فُتحت قناة اتصال مع قائد منطقة جنوب لبنان في الجيش اللبناني، الذي كان من أتباع شمعون، الذين زودتهم إسرائيل بالسلاح والذخيرة. كذلك، جرت محادثات ذات طابع سياسي وإستخباري مع شخصيات لبنانية، نَقلت إسرائيلُ مضمونَها للأميركيين. هذا الحوار كان قصير الأجل وتوقف، على ما يبدو، بعد إنزال القوات الأميركية في بيروت، عندما لم يعد التهديد الوجودي محدقاً بالنظام الشمعوني وتراجعت مصلحته في الإستعانة بإسرائيل.

مديرو العلاقات مع الحكم اللبناني

برز في إدارة العلاقات مع الحكم اللبناني، سواء في إطار لجنة الهدنة أو في قنوات الإتصال السرية، الموقع الرفيع للجيش الإسرائيلي في مقابل تراجع حضور وزارة الخارجية. وفيما أدار القسم السياسي التابع للوكالة، ووزارةُ الخارجية التي خلفته، العلاقات مع الحكم اللبناني خلال فترة الإنتداب وحرب الإستقلال، إحتل الجيش مكانهما منذ محادثات الهدنة بوصفه الجهة الرئيسية المسؤولة عن العلاقة مع الحكم اللبناني، حتى في قضايا ذات طابع سياسي واضح.

برأينا، ثمة ثلاثة أسباب رئيسية، مرتبطة ببعضها البعض، لهذا التحول: المكانة الكبيرة لضباط الجيش عند بن غوريون وبقية مسؤولي المدرسة المتشددة في الخمسينات، في مقابل الهبوط المتواصل في قوة موشيه شاريت السياسية، وصولا إلى نزوله عن الحلبة السياسية في عام 1956؛ مركزية الإعتبار الأمني في إدارة العلاقات مع لبنان وبقية الدول العربية، إنطلاقاً من الرؤية بأن إسرائيل لا تزال تواجه مشاكل أمنية وجودية في ظل عدم النجاح في التوصل إلى اتفاق سلام مع العرب بعد حرب الإستقلال؛ والقدرات التي طورتها الإستخبارات العسكرية في مجال النشاط السري، التي أتاحت للجيش أدوات ناجعة في إدارة الإتصالات، في مقابل عدم وجود هذه القدرات لدى وزارة الخارجية بعد حرب الإستقلال[15].

الإستخبارات العسكرية تحوّلت إلى الوسيلة الرئيسية للجيش في إقامة العلاقة مع الحكم اللبناني. البنية التحتية الإستخبارية التي أُنشئت في الدول العربية، بما في ذلك لبنان، من قبل وحدة «ضباط المهام الخاصة» التابعة للإستخبارات العسكرية، إستُغلت – كخدمة جانبية– كأداة لإدارة اتصالات ذات طابع سياسي. ضباط الإستخبارات الكبار كانوا منخرطين، في الخمسينات، في إدارة العلاقات مع الحكم اللبناني: العقيد أرية شيلو، الذي أُحيل رسميا إلى شعبة الإستخبارات في كانون ثاني 1954، لعب دوراً مهما في نظام الهدنة، بفعل منصبه كضابط أركان لجنة الهدنة؛ العقيد يوفال نئمان، نائب رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية، لعب دوراً رئيسياً في لقاء روما مع ممثل الحكم اللبناني (1955)؛ يهوشفاط هاركيفي، رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية وضباط استخبارات كبار لعبوا دورا رئيسياً في إدارة العلاقة مع ممثلي كميل شمعون في صيف 1958. مسؤولو وزارة الخارجية، الذين شاركوا في اللقاءات مع ممثلي الحكم اللبناني، والذين لعبوا دوراً مركزياً في مؤتمر لوزان، وجدوا أنفسهم لاحقاً شركاء صغار، فيما الصدارة أعطيت بشكل واضح للإستخبارات العسكرية.

الحوار بين إسرائيل ولبنان في إطار مؤتمر لوزان (1949)

1. مؤتمر لوزان- خصائص عامة

مؤتمر المصالحة بين إسرائيل والدول العربية عُقد بين 27 نيسان و12 أيلول 1949 على مرحلتين فصلت بينهما استراحة (من نهاية حزيران حتى 18 تموز). المؤتمر إنعقد بفعل القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون أول 1948، الذي دعا أطراف النزاع إلى إنجاز اتفاق عبر المفاوضات بواسطة لجنة مصالحة أو بشكل مباشر[16]. المؤتمر أُدير من قبل أعضاء لجنة المصالحة– ممثلو الولايات المتحدة، فرنسا، وتركيا. الوفد الإسرائيلي إلى المؤتمر ترأسه في المرحلة الأولى من المداولات مدير عام وزارة الخارجية، والتر إيتان (في المرحلة الثانية حل مكانه إلياهو ساسون)، والأعضاء كانوا مسؤولين كباراً في وزارة الخارجية: رؤوفين شيلواح (مدير القسم السياسي)؛ إلياهو ساسون (مدير قسم الشرق الأوسط)؛ غرشون أفنير (مدير قسم غرب أوروبا). إليهم انضم زلمان ليف (ليفشيتس)، خبير في شؤون الأراضي والمياه في مكتب رئيس الوزراء. الوفود العربية ترأستها شخصيات

رفيعة، بعضها كان معروفا في إسرائيل من إتصالات سابقة ومن محادثات الهدنة. المؤتمر، بكل مراحله وتعرجاته، شغل صناع السياسة الخارجية الإسرائيلية الذين تطلب الأمر أن يتفاعلوا بشكل جارٍ مع أنشطته، أن يقفوا بوجه ضغوط وزارة الخارجية الأميركية وأن ينكبوا على بلورة سياسة سلام تجاه الدول العربية[17].

الموضوعان الرئيسيان اللذان طُرحا على جدول أعمال مؤتمر لوزان كانا[18]:

أ- **مشكلة اللاجئين.** الموقف الإسرائيلي من هذه القضية تمثل في تحميل الدول العربية المسؤولية عن ولادة هذه المشكلة، وتالياً يقع عليها واجب إيجاد حل لها. المبدأ الأهم الذي ينبغي أن يُوجّه المطالبين بحل مشكلة اللاجئين هو توطينهم في الدول العربية. إنطلاقاً من إدراكها لمعاناة اللاجئين، توافق إسرائيل على المشاركة في حل المشكلة، بشرط أن يحصل الأمر على قاعدة توطينهم في الدول العربية وفي إطار اتّفاق سلام شامل مع العرب. العرب، من جانبهم، حمّلوا إسرائيل مسؤولية طرد اللاجئين وطالبوا بعودتهم إلى أماكن سكناهم السابقة، وأصروا خصوصاً على أن يعود سكان المناطق العربية المشمولة بخطة التقسيم إلى بيوتهم فوراً.

ب- **المسألة الجغرافية.** موقف إسرائيل– الذي استند إلى الوضع الميداني الجديد الناشئ في نهاية حرب الإستقلال– تمثّل في وجوب الإعتراف بحدود الهدنة بوصفها الحدود النهائية لإسرائيل، مع الإستعداد للبحث في تعديلات حدودية في بعض المناطق. العرب، من جهتهم، رفضوا هذا الموقف، وطالب كل واحد من الوفود العربية بتغييرات جغرافية كبيرة. تبيّن من المحادثات التي جرت وراء الكواليس أن هذه المسألة مهمّة لمعظم الدول العربية أكثر من مشكلة اللاجئين.

خلافاً لبقية الدول العربية، لبنان كان لديه مصلحة واضحة وحقيقية في إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل بأسرع وقت. هذا الموضوع طُرح في البرلمان اللبناني أثناء انعقاد المؤتمر فأوضحت الحكومة اللبنانية أن لبنان حريص على أن تكون مسألة اللاجئين على رأس أولويات المؤتمر[19]. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ملاحظة إلياهو ساسون، بأن كل الدول العربية، باستثناء لبنان، لم تظهر في لوزان إهتماماً حقيقياً في إعادة اللاجئين إلى أماكنهم[20]. في مقابل ذلك، في القضية الجغرافية، طالب اللبنانيون علناً وسراً بالحصول على الجليل الغربي، لكن ثمة شك في أنه كان لديهم مصلحة حقيقية في ذلك. في

تقديري، مطالبتهم هذه أتت في إطار «الإنضباط» مع الموقف العربي العام، وخصوصاً مع الموقف السوري الذي طالب باستعادة الجليل الغربي- وهو طلبٌ وقع على آذان أميركية وفرنسية صاغية.

«ثمة شعور بأن الجليل الغربي والنقب طُرحا (للمساومة) في السوق» (من قبل الأميركيين)، قال شاريت في جلسة الحكومة، بتاريخ 7 حزيران 1949، «عندما يرى اللبنانيون فرصةً للحصول على الجليل، فلماذا يلتزمون مسبقاً بالحدود الدولية؟»[21].

الخلافات الجوهرية التي نشبت بين إسرائيل والعرب في هذين الموضوعين الرئيسيين أفضت بمحادثات لوزان إلى حائط مسدود. في 12 أيلول أعلنت لجنة المصالحة تأجيل المحادثات حتى إنتهاء عمل لجنة المسح الإقتصادي التي تشكلت لفحص إمكانيات تأهيل وضع اللاجئين في الدول العربية وإسرائيل وتقديم اقتراحاتٍ لخطط تطويرية في الشرق الأوسط.

2. الإتصالات بين إسرائيل ولبنان في إطار مؤتمر لوزان

ممثلو الدول العربية امتنعوا عن إجراء مداولات ثنائية مباشرة مع الوفد الإسرائيلي وأعلنوا في بداية المحادثات أن كل الوفود العربية سوف تشارك في المحادثات كوفد واحد موحد. موقف الوفد الإسرائيلي كان أنه لن تجري لقاءات مشتركة ولن يكون هناك جدول أعمال مشترك، وإنما مع كل وفد على حدة حول الموضوعات التي تتصل بدولة الوفد فقط. في البداية رفض لبنان الشروع في مفاوضات مع إسرائيل، تضامناً مع سوريا التي رفضت إسرائيل الشروع في مفاوضات معها طالما لم يتم التوقيع على اتفاقية هدنة معها[22]. في 5 أيار وضع والتر إيتان موشيه شاريت في أجواء محادثاته مع أعضاء الوفد الأردني والمصري وقال إنه لا يرى أي سبب لامتناع الوفد اللبناني عن إجراء لقاء مع الوفد الإسرائيلي، فضلا عن أن الممثل الأميركي، أتريج، قال له إن لجنة المصالحة تبارك المحادثات المباشرة[23]. في وقت لاحق جَرَت لقاءات مع اللبنانيين، سواء في الإطار الرسمي للمؤتمر أو على المستوى السري غير الرسمي.

الإتصالات غير الرسمية في لوزان كانت موضع عناية في موازاة المحادثات الرسمية، وهي

سمحت لممثلي إسرائيل بالوقوف عن قرب ودون وسطاء على مواقف لبنان والأردن ومصر وأعضاء وفد اللاجئين الفلسطينيين[24]، لكنها لم تؤدِّ إلى «خرق» بسبب الفجوات الكبيرة بين مواقف الجانبين[25]. ومثلما وفّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس عام 1948 فرصةً لإجراء إتصالات بين ممثلين إسرائيليين ورئيس الحكومة اللبناني، كذلك أتاح مؤتمر لوزان فرصةً لحوار غير رسمي بين ممثلين إسرائيليين ولبنانيين حول مواضيع جوهرية طُرحت على جدول أعمال المؤتمر. في إطار هذه الإتصالات عُقدت خمس جلسات بين الوفدين الإسرائيلي واللبناني في باريس، في 22 أيار، ولقاءاتٌ أخرى في سويسرا (في لوزان، جنيف وربما في بيرن). اللقاءات الخمس التي جرت في باريس شارك فيها كل من إلياهو ساسون وزلمان ليف. عن الجانب اللبناني شارك فؤاد عمون، مدير عام وزارة الخارجية اللبنانية ورئيس الوفد اللبناني إلى لوزان، والسفير اللبناني في باريس، أحمد الداعوق، اللذَين كان لساسون علاقة بهما خلال فترة حرب الإستقلال. المحادثات بين الوفدين تمحورت حول مواضيع اللاجئين، الحدود والسلام بين إسرائيل والعالم العربي[26]. اللبنانيون أوضحوا أنهم يحاورون الإسرائيليين بعلم حكومتهم والوفود العربية الأخرى، لكنهم أشاروا إلى أنه لا ينبغي التعامل مع هذه المحادثات على أنها رسمية، بل هي تمهيد لمحادثات رسمية[27].

خلال هذه المحادثات التي جرت في باريس ولوزان طُرحت ثلاثة مواضيع رئيسية:

أ- **قضية اللاجئين**: الوفد الإسرائيلي أوضح للبنانيين أن مشكلة اللاجئين، بالنسبة له، تأتي في المرتبة الثانية على جدول الأعمال. هذه المشكلة ينبغي حلها من خلال توطين جزء كبير من اللاجئين في البلاد العربية، التي يمكنها أن تستعين بهم كرافعة للتطوير بواسطة رأسمال دولي[28]. إسرائيل، من جانبها، قد تشارك في توطين اللاجئين، إذا تعهدت كل البلدان الأخرى بتوطين اللاجئين الموجودين في أراضيها[29]. هذا الموقف لم يكن مقبولاً لدى اللبنانيين الذين كان لهم مصلحة واضحة أكثر من كل الدول العربية الأخرى بحل مشكلة اللاجئين على قاعدة عودتهم إلى أماكن سكنهم في أرض إسرائيل.

ب- **مسألة الحدود**: إلياهو ساسون أوضح للبنانيين في باريس ولوزان أن نقطة الإنطلاق الإسرائيلية لأي اتفاق ليس قرار التقسيم الصادر عام 1947 وإنما الوضع الراهن الجديد الذي نشأ في أعقاب حرب الإستقلال[30]. اللبنانيون، من جانبهم، أعربوا عن

استعدادهم للموافقة على حدود التقسيم، مع الإستعداد لتسويةٍ تبقي يافا والرملة في أيدي إسرائيل مع تعديلات في منطقة هشارون. في هذا الإطار طالب اللبنانيون بشدة بجزءٍ من الجليل لأنفسهم وجزء من النقب الجنوبي لمصر، بغية إقامة تواصل جغرافي بين مصر والأردن[31].

ج- **السلام بين إسرائيل ولبنان والعالم العربي**: إلياهو ساسون حاول إقناع اللبنانيين بأن السلام هو مصلحة للبنان وأن إستقرار الوضع بين الدول العربية وإسرائيل من مصلحة لبنان، مشيراً إلى أن بإمكانهم لعب دور مهم بهذا الخصوص تجاه العالم العربي[32]. اللبنانيون أكدوا أنه يرغبون بسلام دائم، لكنهم قالوا إنه من الصعب أن يُسلّم العالم العربي بالخسارة في الحرب وأن يوافق على المطالب الإسرائيلية[33]. وأوضح اللبنانيون أنهم غير معنيين بسلام منفرد، لكنهم معنيون بلعب دور المُسرّع للوصول إلى سلام شامل، وأنهم يرغبون بالحصول على موافقة الوفود العربية الأخرى (مصر وسوريا) للتفاوض بإسمهم حول السلام مع إسرائيل في باريس[34]. وطلب اللبنانيون مهلة أسبوع للبحث في هذه المسألة مع الوفود العربية الأخرى[35]. أثناء محادثات باريس سأل اللبنانيون إذا كان ممكنا إجراء لقاء في باريس بين وزير الخارجية اللبناني، حميد فرنجية، وموشيه شاريت. في ختام اللقاء تقرر أن تجري لقاءات بين الوفدين في السفارة الإسرائيلية في بيرن[36]. اللقاء بين شاريت ووزير الخارجية اللبناني لم ينعقد، ومن غير المعلوم لدينا إذا كانت لقاءات بيرن قد حصلت أيضاً.

خلال محادثات باريس ولوزان تبين وجود تناقضٍ جوهري غير قابل للجَسْر في مسألة اللاجئين بين الموقف الإسرائيلي واللبناني، بينما في المسّألة الجغرافية كان يمكن أن توجد للوهلة الأولى نقطة إلتقاء بين الجانبين. ذلك أن إسرائيل كانت مستعدة للإعتراف بالحدود الدولية كحدود دائمة بين إسرائيل ولبنان وتتنازل بذلك عن المطالب التقليدية للحركة الصهيونية بأن يكون نهر الليطاني هو الحدود بين الدولتين. بالنسبة للبنان، كان من الصعب عليه، بسبب الضغوط العربية، التوصل إلى تفاهم مع إسرائيل، حتى في هذه القضية، رغم أنه في سياق محادثات المؤتمر وافق اللبنانيون، كـ Fallback position على «التنازل» عن مطالبتهم بالجليل من أجل تعزيز المطالب العربية بشأن النقب[37].

موشيه شاريت، ورغم أنه وصف المحادثات مع اللبنانيين في جلسة الحكومة بـ«الجدية

جداً»، أبدى، كعادته، شكوكاً حيال مصداقية الجانب اللبناني وفرص الحصول على فائدة حقيقية من المحادثات. في 2 حزيران طلب شاريت من ساسون وليف توضيحات حول محادثات باريس. شاريت أعرب عن قلقه من أن يكون اللبنانيون قد فهِموا أن إسرائيل مستعدة لتنازلات ما في حدودها الشمالية والجنوبية وطلب أيضا الإستفسار عما إذا كانت فكرة لقاء وزير الخارجية اللبناني قد أثيرت من قبل اللبنانيين كاقتراح عملي أو كفكرةٍ مجردةٍ لا تُلزم بالرد[38]. في وقتٍ لاحق، في أعقاب حديث إلياهو ساسون مع عبد المنعم مصطفى، رئيس الوفد المصري إلى مؤتمر لوزان، وجد شاريت تناقضاً بين الموقف الصلب لممثل مصر (الذي شدد على أن الدول العربية غير مستعدة للتوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل) والموقف اللبناني الذي عُرض في محادثات باريس[39]. ورداً على سؤال شاريت عما إذا كان هناك خشية من أن «اللبنانيين قد خدعونا؟»[40]، ردّ ساسون أنه برأيه «لا يوجد أي خديعة أو تناقض»، وإنما فوارق في وجهات النظر فقط، ومحاولة من جانب اللبنانيين لأخذ مبادرة، قد تكون باجتهاد منهم، للتوصل إلى «نهاية مرغوبة ومتفق عليها» لمحادثات لوزان[41]. وعندما سلّم ساسون شاريت اقتراحاً مشتركاً مفصلاً بلوَرَه مع اللبنانيين يتعلق باستغلال فترة الإستراحة في مداولات مؤتمر لوزان للقيام بنشاط مشترك في الساحة العربية والدولية يهدف إلى وضع محادثات لوزان على سكةٍ تنطوي على فرص نجاح[42]، رد عليه شاريت: «مجددا ومجددا، ألا يُدخلنا ذلك بشكلٍ مُسبق في دائرة مفاوضات مشتركة مع كل الجماعة، بما في ذلك حول مسألة الحدود؟ أنا أشعر أن ثمة حاجة إلى أن نتحدث مجددا وجها لوجه حول الوضع والخط المستقبلي»[43].

موقف شاريت التشكيكي إستند، برأينا، إلى تجربته الطويلة وفهمه الجيد للواقع اللبناني الداخلي والعربي، فيما إلياهو ساسون، الدبلوماسي النشيط ميدانياً، وقع هذه المرة أيضاً في أَسر تمنياته الخاصة. كما في محادثاته مع رياض الصلح، تجاهل ساسون ضعف لبنان وعدم قدرته على إنجاز إتفاقات بين إسرائيل والدول العربية، لأسبابٍ داخلية وخارجية فَرَضَت عليه تبنّي مواقف عربية متطرفة في قضية الصراع الإسرائيلي- العربي، وكذلك تجاهل قدرة المناورة لدى اللبنانيين في المفاوضات. كما في فترة حرب الإستقلال، كذلك هذه المرة، خيّب الواقع آمال ساسون. في 11 حزيران أبلغ ساسون شاريت أن اللبنانيين أوضحوا في محادثات جنيف التي استمرت يوماً كاملاً أن حكومتهم غير قادرة، بناء على المقترحات الإسرائيلية، على القيام بمبادرةٍ لإقناع الدول العربية بإجراء مفاوضات

سلام شاملة مع إسرائيل. وقال اللبنانيون إنه ربطاً بالظروف القائمة في العالم العربي، فإن الحكومات العربية غير قادرة على التحدث مع إسرائيل حول السلام من دون تنازلات ملحوظة من جانبها في مسألة اللاجئين والمسألة الجغرافية، أو على الأقل في واحدة من هاتين المسألتين. اللبنانيون أوضحوا لمحاوريهم الإسرائيليين الموقف المصري بخصوص السلام المفروض من قبل الأمم المتحدة، وشددوا على أن سوريا ولبنان وكذلك السعودية واليمن يؤيدون هذا الموقف المصري[44].

المحادثات السرية بين إسرائيل ولبنان، التي جَرَت خلال مؤتمر لوزان، كانت المناسبة الأولى بعد حرب الإستقلال لبحث المسائل السياسية الجوهرية القائمة بين الجانبين بشكل مباشر ومن دون وسطاء. لكن مؤتمر لوزان انتهى بالفشل، والمحادثات مع اللبنانيين في إطاره لم تفضِ هي أيضا إلى أية نتيجة عملية وبقيت بمثابة حلقة عديمة الأهمية. بعد خمسة أشهر من ختام المؤتمر، أوضح اللبنانيون للأميركيين أن الحكومة اللبنانية لن توافق على مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لأنها «لا تثق باليهود» ولأن هكذا مفاوضات ستؤدي إلى الإعتراف بإسرائيل[45]. عملياً، بقي هذا هو الموقف اللبناني طوال فترة الخمسينات.

قناة إتصال مباشرة بين إسرائيل والحكم اللبناني (1955)

خلال عام 1955 نشأت مصلحة إسرائيلية في إيجاد قناة إتصال مباشرة مع الحكم اللبناني، الذي برغم عدائه لإسرائيل، إعتُبر الجهة الأكثر أهمية في الساحة اللبنانية الداخلية. في خلفية هذه المصلحة الإسرائيلية حضر برأينا: زيادة التوتر على الحدود الإسرائيلية اللبنانية بسبب نشاط «الفدائيون»؛ الضغوط السورية على لبنان للتوقيع على اتفاقية عسكرية ثنائية مع دمشق؛ ومطالبة المعسكر المتشدد في إسرائيل بانتهاج سياسة مبادرة تجاه لبنان. المحاولات التي قامت بها وزارة الخارجية لإنشاء قناة إتصال بين إسرائيل والحكم اللبناني تركزت في النصف الأول من عام 1955 في إتجاهين:

أ- الإستعانة بالولايات المتحدة: في مطلع عام 1955 قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بمحاولة لاستغلال مطالب نظام كميل شمعون بشأن المساعدة الأميركية-الإقتصادية والعسكرية- كرافعة لتحسين علاقات النظام اللبناني بإسرائيل. السفير الإسرائيلي في واشنطن تلقى تعليمات من قبل غدعون رفائيل (المسؤول عن قسم الشرق

الأوسط والأمم المتحدة في وزارة الخارجية) في 17 شباط بإقناع وزارة الخارجية الأميركية بالضغط على لبنان لتحسين علاقاته مع إسرائيل كشرط للحصول على المساعدة الأميركية. وذلك، بحسب أقوال رفائيل، على خلفية عمليات جس نبض قام بها اللبنانيون تجاه إسرائيل وعلى خلفية التقدير بأن ضغطاً أميركا كهذا من شأنه حتى أن يكون مطلوباً بالنسبة لكميل شمعون[46]. من وثائق وزارة الخارجية الأميركية يتبين أن اللبنانيين قدروا فعلاً أن هناك صلة، وربما حتى شرط، بين فرصة حصولهم على ردّ إيجابي من الولايات المتحدة على طلباتهم المتكررة بالحصول على مساعدة إقتصادية وعسكرية ووجود مقاربة إيجابية من جانبهم تجاه إسرائيل. اللبنانيون أشاروا أمام الأميركيين، أكثر من مرة، إلى الجهود التي يبذلونها لتثبيت الهدوء على الحدود مع إسرائيل وأنهم لا يعتزمون الإنخراط في خطوات هجومية عربية ضد إسرائيل[47]. لكن اللبنانيين لم يكونوا مستعدين للذهاب أبعد من ذلك والقيام بخطوة سياسية لتحسين العلاقات مع إسرائيل، كما أنهم اعتقدوا من الناحية المبدئية أنه يجب الفصل بين المساعدة الأميركية ومسألة العلاقات بين لبنان وإسرائيل.

ب- التواصل مع كميل شمعون عبر وسطاء لبنانيين: في 12 شباط 1955 حضر شخص ماروني إسمه نجيب صفير إلى إلياهو ساسون، السفير الإسرائيلي في روما. صفير، الذي كان معروفاً جداً لدى موشيه شاريت والحركة الصهيونية من فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى[48]، قال إنه جاء بعلم الرئيس اللبناني كميل شمعون، المستعد، بحسب أقواله، للتوصل إلى سلام منفرد مع إسرائيل إذا ضمنت له الأخيرة ثلاثة أمور: تقديم ضمانات بشأن الحدود اللبنانية؛ التعهد بالدفاع عن لبنان في حال هاجمته سوريا؛ تقديم مساعدة إقتصادية تتمثل بشراء فائض الإنتاج الزراعي[49]. إلياهو ساسون طلب إثباتاً بأن هذه الرسالة مُخَوَّلَة، واقترح أن يلتقي شمعون معه شخصياً خلال زيارته القريبة إلى روما[50]. صفير وعد بأن يعمل في هذا الإتجاه[51]. مبادرة صفير هذه لاقت شكوكاً، مبررة برأينا، في وزارة الخارجية. موشيه شاريت كتب في مذكراته أنه من المؤكد أن هذا الإقتراح «ليس سوى سراب»[52]. طوبيا أرزي، من جانبه، قدر أن الرجل لديه نية طيبة، لكنه يحاول بداية إثارة الفكرة أمام الإسرائيليين ومن ثم يعرضها على شمعون[53]. في نهاية المطاف، لم يكن هناك أي استمرارية لمبادرة صفير. لكن في أعقابها، قام طوبيا أرزي، الذي كان في حينه يعمل

في السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، بمراسلة غدعون رفائيل وبحث معه السبل الممكنة للتواصل مع الرئيس شمعون. في رسائله المؤرخة بـ 27 و 30 آذار 1950، لفت آرزي إلى وجوب «دفع شمعون إلى العمل، والعثور على إتصال جدي به». آرزي إقترح في رسالته محاولة مسح المحيطين بشمعون، ممن كانوا خلال فترة الإنتداب على علاقة بإسرائيل، وضرب مثلاً على ذلك، ألفرد نقاش، وزير الخارجية (الذي، بحسب أقواله، كان على علاقة جيدة مع إلياهو إيلات وإلياهو ساسون) وسامي الصلح (الذي، بحسب أقواله أيضا، يعرفه موريس فيشر، السفير الإسرائيلي في باريس، جيداً)[54].

في نهاية المطاف، حصل الإتصال مع نظام شمعون بمبادرة اللبنانيين تحديداً. في أواخر كانون أول 1955، بادر نظام شمعون إلى الإتصال سرّاً بإسرائيل، بهدف إجراء محادثات سياسية معها والحصول على مساعدة عملية. في خلفية المبادرة اللبنانية حضر، برأينا، الشعور بالقلق على استقلال لبنان والهيمنة المسيحية عليه والخشية من التورط غير المرغوب مع إسرائيل. منشأ هذه المشاعر كان عدة أسباب: تنامي التأثير المصري الناصري على العالم العربي؛ الضغوط الثقيلة التي مارسها السوريون على لبنان لتوقيع اتفاق ثنائي عسكري معهم يسمح بدخول قوات سورية إلى لبنان في حالة الحرب (تشرين ثاني 1955)؛ التحذير الإسرائيلي العلني الذي وُجّه إلى لبنان بأن حلفاً عسكرياً مع سوريا يشكل تهديداً لأمن وسلامة إسرائيل (2 كانون أول 1955)؛ إنتشار «الفدائيون» في الأراضي اللبنانية، الأمر الذي خلق جوّاً من التوتر بين إسرائيل ولبنان وشكّل خطراً داخلياً على نظام كميل شمعون.

وراء الإتصال بإسرائيل وَقَفَت عدة شخصيات بارزة في السياسة اللبنانية في تلك الفترة: الرئيس الماروني كميل شمعون، وزير الخارجية الماروني، سليم لحود، وسامي الصلح، المسلم السني[55]. (سامي الصلح، إبن عم رياض الصلح، الذي كان على علاقة جيدة خلال فترة الإنتداب مع كالفاريسكي، كان الشخصية الأبرز في عائلة الصلح بعد مقتل رياض في 16 تموز 1951. سامي الصلح شغل في الأربعينات والخمسينات مرات عدة منصب رئيس الوزراء وكان له دورٌ بارز في الأحداث التي أدّت إلى استقالة بشارة الخوري وانتخاب كميل شمعون رئيساً)[56]. في نهاية كانون أول 1955 أرسل سليم لحود وسامي

الصلح مُوفدَيْن موثوقَين للإتصال بإسرائيل: الكولونيل فؤاد لحود، شقيق وزير الخارجية سليم لحود؛ وعبد الرحمن الصلح، إبن سامي الصلح[57]. فؤاد لحود، ضابط ماروني في الجيش اللبناني، إبن عائلة الرئيس اللبناني الحالي، إميل لحود، كان قبل ذلك قائداً لمنطقة بيروت (1949) وكذلك عمل ملحقاً عسكرياً في السفارة اللبنانية في باريس (1951). خلال فترة الإتصال كان لحود قائداً لسلاح المدرعات في الجيش اللبناني، وخلال أزمة 1958 لعب هو وأخوه دوراً رئيسياً في الحوار مع إسرائيل. عبد الرحمن الصلح فشل في الإنتخابات النيابية بعد مقتل رياض الصلح. في عام 1953 كان عضوا في الوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة، وفي تموز 1955 عُيّن قنصلاً في القاهرة، لكن أثناء التواصل مع إسرائيل لم يكن قد التحق بعد بمنصبه الجديد في مصر[58].

الكولونيل فؤاد لحود وعبد الرحمن الصلح توجّها في الأسبوع الأخير من كانون أول 1955 إلى الممثلية الإسرائيلية في إسطنبول وطلبا لقاء ممثلين إسرائيليين لإجراء محادثات سياسية معهم. الرجلان أشارا إلى أنهما مرتبطان أيضاً، بالإضافة إلى عائلاتيهما، بوَلَدَي إميل إده، ريمون وبيار[59]. الطلب أحيل إلى إسرائيل حيث تقرر أن يكون الممثلان في اللقاء المقدم يوفال نئمان، نائب رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية، وممثل وزارة الخارجية، موشيه ساسون، إبن الدبلوماسي العتيق إلياهو ساسون، الذي كان يعمل ممثلاً لوزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في جنيف[60]. وزارة الخارجية لم تجد من المناسب أن يشارك إلياهو ساسون في اللقاء، السفير الإسرائيلي في روما وصاحب الخبرة الغنية في الموضوع اللبناني، رغم أن اللقاء كان مقرراً أن يحصل في روما. كل الذي طلبه غدعون رفائيل (المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط والأمم المتحدة في وزارة الخارجية) من إلياهو ساسون هو «الوقوف إلى جانب موشيه ويوفال في التوجيه والتقدير»61. وطُلب من موشيه ساسون الإفادة تلغرافياً بسير المحادثات مع الشخصيتين اللبنانيتين، من أجل الحصول على تعليمات وزارة الخارجية بشأن الإقتراحات التي سوف تُطرح من قبلهم[62].

اللقاء بين الجانبين عُقد في روما بتاريخ 30 كانون أول 1955[63]. في بداية الحديث، قال فؤاد لحود وعبد الرحمن الصلح أن لبنان سيكون الدولة العربية الثانية التي تصنع السلام مع دولة إسرائيل[64]. في سياق الحديث طلب الرجلان أن يحصلا على وعد بمساعدة إسرائيلية بالمال والسلاح وأن يتم تنفيذ هذا الوعد. يوفال نئمان قال في مقابلة معه إن

كميل شمعون وسامي الصلح تحضّرا لأزمةٍ على شاكلة التي حصلت بعد أعوام، في 1958، وطلبا المساعدة لأجل ذلك[65]. بالنسبة للضغوط التي مارستها الحكومة السورية على لبنان، أعرب فؤاد لحود عن استعداده للسعي لدى قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب ولدى وزير الخارجية سليم لحود من أجل إحباط الإقتراحات السورية[66]. في النهاية تم الإتفاق بين الجانبين على عقد لقاء إضافي في نيسان 1956[67].

في أعقاب اللقاء رفع المقدم يوفال نئمان تقريراً بنتائجه إلى رئيس الأركان موشيه ديان ووزير الدفاع بن غوريون[68]، الذي أظهر اهتماماً تجاه الموضوع، لكنه لم يعطِ توجيهات مفصلة لنئمان للمرحلة القادمة[69]. يوفال نئمان أشار إلى حصول تخبط في القيادة الأمنية حول ما إذا كان ينبغي تعزيز نظام كميل شمعون، وأي ثمن يجب أن نقبضه لقاء ذلك. التقدير كان أن اللقاء في روما مهم، وأن بالإمكان التقدم في العلاقات مع لبنان. وبحسب أقواله، كان هناك توجّه للإستجابة لطلب مساعدة المحافل المسيحية في لبنان[70]. يوفال نئمان قال إن حادثة أمنية حالت دون عقد اللقاء في نيسان: خبر اللقاء المزمع في روما تسرب ووَصَل إلى السلطات المصرية التي خططت لتصفية يوفال نئمان أثناء اللقاء الثاني. علاوة على ذلك، التوتر المتزايد مع مصر في الأشهر التي سبقت حرب سيناء حوّل كل الأنظار إلى الصراع مع مصر وحالَ دون إستمرار العمل على تطوير العلاقة مع الحكم اللبناني[71].

من وجهة النظر اللبنانية، اللقاء مع ممثلين إسرائيليين لم يُبدد الخشية من مبادرة عسكرية إسرائيلية على خلفية استمرار نشاط خلايا «الفدائيون» أو نتيجة تدهور الأوضاع بين دولة إسرائيل والدول العربية. في خلال شهري كانون ثاني وشباط 1956، أعاد ضباط لبنانيون كبار – قائد الجيش فؤاد شهاب، رئيس الأركان توفيق سالم وقائد المدرعات فؤاد لحود- التأكيد أمام الملحق العسكري الأميركي في بيروت بأن إسرائيل تخطط لعملية عسكرية ضد لبنان. الأهداف المحتملة لهذه العملية، بحسب إدعاء اللبنانيين، يمكن أن تكون: السيطرة على مجرى الليطاني ومصادر مياه نهر الأردن؛ منع وصول المشتقات النفطية من لبنان إلى سوريا؛ وأيضاً فرض إتفاق سلام بين إسرائيل والعرب[72]. هذه المخاوف اللبنانية، التي عُرضت أمام الأميركيين بصورة مغرضة ومبالغ فيها، كان عديمة الأسس، لأن خططاً كهذه لم تكن أصلاً على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة.

مساعدة نظام شمعون أثناء الأزمة (1957-1958)

في عامي 1957–1958 واجه النظام اللبناني التقليدي، بالصيغة التي تبلور بها منذ عام 1943، أزمة هي الأخطر في تاريخه. جذور الأزمة تعود إلى الضغوط الخارجية والداخلية التي مورست على الرئيس كميل شمعون وأنصاره من قبل سوريا والمسلمين اللبنانيين الذين كانت مصر الناصرية بالنسبة لهم مربط الولاء والتضامن. الأزمة اللبنانية وصلت إلى ذروتها بين شهري أيار – تموز 1958، عندما تحولت مظاهر التمرد والتصادم بين موالي النظام ومعارضيه إلى حرب أهلية بكل معنى الكلمة. إنزال مشاة البحرية الأميركيين على شاطئ بيروت في 15 تموز عام 1958 شكّل نقطة الإنعطاف باتجاه خمود الإنتفاضة وسرّع في إنجاز تسوية سياسية بين النظام والمعارضة.

1. قنوات الإتصال ومجالات المساعدة

في ذروة الأزمة نشأت عدة قنوات حوار مباشرة وغير مباشرة بين إسرائيل ونظام كميل شمعون. في 23 آذار 1958، إقترح إلياهو ساسون، السفير الإسرائيلي في روما، الإستعانة بخدمات فرنسا من أجل فتح إتصال مع الرئيس كميل شمعون ووزير خارجيته شارل مالك[73]. وزارة الخارجية وافقت على الإقتراح وتوجّهت إلى الفرنسيين بهذا الخصوص، لكن نتائج هذه المبادرة غير معلومة لنا[74]. تبادل الرسائل بين إسرائيل ولبنان حصل أيضاً بواسطة الأميركيين، حيث نشأت في الولايات المتحدة قناة إتصال مباشرة بين السفير الإسرائيلي ووزير الخارجية اللبناني شارل مالك. لكن يبدو أن القناة الأهم هي تلك التي وُجدت بمبادرة من كميل شمعون عن طريق الكولونيل فؤاد لحود من الجيش اللبناني، بواسطة أخيه سليم لحود.

عن طريق قنوات الإتصال هذه نُقلت إلى إسرائيل معلومات ورسائل سياسية وقُدمت مساعدة إسرائيلية -عسكرية وسياسية- إلى نظام شمعون بهدف مساعدته في مواجهة المعارضة الناصرية. لكن في ضوء سياسة إسرائيل الحذرة، كما شُرحت أعلاه، وفي ظل غياب التعاطف الزائد مع الرئيس شمعون، كانت المساعدة الإسرائيلية مقلصة الحجم ولم تُلَبِّ بالتأكيد توقعات نظام شمعون، كما كان تأثيرها الإجمالي على مسار الأحداث في لبنان

ضئيلاً. في المجال العسكري، تجلت المساعدة الإسرائيلية في نقل سلاح وذخيرة بكميات صغيرة إلى مؤيدي شمعون في الجنوب، وفي نقل سلاح وذخيرة بواسّطة الإيرانيين إلى مؤيدي شمعون في الشمال، وفي تعطيل طريق نقل السلاح من سوريا إلى معارضي النظام في الجنوب. في المجال السياسي، تجلت المساعدة الإسرائيلية بشكل أساسي في ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة مع الإستفادة من المعلومات والرسائل السياسية التي نقلها الكولونيل لحود وأخوه سليم ووزير الخارجية شارل مالك.

2. المساعدة في المجال العسكري

مساعدة مباشرة بالسلاح والذخيرة

في صيف 1958 قدّمت إسرائيل إلى نظام كميل شمعون مساعدة بالسلاح والذخيرة تم تسليمها عبر المطلة لمؤيدي شمعون في منطقة بلدة القليعة شمال المطلة.

الجزء الأساسي من المساعدة عبر المطلة نُقل على ما يبدو في شهري حزيران- تموز 1958 في ذروة الأزمة اللبنانية. من الجانب اللبناني، لعب شخصان دوراً مفتاحياً في استلام المساعدة[75]:

أ- الكولونيل فؤاد لحود، الذي عُيّن أثناء الأزمة قائداً لمنطقة جنوب لبنان وأقام في مقر قيادة الجيش اللبناني في مرجعيون، شمال المطلة.

ب- كلوفيس فرنسيس، إبن عائلة مارونية مرموقة من القليعة، أصلها من جبيل شمال لبنان. العائلة عُدَّت من مؤيدي شمعون وأقامت علاقات وثيقة مع المشروع الإستيطاني اليهودي خلال فترة الإنتداب.

الكولونيل لحود وكلوفيس فرنسيس تعاونا، بأمر من الرئيس شمعون، في كل ما يتعلق بالإستعانة بإسرائيل. المبادرة إلى إقامة علاقة مع إسرائيل وطلب المساعدة منها جاءت على ما يبدو من مقربي شمعون وحصلت على مصادقته. كلوفيس فرنسيس قال إنه التقى في حزيران 1958 بكميل شمعون في قصره ببيروت وطلب منه «ضوءً أخضر» للإستعانة بإسرائيل بالسلاح وتوزيعه على أنصار شمعون في جنوب لبنان-المنطقة التي كانت تخضع بغالبيتها لسيطرة المتمردين من أنصار الزعيم الشيعي أحمد الأسعد. شمعون، الذي

كان يعاني من نقص بالسلاح، وفضّل تعزيز أنصاره في بيروت وليس في الجنوب، ردّ على فرنسيس بالقول «إفعل ما يحلو لك» وأعطاه بذلك الضوء الأخضر بالتوجه إلى إسرائيل. في وقت لاحق، يروي فرنسيس أنه دأب على إعلام شمعون بتفاصيل الإتصالات مع إسرائيل وتلقي المساعدة منها[76]. في أعقاب المصادقة التي حصل عليها من شمعون التقى كلوفيس فرنسيس بالكولونيل فؤاد لحود وإقترح عليه الإتصال بإسرائيل وطلب السلاح والذخيرة منها.

بحسب إفادة شموئيل غورن، قائد وحدة الإستخبارات العسكرية في الشمال، جاء في أحد الأيام ضابط لبناني إلى المطلة، نائب الكولونيل فؤاد لحود، وطلب ترتيب لقاء بين الكولونيل لحود والقائد المحلي في الجيش الإسرائيلي. إسحاق رابين، الذي كان آنذلك قائد المنطقة الشمالية، عيّن شموئيل غورن مسؤولاً عن العلاقة مع لحود. في اللقاء الأول بين غورن ولحود-دون حضور كلوفيس فرنسيس بعد- روى له لحود (على انفراد) عن لقاء روما، فتفاجأ غورن، الذي لم يكن مدركاً للمشكلة الأمنية التي طرأت بعد هذا اللقاء، وتساءل لماذا لم تستمر إسرائيل في العلاقة التي نشأت آنذاك مع لحود[77].

في اللقاء الأول تقدم لحود بطلب الحصول على مساعدة إسرائيلية على شاكلة سلاح. في اليوم التالي من الطلب، السبت، عُقدت مشاورات مع رئيس الحكومة بن غوريون في بيت بيرل غورن يرجح مشاركة يهوشفاط هاركيفي، رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية آنذاك، في المشاورات. شموئيل غورن إنتظر في الخارج ولم يحضر المشاورات. بن غوريون أعطى موافقته المبدئية على تسليم السلاح إلى فؤاد لحود مقابل معلومات إستخبارية، وفي أعقاب ذلك بدأت بالعمل قناة الإتصال مع كميل شمعون، التي كان الكولونيل لحود ونائبه وكلوفيس فرنسيس وعدة أشخاص آخرون منخرطين فيها[78].

قناة الإتصال هذه، بدأت بالعمل في حزيران 1958[79]، وانتهت في تموز، بعد الإنزال الأميركي في بيروت[80]. في الإجمال نُقلت إلى أنصار شمعون شحنات أسلحة وذخيرة على ثلاث دفعات، تضمنت بضعة مئات من البنادق[81]. السلاح أُرسل من تل أبيب وحُمّل في المطلة داخل شاحنة يملكها مارون طنوس نجم من القليعة، وهو أحد رجال كلوفيس فرنسيس، وكان قد خدم في الجيش الإسرائيلي عام 1948[82]. الشحنة الأولى، بحسب إفادة فرنسيس، إشتملت على عشرات البنادق الإنكليزية من نوع «لي أنفيلد»،

ثمانية قاذفات 52 ملم وثمانية رشاشات فرنسية من طراز «شتاو»[83]. شموئيل غورن يقول إن فؤاد لحود طلب مساعدة إسرائيلية أكبر على مستوى التدريب والسلاح والمال، لكن في نهاية الأمر حصل الشمعونيون على مساعدة مقلصة من السلاح. غورن يقول إن بن غوريون لم يُبدِ حماسة لتعميق العلاقة مع الشمعونيين[84]. هذا الأمر ينسجم جدا مع غياب التعاطف الإسرائيلي أصلا مع شمعون والسياسة الحذرة التي اتّبعها بن غوريون حيال الأزمة اللبنانية، كما تبيّن أعلاه.

ماذا كان وزن وأهمية المساعدة الإسرائيلية التي قُدمت بواسطة الكولونيل لحود؟ كلوفيس فرنسيس يقول إن بعض السلاح الذي تسلّمه (خصوصاً السلاح الثقيل، القاذفات والرشاشات) بقي للدفاع عن القليعة أو سُلّم إلى الجيش اللبناني تحت إمرة لحود. بقية السلاح وُزّع على أنصار شمعون في القرى المسيحية في المنطقة (مثل العيشية)، وعلى الشيعة من معارضي أحمد الأسعد (إبن عم أحمد الأسعد وأنصار عادل عسيران في منطقة النبطية)، وعلى الدروز من معارضي كمال جنبلاط (عن طريق بهجت شمس، رئيس بلدية حاصبيا، الذي طلب خلال حرب الإستقلال زيارة إسرائيل) وكذلك على أفراد الحزب السوري القومي، الذي دعم نظام شمعون خلال فترة الحرب الأهلية[85]. رغم أقوال «شخصية لبنانية رفيعة»- الكولونيل لحود على ما يبدو- بأن المناطق التي وُزع فيها السلاح على أنصار شمعون، مثل جنوب لبنان، نجح فيها الموالون لشمعون في التغلب على المتمردين[86]. إلا أنه يبدو أن المساعدة الإسرائيلية التي قُدمت إلى لحود وفرنسيس، وعبرهما إلى جهات مختلفة، كان لها أثر محلي فقط في القطاع الشرقي في جنوب لبنان. فبمساعدة السلاح الإسرائيلي، تمكن الجيش اللبناني وأنصار شمعون من الصمود، رغم أن معظم الجيش اللبناني المنتشر في الجنوب نُقل إلى الشمال. لكن المساعدة الإسرائيلية لم تكن كافية لأحادث تغيير جوهري للوضع في جنوب لبنان الذي سيطر المتمردون، خصوصاً الشيعة من أنصار أحمد الأسعد، على الجزء الأكبر منه.

تسليم السلاح إلى لحود لم يبقَ سرّا، ولم تَغِبْ عنه ظاهرة «اللعبة المزدوجة» والإنتقال من جانب المتراس الأول إلى الجانب المقابل، وهي ظاهرة عايشها الإسرائيليون أكثر من مرة في علاقاتهم باللبنانيين. بعد انتخاب فؤاد شهاب رئيساً، اعتُقل الكولونيل فؤاد لحود بتهمة التآمر، بمساعدة السوريين، ضد شهاب، والعمل على تهيئة الظروف لتعيين أخيه، سليم

لحود رئيساً[87]. إعتقال فؤاد لحود، وإبعاده من الجيش، أُتيح بعد أن اكتشفت المخابرات العسكرية اللبنانية (المكتب الثاني) حديثاً له ضد النظام اللبناني أمام ضباط سوريين في القنيطرة التقى بهم لأجل بحث مسائل الحدود[88]. في أواخر عام 1960 اعتُقل لحود مرة أخرى ومكث في الإعتقال طوال عام 1961[89]. بعد حرب الأيام الستة، سيطر الجيش الإسرائيلي على أرشيف المخابرات العسكرية السورية في القنيطرة حيث تبيّن من الملفات التي تمت مصادرتها أن السوريين كانوا مطّلعين على لقاءات الإسرائيليين مع الكولونيل لحود ومع كلوفيس فرنسيس. وتبين حينها أنه في موازاة العلاقة مع إسرائيل، أقام لحود علاقة مع المخابرات العسكرية السورية وكشف لها كل قضية الإستعانة بإسرائيل[90]. في فترة رئاسة شارل الحلو (1964–1970) حصل فؤاد لحود على عفو رئاسي، وبعدها انتُخب نائبا في البرلمان اللبناني، وفي منصبه هذا، بعد 20 عاماً من لقاءاته بالإسرائيليين، إتهم الرائد سعد حداد بالخيانة والعمالة لإسرائيل[91].

ختاماً لقضية تقديم السلاح للشمعونيين، أفاد أحد الإسرائيليين الذين شاركوا في عملية نقل الأسلحة والذخيرة عبر المطلة أنه في عام 1983، أثناء حرب لبنان، التقى بالرئيس السابق، كميل شمعون، في بيته في الأشرفية ببيروت. الإسرائيلي ذكّر شمعون أنه في عام 1958 حمل على ظهره صناديق السلاح والذخيرة من أجل مساعدة الحكومة اللبنانية في صراعها على إستقلال لبنان. كميل شمعون، كما يقول الإسرائيلي، تذكر القضية جيداً وأعرب عن ارتياحه لسماع هذه الرواية[92].

مساعدة غير مباشرة بالسلاح والذخيرة

القناة الإسرائيلية-الإيرانية

منذ مطلع الخمسينات بدأ تبلور تعاون بين إسرائيل وإيران في إطار إستراتيجية مشتركة تهدف إلى التصدي للتمدد السوفياتي في الشرق الأوسط وإضعاف الدول الموالية للإتحاد السوفياتي في العالم العربي. الرفض المصري الناصري للإنخراط في المعسكر الموالي للغرب وتعميق علاقات عبد الناصر مع الإتحاد السوفياتي ونشاطه التآمري في الشرق الأوسط دفع الشاه، محمد رضا بهلوي، إلى التوسيع التدريجي للتعاون مع إسرائيل[93]. من وجهة النظر الإسرائيلية، التعاون مع إيران تطابق جيداً مع نظرية حلف الأطراف الخاصة

بن غوريون، التي شكلت إيران فيها مدماكاً مهما.

التعاون العملي بين إسرائيل وإيران، في إطار رؤية إستراتيجية مشتركة تتمحور حول مواجهة التآمر الناصري، بدأ يتطور في صيف 1957، بعد نشر «عقيدة آيزنهاور». وقد تلقى هذا التعاون دفعاً في النصف الأول من عام 1958 على خلفية الوحدة المصرية السورية (شباط) وزيادة حدة الأزمة في لبنان وتحولها إلى شبه حرب أهلية (أيار) وكذلك الإنقلاب العسكري في العراق الذي أدى إلى سقوط النظام الملكي (تموز)[94]. التعاون بين الجانبين حصل عبر قنوات سرية، عن طريق الموساد الإسرائيلي والسافاك الإيراني. السافاك (الوكالة الوطنية للإستخبارات والأمن) أنشئ عام 1957 بمساعدة مستشارين أميركيين وبريطانيين، وترأسه الجنرال تيمور بختيار، الذي شغل قبل ذلك منصب قائد فرقة مدرعة وحاكم طهران العسكري. بختيار عقد، بمبادرة الشاه، لقاءين سريين مع ممثلين إسرائيليين في باريس (أيلول 1957) وروما (تشرين أول)، وُضعت فيهما الأسس العملية للتعاون بين الموساد والسافاك[95]. هذا التعاون ضد التآمر الناصري هو الذي أثمر، من بين جملة أمور، عملية مشتركة لنقل السلاح والذخيرة من إسرائيل إلى الرئيس اللبناني، كميل شمعون، في أوجّ الأزمة اللبنانية.

الشاه تابع بقلق الأزمة في لبنان واعتبرها نتيجة إضافية لسياسة التآمر المصرية. في 24 كانون أول 1957 التقى الشاه بالرئيس كميل شمعون في بيروت وأعلن الإثنان عزمهما على مواجهة أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية. في أيار 1958، مع إشتداد الأزمة، إتصل شمعون بإيران وتركيا وطلب المساعدة في صراعه ضد معارضيه الداخليين[96]. الشاه استجاب وأمر السافاك، الذي كان بعد وقت قصير من إقامته منخرطاً في عدة عمليات في لبنان، بمساعدة شمعون بالسلاح. بأمرٍ من الشاه، توجه الجنرال بختيار إلى إسرائيل وطلب منها تزويد شمعون بتجهيزات عسكرية- على ما يبدو أسلحة خفيفة وذخيرة كانت قد وقعت في يد إسرائيل إبان حرب سيناء[97]. إسرائيل وافقت، وهكذا تبلورت عملية إيرانية- إسرائيلية مشتركة أدارها الموساد من الجانب الإسرائيلي بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي. في الجانب الإيراني أدار العملية أحمد عزيمة، ضابط في قسم الإستخبارات الخارجية في السافاك[98]. في الجانب اللبناني لعب فريد شهاب، مدير الأمن العام، دور رجل الإرتباط بين الرئيس شمعون والإيرانيين ودأب على زيارة إيران بشكل متواتر

لإجراء التنسيقات[99].

في إطار هذه العملية أرسل الإيرانيون طائرة «داكوتا» مع طاقم من أربعة أشخاص، يرأسهم طيار هو كولونيل في سلاح الجو الإيراني، إلى قاعدة سلاح الجو في عكرون[100]. بحسب إفادة شلومو لاهاط، الذي كان قائد القاعدة في حينه، حُمّلت على متن الطائرة صناديق عتاد عسكري، من غنائم حرب سيناء، أُحضرت إلى المطار بالشاحنات العسكرية. العتاد أُفرغ في المطار وحُمّل على الطائرات ونُقل إلى لبنان[101]. العملية بأكملها جرت بسرية كبيرة. في ساعات النهار أُخفيت الطائرة الإيرانية في أحد هنغارات المطار (التي كانت تستخدم إبان الحرب العالمية الثانية لإيواء القاذفات) وفي ساعات الليل غادرت الطائرة إلى لبنان. في كل ليلة نُفذت رحلتان أو ثلاثة، وفي الإجمال بلغ عدد الرحلات 20 إلى 30 من إسرائيل إلى لبنان.

بتقدير شلومو لاهاط، حُمّل في كل رحلة على متن الـ«داكوتا» إثنان إلى ثلاثة طن من العتاد العسكري، بحيث تم نقل نحو 60 طن من هذا العتاد إلى لبنان[102]. كمية العتاد العسكري الذي نقلته إسرائيل إلى كميل شمعون بواسطة القناة الإيرانية كانت أكبر بكثير من تلك التي زَوّدت بها إسرائيل أنصار شمعون بشكل مباشر عبر المطلة. يمكن اعتبار هذه المساعدة جزءً من المساعدة العسكرية التي قدمتها في ذلك الوقت دول حلف بغداد للبنان، وفي تقديرنا كان لها مساهمة في الجهد العسكري لشمعون وأنصاره[103]. في الوقتِ نفسه، الدور الذي لعبته إيران كـ«مقاول تنفيذي» في نقل السلاح والسرّية الكبيرة التي أُحيطت بها العملية غطّيا على دور إسرائيل في تزويد السلاح والذخيرة إلى شمعون وأنصاره وانسجما جدا مع السياسة الحذرة التي اتّبعتها إسرائيل تجاه الأزمة اللبنانية.

تعطيل مسار نقل السلاح من سوريا إلى المتمردين في جنوب لبنان

في ليلتي 6-7 حزيران 1958 عملت كمائن الجيش الإسرائيلي ضد ثلاثة مجموعات شيعية لبنانية كانت في طريقها من لبنان إلى سوريا ومن سوريا إلى لبنان، وعطلت بذلك مسار تهريب السلاح من سوريا إلى جماعة أحمد الأسعد الذي مرّ عبر الأراضي الإسرائيلية. مجموعتان تألفتا من 28 شخصا، من سكان القرى الشيعية الحدودية، كانتا في طريقهما من جنوب لبنان إلى سوريا. المجموعة الثالثة، التي عدّت 61 شخصاً، معظمهم

من سكان منطقة صور، كانت في طريقها من سوريا إلى لبنان. في الإجمال، اعتقل الجيش في هاتين الليلتين 16 شخصاً، من ضمنهم جريح إصابته بالغة، فيما قتل شخص إضافي. بقية الأفراد نجحوا في الفرار. المجموعات الثلاث إنطلقت من قواعد في القرى الشيعية، الخيام وحولا (قرية برز سكانها بين المشاركين في تهريب السلاح من سوريا إلى لبنان). مسار عبور هؤلاء إلى بانياس في سوريا مرّ شمالَ إبل بيت معكة (جنوب المطلة) عبر قرية الغجر[104]. إعتقالهم وتعطيل مسار نقل السلاح من سوريا إلى لبنان جرى، على ما يبدو، على أساس معلومات قدمها الكولونيل فؤاد شهاب إلى الإستخبارات العسكرية في إطار العلاقة التي كانت قائمة معه في تلك الفترة[105].

أثناء التحقيق معهم، كشف المعتقلون اللبنانيون عن المساعدة التي قدمها السوريون لأحمد الأسعد، الشخصية البارزة في معسكر المتمردين في جنوب لبنان. المعتقلون قالوا خلال التحقيق معهم إنهم جُنّدوا إلى صفوف المعارضة للعمل في نقل السلاح من سوريا إلى لبنان، تحت إشراف أدلّاء، بعضُهم فلسطيني. في معسكر تابع للجيش السوري في بانياس، حيث كانوا يستلمون العتاد، إستقبلهم أحمد الأسعد، الذي أقام في المكان لمتابعة تنسيق نقل السلاح إلى جنوب لبنان. في بانياس تم توزيع السلاح (بنادق فرنسية «ماس» وذخيرة) على اللبنانيين من قبل ضباط إستخبارات وجنود سوريين، وكذلك جرى تدريب قصير لكل واحد منهم عليه. المعتقلون أفادوا خلال التحقيق بأنهم فضلوا المسار الذي مرّ عبر الأراضي الإسرائيلية لأن الجيش اللبناني كان منتشراً بأعداد كبيرة في مرجعيون، فيما الحركة عبر إسرائيل كانت أقصر وأقل خطراً[106]. ضابط إستخبارات المنطقة في حينه، الرائد أرييه شيلو، قدّر في أعقاب اعتقال اللبنانيين أن الجهد الأساسي للمعارضة في جنوب لبنان كان منصباً على جمع السلاح من أجل إيجاد ظروف تمهيدية مريحة لزيادة أنشطة التمرد في الجنوب عشية الإنتخابات الرئاسية[107].

في 9 و13 حزيران سُلّم المعتقلون إلى الجيش اللبناني، بواسطة لجنة الهدنة. بن غوريون كتب ردّا على مساءلة لعضو الكنيست يسرائيل روكاح (من زعماء حزب الصهاينة العموميين، رئيس بلدية تل أبيب سابقاً، نائب رئيس الكنيست بين عامي 1957-1959) أن إعادة المعتقلين نُفذت وفقاً لاتفاق بين إسرائيل ولبنان (في إطار ترتيبات لجنة الهدنة) لإعادة الأشخاص المسلحين الذين يدخلون أراضي الجانب الآخر دون نية سيئة. لكن،

أضاف بن غوريون، «نحن معنيون بمساعدة النظام اللبناني (سرّاً بالتأكيد) كي لا يسقط لبنان في يد عبد الناصر، ولا يمكن أن نسمح بأن تُستخدم الأراضي الإسرائيلية وسيلة عند السوريين والمصريين لاقتلاع الحكومة المستقلة الموالية للغرب في لبنان». في ختام رسالته، شكر بن غوريون روكاح على عدم تقديمه هذه المساءلة أمام الملأ[108]. الرواية العلنية لهذه القضية، كما تسربت إلى كاتب «هآرتس» من قبل «محافل سياسية في القدس» أشارت إلى أن إعادة المتسللين إلى أيدي السلطات اللبنانية لا تعكس نهجاً سياسياً إسرائيليا جديداً بتبنّي موقف موالٍ لشمعون، إنما يتعلق الأمر بـ«إعادة متسللين لبنانيين إلى بلادهم»[109]. كذلك في الصّحافة اللبنانية قُدمت إعادة المعتقلين على أنها إجراء تُوجِبُهُ إتفاقية الهدنة[110].

في إطار العلاقة مع الجيش الإسرائيلي، طلب لحود إضاءة منطقة جنوب المطلة بالكشافات الضوئية، وذلك من أجل منع انتقال مجموعات متمردين من جنوب لبنان إلى سوريا[111]. الجيش الإسرائيلي استجاب للطلب. إسحاق رابين، قائد المنطقة الشمالية في حينه، كتب حول هذا الأمر في كتابه «مفكرة الخدمة»[112]:

> «كان يوجد نشاط كثير في قيادة المنطقة الشمالية. منعنا من خلال المدفعية ووسائل أخرى تسلل المخربين أو قوات أجنبية أخرى جنوبا إلى جبل حرمون، في المنطقة الواقعة بين الحدود الإسرائيلية- اللبنانية وصولاً إلى سفوح الحرمون. ساعدنا اللبنانيين أيضاً في قتالهم في الخيام، بشكل أساسي عبر القصف المدفعي ووضع كشافات ضوئية ضخمة على هضبة بارزة فوق مرجعيون».

ماذا كانت أهمية النشاط العسكري الذي نفّذه الجيش الإسرائيلي في منع نقل السلاح من سوريا إلى لبنان؟ رؤفين شيلواح، في برقية أرسلها إلى آبا إيفين بتاريخ 18 حزيران 1958، إقتبس معلومات موثوقة (مصدرها فؤاد لحود) تفيد بأن التمرد في جنوب لبنان بدأ يخمد، ذلك أن اعتقال إسرائيل للمتسللين المسلحين شكل ضربة قاسية لتنظيم المتمردين في هذه المنطقة وتسبب بصراعات واتهامات متبادلة بين السوريين والمتمردين الشيعة[113]. برأينا، عَرْضُ تأثير نشاط الجيش الإسرائيلي بهذا الشكل مبالغ فيه. صحيح أن نشاط الجيش الإسرائيلي شَوَّش العلاقة بين السوريين من جهة، وأحمد الأسعد والمتمردين في جنوب لبنان من جهة أخرى، لكنه، بحد ذاته، لم يكن كافياً لمنع إستمرار

العلاقة بينهما، وبالتأكيد هو لم يتسبب بخمود التمرد في جنوب لبنان وإعادة السيطرة في المنطقة إلى أيدي النظام الشمعوني.

3. المساعدة في المجال السياسي

النشاط السياسي تجاه الولايات المتحدة والأمم المتحدة

في اللقاءات التي انعقدت مع الكولونيل فؤاد لحود، إهتم الأخير بتنفيذ الجزء اللبناني في الإتفاق وَنَقل إلى إسرائيل معلومات ورسائل سياسية استفادت منها إسرائيل في ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة بهدف مساعدة نظام شمعون. اللقاءات عُقدت في روش بينا، في بيت مانو فريدمان، الذي عمل في الخمسينات ضابط احتياط في الإستخبارات العسكرية. إفادات شموئيل غورن ورحافيا فاردي، ضابطين في الإستخبارات العسكرية آنذاك، تُظهر أنه في هذا الإطار عُقد لقاء بين الكولونيل لحود ورئيس شعبة الإستخبارات العسكرية في حينه يهوشفاط هاركيفي. كذلك عقد لقاء بين الكولونيل لحود ورؤوفين شيلواح (الذي عُيِّن بعد عودته من الولايات المتحدة، في أيلول 1957، مستشار وزيرة الخارجية للشؤون السياسية)[114].

في مراسلات وزارة الخارجية في حزيران 1958 يوجد تقارير أرسلها رؤوفين شيلواح إلى آبا إيفين، السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، لكي يستخدم مضمونها في محادثاته مع الأميركيين، من دون أن يشير إلى مصدرها[115]. في هذه التقارير، لا يرد إسم الشخصية اللبنانية الرفعية التي كانت مصدر المعلومات الواردة فيها، لكن إستنتاجنا من مجموع الوثائق والإفادات التي بين أيدينا هو أنه في عدد من الحالات، كان المصدر فؤاد لحود: تواريخ التقارير تتناسب مع التوقيت التي نشأت فيه العلاقة معه، ومضمون أحد التقارير يتناسب بدرجة كبيرة مع تقرير رُفع إلى رئيس الأركان من قبل إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية في 12 حزيران 1958، تحت عنوان «المشاكل السياسية والأمنية في لبنان»، مع إضافة ملاحظة بأن التقرير عبارة عن استنتاجات إستخبارية إستُخصلت من المحادثات مع لحود[116]. العلاقة مع لحود لم تقتصر إذاً على مجال المساعدات العسكرية، بل تضمنت أيضاً محادثات ذات طابع سياسي واضح، نُقلت خلالها إلى إسرائيل رسائل سياسية كي يستخدمها الجانب الإسرائيلي، على الأرجح، في الإتصالات مع الأميركيين. الإستعانة

بإسرائيل كرافعة لممارسة الضغوط الدبلوماسية على الولايات المتحدة كي تدافع الأخيرة عن إستقلال لبنان من الناصرية كان لها أهمية من وجهة النظر اللبنانية. ذلك على خلفية إعتقاد شمعون وجماعته بأن لإسرائيل تأثير على الإدارة الأميركية، وكذلك في ضوء حقيقة أن السفير اللبناني في واشنطن قلّل أثناء الأزمة من حضوره العام، حتى أن دبلوماسيين إسرائيليين قالوا إنه محسوب عملياً على معارضي شمعون[117].

تُظهر برقية أرسلها رؤوفين شيلواح إلى آبا إيفين في 11 حزيران أن لقاءً عُقد في 10 حزيران مع شخصية لبنانية رفيعة (أي فؤاد لحود). خلال اللقاء ذَكَرَت تلك الشخصية أن شعور القيادة هو أن مستقبل لبنان معلق ببقاء شمعون في منصبه حتى 23 تموز، اليوم المحدد لانتخاب رئيس. إذا إضطر شمعون إلى الإستقالة والخضوع قبل هذا الموعد، بفعل ضغوط الجمهورية العربية المتحدة، فسوف يشكل ذلك ضربة قاضية لاستقلال لبنان، وليس مهما من الذي يأتي مكان شمعون رئيساً. الجمهورية العربية المتحدة زادت نشاطها، وإذا لم تزدد المساعدة السياسية والعملية للغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، فإن شمعون ومؤيديه قد ينهارون خلال الأيام العشرة القادمة. الشخصية اللبنانية قالت إنها تعتقد أن الولايات المتحدة يمكن أن تساعد في عدة مجالات: إتخاذ موقف حازم وحاد في الأمم المتحدة؛ إرسال مراقبين من الأمم المتحدة إلى لبنان سريعاً (ملاحظة: المقصود بحسب رأينا قوات أممية)؛ تسريع شحنات العتاد العسكري – حتى كاستعراض للقوة – والمساعدة المالية، التي يمكن بواسطتها مواجهة السوريين والمصريين الذين ينشّرون أموالهم على الملأ[118]. مضمون هذا الحديث نقلَهُ مبعوث إلى آبا إيفين مع إضافة ملاحظة «نحن شركاء في التقدير بأنه من زاوية الإستقرار في المنطقة ومستقبل لبنان ثمة أهمية عليا لعدم سقوط كميل شمعون قبل 23 تموز...نحن أيضاً شركاء في تقدير خطورة الأسبوعين القادمين. يجب تجنيد التأثير الممكن لتعزيز موقف الولايات المتحدة»[119].

في تقرير لقيادة المنطقة الشمالية بتاريخ 12 حزيران، جاء أن الكولونيل لحود قال إن النظام لا يزال يسيطر على المدن والبلدات في جنوب لبنان: في صيدا والنبطية يسود الهدوء؛ الطرق مفتوحة؛ الجندرمة تتحرك في القرى المختلفة من دون عراقيل؛ النشاط العملياتي للمعارضة يقتصر على تهريب السلاح[120]. وثمة تقرير إضافي، يستند إلى «إتصالات شخصية جدية في لبنان» مصدره، بتقديري، فؤاد لحود أيضا، كان أرسله رؤوفين شيلواح

إلى آبا إيفين في 18 حزيران (كما ذُكر أعلاه، إلتقى شيلواح مع الكولونيل لحود). شيلواح يقول في التقرير إن هذه الإتصالات أفادتنا بأن المنطقة الوحيدة التي تسيطر عليها الحكومة اللبنانية بشكل فعلي حتى الحدود هي المنطقة الجنوبية، أي المنطقة المحاذية للحدود الإسرائيلية والمقطع الجنوبي من حدود لبنان- سوريا (المنطقة التي كان الكولونيل لحود مسؤولاً عنها). في مناطق أخرى، يشير شيلواح، لا توجد قوات للجيش اللبناني وحركة المتمردين من سوريا إلى لبنان تجري عملياً بشكل حر من دون عائق أو رقابة. على هذا الأساس يجب المطالبة الحازمة بنشر قوات أممية، وليس مراقبين أمميين، على الحدود بين سوريا ولبنان. الحكومة اللبنانية، يضيف شيلواح، تعتقد أنه في حال عاد الوضع سليماً وواضحاً كما كان عليه، وتوقفت الحركة الحرة للمسلحين والسلاح بين سوريا ولبنان، سيتمكن الجيش اللبناني من قمع المنتفضين في الداخل[121].

في حزيران 1958، نشأت عبر فؤاد لحود علاقة مع أخيه سليم لحود، الذي كان منخرطاً في إنشاء علاقة فؤاد مع ممثلين إسرائيليين في كانون أول 1955. سليم لحود، ماروني، وزير خارجية سابق، نائب في البرلمان عن جبل لبنان وأحد المرشحين لخلافة شمعون في الرئاسة، التقى في روما بتاريخ 20 حزيران رؤوفين شيلواح، الذي مثّل في اللقاء رئيس الحكومة ووزير الخارجية، فيما سليم لحود، بتقديري، مثّل كميل شمعون، أو على الأقل حضر اللقاء بعلمه.

خلال اللقاء، ذكر شيلواح أن إسرائيل معنية بالحفاظ على إستقلال لبنان ومنع سقوطه تحت تأثير عبد الناصر، ولأجل ذلك تريد مساعدته. في الوقت نفسه، أوضح شيلواح، أنه لا توجد أية نية لمساعدة شمعون شخصياً وإنما النظام الدستوري في لبنان، الذي يشكّل شمعون رمزاً له. سليم لحود أعرب عن رأيه بأن على النظام أن يصمد حتى 23 تموز، موعد انتهاء ولاية شمعون، والعمل إلى حينه على محاولة قمع المتمردين حتى من دون تدخل الجيش اللبناني الذي يُبدي موقفاً سلبياً. لأجل ذلك، يحتاج النظام إلى السلاح الخفيف (20,000 بندقية ورشاش فردي) لتوزيعه على الأنصار، وإلى مبالغ مالية لإعطائها للأشخاص الذين يستلمون السلاح. كذلك، ينبغي تأهيل الرأي العام من الناحية الدعائية بشأن إحتمال تدخل خارجي إذا لم ينجح النظام في التغلب التمرد. لحود قال إذا حصل تدخل خارجي، فإن النظام يُفضل أن يأتي جنودٌ من أصل لبناني

يخدمون في جيوش أخرى، خصوصاً في جيش الولايات المتحدة، أو حتى قوات عسكرية أميركية، فيما إشراك البريطانيين والفرنسيين ليس أمراً مرغوباً (لأنه ليس واضحاً متى يُخرجون قواتهم عندما يُطلب منهم ذلك). سليم لحود لم يُشر إلى الجهة التي يتوقع النظام أن تُقدم له المال والسلاح، لكن فُهم من كلامه أن المقصود الولايات المتحدة. خلال الحديث قال لحود إنه يَعي النشاط السياسي الإسرائيلي تجاه الحكومات الأخرى، ويُدرك أن لها تأثير وعلاقات، خصوصاً في الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية. في سياق الحديث، أثيرت قضية الإنتخابات الرئاسية. سليم لحود إستعرض قائمة المرشحين وأعرب عن تقديره -الذي تبين لاحقاً عدم صحته- بأن ترشيحه هو سيكون الخيار الأفضل إذا صمد شمعون حتى نهاية ولايته الدستورية. ورداً على سؤال لشيلواح حول أفكاره وتصوراته السياسية، قال لحود إنه موالٍ للغرب، وإذا انتُخب رئيساً سيعمل على بقاء لبنان في المعسكر الغربي، فيما سيحافظ على حيادية لبنان في الساحة العربية. أما فيما يتعلق بعلاقات لبنان مع إسرائيل، فقد قال إنه يعترف بأن إسرائيل واقع قائم ويعترف بحقها في البقاء والعيش بسلام، وأضاف أنه لا يتعهد باتفاق سلام مع إسرائيل، لكن إذا انتُخب فإنه يضمن التعاون الإقتصادي الوثيق والتنسيق السياسي السرّي. لحود قدّم نموذجاً لمواقفه المُحابية لإسرائيل التي اتّخذها في الماضي وأشار إلى أنه كان ضليعاً في إفشال الضغوط المصرية-السورية- السعودية على لبنان لتوقيع إتفاقية حلف عسكري مع سوريا التي كانت معنية بها كوسيلة ضد إسرائيل[122].

سليم لحود لم يطرح طلبات عملانية أمام شيلواح، لكن يمكن فهم أنه توقّع أن تساعده إسرائيل في الحصول على دعم أميركي لترشيحه[123]. مراسلات وزارة الخارجية مع السفير الإسرائيلي في واشنطن تُبيّن أن إسرائيل إستخدمت الرسائل السياسية التي مرّرَها سليم لحود مع الأميركيين، لكن لا يوجد دليل على القيام بمحاولة من جانبها للذهاب بعيداً ومحاولة الدفع قدماً بترشيح لحود للرئاسة. وكان ذلك في سياق سياسة إسرائيل الرامية إلى الحفاظ على بصمة خافتة في تعاملها مع الأزمة اللبنانية.

في 23 حزيران، بعد ثلاثة أيام من اللقاء بلحود، أرسل شيلواح إلى آبا إيفين مضمون حديث «سري» جرى مع «شخصية لبنانية» رفيعة (أي: سليم لحود)، تم التشديد فيه مرة أخرى على الحاجة إلى بقاء الرئيس كميل شمعون في منصبه حتى نهاية ولايته الدستورية.

شيلواح قال إن تلك الشخصية اللبنانية طلبت مجدداً المساعدة بالسلاح وقالت إنه حتى الآن إستجاب الأميركيون والبريطانيون لطلب شمعون بتزويد الجيش اللبناني بالسلاح، لكنه لم يحصل على مال وسلاح من الولايات المتحدة لأنصاره في المناطق الأخرى. الشخصية اللبنانية قالت أيضاً إنه إذا تم إعطاء شمعون نحو 15000–20000 بندقية، كمية معينة من الرشاشات، وكمية مناسبة من الذخيرة، فإن الوضع سيتغير فوراً لمصلحته. كذلك، شمعون بحاجة داهمة إلى المال من أجل استمالة جزء مهم من المتمردين. إذا لم يحصل شمعون على هذه المساعدة، فلن يكون هناك خيار للبنان إلا إستدعاء التدخل الخارجي. لبنان يفضل أن تستقر قوة شرطية من الأمم المتحدة على الحدود (مع سوريا) لتمنع عمليات التهريب والتسلل. (ملاحظة: إحتمال القوة الشرطية الأممية لم يُطرح من قبل سليم لحود، وإنما من قبل الكولونيل فؤاد لحود). بحسب أقوال الشخصية اللبنانية، إن لم يكن ممكناً تمرير قرار في الأمم المتحدة بإرسال قوة دولية، فإن لبنان يُفضل التدخل الأميركي فقط، من دون مشاركة بريطانيا وأميركا المشبوهَتَين بالتآمر الكولونيالي[124].

أبا إيفين حوَّل الرسائل السياسية والمعلومات الإستخبارية التي أُرسلت له إلى مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية. ردّ فعل هؤلاء كان بارداً للغاية، إذْ رأوا أن كميل شمعون حصل على السلاح الذي طلبه من الأميركيين، ولن يحصل من الآن فصاعداً على كل ما يريد. كما قالوا إن شمعون لم يطلب أبداً مساعدة مالية منهم[125]. يُشار إلى أن الطلب الذي تقدم به الكولونيل لحود بإقامة قوة شرطية أممية فعالة تعمل في لبنان وقعت على آذان صاغية في القيادة الإسرائيلية التي عملت مع الأميركيين والأمين العام للأمم المتحدة في إتجاهين:

أ- إثارة الإدّعاء بأن مراقبي الأمم المتحدة العاملين في لبنان غير فعّالين وغير موضوعيين. في هذا السياق قدم أبا إيفين لوزير الخارجية الأميركي معلومات موثوقة، مصدرها لبنان، تفيد بأن مراقبي الأمم المتحدة لا ينفّذون مهمتهم التي تقضي بالتثبّت من عدم حدوث عمليات تسلل أفراد أو تهريب أسلحة من سوريا إلى لبنان، وعوضاً عن ذلك يعملون كوسطاء بين الحكومة اللبنانية والمتمردين[126]. الأميركيون وَعَدوا في جوابهم بفحص هذا الأمر، وأضافوا أنهم لا يعتقدون أن على الأمم المتحدة تقديم أي إعتراف بالمسلحين أو التوسط بينهم وبين الحكومة اللبنانية[127].

ب- إثارة إقتراح إقامة قوة شرطية دولية ونشرها في لبنان. في حديث أجراه بن غوريون مع الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، همرشولد، في النصف الأول من حزيران 1958، أعرب بن غوريون عن رأيه بأن السبيل إلى الحؤول دون إستمرار تدخل عبد الناصر في لبنان هو تشغيل قوة شرطية تابعة للأمم المتحدة فيه[128]. أبا إيفين، السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، تلقّى تعليمات بعد ذلك الحديث بالضغط على الأميركيين لتمرير قرارٍ بشكل عاجل في الأمم المتحدة بشأن تشكيل قوة شرطية دولية ونشرها على الحدود اللبنانية السورية[129]. رد الأمين العام للأمم المتحدة على الإقتراح كان سلبياً، وقال لإيفين إن لبنان لم يطلب أبداً نشر قوة كهذه في أراضيه، وحتى لو كان هناك طلب كهذا، فالحديث هو عن قوة عددها ليس أقل من 20,000 رجل. بذلك، بحسب إيفين، دفن الأمين العام للأمم المتحدة الفكرة لأنه لم يكن بالإمكان إقامة قوة بهذا الحجم[130]. أبا إيفين أثار أمام وزير الخارجية الأميركي دالس إقتراح أن تُنْشِئ الأمم المتحدة «جيشاً أممياً» في لبنان. دالس رأى أن الأمر ليس ممكنا في ظل وضع الأمم المتحدة وفي ظل معارضة الأمين العام للمنظمة[131].

الحوار السياسي مع فؤاد وسليم لحود تمحور على وجه خاص حول معالجة المشاكل القصيرة الأمد التي تتصل بالأزمة اللبنانية. مع ذلك، على هامش المحادثات التي جرت في النصف الأول من حزيران، أثار الكولونيل فؤاد لحود عدة أفكار تتصل بطابع لبنان على المدى الطويل. لحود قال إن جزءً من المسيحيين يشعرون بأنه كان من الأفضل إقامة لبنان على أساس مسيحي–درزي في حينه (أي عام 1920)، ولو بحدود أضيق. وأضاف أن ثمة من يرى الحل في تسوية تحصل إسرائيل بموجبها على الأرض وصولا إلى الليطاني، وفي المقابل يحصل لبنان على مناطق في سورياً شمالاً وصولاً إلى اللاذقية، وذلك في ظل مصلحة لبنان بالعلويين[132]. هذه الأفكار لم يكن لها أهمية عملية ويبدو أنها لم تحظَ بتعليق من جانب إسرائيل التي يبدو أنها لم تتطرق إليها بجدّية.

تبادل الرسائل بين إسرائيل ولبنان عبر الولايات المتحدة حول سحب الجيش اللبناني من المناطق الحدودية مع إسرائيل

في منتصف أيار 1958، عندما بدأ التدهور الخطير في الأزمة اللبنانية، حصل حوار بين السفارة الأميركية في بيروت وقائد الجيش اللبناني، الجنرال فؤاد شهاب، حول احتمال سحب قوات الجيش اللبناني من المناطق الحدودية مع إسرائيل ونقلها شمالاً. ليس واضحاً من الذي بادر إلى هذا الحوار، لكن يبدو أن في خلفيته حضر الطموح (الأميركي؟) لتحسين قدرات الجيش اللبناني في التصدي للتمرد في المناطق الحيوية في بيروت والشمال من خلال تعزيزه بالقوات المنتشرة في جنوب لبنان قرب الحدود مع إسرائيل.

في 16 أيار أبلغ السفير الأميركي الجنرال شهاب أن بإمكانه سحب قواته المنتشرة على الحدود دون أن يخشى جانب إسرائيل. شهاب ردّ بأنه سوف يأمر الجنود الموجودين على مقربة من الحدود بأن يكونوا مستعدين للتحرك شمالاً، لكنه يريد التأكد قبل ذلك من أن إسرائيل لن تُنفّذ عمليات عقابية ضد لبنان، على سبيل المثال، في حال إستهدافها من قبل متسللين سوريين سيحاولون العمل عبر الأراضي اللبناني في ظل إستغلال حقيقة أن الحدود اللبنانية مكشوفة[133]. في أعقاب ذلك، إتصل الأميركيون بالإسرائيليين عن طريق سفارة إسرائيل في واشنطن.

السفير الإسرائيلي في واشنطن، آبا إيفين، أرسل في اليوم نفسه برقية عاجلة إلى بن غوريون «أوصى فيها بشدة» بأن يكون الرد على الإتصال الأميركي إيجابياً وفورياً ومن دون تحفّظات[134]. في اليوم التالي أبلغ إيفين بردٍّ إيجابي، رغم أنه جاء فيه أن على اللبنانيين أن يحاولوا «قدر استطاعتهم» منع العمليات المحتملة للمتسللين[135]. الرد الإسرائيلي أُرسل إلى اللبنانيين عبر الأميركيين وفي أعقابه أبلغ الأميركيون السفارة الإسرائيلية في واشنطن أن اللبنانيين بدأوا بتحريك قوات الجيش القريبة من الحدود[136]. في 11 حزيران 1958 وصل تقرير إلى إسرائيل، مصدره مسؤول أميركي زار لبنان، يشير إلى أن الحدود اللبنانية- الإسرائيلية لا تثير قلق الحكم اللبناني على الإطلاق. السفير الأميركي في بيروت قال له إن كميل شمعون يقدر جداً الموقف الإسرائيلي في الأزمة وخصوصاً الخطوة العملية التي اتُخذت في هذا الإطار[137].

في 14 حزيران نقل الأميركيون، بواسطة سفارتهم في إسرائيل، رسالة إلى حكومتي إسرائيل والأردن حول مجموعة المراقبين الأمميين التي أرسلت إلى لبنان في أعقاب قرار مجلس الأمن. الأميركيون أشاروا إلى أنه حالياً سيجري سحب جزء من المراقبين من الطاقم المنتشر في القدس وعلى الحدود الإسرائيلية الأردنية. وطلبت الرسالة من إسرائيل والأردن التعاون مع مقر الأمم المتحدة ومنع أية حوادث حدودية أو احتكاكات في هار هتسوفيم (جبل الزيتون)، والمساهمة من خلال ذلك في إستقرار المنطقة. في الردّ الذي أرسلته إسرائيل للأميركيين جاء أنها فعلت كل شيء من أجل الحفاظ على الهدوء، وبالتأكيد ستواصل القيام بذلك، إلا أن الأردنيين هم الذين تسبّبوا بتوتير الوضع[138].

اللقاءات بين سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، آبا إيفين، ووزير الخارجية اللبناني، شارل مالك

في صيف 1958، عُقدت في واشنطن (وربما في نيويورك أيضاً) عدة لقاءات بين السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، آبا إيفين، ووزير الخارجية اللبناني، الدكتور شارل مالك، الذي برز بين المتحدثين العرب ضد إسرائيل، بفعل كونه ممثل لبنان في الأمم المتحدة (رغم أنه مُوالٍ للغرب في أفكاره واستعداده لإجراء اتصالات مع الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة وراء الكواليس).

بحسب أقوال آبا إيفين، خلال الأزمة اللبنانية في 1958، حصل «إختراق» تمثل في موافقة وزير الخارجية اللبناني، شارل مالك، على الإجتماع به في السفارة اللبنانية بواشنطن. يضيف إيفين: «حتى حينه، تظاهرنا بأننا لا نعرف بعضنا البعض»[139]. بعد هذا اللقاء في واشنطن، عُقدت لقاءات أخرى مع شارل مالك[140].

اللقاءات مع وزير الخارجية اللبناني تمحورت حول كيفية الدفاع عن إستقلال لبنان ضد الناصرية. اللبنانيون طالبوا بأن تُحرّك إسرائيل الأميركيين للدفاع عن إستقلال لبنان، على خلفية الإفتراض أنها تملك تأثيراً على الإدارة الأميركية. كذلك، طلب اللبنانيون دعماً ومساعدة من إسرائيل على صعيد النشاط الدبلوماسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مجلس الأمن[141].

خلاصة

الحوار الذي تطور خلال عام 1958، في ذروة الأزمة اللبنانية، بين إسرائيل وممثلين كبار من النظام اللبناني، كان قصير الأجل ولم يُثمر علاقةً مباشرة مع الرئيس شمعون على ما يبدو. في أزمة 1957-1958 لم توجد مصلحة للجانبين بتوسيع التعاون العسكري بينهما كما حدث إبّان الحرب الأهلية في السبعينات. إسرائيل ما بعد حرب سيناء، بقيادة بن غوريون، مارست سياسة حذرة ومدروسة ومنسّقة مع الولايات المتحدة وكانت حريصة على عدم الإنجرار إلى مغامرات في لبنان. من جانبه، كذلك نظام كميل شمعون، الذي أظهر بشكل منهجي مقاربة معادية لإسرائيل على مدى الخمسينات، لم يكن معنياً، وعلى الأرجح لم يكن قادراً على السماح لنفسه، بالذهاب بعيداً في الإستعانة بإسرائيل، وفضّل المراهنة على الولايات المتحدة[142]. في هذه الظروف، حَرِص الجانبان على عدم الذهاب بعيداً في الحوار فيما بينهما؛ ومع إنقضاء الأزمة وانتخاب شهاب رئيساً إنقطعت قناة الحوار وعادت العلاقات بين إسرائيل ولبنان إلى صيغتها المعروفة، المتمثلة بالإتصالات ضمن إطار لجنة الهدنة.

الفصل الثالث عشر

العلاقات مع شخصيات ومجموعات لبنانية

خصائص العلاقات

1. هدف العلاقات

خلال الخمسينات، خلافاً لفترة الإنتداب، أُعطيت الأولوية الواضحة في فترات التوتر أو الأزمات للعلاقة مع الحكومة اللبنانية، سواءً بواسطة لجنة الهدنة، أو بواسطة قنوات سرّية. العلاقات مع الشخصيات والمجموعات في لبنان، من الطائفة المارونية والطوائف الأخرى، إعتُبرت غير ذات أهمية، إذ كان سقفُ التوقعات منها منخفضاً وكانت الموارد التي استُثمرت لتطويرها ودفعها قدماً ضئيلة. الهدف منها بالدرجة الأولى كان الحفاظ على العلاقات التي أقيمت خلال فترة الإنتداب، وتشجيع الجهات الإنفصالية على تحسين موقعها في السياسة اللبنانية (على قاعدة: أكثر من فعل الخير تلقاه عند حاجتك)، والإستعانة بها في الإستخبارات والدعاية، ومحاولة التأثير عن طريقها، قدر الإمكان، على الحكومة اللبنانية.

2. الشخصيات والمجموعات التي أُقيمت علاقات معها

حتى في الخمسينات، جرى تخصيص الجزء الأساسي من الجهود للعلاقة مع الطائفة المارونية، وبشكل أساسي مع الجهات الإنفصالية التي خسرت من قوتها وتأثيرها. كذلك جَرَتْ محاولاتٌ لإقامة علاقة مع كمال جنبلاط، الشخصية البارزة في الطائفة الدرزية في

لبنان، ومع شخصيات سنية من عائلة الصلح، لم تفض إلى نتيجة. التجاهلُ شبهُ الكامل للطائفة الشيعية، التي اعتُبِرت مُضطَهدةً وعديمةَ القوةِ السياسية ولا يمكن تحصيل فائدة عملية منها، إستمر أيضاً في الخمسينات[1].

خلال فترة الخمسينات، نَزلت عن الحلبة السياسية شخصياتٌ مركزية، كان للحركة الصهيونية علاقة معها طوالَ عشرات السنوات: البطريرك عريضة، المطران مبارك، وإميل إدّه رحلوا إلى العالم الآخر، فيما رياض الصلح سقط ضحية اغتيال سياسي. وزارة الخارجية حاولت إقامة علاقات مع ورثتهم: ممثلونا إلتَقوا ببيار إدّه، الإبن الأصغر لإميل، ومع بولس معوشي، خليفة عريضة، كما أنهم حضروا في لقاء شارك فيه أحد أبناء عائلة الصلح. لكن هذه اللقاءات لم تُعقد بشكل منهجي ولم تُثمر نتائجَ عملية، خصوصاً بسبب تحفظ «الورثة» من إقامة علاقات متواصلة ذات أفق عملي مع إسرائيل. المجموعة الأساسية التي بقيت العلاقة معها متواصلة طوال الخمسينات كانت حزب «الكتائب»، لكن هذه العلاقة كان لها قيود واضحة: فهي لم تكن مباشرة مع بيار الجميل، وإنما بواسطة إلياس ربابي، رئيس تحرير جريدة «العمل»، كم أن الجانبين لم يُظهرا إهتماماً خاصاً بتطويرها إلى تعاونٍ عملي وعلاقةٍ وثيقةٍ وملزمة.

3. فقدان محطة الدبلوماسية السرية في باريس وانعكاساته

بعد حرب الإستقلال فقدت وزارة الخارجية محطتها الدبلوماسية في باريس، كما انتُزِع منها الإشتغال بالإستخبارات السياسية، نتيجةَ صراعاتٍ سياسية وبيروقراطية داخلية ضمن سياق بناء مؤسسات الحكم في إسرائيل مطلعَ الخمسينات. شموئيل كوهين، كتب حول هذا الأمر في كتابه «عملية باريس»[2]:

«النشاط السري والإستخباري لقسم الشرق الأوسط والقسم السياسي لم تُدرك أهميتُه في وزارة الخارجية. في عام 1949 لم يرَ مسؤولو وزارة الخارجية أن نظام لجنة الهدنة سيكون دائماً. هم توقعوا إقامة علاقات دبلوماسية علنية مع الدول العربية، ولذلك لم يستوعبوا أن الدبلوماسية السرية تُمثّل وسيلةً في السياسة الخارجية. النتيجة كانت أن الوزراة خسرت محطتها في باريس، أي مركز عمليات الدبلوماسية السرية في أوروبا...».

نتيجةَ ذلك، فقدت وزارة الخارجية وسيلةً رئيسية في إدارة العلاقات السياسية السرية مع العالم العربي، بما في ذلك لبنان. العلاقات السرية مع الشخصيات والمجموعات في لبنان لم تعد في عُهدة مجموعة متبلورة من خبراء الشؤون العربية، ضمن إطارٍ تنظيمي واحد وإنطلاقاً من جهد إبتدائيٍ ومنهجي لتحقيق أهداف سياسية، وإنما شكلت رديفاً فائضاً للعلاقات التي أجّراها الجيش الإسرائيلي مع الحكم في لبنان ضمن إطار لجنة الهدنة. المحاولات التي قام بها موشيه شاريت في بداية الخمسينات للعودة إلى الصورة عن طريق نقل المعالجات في لجان الهدنة إلى مسؤوليته، وإعادة إنشاء محطة دبلوماسية سرية في جنيف (1955) كانت أشبه بمعارك إنسحابية لم تُثمر نتائج فعلية.

4. مديرو العلاقات

في ظل عدم وجود علاقة جوهرية مع شخصياتٍ لبنانية رفيعة، لم يُولِ صناع القرار إهتماماً خاصاً بالعلاقات مع الشخصيات والمجموعاتِ في لبنان. خلافاً لفترة الإنتداب، إمتنع بن غورين وموشيه شاريت في الخمسينات عن أن يلتقوا بنفسيهما مع شخصياتٍ لبنانية. الإتصالات جَرَت، بشكلٍ عام، عبر دبلوماسيين من وزارة الخارجية ممن خدموا في مناصب مختلفة في الجهاز الدبلوماسي في الخارج، وكانوا بمعظمهم أصحاب خبرة في المجال اللبناني من فترة الإنتداب وحرب الإستقلال. من هؤلاء غدعون رفائيل، يهوشواع (جوش) فلامون، طوبيا آرزي، يعقوب شمعوني، موشيه ساسون (إبن إلياهو ساسون) وزياما ديبون.

بعض المسؤولين الذين لعبوا دوراً في العلاقات مع الشخصيات اللبنانية وفي معالجة الموضوع العربي بشكل عام، خلال حرب الإستقلال وفترة الإنتداب، إستقطبتهم وزارة الخارجية إلى مجال العمل الدبلوماسي وتحوّلوا، رغم إحباط بعضهم، إلى دبلوماسيين عادين (ليس دائماً ضمن الصف الأول): إلياهو ساسون عُيّن قنصلاً في أنقرة وبعد ذلك سفيراً في روما، ومن هناك واصل إرسال الإقتراحات والمذكرات وانتقاداتٍ مليئة بالإحباط لطريقة معالجة المواضيع العربية، لكنه توقف عن الإشتغال العملي والمنهجي في هذه المواضيع. يعقوب شمعوني وطوبيا آرزي ويهوشواع فلامون، الذين خدموا خلال الخمسينات في ممثليات إسرائيل في واشنطن ولندن وبوينس آيرس، أجروا بين الفينة والأخرى لقاءات مع شخصياتٍ لبنانية صدف أن قَدِمت إلى أماكن خدمتهم، لكن تدخّلهم في الموضوع كان

عشوائياً، عن طريق الصدفة ومن دون منهجية أو إستمرارية.

تسفي فايتسمان (دوريئيل) كان شخصيةً إستثنائية بين مديري العلاقات مع الشخصيات اللبنانية الرفيعة. فايتسمان، من مواليد 1900، إبن عائلة غنية، أنهى عام 1927 دراسته في جامعة ليبتسيغ في ألمانيا (حصل على شهادة في الحقوق والإقتصاد)، هاجر إلى إسرائيل في 1933 وعمل ضمن مصنع «نور» التابع لعائلته. عملُه تمحور حتى عام 1947 ضمن هذا الإطار، سواء في أرض إسرائيل أو في لبنان، حيث أقام والده، يحيئيل فايتسمان، فرعاً لـ«نور» في بلدة الدامور المارونية في لبنان. فايتسمان حصل في تلك الفترة على جواز سفر لبناني وبنى علاقات مع شخصيات في القيادة اللبنانية. بعد قيام الدولة أقام في باريس واشتغل في نطاق أعمال أسرته، لكن في الموازاة أنجز مهمات لمصلحة وزارة الخارجية مستغلاً معرفته بلبنان وإتقانه للّغات وخبرته الدبلوماسية وقدرته (الإستثنائية) على زيارة بيروت والإجتماع بسياسيين لبنانيين كبار كان يعرفهم شخصياً. تستحق الذكر لقاءاته في بيروت مع حميد فرنجية (وزير الخارجية ومرشح للرئاسة) في عام 1949 ولقائه مع كمال جنبلاط عام 1953. في عام 1952، عند إبرام إتفاقية التعويضات بين إسرائيل وألمانيا، طلبت منه وزارة الخارجية ترؤس الوفد في برلين؛ ومع إنتهاء مهمته، بعد عامين، عاد إلى البلاد وأقام فيها نحو عام قبل أن يغادر في مهمة جديدة إلى طهران[3].

5. إنشاء محطة عملياتية في جنيف

في النصف الأول من الخمسينات، حاولت وزارة الخارجية مجدداً إنشاء محطة عملياتية متقدمة في أوروبا تتصدى للنشاط السياسي السري. المحطة أقيمت في جنيف عام 1955، وعمل عبرها موشيه شاريت بين عامي 1955–1957، ويهوشواع فلامون من بعده. نشاط المحطة جرى تحت عنوان «ممثل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في جنيف»، وهدفه كان الإتصال مع شخصيات رفيعة في العالم العربي[4]. بعد إنهاء فلامون خدمته في جنيف، لم يُرسَل بديلٌ عنه وتوقفَ عمل المحطة في نهاية الخمسينات[5].

يبدو أنه في خلفية إقامة المحطة حضرت نزعة وزارة الخارجية لتزخيم الإتصالات السرية مع الزعماء العرب، في ضوء زيادة حدة الخلاف بين موشيه شاريت ومؤيديه في وزارة الخارجية، من جهة، وبن غوريون والمعسكر المتشدد من جهة أخرى. في الوقت نفسه،

تجدر الإشارة إلى أن إنشاء المحطة في جنيف كان متردداً. لم تستثمر فيها موارد بشرية كما حصل في باريس عام 1948، وكل المحطة تلخصت في ممثل واحد لا يمتلك صلاحيات فعلية مع موازنة محدودة[6]. إقتراح إلياهو ساسون لرئيس الوزراء، بن غوريون (1956) بتثبيت مجموعة خبراء بالشؤون العربية برئاسته في عدد من العواصم الغربية، على أن يكون لها صلاحيات واسعة وموازنة محترمة (مليون دولار في العام الأول) لم يلقَ قبولاً[7].

موشيه ساسون قال في إفادته إنه خلال فترة خدمته في جنيف، كان معظم اهتمام صناع القرار في البلاد مخصصاً للإتصالات التي أجراها مع جهاتٍ معارِضة في مصر أرادت إسقاط نظام عبد الناصر، ومع أديب الشيشكلي، رئيس سوريا السابق. العلاقات مع شخصيات لبنانية، بحسب ساسون، احتلت المرتبة الثانية في جدول الأولويات وتلخصت بشكل أساسي بعلاقة تراسلية ولقاءات متفرقة مع إلياس ربابي من «الكتائب»[8].

العلاقات مع الموارنة

1. «الكتائب»

العلاقات مع «الكتائب»، بواسطة إلياس ربابي، التي كانت قد انقطعت في نهايات حرب الإستقلال، استُؤنفت في كانون أول 1950. في خلفية استئناف العلاقات حضرت مصلحة «الكتائب»، وجهات لبنانية أخرى، في الإستعانة بإسرائيل عشية الإنتخابات البرلمانية اللبنانية المزمعة في ربيع 1951[9]. سقفُ التوقعات بشأن هذه الإنتخابات كان مرتفعاً، خصوصاً وسطَ محافل المعارضة التي تطلعت إلى ترجمة الزيادة التي حصلت في قوتها خلال السنوات الأربع التي مرت منذ الإنتخابات الأخيرة[10]. إستئنافُ العلاقات جرى عن طريق «مجلس الطوائف الأميركي- الصهيوني»- منظمة يهودية أُقيمت في الولايات المتحدة أثناء حرب الإستقلال وكانت على علاقة في حينه مع «الكتائب». بعد الحرب، بحثت هذه المنظمة عن آفاق عمل جديدة ووجدت مساحة لذلك في العلاقات مع «الكتائب». متابعة «المشروع اللبناني»، كما أُطلق على العلاقات مع ربابي في مراسلات المجلس، كانت في عهدة شولاميت شفارتس، التي أغرقت وزارة الخارجية الإسرائيلية برسائل متحمسة، أوصت فيها بتنمية العلاقات مع «الكتائب» والإستجابة لمطالبهم[11].

في 7 و 8 تشرين ثاني 1950 إلتقت شولاميت شفارتس مع إلياس ربابي، الذي وصل على رأس وفد من «الكتائب» في زيارة للإغتراب اللبناني في أميركا الشمالية والجنوبية. في أعقاب اللقاء أرسلت شفارتس، في 20 تشرين ثاني، مذكرة متحمسة إلى وزير الخارجية موشيه شاريت. في المذكرة، التي استندت إلى أقوال ربابي، بالغت شفارتس في وصف موقع الحزب في المنظومة السياسية اللبنانية وحاجاته المالية للإنتخابات القريبة (35,000–100,000 دولار) وخطته السياسية الهادفة إلى إخراج لبنان من الجامعة العربية وإقامة سلام وعلاقات إقتصادية مع إسرائيل (في تلك الفترة، لم يكن لدى «الكتائب» أية خطة كهذه). في ختام المذكرة، أشارت شفارتس إلى أن أعضاء الوفد معنيون جدا بتبادل الآراء والمعلومات مع ممثل إسرائيلي معتمد، إذا كانت إسرائيل معنية بذلك[12].

موشيه شاريت، الذي، على عادته، أبدى مقاربة حاذقة تجاه موضوعاتٍ من هذا النوع، ردّ على المذكرة برسالة إلى مدير عام وزارة الخارجية[13]:

«قد تكون الحماسة الطبيعية والصريحة لكاتبة المذكرة عاملاً يجعلها تخرج عن طورها باتجاه المبالغة في أهمية وتقدير فرص الحزب الذي تتحدث عنه وقادته. رغم ذلك، يبدو لي أن ثمة الكثير من بذور الحقيقة في المذكرة، وفي كل الأحوال يستحق هذا الحزب الإلتفات الجدي من جانبنا. الصورة المرتسمة من أقوال هذا الوفد-إخراج لبنان من الدائرة العربية والإقتراب من إسرائيل-بهيجة جداً وتفتح ثغرة لإعادة هيكلة بعيدة المدى في الشرق الأوسط بأكمله. حتى لو لم يكن هذا الهدف قابلاً للتحقيق بسرعة في أيامنا، مثل إنتفاضة زعماء الحزب، فإن الهدف يستحق جدا العمل من أجله واستثمار الموارد والجهود في سبيل تحقيقه»

في ضوء ذلك، إقترح شاريت على غدعون رفائيل، الذي خدم في ممثلية إسرائيل في الأمم المتحدة، أن يجتمع مع وفد «الكتائب». شاريت طلب أيضاً الإستماع إلى رأي مسؤولي وزارة الخارجية بشأن هذا الإقتراح[14]. هؤلاء المسؤولون، ومن ضمنهم إلياهو ساسون (القنصل في أنقرة) وموشيه ساسون (قسم الشرق الأوسط) وجوش فلامون (مستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الوزراء) ردّوا بالإيجاب، بل إن موشيه ساسون إقترح أن يعقد ممثل عن قسم الشرق الأوسط لقاء إضافياً مع ربابي في أوروبا، في طريق عودته من الولايات المتحدة إلى لبنان. في نفس الوقت، لم تَغِب عن ردود ساسون وفلامون، أصحاب

الخبرة في الإتصالات مع المعسكر الماروني الإنفصالي، نبرة الحذر والشك: ساسون نصح أن نبدو في المحادثات أمام ربابي وكأننا جاهزين لمساعدة المسيحيين في لبنان لتحقيق أهدافهم، لكن مع الحرص على عدم القيام بالمهمة نيابة عنهم، فيما أظهر فلامون شكوكاً بشأن فرص تحقيق الأهداف الواردة في مذكرة شفارتس[15].

في أعقاب هذا الرأي الإيجابي من قبل مسؤولي وزارة الخارجية، عُقد في 12 كانون أول 1950، بناءً على تعليماتٍ من شاريت، إجتماع بين غدعون رفائيل وإلياس ربابي، بحضور أفرايم عفرون، سكرتير شاريت وشولاميت شفارتس. ربابي كرّر طرحَ معطيات (مبالغ فيها) حول حجم وموقعية حزب «الكتائب» في لبنان (50,000–60,000 عضو). كما أنه قال إن الحزب قرر، عشية الإنتخاباتِ المزمعة في أيار 1951، خوض معركة سياسية تهدف إلى الفوز بثلاثة– أربعة مقاعد في البرلمان. وقال إنهم يعتقدون أن النواب المنتخبين سيكون لهم تأثير على صياغة سياسة لبنان وأن هذا الأمر سيُشكّل «خطوة مهمة على طريق إسقاط النظام الحالي». ربابي أشار إلى أن الحزب يحتاج لدعم مالي في المعركة الإنتخابية ولذلك فإن وفدَه يجول الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية. وأعرب عن أمله بأن تدرك إسرائيل الفائدة التي سوف تجنيها من الدعم المادي لحزبه. ربابي قال أيضاً إن أعضاء «الكتائب» سيكونون مستعدين أيضاً لاستخدام القوة من أجل إسقاط النظام اللبناني. غدعون رفائيل، من جانبه، شكّك في فرص تحقيق خطة ربابي، وفي تقرير رفعه إلى مدير عام وزارة الخارجية حول اللقاء قال «لست قادراً على إقناع نفسي بأن حركةً مسيحية ستتجرأ، عند وصولها إلى الحكم في لبنان، على مجادلة العالم الإسلامي من خلال إقامة علاقة صداقة مع إسرائيل». «رغم ذلك»، أضاف رفائيل، «يتوجب علينا أن نكون معنيين بوجود جهة صديقة مهمة في لبنان، دون أن نتوقع الكثير منها في المستقبل القريب». لذلك، أوصى رفائيلُ وزيرَ الخارجية بتخصيص مبلغ يتراوح بين 5,000 و 10,000 ليرة إسرائيلية للكتائب (نحو 15,000–30,000 دولار)[16]. في ختام اللقاء أوصى رفائيل أمام ربابي بلقاء إميل نجار في باريس (مستشار في السفارة الإسرائيلية في باريس) في طريق عودته من أميركا الجنوبية إلى لبنان.

التقرير حول اللقاء بين غدعون رفائيل وإلياس ربابي رُفع إلى شعبة الأبحاث في وزارة الخارجية لغرض الفحص وإبداء الملاحظات، فصبّت الشعبة عليه وعلى التوصيات ماء

بارداً. تقدير شعبة الأبحاث (الذي كتبه غدعون تدمور) كان أن الرقم الذي نطق به ربابي بخصوص أعضاء «الكتائب» «مبالغٌ فيه وغير صحيح أصلاً وثمة نزعة فيه لإثارة الإنطباع»[17]. تقدير شعبة الأبحاث رأى أنه ليس هناك فرصة لأن ينجح ثلاثة-أربعة مرشحين من «الكتائب» في الإنتخابات، ولا يمكن التعامل بجدّية مع أقوال ربابي بشأن «الثورة بالقوة» ضد النظام اللبناني. شعبة الأبحاث ذكرت أيضاً أن جريدة «العمل» (التي كان ربابي رئيس تحريرها) لا تجرؤ على الخروج عن النهج العدائي العام الموجود في الصحافة اللبنانية ضد إسرائيل، وأكثر من مرّة تضمّنت صفحاتُها نبرةً عدائية ضد إسرائيل حول مواضيع مثل اللاجئين، التسلل والنزاعات الحدودية. رأي شعبة الأبحاث كان أن الإستثمار في «الكتائب» بحجم 5,000-10,000 ليرة إسرائيلية (كما أوصى غدعون رفائيل) «لن يكون مجدياً» لأنه لا يمكن الإعتماد على «الكتائب» وعلى أحزاب شبيهة. رغم ذلك، أوصت شعبة الأبحاث بإعطاء «الكتائب» مبلغاً صغيراً من المال كبادرة حسن نية فقط[18].

في نهاية المطاف، هذه التوصية هي التي طُبقت في لقاء ربابي الذي حضره عن إسرائيل يهوشواع فلامون وإميل نجار، والذي عُقد في باريس في آذار 1951. خلال الحديث قرّر فلامون، على خلفية الإنطباع (غير الإيجابي) الذي ولّدته لديه أقوال ربابي، تخصيص 2,000 دولار فقط له، أي أقل بكثير من توقعات ربابي وتوصية غدعون رفائيل. في التقرير الذي رفعهُ إلى وزير الخارجية، قال فلامون إنه لم يتلمس لدى محاوره استعداداً للعمل الفعلي. ربابي أوضح أن حزب «الكتائب» لن يكون مستعداً للإعلان، أمام الملأ أو داخل البرلمان، عن نيته إقامة دولة لبنانية ذات طابع مسيحي وإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل. كما إنه لن يكون بمقدوره الإعلان عن تصوره بشأن إسرائيل داخل الحزب نفسه، لأن المطّلعين على الإتصالات مع إسرائيل، بحسب ربابي، هم فقط ربابي نفسه وبيار الجميل. لذلك، لا يمكن إحضار ضباط من «الكتائب» لتدريبهم في إسرائيل وللقاء جنود الجيش الإسرائيلي (كما اقترح فلامون على ما يبدو)[19]. في ضوء انطباعه السلبي من أقوال ربابي، أعرب فلامون عن رأيه بأن التطلع إلى لبنان مسيحي «ليس عملياً ولا يتناسب مع الظروف»، رغم أنه ينبغي مواصلة دعم ربابي وفكرة الصداقة الصهيونية-المارونية[20].

المبلغ الضئيل الذي خُصص لربابي، والذي كان أقل من توقعاته، أثار خيبة أمل لديه ولدى

شولاميت شفارتس. في 5 أيار أُرسلت برقية من بيروت (من قبل ربابي على الأرجح) إلى باريس [21] (إلى إميل نجار على الأرجح) جاء فيها ترميزاً (وفقاً لكلمات مشفرة متفق عليها بين الإثنين، على ما يبدو) أن معركة الإنتخابات كلّفت «الكتائب» نحو 100,000 دولار، وأنهم يطلبون مساعدة إسرائيلية لتغطية نفقاتهم[22]. شولاميت شفارتس، في مذكرة مطولة إلى غدعون رفائيل، أعربت عن استيائها الكبير للمبلغ القليل وعديم الأهمية الذي أُعطي لـ»الكتائب»، كما أعربت عن استيائها لكون المبلغ دُفع في اللحظة الأخيرة قبل الإنتخابات، حين لم له يعد له تأثير على الإنتخابات[23].

نتائج الإنتخابات في لبنان عزّزت التقديرات المتشائمة لمسؤولي وزارة الخارجية بشأن القوة الحقيقية لحزب «الكتائب». زياما ديبون، الذي خلف موشيه ساسون كرئيس لقسم الشرق الأوسط في الوزارة، كتب، رداً على الإستياء الكبير لشفارتس، إلى غدعون رفائيل طالباً وضع النقاط على الحروف: لم يُنتخب أي أحد من قادة الكتائب إلى البرلمان، النواب الثلاثة الذين انتُخبوا لا ينتمون إلى الكتائب بشكل واضح، وفي الصحافة اللبنانية راجت أنباء تتحدث عن فشل مفاوضات بين الرئيس اللبناني و«الكتائب» حول اتفاق يحصل بموجبه «الكتائب» على مقعدين في البرلمان-الأمر الذي أساء لهم أمام الرأي العام[24]. في رسالة أخرى إلى إميل نجار في باريس، كتب ديبون أنه لا يوجد أي أساس لما يروّج له ربابي بشأن «نجاحاته» في الإنتخابات. ديبون أضاف أن يهوشواع فلامون يوافقه الرأي بشأن عدم الإستمرار في دفع أموال إضافية لربابي في الوقت الراهن. رغم ذلك، ولأجل عدم قطع الإتصال به، طلب من نجار أن يكتب إلى ربابي ويطلب منه إرسال أية إقتراحات لديه حال وجودها[25].

الإتصالات مع إلياس ربابي استمرت بعد الإنتخابات. شولاميت شفارتس هاجرت إلى إسرائيل، وحلّ مكانها جويل كارميكل (Joel Carmichel) كمسؤول عن الإتصالات مع اللبنانيين من قبل «مجلس الطوارئ الأميركي-الصهيوني». يعقوب شمعوني، الذي كان مستشاراً في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، عُين من قبل شاريت، أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة في صيف 1952، رجلَ الإتصال بين وزارة الخارجية وكارميكل فيما يتعلق بالعلاقة مع ربابي[26]. في المجال العملي، كارميكل دفع من أموال الوكالة مبلغاً شهريا قدره 300 دولار إلى ربابي وجريدته «العمل»، إضافة إلى مبلغ قدره 2,500 دولار

لمرة واحدة أعطي إلى ربابي نقداً في صيف 1953 من أجل تعزيز وضع الجريدة[27]. هذا المبلغ النقدي أثار استياء شمعوني، الذي أمر كارميكل بوضوح بتزويد ربابي بكميات من الورق لمجلته بقيمة 2,500 دولار، وأعرب عن اعتقاده بأن دفع المبلغ نقداً كان خطأ[28].

مقاربة مسؤولي وزارة الخارجية تجاه ربابي و«الكتائب» بقيت مُتحفّظة. موقفهم بشأن مساعدة جريدة «العمل» رأى أن الخدمة التي تُقدمها هذه الجريدة لإسرائيل ليست جوهرية، بسبب إنعدام القدرة لدى «الكتائب» على التأثير على الرأي العام اللبناني بواسطة جريدتهم، وفضّلوا، عوضاً عن ذلك، درسَ احتمال المشاركة في شراء الجريدة الأسبوعية اللبنانية «كل شيء»[29]. موقف شمعوني، رجل الإتصال مع كارميكل، رأى أنه لا ينبغي رفع مستوى المساعدة لـ«الكتائب»، وكذلك لا ينبغي الإنجرار إلى مغامرات على شاكلة تشجيع حصول إنقلاب أو تمرد في لبنان[30]. هذه المقاربة المتحفظة، التي خالفت حماسة أعضاء مجلس الطوارئ الأميركي الصهيوني لدفع هذه العلاقة قدماً، تسببت باحتكاكات بين شمعوني وكارميكل، الذي حاول تجاوز شمعوني والإتصال مباشرةً بشخصياتٍ رفيعة في إسرائيل والحركة الصهيونية، من بينها وزير الخارجية شاريت ورئيس الوزراء بن غوريون. هذه الخلافات أدّت، في نهاية المطاف، إلى سحب العلاقة مع ربابي من كارميكل و«مجلس الطوارئ الأميركي الصهيوني» ونقلها مباشرة إلى وزارة الخارجية[31].

بين عامي 1954–1956 عُقدت لقاءاتٌ بين مسؤولي وزارة الخارجية وربابي، لكنها لم تفضِ إلى أية نتيجة عملية. في صيف 1954 إلتقى طوبيا آرزي ، الذي كان يعمل في السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، بربابي الذي كان يرافق الرئيس كميل شمعون في زيارته إلى الأرجنتين. في أعقاب اللقاء اقترح آرزي استئناف العلاقة مع شخصيات لبنانية وسورية كانت وزارة الخارجية على علاقة بها في الماضي[32]. مسؤولو الوزارة رَأوا أنه يجب أن نقرر، قبل كل شيء، «ماذا نريد في لبنان»، وبعد ذلك فقط تتم دراسة قنوات الإتصال مع لبنان، نظرياً وعملياً[33].

في كانون أول 1954 طُلب من جوش فلامون، الذي كان يعمل آنذاك في سفارة إسرائيل في لندن، لفت نظر ربابي إلى التحريض المعادي لليهود الذي يبثّه «راديو بيروت»، لكي يوضح للمعنيين الأبعاد الخطيرة لهذه الظاهرة[34]. ليس واضحاً إذا كانت هذه المسألة بُحثت مع ربابي في نهاية المطاف. موشيه ساسون، الذي مكث في جنيف بين عامي

1955–1957 من أجل إجراء إتصالات سياسية مع زعماء عرب، يقول إنه التقى في تلك الفترة مرات عدة مع إلياس ربابي وتراسل معه أيضاً. هذه العلاقات تجلّت بإرسال مقالات افتتاحية كُتبت في إسرائيل إلى جريدة «العمل»، عن طريق ربابي، رئيس تحرير الجريدة. ساسون يقول إن ربابي كان شخصاً مريحاً، نموذج عن رجل عقائدي وليس رجلاً صاحب رؤية عملانية. عندما طلب ساسون منه أشياء تتعلق بنطاق صلاحياته كرئيس تحرير، نفذّها ربابي، لكنه لم يقم بأية خطوة سياسية ذات أهمية أكثر من ذلك[35].

في صيف 1956 جرت في أوروبا والولايات المتحدة لقاءات بين ممثلين إسرائيليين وربابي. في حزيران إلتقى به موشيه ساسون، في جنيف على ما يبدو. ساسون شكا أمامه من أن العلاقة معه لا تتجاوز «حدود العلاقة الشخصية الوثيقة» ولا يزال هناك طريق طويل حتى تحويلها إلى علاقة نشطة بين الموارنة ودولة إسرائيل. ربابي، من جهته، أوضح أن بيار الجميل، زعيم «الكتائب»، مُطّلع على العلاقة مع ممثلين إسرائيليين بكل تفاصيلها، بل ويشجعها، و«يرى أن فيها مصلحة وهدف». في سياق الحديث بينهما طُرحت ثلاثة مواضيع للنشاط المشترك[36]:

أ- تقديم مساعدة إسرائيلية لـ«الكتائب» في المعركة الإنتخابية: ربابي أثار مسألة الإنتخابات النيابية المتوقع أن تجري عام 1957، وقال إنه وبيار الجميل معنيون بمعرفة ما إذا كان بالإمكان الحصول على مساعدة مالية من إسرائيل. ردُّ ساسون كان متحفظاً، إذ قال «حتى الآن، نحن نسمع عن الشيخ بيار الجميل من ربابي دون أن يقوم بيار نفسه بأية خطوة شخصية ليثبت لنا، مثل ربابي، استعداده لربط مستقبله السياسي بنا». ساسون أضاف أنه يفضل التحدث عن موضوع المساعدة في الإنتخابات مع ربابي وبيار الجميل سوياً. بعدها، تم الإتفاق على أن يطرح ربابي الموضوع مع بيار ويقترح عليه لقاءً مباشرا مع الإسرائيليين، من أجل البحث معهم في موضوع الإنتخابات.

ب- المساعدة المالية لجريدة «العمل»: ربابي قال إن المساعدة الإسرائيلية لجريدته «العمل»، على شاكلة المقالات التي تُرسل للنشر، هي مساعدة مهمة، والدليل على ذلك أن كل المقالات التي أرسلتها إسرائيل نُشرت في الجريدة بحرفيتها. ربابي أعرب عن اهتمامه بتوسيع انتشار جريدته في العالم العربي ووَسَطَ الإغتراب اللبناني،

وفي سبيل ذلك طلب من إسرائيل «مساهمةً ما لتوسيع انتشار الجريدة وتثبيتها». في مقابل ذلك، أعرب ربابي عن استعداده «للإلتزام بقبول توجيهاتنا حول كل ما يُكتب في الجريدة»، التي هي، بحسب أقواله، ملكاً شخصياً له. ساسون أوصى بالإستجابة لهذا الطلب، وبتعيين رجل إرتباط خاص في إسرائيل يتابع بشكل دائم تغذية الجريدة بالمواد المناسبة، وبمنح الجريدة مبلغاً أولياً قدره 3,000 دولار.

ج- إقامة مراكز لشرح المسألة المسيحية في نيويورك وباريس وروما: ساسون قال إنه إذا تقدم ساسون باقتراح عملي حول هذه القضية، فإنه سيوصي شاريت بالمساعدة على إنشاء هذه المراكز، من خلال تقديم دعم مالي صغير وتغذيتها بالمواد الدعائية. وتم الإتفاق على أن يستغل ربابي زيارته إلى باريس وروما ونيويورك من أجل البحث عن أشخاص مناسبين لإقامة هذه المراكز.

الضغوط السورية التي مورست في ذلك الوقت على لبنان بهدف استقطابه إلى اتفاقية عسكرية مع دمشق أثارت، دون شك، الخشية والقلق عند «الكتائب». بيار الجميل عبّر عن معارضته للإتفاقية المقترحة في جريدة «العمل» في 21 كانون ثاني 1956: «...الحلف الثنائي بين سوريا ولبنان، كما هو مقترح من قبل سوريا، يمس بالسيادة اللبنانية، لأنه من غير الممكن أن يدخل الجيش السوري إلى الأراضي اللبنانية من دون إذن الجيش اللبناني...الوضع في لبنان مختلف عن الوضع في بقية الدول العربية، لأنه جار مباشر لسوريا التي تعتبره ساحلاً لها وجزءً منها...»[37]. لكن، خلافاً للرئيس شمعون، الذي بادر إلى الإلتقاء بممثلين إسرائيليين لبحث قضية الضغوط السورية على لبنان معهم، لم يحاول بيار المبادرة إلى حوار بين قيادة «الكتائب» وإسرائيل بهدف الإستعانة بها في صدّ الضغوط السورية. موضوع الإتفاق العسكري بين سوريا ولبنان طُرح في إحدى المحادثات بين ربابي ومسؤول إسرائيلي صغير من وزارة الخارجية وجرى بحثه بشكل عام وغير ملزِم، إلى جانب الطلبات التقليدية لـ«الكتائب» بالمساعدة المالية الإسرائيلية.

في حديث جرى في نيويورك في 18 تموز 1956، بين ربابي وغدعون تدمور، المسؤول في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، طُرحت مسألة الإتفاق العسكري بين سوريا ولبنان. ربابي قال إن معظم المسيحيين يعارضون الإتفاق، وطالما أن فؤاد شهاب يقف على رأس الجيش اللبناني، فلا يوجد أي أمل بتوقيع الإتفاق. وأضاف ربابي أن معظم اللبنانيين الذين

يؤيدون إستقلال بلادهم يعترفون بالفائدة التي تأتّت لهم من إقامة دولة إسرائيل ومن حقيقة أن نفس وجود دولة إسرائيل يردع سوريا عن مغامرات في لبنان[38]. في السياق، كرّر ربابي طلباته المالية: المعركة الإنتخابية القادمة ستُكلف الحزب مبلغاً يزيد عن 300,000 دولار، وأي قدر تساهم فيه إسرائيل في هذا السبيل سيكون مفيداً. كذلك طلب ربابي تغطية العجز السنوي في موازنة جريدة «العمل» البالغ 5,000–6,000 دولار سنوياً[39]. في ختام الإجتماع، أوصى تدمور زياما ديبون، مستشار شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، بتمويل الحملة الإنتخابية لربابي نفسه، وربما أيضاً لواحد أو اثنين آخرين ممن يمتلكون فرصاً للفوز في «الكتائب». أما فيما يتعلق بجريدة «العمل» فأوصى تدمور بتقديم مبلغ لمرة واحدة، أو على دفعتين، مقداره 300 دولار، على شاكلة المساعدة الشهرية التي تُقدّم للجريدة[40]. يبدو أن توصيات تدمور، الذي كانت أقل بكثير من توقعات ربابي، لم تُقبل.

خلال الأزمة اللبنانية في 1957–1958 قدّمت ميليشيا «الكتائب» مساعدةً لنظام كميل شمعون وشاركت في الدفاع عن المناطق المسيحية، رغم أن نشاطها كان أقل فعالية من «الحزب السوري القومي»، الذي ساعد في تلك الفترة نظام شمعون أيضا[41]. في هذا الإطار، وعلى خلفية العلاقات الوثيقة لبيار الجميل مع الدكتور يوسف عطية، رئيس الجالية اليهودية في بيروت، تصدى حزب «الكتائب» – على عادته في أوقات الأزمة في لبنان– لحماية الحي اليهودي في وادي أبو جميل ببيروت[42]. الحماية نُفذت في الليالي من قبل بضعة أفراد مسلحين من «الكتائب»، الذي حرسوا إلى جانب بعض الشباب اليهود الحي اليهودي والنقاط الأساسية فيه مثل كنيس «حصن إبراهيم»، مدرسة «إليانس» و«تلمود هاتوراه»[43]. الحراسات نُفذت بالتنسيق المسبق بين زعماء الجالية وبيار الجميل[44].

تموضع «الكتائب» إلى جانب نظام كميل شمعون خلال أزمة 1957–1958 أوجد، للوهلة الأولى، تقاطعَ مصالح بين الحزب وإسرائيل وفرصةً فريدة لملء منظومة العلاقات بمضمون عملي. لكن «الكتائب»، وإلى حد ما إسرائيل أيضا، لم يبذلا أي جهد حقيقي لاستغلال هذه الفرصة، خلافاً للحوار والتعاون العملي، قصير الأجل، الذي ساد بين إسرائيل ونظام شمعون أثناء الأزمة. في نيسان وأيار 1958، في خضمّ الأزمة، أرسل يهوشواع فلامون، الذي أقام في جنيف كممثلٍ لوزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، مذكراتِ

إلى يوسف نحامياس، نائب المدير العام لوزارة الخارجية، ويعقوب هرتسوغ، القنصل، المفوض الدبلوماسي في واشنطن. فلامون اقترح مساعدةَ اللبنانيين على إقامة «وكالة لبنانية غير زمنية»، على شاكلة الوكالة اليهودية. وكالة كهذه بإمكانها، بحسب فلامون، تنظيم الإغتراب اللبناني في الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية وغرب أفريقيا، من أجل مساعدة نظام شمعون وممارسة الضغط على عبد الناصر، عن طريق تشجيع المظاهرات والإحتجاجات ضده. فلامون أضاف أن وفد «الكتائب»، الذي سافر إلى الإغتراب الماروني على هذه الخلفية، إلتقى به في طريقه إلى الولايات المتحدة[45]. هذا الإقتراح، الذي أُثير في أوجّ الحرب الأهلية، إصطدم بالتشكيك المعهود لمسؤولي وزارة الخارجية. موشيه ساسون كتب على مذكرة فلامون بخط يده: «طالما أن اللبنانيين لم يقرروا القيام بذلك، أن يرصدوا المال والرجال لذلك، ثم يتوجهون إلينا، فإننا غير قادرين على أن نكون نحن المبادرين. إذا توجهوا- نساعد. وإذا لم يطلبوا، فلن نقوم بالمهمة نيابة عنهم، لأن المهمة لن تُنجز»[46]. من جانبه، لفت إلياهو ساسون، الذي كانت علاقاته مع فلامون في تلك الفترة غير سليمة، نظرَ مسؤولي وزارة الخارجية إلى المقالات المعادية لإسرائيل التي نُشرت في الصحافة اللبنانية، وخصوصاً في جريدة «العمل»، وقال[47]:

«من الجدير أن يجد السيد يهوشواع فلامون، القائم على العلاقة مع بعض جماعة «العمل» و«الكتائب» ويطالب إدارة الوزارة بدعم هؤلاء الأشخاص كما ينبغي، أن يجد الطريق المناسب ليشرح لأصدقائه هؤلاء بأنهم ليس فقط يتصرفون على نحو غير لائق تجاهنا، بل يخطئون بحق مصالحهم، وإذا استمروا في نهجهم هذا، فقد يدفعوا ثمناً غالياً جراء هذه الخداع الخطير».

أثناء الأزمة اللبنانية، لم تُتخذ أية خطوات عملية في سبيل تحقيق اقتراح فلامون. في نهاية الأزمة، دُرس اقتراح إرسال فلامون إلى بوينس آيرس ليقيم هناك بضعة سنوات ويضعَ أسس «العملية اللبنانية»- على ما يبدو، تنظيم الإغتراب الماروني في أميركا اللاتينية في سياق استغلال تعيين ربابي سفيرا في الأرجنتين[48]. هذه الفكرة لم تُثر حماسة وزارة الخارجية[49]. حتى فلامون، في ظل عدم وجود الدعم والموازنات، لم يسارع إلى قبول المهمة، وفي نهاية المطاف لم يتحقق الإقتراح[50].

في نسيان 1958 زار وفد من «الكتائب» برئاسة بيار الجميل، يرافقه إلياس ربابي، الولايات

المتحدة. مسؤولو وزارة الخارجية، الذي تخوفوا من خسارة رجل الإتصال مع «الكتائب» في ضوء تعيين ربابي سفيرا في الأرجنتين، قرّروا استغلال المناسبة لفحص فرصة إقامة علاقة شخصية ومباشرة مع بيار الجميل، بالإعتماد على وعود ربابي السابقة بالمساعدة على إقامة هكذا علاقة[51]. بيار الجميل، كما ذَكَر موشيه ساسون في مذكرته إلى سفارة إسرائيل في واشنطن، وافق دائماً على التواصل مع الإسرائيليين بواسطة ربابي، لكنه امتنع عن إقامة علاقة شخصية مباشرة معهم[52]. في الولايات المتحدة، إلتقى ممثل إسرائيلي بربابي وسمع منه أن بيار الجميل يفضل عدم الإلتقاء بإسرائيليين[53]. حصل إتصال إضافي بربابي، بعد وصوله إلى بوينس آيرس، حول مسألة العلاقة المباشرة مع الجميل، لكنه لم يثمر أية نتائج[54].

يشار إلى أن السوريين، أجروا حربَ نفسية تهدفُ إلى «حرق» بيار الجميل، ونشروا في ذروة الأزمة اللبنانية رسالةً مزورة باللغة الفرنسية «تثبت» أن بيار الجميل يلتقي بالإسرائيليين ويستعين بهم في نشاطه داخل لبنان. الرسالة كانت بتاريخ 21 أيار 1958، وتحمل توقيع بيار الجميل وهي موجهة إلى شمعون بيريس، الذي يشكو له الجميل عدم وصول مبلغ الـ 900,000 دولار إليه بعد. وجاء في الرسالة أن هذا المبلغ تم الإتفاق عليه في الإجتماع الذي حصل في باريس بين الجميل ويوفال نئمان، في إطار خطة مكافحة تأثير الجمهورية العربية المتحدة وأنصارها في لبنان[55]. في مقابلة معه، أوضح نئمان أن الرسالة مزورة وأنه لم يحصل أي لقاء بينه وبين الجميل. وأضافَ نئمان أن الرسالة نُشرت بحسب ما يَذكُر في صحيفة «الرأي العام» السورية، وأنه يعتقد أن أمين النافوري، نائب رئيس الأركان السوري الذي كان يعرفه منذ أيام الدراسة في كلية القيادة والأركان في فرنسا، يقف وراء إقحام إسمه في الرسالة. نئمان أشار إلى أنه في أيار 1958 كان قد ترك منصب نائب رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية، وكان قد أصبح المحلق العسكري الإسرائيلي في لندن، وأنه وشمعون بيريس، المذكور في الوثيقة، لم يكونا على علاقة بأي نشاط سري في لبنان خلال تلك الفترة[56].

مراسلات وزارة الخارجية، التي كانت مسؤولة عن العلاقة مع «الكتائب»، تُبيّن أن بيار الجميل رفض خلال فترة الأزمة اللبنانية في 1957–1958 الإستجابة لطلبات جهات إسرائيلية مختلفة بالإجتماع مع ممثل إسرائيلي، رغم أنه كان مطلعاً على الإتصالات التي

يجريها ربابي مع شخصيات إسرائيلية[57]. هذا الأمر يتعارض مع إفادة يهوشواع فلامون لجاك رينيخ، التي يشير فيها فلامون إلى أنه في إحدى المناسبات في عام 1955–1956 أو 1957، جمَعَهُ ربابي ببيار الجميل في سويسرا وجرى بينهما لقاء مثير جداً للإهتمام[58]. لا يوجد في أيدينا دليل على هذا اللقاء. بل على العكس، في نهاية الخمسينات شكا مسؤولو وزارة الخارجية من عدم تمكنهم من لقاء الجميل، رغم المحاولات التي حصلت على هذا الصعيد. في مطلع الستينات، كان الوضع لا يزال على ما هو عليه. في 9 تشرين أول 1962، ورد مجدداً في مراسلة لوزارة الخارجية أن مسؤولي الوزارة لم يتمكنوا بعد من إجراء لقاء مباشر مع بيار الجميل لأجل تطوير الحوار السياسي معه[59].

أثناء الحرب الأهلية، حصلت أيضاً عدة اتصالات تتعلق بمسألة تزويد إسرائيل لـ«الكتائب» بالسلاح، لكنها لم تفضِ إلى نتيجة عملية. أحد اللبنانيين، ممن كان على اتصال بـ«الموساد»، أبلغ في حزيران 1958، بأنه التقى ببيار الجميل، وأن الأخير قال له إنه معني بالحصول على 1,000 قطعة سلاح خفيف من إسرائيل، وكذلك على كمية من الرمانات. الجميل أراد أن يعلم إذا كانت إسرائيل مستعدة لتزويده بهذا السلاح، وماذا تريد لقاء ذلك. وأضاف أنه في حال كان جواب إسرائيل إيجابياً، فإن ثمة فرصة للإجتماع به في أثينا للتحاور حول هذا الموضوع. إسرائيل أعربت في ردّها عن استعدادها للإجتماع بالجميل، لكن رجل الإتصال أبلغ بعد عودته إلى لبنان أن الجميل لن يتمكن من حضور الإجتماع واقترح أن يأتي اثنان من رجاله، طنوس سابا وجوزف سعادة (سكرتير «الكتائب») عوضاً عنه[60]. يبدو أنه بعد رفض الجميل، لم يعد هناك أية استمرارية من جانب إسرائيل لمتابعة هذه القضية[61]. شولا كوهين–كيشك، ناشطة في الجالية اليهودية في بيروت، أفادت أنه خلال 1958 تداولت إسرائيل و«الكتائب» فكرة تزويد «الكتائب» بالسلاح وإرسال شبان أعضاء في الحزب للتدريب في إسرائيل وإعادتهم إلى لبنان مع سلاح شخصي تعطيه لهم إسرائيل[62]. هذه الفكرة لم تفضِ إلى أية نتائج عملية. كلوفيس فرنسيس، رجل ثقة كميل شمعون في بلدة القليعة، والرجل الذي كان على علاقة بنقل السلاح من إسرائيل إلى الشمعونيين، يقول إنه أرسل عام 1958 إلى بيار الجميل من أجل الإستفسار منه عن إمكانية نقل السلاح من إسرائيل إليه، وعندما سمع منه الجميل أن السلاح المقترح مصدره إسرائيل، رفض البحث في الموضوع وقال: «نحن لا نتعامل مع العدو»[63].

تقييم العلاقات مع «الكتائب»

طوال فترة الخمسينات، تواصلت الإتصالات بين مسؤولي وزارة الخارجية و«الكتائب». هذه الإتصالات، التي كانت قد بدأت في فترة الإنتداب واستمرت خلال حرب الإستقلال، إتسمت بطابعين رئيسيين:

أ- هي جرت مع إلياس ربابي، رئيس تحرير جريدة «العمل»، وعلى ما يبدو بعلم وتوجيه زعيم «الكتائب» بيار الجميل. محاولات الجانب الإسرائيلي توسيع قوس العلاقات ليشمل شخصيات رفيعة إضافية في قيادة الحزب، وخصوصاً زعميه بيار الجميل، رُفضت من قبل ربابي، بأمرٍ من الجميل، على ما يبدو.

ب- الإتصالات لم تُثمر أية نتيجة مهمة. المحادثات مع ربابي تمحورت بشكل أساسي حول تبادل الآراء والأفكار، التعاون الإعلامي، وطلباته الدائمة بالحصول على مساعدة مالية، خصوصاً على خلفية المعارك الإنتخابية في لبنان، التي احتاجت إلى موارد مالية لا بأس بها. الجانب الإسرائيلي، الذي أبدى شكوكاً كثيرة حول فُرص تعميق هذه العلاقة، قدّم لربابي مساعدةً مالية متواضعة، كانت أقل بكثير من توقعاته ولم يكن مستعداً للذهاب أبعد من ذلك.

قضية العلاقات الإسرائيلية مع «الكتائب»، مطلع الخمسينات، لم تكن «حلقة عابرة»، كما كتب أيال زيسر في بحثه حول لبنان إبّان فترة حكم بشارة الخوري، لأنها استمرت خلال الخمسينات، ولم تتوقف على ما يبدو حتى في الستينات[64]. في الوقت نفسه، لم تكن هذه «علاقات راسخة»، كما يصفها بيني موريس في مقالته «إسرائيل والكتائب اللبنانية: ولادة علاقات، 1948–1951»[65]. العلاقات كانت ضعيفة، إشكالية ومليئة برواسب الشكوك وعدم الثقة من جانب كلا الطرفين. المسألة التي يجب فحصها هي لماذا لم تنجح منظومة العلاقات بين إسرائيل و«الكتائب» – الجهتين اللتين كان لهما للوهلة الأولى مصلحة أساسية مشتركة في الحفاظ على الطابع المسيحي للبنان ومعارضة سوريا والناصرية– في الإرتقاء عن الإتصالات السطحية مع ربابي، حتى في أثناء أزمة 1957–1958؟

في رأينا، كان يوجد لدى كلٍّ من الجانبين ضرورات صعبة وعقبات عميقة حالت دون توسيع وتطوير الإتصالات بينهما في الخمسينات وملْئها بمضمون عملي:

أ- «الكتائب» وزعيمهم بيار الجميل، الذين تعاونوا في معظم الأحيان مع الحكم اللبناني المعادي لإسرائيل، وكان موقفهم بخصوص مسألة أرض إسرائيل متطابقاً كلياً مع موقف الحكم اللبناني، لم يكن بمقدورهم السماح لأنفسهم بأن يكونوا «مَوْسُومِين» بالعلاقة مع إسرائيل لأسباب داخلية، فضلا عن تورطهم بخطوات عنيفة ضد النظام بالتعاون مع إسرائيل[66]. إلى ذلك يمكن أن نضيف الدعم الأساسي لـ«الكتائب» لاندماج لبنان في العالم العربي مع الحفاظ الحريص على استقلاله وسيادته، والعداء الجذري للجميل ضد إسرائيل التي رأى فيها عقبة في طريق علاقات لبنان مع العالم العربي ومسؤولةً عن نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[67]. إلى مقاربة الجميل هذه، تُضاف طبقاتٌ من الآراء المعادية لليهود المأخوذة من الإرث الكنسي المسيحي الشرقي[68]. نتيجة لذلك، رأى الجميل في العلاقة مع إسرائيل شراً لا بد منه، في ضوء المخاطر التي تتهدد مسيحيي لبنان من الداخل والخارج[69]. لذلك، فضّل الجميل الحفاظ على العلاقة مع إسرائيل في السرّ، وببصمة خافتة، وبواسطة رجل ارتباط رئيسي واحد يعمل في مجال الإعلام، وعدم تحويلها إلى شأن عام، حتى لو كان ذلك يَعني تنازلاً عن فرصة الحصول على مساعدة إسرائيلية جوهرية كان الجميل بحاجة لها من المال والسلاح. الأزمة اللبنانية في عامي 1957–1958 لم تكن خطيرة إلى درجة تدفع الجميل باتجاه تغيير موقفه هذا، لأن المعسكر المسيحي لم يكن آنذاك قد واجه تهديداً جدياً ضد وجوده.

ب- الجانب الإسرائيلي، الذي أظهر شكوكاً تجاه «الكتائب» منذ فترة الإنتداب، لم يؤمن بجدية الإتصال مع ربابي ولم يكن مستعداً لاستثمار مُدخَلات فعلية فيه، رغم الرغبة في الحفاظ، وفي فترات محددة أيضاً تطوير، العلاقة مع جهاتٍ لبنانية تسعى إلى الحفاظ على استقلال لبنان وطابعه المسيحي. مبالغات ربابي في توصيف الموقع السياسي لـ«الكتائب» في لبنان، طلباتُه المالية المتكررة، فقدانُ الإستعداد من جانبه لتقديم مقابل جدي للطرف الإسرائيلي، فقدان الإستعداد لدى «الكتائب» لتوسيع الإتصالات مع أفراد إضافيين ومظاهر العداء ضد إسرائيل التي كشفوا عنها، بما في ذلك في جريدتهم «العمل» التي قدمت إسرائيل لها دعما مالياً، كل ذلك أوجد في وزارة الخارجية رواسب من الشبهات وعدم الثقة تجاه ربابي وَحَالَ دون استثمار موارد جوهرية في سبيل تطوير العلاقة معه ومع «الكتائب». تجدر الإشارة إلى أنه في

منتصف الخمسينات، كانت توجد في شعبة الإستخبارات العسكرية جهاتٌ سعت إلى تعميق العلاقة مع «الكتائب» ورأت أنها تنطوي على تأثير وقدرة أكبر مما رأت وزارة الخارجية؛ لكن العلاقة مع «الكتائب» أدارتها وزارة الخارجية، وموقف الوزارة المُشكِّك هو الذي أثّر في نهاية المطاف على طبيعة العلاقات مع هذا الحزب[70].

إحدى النقاط المفيدة في فهم المقاربة الإسرائيلية المتحفظة تجاه «الكتائب» (وتجاه كميل شمعون أيضا) أوضحها رؤوفين شيلواح في لقائه بتاريخ 1 نيسان 1959 بالدكتور يوسف عطية، رئيس الجالية اليهودية في بيروت، الذي كلّفه الجميل بفحص إمكانية إقامة علاقة رسمية مع إسرائيل. شيلواح كتب إلى وزيرة الخارجية، غولدا مئير[71]:

«أوضحت لعطية تعاطفنا مع النضال اللبناني والمساعدة التي قدمناها لهذا النضال في الماضي أيضاً بقدر استطاعتنا، لكنّي ذكرت أن التعاون في الماضي كان ناقصاً بسبب الطابع غير المنتظم لاتصالاتنا مع لبنان. قلت إذا كان شمعون والجميل يفكران بجدّية في استئناف النضال وبالتعاون معنا، فإن عليهم أن يتحاوروا معنا بشكل مسبق، وعلى مستوى مناسب. لا يمكن لنا العمل على قاعدة إتصالات غير منتظمة مع مبعوثين ليس واضحاً لنا على الدوام مدى صلاحياتهم. في المرحلة الأولى، يتطلب الأمر إستفساراً جذرياً في لقاءٍ مع شمعون أو الجميل...»

2. الكنيسة المارونية

التراجع، الذي بدأ إبان حرب الإستقلال في العلاقة مع الكنيسة المارونية، إستمر، بل وازدادَ حدةً في الخمسينات. خلال هذه الفترة لم تعدْ الكنيسة تشكلُ عاملاً وازناً في لبنان، صديقاً لإسرائيل، يمكن الإستعانة به لتحقيق المصالح الإسرائيلية في لبنان وفي الصراع العربي–الإسرائيلي. الأولوية الواضحة أُعطيت الآن للعلاقات مع الحكم اللبناني، الذي اعتُبر «العنوان» الأهم والرئيسي في لبنان، وليس للعلاقة مع الكنيسة المارونية التي تبنّت توجهاً قوميا عربيا بعد موت البطريرك عريضة، ولم تعدْ ترى أية مصلحة في تطوير العلاقات مع إسرائيل.

الشخصيتان الرفيعتان الكنسيتان اللتان أقامت الحركة الصهيونية معهما علاقات وثيقة

في فترة الإنتداب نزلا عن المسرح في النصف الأول من الخمسينات: مطران بيروت، أغناطيوس مبارك، اضطُر إلى الإستقالة في 12 شباط 1952، تحت ضغط الفاتيكان، وجاء مكانه أغناطيوس زيادة، ربيب الفاتيكان[72]. وفي عام 1955 تُوفي البطريرك عريضة، العجوز المريض، الذي لم يلعب عملياً أي دور في السياسة اللبنانية في الخمسينات[73]. خليفتا عريضة ومبارك، اللذان عُيّنا من قِبل الفاتيكان، لم يكونا متعاطفين مع إسرائيل. على وجه خاص برز التغيير لدى بولس معوشي، خليفة عريضة، الذي أبدى تعاطفاً مع عبد الناصر والحركة القومية العربية، خلافاً للمواقف الإنفصالية لسلفه. هذه التطورات أُضيفت إليها رواسب حرب الإستقلال، وخصوصاً مشكلة اللاجئين الموارنة، والدعاية المناهضة لإسرائيل التي أدارها الفاتيكان والكنيسة المارونية بخصوص قضيتهم، مما عكّر العلاقات بين إسرائيل والكنيسة المارونية[74].

يمكن الوقوف على أحد التعبيرات البارزة للتغيير الذي طرأ على منظومة العلاقات مع الكنيسة، من خلال المقاربة الباردة التي أظهرتها وزارة الخارجية تجاه المطران أغناطيوس مبارك، المؤيد الأبرز للحركة الصهيونية خلال فترة الإنتداب. مبارك لم يتراجع عن مواقفه، وبعد حرب الإستقلال طالب بوقف الحُرم الإقتصادي المفروض على إسرائيل وعارض الدعاية المناهضة للصهيونية التي راجت في بيروت[75]. لكن في ضوء الضغوط التي مورست عليه من قبل الفاتيكان، إضطُر إلى إجراء تسوية مع الرئيس بشارة الخوري (1950) وعاد إلى تأييده، أو على الأقل إمتنع عن انتقاده وانتقاد حكمه[76]. في أيار 1957 توفي مبارك.

علاقات دولة إسرائيل مع مبارك تعرضت لضرر إبان حرب الإستقلال، عندما رُفض اقتراحه بشأن تنفيذ انقلاب ولم يتم التعامل مع طلبه بخصوص نازخي برعم بجدّية. برودة العلاقات مع مبارك إستمرت إلى ما بعد الحرب. في صيف 1949 أثيرت في وزارة الخارجية فكرة دعوة مبارك لزيارة إسرائيل من أجل تسوية مسألة النازحين الموارنة معه، على شاكلة الإتفاق الذي أُنجز مع رئيس طائفة الروم الكاثوليك في إسرائيل، الأسقف جورج حكيم. كذلك، كانت ثمة نية لاستغلال زيارة مبارك إلى إسرائيل للبحث في مسائل سياسية وتفنيد الدعاية المعادية التي مارستها الكنيسة الكاثوليكية ضد إسرائيل. لكن جدوى هذه الزيارة خضعت لفحص مسؤولي وزارة الخارجية، مقابل الضرر المحتمل الذي قد تتسبب به لعلاقات إسرائيل مع الحكم اللبناني، التي اعتُبرت أكثر أهمية. في

22 حزيران 1949 طَلَبَ وزير الخارجية، موشيه شاريت، من والتر إيتان، رئيس الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر لوزان، إبداء رأيه في زيارة مبارك إلى إسرائيل وما إذا كانت تلحق ضرراً بالعلاقات مع الحكومة اللبنانية والحوار مع الوفد اللبناني في لوزان[77]. شاريت، أيضاً، أبدى رأيه الذي رأى أنه في حال حصول الزيارة، ينبغي إبلاغ الوفد اللبناني في لوزان بأن الزيارة أتت إستجابةً لطلب مبارك، والهدف منها يتلخص في ترتيب مسائل دينية عالقة بين الجانبين[78]. ليس معلوماً ماذا كان رأي والتر إيتان، لكن في نهاية المطاف الزيارة لم تحصل.

العلاقة الباردة تجاه الكنيسة المارونية انعكست أيضاً في حوادث أخرى: يبدو أن طلب مبارك الحصول على دعم مالي في أيلول 1949، الذي حُوِّل إلى شاريت[79]، لم تتم الموافقة عليه. الرسالة التي أرسلَها البطريرك عريضة إلى رئيس الدولة، فايتسمان، بواسطة الأب شاهين، رئيس الدير الماروني في يافا، وذكّره فيها بالمحادثات التي جرّت بينهما خلال فترة الإنتداب، جاء الرد عليها متأخراً، ومُختَصراً بالتحية فقط[80]. القوات الإسرائيلية إعتقلت متسللاً مارونياً عبر الحدود ووجدت في جيبه رسالة يطلبُ فيها مبارك من السلطات الإسرائيلية عدم طرد هذا المتسلل ومساعدته. المتسلل إعتُقل وطُرد لاحقاً. الأب شاهين قال إن يهوشواع فلامون طلب منه إبلاغ مبارك ألا يرى نفسه قنصلاً إسرائيلياً مخولاً إعطاء تأشيرات دخول إلى البلاد[81].

في 19 أيار 1955 تُوفي البطريرك عريضة، وعيّن الفاتيكان مكانه بولس المعوشي. البطريرك الجديد ولد عام 1894 في بلدة جزين جنوب جبل لبنان. شغل منصب كاهن في الولايات المتحدة على مدى عشر سنوات، وفي عام 1934 عُين مطراناً لصور. المعوشي اعتُبر مقرباً من الرئيس بشارة الخوري ورجل ثقة الفاتيكان، وفي حزيران 1948 ترأس لجنة الوصاية التي عيّنها الفاتيكان على البطريرك عريضة[82]. تعيين معوشي من قبل الفاتيكان جاء خلافاً للإجراءات المعتمدة في الكنيسة المارونية، والتي يقوم، وفقاً لها، «سينود» لبناني بانتخاب البطريرك[83]. خلافاً لسلفه، البطريرك الجديد أيّد القومية العربية إنطلاقاً من تصور أن عبد الناصر هو القوة الصاعدة في العالم العربي، ويُفضّل المسيحيون العمل تحت رعايته على أن يعملوا ضده، وأن يكونوا في الجانب الصحيح من المتراس عندما تحين ساعة الإنتصار. في خلفية موقفه هذا حضر أيضاً عداءٌ شخصي تجاه كميل شمعون، وهو عداءٌ دفعَهُ أثناء

في فترة الإنتداب نزلا عن المسرح في النصف الأول من الخمسينات: مطران بيروت، أغناطيوس مبارك، اضطُر إلى الإستقالة في 12 شباط 1952، تحت ضغط الفاتيكان، وجاء مكانه أغناطيوس زيادة، ربيب الفاتيكان[72]. وفي عام 1955 تُوفي البطريرك عريضة، العجوز المريض، الذي لم يلعب عملياً أي دور في السياسة اللبنانية في الخمسينات[73]. خليفتا عريضة ومبارك، اللذان عُيّنا من قِبل الفاتيكان، لم يكونا متعاطفين مع إسرائيل. على وجه خاص برز التغيير لدى بولس معوشي، خليفة عريضة، الذي أبدى تعاطفاً مع عبد الناصر والحركة القومية العربية، خلافاً للمواقف الإنفصالية لسلفه. هذه التطورات أُضيفت إليها رواسب حرب الإستقلال، وخصوصاً مشكلة اللاجئين الموارنة، والدعاية المناهضة لإسرائيل التي أدارها الفاتيكان والكنيسة المارونية بخصوص قضيتهم، مما عكّر العلاقات بين إسرائيل والكنيسة المارونية[74].

يمكن الوقوف على أحد التعبيرات البارزة للتغيير الذي طرأ على منظومة العلاقات مع الكنيسة، من خلال المقاربة الباردة التي أظهرتها وزارة الخارجية تجاه المطران أغناطيوس مبارك، المؤيد الأبرز للحركة الصهيونية خلال فترة الإنتداب. مبارك لم يتراجع عن مواقفه، وبعد حرب الإستقلال طالب بوقف الحُرم الإقتصادي المفروض على إسرائيل وعارض الدعاية المناهضة للصهيونية التي راجت في بيروت[75]. لكن في ضوء الضغوط التي مورست عليه من قبل الفاتيكان، إضطُر إلى إجراء تسوية مع الرئيس بشارة الخوري (1950) وعاد إلى تأييده، أو على الأقل إمتنع عن انتقاده وانتقاد حكمه[76]. في أيار 1957 توفي مبارك.

علاقات دولة إسرائيل مع مبارك تعرضت لضرر إبان حرب الإستقلال، عندما رُفض اقتراحه بشأن تنفيذ انقلاب ولم يتم التعامل مع طلبه بخصوص نازخي برعم بجدّية. برودة العلاقات مع مبارك إستمرت إلى ما بعد الحرب. في صيف 1949 أثيرت في وزارة الخارجية فكرة دعوة مبارك لزيارة إسرائيل من أجل تسوية مسألة النازحين الموارنة معه، على شاكلة الإتفاق الذي أُنجز مع رئيس طائفة الروم الكاثوليك في إسرائيل، الأسقف جورج حكيم. كذلك، كانت ثمة نية لاستغلال زيارة مبارك إلى إسرائيل للبحث في مسائل سياسية وتفنيد الدعاية المعادية التي مارستها الكنيسة الكاثوليكية ضد إسرائيل. لكن جدوى هذه الزيارة خضعت لفحص مسؤولي وزارة الخارجية، مقابل الضرر المحتمل الذي قد تتسبب به لعلاقات إسرائيل مع الحكم اللبناني، التي اعتُبرت أكثر أهمية. في

22 حزيران 1949 طَلَبَ وزير الخارجية، موشيه شاريت، من والتر إيتان، رئيس الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر لوزان، إبداء رأيه في زيارة مبارك إلى إسرائيل وما إذا كانت تلحق ضرراً بالعلاقات مع الحكومة اللبنانية والحوار مع الوفد اللبناني في لوزان[77]. شاريت، أيضاً، أبدى رأيه الذي رأى أنه في حال حصول الزيارة، ينبغي إبلاغ الوفد اللبناني في لوزان بأن الزيارة أتت إستجابةً لطلب مبارك، والهدف منها يتلخص في ترتيب مسائل دينية عالقة بين الجانبين[78]. ليس معلوماً ماذا كان رأي والتر إيتان، لكن في نهاية المطاف الزيارة لم تحصل.

العلاقة الباردة تجاه الكنيسة المارونية انعكست أيضاً في حوادث أخرى: يبدو أن طلب مبارك الحصول على دعم مالي في أيلول 1949، الذي حُوِّل إلى شاريت[79]، لم تتم الموافقة عليه. الرسالة التي أرسلّها البطريرك عريضة إلى رئيس الدولة، فايتسمان، بواسطة الأب شاهين، رئيس الدير الماروني في يافا، وذكّره فيها بالمحادثات التي جرّت بينهما خلال فترة الإنتداب، جاء الرد عليها متأخراً، ومُختَصراً بالتحية فقط[80]. القوات الإسرائيلية إعتقلت متسللاً مارونياً عبر الحدود ووجدت في جيبه رسالة يطلبُ فيها مبارك من السلطات الإسرائيلية عدم طرد هذا المتسلل ومساعدته. المتسلل إعتُقل وطُرد لاحقاً. الأب شاهين قال إن يهوشواع فلامون طلب منه إبلاغ مبارك ألا يرى نفسه قنصلاً إسرائيلياً مخولاً إعطاء تأشيرات دخول إلى البلاد[81].

في 19 أيار 1955 تُوفي البطريرك عريضة، وعيّن الفاتيكان مكانه بولس المعوشي. البطريرك الجديد ولد عام 1894 في بلدة جزين جنوب جبل لبنان. شغل منصب كاهن في الولايات المتحدة على مدى عشر سنوات، وفي عام 1934 عُين مطراناً لصور. المعوشي اعتُبر مقرباً من الرئيس بشارة الخوري ورجل ثقة الفاتيكان، وفي حزيران 1948 ترأس لجنة الوصاية التي عيّنها الفاتيكان على البطريرك عريضة[82]. تعيين معوشي من قبل الفاتيكان جاء خلافاً للإجراءات المعتمدة في الكنيسة المارونية، والتي يقوم، وفقاً لها، «سينود» لبناني بانتخاب البطريرك[83]. خلافاً لسلفه، البطريرك الجديد أيّد القومية العربية إنطلاقاً من تصور أن عبد الناصر هو القوة الصاعدة في العالم العربي، ويُفضّل المسيحيون العمل تحت رعايته على أن يعملوا ضده، وأن يكونوا في الجانب الصحيح من المتراس عندما تحين ساعة الإنتصار. في خلفية موقفه هذا حضر أيضاً عداءٌ شخصي تجاه كميل شمعون، وهو عداءٌ دفعَهُ أثناء

أزمة 1957–1958 إلى التعاطف مع المعارضة الناصرية، خلافاً لموقف غالبية الجمهور المسيحي[84] وجزء كبير من الكهنوت الماروني[85]، لكن تحت ظل تأييد الفاتيكان الذي رأى في المعوشي عاملَ جَسْرٍ بين المسيحيين والمسلمين[86]. في آذار 1958 ألقى البطريرك خطبة شدّد فيها على أن المصلحة اللبنانية والوعي القومي يحتّمان على لبنان التفاهم مع مصر وسوريا: «ناصر والقوتلي أرسلا إليّ رسائل قالا فيها إن لبنان بوجوده الحالي، المستقل والسيادي، لن يتضرر. هل في هذه الظروف نحجب عن إخوتنا هؤلاء الشعور المتناسب مع الشعور الذي أبدوه هم تجاهنا؟» سأل البطريرك، وأضاف: «هم يريدون من لبنان شيئاً واحداً فقط، وهو ألا يتحول إلى وكر للمؤامرات ضدهم»[87]. في ذروة الأزمة، في أيار 1958، شارك المعوشي في جزء كبير من الصراع السياسي، وتحوّل إلى أحد أعمدة المعارضة ضد نظام شمعون. وهكذا نشأت، للوهلة الأولى، مفارقة تمثلت في تموضع رأس الكنيسة المارونية ضد الحكومة الشرعية في بلاده وطلبه من رئيس الدولة الماروني الإستقالة وترك لبنان[88].

بعد موت عريضة، سافر وفدٌ يمثل الطائفة المارونية في إسرائيل في آب 1955 بإذنٍ من السلطات إلى لبنان لتهنئة البطريرك الجديد. الوفد، الأول من نوعه منذ قيام الدولة، جال في أرجاء لبنان والتقى بالبطريرك وشخصيات مرموقة من الطائفة المارونية. خلال لقائه بالبطريرك، جرى بحث مسألة قرية برعم ووضع الموارنة في إسرائيل[89]. عندما عاد الوفد إلى البلاد صرّح أعضاؤه لصحيفة «هآرتس» بأن البطريرك الجديد انتُخب، خلافاً لكل الإجراءات السابقة، بناءً على أمرِ تعيينٍ من البابا، ولو جرَتْ إنتخاباتٌ حرّة، فلا شك أنه كان سيتم انتخاب مطران بيروت، مبارك، الذي كان على مدى سنوات اليد اليمنى للبطريرك المتوفي[90].

خلال فترة الإنتداب، سُجلت علاقات عشوائية بين بولس المعوشي وشخصيات يهودية. أمنون يناي، المسؤول في مصلحة الأخبار، ويوسف فاين، مختار حانيتا، كان لهما مع المعوشي علاقات صداقة شخصية، عندما كان الأخير مطران صور[91]. المعوشي بنى في تلك الفترة علاقات جيدة مع يهوشواع فلامون أيضاً[92]، وكذلك التقى بحاييم فايتسمان، الذي كان يرافقه إلياهو إيلات[93]. (في لقاء أجراه مع دبلوماسيين إسرائيليين عام 1962، قال المعوشي إنه زار خلال فترة الإنتداب معهد فايتسمان وخرج منه بانطباع جيد من الكفاءة اليهودية)[94].

بعد تعيينه خليفةً لعريضة، لم يكن لدى وزارة الخارجية توقعاتٌ كثيرة بشأنه، خصوصاً في ضوء حقيقة أن تعيينَه جاء من الفاتيكان: «الآن، مع تعيين المعوشي، يجب أن نتوقع تعاطفاً كاملاً تقريباً للكنيسة المارونية مع سياسة الفاتيكان تجاه إسرائيل»، كتب يوسف هداس، المسؤول في قسم الأبحاث في وزارة الخارجية، في مقالة له عن الكنيسة المارونية بعد موت عريضة، نشرتها صحيفة «الشرق الجديد» (1955). «جراء ذلك، يجب أن نتوقّع على الأقل مظاهر تعاطف، وربما اتّخاذ موقف واضح ضد إسرائيل في حالات معينة، مثل مسألة تدويل القدس»، قال هداس في مقالته[95].

على هذه الخلفية، لم تُظهرْ وزارة الخارجية حماسةً لتجديد العلاقة مع المعوشي حتى بعد تعيينه بطريركاً. الأب شاهين، الذي سافر مرتين مع وفود من الطائفة المارونية في إسرائيل لتهنئة المعوشي بتعيينه، إتصل بوزارة الخارجية وطلب العمل على تقريب القلوب بين إسرائيل والبطريرك الجديد، منتقداً الطريقة غير المناسبة التي تتعامل بها السلطات الإسرائيلية مع الكنيسة المارونية. في ردّهم عليه، لفت مسؤولو وزارة الخارجية إلى مظاهر العداء من جانب الحكم اللبناني تجاه إسرائيل وشددوا على أنه «يجب على الزعماء الموارنة في لبنان اتّخاذ مبادرة إيجابية وأن يكونوا أكثر حضوراً في الحياة السياسية، وألا يكتفوا بتوقّع أفعال جيدة من جانب إسرائيل». مع ذلك، طُلب من الأب شاهين إيصال رسالة تقدير للبطريرك وطائفته باسم إسرائيل. الأب شاهين، من جانبه، أعرب عن خيبته لـ«التعامل اللامبالي من قبل مسؤولي الوزارة مع نيته الحسنة»[96].

الموقف المعادي للمعوشي تجاه الرئيس كميل شمعون أثناء الأزمة اللبنانية، وتعاطفه الكامل في عامَي 1957–1958 مع المعارضة ضدّه، أثارا استياءً في وزارة الخارجية، وشكّلا عقبةً أمام إقامة علاقة مباشرة معه[97]. العلاقة الأولى بين الجانبين نشأت فقط بعد الأزمة اللبنانية، في أيار 1959، أثناء زيارة المعوشي إلى روما. وزارة الخارجية أرسلت أمنون يناي إلى روما، صديق المعوشي من فترة الإنتداب، الذي وافق المعوشي على لقائه، بعد أن رفض لقاءَ السفير الإسرائيلي في روما، لأسباب تتعلق بالحذر. في لقائه مع يناي أوضح المعوشي أن المسيحيين في لبنان يؤيدون قيام دولة إسرائيل، لكن لأسباب مفهومة هم لا يقدرون على التعبير عن رأيهم هذا أو إقامة علاقة من أي نوعٍ مع إسرائيل. على كلا الجانبين الإحتفاظ بمشاعرهما وانتظار «ذلك اليوم السعيد الذي تحل فيه المشاكل»[98].

أزمة 1957–1958 إلى التعاطف مع المعارضة الناصرية، خلافاً لموقف غالبية الجمهور المسيحي[84] وجزء كبير من الكهنوت الماروني[85]، لكن تحت ظل تأييد الفاتيكان الذي رأى في المعوشي عاملَ جَسْرٍ بين المسيحيين والمسلمين[86]. في آذار 1958 ألقى البطريرك خطبة شدّد فيها على أن المصلحة اللبنانية والوعي القومي يحتّمان على لبنان التفاهم مع مصر وسوريا: «ناصر والقوتلي أرسلا إليّ رسائل قالا فيها إن لبنان بوجوده الحالي، المستقل والسيادي، لن يتضرر. هل في هذه الظروف نحجب عن إخوتنا هؤلاء الشعور المتناسب مع الشعور الذي أبدوه هم تجاهنا؟» سأل البطريرك، وأضاف: «هم يريدون من لبنان شيئا واحداً فقط، وهو ألا يتحول إلى وكر للمؤامرات ضدهم»[87]. في ذروة الأزمة، في أيار 1958، شارك المعوشي في جزء كبير من الصراع السياسي، وتحوّل إلى أحد أعمدة المعارضة ضد نظام شمعون. وهكذا نشأت، للوهلة الأولى، مفارقة تمثلت في تموضع رأس الكنيسة المارونية ضد الحكومة الشرعية في بلاده وطلبه من رئيس الدولة الماروني الإستقالة وترك لبنان[88].

بعد موت عريضة، سافر وفدٌ يمثل الطائفة المارونية في إسرائيل في آب 1955 بإذنٍ من السلطات إلى لبنان لتهنئة البطريرك الجديد. الوفد، الأول من نوعه منذ قيام الدولة، جال في أرجاء لبنان والتقى بالبطريرك وشخصيات مرموقة من الطائفة المارونية. خلال لقائه بالبطريرك، جرى بحث مسألة قرية برعم ووضع الموارنة في إسرائيل[89]. عندما عاد الوفد إلى البلاد صرّح أعضاؤه لصحيفة «هآرتس» بأن البطريرك الجديد انتُخب، خلافاً لكل الإجراءات السابقة، بناءً على أمرِ تعيينٍ من البابا، ولو جرتْ إنتخاباتٌ حرّة، فلا شك أنه كان سيتم انتخاب مطران بيروت، مبارك، الذي كان على مدى سنوات اليد اليمنى للبطريرك المتوفي[90].

خلال فترة الإنتداب، سُجلت علاقات عشوائية بين بولس المعوشي وشخصيات يهودية. أمنون يناي، المسؤول في مصلحة الأخبار، ويوسف فاين، مختار حانيتا، كان لهما مع المعوشي علاقات صداقة شخصية، عندما كان الأخير مطران صور[91]. المعوشي بنى في تلك الفترة علاقات جيدة مع يهوشواع فلامون أيضاً[92]، وكذلك التقى بحاييم فايتسمان، الذي كان يرافقه إلياهو إيلات[93]. (في لقاءٍ أجراه مع دبلوماسيين إسرائيليين عام 1962، قال المعوشي إنه زار خلال فترة الإنتداب معهد فايتسمان وخرج منه بانطباعٍ جيد من الكفاءة اليهودية)[94].

بعد تعيينه خليفةً لعريضة، لم يكن لدى وزارة الخارجية توقعاتٌ كثيرة بشأنه، خصوصاً في ضوء حقيقة أن تعيينَه جاء من الفاتيكان: «الآن، مع تعيين المعوشي، يجب أن نتوقع تعاطفاً كاملاً تقريباً للكنيسة المارونية مع سياسة الفاتيكان تجاه إسرائيل»، كتب يوسف هداس، المسؤول في قسم الأبحاث في وزارة الخارجية، في مقالة له عن الكنيسة المارونية بعد موت عريضة، نشرتها صحيفة «الشرق الجديد» (1955). «جراء ذلك، يجب أن نتوقّع على الأقل مظاهر تعاطف، وربما اتّخاذ موقف واضح ضد إسرائيل في حالات معينة، مثل مسألة تدويل القدس»، قال هداس في مقالته[95].

على هذه الخلفية، لم تُظهرْ وزارة الخارجية حماسةً لتجديد العلاقة مع المعوشي حتى بعد تعيينه بطريركاً. الأب شاهين، الذي سافر مرتين مع وفود من الطائفة المارونية في إسرائيل لتهنئة المعوشي بتعيينه، إتصل بوزارة الخارجية وطلب العمل على تقريب القلوب بين إسرائيل والبطريرك الجديد، منتقداً الطريقة غير المناسبة التي تتعامل بها السلطات الإسرائيلية مع الكنيسة المارونية. في ردّهم عليه، لفت مسؤولو وزارة الخارجية إلى مظاهر العداء من جانب الحكم اللبناني تجاه إسرائيل وشددوا على أنه «يجب على الزعماء الموارنة في لبنان اتّخاذ مبادرة إيجابية وأن يكونوا أكثر حضوراً في الحياة السياسية، وألا يكتفوا بتوقّع أفعالٍ جيدة من جانب إسرائيل». مع ذلك، طُلب من الأب شاهين إيصال رسالة تقدير للبطريرك وطائفته باسم إسرائيل. الأب شاهين، من جانبه، أعرب عن خيبته لـ«التعامل اللامبالي من قبل مسؤولي الوزارة مع نيته الحسنة»[96].

الموقف المعادي للمعوشي تجاه الرئيس كميل شمعون أثناء الأزمة اللبنانية، وتعاطفه الكامل في عامَي 1957–1958 مع المعارضة ضدّه، أثارا استياءً في وزارة الخارجية، وشكّلا عقبةً أمام إقامة علاقة مباشرة معه[97]. العلاقة الأولى بين الجانبين نشأت فقط بعد الأزمة اللبنانية، في أيار 1959، أثناء زيارة المعوشي إلى روما. وزارة الخارجية أرسلت أمنون يناي إلى روما، صديق المعوشي من فترة الإنتداب، الذي وافق المعوشي على لقائه، بعد أن رفض لقاءَ السفير الإسرائيلي في روما، لأسباب تتعلق بالحذر. في لقائه مع يناي أوضح المعوشي أن المسيحيين في لبنان يؤيدون قيام دولة إسرائيل، لكن لأسباب مفهومة هم لا يقدرون على التعبير عن رأيهم هذا أو إقامة علاقة من أي نوعٍ مع إسرائيل. على كلا الجانبين الإحتفاظ بمشاعرهما وانتظار «ذلك اليوم السعيد الذي تحل فيه المشاكل»[98].

اللقاء الثاني مع المعوشي، هذه المرة مع دبلوماسيَين إسرائيليَين، جرى بعد ثلاثة سنوات ونصف في كليفلاند بالولايات المتحدة. اللقاء عُقد في 2 أيلول 1962، وشارك فيه عن الجانب الإسرائيلي يعقوب هرتسوغ، السفير الإسرائيلي في كندا، وشاؤول بار-حاييم، مستشار شؤون الشرق الأوسط في السفارة الإسرائيلية بواشنطن. الموقف الذي عرضه البطريرك في اللقاء كان هذه المرة مختلفاً بشكل كلّي عن مواقفه المعروفة في الخمسينات. فقد انتقد بشدة التآمر الناصري في سوريا ولبنان وبرّر مواقفه الناصرية السابقة بخوفه على أبناء طائفته في لبنان. مع ذلك، لم يكن المعوشي مستعداً للذهاب بعيداً في الإستجابة لطلب محاوريه الإسرائيليين بالعمل على تخفيف حدّة مواقف الرئيس اللبناني فؤاد شهاب المعادية لإسرائيل، واكتفى بتقديم وعودٍ عامة وغيرِ ملزمة. وأوضح المعوشي أن عليه أن يتصرّف بحذر شديد لأن طائفته تحارب من أجل وجودها «وأي انحراف في الشأن الإسرائيلي من شأنه أن يثير حفيظة المسلمين ضدها». كما أنه لم يستجب لطلب إقامة علاقة ثابتة مع مسؤولي وزارة الخارجية وتبادل الآراء، وقال، في ختام اللقاء، إن الهدف من لقائه هذا هو بشكل أساسي ضمان وجود قناة اتصال مع إسرائيل لِحالِ تعرُّض الطائفة المارونية في لبنان للخطر واحتياجها إلى مساعدة إسرائيل»[99].

هذان اللقاءان كانا بمثابة مؤشر على استئناف العلاقة بين إسرائيل والبطريرك الماروني، التي كانت قائمة خلال فترة الإنتداب وانقطعت في الخمسينات. لكن في الوقت نفسه، جسّد هذان اللقاءان، من حيث مضمونهما، التغيير الذي طرأ على العلاقة بين إسرائيل والطائفة المارونية بعد قيام دولة إسرائيل: التصور الذي ساد في أوساط الحركة الصهيونية بأن الكنيسة المارونية هي عاملٌ مهمّ ورئيسي في لبنان استُبدل بالتصور السياسي للقيادة الإسرائيلية الذي رأى أن الكنيسة المارونية ليست عاملاً مهماً في المنظومة السياسية اللبنانية. أما التوقعات بأن تلعب الكنيسة دوراً مركزياً في الصراع من أجل استقلال لبنان والحفاظ على طابعه المسيحي، فقد حلّ مكانها استياءٌ من مدّ البطريرك إحدى يديه للناصريين والمسلمين أثناء أزمة 1957–1958. المودة في العلاقة بين الجانبين تبخّرت، فيما الإتصال الجاري بين شخصيات إسرائيلية رفيعة وزعماء الكنيسة أخلى مكانه لاتصالات عشوائية، فاقدة للقيمة العملية، مع موظفين صغار نسبياً في وزارة الخارجية، بدأت فقط بعد أربع سنوات من انتخاب المعوشي بطريركاً.

3. بيار وريمون إدّه (أبناء إميل إدّه)

في 27 أيلول 1949 تُوفي إميل إدّه بسكتة قلبية. إدّه كان الشخصية اللبنانية الرئيسية التي أقامت معها الحركة الصهيونية علاقات إبّان فترة الإنتداب. وفاة إدّه أبعدت عن السياسة اللبنانية شخصيةً خلافية، وجد الكثير من محافل المعارضة صعوبة في التعاون معها، وأتاح نسج علاقات، استوثقت مع السنين، بين وَلَدَيه وغالبية أحزاب المعارضة[100].

وَلَدَا إدّه، البكر ريمون، والصغير بيار، عملا بعد وفاة والدهما على ترميم «الكتلة الوطنية» وتنظيم وبلورة أنصارها في قضاء جبيل في الشمال. من بين الولدين، اللذين تنافسا على زعامة الحزب، برز الكبير ريمون، الذي احتلّ مكان والده في زعامة «الكتلة الوطنية». في عام 1953 وعام 1957 إنتُخب ريمون ممثلاً عن جبل لبنان في البرلمان اللبناني وكان أحد أعضاء لجنة الخارجية ولجنة القانون والقضاء. في انتخابات الرئاسة عام 1958، كان ريمون المرشح الوحيد الذي نافس فؤاد شهاب، وبعدها عُين وزيرا للداخلية، العمل، الشؤون الإجتماعية والبريد في حكومة رشيد كرامي المُقلّصة[101]. بيار إدّه، الإبن الأصغر، ساعد كميل شمعون في الوصول إلى الحكم، وحصل جراء ذلك على وزارة المالية إلى أن استقال منها في 7 أيلول 1955، على ما يبدو نتيجة خلافات بينه وبين معظم أعضاء الحكومة حول قضية إعفاء الشركات الجديدة من الضرائب. في حزيران 1957 إنتُخب هو أيضاً نائباً في البرلمان اللبناني. في آذار 1958 عُين وزيراً للمالية في حكومة سامي الصلح، لكنه استقال من منصبه لأسباب صحية على الأرجح. في نهاية عام 1958، وقع الإختيار على بيار ليشغل منصب مدير «بنك بيروت الرياض» المشترك للرأسمال اللبناني والسعودي، مما جعله يتفرغ لعالم الأعمال[102]. التدقيق في السيرة السياسية للرجلين يُشير إلى أنه في نهاية الخمسينات تعزّزت مكانة ريمون إدّه في الحلبة السياسية اللبنانية فيما تراجعت مكانة أخيه بيار، ربما بسبب إعتباره محسوباً على كميل شمعون.

من بين الأخوين، كان بيار معروفاً أكثر لإلياهو ساسون وطوبيا أرزي منذ أيام صباه. بداية معرفة أرزي به كانت عام 1942 عندما كان بيار يدرس في كلية الحقوق. طوبيا أرزي اعتبر آنذاك أن بيار شاب موهوب وواعد وأن أباه يفضله على إبنه البكر ريمون[103]. بيار شارك في لقاء عقده أرزي مع إميل إدّه في باريس عام 1948، وبحسب أرزي أبدى الشاب نزعةً للإستجابة لمعظم الإقتراحات التي طرحها الممثلون الإسرائيليون أمام إميل إدّه، «لكن كان

واضحاً أن أباه يلجمه»[104]. لدى تطرقه إلى كلا الأخوين، يُلاحظ تفضيل واضح لدى أرزي: في مقابل الثناء الذي أغدقه على بيار في التقارير التي رفعها إلى القدس من مكان تواجده في بوينس آيرس، فإنه استبعد كلياً أخاه البكر ريمون، ووصفه بالرجل «الذي أمضى حياته غارقاً في المادة واللعب وإضاعة الوقت في حياة الترف...»[105]. في ضوء هذا التفضيل، الذي على ما يبدو لم يكن رأي أرزي وحده، إختارت وزارة الخارجية المراهنة على بيار متجاهلة الإبن البكر ريمون، الذي لعب دوراً أكثر أهمية من أخيه في السياسة اللبنانية.

بعد انتخاب شمعون رئيساً وانخراط بيار في الحكومة اللبنانية الجديدة، بدأت وزارة الخارجية دراسة السبل لاستئناف العلاقة معه. في آب 1953، أرسل إلى بيروت رجل اتصال بهدف إقامة تواصل معه، وبعد سنة من ذلك، جرى استغلال زيارة أجراها بيار إلى الأرجنتين لعقد لقاء بينه وبين طوبيا أرزي، الذي كان يعمل في السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس[106]. أرزي علم بشأن زيارة بيار إلى بوينس آيرس بالصدفة، من خلال حديث بين زوجتي دبلوماسيَين كانتا في زيارة خاصة إلى زوجته[107]. بين أرزي وبيار إدّه عُقدت في نهاية آب 1954 أربعة لقاءات، ثلاث منها في فندق إده وواحد في بيت أرزي[108]. المحادثات بين الرجلين تركزت حول علاقات إسرائيل بالحكم في لبنان، وليس بالضرورة حول العلاقات مع إده وأنصاره. في المحادثات طُرحت المواضيع التالية[109]:

أ- علاقات إسرائيل مع الحكومة اللبنانية. أرزي قال إن الكثيرين في إسرائيل لا يزالون يعتقدون أن التاريخ والجغرافيا يُحتمان على إسرائيل ولبنان إقامة علاقات جيدة فيما بينهما، ولو حتى في المستقبل البعيد. وشكا من الموقف اللبناني المتطرف في المحافل الدولية، (في هذا الإطار تمت الإشارة إلى أداء ممثلي لبنان في الفاتيكان والأمم المتحدة)، الذي هو أحياناً أكثر تطرفاً من موقف المسلمين والعرب أنفسهم. إدّه أجاب بأنه والمسيحيين في لبنان يؤمنون بالتعاون مع إسرائيل في المستقبل، لكنهم مضطرون لاتخاذ مواقف معادية لإسرائيل لاعتبارات داخلية، من أجل إرضاء المسلمين. ورداً على سؤال أرزي حوّل كيف يمكن في هذه الظروف «أن نبيع» في إسرائيل فكرة التعاون المستقبلي مع لبنان؟ قال إدّه إنه لا يملك جواباً على ذلك، وأنه من الواضح له أن عدد المؤمنين بالتعاون بين إسرائيل ولبنان يتراجع، سواء في إسرائيل أو وسط المسيحيين في لبنان. أرزي سأله كيف كان سيتصرف لو انتُخب رئيساً؟ إده أجاب

بصراحة أنه إذا وصل إلى كرسي الرئاسة، فسوف يضطر هو أيضاً إلى اتّباع الخط السياسي الذي يتبعه الحكم اللبناني الحالي تجاه إسرائيل.

ب- مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. أرزي وإدّه تحدثا مطولاً حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي أثارت قلق الحكم اللبناني بشكل كبير، وخصوصاً المسيحيين في لبنان. إدّه قال إن المسؤولية عن المشاكل التي أوجدها اللاجئون في لبنان تُحمل لإسرائيل وتتسبب بمواقف معادية ضدها، سواء وسط الجمهور المسيحي أو وسط الجمهور المسلم: «إسرائيل جَلَبَت علينا هذا الوباء. مئة ألف لاجئ مسلم أخلّوا بالتوازن الديموغرافي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، وتسببوا بالفساد في لبنان (سرقة، قتل، اغتصاب وما شاكل)، كما أدّوا إلى التنافس في التجارة والعمالة الرخيصة التي أضرت بالعامل اللبناني وما شاكل». إده طلب إيصال رسالة إلى إسرائيل بأنه يجدر بها، عندما تبدأ بمعالجة مشكلة اللاجئين، أن تبدأ من لبنان وليس من دولة أخرى. هذا الأمر سيساعد المسيحيين في لبنان ويوجد أجواء أكثر راحة للتقارب بينهم وبين إسرائيل.

ج- استغلال مياه الليطاني. إدّه قال إن موقف إسرائيل بخصوص ضم نهر الليطاني إلى خطة المياه الإقليمية الخاصة بجونستون أثارت رد فعل حاد في لبنان، بما في ذلك وسط المسيحيين. هذا الأمر فتح المجال لاتهام إسرائيل بأنها تتآمر لاحتلال جنوب لبنان وسرقة مياهه. أرزي أشار إلى أن إخلاء المناطق التي احتلّها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان عام 1948 يدل على أن إسرائيل ليس لديها مؤامرات من هذا النوع، فردَّ عليه إدّه: «الجمهور غير قادر على التفكير بهذه الطريقة المنطقية، وعند التحريض لا يذكرون له الوضع الذي كان عام 1948». إدّه طلب من أرزي أن يوصل رأيه إلى وزير الخارجية شاريت بأن اللبنانيين بأنفسهم وبمالهم سوف ينفّذون خطة الليطاني من خارج إطار الخطة الإقليمية، بل يُحتمل أن يحصلوا على مساعدة أميركية في سبيل ذلك.

د- ضم إسرائيل ولبنان إلى خطط دفاع إقليمي تابعة للولايات المتحدة. أرزي وإده تداولا في النشاط الأميركي الهادف إلى الدفع قدماً بخطط دفاعية إقليمية في الشرق الأوسط. إده أعرب عن رأيه، الذي قال إنه يمثل الكثير من اللبنانيين، بأن على

الأميركيين أن يُبرموا معاهدات منفصلة وثنائية مع كل واحدة من الدول الواقعة خارج «الحزام الشمالي» (تركيا، إيران، باكستان). بالنسبة لإسرائيل، هذا الأمر سيحلّ لها مشكلة ضمّها إلى الحلف الدفاعي الإقليمي. وبالنسبة للبنان، هذه هي الطريق لضمان وجوده، في ضوء خشيته من «الحلف الجماعي العربي» الذي من شأنه أن يؤدّي إلى دخول السوريين أو العراقيين إليه. أضاف إده أنه من الواضح للبنانيين بأنه «عندما يدخل هؤلاء إلى لبنان، فإنهم لن يخرجوا منه». إدّه قال إنه ينوي الحديث بهذا الشأن مع دالس ومسؤولي وزارة الخارجية الأميركية خلال زيارته القريبة إلى الولايات المتحدة.

هـ- النشاط في أوساط الإغتراب اللبناني في أميركا اللاتينية والولايات المتحدة. إده أبلغ آرزي أن هدف زيارته إلى الأرجنتين والبرازيل وبعد ذلك الولايات المتحدة هو إقامة تواصل مع الإغتراب اللبناني. آرزي ردّ بأن القيام بزيارات قصيرة ومتباعدة إلى هذه الدول غير كاف، بل يجب إرسال شخصية يُعتمد عليها من لبنان لتعمل على إقامة تواصل منهجي ونشاط دعائي منتظم في أوساط الإغتراب اللبناني. وذكّر آرزي في هذا الإطار بنشاط إسرائيل في أوساط الجاليات اليهودية في العالم، وهو نشاط يُعتبر أحد دعائم السياسة الإسرائيلية. إدّه أجاب بأن حزبَه للأسف لا يملك التنظيم ولا الأموال المطلوبة لهكذا نشاط، ولو على مستوى أكثر تواضعاً. آرزي إقترح تحديد أفراد لبنانيين موثوقين ويمكن الإعتماد عليهم في الأرجنتين ليَتصدّوا لنشاط من هذا النوع ، فَرَدَّ إدّه بأنه لم يعثر على أشخاص مناسبين لذلك. كما شكّك إده بجدوى هذا الأمر، معتبراً أنه من الخطأ مقارنة الإغتراب اللبناني بالمنفى اليهودي لأن الإغتراب اللبناني يختلط ويذوب في السكان المحليين، فيما الدين اليهودي يُحصّن اليهود في المنفى.

و- علاقات بيار إده مع إسرائيل. في بداية اللقاء تحدث إده عن فشل أبيه بسبب إعتماده الزائد على الفرنسيين، وقال إنه لن يكرر هذا الخطأ، في إشارة واضحة إلى موقفه بشأن علاقاته المستقبلية مع إسرائيل[110]. إده أوضح في سياق الحديث، بقدرٍ كبير من الصراحة، أنه، رغم تعاطفه مع إسرائيل وصداقته الشخصية لآرزي، غير قادر وغير مستعد للدفع قدماً بعلاقات إسرائيل – لبنان (على سبيل المثال: التحدث مع الرئيس

شمعون بهذا الشأن) وإيجاد تحوّل في الموقف اللبناني العدائي تجاه إسرائيل[111].

في ختام اللقاء، اتفق آرزي مع إده على ترتيبات للتواصل المستقبلي، لكن إقتراح آرزي بأن يُجري ممثلون إسرائيليون إتصالاً بإده أثناء مكوثه في الولايات المتحدة اصطدم بردٍّ متحفظ[112]. إده طلب وألحّ في طلبه بأن يبقى أمر لقاءاته مع الإسرائيليين سراً، ووافق على الإجتماع بشخصيات رفيعة فقط. آرزي «هدّأ روعه» وقال له إن آبا إيفين ورؤوفين شيلواح موجودين في الولايات المتحدة[113]. ورغم أن وزارة الخارجية لم تعطِ أهمية خاصة للقاء إده[114]، فإن مسؤولين فيها حاولوا التواصل معه خلال الأشهر الثلاثة التي أمضاها في الولايات المتحدة وأوروبا، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، على ما يبدو بسبب عدم وجود مصلحة لديه في الإلتقاء بممثلين إسرائيليين[115]. كذلك التراسل بين آرزي وإده، في أيار–حزيران 1955، بهدف تنظيم لقاء في أوروبا، لم يُثمر أية نتيجة[116].

اللقاء بين آرزي وبيار إدّه كان حلقة ليس لها تتمة. علاوة على ذلك، في نهاية الخمسينات، بدأ يبرز ريمون إده تحديداً في السياسة اللبنانية، الإبن البكر لإميل، الذي تجاهله كلياً آرزي ووزارة الخارجية، رغم أنه في بداية مشواره السياسي لم يكن معادياً لإسرائيل. في تحليل شخصيته، الذي كتبه قسم الأبحاث في وزارة الخارجية، في نيسان 1961 جاء أن في عام 1949 قال ريمون إده إن قيام دولة يهودية في أرض إسرائيل أمرٌ جيد للبنان والمسيحيين[117]. لكن إدّه طوّر مع الوقت عداءً لإسرائيل، نشأ برأينا من سعيه إلى التخلص من دمغة «الخيانة» التي لصقت بأبيه، وكذلك من تعاطي مسؤولي وزارة الخارجية المُتنكّر له وتفضيلهم لأخيه عليه.

علاقات إميل إده مع الحركة الصهيونية لم يكن لها، بناء على ما تقدم، إستمرارية. وَلَداه فضّلا، في نهاية المطاف، الإندماج في خط نظام شمعون المعادي لإسرائيل. ريمون إده، الموجود في المنفى بباريس بسبب معارضته للسوريين خلال الحرب الأهلية (1975–1976) لا يزال يُظهر مقاربةً معاديةً علناً لإسرائيل حتى يومنا هذا.

4. حميد فرنجية- شخصية مارونية كبيرة من شمال جبل لبنان

خلال الخمسينات أقامت وزارة الخارجية علاقةً غير مباشرة مع حميد فرنجية، ماروني إبن عائلة إقطاعية مهمة في زغرتا شمال جبل لبنان. حميد فرنجية، خصم إميل إده، كان عضو برلمان منذ أواخر الثلاثينات، وفي الأربعينات شغل منصب وزاري في حكومات كثيرة، في الغالب وزير الخارجية ووزير التربية الوطنية. في أواخر عهد بشارة الخوري رأى حميد فرنجية نفسه مرشحاً للرئاسة فتنافس مع كميل شمعون. في عام 1957 أصيب فرنجية بسكتة دماغية فورث مكانَه أخوه، سليمان فرنجية، العتيد بأن يصبح رئيس لبنان في آب 1970.

يبدو أن حميد فرنجية، الذي أبدى بشكل جوهري عداءً تجاه إسرائيل والصهيونية، لم يكن مستعداً لإقامة اتصال مباشر مع مسؤولي وزارة الخارجية، ولذلك جرى التواصل معه بشكل متقطع بواسطة الدكتور تسفي فايتسمان (دوريئيل)[118].

اللقاء الأول لفايتسمان مع حميد فرنجية جرى في مكتب فرنجية ببيروت، في 15 كانون أول 1949، في وقتٍ لم يكن فرنجية عضواً في الحكومة اللبنانية. خلال الحديث، شرح فرنجية بصراحة الصعوبات التي يواجهها المسيحيون في لبنان فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل (راجع علاقات إسرائيل مع الحكومة اللبنانية)[119]. في أيار 1953، إلتقى الدكتور فايتسمان مرة أخرى بحميد فرنجية في بيروت، في إطار جولة محادثات مع شخصيات لبنانية أجراها أثناء زيارته إلى لبنان. فرنجية قال أمامه إنه لا يرى في المستقبل القريب أية فرصة لتسوية إسرائيلية-عربية وأن العرب لا مصلحة لديهم في ذلك. وأضاف فرنجية أن مفتاح حل الصراع العربي-الإسرائيلي موجود بيد مصر، لكنه لا يرى أية مصلحة مصرية جدّية للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل[120].

5. شارل مالك (ممثل لبنان في الأمم المتحدة ووزير الخارجية)

شارل مالك، روم-أرثودوكسي، من مواليد 1906، دكتور في الفيزياء والفلسفة في الجامعة الأميركية ببيروت وجامعة هارفرد في الولايات المتحدة. في مطلع الخمسينات، عندما كان سفيراً للبنان في الولايات المتحدة وممثله في الأمم المتحدة، إعتاد إجراء لقاءاتٍ واتصالاتٍ

مع ممثلين إسرائيليين علناً وسراً. وذلك رغم تصريحاته اللاذعة ضد إسرائيل من على منبر الأمم المتحدة انسجاماً مع السياسة اللبنانية الرسمية[121]. غدعون رفائيل، في كتابه «في سر الأمم» كتب حول ذلك[122]:

«على مدى سنوات، جلس إلى يميني، في جلسات اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، شارل مالك، ممثل لبنان. كان يصافحني دون أي تَخَفٍّ عندما كان يجلس في مقعده ويفتح حديثاً نشطاً حول شؤون اللجنة وأحداث اليوم. الآخرون كانوا يستمتعون بما يشاهدونه، باستثناء الجالس على يساري، ممثل العراق...»

بالإضافة إلى تبادل الحوار العلني، أجرى مالك لقاءاتٍ سرية مع ممثلين إسرائيليين تم خلالها تداول المسائل السياسية الراهنة. في 30 نيسان 1949 رفع طوبيا آرزي تقريرا حول لقائه بشارل مالك في نيويورك. الحديث بينهما دار حول نشاط إسرائيل الرامي إلى قبولها في الأمم المتحدة، إنقلاب حسني الزعيم في سوريا، قضايا إقتصادية إقليمية وعلاقات تجارية مستقبلية بين إسرائيل ولبنان (آرزي ذكّر مالك أن المستوطنات اليهودية كانت في الماضي الزبون الأفضل للبنان في مجالي الزراعة والسياحة). في تقريره حول اللقاء، أشار آرزي إلى أن مالك طلب اللقاء به مرة ثانية، بعد أسبوعين[123]. يبدو أن محادثاتٍ كهذه جرت بين الفينة والأخرى، لكنها كانت تفتقد إلى مضمونٍ عملي.

في عام 1956 عُيّن مالك وزيراً للخارجية في حكومة سامي الصلح، تعيينٌ كان ذا بُعدٍ سياسي في ضوء آراء مالك الواضحة في موالاتها للغرب. في حزيران 1957 نشرت وسائل إعلام مصرية رسائل، إدعت أنها متبادلة بين سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، آبا إيفين، وشارل مالك، وزير الخارجية اللبناني. في هذه الرسائل، تعهّد مالك بتقريب لبنان من إسرائيل، فيما رد آبا إيفين بأن تل أبيب ستُقدّر جداً موقفه. وزارة الخارجية أمرت إيفين بنفي صحة هذه الرسائل[124].

في آذار 1958، أثناء الأزمة اللبنانية، إقترح إلياهو ساسون، سفير إسرائيل في روما، على مدير عام وزارة الخارجية الإستفادة من الخدمات الفرنسية الجيدة من أجل إقامة قناة إتصال مباشرة مع كميل شمعون ووزير الخارجية شارل مالك. إقتراح ساسون حصل على الموافقة، وعمدت وزارة الخارجية إلى الإتصال بالفرنسيين بهذا الخصوص[125]. الإتصال بالفرنسيين لم يؤدِّ إلى نتيجة عملية على ما يبدو، برغم التمكن من إقامة قناة إتصال

مباشرة مع شارك مالك. بين مالك وآبا إيفين، سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، عُقدت عدة لقاءات في واشنطن وكذلك في نيويورك على ما يبدو، جرى خلالها تداول طلبات لبنان بأن تشد إسرائيل على يد الأميركيين والأمم المتحدة للحفاظ على إستقلال لبنان. هذا «الخرق» في المجال الدبلوماسي الذي حصل إبّان الأزمة اللبنانية، وفقاً لإفادة إيفين، كان له انعكاسات على المستوى الشخصي: عندما وُلد إبن شارل مالك، أرسل إليه إيفين برقية تهنئة، وعندما وُلدت بنت لإيفين، أرسل مالك برقية تهنئة[126].

في أيار 1959، عندما كان يشغل منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، زار شارل مالك الجناح الإسرائيلي في المعرض التجاري الذي نُظّم في نيويورك. عنوان صحيفة «نيويورك تايمز» آنذاك تضمن صورة ظهر فيهما مالك يرفع كأساً مع دبلوماسيَين إسرائيليَين. هذه القضية كانت موضع تداول مكثف في الإعلام وأثارت عاصفة سياسية في لبنان وإدانات ضد مالك من قبل وزير الخارجية اللبناني. كذلك في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية وُجهت إنتقادات ضد تضخيم مركز الإعلام الإسرائيلي في نيويورك لموضوع الزيارة: «التوسع الزائد في نشر خطوة كهذه يتسبب قبل أي شيء آخر بضرر معنوي للرجل نفسه، ويتيح الفرصة لإدانته بوصفه «صديق للصهاينة»، ومن شأنه أن يَحولَ دون الليبرالية في العلاقات مع سياسيين عرب آخرين كهؤلاء»[127]. مالك، من جهته، سارع إلى التوضيح بأنه ذهب صدفة إلى المكان وأن وجوده في الجناح الإسرائيلي لا يعكس تغييرا في موقفه أو موقف لبنان تجاه إسرائيل[128].

العلاقات مع الشيعة

علاقات حسن الجوار، التي سادت بين المستوطنات اليهودية في الشمال وجيرانها الشيعة على الجانب الآخر من الحدود تضرّرت خلال حرب الإستقلال وتشوشت كلياً في الخمسينات. المسار لم يحصل دفعة واحدة، بل استمر لسنوات. في مطلع الخمسينات، كان بعض الشيعة من قرى جنوب لبنان لا يزالون يزورون معارفهم من فترة الإنتداب في المستوطنات اليهودية، وذلك بهدف استئناف العلاقات التي قُطعت في فترة الحرب، ولحل قضايا تجارية بقيت عالقة أو لمحاولة بيع أراضٍ بقيت ضمن المناطق الإسرائيلية، وراء الحدود الدولية. سكان القرى الشيعية، مثل العَديسة، الخيام، الطيبة وبنت جبيل،

حوّلوا العلاقات التجارية القانونية إلى عمليات تهريب على مستوى واسع[129]. الزعماء المحليون وسكان القرى المجاورة للحدود كانوا لا يزالون يتصلون بجيرانهم اليهود لأجل المساعدات: في آذار 1951 توجّه السكان المسيحيون من قرية علما الشعب إلى حانيتا (التي كان يوجد معها علاقات جيدة إبان فترة الإنتداب) لأجل الحصول على حصانة ضد جيرانهم الشيعة؛ مؤيدو أحد الزعماء المحليين في القرى الحدودية طلبوا من مستوطنة إيلون الحصول على سلاح وذخيرة من أجل معركة الإنتخابات البرلمانية القريبة في حينه[130].

عند منتصف الخمسينات، توقفت كلياً، إلى حد ما، علاقات حسن الجوار التي كانت قائمة إبان فترة الإنتداب ونَشَأت قطيعة بين إسرائيل والشيعة في جنوب لبنان، كانت مرفقةً بمشاعر عدائية لدى الشيعة ضد إسرائيل. في جذور المشكلة حضرت برأينا ثلاثة أسباب رئيسية:

تغيير الحدود بين إسرائيل ولبنان، التي تحولت من حدود مفتوحة إلى سياج أمني.

إنعدام الوعي في إسرائيل بأهمية الطائفة الشيعية وأهمية تنمية علاقات حسن الجوار مع الشيعة في جنوب لبنان (ظاهرة معروفة جداً من فترة الإنتداب).

التحولات السياسية والإجتماعية التي طرأت في الخمسينات داخل الوسط الشيعي في لبنان.

1. تغيير طابع الحدود اللبنانية وأبعاده

خلال فترة الإنتداب كانت الحدود بين إسرائيل ولبنان مفتوحة، وأخذ الأمر بين سلطتي الإنتداب، اللتين كانتا صديقتين، بعداً سياسياً تكرس في اتفاق حسن الجوار في عام 1926، الذي سمح بحرية الحركة للسكان المحليين لغرض التجارة، العمل وإقامة العلاقات الإجتماعية. حرب الإستقلال شكلت تغييرا جوهرياً في طبيعة هذه الحدود. في مطلع الخمسينات تحوّلت الحدود بشكل واضح إلى سياج أمني بين دولتين عدوّتين وأغلقت تماما أمام الحركة، باستثناء نقطة عبور خاضعة للمراقبة في رأس الناقورة. سياسة إسرائيل في الخمسينات سَعَت إلى توسيع السياج الأمني، سواء لاعتباراتٍ أمنية (الحرب

والتسلل) أو لاعتبارات سياسية (بممارسة سيادتها في المناطق التي احتلتها خلال حرب الإستقلال). الحكومة اللبنانية إضطُرت كذلك إلى اتخاذ خطوات وقائية أمنية على طول الحدود، خصوصاً في ظل اتساع ظاهرة التسلل في منتصف الخمسينات وتنامي الخشية من عمليات إسرائيلية عقابية.

التغيير في طبيعة الحدود أدّى تدريجياً إلى وقف علاقات حسن الجوار بين الشيعة والسكان الإسرائيليين في الجانب الآخر من الحدود. عبور الحدود كان مقترناً بخطر شخصي كلما ازدادت الإجراءات الوقائية الإسرائيلية واللبنانية في أعقاب زيادة عمليات التسلل. العلاقات الإجتماعية بين الشيعة وجيرانهم الإسرائيليين كانت محفوفة أيضا بخطر المحاكمة بتهمة التجسس والتواصل مع «العدو»، والصحافة اللبنانية امتلأت في الخمسينات بأخبار عن إلقاء القبض على «جواسيس» في القرى الحدودية. في ضوء ذلك، تغيّر طابع العلاقات مع الشيعة في جنوب لبنان: لم يعد هناك علاقات إجتماعية وعلاقات حسن جوار، وإنما علاقات إستخبارية بشكل أساسي، عن طريق الإستخبارات العسكرية، هدفها الرئيسي جمع المعلومات الإستخبارية[131].

التغيير في طابع الحدود أضر من الناحية الإقتصادية بالسكان اللبنانيين الذي سكنوا على مقربة من الحدود وخصوصاً أبناء الطائفة الشيعية: الخط الحدودي بين إسرائيل ولبنان عَبَر في أراضٍ تابعة لقرى شيعية، من بينها ميس الجبل، بليدا، كفركلا، عيترون ومارون الراس. في مطّلع الخمسينات واصل أصحاب الأراضي الواقعة ضمن نطاق أرض إسرائيل حراثتها متجاهلين وجود الحدود. لكن بالتدريج، كلما زادت وتيرة تحويل الحدود إلى سياج أمني زادت معها صعوبات أصحاب الأراضي اللبنانيين على حراثة أراضيهم. هكذا فقد نحو 2,000 فلاح، معظمهم شيعة، أراضيهم في نطاق أرض إسرائيل، وهي أراضٍ تجاوزت مساحتها 12,000 دونم[132].

إضافة إلى ذلك، توقف السكان الشيعة عن العمل في حقول الجليل وسهل الحُولة، كما كانوا يفعلون بين عامي 1920–1948؛ الرعاة الذين عبروا الحدود مع قطعانهم طُردوا إلى الأراضي اللبنانية وأحياناً صودرت أغنامهم؛ السكان الشيعة لم يتمكنوا من بيع محاصيلهم في الخالصة (كريات شمونة) أو في أمكنة أخرى في أرض إسرائيل كما اعتادوا أن يفعلوا خلال فترة الإنتداب؛ القرويون من شمال أرض إسرائيل لم يعودوا يتدفقون

إلى يوم السوق في بلدة بنت جبيل الشيعية؛ السكان الشيعة توقفوا عن زيارة قبل النبي يوشع (يهوشواع بن نون، بحسب التقليد العربي)، الذي بقي ضمن الحدود الإسرائيلية (قرب متسودة كواح). جراء هذه التطورات تعرضت القرى الشيعية القريبة من الحدود لوضع إقتصادي صعب. تصف مذكرة صادرة عن مكتب الجليل في الصندوق القومي بتاريخ 4 أيلول 1949 أوضاع الفلاحين الشيعة خلال فترة ما بعد حرب الإستقلال[133]:

«الوضع الإقتصادي للفلاحين في القرى الحدودية سيء. قبل عدة أشهر، عندما عادوا إلى القرى التي تركوها عشية الحرب، وجدوا بيوتهم خرِبَة وبعضُها مدمر كلياً. الممتلكات المنقولة القليلة التي بقيت اختفت. في هجرتهم إضطُروا إلى بيع جزء من ماشيتهم من أجل إعالة أنفسهم. الآن عليهم أن يبدؤوا من جديد في التحضيرات المطلوبة لحراثة أراضيهم للموسم القادم. هم يحتاجون إلى المال لشراء البهائم والزراعة والإقتصاد. هذا العام لا أمل لهم بحراثة أراضيهم المحاذية للحدود. مصير هذه الأراضي ليس واضحاً بعد..»

الصعوبات التي تعرّض لها السكان الشيعة قرب الحدود بعد الحرب خلقت عداوة ضد إسرائيل في أوساطهم، أُضيفت إلى رواسب العداوة من فترة حرب الإستقلال. الكثير من السكان الشيعة، الذين اضطُروا إلى البحث عن مصادر رزق بديلة، توجهوا للعمل في التهريب والسرقة عبر الحدود، والزعماء الشيعة المحليون بدأوا بمساعدة المجرمين والمهربين[134].

هذا الأمر أوجد دائرة مفرغة: اتساع ظاهرة التسلل والتهريب أدّى إلى زيادة أنشطة الأمن الجاري التي نفّذها الجيش والشرطة الإسرائيليين، وأحياناً أيضاً الجيش والجندرمة اللبنانيين. النشاط الأمني الجاري المعزز عمّق بشكل أكبر السياج الأمني الذي نشأ بين جانبي الحدود وزاد الصعوبات الإقتصادية للسكان الشيعة القاطنين على مقربة من الحدود وعمّق مشاعر العداوة لديهم تجاه إسرائيل والنظام اللبناني. كلما زادت حدة هذه المشاعر وتكاثرت الصعوبات الإقتصادية، زادت معها المساعدة التي قدمها السكان الشيعة للمتسللين والمهربين، وتطورت بنية تحتية مريحة داخلهم للنشاط المعارض ضد الحكم المركزي في بيروت.

2. عدم إدراك أهمية الطائفة الشيعية

لم يكن يوجد في إسرائيل خلال الخمسينات إدراكٌ لأهمية الطائفة الشيعية كعاملٍ ينطوي على قوة سياسية كامنة، وأهمية تنمية علاقات الجوار مع الشيعة في جنوب لبنانَ. برأينا، كان لذلك ثلاثة أسباب رئيسية: وضع الطائفة الشيعية في لبنان، التي كانت لا تزال في حينه طائفة خاضعة ومضطهدة من الناحية السياسية والإقتصادية والإجتماعية؛ تقليدٌ طويل يعود إلى أيام الإنتداب مالَ نحو تجاهل الطائفة الشيعية كلاعب سياسي مهم في لبنان؛ محورية الإعتبارات الأمنية في الإدارة السياسية للملف اللبناني وفي العلاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان.

عند صناع القرار الكبار، بن غوريون وموشيه شاريت، بقي في تلك السنوات التصور الحاكم، الذي رأى في الموارنة اللبنانيين حلفاء محتملين، واعتبر أن ثمة مصلحة إسرائيلية واضحة في قيام دولة لبنانية ذات طابع مسيحي. تجاهل الطائفة الشيعية عند بن غوريون كان مطلقاً: فقد واصل، حتى في الخمسينات، إثارة فكرة ضم جنوب لبنان أو أجزاء منه إلى إسرائيل عندما تتوفر الظروف السياسية المناسبة لذلك، دون أن يلقي بالاً لوجود جمهور شيعي كبير في تلك المنطقة. موشيه شاريت، من جهته، كان مدركاً لتعقيد المجتمع والسياسة اللبنانيَين، وطلب في التعليمات التي أرسلها إلى لجنة الشؤون اللبنانية التي أقيمت في حزيران 1955 الإستفسار عن إمكانية تحفيز أقليات إضافية، من ضمنها الشيعة[135]. لكن موشيه شاريت لم يُعطِ أهمية خاصة للشيعة، فيما فضّلت لجنة الشؤون الشيعية، كما مسؤولو وزارة الخارجية، مواصلة التركيز على العلاقات مع الشخصيات والمجموعات المسيحية المارونية وعدم إعطاء إهتمام خاص للطائفة الشيعية.

خلال الخمسينات، لم تُطرح، بشكل عام، أفكار لتغيير الطابع الديموغرافي لجنوب لبنان، على شاكلة ما كان يطرح إبان فترة الإنتداب. الإستثناء في ذلك كان عزرا دانين، الذي لم يكن شريكاً في الإتصالات مع اللبنانيين وفي إدارة السياسة تجاه لبنان في الخمسينات. دانين أثار فكرة تغيير طابع جنوب لبنان من خلال تشجيع الإستيطان الماروني فيه. في رسالته إلى يوسف فيتس، بتاريخ 28 تشرين أول 1956، كتب دانين أن «جنوب لبنان يجب أن يكون مسيحياً وليس مسلماً...ألا توجد ضرورة لدفعهم (الموارنة) إلى إنشاء «صندوق قومي مسيحي» يجمع الأموال لافتداء جنوب لبنان؟...الواضح أن كل من

يتأسّى على مياه الليطاني المهدورة، وعلى جنوب لبنان المتحول شيئاً فشيئاً إلى قلعة مسلمة- عليه أن يفكر فيما ينبغي عمله والبدء بالعمل- ومن الأفضل أن يُبَكِّر». هذه الفكرة، التي تعودُ جذورها إلى الإقتراحات التي أثارتها شخصياتٌ مارونية خلال فترة الإنتداب، لم تكن واقعية ولم تخضع أبداً لاختبار الواقع، ومن المستبعد أن تكون طُرحت أصلاً كفكرة عملانية أمام القيادة الإسرائيلية أو مديري الملف اللبناني. حتى عزرا دانين نفسه، طرأ تحول على مقاربته للطائفة الشيعية بعد عشر سنوات؛ في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية، أبا إيفين، حررها بمعية ياعال فيريد من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية (شباط 1966) إقترح فحص إمكانية تقديم المساعدة للطائفة الشيعية في جنوب لبنان[136].

الجيش الإسرائيلي كان العنصر المهيمن والمؤثر في إدارة العلاقات الحدودية بين إسرائيل ولبنان. بالنسبة للجيش كان الإعتبار الأمني هو الإعتبار الرئيسي والمحدِّد، ولذلك أعطى النشاط الأمني الجاري الأولوية على إقامة علاقات حسن جوار مع السكان الشيعة. التجاوزات الحدودية لفلاحين لبنانيين إعتُبرت مشكلة أمنية وتم التعامل معها على هذا الأساس، وليس كمشكلة إنسانية أو إجتماعية ينبغي التعامل معها بوسائل أخرى ومن زاوية علاقات حسن الجوار. الإستخبارات العسكرية هي التي أشرفت على العلاقات مع السكان الشيعة وزعمائها، وكان هدفها الحصول على المعلومات وليس تحقيق غايات سياسية. العلاقة مع أحمد الأسعد استمرت عبر القناة الدبلوماسية، لكن من دون أن يكون لها أهمية خاصة[137]. يمكن الوقوف على الطريقة التي نظرت بها الإستخبارات العسكرية إلى الطائفة الشيعية من خلال كراس محاضرات القادة حول الشرق الأوسط، الذي نُشر في الخمسينات من قبل شعبة الإستخبارات العسكرية وضابط التربية الرئيس. في الفصل المخصص للبنان، يُوصَفُ الشيعة بأنهم «مزارعون عديمو الثقافة...فاقدون للوعي الوطني. يُساقون وراء المسلمين السنة في الحياة السياسية، ويشكلون جبهة خلفية مريحة لهم لجهة تبرير مطالبهم وتعزيز مكائدهم»[138]. هذا التقدير لم يوجب ولم يبرر بذل جهد خاص من قبل الإستخبارات العسكرية لتطوير العلاقات مع أبناء الطائفة الشيعية في لبنان.

على خلفية ذلك، الإتصالات التي أجراها زعماء محليون في جنوب لبنان للحصول

على مساعدات من قبل إسرائيل واكتساب النفوذ السياسي، دُرست من زاوية الفائدة الإستخبارية وأجيبت بشكل مقتصد. الفرصة لاكتساب نفوذ سياسي لاحت في الأشهر التي سبقت الإنتخابات البرلمانية التي جرت في 15 نيسان 1951. في جنوب لبنان حصلت معارك انتخابية عنيفة، وبرز فيها على وجه خاص التنافس بين أحمد الأسعد وعائلة عسيران الشيعية على السيطرة في الجنوب. في شباط 1951، إتصال زعيم محلي في الجنوب (هويته غير معروفة لنا) بضباط الإرتباط من الإستخبارات العسكرية في الجليل وطلب منهم المساعدة بالسلاح. ضباط الإستخبارات جمعوا هذا الزعيم بزياما ديبون وموشيه ساسون، المسؤولَيْن في وزارة الخارجية، فكانت التوصية المشتركة إعطاءَه بضعة بنادق ورشاشات- كمية قليلة لا أهمية لها ولا تحقق للزعيم إياه فرصه الفوز في الإنتخابات[139].

الجيش الإسرائيلي، الذي لعب دوراً مهيمناً في صياغة العلاقات الحدودية، ووزارة الخارجية، التي استمرت في إقامة العلاقات مع شخصيات مارونية، لم يبذُلا، بناء على ما تقدم، أي جهد لتشجيع إستمرار العلاقات المحلية، غير المُمأسسة، التي نشأت على طول الحدود الشمالية في فترة الإنتداب، بين المستوطنات اليهودية وجيرانها الشيعة. أوري هوروفيتش، إبن ناحوم هوروفيتش من كفار غلعادي، يقول إنه بعد قيام الدولة قيل لوالده: «لا تشتغل بالسياسة. السياسة تُرسم في القدس»[140]. أوري يذكر أنه طُلب من والده إحالة الشيعة، الذين استمروا في القدوم إليه، إلى المؤسسات المعتمدة، وأنه لم تجرِ أية محاولة للحفاظ على منظومة العلاقات المحلية التي تأسست مع الشيعة خلال فترة الإنتداب[141]. «المؤسسات المعتمدة»، بدورها، لم يكن لديها أي إهتمام في تنمية علاقات حسن الجوار مع السكان الشيعة.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في الخمسينات تم الحؤول دون زيادة حدة وخطورة عداوة الشيعة ضد إسرائيل، لأن الجيش امتنع عن تطبيق سياسة العمليات العقابية على الجبهة اللبنانية، بما في ذلك إخلاء قرى شيعية بالقرب من الحدود وتفجير بيوتها (راجع: النقاش في إسرائيل حول العمليات العقابية الإسرائيلية). أحد المبررات البعيدة النظر التي أثارها موشيه شاريت ضد تنفيذ العمليات العقابية في لبنان كان الحاجة إلى إقامة علاقات حسن جوار مع السكان المحليين في المستقبل القريب: «علينا ألا نشعل الآن ناراً من الكراهية

ومشاعر الإنتقام لا يعلم أحدٌ متى تنطفئ»، قال شاريت في سجال مع بن غوريون وموشيه ديان في 27 أيلول 1955[142]. خلافاً للجبهة المصرية والسورية والأردنية، تمت الموافقة على رأي شاريت بخصوص الجبهة اللبنانية في سجاله مع مؤيدي النهج المتشدد، وبناء عليه لم تتحوّل القرى الشيعية إلى أهدافٍ لعمليات عقابية إسرائيلية.

3. التحولات السياسية والإجتماعية داخل الطائفة الشيعية وأبعادها

التحولات السياسية والإجتماعية التي طرأت على الجمهور الشيعي في جنوب لبنان في الخمسينات ساهمت هي أيضاً في تشويش علاقات حسن الجوار على امتداد الحدود الشمالية. على الصعيد السياسي، مكانة أحمد الأسعد وبقية الزعماء الشيعة الإقطاعيين تراجعت لمصلحة أحزاب ذات طابع إيديولوجي، مثل «الحزب الشيوعي»، «حزب البعث»، «الحزب السوري القومي» و«القوميون العرب»، إنتشرت في أوساط الجيل الشيعي الشاب بسرعة مذهلة[143]. على المستوى الإجتماعي، مسارات الحداثة في لبنان، بدءً من منتصف الخمسينات، أدت إلى بداية عملية تمدّن وتسببت بنزوح أعداد كبيرة من الشيعة من الجنوب إلى بيروت وضواحيها، حيث الدخل الفردي في عام 1959-1960 كان أكبر بخمسة أضعاف مما كان عليه في المناطق الريفية[144].

وفيما كانت الزعامة الإقطاعية في الجنوب، وخصوصاً عائلات الأسعد من الطيبة وعبد الله من الخيام، ذات نزعة براغماتية فيما يتعلق بالعلاقات مع الجيران اليهود، فإن الأحزاب الجديدة كان في الأصل معادية لإسرائيل، على أساس إيديولوجيات لم يكن لها أصلاً علاقة بالطائفة الشيعية. النزوح الشيعي إلى بيروت كان له أيضاً انعكاسات سلبية بعيدة المدى، ذلك أنه في بيروت، حيث انتقل مركز الثقل السياسي للطائفة الشيعية، إنكشف أهل الجنوب على الأجواء المتطرفة المعادية لإسرائيل، زاد لديهم الوعي باضطهاد الطائفة الشيعية وتولّدت عندهم الحاجة لمساعدة جهات أجنبية (سوريا ومصر) في صراعها السياسي اللبناني الداخلي لتعزيز مكانتهم.

4. بداية التناقض السياسي بين إسرائيل والطائفة الشيعية

شكاوى السكان الشيعة من السياج الأمني الذي أُنشئ على امتداد الحدود بعد حرب الإستقلال وُجّهَت مطلعَ الخمسينات إلى الحكومة اللبنانية وإلى أحمد الأسعد، الذي كان لا يزال الزعيم صاحب التأثير السياسي الأكبر وسط الطائفة الشيعية في لبنان. في تقرير إستخباري من عام 1952 جاء أن سكان القرى المحاذية للحدود أثاروا اعتراضات ضد الحكومة اللبنانية التي لا تمنع دوريات الجيش الإسرائيلي من مصادرة قطعان الماشية التي ترعى في محاذاة الحدود. في تقرير إستخباري آخر جاء أن الكثير من سكان جنوب لبنان طلبوا من أحمد الأسعد ممارسة نفوذه لفتح الحدود بين إسرائيل ولبنان وحصول تعاون مع إسرائيل[145]. لكن هذه المطالبات لم تُثمر نتائجَ عملية، لأن الحكم اللبناني، الذي تجاهل بشكل تقليدي إحتياجات السكان الشيعة، لم يكن لديه مصلحة، ولا القدرة، على تحويل الحدود الإسرائيلية اللبنانية إلى حدود مفتوحة والسماح باستمرار وجود علاقات جوار طبيعية بين الشيعة والسكان الإسرائيليّين وراء الحدود. أحمد الأسعد، الذي أقام علاقات وثيقة خلال فترة الإنتداب مع المشروع الإستيطاني اليهودي، لم يكن يملك في الخمسينات القوة السياسية الكافية، وثمة شك في أنه كان لديه مصلحة في محاولة إعادة العجلة إلى الوراء، لأنه في صراعه ضد نظام كميل شمعون كان يُفضل الإعتماد على سوريا، التي حصل منها على دعم عسكري، وليس على إسرائيل التي لم تُظهر أيَّ إهتمام خاص في توثيق العلاقات معه.

بعد صعود كميل شمعون إلى سدة الرئاسة، إتّخذ أحمد الأسعد موقفاً معارضاً واضحاً ضدّه، مستنداً في ذلك إلى سوريا. في نهاية عام 1955 أوقفت الحكومة اللبنانية العشرات من جماعة أحمد الأسعد وصادرت أسلحةً من قرى في جنوب لبنان[146]. أحد المعتقلين أفاد أنه في 20 تشرين أول 1955 غادرت مجموعة من جماعة الأسعد إلى سوريا واستلمت هناك كمية من الأسلحة وخضعت للتدريب على استخدامها[147]. الأسعد، من جانبه، برّر وجود السلاح في حوزة مؤيديه المعتقلين بحقيقة أن قراهم محاذية لإسرائيل وأثنى على «السياسة العربية الحكيمة» التي انتهجتها مصر وسوريا والسعودية[148].

خلال الأزمة اللبنانية في عامي 1957–1958 وجد كلٌّ من إسرائيل ومعظم أبناء الطائفة الشيعية في جنوب لبنان أنفسهم على جانبي المتراس السياسي. إسرائيل، وعلى خلفية

معارضتها للتآمر الناصري في لبنان وتعاطفها التقليدي مع الموارنة، أيّدت نظام شمعون، بل وقدمت مساعدة عملية، متواضعة لمؤيديه في الجنوب. في المقابل، أحمد الأسعد، وغالبية الشيعة في الجنوب، تعاونوا مع المعارضة، رغم أنهم فعلوا ذلك بصورة حذرة وذكية وامتنعوا عن مهاجمة التجمعات المسيحية في جنوب لبنان[149]. التشويش الذي طرأ في النصف الأول من الخمسينات على علاقات حسن الجوار مع الطائفة الشيعية في جنوب لبنان تلقّى بعداً جديداً تمثّل في التناقض السياسي بين إسرائيل وغالبية أبناء الطائفة الشيعية في لبنان إبان أزمة 1957–1958، وكان لهذا الأمر انعكاسات عملية: جزء من المساعدات بالسلاح والذخيرة التي قدمتها إسرائيل إلى أنصار شمعون في الجنوب وصلت إلى معارضي أحمد الأسعد داخل الطائفة الشيعية، الذين حاول نظام كميل شمعون– دون نجاح كبير– تنميتهم كوزن مضاد لأحمد الأسعد ومؤيديه (الأبرز بين مؤيدي شمعون في الجنوب كان كاظم الخليل من صور، الذي اضطُر إلى الفرار إلى بيروت أثناء الأزمة). قوات الجيش الإسرائيلي إعتقلت شيعةً من مؤيدي أحمد الأسعد كانوا يعملون في تهريب السلاح والذخيرة من سوريا إلى جنوب لبنان وسلّمتهم إلى الجيش اللبناني بواسطة لجنة الهدنة (راجع: علاقات إسرائيل مع الحكم اللبناني).

في الوقت نفسه، حالت سياسة إسرائيل الحذرة، التي انعكست في الإمتناع عن تقديم مساعدة عسكرية بحجم واسع إلى نظام شمعون والإمتناع عن التدخل العسكري المباشر في الأزمة، دون تحول التناقض السياسي مع غالبية الشيعة إلى مواجهة علنية. هذه المواجهة ستحصل بعد 25 عاماً أثناء حرب لبنان، عندما تحول الجيش الإسرائيلي، الذي استقبله الشيعة كجيشِ تحريرٍ من العبء الفلسطيني، إلى «جيش احتلالٍ» كلما طال مكوثه في لبنان.

العلاقات مع الدروز

العلاقات الودّية التي نُسجت بين المشروع الإستيطاني اليهودي والطائفة الدرزية في سوريا خلال فترة الإنتداب وأثناء حرب الإستقلال تراجعت هي أيضاً خلال الخمسينات. ثمة سببان رئيسيان لذلك: الطائفة الدرزية في سوريا، التي تمتعت في فترة الإنتداب بدرجةٍ عالية من الحكم الذاتي، قُمعت من قبل السلطات المركزية في دمشق

بعد الحصول على الإستقلال. في فترة أديب الشيشكلي اضطُرت الطائفة الدرزية إلى ترك طموحاتها الإنفصالية والإندماج ضمن الدولة السورية، وهذا الأمر أدّى إلى تدهور علاقاتها مع دولة إسرائيل. إسرائيل، من جهتها، لم تعد في الخمسينات ترى مصلحة أمنية أو سياسية واضحة في تنمية العلاقات مع الدروز وأبناء طوائف الأقليات الأخرى في الشرق الأوسط[150]. علاوة على ذلك، كان من شأن تقديم الدعم العسكري الجوهري إلى الطائفة الدرزية في سوريا، أثناء قمعها من قبل الشيشكلي، أن يُلحقَ الضرر بالدروز من خلال اتهامهم بأنهم «طابور خامس» لدولة إسرائيل وجرّ إسرائيل إلى التورط العسكري مع سوريا. هذا الثمن لم تكن القيادة الإسرائيلية مستعدة لدفعه، ولا حتى التيار المتشدد فيها.

مسألة اكتشاف شبكة تجسس في مجدل شمس في مطلع الخمسينات عكّرت على علاقات إسرائيل مع الدروز في سوريا[151]. في كانون أول 1951 توجّه أعضاء كنيست دروز إلى وزارة الخارجية وطلبوا تدخل إسرائيل لمصلحة سجناء دروز في دمشق–على ما يبدو كان الأمر يتعلق بشكبة مجدل شمس[152]. موشيه ساسون، من قسم الشرق الأوسط في الوزارة، طلب من العقيد بنيامين جيبلي، رئيس قسم الإستخبارات في هيئة الأركان، تفاصيل عن اعتقال الدروز[153]. العقيد جيبلي، الذي أيّد على ما يبدو تقديم مساعدة عملية للدروز، أعرب عن رأيه بأن هذه الحالة، وحالات كثيرة أخرى، أوجبت منذ زمن إجراء لقاء مع ممثلين معتمدين عن الطائفة الدرزية في سوريا ولبنان، من أجل الإستماع إلى موقفهم حول المشاكل المختلفة التي تهم إسرائيل[154]. في صلب الموضوع، إسرائيل لم تتخذ أية خطوة عملية في مسألة السجناء الدروز في سوريا، وعلى الأرجح لم تكن قادرة على تقديم مساعدة بهذا الخصوص.

لحظة الإختبار لعلاقات إسرائيل مع دروز سوريا حلّت في عامي 1953–1954. في هذين العامين تطورت مواجهة شديدة بين الدروز وأديب الشيشكلي، الرئيس السوري الذي ترأس في الماضي «فوج اليرموك الثاني» الذي عمل في الجليل أثناء حرب الإستقلال[155]. في خلفية المواجهة، التي وصلت إلى ذروتها في نهاية كانون ثاني 1954، حضر إنضمام الدروز إلى إئتلاف الأحزاب والمجموعات المعادية للشيشكلي بهدف الإطاحة به[156]. الشيشكلي استغل هذه المناسبة لكي يحسم أمر الدروز–أقلية ذات نزعات انفصالية منذ

فترة الإنتداب الفرنسي كانت على علاقة عدائية مع الحكومات السورية بعد الإستقلال السوري– ويخضعهم مرة واحدة وللأبد إلى سلطة النظام المركزي في دمشق.

ممثلو عائلة الأطرش، في هذا الوقت كانوا جزءاً من ائتلاف سوري واسع يضمن «الحزب القومي»، «حزب الشعب»، «حزب البعث» والشيوعيين. لذلك، لم يكن بمقدور الدروز الإتصال بإسرائيل وطلب المساعدة، ناهيك عن أنهم كانوا عرضة لاتهامات النظام بأنهم يتعاونون مع إسرائيل[157]. المطالبة بمساعدة الدروز أثيرت في إسرائيل من قبل جهات في الجيش ووزارة الخارجية، وكذلك من قبل الشيخ جبر معدّي الذي حذر في الكنيست من قمع الدروز في سوريا. على خلفية ذلك جَرَت في شباط 1954 مشاورات بين وزارة الخارجية والجيش بهدف دراسة إحتمال تقديم مساعدة عملية للدروز[158]. موشيه شاريت كتب في مذكراته في 28 شباط 1954 أن موشيه ديان إقترح على الدروز في إسرائيل، الذين اهتاجوا جراء الأحداث في سوريا، بأن يجنّد الجيش من بينهم خبراء تخريب ويجهزهم. الدروز، كما يشير شاريت، رفضوا الإستجابة للإقتراح: «هم مستعدون ومَدْعُوّون للثناء على الجيش الإسرائيلي إذا قام بحملة عسكرية في سوريا لاحتلال جبل الدروز وتحريره، لكنهم غير مستعدين أن يخاطروا بأنفسهم»[159]. في هذا الإطار، أثيرت فكرة إهباط عضو الكنيست جبر معدي في جبل الدروز، ليكون رجل إرتباط مع الدروز هناك، لكن هذا الأمر لم يخرج إلى حيز التنفيذ[160].

دولة إسرائيل لم تكن مستعدة للمخاطرة بالتدخل النشط إلى جانب الدروز، الذي كان من شأنه أن يجرّها إلى مواجهة عسكرية مع سوريا، ناهيك عن أن الدروز لم يطلبوا منها ذلك. يبدو أن هذا الإحتمال لم يُدرس بجدية أيضا. الرد الإسرائيلي على أعمال القمع التي مارسها الشيشكلي تلخصت بالنشاط السياسي والإعلامي والإستخباري، من دون أن يكون له أي تأثير على مسار الأحداث في سوريا: على المستوى السياسي، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن تمارس نفوذها للجم الشيشكلي، إذا كانت تمتلك معلومات فعلية عن قمع الطائفة الدرزية في سوريا[161]. على المستوى الإعلامي، نُشرت بيانات لأعضاء الكنيست الدروز، كما نُشرت معلومات حول ما يحصل في سوريا في «صوت إسرائيل» باللغة العربية، فيما أعرب موشيه شاريت عن تعاطفه في جلسة بالكنيست «مع الشعب الدرزي المطالب بالحرية»، وخصوصاً أبناء الطائفة في إسرائيل

بعد الحصول على الإستقلال. في فترة أديب الشيشكلي اضطُرت الطائفة الدرزية إلى ترك طموحاتها الإنفصالية والإندماج ضمن الدولة السورية، وهذا الأمر أدّى إلى تدهور علاقاتها مع دولة إسرائيل. إسرائيل، من جهتها، لم تعد في الخمسينات ترى مصلحة أمنية أو سياسية واضحة في تنمية العلاقات مع الدروز وأبناء طوائف الأقليات الأخرى في الشرق الأوسط[150]. علاوة على ذلك، كان من شأن تقديم الدعم العسكري الجوهري إلى الطائفة الدرزية في سوريا، أثناء قمعها من قبل الشيشكلي، أن يُلحقَ الضرر بالدروز من خلال اتهامهم بأنهم «طابور خامس» لدولة إسرائيل وجرّ إسرائيل إلى التورط العسكري مع سوريا. هذا الثمن لم تكن القيادة الإسرائيلية مستعدة لدفعه، ولا حتى التيار المتشدد فيها.

مسألة اكتشاف شبكة تجسس في مجدل شمس في مطلع الخمسينات عكّرت على علاقات إسرائيل مع الدروز في سوريا[151]. في كانون أول 1951 توجّه أعضاء كنيست دروز إلى وزارة الخارجية وطلبوا تدخل إسرائيل لمصلحة سجناء دروز في دمشق–على ما يبدو كان الأمر يتعلق بشبكة مجدل شمس[152]. موشيه ساسون، من قسم الشرق الأوسط في الوزارة، طلب من العقيد بنيامين جيبلي، رئيس قسم الإستخبارات في هيئة الأركان، تفاصيل عن اعتقال الدروز[153]. العقيد جيبلي، الذي أيّد على ما يبدو تقديم مساعدة عملية للدروز، أعرب عن رأيه بأن هذه الحالة، وحالات كثيرة أخرى، أوجبت منذ زمن إجراء لقاء مع ممثلين معتمدين عن الطائفة الدرزية في سوريا ولبنان، من أجل الإستماع إلى موقفهم حول المشاكل المختلفة التي تهم إسرائيل[154]. في صلب الموضوع، إسرائيل لم تتخذ أية خطوة عملية في مسألة السجناء الدروز في سوريا، وعلى الأرجح لم تكن قادرة على تقديم مساعدة بهذا الخصوص.

لحظة الإختبار لعلاقات إسرائيل مع دروز سوريا حلّت في عامي 1953–1954. في هذين العامين تطورت مواجهة شديدة بين الدروز وأديب الشيشكلي، الرئيس السوري الذي ترأس في الماضي «فوج اليرموك الثاني» الذي عمل في الجليل أثناء حرب الإستقلال[155]. في خلفية المواجهة، التي وصلت إلى ذروتها في نهاية كانون ثاني 1954، حضر إنضمام الدروز إلى إئتلاف الأحزاب والمجموعات المعادية للشيشكلي بهدف الإطاحة به[156]. الشيشكلي استغل هذه المناسبة لكي يحسم أمر الدروز–أقلية ذات نزعات انفصالية منذ

فترة الإنتداب الفرنسي كانت على علاقة عدائية مع الحكومات السورية بعد الإستقلال السوري– ويخضعهم مرة واحدة وللأبد إلى سلطة النظام المركزي في دمشق.

ممثلو عائلة الأطرش، في هذا الوقت كانوا جزءً من ائتلاف سوري واسع يضمن «الحزب القومي»، «حزب الشعب»، «حزب البعث» والشيوعيين. لذلك، لم يكن بمقدور الدروز الإتصال بإسرائيل وطلب المساعدة، ناهيك عن أنهم كانوا عرضة لاتهامات النظام بأنهم يتعاونون مع إسرائيل[157]. المطالبة بمساعدة الدروز أثيرت في إسرائيل من قبل جهات في الجيش ووزارة الخارجية، وكذلك من قبل الشيخ جبر معدّي الذي حذر في الكنيست من قمع الدروز في سوريا. على خلفية ذلك جَرَت في شباط 1954 مشاورات بين وزارة الخارجية والجيش بهدف دراسة إحتمال تقديم مساعدة عملية للدروز[158]. موشيه شاريت كتب في مذكراته في 28 شباط 1954 أن موشيه ديان إقترح على الدروز في إسرائيل، الذين اهتاجوا جراء الأحداث في سوريا، بأن يجنّد الجيش من بينهم خبراء تخريب ويجهزهم. الدروز، كما يشير شاريت، رفضوا الإستجابة للإقتراح: «هم مستعدون ومَدْعُوّون للثناء على الجيش الإسرائيلي إذا قام بحملة عسكرية في سوريا لاحتلال جبل الدروز وتحريره، لكنهم غير مستعدين أن يخاطروا بأنفسهم»[159]. في هذا الإطار، أثيرت فكرة إهباط عضو الكنيست جبر معدي في جبل الدروز، ليكون رجل إرتباط مع الدروز هناك، لكن هذا الأمر لم يخرج إلى حيز التنفيذ[160].

دولة إسرائيل لم تكن مستعدة للمخاطرة بالتدخل النشط إلى جانب الدروز، الذي كان من شأنه أن يجرّها إلى مواجهة عسكرية مع سوريا، ناهيك عن أن الدروز لم يطلبوا منها ذلك. يبدو أن هذا الإحتمال لم يُدرس بجدية أيضا. الرد الإسرائيلي على أعمال القمع التي مارسها الشيشكلي تلخصت بالنشاط السياسي والإعلامي والإستخباري، من دون أن يكون له أي تأثير على مسار الأحداث في سوريا: على المستوى السياسي، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن تمارس نفوذها للجم الشيشكلي، إذا كانت تمتلك معلومات فعلية عن قمع الطائفة الدرزية في سوريا[161]. على المستوى الإعلامي، نُشرت بيانات لأعضاء الكنيست الدروز، كما نُشرت معلومات حول ما يحصل في سوريا في «صوت إسرائيل» باللغة العربية، فيما أعرب موشيه شاريت عن تعاطفه في جلسة بالكنيست «مع الشعب الدرزي المطالب بالحرية»، وخصوصاً أبناء الطائفة في إسرائيل

«الذين يوجد لهم عند الدولة دين كبير جراء ولائهم ومعونتهم في أوقات الضيق». على المستوى الإستخباري، بُذلت جهود للحصول على صورة أفضل حول ما يحصل في سوريا وجبل الدروز[162]، وذلك على خلفية «نقصٍ خطير» في المعلومات تبيّن وجوده أثناء الإنتفاضة ضد الشيشكلي[163]. في هذا الإطار، أُرسل إلى جبل الدروز عن طريق لبنان، إسماعيل قبلان، من خريجي الكتيبة الدرزية التي أتت إلى أرض إسرائيل في حرب الإستقلال، لكنه لم ينجح في الوصول إلى هناك[164].

بعد قمع الطائفة الدرزية في سوريا، وفي ظل غياب التواصل الجاري والمباشر مع قيادتها في جبل الدروز، تمحور النشاط الإسرائيلي حول كمال جنبلاط، الزعيم الدرزي البارز في لبنان، الذي كان للحركة الصهيونية علاقة مع والدته الست نظيرة إبان فترة الإنتداب. كمال جنبلاط ترأس «الحزبِ التقدمي الإشتراكي»، الذي أسسه في 1 أيار 1949 وكان أحد المعارضين البارزين لكلٍّ من بشارة الخوري وكميل شمعون. قاعدة قوته كان دعم غالبية أبناء الطائفة الدرزية، وهو دعمٌ لم ينشأ من التماهي مع الإيديولوجيا الإشتراكية، وإنما إنطلاقاً من ولاء طائفي تقليدي لعائلة جنبلاط، التي تحول كمال إلى زعيمها بعد وفاة والدته نظيرة في 27 آذار 1951[165]. هناك الكثير من الأسباب التي دفعت القيادة الإسرائيلية السياسية إلى الإهتمام بشخصية جنبلاط: أفكاره المتعلقة برفض الطائفية والإصلاح الزراعي الواسع والمساواة في الحقوق للمرأة– وهي آراء اعتُبرت متقدمة جدا؛ كونه من أتباع غاندي والحيادية وفقاً للصيغة الهندية؛ علاقاته مع الأحزاب الإشتراكية النظيرة في العالم ومشاركته في مؤتمرات الأحزاب الإشتراكية؛ تأثيره في المنظومة السياسية اللبنانية الداخلية وعلى الساحة العربية الذي تجاوز حجمه كزعيم طائفة؛ والتقدير في وزارة الخارجية بأنه «خلافا لمعظم الإشتراكيين العرب، ثمة درجة كبيرة من الإستقامة في سياسته ودعايته ولا ينبغي النظر إليه كانتهازي أبداً»[166].

في عام 1952 أوصى قسم الأبحاث في وزارة الخارجية بأهمية وضرورة الإستعلام عن جنبلاط ورؤيته تجاه إسرائيل، التي هي بمثابة مجهول[167]. جنبلاط، بدوره، أبدى اهتماماً في إيجاد علاقة مع إسرائيل. المناسبة لذلك، على خلفية عملية بحتة، وُجدت في مطلع 1953: في 11 شباط 1953، أبلغ رؤوفين شيلواح إلياهو ساسون، السفير الإسرائيلي في روما، بوصول رسالة من كمال جنبلاط عن طريق رجل الإرتباط التابع للإستخبارات

العسكرية في لبنان. وجاء في الرسالة أن كمال جنبلاط وأكرم حوراني يعربان عن اهتمامهما بلقاء ممثلٍ إسرائيلي في أوروبا[168]. رؤوفين شيلواح شغل في حينه منصب مدير لجنة رؤساء الأجهزة الأمنية ومستشار رئيس الحكومة ووزير الخارجية للشؤون السياسية والإستخبارية والمهام الخاصة، وبفعل منصبه هذا طُلب منه (من قبل رئيس الحكومة على ما يبدو؟) معالجة هذا الطلب.

أكرم حوراني، من مؤسسي حزب البعث، شارك إلى جانب الشيشكلي في معارك الجليل التي خاضها «جيش الإنقاذ»، وكان له علاقة بمؤامرة حاكها ضباطٌ ضد الشيشكلي في كانون أول 1952. بعد فشل هذه المؤامرة فرّ إلى لبنان مع زعماء حزب البعث، ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، حيث وجدوا ملاذاً عند كمال جنبلاط[169]. «صراع الشيشكلي مع حوراني وعفلق والبيطار كان نقطة تحول في سيرَتِه وسِيَرِهم»، بحسب ما كتب باتريك سيل في كتابه «سوريا–الصراع إلى القيادة». أضاف سيل «لقد خسر الشيشكلي دعم الذين كانوا ربما، بدرجات مختلفة، الأشخاص الأكثر مبدئيةً وذكاءً في الحياة العامة في سوريا؛ أما هم، إنطلاقا من وحدتهم في معارضة حكم الفرد الذي مثّله، فقد أقاموا شراكة سياسية أفضت إلى تغيير مستقبل الدولة»[170]. في لبنان بدأ حوراني ممارسة نشاط تآمري ضد حكم الشيشكلي، ويمكن الإعتقاد أن طلب حوراني وجنبلاط الإجتماع بممثل إسرائيلي كان يهدف إلى محاولة الإستعانة بإسرائيل في التحضير لإسقاط نظام الشيشكلي.

ورغم أن رسالة جنبلاط كانت تنطوي، للوهلة الأولى، على فرصة واعدة، فإن شيلواح لم يُبدِ حماسة زائدة. «الشوكة التي في هذا الإقتراح هي الطلب بأن نتحمل نحن نفقات سفر جنبلاط وحوراني إلى أوروبا»، كتب شيلواح إلى إلياهو ساسون. «ليست المشكلة المالية هي التي تثير قلقي، وإنما نفس صدور الطلب من أشخاص ليسوا معدومي الحال على الإطلاق، هو الذي يثير التساؤل. رغم ذلك، ردّي على الإقتراح كان إيجابياً وأنا أنتظر تفاصيل حول مكان وموعد الخ..»[171]. ليس واضحاً إن كان اللقاء مع الرجلين قد حصل، لكن يبدو أنه لم يثمر نتائج عملية ولا حتى علاقة جوهرية منتظمة مع جنبلاط. بالنسبة لحوراني، واصلت وزارة الخارجية إبداء الإهتمام بشأنه حتى بعد أن اضطر إلى مغادرة لبنان في حزيران 1953، لكن من غير المرجح أن تكون قد تبلورت معه خطة

عمل مشتركة ضد نظام الشيشكلي[172]. إذا كان استنتاجنا هذا صحيحاً، فإنه قد تكون فاتت فرصة لتطوير علاقة عملية سواء مع جنبلاط أو مع حوراني، الذي عاد إلى سوريا بعد سقوط الشيشكلي واستمر في شغل مناصب مهمة في السياسة السورية الداخلية في الخمسينات.

إضافة إلى هذا الإتصال، الذي انطوى على بُعدٍ عملاني ملموس، بعث جنبلاط بين الفينة والأخرى بـ«إشارات» ورسائل حول نيته إقامة علاقة مع شخصيات إسرائيلية من المعسكر الإشتراكي، من أجل بحث قضايا إيديولوجية تتعلق بجوهر الإشتراكية في إسرائيل والصراع الإسرائيلي–العربي. «الإشارات» والرسائل أرسلت عن طريق زعماء إشتراكيين من دول العالم الثالث. كذلك، كان هناك عدة مبادرات من جانب إسرائيل:

أ- في 26 تشرين ثاني 1952، أفاد غدعون تدمور، من قسم الأبحاث في وزارة الخارجية، أن رؤوفين بركات، عضو اللجنة التنفيذية في الهستدروت العامة، أقام إتصالاً مع حزب جنبلاط أثناء مؤتمر الإشتراكية الذي عُقد في ميلانو. تدمور أوصى أمام رؤوفين شيلواح بالإستمرار في هذه العلاقة وتنميتها[173].

ب- بن غوريون كتب في مذكراته أن موفداً من الحزب الإشتراكي الهندي زاره في 1 كانون أول 1953 وقال إن جنبلاط طلب منه الإستفسار عن موقف إسرائيل تجاه عدد من الموضوعات: هل إسرائيل هي دولة ثيوقراطية؟ هل يوجد فيها مساواة للأقليات؟ هل هي مستعدة لإعادة اللاجئين؟ هل هي مستعدة لمساعدة تونس في الأمم المتحدة؟ بن غوروين أجاب عن هذه الأسئلة واحداً واحداً[174].

ج- في ربيع 1953، عُقد في لبنان لقاء بين كمال جنبلاط والدكتور تسفي فايتسمان (دوريئيل). جنبلاط قال في اللقاء إنه سيسعد جداً بالتعرف على الجوهر الحقيقي للإشتراكية الإسرائيلية. كذلك أشار إلى أنه يفكر ويهتم بمشكلة إسرائيل، لكنه لا يرى أن إسرائيل تقوم بأية بادرة حسن نية من شأنها أن تقرّب بين الأطراف. جنبلاط قال إنه سيسافر في الصيف إلى الولايات المتحدة وسيكون مستعداً للإجتماع بإسرائيليين في باريس، للتداول معهم حول مشاكل إسرائيل والعرب وحول الإشتراكية في الشرق الأوسط لفهم الإشتراكية الإسرائيلية. جنبلاط أبدى اهتماماً

بلقاء ممثل عن الإشتراكية الإسرائيلية وحدّد مع فايتسمان ترتيبات العلاقة[175]. في أعقاب اللقاء طُلب من وزارة الخارجية تجميع مادة عن «الإشتراكية في إسرائيل على الصعيدين النظري والعملي» من أجل إرسالها (بواسطة فايتسمان على الأرجح) إلى جنبلاط[176].

د- موشيه شاريت كتب في مذكراته في 22 أيلول 1955 أنه التقى مع الإشتراكي الباكستاني ساغر، الذي زار البلاد سراً أثناء زيارته الدول العربية. الباكستاني قال لشاريت إنه بادر إلى ترتيب لقاء في قبرص بين كمال جنبلاط ورؤوفين بركات (رئيس القسم السياسي في الهستدروت آنذاك)، وبحسب أقواله فإن جنبلاط مستعد لإجراء اللقاء[177].

هـ- في 9 آب 1956، إلتقى شاريت بغوفتا، إشتراكي هندي مقرب من نهرو، كان في زيارة إلى دول الشرق الأوسط. المسؤولان تحادثا حول مؤتمر الأحزاب الإشتراكية الآسيوية، المزمع عقده في بومباي، وقال غوفتا إن رامنوهر لوهايا، زعيم إشتراكي هندي يُظهر العداء لإسرائيل، متحمس جداً لترتيب لقاء بين جنبلاط وشاريت في الكواليس خلال المؤتمر[178]. أثناء زيارة شاريت لبعثة دبلوماسية في آسيا التقى في بورما، في 22 أيلول، بسكرتير الإشتراكية الدولية لمنطقة آسيا مع صديقه البورمي لا أونغ. الرجلان قالا إن جنبلاط، الذي وصفاه بأنه شخص مرِن ومعتدل، سيشارك في المؤتمر في بورما وهو معني جدا بلقاء موشيه شاريت[179].

خلال الأزمة اللبنانية في 1957–1958 إنضم جنبلاط إلى المعارضة الناصرية، فيما التيار اليزبكي في الطائفة، بزعامة مجيد أرسلان، أيد نظام كميل شمعون. هذا الأمر تسبب بتصادم عنيف بين مؤيدي جنبلاط ومؤيدي أرسلان و«الحزب السوري القومي» الذي كان الكّثير من أعضائه من الدروز[180]. إنضمام جنبلاط إلى صفوف معارضي النظام نشأ من العداوة لنظام شمعون أكثر من التعاطف مع الجمهورية العربية المتحدة، وهذا كان أيضاً تقدير قسم الأبحاث في وزارة الخارجية[181]. على هذه الخلفية، لم يُعتبر جنبلاط في إسرائيل، أثناء الأزمة، «حالة خاسرة»، ولم يُستبعد احتمال إقامة علاقة معه من أجل لجم معارضته للنظام اللبناني.

في ذروة الأزمة اللبنانية، وعلى خلفية التقدير الأميركي بأن جنبلاط ليس معادياً مُحلّفاً

للغرب وأن بالإمكان التوصل إلى تسويات معه، سُئل السفير الإسرائيلي في واشنطن، آبا إيفين، من قبل مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية هل يوجد للدروز في إسرائيل علاقة مع أبناء طائفتهم في لبنان. إيفين، الذي أبلغ وزارة الخارجية بذلك، قال إنه يفترض أن خلفية السؤال هي دراسة ممارسة التأثير الكابح على الدروز في لبنان بواسطة أبناء طائفتهم في إسرائيل[182]. جواب وزارة الخارجية في القدس كان نفي وجود علاقة كهذه[183]. في مناسبة أخرى، سُئل ممثل إسرائيل من قبل المسؤول نفسه في وزارة الخارجية الأميركية «لماذا لا تشجعون الدروز عندكم على القيام بشيء ما؟»[184]. موشيه ساسون لفت في هذا السياق أمام رؤوفين شيلواح إلى أنه تحدث بهذا الخصوص مع رحابيا فردي (المسؤول عن جمع المعلومات العسكرية)، ومع عزرا دانين، ويجدر بلورة موقف بهذا الشأن. الإستنتاج الذي خلص إليه ساسون في مشاوراته مع فاردي ودانين كان أنه «ليس سهلاً القيام بذلك بعد عشر سنوات من عدم الفعل، لكن من واجبنا أن نحاول»[185]. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدروز في إسرائيل إستمروا في علاقاتهم مع أبناء طائفتهم في سوريا ولبنان في الخمسينات، رغم الصعوبات التي نشأت في أعقاب تحويل الحدود إلى سياج أمني: الشباب الدروز وراء الحدود انضموا إلى وحدات الأقليات؛ الشباب الدروز في إسرائيل تزوجوا نساء من سوريا ولبنان؛ الشيوخ المتدينون، وخصوصا الشيخ أمين طريف، أقاموا علاقات مع أبناء الزعامة الدرزية الدينية في حاصبيا تمحورت حول الشؤون الدينية الطائفية[186]. لكن هذه العلاقات إفتقدت البعد السياسي ولم يكن بمقدورها أن تشكل رافعة مفيدة لإقامة علاقات ذات طابع عملي بين إسرائيل والطائفة الدرزية في لبنان أثناء أزمة 1957–1958.

«الإشارات» الأميركية لإسرائيل، أثناء الأزمة اللبنانية، بأنه يجدر فحص إمكانية ممارسة تأثير كابح على الدروز في لبنان –معارضي نظام شمعون– بواسطة الطائفة الدرزية في إسرائيل لم تُفض إلى أية نتيجة عملية. وذلك لسببين: الأول، القيادة الإسرائيلية رأت في الحكم اللبناني وأنصاره «العنوان» الوحيد للحوار والتعاون، ولم ترى أية جدوى سياسية في إجراء إتصالات مع زعماء المعارضة، حتى لو كان هؤلاء أشخاص مثل جنبلاط وأحمد الأسعد، اللذين لم يكونا معاديَيْن في الأصل لإسرائيل؛ الثاني، يعود إلى عدم وجود بنية تحتية من الإتصالات السياسية بين إسرائيل وزعامة التيار الجنبلاطي في الطائفة الدرزية في لبنان –سواء بشكل مباشر أو بواسطة أبناء الطائفة الدرزية في إسرائيل. صحيح أن

جنبلاط إعتُبر مختلفاً عن بقية زعماء المعارضة، وأن اتصالات غير مباشرة حصلت معه، عن طريق رسائل نُقلت بين الفينة والأخرى عبر وسطاء. لكن هذه الرسائل، التي لم تُترجم على ما يبدو إلى علاقة منتظمة ونسقية معه، دارت بشكل أساسي حول مواضيع إيديولوجية وافتقدت إلى المضمون العملاني الفعلي.

قمع أبناء الطائفة الدرزية في سوريا في عامي 1953–1954 والأزمة اللبنانية في عامي 1957–1958 جسّدا حقيقة أن التعاون الأمني والحوار السياسي الذي جرى بين الدروز والحركة الصهيونية خلال فترة الإنتداب كانا ذكرى من الماضي. الواقع السياسي الجديد الناشئ بعد نيل سوريا ولبنان إستقلالهما وقيام دولة إسرائيل أضعف جداً النزعات الإنفصالية لأبناء الطائفة الدرزية في سوريا ولبنان. هذا الوضع استمر أيضا في الستينات والسبعينات حتى حرب لبنان، التي استُؤنفت خلالها العلاقات المباشرة مع أبناء الطائفة الدرزية في لبنان، على خلفية احتلال جبال الشوف من قبل الجيش الإسرائيلي والصراع الحاد الذي تطور في المنطقة بين الدروز والموارنة.

العلاقات مع السنة

العلاقات المتقطعة مع شخصيات سنية من عائلة الصلح استمرت في الخمسينات، بعد مقتل رياض الصلح، الشخصية المهيمنة في العائلة. سامي الصلح، الذي أقام علاقات مع شخصيات يهودية خلال فترة الإنتداب، كان شريكاً في إرسال الكولونيل فؤاد لحود وابنه عبد الرحمن الصلح لبناء علاقة مع إسرائيل في نهاية كانون أول 1955. بعد انتخاب فؤاد شهاب رئيساً، إضطر سامي الصلح المعادي للناصرية إلى الإستقالة من منصبه كرئيس للحكومة في حزيران 1958. بعد استقالته، أقام سامي الصلح علاقة مع ممثل لـ«الموساد» في باريس، وناقش معه خطة لإسقاط الحكم الجديد في لبنان وطلب مساعدة مالية لأجل ذلك– الإقتراح لم يصل على ما يبدو إلى مرحلة الدراسة العملية[187].

في كانون أول 1955، في وقت قريب من لقاء عبد الرحمن الصلح، بادر موشيه ساسون إلى استئناف العلاقة مع تقي الدين الصلح، الذي كان يوجد علاقة معه خلال فترة حرب الإستقلال عندما كان يعمل في الأمانة العامة للجامعة العربية في مصر. في 1955 كان تقي الدين الصلح سياسياً لبنانياً من الدرجة الثانية، رئيس حزب «النداء القومي» (حزب

ذو تأثير ضئيل في صيدا وطرابلس وسطَ المسلمين السنة). إقتراح إلياهو ساسون لقيَ قبولاً وفي نهاية كانون ثاني 1956 دُعي تقي الدين الصلح إلى لقاء في جنيف مع موشيه ساسون[188]. هذه المبادرة لم تفضِ على ما يبدو إلى أية نتيجة عملية والعلاقة مع تقي الدين الصلح لم تُستأنف من بعدها.

الفصل الرابع عشر

معركة ضم مياه الليطاني إلى خطة جونستون

مدخل

مسألة مصادر المياه في الشمال، ومن ضمنها مياه الليطاني، التي حضرت في بؤرة الصراع السياسي على أرض إسرائيل في نهاية الحرب العالمية الأولى، عادت وطرحت في الخمسينات كعنصر مهم في تطور النزاع الإسرائيلي العربي. السبب الأساسي لذلك يكمن في ظهور خطط عملية ومشاريع لاستغلال مياه نهر الأردن، بعد قيام دولة إسرائيل، وخصوصاً مشروع تجفيف الحولة ومشروع جر مياه نهر الأردن إلى النقب. الخطط الإسرائيلية اصطدمت بمعارضة دول عربية، برزت بينها سوريا، وفي ظل غياب اتفاق حول تقاسم مياه نهر الأردن، تداخلت مسألة المياه مع القوالب المتبلورة للنزاع الإسرائيلي العربي[1].

في سبيل محاولة إنجاز اتفاق إقليمي حول المياه، عيّن الرئيس الأميركي، آيزنهاور، في 7 تشرين أول 1953، أريك جونستون، ممثلاً شخصياً له في الشرق الأوسط بمستوى سفير. في كتاب التعيين، الذي حدّد أهداف المهمة، جاء أن عليه أن يفحص سبل تحسين الوضع الإقتصادي في المنطقة، وفي جملة ذلك تحقيق اتفاق بين لبنان وسوريا والأردن وإسرائيل حول تقسيم واستخدام مياه حوض نهر الأردن. آيزنهاور شدد على أنه مقتنع بأن تنفيذ خططٍ للتطوير الإقليمي سيساهم في استقرار المنطقة وتطورها الإقتصادي[2].

بين عامي 1953–1956، أدار جونستون مفاوضات مع إسرائيل والعرب بهدف التوصّل

إلى خطة متفق عليها لتقسيم مياه نهر الأردن. الجانب العربي أعلن، في تشرين أول 1955، رفض الخطة، فيما تمكّن جونستون من التوصّل إلى توافق مع إسرائيل. في عام 1956، قدّم جونستون الصيغة الأخيرة لخطته، التي حصلت فعلياً على موافقة إسرائيلية وأردنية، وفي أعقاب ذلك، حَظِي الجانبان بمساعدة أميركية في تنفيذ خطط المياه الخاصة بهما. سوريا ولبنان، في المقابل، رَفَضَا الخطة ولم يَرَيَا نفسيهما مُلزَمَيْن بها[3].

الإشكاليات الإسرائيلية في مسألة الليطاني

رغم تنازل إسرائيل أثناء حرب الإستقلال عن فرصة محاولة فرض حدودها الشمالية عند نهر الليطاني، وامتلاك موقف قوي، جراء ذلك، في أية مفاوضات لاستغلال نهر الليطاني، لم تهجُر القيادة الإسرائيلية الطموح التقليدي للحركة الصهيونية باستخدام مياه الليطاني لأغراض الري وإنتاج الكهرباء. في الوقت نفسه، كان بن غوريون وموشيه شاريت مدركَين لحقيقة أن قدرة إسرائيل على تحقيق هذا الطموح مشكوك فيها ربطاً بصعوبات سياسية. يمكن الوقوف على إدراك بن غوريون للصعوبات المقترنة باستغلال مياه الليطاني في السطور التي كتبها بعد لقائه أهارون روتنبرغ، في 11 أيلول 1949. في اللقاء طرح روتنبرغ أمامه اقتراحاً لإسالة مياه الحاصباني والليطاني باتجاه محيط كريات شمونة، واستغلال فروق الإرتفاعات لإنتاج 150,000 كيلوواط من الكهرباء[4]. بن غوريون، الشريك في طموح استخدام مياه الليطاني، كتب في مذكراته بأن ردّه كان أنه يتوقع صعوبة جدية في «بيع» فكرة روتنبرغ للبنانيين والعرب[5]. في 11 نيسان 1950 كتب بن غوريون في مذكراته أن خطط الري والطاقة الخاصة بكوتون، المستشار الأميركي لشؤون المياه لدى الحكومة الإسرائيلية، التي تضمنت أيضاً الحاصباني والليطاني، مشروطة باتفاق مع لبنان وسوريا والأردن[6].

من الوجهة الإقتصادية والإستيطانية، كان يوجد منطق في مطالبة إسرائيل بضم مياه الليطاني إلى خطة المياه الإقليمية الخاصة بجونستون. المبررات الإقتصادية شُرحت في وثيقة كتبها قسم التخطيط التابع لشعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي في أيار 1955، بعد أن تنازلت إسرائيل عملياً عن ضم الليطاني إلى خطة جونستون. الوثيقة تنص على أنه من أجل استيعاب هجرة جماعية إضافية، على إسرائيل أن تستغل مصادر مياه «أجنبية»- اليرموك والليطاني - في ضوء عدم كفاية مصادر المياه الموجودة تحت سيطرتها. في المقابل،

تنص الوثيقة على أن مشكلة المياه ليست حيوية بالنسبة لسوريا ولبنان اللتين تملكان ما يكفي من مصادر المياه وأراضي التطوير، بل هي كذلك فقط بالنسبة للأردن. على أساس هذا التحليل توصي الوثيقة بعدم الإستجابة لمطالب العرب المتعلقة بتقسيم مياه نهر الأردن والسعي إلى استغلال مياه الليطاني لاحتياجات إسرائيل[7].

الإشكاليات التي اعترضت الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق باستغلال مياه الليطاني كانت، بناء على تقدم، واضحة: المصلحة الإقتصادية والإستيطانية أَمْلَتْ بذل الجهد لضم مياه الليطاني إلى خطة المياه الإقليمية الخاصة بجونستون، بما ينسجم مع الطموح التقليدي للحركة الصهيونية. المنطق السياسي أشار إلى وجود صعوبة كبيرة في تحقيق هذه المصلحة، منشأوها بالدرجة الأولى المعارضة الصارمة للبنان والجانب العربي، التي انضمت إليها أيضاً معارضة الولايات المتحدة. هذه المعارضة كان لها ما تستند إليه من زاوية القانون الدولي: نهر الليطاني يمر بأكمله داخل الأراضي اللبنانية، ولذلك من حق لبنان استخدام مياهه لتلبية احتياجاته، خلافاً لنهر الأردن المُعَرّف بحسب القانون الدولي بأنه «نهر دولي»، لكونه يمرّ في أراضي أربعة دول. في ضوء هذه الإشكاليات إتخذت إسرائيل، في المفاوضات مع جونستون، موقفاً افتتاحياً صلباً في مسألة الليطاني تآكل مع الوقت إلى أن اضطُرت إلى التنازل عنه من أجل تحقيق مصالح مهمة أخرى في المفاوضات.

موقف لبنان

لبنان عارض بشكل حاسم ضم مياه الليطاني إلى خطط التطوير الإقليمية، ورأى في المطلب الإسرائيلي تعبيراً إضافياً عن الطموح التقليدي لإسرائيل لسرقة مياه الليطاني منه. كما تبنّى لبنان نهجاً متشددا فيما يتعلق بتقسيم مياه نهر الأردن، وكان له، إلى جانب سوريا، دورٌ مهم في رفض خطة جونستون من قبل العرب. ماذا كانت أسباب هذا الموقف اللبناني؟ باختصار، لم يكن للبنان مصلحة في الإنخراط ضمن خطط المياه والتطوير الإقليمية التي وضعها جونستون. ذلك أنه يوجد في أراضيه ما يكفي من مصادر المياه لتلبية احتياجاته، فيما كمية المياه الضئيلة التي كان يُفترض أن يحصل عليها من الحاصباني وفقاً لخطة جونستون لم تكن تعني أي ميزة بالنسبة له. في المقابل، الموافقة على خطة جونستون واعتماد مقاربة براغماتية في المفاوضات، كانت ستدفع بنظام كميل

شمعون إلى التصادم مع الرأي العام المعادي للغرب ومع دولٍ أظهرت مقاربة سلبية تجاه الخطط الأميركية، كالعراق وسوريا.

وزير الخارجية اللبناني، المهندس ألبرت نقاش، الذي أيّد خطة جونستون، كان شذوذاً بارزاً في نظام شمعون. مطلعَ الأربعينات لعب نقاش دوراً مركزياً في محاولة الإستغلال المشترك لمياه الليطاني بالتعاون مع المشروع الإستيطاني اليهودي. أثناء زيارة جونستون لبيروت، في مطلع تشرين ثاني 1953، طلب نقاش، بعد لقاء جونستون بالرئيس شمعون، إجراء حوار شخصي مع جونستون. في هذا الحوار قال نقاش إن اقتراحات جونستون منطقية، معتبراً أن مصلحة لبنان تكمن في التعاون معها. وأشار، في السياق، إلى الخلافات القائمة بين المسيحيين والمسلمين، ورأى أن «العناصر المسيحية» سوف تؤيد خطة جونستون[8]. مسار الأحداث كشَفَ أنه لم يكن لموقف نقاش و«العناصر المسيحية» التي توقّع تأييدها أيَّ تأثير فعلي على موقف لبنان تجاه خطة جونستون، الذي كان موقفاً متشدداً ومعادياً.

الموقف اللبناني تجلّى في رفض خطة جونستون، وفي بذل جهودٍ لدفع الدول العربية لرفضها وبالقول إن لبنان كان السباق في طرح فكرة جرّ مياه نهر الأردن. في 24 أيلول 1953، أعلن مسؤول لبناني أن الدول العربية قادرة على تغيير مسار تدفق نهر الليطاني[9]. في 9 تشرين أول 1953 عُقدت في بيروت جلسة حكومية درست إقتراح جرّ مياه نهر الحاصباني الذي ينبع في الأراضي اللبنانية[10]. البرلمان اللبناني، في نقاش أجراه عشية وصول جونستون إلى بيروت (17 شباط 1955)، قرّر، مدعوماً من الحكومة، رفض خطة جونستون واستغلال مياه الحاصباني «على أساس المصالح الوطنية اللبنانية» والحؤول دون وصول إسرائيل إليها[11]. في 26 تموز 1955، إتخذ البرلمان اللبناني قرار إضافياً، بالإجماع، يرفض فيه خطة جونستون ويدعو إلى استغلال مياه الحاصباني، المشمولة في الخطة، لتلبية احتياجات لبنان[12]. على إثر هذا القرار كلّفت الحكومة اللبنانية خبراء مياه بتقديم خطة جر شاملة لمياه الحاصباني، فأعدّت الخطة بسرعة[13]. في أيلول 1955 بادر وزير الخارجية اللبناني، سليم لحود، الذي كان مهندس مياه خبيراً، إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب قال فيه إنه يجب تنفيذ الجزء العربي من خطة جونستون، التي تتعلق بمياه الحاصباني واليرموك فقط، دون «الجزء الإسرائيلي» من الخطة. وأوضح لحود أن لبنان غير معني بخطة مياه جونستون الإقليمية، التي تُعطيه حصة صغيرة جداً، وأن بإمكان لبنان أن يتنازل بالتأكيد عن هذه

الحصة أخذا بعين الإعتبار وجود الخطة الأكبر والأكثر جدوى لاستغلال مياه الليطاني لمصلحة لبنان[14]. خلال زيارته الأخيرة إلى إسرائيل، في 10 تشرين أول 1955، تحدث جونستون بتوسع مع رئيس الحكومة موشيه شاريت عن دور لبنان المركزي في إفشال الخطة، من خلال طرحه مبادرة لجر مياه الحاصباني وبانياس إلى البحر المتوسط كي لا تصل إلى إسرائيل. بحسب جونستون، الإقتراح اللبناني تقدم به رئيس الحكومة رشيد كرامي – «الذي لم يوفر جونستون كلمات بارعة لوصف مستواه العقلي»– خلال لقاءٍ بادر إليه كرامي في دمشق، وشارك فيه ممثلون عن سوريا ولبنان والأردن. جونستون، الذي تفاجأ من المبادرة اللبنانية، «أعلن أن هذا هراء لن يُضيّع عليه لحظة»[15].

الحكومة اللبنانية التي أظهرت معارضة شديدة لخطة جونستون، لم تفعل الكثير خلال الأربعينات ومطلع الخمسينات لاستغلال مصادر المياه الموجودة في أراضيها. في 19 آب 1952 تبنّت الحكومة اللبنانية خطة المهندس ألبرت نقاش وموريس جميل للتطوير الشامل لمصادر المياه في لبنان[16]. المطلب الإسرائيلي بضم الليطاني إلى خطة جونستون شكّل دون شك عاملاً مسرّعاً لطرح خطة استغلال مياه النهر اللبنانية. في عام 1954 أُنشئت في لبنان «المصلحة الوطنية لنهر الليطاني» برئاسة وزير الخارجية سليم لحود، الذي أعلن أن «مياه الليطاني سيتم استغلالها (من قِبل لبنان) حتى النقطة الأخيرة، لأن هذه هي الوسيلة الأفضل للقضاء على الأماني الإسرائيلية المتعلقة بمياه لبنان»[17]. مصلحة الليطاني أعدّت خطة لاستغلال مياه نهري الليطاني وبسري للري وإنتاج الكهرباء[18]. في عام 1955 سافر وفدٌ لبناني إلى واشنطن برئاسة وزير الخارجية سليم لحود، من أجل إجراء مفاوضات للحصول على قرض بقيمة 27 مليون دولار لتنفيذ المرحلة الأولى من خطة استغلال مياه الليطاني[19]. في عام 1956 وُضعت الأساسات لسد القرعون، أحد السدود الثلاث التي تم التخطيط لبنائها على الليطاني، لكن تنفيذ الخطة تأجل مرات عدة، إلى أن تحقق في النصف الأول من الستينات[20].

موقف الولايات المتحدة

عشية تعيين جونستون، كان الأميركيون يدركون جيداً نية إسرائيل المطالبة بضم مياه الليطاني إلى خطته ومعارضة لبنان الحاسمة لذلك. لذلك، وإنطلاقاً من رؤية براغماتية،

بنظرهم، إختارو التركيز على محاولة ضمان اتفاقية تقسيم مياه نهر الأردن ومعارضة طرح قضية مياه الليطاني بشدة على جدول الأعمال. تكتيكهم في هذه المسألة وصفه دالس في مذكرة إلى جونستون بعد تعيينه[21].

«لا يجب دراسة موضوع تطوير الليطاني في الوضع الحالي. إذا أثارت إسرائيل هذا الموضوع، يجب أن تقول أنه غير مرتبط بالخطة. وإذا توجب الأمر، بوسعك الإضافة بأنه وتحت الظروف الملائمة، سترغب الولايات المتحدة باستكشاف مع لبنان إمكانيات تطوير الليطاني لمنفعة المنطقة بأكملها.»

فشل المعركة الإسرائيلية لضم الليطاني إلى خطة جونستون (1953-1956)

1. البراغماتية في مقابل التصلب داخل دائرة صنع القرارات في إسرائيل

برز في الفريق الإسرائيلي الذي أدار المفاوضات مع جونستون بين عامي 1953–1955 شخصان لعبا في حينه دوراً مفتاحياً في المنظومة السياسية الإسرائيلية: رئيس الحكومة ووزير الخارجية، موشيه شاريت، ووزير المالية ليفي أشكول. كلاهما استعان بسلسلة من الموظفين الكبار والخبراء بشؤون المياه، برز من بينهم: مدير عام وزارة المالية، بنحاس سفير، مدير عام مكتب رئيس الحكومة، تيدي كوليك، مستشار الحكومة لشؤون المياه ومدير شعبة المياه في وزارة الزراعية، سمحا بلاس، ومساعد بلاس، المهندس أهارون فينر[22].

دافيد بن غوريون، الذي مكث في مقر إقامته في سديه بوكر خلال جزء من الفترة التي أدار فيها جونستون المفاوضات، لم يكن له علاقة بشكل مباشر فيها، لكنه كان يتمتع بتأثير سياسي كبير، مما جعل كلاً من شاريت وأشكول يُوليان أهمية كبيرة للحصول على تأييده. الرجلان إهتما بوضعه بين الوقت والآخر بتطور المفاوضات وطلبا الإستماع إلى رأيه حول القضايا المطروحة. بن غوريون، رغم طموحه التقليدي لاستخدام مياه الليطاني لتلبية احتياجات دولة إسرائيل، أظهر موقفاً براغماتياً في هذه القضية، وامتنع عن الضغط على شاريت وأشكول لكي يصرا على ضم الليطاني إلى خطة جونستون. الموضوع الذي بدا أكثر أهمية بنظر بن غوريون كان الحفاظ على سيادة إسرائيل على بحيرة طبرية، وهو

فضّل التركيز على هذه النقطة خلال المفاوضات.

موقف بن غوريون هذا، وامتناعه عن تحويل المفاوضات مع جونستون إلى رافعة لمناكفة شاريت، كان له أهمية كبيرة في فترة تنامت فيها الخصومات الشخصية وتعارض الرؤى حول مسائل الأمن والخارجية داخل القيادة الإسرائيلية. يظهر من مذكرات شاريت أيضاً أنه واجه انتقاداً شديداً من جانب أنصار الخط المتشدد في مسألة المفاوضات مع جونستون، سواء داخل الحكومة أو داخل الحزب. في تلخيصه لجولة المفاوضات الثانية مع جونستون كتب شاريت إلى آبا إيفين، السفير الإسرائيلي إلى واشنطن، أن في الحكومة الإسرائيلية من يرى في المبادرة الأميركية «مؤامرة ناسفة» جديدة. هؤلاء اقترحوا رفض الدخول في المفاوضات طالما أن العرب غير مستعدين للتحاور المباشر مع إسرائيل، فيما آخرون اقترحوا الدخول في المفاوضات، لكن مع تبنّي تكتيك يهدف إلى إفشال المؤامرة، «تحت الغطاء الناعم للمقاربة الإيجابية بالشكل». معارضو المؤامرة، يضيف شاريت، طلبوا وقف المفاوضات في المرحلة الأولى إذا تبين أن الليطاني غير مشمول في خطة جونستون[23].

بالإضافة إلى دعم بن غوريون، استعان شاريت كثيراً بليفي أشكول، الذي أبدى مرونة وبراغماتية خلال المفاوضات، رغم أنه في الماضي (1945) كان يعتقد أن ثمة مجال لاتفاق يتم بموجبه نقل مياه الليطاني التي لا يستخدمها لبنان إلى إسرائيل[24]. في تموز 1954 كتب شاريت إلى آبا إيفين[25]: «...يجب علي أن أمجّد الدور الإيجابي، الكبير والحاسم الذي لعبه ليفي أشكول في كل القضية، أولاً من خلال مقاربته العملية والصحية لأصل المسألة. ثانياً، من خلال مرونته الحاذقة والقدرة التي أظهرها على التدقيق والإبداع، وثالثاً من خلال الكمية الضخمة من الوقت والجهد التي خصصها للمفاوضات...». ومضى شاريت أيضاً في مدح تيدي كوليك، بنحاس سفير ويعقوب (ربما يعقوب هرتسوغ–المدير الفعلي لقسم الولايات المتحدة في وزارة الخارجية). شاريت ختم رسالته بالإشارة إلى أنه حتى لو لم تفضِ المفاوضات إلى شيء «فإنني سأتحمل النتيجة السلبية بصمت، إنطلاقاً من الإدراك بأننا، من جانبنا، فعلنا كل شيء من أجل الوصول إلى الهدف المتفق عليه في إطار الحفاظ على مصالحنا الحيوية»[26].

2. خصائص التكتيك الإسرائيلي في مسألة الليطاني

خلال المفاوضات مع جونستون كان لإسرائيل هدفان رئيسيان: الأول، أن تجني فائدة إقتصادية من بعثة المسؤول الأميركي، وفي حال فشلت هذه البعثة- إمتلاك حرية العمل لتنفيذ خطط المياه الخاصة بإسرائيل؛ الثاني، استغلال بعثة جونستون كرافعة لتحسين العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة والحؤول دون إلحاق الضرر بهذه العلاقات نتيجة الموقف الرافض لإسرائيل. حول أهمية وأولوية كلٍّ من هذين الهدفين وسبل تحقيقهما حصل نقاش داخلي، تم حسمه في نهاية المطاف باتجاه المقاربة البراغماتية.

ماذا كان موقع مسألة الليطاني في إطار التكتيك الإسرائيلي لتحقيق هذين الهدفين؟ أثناء المحادثات مع جونستون، أثار الجانب الإسرائيلي ثلاثة مطالب رئيسية: الأول، ضم مياه الليطاني في أي خطة إقليمية تتعلق بالمياه والتطوير؛ الثاني، الحصول على كميات مياه من الأردن تكفي احتياجات الري والتطوير الإسرائيلية؛ الثالث، الحفاظ على سيادة إسرائيل على بحيرة طبرية، التي أراد جونستون أن يحولها إلى خزان مياه إقليمي تحت إشراف دولي. تحليل التكتيك الإسرائيلي في المفاوضات يفضي إلى أن المطلب الأول، المتعلق بالليطاني، اعتُبر في إسرائيل أقل أهمية وأدنى فرصةً للتحقق من المطلبين الآخرين. وعندما واجهت إسرائيل المعارضة الحاسمة للبنانيين والعرب وحتى الولايات المتحدة في مسألة الليطاني، كانت مستعدة للتنازل عنها، بشرط أن تحصل على ما تريده في المطلبين الآخرين.

الموقف السلبي للولايات المتحدة في قضية ضم مياه الليطاني إلى خطة جونستون، والتهديدات التي أطلقها جونستون نفسه بين الحين والآخر، وكذلك أعضاء فريقه ومسؤولو وزارة الخارجية الأميركية، بأن الإصرار في مسألة الليطاني سيؤدي إلى فشل مبادرة جونستون، كانا عاملاً رئيسياً في تنازل إسرائيل عن ضم الليطاني إلى خطة جونستون. الإصرار على هذه المسألة كان سيؤدّي إلى إفشال الخطة وتحميل المسؤولية لإسرائيل، فيما تداعيات هذا الأمر على صعيد علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة كانت ستكون خطيرة. رؤوفين شيلواح، الذي سعى أثناء خدمته كمفوض دبلوماسي في واشنطن إلى تحويل إسرائيل إلى حليف استراتيجي للولايات المتحدة، توقف عند هذه التداعيات في رسالة شخصية كتبها وأرسلها إلى مدير مكتب رئيس الوزراء، تيدي كوليك، في 20 كانون ثاني 1955[27]:

«لست أبالغ إذا قلت إنه من زاوية موقعنا السياسي في الولايات المتحدة، ومن زاوية ظهورنا كعامل إيجابي وبنّاء في المنطقة، وأتجرأ لأقول حتى من زاوية حربنا ضد المشاكل الأمنية، من شأن إفشالنا للخطة أن يتسبب لنا بتقهقر خطير على طول الجبهة».

3. الموقف الإفتتاحي الصلب أثناء الزيارة الأولى لجونستون إلى المنطقة (21 تشرين أول-5 تشرين ثاني 1953)

في زيارته الأولى إلى إسرائيل اقترح جونستون خطة هندسية لاستغلال المياه في حوض نهر الأردن-اليرموك على أساس خطة إقليمية تم وضعها في عام 1953 من قبل قبل شركة هندسية في بوسطن يملكها المهندس Charles T. Main بناء على طلب وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[28]. الموقف الإفتتاحي الإسرائيلي، أثناء زيارة جونستون إلى المنطقة، الذي عُرض أيضا في رسالة إلى الولايات المتحدة قبل أشهر من قدومه، إتسم بالمطالبة الحاسمة بضم الليطاني إلى خطة المياه الإقليمية. هذا الموقف اعتبر أن إسرائيل ترحب بمبدأ الإطار الإقليمي لاستغلال مصادر المياه كعنصر أساسي في إيجاد علاقات سليمة مع العرب، بشرط أن يتم ضم نهر الليطاني إليها. بحسب الموقف الإسرائيلي، إذا جرى رفض مطلب ضم الليطاني، فإنه لا ينبغي الحديث عن خطة مياه إقليميه وإنما عن توزيع مياه وطني، بما يتناسب مع احتياجات الدول في المنطقة. في هذا الإطار ستكون إسرائيل مستعدة للتوصل إلى تسوية حول توزيع مياه الأردن واليرموك التي هي أنهار دولية[29].

مطلب ضم الليطاني إلى خطة المياه الإقليمية تقدم به موشيه شاريت في محادثاته مع جونستون أثناء الزيارة. شاريت أثار أمام جونستون سلسلة من النقاط لتبرير هذا المطلب[30]:

أ- يتدفق في الليطاني 700 مليون متر مكعب، وهي جزء لا بأس به من كميات المياه في المنطقة. هذه المياه تذهب إلى الهدر في البحر المتوسط ولا تحقق أية فائدة: «إنه ظلم صارخ ضد الجنس البشري» أن يُسمح بتدفق كميات مياه غير مستغلة من الليطاني إلى البحر سنوياً.

ب- ضم مياه الليطاني إلى خطة جونستون من شأنه أن يعوض إسرائيل عن كميات المياه التي سيكون عليها نقلها إلى الأردن بحسب الخطة.

ج- لبنان هو شريك في خطة جونستون ويفترض أن يحصل على جزء من مياه الحاصباني. لذلك، لا يوجد أي سبب أو معنى لعدم ضم مياه الليطاني إلى الخطة. الصعوبة السياسية المتوقعة من جانب اللبنانيين يمكن التغلب عليها إذا انضمت سوريا إلى الخطة الإقليمية- في هذه الحالة لن يكون هناك صعوبة في التأثير على لبنان.

د- تخطيط المياه الإسرائيلي يشمل، منذ القدم، إستخدام مياه الليطاني بشكل يساعد أيضاً على تحويل لبنان إلى دولة صناعية: «منذ أيام حكومة الإنتداب، جرى الحديث مع رئيس لبنان في حينه حول استغلال مياه الليطاني بشكل مشترك بحيث يزود إسرائيل بالمياه ولبنان بالكهرباء». (شاريت أخطأ في استبداله رجل الأعمال، المهندس ألبرت نقاش، الذي جرى الحديث معه خلال فترة الإنتداب حول الإستغلال المشترك لمياه الليطاني، بألفرد نقاش، قريب ألبرت، الذي شغل منصب رئيس لبنان).

يشار إلى أن المبرر التاريخي الذي طرحه شاريت أمام جونستون، استُخدم أيضاً أمام لجنة تابعة للأمم المتحدة من قبل فيكتور زلكيند، الملحق العلمي الإسرائيلي في سفارة واشنطن. في 20 آذار 1954 امتثل زلكيند أمام رالف بانتش وأعضاء لجنة الأمم المتحدة المُعيّنين من قبل الأمين العام للمنظمة لأجل مساعدته في فهم خطط التطور المختلفة المطروحة. في النقاش مع بانتش وفريقه احتل موضوع الليطاني مكاناً رئيسياً. المندوب الإسرائيلي أوضح عن طريق الخرائط كيف يُمكن نقل 400 مليون متر مكعب من مياه الليطاني إلى الأراضي الإسرائيلية من الناحية الهندسية، بالإستناد إلى خطط المياه السابقة من عامي 1943 و 1945، التي وضعت بالتعاون مع شخصيات لبنانية مثل ألبرت نقاش. زلكيند جلب معه إلى الإجتماع نسخاً عن هذه الخطط، وأبقى عند بانتش، بناء لطلبه، وثيقتين تابعتين لـ «شركة المياه الفلسطينية» (P.W.C.) تعودان إلى الأربعينات: «مشروع الليطاني 1934، شركة المياه الفلسطينية، مشروع الليطاني 1945، شركة المياه الفلسطينية».

الموقف الإسرائيلي، كما عرضه شاريت، استتبع نقاشا حاداً مع جونستون ومساعديه الذين قالوا إن ضم الليطاني إلى الخطة سوف يجعل الكيل عند العرب يطفح وسيخرب الخطة بأكملها. ونصح هؤلاء الجانب الإسرائيلي إبقاء موضوع الليطاني حتى مرحلة متأخرة[32].

شاريت أبلغ لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أنه في ختام حديثه مع جونستون، أوضح له أن «موقفنا النهائي تجاه الخطة كلها يمكن أن يكون متعلقاً بهذا الموضوع، موضوع الليطاني»[33]. لكن وثائق وزارة الخارجية التابعة للخارجية الأميركي تُظهر أن شاريت كان أقل حسماً أمام الأميركيين. في ختام زيارة جونستون، طلب منه شاريت نقل الموقف الإسرائيلي إلى الرئيس الأميركي، وهو أن الولايات المتحدة ستفوّت فرصة مهمة إن لم تربط الليطاني بخطة جونستون الحالية. لكن، أضاف شاريت[34].

«لم تضع الحكومة الإسرائيلية شرطاً للتعاون اللازم هذا، ولكنها أعطته أهمية كبيرة».

4. بداية التآكل في الموقف الإسرائيلي أثناء زيارة جونستون الثانية (حزيران 1954)

توضيح المعارضة الأميركية قبل الزيارة

خلال الفترة الواقعة بين زيارة جونستون الأولى إلى المنطقة وزيارته الثانية جرت محادثات بين مندوبي إسرائيل في الولايات المتحدة وجونستون ومساعديه ومسؤولي وزارة الخارجية الأميركية بشأن مياه الليطاني. في هذه المحادثات أوضح الأميركيون بشكل حاسم أنهم درسوا جيداً المطلب الإسرائيلي بضم الليطاني إلى خطة جونستون وتوصلوا إلى نتيجة سلبية مطلقة، سواء لأسباب سياسية أو لأسباب هندسية. المبررات الرئيسية التي قدمها الأميركيون:

أ- إضافة نهر الليطاني إلى خطة جونستون من شأنها أن تزيد المعارضة العربية للخطة وتحكمها بالفشل[35]. جورج بارنس، المساعد الرئيسي لجونستون، قال في هذا السياق إن ضم مياه الليطاني إلى خطة جونستون يعني أن الخطة «محكومة بالموت الفوري، لأسباب سياسية»[36].

ب- مشكلة الليطاني مختلفة كلياً من الناحية القانونية والسياسية عن مشكلة نهر الأردن. فالأخير نهر دولي يوجد لدول أخرى حقوق فيه، فيما حوض الليطاني موجود داخل الأراضي اللبنانية وليس لأية دولة أخرى مطالب حقوقية واضحة بشأنه[37].

ج- الحكمة السياسية تحتم على إسرائيل اتّباع نهج متساهل وطويل النفس، وعدم إثارة

موضوع الليطاني الآن، حتى لو جرى التسليم بأن مطلبها وطموحها بالحصول على فائض مياه الليطاني في يوم من الأيام مبرر وقابل للتحقق (هذه النقطة، كما تبين سريعاً، لم تكن سوى سراب، لأن اللبنانيين عندما بدأوا باستغلال مياه الليطاني لاحتياجاتهم، لم يعد لإسرائيل فرصة فعلية بتغيير الحقائق التي نشأت ميدانياً، وصار التنازل عن ضم الليطاني إلى خطة جونستون–في نظرة إلى الوراء– حتمية)[38].

عشية زيارته الثانية إلى المنطقة، أعرب جونستون في حديث مع السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، آبا إيفين، والمفوض الدبلوماسي رؤفين شيلواح، عن معارضة شديدة لمطالبة إسرائيل بضم الليطاني إلى الخطة الإقليمية. كما أنه هدد بإلغاء سفره إلى المنطقة وبالإستقالة إذا طلبت إسرائيل موافقته. بعد مداولات إضافية تراجع جونستون عن تهديده وأعلن أنه سيبحث أثناء وجوده في إسرائيل مسألة الليطاني، لكن الولايات المتحدة ثابتة في موقفها بعدم ضم الليطاني إلى إقتراحاتها الحالية، وفي الخطوة الأولى ينبغي الشروع بخطة لا تشمل الليطاني[39].

بلورة الموقف الإسرائيلي تمهيداً للزيارة

قرر موشيه شاريت، بعد مشاورات أجراها مع مسؤولي وزارة الخارجية وخبراء مياه، في 11 كانون ثاني 1954 الطلب من المهندس الأميركي جون س. كوتون إعداد خطة إقليمية لتقسيم المياه تتضمن مياه الليطاني، كخطوة مضادة لخطة جونستون[40]. خطة كوتون، الخبير في شؤون المياه وصاحب الشهرة الدولية ومستشار الحكومة الإسرائيلية في تخطيط الناقل القطري*4، تبلورت في شباط 1954[41]، وصادقت الحكومة عليها في مطلع تموز 1954، وقُدمت إلى جونستون قبل زيارته الثانية إلى الشرق الأوسط[42]. الخطة كانت تستند إلى مبدأ أن أي خطة مياه إقليمية لا ينبغي أن تكون مرتبطة بحدود طوبوغرافية اعتباطية، وإنما يجب أن تأخذ بالحسبان مصادر المياه المحتملة في المنطقة كلها. بناء على ذلك، تقترح الخطة ضم مياه الليطاني إلى مصادر مياه الإقليمية. وفي ضوء الإدعاء بأن لبنان ليس قادراً من الناحية العملية على استخدام الغالبية الساحقة من مياه الليطاني للري في أراضيه، تقترح الخطة تخصيص نصف الدفق السنوي لليطاني (نحو 400 مليون متر مكعب) لري حوض الأردن

*4 خط أنابيب ضخم لنقل المياه من بحيرة طبرية إلى صحراء النقب

وإنتاج الكهرباء من خلال الإستفادة من فوارق الإرتفاعات بين الليطاني ونهر الأردن[43].

موشيه شاريت توقع أن تواجه خطة كوتون معارضة فورية من جانب وزارة الخارجية الأميركية، بسبب ضم مياه الليطاني إليها، وأصدر تعليمات للسفارة في واشنطن حول كيفية مواجهة هذه المعارضة الأميركية المتوقعة والتعبير عن موقف قوي بشأن هذه القضية[44].

توقعات شاريت تحققت: في لقاء آبا إيفين مع جونستون، في 30 أيار، نشبت أزمة عندما ردّ جونستون بأن ضم الليطاني ليس واقعياً على الإطلاق وهدّد بأنه إذا طرحت إسرائيل مسألة الليطاني كشرط مسبق للمفاوضات، فسوف يبلغ الرئيس بترك المهمة وسيلغي زيارته المرتقبة إلى الشرق الأوسط[45]. إيفين ردّ بأن مسألة الليطاني ليست شرطاً مسبقاً للمفاوضات على قاعدة «إما الليطاني أو لا شيء»، لكن واجب إسرائيل وحقها إيضاح موقفها المدروس والمسنود حول المشاكل المتداولة[46]. أريك جونستون «لانَ» وقال إنه يرحب ببحث مسألة الليطاني مع إسرائيل، لكن حكومته متمسكة بموقفها بعدم ضم الليطاني في اقتراحاتها السياسية[47].

في 8 حزيران 1954، عشية زيارة جونستون إلى المنطقة، جرى نقاش موسّع شارك فيه رئيس الحكومة ووزير الخارجية، موشيه شاريت، ووزير المالية، ليفي أشكول، ووزير الدفاع بنحاس لافون. شاريت كتب في مذكراته أن الرأي العام للمشاركين في الإجتماع كان أن ثمة مؤامرة وراء إستعداد جونستون للبحث مع إسرائيل في خطط تطوير تتجاوز موضوع الري، وهذه المؤامرة تهدف إلى إغراء إسرائيل وتعويضها «بأمور تافهة» على تنازلاتها في جبهة المياه التي هي الجبهة الرئيسية. إستنتاج الحاضرين كان أن على إسرائيل الإصرار بكل قوة على خطة إقليمية تشمل الليطاني وعدم التراجع عنها «حتى لو أدى ذلك إلى إفشال كل التسوية الإقليمية التي يحلمون بها في واشنطن»[48].

في هذا النقاش بدأ يتكشف التراجع في موقف شاريت، الذي أصرّ خلال المحادثات السابقة على ضم الليطاني في خطط المياه الإقليمية، وفي بداية 1954 بادر إلى بلورة خطة كوتون. شاريت كتب في مذكراته أنه في مداولات 8 حزيران لم يتعامل مع عبارة «مؤامرة» على أنها التفسير الوحيد لدوافع الولايات المتحدة مفترضاً أنه من المحتمل أن يكون الأميركيون معنيين فعلاً بالدخول في مشاريع تطوير في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل، وأن ثمة فرصة لأن تستعين إسرائيل بها. علاوة على ذلك، شاريت– الذي كان

مطّلعاً على التقارير من واشنطن بشأن المعارضة الحاسمة للولايات المتحدة- أثار علامة إستفهام حول موقف إسرائيل المُصرّ على مياه الليطاني. ذلك لأن إسالة مياه الليطاني نحو حوض الأردن ليس مرتبطا أبداً بإسرائيل، فيما قضية نهري الأردن واليرموك تحتم تسوية - «لنفترض أن معاندتنا أثمرت وتفككت خطة جونستون الإقليمية، ستبقى قائمة مشكلة نهر الأردن، الذي يوجد لأكثر من دولة واحدة حقوق فيه، وكذلك نهر اليرموك»[49].

ليفي أشكول، وزير المالية، الذي بدأت على ما يبدو تتبلور عنده النزعة للتراجع عن المواقف الإفتتاحية الصلبة، زار في 26 حزيران سديه بوكر (مكان إقامة بن غوريون) وطلب الإطلاع على رأي بن غوريون في مسألة المحادثات مع جونستون. بن غوريون رفض الإعراب عن رأيه في الموضوع نفسه، لكنه أشار إلى أنه في إطار المفاوضات المباشرة مع الدول العربية، كان سيوافق على تسويات (تتعلق بكميات المياه) من أجل السلام. لكن، أضاف بن غوريون، ثمة بعد سياسي في إرسال جونستون، يتجاوز مسألة المياه - «ثمة توجّه لفرض ما يشبه الإنتداب الأميركي على الدولة، وهناك يهود موافقون على ذلك»[50]. مسألة الليطاني لم يرد ذكرها في أقوال بن غوريون. أشكول أطلع شاريت في نفس اليوم على مضمون لقائه، فلخص الأخير موقف بن غوريون بالتالي: «يوافق على التسوية مع العرب، يعارض تدخل الولايات المتحدة»[51].

الموقف الإسرائيلي كما طُرح في المحادثات مع جونستون

خلال شهر حزيران جرت في إسرائيل محادثات بين جونستون ومساعديه من جهة، وفريق المفاوضات الإسرائيلي برئاسة موشيه شاريت ومشاركة وزير المالية ليفي أشكول، من جهة أخرى. رغم التراجع الذي كان قد بدأ يظهر عند شاريت حول مسألة الليطاني، إلا أن الوفد الإسرائيلي لم يكن قد طرح موقفاً ثابتاً في هذه المرحلة. إسرائيل أوضحت لجونستون أنها لا ترى في خطته خطة إقليمية في ضوء تجاهلها لنهر الليطاني، ولأن تقسيم المياه المقترح فيها هو تقسيم سياسي لا يأخذ احتياجات إسرائيل بعين الإعتبار. إسرائيل ترى في خطة كوتون خطة إقليمية بالمعنى الحقيقي والشامل، وهي ترفض المشاركة في أية خطة إقليمية لا تشمل مياه نهر الليطاني[52].

جونستون، من جانبه، رد على أقوال الجانب الإسرائيلي بشكل محكم. قال إنه في

كل الأحوال ستمر سنوات كثيرة إلى أن تحتاج إسرائيل لمياه الليطاني، ولذلك لا معنى للإصرار على ضم هذا النهر بشكل مسبق إلى خطته، ناهيك عن أن الأمر غير قابل للتحقيق بسبب رفض لبنان المطلق[53]. موشيه شاريت كتب إلى آبا إيفين ملخّصاً المحادثات أن موقف جونستون جعل إسرائيل أمام خيارين: الأول، رفض الدخول في أية إستفسارات طالما أن الليطاني بقي خارج نطاق البحث، مع كل التعقيدات المقترنة بهذا الموقف لجهة تطوير قطاع الماء في إسرائيل؛ الثاني، الموافقة على الإنتقال للبحث في خطط الري التي تستند إلى إستغلال نهري الأردن واليرموك فقط. إسرائيل، التي بدت متصلبة في بداية المحادثات، استنسبت في هذه المرحلة الدخول في بحث استغلال مياه الأردن واليرموك فقط، مع التشديد على أنها لم تتخلّ عن مطلب ضم الليطاني، ولذلك هي غير مستعدة لتقسيم مياه الأردن واليرموك بشكل نهائي بينها وبين العرب، لأن من شأن ذلك أن يغبنها في ظل غياب الليطاني[54].

هذا الموقف الإسرائيلي إنعكس في بيان علني لشاريت في ختام المحادثات، جاء فيه أن أي خطة مياه إقليمية يجب أن تكون مشروطة باستخدام مياه الليطاني، فسارع سفير لبنان إلى واشنطن، شارل مالك، إلى لفت نظر حكومته لذلك[55].

5. التنازل عن الليطاني في ختام زيارة جونستون الثالثة إلى المنطقة (كانون ثاني- شباط 1955)

الإتصالات مع الأميركيين تمهيداً للزيارة

قضية الليطاني بقيت على جدول الأعمال في الإجتماعات بين المسؤولين الإسرائيليين والأميركيين في واشنطن ما بين الزيارة الثانية والثالثة لجونستون إلى المنطقة. في الحديث الذي أجراه مع ليفي أشكول في كانون أول 1957، كرر جونستون الموقف الأميركي بأن الوقت غير مناسب للحوار مع اللبنانيين بشأن الليطاني[56]. الجانب الإسرائيلي، وعلى خلفية معلومات حول بلورة خطة لبنانية لاستغلال مياه الليطاني بمساعدة مهندسين أميركيين، طلب أن تضمن الولايات المتحدة على الأقل ألا تَحُول الخطط اللبنانية دون دمج الليطاني في خطط مياه إقليمية مستقبلية[57]. جونستون ومساعدوه إمتنعوا عن تقديم أي إلتزام حاسم بهذا الخصوص، باستثناء رسائل وتصريحات غير ملزمة، إلى أن أوضحوا

في نهاية المطاف أنهم غير قادرين على التدخل في شؤون تطوير لبنانية داخلية، وإذا طلب لبنان مساعدة أميركية في مسألة الليطاني، فإنهم سيوصون بالإستجابة لها[58].

الحصول على دعم بن غوريون

عشية الزيارة الثالثة لجونستون إلى المنطقة، طلب فريق المفاوضات الحصول على دعم بن غوريون، الذي أقام آنذاك في سديه بوكر. آنذاك، ساد تقدير وضع متشائم رأى أنه ينبغي الإستعداد لخلافات خطيرة مع جونستون في مسألة تقسيم المياه والمطالبة الأميركية باستخدام بحيرة طبرية كخزان مياه يخضع للوصاية الدولية. في 23 كانون ثاني 1955، زار تيدي كوليك، مدير عام مكتب رئيس الوزراء، سديه بوكر. في اليوم التالي أبلغ كوليك شاريت أن «بن غوريون لا يزال على رأيه.. لا يهمه التنازل عن كمية مياه معقولة مقابل اتفاق، لكنه مليء بالشكوك بشأن التدخل الأميركي»[59]. هذه المرة أيضاً، كما في الحديث السابق مع بن غوريون، لم يرد ذكر الليطاني على لسانه.

شكوك بن غوريون حول بحيرة طبرية كان لها ما تستند إليه، لأنه في مطلع 1954، في المراحل الأولى من المفاوضات، أثار الأميركيون أفكاراً تتعلق بتعديلات جغرافية في بحيرة طبرية، أو، كخيار بديل، إعطاء جزء من مياه البحيرة للسوريين[60]. آبا إيفين رفض بشدة سخافة إثارة أفكار كهذه[61]، لكن لا شك بأن التقارير التي اطّلعت عليها القيادة الإسرائيلية من واشنطن أوجدت رواسب من الشبهات تجاه الأميركيين حول مسألة بحيرة طبرية، رافقت المفاوضات حتى نهايتها.

جولة المحادثات الأولى بين إسرائيل وجونستون (27-31 كانون ثاني)

الجولة الأولى من المحادثات بين جونستون والجانب الإسرائيلي (27–31 كانون ثاني)، في إطار الزيارة الثالثة، كانت صعبة ومتوترة. الجانب الإسرائيلي واصل عرض موقف متصلب، في ظل الشعور بأن إقتراحات جونستون لا تُنصف إسرائيل، وعلى خلفية الإنتقاد الشديد الذي أثارته المفاوضات داخل القيادة السياسية-الأمنية وفي المؤتمر السياسي لحزب «مباي»[62]. في الجلسة الإفتتاحية مع جونستون، قدم موشيه شاريت طلباً

بضم مياه الليطاني إلى خطة المياه الإقليمية، على أساس أن ذلك عنصر رئيسي في الموقف الإسرائيلي. خلال المداولات كرر شاريت طرح موضوع الليطاني مشدداً على ادعاء أن لبنان ليس مطلوباً منه إعطاء مياه لإسرائيل، لكن من المسموح الطلب منه مساعدة الأردن: «مياه الليطاني ستُنقل للري في الأردن، ونحن لن نستفيد منها أبداً»[63]. جولة المحادثات انتهت بإعلان جونستون أنه لا يزال مقتنعاً بأن ضم الليطاني إلى المفاوضات أو حتى الإتصال باللبنانيين في ظل المناخ السياسي الحالي لن يجلب أية فائدة ولن يدفع المفاوضات قدماً[64]. الوفد الإسرائيلي عاد وأوضح أنه لا يرى أي سبب معقول لعدم مساهمة لبنان بمياه الليطاني المهدورة في ري أراضي الأردن[65].

الجولة الثانية بين إسرائيل وجونستون (20-23 شباط)

جولة المحادثات الثانية بين جونستون وإسرائيل (20–23 شباط)، في إطار الزيارة الثالثة، إتسمت بتقليص الفجوة بين مواقف الجانبين. بن غوريون، الذي حل مكان بنحاس لافون كوزير للدفاع، كرّر موقفه بضرورة التوصل إلى تسوية في قضية تقسيم المياه، لكن مع الحرص على الحفاظ على سيادة إسرائيل على بحيرة طبرية[66]. موشيه شاريت، من جانبه، أعطى «الضوء الأخضر» لأشكول للإستفسار من جونستون حول فرص التوصل إلى تسوية دون تقديم تعهد بموقف نهائي. إستعداد الطرف الإسرائيلي للتسوية، إلى جانب الإقتراحات المعدّلة التي جاء بها جونستون بخصوص كميات المياه، أدّت إلى تركيز الجهود في قضية تقسيم المياه ومنع المس بسيادة إسرائيل على بحيرة طبرية، فيما لم يجرِ ذكر موضوع الليطاني من قبل الطرف الإسرائيلي. في الإقتراحات التي جاء بها جونستون، وفقا لما كتب سمحا بلاس، كبير خبراء المياه الذي شارك في المحادثات، «أزيلت كل ألوان التمويه عن أحواض التجميع، والحقوق القديمة، والأراضي في فلاة نهر الأردن، وعن الكمية المطلوبة من المياه وكذلك عن مصادر المياه الأخرى الموجودة في المنطقة...»[67]. الجانبان تحدثا في لب المسائل، إلى أن أعلن جونستون في نهاية المطاف أن المسافة بين مواقفهما ليست كبيرة[68].

6. إستمرار المفاوضات مع جونستون في الولايات المتحدة (نيسان-تموز 1955) وخلال زيارته الرابعة إلى المنطقة (آب - تشرين أول 1955)

في آذار 1955 التقى وزير المالية أشكول بجونستون في الولايات المتحدة وأجرى معه حديثا مطولاً، وصل في أعقابه وفد إسرائيلي من كبار خبراء المياه برئاسة مدير مكتب رئيس الوزراء، تيدي كوليك، إلى واشنطن. المفاوضات بين الجانبين (نيسان- تموز 1955) إنتهت إلى وثيقة تفاهم بين ممثلي إسرائيل والولايات المتحدة، أيّدها شاريت وبن غوريون وأشكول. التسوية التي تم التوصّل إليها إستندت إلى ثلاثة عناصر: ترك المطالبة الإسرائيلية بمياه الليطاني؛ إيجاد صيغة تسوية حول كميات المياه التي ستحصل عليها إسرائيل من نهر الأردن؛ والحفاظ على السيادة الإسرائيلية على بحيرة طبرية. كذلك، تضمّنت وثيقة التفاهم وعداً أميركياً بمساعدة مالية لإسرائيل لاستثمار حصتها في مياه نهر الأردن، وإقراراً صريحاً بأن إسرائيل تستطيع أن تستخدم مياه نهر الأردن في أي مكان تريده- أي تحويلها إلى النقب[69]. الفريق الإسرائيلي الذي أدار المفاوضات أبدى مقاربة براغماتية، وفضّل التنازل عن موضوع الليطاني الذي لم يكن لإسرائيل أي فرصة بتحقيق مطلبها فيه، مقابل إنجازات تتعلق بتقسيم المياه والحفاظ على السيادة الإسرائيلية على بحيرة طبرية والحصول على مساعدة مالية أميركية لتنفيذ الخطة الإسرائيلية.

وثيقة التفاهم التي تم إنجازها مع إسرائيل سمحت لجونستون بإجراء زيارة رابعة إلى المنطقة مُحضراً معه ما عُرف بعد ذلك بـ«خطة جونستون المعدلة»[70]. لكن أثناء وجوده في المنطقة تبيّن حصول تحول سلبي في الموقف العربي رجّح الكفة في اتجاه رافضي خطة جونستون. في مطلع تشرين أول 1955 إجتمع في دمشق رئيسا الحكومتين السورية واللبنانية بمبادرة من رشيد كرامي، رئيس الحكومة اللبنانية، واتخذا قراراً برفض الخطة الأميركية من دون إبقاء أية ثغرة للمفاوضات مع جونستون. وزراء الخارجية العرب، الذين اجتمعوا في القاهرة بعد ذلك، اتخذوا بدورهم قراراً ضبابياً كان يعني رفض خطة جونستون. الضربة القاضية لخطة جونستون وجهتها حرب سيناء، ومنذ عام 1957 لم تعد الخطة مطروحة على جدول الأعمال العربي[71].

في زيارته الرابعة إلى إسرائيل، في 10 تشرين أول، أطلع جونستون القيادة الإسرائيلية على سياق الأمور الذي أدى إلى رفض اقتراحه في الساحة العربية ، وطلب من محاوريه

الإسرائيليين ألا يستعجلوا ويعطوه مهلةً إضافية لبضعة أشهر. في الإتصالات التي جَرَت بين الممثلين الإسرائيليين وجونستون، خلال عام 1956، قُدم وعد لإسرائيل بأن تدعم الولايات المتحدة خططها باستغلال مياه نهر الأردن طالما أن هذه الخطط تتلاءم مع ما تم الإتفاق عليه مع جونستون، وأنه سيكون من الممكن دمجها في المستقبل مع خطة إقليمية فيما لو حصلت[72].

خلاصة

في بداية العشرينات، خسرت الحركة الصهيونية المعركة على الليطاني، ومنذئذ كان لها فرصتان تاريخيتان لتغيير هذا الواقع: الفرصة الأولى كان إبان حرب الإستقلال، عندما وصل الجيش الإسرائيلي إلى ضفاف الليطاني وتموضع عندها، لكن الضغوط السياسية والرغبة في تحقيق إتفاقيات هدنة مع لبنان وبقية الدول العربية وإنهاء الحرب، كل ذلك أدى إلى إنسحاب الجيش إلى ما وراء الحدود الدولية؛ الفرصة الثانية لاحت لإسرائيل بين عامي 1953–1955 عندما أثارت الولايات المتحدة مبادرات تتعلق بخطط تطوير وري إقليمية. لكن إسرائيل تنازلت خلال المفاوضات عن المطالبة بضم الليطاني إلى خطة جونستون في ضوء المعارضة الحاسمة لكل من لبنان وواشنطن، وإنطلاقاً من مقاربة براغماتية أعطت الأولوية لعناصر المبادرة التي اعتبرتها القيادة الإسرائيلية أكثر أهمية وقابلة للتحقيق.

الصيغة النهائية لخطة جونستون قُدمت إلى الرئيس آيزنهاور في عام 1956 وحصلت على إقرار فعلي من جانب إسرائيل التي رأت فيها أساساً لتقاسم مياه نهر الأردن والحصول على «ضوء أخضر» لبداية تنفيذ أعمال الناقل القطري. الأردن، بدوره، أقر فعلياً بالخطة عندما حصل على مساعدة لتنفيذ مشروع قناة الغور. من جهة أخرى، لم ير لبنان وسوريا نفسيهما ملزمين الخطة أبداً[73].

في الستينات، بدأ لبنان باستغلال مياه الليطاني في الري وإنتاج الكهرباء، مما جعل الإدعاء التقليدي للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بشأن الهدر الحاصل لمياه الليطاني بتدفقها إلى البحر المتوسط يفقد فعاليته إلى درجة كبيرة. بنظرة إلى الوراء، يمكن، بناء على ما تقدم، التعامل مع موقف إسرائيل في المفاوضات مع جونستون بوصفه حداً نهائياً لجهود

الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل الرامية إلى استخدام مياه الليطاني لغرض الري وإنتاج الكهرباء. دافيد بن غوريون وليفي أشكول لم يتنازلا عن طموحهما الأساسي باستخدام مياه الليطاني، وواصلا بين الفينة والأخرى إثارة هذه الفكرة[74]، لكنهما أدركا جيداً أنها لم تعد فكرة عملية. البديل الوحيد الذي بقي مطروحا، في نظر هيئة أركان الجيش الإسرائيلي وبن غوريون كان البديل العسكري: احتلال جنوب لبنان حتى الليطاني ضمن سياق هجوم عسكري عربي ضد إسرائيل؛ لكن هذا البديل أيضاً فقد مفعوله وصِلَتَهُ بالواقع بعد حرب سيناء.

الفصل الخامس عشر

تقييم أربعين عاما من النشاط السياسي تجاه لبنان

في إطار سياستهما الشرق أوسطية، سعى كلٌّ من الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بين عامي 1918–1958 إلى تحقيق سلسلة من المصالح في المجال السياسي، الأمني، الإقتصادي والإستيطاني في لبنان. ماذا كانت نتائج هذه السياسة تجاه لبنان خلال فترة الإنتداب وفي العقد الأول من قيام إسرائيل؟ أي أولوية أعطيت للسياسة تجاه لبنان خلال الفترات المختلفة؟ في أيٍّ من المجالات حصدت نجاحاً وأين فشلت؟ ما هي خطوط التشابه والإختلاف بين فترة الإنتداب والعقد الأول من قيام الدولة؟ هل وإلى أي درجة يمكن العثور في سياسة إسرائيل خلال هذه الفترات على جذور سياسة إسرائيل تجاه لبنان في السبعينات ومطلع الثمانيات التي دفعتها إلى حرب لبنان؟

في المجال السياسي- سعت الحركة الصهيونية، خلال فترة الإنتداب، إلى اختراق العزلة التي كانت تحيط بالمشروع الإستيطاني اليهودي وإلى محاولة إيجاد حلفاء مستعدين للتسليم بقيام بيت قومي لليهود في أرض إسرائيل. الحركة الصهيونية رأت في الطائفة المارونية، التي تمتعت في حينه بموقع مهيمن في لبنان، حليفاً محتملاً ربطاً بوجود مصالح مشتركة بينها وبين المشروع الإستيطاني اليهودي- أقليتان محاطتان «ببحر عربي مسلم معادٍ». إنطلاقاً من هذه النظرية سعت الحركة الصهيونية إلى تأسيس تحالف مع الموارنة في

لبنان- سواء في إطارٍ ثنائي، أو في إطار «تحالف أقليات» شرقي أوسطي أوسع- وملء هذا التحالف بمضمون عملي، على شاكلة تعاون سياسي وأمني وإقتصادي وإعلامي وثقافي. أما بقية الطوائف في لبنان، فقد أَوْلَتها الحركة الصهيونية أهمية قليلة: الطائفة الدرزية بتجمعاتها الثلاث، في سوريا وأرض إسرائيل ولبنان، اعُتبرت ثانويةً من حيث الأهمية في مقابل الموارنة، ومن بين التجمعات الثلاثة أعطيت الأولوية الأساسية لجبل الدروز في سوريا؛ الطائفة السنية في لبنان لم يكن للحركة الصهيونية توقعات خاصة منها على الصعيد السياسي، بسبب تماهيها الكبير مع القومية العربية؛ بينما الشيعة اعتُبروا طائفة ضعيفة وغير مهمّة ولا طائل من الحوار السياسي معها.

الوكالة اليهودية هي التي أدارت، بواسطة «القسم السياسي»، الجزء الأكبر من النشاط السياسي تجاه المعسكر الإنفصالي الماروني الذي رأى في لبنان وطناً قومياً للمسيحيين، يخضع لهيمنة مارونية، منفصلاً ومنفرداً عن محيطه العربي المسلم، مرتبطاً بفرنسا وعلى علاقات خاصة معها، حتى بعد نهاية إنتدابها. إميل إدّه، رئيس لبنان بين عامي 1936-1941، الذي كان المُحاور الأساسي للوكالة اليهودية، كان من بين الزعماء الأبرز لهذا المعسكر الذي كان مشتتاً في داخله بسبب الخصومات الشخصية. شخصياتٌ بارزةٌ أخرى في المعسكر الإنفصالي تمثلت في البطريرك الماروني أنطوان عريضة ومطران بيروت أغناطيوس مبارك، اللذين أقامت الوكالة معهما علاقات وثيقة، وزعيم «الكتائب»، بيار الجميل، الذي جرت إتصالات متقطعة معه. الوكالة اليهودية أقامت إتصالات ضعيفة، غير منتظمة وعلى مستوى متدنٍ نسبياً مع بشارة الخوري، زعيم المعسكر الذي أيّد إندماج لبنان المستقل في العالم العربي، ومع أنصاره.

ما هي النتائج التي أثمرتها الإتصالات مع الموارنة الإنفصاليين في المجال السياسي خلال فترة الإنتداب؟ يبدو أنه كان ثمة أهمية لأصل وجود الإتصالات خلال الفترة التي كان فيها المشروع الإستيطاني ضعيفاً ومعزولاً. التواصل من دون واسطة مع شخصيات لبنانية كثيرة أسهم في وجود معرفة جيدة وأكثر عمقاً بالسياسة والمجتمع اللبنانيين وشكّل رافعةً لنسج علاقات مع شخصيات في أرض إسرائيل وفي دول عربية إضافية. لكن الحركة الصهيونية لم تنجح في ترجمة العلاقات المتنوعة التي نسجتها مع الموارنة إلى إتفاق رسمي أو حتى تعاونٍ عملي وغير مكلفٍ معهم. إميل إده، الشخصية التي أظهرت إهتماماً بتنمية

علاقات الصداقة مع المشروع الإستيطاني اليهودي، كان يمتلك القدرة، من بين مُحاوري الوكالة في لبنان، على ترجمة صداقته تجاه المشروع الإستيطاني إلى اتفاق يهودي- لبناني وإعطائه بعداً عملياً من خلال التعاون الأمني ضد المفتي وجماعته الذين حوّلوا لبنان خلال فترة «الثورة العربية» إلى قاعدة للتآمر والنشاط المسلح ضد أرض إسرائيل. طوال معظم فترة ولايته كرئيس للبنان، رفض إدّه الإتفاق الرسمي اليهودي- اللبناني وتذرّع بمعارضة المفوض الساميّ الفرنسي. لكن العامل الأساسي لرفض إدّه الذهاب بعيداً في علاقاته مع المشروع الإستيطاني اليهودي هو الخشية من أن يثير بذلك عليه الجمهور المسلم، الذي سعى إلى التعاون معه، ومن أن يضر تالياً بمستقبله السياسي في لبنان.

المفارقة أن المسيحيين الإنفصاليين، وخصوصاً إميل إدّه والكنيسة المارونية، أظهروا إستعداداً للمضي بعيداً في علاقاتهم مع المشروع الإستيطاني اليهودي في أواسط الأربعينات تحديداً، بعد نيل لبنان إستقلاله، وبعد أن تراجعت قوتهم السياسية وتحول بشارة الخوري ومؤيدوه إلى الجهة الحاكمة في السياسة اللبنانية. المسيحيون الإنفصاليون رأوا في العلاقة مع الحركة الصهيونية رافعة محتملة للحصول على مساعدة مالية وسياسية، وفي بعض الحالات عسكرية، ضمن سياق كفاحهم ضد نظام بشارة الخوري. ذروة إستعدادهم للذهاب بعيداً في علاقاتهم مع المشروع الإستيطاني اليهودي تجسّد في الإتفاق الذي وُقع في 30 أيار 1946 بين ممثل الوكالة اليهودية وموفد البطريرك. هذا الإتفاق، الذي تضمّن سلسلة واسعة من مجالات التعاون العملي بين الكنيسة المارونية والمشروع الإستيطاني اليهودي، شكّل، للوهلة الأولى، درّة تاج سياسة الحركة الصهيونية تجاه لبنان. لكن من الناحية العملية، هذا الإتفاق لم يُطبق إطلاقاً، وفي مطلع عام 1948 تنصّل البطريرك منه علناً، رغم أن الوكالة أبدت إستعداداً غيرَ مألوفٍ لدعمه في المجال العملي، بما في ذلك بواسطة نقل أموال مالية كبيرة لزعماء الكنيسة ولِشخصيات مسيحية إنفصالية أخرى. أسباب ذلك تكمن، بشكل رئيسي، في ضعف الكنيسة المارونية وضعف شخصية البطريرك العجوز عريضة، الذي كان فاقداً للقدرة الحقيقية على «تأمين البضاعة» وتطبيق البنود العملانية البعيدة المدى التي تضمنها الإتفاق. الشخصية الشاذة في المعسكر الإنفصالي، من حيث إستعدادها لإظهار التأييد العلني للحركة الصهيونية، كان المطران مبارك، الذي لم يرتدع عن الإدلاء بإفادة محابية للصهيونية أمام اللجنة الأنغلوأميركية (1945-1946) وأمام اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة حول مسألة أرض إسرائيل أثناء وجودها في بيروت

عام 1947، رغم الضغوط الصعبة التي مورست عليه من قبل الحكم اللبناني.

فيما يتعلق بالطوائف الأخرى: جرت أيضاً محاولات لتأسيس حلف سياسي مع أبناء الطائفة الدرزية في جبل الدروز جنوب سوريا. هذه المحاولات لم تُثمر نتائجَ عملية في المجال السياسي (خلافاً للتعاون الأمني الذي نشأ بين المشروع الإستيطاني والدروز). وذلك بسبب الخشية الدرزية من تفعيل نزعاتهم الإنفصالية وانعدام قدرتهم على ذلك، وكذلك بسبب الشكوك التي أحاطت بفكرة الحلف مع الدروز وسط شخصيات رئيسية في الحركة الصهيونية (من بينهم موشيه شاريت)، ممّن اعتقدوا أن الدروز لا يشكلون عاملاً سياسياً وازناً. عن طريق رياض الصلح، الأبرز بين الزعماء السنة في لبنان والذي كان يتمتع بمكانة مرموقة في الحركة القومية العربية، حاول زعماء الحركة الصهيونية وشخصياتٌ من خارج المؤسسة الصهيونية تلمّس احتمالات إيجاد مخرج مشترك بين الحركة الصهيونية والحركة القومية العربية واندماج الدولة الصهيونية ضمن خُطط فدرالية عربية شاملة. لكن جسر الهوة بين مواقف زعماء الحركة الصهيونية الذي التقوا بالصلح ومطالب القومية العربية كما عرضها الصلح لم يكن ممكنا. التعاون العملي بين المشروع الإستيطاني اليهودي وشخصيات سنية رفيعة في لبنان، وخصوصاً مع اثنين من رؤساء الحكومة، خلال «الثورة العربية»، تمحور هو أيضاً حول المجال الأمني.

التطورات الإقليمية في الأربعينات، وفي مقدمتها إعلان دولة لبنان المستقلة، حرب الإستقلال وإقامة دولة إسرائيل، شكّلت محطة لحصول تغييرات مهمة في سياسة إسرائيل تجاه لبنان. الحكومة اللبنانية تحوّلت بالتدريج إلى «عنوان» رئيسي وجّهت دولة إسرائيل إليه معظم جهودَها السياسية، فيما العلاقات مع الطوائف المختلفة، بمن فيهم الموارنة، فقدت أهميتها شيئاً فشيئاً. الإعتبار الأمني في علاقات الدولتين تحوّل إلى العنصر الغالب، بينما في المجال السياسي لم يكن لإسرائيل أية توقعات من لبنان، بسبب ضعفه في الساحة العربية والعداوة المعلنة التي أظهرها نظامُه ضد إسرائيل.

خلال فترة حرب الإستقلال إستمرت الإتصالات مع شخصياتٍ ومجموعاتٍ من المعسكر المسيحي الماروني الإنفصالي، وكانت تهدف إلى تشجيع معارضة حكم بشارة الخوري، وبذلك إضعاف النظام اللبناني والإضرار بجهده الحربي ضد إسرائيل. لكن اللقاءات التي عقدها مسؤولو وزارة الخارجية مع زعماء المعارضة الإنفصالية، في صيف

1948، أوضحت أن هذه المعارضة ضعيفة وتفتقد إلى الإرادة والقدرة للعمل ضد النظام. آنذاك، تم تحويل معظم الجهد من المعسكر الإنفصالي إلى الحكم اللبناني، خصوصاً عن طريق رئيس الحكومة، رياض الصلح، بهدف استقطاب لبنان عن طريقه نحو إتفاقية سلام مع إسرائيل والتأثير على دول عربية إضافية لجهة إنهاء القتال. في هذا الإطار، عُقدت في باريس سته لقاءات سرية بين ممثلين عن وزارة الخارجية ورياض الصلح، وهي لقاءاتٌ كشفت عن فجوة المواقف الكبيرة بين الجانبين وانتهت من دون نتائج عملية. هذا الأمر أدّى إلى الصحوة من توقعات استقطاب لبنان إلى إتفاقية سلام منفصلة، فتم تحويل معظم الجهود إلى المفاوضات مع النظام اللبناني برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى إتفاقية هدنة على أساس قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ 16 تشرين ثاني 1948. إتفاقية الهدنة بين الجانبين وُقّعت في 23 آذار 1949، في ختام ثلاثة أسابيع من المفاوضات في الناقورة.

وفيما أظهر لبنان، أمام الملأ، موقفاً معادياً متصلباً تجاه إسرائيل في الخمسينات، فإنه في إطار لجنة الهدنة أظهر اللبنانيون درجة كبيرة من المرونة والبراغماتية، في ظل رعاية الأمم المتحدة وسرّية الإتصالات. هذا الأمر أتاح للجانبين إستغلال لجنة الهدنة كمنصة لإجراء محادثات ومشاورات، ولتبادل المعلومات الإستخبارية والرسائل السياسية، ولفحص الأحداث الأمنية بشكل عاجل في الميدان، ولحل مشاكل حدودية جارية، بل حتى لتسوية مشاكل ثنائية طرأت بين الدولتين. المصلحة الأوّلية للجانبين في الحفاظ على الهدوء على امتداد الحدود والتعاون بينهما أدى إلى أن يكون أداء لجنة الهدنة أفضل من أداء اللجان مع مصر والأردن وسوريا، وبناء على ذلك تم الحؤول دون تدهور الوضع على الحدود اللبنانية، كما حصل في منتصف الخمسينات على بقية حدود إسرائيل. العلاقات بين إسرائيل والحكم اللبناني في إطار نظام الهدنة تلقّت دفعاً عبر اتصالات سرية بين عامي 1955 –1958 إستُغلت لتبادل الرسائل السياسية والمعلومات الإستخبارية ولتقديم مساعدة إسرائيلية مباشرة وغير مباشرة لنظام كميل شمعون أثناء أزمة 1958، تمثلت بشكل أساسي في تزويده بالسلاح والذخيرة والدعم السياسي، لدى الولايات المتحدة خصوصاً.

في مقابل ذلك، بَهتَتْ خلال الخمسينات العلاقات التي أُنشأت خلال فترة الإنتداب مع الموارنة الإنفصاليين ومع بقية الطوائف في لبنان. في مطلع الخمسينات توفي إميل إدّه

والبطريرك عريضة، الشخصيتان الرئيسيتان اللتان كانت الحركة الصهيونية على علاقة بهما. المطران مبارك إضطر إلى الإستقالة تحت ضغط الفاتيكان، فيما رياض الصلح ذهب ضحية إغتيال سياسي. بيار الجميل كان حذراً من الإلتقاء شخصياً بممثلين إسرائيليين وفضّل إقامة علاقة متواصلة مع إسرائيل، لكن عديمة الفائدة العملية، بواسطة إلياس ربابي، رئيس تحرير مجلة «العمل» الناطقة باسم حزب الكتائب. تحوُّل الحدود الإسرائيلية اللبنانية إلى سياج أمني بين الدولتين وضع حداً لعلاقات حسن الجوار التي سادت إبان فترة الإنتداب معَ الشيعة، وأضر كثيراً بالعلاقات مع أبناء الطائفة الدرزية في لبنان.

رغم التغييرات الجوهرية التي طرأت على الساحة اللبنانية الداخلية بعد حصول لبنان على إستقلاله، والتي تمثلت بشكل أساسي بضعف المعسكر الماروني الإنفصالي وصعود القوى التي أيدت إندماج لبنان ضمن العالم العربي إلى الحكم، أثار بن غوريون والمعسكر المتشدد، بين عامي 1954–1956، أفكاراً وإقتراحات، عفا عليها الزمن، تؤيد القيام بمبادرة إسرائيلية لإقامة دولة مارونية في لبنان، ضم جنوب لبنان إلى إسرائيل وإعلاء الموضوع اللبناني إلى مرتبة مرتفعة في جدول أولويات السياسة الإسرائيلية تجاه العالم العربي. خلافٌ شديدٌ نشب حول هذه الأفكار والإقتراحات بين بن غوريون والمعسكر المتشدد من جهة، وموشيه شاريت وأنصاره، من جهة أخرى، الذين عارضوا بشدة الإقتراحات التي بَدَت مُضرةً في أعينهم، غير قابلة للتطبيق وتتسم بالمغامرة. الخلاف حول المسألة اللبنانية عكس خلافات أكثر عمقاً بين الرجلين في مسائل الخارجية والأمن إنتهت بإنتصار بن غوريون والمعسكر المتشدد وبالإطاحة بموشيه شاريت. لكن تحديداً فيما يتعلق بالسياسة تجاه لبنان، حظي موقف شاريت بانتصار مطلق، رغم اختلال منظومة التوازنات والكوابح في الحكومة الإسرائيلية بعد إبعاده. في أعقاب الإطاحة بشاريت إمتنع بن غوريون، في النصف الثاني من الخمسينات، عن تطبيق الأفكار والإقتراحات ذات الصلة بلبنان التي كان قد طرحها بين عامي 1954–1956، رغم أنه كان في موقع قوة مطلقة داخل الحلبة السياسية الإسرائيلية، ورغم توفر الفرصة، للوهلة الأولى، لتطبيق أفكاره واقتراحاته إبّان الأزمة اللبنانية في 1957–1958.

على الصعيد السياسي لم تُرتكب، بناء على ما تقدم، أخطاءٌ حرجة في سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان؛ لكن، أيضاً، لم يتم تحقيق إنجازات سياسية

إستثنائية، رغم التوقعات الكثيرة. في هذا السياق، برز جداً الفرق بين التعاطف الذي أظهره سياسيون موارنة في المحادثات السرية داخل الغرف المغلقة، والمواقف العلنية للبنان تجاه إسرائيل. منذ أن حصل لبنان وإسرائيل على إستقلالهما إتبع لبنان سياسة خارجية متطرفة في عدائها لإسرائيل، أحياناً أكثر عداء وتطرفاً من دول عربية أخرى. لبنان أظهر، مرة بعد أخرى، وبشكل واضح، إلتزامه بالعالم العربي وامتنع عن اتباع سياسة خارجية إنفصالية، خلافاً للتوقعات والتمنيات التي سادت في المشروع الإستيطاني اليهودي ودولة إسرائيل: لبنان لم يتحول إلى الدولة الأولى التي أبرمت تحالفاً مع دولة إسرائيل بعد إقامتها عام 1948، كما اعتقد بن غوريون خلال فترة الإنتداب، كما أنها لم تتحول إلى الدولة العربية الثانية التي توقع على إتفاقية سلام مع إسرائيل، بحسب الأسطورة التي راجت في إسرائيل بعد إتفاقيات الهدنة مع دول عربية.

في المجال الأمني– اضطرت الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل إلى معالجة نوعين من التهديدات الأمنية القادمة من لبنان: تهديد القتال الفلسطيني غير النظامي (التهديد الإرهابي بنظر المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل) الذي تلقى دعماً ومساعدةً من سوريا؛ وتهديد اجتياح جيوش نظامية من الأراضي اللبنانية. التهديد الإرهابي الفلسطيني تجلى للمرة الأولى أثناء «الثورة العربية» (1936–1939) واستمر في الخمسينات (التسلل الفلسطيني العنفي)، وخصوصاً أنشطة «الفدائيون». التهديد المحتمل لاجتياح جيوش نظامية من لبنان (قوات فيشي والجيش الألماني) ظهر للمرة الأولى خلال الحرب العالمية الثانية، لكنه تحقق بشكل عملي خلال حرب الإستقلال التي نشطت خلالها وحداتُ «جيش الإنقاذ» ووحدات الجيش السوري عبر لبنان. وبينما تكفل البريطانيون خلال فترة الإنتداب بتأمين الرد على التهديدات الأمنية الخارجية، وكان المشروع الإستيطاني اليهودي عاملاً مساعداً، فإن دولة إسرائيل واجهت، إبان فترة حرب الإستقلال وفي الخمسينات، هذه التهديدات الأمنية بقواها الذاتية.

المرة الأولى التي تعرضت فيها المستوطنات اليهودية القريبة من الحدود لتهديد أمني جدي كان في عامي 1919–1920، خلال المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا حول ترسيم الحدود بين لبنان وأرض إسرائيل. المستوطنات الأربع في شمال إصبع الجليل – المطلة، كفار غلعادي، تل حاي، حَمَارا– تعرضت لهجوم من قبل مجموعات مسلحة مناهضة

للفرنسيين، مؤلفة من بدو وفلاحين تابعين للأمير فيصل. ورغم أن المنطقة كانت خاضعة نظرياً لسيطرة فرنسا، إلا أنها لم تكن سيطرة فعالة عملياً، وفي ظل غياب مساعدة فرنسية أو بريطانية إضطر سكان المستوطنات الأربع إلى ترك مستوطناتهم مؤقتاً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1920. مع ذلك، يُشار إلى أن التهديد الأمني ضد هذه المستوطنات في تلك الفترة جاء تحديداً من الجنوب، من اتجاه سهل الحولة وسفوح هضبة الجولان، فيما لبنان كان بالنسبة لهم، آنذاك، عمقاً متعاطفاً وداعماً. ونظراً لعلاقات حسن الجوار التي أقامها سكان هذه المستوطنات–وخصوصاً أعضاء «هاشومير» في كفار غلعادي– مع الشيعة في جنوب لبنان ومع زعامتهم الإقطاعية (عائلة الأسعد في الطيبة)، حصل المستوطنون على مساعدة قيمة من جيرانهم الشيعة سهّلت عليهم مواجهة التهديدات الأمنية في تلك الفترة وسمحت بجلائهم بشكل آمن بعد معركة تل حاي.

خلال «الثورة العربية» تحول لبنان للمرة الأولى إلى مصدر للتهديدات الأمنية ضد المستوطنات اليهودية في أرض إسرائيل. النشاط العسكري الفلسطيني المنطلق من أراضيه تزايد بعد أن وجد المفتي الحاج أمين الحسيني ملاذاً في لبنان (1937) حيث أدار النشاط الفلسطيني المسلح في أرض إسرائيل من هناك، فيما لم تبذل سلطات الإنتداب الفرنسي أي جهد جدي لوضع حد لهذه الظاهرة. المجموعات الفلسطينية غير النظامية جُندت، نُظمت سُلحت ودُربت في لبنان، وعَبَرت الحدود من الجنوب، حيث كانت سيطرة الحكم المركزي ضعيفة، باتجاه أرض إسرائيل. هذه المجموعات هرّبت كميات كبيرة من الأسلحة، هاجمت مستوطنات يهودية وأدارت حرب عصابات ناجحة ضد القوات البريطانية. بعد إخفاقات أولية في المحاولات التي حصلت لمواجهة قتال العصابات الفلسطينية، تبنّى البريطانيون تكتيكات قتالية جديدة، دفاعية وهجومية، تجلت بشكل رئيسي في إقامة منظومة الموانع (سياج تيغارت) على امتداد الحدود مع لبنان وتشكيل «سرية الليل الخاصة» بقيادة فينغايت، وسطَ تعاون قصير الأجل مع الإستيطان اليهودي في المجال الإستخباري والعملياتي.

خلال فترة «الثورة العربية» استفاد المشروع الإستيطاني اليهودي بدرجة كبيرة من علاقاته مع الشيعة والدروز والسنّة في لبنان، رغم مظاهر التعاطف التي أبدوها تجاه القضية الفلسطينية، وهي مظاهر تجلت في انضمام لبنانيين من أبناء هذه الطوائف إلى صفوف

المسلحين في أرض إسرائيل. الشيعة امتنعوا عن مهاجمة المستوطنات اليهودية القريبة من الحدود وساعدوهم في المجال الإستخباري؛ أظهر رؤساء الحكومات السنية خلال «الثورة العربية»، خير الدين الأحدب والأمير خالد شهاب، إستعداداً للتعاون الأمني المحدود مع الوكالة اليهودية. هذا التعاون سهّل عملية تأسيس مستوطنة حانيتا (1938) التي أوْلاها المشروع الإستيطاني أهمية كبيرة.

بعد عشر سنوات من توقف النشاط العسكري الفلسطيني غير النظامي من الأراضي اللبنانية، عاد هذا النشاط وتجدد على شاكلة ظاهرة التسلل–الظاهرة التي حضرت على جدول الأعمال الأمني لدولة إسرائيل في الحدود الأخرى أيضا. خلال حرب الإستقلال هرب إلى لبنان نحو 100,000 لاجئ فلسطيني، وهؤلاء كانوا مصدراً بشرياً أساسياً للتسلل، المنظم وغير المنظم، من الأراضي اللبنانية باتجاه إسرائيل. في مطلع الخمسينات، كان التسلل غير المنظم وغير العنفي هو الغالب، لكن بدءً من عام 1953 صار التسلل العنفي، بتوجيه وتنظيم من المفتي، أكثر جدية. التهديد الأمني من الأراضي اللبنانية وصل إلى الذروة عامَي 1955–1956، مع ظهور «الفدائيون» – متسللون فلسطينيون عملوا أيضاً من الأراضي اللبنانية بتوجيه مصري ومساعدة سورية. مواجهة النشاط العسكري الفلسطيني على الجبهة اللبنانية تمّت من خلال عمليات الأمن الجاري التي نفّذها الجيش والشرطة وحرس الحدود الإسرائيليين، وكانت بمعظمها ذات طابع دفاعي واستعانت بالأداء الجيد نسبياً للجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية. الدمج بين أنشطة الأمن الجاري ونشاط لجنة الهدنة أثمر نتائج جيدة نسبياً: أحجام التسلل من الأراضي اللبنانية، العنفي وغير العنفي، تضاءلت مقارنةً مع الجبهات الأخرى، كما أن درجة خطورتها صارت أدنى نسبياً، رغم ظروف الجبهة اللبنانية التي جعلت التسلل إلى إسرائيل شديد السهولة.

بالإضافة إلى أنشطة الأمن الجاري ذات الطابع الدفاعي، تبنّت إسرائيل في الخمسينات سياسة العمليات العقابية، أي- تفعيل القوة العسكرية في أراضي الدول المجاورة للردع والإنتقام والعقاب. من هذه الزاوية، كانت الجبهة اللبنانية إستثناء بارزاً. نقاشٌ حاد اندلع عام 1955 بين موشيه شاريت، الذي كان على رأس منتقدي السياسة العقابية، وبن غوريون ورئيس الأركان، رؤساء المدرسة المتشددة، اللذين أرادا تعميم السياسة العقابية لتشمل الجبهة اللبنانية أيضاً. نظرية شاريت التي اعتبرت أن الإكتفاء بالتهديد والتحذير

حيال لبنان أفضل من تفعيل القوة العسكرية لتنفيذ عمليات عقابية ضده، كانت موضع قبول لدى بن غوريون الذي مارسها في ذروة نشاط «الفدائيون» وواظب عليها حتى بعد الإطاحة بشاريت. هذه السياسة شكلت ردا معقولاً على مشكلة التسلل، دون تورط عسكري وسياسي، رغم أنها لم تنطوِ على حلٍّ جذري وطويل الأمد للتسلل الفلسطيني من لبنان.

تهديد إجتياح جيش نظامي من الأراضي اللبنانية نشأ للمرة الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية بين عامي 1940–1941. خلال هذه الفترة تولّدت الخشية لدى البريطانيين، وكذلك لدى قيادة المشروع الإستيطاني، من قيام قوات فيشي والجيش الألماني باجتياح أرض إسرائيل من سوريا ولبنان. هذه الخشية دفعت البريطانيين إلى الإستعانة بالمشروع الإستيطاني في مجالات متنوعة من النشاط السري في سوريا ولبنان، من ضمنها جمع المعلومات الإستخبارية، الحرب النفسية، التآمر السياسي وعمليات تخريبية صغيرة. كذلك، ساعد المشروع الإستيطاني البريطانيين في مجال التخطيط العسكري لمواجهة اجتياح ألماني محتمل من الشمال، كما قدّم العون لوحدة الإنقاذ في قوة الإجتياح البريطانية لسوريا ولبنان (حزيران 1941). فائدة المساعدة التي قدمها المشروع الإستيطاني للجهد البريطاني الشامل، وفي مواجهة حكومة فيشي في سوريا ولبنان، كان ثانوياً وتكمن أهميته الأساسية في مساهمته في بناء قوة الدفاع اليهودية في أرض إسرائيل في الأعوام اللاحقة.

خلال حرب الإستقلال نشط في الجبهة اللبنانية «جيش الإنقاذ» بقيادة القاوقجي (القوة الأساسية التي عملت في الجليل) وقوات الجيش السوري، التي ساعدت كلاً من الجيش اللبناني و«جيش الإنقاذ». (الجيش اللبناني نفسُهُ اتّبع استراتيجيةً دفاعية). في مرحلة الحرب غير النظامية فَشل المشروع الإستيطاني في محاولات منع دخول وحدات «جيش الإنقاذ» ونقل الوسائل القتالية من لبنان إلى أرض إسرائيل، سواءً بسبب ضعفه النسبي، العسكري والسياسي، أو بسبب رفض البريطانيين اتخاذ خطوات وقائية جدية على امتداد الحدود من أجل التصدي للظاهرة. في النصف الثاني من أيار 1948، خلال الأسبوعين الأولَيْن بعد إجتياح الجيوش النظامية العربية، درس بن غوريون إحتمال توجيه ضربة عسكرية للبنان بهدف إخراجه من الإئتلاف العربي وإقامة دولة مسيحية فيه يكون نهر الليطاني حدودها الجنوبية. لكن في ضوء تدهور الوضع في القدس والطريق المؤدي إليها،

إضطر بن غوريون لنقل لواء «يفتاح» من الجليل إلى الجبهة الوسطى. بذلك ضَعُفت جداً قوة الجيش الإسرائيلي على الجبهة اللبنانية، الأمر الذي تسبب بسقوط المالكية، «بوابة» الجليل، التي دخلت وحدات «جيش الإنقاذ» إلى الجليل عبرها. المبادرة الإستراتيجية في الجليل والجبهة اللبنانية قام بها الجيش الإسرائيلي فقط في عملية «حيرام» (28–31 تشرين أول 1948) التي احتل خلالها مواقع «جيش الإنقاذ» في الجليل الأوسط وتموضع على طول الحدود الدولية مع لبنان، وكذلك سيطر على حزام في الأراضي اللبنانية، بين المالكية والمطلة، تضمن 15 قرية شيعية ونقاطاً على ضفاف نهر الليطاني. في أعقاب إتفاقية الهدنة مع لبنان إنسحب الجيش الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها في لبنان وانتشر على الحدود الدولية، التي تقرر أن تكون خط الهدنة بين الدولتين.

تحليل التهديدات الأمنية التي أحدقت بمستوطنات الشمال خلال الفترة التي عالجها البحث يفضي إلى نتيجة بأن هذه التهديدات لم تكن أبداً لبنانية الأصل ولم تعكس مصالح لبنانية أصيلة، وإنما كانت دائما منبثقة عن تدخل ونشاط قوات أجنبية: أنصار الأمير فيصل عام 1920؛ المفتي وأنصاره خلال أعوام «الثورة العربية»؛ حكومة فيشي خلال الحرب العالمية الثانية؛ القوات السورية والعربية (جيش الإنقاذ) خلال حرب الإستقلال؛ والنازحون الفلسطينيون من أرض إسرائيل الذين حرّكهم المفتي وأنصاره أو مصر الناصرية بمساعدة الإستخبارات السورية في الخمسينات. لأجل ذلك، كانت مواجهة هذه التهديدات الأمنية معقدة ومركبة من الناحية السياسية والعسكرية وتجاوزت في طابعها وأبعادها نطاق السياسة التي انتهجها كل من المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل تجاه لبنان.

إستنتاج آخر يقود إليه البحث هو أن البريطانيين ودولة إسرائيل تمكّنا من تحقيق حسم عسكري في مواجهة الجيوش النظامية التي تحركت من لبنان بواسطة تركيز الجهد العسكري: البريطانيون احتلوا سوريا ولبنان في حزيران–تموز 1941؛ الجيش الإسرائيلي وضع في عملية «حيرام»، نهاية تشرين أول 1948، حداً لقتال القوات النظامية وشبه النظامية التي نشطت عبر الأراضي اللبنانية أثناء حرب الإستقلال. في مقابل ذلك، لم يتم تحقيق الحسم في الصراع ضد مجموعات العصابات الفلسطينية في الأراضي اللبنانية، رغم أن البريطانيين تمكنوا (خلال فترة الإنتداب) وكذلك دولة إسرائيل (في الخمسينات)

من تخفيف هذا النشاط، خصوصاً بواسطة عمليات الأمن الجاري التي كانت ذات طابع دفاعي. النشاط الفلسطيني المسلح عبر الأراضي اللبنانية توقف أو تراجع، ليس نتيجة أنشطة الأمن الجاري للبريطانيين خلال فترة «الثورة العربية»، أو الجيش الإسرائيلي في النصف الأول من الخمسينات، وإنما في أعقاب تطور دراماتيكي خارج لبنان: مع إندلاع الحرب العالمية الثانية وُضع حدٌّ لنشاط المفتي السياسي والعسكري في سوريا ولبنان، فيما أدت حرب سيناء إلى تراجع ظاهرة «الفدائيون» من لبنان وصولاً إلى إختفائها.

في المجال الإقتصادي – سَعَت الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل إلى استخدام نهر الليطاني لري أرض إسرائيل وإنتاج الكهرباء، وهي فكرة تعود جذورها إلى بدايات الحركة الصهيونية. خلال الفترة التي يعالجها البحث، يمكن تشخيص ثلاثة مراحل فرعية جرت فيها محاولات لتطبيق هذه الفكرة عمليا:

أ- في الحرب العالمية الأولى وما بعدها (1916–1923)، أعطت الحركة الصهيونية أهمية كبيرة لضم الليطاني ومصادر مياه نهر الأردن إلى نطاق أرض إسرائيل، إنطلاقاً من فرضية أن مياه الأردن والليطاني حيوية لتطوير أرض إسرائيل إقتصادياً. المعركة السياسية التي أدارتها الحركة الصهيونية لضم الليطاني ومصادر مياه الأردن إلى نطاق أرض إسرائيل فشلت بسبب المعارضة الحاسمة للفرنسيين وعدم وجود دعم مناسب من قبل البريطانيين، الذين لم يكن لديهم مصلحة في تأزيم علاقاتهم بحلفائهم الفرنسيين. في نهاية المطاف، لم تكن الإعتبارات الإقتصادية هي التي حدّدت حدود أرض إسرائيل وحدودها الشمالية ضمناً، وإنما المصالح السياسية للقوتين العظميين. التسوية التي تم التوصل إليها بين بريطانيا وفرنسا أبقت الليطاني وجزءً من مصادر مياه نهر الأردن (بانياس والحاصباني) في النطاق الإنتدابي الفرنسي في سوريا ولبنان، وسط خيبة كبيرة لدى زعماء الحركة الصهيونية.

ب- في بداية الأربعينات، خلال الحرب العالمية الثانية، جرت محاولات للدفع قدماً بخطة مشتركة لاستثمار مياه الليطاني بين الحركة الصهيونية ومستثمرين لبنانيين. الخطة تمحورت حول حرف مجرى الليطاني باتجاه أرض إسرائيل، بواسطة نفق، من أجل سقاية الأراضي وإنتاج الطاقة الكهربائية الرخيصة من مياه النهر لمصلحة الدولتين. الجانبان قاما أيضاً بأبحاث ميدانية على امتداد الليطاني والحاصباني، من أجل

الدفع قدماً بتنفيذ الخطة. المعارضة الحاسمة لسلطات الإنتداب الفرنسية والتقلبات السياسية في لبنان – صعود مناصري إندماج لبنان مع العالم العربي إلى الحكم – حالت دون أن يترجم هؤلاء المستثمرون والحركة الصهيونية خططهما إلى لغة عملية.

ج- في الخمسينات (1953–1956)، أثناء إدارة الوسيط الأميركي أريك جونستون للمفاوضات مع إسرائيل والعرب من أجل التوصل إلى خطة متفق عليها لتقسيم مياه نهر الأردن. في المراحل الأولى من المفاوضات، طالبَ الجانب الإسرائيلي بشدة بضم مياه الليطاني إلى كل خطط المياه والتطوير الإقليمية. المعارضة الحاسمة للولايات المتحدة ولبنان، والبراغماتية التي أبدتها القيادة الإسرائيلية، التي فضلت التركيز على أهداف بدت لها أكثر أهمية، أدت في نهاية المطاف إلى تنازل إسرائيل عن ضم مياه الليطاني في خطة جونستون.

الجهود التي بذلتها الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل لتحقيق خطط تؤدي إلى استغلال مياه الليطاني لري أرض إسرائيل في الفترة التي كانت مياه النهر لا تزال تصب في البحر باءت بالفشل، بسبب معارضة القوى العظمى– فرنسا، في بداية العشرينات ومطلع الأربعينات، والولايات المتحدة، في الخمسينات– وبسبب المعارضة اللبنانية (بدأ من 1943). وفيما كانت الحركة الصهيونية تولي أهمية كبيرة لذلك مطلع العشرينات، ووضعت موضوع الليطاني في مرتبة عالية على جدول أولوياتها السياسية، تراجعت مسألة استخدام مياه الليطاني لري أرض إسرائيل إلى مرتبة متدنية في جو الأولويات القومية لدولة إسرائيل بعد إقامتها. هذا الأمر تجلى بالإستعداد للتنازل عن المواقع التي احتلها الجيش الإسرائيلي على ضفاف الليطاني في عملية «حيرام»، وبعدم طرح قضية المياه خلال محادثات الهدنة وبالتنازل عن ضم مياه الليطاني في خطة جونستون. في نظرة إلى الوراء، يمكن اعتبار التنازل عن ضم مياه الليطاني في خطة جونستون نهاية جهود الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل لاستخدام مياه الليطاني لغرض السقاية وإنتاج الكهرباء. ذلك أنه في الستينات بدأ لبنان باستغلال مياه هذا النهر لاحتياجاته الخاصة، وسلب من إسرائيل حجة تبذير هذه المياه بتدفقها إلى البحر. الأسطورة السائدة في لبنان، حتى هذا اليوم، حول طموح إسرائيل إلى سرقة مياه الليطاني لم تعد قائمة، بناء لما تقدم، منذ منتصف الخمسينات.

في المجال الإستيطاني – أبدت الحركة الصهيونية إهتماماً في الإستيطان اليهودي في

جنوب لبنان منذ مطلع القرن، لكن غياب الموارد وبُعْد جنوب لبنان عن مركز الإستيطان اليهودي وجدول الأولويات التي تمحورت حول مناطق أخرى في أرض إسرائيل، كل ذلك منع إقامة مستوطنات يهودية في مناطق النبطية، صور وصيدا. الأفكار بشأن الإستيطان اليهودي في جنوب لبنان أثيرت ودرست بين الفينة والأخرى إبان فترة الإنتداب، خصوصاً في منتصف الثلاثينات، كملاذ للنازحين اليهود من ألمانيا النازية، لكنها لم تُطبق عملياً. السبب الرئيسي لذلك كان معارضة سلطات الإنتداب الفرنسية التي كانت تتخوف من أن يؤدي الإستيطان اليهودي في جنوب لبنان إلى إعادة طرح مطالب الحركة الصهيونية بضم المنطقة والسيطرة على مياه نهر الليطاني. لكن حتى داخل الحركة الصهيونية كان هناك تحفظ على ذلك، بسبب المصلحة في تركيز جهود الإستيطان ضمن نطاق أرض إسرائيل والخشية من أن يزيد الإستيطان في جنوب لبنان العداوة ضد اليهود في لبنان والعالم العربي.

في النصف الثاني من الثلاثينات وخلال الأربعينات تبلور التصور الذي رأى أنه ينبغي تركيز الجهد الإستيطاني على امتداد الحدود الدولية بين أرض إسرائيل ولبنان. هذا التصور تجلى بشكل بارز في إقامة مستوطنة حانيتا (1938)، لكنه طُبِّق بشكل عملي وبحجم واسع أثناء حرب الإستقلال وفي الخمسينات. في حرب الإستقلال نشأ على طول الحدود واقع إستيطاني جديد كان أبرز تجلياته إقتلاح السكان العرب الذين أقاموا في المنطقة وإقامة سلسلة من المستوطنات اليهودية الأمامية على طول الحدود الدولية. التحولات الإستيطانية الكبيرة التي طرأت على الحدود بين إسرائيل ولبنان في حرب الإستقلال وفترة الخمسينات كان لها مساهمة في المجال الأمني، فيما من الناحية السياسية نشأ أمر واقع هو عبارة عن منطقة ذات طابع سكاني يهودي موجودة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة.

تلخيص ميزان الإنجازات والإخفاقات لنشاط الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان على مدى أربعين عاماً لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة: في المجال السياسي، نجحت الحركة الصهيونية في نسج شبكة واسعة من العلاقات مع شخصيات رفيعة في السياسة اللبنانية داخل كل الطوائف، وخصوصاً وسط الموارنة، لكنها، ودولة إسرائيل، لم تنجح في ترجمة هذه العلاقات إلى اتفاقات أو ترتيبات سياسية مستديمة وذات مضمون عملي. في

المجال الإقتصادي، محاولات استغلال مياه الليطاني لري أرض إسرائيل فشلت، سواء عن طريق توافق بريطاني فرنسي، أو التعاون مع مستثمرين لبنانيين أو كجزء من خطط تطوير إقليمية تحت رعاية أميركية. في المقابل، ميزان المجال الأمني المتعلق بمواجهة أنشطة القوات العسكرية النظامية في الأراضي اللبنانية، وإلى درجة ما أيضاً، بالمواجهة الإشكالية مع القتال الفلسطيني غير النظامي، هذا الميزان إيجابي. في المجال الإستيطاني، أفكار الإستيطان اليهودي في جنوب لبنان لم تُنفذ، لكن في نهاية حرب الإستقلال وفي أعقابها أقيمت سلسلة من المستوطنات اليهودية الأمامية على امتداد الحدود الدولية ونشأ واقع ديموغرافي جديد ذو أهمية كبيرة من الناحية الأمنية والسياسية. بنظرة شاملة، ميزان الإنجازات والإخفاقات يميل نحو الكفة الإيجابية، أخذا بالإعتبار الموقع الثانوي للبنان في جدول أولويات السياسة الشرق الأوسطية للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، الموارد القليلة نسبياً التي استثمرت من أجل تحقيق المصالح الصهيونية والإسرائيلية في لبنان، مركزية وأهمية البعد الأمني والبعد الإستيطاني، ونجاح الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في الإمتناع عن تورطات لا طائل منها في لبنان.

الفصل السادس عشر

سياسة إسرائيل خلال حرب لبنان: إستمرار السياسة السابقة أو إنحراف جوهري عنها؟

مع إندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، إنْفَتح فصلٌ جديدٌ في سياسة إسرائيل تجاه لبنان وفي علاقتها بالموارنة. بداية هذا الفصل تمثّلت بتقديم مساعدة عسكرية مباشرة للموارنة، ونهايتُه بالتدخل الإسرائيلي المباشر والواسع في الأزمة اللبنانية خلال حرب لبنان عام 1982. هل كانت السياسة الإسرائيلية خلال فترة الحرب الأهلية، وبشكل خاص خلال فترة حرب لبنان، والمساعدة التي قدّمتها للموارنة، إستمراراً مباشراً لسياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان إبان فترة الإنتداب وسنوات الخمسينات؟ هل توجد إستمرارية في السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان، وهل يمكن العثور في الأعوام الأربعين التي دُرست خلال البحث على جذور السياسة التي أدّت إلى حرب لبنان عام 1982؟

ثمة من يعتقد أن الجواب إيجابي، خصوصاً في أوساط مدرسة «المؤرخين الجدد». المؤرخة كيرستان شولتس، في كتابها «دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان»، تشير إلى نظرية «حلف الأقليات» وإلى التدخل في شؤون لبنان الداخلية كاعتبارين مركزيين بَلْوَرَا سياسة الحركة الصهيونية وسياسة دولة إسرائيل تجاه لبنان. لذلك، ترى شولتس، أن الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 لم يكن إنحرافاً عن السياسة المعتمدة، أو نتيجةً لطموحات وزير الدفاع، أرييل شارون، وإنما نقطة الذروة لعشرات السنين من التدخل الصهيوني

والإسرائيلي في شؤون لبنان الداخلية، بواسطة المسيحيين الموارنة[1]. كذلك المؤرخ الدكتور آڤي شلايم، في مقالته «Israeli Interference in Internal Arab Politics; The case of Lebanon» يرى أن ثمة إستمرارية بين السياسة التي إنتهجتها الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل إبان فترة الإنتداب والخمسينات تجاه لبنان والسياسة التي أدّت في مطلع الثمانينات إلى حرب لبنان. سياسة التدخل في السياسة الداخلية العربية بدأت، بحسب شلايم، مع تشجيع الأقليات غير المسلمة في لبنان ودول عربية أخرى، وانتهت بمساعدة الموارنة في لبنان لتحقيق التفوق على بقية الطوائف[2]. شلايم، الذي يرى في لبنان case study للتدخل الإسرائيلي في السياسة الداخلية للدول العربية، يشرح في مقالته بداية العلاقات بين الوكالة اليهودية والقيادة السياسية والدينية للطائفة المارونية والنقاش الذي دار في الخمسينات بين بن غوريون والمعسكر المتشدد، من جهة، وموشيه شاريت ومؤيديه في وزارة الخارجية، من جهة أخرى، ويتوصل إلى الإستنتاج التالي[3]:

«يصل خط مباشر الحجج التدخلية التي استخدمها بن غوريون وديان في النقاش حول لبنان في 1954/5 بسياسات التدخل التي أنشأها بيغن وشارون في عام 1982. في كلتا الحالتين، بدا أن التهديد يكمن في هيمنة التيار المسلم السني في منطقة الشرق الأوسط. كان الهدف هو اختراق دائرة العداء المحيطة بإسرائيل عبر استغلال الانفصالية والطموحات المسيطرة على الأقلية المسيحية في لبنان. وفي الحالتين، تبين التدخل الإسرائيلي لتغيير التركيبة السياسية في لبنان على أنه تمهيداً لإعادة القوى السياسية المتطرّفة في المنطقة بأسرها».

بحسب شلايم، موشيه شاريت نجح في الخمسينات في لجم حماسة دافيد بن غوريون وموشيه ديان للتدخل في لبنان، بينما في عام 1982، رَجَحَت منظومة التوازنات الداخلية في إسرائيل باتجاه القوى التي سَعَت إلى التدخل في لبنان[4]. ثمة مقولة شبيهة يثيرها يعقوب شاريت، إبن موشيه شاريت، الذي يرى أنه في عام 1954–1955 بلورت المؤسسة الأمنية في إسرائيل خططاً لاجتياح لبنان، من أجل فرض تغييرات على بنية النظام فيه، لكن هذه الخطط لَجَمَها موشيه شاريت حتى الإطاحة به. المؤسسة الأمنية، بحسب يعقوب شاريت، إنتظرت اللحظة الوطنية أو الدولية المناسبة لتنفيذ هذا الإجراء، وهذه اللحظة حلّت أثناء حرب لبنان. قرار إجتياح لبنان، كما يعتقد يعقوب شاريت، لم يُتخذ، بناءً لما تقدّم، إنطلاقاً

من حافز ظرفي عابر، وإنما كان إخراجاً لخطط من الخمسينات إلى حيز التنفيذ[5]. رفائيل إيتان، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي خلال حرب لبنان، في كتابه الأوتوبيوغرافي، يجد هو أيضاً في رؤية بن غوريون السياسية ومذكرات موشيه شاريت سنداً لفكرة أن مساعدة الموارنة وإقامة علاقة مباشرة بين إسرائيل وجنوب لبنان ليستا أمراً جديداً[6].

وثمة مقولات مشابهة أثارها مؤرخون لبنانيون أيضاً. حسن شريف من الجامعة اللبنانية ببيروت، في مقالته «جنوب لبنان: تاريخ وجيوبوليتيكيا»، يُحلل الرسائل المتبادلة بين شاريت وبن غوريون عام 1954 وطريقة تعامل ساسون معها ليصل إلى إستنتاج حاسم بأن صُنّاع القرار في إسرائيل وافقوا على تشجيع، بل وحتى تحريض، الموارنة على إنتفاضة طائفية؛ ومن هذه الزاوية، لم يكن، برأيه، فرق بين بن غوريون وشاريت. الخلافات في أوساط صنّاع القرار الإسرائيليين، يقول حسن شريف، كانت حول مسألة توقيت الإنتفاضة وفُرص نجاحها. هذه الرسائل المتبادلة، وفقاً لشريف، عكست وجود «خطة طوارئ» إسرائيلية لمعالجة لبنان في الوقت المناسب. كلّ الإجراءات والتصريحات الإسرائيلية خلال الحرب الأهلية اللبنانية في السبعينات، تشير، كما يرى شريف، إلى أن إسرائيل كانت تنفذ «خطة الطوارئ» تلك، التي تهدف إلى حرف الإهتمام الدولي عن الصراع العربي الإسرائيلي، مستغلةً توقيتاً مناسباً لذلك من الناحية اللبنانية الداخلية[7].

النظرية التي ترى في التدخل الإسرائيلي في حرب لبنان إستمراراً للسياسة الصهيونية والإسرائيلية من فترة الإنتداب والخمسينات، بل تنفيذاً لـ«خطة طوارئ» تبلورت خلال الخمسينات لمساعدة الموارنة، لا تصمد، برأينا، أمام اختبار النقد التاريخي. من الناحية الفكرية، صحيح أن فكرة تأسيس حلف يهودي–ماروني خلال فترة الإنتداب والخمسينات كانت موجودة، بل كان هناك أصوات إعتقدت أن على الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل إستثمار جهود سياسية وموارد مالية وعسكرية لتعهد الموارنة في لبنان، إلا أن هذه الفكرة لم تتحول إبان فترة الإنتداب، ولا في الخمسينات، إلى نظرية عملانية وعملية، حتى على أيدي من أيّدَها، وذلك لسببين رئيسيين: الأول، التدقيق في إتصالات الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل مع الموارنة يشير بوضوح إلى غياب الإستعداد لديهم (الموارنة) للذهاب بعيداً في علاقاتهم بالحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، خصوصاً بعد أن فقدت العناصر الإنفصالية في أوساطهم قوتها وموقعها إثر حصول لبنان على إستقلاله؛ الثاني، السياسة

تجاه لبنان والعلاقات مع الموارنة، احتلّا، خلال فترة الإنتداب والخمسينات، مكاناً ثانوياً في جدول الأولويات الشرقي أوسطي عند الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، ولم يكن يوجد مجال في أي فترة لاستثمار الموارد المُقلّصة التي وُجدت بحوزة المشروع الإستيطاني ودولة إسرائيل في لبنان.

في ضوء ذلك، إتسمت سياسة الحركة الصهيونية تجاه لبنان بالحذر والبراغماتية والإمتناع عن تنفيذ أفكار وإقتراحات بَدَت غير عملية وتنطوي على مغامرة. هذه السياسة إنعكست خلال فترة الإنتداب في غياب الإستعداد لاستثمار موارد مالية وعسكرية مهمة في مساعدة الموارنة أو الطائفة الدرزية في سوريا ولبنان، أو الطوائف الأخرى في لبنان. قيادة الحركة الصهيونية أظهرت مقاربة مُشكّكة وحذراً كبيراً حيال الأفكار غير الواقعية التي أثيرت بين الفينة والأخرى من قبل زعماء الموارنة، مثل: إقتراح شراء أراضٍ في لبنان؛ إستثمار أموال في مشاريع إقتصادية في لبنان؛ إقامة مستوطنات يهودية في جنوب لبنان؛ نقل جنوب لبنان إلى نطاق البيت القومي اليهودي وإخلاؤه من سكانه الشيعة؛ وتقديم مساعدة عسكرية للمعارضة المسيحية الإنفصالية المناهضة لحكم بشارة الخوري.

دولة إسرائيل واصلت سياستها الحذرة تجاه لبنان حتى خلال حرب الإستقلال، رغم أن بن غوريون، الشخصية المهيمنة خلال هذه الفترة، تسلّى بفكرة إنزال ضربة عسكرية على لبنان في المراحل الأولى من الحرب من أجل إخراجه من التحالف العربي. لكنه ترك سريعاً هذه الفكرة، على خلفية الأولوية الواضحة التي أعطاها للجبهة الوسطى، والتي تجلّت في قراره نقل قوات الجيش من الجبهة اللبنانية إلى جبهة القدس. بعد عملية «حيرام» إمتنع الجيش الإسرائيلي عن إحتلال كل جنوب لبنان بسبب الضرورات الأمنية والأولوية التي أعطيت للجبهات الأخرى، رغم أنه من الناحية العسكرية لم يكن هناك صعوبة في ذلك. بن غوريون هو الذي قرّر خلال مفاوضات الهدنة التنازل عن الربط بين لبنان وسوريا وسَمَح من خلال ذلك بتوقيع الإتفاقية مع لبنان. في إطار هذه الإتفاقية إنسحب الجيش الإسرائيلي إلى الحدود الدولية وأخلى مواقعه في جنوب لبنان وعلى الليطاني، رغم الطموح التقليدي لبن غوريون بضم جنوب لبنان وجعل الحدود الشمالية لدولة إسرائيل على ضفاف نهر الليطاني. خلال حرب الإستقلال، إمتنعت إسرائيل عن منح مساعدة عسكرية ومالية للمعارضة المسيحية الإنفصالية في لبنان وللمعارضة

ضد النظام السوري في جبل الدروز؛ وفي نهايات الحرب فضّلت تركيز جهدها السياسي على المفاوضات مع الأنظمة المعادية لها في بيروت ودمشق من أجل التوصل معها إلى إتفاقيات هدنة. خلال الخمسينات، تنازلت إسرائيل عن طلب تضمين مياه الليطاني في مشروع جونستون، وامتنعت عن تقديم مساعدة عسكرية ومالية مُهمّة للجهات المارونية التي كانت على علاقة بها، وردّت بحذر على جهود سوريا لاستقطاب لبنان نحو إتفاق عسكري ثنائي، كما امتنعت عن تطبيق سياسة العمليات الإنتقامية على الجبهة اللبنانية. خلال أزمة 1958 إنتهجت إسرائيل سياسة حذرة تجاه لبنان، والأفكار التي أُثيرت في حينه لضم جنوب لبنان رُفضت جملةً وتفصيلاً.

صحيح أنه خلال فترة الإنتداب نشبت خلافات حول فُرص تحقيق المصالح الصهيونية في لبنان، إلا أن هذه الخلافات تمت تسويتُها داخل الحركة الصهيونية، ولم تتحول السياسة تجاه لبنان، بالطريقة التي أدراها على وجه الخصوص موشيه شاريت في وزارة الخارجية، إلى حجر عثرة أو مصدرٍ للخصومات الشخصية. كذلك خلال حرب الإستقلال، لم تنشب خلافاتٌ خارجةٌ عن المألوف بين بن غوريون وموشيه شاريت حول السياسة تجاه لبنان. في الخمسينات دارت نقاشاتٌ حادة بين الرجلين حول المسألة اللبنانية، على خلفية الخصومة الشخصية التي تطورت بينهما، وكجزءٍ من النقاش الشامل حول قضايا الخارجية والأمن بين بن غوريون والمعسكر المتشدد، من جهة، وموشيه شاريت ومؤيدي الخط السياسي المعتدل، من جهة أخرى. في إطار هذه النقاشات أظهر شاريت، المُلَوّع من خيبات عشرات السنوات من العلاقات مع شخصيات لبنانية، معارضةً صارمةً للأفكار والإقتراحات التي طرحها بن غوريون حول القيام بمبادرة سياسية إسرائيلية لإقامة دولة مارونية في لبنان وضم جنوب لبنان إلى إسرائيل. لكن، ينبغي التشديد على أن الأفكار والإقتراحات التي أثارها بين غوريون في تلك الفترة لم تكن أبداً ذات طابع عملاني، والإدعاء كما لو أنه حيكت في تلك الفترة خططٌ لاجتياح لبنان من أجل إحداث تغييراتٍ في بُنْيتِه ونظامه، ليس له ما يستند إليه (في خطط الجيش لم نعثر على ما يؤيد هذا الإدعاء). تحليل سياسة إسرائيل تجاه لبنان في الخمسينات يشير إلى وجود فجوة كبيرة لدى بن غوريون بين الطموحات والأفكار التي طرحها، من جهة، والسياسة الحذرة والبراغماتية التي انتهجها تجاه لبنان من الناحية العملية، حتى خلال الفترة التي تمتع بن غوريون فيها بنفوذٍ حاسم داخل السياسة الإسرائيلية وكان موشيه شاريت قد نزل عن المسرح السياسي.

على المستوى العملي، بعيداً عن النقاشات النظرية، لم يكن يوجد، بناءً لما تقدم، فجوة كبيرة بين دافيد بن غوريون وموشيه شاريت فيما يتعلق بالسياسة تجاه لبنان، كما يرى المؤرخون الذي يستندون بدرجة كبيرة إلى وصف النقاش حول المسألة اللبنانية الوارد في مذكرات شاريت. التعاطف الذي أظهره بن غوريون تجاه الموارنة في لبنان، وتطلُّعُهُ إلى مساعدتهم في تحقيق الهيمنة على لبنان، وإلى ضم جنوب لبنان وإستخدام مياه الليطاني، كل ذلك لم يُترجم إلى مساعدة عملية وذات أهمية للموارنة أو إلى مبادرات عسكرية وسياسية لتحقيق المصالح الإسرائيلية في لبنان. ينبغي إذاً محاكمة سياسة بن غوريون تجاه لبنان وفقاً لأعماله لا رؤيته أو طموحاته أو تصوراته الأساسية التي لم تتغير كثيراً منذ بداية فترة الإنتداب. كما ينبغي دارسة سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان لا على أساس النقاشات التي دارت في أوساط القيادة الإسرائيلية، أو وفقاً لحوادث عابرة في تاريخ العلاقات والإتصالات مع الطائفة المارونية، وإنما على أساس التحليل الشامل والمدمج لمجموع مصالح الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في لبنان، والمدخلات السياسية والعسكرية والمالية التي استُثمرت في لبنان، طوال الوقت، من أجل تحقيق هذه المصالح.

المقارنة بين السياسة تجاه لبنان في الفترة التي يدرُسها هذا البحث والسياسة في فترة السبعينات والثمانينات تشير إلى فروقات جوهرية بين الفترتين، سواءً فيما يتعلق بطبيعة المشاكل والضرورات التي مصدرُها لبنان، أو فيما يتعلق بطبيعة رد الفعل الإسرائيلي عليها. خلال فترة الإنتداب وسنوات الخمسينات إنتُهجت سياسةٌ حذرةٌ تجاه لبنان، كانت تهدف إلى تحقيق أهداف محدودة وسط الحذر من إستخدام القوة العسكرية، كما تم إدراج الموضوع اللبناني في مرتبة متدنية على جدول أعمال السياسة الشرق أوسطية للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل. في السبعينات والثمانينات، إنجرّت إسرائيل إلى تورّط متزايد في لبنان، بلوَرَتْ لنفسها أهدافاً طَموحة وبعيدة المدى، أزالت عن نفسها القيود وكوابح إستخدام القوة العسكرية في لبنان ورفعت الموضوع اللبناني إلى مرتبة أعلى في جدول أعمال السياسة الإسرائيلية. مصدر هذا التغيير الجوهري يعود إلى التحوّلات التي طرأت في السبعينات داخل لبنان وفي المنطقة بأكملها، وفي مقدمتها إستقرار البنية التحتية، العسكرية والسياسية، لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، تنامي النشاط الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل إنطلاقاً من الأراضي اللبنانية، الحرب الأهلية التي تسببت بانهيار النظام اللبناني وأضرت بشكل كبير بالمعسكر المسيجي في لبنان، سيطرة سوريا على

معظم الأراضي اللبنانية، وعملية السلام بين إسرائيل ومصر التي لم تكن سوريا شريكةً فيها. هذه التحوّلات البعيدة المدى وَضَعتْ إسرائيل، في السبعينات والثمانينات، أمام سلسلةٍ من المعضلات الصعبة التي أوجبت حلولاً مختلفة عن تلك التي إستُخدمت في الماضي. هذه الحلول التي تبنّتها إسرائيل، على المستوى العسكري والسياسي، خصوصاً بعد الإنقلاب السياسي الذي حصل عام 1977 (صعود الليكود إلى الحكم) هي التي وضعتها على السكة التي أوصلت إلى حرب لبنان وإلى التدخل العميق والمتواصل في لبنان؛ تدخلٌ لا تزال تجد صعوبة في التخلص منه حتى يومنا هذا.

على المستوى العملي، بعيداً عن النقاشات النظرية، لم يكن يوجد، بناءً لما تقدم، فجوة كبيرة بين دافيد بن غوريون وموشيه شاريت فيما يتعلق بالسياسة تجاه لبنان، كما يرى المؤرخون الذي يستندون بدرجة كبيرة إلى وصف النقاش حول المسألة اللبنانية الوارد في مذكرات شاريت. التعاطف الّذي أظهره بن غوريون تجاه الموارنة في لبنان، وتطلّعُهُ إلى مساعدتهم في تحقيق الهيمنة على لبنان، وإلى ضم جنوب لبنان وإستخدام مياه الليطاني، كل ذلك لم يُترجم إلى مساعدة عملية وذات أهمية للموارنة أو إلى مبادرات عسكرية وسياسية لتحقيق المصالح الإسرائيلية في لبنان. ينبغي إذاً محاكمة سياسة بن غوريون تجاه لبنان وفقاً لأعماله لا رؤيته أو طموحاته أو تصوراته الأساسية التي لم تتغير كثيراً منذ بداية فترة الإنتداب. كما ينبغي دارسة سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان لا على أساس النقاشات التي دارت في أوساط القيادة الإسرائيلية، أو وفقاً لحوادث عابرة في تاريخ العلاقات والإتصالات مع الطائفة المارونية، وإنما على أساس التحليل الشامل والمدمج لمجموع مصالح الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في لبنان، والمدخلات السياسية والعسكرية والمالية التي استُثمرت في لبنان، طوال الوقت، من أجل تحقيق هذه المصالح.

المقارنة بين السياسة تجاه لبنان في الفترة التي يدرُسها هذا البحث والسياسة في فترة السبعينات والثمانينات تشير إلى فروقات جوهرية بين الفترتين، سواءً فيما يتعلق بطبيعة المشاكل والضرورات التي مصدرُها لبنان، أو فيما يتعلق بطبيعة رد الفعل الإسرائيلي عليها. خلال فترة الإنتداب وسنوات الخمسينات إنتُهجت سياسةٌ حذرةٌ تجاه لبنان، كانت تهدف إلى تحقيق أهداف محدودة وسط الحذر من إستخدام القوة العسكرية، كما تم إدراج الموضوع اللبناني في مرتبة متدنية على جدول أعمال السياسة الشرق أوسطية للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل. في السبعينات والثمانينات، إنجرّت إسرائيل إلى تورّطٍ متزايدٍ في لبنان، بلوَرَتْ لنفسها أهدافاً طَموحة وبعيدة المدى، أزالت عن نفسها القيود وكوابح إستخدام القوة العسكرية في لبنان ورفعت الموضوع اللبناني إلى مرتبة أعلى في جدول أعمال السياسة الإسرائيلية. مصدر هذا التغيير الجوهري يعود إلى التحوّلات التي طرأت في السبعينات داخل لبنان وفي المنطقة بأكملها، وفي مقدمتها إستقرار البنية التحتية، العسكرية والسياسية، لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، تنامي النشاط الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل إنطلاقاً من الأراضي اللبنانية، الحرب الأهلية التي تسببت بانهيار النظام اللبناني وأضرت بشكل كبير بالمعسكر المسيحي في لبنان، سيطرة سوريا على

معظم الأراضي اللبنانية، وعملية السلام بين إسرائيل ومصر التي لم تكن سوريا شريكةً فيها. هذه التحوّلات البعيدة المدى وَضَعتْ إسرائيل، في السبعينات والثمانينات، أمام سلسلةٍ من المعضلات الصعبة التي أوجبت حلولاً مختلفة عن تلك التي إستُخدمت في الماضي. هذه الحلول التي تبنّتها إسرائيل، على المستوى العسكري والسياسي، خصوصاً بعد الإنقلاب السياسي الذي حصل عام 1977 (صعود الليكود إلى الحكم) هي التي وضعتها على السكة التي أوصلت إلى حرب لبنان وإلى التدخل العميق والمتواصل في لبنان؛ تدخلٌ لا تزال تجد صعوبة في التخلص منه حتى يومنا هذا.

ملحق: الخرائط والوثائق

إنسحاب المستوطنين اليهود بعد معركة تل حاي في 3-4 آذار 1920

مسار الحركة من كفار غلعادي إلى الطيبة (3 آذار)

مسار الحركة من الطيبة إلى يسود هماعلة (ليل 3-4 آذار)

מנסיעתי לדמשק בימים 14 - 17.3.1939

מו"מ עם הסולטן פשה אל אטרש ושליחיו

1. טרנספר של הדרוזים מא"י לג'בל דרוז – הסולטן כנס את ראשי הדרוזים בג'בל ומתוך הסכם אתם מציע לנו לקנות את כפרי הדרוזים בארץ-ישראל (10 – 12 כפרים) ולהעביר את הדרוזים לג'בל ע"מ לישב אותם שם. לדעתו ההצעה הזו תתקבל על דעת הדרוזים בא"י – תטיב עמהם, תביא תועלת לג'בל אל דרוז – באשר בכספים שיקבלו מהיהודים בעד הכפרים בא"י אפשר לא רק לישב את הדרוזים הא"י אלא לעשות מפעל גדול לפתוח הג'בל ולקדומו. אדמת הג'בל מספיקה ליותר מ-15.000 הדרוזים אשר בארץ-ישראל.

ליהודים עלולים הכפרים האלה להביא תועלת רבה – גם מפאת טיב הקרקע וגם מבחינת מצבם הגיאוגרפי והאסטרטגי. הטרנספר הזה עלול גם לדעתו להיות לדוגמא ולעובדה פוליטית חשובה בארץ-ישראל.

2. ברית המעוטים במזרח הקרוב – שוחחתי עם מנהיגי הדרוזים בג'בל ובלבנון על כריתת ברית של המעוטים במזרח הקרוב, נוכח גבוש המדינות המוסלימיות העצמאיות (באים בחשבון: דרו-זים, יהודים, נוצרים בלבנון וכו'). לדעתם של האנשים ששוחחתי אתם אפשרית וטובה ברית כזאת וצריך לגשת לכריתתה. לדעתם צריך להתחיל בזה בין הדרוזים והיהודים ואח"כ לבוא במו"מ עם הנוצרים בלבנון ועם יתר המעוטים. הם מוכנים – אם נבוא לידי הסכם על כך – להתחיל בהכנת הקרקע ובהכשרת הלבבות.

3. קבלת פנים רשמית למשלחת יהודית ע"י הסולטן – כהתחלה ראשונה מציעים המנהיגים שמשלחת יהודית תבקר אצל הסולטן בראשית הקיץ ותסודר קבלת פנים רשמית על ידו. עלינו לתת את תשו-בתנו לכך. מצדם xxxxxxxxxxx הדבר תלוי רק בזה אם לא תהיה הסתבכות קשה במצב הפוליטי הפנימי של סוריה.

4. התסבכות הפנימית בסוריה – בסוריה פועלים עתה כמה כוחות מסכסכים: א) עירק שליחי עירק מנהלים תעמולה נגד צרפת ובעד ספוח סוריה לעירק. מעירק נשלחו בחדש האחרון לסוריה 15.000 רובים. הרובים מתוצרת גרמנית; ידידינו קבלו חלק מהרובים (4000).

ב) הגרמנים – פועלים ע"י אנשי עירק ובקונטקט אתם וגם ישר בדמשק, חלב וחומס. במידן, הרובע הידוע בדמשק, נתפשו ע"י הצרפתים בשבוע ביקורנו שם, שני בתי חרשת לכדורי רובה.

ג) הטורקים – מנהלים תעמולה בחבלים הגובלים עם טורקיה לשם ספוח החבלים האלה אליה.

ד) הצרפתים – עצמם מנהלים פעולה המכוונת לקריעת סוריה לגזרים. חבלים אוטונומיים (הג'בל, אל ג'זירה, עלויים) – התהום רובצת בין הנוצרים בלבנון ובין המוסלמים. צרפת מעמיקה את התהום ומרחיבה אותה.

הנציב שולט ביד רמה וחזקה.

THE PALESTINE LAND DEVELOPMENT Co. Ltd.
LONDON—JERUSALEM
Inc. in England 1909

חברת הכשרת הישוב בארץ ישראל, בע"מ
לונדון—ירושלם
רשומה באנגליה בשנת 1909

Telegrams: "LANDEVELOP" :תלגרמות

Jerusalem ירושלם כ"ג כסלו תרצ"ה.
30.11.34

P.O.B. 456 ת. ד. 456
TEL. 638 טלפון 638

בתשובה נא להזכיר
In reply please quote:
7343

לוטה:

לכבוד
הסוכנות היהודית לא"י,
לידי מר מ. שרתוק,
ב א ן.

א.נ.

בהתאם לשיחתנו הטלפונית הננו ממציאים לכם בזה העתקת התעודה שנחתמה ב-28/11/34 בחולה בקשר עם מסירתה לרשותנו.

בכבוד רב,
המדור



بيع عائلة سلام أراضي سهل الحولة إلى شركة "تأهيل الإستيطان" (28 تشرين ثاني 1934). الموقعون على الصفقة موشيه شاريت وصائب سلام (الصورة)، الشخصية التي ستلعب دوراً مهماً في السياسة اللبنانية على مدى أربعة عقود

525/9940

COPY.

THE SYRO-OTTOMAN AGRICULTURAL COMPANY
Limited
(Beirut)
Palestine Branch
Holder of Lake Hula Concession

P.O.B.59,
Tiberias, Palestine.

CERTIFICATE.

This is to certify that the Palestine Land Development Company Ltd. have taken possession as from to-day the 28th November,1934, of the Lands, Marshes and Lake comprised in the Huleh Concession dated the 30th May,1914,(1330), with all the rights appertaining thereto, in accordance with the conditions contained in the said Concession Agreement and by virtue of the assignment made in their favour by the former holders of the Lake Huleh Concession, the Syro-Ottoman Agricultural Co. Ltd., with approval of the Government of Palestine.

The boundaries of the Concession Area are as shown on the attached Map signed by the Development Officer representing the Palestine Government and by the former and present concessionaires, the total area thus taken over being 56,940.027 metric dunams which consisted at settlement of 16,919 dunams of Lake, 21,452.811 of Marshes and 18,568.216 dunams of Lands.

Zubeid, 28th November,1934.

Signed by: J. Thon and J. H[illegible]kin,
Managing Directors,
Palestine Land Development Co. Ltd.

Signed by:
L. Andrews,
Development Officer,

Signed by: Saib S. Salaam,
Manager,
Syro-Ottoman Agricultural Co. Ltd.

Signed by: M.Shertok,
" " Salam,
Manager Syro-Ottoman
Agr. Co.Ltd.
" " J. Strumsa,

Witnesses.

28th November,1934.

شهادة بيع أراضي الحولة

בירות, 18 במרס 1938
ראש הממשלה
אל
מר שרתוק – הסוכנות היהודית לארץ-ישראל
ירושלים
אדוני,

הננו מאשרים קבלת מכתבך מה-16 לח.ז. בו הנכם מודיעים לממשלת לבנון על כוונתה של חברה יהודית ליסד ישוב חקלאי קטן בחנותה, בצפון ארץ-ישראל, על גבול הלבנון.

ממשלת לבנון נאמנה למדיניותה, תשתדל לשמור על הסדר ולהבטיח את הבטחון בשטח לבנון הגובל בישוב זה.

שלטונות לבנון במקום יעשו ככל יכולתם כדי להחדיר לתודעתם של התושבים שתחת סמכותם, כי טובתם שלהם דורשת לשמור על יחסי-שכנות טובים עם המתיישבים מן הצד השני של הגבול.

זוהי למעשה מגמתה של לבנון ביחסיה עם התושבים השוכנים שבשכנותה.

קבל נא אדוני, את הערכתנו בכבוד רב.

(חתום) ח.אחדאב

جواب خير الدين الأحدب على رسالة شاريت

(המקור: אצ״מ S-25/5581)



زيارة شاريت إلى حانيتا في 22 آذار 1938

מ.ח. 3

כג חשון תרפד.

כפר גלעדי.

ה.נ. מרכז החקלאי. לה' שרייבר שלום.

מתפלא אני שלא קבלתי שום תשובה
על מכתבי אליך בנוגע לענין סידור
קבוצת עובדים אצל עלי אפנדי
מחים. אם זוכר אתה אני התיחסתי
אל הענין בזו הזמן. ולא רציתי
גם להכנס לתוך הדבר, אבל לא נעים
היה לי לא למלאות בקשתך. עשיתי
מה שבקשתה. אם האפנדי דברתי
והבטחתי לו שיבואו אתך מהאנשים
שחושבים להשאר בעבודה. ודברי על
כל הפרטים. וזה אתה [illegible]
שכתבתי [illegible] [illegible] בטיחה.
(ו. קורדובי בא כח מ.ע.ד. בטבריה)
ועד היום לא קבלתי ממך תשובה.
לא נעים לי כלפי האפנדי אני מוכרח
לענות לו. איזה תשובה שהיא. על כן
הבקשה לתת לי תשובה. שלום.

ב.ח. נחום. הורביץ.

مراسلة بين ناحوم هوروفيتش وتسفي شرايبر من المركز الزراعي في طبرية حول توطين مزارعين يهود في سهل الخيام- 1924

SIR DOUGLAS FOX & PARTNERS.
TELEGRAMS, "Traction Air London."
TELEPHONE, Nº 2901 Central.
CORRESPONDENTS FOR CANADA AND U.S.A.
WRAGGE AND FOX.
TORONTO.

SIR DOUGLAS FOX.
SIR FRANCIS FOX.
F. DOUGLAS FOX.
RALPH FREEMAN.
F. HARRY W. FOX.
BERTRAM D. FOX.

All communications to be addressed to the Firm.

56, Moorgate Street,
London, E.C. 2.

6th January 1920

The Executive of the Zionist Organisation,
77 Great Russell Street,
W.C. 1.

Gentlemen,

Our statement, that the waters of the Litani are valueless to the territory North of the proposed frontier and can only be used beneficially much further South, is based upon the following considerations :-

1) The only uses to which the hydraulic resources of the Litani are applicable are (a) direct irrigation (b) conversion into electric power for irrigational pumping (c) conversion into electric power for other purposes.

2) Both North of the frontier, and even within that part of its own valley which lies South of the frontier, the Litani is of no value.

(a) <u>for direct irrigation</u>

because (1) North of the proposed frontier the Litani traverses the wide flat Valley of Mizpeh and, although it would still be available for irrigating that valley if it were needed for that purpose, in actual fact it is not required there for irrigation but rather as a means of drainage, for the Valley of Mizpeh is already abundantly irrigated by numerous small streams flowing down its mountain sides.

مياه الليطاني يمكن أن تكون في المستقبل ذات قيمة كبيرة بالنسبة لأرض إسرائيل ("فلسطين")، وليس بالنسبة للبنان. رأي مهني لشركة هندسة بريطانية قُدِّم إلى الحركة الصهيونية (6 كانون ثاني 1920)

The Executive of the Zionist Organisation. 6/1/20

and (2) from the Southern end of the Valley of Mizpeh down to the sea the Litani flows through a narrow gorge between steep mountains that come down to the banks of the stream, leaving no land available for irrigation, except small patches which can, if necessary, be served adequately by the numerous mountain streams.

(b) <u>for irrigational pumping</u>

because the country North of the frontier, as well as the lower Litani Valley, is in general mountainous and well watered and does not, like Palestine, contain semi-arid areas of flat land dependent on irrigation from wells.

(c) <u>for other power purposes</u>

because, in contrast with the conditions obtaining in Central and Southern Palestine, the requirements for lighting, traction and industrial purposes in the Northern region can be more satisfactorily and economically met by developing locally available power from some of the numerous other streams in the Lebanon and Anti-Lebanon Ranges than from the Litani. It may be observed that except in the Barada, near Damascus, but little has been done as yet towards developing the available resources.

3). While therefore the Litani will in the future be of great benefit to Palestine it is of no value to the territory to the North.

We are, Gentlemen,

Your obedient servants,

Douglas Fox and partners

Charles Metcalfe

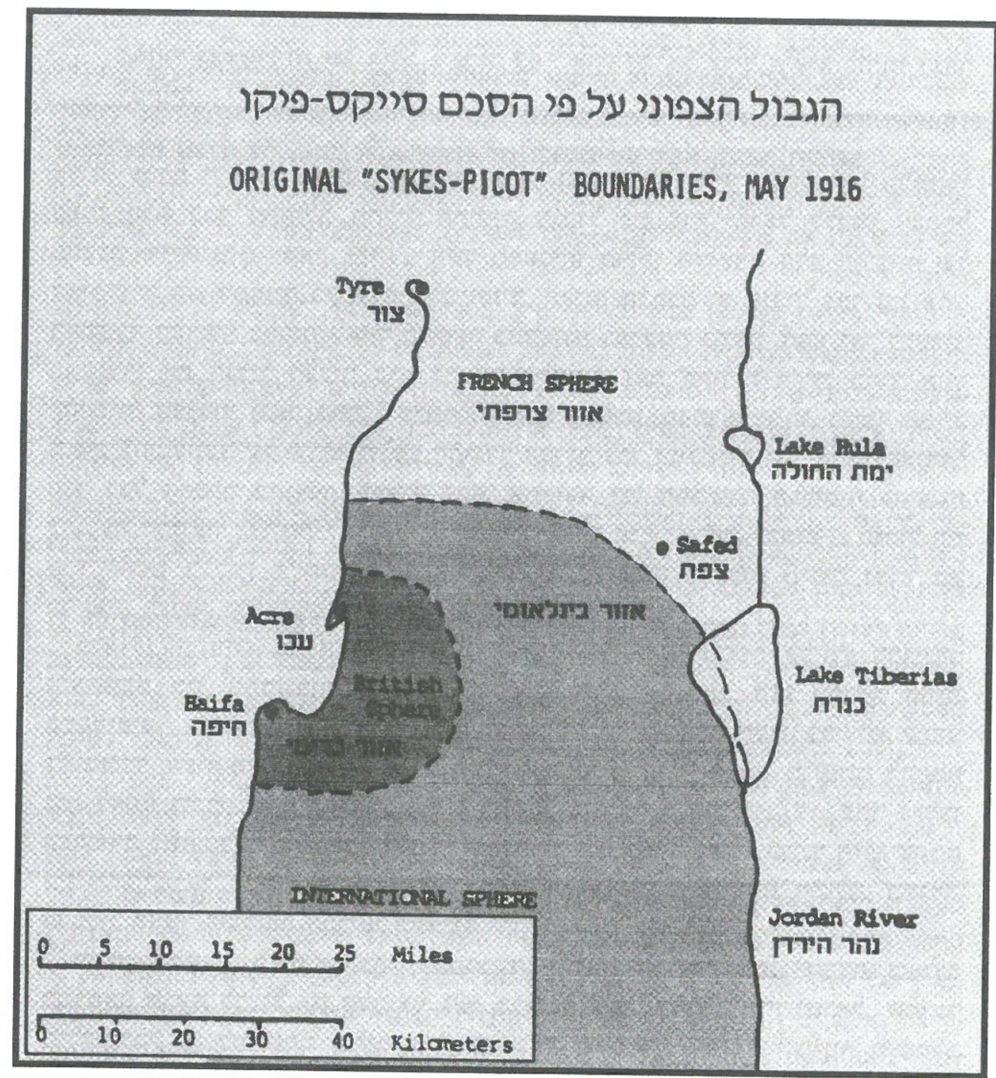
הטיית הליטאני לירדן על פי מפה שצירף בוקארט להצעתו להרצל

(כנראה במסגרת תוכניתו מ- 1901)

המפה מתוך אצ"מ H-1050

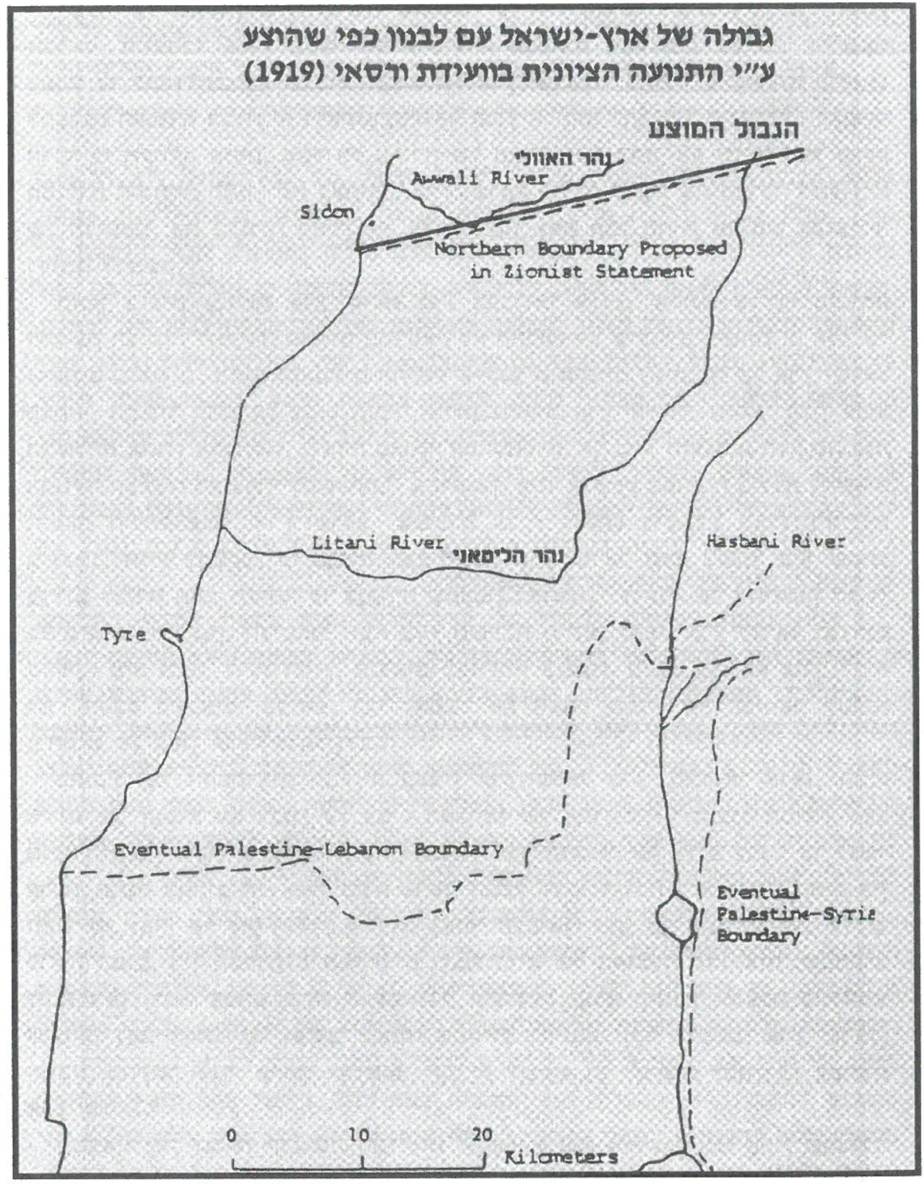
(أعلى الخريطة): تحويل مجرى الليطاني نحو نهر الأردن وفقا لخريطة أرفقها بوكارت باقتراحه إلى هرتسل (على ما يبدو في إطار خطته عام 1901)

(داخل الخريطة): نفق بطول 5 كلم



מתוך פרידריך הופ, עמ' 4

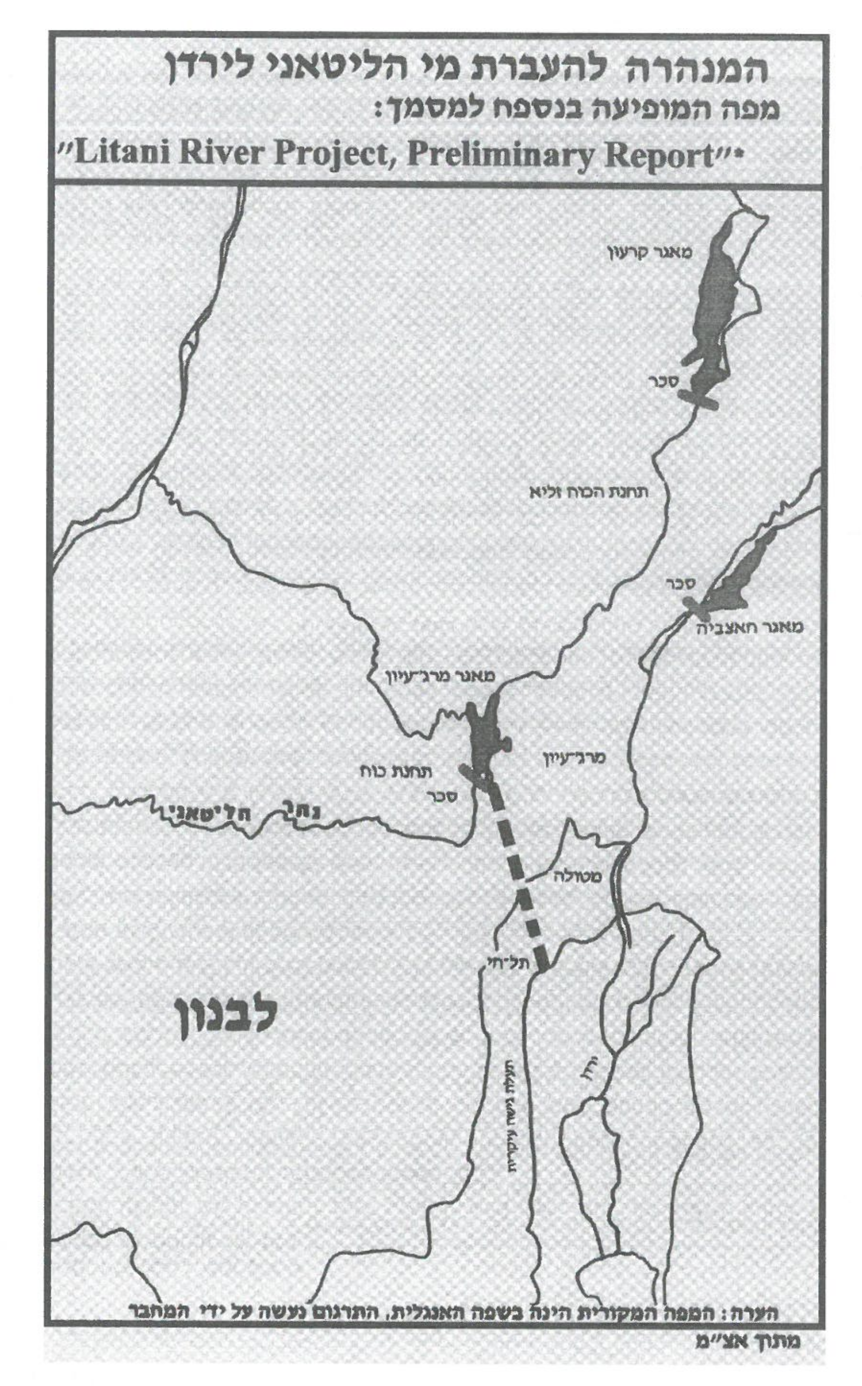
الحدود الشمالية وفقا لاتفاقية سايكس بيكو



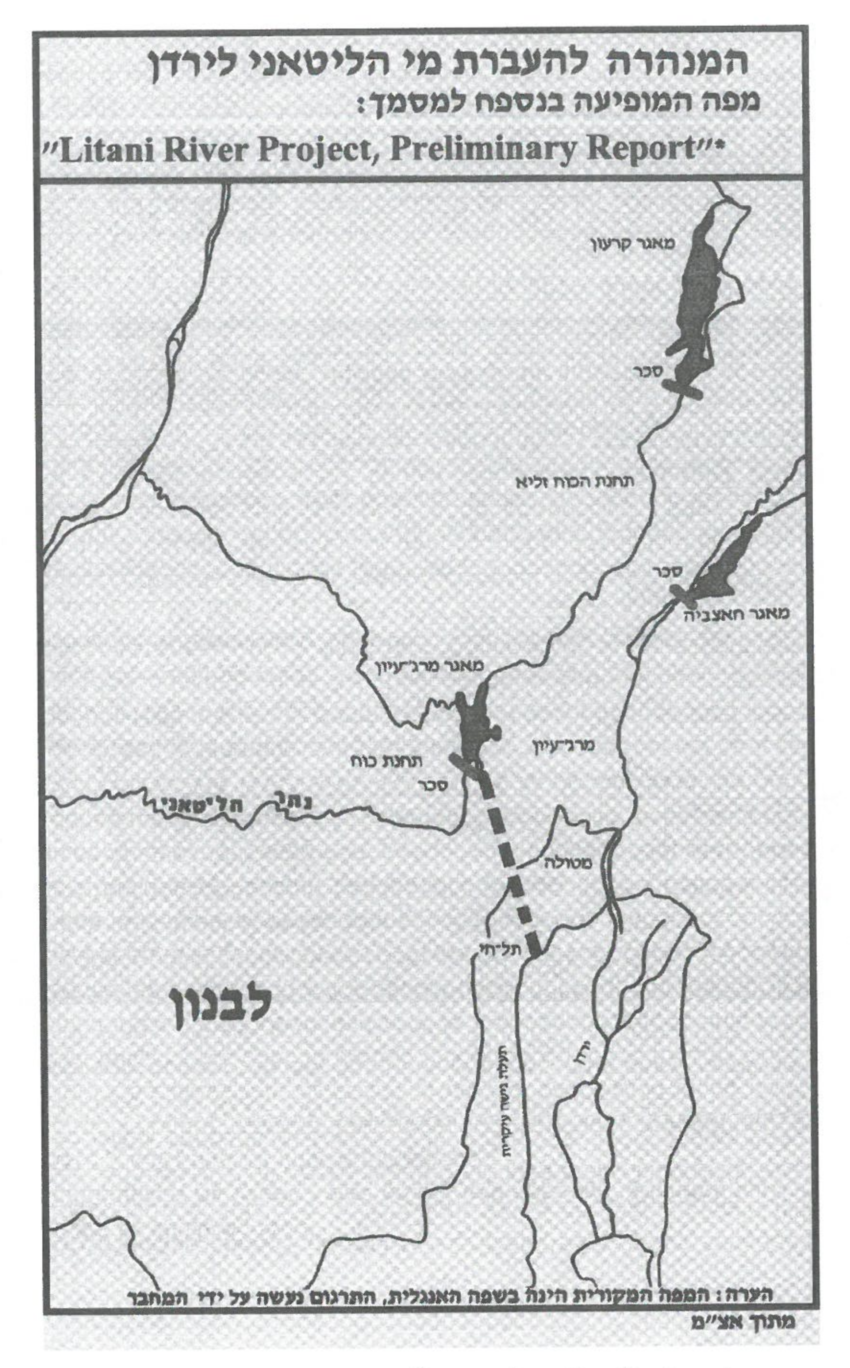
מתוך : פרידריך הופ, עמ' 6

(أعلى الخريطة): حدود أرض إسرائيل مع لبنان بحسب إقتراح الحركة الصهيونية في مؤتمر فرساي (1919)

(داخل الخريطة فوق الخط المستقيم): الحدود المقترحة



(أعلى الخريطة): نفق نقل مياه الليطاني إلى نهر الأردن/ الخريطة موجودة في ملحق بوثيقة:litani River Project, Preliminary Report



نفق نقل مياه الليطاني إلى نهر الأردن

الخريطة موجودة في ملحق بوثيقة : Litani River Project, Preliminary Report



جدار تيغارت:

مفتاح: نقطة شرطة/ محطة شرطة/ معكسر للعاملين في السياج/

برج حراسة/ السياج الشمالي



حانيتا والمستوطنات المحيطة: عام 1938 واليوم

(بين الخريطتين): على أساس خريطة فلسطينية 1:250000 طبعتها عام 1946 حكومة الإنتداب البريطاني

(داخل الخريطة الثانية، بالخط العريض): **اليوم**

..מקדה הכללית לכוחות פלשתינא

מס' ח/65
תיק ח/8
תאריך 28.3.48

מהמפקדה הכללית
אל: מפקד הגדוד הדרוזי רב-סרן שכיב וּהאב

הנידון: __פקודת תזוזה__

__המשימה:__ המפקדה הכללית ממנה אותכם למפקדי אזור חיפה (ראה פקודה תזוזה מס' 64 מיום 28.3.48) ומעמידה לפקודתכם כל הכוחות המועלים באזור בנוסף לגדוד הדרוזי. פירוט המשימות המוטלות עליכם תמצאו בנספח המצורף (הוראות תזוזה).

__תאריך תזוזת הגדוד:__
הגדוד כולו יזוז מסווידא ביום א' 28.3.48 בשעה 10.00 הרכב הדרוש תספק המפקדה.

__הדרך:__ סווידא, אזרע, קוניטרה, בניאס, מרג'עיון, בנת ג'ביל, עיטרון, מלכיה, טעסע, שומאחה, רמה, מג'ד אל כרום, דמון, שפרעם.

__נשק וציוד:__ בהגיע הגדוד לאזרע יסופק לו הנשק והציוד החסר (עבאיות, ילקוטים והתמושת).

__הוראות מיוחדות:__
עם יציאת השיירה לדרך יש להבטיח את השקט ואת סודיות תנועת הגדוד ולמנוע כל מגע עם התושבים.

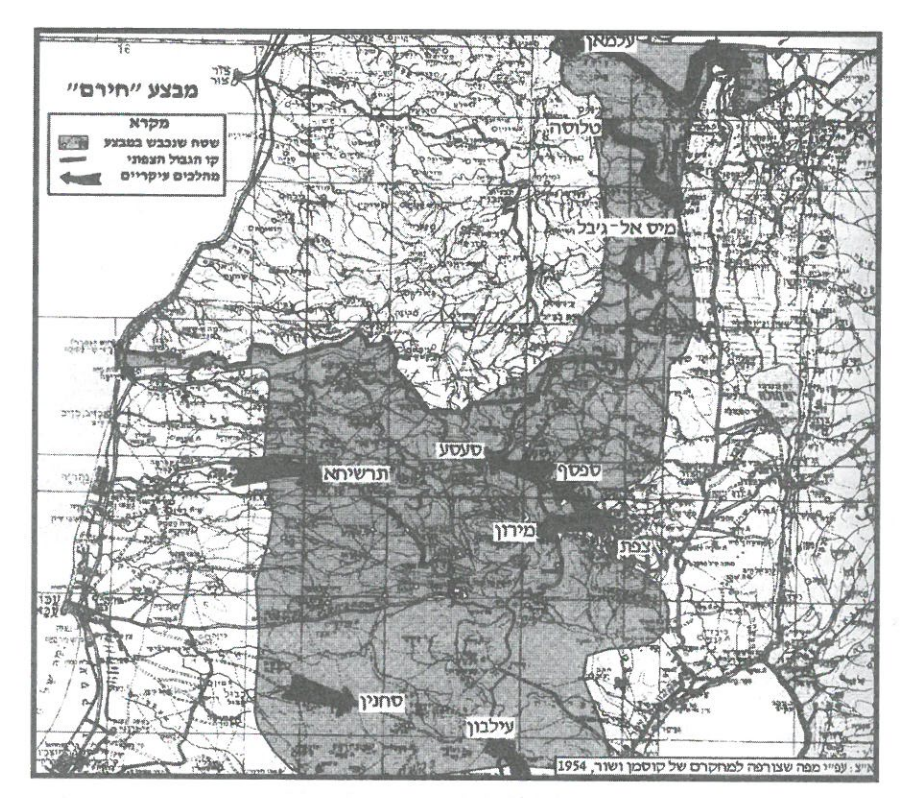
בהגיע הגדוד לשפרעם יתאם המפקד עם הוועדה הלאומית את סדורי המנוחה למתנדבים לפני יציאתם לפעולות ויבטיח אספקת סדירה לפלוגות. המפקדה תקים בהקדם האפשרי מחסן אספקה ותחמושת קדמי בשפרעם.

בשם/ רב אלוף

ק. ם.
המפקד הכללי לכוחות פלשתינא

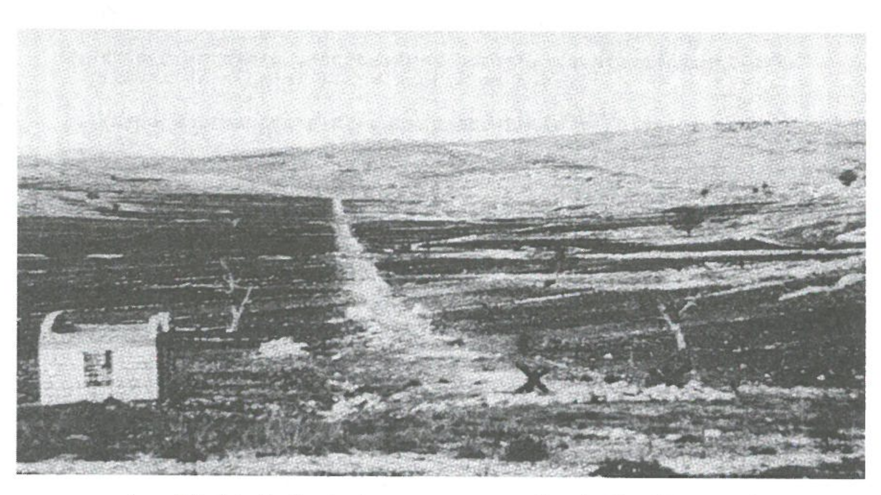
__העתק:__ למפקח הכללי על המתנדבים.
למנהל הענינים המינהלתיים
לתיק.

وثيقة غنيمة: أمر تحرك لكتيبة المتطوعين الدرزية من سوريا (السويدا) عبر جنوب لبنان (المالكية) إلى منطقة حيفا (شفرعام). 28 آذار 1948



عملية "حيرام"

مفتاح الخريطة: أراضٍ تم احتلالها في العملية/ خط الحدود الشمالي/ محاور تقدم رئيسية



"بوابة المالكية"- الممر الرئيسي من جنوب لبنان إلى الجليل الأوسط

סודי ביותר

גדוד 101
102
103
חזית א׳
חטיבה 2
חטיבה 7
קציני מטה.

מחוז הגליל
מבצ / 11 / 45
כג תשרי תש"ט
26 אוקטובר 1948

הנדון: פקודת מבצע "חירם".

1. כללי:

כוחותינו יפתחו בפעולות לכבוש הגליל המרכזי כמפורט להלן. ההנחה היא, כי פעולותנו בגליל יגרמו להתלקחות הקרבות בארץ כולה, מיד או כעבור זמן מועט. במקרה זה, או בהגיע ידיעות על הערכות האויב על התקפה תופעל מיד תכנית סתיו ג׳ על ידי כל היחידות כפי שהוסבר כתוספת בעל פה לפקודת הערכות הכחות לפקודת מבצע סתיו ג׳ שהוצאה ע"י המחוז ב- 16.10 מבצ/31/11.

2. ידיעות

א. האויב: לפי מערך הכוחות המפורט בנספח מס׳ 1

ב. כוחותינו:
1. חטיבה מס׳ 2 שמוצבת בגליל העליון המזרחי לפי נספח מס. 2.
2. חטיבה מס. 7 פלוס פלוגת מיעוטים המופעלת מכוון צפת מערבה לפי נספח 3.
3. חטיבה 9 פלוס פלוגת מיעוטים וכוחות של מחוז חיפה (החי"ם) המופעלת בגליל המערבי.
4. פלוגת רגלים מחטיבה מס. 1 המופעלת על עילבון.
5. ארטילריה המופעלת נגד המטרות ג׳יש, סעסע.
6. אוירייה המופעלת בשעת ה-0 – 4 בהפצצה כבדה על [illegible] ג׳יש סעסע, מלכיה, תרשיחא, רמה וכן במשך הלילה ולמחרתו לפי הוראות חיל הרגלים.

3. התעודה

א. להשמיד את האויב שבכיס "הגליל המרכזי, להשתלט על הגליל כולו ולהציב קו הגנה על הגבול הצפוני של הארץ.

ב. בהתאם למפורט בסעיף 3, בפקודת מבצ/31/11 מיום 16.10.48

4. השיטה

א. גדודים 101,102,103, בהתאם לשיטה שנתנה בהערכות הכוחות מבצ/31/11 מיום 16.10.48

ב. שעת האפס לפעולה: יום x שעה 1930 (בשעה זו יעבור חיל הרגלים את קו הזניקה).

./.

המקור: א"צ 548/51 87

سري للغاية: أمر عملية "حيرام"

24X1920

המשך

ג. כוחות הגדודים 101, 102, 103, המוצבים מסביב לאצבע של הגליל המרכזי יבצעו בשעת האפס פעולת הטרדה בתאום עם מפקדי החי"ם בגזרותיהם.

6. מנהלה

א. גזרת טבריה, נבי יושע, [illegible]. על כל הכוחות שבה תעמוד לצרכי מבצע זה לפקודת מפקד חטיבה 2 בתאום שיעשה על ידי מטה המחוז.

ב. גזרת צפת על כל הכוחות שבה תעמוד לצרכי מבצע זה לפקודת מפקד חטיבה 7 בתאום שיעשה על ידי מטה המחוז.

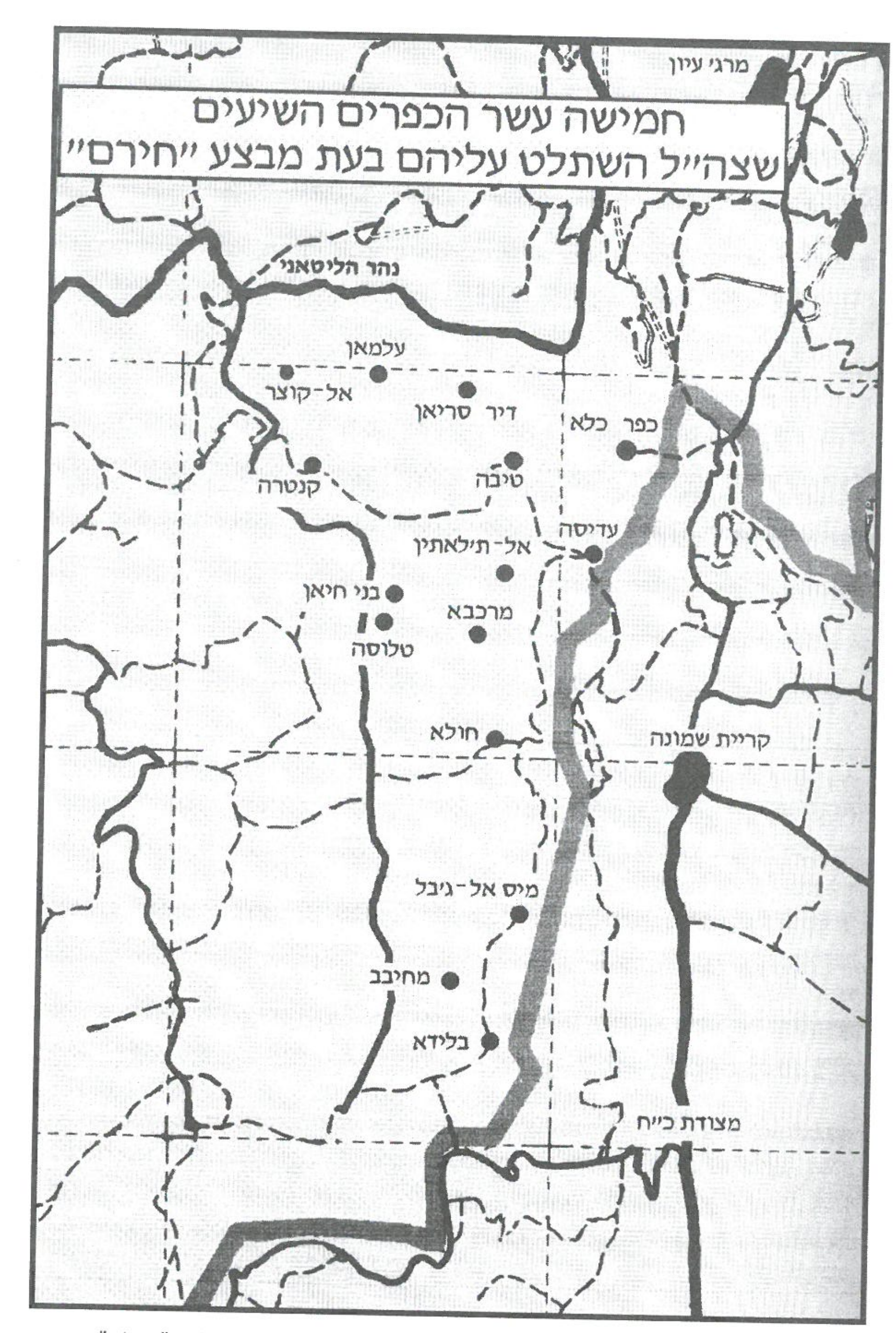
ג. נספח על מטה המבצע יומצא לחוד

ד. בהתאם לסעיף המנהלה שבפקודה מבצ/31/11 מיום 16.10.48

ה. הסיסמה לכל כוחותינו "אהוד בן עמי."

סגן אלוף
מפקד מחוז הגליל.

سري للغاية: أمر عملية "حيرام"



القرى الشيعية الخمسة عشر التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي في عملية "حيرام"

<u>אישי, כמוס</u>

הקריה, ט"ז בחשון, החש"ט
18 בנובמבר, 1948

אל: ו. איתן

מאת: י. שמעוני

<u>בעיות מדיניות בגליל ובגבול הצפון ועל הקשר</u>

<u>בין משרד החוץ ובין מטה הצבא</u>

אחרי שני סיורים בגליל של עזרא דנין, צבי מקלר (מהמחלקה המדינית), שמואל יערי (מדור סוריה והלבנון במחלקתי) ושלי, רצוני לסכם לך כמה בעיות מדיניות שהיתה לנו הזדמנות לעיין בהן ולחוות לעצמנו דעה עליהן, וכן כמה מסקנות והצעות בדבר הקשר בינינו ובין הצבא.

(1) <u>משלטים בלבנון</u> – בעוד שבחלק הדרומי של רצועת כיבושינו בלבנון (מול נבי יושע, אזור בלידה ועד ואדי דובה) יושב צבא שלנו במשלטים קבועים, הרי בפנה הצפונית (מול מטולה-מגראה, אזור טייבה ולאורך הליטאני עד ואדי חג'אר) אין חיל כיבוש קבוע שלנו, אלא אך משמרות נעים עוברים אותו שטח מפעם לפעם. תושבי הכפרים הלבנוניים נשארו שם; הנשק לא נלקח מהם, תנועתם אל מעבר לליטאני, לתוך שטח הלבנון, לא נפסקה. כל מפקדי הצבא שאתם היתה לנו הזדמנות לדבר – הן במפקדות החזית והחטיבה, והן במקום – הדגישו שמבחינה צבאית דרוש להקים חיל כיבוש במשלטים קבועים באותו שטח, עד מקום שפך ואדי חג'אר לנהר הליטאני. אלא שלמעלה ניתנה להם הוראה שלא לעשות כרצונם. דעתנו – שנתאשרה גם בשיחות ובישיבות אתך, עם ד"ר ל. כהן וש. רוזן – היא שמותר ומוטב לנו להרשות לצבא הקמת משלטים קבועים בשטח הנדון, מבלי שהדבר יסבך אותנו ביחסים מדיניים עם הלבנון יותר משאנו מסובכים בלאו הכי. ברוח זו המלצנו בפני האלוף ידין. בסיורנו השני נתברר לנו שעצתנו לא נתקבלה (עדיין, או בכלל?).

בסיורנו השני נתברר לנו כ"כ שלבעיה זו כמה וכמה בחינות מעשיות בחיי היום-יום של הצבא שם: בעיה של איסוף הנשק מן הכפרים הערביים שבאיזור; בעית ההשתלטות והפיקוח על תנועת הכפריים אל הלבנון פנימה; ועו בעיות אלו אינן ניתנות לפתרון אם השטח נשאר בבחינת "ארץ הפקר למחצה". כן יש לשאלה זו קשר אל שאלת כניעתם של כפרים לבנוניים נוספים (להלן).

(2) <u>כניעת כפרים נוספים</u> – עם הוראותיו של שר החוץ ועם הודעות דוברינו שאין לנו שאיפות של כיבוש והשתלטות בלבנון, נראה לי שחדירה נוספת ללבנון והשתלטות על שטח נוסף אינה פסולה בתנאי ש"תסודר" לא ע"י הפרת ההפוגה והתנגשויות מזויינות, אלא ע"י <u>בקשות חסות</u> של הכפרים הלבנוניים עצמם וע"י "הסתננות" שקטה. אפשרות של "סידור" כזה קיימת בשני הקצוות: (א) בגבול הדרומי של הלבנון, מול כפר ברעם שבארץ, נמצאים בין רוב הכפרים שהם מתואליים, ארבעה כפרים מארוניים. אלה הביעו בקשה שצבא ישראל, "במקרה שימשיך במסע כיבושיו" יתחשב בידידות הישראלית-מארונית וינהג בהם יפה (הבקשה הובעה בפנינו בע"פ ע"י הכומר המארוני של ג'ש, שחזר מן הלבנון). אפשר, לדעתי, להביא את הכפרים האלה לידי גיבוש בקשתם עד כדי בקשת חסות רשמית וכתובה. (ב) בגבול המזרחי של הלבנון, מול מטולה ולאורך הליטאני, אפשר לדעתי ל"סדר" תנועה נוספת של דגלים לבנים ושל בקשות חסות. נראה שכאן הדבר חשוב יותר מן הדרום, הן מבחינה צבאית והן מבחינה מדינית (גבול הליטאני האסטרטגי; חשיבות הליטאני לתכניות אצירת מים). הדבר עשוי להיות אפשרי בתנאי ששטח ההפקר שבין מטולה ובין ואדי חג'אר ייהפך לשטח כיבוש ממש (ר' לעיל) ושלטתנו בכפרי אותו אזור תהיה מופגנת ובולטת (דבר שימשוך את הכפריים שמעבר לקו ויעורר להיכנע או לבקש חסותנו). גם ברוח זו המלצנו בפני האלוף ידין.

2/

(המקור: ג"מ / חץ 186/17)

ט"ז בחשון, התש"ט
18 בנובמבר, 1948

(3) שיתוף פעולה עם מהואלים, מארוניםנ - לא מן הנמנעות הוא לעשות נסיון לגייס גם בין המתואלים והמארונים
שבכפרים הכבושים או הכבושים-למחצה שבלבנון, משתפי-פעולה, כדוגמת הדרוזים והצ'רקסים שבארץ. מובן שכל התחלה, אף כל גיוס בשטח זה תלויים קודם-כל בהחלטה על קו ברור בבעיות הנ"ל (11-8).

(4) בעיות הגליל - גם בתוך גבולות הארץ, בגליל, שהתעוררו בעיות רבות שאין, אמנם, מעדרגו מגובה על פתרונן באופן ישיר,
אך יש לנו נגיעה בהן.

(5) הפליטים שנשארו - בכפרים שונים נשארו תושבים ערביים, ובכפרים אחרים או בגבעות ובנחלים שלידם נשארו גם פליטים שלא מבני
המקום. הגיעה השעה להחליט על קו התנהגות כלפיהם: אם לגרשם אל מעבר לגבול; להשאירם במקום בו הם נמצאים; להחזירם איש לכפרו; להקצות להם כפרים אחרים ולרכזם בהם. לשם החלטה על קו ברור ואחיד דרושה לנו ידיעה מדוייקת ומפורטת על מספרם של הפליטים, מקום הימצאם ומקום מוצאם, הנסיבות התלויות בהם, הקרקעות והרכוש הכרוכים בבעיה (הן בקשר לתכניות קרקע והתיישבות והן בקשר לבעיות הרכוש הנטוש) וכו'. אינפורמציה זו ביקשנו להשיג באמצעות המפקד - ולא הצלחנו; ביקשנו להשיגה ע"י אנשי משרד המיעוטים, הקק"ל ועוד - ולא הצלחנו. עתה הפלגנו את אוסף הידיעות באופן אישי על הסרן שכביץ, ב"כ משרד המיעוטים ובא כוחנו אגו באיזור.

(6) נשק הדרוזים - מפקד החטיבה ביקש חוות דעתנו על פירוק הנשק מעל הכפרים הדרוזיים. אחרי בירור הבעיה המלצנו (א) כי
הפעולה הזאת תחיל בכפרים שבמדינת ישראל ה"ישנה" - בעוספיה, דאליה, שפרעם - ורק אחר כך תורחב על הכפרים שבאיזור הכיבוש החדש; (ב) כי תבוצע לא ע"י הצבא אלא ע"י המושל הצבאי והמשטרה; (ג) כי תבוצע באופן הדרגתי קודם רישום, רק אח"כ לקיחת הנשק וכו'; (ד) כי יינתנו לכל כפר דרוזי מספר רשיונות נשק וארגז נשק חתום. על המלצותינו אלו באנו לידי הסכם מלא עם המושל הצבאי (הן הכללי - האלוף אבנר - והן המקומי - רב-סרן רחבעם עמיר); לא הספקנו לעסוק לידיעת מפקד החטיבה, אך המושל הצבאי הבטיח לעשות זאת.

כן הסכמנו לדעה שסוכמה ע', מפקד יחידת המיעוטים והמושל הצבאי: כי יחידות דרוזיות שגוייסו את חוק אירגיהן, ישמשו בתפקידי ג'נדרמריה באיזורים לא דרוזיים בגליל.

(7) טיהור אזור של 5 ק"מ דרומית לגבול הארץ - מפקד החטיבה ביקשנו לחוות דעה על טיהור זה מתושביו
הערביים, טיהור הדרום מבחינה צבאית-בטחונית. אולם בטרם הספקנו לחת דעתנו בדבר, כבר בוצע הטיהור, ללא הודעה מוקדמת, בכמה כפרים (מנצורה, ברעם); בכפר אחר (ג'ש) עוכב ונדחה ברגע האחרון (דומני: על פי התערבות שר המיעוטים). בעוד שלא יכולנו, כמובן, להתנגד לעצם הטיהור אם הוא דרוש מבחינה צבאית, היינו ממליצים לפנות דווקא את שני הכפרים שסוגר - שהם מארוניים - פנימה, לתוך ישראל, במקום לגרשם אל מעבר לגבול. מן השאלות והבקשות בדבר החזרתם של תושבי ברעם ומנצורה, שהובאו לפנינו בג"ם, נתלבנו לפי שעה ע"י, שהבענו כי בקשה כזו הופנה רשמית ויש לה אל ממשלת ישראל מאת ידידינו בנהיגי העדה המארונית שבלבנון.

(8) סכנה לבעית הקשר בינינו ובין הצבא - בעיה המעסיקה אותנו בצורה חמורה ביותר, ביחוד מאחר שביקש מאתנו
האלוף ידין מעין תכנית או קו-מחשבה לגבי ההתנהגות בהר חברון ובהר מכס - למקרה ש... העובדה היא שהקשרים האלה עד היום אינם מניחים את דעתנו כלל וכלל ושתקלות רציניות לפרי נגרמות ע"י חוסר הקשר התקין מפי כל המפקדים שעמם באנו במגע שמענו שבשעת הפעולה בגליל ובלבנון לא היו בידם שום הוראות ברורות, שום קו בהיר, בדבר ההתנהגות עם הערבים בשטחים הכבושים - גירוש התושבים או השארתם במקום; התנהגות קשה או רכה; הפלית נוצרים לטובה או לאו; אם יחס מיוחד למארונים; יחס מיוחד למהואלים; וכו' וכו'. אנו מצדנו חיוינו דעתנו בעוד מועד על כמה מן הבעיות האלה, אלא שדעתנו כנראה לא הובאה ע"י הקשר בינינו ובין המטה לידי הכ"לה בפקודת המיבצע; על בעיות אחדות לא יכולנו לחוות דעה, כיון שלא נשאלנו ואף לא הודיעו לנו שמתכוננים לכיבוש קרוב של הגליל, כדי נוכל להכין קו מדיני, אלא עמדנו על כיבושו מתוך העתון. (גם אותם מעשי האכזריות שנעשו - ודאי חלק מהם נעשו מתוך מניעים וגורמים אחרים שאינם קשורים לכאן; אך אין לי ספק שחלק מהם לא היה נעשה לו היה בידי הצבא הכובש קו התנהגות ברור ומחייב).

3/

ט"ז בחשון, התש"ט
18 בנובמבר, 1948

כידוע לכולנו משמש ראובן שילוח מקשר יחיד ומוסמך בינינו ובין הצבא. בשעה זו שהוא נעדר מן הארץ, מבלי שנתמנה ממלא מקום, ודאי אין הקשר תקין. אולם גם בשעה שהוא נמצא, אין הקשר המותקן על ידיו מספיק, לדעתי. הנני להציע לך, להלן, כמה הצעות מעשיות למען הגברת הקשר החיוני והחשוב הזה:

(א) תכניות כיבוש חדשות יובאו לידיעתנו בעוד מועד, לפני הביצוע, כדי שתינתן לנו אפשרות לעבד הצעה להוראות מדיניות לצבא הכובש.

(ב) הוראות אלו יוכללו, אחרי שיקבלו את האישורים הדרושים של שר הבטחון ושל ראשי המטה, בפקודת המיבצע.

(ג) לפני ביצוע הפעולה ומיד אחריו תינתן לנו האפשרות לאסוף את מפקדי הפעולה ומבצעיה (הייתי מציע: ממפקדי גדודים ומעלה, ומקציני-מודיעין גדודיים ומעלה), כדי להרצות בפניהם על הוראות מדיניות אלו ולברר אתם את ביצוען.

(ד) נוסף על המקשר הקבוע בין משרד החוץ ובין המטה יתמנה "מקשר נודד" שתפקידו יהיה להביא את הקשר וההוראות, לפי קו שיוסכם עליו מראש, אל מפקדי החזיתות והחטיבות וקציני המודיעין. למקשר נודד כזה יש לי גם הצעה אישית-מעשית: יהושע פלמן.

(ה) תבוצע דרישתו של שר-החוץ מלפני כחדשיים כי ליד כל חזית יתמנה "קצין מדיני". כאן אין לי, לצערי, להציע מועמדים מסויימים. אולם נראה לי שכדי להבטיח לקצינים אלה מינימום של השפעה וכדי לא להציגם כאנשים הבאים מן החוץ הבאים "לבלבל לצבא את המוח", אלא כעוזרים נאמנים ושותפים מלאים לעניינו של הצבא, כדאי שיהיו אלה לא אזרחים שיתמנו ע"י משרד החוץ, אלא קציני-צבא שיוחדו לתפקיד זה, יעמדו בקשר מתמיד אתנו ויקבלו הדרכה מאתנו.

ברור לי שגם אחרי ביצוע הצעותי אלו, עוד יישארו בעיות לא-פתורות. לגבי הר חברון ושכם, למשל, (ר' לעיל) לא נוכל לקבוע הלכה מדינית עד כי יוחלט על כמה שאלות יסוד שהצגנו, כידוע לך, בפני שר החוץ, וכן בפני ראש הממשלה, ולא קבלנו הוראות ותשובות ברורות. אולם אם יבוצעו המלצותי הנ"ל, בטוחני שיהיה הדבר לתועלת ולברכה.

אם תסכים להצעותי, אבקשך להביאן בפני מי שצריך ולדאוג לקבלתן בעקרונן ולביצוען למעשה. אם לא ייעשה הדבר, אין לי ספק שאנו - ו"אנו" כאן פירושו לא מחלקת המזרח התיכון לבדה, אלא משרד החוץ בכללו - נישאר במצב בו אנו נתונים היום: במקום לכוון ולהדריך ולראות את הנולד, ניגרר וניסחב בזנב העניינים.

אני שולח העתק מיזכרי זה, אף כי פנימי הוא בתוך כתלי משרד החוץ, אל שר הבטחון, אל ראש המטה, ואל האלוף ידין, ומקוה שלא תכעס על נוהג בלתי פורמלי זה.

י. שמעוני

העתק: שר הבטחון
שר החוץ
ראש המטה הכללי
האלוף ידין
א. ששון
ר. שילוח
המחלקה המדינית.

יש/לצ

المشاكل السياسية في الجليل وعلى الحدود الشمالية والعلاقة بين وزارة الخارجية وهيئة أركان الجيش

מס. 1038/48

הקריה, ו' בתמוז תש"ח
13 ביולי 1948.

אל : י. שמעוני.
מאת : ז. זליגסון.

<u>הנידון: שיחה עם אמיל אדה ביום 3 ביולי 1948.</u>

הנושא העקרי של השיחה היתה האפשרות של פעולה ממשית של האופוזיציה הלבנונית נגד הממשלה – כיום ובעיקר במצב שבו עלול צבאנו לכבוש חלק מסוים של הלבנון הדרומי. הבעיה הוצגה על ידי בבהירות ובגלוי בערך בצורה הבאה: "עלול להוצר מצב שצבאנו יפלוש ללבנון ויגיע עד צור או צידון – ויתכן שמתוך נימוקים צבאיים לא יתקדם הלאה. יש להניח שעובדה זאת תערער באופן רציני את הממשלה והמשטר ותעלה על הבמה כוחות או גופים פוליטיים שיציעו לנו הסדר או הסכם. במצב זה של ניטרליות אוהדת של האופוזיציה ללא כל פעולה ממשית או אאאאא התחייבויות לבצוע תכנית מסוימת ומוסכמת, נראה את עצמנו חפשים בהחלט לבחור לנו את בני בריתנו.

"התמצית" הנ"ל שמשה ציר מרכזי לשיחה שבה הועלו ע"י אמיל ובנו מייר הנושאים והנקודות כדלקמן:

א. המצב הפנימי בלבנון וסכויי הפיכה עם התקדמות צבא ישראל בדרום הלבנון.

1. המשטר בלבנון הוא כמעט טוטליטרי. הפקידות הגבוהה והפיקוד במשטרה נתונים בידי מוסלמים הנאמנים לכת השלטת ומרכאים קשה כל גלוי של אופוזיציה. כל איש או קבוצה שמרימים ראש נתונים ללחץ כלכלי וכספי קשה מצד אחד ולפתויים של שוחד מצד שני. התקוקה לשעת חירום נותנת הרבה אפשרויות למחץ אותי חוקי לרדיפת אנשי האופוזיציה (מאסר, החרמה וכו')

2. נוכח השלטון החזק והאכזרי הזה שמצב המלחמה רק מחזק מסייעים בידיו עומדים חוגי אופוזיציה לא מלוכדים, לא מאוחדים ונטולי כוח ואפשרות של "מלחמה חוקית" בממשלה.

<u>אין אמיל רואה כרגע כל אפשרות וכל הזדמנות לפעולה רצינית של האופוזיציה לא שלו ולא של כל קבוצה אחרת, שתשנה באופן יסודי את המצב בלבנון.</u>

3. פלישת צבאנו לדרום הלבנון תערער את הממשלה ותזעזע את הארץ, אולם <u>לא תביא לידי הפיכה מידית</u>. בנקודה זאת <u>הדגיש אמיל שלנוצרים אין נשק</u>. התהליך הנראה לאמיל לאחר פלישת צבאנו הוא תהליך של התפוררות איטית של המשטר (חודש – חדשיים) מצד אחד, ושל התגברות והתארגנות חוגי האופוזיציה מצד שני, תהליך שיביא בסיומו להקמת ממשלת האופוזיציה בלבנון.

אמיל הזהיר אותנו מפני אשליה של נצחון גזין בלבנון והציע להכין את הפלישה במלחמה פסיכולוגית רצינית.

"המצאת [illegible] (השיגנו, הסתבלות)
לחוף דרום הלבנון.

ב. <u>שונות.</u>

להלן נקודות אחרות שהועלו ע"י אמיל בשיחה.

1. <u>צרפת.</u>

אין הממשלה הצרפתית מגלה ענין מעשי בעניני הלבנון ואין היא מוכנה להתערב בפועל בפתרון בעיותיו. לאמיל שתי טענות היסטוריות לצרפת:

אא) בזמן חיפושי הנשק (עוד מימי וייגאנד) "דאגה" להרק את הנשק מהנוצרים בב). למרות ההסברות שלו לא יצרה לבנון יותר מצומצם אך הומוגני ובעל רוב נוצרי מובהק.

تقرير حول لقاء مع إميل إده في باريس خلال فترة حرب الإستقلال (13 تموز 1948)

2. <u>"סוריה הגדולה".</u>

"סוריה הגדולה" היא התכנית האנגלו-האשמית. ספוח ארץ-ישראל לעבר הירדן הוא השלב הראשון. לאנגליה אינטרס סטרטגי רציני שבתחום מלכות עבדאללה תהיה סוריה אשר לה גבול משותף עם תורכיה.

3. <u>מו"מ בין אנגלים לאדה.</u>

אמיל מודה שנשא ונתן עם אנגלים (עם ספירס). בשנת 1934 הציע לו ספירס ע"י מתווך ליצור פדרציה סורית-לבנונית והציע לו את כסא הנשיאות. הוא סרב מתוך נאמנותו לרעיון הלבנון העצמאי.

4. <u>הבדידות של האופוזיציה</u> הלבנון מקובלת הדעה שהממשלה נתמכת ע"י האנגלים והאמריקאים. לנוכח הבדידות הפוליטית המוחלטת כמעט של האופוזיציה היה חשוב מאד לארגן אי אלו גלויי אהדה אמריקאים לענין האופוזיציה על בסיס בקורת חוסר הדימוקרטיה בלבנון.

5. <u>הלבנון הנוצרי.</u>

אמיל חושב שלא כדאי להשתמש בתעמולה במונח הלבנון הנוצרי.

6. <u>להערכת "התכונות המלחמתיות של הלבנונים".</u>

כשדובר על חוסר העזה וחוסר רוח-התקפה של הלבנונים הנוצרים הסביר אמיל והדגיש שתולדות הלבנון ואופי תושביו לא יצרו משמעת לאומית ורוח של התנדבות ומסירות למטרה. אין בלבנון טיפוס של לוחם אמיץ וקנאי שאפשר להשוותו ללוחם העברי. ה"פלנגות" אינן אירגון בכל כושר פעולה – אין לו לא כוח ולא רוח.



شموئيل (زياما) ديبون (زليغسون)



إميل إده

משרד החוץ
מחלקת המזרח התיכון

הקריה, כ"ט בשבט תש"ט
28 בפברואר 1949

הנדון: פגישה עם שליח של הארכיבישוף מובארב

ב-24.2 בבוקר קבלנו ידיעה טלפונית מאת מר ביילין בחיפה כי 3 ערבים באו למשרדו, הציגו עצמם בשליחיו של ארכיבישוף מובארב והביעו רצונם להפגש עם איש משרד החוץ./ נפגשתי אתם באותו יום אחה"צ במשך שעה וחצי במשרדו של מר ביילין.

נתברר כי שנים מהם נוצרים א"יים: סוליימאן שקור מנצרת ופריד ח'ורי מכפר-ברעם. הם עומדו מזה זמן בקשר עם הש"י באמצעות מר סמסונוב מזכרון-יעקב, ולפי עצתו, ביקרו אצל הארכיבישוף בביירות(נסיעותיהם בין א"י והלבנון היו כנראה לשם עסקים שחורים; היתה בידם תעודת-מעבר ישנה מהש"י). לפי בקשת מובארב נלווה אליהם בדרכם חזרה לישראל אחד מאנשי-סודו, בשם תופיק סמעאן, בדי לבוא במגע עם משרד החוץ.

בראש דבריו מסר לי סמעאן תעודת-אסמכתא כתובה בידי מובארב(על טופס מודפס ומוחתם בחותמת "ארכיבישוף ביירות"), וזה לשונה:

"איגנאציוס מובארב מעביר את מיטב ברכותיו לידידיו האצילים ומבקש מהם להקל על תפקידיו של בנו המרב"ז תופיק סמעאן ולהטות אוזן לדבריו. הוא אחד מבניינו היקרים ואיש-סודנו. בתודה למפרע - מובארב, ארכיבישוף ביירות, 15.2.49".

סמעאן הגדיר את שליחותם בכך, שהארכיבישוף מבקש לדעת את עמדתה של ממשלת ישראל כלפי תכנית של הפיכה בלבנון. לדבריו, כבר הובשרה הקרקע לכך, ואין עוד צורך אלא במעט הדרכה ועזרה מצד ישראל. המרירות בקרב נוצרי הלבנון הגיעה לשיאה, ולדוגמה סיפר על אזלת-ידה של הממשלה בהפסקת הפרעות בנוצרי בעלבק מצד השבטים השיעיים של הדנדשים, הנהנים מחסותו של יו"ר בית הנבחרים, צברי חמאדה. בשפנתה משלחת נוצרית אל הממשלה בבקשת עזרה צבאית, אמר להם חמאדה: "אם בדעתכם להסתמך על כוח, דעו ששבט אחד משבטי מספיק בדי להביס את כל הצבא הלבנוני"...

חקרתי אותו על הקשרים שבין מובארב והמפלגות הנוצריות - כמו "הגוש הלאומי" ו"הפלאנגות" - ועד כמה תכניותיהם מתואמות. ענה שמובארב אין לו חופש תנועה ונמצא תחת פיקוח מתמיד של הבולשת. הוא, סמעאן, משמש קשר בינו לבינן(אף הראה לי תמונה בה הוא מצולם יחד עם מובארב, אדה ופייר ג'מייל, מנהיג ה"פלאנגות"). טען כי אדה וג'מייל תמימי-דעים עם מובארב גם ביחס לתכנית ההפיכה, ואולם הוא מייצג רק את האחרון. לדבריו מובטח גם שרובו המכריע של הצבא הלבנוני יתן יד להפיכה ברגע שתפרוץ.

עניתי לו כי, אף שנקדם בברכה כל נסיון של נוצרי הלבנון להשתחרר מעולם של המנהיגים המאן-ערביים, אין אנו יכולים לחוות דעה ביחס להצעה זו קודם שתהיה בידנו תכנית מפורטת כיצד חושבים;הם לבצע את ההפיכה: מה הכוח העומד לרשותם ומה בדיוק מדת העזרה שהם מבקשים מישראל? לשם כך מן הראוי שהארכיבישוף יתוועד עם מנהיגים אחרים מבני-בריתו, בייחוד אנשי ה"פלאנגות", ויטיל עליהם להכין תכנית כזאת. לאחר זה נוכל לתת להם את תשובתנו השקולה.
לבסוף הוסכם כי סמעאן, יחד עם שני מלוויו, יחזור למחרת ללבנון, וישוב לישראל ברגע שיהיה לו מה להוסיף. לשם כך התקשרתי עם מושל עכו, רב-סרן עמיר, וסידרתי עבור השלושה רשיון-מעבר דרך גבולות ישראל-הלבנון למשך שבועיים-שלושה.
סמעאן, שהוא כנראה בעל-רכוש, עושה רושם טוב. לא עלה בדעתו לבקש שכר או איזה "טובה", והסכים מיד לשובת מחיפה ללבנון.

ש"י/צר
העתק: שר החוץ, המנה"ב, המח' המדינית,
ט.ארזי, פאריס.

تقرير حول لقاء مع وفد يمثل المطران مبارك في نهايات حرب الإستقلال: "البطريرك يريد أن يعرف موقف الحكومة الإسرائيلية من خطة الإنقلاب في لبنان"

משרד החוץ

הקריה, ה' בחשון תש"ט
7 בנובמבר 1948.

לכבוד
מר אליהו בן-חורין,
ניו יורק.

מר בן-חורין הנכבד,

מר אליאס רבאבי שוחח עם חברינו בפריז על נושאים שונים. בין יתר הדברים סיפר על פגישתו עם הרב סילבר ועמך. בין השאר הזכיר כי אתה דברת עם מונסיניור עזואד ועמו על אספקת נשק ל"פלנגות" ובן הצעת לו שישוחח עם בא-כוחנו בפריז. מר רבאבי העיר על כך ששיחה זו היתה מוקדמת וצר מאד שנעשתה בנוכחותם של לבנונים אחרים.

עד כאן דברי ראבאבי. אנו מניחים שקרוב לודאי שדמיונו המזרחי הטעה אותו והשיחה הזו היא דמיון פרי רוחו. אנו מצדנו אי-פעם נלהבים כלל וכלל לקראת הצעות כאלה. הדמיון במזרח הוא גדול, והמרחק בין החזיות על שימוש בנשק עד לשימוש יעיל בו הוא רחוק כמרחק שבין מאויי לבם של המארונים המדברים עמנו דבורים נאים וחריפים ובין מעשיהם המשולים לאסקופה הנדרסת. הצעה על נתינת נשק, באם נניח שמפקדת צבא ישראל תסכים לכך, יכולה להופיע רק לאחר שיוכיחו לפחות אחדים מבני הלבנון בפועל ובגופם את נכונותם להילחם לענינם, ורק לאחר שמספר מסויים מהם יקבל אימון קרבי אצלנו וישתף עמנו פעולה בסתר או בגלוי. בדרך כלל נסיונותינו לכוון את בני הלבנון, שאנו נפגשים עמהם, כלפי חריגה מן המילול והדירה לשטח מעשים - לא הוכתרו בהצלחה.

בכבוד וברכה,

ע.דנין
עד/צר מחלקת המזרח התיכון.

העתק: מנהל משרד החוץ,
א.לוריא, ניו יורק
א.ששון פאריס.

تقرير لعزرا دانين حول حديث أجراه مع إلياس ربابي ممثل "الكتائب": "الشبه في الشرق كبير، والمسافة بين أوهام إستخدام السلاح واستخدامه فعليا هي نفس المسافة بين تمنيات الموارنة وأفعالهم التي تشبه الإنصياع المدعوس"

כ מ ו ס

מ ש ר ד ה ח ו ץ
מחלקת המזרח התיכון

מכתב מאת מ.ארזי פאריס
פאריס 16.12.48

פגישה עם ריאד אל־סולה

היום התקימה פגישתנו האחרונה לפני נסיעתו של ריאד אל־סולה. למרות הבטחת א.ש. לפולה ולמרות מברקי אליכם, לא נתקבלה תשובתכם בענין פנוי כפרי הלבנון שנכבשו על ידינו. ריאד החשיב מאד את הדבר והיה מטלפן אלי יום־יום בענין זה. ריאד דחה את שובו לבירות ע"מ שיספיק להכין לעצמו דעת־קהל אוהדת ל"הצלחתו" בפריז! דאג לכך שהעתונות הצרפתית (ובתוכה ה"מונד") חשבה אותו; מאמרים אלה הוברקו לבירות ולבירות ערב. מלבד זאת גייס גם את העתונאים הערבים לכך. בדחיה זו רצה גם להשיג את המחה של "קבלות הפנים" שיריביו עמדו להכין לבואו. (בדרכו מפריז יתעכב גם ברומא ובקהיר כמה ימים מאותה סבה). ענין פנוי כפרי הלבנון הכבושים על ידינו היתה חוליה חשובה בתכניתו לחזור ללבנון כ"מנצח".

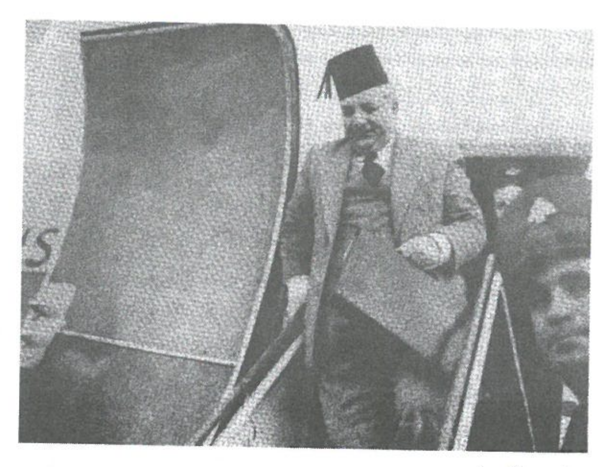
אחר התיעצות עם מ.ש. מסרתי לריאד כי מיניסטריון החוץ שלנו נתן את המלצתו לפנוי מבחינה פוליטית, אך הדבר הועבר לשלטונות הצבא שכבש את הכפרים בשעת הקרבות בצפון מסבות צבאיות. אין אנו יודעים עדין מהן הסבות שטרם קבלנו תשובה בנדון זה, אך ייתכן כי האיחור נגרם מסבה שהוא, ריאד, בשעת שבקש מאתנו לפנות את הכפרים עמד על כך שהפנוי יעשה כנסיגה של צבאותינו, דבר שהדגשתי לו כמה פעמים שהוא קשה ובמעט בלתי ניתן לבצוע מבחינה צבאית. ורק שלשם אמר לי ריאד כי אפשר לסדר את הדבר ע"י הגנרל ריילי, ומסבה זו הוברקה הצעה זו על ידי לארץ רק לפני יומים.

ריאד בקש, שאם אקבל תשובה מכם שאתקשר אתו לרומא או לקהיר, ושאודיעו על כך. גם מסר לי שהלבנון פנה רשמית אל ריילי בבקשה שיטפל בדבר. בכל שיחותיו בימים האחרונים אתי, נסה לשכנע אותי, כי אם נעשה דבר זה עבורו "תהיה לכך השפעה טובה עליו לקבלת החלטה מצדו לפעול למען השלום; אחרת אין הוא חושב שכל שיחותינו אתו תבאנה לתוצאות". כמה פעמים דבר בכעס ממש על נושא זה ועל האיחור שבתשובתנו. בקשתו היתה, שאם נכון הדבר שמוכנים אנו לפנות את הכפרים - הרי מוטב שנעשה את הדבר לפני או בשעת בואו לבירות...

למרות שלא היתה בידי תשובה עבורו, נפרדנו בידידות; פגישתנו נתקימה בבית קפה.

(־) מ.ארזי

تقرير حول اللقاء الأخير بين أرزي ورياض الصلح (15 كانون أول 1948).



رياض الصلح



על בסיס מפת פלסטינה 1:250,000 הודפסה ב=1946 על ידי שלטונות המנדט הבריטי

"القرى السبع" الشيعية في نطاق أرض إسرائيل

على أساس خريطة فلسطينية 1:250000 طبعتها سلطات الإنتداب البريطانية عام 1946

מדינת ישראל
הממשלה הזמנית
משרד המעוטים.

הקריה, י׳ באב, תש"ח,
13 באוגוסט, 1948.

מע/סט/16/ 909

אל : ראש הממשלה ושר הבטחון;
שר החוץ.

מאת: שר המעוטים.

<u>הנדון:</u> אנשי כפר הונין.

הכפר הונין שוכן על הגבול הלבנוני, תושביו שייכים לכתה השיעיית. עד לפרוץ המלחמה חיו בו כ־1800 נפש, כיום נשארו בתוכו כ־400 נפש, את רוב הנשים והילדים העבירו אנשי הכפר לכפרים סמוכים בלבנון.

2. מצבם של כפריי הונין הוא טוב. הם עשו הון במלחמה העולמית האחרונה ושטח אדמותיהם מגיע ל־14,000 דונם בקירוב. רבים מהחושבים אוהבי בצע ועוסקים בעיקר בהברחות. היחסים ביניהם ובין ערביי הארץ לא היו מעולם תקינים, בגלל השנאה החורשתית הקיימת בין הכוורת הסונית והשיעית, ערביי צפת וביחוד ה"זועמה" (המנהיגים) שנואים עליהם ותמיד נחשבו לצינים בעיני הצפתיים אשר בזו להם ופנו אליהם לצרכי סחיטת כספים והסתה נגד היהודים. לעומת זה יחסי אנשי הכפר הונין אל שכניהם היהודים היו תמיד סדירים, ובימים כתקונם היו רגילים אנשי כפר הונין לבקר בנקודות הישוב היהודיות וסחרו. אתם. בימים טרופים הסתייגו והשתדלו להמנע מלהסתבך ביחסים עם היהודים.

3. ביום ג׳, 10.8.48, נתקיימה בבית החרבות אשר בכפר גלעדי, פגישה עם אנשי כפר הונין. פגישה זו יצאה לפועל לפי בקשת אנשי כפר הונין ונעשה בהסכמתם של מוסדות הבטחון במקום. בפגישה זו השתתפו מצד הערבים שני המוכתארים של הכפר, שאקר פארס ומחמד וקד, ושני נכבדים מוחמד א סעיד שאער ואחמד שייך מחמוד ברג׳ווי. מטעם היהודים השתתפו מר עמנואל פרידמן ורפאל עבו ממשרד המעוטים בגליל, מר ב. שפירא מהש"י ומר משה אליוביץ מכפר גלעדי.

4. הערבים הודיעו שהם מדברים בשמם ובשם ערביי כפרם ומשאלתם: חדוש היחסים הטובים שהיו קיימים במשך שנים בינם לבין שכניהם היהודים ולצערם, נאלצו, בעקב המאורעות להפסיקם. הם הביעו את שאיפתם בעקר לחיות כמעוטים נאמנים במדינת ישראל ואת נכונותם לשאת בכל החובות אשר המדינה תטיל עליהם ולהינות מכל הזכויות אשר כל אזרח נהנה מהם. הם הביעו את אמונתם בצדק היהודי והצהירו כי עז רצונם להשתחרר אחת ולתמיד מהשלטון הערבי העריץ, שלטון ה"זועמה" (מנהיגים) המשחולל רבות בשנים וממנו סבלו ביחוד מפאת היותם שייכים לכת השיעיית.

5. אחד מאנשי המשלחת, מחמד וקד, יעץ שמוטב, לדעתו, לנהוג בזהירות בחדוש היחסים ולא להתגלות ברבים כל עוד המלחמה נמשכת והבטחון איננו מלא, אלא שחבריו במשלחת התנגדו לדעתו והביעו את רצונם ביחסים סדירים וגלויים, לדעתם המתיחות רפתה בסביבה, הלבנון ברובו מתנגד למלחמה ביהודים וכל המתואלים בג׳בל עאמל שואפים לשלום ולשקט.

./.

ישראל
הממשלה הזמנית

תאריך .8.48
דף = 2 =

6. תשובת אנשינו לדרישת המשלחת הנ"ל היתה כי מאחר שהמלחמה עדיין לא נסתיימה והארץ עודנה נתונה למשטר צבאי, הרשות לטפל בדרישות כגון אלו היא בידי הצבא שהוא הקובע, ובכל אפן דרישותיהן תועברנה לרשות המוסמכת בהמלצה על היחסים הטובים ששררו כל הזמן ביניהם לבין שכניהם היהודים, ופגישה זו איננה מקנה כל דבר קבוע ועליהם להמשיך בזהירות ולא לחרוג מהתחום שקבעו לעצמם, וכן לא להחזיר את משפחותיהם לכפר כדי שלא לגרום להם ולמשפחותיהם צרות ופגיעות העלולות לבוא מצד הצבא החונה בקרבתם. אם תשובת מוסדות הבטחון תהיה חיובית – יוזמנו לפגישה שניה וידונו בפרטות על הצעותיהם.

7. חברי המשלחת הנ"ל הביעו את הסכמתם לכך וחזרו ובקשו בכל לשון של בקשה שעל ידידיהם היהודים לשמש להם כמליצי יושר בפני הצבא ולהשתדל שדרישותיהם תתקבלנה בהבעת רצון משותף ליחסי שכנות טובים בעתיד. בזה נסתיימה הפגישה.

8. לדעתי, יש צרך לברר היטב ובקפדנות את משאלת המשלחת הנ"ל ואסור לנו לדחותם מטעמים פוליטיים וכלכליים כאחד, ואלה הם:

(א) כפר זה הוא, כאמור, שיעיי ומהוה חוליה חשובה בתוך השרשרת של מאות הכפרים השיעיים הנמצאים לאורך גבולותינו עם הלבנון ויד השלום המושטת לנו מצד אנשי כפר זה תשמש כפתח וכגורם חשוב בעתיד לקרבה ויחסי שלום ושכנות טובה בין מדינת ישראל למעוט השיעיי השוכן בגבולותינו והשונא בנפש לעדה הסונית.

(ב) גבולותינו ביחוד בצד הצפוני – משותפים.

(ג) לתעשייתנו יהא דרוש שוק רחב גם מעבר לגבול ארצנו. 200.000 המתואלים ישמשו לנו אמצעי יעיל להפצת תוצרתנו בתוכם ובתוך עמי הארצות השכנות.

(ד) בסך־הכל חיו בארצנו עד לפרוץ המלחמה כ־4000 שיעיים ב־8 כפרים: עודייסא, חולה, עייתרון, בולײדה, מרון אלראס, ירון, סלחה והונין. ו־6 מהם בגליל הצפוני. אחד מהכפרים הנ"ל, סלחה, המונה כ־1000 נפש נמצא כיום מחוץ לשטח החלוקה ויחסי שכנות טובה עם מעוט קטן בעל קרקעות ואמצעים שלא יפול למעמסה על מדינת ישראל, מבחינה כלכלית יש בהם משום ברכה.

9. לתשומת לבכם.

ב. שטרית,
שר המעוטים.

אש/של.

חגורת בטחון הישראלית בלבנון

מאת נתן דונביץ, כתב צבא ההגנה לישראל

בימים האחרונים נזכרו בעתונים כפרי הלבנון שברשות צבא ההגנה לישראל. כמה עתונים השתמשו במושג „שטח הכיבוש הישראלי בלבנון", ואילו לאמיתו של דבר אין מושג זה משקף את המציאות. שטח כיבוש אינו קיים. צבא ההגנה מחזיק בשלשלת רצופה של כפרים ומישלטים, המשתרעת לאורך כעשרים וחמשה קילומטר, בקו מקביל לגבול המערבי של „אצבע" הגליל העליון. ליתר דיוק: לאורך הכביש הלבנוני ממאלכיה בדרום ועד לנקודה צפונית־מערבית למתולה. החזקת מישלטים אלה זיכתה את צבאנו בשני יתרונות צבאיים: הראשון — העתקת קו־ההגנה המערבי של עמק החולה לשטח לבנוני, כדי למנוע ככל האפשר הישנותם של קרבות בקרבת נקודות־מפתח חיוניות כנבי־יושע, קדש ומאלכיה; ויתרון שני — שליטה על הכביש הלבנוני הצבאי, שדרכו זרמו במשך רוב חדשי המהומות והמלחמה כנופיות ויחידות „צבא השחרור" מן הלבנון אל בסיסים בגליל המרכזי והמערבי. שני כבישים מחברים את הלבנון עם ארצנו. כביש החוף נחסם על ידי צבאנו ליד ראש הנקרה כבר במאי אשתקד. האויב המשיך אפוא להעביר את יחידותיו הממונעות דרך הכביש השני, ליד מאלכיה, עד לביצוצו של מיבצע „חירם". עתה חסומות שתי הדרכים בפניו, והכביש המזרחי פתוח לתחבורה שלנו.

כאמור, נתן כיבושם של המישלטים הללו יתרונות צבאיים לצבאנו, אולם אין לומר, שאנו נהנים מכך הנאה חמרית או כלכלית כלשהי. אין שלטונות כיבוש ישראליים בכפרים אלה, וממילא אין הם מהווים איזור כיבוש.

טייבה — מרכז ההברחה

צפונה מכאן שוכנים בצדי הכביש ובאגפו מספר כפרים, שתושביהם נשארו בהם גם לאחר הכיבוש. הגדול שבהם הוא הכפר טייבה, כשבעה קילומטרים (בקו אויר) מערבה ממתולה. תושבי הכפרים הללו ניחנו תמיד בחוש „מסחרי" מפותח יתר על המידה, וההברחה היתה פרנסתם של לא־מעטים מהם. תושבים אלה, שבחלקם הגדול הם נוצריים, הציעו לחיילינו שעה קלה לאחר הכיבוש, סחורות אמריקאיות מסוגים שונים, חליפות ומדים צבאיים, מוצרי ניילון וקוסמאטיקה. כשאתה מסתכל בהם — קשה לומר, שמשתמשים הם בכל אלה. ברור לאן נועדו. תחילה היו המחירים נמוכים ביותר — בהשפעת ההתפתחות הצבאית המפתיעה — ואולם אחר כך התחילו המחירים לעלות מעט־מעט. המחסנים היו כנחל לא־אכזב.

תושבי טייבה יודעים לכבד את החיילים הישראליים. הם זוכרים יפה ליל־ירח לא־רומנטי, ליל ה־23 במאי, בשעה שיחידת פלמ"ח ביצעה פשיטה נועזה על הכפר ופוצצה בו 7 בנינים גדולים, בהם את ארמונו של אחמד בק, ראש ונגיד למתואלים. פיצוץ הארמון עשה אז רושם גדול על רבים מאזרחי הלבנון. תושבי הכפר נסו מנוסת בהלה אל לב הלבנון, וחזרו רק כעבור זמן.

כאלה הם הכפרים, שבהם מחזיקים חילינו. למעלה מעשרת אלפים היה מספר תושביהם. הם מהוים עתה את קו־ההגנה הקדמי שלנו באגף המערבי של עמק החולה והגליל העליון.

הנדון: פגישה עם שליחו של אחמד בק.

בהתאם לשיחתי עם דוד קרון, נפגשתי עם שליחו של אחמד בק, שמסר לי את הצעותיו. השליח בקש לשמור את ענין הפגישה הזאת בסודיות גמורה.

היות שאחמד בק חושב שאין לנו כל מטרות תוקפניות בלבנון, הוא מציע שנפגש עם המפקדה של הצבא הלבנוני ונגיע אתם להסכם של שלום בגבולם. היות שאחמד בק היום משמש מיניסטר לעבודות צבוריות, ומאחריו בפרלמנט כ-25 צירים, מתוך כ-50 בכלל, הוא יוכל ללחוץ על ראש הרפובליקה לקיים פגישה, בין מפקדת הצבא הלבנוני ובין הצבא שלנו, והוא חושב שבלחצו תסכים הממשלה הלבנונית, להוציא מגבולות הלבנון גם את צבא ההצלה וגם את סוריה, אם נדרוש את זה בפגישה. אם בפגישה זאת שהוא מוכן לסדר, יועלו דרישות אלה, הוא חושב שיוכלו המפקדים שביניהם להגיע להסכם בכתב, שיחתמו עליו שני הצדדים, על שביתת נשק מחלטת, עד שהמצב ישתנה והלבנון תכיר במדינת ישראל באפן רשמי. אם נדרוש ממנו אישית, או מהממשלה הלבנונית הבטחה בכתב, שבגבולות המשותפים ישרור שלום, הוא מוכן להשיג את זה מהממשלה. אגב ספר השליח, שהוצעה לאחמד בק, משרת מיניסטר ההגנה, היות שאיזורו בלבנון גבל עמל (הלבנון הדרומי) הוא נמצא בסכנה, אחמד בק סרב לקבל את ההצעה, והודיע שהמטואלים אינם רוצים להלחם.

שליחו של אחמד בק בקש, שאת התשובה להצעותיו, נמסור בכתב לידו, ואז אחמד בק יתן את התשובה הכתובה, ויסדר פגישה של המפקדות, אם נרצה בכך. אגב תוך השיחה העלה השליח בשנית, גם את בעיית מצב המטואלים, שנמצאים כיום אצלינו בכפרים הכבושים.

קשר זה, שקשרנו במסיבות אלה, עם אחמד בק, עלול להיות בעל ערך, ולכן אבקשכם לענות לנו מיד, מה התשובה על ההצעות הנ"ל, ומי ימשיך לטפל במשא ומתן אתו.

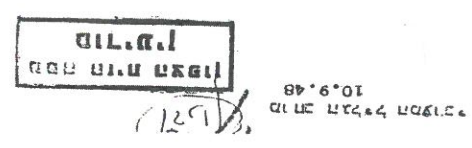
קצין מודיעין מרחבי.
(-) ב. שפירא

تقرير حول لقاء بين بنيامين شابيرا وأحمد الأسعد- فرصة ضائعة؟
(التقرير بتاريخ 12 تشرين ثاني 1948)

מסכל/ אגם/ מודיעין
מטה חזית הצפון/ מודיעין

מודיע מהימן (~~מאד~~) מוסר:

מרחב הגליל המערבי
10.9.48



כפגישת שיך פרזוק ושיך ג'בר עם מניסטר ההגנה הלבנוני, אמיר מג'יד כבירות (ראה דו"ח 3.9.48) התאונן האמיר על היחסים הטובים שוררים בין הדרוזים והיהודים בגליל. שני השיכים הנ"ל שיכנעו את האמיר שהדרך הטובה עבורם להמשיך ביחסים עם היהודים וכו כזמן להמנע מלתת לצבא ישראל את הכניסה לכפריהם בתנאי שגם חיל השיחרור לא יכנס להכנס אליהם, האמיר מג'יד הביע לפניהם את אהדתו ליהודים וצבאו וגילה שהלבנון לא יפעל להמשיך במלחמה.

הם הבינו מדבריו:

א) שעירק היא המדינה הערבית היחידה שמעונינת בהתחלת הפעולות בארץ.

ב) יש סיכסוך פתוח בין המופתי וקאוקג'י והיחסים בינהם רעים. מודיענו נפגש עם חבר הועד הערבי העליון אמיל יורי והנ"ל מסר לו שהערבים בדרך כלל רוצים לפתור את שאלת א"י בשלום אבל לפני כן הם רוצים לנחול נצחון מכריע בחזית ירושלים ומרכזים וירכזו כוחות גדולים לנסות בכל מחיר לכבוש את ירושלים העברית. מודיענו מוסר שעלינו להתיחס לידיעה זו ברצינות.

קצין מודיעין
מרחב הגליל המערבי

تقرير حول لقاء وزير الدفاع اللبناني، الأمير مجيد أرسلان، مع شيوخ دروز من الجليل. الأمير أعرب أمامهم عن تعاطفه مع اليهود وجيشهم وكشف عن أن لبنان لن يواصل الحرب

11 למרץ 1949

אישי

לולטר שלום,

הנדון:- מו"מ עם הלבנון

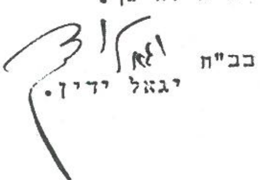
לאחר שיחה עם מקלב היום נראה לי כי שליחי משרד החוץ עדיין אינם מבינים את הבעיות הצבאיות של הגבול הצפוני כראוי.

אני מקוה שלאחר שיושלם הטקסט תתמוך אף אתה עד הסוף, באי חתימתן עד להסכם עם הסורים - אחרת נהיה במצב קשה.

לידיעתך אני הזהרתי את משה בנקודה זו, והוא השתמט מלהתחייב, אם כי אמר שלעת עתה עמדתו כעמדתי. כמו כן נתתי הוראה למקלב שעליו להתעקש בכל מחיר ולא לותר לדרישה ללבנונית בענין נקורה (הם דורשים שנקורה שלנו תהיה מפורזת).

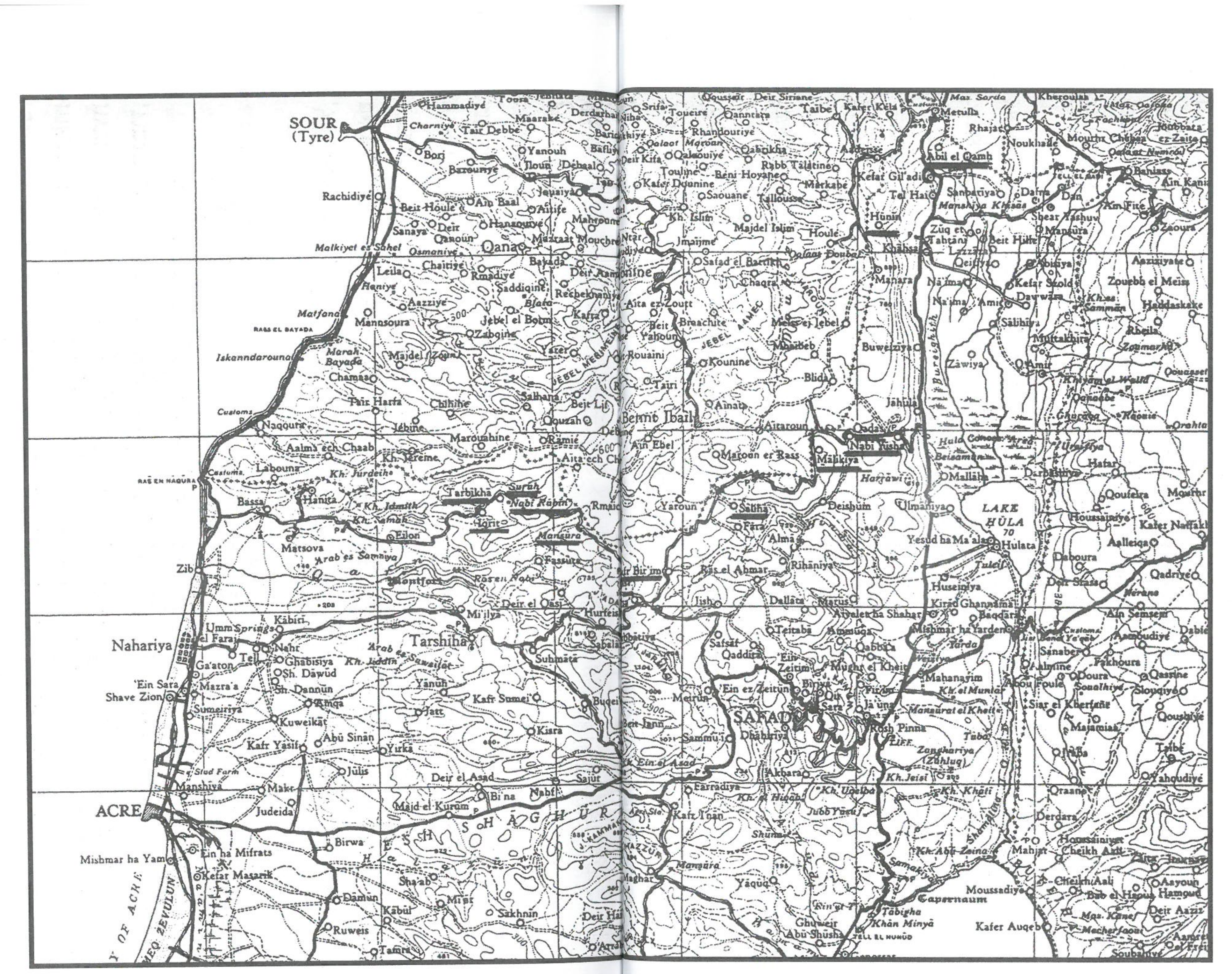
בסיום, אני חוזר שוב, טוב שתדריך את ג'יש ואת רודן שלא יראו יותר מדי אי סבלנות להמשך המו"מ ושיבינו שהבעיות הצבאיות הן בעלות חשיבות ממדרגה ראשונה בנדון, ואילו הבעיה המדינית, היא פחות חשובה יחסית, דבר שבענין המצרי היה להיפך.

בב"ח



יגאל ידין.

الخلافات بين الجيش ووزارة الخارجية في مفاوضات الهدنة مع لبنان: "مبعوثو وزارة الخارجية لم يفهموا حتى الآن مشاكل الحدود الشمالية كما ينبغي"



القرى التي تم إخلاؤها على امتداد الحدود: شيعية ومارونية ودرزية

משרד החוץ

הקריה, י"ג באדר, תש"ט.

14.3.1949

10561/3/3122/חח

לכבוד
קצין המבצעים,
האלוף י. ידין,
מ ט כ " ל

ליגאל שלום,

הנדון: מו"מ עם הלבנון

אני מודה לך על מכתבך מיום 11 במרס, 1949, בענין עמדת נציגי משרד החוץ במו"מ זה ומעריך ומבין יפה לרעך. אבטיחך שאורה ברורות לנציגי משרד החוץ לשמור ולהקפיד על אחדות ההופעה שלנו במשא ומתן ואשאיר את הויכוח בחלוקי הדעות שבין הצבא למשרד החוץ לדיון במישרין אתך.

שלך,

ו. איתן
המנהל הכללי

חפ/מא

جواب مدير عام وزارة الخارجية على رسالة يادين

מטולה. כ"ח שבט תש"ט 27.II.1949.

משרד החוץ
נכנס ביום
3 מרץ 1949
מספר 10.215
תיק [illegible]

לכבוד
שר החוץ
הקריה.
ש.נ.

לקראת ניהול השיחות לשביתת-נשק בין "ישראל" ו"לבנון", הננו פונים אל כב' בבקשה להפנות את תשומת לבו אל דרישותינו בענין אדמותינו "שבלבנון".

ידוע כי שני שליש מאדמותינו, הפוריות ביותר, נמצאות בבקעת עיון באיזור "הלבנון".
חבל זה גרם לנו תלאות רבות, סבל והפסדים עצומים — אשר לא כאן המקום לפרטם — והיוו הגורם העיקרי בעיכוב התפתחותה של מושבתנו; ועתה לאחר שבא הקץ המקווה וזכינו לראות כי "מדינת ישראל" קמה ונהיתה, רואים אנו ודורשים את גאולתנו עד שתחזור אדמותינו משעבודה עול זרים.

דרישותינו הן: א) כל אדמותינו אשר באיזור "הלבנון" יכללו בשטח "מדינת-ישראל"
ב) אנו דורשים כי מי המעין "דרדרה" יוכרו כקנין הנחלה של מושבתנו, כדי שנוכל להשתמש בהם להשקאת שדותינו ב"ארץ-עיון" (מרג'-עיון). מי ה"דרדרה" גורמים בחורף ובקיץ שטפונות וחבלה בגבול שדותינו, ולכן אנו דורשים להנות מהמים בקיץ (בלי תשלום).
אנו מקוים כי כב' יעיין בדרישותינו המוצדקות לטובת "מדינת-ישראל" וכמו-כן לטובת המושבה מטולה.
בשם מועצת מטולה ותושביה אנו מאחלים לכב' הצלחה בעבודתו הפוריה בהשגת שלום עם שכנינו לטובת מדינת-ישראל.

בכבוד רב
בשם מועצת מטולה
[illegible]

[illegible]
2/3/49.

ולהשיב לברר את העניין ואם יש [illegible]
[illegible]
[illegible]

رسالة مجلس المطلة إلى وزير الخارجية، شاريت، يطلبون فيها ضم أراضي المطلة الموجودة في سهل الخيام إلى الأراضي الإسرائيلية، وذلك في إطار إتفاقية الهدنة مع لبنان

משרד החוץ

הקריה, י"ט באדר תש"ט
18.3.1949

אל : סגן אלוף מרדכי מקלף

מאת: ו. איתן, המנהל הכללי, משרד החוץ

בישיבה שהתנהלה אמש בראשות ראש הממשלה הוחלט על ההוראות הבאות למשלחת הישראלית לשיחות שביתת-הנשק עם הלבנון:

1. המשלחת הישראלית תפגוש את המשלחת הלבנונית בהקדם האפשרי לחתימת הסכם שביתת-נשק.

2. משלחת ישראל תסכים לפינוי כל הכפרים שעל אדמת הלבנון מכחות ישראל. בפנוי זה יוחל או עם חתימת החוזה או בכל מועד שיוחלט עליו לאחר חתימה.

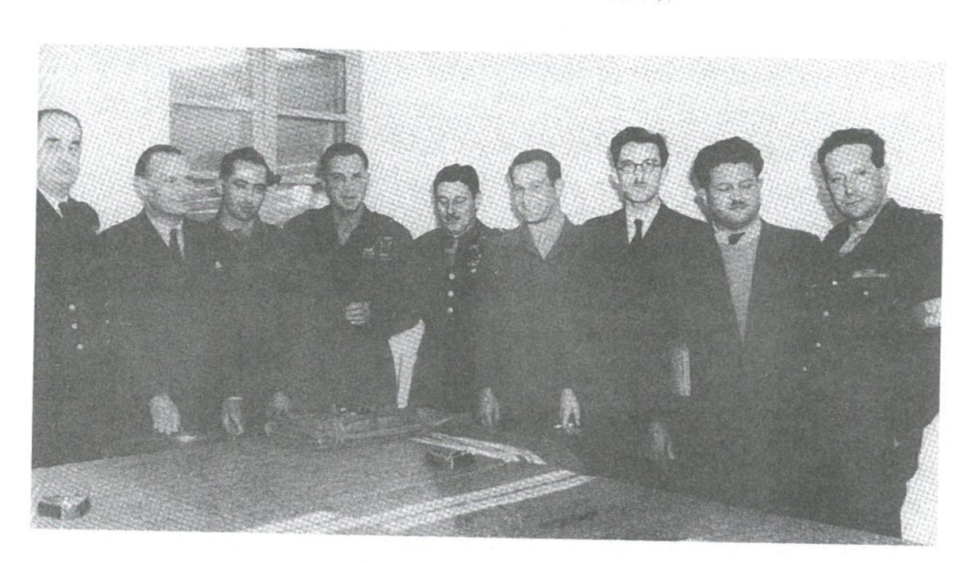
3. יש לחתום על ההסכם רק אם תסכים המשלחת הלבנונית לכלול סעיף אשר יבטיח את הוצאת כל הכוחות הסוריים המצויים עתה בשטח לבנוני. אם אפשר, יש להשלים הוצאה זו לא מאוחר מהמועד בו ישלים צבא ההגנה לישראל את פנוי הכפרים הלבנוניים.

4. משלחת ישראל תעשה במיטב יכולתה למען יסכימו הלבנונים כי תנועה אזרחית ישראלית תשתמש, למשך זמן מסויים, בדרך מטולה למשגב-עם אולם במקרה שהלבנונים יסרבו לסדור זה אין לראות זאת כסבה לאי חתימת החוזה.

5. כל שטח ישראלי אשר כחות לבנוניים מצויים בו כעת (למשל: ראש הנקרה) יפונה עם החתימה.

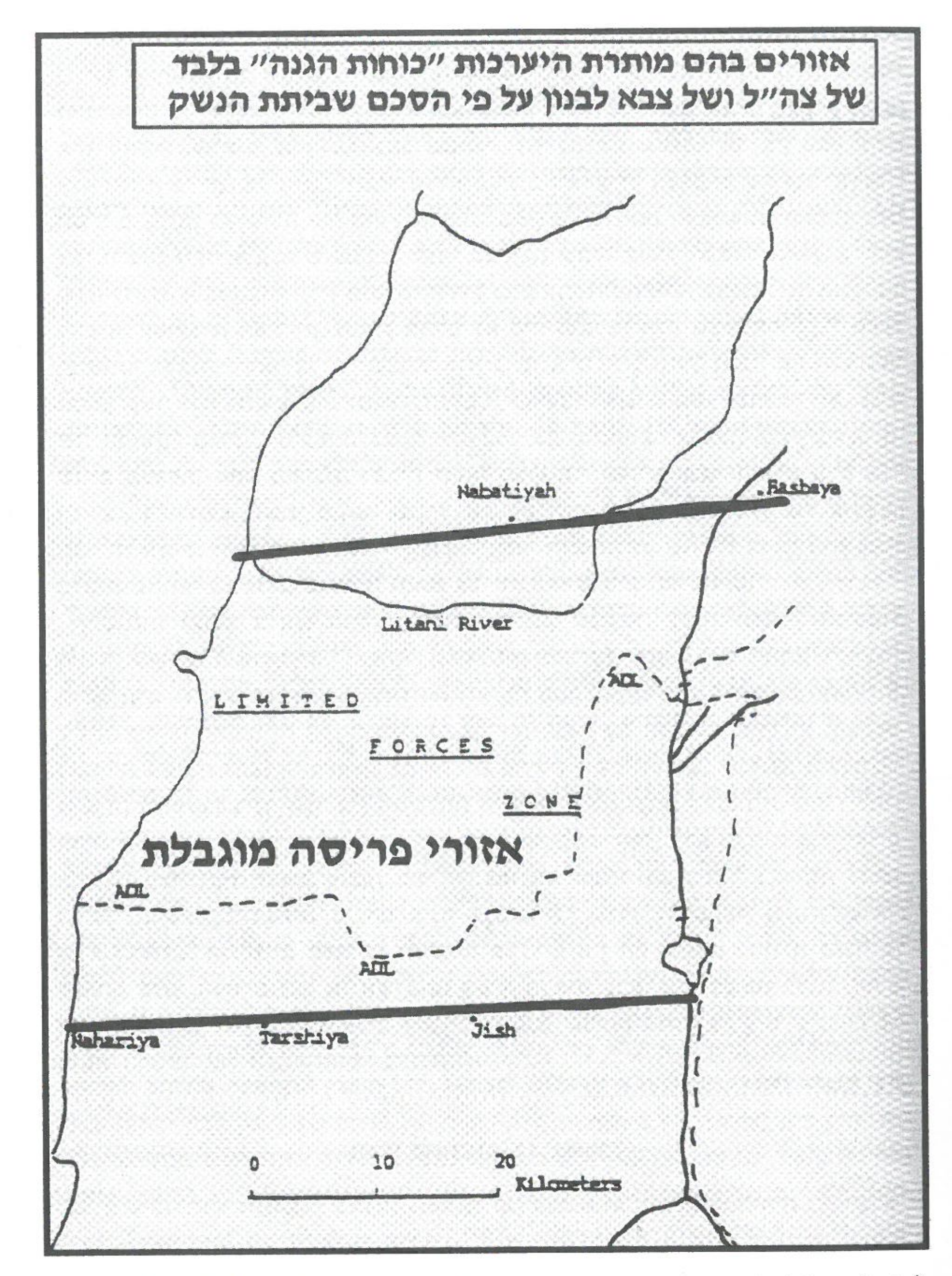
בכל הנקודות האחרות עומדות בתקפן ההוראות שניתנו לך מכבר. הוצעה למר ריג'יה שמשלחת ישראל תהא נכונה לפגוש את משלחת הלבנון ביום שבת, 19 במארס, או ביום הראשון, 20 במארס, 1949, בראש הנקרה, בשעה שתהיה נוחה לכל הנוגעים בדבר.

העתקים ל:- רה"מ
רמטכל
י. ידין
ש. רוזן
א. אבן
ש. ששון
ר. שילוח



توقيع إتفاقية الهدنة مع لبنان، 23 آذار 1949

الوثيقة: توجهات وزارة الخارجية إلى مكلاف حول نهاية المحادثات مع لبنان. بن غوريون قرر، خلافاً لرأي مسؤولي الجيش، التنازل عن الربط بين لبنان وسوريا



(أعلى الخريطة): المناطق التي سُمح فيها وفقا لاتفاقية الهدنة بانتشار "قوات الدفاع" فقط لكل من الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني

(داخل الخريطة): مناطق إنتشار محدود

דאר דיפלומטי

מס' 1527/58121/5-4

30 יונ 58.

סודי

סודי ביותר

אישי

ראש מטכל/אמנ

ראש מטכל/אמנ

משרד החוץ/מאח"ב

הציר

הנדון: התערבות צבאית מערבית בלבנון - הערכה

1. מיד בתחילת התפתחות נקטו השלטונות באמצעי זהירות צבאיים: העברת הצי הששי לקרבת חופי הלבנון, עכוב צוות הקרב גדודי של המרינס שבצי הששי, שהיה צריך לשוב לארה"ב לאחר גמר תקופת שרותו בו, והחזקתו של צוות קרב גדודי נוסף של המרינס שבא להחליפו. ע"י כך נמצא בשטח הכוח רב-עצמה של 3200 איש עם כל הסיוע הדרוש, כולל סיוע אויר. כן הגבירו את הכוח להובלה אוירית בגרמניה. נראה היה, אז, שחוגי הפנטגון הם בעד התערבות צבאית מהירה וחוגי מחמ"ד הם נגד התערבות כזו.

2. במשך ההתפתחויות ועם הדרדרות הענינים בלבנון נוצר מצב המוזן בחובו סתירה משונה. מצד אחד כל הגורמים הנוגעים בדבר מסכימים שהתמוטטות השלטון הפרו-מערבי בלבנון עלול להמיט שואה על מעמדו של המערב במזה"ת, ומאידך רובם המכריע מסתייג מהתערבות צבאית, למרות שהינו מסכים שזוהי הדרך הבטוחה היחידה לחיסול המשבר. המשקיף על הנעשה אינגו יכול להשתחרר מאוירת חוסר האונים האופפת הפרשה הזאת. לאחרונה התגבשה גם התנגדותם של חוגי הפנטגון להתערבות צבאית וכולם חולים התקוותיהם ב"מטה הקסמים" של או"מ ומזכירו הכללי.

3. להתנגדות להתערבות צבאית מטעם החוגים המדיניים והצבאיים, אני רואה את הסיבות הבאות:

א. המצב הפנימי המרגי-קומי בלבנון (ההתרצצות בתוך הכוחות הפרו-מערביים, התנהגותו של הצבא וכיו"ב);

ב. חששותיהם לתגובות הבלתי רצויות שההתערבות עלולה להתעורר בעולם האפרו-אסיתי;

ג. התנגדותן הנמרצת של כמה מארצות המערב, ביחוד קנדה;

ד. המנעות משריפת הגשרים האחרונים עם נאצר (אצל אחדים);

ה. התלבטויות רגשיות ביחס להתערבות גבה בענינים פנימיים, במיוחד מסויימה, של מדינה במזה"ת;

.../2

סודי ביותר

30 حزيران 1958. تقدير العقيد أهارون ياريف، الملحق العسكري في واشنطن: "لا ينبغي توقع تدخل أميركي في لبنان"

- 2 -

סודי ביותר

ו. חשש להסתבכות עם כוחות סוביטיים - במסוה של מתנדבים (זאת יותר אצל החוגים הצבאיים);

ז. חשש לריחוק הכוחות יבשה ניכרים בפעילות אנטי-גרילה בזירה לא נוחה, מבחינה טופוגרפית (חוגים צבאיים בעיקר);

ח. התקוה שאולי בכ"ז ניתן יהיה למצוא פתרון "איזה שהוא" ע"י הסדרונים מדיניים בתוך הלבנון;

ט. הגברת המלחמה הקרה ע"י בריה"מ, שבאה לידי בטוי בשבועות האחרונים.

4. יש לזכור, ביחוד לאור סעיף 3ט' שכמות כוחות היבשה העומדת לרשות ארה"ב הינה מצומצמת יחסית. הכות היחידי, כמעט, שהינו בכשירות מלאת לפעולה הוא - הדיביזיות של הארמיה ה-7 בגרמניה. העתודה האסטרטגית כאן בארה"ב אמנם כוללת 4 דיביזיות (2 מוטסות - 82, ו-101 ו-2 חי"ר-1 ו-4) אך מאלה רק אחת (המוטסת 101) נחשבת לדיביזיה בכשירות מלאה.

5. באשר להתערבות צבאית ע"י כוחות של האיחוד הערבי, הרי אין האמריקאים מאמינים שדבר זה הינו מעשי ולו רק בגלל המגבלות בכשרם של כוחות אלה ואמצעיהם.

6. לאור הנ"ל הנני מעריך שהמסגרת העיקרית לפעולה בלבנון מטעם ארה"ב ישאר האו"מ ואין לצפות להתערבות צבאית אמריקאית.

7. אמנם יצא לפני ימים מספר עוד צוות קרב גדודי של המרינס אל הצי הששי, אך הוא מיועד לאפשר החלפתו של הצוות המקור, ולכן אין לראות בכך הגברת כוחות מיוחדת.

א' יריב אל"ם
נספח צה"ל.

סודי ביותר

30 حزيران 1958. تقدير العقيد أهارون ياريف، الملحق العسكري في واشنطن: "لا ينبغي توقع تدخل أميركي في لبنان"

SECRET
Security Information

DEPARTMENT OF THE ARMY
OFFICE OF THE ASSISTANT CHIEF OF STAFF, G-2
WASHINGTON 25, D. C.
G-2 EVALUATION

DATE: 8 July 1953

TO: Army Attache, Beirut, Lebanon

ORIGIN OF REPORT	REPORT NUMBER	LIBRARY NUMBER	SRI CONTROL NUMBER
OARMA Lebanon	R-158-53	1177631	

	VALUE OF INFORMATION		CREDIBILITY OF INFORMATION
X	AA CONSIDERABLE VALUE	X	1 CONFIRMED BY OTHER SOURCES
	AB OF VALUE		2 PROBABLY TRUE
	AC SLIGHT VALUE ONLY		3 POSSIBLY TRUE
	AD NO VALUE		4 DOUBTFUL
	AE ALREADY SUFFICIENTLY KNOWN		5 PROBABLY FALSE
	AF NO DATA PERMITTING ASSESSMENT		6 CANNOT BE JUDGED

NOTE: The attached report will be graded by checking both the appropriate alphabetical and numerical code. Grades assigned will be supported by brief, concise comments to serve as guidance in directing the collection efforts of the originating office. Variations in grading separate paragraphs of the report should be indicated under COMMENTS.

SUBJECT OF REPORT
Military Activities along Leb-Israeli Frontier

COMMENTS ON INFORMATION (Please type, print, or write legibly. Use extra sheets if required)

Your statement regarding the band of border crossers gives slight credence to a report evaluated F-3 which alleges the existence of an organized "para-military group" under the direction of one Abu-Mahmud Safuri. It was reported that his group conducts raids across the Lebanese border into the Galilee district with the knowledge and consent of Shishakli and Hajj Amin al-Husayni. The report adds that his assistants include Salim Abu-Shihadah, Salih Muhammad Sharqawi, and Talib al-Ghalban. The report added that the principal motive behind the raids conducted by this group is to intimidate the Israelis into making a more reasonable settlement of the border disputes. It is within the realm of possibility that Hajj Amin would try something of this nature in order to regain some of his prestige with the Palestinian refugees which he has lost during the past year. However it seems

GUIDANCE FOR REPORTING OFFICE

doubtful that Shishakli would become involved in such a matter at this time.

Your comments on the information contained above would be of value.

DECLASSIFIED
E.O. 12356, Sec. 3.4
NND 87536
By PA, NARA, Date 4/19/88

Reproduction of this document in whole or in part is prohibited except with permission of the issuing office.

Capt Edward W. Samuell, Jr /Eastern Br/ [illegible] Sec

EVALUATOR - RETURN THIS FORM TO COLLECTION & EVALUATION SECTION, REQUIREMENTS BRANCH, COLLECTION AND DISSEMINATION DIVISION.

CLASSIFICATION
SECRET
Security Information

OCS FORM 410
1 NOV 51

U. S. GOVERNMENT PRINTING OFFICE: 1953 - 237994

8) الإرهاب سلاحاً في يد السوريين: معلومات وصلت إلى الملحق العسكري الأميركي في بيروت حزيران 1953) حول توغلات تقوم بهت مجموعة فلسطينية بزعامة أبو محمود صفوري ("عباد الرحمان") خدمةً لمصالح الرئيس السوري الشيشكلي والمفتي

פרסי

ירושלים, כד' בסיון תשי"ח
12 ביוני 1958

מר שוקן יקר -

קראתי הבוקר בצער הרשימה "בהארץ" על "היחסים שלא רשמיים בין ישראל ללבנון". לא מפני שהדברים אינם נכונים, להיפך, יש להוסיף עליהם כהנה וכהנה, אולם מערכת עתון פוליטי היתה צריכה להבין, שפרסום דברים אלה עלול להזיק לממשלת לבנון הנאבקת על קיומה, ורדיו מצרים עלול לנצל כתבה זו להוכיח, כי לבנון משתפת פעולה עם ישראל או גם מכורה לה. ברגע זה אנו מעונינים יותר מכל - שלבנון לא תמוגר ולא תיכפף לנאצר, ותשמור על עצמאותה ועל הקשרים שלה עם המערב.

רשימה זו היא נשק בידי שונאי לבנון במחנה הנאצרי.

בכבוד רב,

ד. בן-גוריון

تبادل رسائل بين دافيد بن غوريون وغرشون شوكان، رئيس تحرير "هآرتس"، حول مقالة نشرتها الجريدة تناولت فيها العلاقات غير الرسمية بين إسرائيل ولبنان (حزيران 1958)

הארץ
קתן יומי / המו״ל: הוצאה עתון «הארץ» בע״מ / תל־אביב, רחוב מזא״ה 56, בית «הארץ»
טלפונים: 6331, 6332, 6333, 6334, 6335 תבה דאר 233 לטלגרמות: הארץ תל־אביב

בתשובה נא להזכיר כס׳ ....

26/
15.6.58

כה׳ סיון תשי״ח
16 ביוני 1958

4320/1

לכבוד
ראש הממשלה,
מר דוד בן־גוריון
ירושלים.

מר בן־גוריון הנכבד,

קבלתי את מכתבך מ 12 לח.ז.

את הכתבה על היחסים בין ישראל ללבנון כתב כופרנו בגליל המערבי. ככל החומר העוסק בענייני חוץ ובטחון, הגשנו את הכתבה לצנזור, לאחר שהמערכת כבר הוציאה כמה קטעים, שפרסומם נראה לנו כבלתי רצוי. הצנזור מחק עוד שני קטעים קצרים נוספים והכשיר את השאר לפרסום.

שיקולנו – וכנראה גם שיקולו של הצנזור – היה: לאחר שפרצה, למעשה, מלחמה גלויה בין המורדים לבין ממשלת לבנון ולאחר שהמקורות הרשמיים שלנו עשו פרסום רב – ואולי מיותר – להסגרת 14 המורדים לשלטונות לבנון, אין יסוד להשוב שלרשימה זו תוכל להיות השפעה שלילית מבחינתנו.

ברצוני להוסיף כמאז פרוץ המשבר בלבנון לא קבלו עורכי העתונים לא ממשרד הבטחון ולא ממשרד החוץ אינפורמציה פנימית על עמדתנו ועל פעולותינו בקשר למשבר זה. יתכן שזהו אחד המקרים שבהם נגרמת תקלה מפני שגם הממשלה וגם עורכי העתונים סומכים יותר מדי על הצנזור. זוהי תמיד תופעה־לוואי של הגבלת חופש העתונות.

בכבוד רב,

גרשום שוקן

גש/יש

تبادل رسائل بين دافيد بن غوريون وغرشون شوكان، رئيس تحرير "هآرتس"، حول مقالة نشرتها الجريدة تناولت فيها العلاقات غير الرسمية بين إسرائيل ولبنان (حزيران 1958)

אגם/מבצעים
מחם/1540/71
? באדר ב׳ תשי״ד
5 באפריל 1954

- 6. IV.1954

קדקד
19. IV.1954

ראש אגם (2)
ראש אמן

1-K | 2204 | 1"6
341222 -לו

העתק קבע

הנדון:– פעילות בכנ״פ הצפון

1. בחדשים האחרונים פעלה כנופיה שאורגנה ע״י הועד הערבי העליון בשטחינו בגבול הצפון בגזרה הלבנונית.

2. המקרים בחודש האחרון היו:
א. ב־7.3 – התקפה על שומרה.
ב. ב־10.3 – התקפה על אילון.
ג. ב־28.3 – הותקפה מכונית משטרה ע״י מלליה.

3. שלטונות הלבנון הודיעו נכונות להגביר את השליטה באזור הגבול על מנת להפסיק את פעולת הכנופיות, ואף העבירו כוחות לאזור הגבול. אולם פעילות הכנופיה לא נפסקה מאחר ששלטונות הלבנון אינם מוכנים לבצע פעולה נגד הכנופיה במגמת שהזר, אלא מסתפקים במארבים שגרתיים בגבול.

4. בסיסי הכנופיה הידועים הם הכפרים: מרוחין, שיחין, רשדיה. אין לומר שאנשיה הם מתושבי הכפרים הללו, אולם בתוך הכפרים מוצאים אנשי הכנופיה בסיס ומחבוא לעצמם ולנשקם, והם יוצאים ובאים לכפרים אלו.

5. אפשרויות פעולה נגד הכנופיה:
א. פגיעה אישית נגד חבריה באמצעות הקחם המבצעי.
ב. פגיעה בכפרים הנ״ל במגמה להפחידם ולחשוף את שתוף הפעולה בינם ובין הכנופיה ע״י השש למעולות נוספות.
פעולה זו־רצוי שתהיה מלווה הסברה (כרוזים)

ראול
רחבעם זאבי–ס/אלוף
מ.מ. ראש מחלקת מבצעים

רז/ש.

إقتراحات لمواجهة الإرهاب من لبنان (5 نيسان 1954)

הוועדה הישראלית לועדת שביתת הנשק עם סוריה והלבנון
ל/א/2706
13. IV. 1954

ס ו ד י

העתק מבע

קצין מטה לועדות שביתת הנשק

ראש אגף מודיעין
אלוף פקוד הצפון
מר י. חקוע – משרד החוץ

הנדון: דו"ח פגישה עם ראש המשלחת הלבנונית
ביום 13 לאפריל 1954

בהתאם לבקשה לויט. קול. חוסמי, ראש המשלחת הלבנונית, נפגשתי אתו במטולה.

הוא הודיעני שהעביר את ההודעה שמסרתי לו ביום 6.4.54 (ראה מכתבנו ל/א/2681 מיום 7.4.54) לגנרל פואד שיהב מפקד הצבא הלבנוני וזה הורה לו להפגש אתי מבלי נוכחות איש או"ם ולמסור את ההודעה דלקמן על-מנת להעבירה לרב אלוף דיין :-

"1. כוונתנו ומעשינו היו תמיד במטרה למנוע כל אינצידנטים שהם מבלי להחשב בסוג האינצידנט.

2. כלהאינצידנטים שקרו עד כה הוסדרו מתוך כוונה זו.

3. בזמן שלום, לדוגמא: בין צרפת ושויצריה, אי אפשר לעשות יותר מאשר לארגן פטרולים משני צדי הגבול שיהיה ביניהם קשר אמיץ. (הנני מחכה לחוות דעתכם איך אפשר להשיג קשר כזה)

4. אנו מוכנים שבאם יקרה אינצידנט כל שהוא ושהחקירה הרגילה לא תתן תוצאות, להרשות לכלבי משטרה לחדור לשטח לבנוני בצורה הבאה: הגשש יהיה בבגדים אזרחיים והדבר יעשה במסגרת הועדה.

5. אחרי כל זאת האם אפשר לומר ששתי מדינות שכנות יכולות לעשות יותר מזאת? ביחוד לאור העובדה שבית הדין הצבאי הלבנוני פוסק שנה מאסר לכל מי שעובר את הגבול וזאת על מנת שיבין כל מי שמתכון לעבור את הגבול במטרה להתגנב שהוא עלול להענש באופן חמור."

12. V. 1954

ה ע ר ו ת

א) הסעיפים הנ"ל הוקראו ע"י חוסמי מהניר כפי שהכתיב לו גנרל שיהב.

ב) ההדגשות הן של גנרל שיהב.

تقرير حول تبادل الرسائل بين رئيس الأركان، ديان، وقائد الجيش اللبناني، الجنرال فؤاد شهاب، حول التسلل العنفي من لبنان. هذه الرسائل نُقلت عبر المقدم حسامي، رئيس الوفد اللبناني إلى لجنة الهدنة

ירושלים, ח' בכסליו תשי"ז
12 בנובמבר 1956

4031

לכבוד
הוד מעלתו שגריר צרפת בישראל,
מר פ.א. ג'ילברט,
תל אביב

אדוני השגריר,

ראש הממשלה מבקש להוסיף לדבריו אשר העברתי אליך אתמול באמצעות מר סידור את התוספת הבאה:

"אין ממשלת לבנון יכולה להתחבא מאחורי הסוריה בענין הפדאיון. עליה לראות עצמה אחראית למעשי הפדאיון מגבולות ארצה. אין אנו רוצים לסבך הלבנון, אבל לא נוכל לראות בשקט כיצד היא נותנת לחבורות מרצחים לפעול משטחה ולמצוא בו מקלט".

בכבוד רב ובברכה נאמנה

י. איתן

העתק: מר יצחק נבון
לשכת רוה"מ

بن غوريون للسفير الفرنسي: "لا يمكن الحكومة اللبنانية أن تختبئ وراء السوريين في مسألة الفدائيين.."

תיחום "חגורת הביטחון" מדרום לגבול הבינלאומי
על פי פקודה של מרדכי מקלף מ-4 בינואר 1949

בצת
מסוסה
כפר ברעם
מלוות
גיש
תרשיחא
חורפיש
סעסע
רמה
צפת
חיפה
שפרעם
ציפורי
טבריה
נצרת

מקור: א"צ 2384/50/5

تحديد "الحزام الأمني" جنوب الحدود الدولية وفقاً لأمر مردخاي مكلاف في الرابع من كانون ثاني 1949

ועדת החוץ והבטחון
3.11.53

.15

היו"ר ס. ארגוב:

אני מציע לחברי הוועדה לקבל את ההצעה לדחות את הדיון המדיני במליאת הכנסת לשבועיים, וזה כולל גם הצעות לסדר-היום, ואז נשוב ונדון.

ח"כ י. ריפתין: אני מצביע נגד, אבל כמובן שאביא את הפניה בפני סיעתי.

ח"כ ח. לנדאו: גם אני אביא את ההצעה בפני סיעתי, אם כי אינני מקבלה.

היו"ר ס. ארגוב: אני מבקש מחברי הסיעות להודיע לי עוד היום על מסקנתם. נשמע עתה מח"כ הכהן מה שהוא מבקש למסור לגבי הלבנון.

ח"כ ד. הכהן: כיון ששר החוץ נגע בדבריו בעמדת סוריה לגבי תכנית המים והסיק מסקנה לגבי עמדת הלבנון, ברצוני לספר לו וגם לחברים על שיחה שהיתה לי בכינוס האיגוד הבינפרלמנטרי עם ידיד ותיק שלי מהלבנון, אמיל בוסתני, שהוא שונא ציון מובהק. הוא אמר לי בערך את הדברים האלה:
„אני בכסף שלי העליתי את שמעון, ואני מתפלא שאת הדברים שאני רוצה לומר לך לא אומר מאליק לאבא אבן, ואם איננו אומר אותם זה מפני שהוא איננו יודע להיות ידיד לו כמו שאני יודע להיות ידיד שלך. המצב כרגע בלבנון הוא שבעלי הרווחים הגדולים בכל השטחים הם עכשיו הנוצרים, אנחנו. ראשית אני חי מזה שהתפטרנו מ"סולל בונה". עשרות אלפי לבנונים עוסקים עכשיו בעבודות בארצות ערב שקודם ישראל היתה עוסקת בהן. והערבים העומדים בראש כל המפעלים האלה הם לא המוסלמים כי אם אנחנו הנוצרים. ולא רק זה, עד עכשיו רדפו אותנו בארצות המוסלמיות וזה לא הביא להם כבוד. גם עכשיו עוד רודפים אותנו מבחינה מדינית אבל הם לא יגעו בנו. כל מה שהיה מרוכז פעם מסביב ליהודים מרוכז סביבנו ואנחנו מנצלים את המצב הזה. האם אתם שמים לב איך אנחנו עלינו לגדולה במזרח בכלל? אנחנו פיתחנו מפעלים ונהיינו מיליונרים. בעיראק למשל היהודים עזבו עמדות כלכליות חשובות ואנחנו תפסנו אותן. נסענו ללונדון והעברנו לידינו את בתי-המסחר הגדולים האלה. אנחנו עוסקים עכשיו בבנקאות, מלווים ברבית ואנחנו לומדים את כל העבודות האלה. אנחנו שונאי ציון ונוסיף לשנוא את ישראל מפני שאנחנו מרוויחים מכל המצב הזה.

כאשר אנחנו דנים בבעיות הפוליטיות במזרח הקרוב אנחנו לוקחים בחשבון את כל הדברים האלה. אל תחשב שאני אומר לך דברים אלה בתור ידיד, מה שאני חושב גם צ'רלס מאליק. אנחנו לא רק שלא נעשה שלום אלא שתמיד נפריע לכל תכנית של שיתוף כלכלי או שיתוף אחר אם לגבי שדות-תעופה או לגבי שטח אחר. אנחנו הנוצרים עכשיו תופסים עמדה. למעשה בעיית הפליטים חדלה להתקיים, אני העברתי 30,000 איש לקווייט. אנחנו מדברים על לאומיות אבל יש לנו חשבון ברור בענין זה. לנו לנצרות יש חשבון בענין זה ואנחנו נמשיך בו". (שר החוץ מ. שרת: יש לי על יסוד זה הצעה מעשית).

ח"כ ז. ארן: בעתונות היו ידיעות על אגרת אישית מנשיא ארצות-הברית לראש הממשלה, אגרת של רצון טוב, הייתי רוצה לדעת מה ידוע בענין זה.

האם הועלה פעם בפני ה"פורין אופיס" ענין ההסתה הבלתי-פוסקת של תחנת הרדיו הבריטית במזרח התיכון?

16/

عضو الكنيست دافيد هاكوهين في لجنة الخارجية والأمن في 3 تشرين ثاني 1953: إميل البستاني، عضو البرلمان، مسيحي ماروني: "نحن نكره الصهاينة وسنواصل كرهنا لإسرائيل لأننا رابحون من كل هذا الوضع"

ירושלים, ד' בסיון תשט"ז
14 במאי 1956

2/3034/י

לכבוד
נשיא בית המשפט העליון,
ירושלים.

אדוני הנשיא,

הנדון: ערעור אזרחי 12/54

לפי הוראות שר החוץ ובהיענות למכתבך מה-25
במרס, הנני מתכבד להמציא לך בזה את תעודת שר החוץ.

בכבוד רב,

שבתאי רוזן
היועץ המשפטי

<u>תעודת שר החוץ</u>

א. עמדת לבנון כלפי ישראל, כפי שבאה לידי ביטוי בהצהרות נציגיה המוסמכים במוסדות או"ם, עויינת ביותר.

ב. לבנון חברה בארגון מדינות ערביות הידוע בשם "החבר הערבי", שעיקר פעולתו הוא ליבוי האיבה לישראל, ומשתתפת בפועל בכל פעולותיו של החבר המכוונות נגד ישראל, לרבות פעולות החרם הכלכלי.

ג. לבנון תפסה כשלל ים סחורה אשר היתה מיועדת לישראל והקימה בית דין לשלל ים לשם אישור התפיסה וחילוט הסחורה.

ד. פעולות המלחמה שאסרו הכוחות הצבאיים של לבנון על צבא-הגנה-לישראל הביאו לידי כריתת הסכם לשביתת נשק שפורסם ברשומות, כתבי אמנה מס' 2, ושתקפו לא פג עד היום.

ה. יחד עם מדינות ערביות אחרות השכנות לישראל מסרבת לבנון להכיר בישראל כמדינה רבונית ולכרות עמה ברית שלום כפי שמחייבים הסכם שביתת הנשק והחלטות מועצת הבטחון.

(חתום)
משה שרת

ירושלים, ג' בסיון תשט"ז
13 במאי 1956

هل لبنان هو دولة عدو؟ رأي موشيه شاريت كما رفعه إلى المحكمة العليا

אל : מסישראל ג'נבה (ממ31/169)(18)   נשלח : 25.12.55
רומא (ר-109)(85)
מאת: רפאל, המשרד ירושלים

<u>דחוף</u>

משה ששון. אישי. לפעולה.

העתק אליאס ששון. רומא. לידיעה.

עבדול רחמן אל סולח בנו של סמי והקולונל פואד לחוד מאייבר של שב"ח בקשו באמצעות איש הרשות בקושטא להפגש עם נציגי ישראל לשיחות מדיניות. הזכירו בין הגברים הקשורים אתם חוץ ממשפחותיהם גם האחים ארה.

עבדול רחמן שרת ב-1953 במשלחת לבנון לאו"ם וביולי ש.ז. מונה קונסול כללי בקהיר אך טרם יצא לתפקיד.

הסכמתי להצעה שהשיחה עם הלבנונים תתנהל במשותף ע"י נציג צה"ל ונציג הלשכה. מטעם צה"ל ישתתף סא"ל יובל נאמן, סגן ראש אמ"ן, ומטעם הלשכה משה ששון. שניכם תעמדו בקשר עם הציר ברומא אשר יעמוד לצדכם בעצה והדרכה. אתך מתבקש לדווח טלגרפית על מהלך השיחות על מנת שהמשרד יוכל להדריכך לגבי הבעיות שתתעוררנה.

אם מספיק עוד לפני התחלת השיחות לשוחח עם השר משתדל לשלוח הוראות יותר מפורטות לגבי עמדותינו.

הפגישה תתקיים ברומא ב-30.12. הנהג נא לפי כל כללי הזהירות.

רפאל

העתק: שב"ח, מנכ"ל, רפאל

קפ/רי)

رسالة الرئيس شمعون إلى إسرائيل بواسطة عبد الرحمن الصلح والكولونيل فؤاد لحود (25 كانون أول 1955)

קת"ם בסיס צפון
צ-ן/110/3/
ח' אדר א' תשי"א
14 לפברואר, 1951

סודי

בסיס חיל מודיעין/מודיעין 10
אגם/מס ן – קצין מודיעין ראשי
משרד החוץ – המחלקה למזרח התיכון

הנדון: בקור מנהל מחלקת המזרח התיכון במשרד החוץ

...מר זימה דובון בלוית מר משה ששון, בקרו בבסיס זה ביום ראשון 11.2.51. הנ"ל בקרו על מנת להפגש עם מספר ממודיענו.

בפגישה שהתקיימה לפנ"הצ עם "מנחם", הסביר האחרון את מצב הפליטים בלבנון ומעניני החלטות הליגה הערבית ביחס אליהם. בסכום השיחה עמד הוטל עליו לבצע שתי משימות:–

1. הכנת דו"ח על השפעת החלטת הליגה הערבית בעניני הפליטים והצעות מצדו על הצורה בה נוכל להחדיר על ידי גורמים לארגון, חבורת אנשים אשר תתחיל מיד לבצע את החלטות הליגה לישוב הפליטים בארצות ערב.

2. היות והנ"ל הזכיר בדבריו כי קיימים גורמים מתוך בעלי המסחר והתעשיה בלבנון המעוניינים בקשרים הדוקים עם ישראל, נתבקש "מנחם" להכין דו"ח מפורט אשר יבהיר את שמות האנשים, מעמדם בקרב האוכלוסיה הלבנונית, צורת הקשרים המסחריים והכלכליים שיבוצעו וכיצד לדעתו אפשרות הפגישה לשם הוצאת הענין לפועל בכוונה להפעיל אישים אלה לטובתנו.

בשעות הערב מאותו יום התקיימה פגישה שניה עם מודיענו "יעל".

"יעל" הבהיר את המצב המדיני אשר קיים עתה בלבנון ושלב תוך דבריו את כל עניני מסע הבחירות המתנהל עתה שם.

לאחר שהזכיר כי הוא ואחרים מבני משפחתו נמצאים, זה זמן רב, בקשרים הדוקים אתנו, חזר על דרישתו בענין הנשק שהובטח חגיגית כי ינתן לו. "יעל" מצדיק את דרישתו לנשק בזה כי ע"י כך יוכל להחדיר את השפעתו בין תושבי דרום הלבנון וע"כ יצליח להבחר כנציג מאחר והביא את מועמדותו.

בהתחשב עם אישיותו של "יעל" והאפשרויות הרבות אשר לו, לדעתי ולדעת אנשי משרד החוץ אשר נוכחו בשיחה עמו, יש למסור לנ"ל מספר של רובים ותת-מקלע סטן (אמנם לא יותר מ- 20-25 רובים וסטנים), על מנת לספק חלק מדרישותיו. באם הוא לא יצליח להבחר כנציג בבית הנבחרים הלבנוני, הרי בלי כל ספק, ינסה ואולי יצליח לקבל משרה חשובה בממשלה אשר נוכל לנצלה לתועלתנו.

אי לזאת, אבקשכם לטפל בענין ולהפעיל את הסמכויות המתאימות לשם מתן הנשק המבוקש.

אוירבך חיים –
מפקד קת"ם

אח/יק

الإستخبارات والسياسة: طلبات زعماء محليين في جنوب لبنان للحصول على أسلحة كمساعدة، من أجل تعزيز فرص إنتخابهم إلى البرلمان

כמוס

LEGATION D'ISRAEL

פאריס, כ"ב אייר תשי"ג
7 במאי 1953.

שד/

אל : ר. שילוח
העתק : חקר, א. ששון.
מאת : ש. דיבון

הנדון: – שיחה עם ד"ר ויצמן שחזר מן הלבנון.

1. כאמל ג'ונבלאט : הנ"ל פגש את כאמל ג'ונבלאט באמצעותו של עורך הדין דונאטו שהוא אחד מידידיו. ויצמן שוחח עמו כשעה וחצי. ג'ונבלאט הכחיש שאמר את הדברים שנתפרסמו בשמו בקשר לועידת ראנגון, והוסיף שישמח מאד ללמוד את המהות האמיתית של הסוציאליזם הישראלי. לדבריו, הוא לא הרגיש מצד ישראל שום ג'סטות וצעדים העלולים לקרב את המחנות. הוא עוסק וחושב על בעיית ישראל ואף הבטיח לכתוב בענין זה למפלגה הסוציאליסטית ההודית. בקיץ עומד ג'ונבלאט לנסוע לארה"ב ויהיה מוכן להפגש עם ישראלים בפאריס כדי לדון על בעיות ישראל-ערב וכן על הסוציאליזם במזה"ת במגמה להבין את הסוציאל-יזם הישראלי. הוא הביע את רצונו לפגוש או לראות איזה נציג של הסוציאליזם הישראלי.

ויצמן קבע סדורי קשר עמו והוא מניח שידע למפרע על בואו ויסדיר עמו פגישה.

בנוגע לג'ונבלאט ברצוני להזכירך ששוחחנו על כך בהיותי בארץ, ובקשתי חומר על ההלכה והמעשה הסוציאליסטי בארץ כדי להעבירו לג'ונבלאט. אודה לך מאד באם תחיש העברתו.

2. חמיד פרנג'יה : כמו"כ נפגש ויצמן עם ח. פרנג'יה. האיש אמר לו שאין הוא רואה כל סיכויים קרובים להסדר ישראל-ערב. לא רק שלא ימצא המנהיג הערבי שיעיז לעשות צעד בכיוון זה, אלא אין הוא רואה גם אינטרסים המחייבים את הערבים לכרות שלום עם ישראל. ברור שהמפתח לבעיה נמצא בידי מצרים ואין הוא רואה אינטרס מצרי רציני שיחייב אותם לעשות למען הסדר עם ישראל.
כאמיל שמעון נכנס לבולמוס של פעילות מדינית חיצונית תוך מגמה ליצור בסיס למדיניות חוץ ערבית אחידה. פעולתו נעשתה בהשפעת הבריטים, נתמכת על ידי העיראקים, ומחזקת עמדת הלבנון כלפי סוריה. פעילות זו עולה לשמעון במחיר הזנחת החזית הפנימית ועלולה, בסופו של דבר, להחליש את מעמדו.

3. ממשלת הלבנון החדשה: ויצמן החרשם שהכנסת פייר אדה לממשלה באה ע"מ לפצל את האופוזיציה, אולם אין מנבאים הצלחה רבה לנסיון של שיתוף פעולה.

בברכה,

ש. דיבון

لقاءات سرية في بيروت. تقرير حول محادثات الدكتور تسفي دوريئيل (فايتسمان) مع كمال جنبلاط وحميد فرنجية

סודי

26.11.52

אל : מר ראובן שילוח

מאת: גדעון תדמור

הנידון: כמאל ג'ונבלאט

מדינאי לבנוני-דרוזי מוכשר זה הפך בשנתיים האחרונות מאז הקים את מפלגתו "הפרוגרסיבית סוציאליסטית" ומאז תפש עמדה כראש וכרוח החיה באופוזיציה הלבנונית, דמות בולטת ביותר בלבנון. ידועות לנו השקפותיו החברתיות של ג'ונבלאט ובקיאים אנו במדיניות החוץ שלו אולם יחסו לישראל הוא בבחינת סוד כמוס. האיש נמנע מלדון בנושא וגם העיתונות המקורבת אליו כמעט מתעלמת מבעיה זו.

ידוע לנו כי ג'ונבלאט עורר תשומת לב בחוגי הלייבור הבריטי וכי מעריכים אותו גם ביוגוסלביה ובהודו. לאיש קשרים עם המפלגות הסוציאליסטיות של סוריה, עיראק, מצרים ופאכיסתאן. בעוד כמה חודשים יערך בראנגון כינוס של המפלגות הסוציאליסטיות האסיאתיות בו תשתתפנה בין השאר גם משלחות מן הלבנון (בראשות ג'ונבלאט) ומישראל. לג'ונבלאט קשרים הדוקים עם ג'בל דרוז (אחותו נשואה לאמיר חסן אל-אטרש), הוא מקיים מגע עם אדיב שישכלי ועם אכרם חוראני ולו השפעה לא מעטה על כמיל שמעון. רצוי וחשוב לנו לתהות על קנקנו של ג'ונבלאט ועל השקפותיו ביחס לישראל. מר ראובן ברקת כבר יצר את הקשר עם מפלגת ג'ונבלאט בכינוס הסוציאליסטי במילאנו וכדאי לשקוד על טיפוחו של המגע עם גורם עולה זה במדיניות הלבנונית הפנימית שלו נודעת גם השפעה בזירה הערבית הכללית.

בברכה,

גדעון תדמור

נ.ב. עזרת זיין הלבנוני נראה לי כצינור אפשרי למגע עם ג'ונבלאט; אפשר אולי לנצל גם את אליאס רבאבי ואת סאבלייה.

העתק: מר א. ששון, אנקרה
מר ש. דיבון, פאריס

إهتمام وزارة الخارجية بكمال جنبلاط

מר ז. ליפשיץ

שר החוץ

כ"ד שבט החש"ט
23.2.1949

63/49

אבקשך להוועד בהזדמנות הקרובה ביותר עם מר אברהם רוסנברג לשמוע את שיקולי חברת החשמל לגבי גבולנו הצפוני. ייתכן שנצטרך להביא בחשבון את הצעותיו במו"מ שלנו עם הלבנון, אולי כבר בשלב הראשון של שביתת נשק.

מש/יח.

عشية محادثات الهدنة. فحص إمكانية المطالبة باستخدام مياه الليطاني كمصدر لإنتاج الطاقة الكهربائية. الموضوع لم يُدرج في خطة جونستون نتيجة المعارضة الحاسمة للأميركيين واللبنانيين

حواشي الكتاب

حواشي المقدمة

1. في موازنة الشعبة العربية التابعة للقسم السياسي في الوكالة لعام 1946، يمكن الوقوف على مؤشّر هام على الأولوية المتدنية التي أعطيت للنشاط السياسي في لبنان. ففي حين خُصّص للعلاقات مع عرب إسرائيل حوالي 7800 ليرة فلسطينية، وللعلاقات مع مصر 6000 ليرة فلسطينية، فإن سوريا ولبنان خُصص لهما 3000 ليرة فلسطينية- أي أكثر بقليل مما خُصّص للأردن (2,400 ليرة فلسطينية) وأقل بكثير من مخصصات تدريس اللغة العربية (5500 ليرة فلسطينية). كلّ ذلك من ضمن موازنة شاملة قدرها 35750 ليرة فلسطينية. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/22115، «موازنة الشعبة العربية لعام 1946»، 19 أكتوبر، 1945.

حواشي الفصل الأول

1. إلياكيم روبينشتاين، «المواقف الصهيونية في الصراع اليهودي-العربي حتى عام 1936»، من: إسحاق كوهين، مركز همعريخت، الصهيونية والمسألة العربية، مجموعة مقالات على أساس محاضرات (القدس، مركز زلمن، 1979)، ص 46. فيما يلي: إسحاق كوهين، الصهيونية والمسألة العربية.
2. Laura Zittrain Eisenberg. My Enemy›s Enemy, Lebanon in the Early Zionist. Imagination, 1900-1948 (Detroit: Wayne State University Press. 1994). P. 17 . فيما يلي لؤورا أيزنبرغ.
3. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الإستخبارات في فترة الإستيطان 1947-1918 (تل أبيب: وزارة الأمن، 1992)، الجزء الأول، ص 85-86. فيما يلي: يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول.
4. المصدر نفسه، ص 128.
5. المصدر نفسه، ص 87، 127.
6. يسرائيل كولت، «الحركة الصهيونية والعرب»، من: إسحاق كوهين، الصهيونية والمسألة العربية، ص 32.
7. لؤورا أيزنبرغ، ص 31.
8. دافيد بن غوريون، مذكرات (تل أبيب: عام عوفيد، 1971)، الجزء الرابع، ص 367. فيما يلي: دافيد بن غوريون، مذكرات، الجزء الرابع.
9. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5577، توزيع السكان والأقليات في لبنان، سوريا والعراق، على ما يبدو منذ عام 1943. فيما يلي: توزيع السكان والأقليات في لبنان، سوريا والعراق.
10. لؤورا أيزنبرغ، ص 36.

11. توزيع السكان والأقليات في لبنان، سوريا والعراق.
12. لؤورا أيزنبرغ، ص 24-26. أنظر أيضاً مريم غاتر، حاييم أرلوزوروف، بيوغرافيا سياسية (تل أبيب: جامعة تل أبيب، الكيبوتس الموحد، 1978). ص 107.
13. المصدر نفسه، ص 33، 35.
14. المصدر نفسه.
15. المصدر نفسه، ص 35.
16. تقرير بن غوريون في جلسة مركز مباي حول الوضع السياسي، 5-6 شباط، 1937، من: دافيد بن غوريون، مذكرات، الجزء الرابع، ص 65.
17. المصدر نفسه، ص 367.
18. أرشيف معهد تراث بن غوريون، يوميات بن غوريون، 27 تموز، 1937.
19. لؤورا أيزنبرغ، ص 28-29.
20. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، بروتوكولات إدارة الوكالة اليهودية، الجزء 19، جلسة إدارة الوكالة في 20 أيار، 1936.
21. المصدر نفسه.
22. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9012، تقرير حول «مسألة إمكانيات العمل بين الأقليات القومية والدينية في بلاد الشرق الأدنى»، آذار 1946.
23. لؤورا أيزنبرغ، ص 14.
24. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5577، «لبنان (مسح ديموغرافي سياسي)» بقلم إلياهو أفشتاين، القدس، 1946. فيما يلي: لبنان: مسح ديموغرافي-سياسي.
25. أيال زيسر، تحدي الاستقلال: لبنان خلال فترة حكم بشارة الخوري (1943-1952) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الفلسفة»، جامعة تل أبيب، 1991)، ص 25-27. فيما يلي: أيال زيسر. انظر أيضا:
Kamal Salibi, A House of Many Mansions, the History of Lebanon. Reconsidered (London: I.B. Tauris. 1988).pp.182-183.
26. المصدر نفسه.
27. موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1937 (تل أبيب، عام عوفيد، 1971)، الجزء الثاني، ص 141-142 فيما يلي: موشيه شاريت، أجندة سياسية. الجزء الثاني. المشاحنات الداخلية وسط المعسكر المسيحي شكلت صعوبات أمام إسرائيل أيضا في السبعينيات والثمانينيات.
28. إلياهو إيلات، عودة صهيون والعرب (تل أبيب: دفير، 1974)، ص 309. فيما يلي: إلياهو إيلات، العودة إلى صهيون والعرب. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4552 العودة إلى صهيون والعرب، تقرير لـ (إلياهو) أفشتاين حول لقاءاته في سوريا (ولبنان)، أكتوبر 1934.
29. إلياهو إيلات، العودة إلى صهيون والعرب، ص 310.
30. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5581، تقرير إلياهو إيلات حول حديثه مع إميل إدّه، بيروت، 22 أيلول، 1936.
31. أيال زيسر، «تبدد الأوهام. الطائفة المارونية في لبنان ودولة إسرائيل - إتصالات وعلاقات أوّليّة». من: بنحاس غينوسر، إعداد، تأميلات في قيام إسرائيل (سديه بوكر: إصدارات جامعة بن غوريون في النقب، 1996)، الجزء 6، ص 65-66. فيما يلي: أيال زيسر، تبدد الأوهام.

32. تقرير القنصل البريطاني العامل في بيروت في 18 آب 1936، حول الاتجاه العام في لبنان حيال مسألة الوضع في فلسطين، من ضمن:
Robin Bidwell (ed). British Documents on foreign Affairs: Reports and Papers From the Foreign Office Confidential Print. Eastern Affairs, June 1936 (N.P: University Publications of America. 1986). Part ll. Series B. VOL.21. p.92.
33. إلياهو إيلات، العودة إلى صهيون والعرب، ص 310-311.
34. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5580، رسالة إلياهو (ساسون) إلى موشيه (شاريت)، 15 آذار، 1938. فيما يلي: رسالة إلياهو ساسون، 15 آذار، 1938.
35. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5581، لقاء الدكتور برنارد (دوف) يوسف مع الرئيس إميل إدّه، 6 آب، 1936.
36. رسالة إلياهو ساسون، 15 آذار، 1938.
37. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3872، تقرير لـ أ. (إلياهو) أفشتاين إلى م. (موشيه) شاريتوك، 29 حزيران، 1940.
38. لؤورا أيزنبرغ، ص 118.
39. أيال زيسر، تبدد الأوهام، ص 66.
40. المصدر نفسه، ص 209-210.
41. المصدر نفسه، ص 210.
42. إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، رسائل ومحادثات (تل أبيب: عام عوفيد، 1978)، ص 244. فيما يلي: إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام.
43. لؤورا أيزنبرغ، ص 123.
44. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5577، «المصير السياسي للبنان»، 4 أكتوبر، 1943. إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص 269.
45. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، تقرير ملخّص لـ إبراهام لوتسكي، المسؤول في القسم السياسي، كتبه عقب زيارته إلى لبنان في تموز 1947.
46. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الإستخبارات في فترة الإستيطان، 1947-1948 (تل أبيب: وزارة الأمن، 1992)، الجزء الثاني، ص 630. فيما يلي: يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الثاني.
47. المصدر نفسه، ص 631.
48. المصدر نفسه.
49. أيال زيسر، ص 300.
50. مائير زمير، تأسيس لبنان الحديث (تل أبيب، معرخوت، 1993)، ص 18-19. فيما يلي: مائير زمير.
51. لؤورا أيزنبرغ، ص 62.
52. المصدر نفسه، ص 62-63. انظر أيضا الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/6319، رسالة مرسلة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. الجلسة النقاشية: «Conversation with Dr. Habib Awad»، 10 تموز، 1947.
53. Walid Phares, Lebanese Christian Nationalism, The Rise and Fall of An Ethnic Resistance (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers.1995). p.95. فيما يلي: وليد فارس.

54. إلياهو إيلات، العودة إلى صهيون والعرب، ص 296.
55. المصدر نفسه، ص 299.
56. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5577، «لبنان (مسح ديموغرافي- سياسي)»، بقلم إلياهو أفشتاين، القدس، 1943، فيما يلي: مسح ديموغرافي- سياسي.
57. مقابلة مع يعقوب شمعوني، رجل مصلحة الأخبار والقسم السياسية في الوكالة، شغل خلال حرب الاستقلال منصب نائب مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية. المحاوِر: رؤوفين أرليخ، القدس، 20 أكتوبر، 1995. فيما يلي: مقابلة مع يعقوب شمعوني.
58. نص الاتفاق، أنظر الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3269.
59. لؤورا أيزنبرغ، ص 139.
60. أرشيف معهد تراث بن غوريون، يوميات بن غوريون، 8 أيار، 1946.
61. أيال زيسر، ص 209-210.
62. توزيع السكان والأقليات في لبنان، سوريا والعراق.
63. لبنان: مسح ديموغرافي- سياسي.
64. لؤورا أيزنبرغ، ص 139.
65. أرشيف معهد تراث بن غوريون، 7-1-7، وثيقة من ملف الاتصالات مع الموازنة، مأخوذة من الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3269.
66. المصدر نفسه، رسالة (دافيد) بن غوريون للبطريرك عريضة تل أبيب، 3 حزيران، 1947، من الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/3888.
67. إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، واشنطن 1945-1948 (تل أبيب: عام عوفيد، 1982)، الجزء الثاني (أ)، ص 25. فيما يلي: إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، الجزء الثاني (أ).
68. المصدر نفسه، ص 29.
69. المصدر نفسه، حول سلوم مكرزل وصحيفته الهدى أنظر: مقال لـ إسحاق شموش، «الصحف العربية السورية-اللبنانية في أميركا من بدايتها وحتى 1945». الشرق الجديد (القدس)، الكراس 3-4 (4-63)، الجزء 16، (1966)، ص 343.
70. أرشيف الدولة ، مؤشر 2565/12، تقرير (طوفيا) أرزي إلى (إلياهو) ساسون، 22 أيار، 1948.
71. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، «رسالة بقلم أ. لوتسكي من لبنان»، 12 تموز، 1947.
72. المصدر نفسه.
73. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، تقرير أبراهام لوتسكي «استطلاع في لبنان (2.7.47-2.8.47)»، 4 آب، 1947، فيما يلي: تقرير لوتسكي في 4 آب، 1947.
74. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S -25/9026، تقرير بقلم (أبراهام) لوتسكي إلى (غولدا) مائيرسون، 23 أيلول، 1947. انظر أيضا الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3300، «في المعسكر العربي (معلومات وخلاصات)». 30 تموز، 1947. فيما يلي: في المعسكر العربي، 30 تموز، 1947.
75. في المعسكر العربي، 30 تموز، 1947.
76. بارتلي كرام، من وراء الكواليس (قضية بعثة اللجنة الإنغلو-أمريكية إلى إسرائيل) (القدس: أحيأساف 1947)، ص226.
77. أرشيف الدولة، مؤشر 163/5، مذكرة مبارك إلى القاضي ساندستروم، مذكرة لجنة يونيسكوب، بيروت، 5 آب 1947، انظر أيضا الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026. «Mubarak's Memorandum to UNSCOP»، 13 أكتوبر، 1947.

78. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، تقرير (إبراهام) لوتسكي حول «قضية مبارك، بحسب الصحف والمعلومات الداخلية)». فيما يلي: لوتسكي: «قضية مبارك». الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، «البرلمان اللبناني حول مذكرة المطران مبارك»، 30 أيلول، 1947.
79. المصدر نفسه.
80. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، تقرير (إبراهام) لوتسكي حيال (غولدا) مائيرسون، «أخبار من المطران مبارك و (إميل) إدّه». فيما يلي: تقرير لوتسكي الموجّه إلى مائيرسون حول مسألة مبارك وإدّه.
81. لوتسكي: «قضية مبارك». الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، تقرير (إبراهام) لوتسكي إلى (غولدا) مائيرسون حول قضية مبارك، 3، أكتوبر، 1947. فيما يلي: تقرير لوتسكي إلى مائيرسون، 3 أكتوبر، 1947.
82. تقرير لوتسكي في 4 آب، 1947.
83. المصدر نفسه.
84. المصدر نفسه.
85. من أجل المقارنة: موازنة الشعبة العربية في القسم السياسي من أجل توطيد العلاقات مع سوريا ولبنان، حسبما اقترح في تشرين الثاني 1946، بلغت نحو 5000 ليرة إسرائيلية (جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 625). هذا بعد أن بلغت موازنة العام الذي قبله لدفع العلاقات مع سوريا ولبنان قدما نحو 3000 ليرة إسرائيلية (الأرشيف الصهيوني الرئيسي، (S-25/22115. مقابل ذلك، بلغت موازنة مساعدة الوكالة للأقلية الكردية (في الأربعينيات) نحو 50 ليرة إسرائيلية كانت تنقل مرّة كل شهر إلى بدير خان، نجل عائلة أرستقراطية كردية، كان على صلة مع عناصر الدائرة السياسية (شلومو نكديمون، الأمل المتبدد، العلاقة الإسرائيلية-الكردية 1963-1975 (تل أبيب، يديعوت أحرنوت ، كتب حميد، 1996)، ص 28. فيما يلي: شلومو نكديمون، الأمل المتبدد.
86. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، إعطاء القسم السياسية تعليمات للقسم المالي في الوكالة بنقل 25,000$. 24 آب، 1947.
87. أيال زيسر، تبدد الأوهام، ص 62.
88. المصدر نفسه.
89. تقرير لوتسكي إلى مائيرسون، 3 أكتوبر، 1947.
90. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، أ. ل. (أبراهام لوتسكي)، تقرير حول «حديث مع الدكتور عطية في بيروت»، 31 آب، 1947.
91. تقرير لوتسكي إلى مائيرسون، 3 أكتوبر، 1947.
92. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، تقرير (إبراهام) لوتسكي إلى (غولدا) مائيرسون. (كُتب على ما يبدو في أكتوبر، 1947). فيما يلي: تقرير لوتسكي إلى مايرسون، أكتوبر 1947.
93. جذور الزنبق، الجزء الثاني ص 633. الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/3300، رسالة من مبارك بواسطة الدكتور ع. (عطية)، من ملخص تناول ما يحصل في الشعبة العربية، 30/10/47-26/9/47.

94. تقرير لوتسكي إلى مائيرسون، أكتوبر 1947.

95. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 25/9026، رسالة من يعقوب فرانكو، مراسل صحيفة الوطن في بيروت، بواسطة موفد عائد من دمشق. 4 كانون الثاني، 1948.

96. مقابلة مع يعقوب شمعوني.

97. الحياة، بيروت، 7 كانون الثاني 1948، من أرشيف الدولة، قسم 2567/12.

98. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9026، الحرب الكلامية بين البطريرك وتوفيق عوّاد، 27 كانون الثاني، 1948.

99. أيال زيسر، تبدد الأوهام، ص 70.

100. المصدر نفسه، ص 71.

101. لؤورا أيزنبرغ، ص 83-84.

102. المصدر نفسه، ص 126.

103. مقابلة غدعون رفائيل، المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط والشؤون السياسية في الأمم المتحدة في وزارة الخارجية خلال سنوات 1953-1957، ولاحقا أصبح سفير إسرائيل في بريطانيا حول مسألة العلاقات الإسرائيلية-اللبنانية. المحاوِر: رؤوفين أرليخ، القدس، 6 نيسان، 1995. فيما يلي: مقابلة غدعون رفائيل.

104. تقرير لوتسكي في 4 آب، 1947.

104أ- غاي معيان، لبنان، إسرائيل والعالم العربي: 1945-1949 (القدس: أطروحة لنيل شهادة «مجاز جامعي». الجامعة العبرية، 1997)، ص 21، 28. فيما يلي: غاي معيان.

105. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550، تقرير (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شاريت، 21 تموز، 1938.

106. لؤورا أيزنبرغ، ص 101. انظر أيضا الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 1 S-25/3140، تقرير بقلم (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شاريت حول زيارة إلى المونسينيور عبد الله الخوري، 2 آب، 1941. في 23 أيار 1937 حاول موفد ماروني من بيروت (نجيب صفير) إقناع شاريت بالمساعدة في مؤامرة كانت تهدف إلى إسقاط إميل إدّه، وكان يقف وراءها عبد الله الخوري وموسى نمور (ماروني من زحلة، رئيس مجلس النواب في العشرينيات). (موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثاني، ص 141-142).

107. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 1 S-25/3140 ، تقرير بقلم (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شاريت حول مسألة سفره إلى بيروت، 11 آب، 1941. أنظر أيضا إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص 224-225.

108. لؤورا أيزنبرغ، ص 120.

109. الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/9026، (إبراهام) لوتسكي إلى (إلياهو) ساسون، 18 آذار، 1948.

110. أيال زيسر، ص 209. أيال زيسر، تبدد الأوهام، ص 49.

111. رسالة إلياهو ساسون إلى الدكتور (برنارد) يوسف، 12 نيسان، 1946، من: يوسف هيلر، الصراع على الدولة، السياسة الصهيونية في سنوات 1936-1948 (القدس: مركز زلمان شيزر، 1985)، ص 485. فيما يلي: يوسف هيلر.

112. إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص 380.

113. أرشيف الدولة ، مؤشر 2567/12، معطيات سكانية في لبنان بحسب التعداد السكاني لعام 1943، 7 حزيران، 1946، فيما يلي: معطيات سكانية في لبنان بحسب التعداد السكاني لعام 1943. أنظر أيضا، لبنان: مسح ديموغرافي-سياسي.

114. مصطلح جبل عامل يتطرق في علم التاريخ الشيعي لجنوب لبنان إلى منطقة تمتد من نهر الأولي حتى شمالي أراضي إسرائيل، ويضم أيضا سبع قرى شيعية جنوب الحدود الدولية التي قضمت خلال حرب الاستقلال. انظر: Chibli Mallat, Shi›i Thought from the South of Lebanon (Oxford: Center for Lebanese Studies. 1988).p.3.

115. أيال زيسر، تبدد الأوهام، ص 80. العلاقات مع الشيعة أقيمت مع عائلة الأسعد من الطيبة وعائلة عبد الله من الخيام. مقابل ذلك، لم تُنسج علاقات وثيقة مع عائلات إقطاعية أخرى في الجنوب مثل الزين، فاضل، عسيران والخليل.

116. المصدر نفسه، ص 81. الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/19992، تقرير حول المتاولة صادر عن القسم السياسية، 25 شباط، 1943.

117. أرشيف كفار غلعادي، «ميخائيل ناحوم هوروفيتس»، مقابلة ناحوم هوروفيتس، من مؤسسي هاشومير ومن أوائل القاطنين في كفار غلعادي، حول مسألة «العلاقات بين إسرائيل ولبنان». المحاورة: لؤورا أيزنبرغ، 27 شباط، 1987. ناحوم هوروفيتس يقول إنّه مال لتعزيز العلاقات بين الشيعة ولَم يمل إلى المسيحيين، الذين كانوا من معارضي الفكرة الصهيونية في أرض إسرائيل. بالنسبة للسؤال التالي: هل طلبت الوكالة منه القيام بشيء ما من أجلها في لبنان، أجاب هوروفيتس أنّه اعتاد أن يقول أمور قد سمعها خلال اللقاءات إلى موشيه شاريت. وأشار هوروفيتس إلى أنّه رأى نفسه ملزماً بإنشاء علاقة بين المنطقة والمؤسسات القومية.

118. أيال زيسر، تبدد الأوهام، ص 80. حول الهجرة غير الشرعية عبر لبنان أنظر: مرداخي نؤور. «الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الشمالية»، من: الدكتور مرداخي نؤور، إعداد، إصبع الجليل 1900-1967 (القدس: يد بن تسفي، 1991)، ص 144-152. فيما يلي: إصبع الجليل 1900-1967.

119. الدكتور يعقوب هاروزين، المطلّة (القدس، إصدار «مكتبة المشروع الاستيطاني»، 1978)، ص 83-112-171-251-257. فيما يلي: يعقوب هاروزين. أحمد أبو سعد، معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من التاريخ (بيروت، دار العلم للملايين، 1997)، ص87-88، 581-582.

120. يعقوب هاروزين، ص 83-112-118-123-171-251-252-257-258-267-268. البروفسور بن تسيون دينور، رئيس تحرير، كتاب تاريخ الـ«هاغاناه»، الجزء الأول، القسم الأول. أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي (مرحافيا: الكيبوتس القطري هاشومير هتساعير، 1964)، ص 173. فيما يلي: أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي.

121. عيريت عميتاي، «حاييم مرغليت كالفاريسكي والاستيطان في الجليل»، من: إصبع الجليل 1900-1967، ص 30-42. فيما يلي: عيريت عميتاي، كالفاريسكي والاستيطان في الجليل. أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ص 56. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 42-43، 52-56.

122. عيريت عميتاي، كالفاريسكي والاستيطان في الجليل، ص 34-35.

123. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، أرشيف كالفاريسكي، A-113/48، حاييم كالفاريسكي، «العلاقات بين اليهود والعرب خلال أيام الحرب»، 3 أيلول، 1930.

124.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 42/2، شهادة يهوشواع إيشيل حول إنشاء السياج الشمالي. يهوشواع إيشيل كان من النشطاء البارزين للـ«هاغاناه» وكان قائد قوة الـ«هاغاناه» التي تولت حماية عملية بناء السياج على امتداد الحدود الشمالية عام 1938. فيما يلي: شهادة يهوشاع إيشيل. حول علاقات رجال كفار غلعادي مع جيرانهم الشيعة، لا سيما مع عائلة الأسعد، أنظر أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 140/12، شهادة مائير سبكتور «نحن وجيراننا». مائير سبكتور كان رجل «هاشومير»، من قدامى كفار غلعادي، في العشرينيات والثلاثينيات، شغل مناصب في مجالات الأمن، الهجرة غير الشرعية والمشتريات. فيما يلي: شهادة مائير سبكتور. أنظر أيضا غ.ر. تراث تل حاي (تل أبيب،(؟): معرخوت، 1948)، ص 13. فيما يلي: تراث تل حاي. برزت في إطار علاقات حسن الجوار مجموعة رعاة تشبثت بأرض طلحا (تل حاي) عام 1916. تفككت المجموعة عام 1917 وتركت المكان. كان لدى مجموعة الرعاة مشاكل مع جيرانهم العرب حول مياه أحد الينابيع ووصلت الأمور إلى الشجار فيما بينهم. عالج كالفاريسكي المسألة وفقاً لطلب الرعاة حيث اشتكى على مختار القرية الشيعية التي يعود لها النبع أمام والي بيروت، الذي أمر القائمقام المحلي بالحرص على توزيع عادل للمياه. لكن القائمقام وقف إلى جانب الشيعة ولم يستجب لأمره. يعقوب غولدشتاين، مجموعة الرعاة، فكرة «احتلال» رعي الماشية في الهجرة الثانية (1907-1917) وتطبيقها. (تل أبيب: وزارة الأمن- الإصدارات، 1993)، ص 41.

125.مقابلة مع أوري هوروفيتش، نجل ناحوم هوروفيتش ومدير متحف تل حاي، حول «علاقات رجال كفار غلعادي مع الشيعة». المحاوِر: رؤوفين أرليخ، كفار غلعادي، 10 آذار 1996. فيما يلي: مقابلة مع أوري هوروفيتش. إليعازر باري، بداية الصراع الإسرائيلي-العربي. (تل أبيب: مكتبة هبوعاليم وجامعة حيفا، 1985)، الرجوع إلى الصفحات 151، 154.

126.المصدر نفسه.

127.المصدر نفسه، قد يكون الأتراك إمتنعوا عن اعتقال كامل الأسعد نظراً لأنّه عمل كمصدر استخباراتي لصالحهم. هكذا على سبيل المثال، يشير عزيز بك، رجل استخبارات تركي رفيع (رئيس جهاز الاستخبارات للجيش الرابع، الذي كان خلال الحرب خاضعاً مباشرة إلى جمال باشا) إلى أنّ كامل الأسعد أخبر جمال باشا عن وجود نوايا تمرد في منطقة صيدا. عزيز بك، استخبارات وتجسّس في سوريا، لبنان وإسرائيل في الحرب العالمية (1913-1918). (تل أبيب: إصدار جامعة بار-إيلان و«معرخوت»، 1991)، ص 133-134-222.

128.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، أرشيف كالفاريسكي، A-113/48، مقال لـ كالفاريسكي، «العلاقات بين اليهود والعرب خلال أيام الحرب»، 3 أيلول، 1930.

129.مائير زمير، ص 77-78.

130.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 80 ف 0013/299، إفادة شاؤول أفيغور، من المدافعين عن تل حاي ورؤساء الـ«هاغاناه»، «قضية تل حاي» (1920). فيما يلي: إفادة شاؤول أفيغور.

131.نكديمون روغل، إعداد، قضية تل حاي، شهادات لحماية الجليل الأعلى ، قضية تل حاي: وثائق لحماية الجليل الأعلى 5680 (سنة عبرية) (1919-1920)، (القدس: المكتبة الصهيونية 1994)، ص 92. فيما يلي: قضية تل حاي، شهادات لحماية الجليل الأعلى. مقابلة مع أوري هوروفيتش. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 29/5، شهادة زلمان أسوشكين، من أوائل القاطنين في كفار غلعادي. «أعمال الشغب في شمال أرض إسرائيل». فيما يلي: شهادة زلمان أسوشكين.

132.المصدر نفسه، ص 15-133-216-217. شهادة زلمان أسوشكين.

133.المصدر نفسه، ص 92-93، 227.

134.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، ملف 80/100/5، وثائق وأجزاء من يوميات يوسف نحماني.

135.شولاميت لسكوف، ترومبلدور، قصة حياته (القدس: إصدار كتار،1982)، ص 223-224.

136.قضية تل حاي، وثائق لحماية الجليل الأعلى، ص 261.

137.المصدر نفسه، ص 287-288.

138.المصدر نفسه، ص 362. معظم سكان المطلّة غادروا المستوطنة ووجدوا ملاذاً مؤقّتاً في البلدة الشيعية النبطية، وتمّ إجلاؤهم من هناك عبر الشاطئ اللبناني إلى إسرائيل. البروفسور موشيه ليسك، إعداد، الفترات الكبرى في تاريخ إسرائيل، استقواء في ظل البريطانيين (إصدار رفيفيم، 1980)، ص 60.

139.نكديمون روغل، «العودة إلى الشمال» (الجزء الثاني)، من كاتدرا (القدس)، الكراس 22، كانون الثاني 1982، ص 150. فيما يلي: نكديمون روغل، العودة إلى الشمال (الثاني).

140.قضية تل حاي، شهادات لحماية الجليل الأعلى، ص 322. تراث تل حاي، ص 112. معلومات حول جلب دبابات من دمشق من أجل تدمير المستوطنات في «إصبع الجليل» تبين بعد فوات الأوان أنها عارية عن الصحة.

141.المصدر نفسه، ص298.

142.شهادة شاؤول أفيغور. انظر أيضا، شهادة زلمان أسوشكين.

143.المصدر نفسه. تراث تل حاي، ص 14، 133. مقابلة مع أوري هوروفيتش. يشار إلى أنّه في شباط 1920، قدّر ترومبلدور أنّ الطريق التي تمرّ عبر وادي حولا ستكون مسدودة تماما أمام انسحاب المستوطنين. لذلك، اقترح أن يجتمعوا في المطلّة، من بين جملة أمور بسبب قربها من القواعد الفرنسية، ولم يخطر في باله الانسحاب عبر جبال نفتالي بفضل الشيعة. قضية تل حاي، شهادات لحماية الجليل الأعلى، ص 20. بعد معركة تل حاي أهملت خطة ترومبلدور القاضية بالتجمع في المطلّة وفضّل رجال كفار غلعادي وتل حاي وبعض رجال المطلّة الانسحاب إلى العديسة ومن هناك وبحماية الشيعة إلى أييليت هاشاحر. مقابل ذلك، قرر معظم سكان المطلة الذهاب إلى بيروت ومن هناك إلى إسرائيل (شهادة زلمان أسوشكين).

144.قضية تل حي، شهادات لحماية الجليل الأعلى، ص 363.

145.المصدر نفسه، ص 370، مائير زمير، ص 93.

146.نكديمون روغل، العودة إلى الشمال (الثاني)، ص 152-153.

147.قضية تل حي، وثائق لحماية الجليل الأعلى، ص 23-24، 366-370. أنظر أيضا: شهادة زلمان أسوشكين. نكديمون روغل، «العودة إلى الشمال» (الجزء الأول)، من كاتدرا (القدس)، الكراس 21، تشرين أول 1981، ص 154.

148.المصدر نفسه، ص 367. نكديمون روغل، العودة إلى الشمال (الثاني)، ص 152-153.

149.المصدر نفسه، ص 370، 383.

150.المصدر نفسه، ص 199.

151.مقابلة مع أوري هوروفيتش.

152.المصدر نفسه، المقدم فريدريك هارمن كيش. يوميات أرض إسرائيل (القدس: إصدار أحيأساف، 1939)، الجزء الثاني، ص 277. المصدر نفسه، الجزء الأول، ص 236. فيما يلي: كيش، يوميات بلاد إسرائيل.

153.لؤورا أيزنبرغ، ص 112.
154.مقابلة مع مائير سبكتور.
155.إفادة ناحوم هوربيتش.
156.إفادة ناحوم هوروفيتش ورسائل من أرشيف العمل يعتمد عليها تسفي إيلان في مقاله «تاريخ الإستيطان اليهودي في لبنان في العصر الحديث»، من: إيلي شيلر، إعداد، لبنان، مجموعة مقالات (تل أبيب: وزارة الأمن الإصدارات، عام 1982)، ص 141. الجامعة العبرية: IV-235-3-1375.
157.فؤاد عجمي، الإمام المغيّب، موسى الصدر وشيعة لبنان (تل أبيب: عام عوفيد، 1986)، ص 70.
158.مقابلة مع أوري هوروفيتش.
159.أرشيف كفار غلعادي، شهادة توفا بورتوغلي عضو (هاشومير) من كفار غلعادي، زوجة مندل بورتوغلي من مؤسسي «بار غيورا» و «هاشومير»، «علاقات الجيران». فيما يلي: شهادة طوفا برتغالي. مقابلة مع أوري هوروفيتش.
160.مقابلة مع أوري هوروفيتش. بحسب إفادة طوفا برتغالي فرّ أحمد الأسعد وعناصره إلى كفار غلعادي على خلفية مشاكل قانونية متعلقة بمواضيع مالية.
161.المصدر نفسه.
162.المصدر نفسه.
163.المصدر نفسه.
164.المصدر نفسه.
165.شهادة يهوشواع إيشيل.
166.لؤورا أيزنبرغ، ص 113.
167.أرشيف كفار غلعادي، ملف «علاقات الجيران» إفادة ناحوم هوروفيتس رجل «هاشومير»، من أوائل كفار غلعاي، ناشط في شؤون الأمن خلال فترة الانتداب، حول مسألة «نحن وجيراننا»، (فيما يلي: إفادة ناحوم هوروفيتش). أرشيف كفار غلعادي، ملف «علاقات الجيران»، شهادة موشيه أليوفيتس. رجل «هاشومير» ومن أوائل القاطنين في كفار غلعادي حول مسألة «المساعي لحسن الجوار».
168.شهادة يهوشواع إيشيل.
169.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3156، إلياهو إيلات، تقارير من بيروت ودمشق، 9 آذار و 14 آذار، 1938.
170.أرشيف كفار غلعادي، شهادة طوفا برتغالي.
171.إفادة زلمان أسوشكين. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5568، (إلياهو) ساسون، تقرير إخباري من سوريا، 25 تشرين الثاني، 1937.
172.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 80/100/1، تقرير حول الوضع الأمني في الجليل الأعلى كُتب من قبل ناحوم هوروفيتش، 4 تشرين الثاني، 1938.
173.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/22226، تقرير حول «الوضع الأمني في الجليل الأعلى في لواء صفد»، 1 تشرين الثاني، 1838. كُتب في التقرير أنّ القرويين في وادي حولا بدأوا مؤخراً بالتحرش بالمتاولة في لبنان الموجودين في وادي حولا لأهداف تجارية. «عرب من الحولة يضربون ويطردون المتاولة من حولا بذريعة أنهم أصدقاء اليهود وينقلون أخباراً إلى السلطات».
174.مقابلة مع أوري هوروفيتش.

175.غابي سريغ، المنارة الحدود الشمالية 1943-1949 (رمات إفعال: يد تفناكين، معهد يسرائيل غليلي لأبحاث قوة الحماية، 1990)، ص 12.
176.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105،2 تقرير حول لقاء «بن إلياهو» (لقب موشيه أليوفيتس) من كفار غلعادي مع أحمد الأسعد، 6 تشرين الثاني، 1940.
177.يوسف فيتس، مذكراتي ورسائلي إلى الأبناء، مواقف ومشاهدات (1939-1944). (رمات غان: مساده، 1965)، الجزء الثاني، ص 277.
178.رسالة من مكتب الصندوق القومي في طبريا إلى قسم العقارات التابع للصندوق في القدس، 11 تشرين أول 1992. مصدر الوثيقة أرشيف بيت هاشومير في كفار غلعادي وهي أرسلت إلى رؤوفين أرليخ بواسطة إسحاق تامير (ستوفا)، مختار المنارة في الأربعينيات.
179.شمعون شابيرا، العلاقات بين المشروع الإستيطاني اليهودي والشيعة في جنوب لبنان قبيل إقامة الدولة (أطروحة في إطار حلقة دراسية «إسرائيل وقضية فلسطين»، جامعة تل أبيب، 1986.
180.أيال زيسر، ص 420، الحاشية 63. إضافة إلى الأسعد إتُهمت أيضاً عائلات سنيّة مرموقة ببيع أراض لليهود من ضمنها برز أقارب سلام الذين اتُهموا ببيع أراض لليهود في وادي حولا لقاء 20000 جنيه استرليني. إدعاءات مشابهة سُمعت أيضا بحق ساميّ الصلح ابن عم رياض الصلح. المصدر نفسه.
181.يوسف فيتس، يوسف نحماني- رجل الجليل (رمات غان: مساده، 1969)، ص 103، 202، 223-224، 227. فيما يلي: يوسف نحماني- رجل الجليل. يوسف فيتس، مذكراتي ورسائلي إلى الأبناء، حارس الأسيجة (1945-1948) (رمات غان: مساده، 1965)، الجزء الثالث، ص 67.
182.يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 218.
183.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3500، رسالة سرّية (مكتوبة باليد) إلى إسحاق بن تسفي، بيروت، 16 شباط، 1937. وقّع على الرسالة «عموس» على ما يبدو رجل الإرتباط بين إسحاق بن تسفي وموشيه شاريت. حول عائلة حيدر الشيعية أنظر لبنان: مسح ديوغرافي-سياسي. مائير زمير، ص 192-193. في صيف 1926، بعد هجوم عصابة برئاسة توفيق حيدر على الفرنسيين طرد إبراهيم حيدر من عضويته في المجس الأعلى الذي أنشئ قبل ذلك، وسُجن مع عمه صبحي حيدر، نائب في البرلمان. منذ نهاية 1925، بدأ الفرنسيون يعتمدون بشكل خاص على عائلة حمادة من الهرمل، غريمة عائلة حيدر، التي أحد رؤسائها (صبحي حمادة) كان على علاقة مع المشروع الإستيطاني اليهودي.
184.إلياهو إيلات، العودة إلى صهيون والعرب، ص 295-296.
185.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3872، رسالة من م.ش (موشيه شاريت) باسم إدارة الوكالة اليهودية إلى ن. (ناحوم) هوروفيتش من كفار غلعادي، 15 تموز، 1940. يطلب موشيه شاريت من هوروفيتش في الرسالة أنّ يتحالف رجال كفار غلعادي مع كامل حسين «على ضوء تطور الوضع في البلاد بصورة عامة وفي المنطقة التي يدور الحديث عنها بشكل خاص». كامل حسين من الخالصة، كريات شمونا اليوم، لعب دورا رئيسيا في الهجوم على تل حاي لكنه أقام لاحقاً علاقات جيدة مع القسم السياسي في الوكالة ومع مستوطنين يهود في «إصبع الجليل». وأشار أوري هوروفيتس في شهادته بخصوص ذلك إلى أنّ رجال كفار غلعادي واصلوا منع كامل حسين حتى يومه الأخير من الدخول إلى مستوطنتهم. حول المحاولات لإرساء السلام بين كامل حسين ورجال كفار غلعادي

أنظر أيضا يوسف نحماني- رجل الجليل، ص 180-218.

186.الأرشيف الصهيوني، S-25/10092، رسالة من حبوشي إلى (إلياهو) ساسون حول مسألة «لجان علاقات الجوار شمالي حولا»، 19 أيار، 1942. فيما يلي: رسالة حبوشي إلى ساسون.

187.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 80/47/6، رسالة من (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شاريتوك، القدس، 14 تموز، 1940.

188.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3872، رسالة من موشيه شاريت إلى قسم الاستيطان (للوكالة)، 15 تموز، 1940.

189.رسائل حبوشي إلى ساسون.

190.وثائق مصلحة الأخبار التي ظهرت في أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» 105/2. جذور الزنبق، الثاني، ص 801. مقابلة مع أوري هوروفيتس. بحسب أقوال هوروفيتس، اسم والد موشيه أليوفيتس كان إلياهو أليوفيتس من هنا ربما كان لقبه «بن-إلياهو».

191.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/2 تقرير من «بن إلياهو» من كفار غلعادي إلى «إسحاق»، (إسحاق سديه؟)، 11 تشرين الثاني، 1940. فيما يلي: تقرير من «بن إلياهو»، 11 تشرين الثاني، 1940. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/2، «بيننا وبين العرب»، 1 شباط، 1941.

192.الأرشيف الصهيوني، S-25/3872، تقرير من ع.د. (عزرا دانين) إلى ر. ز (رؤوفن زسلاني) حول مسألة اللقاء الذي عقد في الجليل الأعلى، 11 آب، 1940.

193.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/2، تقرير من «بن إلياهو» من كفار غلعادي، 30 أيلول، 1940.

194.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» 105/1، تقرير من م. (موشيه) «بن إلياهو» (أليوفيتس)، 2 حزيران، 1941، حول اللقاء مع أسعد كنج.

195.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/2، تقرير من «إسحاق» (إسحاق سديه؟) حول حديثه مع ناحوم هوروفيتش، 26 أيلول، 1940.

196.يوسف نحماني- رجل الجليل، ص 195. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/1، تقرير من «بن إلياهو» (موشيه أليوفيتس) حول الطلب من أحمد الأسعد توضيح لماذا لم يأت حاكم الإقليم البريطاني لزيارته، 15 حزيران، 1941.

197.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/1، تقرير من «بن إلياهو» (موشيه أليوفيتس) حول زيارة العديسة والطيبة، 23 حزيران، 1941.

198.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/1، تقرير من «بن إلياهو» (موشيه أليوفيتس) حول لقاء في المطلّة بين حاكم القطاع البريطاني والزعماء الشيعة، 13 آب، 1941.

199.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/1، تقرير من «بن إلياهو» (موشيه أليوفيتس) حول زيارة زعماء الشيعة إلى كفار غلعادي، 25 آب، 1941.

200.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/1، تقرير لـ م. أ (موشيه أليوفيتس) من كفار غلعادي، 18 أيار، 1941، حول نشاط اللجان تجاه علاقات الجيران.

201.رسائل حبوشي إلى ساسون.

202.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/1 تقرير حول زيارة مخاتير وأمناء سرّ اللجان لشؤون حسن الجوار في معظم قرى هضبة الجولان، 11 أيلول، 1941.

203.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/2، «بيننا وبين العرب»، تقرير في 11 شباط، 1941.

204.رسائل حبوشي إلى ساسون

205.جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 469.

206.لبنان، مسح ديموغرافي- سياسي. في بداية الأربعينيات قُدّر عدد الدروز في العالم بنحو 175-200 ألف شخص، حوالي 76,000 في جبل الدروز، 72.000 في لبنان، 15,000 في إسرائيل والباقي موزّعون في أرجاء العالم (المصدر نفسه).

207.أيال زيسر، تبدد الأوهام، ص 81.

208..Yoav Gelber. «Antecedents of the Jewish-Druze Alliance in Palestine». Middle Eastern Studies (London). Vol. 28. No. 2. April 1992, p.353. فيما يلي: يوآف غالبر، جذور التحالف اليهودي-الدرزي.

209.الصراع بين العثمانيين والدروز تطور في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى على خلفية سياسة العثمنة التي قمعت في إطارها تطلعات الدروز للاستقلال. بين عامي 1895-1896 أرسل العثمانيون قوة عسكرية إلى جبل الدروز إحتلت المنطقة واتخذت إجراءات قمعية قاسية ضد الدروز أنظر kais firro. A History of the Druzes (Leiden, New York, Koln : E.J.Brill.pp.228-244.1992). حول محاولة إقامة مستوطنة مشتركة بين اليهود والدروز في المطلّة أنظر: إسحاق زيف- آف، يقولون ثمة أرض (مكتبة معاريف، 1980)، ص 108-151،105 يعقوب هاروزين، ص 43،40، 62، 64-65، 67.

210.أرشيف كفار غلعادي، ملف علاقات الجيران، «قبل أن تكون كفار غلعادي» وثيقة سلّمت إلى الأرشيف من قبل إسحاق شيلو في 25 كانون الثاني 1966. الإفادة حول مضايقات الدروز لسكان المطلّة في سنواتها الأولى أدلى بها رزنيك، من السكان الأوائل في المطلة. يعقوب هاروزين ص 67 .

211.إليعازر باري، ص 83-84.

212.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، أرشيف كالفاريسكي، A-113/48، حاييم كالفاريسكي، «العلاقات بين اليهود والعرب قبيل الحرب». يعقوب هاروزين، ص 262-263، 266.

213.تسفيكا درور، قائد دون عضلات، قصة حياة إسحاق سديه (تل أبيب: إصدار الكيبوتس الموحد 1996)، ص 98، فيما يلي: تسفيكا درور قائد دون عضلات.

214.يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول ص 53.

215.دافيد كورن، علاقة وثيقة، الدروز والـ«هاغاناه» (تل أبيب: وزارة الأمن/ الإصدارات، 1991) ص 25، فيما يلي: دافيد كورن .

216.أوري ميلشتاين ودوف دورون، سييرت شكيد، الوقاية والأمن الجاري في تاريخ الجيش الإسرائيلي (تل أبيب: يديعوت أحرنوت، كتب حمد، 1994)، ص 36-35. هذه الأمور ترتكز على شهادات ووثائق سُلّمت إلى أوري ميلشتاين بواسطة قريب أبو ركن. فيما يلي: أوري ميلشتاين ودوف دورون. مقابلة مع عضو الكنيست السابق أسعد الأسعد من بيت جان. المحاوِر: رؤوفن أرليخ، 25 شباط 1997. فيما يلي: مقابلة مع الأسعد. تسفيكا درور، قائد دون عضلات، ص 110.

217.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/6638 ، مذكرة إسحاق بن تسفي، «ترسيخ علاقات جيدة مع جيراننا الدروز في إسرائيل، 28 آب، 1936.

218.يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 171، 55، دافيد كورن، ص 8.

219.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/6638، رسالة (فرديريك) كيش إلى إسحاق بن تسفي، 19 أيلول، 1930.

220.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/6638، «تقرير عن زيارات الدروز شمالي البلاد»، 30 أيلول-6 أيلول 1932 .

221.تقرير حول لقاء إلياهو إيلات مع البرفسور سعيد حمادة، أكتوبر 1934، أنظر الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/10225 .

222.لؤورا أيزنبرغ، ص 65-66.

223.يوآف غالبر، جذور التحالف اليهودي-الدرزي، ص 353. حول «السرية الدرزية» التي قاتلت إلى جانب القاوقجي أنظر عزرا دانين ويعقوب شمعوني، شهادات وصور من أرشيف العصابات العربية في أحداث 1936-1939 (القدس: إصدار ماغنز، الجامعة العبرية، 1981)، ص 6،5،3. فيما يلي: شهادات وصور من أرشيف العصابات. ليس عبثاً أن أشخاصاً من عصفيا لعبوا دوراً هاما في العلاقات بين المشروع الإستيطاني وأبناء الطائفة الدرزية. الدروز في عصفيا ودالية الكرمل، البلدتان اللتان كانتا منفصلتين عن الكتلة الرئيسية للقرى الدرزية في الجليل، عانتا كثيراً من ضغط المجموعات المسلحة الفلسطينية التي دخلت إلى هذه القرى وقتلت عدداً من سكانها وألحقت ضررا بكتبها المقدسة (أنظر: دافيد كورون ص 40-41: شهادات وصور من أرشيف العصابات ص 17-18). كان لدى هاتين القريتين اهتماماً واضحاً بالتعاون مع المشروع الإستيطاني.

224.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9615، تقرير من الشيخ زيد أبو ركن، حيفا 4 أكتوبر 1936 فيما يلي: تقرير من الشيخ أبو ركن. الأرشيف الصهيوني، S-25/9165، رسالة من إسحاق بن تسافي إلى (شلومو) ألفيا، مجلس عمال حيفا ، 11 أكتوبر ، 1936.

225.تقرير من الشيخ زيد أبو ركن.

226.المصدر نفسه.

227.يوآف غالبر، جذور التحالف اليهودي-الدرزي، ص 354. الأرشيف الصهيوني S-25/9165، رسالة من إسحاق بن تسافي إلى آبا حوشي، مجلس عمال حيفا، 15 أكتوبر 1936.

228.يغآل أيال، قمع التمرد العربي على يد الجيش البريطاني، 1936-1939 (أطروحة لنيل شهادة «الدكتوراه في الفلسفة»، جامعة حيفا، 1993)، ص143. فيما يلي: يغآل أيال.

229.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9165، رسالة من حيفا موجهة إلى دافيد بن غوريون، موشيه شاريتوك وشاؤول مايروف، 4 كانون الثاني 1937.

230.Michael G.fry and Itamar Rabinovich. Despatches from Damascus Gilbert Mackereth and British policy in the levant 1933-1936 (Tel Aviv : the Dayan Center .Tel Aviv : University. 1985).p.184-186

فيما يلي: مككارث والسياسة البريطانية.

231.إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص123-125 .

232.مككارث والسياسة البريطانية، ص 186-188.

233.المصدر نفسه، ص 187.

234.المصدر نفسه، رسالة من فايز من حاصبيا، 8 آذار، 1938.

235.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3051، تقرير من حيفا من ش.أ شلومو ألبيا (مساعد آبا حوشي) حول لقاء عقد في شباط 1940 مع أسعد بيك الكنج، 20 شباط، 1940.

236.المصدر نفسه.

237.شهادات وصور من أرشيف العصابات، ص 62،24. أوري ميلشتاين ودوف دورون، ص 39. حول مشاركة أسعد الكنج في وفد درزي بإسم سلطان الأطرش الذي زار إسرائيل، أنظر دافيد كورن، ص 47-48.

238.يهوشواع بورات، من أعمال الشغب إلى التمرد، الحركة القومية العربية الفلسطينية 1929-1939 (تل أبيب: عام عوفيد 1978) ص 323. فيما يلي : يهوشع بورات، من أعمال الشغب إلى التمرد. لبنان : مسح ديوغرافي سياسي.

239.الأرشيف الصهيوني الرئيسي: S-25/6638، مذكرة (مصير علاقاتنا مع الشعب الدرزي)، القدس 2 تشرين الثاني، 1937.

240.يوآف غالبر «بداية التحالف اليهودي - الدرزي (1930-1948)»، كاتيدرا (القدس) الكراس 60، حزيران 1991، ص 157،147. فيما يلي: يوآف غالبر، بداية التحالف اليهودي-الدرزي .

241.لؤورا أيزنبرغ، ص 32-33.

242.يوآف غالبر، بداية التحالف اليهودي-الدرزي، ص 151-150. الشكوك التي أبداها إلياهو ساسون حيال فرص التحالف مع الدروز لم تمنعه من التوصية في الرسالة إلى بن غوريون بالحث على حركة الانفصال في سوريا في جبل الدروز في منطقة العلويين وفي الجزيرة (الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/10098، رسالة من إلياهو ساسون إلى دافيد بن غوريون 21 شباط 1939).

243.المصدر نفسه، ص 158. دافيد كورن، ص 42، 87 .

244.أهوفيا ملخين (إعداد). موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1939 (تل أبيب: عام عوفيد 1974)، الجزء الرابع، ص 302،306،307،310. في نهاية الأمر تبين أن موقف شاريت حيال فكرة الترحيل واقعي. الفكرة أزيلت عن جدول الأعمال على خلفية الوعود التي تلقاها الدروز في جبل الدروز من الفرنسيين بتحسين وضعهم الاقتصادي، الترددات من جانب الدروز في أرض إسرائيل ونقص الأموال لدى اليهود (دافيد كورن ص 43).

245.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3523، مذكرة من آبا حوشي إلى الدكتور(برنارد) جوزيف من القسم السياسي في الوكالة، 2 تشرين الثاني، 1939. رواية أخرى حول سبب تقليص الموازنة لـ آبا حوشي وردت في كتاب أوري ميلشتاين ودوف دورون. بحسب هذه الرواية تلقى البريطانيون في بداية «الثورة العربية» معلومات إستخباراتية من مصلحة الأخبار كان مصدرها عملاء دروز. مع الوقت، جنّد البريطانيون عملاء دروز أبلغوهم مباشرة بالمعلومات، فيما قلصت الوكالة اليهودية جراء ذلك موازنة حوشي المتعلقة بجمع المعلومات (أوري ميلشتاين ودوف دورون ص 41). كما أن الموازنة التي طلبها آبا حوشي لدفع فكرة الترحيل قدماً لم تخصص له.

246.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/205 ، تقدير رؤوفين زسلاني (سيلوت) حول التعاون السرّي مع البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية. وقد شارك في الإجتماع أيضاً موشيه شاريت، 27 تشرين الثاني، 1944.

247.جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 469.

248.الأرشيف الصهيوني، S-25/3872، موضوع البحث «أخبار من سوريا» (التقرير برأينا أعدّ في تموز1940). الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3872، تقرير من (إلياهو) ساسون إلى موشيه شاريت حول اللقاء الذي عقد مع آبا حوشي وأسعد كنج، 24 تموز 1940. دافيد كورن، ص 49.

249.الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/6638 ،(أبراهام) لوتسكي إلى القسم السياسي، «تقرير عن جولة في المستوطنات الدرزية في جبل الشوف - لبنان»، 25 أكتوبر 1944.

250.لبنان: مسح ديموغرافي- سياسي.

251.أيال زيسر: تبدد الأوهام، ص 74-75. حول انضمام مسلمين سنّة إلى صفوف الثورة العربي أنظر: تقرير إلياهو إيلات في 9 آذار 1939، حول دخول مجموعة مؤلفة من 75 لبنانيا إلى منطقة صفد، كان أحد زعمائها الزعيم السنّي من صيدا معروف سعد (الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/3156). حول المفاوضات السرية التي جرت خلال 20 سنة بين سليم علي سلام والحركة الصهيونية حول بيع الإمتياز العثماني على أراضي الحولة أنظر: إسحاق تسيترين، تاريخ إمتياز الحولة، فصل في توطين الجليل الأعلى (جامعة بار إيلان 1987 ، ص 133-151. فيما يلي: إسحاق تسيترين. أنظر أيضا الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9940، الأرشيف الصهيوني الرئيسي، L-18/1227. بيع الامتياز إلى شركة «تأهيل المشروع الإستيطاني» (28 أيلول 1934)، الذي أعطى رؤساء الحركة الصهيوني أهمية كبيرة له، أثار إحتجاجاً وسط جهات قومية فلسطينية ولبنانية وجهت انتقاداً لاذعاً لفعل سليم علي سلام اللاقومي (المصدر نفسه، ص 223-233). شغل سليم علي سلام منصب رئيسي في المفاوضات مع الحركة الصهيونية لبيع امتياز حولا، وقد شارك في المفاوضات أيضا نجله صائب سلام مدير «الشركة السورية - العثمانية للزراعة». تصفح أرشيف «الصندوق القومي» وشركة «تأهيل المشروع الإستيطاني» يشير إلى أن صائب سلام أقام إتصالات جارية مع شركة «تأهيل المشروع الإستيطاني» حول مسألة بيع إمتياز الحولة، وعقد لقاءات أيضا مع شخصيات رفيعة مثل الكولونيل كيش، رئيس الإدارة الصهيونية في القدس. الكولونيل كِيش كتب في مذكراتهّ أنه في 14 أيار 1931 إلتقى في بريطانيا مع عائلة سلام، الأب وخمسة من أبنائه الثمانية. كيش يشير إلى أنه كان التقى مع الإبن الأكبر لسليم، صائب، قبل عدة سنوات في لندن. صائب سلام قال أمامه إن عائلته رحبت قبل عدة سنوات بصراحة بفرص التعاون مع الصهيونية، لكن الواقع تغير (الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9940، أجزاء من مذكرة الكولونيل كيش).

252.أهوفيا ملخين، إعداد، موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1936 (تل أبيب: عام عوفيد 1968)، الجزء الأول، ص 110. فيما يلي: موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الأول. لؤورا أيزنبرغ، ص 110. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/22226 ، تقرير إلياهو أفشتاين إلى الدكتور (برنارد) يوسف، «زيارة إلى بيروت» 9 تشرين الثاني، 1938.

253.أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ص 89.

254.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، A-113/25/3، من أرشيف كالفاريسكي.

255.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/10225، تقرير إلياهو أفشتاين (إيلات) في أكتوبر 1934، حول زياراته إلى سوريا ولبنان والتي التقى فيها، من جملة الشخصيات، رياض الصلح. فيما يلي: لقاء أفشتاين-رياض الصلح .

256.يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول ص 42-43. نيل كبلان «إتصالات عربية-إسرائيلية في أرض إسرائيل بعد الحرب العالمية الأولى»، الشرق الجديد (القدس)، الكراس 1-2 (105-106)، الجزء 27 (1977)، ص 23-24، 36-38، 43-45. فيما يلي: نيل كبلان «إتصالات عربية-يهودية في أرض إسرائيل بعد الحرب العالمية الأولى». بحسب مقال نيل كبلان كان رياض الصلح من بين الشخصيات العربية المرموقة التي إستفادت من القروض التي قدمت المؤسسات الصهيونية ضمانات بشأنها (المصدر نفسه، ص 23 ، الحاشية 24).

257.أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ص 133/134. هذا الوصف يرتكز على وثائق كالفاريسكي التي سلم بعضها إلى الأرشيف الصهيوني الرئيسي في القدس والبعض الآخر إلى أهارون كوهين. كذلك أنظر: مقال حاييم كالفاريسكي: «الطريق إلى حل المسألة العربية»، من الجامعة العبرية، ملف كالفاريسكي IV-972- 104. فيما يلي: الجامعة العبرية، ملف كالفاريسكي.

258.خطاب كالفاريسكي في إتحاد الصهاينة العموميين في تل أبيب، 27 آذار، 1941، من الجامعة العبرية، ملف كالفاريسكي. بالنسبة لنص الخطة أنظر أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ص 154. بحسب رواية بعض محاوري كالفاريسكي، من بينهم معين الماضي، لم يترك كلام كالفاريسكي أثراً جيداً على عناصر الحركة الوطنية الفلسطينية الذين رأوا فيه «كلاماً ملوّنا وكاذبا». هؤلاء رفضوا من الأساس فكرة إقامة البيت القومي اليهودي في إسرائيل، وعارضوا الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 43، 376. نيل كبلان، «إتصالات عربية-يهودية في أرض إسرائيل بعد الحرب العالمية الأولى»، ص 35-36.

259.نكديمون روغل، «خطأ كالفاريسكي، توضيح الخط الزمني لنهاية الاتصالات الصهيونية مع فيصل في دمشق». كاتيدرا (القدس) الكراس 26، كانون الأول 1982، ص 180-185.

260.برنارد فاسترشتاين (إعداد)، سجلات حاييم فايتسمان، رسائل، كانون الثاني 1922- تموز 1923. (القدس: مؤسسة بياليك 1979) مجموعة أولى، الجزء الحادي عشر، ص98. يهودا راينهرتس، حاييم فايتسمان، صعود رجل دولة (القدس: إصدار المكتبة الصهيونية، 1996)، الجزء الثاني، ص 375-376. شالوم أتينغر. الصهيونية، المعضلة العربية والإنتداب البريطاني (تل أبيب: زمورا بيتان 1987) ص 93-95. أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ص 178-183. كيش، مذكرة إسرائيل، الجزء الأول، ص 54-55.

261.لؤورا أيزنبرغ، ص 66.

262.لقاء أفشتاين-رياض الصلح. تشير لؤورا أيزنبرغ في كتابها My Enemy›s Enemy إلى أنه رغم إتهام الوكالة للصلح بالحصول على أموال من المفتي لقاء تبّني لهجته القتالية، إلا أنه لم يأخذ أموالا في الحقيقة من الصهاينة لقاء محادثات ودية أجراها معهم. ترتكز أيزنبرغ في كلامها إلى مقابلة أجرتها مع إلياهو إيلات عام 1986، لكنها تغاضت عن تقرير إلياهو إيلات في تشرين أول 1934 ، والذي ورد فيه إشارة إلى علاقات الصلح مع كالفاريسكي وكلامه عن مسألة أخذ رشوة من اليهود.

263.يعقوب شمعوني «التوجه الأردني، التوجه المصري، والتوجه الفلسطيني عشية إقامة الدولة وفي بداية أيامها؟»، من: بنحاس غينوسر، إعداد، تأملات في قيام إسرائيل (سديه بوكر، إصدارات جامعة بن غوريون في النقب 1994) الجزء 4، ص 55-56. يهوشواع بورات، تحت إختبار العمل السياسي، أرض إسرائيل، الوحدة العربية والسياسة البريطانية 1945-1930 (القدس: إصدار يد إسحاق بن تسفي 1985) ص 66-69.

264.دافيد بن غوريون، لقاءات مع القادة العرب (تل أبيب: عام عوفيد 1967)، ص 21-22. شبتاي تبات، حسد داوود، حياة دافيد بن غوريون (القدس وتل أبيب: شوكان، 1986)، ص 87-89.

265.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/10/88، سجلات بن غوريون حول لقاءاته مع قادة غربيين في سنوات 1936-1935.

266.لقاء أفشتاين-رياض الصلح.

267.أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 25 حزيران، 1936.

268.أرشيف الدولة، مؤشر 3771/70، رسالة من طوبيا أرزي، باريس، 15 تشرين الثاني، 1948.
269.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3568، تقرير (إلياهو) ساسون إلى الدكتور (برنارد) يوسف حول زيارته إلى سوريا و(لبنان)، 23 كانون الثاني، 1940.
270.موشيه غباي، السعي نحو إتفاق يهودي-عربي خلال فترة الإنتداب، «جمعية التقارب والتعاون اليهودي-العربي»، 1948-1939. (رسالة لنيل شهادة مجاز في العلوم الإنسانية) جامعة تل أبيب، 1991)، ص VIII،223، فيما يلي: موشيه غفاي.
271.المصدر نفسه، ص 223، 230.
272.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3093، تقرير من أ.ش. (إلياهو ساسون) إلى م.ش. (موشية شاريت)، 7 تموز، 1942، «كلام يستدعي التأمل». على ما يبدو أجرى سامي الصلح في بداية الأربعينيات إتصالات مع موريس فيشر، من مؤسسي وزارة الخارجية الإسرائيلية، الذي أقام في تلك الفترة في بيروت في إطار خدمته في الجيش الفرنسي الحرّ (أنظر أرشيف الدولة، مؤشر 3761/7، تقرير من طوبيا (أرزي) إلى غدعون (رفائيل)، 30 آذار، 1955). موشيه غباي، ص 227.
273.حول لقاء كالفاريسكي مع رياض الصلح في أيلول 1942 أنظر: الجامعة العبرية، ملف كالفاريسكي، «تقرير حول سفره إلى سوريا ولبنان تُلي في إجتماع مصغّر لأعضاء الجمعية والإتحاد» 28 تشرين الثاني، 1942. لم يُشر كالفاريسكي في التقرير إلى اسم رياض الصلح إنما لقبه ب «X». وفقاً لمحتوى الكلام ظهر واضحاً أنّ المقصود هو رياض الصلح. أنظر أيضاً: «أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي» ، ص 303. موشيه غباي، ص 223، 230.
274.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3562، «من أخبار دائرة الشؤون العربية، مذكرة من كالفاريسكي حول سفره إلى بيروت»، 12 كانون ثاني 1930. موازنة «الدائرة الموحدة» لعام 1931 لتغطية أكلاف النشاط الإستخباري في كل الدول العربية بلغت 710 ليرة إسرائيلية. مطلب الأحدب كان يكلف أكثر من نصف الموازنة (تفصيل موازنة «الدائرة الموحدة» أنظر: جذور الزنبق، الجزء أ، ص 71). حول صحيفة خير الدين الأحدب ومعارضته للدولة اللبنانية أنظر: مائير زمير، ص262، الحاشية 75.
275. Walter l. Browne. Ed. The political History of Lebanon, 1920 - 1950 (salis-bury, North Carolina : Documentory publications. 1977) vol. ll, pp.246-247.
276.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5580، تقرير إلياهو (إيلات) من بيروت إلى موشيه (شاريت) 15 آذار 1938. تمّ تفصيل لقاء إلياهو إيلات مع إ.إ. (إميل) إده في التقرير، حيث نوقش فيه، من بين جملة أمور، مسألة خ.أ (خير الدين الأحدب) رئيس الحكومة اللبناني. يشار إلى أنّه قبل ذلك، في 23 أكتوبر 1937، قدّم إلياهو ساسون تقريراً إلى موشيه شاريت يقضي بأن رئيس الحكومة اللبناني الأحدب «يسعى للتقرّب من المفتي وتعزيز موقفه من خلال ذلك وسط المسلمين في بلده» (إلياهو ساسون، في الطريق إلى الإسلام، ص97). وأفاد ساسون أيضاً أن الأحدب حثّ رجال الدين في بيروت على عقد لقاء مع المندوب السامي والطلب منه رفع الرقابة عن المفتي (المصدر نفسه، ص 100).
277.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550، رسائل إلياس (إلياهو ساسون) إلى موشيه شاريت في بيروت، 9 و 5 شباط 1938.
278.أهوفيا ملخين، إعداد، موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1938 (تل أبيب: عام عوفيد، 1972)، الجزء الثالث، ص 38-37، فيما يلي: موشيه شاريت أجندة سياسية، الجزء الثالث.

279.المصدر نفسه، ص 78.
280.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/7487، تقرير (إلياهو) ساسون إلى شاريت، 25 آذار 1938. الأحدب لم يكن الزعيم العربي الوحيد الذي طلب خلال سنوات «الثورة العربية» مساعدة مالية من الوكالة من أجل تعزيز موقفه والحؤول دون نشاط معاد من أرضه حيال أرض إسرائيل. فالأمير عبد الله طلب هو أيضاً مساعدة مالية من الوكالة وتلقى 3.700 ليرة إسرائيلية على سبع دفعات، أي أربعة أضعاف قيمة المبلغ الذي دفع إلى الأحدب (أنظر: جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 247-244).
281.موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثالث، ص 90-91. مسودة الرسالة بخط اليد، أنظر: الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/7487.
282.المصدر نفسه، ص 91، تبادل الرسائل أنظر: أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 0025/015. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5581.
283.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550، تقرير (إلياهو) ساسون إلى شاريت، 20 آذار، 1938. فيما يلي: تقرير ساسون في 20 آذار.
284.المصدر نفسه. في تقرير آخر لـساسون في 26 آذار 1938 جاء أن الصحف اليومية في بيروت أفادت عن إزدياد الحراسة عند الحدود اللبنانية-الإسرائيلية من قبل السلطات اللبنانية وعن منع الجندرمة دخول عصابة مسلحة مؤلفة من 14 شخصاً من إسرائيل إلى الأراضي اللبنانية (الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550. تقرير (إلياهو) ساسون إلى شاريت، 26 آذار 1938). حول أسباب إستقالة الأحدب أنظر: الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S - 25/5574، رسالة E.E (إلياهو أفشتاين) من بيروت ، 20 آذار، 1938.
285.تقرير ساسون في 20 آذار.
286.يوسف فيتس، مذكراتي ورسائلي إلى الأبناء، الأبناء والأرض (1927 - 1938) (رمات غان: مسادة، 1965)، الجزء الأول، ص 322.
287.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S - 25/4550، تقرير (إلياهو) ساسون إلى شاريت، 25 آذار 1938.
288.المصدر نفسه.
289.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550، تقرير (إلياهو) ساسون إلى شاريت، 27 آذار 1938.
290.إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص 122-123. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5568، تقرير أ. ش (إلياهو ساسون) إلى م.ش (موشيه شاريت) حول لقائه مع «خير الدين» (الأحدب) على السفينة الفرنسية «بتريا»، 22 أيار، 1948. لقد إستغل الأحدب اللقاء للتشهير بخلفه الأمير خالد شهاب بوصفه عميل للمفتي وعضو في حزب رياض الصلح، الذي يشجع الحركة العربية في لبنان.
291.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550، تقرير (إلياهو) ساسون إلى شاريت، 22 آب، 1938. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550، تقرير (إلياهو) ساسون إلى شاريت، 2 تشرين أول، 1938.
292.موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1939، الجزء الرابع، ص 63.
293.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 80/100/5، رسالة نحماني إلى إسحاق (بن تسفي)، 26 حزيران 1936.
294.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5568، رسالة من إلياهو ساسون إلى موشيه شاريت، «تعزيز قوات الحراسة عند الحدود الجنوبية اللبنانية»، 28 حزيران، 1938.

295.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550، تقرير (إلياهو) ساسون إلى شاريت، 21 تموز، 1938.
296.المصدر نفسه.
297.المصدر نفسه.
298.نص رسالة رئيس البرلمان اللبناني أنظر: زياد الصغير، ثورة فلسطين 1936-1939 وأثرها في لبنان (دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا ، اللاذقية، 1984)، ص 305، فيما يلي: زياد الصغير.
299.الأرشيف الصهيوني الرئيسي، Z-4/17.024، رسالة من دمشق من (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شرتوك، 27 تموز، 1938. حول تفجير عبوة ناسفة في سوق حيفا أنظر: تسادوك إيشيل، شبكات الـ«هاغاناه» في حيفا (تل أبيب: وزارة الأمن-الإصدارات ،1978)، ص 186. فيما يلي: تسادوك إيشيل، شبكات الـ«هاغاناه» في حيفا.
300.يوسف نحماني - رجل الجليل، ص 156-157، يبدو أنّ اللبنانيين يشعرون بعدم الإرتياح جراء حقيقة أن الأمير خالد شهاب، شخصية سنيّة رفيعة ونجل عائلة لعبت دوراً مهما في التاريخ اللبناني، كان متورطاً ببيع العقارات إلى اليهود. وثمة كتاب صدر في بداية الثمانينيات حول موقف لبنان حيال من القضية الفلسطينية قدّم الأمير شهاب كنموذج بارز للشخصية اللبنانية التي رفضت في بداية الأربعينيات بيع الأراضي إلى الحركة الصهيونية- نموذج لا يمكن التعويل عليه. أنظر: الدكتور حسان حلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918-1952 (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1982)، ص 60. فيما يلي موقف لبنان من القضية الفلسطينية.
301.Nafez Nazzal,THE Palestinian Exodus from Galilee. 8491 (Beirut the insti-tute for Palestine). p 122.
فيما يلي: Nafez Nazzal
302.موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثالث، ص 218.
303.المصدر نفسه، ص 309-310، 381-382.
304.المصدر نفسه، ص 247.
305.المصدر نفسه، ص 319-320. يوسف هيندبرغر، حانيتا-مستوطنة السور والبرج، 40 سنة على إنشائها (حيفا: الدائرة الإقليمية للتعرف على البلاد التابعة لمجلسي «سولام تسور» و«غعتون، 1978)، ص 51. يوسف فاين، مختار حانيتا، عالج مشاكل ملكية الأرض، بما في ذلك إحتجاج المزارعين في علما الشعب (المصدر نفسه).
306.المصدر نفسه، ص 144.

حواشي الفصل الثاني

1. تيودور هرتسل، الأرض القديمة الجديدة (بات يام: حيفا - شركة إصدار الكتب، 1961) ص 183.
2. يوسف فنكرت، «خطة المياه القطرية في «الأرض القديمة الجديدة»، هرتسل ومهندس المياه الخاص به»، دفار، 24 تموز 1959.
Adam Garfinkle: War, Water and Negotiation in the Middle East: The case of the Palestine – Syria Border, 1916–1923 (Tel – Aviv University: The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies. 1994). P.32. فيما يلي: آدم غربينكل.
3. المصدر نفسه، أنظر أيضاً: رسالة ماكس بوركارت إلى هرتسل حول مسألة منشآت الريّ في فلسطين، الأرشيف الصهيوني الرئيسي، H/1050.
4. المصدر نفسه.
5. إيلي شألتيئيل، بنحاس روتنبرغ (تل أبيب عام عوفيد، 1990)، الجزء الأول، ص 53. فيما يلي: إيلي شألتيئيل.
6. دافيد بن غوريون وإسحاق بن تسافي، مُعِدّان، مردخاي أليبف ويهوشع بن أريبه، مُعدّان للطباعة: أرض إسرائيل في الماضي والحاضر (القدس: يد إسحاق بن تسفي 1980)، ص 46. نشر الكتاب الأصلي عام 1918 في نيويورك، حيث كان يقسم الإثنان بعد طردهما من البلاد. كتابٌ جغرافي صدر في القدس عام 1912 حدّد أنّ الحدود الشمالية لإسرائيل هي الخط الوهمي الذي يمر على إمتداد نهر الليطاني ومن هناك يتجه نحو سهل الخيام.
Gideon Biger. An Empire in the Holy Land, Historical Geography of the British Administration in Palestine 1917-1929 (Jerusalem and New York: st. Martin's press and Magnes press. 1994 .P.40).
7. دافيد بن غوريون. نحن وجيراننا (تل أبيب: إصدار دفار، 1931)، ص 13. فيما يلي: بن غوريون، نحن وجيراننا.
8. خريطة الحدود بين فلسطين ولبنان، بحسب إتفاقية سايكس بيكو، أنظر:
Frederic C. Hof. Galilee Divided, the Israel–Lebanon Frontier, 1916 – 1984 (boulder and London : Westview press. 1985). P.4.
فيما يلي: فريدريك هوف.
9. مائير زمير، ص 51–52.
10. فريدريك هوف، ص 7. خريطة الحدود بين فلسطين ولبنان بحسب إتفاقية 1918. أنظر: فريدريك هوف، ص 5.
11. شموئيل تولكوفسكي، أجندة صهيونية سياسية، لندن، 1915–1919، ما قبل وعد بلفور وما بعده (القدس: المكتبة الصهيونية 1981)، ص 304.
12. غدعون بيغر، مستعمرة التاج أو بيت قومي (القدس: إصدار يد بن تسفي، 1983)، ص 21. فيما يلي: غدعون بيغر.
13. بن غوريون، نحن وجيراننا، ص 58. دافيد بن غوريون، مذكرات (تل أبيب: عام عوفيد، 1971)، الجزء الأول، ص 163–164.
14. إليعازر ليفنة، مُعدّ، تاريخ الشجاعة السياسية (القدس وتل أبيب: شوكان، 1961) ص 356–358. فيما يلي إليعازر ليفنة، أنظر أيضاً فريدريك هوف، ص 9.

15. إليعازر ليفنة، ص 358. فريدريك هوف ص 6. آدم غربينكل، ص 40.
16. نسخة من تقرير أهارون أهرونسون أنظر: الأرشيف الصهيوني الرئيسي،
«The Boundaries of Palestines» Z-4/582, Z-4/10270.
كذلك أنظر: يورام أفرتي، مُعدّ، مفكّرة أهارون أهرونسون (تل أبيب: إصدار، 1970)، ص 494-496.
17. بالنسبة لنص المذكرة أنظر الأرشيف الصهيوني الرئيسي،
«Memoire de l'Organisation Sioniste Concernant la Palestine». 3 Fevrier. 1919. A 1/32/18.
أنظر أيضاً: يهودا راينهرتس (مُعدّ). رسائل حاييم فايتسمان، رسائل، أكتوبر 1918-تموز 1920 (القدس: مؤسسة بياليك، 1978)، مجموعة أولى، الجزء التاسع، ص 397-406). يهوشواع فروينdليخ وغداليا يوغف، مُعدّان، بروتوكولات اللجنة التنفيذية الصهيونية 1919-1929 (تل أبيب: جامعة تل أبيب، إصدار الكيبوتس الموحد، 1975)، الجزء الأول، ص 286. فيما يلي: بروتوكولات اللجنة التنفيذية الصهيونية، الجزء الأول.
18. المصدر نفسه.
19. الإستنتاجات الرئيسية لشركة الهندسة البريطانية، حسبما نُقلت إلى الحركة الصهيونية في 6 كانون الثاني، 1920. أنظر: الأرشيف الصهيوني الرئيسي، Z-4/25051، مجموعة وثائق تتعلق بترسيم الحدود الشمالية، مصدرها الأرشيف الصهيوني الرئيسي، الموجود في أرشيف المطلة. فيما يلي: مجموعة وثائق تتعلق بترسيم الحدود الشمالية.
20. إيلي شألتيئيل، ص 54.
21. مائير زمير، ص 93. وثائق فرنسية تُثبت أنه كانت هناك دوائر مارونية أيّدت التنازل عن أراض تقطنها شريحة سكانية كبيرة من المسلمين. في الكنيسة المارونية كان هناك رجال دين يخشون من ضمّ أراض مُسلمة، لذلك عارضوا دمج جنوب لبنان، وطلبوا أن تمرّ الحدود الجنوبية اللبنانية على إمتداد نهر الليطاني. لكن هذا كان موقف الأقلية، حيث أن الأغلبية الساحقة من الطائفة المارونية عارضت أية محاولة لتغيير حدود «لبنان الكبير»، حسبما حُدّدت في 1 ايلول 1920 (مائير زمير، ص 126-127).
22. إيلي شألتيئيل، ص 55-56 في تقرير إلى القيادة الأولى لقوة التدخل السريع المصرية كتب الكولونيل ميانتساغن في 17 تشرين الثاني 1919: «... السلامة الإقتصادية لأرض إسرائيل يمكن ضمانها فقط عبر الريّ بمعايير كبيرة، وجلب مياه من خارج مياه الأمطار. هذه المياه يمكن الحصول عليها فقط من شمالي إسرائيل من ينابيع نهر الأردن ونهر الليطاني. في حال منعوا عن أرض إسرائيل وسائل الريّ والطاقة المائية بحجم كبير جداً، فإنّ بنيتها بأكملها ستنهار تماماً من الناحية الإقتصادية.. ». الكولونيل ر. ماينرتساغن. فصول مفكرة شرق أوسطية (القدس: شكمونا، 1973)، ص 60.
23. فريدريك هوف، ص 7-8. خريطة خط الحدود الشمالية بحسب إقتراح دوفيل أنظر فريدريك هوف، ص 10.
24. المصدر نفسه، ص9.
25. كلام لويد جورج في 17 أيلول 1920 خلال مؤتمر الحلفاء الذي عقد في لندن. من:
Rohan Bulter and J.P.T. bury. eds.. Documents on British Foreign Policy 1919-1939 (London: Her Majesty's Stationery Office. 1958). First Series vol. Vll. 1920. P. 105.

26. المصدر نفسه، ص 107.
27. المصدر نفسه، ص 115، كلام لويد جورج في 18 شباط 1920. فريدريك هوف، ص 11.
28. البروفسور موشيه برور، حدود أرض إسرائيل، الماضي-الحاضر والمستقبل، جوانب جغرافية- سياسية (تل أبيب : يفنه، 1988) ص 107-109. فيما يلي: موشيه برور.
29. بروتوكولات اللجنة التنفيذية الصهيونية . الجزء الأول، ص 233-234.
30. المصدر نفسه، ص 234.
31. Jehuda Reinharz, ed., The letters and Papers of Chaim Weizmann Jerusalem: Israel. Universities Press. 1977). vol. IX . Series A. October 1918 .- July 1920. pp. 265 - 267
32. المصدر نفسه، ص 286-287، أنظر أيضاً: رسائل إلى لويد جورج في 29 كانون الأول 1919 و7 كانون الثاني 1920، كتبها أشخاص في الحركة الصهيونية، من مجموعة وثائق تتعلق بالحدود الشمالية.
33. Bernard Wasserstein ed., The Letters and Papers of chaim Weizmann (Jerusalem: Israel Universities Press. 1977). vol. X . Series A. July 1920 - .December 1921 .pp. 74 - 78
34. موشيه برور، ص 115.
35. نص إتفاق 1923 أنظر: المصدر نفسه، ص 228-232.
36. Hanna Weiner and barnet Litvinoff eds., The Letters and Papers of chaim Weiz-.mann (Jerusalem: Israel Universities Press. 1974). vol. V. Series A. pp.59 - 60
37. تقرير في صحيفة «الزنبق» حول مسألة شراء أرض روش بينا ومحاولات أخرى لشراء أرض، 28 تموز 1882، من: شولاميت لاسكوف، مُعدّة، رسائل من تاريخ أحباء صهيون وتوطين أرض إسرائيل (إسرائيل: جامعة تل أبيب، إصدار الكيبوتس الموحّد، 1982) الجزء الأول، ص 417.
38. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، Z-2/647، تقرير (من عام 1908) حول المزرعة في الجرمق أرسل من قبل مكتب الإستخبارات (التابع لـ أحباء صهيون) في بيروت. يوسف كاتس، «خطط صهيونية لشراء عقارات في لبنان في بداية القرن العشرين»، كتيدرا (القدس) الكراس 35، نيسان 1985، ص 53. فيما يلي : يوسف كاتس.
39. يوسف كاتس، ص 53-54.
40. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 11-51 24 A، رسالة من يافا من م. (مناحيم) شينكين رئيس مكتب الإستخبارات في يافا التابع لـ «لجنة أوديسا» من عام 1914 المرسلة إلى «لجنة مراقبة الهدف». يلخص شينكين في الرسالة عبّر شراء العقارات في إسرائيل على أساس عمله لسنوات طويلة. من بين جملة أمور يحتج على عدم شراء عقارات في الخط الساحلي بين عكا، صور وصيدا، حيث لا يوجد هناك اكتظاظ للسكان العربي.
41. يعقوب هروزين، ص 230-231، 286-287. مناحيم شينكين، رئيس مكتب الإستخبارات في يافا التابع لـ «أحباء صهيون» زار المطلة وكتب عن هذين العقارين المعروضين للبيع ما وراء الليطاني في منطقة جبل لبنان. وكان رأيه أنّه ينبغي شراء هذين العقارين اللذين تعتبر أرضهما جيدة « ... وربما سيكون هناك أشخاص سيقعون في غرام بيئة جبل لبنان. يجب أن نعرف ونجرب كل شيء، لئلا ربما ...» (أ. حرموني، مُعدّ، رسائل منحام شينكين (القدس: إصدار مريم شينكين، 1934) الجزء الأول، ص 35. قرية صردا التي حاول موظفو البارون شراء أراضيها، أحرقت على أيدي البدو خلال أحداث 1919-1920 ولم يبقى لها أي ذكر (قضية تل حاي، وثائق لحماية الجليل الأعلى، ص 109).

42. بروتوكولات اللجنة التنفيذية الصهيونية، الجزء الأول، ص 234.
43. غدعون بيغر « إصبع الجليل-الحدود الجغرافية السياسية»، من: إصبع الجليل 1900-1967، ص 9-10. بالنسبة لنص إتفاق علاقات حسن الجوار جيّدة أنظر: أرشيف شعبة الإستخبارات، رقم 400، 586، وزارة الخارجية، قسم الأبحاث، «الحدود الشمالية»، تقرير كُتب من قبل مائير فريتا.
44. لؤورا أيزنبرغ، ص 43، حاييم فايتسمان، أقوال وأفعال، مذكرات حياة رئيس إسرائيلي (القدس وتل أبيب: شوكان، 1949). ص 358.
Pinhas ofer. ed . The Letters and Papers of Chaim Weizmann (Jerusalem. Israel Universities. Press 1978). vol. XIII. series A. pp. 86.
45. المصدر نفسه، ص 44.
46. إسحاق تسيترين، ص 16-23.
47. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3561. رسالة إلياهو أفشتاين من بيروت إلى موشيه شاريت 17 أيار 1933. المصدر نفسه، رسالة من سكرتير القسم السياسي التابع للوكالة (موشيه شاريت) إلى إلياهو أفشتاين في بيروت، 15 أيار، 1933.
48. المصدر نفسه، رسالة من سكرتير القسم السياسي للوكالة (موشيه شاريت) إلى إلياهو أفشتاين، 15 أيار 1933. المصدر نفسه، رسالة إلياهو أفشتاين من بيروت إلى مورشيه شاريت، 17 أيار 1933، لؤوراء أيزنبرغ، ص 78.
49. أبراهام مرغليوت، «سياسة فايتسمان وعمله من أجل يهود ألمانيا في سنوات 1933-1935» من: يوسف غورني وغداليا يوغف (مُعدّان)، رجل دولة في فترات الأزمة. طريق حاييم فايتسمان في الحركة الصهيونية 1900-1948 (جامعة تل أبيب، إصدار الكيبوتس الموحّد، 1977) ص 99. فيما يلي: أبراهام مرغليوت.
50. شالوم أتينغر، الصهيونية، القضية العربية العربية والإنتداب البريطاني (تل أبيب: زمورا بيتان، 1987) ص 147. فيما يلي: شالوم أتينغر.
51. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 3561 / 25-S، رسالة من إلياهو (أفشتاين) إلى موشيه (شاريت)، 1 حزيران، 1933.
52. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 17 .24 Z-4/B، رسالة من (يهوشوااع) حنكين إلى الدكتور (يعقوب) طهون (مدير شركة « تأهيل الإستيطان»)، القدس، مع نسخة - من ضمن آخرين- لإلى موشيه شاريت، 2 حزيران، 1936.
53. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3561 رسالة من سكرتير القسم السياسي (موشيه شاريت) إلى (إلياهو) أفشتاين، 1 حزيران، 1933. الأرشيف الصهيوني الرئيسي 17 .24 Z-4/B، رسالة من مكتب اللجنة التنفيذية للوكالة، بتوقيع من أرتور روفين (؟)، 1 حزيران 1936.
54. شالوم أتينغر، ص 147، لؤورا أيزنبرغ، ص 30-31.
55. أبراهام مرغليوت، ص 99. لؤورا أيزنبرغ، ص 79.
56. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5581، تقرير أ.أ (إلياهو أفشتاين) حول لقائه مع إميل إده، بيروت 22 أيلول، 1936. فيما يلي: لقاء أفشتاين-إده.
57. موشيه شاريت، أجنده سياسية، الجزء الأول، ص 216. لقاء أفشتاين- إده، حول معارضة المندوب السامي للإستيطان اليهودي، أنظر الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9940، تقرير (يوسف)

فرحي والدكتور عطية، رؤساء الجالية اليهودية في بيروت، 4 نيسان، 1934.
58. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثاني، ص 221.
59. أفي بار أيال، «أرض جبل حرمون والنقب، البحر والصحراء وحدود أرض إسرائيل في مفهوم دافيد بن غوريون». إتجاهات (القدس)، الكراس 21، تشرين الثاني، 1983، ص 9.
60. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 15 تموز، 1937.
61. محاضرة بن غوريون في المجلس العالمي لاتحاد عمال صهيون، 29 تموز 1937. من: دافيد بن غوريون، مذكرات، الجزء الرابع، ص 331، 367.
62. غدعون بيغر، ص 32.
63. إسحاق تسيترين، ص75.
64. موشيه برور، ص 209. ثمة مؤرخون لبنانيون يزعمون بأنه في إتفاق 1923 ضُمت 23 قرية لبنانية في منطقة جبل عامل إلى أراضي فلسطين. لائحة 23 قرية أنظر : La Rude Epreuve du Liban-Sud (beyrouth. 1981) .pp. 30. 146. (كتاب صدر من قبل لجنة الوزراء العرب للشؤون الإعلامية في الجامعة العربية، في إطار حملة إعلامية تتعلق بجنوب لبنان). فيما يلي: La Rude Epreuve du Liban-Sud
65. إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص 225.
66. المصدر نفسه، ص 224.
67. المصدر نفسه، أنظر أيضاً الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/31401 ، تقرير من (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شاريت «سفري إلى بيروت»، 11 آب 1941. بحسب معطيات المسح السكاني في عام 1943، سكن في جنوب لبنان في الأربعينيات حوالي 200.000 شيعي. الرقم 400.000 هو إذا مضاعف عن الرقم الحقيقي للشيعة. الإلتزام بإخلاء الشيعة من جنوب لبنان إلى العراق لم يكن جدياً، ويبدو أنه لم يكن هناك نية حقيقة وراء ذلك، بل ربما هذا الأمر كان محاولة لكسب أموال على حساب الوكالة اليهودية. كما أنّ الشخصية الشيعية التي ذُكرت، على ما يبدو من عائلة العبد الله من الخيام، لم تكن مخوّلة بتمثيل كل أبناء الطائفة الشيعية في الجنوب. لكن، يبدو أن هذه الفكرة غير الواقعية تغلغلت وسط مسؤولي القسم السياسي للوكالة. وفي مسح حول الأقليات في لبنان، أعدّ عام 1943، قُدّم الشيعة وكأنهم معنيين ببيع أملاكهم والهجرة إلى العراق. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5577.
68. المصدر نفسه، ص 224-225.
69. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/6638، (أبراهام) لوتسكي، «تقرير حول جولة في البلدات الدرزية في جبل الشوف - لبنان». 25 أكتوبر، 1944.
70. لؤورا أيزنبرغ، ص 129.
71. إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، الجزء الثاني (أ)، ص 25.
72. معاريف، 18 نيسان، 1972. من وثيقة سرّية أعدّها بن غوريون في 17 أكتوبر، 1941، تحت عنوان «الخطوط العريضة للسياسة الصهيونية». الوثيقة سرقت من حقيبة بن غوريون في لندن وأعيدت عام 1972 من قبل السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية.
73. الدكتور عصام خليفة، لبنان المياه والحدود، 1916-1975 (بيروت: دون ذكر اسم الإصدار، 1996)، ص 68. فيما يلي: لبنان، المياه والحدود.

74. إيلي شألتيئيل، ص 70–107، تفاصيل الإمتياز أنظر: الأرشيف الصهيوني الرئيسي، A-264/17
75. فريدريك هوف، ص30.
76. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثاني، ص 221.
77. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/10225، تقرير إلياهو إيلات حول لقائه مع ألبرت نقاش، من تقرير حول لقاءات مع شخصيات في سوريا ولبنان، أكتوبر 1934؛ الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 175A/239، من مقدمة تقرير شركة المياه في أرض إسرائيل، «Litani River Project. Preliminary Report. September 1943». فيما يلي: «مشروع الليطاني». إلياهو إيلات، «الصهيونية الفينيقية في لبنان»، كتيدرا (القدس) الكراس 35، 1985، ص 109–113. فيما يلي: إلياهو إيلات، «الصهيونية الفينيقية في لبنان».
78. إلياهو إيلات، «الصهيونية الفينيقية في لبنان»، ص 118. أنظر أيضاً مقدمة «مشروع الليطاني».
79. المصدر نفسه.
80. المصدر نفسه، ص 118–119.
81. المصدر نفسه، ص 119.
82. من مقدمة «مشروع الليطاني».
83. المصدر نفسه، الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/6998، رسالة إسحاق فيلنتشوك، مدير شركة المياه الإسرائيلية، إلى موشيه شرتوك 26 أيار، 1940.
84. إلياهو إيلات، «الصهيونية الفينيقية في لبنان»، ص 119–121.
85. «مشروع الليطاني»، ص 2. حول تزويد الكهرباء إلى لبنان وإسرائيل بواسطة جر مياه الليطاني أنظر: «مشروع الليطاني»، ص 59–63.
86. المصدر نفسه، ص 7–8.
87. خريطة هي ملحق لـ«مشروع الليطاني».
88. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/I 4552، تقرير (إلياهو) أفشتاين حول لقاءات في سوريا (ولبنان)، أكتوبر 1934. فيما يلي: لقاءات أفشتاين في سوريا ولبنان.
89. لؤورا أيزنبرغ، ص 69.
90. أرنون سوفر، أنهار النار (تل أبيب: عام عوفيد، 1992)، ص 140–200.
91. تسفي إيلان، «جرّ مياه الليطاني». دفار، 21 حزيران 1985. مقال تسفي إيلان يرتكز على وثائق من أرشيف الدولة البريطانية الموجود في ملف «الحدود الفلسطينية–اللبنانية: الخطة الهيدرو-كهربائية من أجل فلسطين، 1945».
92. المصدر نفسه. مقولة أن اللبنانيين لم يوافقوا أبداً على ضم حولا إلى إسرائيل ليست صحيحة. ففي عام 1911 منح العثمانيون ميشال سرسق ومحمد عمر بيهم، تاجرين بيروتيين إمتيازاً على أرض حولا مقابل إلتزامهما تجفيف الأرض. وفي عام 1914 انضمّ الإثنان إلى شركة سليم بيك سلام وكامل الأسعد، وأقاما شركة تحمل إسم «الشركة السورية العثمانية للزراعة»، التي تمّ حلّها بعد الحرب. ومن الشركاء الأربعة بقي إثنان – محمد عمر بيهوم وسليم بيك سلام، الذي شغل منصب رئيسي في المفاوضات مع الحركة الصهيونية لبيع الإمتياز. وفي عام 1934، تم شراء الإمتياز الموجود على أراضي حولا من قبل شركة «تأهيل الإستيطان». عندما طرحت مشكلة منطقة حولا في المفاوضات البريطانية – الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى، زعم الفرنسيون أن لديهم مصالح في المنطقة، لكون

أراضيها تعود إلى مواطنين سوريين لكن في نهاية الأمر تنازل الفرنسيون، وضُمت المنطقة إلى الإنتداب البريطاني. آنذاك لم يُظهر اللبنانيون أي اهتمام سياسي بضم وادي حولا إلى أرضهم – وهو كان سيعني ضمّ إصبع الجليل إلى الأراضي اللبنانية والتنازل عن إعتبار الحدود الإنتدابية حدوداً جنوبية للبنان.

93. لؤورا أيزنبرغ، ص 69.
94. المصدر نفسه، ص 70–71.
95. لقاءات أفشتاين في سوريا ولبنان.
96. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5581، لقاءات أفشتاين-إده.
97. لقاءات أفشتاين في سوريا ولبنان.
98. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3561، رسالة إلياهو أفشتاين من بيروت، 20 (؟) كانون الأول، 1931.
99. لؤورا أيزنبرغ، ص 105.
100. المصدر نفسه، ص 96. نص رسالة إحتجاج لتجار بيروت إلى الرئيس اللبناني يطلبون فيها المساعدة على خلفية الانعكاسات السلبية للأحداث في إسرائيل، أنظر زياد الصغير، ص 275.
101. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/4550، رسالة من إلياس (إلياهو ساسون) إلى موشيه (شاريت)، بيروت، 9 شباط، 1938.
102. أيال زيسر، ص 18.
103. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3269، نص الإتفاق بين الحركة الصهيونية وبين الكنيسة المارونية، 30 أيار، 1946.

حواشي الفصل الثالث

1. فريدريك هوف، ص 43.
2. قضية تل حاي، إفادات لحماية الجليل الأعلى، ص 30.
3. المصدر نفسه، ص 31.
4. المصدر نفسه.
5. المصدر نفسه، ص 33. أنظر أيضاً نكديمون روغل، «عبرة تل حاي» يد تفناكين (إفعال)، أيار 1980، من دون أرقام الصفحات.
6. الدكتور إلحنان أورن، «السياسة الإستيطانية في الجليل قبل الدولة»، من أفشالوم شموئيلي، أرنون سوفر، نوريت كليؤوت، إعداد، أراضي الجليل (حايفا: جامعة حيفا وإصدارات وزارة الأمن، 1983). الجزء الثاني، ص 787. فيما يلي: أراضي الجليل، الجزء الثاني. فيما يلي: إلحنان أورن، السياسة الإستيطانية في الجليل.
7. إلحنان أورن، «تراث وجذور تل حاي–الأسطورة والحقيقة» من مجموعة جذور (إفعال: معهد تفناكين، 1980)، ص 169.
8. وزارة الخارجية، قسم الأبحاث، «الحدود الشمالية»، ص 4.
9. غدعون بيغر، ص 33.

10. موشيه برور، الحدود الشمالية لإسرائيل وقضية تحديدها خلال فترة الإنتداب (حيفا: الدائرة الإقليمية للتعرف على البلاد التابع لمجلسي «سولام تسور» و«غعتون»، ص 9.

11. لؤورا أيزنبرغ، ص 107. أنظر أيضاً كريستوفر سايكس، أورد فينغايت (تل أبيب: معرخوت، 1961)، ص 127. فيما يلي: كريستوفر سايكس.

12. لؤورا أيزنبرغ، ص 107، الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3156.

«Reports from Beirut and Damascus» 1938 آذار 14 .Michael j. Cohen Palestine: Retreat from the Mandate, the making of British policy, 1936–45 (London: Paul Elck. 1978). p. 55.

فيما يلي: Retreat from the Mandate

13. ZVI Elpeleg. The Grand Mufti, Haj Amin Al- Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement (London and Portland : frank Cass . 1993) p. 49.

أنظر أيضاً الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3156، تقارير من بيروت حول نشاط المفتي وعناصره.

14. يهوشواع بورات، من أعمال الشغب إلى الثورة، ص 288. يهودا سلوتسكي (إعداد)، كتاب تاريخ الـ«هاغاناه»: من الدفاع إلى الصراع (تل أبيب : معرخوت، 1936)، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص 763. فيما يلي: كتاب تاريخ الـ«هاغاناه»، الجزء الثاني، القسم الثاني.

15. المصدر نفسه، ص 287. لؤورا أيزنبرغ، ص 102-103. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3156، وثيقة حول نشاط المفتي في سوريا ولبنان، من دون عنوان ولا تاريخ.

16. إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص 81-83، 93-94، 97. أنظر أيضاً:

Robin Bidwell (ed.) British Documents on foreign Affairs: Reports and Papers from the foreign Office confidential print, Eastern Affairs, December 1937–September 1939 (N.P.: University B.D.F.A. Publicactions of America. 1986. Part II. Series B. vol. 13. pp. 27 – 28) . vol. 13

17. المصدر نفسه، ص 97.

18. إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص 111-112. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3156، تقرير من بيروت ودمشق، 14 آذار، 1938. كذلك تمّ تهريب أسلحة وذخيرة من سوريا إلى لبنان عبر البحر ومن هناك نُقلت عبر الطريق الساحلي إلى إسرائيل (مكارث والسياسة البريطانية، ص 191).

19. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25 /3156، تقرير إلياهو إيلات في بيروت، 11 آذار، 1938.

20. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25 /10121، تقرير أ.أ (إلياهو إيلات) في بيروت، «أخبار الدائرة العربية». الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/22176، تقرير أ.أ (إلياهو إيلات)، «أخبار الدائرة العربية» 1 تشرين أول، 1936.

21. يعقوب رؤوفيني، حكومة الإنتداب في أرض إسرائيل 1920-1948، تحليل تاريخي-سياسي (رمات غان: إصدار جامعة بار إيلان، 1993)، ص 149. فيما يلي: يعقوب رؤوفيني.

22. كريستوفر سايكس، ص 132.

23. المصدر نفسه، ص 181.

24. المصدر نفسه، ص 136-138.

25. المصدر نفسه، ص 143-144.

26. لؤورا أيزنبرغ، ص 108.

27. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 194.

28. حغاي إيشيد، مؤسسة رجل واحد، رؤوفين شيلواح: أبو الإستخبارات الإسرائيلية (القدس: عيدانيم ويديعوت أحرونوت 1988)، ص 53-54. فيما يلي: حغاي إيشيد، مؤسسة رجل واحد.

29. المصدر نفسه، ص 50-51.

30. كريستوفر سايكس، ص 130-131، 134، 136.

31. كتاب تاريخ الـ«هاغاناه»، الجزء الثاني، ص 913.

32. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 161.

33. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 42/2، 175/20، شهادة يهوشواع إيشيل.

34. المصدر نفسه. التايمز اللندنية في 10 تشرين أول، 1938. إعتُبرت منطقة بنت جبيل منطقة «سيئة السمعة جدا، تُستغل لنقل المساعدات للمتمردين». من فريدريك هوف، ص 45-46.

35. بحسب تقرير الدائرة العربية للوكالة حول الوضع في سوريا ولبنان وقعت عام 1936 إشتباكات في بنت جبيل بين السكان المحليين والشرطة اللبنانية، ونتج عن ذلك إصابة 13 رجلاً و إعتقال 55. الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/22176.

36. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 42/2، 175/20، شهادة يهوشواع إيشيل. أنظر أيضاً إلياهو بن حور، الخروج من السياج (تل أبيب: معرخوت، 1985)، ص 143.

37. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 214.

38. المصدر نفسه.

39. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثالث، ص 33. نماذج لمعلومات إستخباراتية حول نشاط المفتي وعناصره أنظر إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص 103-125. معلومات حول نشاط المفتي وفي سوريا ولبنان تم تلقيها أيضاً بانتظام من القنصل البريطاني في بيروت ودمشق (Retreat from the Mandate. pp. 55)

40. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 268-270. Retreat from the Mandate. pp. 54, 61-62.

41. المصدر نفسه، ص 218.

42. المصدر نفسه.

43. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثالث، ص 351.

44. B.D.F.A. Vol. 13. pp. 16 – 17.

45. يعقوب رؤوفيني، ص 149.

46. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 9، 166، شهادة ميشو إيدولوفيتس، الذي خدم في وحدة شرطة الإنتداب التي حرست السياج الحدودي بين إسرائيل ولبنان بعد إقامته. بحسب شهادته أخرج كل عناصر الشرطة اليهود من قطاع الحدود اللبنانية مع إندلاع الحرب العالمية الثانية وتوزعوا على وحدات شرطية أخرى في إسرائيل.

47. براخا حباس، إعداد، بناة الأسيجة في الشمال (تل أبيب: إصدار مركز الشباب التابع للهستدورت العاملة في إسرائيل، 1939)، ص 38. فيما يلي: براخا حباس.
48. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثالث، ص 86.
49. فريدريك هوف، ص 46.
50. يغآل أيال، ص 307.
51. شموئيل ستامبلر، «السياج في الشمال»، من الدكتور مردخاي ناؤور، إعداد، أيام السور والبرج، 1936-1939 (القدس: يد بن تسفي، 1987)، ص 79. فيما يلي: شموئيل ستامبلر. يغآل أيال، ص 283-286. أنظر ايضاً أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 80. 150، شهادة شمعون أفيدان، الذي كان خلال فترة «الثورة العربي» قائد فصيل في السرية الميدانية في الجليل. وقد اعترف أفيدان بأنه لم يكن للسياج قيمة كبيرة باعتباره حاجزاً أمنياً، لكنه أحصى مزايا أخرى إستفاد منها المشروع الإستيطاني نتيجة بناء السياج.
52. إلحنان أورن، السياسة الإستيطانية في الجليل، ص 795.
53. براخا حباس، ص 27، 111، 118.
54. يغآل أيال، ص 286.
55. شموئيل ستامبلر، ص 161.
56. فريدريك هوف، ص 47. يغآل أيال، ص 307.
57. إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، ص127-128.
58. أنظر على سبيل المثال: B.D.F.A. Vol. 13. pp. 44–47
59. فريدريك هوف، ص 47، الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5574، تقرير القسم السياسي في بيروت، 26 آب، 1938. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 268-270.
60. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 5574/ 25-S، رسالة من بيروت، 26 آب، 1939.
61. البرفيسور يهودا فالخ، «ملاحظات حول الإستراتيجية الأمنية للإستيطان الصهيوني» من أربيه بيالكوف، إعداد، الإستيطان وحدود دولة إسرائيل (إفعال: الكيبوتس الموحد، 1975)، ص 32-36.
62. خصائص الحدود بين إسرائيل ولبنان، حسبما صيغت في تقرير لجنة تنظيم قوات الأمن في الدولة العبرية، التي أنشئت من قبل الوكالة والـ»هاغاناه» (15 آيار 1938). من: يوسف هيلر، الصراع على الدولة، السياسة الصهيونية بين عامي 1936—1948 (القدس: مركز زلمان شازار، 1985) ص 230. فيما يلي: يوسف هيلر.
63. تاريخ الـ«هاغاناه»، الجزء الثاني، قسم الثاني، ص 872.
64. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/2956، رسالة من بن غوريون إلى الصندوق القومي، 27 كانون الأول، 1937.
65. موشيه ديان، معالم في الطريق، سيرة ذاتية (تل أبيب، إصدار عيدنيم ودفير، 1976)، 38 . فيما يلي: موشيه ديان، معالم في الطريق.
66. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الثالث، ص 82، حول حديث شاريت-باترشيل أنظر أيضاً: الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/2956.
67. المصدر نفسه، ص 81-82.

68. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/2956. رسالة من السكرتير الرئيسي لإدارة الوكالة، 14 آذار 1938، بخصوص حديث باترشيل-شاريت في 9 آذار.
69. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، ب S-100/23، بروتوكولات إدارة الوكالة اليهودية، الجزء 23، جلسة إدارة الوكالة في 20 نيسان 1938، تقرير موشيه شاريت حول الصعوبات التي واجهها إنشاء حانيتا من جانب سلطات الإنتداب.
70. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3156. تقرير (رؤوفين) زسلاني (شيلواح) إلى موشيه شرتوك، 21 نيسان، 1938.
71. المصدر نفسه.
72. حول علاقات حسن الجوار التي بدأت تنسج بين حانيتا وجيرانها العرب في الأسابيع الأولى لإقامتها، أنظر الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/2956، «تقرير حول علاقات حانيتا مع جيرانها»، نيسان 1938.
73. جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 303.
74. B.D.F.A. Vol. 13. pp. 420–421
75. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/10098. عرض داخلي للصحافي (مناحيم) كبليوك أمام أعضاء صحيفة «دفار» حول الوضع السياسي بين العرب، 18 تشرين أول، 1948.
76. يهودا سلوتسكي، إعداد، كتاب تاريخ الـ«هاغاناه»، من الصراع إلى الحرب (تل أبيب، عام عوفيد، 1972)، الجزء الثالث، القسم الأول، ص 96. فيما يلي: تاريخ الـ»هاغاناه»، الجزء الثالث، القسم الأول.
77. ل. هيرشوفيتش، الرايخ الثالث والشرق العربي (مرحافيا: مكتبة هابوعليم، 1965)، ص 198-199. فيما يلي: هيرشوفيتش.
78. أهوفيا ملخين وإيلي شألتيئيل، إعداد، موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1940-1942 (تل أبيب، عام عوفيد، 1979)، الجزء الخامس، ص 104. فيما يلي: موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الخامس.
79. هيرشوفيتش، ص 112. جذور الزنبق، الجزء الأول، ص 310. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/205، تقرير دافيد هاكوهين حول التعاون الإستخباراتي مع البريطانيين كُتب عام 1944. فيما يلي: تقرير دافيد هاكوهين. تجدر الإشارة إلى أنه قبل نحو سنتين من ذلك قدّرت لجنة تابعة للوكالة والـ«هاغاناه» شُكلت من أجل تنظيم قوات الأمن في الدولة العبرية العتيدة أنه من غير المتوقع حصول حرب على الحدود اللبنانية وإنما تسلل عصابات فحسب (يوسف هلير، ص 230).
80. تقرير دافيد هاكوهين.
81. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الخامس، ص 94، 103، 104.
82. المصدر نفسه، ص 110.
83. مقابلة مع غدعون رفائيل. أفاد بأنه في تلك الفترة خدم قائداً لوحدة إسرائيلية كانت قاعدتها في دمشق ومهمتها العمل من أجل جعل هبوط القوات الألمانية في الصحراء السورية صعباً، على سبيل المثال من خلال تحديد عملاء ألمانيا وسط البدو.
84. هيرشوفيتش، ص 184-185. تاريخ الـ«هاغاناه»، الجزء الثالث، القسم الأول، ص96.
85. تاريخ الـ«هاغاناه»، الجزء الثالث، القسم الأول، ص 79. يوآف غالبر، «متسادا»، الدفاع عن أرض

إسرائيل في الحرب العالمية الثانية (القدس: إصدار جامعة بار إيلان 1990)، ص 31. فيما يلي: يوآف غالبر «متسادا».

86. تقرير دافيد هاكوهين، يوآف غالبر، «متسادا»، ص31.
87. S-25/1516، برقية من م. ش (موشيه شاريت) إلى حاييم (فايتسمان)، 10 أيار، 1941.
88. S-25/1516، برقية من م. ش (موشيه شاريت) إلى ح (حاييم فايتسمن)، 17 أيار، 1941، فيما يلي: برقية شاريت إلى فايتسمان، 17 أيار، 1941.
89. S-25/1839، كلام موشيه شاريت في إجتماع اللجنة التنفيذية الصهيونية المصغرة في القدس، 17 حزيران، 1941. فيما يلي: إجتماع اللجنة التنفيذية الصهيونية المصغرة، 17 حزيران، 1941.
90. برقية شاريت إلى فايتسمان، 17 أيار، 1941.
91. دافيد يسرائيلي، الرايخ الألماني وأرض إسرائيل، قضايا إسرائيل في السياسة الألمانية في سنوات 1889-1945 (رمات غان: جامعة بار إيلان، قسم التاريخ العام، 1974)، ص 237.
92. من كلام موشيه شاريت في إجتماع اللجنة التنفيذية الصهيونية المصغرة، 17 حزيران، 1941. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الخامس، ص 197. عن المخاوف من إخلاء المنطقة الواقعة شمالي روش بينا من قبل البريطانيين خلال الثورة الدرزية عام 1925، أنظر: كيش، أجندة إسرائيلية، الجزء الاول، ص 235.
93. المصدر نفسه.
94. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/22352، حديث بين م. ش (موشيه شاريت) وبين البولندي (جورج بولوك، رئيس الـS.O.E في الشرق الأوسط)، 30 نيسان، 1941. فيما يلي حديث شاريت-بولوك.
95. المصدر نفسه.
96. المصدر نفسه.
97. برقية من م. (موشيه شاريت) إلى ل. (أرتور لوراي، ممثل القسم السياسي) في نيويورك، 5 حزيران 1941.
98. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3872، تقرير من ع. د (عزرا دانين) إلى ر. ز (رؤوفن زسلاني) حول اجتماع عُقد مع ممثلي المستوطنات في الجليل الأعلى، 11 آب، 1940.
99. أوري بيرنر، نحو جيش يهودي مستقل، الكيبوتس الموحد في الـ«هاغاناه» 1939-1945 (تل أبيب: يد تفناكين، إصدار الكيبوتس الموحد، 1985)، ص 80. فيما يلي: أوري بيرنر.
100. المصدر نفسه، يعقوب تسور، حرب يوم (القدس: كتار، 1973)، ص 116.
101. المصدر نفسه، ص 80-81.
102. المصدر نفسه، ص 80.
103. المصدر نفسه، ص 80-81.
104. من كلام موشيه شاريت في جلسة اللجنة التنفيذية الصهيونية المصغرة، 17 حزيران، 1941.
105. المصدر نفسه، أوري بيرنر، ص 81-82. إفادة (هاتفية) لـ أوري هوروفيتش من كفار غلعادي إلى رؤوفين أرليخ، 15 تشرين الثاني 1996. فيما يلي: إفادة أوري هوروفيتش، 15 تشرين الثاني، 1996.
106. المصدر نفسه، أوري بيرنر، ص 82. كلام (إسحاق) بن تسفي في جلسة اللجنة التنفيذية الصهيونية

المصغرة، 17 حزيران، 1941.

107. كلام (أهارون) تسيزلينغ في جلسة اللجنة التنفيذية الصهيونية، 17 حزيران، 1941. إفادة أوري هوروفيتش، 15 تشرين الثاني 1996. بحسب إفادة هوروفيتش بقي في المطلة نحو ثمانية أشخاص من سكان المكان. ويشير هوروفيتش أنّ قوة سنغالية وصلت حتى مشارف المطلة، لكنها لم تدخل إليها، ربما بسبب وجود إليعازر كرول ورجاله. كرول ورجاله بقوا في المطلة حتى 19 حزيران. في ذلك اليوم وصلت إلى المكان مجموعة الـ«بالماخ» (حوالي 10-15 شخصاً) وبقيت هناك حتى 25 حزيران مع نحو تسعة أشخاص آخرين (حراس كفار غلعادي وسكان المكان). يهودا باور، الدبلوماسية والحركة السرّية في السياسة الصهيونية 1939-1945»، (مرحافيا: مكتبة بوعاليم، 1966)، فيما يلي: يهودا باور.
108. من كلام (أهارون) تسيزلينغ (عضو القيادة القطرية لـ «هاغاناه») وموشيه شاريت في جلسة اللجنة التنفيذية الصهيونية المصغرة، 17 حزيران، 1941. في اليوم التالي، قيل لموشيه شاريت إن مصدر الخوف هو قافلة سيارات نقلت مؤونة إلى القوات في الجبهة. القافلة إصطدمت بقوة فرنسية قامت بمهاجمتها. السرية إنسحبت بشكل غير منظم إلى المطلة ومن هناك إلى روش بينا حيث انضمّت إليها مجموعات من الجنود. خلال فرار السرية أخلي أيضاً عدد من محطات الشرطة في الشمال بما فيها محطة الشرطة في المطلة.
109. المصدر نفسه.
110. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/205، تقرير رؤوفين زسلاني (شيلواح) حول التعاون الإستخباراتي مع قوات الحلف. وقد عُرض التقرير خلال إجتماع شارك فيه موشيه شاريت، 27 تشرين الثاني، 1944. فيما يلي: تقرير رؤوفين شيلواح.
111. حغاي إيشيد، مؤسسة رجل واحد، ص 68-69، جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 467-470.
112. يوحنان رتنر، حياتي وأنا (القدس وتل أبيب: إصدار شوكان، 1978)، ص 315-316. شاؤول دغان، خطة الشمال (تل أبيب: مركز تاريخ قوة الحماية التابعة للـ«هاغاناه» الذي يحمل إسم يسرائيل غليلي ووزارة الأمن، الإصدارات، 1994)، ص 25-23.
113. المصدر نفسه، تاريخ الـ«هاغاناه»، الجزء الثالث، القسم الأول، ص 361-360.
114. المصدر نفسه، ص 318-319، المصدر نفسه، ص 26.
115. تقرير دافيد هاكوهين.
116. جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 470-472.
117. تقرير دافيد هاكوهين. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/22628، تقارير إستخباراتية باللغة الإنجليزية بقلم رؤوفين شيلواح، في بداية الأربعينيات. تُركز هذه التقارير على مواضيع محط اهتمام من قبل البريطانيين ورجال ديغول. فيما يلي : تقارير إستخباراتية باللغة الإنجليزية لرؤوفين شيلوح.
118. تقارير إستخباراتية بالإنجليزية لرؤوفين شيلوح.
119. تقرير دافيد هاكوهين.
120. يوآف غالبر، تاريخ التطوع، حاملو الراية، رسالة المتطوعين للشعب اليهودي (القدس: إصدار يد إسحاق بن تسفي، 1983)، الجزء الثالث، ص 141. فيما يلي: يوآف غالبر، تاريخ التطوع، الجزء الثالث.
121. تقرير دافيد هاكوهين. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/8913، تبادل برقيات بين موشيه شرتوك والدكتور فايتسمان الذي أقام في لندن، وبين موشيه شرتوك ومكتب الوكالة في لندن، في شهري أيلول وكانون الأول، 1940.

122. تقرير دافيد هاكوهين، حان الوقت الكلام (تل أبيب: عام عوفيد، 1974)، ص 148. فيما يلي: دافيد هاكوهين، حان الوقت للكلام.
123. المصدر نفسه.
124. المصدر نفسه، نماذج لمنشورات باللغة الفرنسية والعربية أنظر الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/8912.
125. طوبيا أرزي «حول النشاط في سوريا الفيشية»، من: زروففل غلعاد، إعداد، الدرع الخفي، من الأنشطة السرية في أرض إسرائيل خلال الحرب العالمية الثانية (القدس: إصدار الوكالة اليهودية، 1952)، ص 78–79. فيما يلي: الدرع الخفي. فيما يلي: طوبيا أرزي.
126. تقرير دافيد هاكوهين.
127. طوبي أرزي.
128. جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 476. دافيد هاكوهين، حان الوقت للكلام، ص 159.
129. تقرير دافيد هاكوهين. تقرير رؤوفين شيلواح. يغآل ألون، «الخطة السورية» من الدرع الخفي، ص 158.
130. يعقوب مركوفتسكي، الوحدات البرية الخاصة التابعة للـ«بالماخ» (تل أبيب: وزارة الأمن، 1989) ص 46. يرتكز مركوفتسكي على تقرير يغآل ألون الذي بحسب التلمحيات الموجودة فيه، قُدِّم ما بين صيف 1943 وصيف 1944.
131. تقرير دافيد هاكوهين. جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 471–472.
132. المصدر نفسه.
133. المصدر نفسه. تقرير رؤوفين شيلواح، جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 471–472.
134. المصدر نفسه، جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 472.
135. المصدر نفسه. معلومات إستخباراتية حول حجز أماكن للسياح الألمان في فندق متروبول أنظر: أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 80/47/6 ملف إلياهو غولوماف، أخبار عن العرب، 1931–1946.
136. تقرير دافيد هاكوهين.
137. تقرير رؤوفين شيلواح.
138. جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 469.
139. المصدر نفسه.
140. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، تقارير أ (إلياهو) أفشتاين إلى م (موشيه) شرتوك، 29 حزيران و 1 تموز، 1940. أنظر أيضاً، أهوفيا ملخين وإيلي شألتيئيل (إعداد). موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1940–1942 (تل أبيب: عام عوفيد، 1979)، الجزء 5، ص 110.
141. تقرير دافيد هاكوهين.
142. Foreign Relations of the United States. 1940. P. 895.
143. جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 474.
144. حديث شاريت–بولوك.
145. يوآف غالبر، تاريخ التطوع، الجزء الثالث، ص 141.
146. حديث شاريت–بولوك. تقرير دافيد هاكوهين. أشار دافيد هاكوهين في تقريره إلى أنه لم يكن هناك أي هدف عسكري تم الحفاظ عليه بحرص وبوسائل متعددة مثل المصافي في طرابلس. إسحاق سديه، سجلات، حرب غير روتينية (تل أبيب: إصدار المجموعة الموحدة، 1990)، الجزء الثالث، ص 95.

فيما يلي: إسحاق سديه.
147. دافيد هاكوهين، حان الوقت الكلام، ص 166.
148. حول المساعي لتحديد آثار القوة التي كانت موجودة على متن القارب والمعلومات التي وصلت بشأنهم أنظر: الأرشيف الصهيوني الرئيسي، Z-25/6031.
149. تقرير دافيد هاكوهين. دافيد هاكوهين، حان الوقت للكلام، ص 166.
150. إسحاق سديه، «مهمة البحارة الـ23»؛ موشيه شرتوك، «رسالة إلى القيادة البريطانية في الشرق الأوسط»، 9 أيلول 1941. من: الدرع الخفي، ص 89–90.
151. إسحاق سديه، ص 96. حول السجال بين دافيد هاكوهين وإسحاق سديه حول مهمة البحارة الـ 23 أنظر أيضاً: تسفيكا درور، قائد دون عضلات، ص 194–195.
152. دافيد هاكوهين، حان الوقت الكلام، ص 172. يشير دافيد هاكوهين في كتابه إلى أنّ المصافي في طرابلس سقطت بكاملها بأيدي الإنكليز خلال احتلال سوريا ولبنان دون أن تدمّر من قبل الفرنسيين.
153. يهودا باور، ص 132.
154. تقرير دافيد هاكوهين.
155. المصدر نفسه.
156. المصدر نفسه.
157. يهودا باور، ص 133–134.
158. المصدر نفسه، ص 134.
159. إسحاق سديه، ص 88.
160. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/22352، «عروض للعمل» نقلت بإسم «البولندي» (جورج بولوك) على ما يبدو إلى رؤوفين شيلواح، 26 أيار، 1941.
161. تقرير دافيد هاكوهين، يهودا باور، ص 134.
162. الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/22352، تقرير نُقل إلى (رؤوفين) شيلواح، 28 أيار، 1941.
163. يهودا باور، ص 135.
164. شبتاي تبات، موشيه ديان (القدس وتل أبيب: شوكان، 1917)، ص 209. تقارير مفصلة لـموشيه ديان ويغآل ألون حول نشاط القوات الخاضعة لإمرتهم أنظر، زروففل غلعاد، إعداد، كتاب الـ«بالماخ» (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1956)، الجزء الأول، ص 86–99.
165. المصدر نفسه، ص 209، 211–215. أنظر أيضاً إفادة ديان، أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه». 0042/025.
166. كلام (موشيه) شاريت في جلسة اللجنة التنفيذية الصهيونية المصغرة، 17 حزيران، 1941.
167. بن يهودا (عفدا)، «تخريب في جبهة العدو الخلفية» من: الدرع الخفي، ص 156. أنظر أيضاً: تقرير دافيد هاكوهين. تقرير رؤوفين شيلواح. تاريخ الـ«هاغاناه». الجزء الثالث، القسم الأول ص 367.
168. جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 495–496.
169. يهودا باور، ص 137.
170. تاريخ الـ«هاغاناه»، الجزء الثالث، القسم الأول، ص 367. يوآف غالبر، «متسادا» ص 37.
171. يسرائيل بار، «الرؤية الإستراتيجية» من: درع مخفي، 22–23.

حواشي الفصل الرابع

1. أنظر أيال زيسر، ص 207-214.
2. المصدر نفسه، ص 79.
3. أبراهام سيلاع، مسألة إسرائيل في المنظومة العربية منذ إقامة الجامعة العربية حتى إجتياح الجيوش العربية أرض إسرائيل 1945-1948. (أطروحة لنيل شهادة «دكتوراه في علم الفلسفة»، جامعة القدس، 1982)، ص 128. فيما يلي: أبراهام سيلاع.
4. أيال زيسر، ص 232.
5. إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، الجزء الثاني (أ)، ص 89-88.
6. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9025، تقرير إلياهو أفشتاين (إيلات) إلى أعضاء اللجنة التنفيذية التابعة للوكالة حول حديثه مع جورج حكيم، مستشار المفوضية اللبنانية في واشنطن، 3 تشرين أول، 1947.
7. أنظر التقارير الإستخباراتية الصادرة عن مصلحة الأخبار العربية: أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/27، تقرير من «تلمي»، 25 آب 1947 : أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 1. 105/215، تقرير من «مركز/602» حول خطاب أحمد بك في منزل القاوقجي، 21 كانون الثاني، 1948.
8. وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، 1973)، ص 543. فيما يلي: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني.
9. المصدر نفسه، ص 546.
10. أيال زيسر، ص 213.
11. المصدر نفسه، ص 233.
12. المصدر نفسه، ص 211.
13. أبراهام سيلاع، ص 257.
14. المصدر نفسه، ص 332.
15. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/27، تقرير إستخباراتي صادر عن مصلحة الأخبار العربية يرتكز على جولة في قرى الجنوب اللبناني، 8 آب، 1947.
16. النهار، 22 شباط، 1948، من: موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 198.
17. إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، الجزء الثاني (أ)، ص 463-462. دافيد هوروفيتش. في بعثة دولة ناشئة (القدس وتل أبيب: شوكان، 1951)، ص 262.
18. أبراهام سيلاع، ص 556-557، 597.
19. حول تحديد أهداف «جيش الإنقاذ» أنظر أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1/57/64، أمر عملية خاصة لقائد منطقة حيفا صدر من قبل «القيادة العامة للقوات الفلسطينية» (في دمشق)، 28 آذار، 1948.
20. وزارة الأمن وأرشيف الجيش الإسرائيلي، «جيش الإنقاذ» خلال فترة حرب الإستقلال (1948)، فهرس الوثائق (تل أبيب: وزارة الأمن)، 1962، ص 3. فيما يلي: «جيش الإنقاذ» خلال حرب الإستقلال.
21. المصدر نفسه.

22. أرشيف الإستخبارات حاوية 14، ملف 22، تقارير إستخباراتية حول العلاقات بين النظام اللبناني وبين القاوقجي بعد الحرب.
23. موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 196.
24. بحسب استطلاع الصحف اللبنانية، وصل عدد المتطوعين اللبنانيين في 29 كانون الثاني 1948، إلى نحو 2.230 رجل، الأغلبية الساحقة من منطقة بيروت (أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/138). هذا العدد كان «على الورق» فحسب.
25. شموئيل سيغف، ترجمة، من وراء الكواليس، اللجنة البرلمانية العراقية حول الحرب في إسرائيل (تل أبيب، معرخوت، 1954)، ص 55، 92-91. فيما يلي: من وراء الكواليس. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/611، أطروحة الرائد نتان شور والرائد كارل كوسمان، الجيش السوري واللبناني في حرب التحرير (تل أبيب: قسم التاريخ في هيئة الأركان، 1954)، فيما يلي: نتان شور وكارل كوسمان.
26. تقرير من مصلحة الأخبار إستند إلى عميل عربي أُرسل إلى لبنان حدد أن «القاوقجي لديه مئات الرجال من بعلبك، من حثالة الناس، بعضهم مجرم. السلاح قليل ولا يوجد مال. لا يوجد خطر غزو فوري». من: يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 702.
27. نتان شور وكارل كوسمان.
28. United Nations, Security council official Records, lake Success. New York : 1948. third year. supplement for May 1948. Document S / 710. Memorandum dated 2 February 1948. from the Jewish Agency for Palestine. p. 10.

فيما يلي: تقرير الوكالة لمجلس الأمن، 2 شباط 1948. فيما يلي: United Nations S.C.O.R., supplement for May 1948.

29. مذكرات القاوقجي، ص 146، 161، 166. موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 197.
30. «جيش الإنقاذ» في حرب الإستقلال، ص 16، 14، 15، 27، 29. أرشيف الجيش الإسرائيلي 1/57/528، وثائق غنمت من الكتيبة اللبنانية في «جيش الإنقاذ».

United Nations S.C.O.R., Supplement for May 1948. memorandum dated 13 March 1948. from the Jewish Agency for Palestine. p. 27.

31. المصدر نفسه.
32. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 2. 105/216، تقرير إستخباراتي صادر عن مصلحة الأخبار العربية- تقرير من «جوني»، 20 نيسان 1948. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 3. 105/216. ملخص مصلحة الأخبار العربية حول دخول مقاتلين أجانب إلى إسرائيل. 15 نيسان 1948. فيما يلي: ملخص مصلحة الأخبار حول دخول مقاتلين أجانب إلى إسرائيل. موقف لبنان من القضية الفلسطينية ص 220.
33. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1/57/516، وثائق غُنمت من الكتيبة اللبنانية في «جيش الإنقاذ». قائد الكتيبة اللبنانية، رغم أنه خاضع لـ «لواء اليرموك الأول» وقيادة «جيش الإنقاذ»، إلا أنه في الواقع، وخلال الأوقات التي تعرض فيها لضغوط توجّه مباشرة إلى الجيش اللبناني أو الى الحكومة اللبنانية. هكذا على سبيل المثال، عندما كان هناك نقص بالأسلحة والذخيرة خلال الهجوم الذي

نفَذ على الكتيبة اللبنانية في منطقة مغار، في 16 آب 1948، توجه قائد الكتيبة مباشرة إلى رئيس الحكومة اللبنانية طالباً المساعدة. (المصدر نفسه).

34. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1/57/348، وثائق غُنمت من الكتيبة اللبنانية في «جيش الإنقاذ».

35. موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 215.

36. «جيش الإنقاذ» خلال حرب الإستقلال، ص 44. ملخص مصلحة الأخبار حول دخول مقاتلين أجانب إلى إسرئيل.

37. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 1. 105/215، تقرير إستخباراتي صادر عن مصلحة الأخبار العربية، 23 كانون الثاني، 1948.

38. ملخص مصلحة الأخبار حول دخول مقاتلين أجانب إلى إسرائيل. غرشون ريفلين، الدكتور إلحنان أورن، إعداد، دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، حرب الإستقلال 1948-1949 (تل أبيب: وزارة الأمن، 1982)، الجزء الأول، ص 242، فيما يلي: دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الأول، الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3999، تقرير حول «جيش الإنقاذ لإسرائيل». فيما يلي: «جيش إنقاذ أرض إسرائيل». أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/216.3، 1. 105/216، 105/62. تقارير مصلحة الأخبار العربية لشهري آذار-يسان 1948 حول دخول مقاتلين أجانب لإسرائيل.

39. أبراهام سيلاع، ص 459.

40. أرشيف تايخ الـ«هاغاناه»، 105/352، من: تقرير حادثة محمد حسين صرابي، جندي سوري وقع في الأسر في معركة يحيعام، 21 كانون الثاني 1948. أرشيف الجيش الإسرائيلي 922/75/648، غرشون غلعاد «تاريخ قوات الإنقاذ»، ص 131 - 132. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الأول، ص 242.

41. بيان موشيه شاريت أمام مجلس الأمن، نيويورك، 27 شباط 1948. من: موشيه شاريت، على بوابة الأمم (1946-1949) (تل أبيب: عام عوفيد، 1966). ص 160. فيما يلي: على بوابة الأمم.

42. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1/57/271. أمر تحرك إلى قائد الكتيبة الدرزية شكيب وهاب. تقارير إستخباراتية إستُلمت من مصلحة الأخبار العربية في نيسان 1948 أشارت إلى دخول الكتيبة عبر بنت جبيل والمالكية إلى إسرائيل. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/62، 105/216.3، تقارير إستخباراتية في 6 نيسان و 23 نيسان، 1948.

43. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، أ/105/26، تقرير إستخباراتي لمصلحة الإستخبارات العربية حول زيارات إلى مقر قيادة القاوقجي في زحلة، 16 أيلول، 1947.

44. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/27، تقرير إستخباراتي لمصلحة الأخبار العربية، 25 أيلول، 1947.

45. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1/57/810/ع، تقرير إستخباراتي لمصلحة الإستخبارات العربية، 27 شباط، 1948.

46. تقرير إستخباراتي في 9 كانون الثاني 1948، من: أرشيف يد تفناكين، لواء م. 25، ملف 2، حاوية 48، «غوش زفولون في حرب الإستقلال». فيما يلي: غوش زفولون في حرب الإستقلال.

47. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/8996، النشاطات العسكرية في إسرائيل بحسب الصحف العربية 26 نيسان، 1948.

48. الحج محمد نمر الخطيب، «ما بعد الكارثة»، من: النقيب، س. صباغ، ترجمة، في أعين العدو. ثلاثة تقارير عربية حول حرب التحرير (تل أبيب: معرخوت، 1954). ص 18-20. فيما يلي: ما بعد الكارثة.

49. المصدر نفسه، ص 18-19.

50. حول مناورات الجيش السوري قرب الحدود الإسرائيلية في تشرين أول 1947. أنظر: أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» 105/128. تقرير شعبة الإستخبارات/ الإستخبارات في هيئة الأركان، «الجيش السوري في إسرائيل» 1 تشرين أول، 1948.

51. أبراهام سيلاع، ص 364-365. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 696.

52. مذكرة بن غوريون في 14 أكتوبر 1948. من: دافيد بن غوريون، نبضات دولة (ذكريات من التراث: آذار-تشرين الثاني 1947)، (تل أبيب: عام عوفيد، 1993)، ص 405. فيما يلي: بن غوريون، نبضات دولة.

53. يوآف غالبر، جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 696.

54. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/138، النشاطات العسكرية في إسرائيل بحسب الصحف العربية، 29 كانون الثاني، 1948.

55. المصدر نفسه.

56. بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الأول، ص 242.

57. بيان موشيه شاريت أمام مجلس الأمن، 27 شباط 1948، من: على بوابة الأمم، ص 160.

58. بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الأول، ص 242.

59. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 481/49/66، تقارير الهيئة القطرية للـ«بالماخ» بين 11 كانون الأول 1947 و 9 شباط 1948، وفي 21 كانون الثاني، 1948.

60. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 1. 105/216، تقارير إستخباراتية لمصلحة الأخبار العربية في 5 و7 آذار، 1948.

61. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 3. 105/216، تقرير إستخباراتي لمصلحة الإستخبارات العربية في 6 نيسان، 1948.

62. مقابلة منحها شموئيل (مولا) كوهين، قائد الكتيبة الثالثة في الـ«بالماخ»، إلى أوري ميلشتاين، حول معارك النبي يوشع وعملية «يفتاح»، 23 آب 1981، من: أرشيف يد تفناكين، لواء 25/م/ حاوية 45/ملف 5.

63. الوصف مفصل للحرب على راموت نفتالي موجود في كتاب فردا شولمان، راموت نفتالي في المعركة. بحسب فردا شولمان إحتشد في بداية أيار، في المعسكر البريطاني المهجور وفي قرى النبي يوشع وقدَس، مئات السوريين واللبنانيين بمساعدة سلاح المدفعية، وبرئاسة ضابط من «جيش الإنقاذ». تصف شولمان كيف حاولت وحدة الكومندوس بقيادة ضابط سوري السيطرة على أحد المواقع صباح 1 أيار، فأجبرتها مجموعة من المدافعين على الفرار قبل الهجوم وعثرت في المكان على ضابط سوري مصاب. فردا شولمان، راموت نفتالي في المعركة (إصدار الكيبوتس الموحد، 1984)، ص 21، 43.

64. يروحام كوهين، في وضحِ النهار والعتمة (تل أبيب: إصدار عميكام، 1969)، ص 117. فيما يلي يروحام كوهين. أنظر أيضاً تاريخ أرشيف الـ«هاغاناه»، 105/94، تقرير يومي للواء «يفتاح» في 5 أيار 1948، أفيد فيه أن الجيش السوري وعرب المحيط شاركوا في الهجوم على راموت نفتالي.

65. يوآف غالبر، «إجتياح الجيوش العربية في 15 أيار 1948» من: بنحاس غينوسر، محرر، تأملات في قيام إسرائيل (سديه بوكر: إصدارات جامعة بن غوريون في النقب، 1993)، الجزء الثالث، ص 63. فيما يلي: يوآف غالبر، إجتياح الجيوش العربية. صورة الوضع الخاطئة التي نقلت أيضاً إلى القيادة

السياسية أدت إلى إرسال موشيه شاريت برقية عاجلة إلى رئيس مجلس الأمن جرى نشرها بين أعضاء مجلس الأمن كوثيقة تابعة للأمم المتحدة جاء فيها أن قوات الجيش اللبناني تهاجم مستوطنات يهودية في الجليل الشمالي-الشرقي. غداليا يوغاف، إعداد، شهادات سياسية ودبلوماسية، كانون الأول 1947- أيار 1948 (القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة والهستدروت الصهيوني العالمي، 1980)، ص 711. فيما يلي: شهادات سياسية، كانون الأول 1947-أيار 1948.

66. تحليل أسباب الإستراتيجية الدفاعية. أنظر: أوري ميلشتاين، تاريخ حرب الإستقلال، الشهر الأول (تل أبيب: زمورا بيتان، 1989)، الجزء الثاني، ص 84. فيما يلي: أوري ميلشتاين، الجزء الثاني.
67. مائير بعيل، من الـ«هاغاناه» إلى جيش الدفاع (تل أبيب: زمورا بيتان، مودن، 1979)، ص 300. فيما يلي: مائير بعيل.
68. الدكتور زهافا أوسفيلد، ولادة جيش، مراحل رئيسية في بناء الجيش ووزارة الأمن بقيادة دافيد بن غوريون (تل أبيب: وزارة الأمن، 1994)، الجزء الأول، ص 327. فيما يلي: الدكتور زهافا أوسفيلد.
69. أوري ميلشتاين، تاريخ حرب الإستقلال، الإجتياح الأول (تل أبيب: زمورا بيتان، 1989)، الجزء الثالث، ص 223-224، 230. فيما يلي أوري ميلشتاين، الجزء الثالث. زروففل غلعاد، إعداد، كتاب الـ«بالماخ (تل أبيب: الكيبوتس الموحد 1953)، الجزء الثاني، ص 117 ،131، دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الأول، ص 245.
70. تسادوق إيشيل، لواء «كرملي» في حرب التحرير (تل أبيب: معرخوت 1973)، ص 42-43، 45-51، فيما يلي: تسادوق إيشيل، شبكات الـ«هاغاناه» في حيفا، ص 338-339. أنظر أيضاً: عقب الكارثة، ص 18-20.
71. إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، واشنطن 1945-1948 (تل أبيب، عام عوفيد، 1982)، الجزء الثاني (ب)، ص 647. فيما يلي: إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، الجزء الثاني (ب)، أنظر أيضاً حديث موشيه شاريت وإلياهو إيلات مع وزير الخارجية الأمريكية مارشال في واشنطن، 26 آذار 1948، شهادات سياسية، كانون الأول 1947- أيار 1948، ص 511. دافيد بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الأول، ص 291-292.
72. أنظر تقارير موشيه شاريت إلى مجلس الأمن في 27 شباط، وفي 1 نيسان 1948. على بوابة الأمم، ص 160، 166، 176.
73. المصدر نفسه، ص 180-183.
74. حاييم ليفنبرغ، «العلاقات الثنائية بين المفوض السامي، السير ألن كنينغهام، والملك عبد الله 1945-1948»، من: بنحاس غينوسر، إعداد، تأملات في قيام إسرائيل (سديه بوكر: إصدار جامعة بن غوريون في النقب، 1995)، الجزء 5، ص 30. فيما يلي: تأملات في قيام إسرائيل الجزء 5.
75. المصدر نفسه، ص 33-34.
76. الدكتورة خيرية قاسمية، إعداد، فلسطين في مذكرات القاوقجي 1936-1948 (لبنان، مركز الأبحاث ودار القدس 1975)، الجزء الثاني، ص 142-143. فيما يلي: مذكرات القاوقجي. بخصوص هوية «مستر أوليفر»- يتحدث إلياهو أفشتاين في تقرير في كانون الأول 1931 عن عضو في الكويكر كان يقيم في بيروت باسم «أوليفر»، وكان يهتم بتنسيق علاقات السلام بين العرب واليهود واعتُبر وسيطاً بريطانياً (الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3561). حاييم أرلوزوروف يكتب في مذكراته أنّ الاسم الكامل لعضو الكويكر كان دانيال أوليفر، إنكليزي ترأس مؤسسة خيرية أمريكية

في لبنان (في رأس المتن)، عاش وعمل بين العرب أربعين عاماً، وأقام علاقات ودّية مع فريدريك كيش وأيضاً مع المفتي، أنظر: حاييم أرلوزوروف، مذكرة القدس (تل أبيب: إصدار حزب عمال إسرائيل، 1949)، ص 269.

77. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 810/57/1/ع. تقرير إستخباراتي لمصلحة الأخبار، 13 نيسان 1948.

حواشي الفصل الخامس

1. أمين النافوري، «الجيش السوري في فلسطين، عام 1948». من: العماد مصطفى طلاس، رئيس طاقم المراقبين، واللواء ناصر الدين ناصر، رئيس الإدارة السياسية، من: مجلة الفكر العسكري (دمشق: الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري، 1979)، ص 12. فيما يلي: الجيش السوري في فلسطين، 1948.
2. جون ودافيد كمحي، على جانبي التلّة (تل أبيب: معرخوت، 1979)، ص 143-144. فيما يلي: جون ودافيد قمحي. الجيش السوري في فلسطين، 1948، ص12. مذكرات القاوقجي، ص 193. موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 199-200.
3. تحليل خطة الغزو والتغيير الذي طرأ فيها، أنظر: مقال للمقدم (في الإحتياط) الدكتور إلحنان أورن، «أهداف ونتائج في حرب الإستقلال»، معرخوت (تل أبيب)، 279-280، (أيار-حزيران 1981)، ص 17-18. حول خطة الغزو الجديدة وتمركز الجيشين السوري واللبناني فيها، أنظر أيضاً: الجيش السوري في فلسطين، 1948، ص 12-13.
4. Nafez Nazzal. P.6
5. موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 200.
6. مذكرات القاوقجي، ص 204-205. هذه العبوات بحسب ادعاء القاوقجي، فُككت مع وصول «جيش الإنقاذ» إلى جنوب لبنان لأن الجنرال شهاب، قائد الجيش اللبناني، لم يرَ فيها حاجة.
7. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/126، تقرير إستخباراتي لمصلحة الأخبار العربية، 16 آيار 1948.
8. جون ودافيد قمحي، ص 145. نتانئيل لورخ، أحداث حرب الإستقلال (رمات غان، مساده، 1966)، ص 186. فيما يلي: نتانئيل لورخ. إلحنان أورن ، المعارك على الجليل، ص 831.
9. أبراهام سيلاع، ص 592.
10. المصدر نفسه، ص 594، موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 220.
11. المصدر نفسه، ص 593. تقرير حول قرار الحكومة اللبنانية عدم إستخدام جيشها وراء الحدود اللبنانية-الفلسطينية. أنظر: أرشيف الدولة، قسم 2562/23، تقرير الأب جوزيف عواد حول زيارته إلى لبنان (نيسان-أيار، 1948)، من: رسالة غدعون روفر (رفائيل) إلى أرتور لوريا وأوفري (آبا) إيفين.
12. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» 105/126، تقرير إستخباراتي لمصلحة الأخبار العربية، 16 أيار، 1948.
13. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» 105/126، تقرير تنصت مصلحة الأخبار العربية على راديو بيروت، 12 حزيران، 1948.
14. أبراهام سيلاع، ص 594.
15. مذكرات القاوقجي، ص 202-203.

16. المصدر نفسه، ص 202.
17. المصدر نفسه، ص 203-204.
18. حول الجيش اللبناني عشية الإجتياح أنظر: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 553. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/138، تقرير إستخباراتي بحثي حول الجيوش العربية صدر على ما يبدو في هيئة الأركان، تحت عنوان «الجيوش العربية، الأردن، العراق، مصر، سوريا، لبنان، السعودية»، 25 أيار، 1948. فيما يلي: تقرير حول الجيوش العربية، 25 أيار 1948. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/138، وثيقة صدرت عن مصلحة الأخبار، رؤوس أقلام للتوضيح. المعطيات الموجودة في وثيقة مصلحة الأخبار حول الجيش اللبناني صحيحة لغاية بداية 1948. فيما يلي: رؤوس أقلام للتوضيح.
19. تقرير حول الجيوش العربية، 25 أيار، 1948.
20. رؤوس أقلام للتوضيح.
21. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/128، تقرير شعبة العمليات/ الإستخبارات في هيئة الأركان، «الجيش السوري في إسرائيل»، 16 آب، 1948.
22. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/765، محاضرة اللواء موشيه كرمل في دورة مدربي التاريخ العسكري، 15 حزيران، 1953. فيما يلي: محاضرة موشيه كرمل في دورة مرشدي التاريخ العسكري.
23. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص553.
24. نتان شور وكارل كوسمان.
25. المصدر نفسه.
26. أمين النافوري، «الجيش السوري في إسرائيل سنة 1948»، معرخوت (تل أبيب)، 279-280 (أيار-حزيران 1981)، ص 30-32. فيما يلي: أمين النافوري.
27. الجيش السوري في فلسطين، 1948، ص 15.
28. المصدر نفسه، ص 15. أمين النافوري، ص 31.
29. المصدر نفسه.
30. الجيش السوري في فلسطين، 1948، ص 16. الجدول الزمني لأمين النافوري يلائم بشكل مبدئي الجدول الزمني الموجود في مفكرة جندي سوري تابع لإحدى وحدات لواء 1 السورية، ووجد في دبابة سورية سُرقت من دغانيا ب، (تاريخ أرشيف الـ«هاغاناه»، 105-128). فيما يلي: مذكرة جندي سوري.
31. نتان شور وكارل كوسمان. مذكرة جندي سوري.
32. المصدر نفسه.
33. أرشيف الدولة، قسم 2950/2، مسودة رسالة من وزير الخارجية إلى رئيس المحكمة العليا (في ردّ على سؤال: «هل لبنان هو دولة عدوّة؟»). كتبت الوثيقة على ما يبدو في النصف الأول من أيار، 1956.
34. United Nations. Security Council official Records, (Lake Success New York: 1948), Third year No.72, three hundred and first meeting. 22 May 1948. pp.14-16.
نص الإستبيان أنظر: Ibid. Document S/ 753 pp.90 -91

35. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/38، وثيقة شعبة العمليات/ 3 عُممت في هيئة أركان الـ«هاغاناه»، 9 أيار، 1948.
36. يروحام كوهين، ص 126-128.
37. «الإستعداد لـ 15 أيار»، من غوش زفولون في حرب الإستقلال.
38. يوآف غالبر، إجتياح الجيوش العربية، ص 46-62. تسادوق إيشيل، ص 49. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» 105/126، تقرير إستخباراتي لمصلحة الأخبار حول نيّة الجيش اللبناني مهاجمة حانيتا، 5 حزيران، 1948.
39. بن غوريون، أجندة الحرب أ، ص 395.
40. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» 105/24، تقارير لواء «يفتاح» إلى هيئة الأركان في 14 (؟) وفي 15 حزيران، 1948. فيما يلي: تقارير لواء «يفتاح». يوآف غالبر، غزو، الجيوش العربية، ص 59-60.
41. المصدر نفسه.
42. المصدر نفسه، تقارير لواء «يفتاح».
43. المصدر نفسه.
44. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/783، محاضرة يغآل آلون: «عملية يفتاح»، 14 نيسان 1958. فيما يلي: محاضرة يغآل ألون، «عملية يفتاح».
45. يغآل ألون، الجدار الرملي (تل أبيب: الكيبوتس الموحد 1969)، ص 74-75.
46. دافيد بن غوريون، دولة إسرائيل المتجددة (تل أبيب: عام عوفيد، 1969). الجزء الأول، ص 69-70. فيما يلي: دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول.
47. بروتوكول جلسة إدارة الشعب، تل أبيب، 25 نيسان، 1948، من: بروتوكولات إدارة الشعب 18/4/48-13/5/48 (القدس: أرشيف الدولة، أيار 1948). فيما يلي: بروتوكولات إدارة الشعب نيسان—أيار، 1948.
48. إلحنان أورن، «المعارك على الجليل في حرب الإستقلال» من: أراضي الجليل، الجزء الثاني، ص 821. فيما يلي: إلحنان أورن، المعارك على الجليل.
49. إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 822.
50. مائير بعيل، ص232.
51. المصدر نفسه، ص 304.
52. المصدر نفسه، ص 309.
53. إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 826. مائير بعيل، ص 309-313.
54. مائير بعيل، ص 313.
55. المصدر نفسه.
56. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2384/50/9، وثيقة هيئة الأركان/ شعبة العمليات في 11 أيار، 1948.
57. مائير بعيل، ص 313-314.
58. مقابلة مع اللواء (في الإحتياط) موشيه كرمل. الإعلامي: رؤوفين أرليخ، تل أبيب، 25 تموز 1996. فيما يلي: مقابلة موشيه كرمل لرؤوفين أرليخ. أنظر أيضاً: مقابلة اللواء (في الإحتياط) موشيه كرمل لروما أفيئيل، 16 أيلول 1986، (؟) من: أرشيف يد تفناكين لواء 125، حاوية 34، ملف 7.

59. المصدر نفسه.

60. المصدر نفسه. أنظر أيضاً كلام اللواء (في الإحتياط) موشيه كرمل في ندوة نظمت في 24 نيسان، 1991، من: أبراهام زوهر، إعداد، ندوة صدّ الغزو (15 أيار–11 حزيران، 1948) (رمات إفعال: مركز تاريخ قوة الحماية التابعة للـ«هاغاناه»، الذي يحمل إسم يسرائيل غليلي والجمعية الإسرائيلية للتاريخ العسكري قرب جامعة تل أبيب، تموز 1992)، ص 36. فيما يلي: كلام موشيه كرمل خلال الندوة.

61. المصدر نفسه.

62. موشيه كرمل، معارك الشمال (عين حرود: معرخوت وإصدار الكيبوتس الموحد، 1949)، ص 134. نتان شور وكارل كوسمان. تسادوك إيشيل، ص 171.

63. نتانئيل لورخ، ص 125–134.

64. مقابلة موشيه كرمل لرؤوفين أرليخ.

65. المصدر نفسه.

66. مذكرة نشاطات هيئة الأركان / شعبة العمليات. الجزء الأول، من: غوش زفولون في حرب الإستقلال. أنظر أيضاً: نتان شور وكارل كوسمان.

67. نتانئيل لورخ، ص 186.

68. محاضرة يغآل ألون حول عملية «يفتاح».

69. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/216، عملية «يفتاح».

70. نتان شور وكارل كوسمان.

71. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 24 أيار 1948. أنظر أيضاً: غرشون ريفلين والدكتور إلحنان أورن، إعداد، مذكرة الحرب، حرب الإستقلال 1948–1949 (تل أبيب: وزارة الأمن إصدار 1982)، الجزء الثاني، ص 454. فيما يلي دافيد بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الثاني.

72. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة 19 كانون الأول 1984، من: أرشيف الدولة، تقرير جلسات الحكومة المؤقتة 1948، الجزء 15. فيما يلي: جلسات الحكومة المؤقتة.

73. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة 26 أيار، 1984، من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء الأول. في جلسة الأمانة العامة لحزب عمال إسرائيل في 29 أيار، قال بن غوريون «إنّ المسيحيين في لبنان قد يحاربوننا بعد أسبوعين» (من: يميما روزنتل، إعداد، دافيد بن غوريون رئيس الحكومة الأول، مجموعة مختارة من الوثائق (1947–1963) (القدس : أرشيف الدولة، 1997) ص 37. فيما يلي : دافيد بن غوريون، مجموعة مختارة من الوثائق.

74. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 24 آب 1948. أنظر أيضاً: دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثاني، ص 454.

75. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة، 26 أيار، 1948. من جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء الأول. أنظر أيضاً: دافيد بن غوريون، مجموعة مختارة من الوثائق، ص 37.

76. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 24 أيار، 1948. أنظر أيضاً: دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثاني، ص 454.

77. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة 26 أيار 1948. من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء الأول. أنظر

أيضاً: دافيد بن غوريون مجموعة مختارة من الوثائق، ص 37.

78. المصدر نفسه.

79. دافيد بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الثاني، ص 470.

80. المصدر نفسه، ص 471.

81. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة، 30 أيار 1948. من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء الأول.

82. محاضرة يغآل ألون حول « عملية يفتاح».

83. مقابلة مع أوري يافيه الذي قاد الكتيبة الأولى والثالثة والرابعة للـ»بالماخ» حتى إندلاع حرب الإستقلال، وخلال الحرب عُيّن قائد لواء «عوديد». المحاوِر: أوري ميلشتاين، 13 آب 1980. من: أرشيف يد تفناكين لواء م 25، مجموعة 20، حاوية 42، ملف 6. فيما يلي: مقابلة مع أوري يافيه. أيضاً موشيه كرمل كان قلقاً من تخفيض عدد لواء «يفتاح» وقد ناقش هذه المسألة مع القيادة العليا، لكنه إقتنع أن التقليص هو لاعتبار وطني شامل ولا يمكن معارضة ذلك (مقابلة موشيه كرمل مع رؤوفين أرليخ).

84. إلحنان أورن، أهداف ونتائج في حرب الإستقلال، ص 18–19.

85. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 172/1950/121، جلسة هيئة الأركان في 1 حزيران، 1948.

86. المصدر نفسه. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 18 آب، 1948.

87. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثاني ، ص 270.

88. دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول، ص 217.

89. «مصدر إستخباراتي مخوّل» قدم تقريراً في 27 أيار حول الوضع السياسي في لبنان، أشار إلى أن المسيحيين في لبنان غير قادرين برأيه على القيام بثورة. هذه المعلومات نُقلت إلى مصلحة الأخبار ورؤوفين شيلواح وكذلك إلى بن غوريون وموشيه شاريت على ما يبدو (أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/126، «مصدر مخوّل من لبنان» 30 أيار 1948). وفي تقرير إستخباراتي آخر لمصلحة الإستخبارات العربية في 17 حزيران أفيد بأن المعارضة تنتظر تنفيذ إنقلاب ضد الحكومة الحالية لكنها لا تجرؤ على التمرد ضد بشارة الخوري ورياض الصلح المدعومين من الإنكليز والجامعة العربية. ويضيف التقرير أنه عندما يحصل اللبنانيون على مساعدة الحكومة الإسرائيلية سيكونون سعداء بتنفيذ إنقلاب ضد الحكومة وابرام الإتفاقيات الإقتصادية والعسكرية مع إسرائيل. (أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/126).

90. يهوشواع فرويندليخ، إعداد، وثائق سياسة دولة إسرائيل الخارجية، 14 أيار–30 أيلول 1948 (القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1981)، الجزء الأول، ص 163.

91. نتانئيل لورخ، ص 187–186. إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 831. موتي غولاني، «الحرب الأطول–إصبع الجليل في حرب الإستقلال» من: إصبع الجليل 1900–1967، ص 158.

92. دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول: ص 117.

93. نتانئيل لورخ، ص 186–187. إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 831. وصف مفصّل للمعركة أنظر: فردا شولمان، راموت نفتالي في المعركة، ص 63–61. وأنظر أيضاً محاضرة يغآل ألون حول عملية «يفتاح».

94. المصدر نفسه، ص 187. المصدر نفسه، ص 831.

95. المصدر نفسه، ص 188–187.

96. نتان شور وكارل كوسمان. أنظر أيضاً: تناثيل لورخ، ص 188–187، إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 831، فردا شولمان، راموت نفتالي في المعركة، ص 66–65، محاضرة يغآل ألون: عملية «يفتاح».
97. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 554: مقال نُشر في الصحيفة اللبنانية «الشراع» في 28 تشرين الثاني 1994 يعرض بإسهاب كتاب المقدم أحمد علاّو، المؤسسة العسكرية اللبنانية (الجيش)، موجز في تاريخ نشأتها وتطورها. فيما يلي: أحمد علاّو.
98. مذكرات القاوقجي، ص 205.
99. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1/57/810/ع، تقرير مصلحة الأخبار العربية، 13 أيار، 1948.
100. أرشيف الجيش الإسرائيلي، أخبار عرب أرض إسرائيل بحسب الإذاعات العربية، 17–18 أيار 1948، رقم 48/111.
101. فردا شولمان، راموت نفتالي في المعركة، ص 61.
102. أحمد علاّو، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 553–554. مذكرات القاوقجي، ص 205.
103. غرشون غلعاد، «تاريخ قوات الإنقاذ»، ص 205.
104. المصدر نفسه.
105. في 11 حزيران أفادت الصحيفة اللبنانية «الحديث» أن قائد الجيش اللبناني، الجنرال شهاب، منح وسام تقدير للوحدات والقادة الذين شاركوا في أنشطة حربية في جنوب لبنان. تفحّص لائحة المتفوقين يظهر أن الجميع شاركوا في معركة المالكية في 5 حزيران، باستثناء سرية المدرعات والدبابات التي تسلمت ميدالية حول «نشاطات حربية ناجحة في 15 أيار (أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 126/105). قد تكون السرية، أو عناصر منها، شاركت في معركة المالكية الأولى، بمساعدة «جيش الإنقاذ»، ومن المحتمل جداً أن تكون المدرعات الستة التي شاركت بحسب لواء «يفتاح» في المعركة على قلعة النبي يوشع تتبع فعلياً لهذه السرية (أنظر: تقرير «يفتاح» لهيئة الأركان في 17 أيار، 1948، أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/24).
106. حول عدم التمييز بين جيشي سوريا ولبنان وبين «جيش الإنقاذ» أنظر، يوآف غالبر، إجتياح الجيوش العربية في 15 أيار 1948، ص 63–64. حول نوايا غزو الجيش اللبناني للمطلّة أنظر: أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/94، تقرير يومي لـ«يفتاح» إلى هيئة الأركان، 17 أيار، 1948، الساعة 30: 14.
107. مقابلة مع أوري يافيه.
108. تناثيل لورخ، ص 191.
109. إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 833.
110. تناثيل لورخ، ص 191.
111. إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 833.
112. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 554–556، أحمد علاّو.
113. مذكرات القاوقجي، ص 204. الجيش السوري في فلسطين، 1948، ص 48. حول «قوات الصحراء» السورية أنظر: بحث نتان شور وكارل كوسمان.
114. المصدر نفسه، ص 207. موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 220.
115. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 554، أحمد علاّو. بالنسبة لفصل 3000 مقاتل (مجاهدين في الأصل) المقصود هو وحدات من «جيش الإنقاذ» ومجموعات مسلحة محلية وأربع

من سرايا «الجهاد المقدّس» المؤيدة للمفتي وكانوا جميعا بقوا في منطقة الجليل بعد أن قطع عنهم طريق الإمداد في المالكية (أنظر: «جيش الإنقاذ في حرب الإستقلال»، ص 14).
116. نتان شور وكارل كوسمان.
117. أمين النافوري، ص 31.
118. محاضرة يغآل ألون حول عملية «يفتاح». يشير يغآل ألون إلى أن إحدى كتائب «يفتاح» خرجت علناً. هذا الأمر بحسب كلامه كان خطأً فادحاً لأنه بعد ذلك حصلت هجمات على المالكية ومنطقة مشمار هايردين تسببت بسقوطهما.
119. أرشيف الجيش الإسرائيلي، عرب أرض إسرائيل في الإذاعات العربية، 15–11 حزيران 1948، ص 101–187. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/126 الحياة، 11 حزيران، 1948. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 105/366، الحياة، 9 حزيران 1948. أحمد علاّو.
120. الإدعاء بأن نتائج الحرب سمحت بعودة لاجئين فرّوا بعد 15 أيار، يظهر في التحليل اللبناني لمعركة المالكية (القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص 558). بخصوص ذلك يكتب دافيد بن غوريون في مذكراته في 24 حزيران: «(أبراهام حنوخي)، حاكم صفد، يشدد على الوضع الخاص لـصفد. العرب يعودون إلى القرى المهجورة وثمة خطر بأن يعودوا إلى صفد» (دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثاني، ص 548).
121. مذكرات القاوقجي، ص 209–210.
122. نتان شور وكارل كوسمان: في 11 حزيران أُطلقت نيران مدافع الهاون على الموقع اللبناني في الناقورة ورداً على ذلك فُتحت النيران من الموقع اللبناني على حانيتا، مما تسبب بأضرار في الممتلكات. دافيد كورن، الجليل الغربي في حرب الإستقلال (تل أبيب: وزارة الأمن-الإصدارات، 1988) ص 130.
123. «جيش الإنقاذ» خلال فترة حرب الإستقلال، ص 14.
124. حول سيرة حياة شوكت شقير في الجيش السوري في النصف الأول من الخمسينيات أنظر، باتريك سيل، ص 139، 149–150، 156، 164–166 ، 195، 268، 290–291.
125. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1/57/366، 1/57/271. «أمر عملية رقم 2 إلى قوات فوزي (القاوقجي)» 15 حزيران 1948. أنظر أيضاً: أرشيف الجيش الإسرائيلي 1/57/168. أمر تحرّك إلى السرية اليمنية والسرية الثانية من كتيبة «حطين» صباح 15 حزيران. أنظر أيضاً: كارل كوسمان ونتان شور.
126. أرشيف الجيش الإسرائيلي، هيئة الأركان/ شعبة العمليات/ قسم التوجيه التاريخي، إسحاق موداعي، عملية «حيرام»، ص 26، كذلك، أنظر: الملحق رقم 12 لعمل موداعي: وثيقة غنمت من «منظمة جيش الإنقاذ»، 2 تموز 1948. فيما يلي: إسحاق موداعي.
127. المصدر نفسه، ص 32.
128. المصدر نفسه، ص 26–32.
129. المصدر نفسه، ص 31.
130. Nafez Nazzel p. 22-23. يعتمد الكاتب على رسالة القاوقجي إلى عبد الرحمن عزام، السكرتير العام للجامعة العربية، في 5 آب 1948، حيث يتذمر فيها من التخفيض المستمر لعدد رجاله والنقص المستمر بالأسلحة منذ بداية الحرب.
131. نتان شور وكارل كوسمان.

132. حول زياة شخصيات لبنانية رفعية للجليل أنظر تقرير مصلحة الأخبار وتقارير الصحف اللبنانية:
أ. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1/57/810 غ، تقرير مصلحة الأخبار العربية، 17 حزيران، 1948، حول زيارة الأمير مجيد إرسلان مع القاوقجي إلى شفرعام.
ب. الحياة، 4 أيلول 1948، تقرير حول زيارة الأمير مجيد إرسلان برفقة القاوقجي إلى ترشيحا في أوائل أيلول. إستطلع الاثنان قوات «جيش الإنقاذ» التي كانت منتشرة في المنطقة.
ج. التلغراف، 14 أيلول 1948، أفادت أنه في 13 أيلول زار الجليل الأمير عبد العزيز شهاب، محافظ جنوب لبنان الذي عيّن «حاكم الجليل».
133. إسحاق موداعي، ص 15، إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 834.
134. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/3. برقية من «باروخ» (إسم وحدة الاتصال مع الأمم المتحدة التابعة للجيش الإسرائيلي) إلى موشيه ش (موشيه شاريت) مع نسخة إلى يغآل يادين، حول مسألة «قوات القاوقجي»، 27 حزيران، 1948.
135. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/3، تقرير حول نشاط ضابط الإتصال إلى بعثة الأمم المتحدة في الجبهة الشمالية.
136. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثاني، ص 533.
137. إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 835.
138. المصدر نفسه.
139. المصدر نفسه.
140. المصدر نفسه، ص 836.
141. إسحاق موداعي، ص 33. إلحنان أورن، المعارك على الجليل، ص 836.
142. أرشيف شعبة الإستخبارات، 009. 586، تقرير إستخباراتي أصدرته هيئة قيادة المنطقة الشمالية في 1 آب 1948. «ملخص نشاطات قوات العدو في منطقة الجبهة الشمالية بين تهدئة وأخرى، 9/7/48-27/7/48».
143. إسحاق موداعي، ص9.
144. المصدر نفسه، ص 15.
145. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/613.
146. المصدر نفسه، ص 35.
147. المصدر نفسه، ص 15.
148. المصدر نفسه.
149. نتان شور وكارل كوسمان.
150. مائير بعيل، «السياسة الإستراتيجية لبن غوريون في نهاية حرب الإستقلال»، من: تأملات في قيام إسرائيل، الجزء 5، ص 44.
151. إسحاق موداعي، ص 23.
152. المصدر نفسه، ص 23-24.
153. المصدر نفسه، ص 24. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/87، تقرير حول لقاء مع ممثل القاوقجي، 26 أكتوبر، 1948.
154. دافيد بن غوريون، دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول، ص 304-305.

155. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/21، تقارير مراقبي الأمم المتحدة.
156. أرشيف شعبة الإستخبارات، 000. 586، الهيئة العاملة / مصلحة الإستخبارات، تقرير إستخباراتي في 26 أكتوبر، 1948.
157. أرشيف شعبة الإستخبارات، 000. 586، الهيئة العاملة / مصلحة الإستخبارات، تقرير إستخباراتي في 12 أكتوبر، 1948.
158. مقابلة موشيه كرمل لرؤوفين أرليخ.
159. أوري بن إليعازر، عبر المهداف، ولادة الروح العسكرية الإسرائيلية 1936-1956. (تل أبيب، دفير، 1995)، ص 276. فيما يلي: أوري بن إليعازر. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 736.
160. المقدم غبرييل لوريا، «تخطيط عملية «حيرام» معرخوت (تل أبيب)، 145 (تموز 1962)، ص 17.
161. إسحاق موداعي، ص 50.
162. مقابلات الجنرال مردخاي مكلاف مع منور، حسبما جرى إعدادها من قبل معهد العلاقات الدولية بإسم دايفيس، قسم التاريخ الشفهي، مجموعة لقاءات أكتوبر- كانون الأول 1975. المقابلات التي نقلت إلينا من قبل الدكتور إلحنان أورن. فيما يلي: مقابلات مرادخي مكلاف.
163. لواء «كرملي» في حرب التحرير، ص 278.
164. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 548/51/87، أمر عملية «ستاف غ»، حسبما صدر من قبل الجبهة الشمالية («الجبهة أ»)، 16 أكتوبر، 1948.
165. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 121/1950/172، كلام موشيه كرمل في جلسة هيئة الأركان، 6 أكتوبر، 1948.
166. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 548/51/87، أمر عملية «حيرام»، 26 أكتوبر، 1948.
167. مقابلة موشيه كرمل مع رؤوفين أرليخ.
168. دافيد بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الثالث، ص 852-853.
169. حول موقع الجليل الغربي في خطة برنادوت أنظر:
Sune O. Persson, Mediation and Assassination: Count Bernadotte's Mission to Palestine 1948 (London: Ithaca press. 1979) pp. 145, 199, 290-292.
فيما يلي: Sune O. Persson
170. حول الجدال بشأن مسألة إقتراحات برنادوت بين شاريت وبن غوريون أنظر برتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 30 حزيران 1948. من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء الرابع. أنظر أيضاً بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 16 حزيران 1948. من جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء الثالث.
171. حول عملية «حيرام» أنظر: المقدم غبرييل لوريا «عملية حيرام، قصة المعركة»، معرخوت (تل أبيب)، 149 (كانون الثاني، 1963)، ص 4-17.
172. لواء «كرملي» في حرب التحرير، ص 284.
173. المصدر نفسه. نتان شور وكارل كوسمان. في عمل بحثي لشور وكوسمان تظهر أيضاً قلعة دوبا ضمن لائحة القرى التي احتُلت من قبل الجيش الإسرائيلي، لكن هذا ليس إسم قرية إنما هيكل خرِب لقلعة قديمة.

174. حول دخول وحدة من الجيش الإسرائيلي إلى قرية يارون أنظر أرشيف شعبة الإستخبارات، 000، 586، تقرير إستخباراتي يومي للجبهة الشمالية، 6 كانون الأول، 1948.

175. أرشيف الجيش الإسرائيلي 7249/49/203، أفيد في تقرير الجبهة الشمالية عن قافلات كبيرة من الآليات، على ما يبدو فلسطينية، تتحرك بين عيترون وبنت جبيل.

176. بحسب صحف بيروت هرب كافة السكان من قرى حولا، ميس الجبل، محيبيب وبليدا (هآرتس، 31 كانون الثاني 1949). أنظر أيضاً: لواء «كرملي» في حرب التحرير، ص 284.

177. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 137/51/441(6). القريتان الشيعيتان ميس الجبل وحولا قُصفتا من قبل سلاح الجو الإسرائيلي في 22 و23 تشرين أول، وكذلك قُصفت قرية بليدا. وقصفت القرية المسيحية المارونية عين إبل التي توجد فيها قيادة قوات القاوقجي، في 29–30 تشرين أول، 1948.

178. هآرتس، 31 كانون الثاني، 1949.

179. مقالة بإسم «خربة لهيس»، صحيفة هاعولام هازيه، 1 آذار 1978. أنظر أيضاً أرشيف الجيش الإسرائيلي، ملف 1166/51/41. لائحة بـ 58 لبنانياً قتلوا في «مذبحة حولا» أنظر، la Rude Epreuve du liban – sud ص 145–144، عدد القتلى ظهر في النص اللبناني أكبر مما ظهر في النص الإسرائيلي.

180. لواء «كرملي» في حرب التحرير، ص 284.

181. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/203. ملخص إستخباراتي أسبوعي للجبهة أ، إستخبارات، 17 كانون الأول، 1948.

182. إسحاق موداعي، ص 76.

183. لواء «كرملي» في حرب التحرير، ص 285–286.

184. مقابلة موشيه كرمل لرؤوفين أرليخ.

185. المصدر نفسه.

186. المصدر نفسه. في المفاوضات مع لبنان حول الهدنة حاولت إسرائيل استخدام هذه الأراضي كورقة مساومة لإبعاد السوريين عن الأراضي الإسرائيلية. هذا الأمر لم ينجح فاضطرت في نهاية الأمر لإخلاء المناطق دون أي علاقة بالساحة السورية.

187. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/562، محاضرة اللواء موشيه كرمل في دورة قادة سرايا وكتائب حول «عبرة أنشطة الجبهة أ، عملية «حيرام»، 4 آذار 1949. فيما يلي: محاضرة كرمل في دورة قادة سرايا وكتائب.

188. محاضرة اللواء موشيه كرمل في دورة مدربي التاريخ العسكري.

189. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/191، شهادة العقيد ح. (حاييم) بن دافيد إلى المقدم لوريا رئيس فرع التاريخ، 5 آذار 1962. فيما يلي: العقيد بن دافيد.

190. المصدر نفسه.

191. المصدر نفسه.

192. المصدر نفسه.

193. مقابلة مع مردخاي مكلاف.

194. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 31 أكتوبر 1948. من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 12.

195. المصدر نفسه.

196. مقابلة مع مردخاي مكلاف.

197. الدكتور إلحنان أورن، عملية «حوريف» وتدخّل الدول الغربية العظمى: كانون الأول 1948–كانون الثاني 1949. من: أفي دغني، إعداد، سيناء (تل أبيب: وزارة الأمن، الإصدارات، 1987)، الجزء الثاني، ص 913. فيما يلي: إلحنان أوردن، عملية «حوريف».

198. مقابلة مع مردخاي مكلاف.

199. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 790.

200. دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول، ص 306.

201. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 18 حزيران 1948، من جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء الخامس.

202. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 548/51/87، تقرير إستخباراتي صدر عبر مصلحة الإستخبارات (وحدة الأبحاث التابعة لقسم الإستخبارات في هيئة الأركان العامة)، «محاولة تلخيص المزايا والإتجاهات في الجيوش العربية»، 27 أكتوبر، 1948. فيما يلي: ملخص المزايا والإتجاهات في الجيوش العربية.

203. محاضرة كرمل في دورة قادة سرايا وكتائب.

204. مقابلة مع مرادخي مكلاف.

205. نتان شور وكارل كوسمان.

206. أرشيف يد تفناكين، لواء م 25، مجموعة 8، حاوية 154، ملف 5. غرشون غلعاد، ضابط الإستخبارات في الجبهة أ، تقرير إستخباري حول عملية «حيرام». فيما يلي: تقرير إستخباري حول عملية «حيرام»، محاضرة موشيه كرمل في دورة قادة سرايا وكتائب.

207. إسحاق موداعي، ص 82، نتان شور وكارل كوسمان.

208. مقابلة مع مردخاي مكلاف.

209. إسحاق موداعي، ص 82، نتان شور وكارل كوسمان.

210. المصدر نفسه.

211. مقابلة مع مردخاي مكلاف.

212. ملخص الإستعدادات والأهداف في الجيوش العربية حول استعداد القوات السورية عشية الحرب أنظر أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/203، «تشكيل قوات العدو في الجبهة الشمالية، (حتى) يوم الخميس، 14/10/48».

213. نتان شور وكارل كوسمان.

214. تقرير إستخباري حول عملية «حيرام».

215. مقابلة مع مردخاي مكلاف.

216. نتان شور وكارل كوسمان. إسحاق موداعي، ص 81–80. كتب بن غوريون عن ذلك في مذكراته في 31 أكتوبر: «كتيبة من السوريين جاءت من لبنان دُمّرت بأكملها: كان لدى السوريين 10 كتائب، بقي الآن 9 فقط» (دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 789).

217. المصدر نفسه.

218. المصدر نفسه.

219. برقية من دمشق من كيلي، المفوض الدبلوماسي للولايات المتحدة في سوريا، إلى وزير الخارجية الحالي، 3 تشرين الثاني 1948. من:

Foreign Relations of the United States 1948. The Near East, South Asia and Africa. (washington: Department of State Publication. 1976), vol. 5, .part 2, p. 1542

فيما يلي: Foreign Relations vol. 5. P. 2.

220.يهوشع فروينددليخ، إعداد، وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، تشرين أول 1948- نيسان 1949 (القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1984)، الجزء الثاني، ص 150. فيما يلي: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني.

221.برقية من وزير الخارجية الفعلي الى المفوضية الدبلوماسية (الأمريكية) في لبنان، 11 تشرين الثاني، 1948، من: Foreign Relations Vol. 5. P. 2. ، ص 1563. برقية من فينكرتون، المندوب (الأمريكي) في لبنان إلى وزير الخارجية الحالي، 16 كانون الأول، 1948، المصدر نفسه، ص 1569-1571.

222.موشيه شاريت، على بوابة الأمم، ص 312.

223.برقية من وزير الخارجية الحالي إلى المفوضية (الأمريكية) في لبنان، 11 تشرين الثاني، 1948. من Foreign Relations vol. 5. P. 2، ص 1569-1570.

224.برقية من المندوب (الأمريكي) في لبنان إلى وزارة الخارجية، 26 تشرين الثاني 1948، من: أيال زيسر، ص 217-218.

225.تقرير موشيه شاريت للوفد الإسرائيلي إلى جمعية الأمم المتحدة حول حديثه مع وزير الخارجية الفرنسي شومان، باريس، 21 أكتوبر 1948. من: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص 78-79.

226.تقرير (موريس) فيشر إلى (والتر) إيتان، باريس، 30 كانون الأول، 1948، المصدر نفسه، ص320.

227.تقرير (موريس) فيشر إلى (موشيه) شاريت، باريس، 4 كانون الثاني، 1949: ردّ شاريت على فيشر، 6 كانون الثاني، 1949. المصدر نفسه، ص341. أنظر أيضا المصدر نفسه، ص320، الحاشية 2.

228.برقية (موريس) فيشر إلى (جان) بينوس (المسؤل عن شؤون الشرق في وزارة الخارجية الفرنسية)، 17 كانون الثاني، 1949. المصدر نفسه، ص 377-378.

229.أرشيف الدولة، قسم 3771/70، رسالة (إلياهو) ساسون إلى يعقوب (شمعوني)، باريس، 11 تشرين الثاني 1948. يتحدث ساسون في الرسالة عن معلومات تلقاها من حبيب جماتي (لبناني، موظف في المكتب العربي للدعاية في باريس، وربما تسلم منصباً رسمياً في المفوضية الدبلوماسية اللبنانية في باريس أو في الوفد اللبناني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة). أرشيف الدولة، قسم 3771/70. رسالة (إلياهو) ساسون إلى يعقوب (شمعوني)، باريس 12 تشرين الثاني، 1948. يفيد ساسون في الرسالة حول حديث مع ألفونس أيوب (مندوب لبنان في بلجيكا، هولندا ولوكسنبورغ). أنظر أيضا تقرير ساسون إلى الحكومة المؤقتة، بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 15 كانون الأول 1948. من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 15. فيما يلي: جلسة الحكومة المؤقتة 15 كانون الأول، 1948.

230.جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.

231.أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 9 كانون الأول، 1948.

232.حغاي سفورائي، منظومة الاعتبارات السياسية للقيادة الإسرائيلية وتأثيرها على مستوى إدارة المعركة العسكرية في الجبهة الشرقية في مراحل حرب الإستقلال المتأخرة (تل أبيب، أطروحة لنيل شهادة

مجاز في العلوم الإنسانية «، جامعة تل أبيب ، 1994)، ص 83.

233.برقية سرية من المندوب البريطاني في بيروت، 14 كانون الثاني، 1949، من موقف لبنان من القضية الفلسطينية ، ص 380-381.

234.إلحنان أورن، عملية «حوريف»، ص 913، 926.

هوامش الفصل السادس

1. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/9383، اقتراحات كُتبت من قبل ساسون وبرمن، 13 آذار 1948. فيما يلي: اقتراحات ساسون - برمن.
2. أرشيف الدولة، 3749/2، وثيقة صدرت من قبل قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية « حول عبر البعثة إلى باريس وحول الأساليب المتبعة في سياستنا العربية»، 31 كانون الثاني، 1949. أنظر أيضاً جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.
3. عملية باريس، ص 46. حول بنية قسم الشرق الأوسط وتفصيل عن شغل مناصب مختلفة فيها أنظر أرشيف الدولة، قسم 2570/11، بروتوكول جلسة قسم الشرق - الأوسط، 1 آب 1948. أنظر أيضاً أرشيف الدولة، قسم 2570/11، رسالة (يعقوب شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون) في 19 آب 1948.
4. مقابلة مع يعقوب شمعوني، مَن كان نائب مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية خلال حرب الإستقلال. الإعلامي: رؤوفن أرليخ، 20 أكتوبر 1995، القدس. فيما يلي: مقابلة مع يعقوب شمعوني.
5. عملية باريس، ص 108.
6. مقابلة مع يعقوب شمعوني.
7. أرشيف الدولة، قسم 3749/1، رسالة إلياهو ساسون من باريس إلى يعقوب شمعوني، 31 آب، 1948.
8. جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.
9. مقابلة مع يعقوب شمعوني.
10. الأرشيف الصهيوني الرئيسي، 9383/ S-25، تقرير كُتب في القدس من قبل ساسون وبرمن، عناصر القسم السياسي للوكالة، 13 آذار 1948. فيما يلي : تقرير ساسون - برمن.
11. عملية باريس، ص 75، 81.
12. مقابلة مع يعقوب شمعوني.
13. أرشيف الدولة، قسم 3749/2، رسالة إلياهو ساسون إلى موشيه شاريت، 4 شباط، 1949.
14. أرشيف الدولة، قسم 3749/2، «حول عِبر البعثة إلى باريس والأساليب المتبعة في سياستنا العربية»، 31 كانون الثاني، 1949.
15. مقابلة مع صموئيل (زياما) ريفون، من كان عضو «الطاقم الباريسي» التابع لقسم الشرق الأوسط ولاحقاً في الخمسينيات، مستشار الشؤون العربية لـ دافيد بن غوريون. الإعلامي : رؤوفن أرليخ، 23 تشرين الثاني 1995، تل أبيب. أنظر أيضاً، إيتمار ربينوفيتش. السلام الذي تبدد، علاقات إسرائيل - العرب 1949-1952 (القدس: مكسفال- مكميلان - كتار 1991)، ص 37. فيما يلي: إيتمار ربينوفيتش، السلام الذي تبدد.

16. إيتامار ربينوفيش، السلام الذي تبدد، ص 37.
17. المصدر نفسه، ص 38-39، 46-47. ظهر إحباط إلياهو ساسون والمستعربين، عناصر قسم الشرق الأوسط وطُرح خلال تبادل الرسائل والبرقيات بين ساسون ويعقوب شمعوني، أثناء مكوث ساسون في باريس في صيف 1948.
18. أرشيف يد تفنكين، لواء 25/م/מיכל /45/ملف 4، مقابلة أجراها أوري ميلشتاين مع يغآل يدين، 28 كانون الثاني، 1982.
19. مقابلة مع زياما ديفون.
20. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مقابلة أجراها غرشون ريفلين ويغآل دونيتس مع عزرا دنين حول مسألة « بن غوريون وفترة عهده» 3 تموز، 1975.
21. عملية باريس، ص 49.
22. المصدر نفسه، ص 50.
23. المصدر نفسه.
24. أرشيف الدولة، قسم 2570/11، (يعقوب شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 22 أيلول، 1948.
25. مقابلة مع مردخاي مكلاف.
26. المصدر نفسه.
27. جون رفي كارلسون، من القاهرة حتى دمشق، مع الجيوش - العربية ضد إسرائيل (القدس: أحياسف 1951)، ص 309.
28. أرشيف الدولة، قسم 12 /2565، تقرير توفيا أرزي من باريس إلى إلياهو ساسون حول حديثه مع إميل إده، 22 أيار، 1948. فيما يلي : حديث أرزي - إده.
29. حول إتصالات إده مع العبد الله أنظر أيال زيسر، ص 298. تقارير حول البعثة التابعة لـ (الكتلة القومية)، إلى الأردن أنظر الأرشيف الصهيوني الرئيسي S-25/9051.
30. حديث أرزي - إده.
31. أيال زيسر، ص 228.
32. إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، الجزء الثاني (ب)، ص 580.
33. أرشيف الدولة، قسم 2526/12، تقرير (زياما)، زليكسون (ديفون) من باريس إلى (يعقوب) شمعوني حول حديثه مع إميل إده في 3 تموز، 13 تموز، 1948.
34. المصدر نفسه.
35. المصدر نفسه.
36. أرشيف الدولة، قسم 2565/12، قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، «أخبار من البلاد العربية، لبنان وسوريا»، 5 أيلول، 1949.
37. رسالة من (إلياهو) ساسون من باريس إلى (يعقوب) شمعوني، 28 تشرين الثاني، 1948، من: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص 241-242.
38. أرشيف الدولة، قسم 2570/11، رسالة يعقوب (شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 12 تشرين الثاني، 1948.
39. أيال زيسر، ص 190-191.

40. المصدر نفسه، ص 194.
41. المصدر نفسه، ص 232.
42. المصدر نفسه.
43. هآرتس، 8 تشرين الثاني، 1948 من: أرشيف الدولة، قسم 2454/2.
44. أرشيف الدولة، قسم 2563/23، رسالة إلياهو بن حورين من نيويورك إلى غدعون روفر (رفائيل)، 5 آب، 1948.
45. أنظر على سبيل المثال، تقرير سلوم مكرزل إلى إلياهو إيلات (5 آذار 1948) حول كلامه عن حق الدولة اليهودية في دعم عريشة، بمشورة سرّية، جرت في نصف شباط في بكركي، مكان إقامة البطريرك. من: إلياهو إيلات، الصراع على الدولة، الجزء الثاني (ب)، ص 581.
46. أرشيف الدولة قسم 2563/23، الوكالة اليهودية، تقرير من غدعون روفر (رفائيل) إلى أرتور لوراي وأوفري أفن، ת"ח . نقل التقرير إلى موشيه شاريت.
47. موقف لبنان حيال القضية الفلسطينية 1918-1952، ص 376-378.
48. أرشيف الدولة، قسم 3767/5، تقرير البروفسور فؤاد افرام البستاني إلى توفيا أرزي، من: رسالة أرزي من باريس، 6 أيلول، 1948.
49. أرشيف الدولة، قسم 2565/12، قسم الشرق - الأوسط في وزارة الخارجية، أخبار من البلاد العربية، لبنان وسوريا، ملف رقم 9,5، أيلول 1948.
50. أرشيف الدولة، قسم 2570/11، رسالة شمعوني إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 26 آب، 1948.
51. أرشيف الدولة، قسم 2403/5، تقرير ش. (صموئيل) يعري، «لقاء مع موفد المطران مبارك»، 28 شباط، 1949. فيما يلي: لقاء يعري مع موفد مبارك.
52. المصدر نفسه.
53. المصدر نفسه.
54. أيال زيسر، التخلص من الأوهام، ص 46.
55. لقاء يعري مع موفد مبارك.
56. أرشيف الدولة، قسم 2563/23، مذكرة من وزارة الهجرة، الكريا، إلى وزارة الخارجية، قسم الشرق الأوسط، 22 تشرين الثاني، 1948.
57. أرشيف الدولة، قسم 2563/23، رسالة من (يعقوب) شعوني من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية إلى وزارة الهجرة، 29 تشرين الثاني، 1948.
58. أرشيف الدولة، قسم 2564/9، رسالة من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية إلى الحاكم العسكري في الجليل الشرقي، الناصرة، حول مسألة « كفر برعام - رسالة إلى المطران مبارك» 1 نيسان، 1949.
59. المصدر نفسه.
60. أرشيف الدولة قسم 2563/23، رسالة من إلياهو بن حورين في نيويورك إلى موشيه شاريت، 2 تموز، 1948.
61. المصدر نفسه.
62. Benny Morris, «Israel and the Lebanese Phalange : The Birth of a Relationship 1948 – 1951». Studies in Zionism 5 (1984). p.126 – 127.

فيما يلي: بني موريس.

63. أرشيف الدولة، قسم 2563/23، رسالة من إلياهو بن حورين في نيويورك إلى موشيه شاريت، 13 أيلول، 1948.
64. بني موريس، ص 130.
65. المصدر نفسه، رسالة من عزرا دنين (الكريا، تل أبيب) إلى إلياهو بن حورين، 7 تشرين الثاني، 1948.
66. المصدر نفسه.
67. أرشيف الدولة 3771/70، رسالة من توفيا أرزي في باريس، على ما يبدو إلى إلياهو ساسون، 6 شباط، 1949.
68. يغآل ألون، محاضرة حول عملية «يفتاح»، 14 نيسان، 1948.
69. يروحم كوهين، ص 136-137.
70. المصدر نفسه.
71. أرشيف يد تفنكين لواء 25/ م/ מיכ' /42/ملف 3، لواء 25/م/ מיכ' /41/ملف 5، مقابلة إيسر حلميش، ضابط استخبارات في وحدة الأقلية، منحها لـ أوري مليشتاين.
72. أرشيف الدولة، قسم، 2570/11، رسالة يعقوب شمعوني إلى إلياس (إلياهو ساسون) في باريس، 2 تشرين الثاني، 1948. فيما يلي: رسالة شمعوني إلى ساسون، 2 تشرين الثاني، 1948. أرشيف الدولة، قسم 2565/8، رسالة خطية من يعقوب شمعوني إلى موشيه شاريت وإلياهو ساسون، 24 أكتوبر، 1948. فيما يلي : رسالة شمعوني، 24 أكتوبر، 1948.
73. المصدر نفسه.
74. رسالة شمعوني إلى ساسون، 2 تشرين الثاني، 1948.
75. رسالة شمعوني، 24 أكتوبر، 1948.
76. أرشيف الدولة، قسم 186/17، (يعقوب) شمعوني إلى (والتر) إيتان. «حول المعضلات السياسية في الجليل وعند الحدود الشمالية وحول العلاقة بين وزارة الخارجية والهيئة العسكرية»، 18 تشرين الثاني، 1948.
77. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/200، توجيهات الرائد غرشون غلعاد، ضابط استخبارات الجبهة أ، حول مسألة قبول متطوعين دروز وشركس فحسب في الجيش الإسرائيلي، 17 كانون الأول، 1948.
78. معضلة تأثير العلاقة مع المسيحيين في جنوب لبنان على العلاقة مع الطائفة المارونية في الشمال كانت من المفترض أن تثار في فترة العلاقات مع «القوات اللبنانية» قبيل حرب لبنان وخلالها. ففي حين كانت إسرائيل تدعم الرائد حداد وتعمل على تقويته، كشف بشير جميل عن تحامله على الرائد حداد الذي حصل على دعم كميل شمعون. وقبل أشهر معدودة من إندلاع الحرب أوضح بشير إلى إسرائيل أن تطلّعه إلى الرئاسة لا يصب في خانة واحدة مع دعم إسرائيل لـ حداد وأن على إسرائيل أن تختار بين حداد وبينه. أنظر: راينيخ جاك، بشير الجميل وعهده (أطروحة لنيل شهادة « دكتوراه في علم الفلسفة»، جامعة تل أبيب، 1986)، ص 207-208.
79. جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.
80. أرشيف الدولة، قسم 3749/1 (يعقوب شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 19 آب، 1948.
81. جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.

82. أرشيف الدولة، قسم 3771، رسالة إلياس (إلياهو ساسون) الى رياتش باي تسيلح، 24 تموز، 1948.
83. جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.
84. المصدر نفسه.
85. المصدر نفسه.
86. المصدر نفسه. أرشيف الدولة، قسم 3771/70، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 15 تشرين الثاني، 1948.
87. المصدر نفسه. أرشيف الدولة، قسم 3771/70، رسالة من إلياهو ساسون في باريس، 17 تشرين الثاني، 1948.
88. المصدر نفسه. أرشيف الدولة، قسم 3771/70، رسالة من إلياهو ساسون في باريس، 29 تشرين الثاني، 1948. فيما يلي: رسالة من إلياهو ساسون في باريس، 29 تشرين الثاني، 1948.
89. المصدر نفسه. أرشيف الدولة، قسم 3771/70، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 29 تشرين الثاني، 1948. فيما يلي: رسالة من توفيا أرزي في باريس، 29 كانون الثاني، 1948.
90. رسالة من إلياهو ساسون في باريس، 29 تشرين الثاني، 1948. جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.
91. جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.
92. رسالة توفيا أرزي ، 29 تشرين الثاني، 1948.
93. أرشيف الدولة، قسم 3771/70، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 12 كانون الأول، 1948.
94. المصدر نفسه.
95. أرشيف الدولة، قسم 3771/70، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 15 كانون الأول، 1948.
96. أرشيف الدولة، قسم 2454/12، رسالة من توفيا أرزي في باريس إلى إلياهو ساسون، في 14 كانون الأول، 1948. فيما يلي: برقية أرسلها أرزي حول المسألة إلى تسيلح.
97. (إلياهو) ساسون إلى (توفيا) أرزي، 29 كانون الأول، 1948. من: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، أكتوبر 1948 - نيسان 1949، ص 319.
98. نص البرقيات التي أرسلت إلى القاهرة وبيروت في 31 كانون الأول، 1948، أنظر أرشيف الدولة، قسم 3771/70. أنظر أيضاً: قسم 3771/70، رسالة (توفيا) أرزي إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 2 كانون الثاني، 1949.
99. أرشيف الدولة، قسم 3771/70، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 6 شباط، 1949. فيما يلي: رسالة من توفيا أرزي، 6 شباط 1949. غاي معيان، ص 175.
100. أيال زيسر، ص 220.
101. رسالة من توفيا أرزي، 6 شباط، 1949.
102. موقف لبنان حيال القضية الفلسطينية، ص 240.
103. المصدر نفسه، ص 238.
104. المصدر نفسه، ص239.
105. دافيد بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الثالث، ص 870.
106. أيال زيسر، ص 219.
107. المصدر نفسه.

108.جلسة الحكومة المؤقتة، 15 كانون الأول، 1948.
109.أرشيف الدولة، قسم 3771/8، رسالة (إلياهو) ساسون في باريس إلى يعقوب (شمعون)، 9 آب، 1948.
110.أرشيف الدولة، قسم 3749/1، رسالة من م. أي. أرديتي، إلى إلياهو ساسون، 15 أكتوبر، 1948.
111.مائير زمير، تسمية لبنان الحديث، ص 132. أيال زيسر، ص 25-26، 211.
Meir zamir, Lebanon's Quest, The Rood to Statehood 1926 – 1939 (Lon-
.don : Touris 1997) . pp. 36 – 37
112.أرشيف الدولة، قسم 3774/47، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 10 كانون الأول 1948. فيما يلي: رسالة من توفيا أرزي، 10 كانون الأول، 1948.
113.إلياهو إيلات، «الصهيونية الفينيقية في لبنان» ، ص 117.
114.أرشيف الدولة، قسم 3774/47، تقرير بركوفيتش حول حديثه مع ميشال شيحا، ת"ט . فيما يلي: حديث بركوفيتش شيحا.
115.المصدر نفسه.
116.المصدر نفسه.
117.رسالة من توفيا أرزي، 10 كانون الأول، 1948.
118.حديث بركوفيتش – شيحا.
119.المصدر نفسه.
120.المصدر نفسه.
121.المصدر نفسه.
122.المصدر نفسه.
123.أرشيف الدولة، قسم 2454/12، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 19 شباط، 1949.
124.المصدر نفسه.
125.أرشيف الدولة، قسم 3749/1، رسالة من (إلياهو) ساسون في باريس إلى يعقوب شمعوني، 27 أيلول، 1948.
126.لؤرا أيزنبرغ، ص 144.
127.أرشيف الدولة، قسم 3769/18، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 1 أكتوبر، 1948.
128.المصدر نفسه.
129.المصدر نفسه.
130.غاي معيان، ص 180، يرتكز على أرشيف الدولة، قسم 3768/63 : «حديث مع أحمد الداعوق، مندوب لبنان في باريس»، 18 آب، 1948.
131.رسالة من (إلياهو) ساسون في باريس إلى (والتر) إيتان، 18 آذار، 1949. من: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثالث، ص 315 – 316.
132.أرشيف الدولة، قسم 3766/47، رسالة من (إلياهو) ساسون إلى فؤاد عمون، 10 تشرين الثاني، 1948. أرشيف الدولة، قسم 3779/16، رسالة من (فؤاد) عمون، بعثة لبنان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى إلياهو ساسون، 20 تشرين الثاني، 1948.
133.أرشيف الدولة، قسم 3749/1، رسالة من (إلياهو) ساسون من باريس، إلى يعقوب (شمعوني)، 23 تموز، 1948.

134.أرشيف الدولة، قسم 3773/3، رسالة من (توفيا) أرزي في باريس، إلى يعقوب (شمعوني)، 20 أيلول، 1948.
135.المصدر نفسه.
136.أرشيف الدولة، قسم 2570/11، رسالة من يعقوب (شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 11 أكتوبر، 1948.
137.أرشيف الدولة، قسم 3749/1، رسالة من توفيا أرزي في باريس إلى يعقوب شمعوني، 20 أكتوبر، 1948.
138.أرشيف الدولة، قسم 3767/5، رسالة من توفيا أرزي في باريس، 6 أيلول 1948. أرشيف الدولة، قسم 3767/5، رسالة من إلياهو ساسون من باريس، 5 أيلول 1948. حول التعاون بين البستاني والمطران مبارك أنظر، وليد فارس، ص 96. غاي معيان، ص 99.
139.أرشيف الدولة، قسم 2570/11، رسالة من يعقوب (شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 19 آب، 1948.
140.الحياة، 14 آب، 1959، من: أرشيف الدولة قسم 3771/68، وزارة الخارجية، قسم الأبحاث، مأخوذ من الصحف العربية، 17 آب، 1959.
141.عملية باريس، ص 76.
142.أرشيف الدولة، قسم 3771/68، رسالة إلياهو ساسون من باريس، 9 آب 1948. عملية باريس، ص 83.
143.أرشيف الدولة 3771/68، رسالة إلياهو ساسون من باريس إلى يعقوب (شمعوني)، 11 آب، 1948.
144.المصدر نفسه.
145.أرشيف تاريخ الهاغانا، 105/24، تقرير يومي للواء «يفتاح» إلى هيئة الأركان، 4 أيار، 1948. فيما يلي: تقرير «يفتاح»، 4 أيار، 1948.
146.أرشيف تاريخ الهاغانا، 105/22، تقرير مصلحة الإستخبارات العربية، 25 آب، 1947.
147.جذور الزنبق، الجزء الثاني، ص 692-695.
148.تقرير «يفتاح» 4 أيار، 1948.
149.بن غوريون، إجراءات الدولة، ص 406.
150.دافيد بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الأول، ص 339.
151.كارل كوسمن ونتان شور.
152.أرشيف تاريخ الهاغانا، 105/94، تقرير يومي للواء «يفتاح» إلى هيئة الأركان، 23 أيار، 1948.
153.أرشيف تاريخ الهاغانا، 105/24، تقرير يومي للواء «يفتاح» إلى هيئة الأركان، 29 أيار، 1948.
154.أرشيف تاريخ الهاغانا، 305/31، تقرير مصلحة الإستخبارات العربية، 1 حزيران، 1948.
155.شهادة أوري هوروبيتش.
156.المصدر نفسه.
157.المصدر نفسه.
158.أرشيف تاريخ الهاغانا، 105/94، تقارير يومية للواء «يفتاح» إلى هيئة الأركان في 23 و 24 أيار، 1948.
159.أرشيف تاريخ الهاغانا، 305/31، تقرير مصلحة الإستخبارات العربية، 1 حزيران، 1948.
160.المصدر نفسه. حول نصيحة أحمد الأسعد إلى سكان كفركلا وقرى شيعية أخرى قريبة من الحدود

بعدم إخلائهم قراهم لأنه لم يتوقع اقتحام الجيش اللنباني لإسرائيل أنظر: أرشيف تاريخ الهاغانا 105/126، تقارير مصلحة الإستخبارات في 10 و 16 أيار.

161. المصدر نفسه. بحسب تقرير مصلحة الإستخبارات زعم معارضو أحمد الأسعد أن تفجير قصره جرى بموافقته، من أجل الاعتراض على وسمة العار التي طالت اسمه (النية بالتعاون مع اليهود في فترة الانتداب ר״א)، وسيأتي اليوم الذي قد يحصل فيه من اليهود على قصر فخم جداً. المصدر نفسه.

162. محاضرة يغآل ألون حول «عملية يفتاح»، 14 نيسان، 1958.

163. جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء الأول، جلسة الحكومة المؤقتة في 19 أيار، 1948.

164. عملية باريس، ص 49-50.

165. إسحاق بن تسافي، سكان بلادنا (إصدار اللجنة التنفيذية لـ «تحالف الشباب» ومركز « الطليعة» العالمي، 1932)، ص 89-107. فيما يلي: إسحاق بن تسافي، سكان بلادنا.

166. لويس ملاط، ص 3.

167. تقرير مصلحة الإستخبارات «حركة نزوح عرب إسرائيل في فترة 48. 6. 1-47. 12. 1» ، صدر في 30 حزيران، 1948، من: أرشيف شعبة الإستخبارات، מיכל 166. بني موريس، بروز قضية اللاجئين الفلسطنيين، ص 173/172.

168. الأرشيف الصهويني الرئيسي، KKL 5/17/146، تقرير الصندوق القومي / مكتب الجليل إلى قسم العقارات التابع للصندوق القومي، 5 كانون الثاني 1948. على ما يبدو وقّع (يوسف) نحماني على التقرير. كما كان يوسف فيتس يعلم بأهمية منطقة المالكية وفي التقرير الذي كتبه في 7 حزيران 1948، أكد على أهمية الاستيطان في المنطقة فور تحررها (الأرشيف الصهيوني الرئيسي، KKL 5/17/146).

169. غابي شريغ، المنارة عند الحدود الشمالية، ص 66-67. تمركز في قرية هونين مرصد تابع للجيش اللبناني راقب التحركات في وادي حولا ونقل يومياً أخباراً إلى تل نحاس ومن هناك نقلت إلى بيروت (أرشيف تاريخ الهاغانا، 105/126، تقرير مصلحة الإستخبارات في 30 حزيران، 1948).

170. أرشيف الدولة، قسم 2564/9، تقرير حول مسألة «رجال قرية هونين» بقلم بخور شاتريت، وزير الأقلية، إلى رئيس الحكومة ووزير الأمن ووزير الخارجية، 13 آب، 1948.

171. المصدر نفسه.

172. المصدر نفسه.

173. مقابلة مع يعقوب شمعوني.

174. أرشيف الدولة، قسم 2570/11، رسالة يعقوب (شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 16 أيلول، 1948. حول إقامة وزارة الأقلية أنظر عملية باريس، ص 69-70.

175. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 548/51/87، أمر عملية لكتيبة 23 من لواء «كرملي» لإجراء تمشيط في قرية هونين من أجل التسبب بإنسحاب السكان الذين بقوا في القرية، 2 أيلول، 1948. أنظر أيضاً أرشيف شعبة الإستخبارات، نجمة داوود الحمراء 000. 586، تقارير إستخباراتية يومية للجبهة الشمالية في 7 و 10 أيلول، 1948.

176. أرشيف الدولة، قسم 186/17، (يعقوب) شمعوني إلى والتر إيتان، تقرير شخصي «حول معضلات سياسية في الجليل وعند الحدود الشمالية وعن العلاقة بين وزارة الخارجية وهيئة الجيش»، 18 تشرين الثاني، 1948. فيما يلي: وزارة الخارجية، معضلات سياسية في الجليل. أنظر أيضاً، بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الثالث، ص 828: بني موريس، بروز قضية اللاجئين الفلسطينيين، ص 317، 516. في التقرير الإستخباراتي اليومي «للجبهة الشمالية» في 2 تشرين الثاني، 1948، قيل إن «إخلاء القرى العربية في الجليل في الخط الموازي للحدود، سينتهي»، من: أرشيف شعبة الإستخبارات، نجمة داوود الحمراء 000. 586.

177. وزارة الخارجية، معضلات سياسية في الجليل.

178. توم سيغف، 1949، الإسرائيليون الأوائل (القدس: اصدار دومينو، 1984)، ص60. فيما يلي : توم سيغف.

179. بحسب أخبار الصحف أحصي السكان اللبنانيين في المنطقة قبل دخول الجيش الإسرائيلي 10.000 - 15.000 مواطن. أنظر: هآرتس 24 كانون الثاني، 1949، التقرير الصحفي لـ نتان دونفيتس «الحزام الأمني الإسرائيلي في لبنان». هآرتس، 6 كانون الأول، 1948، التقرير الصحفي لكتاب وكالة الأنباء الفرنسية في إسرائيل «حياة طبيعية في منطقة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان».

180. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/203، تقرير يومي للجبهة الشمالية، 21 تشرين الثاني، 1948.

181. هآرتس، 24 كانون الثاني،1949.

182. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/191، تقرير كتيبة 22 من لواء «كرملي» حول إعداد قائد في القرى الشيعية، 16 تشرين الثاني، 1948.

183. المصدر نفسه. يوسف نحماني - رجل الجليل، ص 251.

184. المصدر نفسه.

185. أرشيف شعبة الإستخبارات، نجمة داوود الحمراء 000. 586، تقرير يومي للجبهة الشمالية، 21 تشرين الثاني، 1948.

186. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/200، تقرير ش.م/3 («مصلحة الإستخبارات» / 3، وحدة أمن - ميدانية)، قاعدة طبريا، إلى هيئة ش.م/3، موضوع البحث: «أخبار في أيدي العدو حول تشكيل قواتنا»، 8 كانون الثاني، 1949. فيما يلي : تقرير أمن ميداني في 8 كانون الثاني، 1949. أرشيف الجيش الإسرائيلي 2433/50. ملف 2، تقرير دون تاريخ ولا توقيع، «الوضع في المنطقة المحتلة»، مأخوذ من ملف «مصلحة الإستخبارات» 1948-1949. فيما يلي : الوضع في المنطقة المحتلة، أرشيف الدولة، 186/17، رسالة من (يعقوب) شمعوني إلى (والتر) إيتان. «حول المعضلات السياسية في الجليل وعند الحدود الشمالية وحول العلاقة بين وزارة الخارجية وهيئة الجيش»، 18 تشرين الثاني، 1948.

187. تقرير أمن ميداني في 8 كانون الثاني، 1949.

188. المصدر نفسه. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/200. تقرير من ش.م /3 (وحدة أمن ميدانية)، قاعدة طبريا، إلى وحدة أمن ميدانية تابعة للجبهة أ، موضوع البحث: «تشغيل عمال من القرى العربية في بلادنا»، 19 كانون الثاني، 1949. فيما يلي: تشغيل عمال من القرى العربية في بلادنا.

189. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2433/50، ملف 2 تقرير ضابط الإستخبارات، غدي 71، « تقرير حول دورية استطلاع في المطلة ومناطق لبنانية محتلة من قبلنا وتحت سيطرة كتيبة 22، في يوم 2.12.48». نقل التقرير من قبل رئيس مصلحة الإستخبارات إلى رئيس شعبة العمليات في الهيئة الأركانية العامة

في 17 كانون الأول، 1948. أنظر أيضا: تقرير أمن ميداني في 8 كانون الثاني، 1949.

190.تقرير أمن ميداني في 8 كانون الثاني، 1949.

191.الوضع في المنطقة المحتلة، المصدر نفسه.

192.تشغيل عمّال من القرى العربية في بلادنا.

193.إسحاق مودعي، ص81.

194.المصدر نفسه.

195.المصدر نفسه. أنظر أيضا وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص212.

196.المصدر نفسه.

197.المصدر نفسه. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/191، مصلحة الإستخبارات 1 (الإستخبارات الحربية ووحدة التحقيق)، تقرير إستخباراتي يومي، 7 تشرين الثاني، 1948.

198.جذور الزنبق، الجزء الأول، ص326. مقابلة مع العقيد (في الاحتياط) رحفيا فردي، قائد مهمة خاصة في السنوات 1951-1957. الإعلامي: رؤوفن أرليخ، 24 أكتوبر 1996، هود هشرون، فيما يلي: مقابلة مع رحفيا فردي.

199.أرشيف شعبة الإستخبارات، מיכל رقم 14، ملف ص 8، تقرير بنيامين شبيرا، ضابط إستخبارات مناطقي في الجبهة الشمالية إلى مصلحة الإستخبارات ش.م.1 (الإستخبارات الحربية ووحدة التحقيق). «لقاء مع موفد أحمد بيك»، 12 تشرين الثاني، 1948. فيما يلي: لقاء مع موفد أحمد الأسعد.

200.مقابلة مع يوفال نئمان.

201.أنظر بخصوص ذلك مقال ألكسندر بلاي، «الطائفة المتوالية في لبنان وعزلتها»، الشرق الجديد (القدس)، الجزء 23، نشرة دورية 2 (90)، 1973، ص196.

202.لقاء مع موفد أحمد الأسعد.

203.مذكرات القاوقجي، ص 276-277.

204.برقية والتر إيتان إلى (آبا) أفن (في باريس)، 7 تشرين الثاني، 1948 وقد ردّ آبا أفن على البرقية. من: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص150.

205.(موشيه) شاريت (في باريس) إلى (والتر) إيتان، 11 تشرين الثاني، 1948. من: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص164.

206.أرشيف الدولة، قسم 2570/11، (يعقوب شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 12 تشرين الثاني 1948. فيما يلي: رسالة شمعوني إلى ساسون، 12 تشرين الثاني، 1948.

207.مقابلة مع شمعوني.

208.رسالة شمعوني إلى ساسون، 12 تشرين الثاني، 1948.

209.المصدر نفسه.

210.المصدر نفسه.

211.مقابلة مع يعقوب شمعوني.

212.موشيه شاريت في (باريس) إلى والتر إيتان، 14 تشرين الثاني، 1948. من: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص170.

213.أرشيف الدولة، قسم 186/17، «أخبار من وزارة الخارجية إلى أعضاء الحكومة قبيل جلستهم يوم

الأربعاء، 15 حشوان (ثاني شهر في شهور السنة في التقويم اليهودي) 1949» (17 تشرين الثاني، 1948).

214.أرشيف الدولة، قسم 186/17، (يعقوب) شمعوني إلى (والتر) إيتان، 18 تشرين الثاني، 1948.

215.أرشيف الدولة، قسم 2570/11، يعقوب(شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 23 تشرين الثاني، 1948.

216.(إلياهو) ساسون إلى يعقوب شمعوني، 28 تشرين الثاني 1948، من: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص241-242.

217.المصدر نفسه.

219.نتان شور وكارل كوسمن.

217.المصدر نفسه.

220.أرشيف الدولة، قسم 186/17. يعقوب شمعوني إلى والتر إيتان، 18 تشرين الثاني، 1948.

221.أوري ميلشتاين وداف دورون، ص45. دافيد بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الأول، ص339.

222.أرشيف الدولة، قسم 2565/8، يهوشع (جوش) بلمن (بلمون)، «نشاطاتنا بين الدروز»، 5 آب، 1948.

223.مثال بارز على انقسام الأراء والعداوات الداخلية التي رافقت معالجة مسألة الطائفة الدرزية أنظر: أرشيف الدولة، قسم 2565، رسالة مردخاي شكفيتس (معني بشراء أراض من أجل الصندوق الوطني خلال فترة الإنتداب، عمل وسط الدروز خلال فترة الإنتداب وخلال حرب الإستقلال) إلى (رؤوفن) شيلوح، 13 أيلول، 1948.

224.أرشيف شعبة الإستخبارات، מיכל 116، ملف33، نشرة دورية للإستخبارات العسكرية في هيئة الأركان حول الدروز في الحرب الإسرائيلية، 1 آب، 1948. فيما يلي: الدروز في الحرب الإسرائيلية. دافيد كورن، ص54. في بداية الحرب لم يكن لدى الدروز موقف أحادي الجانب واضح، ويمكن إيجاد صور للحاج أمين الحسيني في غرف ضيوف وجهائهم (المصدر نفسه، ص50). كان هناك أصوات وسط الدروز في الجليل تنادي بالانضمام إلى لبنان.

225.المصدر نفسه.

226.المصدر نفسه.

227.أوري ميلشتاين وداف دورون، ص42-44.

228.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2384/50/1، سكرتير بنيامين بن دافيد (دونكلمن)، قائد اللواء 7، إلى هيئة الأركان/ شعبة العمليات، حول مسألة «المفاوضات مع الدروز»، 29 تموز، 1948. بن دونكمن، إخلاص مضاعف (القدس وتل أبيب، إصدار شوكين، 1977)، ص 168-171.

229.أرشيف الدولة، قسم 2570/11، يعقوب (شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 19 آب، 1948. أرشيف الدولة، قسم 2565/8، تقرير قسم الشرق الأوسط إلى وزير الخارجية بتوقيع ي.ش (يعقوب شمعوني)، 15 أيلول، 1948. فيما يلي: تقرير قسم الشرق الأوسط إلى وزير الخارجية.

230.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2289/50/280، توطيد العلاقة بين إستخبارات الواء 7 وبين قرى يركا، جوليس، غيت ويانوح، 29 تموز، 1948.

231. أيال زيسرن ص191-192، 230.

232. ليس بيدنا وثائق حيال موقف كمال جنبلاط من إسرائيل خلال حرب الإستقلال. في 26 تشرين

الثاني 1952، ذُكر في تقرير وزارة الخارجية عن جنبلاط: «علاقته مع إسرائيل هي بمثابة سرّ مكتوم. فالرجل منع من لندن بسبب هذه المسألة وأيضا الصحف المقرّبة منه تقريبا تجاهلت هذه المعضلة» (أرشيف الدولة، قسم 3767/67)، غدعون تدمور إلى رؤوفن شيلوح، 26 تشرين الثاني، 1952).

233. مقابلة مع أسعد الأسعد، الذي تكلم مع الأمير مجيد إرسلان، خلال حرب لبنان، آب 1982، حول زيارته الى الجليل عام 1948. وقد تكلّم أسعد الأسعد أيضاً مع أشخاص آخرين حضروا اللقاء أو لديهم معلومات عن اللقاء. من بين القادة الدروز الذين التقوا مع إرسلان أحصي قريب أسعد الأسعد، الشيخ علي اليوسف من بيت جان. يبدو أن حقيقة أن إرسلان والقاوقجي كانا في قرية راما لم تكن صدفة. ويبدو أن أغلبية سكان القرية وسط المسيحيين، كانت تدعم القاوقجي وأنه على خلفية ذلك نشب بينهم وبين الدروز من سكان القرية توترات، حاول إرسلان والقاوقجي تهدئتها.

234. أرشيف شعبة الإستخبارات، نجمة داوود الحمراء 586.000، تقارير إستخباراتية زمنية في عام 1948 تابعة للهيئة العامة، مصلحة الإستخبارات 1، تقرير إستخباراتي رقم 2، 15 أيلول، 1948. أرشيف شعبة الإستخبارات، 166، ملف33، تقرير إستخباراتي يرتكز على مصدر من اليمين، صدر عن ضابط استخبارات منطقة الجليل الغربي، 10 أيلول، 1948. فيما يلي: تقرير ضابط إستخبارات منطقة الجليل الغربي. في التقارير الإستخباراتية ذكر «الشيخ جابر» و«الشيخ مرزوق». تشخيص الإثنين يرتكز على مقابلة مع أسعد الأسعد.

235. تقرير ضابط إستخبارات منطقة الجليل الغربي.

236. تقرير قسم الشرق الأوسط الى وزير الخارجية. تشخيص بهجت شمس كرئيس بلدية حاصبيا يرتكز على مقابلة مع أسعد الأسعد. يشار إلى أن موفدين من حاصبيا حضروا اللقاء الذي عقد في داليت الكرمل في بداية الحرب الذي تقرر فيها الحفاظ على الحياد (أوري ميلشتاين وداف دورون، ص41-42). يبدو أن قادة دروز من منطقة حاصبيا، كشفوا عن موقف ودّي حيال الاستيطان، خلال فترة «التمرد العربي» الذي كشفوا فيه عن اهتمام كبير لا سيما بإقامة علاقة مع الدولة الإسرائيلية خلال حرب الإستقلال.

237. أرشيف الدولة، قسم 3749، رسالة (إلياهو ساسون) إلى موشيه (شاريت)، 4 شباط، 1949.

238. أرشيف الدولة، قسم 3749/2، وزارة الخارجية، قسم الشرق الأوسط، «حول عبرة الوفد إلى باريس والأساليب المتبعة في سياستنا العربية»، من كلام أعضاء في لقاء «الشعبة الباريسية» التابعة لقسم الشرق الأوسط: (إلياهو) ساسون، توفيا (أرزي)، سليم (بكور) وزياما (ديفون)، 31 كانون الثاني، 1949.

حواشي الفصل السابع

1. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 166، تقرير مصلحة الأخبار حول «حركة هجرة عرب أرض إسرائيل في فترة 1/6/48-1/12/47». 30 حزيران، 1948.
2. بيني موريس، نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين 1947-1949 (تل أبيب: عام عوفيد، 1986)، ص173. فيما يلي: بيني موريس.
3. مقابلة موشيه كرمل مع رؤوفين أرليخ.
4. بيني موريس، ص173.

5. أربيه بن إليعازر، ص256.
6. بيني موريس، ص299. دافيد بن غوريون، مذكرة الحرب، الجزء الثالث، ص788-789، 807.
7. بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص721.
8. بني موريس، «نظرة جديدة إلى وثائق صهيونية رئيسية»، من: نيتسا دروري- فيرمان، إعداد، ألفان. مجلة دورية متعددة المجالات الدراسية (تل أبيب: عام عوفيد، 1996). مجموعة 12، ص92. يشير بيني موريس إلى أن ردّ بن غوريون على فيتس حُذف من مذكرات فيتس، حسبما نُشرت، وهو أخذ من النص الرئيسي في مذكراته الموجودة في الأرشيف الصهيوني الرئيسي.
9. المصدر نفسه، ص88.
10. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 788-789.
11. بني موريس، ص 299-315.
12. «حقيقة الاستيطان العربي في الجليل»، ملحق لعمل بحثي لـ إسحاق موداعي حول عملية «حيرام».
13. مقابلة موشيه كرمل إلى رؤوفين أرليخ.
14. مقابلة مع مردخاي مكلاف.
15. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/75/244، وثيقة نقلت إلى رئيس الأركان من قبل شعبة العمليات/ قسم التوجيه التاريخي، «موضوع البحث برعم وإقرث»، 25 آب، 1972. فيما يلي: وثيقة قسم التوجيه التاريخي. «برعام وإقرث»، تفصيل استعداد القوات السورية واللبنانية وفلول «جيش الإنقاذ» في القطاع الأوسط لجنوب لبنان. أنظر أيضا أبحاث نتان شور وكارل كوسمان.
16. أرشيف الدولة، قسم 186/17، (يعقوب) شمعوني إلى (والتر) إيتان. «حول المشاكل السياسية في الجليل وعند الحدود الشمالية وحول العلاقة بين وزارة الخارجية وهيئة أركان الجيش»، 18 تشرين الثاني، 1948. فيما يلي: رسالة شمعوني إلى والتر إيتان، 18 تشرين الثاني، 1948.
17. الملحق 11 لوثيقة قسم التوجيه التاريخي: «برعم وإقرث».
18. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2384/50/5، «ترتيبات أمنية في المنطقة المحتلة»، 4 كانون الثاني، 1949.
19. أروي بن إليعازر، ص259-260.
20. بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص828.
21. المصدر نفسه.
22. رسالة شمعوني إلى والتر إيتان، 18 تشرين الثاني، 1948.
23. بيني موريس، ص318.
24. المصدر نفسه، ص336.
25. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2289/50/280، برقية موشيه كرمل إلى الألوية والأقاليم، 31 تشرين أول، 1948، الساعة 10:00.
26. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/203، تقرير إستخباري يومي للجبهة أ، 12 تشرين الثاني، 1948.
27. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/286، برقية من ضابط استخبارات لواء 9 إلى قائد الكتيبة والسرايا، 14 تشرين الثاني، 1948، الساعة 22:00. حول تحمّل لواء 9 مسؤولية الحدود مع لبنان في 7 تشرين الثاني، 1948، أنظر أرشيف الجيش الإسرائيلي 2384/550.

28. أرشيف الجيش الإسرائيلي 7249/49/286، برقية من لواء الجليل إلى الكتائب، 15 تشرين الثاني، 1948.
29. إسحاق بن تسفي، سكان بلادنا، ص 68، 70. أحد تجليات التصور بأنه لا يمكن الاستعانة بالطائفة المارونية في البلاد يمكن الوقوف عليه في تقرير يعقوب شمعوني حول لقائه مع إلياهو ساسون ومع الكاهن الماروني فرانسيس مبارك في يافا، في نهاية آذار 1946. عندما طرحت خلال الحديث معضلة التعاون بين الجانبين أوضح ساسون أن الموارنة، في إسرائيل وفي لبنان، بحاجة ليكونوا معنيين بالتعاون، «لأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها قواتنا لهم هي أكبر من المساعدة التي بوسعهم أن يقدموها لنا. وما هو معروف بالنسبة لنا أنهم في إسرائيل ليس بمقدورهم الظهور علنا ولذلك عليهم «العويل مع الذئاب» (أرشيف معهد تراث بن غوريون، تقرير (يعقوب) شمعوني إلى الدكتور (برنارد) يوسف، 1نيسان، 1946. نقل التقرير الى بن غوريون.
30. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 848/91/105، تصريح النقيب يعقوب محرز إلى محكمة العدل العليا، تشرين الثاني، 1951. فيما يلي: تصريح يعقوب محرز إلى محكمة العدل العليا.
31. وثيقة قسم التوجيه التاريخي: «برعم وإقرث».
32. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 263/66/3239، رسالة المحامي محمد نمر هواري من الناصرة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية حول مسألة سكان برعم، 17 آب، 1951. فيما يلي: المحامي هواري.
33. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 240/54/675، «تقرير حول جولة في الجليل الغربي والأوسط يوم 48/11/1».
34. المصدر نفسه.
35. تصريح يعقوب محرز إلى محكمة العدل العليا.
36. رسالة المحامي هواري. حول الإذن الذي أعطي لسكان برعام الذين فرّوا إلى لبنان للعودة إلى قرية جش، أنظر أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/286، برقية أرسلت على ما يبدو من قبل إستخبارات لواء 9، 24 تشرين الثاني، 1948.
37. توم سيغيف، 1949، الإسرائيليون الأوائل (القدس، دومينو، 1984)، ص 73. فيما يلي: توم سيغيف، بيني موريس، ص317. مانو فريدمان من روش بينا كان مسؤولا في القسم السياسي إنتقل في وحدة ضباط المهمات الخاصة التابعة للإستخبارات العسكرية، واصل الخدمة بعد حرب الإستقلال (مقابلة مع رحافيا فاردي).
38. المصدر نفسه. بحسب بيني موريس كان مانو فريدمان هو من سعى من أجل سكان قرية جش لدى إسحاق بن تسفي (بيني موريس، ص317).
39. أرشيف الدولة، قسم 2570، يعقوب (شمعوني) إلى إلياس (إلياهو ساسون)، 12 تشرين الثاني، 1948.
40. رسالة شمعوني إلى والتر إيتان، 18 تشرين الثاني، 1948.
41. أرشيف الدولة، قسم 186/17، «معلومات من وزارة الخارجية إلى أعضاء الحكومة» قبيل جلستها في 17 تشرين الثاني، 1948. أنظر أيضا توجيه شاريت الى والتر إيتان في 14 تشرين الثاني، أوعز فيه له بتمييز المسيحيين إيجابياً في الجليل (وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص170).
42. رسالة شمعوني إلى والتر إيتان، 18 تشين الثاني، 1948.
43. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 807.

44. المصدر نفسه، ص 828.
45. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 548/51/87، توجيهات الجبهة أ حيال التعامل مع السكان في 18 و25 تشرين الثاني، 1948. أشار موشيه كرمل في مقابلة معه إلى أنه بعد أن جرى التعهّد لسكان إقرث وبرعم بالعودة دعم هو ذلك كونه بوصفه في الحكومة وصحافيا في «لمرحاف» (مقابلة موشيه كرمل مع رؤوفين أرليخ).
46. أرشيف الدولة، قسم 2564/9، وزير الأقليات إلى وزير الأمن، «زيارة إلى قرى الجليل»، 2 كانون الأول، 1948.
47. أرشيف معهد تراث بن غوريون، ملف العلاقات مع الموارنة، 7-T- 5، من: الأرشيف الصهيوني الرئيسي، أرشيف بن تسفي A 116/1741، رسالة إسحاق بن تسفي إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن غوريون، «موارنة قرية برعم وعرب حصاص»، 14 تشرين أول، 1949.
48. هآرتس، 25 كانون الأول، 1995.
49. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 166، ملف 4، تقرير يهوشواع فلامون في 1949 الذي رفعه إلى قسم الإستخبارات في هيئة الأركان وإلى رئيس الأركان وشعبة العمليات حول «متسللين مسيحيين».
50. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/52/194، رسالة مدير مخفر شرطة صفد إلى الحاكم العسكري في الجليل الشرقي حول مسألة قرية برعم، 5 آب، 1949. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/52/194، رسالة من الصندوق القومي إلى الحاكم العسكري في الناصرة حول شراء نحو 2250 دونم من أراضي قرية برعم، 29 آب، 1949.
51. رسالة المحامي هواري. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/52/194، رسالة من سكان برعم إلى إدارة قسم الشؤون العربية. وزارة الداخلية، حيفا، 4 تموز 1949: أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/52/194، رسالة الحاكم العسكري في الجليل الشرقي إلى قيادة الإدارة العسكرية حول مسألة قرية برعام. 1 كانون الثاني، 1950. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 922/52/194، رسالة يهوشواع فلامون، المستشار الخاص بالشؤون العربية، إلى الحاكم العسكري في الجليل الشرقي، 14 شباط، 1950.
52. توم سيغيف، ص75. أرشيف الدولة، قسم 2396/6/2، رسالة من الدكتور كولفي، المدير الفعلي لقسم الطائفة المارونية، وزارة الشؤون الدينية، القدس، موضوع البحث: «تفجير قرية برعم في الجليل»، 28 أيلول، 1953.
53. إلحنان أورن، «مساهمة الاستيطان في حرب الإستقلال»، من: فردا بيلوفسكي، إعداد، الانتقال من المشروع الإستيطاني إلى الدولة 1947–1949: الإستمرارية والتغيرات (جامعة حيفا ومؤسسة هرتسل للأبحاث الصهيونية، 1990)، ص227. فيما يلي: إلحنان أورن، «مساهمة الاستيطان في حرب الاستقلال». الدكتور دان غلعادي، لفي أشكول- زعيم الإستيطان الجماعي 1948–1952 (تل أبيب: معهد غولدا مائير لأبحاث العمل والمجتمع، 1993)، ص12. فيما يلي: دان غلعادي، لفي أشكول، أوسنات شيران، سياسة الإستيطان حيال حرب الإستقلال وإقامة الدولة (أطروحة لنيل شهادة «مجاز جامعي»، جامعة تل أبيب، 1992)، قسم أ، ص86. فيما يلي: أوسنات شيرن.
54. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص883.
55. المصدر نفسه، ص884.
56. المصدر نفسه، ص888.

57. المصدر نفسه، ص926.
58. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 240/54/61، ملخص إستخباراتي أسبوعي، 49/1/23–49/1/30. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 240/54/61، تقرير إستخباراتي «الوضع الأمني في قرى الجليل الغربي»، على ما يبدو صدر في كانون الأول، 1948.
59. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.000 تقارير إستخباراتية يومية للجبهة أ من 29 تشرين الثاني و16 كانون الأول، 1948.
60. بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 800.
61. نص القرار أنظر أرشيف الدولة، قسم 2424/23.
62. أرنون غولان، ص 149. بيني موريس، ص339. إلحنان أورن، «مساهمة الإستيطان في حرب الإستقلال»، ص 226–227. دان غلعادي، ليفي أشكول، ص 12، 15–18. أوسنات شيران، ص86.
63. أوسنات شيران، ص86.
64. دان غلعادي، ليفي أشكول، ص 8 ،11.
65. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 800.
66. المصدر نفسه.
67. أرنون غولان، «إستيلاء مستوطنين يهود على أراض عربية في حرب الإستقلال»، كاتيدرا، تاريخ إسرائيل ومستوطناتها (القدس)، 63 (1992)، صّ 144. فيما يلي: أرنون غولان.
68. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 19 كانون الأول 1948. من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 16.
69. حول قضية الإستيطان في القرى العربية أنظر مقال أرنون غولان. أنظر أيضا دان غلعادي، ليفي أشكول، ص 12.
70. دان غلعادي، ليفي أشكول، ص 15.
71. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة، في 9 كانون الثاني 1949، من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 16.
72. المصدر نفسه.
73. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/2156، وثيقة المقدم إيشيل، المسؤول في هيئة الأركان عن الإستيطان، «مشاكل الإستيطان»، 16 شباط، 1949. فيما يلي: المقدم إيشيل، مشاكل الإستيطان.
74. مقابلة مع مردخاي مكلاف.
75. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2384/50/5، وثيقة أصدرتها الجبهة أ، «موضوع البحث- الإستيطان»، كانون الثاني، 1949.
76. إلحنان أورن، «مساهمة الإستيطان في حرب الإستقلال»، ص 227–228. لائحة المستوطنات التي أنشأت ما بين 1 حزيران 1948 و1 حزيران 1949، أنظر أرشيف الجيش الإسرائيلي 230/72/2156، تقرير سنوي لشعبة العمليات/ التخطيط/ مكتب الإستيطان، بتوقيع المقدم إيشيل. فيما يلي: تقرير سنوي لرئيس مكتب الإستيطان في هيئة الأركان.
77. المصدر نفسه، المقدم إيشيل، معضلات الإستيطان. زئيف فيلنائي، الحدود اللبنانية (تل أبيب: هيئة الأركان/ضابط تثقيف رئيسي/ فرع الإعلام وقسم أخبار-إسرائيل، 1978)، ص 20. فيما يلي: زئيف فيلنائي، الحدود اللبنانية.
78. المقدم إيشيل، معضلات الإستيطان.

79. بيني موريس، ص 255.
80. دان غلعادي، ليفي أشكول، ص 16-17.
81. زئيف فيلنائي، الحدود اللبنانية، ص 20.
82. أريه ليبرمان، «السنوات الأولى في كريات شمونا، حقائق، تفاصيل وذكريات»، من: إصبع الجليل 1900-1967، ص 190. يفيد أوري هوروفيتش، إبن ناحوم، بأنّ والده عارض إقامة مستوطنة مدينية في الخالصية سواء لأسباب إستيطانية (منطقة مكتظة بما فيه الكفاية من الناحية الإستيطانية) أو لأسباب أمنية (المنطقة محاذية للحدود والمدينة ولا ينبغي أن تكون محاذية للحدود). (شهادة هاتفية لـ أوري هوروفيتش إلى رؤوفين أرليخ، 19آذار، 1937). وكتب أريه ليبرمان في مقاله أن نحوم هوروفتيش اقترح إقامة بلدة كبيرة فوق ناحل ديشون (وادي حنداج) شمالي أييلت هشاحر وليس بلدتين - كريات شمونا وحتسور، اللتين

حواشي الفصل الثامن

1. حول صيغة قرار مجلس الأمن في 16 تشرين الثاني 1948 أنظر: وثائق السياسة الخارجية الإسرائيلية، الجزء الثالث، ص685. موشيه شاريت، على بوابة الأمم، ص353.
2. Shabtai Rosenne. Israel's Armistice Agreements with the Arab States (Tel-Aviv; Blumstein's Bookstores, 1951), p. 24-25.
فيما يلي: شبتاي روزن. أنظر أيضا وثيقة: «معاني مصطلحي (Truce) و (Armistice) التي أعدت من قبل القسم القضائي في وزارة الخارجية ، 14 تشرين الثاني، 1995.
3. شبتاي روزن، ص27. أنظر أيضا أريبه شيلو، التعاون في ظل المواجهة، نظام الهدنة بين إسرائيل وسوريا 1949-1955 (تل أبيب: معرخوت، 1989)، ص15-16. فيما يلي: أريبه شيلو.
4. أريبه شلو، ص25.
5. بن غوريون، دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول، ص 329.
6. المصدر نفسه، ص 330.
7. المفوض الأمريكي في لبنان (Kuniholm) إلى وزير الخارجية الفعلي، 22 أيلول، 1948. من: Foreign Relations. Vol. 5, P. 2, p. 1417.
8. المصدر نفسه.
9. أريبه شيلو، ص26.
10. أيال زيسر، ص219-220.
11. المندوب الأمريكي في لبنان، (Pinkerton) إلى وزيرة الخارجية الحالي، 16 كانون الأول، 1948. من: Foreign Relations. Vol.5, P.2, p.1670-1671.
12. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.000، تقرير إستخباراتي صدر عن مصلحة الإستخبارات في هيئة الأركان، 7 كانون الأول، 1948.
13. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية رقم 14، ملف ص 8، تقرير ضابط استخبارات منطقة الشمال، 21 تشرين الثاني، 1948.
14. (شموئيل) فريدمان إلى (مردخاي) نامير في موسكو، 31 كانون الأول، 1948. من: وثائق السياسة

الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص 333.

15. أرشيف الدولة، مؤشر 186/17، «معلومات من وزارة الخارجية إلى أعضاء الحكومة» قبيل جلستها في 17 تشرين الثاني، 1948. أنظر أيضا برقية (موشيه) شاريت من باريس إلى (والتر) إيتان، 14 تشرين الثاني، 1948. من: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص170.
16. المصدر نفسه. يغآل يادين ورؤوفين شيلواح إلتقيا في باريس مع الجنرال رايلي، رئيس هيئة المراقبين الأمميين وتباحثا معه في شؤون الجبهة المصرية. أنظر أيضا: دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول، ص 326.
17. (إلياهو) ساسون من باريس إلى (يعقوب) شمعوني، 28 تشرين الثاني، 1948، من: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص 241-242.
18. أرشيف الدولة، مؤشر 2454/12، كلام آبا إيفين، مندوب إسرائيل في مجلس الأمن، 16 تشرين الثاني، 1948.
19. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 866.
20. أرشيف الدولة، مؤشر 2424، (والتر) إيتان إلى (موشيه) شاريت، 6 كانون الأول، 1948.
21. (رؤوفين) شيلواح إلى (آبا) إيفين، تل أبيب، 14 كانون الأول، 1948، من: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص298.
22. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 48/12/19، من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 15.
23. عرض موشيه شاريت في مجلس الدولة المؤقت، تل أبيب، 11 كانون الثاني 1949، من: موشيه شاريت، بوابة الأمة، ص340. حول قرار مجلس الأمن في 4 تشرين الثاني أنظر المصدر نفسه، ص348-349.
24. برقية من (المفوضية الدبلوماسية الأمريكية في عمان)، 8 شباط، 1948، من: وثائق أرشيف الدولة الأمريكية، 1948-1949، أساف يورام نمرود، حصل عليها أوري ميلشتاين 84/6/6، من: أرشيف يد تفناكين، لواء م-25، مجموعة 14، حاوية 99، ملف 4. فيما يلي: وثائق أرشيف الدولة الأمريكية.
25. المصدر نفسه.
26. أيال زيسر، ص221-222. غاي معيان، ص223، 232.
Foreign Relations of the United States 1949. The Near East South, Asia .and Africa (Washington: Department of State Publication, 1977), p.641
27. المصدر نفسه.
28. المصدر نفسه.
29. المصدر نفسه.
30. يميما روزنتال، إعداد، وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، محادثات الهدنة مع الدول العربية، كانون الأول 1948-تموز 1949 (القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1983) الجزء الثالث، ص6-7. فيما يلي: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثالث.
31. المصدر نفسه.
32. المصدر نفسه.
33. الدكتورة زهافا أوستفيلد، الجزء الثاني، ص774-775.
34. مايكل بار-زوهر، بن غوريون، الرجل خلف الأسطورة (تل أبيب: وزارة الأمن، الإصدارات، 1986)،

ص309.

35. مقابلة مع مردخاي مكلاف: أنظر أيضا بحث الرائد عوفر غولينسكي، الجنرال مردخاي مكلاف، حقيبة الخدمة على خلفية تكوين الجيش الإسرائيلي (تل أبيب: هيئة الأركان-شعبة العمليات/ النظرية والتوجيه، قسم التاريخ، حزيران 1992)، ص27، 22. فيما يلي: الرائد عوفر غولينسكي.
36. إفادة مردخاي مكلاف أمام الدكتور راودور منور في معهد دايفيس، الجامعة العبرية في القدس، 1977، ص13. من: متاي غرينبرغ: مفاوضات الهدنة بين إسرائيل وسوريا (نيسان-تموز 1949) (الهيئة العامة، شعبة العمليات/ النظرية والتوجيه، قسم التاريخ 1994)، ص8. فيما يلي: مفاوضات الهدنة بين إسرائيل وسوريا.
37. مقابلة مع مردخاي مكلاف.
38. المصدر نفسه.
39. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2169/59/80، أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، نص اقتراح رايلي في 22 كانون الأول 1948 إلى الجيش الإسرائيلي الذي نُقل بواسطة رؤوفين شيلواح إلى موشيه شاريت في 7 كانون الثاني 1949، قبل عدة أيام من اللقاء الأول في الناقورة. كذلك صاغت جهات تابعة للأمم المتحدة مسودة إتفاق هدنة أكثر تفصيلا ومبالغةً من نص اقتراح رايلي. هذه المسودة نُقلت إلى وزير الخارجية ورئيس الأركان لكن على ما يبدو لم تخضع لمناقشة عملية (أنظر أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5).
40. عرض موشيه شاريت في مجلس الدولة المؤقت، تل أبيب، 11 كانون الثاني 1949، من: موشيه شاريت، على بوابة الأمم، ص339.
41. بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص911: (رؤوفين) شيلواح إلى (طوبيا) أرزي، 29 كانون الأول، 1948، من: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثاني، ص318.
42. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70، برقية شنورمان إلى شعبة العمليات والجبهة أ، 11 كانون الثاني، 1949.
43. وصف اللقاء يرتكز على تقريرين:
أ. أرشيف الجيش الإسرائيلي 2169/50/806، المقدم (مردخاي) مكلاف إلى رئيس الأركان، تقرير من لقاء مكلاف مع مندوب الجيش اللبناني بحضور مراقبي الأمم المتحدة، 14 كانون الثاني، 1949.
ب. أرشيف الجيش الإسرائيلي 2168/50/70، الرائد شنورمان، «تقرير حول لقاء مندوبي الجيش اللبناني ومندوبي جيش الدفاع الإسرائيلي»، 16 كانون الثاني، 1949. فيما يلي: تقارير مكلاف وشنورمان.
44. المصدر نفسه.
45. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2169/50/80، إتفاق بين مندوبي إسرائيل ولبنان في 14 كانون الثاني، بتوقيع مكلاف، سالم ومراقبي الأمم المتحدة من الولايات المتحدة وفرنسا. فيما يلي: إتفاق إسرائيل ولبنان في 14 كانون الثاني.
46. تقارير مكلاف وشنورمان.
47. المصدر نفسه.
48. المصدر نفسه.
49. المصدر نفسه.

50. الإتفاق الإسرائيلي- اللبناني في 14 كانون الثاني.
51. تقارير مكلاف وشنورمان.
52. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 7249/49/106، توجيه ضابط عمليات لواء الجليل حول مسألة «الحدود اللبنانية»، 15 كانون الثاني، 1949.
53. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة، في 16 كانون الثاني 1949، من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 16.
54. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص957.
55. نص مسودة الاقتراح، أنظر أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5.
56. المصدر نفسه، تقرير حول اللقاء في الناقورة، 19 كانون الثاني، 1949.
57. نص الوثيقة المرجع، أنظر: المصدر نفسه.
58. المصدر نفسه، تقرير حول اللقاء في الناقورة، 1949.
59. المصدر نفسه.
60. المصدر نفسه.
61. تقرير موشيه شاريت إلى الحكومة المؤقتة في جلستها في 19 كانون الثاني 1949، من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 17.
62. المصدر نفسه.
63. أرشيف الدولة، مؤشر 3749/2، إلياهو ساسون إلى طوبيا (أرزي) وزياما ديبون، 20 كانون الثاني، 1949.
64. أرشيف الدولة، مؤشر 3749/2، إلياهو ساسون إلى طوبيا (أرزي) وزياما ديبون، 2 شباط، 1949.
65. أرشيف الدولة، مؤشر 2425، (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شاريت، 15 شباط، 1949.
66. أرشيف الدولة، مؤشر 11 2951/1، (شبتاي) روزن، المستشار القانوني (وزارة الخارجية) إلى (يعقوب) روبينزون (المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية في الأمم المتحدة)، 15 شباط، 1949.
67. المصدر نفسه.
68. أرييه شيلو، ص36-37.
69. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثالث، ص291.
70. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 27 شباط 1949، من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 19.
71. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/1، برقية من م.ش. (موشيه شاريت) إلى (رؤوفين) شيلواح، 2 آذار 1949. بن غوريون كان منهمكاً في نهاية شباط 1949 في المفاوضات مع الأحزاب لأجل تشكيل الحكومة الجديدة التي عرضت أمام الكنيست الأول في 8 آذار (دافيد بن غوريون، دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول، ص362-369).
72. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة، في 27 شباط 1949، من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 19. بروتوكول جلسة الحكومة المؤقتة في 2آذار 1949. من: جلسات الحكومة المؤقتة، الجزء 19.
73. المصدر نفسه.
74. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، تقرير شخصي من يغآل يادين إلى والتر (إيتان)، 11 آذار، 1949.
75. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، تقرير من (زلمان) ليبشيتس إلى وزير الخارجية (شاريت)، 23 شباط، 1949. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، وزير الخارجية (شاريت) إلى رئيس الأركان، 23

كانون الثاني، 1949.
76. مفاوضات لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا، ص 9.
77. Sana Bardawil, Israeli Claims on Lebanese Water: The Litani River (Thesis submitted for the degree of «master of philosophy». St.Antony's Collge. Oxford, 1991). p.62
78. أرشيف الدولة، مؤشر 2395/10، رسالة مجلس المطلة إلى وزير الخارجية شاريت، 27 شباط، 1949.
79. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، برقية (إلياهو) ساسون من باريس إلى (والتر) إيتان، 28 شباط، 1949.
80. غاي معيان، ص 234.
81. أرشيف الدولة، 3745/2، حديث تسفي فايتسمان (دوريئيل) مع حميد فرنجية في مكتبه في بيروت، 15 كانون الأول، 1949.
82. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/1 (شبتاي) روزن إلى الدكتور روبينزون في نيويورك، 6 آذار، 1949. فيما يلي: شبتاي روزن الى روبينزون، 6 آذار 1949.
83. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، محضر جلسة من لقاء إستباقي وبروتوكول الجلسة الأولى في 1 آذار، 1949. فيما يلي: بروتوكول الجلسة الأولى. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5. رسالة موشيه شاريت إلى بول موهن، المندوب الشخصي للوسيط الفعلي في تل أبيب، 28 شباط، 1949. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، رسالة بول موهن إلى والتر إيتان في وزارة الخارجية، 1 آذار، 1949.
84. المفاوضات حول إتفاق الهدنة بين إسرائيل وسوريا، ص9-10. يمكن الإشارة الى أهمية الاعتبار الاقتصادي في المفاوضات مع سوريا من خلال تصريحات مكلاف: «ذهبنا إلى المحادثات مع معلومات واضحة تتعلق بخطط المياه الإسرائيلية. لم نبحث فقط عن إستئصالهم من رأس الجسر، إنما أيضا لإيجاد خط يسمح لنا ببناء قناة المياه القطرية» (المصدر نفسه، ص 10).
85. شبتاي روزن إلى روبينزون، 6 آذار، 1949.
86. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/1، (شبتاي روزن) إلى إلياهو ساسون في باريس، 13 آذار، 1949.
87. المصدر نفسه.
88. نص مسودة الإتفاق الذي سُلّم إلى بعثة إسرائيل «Draft Israeli-Lebanese General Armistice Agreement»، أنظر: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثالث، ص285-290.
89. مسودة هذا الاتفاق كانت أساساً للحوار بين الطرفين بواسطة اللجنة الفرعية لصياغة مسودة الاتفاق، نص معدّل لمسودة بانتش، أنظر: أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5: «Israeli-Lebanese General Armistice Agreement. Revised Draft Prepared by the Drafting Sub-Committee», 10th of March, 1949.
90. بروتوكول الجلسة الأولى. أرشيف الدولة، 2425/5: بروتوكول الجلسة الثانية في 7 آذار 1949. شبتاي روزن إلى روبينزون، 6 آذار، 1949.
91. رسالة شبتاي روزن إلى روبينزون، 6 آذار، 1949.
92. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/1، برقية من م.ش. (موشيه شاريت) إلى (رؤوفين) شيلواح، 2 آذار 1949. فيما يلي: برقية شاريت إلى شيلواح، 2 آذار، 1949.

93. أرشيف الدولة، مؤشر 2950، (رؤوفين) شيلواح إلى (موشيه شاريت)، 2 آذار، 1949.
94. برقية شاريت إلى شيلواح، 2.3.49. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/1، برقية (يغآل) يادين إلى (رؤوفين) شيلواح، 3 آذار، 1949.
95. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/1، برقية موشيه شاريت إلى (رؤوفين) شيلواح، 3 آذار، 1949.
96. رسالة شبتاي روزن إلى روبينزون، 6 آذار، 1949.
97. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، تقرير شخصي من يغآل يادين إلى والتر (إيتان)، 11 آذار، 1949.
98. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5 (والتر) إيتان إلى يغآل يادين، 14 آذار، 1949.
99. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5 (يغآل) يادين إلى (رؤوفين) شيلواح في رودوس، 8 آذار، 1949.
100. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5 (رؤوفين) شيلواح إلى (يغآل) يادين و(موشيه) شاريت، إلى رئيس الحكومة ورئيس الأركان، 8 آذار، 1949. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5 (رؤوفين) شيلواح الى (موشيه) شاريت، و (يغآل) يادين، إلى رئيس الحكومة، 9 آذار، 1949.
101. بحسب مذكرة بن غوريون إتُخذ القرار في 16 آذار، 1949، مساءً، بعد جلسة الكنيست (دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص977). بحسب وثائق وزارة الخارجية، التي فُصّل فيها الجدول الزمني لتبادل البرقيات بين وزارة الخارجية وبين رؤوفين شيلواح في رودوس، المقدم مردخاي مكلاف في الناقورة وإلياهو ساسون في باريس، إتُخذ القرار في 17 آذار 1949 في ساعات المساء (أنظر على سبيل المثال: برقية والتر إيتان إلى رؤوفين شيلواح في 17 آذار 1949، أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2).
102. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 976.
103. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2. رسالة (شبتاي) روزن إلى موشيه (شاريت)، 16 آذار، 1949. فيما يلي: رسالة روزن إلى شاريت، 19 آذار.
104. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص976.
105. رسالة روزن إلى شاريت، 16 آذار.
106. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2، برقية من (آبا) إيفين في نيويورك إلى (والتر) إيتان، 18 آذار، 1949.
107. توم سيغيف، 1949- الإسرائيليون الأوائل، ص 25.
108. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، برقية من (رؤوفين) شيلواح إلى (والتر) إيتان، إلى رئيس الحكومة ورئيس الأركان، 16 آذار، 1949.
109. أرشيف الدولة، 2950/2 (والتر) إيتان إلى إلياهو ساسون في باريس، 17 آذار، 1949. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2 (آبا) إيفين من نيويورك إلى (والتر) إيتان، 18 آذار، 1949.
110. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 977.
111. المصدر نفسه.
112. أرشيف الدولة، تفاصيل جلسات الحكومة الأولى، جلسة الحكومة في 20 آذار 1949، الجزء الثاني. فيما يلي: جلسات الحكومة الأولى.
113. حول ردّ يغآل يادين حول مسألة تصريح بن غوريون بشأن الحدود الإسرائيلية الحالية، أنظر «هبوكر» 9 آذار، 1964. حول ردّ يغآل ألون حول مسألة تصريح بن غوريون أنظر «لمرحاف»، 8 آذار، 1964.
114. كلام بن غوريون في مركز حزب عمال إسرائيل، في 22–23 تموز، 1949. من: توم سيغيف، 1949- الإسرائيليون الأوائل، ص 49.

115. بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 944.
116. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2، برقية من (والتر) إيتان إلى (رؤوفين) شيلواح في رودوس، 18 آذار، 1949، الساعة: 08:45. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2/ برقية من (رؤوفين) شيلواح الى (والتر) إيتان، 18 آذار، 1949، الساعة 17:00.
117. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 580/51/27، برقية من شعبة العمليات إلى المقدم مكلاف، 18 آذار، 1949، الساعة: 10:35.
118. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2، (والتر) إيتان إلى المقدم مكلاف، 18 آذار، 1949. حول نص التوجيهات باللغة الإنكليزية أنظر أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5.
119. مقابلة مع مكلاف.
120. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثالث، ص 317.
121. مقابلة مع مكلاف. أشار إلى أنه يحتفظ بنص الرسالة من وزير الخارجية (شاريت) حول هذه المسألة في منزله.
122. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، إلياهو (ساسون) في باريس إلى (والتر) إيتان، 20 آذار، 1949.
123. (إلياهو) ساسون إلى (والتر) إيتان، 18 آذار، 1949. من: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الثالث، ص315-316.
124. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2، والتر (إيتان) إلى (رؤوفين) شيلواح، 19 آذار، 1949. قضية الطريق إلى مسغاف عام التي طرحت خلال المحادثات نوقشت بين الصندوق القومي وسكان مسغاف عام قبل اندلاع حرب الاستقلال. سكان مسغاف عام قالوا إنهم لا يمتلكون طريقا منذ قدومهم إلى هذه الأرض ويضطرون إلى استخدام الحمير والبغال كوسيلة نقل. الصندوق القومي لم يوافق على تعبيد الطريق خلال الحرب لأسباب مالية ولعدم وجود القوة البشرية الخاصة بأعمال التعبيد ورفض سكان المنطقة (سكان قرى هونين ودير ميماس) السماح بتعبيد الطريق على أراضيهم (أنظر أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، KKL5.16842 . تبادل الرسائل بين مسغاف عام والصندوق القومي، في 31 أكتوبر 1947 وفي 22 ، 26 و 29 آب، 1949.
125. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2، (رؤوفين) شيلواح إلى والتر (إيتان)، 19 آذار، 1949. فيما يلي: رسالة شيلواح إلى إيتان، 19.3.49. أرشيف الدولة، 2950/2. (شبتاي) روزن إلى (موشيه) شاريت (نيويورك)، (إلياهو) ساسون (باريس)، (روزن) شيلواح (رودوس) 21 آذار، 1949. فيما يلي: شبتاي روزن، 21 آذار، 1949.
126. رسالة شيلواح إلى إيتان، 19 آذار، 1949.
127. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5، بروتوكول اللقاء الرابع في الناقورة، 20 آذار، 1949. فيما يلي: بروتوكول اللقاء الرابع في الناقورة.
128. رسالة شبتاي روزن، 21 آذار، 1949.
129. المصدر نفسه.
130. المصدر نفسه. بروتوكول اللقاء الرابع في الناقورة.
131. المصدر نفسه. حول مسألة توجيه رئيس الحكومة لإنهاء المفاوضات بأسرع ما يمكن أنظر أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2، رسالة نقلت إلى المقدم مكلاف وشبتاي روزن بإسم رئيس الحكومة، 20 آذار 1949، الساعة: 13:00.

حرب يوسف الرائد مع حديثه حول شنورمان تقرير ،2168/50/87 الإسرائيلي، الجيش أرشيف.132
بحضور ممثلي «الصليب الأحمر الدولي»، 18 آذار، 1949. أرشيف الدولة، مؤشر 2425/5،
بروتوكول اللقاء الثالث في الناقورة، 10 آذار، 1949. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/87،
برقية من لوكر إلى (والتر) إيتان، 18 آذار، 1949. توم سيغيف، 1949- الإسرائيليون الأوائل، ص
26. هآرتس، 25 آذار، 1949.

133.غاي معيان، ص 241.

134.«الإتفاق اللبناني-الإسرائيلي حول هدنة شاملة»، الذي وُقّع في 23 آذار، 1949، دخل حيز التنفيذ
في نفس اليوم. بالنسبة لنص الإتفاق كما يظهر في الوثائق أنظر أرشيف الدولة، مؤشر 5/2425.
أنظر أيضا شبتاي روزن، مقدمة كتاب إتفاقيات الشرق الأوسط (تل أبيب: معرخوت، 1956)،
ص34-41- فيما يلي: كتاب إتفاقيات الشرق الأوسط.

135.أرشيف الدولة، مؤشر 2950، رسالة الكولونيل توفيق سالم إلى الجنرال رايلي، 21 آذار 1949.
أرشيف الدولة، مؤشر 2950، رسالة المقدم مكلاف إلى الجنرال رايلي، 24 آذار، 1949.

136.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 715/49/14، الجبهة أ، وثيقة باسم «عملية زخاريا» 23 آذار 1949.

137.هآرتس، 23 آذار، 1949.

138.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 580/51/27، برقية من شنورمان إلى هيئة الأركان/ شعبة العمليات،
14 آذار، 1949.

139.شور فكوسمان، أنظر أيضا أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.000 تقارير إستخباراتية يومية للجبهة
أ بين 27 آذار و2 نيسان، 1949.

140.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/80، أمر عملية اللواء 9 - «عملية زخاريا». أرشيف الجيش
الإسرائيلي 2168/50/86، برقية من الجبهة أ إلى قسم العمليات في هيئة الأركان، 3 نيسان،
1949.

141.أرشيف الدولة، مؤشر 2454/12، ملخص نشاط لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية حتى 7 تموز،
1949. فيما يلي: ملخص نشاط لجنة الهدنة حتى 7 تموز، 1949.

142.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 580/51/27، برقية من «الجبهة أ» إلى رئيس شعبة العمليات، 27 آذار
1949. في رد على البرقية أوعز يادين إلى شمعون أفيدان فحص التقدم في تعبيد الطريق لأن أهمية
المسألة تتطلب «الإنقضاض على المشكلة». أنظر أيضا ملخص نشاط لجنة وقف إطلاق النار حتى 7
تموز، 1949.

143.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 580/51/27، برقية من شنورمان إلى عمليات «الجبهة أ»، 8 أيار،
1949.

144.ملخص نشاط لجنة وقف إطلاق النار حتى 7 تموز، 1949.

145.المصدر نفسه.

146.أرشيف الدولة، مؤشر 1 2432/7. جلسة لجنة وقف الهدنة الإسرائيلي-اللبناني في المطلة، 12 آب،
1949. وبغية إقناع اللبنانيين بالموافقة على تمديد موعد استخدام طريق مسغاف عام-المطلة توجّه
وزير الخارجية شاريت إلى إلياهو ساسون، عضو الوفد الإسرائيلي إلى المحادثات في مؤتمر لوزان طالبا
منه الحديث مع فؤاد عمون، رئيس الوفد اللبناني، في هذه المسألة (أرشيف الدولة، 2442/7، برقية
من مكتب (وزير الخارجية) إلى (إلياهو) ساسون، 29 حزيران، 1949).

147.أرشيف الدولة، مؤشر 1 2432/7، جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في المطلة، 24 تشرين
الثاني، 1949.

حواشي مدخل الجزء الثالث

1. يائير عرفون، «السياسة الخارجية والسياسة الأمنية: جوانب بنيوية وجوانب شخصية، 1949-1956»، من: الصهيونية، مقتطفات من تاريخ الحركة الصهيونية والإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل (تل أبيب)، المجموعة 14، 1989، ص. 219. فيما يلي: يائير عرفون، السياسة الخارجية والأمنية 1949-1956.
2. المصدر نفسه، ص. 226.

حواشي الفصل التاسع

1. أرشيف الدولة، مؤشر 2569/1، كلام رئيس الحكومة شاريت في لجنة الخارجية والأمن، حسبما وُزّع من قبل وزارة الخارجية على السفارات الإسرائيلية في الخارج، 16 شباط، 1954. حول التحفظ على فكرة تحالف الأقليات أنظر أيضا أرشيف الدولة، مؤشر أ/2569/1، رد وزارة الخارجية إلى العقيد جيبلي حول مسألة اعتقال الدروز في سوريا، 26 كانون الأول، 1951.
2. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1954، الجزء الثاني، ص334.
3. أرشيف الدولة 3749/3، رسالة (يهوشواع) فلامون من لندن التي نقلت من قبل غدعون رفائيل إلى من يشغل منصب نائب رئيس شعبة الإستخبارات في هيئة الأركان، المقدم (يهوشفاط) هاركيفي، 21 شباط، 1954. غدعون رفائيل نقل أيضا إلى هاركيفي كلام شاريت في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في 16 شباط، 1954.
4. المصدر نفسه.
5. المصدر نفسه.
6. موشيه معوز، «مجتمع ودولة في سوريا الحديثة»، من: مناحيم ميلسون، إعداد، مجتمع ونظام في العالم العربي (القدس: مؤسسة فان لير، 1977)، ص63.
7. يغآل ألون إقترح في 1967، في نهاية حرب الأيام الستة، الإستفادة من سيطرة إسرائيل على هضبة الجولان لإقامة دولة درزية، قومية جنوب سوريا. كتب ألون في كتاب جدار الرمل، أنه كان يجدر إحتلال كافة جنوب سوريا، بما فيه جبل الدروز، دون الاقتراب أكثر من اللزوم من دمشق. بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان مارس ألون، وزير الخارجية، على إسحاق رابين، رئيس الحكومة، ضغطاً بغية مساعدة المعسكر المسيحي، إنطلاقاً من رؤيته أنّ ذلك يشكل خطوة لإقامة دولتي أقليتين مرتبطتين بإسرائيل، مسيحية ودرزية. أنظر: الجنرال (في الاحتياط) مردخاي غور، محاضرة في كلية الأمن القومي، «أهداف قومية وأهداف الحرب»، 25 نيسان، 1980، يغآل ألون، جدار الرمل (الطبعة الثالثة التي صدرت في 1968)، ص 382، 389؛ زئيف شيف وإيهود يعاري. حرب الخديعة (شوكان: القدس وتل أبيب، 1984)، ص 51، 45، إسحاق رابين، سجل الخدمة، الجزء الثاني، ص503.

8. توصل اللواء (في الاحتياط) يهوشفاط هاركيفي إلى استنتاج مشابه للذي توصل إليه شاريت بخصوص الاعتماد على الأقليات في الشرق الأوسط، وذلك بعدَ 21 سنة على ذلك. في تقرير كتب في 20 آذار 1975، مع انهيار التمرد الكردي، ونقل إلى وزير الأمن، شمعون بيريز، كتب هاركيفي: «القضية تؤشر إلى انخفاض أهمية الأقليات القومية في الشرق الأوسط كعامل سياسي كان يمكنه بقوة إزعاجه أو تأثيره أن يخدم دولة إسرائيل كوزن مقابل للقومية العربية (شلومو نكديمون، الأمل الذي انهار، ص417-418).
9. أرشيف الدولة، مؤشر 2410/9، وزارة الخارجية، وثيقة من قسم الشرق الأوسط «علاقات إسرائيل والعرب (تحليل الأهداف، النتائج واقتراحات للعمل)»، 18 كانون الثاني، 1951.
10. المصدر نفسه.
11. المصدر نفسه.
12. أرشيف الدولة، مؤشر 2410/9 «سياستنا العربية (ملخص التشاور الذي جرى في مكتب رئيس الحكومة في يوم 1952/10/1)»، 19 أكتوبر، 1952.
13. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2، مسودة رسالة من وزير الخارجية إلى رئيس المحكمة العليا، في ردٍّ على رسالة رئيس المحكمة العليا في 25 آذار، 1956.
14. دافيد بن غوريون، دولة إسرائيل المتجددة، الجزء الأول، ص 509.
15. مقابلة مع غدعون رفائيل. دافيد بن غوريون، ناصر إسرائيل (تل أبيب: إصدار عاينوت)، ص 106.
16. أرشيف الدولة، مؤشر 2408/10، «تقرير حول التشاور في أساليب العمل السياسي الإسرائيلي في الشرق الأوسط»، باريس، 24-25 آب، 1953. فيما يلي: التشاور في باريس حول أساليب العمل السياسي الإسرائيلي في الشرق الأوسط.
17. مردخاي بار أون، «الوضع الراهن قبل أو بعد؟ ملاحظات حول تفسير السياسة الأمنية الإسرائيلية 1949-1958»، من: بنحاس غينوسر، إعداد، تأملات في قيام إسرائيل (سديه بوكر: إصدارات جامعة بن غوريون في النقب، 1995)، الجزء 5، رقم 88-89. فيما يلي: مردخاي بار أون، تأملات في قيام إسرائيل.
18. ميخائيل بار زوهر، بن غوريون (تل أبيب: عام عوفيد، 1978) الجزء الثاني، ص 1018-1019. حول شبكة علاقات بن غوريون مع موشيه شاريت أنظر: المصدر نفسه، ص 959-971.
19. مردخاي بار أون، تأملات في قيام إسرائيل، ص 99.
20. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1954 (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978)، الجزء الثاني، ص 374. فيما يلي: موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الثاني.
21. أرشيف الجيش الإسرائيلي، مذكرات بن غوريون، 27 شباط، 1954.
22. موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الثاني، ص 377.
23. المصدر نفسه.
24. المصدر نفسه.
25. دفار، 25 أكتوبر، 1971.
26. المصدر نفسه.
27. المصدر نفسه.
28. المصدر نفسه.
29. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955 (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978) الجزء الرابع، ص 996.

فيما يلي: موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الرابع.
30. المصدر نفسه. خلافا لبن غوريون، أثبت شاريت ضلوعه بالسيرورة الديموغرافية في لبنان التي تجري ضد مصلحة المسيحيين-الموارنة. وقد أشار إلياهو أفشتاين، قبل 12 عاما من ذلك، إلى هذه السيرورة في بحث مفصل كتبه عن لبنان. أفشتاين أشار إلى أن تحليل الإتجاهات الديموغرافية في لبنان، التي تتمثل في التنامي السكاني الكبير للمسلمين والهجرة الكبيرة للمسيحيين-الموارنة، يشير بوضوح إلى المخاطر المحدقة بالطابع المسيحي للبنان بأكمله. أضف إلى ذلك، التكاثر الدرزي والشيعي في جبل لبنان، الذي يزيد عن ضعفين وأكثر على تكاثر المسيحيين، يطرح مشكلة خطيرة أمام المسيحيين في جبل لبنان أيضاً، معقلهم الأساسي (الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/5577، إلياهو أفشتاين، «لبنان (مسح ديموغرافي- سياسي)»، القدس، 1943).
31. المصدر نفسه.
32. المصدر نفسه، ص 1024.
33. أرشيف الدولة، مؤشر ب 2408/18، إقتراح صلاحيات للجنة مشتركة لشؤون لبنان بين وزارة الخارجية وهيئة الأركان، 29 أيار، 1955. تظهر في الوثيقة جملة مكتوبة بخط يد غ. ر (غدعون رفائيل) وهي موجّهة على ما يبدو إلى موشيه شاريت: «عاجل. ماذا بشأن التعيين، هذه مسألة ملحّة، لأنّ وزير الأمن يحثّ على ذلك». فيما يلي: إقتراح صلاحيات للجنة شؤون لبنان. 29 أيار، 1955.
34. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، رسالة من رئيس الحكومة ووزير الخارجية (موشيه شاريت) إلى وزير الأمن (بن غوريون)، 17 حزيران، 1955.
35. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، مذكرة رئيس الحكومة ووزير الخارجية (موشيه شاريت) إلى وزير الأمن (بن غوريون) حول مسألة إنشاء لجنة مشتركة لشؤون لبنان، 12 حزيران، 1955. فيما يلي: مذكرة شاريت إلى بن غوريون حول مسألة إنشاء لجنة شؤون لبنان، 12 حزيران، 1955.
36. مقابلة مع بنحاس أليف من وزارة الخارجية، الذي كان عام 1955 المساعد الرئيسي لغدعون رفائيل للشؤون السياسية، ولاحقاً (1958) نائب مدير قسم الولايات المتحدة في وزارة الخارجية. المحاور: رؤوفين أرليخ، 24 كانون الثاني، 1955، القدس. فيما يلي: مقابلة مع بنحاس أليف.
37. إقتراح صلاحيات لجنة شؤون لبنان، 29 أيار، 1955.
38. تقرير شاريت إلى بن غوريون حول مسألة إنشاء لجنة شؤون لبنان، 12 حزيران، 1955.
39. طُرح هذا الأمر من خلال المقارنة بين صلاحيات لجنة شؤون لبنان، 29 أيار، 1955، وبين تقرير شاريت إلى بن غوريون حول مسألة إنشاء لجنة شؤون لبنان، 12 حزيران، 1955.
40. موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الرابع، ص 1065.
41. أرشيف الدولة، 3745/2، ملخص المشاروات، حسبما كتبه بنحاس أليف، 17 حزيران، 1955.
42. موشيه شاريت، أجندة سياسية، الجزء الرابع، ص 1065.
43. أرشيف الدولة، مؤشر ب/2396/6، رسالة حول مسألة «المشكلة المارونية» من غدعون رفائيل، المستشار المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط والشؤون السياسية في الأمم المتحدة، إلى العقيد جيبلي، رئيس شعبة الإستخبارات في هيئة الأركان، 5 نيسان، 1955.
44. المصدر نفسه.
45. مقابلة مع بنحاس أليف.
46. المصدر نفسه. مقابلة مع زياما ديبون، الذي كان في الخمسينيات مستشار الشؤون العربية لبن غوريون

وعضو لجنة الشؤون اللبنانية. المحاوِر: رؤوفين أرليخ، تل أبيب، 20 كانون الثاني، 1995.

47. المصدر نفسه.
48. أرشيف الدولة، مؤشر 2410/10، رسالة من السفير في روما (إلياهو ساسون) إلى وزير الخارجية (شاريت)، حول مسألة «لجنة الأربعة»، التي تجتمع لدى شاريت كل يوم الجمعة وتناقش الشؤون العربية، 6 أيار، 1956.
49. مقابلة مع بنحاس أليف.
50. المصدر نفسه.
51. المصدر نفسه.
52. المصدر نفسه.
53. أرشيف الدولة، مؤشر أ/7224/8، وثيقة كتبها يوسف هداس في قسم الأبحاث في وزارة الخارجية عنوانها: «ماذا الذي يمكن إسرائيل أن تبحث عنه في لبنان»، 17 تموز، 1956.
54. مردخاي بار أون، تأملات في قيام إسرائيل، ص 98-99.
55. يوسف عفرون، السويس 56 في نظرة جديدة (تل أبيب: مودن، 1986)، ص 95.
56. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 19 أكتوبر، 1956.
57. المصدر نفسه.
58. المصدر نفسه. 22 أكتوبر، 1956. سُئل آبا إيفين من قبلنا لماذا اقترح على بن غوريون محاولة إقناع الأميركيين بخطة لتغيير وجه الشرق الأوسط. فجاء ردّه أن بن غوريون لم يعتقد منذ البداية أن الأميركيين سيقبلون بالخطة (شهادة هاتفية لأبا إيفين، وزير الخارجية السابق، الذي خدم في الخمسينيات سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة ورئيس بعثة إسرائيل إلى الأمم المتحدة. هذه الإفادة مُنحت لرؤوفين أرليخ هاتفياً، تل أبيب، 5 حزيران، 1955). فيما يلي: إفادة آبا إيفين.
59. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 22 أكتوبر، 1956. موشيه ديان، أحداث مهمة، ص 255. ميخائيل بار زوهر، بن غوريون (تل أبيب: عام عوفيد، 1978)، الجزء الثالث، ص 1234-1235. فيما يلي: ميخائيل بار زوهر، الجزء الثالث.
60. أرشيف معهد تراث بن غوريون، 22 أكتوبر، 1956.
61. المصدر نفسه.
62. موشيه ديان، أحداث مهمة، ص 255-256.
63. إيلان تراون، «معركة سيناء كحرب لا خيار: رأي بن غوريون حول المواجهة الإسرائيلية–المصرية»، 1956، إعادة نظر من: موشيه شيمش وإيلان تراون (إعداد)، عملية قاديش ومعركة السويس، 1956، إعادة نظر (كريات سديه بوكر: جامعة بن غوريون في النقب، 1994)، ص 178، فيما يلي: عملية قاديش وحرب السويس، إعادة نظر.
64. مردخاي بار أون، تأملات في قيام إسرائيل، ص 98. مردخاي بار أون، بوابات غزة، السياسية الأمنية والخارجية لدولة إسرائيل: 1955–1957 (تل أبيب: عام عوفيد، 1992) ، ص277. فيما يلي: مردخاي بار أون، بوابات غزة.
65. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 678/67/14، «ملف لافي» شعبة العمليات/ التخطيط، تقدير الوضع الإستراتيجي والخطط الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي لحالة حرب إبتدائية من قبل الدول عربية ضد إسرائيل. وقّع على الوثيقة المقدم يوفال نئمان، تشرين الثاني 1953. فيما يلي: «ملف لافي».

66. مقابلة مع البروفيسور يوفال نئمان.
67. «ملف لافي».
68. Itamar Rabinovich. The War for Lebanon 1970-1983 (Ithaca and London: Cornell University Press,1984), p.27.
69. John P. Glennon (ed. In chief). Foreign Relations of the United States, 1955-1957. Near East: Jordan-Yemen (Washington: United States Government Printing Office. 1988). Vol XIII, pp. 192,194.
فيما يلي: Foreign Relations of the United States, 1955 -1957 Vol XIII.
70. مائير أفيدان، الجوانب الرئيسية في العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية في الخمسينيات (القدس: الجامعة العبرية في القدس، معهد العلاقات الدولية بإسم لونارد ديفيس، 1982)، ص 77. فيما يلي: الجوانب الرئيسية في العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية.
71. أرشيف الدولة، مؤشر 3110/5، وزارة الخارجية- قسم الأبحاث، «معالم في تطور لبنان المستقل»، 4 تموز، 1958. فيما يلي: معالم في تطور لبنان المستقل. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، «لبنان- الخط السياسي لشمعون ومالك»، 7 آذار، 1957.
72. معالم في تطور لبنان الحديث. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، تقرير مبدئي لشعبة الإستخبارات في هيئة الأركان، «تدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان»، 23 حزيران، 1958. حول شكوى لبنان للأميركيين قبيل إندلاع الأزمة من التآمر المصري والسوري ضده، أنظر: Foreign Relations of the United States, 1955 -1957 Vol XIII, p. 210
73. المصدر نفسه. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، وزارة الخارجية، قسم الأبحاث، «ملخص المعركة الانتخابية في لبنان»، 3 تموز، 1957.
74. المصدر نفسه. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.130.0 هيئة الأركان/ شعبة الاستخبارات، التقرير الإستخباراتي الذي يصدر كل شهرين، شباط-حزيران 1958، فصل «لبنان». أرشيف الجيش الإسرائيلي ، 230/72/1146، «الصراع المستقبلي في لبنان»، 15 نيسان، 1958. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، وزارة الخارجية/ قسم الأبحاث، «أعمال الشغب في لبنان، 13 آيار، 1958. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، هيئة الأركان العامة/ شعبة الاستخبارات، «المقاومة في لبنان»، 16 أيار، 1958. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، «تطور الأحداث في لبنان»، 15 حزيران، 1958.
75. حول التدخل الأمريكي أنظر:
Agnes G. Korbani, U.S. Intervention in Lebanon, 1958 and 1982 (New York: Preager Publishers. 1991). pp. 40-41,45-46.
الجوانب الرئيسية في العلاقات الإسرائيلية-الأمركية، ص 87، 135-136. روبرت د. شولتسينغر «تأثير أزمة السويس على السياسة الأمريكية في المنطقة 1957-1958»، من: عملية قاديش ومعركة السويس، إعادة النظر، ص 244. فيما يلي: شولتسينغر- أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، «لبنان- التطورات في لبنان مع إنزال القوات الأمريكية»، 18 تموز، 1958.
76. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.130.0 ، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، التقرير الإستخباراتي الذي يصدر كل شهرين، تموز- كانون الأول، 1958.

77. فيما يلي: ميخائيل بار زوهر، الجزء الثالث، ص 1315.
78. أوري لوبراني، الذي خدم بصفته مستشاراً للشؤون العربية لدى رئيس الحكومة، في سنوات 1957–1962، يفيد بأن إهتمام بن غوريون بالثورة الجزائرية كان ضمن سياق معالجة عرب إسرائيل. بن غوريون كان يقلقه السؤال التالي: لماذا لم ينجح الجيش النظامي الفرنسي، مع كل التجارب التي إكتسبها في الهند-الصين، لم ينجح في التغلب على المتمردين. لم يعط بن غوريون أهمية خاصة للمسألة اللبنانية. مقابلة مع أوري لوبراني. المحاوِر: رؤوفين أرليخ، 28 آب، 1996.
79. يائير عفرون، السياسة الخارجية والأمنية 1949-1956، ص 230.
80. ميخائيل بار زوهر، ص 1342.
81. شولتسينغر، ص253.
82. أرشيف الدولة، مؤشر 3746/1، برقية من (يعقوب) هرتسوغ في السفارة الإسرائيلية في واشنطن إلى وزارة الخارجية في القدس، 15 تموز، 1958.
83. أرشيف الدولة، مؤشر 210/6، برقية من السفير الإسرائيلي في باريس إلى قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، 19 حزيران، 1958.
84. أرشيف الجيش الإسرائيلي 230/72/1146، رسالة بن غوريون إلى هامرشيلد في 30 حزيران 1958 (المصدر الإنكليزي).
85. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، المسودة العبرية للرسالة. بن غوريون، خلافا للرسالة باللغة الإنكليزية، التي ظهر عليها توقيعه، لم يوقّع على مسودة الرسالة باللغة العبرية.
86. أرشيف الدولة، مؤشر 210/16، برقية من (آبا) إيفين إلى القدس، 4 تموز، 1958. فيما يلي: برقية آبا إيفين إلى القدس، 4 تموز، 1958.
87. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من (إلياهو) ساسون، سفير إسرائيل في روما إلى (والتر) إيتان، وزارة الخارجية في القدس، 29 أيار، 1958. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، تقرير كتب من قبل إلياهو ساسون حول موقف إسرائيل من الأحداث في لبنان، 6 حزيران، 1958.
88. دافيد طال، «بين بن غوريون، شاريت وديان: الصراع على المبادرة إلى حرب وقائية، 1955»، من: كتيدرا، تاريخ أرض إسرائيل وتوطينها (القدس)، 81 (1996)، ص 122.
89. آبا إيفين، فصول الحياة (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978) الجزء الأول، ص 250.
90. الجوانب الرئيسية في العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية، ص 87.
91. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، من: رسالة من رئيس الحكومة ووزير الخارجية حول لبنان نُقلت عبر رؤوفين شيلواح إلى آبا إيفين، ، في 18 حزيران، 1958. فيما يلي: برقية شيلواح، 18 حزيران، 1958.
92. كتب بن غوريون في مذكراته في 28 آذار، أنّ رؤوفين (شيلواح) في حديثه مع مكارتي، مندوب الولايات المتحدة في الناتو، إقترح أن تظهر أميركا موقفاً أكثر فعالية في المنطقة ينعكس في مساعدة أصدقاء الغرب، لبنان والسودان (أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 28 آذار، 1958). أرشيف الدولة، مؤشر 3088/5، محادثة (بنحاس) أليف مع هاملتون (رئيس القسم السياسي في السفارة الأمريكية في إسرائيل)، 14 أيار، 1958. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من (رؤوفين) شيلواح إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن حول حديثه مع «شخصيات لبنانية مهمة»، 11 حزيران، 1958.
93. أرشيف الدولة، مؤشر 210/16، حديث دالاس- إيفين، 30 حزيران، 1958.

94. هآرتس، 24 حزيران، 1958.
95. الجوانب الرئيسية في العلاقات الإسرائيلية-الأميركية، ص 87–88، موشيه زاك، 40 سنة حوار مع موسكو، (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1988)، ص 252.
96. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 14 تموز، 1958.
97. إقتراح رئيس الأركان لسكوف باحتلال جبل الخليل وسلسة شمال القدس حتى نابلس، طُرح في 14 تموز في المشاورات التي جرت بعد الإنقلاب العراق (أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون 14 تموز، 1958). إقتراح يغآل ألون باحتلال الضفة الغربية طرح بعد ثلاثة أشهر من ذلك (أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 7 أكتوبر، 1958). تجدر الإشارة الى أن أصواتاً مشابهة سُمعت في الولايات المتحدة: خلال الأزمة التي تلت الإنقلاب في العراق إقترح «مجلس الأمن القومي»، خطة قدّمها جورج ألن، من كبار مسؤولي وزارة الخارجية، تقضي بأن تقوم الولايات المتحدة بإقناع إسرائيل باحتلال كامل الضفة الغربية بغية إنشاء قاعدة لتطبيق قرار التقسيم في 1947 (انظر مقال موشيه زاك، «تغيير الماضي»، معاريف، 9 حزيران، 1997).
98. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 14 و17 تموز، 1 آب، 1958.
99. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 847/62/76، كلام رئيس الأركان لسكوف في جلسة هيئة الأركان العامة، 18 تموز، 1958.
100. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 14 و16 تموز، 1958: 2،1 آب، 1958. في مسالة تحالف دول الأطراف حظيت إسرائيل بمباركة ودعم الولايات المتحدة. أنظر: الجوانب الرئيسية في العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية، ص 89.
101. الجوانب الرئيسية في العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية، ص 91. أظهر الأمريكيون في تلك المرحلة تريثاً وقالوا إن العراق ليس في جيب عبد الناصر وحتى الآن ليس معلوماً أيّ إتجاه سيسلك. (المصدر نفسه).
102. حغاي إيشيد، مؤسسة رجل واحد، ص 274–280. يعتقد إيشيد أن فكرة تحالف دول الأطراف جعل إسرائيل عاملاً إستراتيجياً من الدرجة الأولى أعين واشنطن (المصدر نفسه، ص 280).
103. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 1–4 آب، 1958.
104. المصدر نفسه، مذكرات بن غوريون، 19 تموز، 1958.
105. أرشيف الدولة، مؤشر 3746/1، تقرير بنحاس أليف في القدس إلى السفارة في واشنطن، 20 حزيران، 1958.
106. المصدر نفسه، قصاصة كتبها و. أ (والتر إيتان) إلى عزرا دانين، 30 حزيران، 1958. في الرد نقل عزرا دانين توضيحاً مفصّلاً حول الأسباب والسياق الذي جاء فيه كلامه.
107. أرشيف معهد تراث بن غوريون، 7 أكتوبر، 1958. كلام إضافي لبن غوريون حول مسألة أهمية الليطاني، أنظر أيضا: مذكرات بن غوريون، 23 أكتوبر، 1958.
108. مقابلة مع العميد (في الإحتياط) إسحاق بار أون، نائب الملحق العسكري في باريس وبعد ذلك الملحق العسكري (1960–1964). الإعلامي: رؤوفين أرليخ، تل أبيب، 3 تموز، 1996. عوزي نركيس، في مكالمة هاتفية مع رؤوفين

حواشي الفصل العاشر

1. زاكي شالوم، ص148.
2. أرشيف الجيش الإسرائيلي 42158/5/6، النيابة العامة العسكرية الرئيسية، «أوامر ثابتة لمكافحة التسلل». 13 أيار 1954. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 158/56/642. شعبة العمليات/عمليات «مكافحة التسلل»، 30 نيسان، 1934.
3. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 643/1959/36، هيئة الأركان العامة/ شعبة هيئة الأركان العامة، «ملخص النشاط العملاني منذ بداية 1954»، آب، 1955. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.002، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، «النشاطات عند الحدود. تقرير ملخص لعام 1956»، شباط 1957. فيما يلي: شعبة الإستخبارات، تقرير نشاط ملخص لعام 1956.
4. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.400، وزارة الخارجية، تقرير مبدئي من أ. غورن، «مشكلة اللاجئين العرب في إسرائيل»، 27 أيلول، 1948. فيما يلي: تقرير غورن حول اللاجئين.
5. المصدر نفسه.
6. التيليغراف، بيروت، 24 كانون الأول، 1948.
7. بيني موريس، نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ص422.
8. أرشيف الدولة، 3743/7، تقرير لهيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، قسم الأبحاث، 25 آب، 1957.
9. المصدر نفسه.
10. المصدر نفسه، بني موريس، نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ص422.
11. المصدر نفسه. أنظر أيضا أرشيف الدولة، مؤشر 3743/7، تقرير حول «قضية اللاجئين» أعدّته وزارة الخارجية. التقرير يواكب القضية حتى عام 1957.
12. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 138/54/75، قيادة المنطقة الشمالية/ الإستخباراتية. «التسلل ضمن نطاق منطقة القيادة»، كانون الأول، 1951. فيما يلي: إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية، التسلل ضمن نطاق منطقة القيادة. أنظر أيضا دافيد طال، تطور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي 1949–1956. (تل أبيب: هيئة الأركان العامة/ شعبة العمليات – النظرية والتوجيه، قسم التاريخ، 1995)، ص 39. فيما يلي: دافيد طال، تطور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي.
13. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.009، تقارير إستخباراتية أسبوعية عن سنوات 1948-1953، صدرت عن إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية.
14. أرشيف الدولة، غ/5434/1396، «ملخص أول- استنتاجات اللجنة الوزارية المشتركة لمنع التهريب»، 7 آذار، 1953. فيما يلي: إستنتاجات اللجنة الوزارية المشتركة لمنع التهريب.
15. دافيد طال، تطور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي، ص 39. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.009، تقرير بعثة إسرائيل إلى لجنة وقف إطلاق النار، 20 شباط-7 تموز، 1949. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.002، تقارير إستخباراتية أسبوعية صدرت عن إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية خلال 1950-1951. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/8، مكتب وزير الخارجية، «لجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية (ملخص الفترة حتى 7 تموز، 1949)»، 26 تموز، 1949. فيما يلي: ملخص عمل لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية حتى 7 تموز، 1949.
16. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.009، تقارير إستخباراتية أسبوعية حول التسلل إلى منطقة

القيادة الشمالية، صدرت عن إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية خلال عام 1950. أرشيف مصلحة الإستخبارات، 586.002، أرشيف العمليات/ قسم الإستخبارات، «تقرير التسلل عام 1952»، 16 كانون الأول، 1952. فيما يلي: تقرير التسلل لعام 1952.

17. Benny Morris, Israel's Border Wars 1949-1956 (Oxford: Clarendon Press, 1993), p.39.
فيما يلي: Israel's Border Wars.
18. أرشيف شعبة العمليات، 586.009، تقارير إستخباراتية أسبوعية لإستخبارات قيادة المنطقة الشمالية عام 19520. تقرير التسلل عام 1952.
19. إستنتاج من ملخصات الأمن الجاري لشعبة العمليات/ قسم التوجيه/ فرع التاريخ، في النصف الأول من الخمسينيات. فيما يلي: ملخصات الأمن الجاري لقسم التوجيه/ التاريخ. أنظر أيضا: مُلخص عمل لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية حتى 7 تموز، 1949.
20. ملخصات الأمن الجاري لقسم التوجيه/ فرع التاريخ، ملخص الأمن الجاري لعام العمل العسكري 1951–1952.
21. ملخصات الأمن الجاري لقسم التوجيه/ فرع التاريخ، ملخص الأمن الجاري لعام العمل العسكري 1952–1953.
22. أرشيف الدولة، مؤشر 2402/14، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، النقيب هارإيفين، رئيس مكتب رئيس شعبة الإستخبارات، « أضرار التسلل في إسرائيل- أرقام للنشر»، 22 نيسان، 1956. فيما يلي: اللواء هارإيفين، أضرار التسلل في إسرائيل.
23. أرشيف شعبة الإستخبارات، 586.002، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، «النشاط الحدودي، تقرير ملخص لعام 1956»، شباط 1957. فيما يلي: تقرير ملخص لعام 1956.
24. ملخصات الأمن الجاري لقسم التوجيه/ فرع التاريخ، ملخص الأمن الجاري لعام العمل العسكري 1953-1954.
25. تقرير ملخص لعام 1956.
26. ملخصات الأمن الجاري لقسم التوجيه/ فرع التاريخ، ملخصات الأمن الجاري لعام العمل العسكري، 1954-1955.
27. تقرير ملخص لعام 1956.
28. اللواء هارإيفين، أضرار التسلل في إسرائيل. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، «النشاط الحدودي- تقرير ملخص لعام 1954».
29. تسفي أل-بيليغ ، المفتي الأكبر (تل أبيب: وزارة الأمن: 1989)، ص 124.
30. المصدر نفسه، ص 126. أنظر أيضا Israel's Border Wars. P. 60.
31. المصدر نفسه، أفنير يانيف، السياسية والإستراتيجية في إسرائيل (تل أبيب، مكتب هبوعاليم 1994)، ص 68. فيما يلي: أفنار ينيف.
32. إيهود يعاري، مصر والفدائيون، 1953–1956. (غفعات حفيفا، مركز الدراسات العربية والأفرو-آسيوية 1975) ص11. فيما يلي إيهود يعاري.
33. المصدر نفسه.
34. المصدر نفسه.

35. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 303، ملف 341222، تقرير إستخباراتي حول أفراد العصابات، 25 حزيران 1954. إيهود يعاري، ص 11.
36. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 5 حزيران، 1953.
37. Israel's Border Wars, P. 63. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 303، ملف 341222، تقرير هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات «منظمة عباد الرحمن»، ص 18، كانون الثاني، 1954. فيما يلي: تقرير شعبة الإستخبارات حول «منظمة عباد الرحمن». أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 303، ملف 341222، تقرير قيادة المنطقة الشمالية/ الإستخبارات «قضية التسلل العنفي من لبنان»، 27 أيار، 1954.
38. هآرتس، 23 أكتوبر، 1955. أحد المعتقلين، محمد سليمان باقر، من سكان صفوري سابقاً، كان نجل سليمان باقر، من سكان مخيم اللاجئين في عين الحلوة قرب صيدا. إنتسب سليمان باقر إلى منظمة الشيخ عز الدين القسام، التي عملت في منطقة حيفا، الجليل الأدنى ووسط الضفة الغربية في النصف الأول من الثلاثينات. هذا الأمر يشكل نموذجاً لمصدر العديد البشري الذي جند منه المفتي، ومن بعده المصريون، المتسللين الذين عملوا من لبنان.
39. المصدر نفسه.
40. Israel's Border Wars. p. 337 - 338.
41. أرشيف شعبة الاستخبارت، 003. 586، 002. 586، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، «النشاط الحدودي، تقرير ملخص لعام 1958»، كانون الثاني 1959. فيما يلي: تقرير ملخص لعام 1958.
42. ملخصات الأمن الجاري قسم التوجيه/ فرع التاريخ، ملخصات الأمن الجاري لعام العمل العسكري 1955-1956.
43. المصدر نفسه، ملخصات الأمن الجاري لعام العمل العسكري 1956-1957. تقرير نشاط ملخص لعام 1956.
44. المصدر نفسه، ملخصات الأمن الجاري لعام العمل العسكري 1957-1958. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات. « النشاط الحدودي، تقرير ملخص لعام 1957، آذار 1958.
45. تقرير ملخص لعام 1958.
46. أرشيف شعبة الإستخبارات، 110. 586، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، «برقية إستخباراتية - حرب صغيرة منظّمة ضد إسرائيل من أراضي الدول العربية»، صدرت عام 1955 (لا يوجد تاريخ دقيق).
47. أرشيف شعبة الإستخبارات، 110. 586، هيئة الأركان العامة، «برقية إستخباراتية—أساليب عمل النشاط السري المصري في دول عربية أخرى»، 4 كانون الثاني 1956. فيما يلي: النشاط السري المصري في الدول العربية.
48. المصدر نفسه.
49. المصدر نفسه.
50. مردخاي بار أون، بوابات غزة، السياسة الأمنية والخارجية للدولة الإسرائيلية: 1955—1957. (تل أبيب: شعب كادح، 1992)، ص 141.

51. النشاط السري المصري في الدول العربية.
52. أرشيف الدولة، 7/2440، كلام رئيس شعبة الإستخبارات، العقيد يهوشفاط هاركيفي، في مؤتمر صحفي، 7 أكتوبر 1955. أرشيف شعبة الإستخبارات، 222. 341، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، ملخص إستخباراتي حول نشاط الفدائيين 7-13 نيسان 1956. فيما يلي: ملخص نشاط الفدائيين، 7-13 نيسان، 1949.
53. ملخص نشاط الفدائيين، 7-13 نيسان، 1949.
54. أرشيف شعبة الإستخبارات، 222. 341، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، تقرير إستخباراتي حول نشاط الفدائيين في لبنان، 18 كانون الأول، 1955.
55. أرشيف الدولة، مؤشر 3754، «تنظيم النشاط السري المصري-وسيلة للتخريب السياسي».
56. المصدر نفسه، أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 614، ملف (5856) 2340، تقرير استخباراتي في 6 كانون الأول 1956، حول إعتقال فلسطينيين والقبض على أسلحة في بيروت.
57. أرشيف شعبة الإستخبارت، 110. 586، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، «تقرير إستخباراتي-نشاط الفدائيين ضد إسرائيل، (تشرين الثاني-كانون الاول 1956)»، 7 كانون الثاني، 1957. أرشيف شعبة الاستخبارات، 110. 586، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، «سوريا وجيرانها»، 3 كانون الأول، 1956.
58. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات «النشاط الحدودي، تقرير إستخباراتي ملخص لعام 1957»، أذار 1958.
59. المصدر نفسه.
60. المصدر نفسه.
61. النشاط السريّ المصري في الدول العربية.
62. المصدر نفسه.
63. أرشيف شعبة الإستخبارات، 222. 341، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، «منظمة الفدائيون المصرية وأدائها»، أيار 1956.
64. Israel's Border Wars. p. 342.
65. زاكي شالوم، ص 154.
66. التشاور في باريس حول أساليب عمل إسرائيل في الشرق الأوسط.
67. دافيد طال، تطور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي، ص 30. دافيد طال، ردود إسرائيل على التسلل إلى أراضيها من الأردن ومصر 1949-1956. (عمل نهائي رسالة لنيل شهادة «مجاز جامعي» في جامعة تل أبيب، نيسان، 1990)، ص 11. فيما يلي: دافيد طال، ردود إسرائيل على التسلل إلى أراضيها من الأردن ومصر.
68. زاكي شالوم، ص 154.
69. المصدر نفسه، ص 155.
70. المصدر نفسه، ص 156.
71. المصدر نفسه، ص 156-157.
72. دافيد بن غوريون، أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 888.
73. دافيد طال، تطور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي، ص 44-45.

74. أرشيف الدولة، سجلات جلسات الحكومة الأولى، الجزء الخامس، جلسة الحكومة في 6 أيار، 1949.
75. دافيد طال، تطور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي، ص 47-48.
76. المصدر نفسه، ص 48.
77. المصدر نفسه، ص 58.
78. دافيد طال، ردود إسرائيل على التسلل إلى أراضيها من الأردن ومصر، ص 20-21.
79. أرشيف الدولة، مؤشر ب 1/ 2428، تقرير أعدّته وزارة الخارجية، «منظمة حرس الحدود، هيكليتها وطرق عملها» 27 تموز، 1955.
80. Israel's Border Wars. p. 120-121
81. المصدر نفسه، ص 121. دافيد طال، ردود إسرائيل على التسلل إلى أراضيها من الأردن ومصر، ص 21.
82. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 626/57/5، حديث بين بن غوريون وقائد المنطقة الشمالية موشيه تسادوك، 1 آذار، 1955.
83. حول تحديد مصطلح «أمن جاري» وجوهر معضلات الأمن الجاري أنظر: دافيد طال، تطور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي، ص 20-24.
84. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، هيئة الأركان العامة/ شعبة العمليات/ قسم الإستخبارات. «تقرير التسلل في عام 1952»، 16 كانون الاول 1952. فيما يلي: تقرير التسلل في عام 1952.
85. دافيد بن غوريون أجندة الحرب، الجزء الثالث، ص 888-889.
86. أرشيف الجيش الإسرائيلي 957/51/38، أمر «عملية ريسون» لتمشيط قريتي مغار والمنصورة، 5 نيسان 1949. المصدر نفسه، تقرير تمشيط قرية مجدل الكروم، 6 تموز 1949. المصدر نفسه، تقرير تمشيط قريتي مجد الكروم وشعب، 7 تشرين الثاني 1949. المصدر نفسه، تقرير تمشيط قرية نحف، 3 أيار، 1950.
87. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 138/54/75، شعبة العمليات/ العمليات، العقيد إسحاق رابين، رئيس قسم العمليات، «مكافحة التسلل» 30 أكتوبر، 1951.
88. المصدر نفسه.
89. المصدر نفسه.
90. تقرير التسلل في 1952.
91. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 138/54/60، شعبة العمليات/ العمليات، المقدم متتياهو بيليد، «توجيهات لتحسين كفاءة مكافحة التسلل»، 9 آب، 1951.
92. أرشيف الدولة، مؤشر 2428/2، برقية من السفارة الإسرائيلية في الولايات المتحدة إلى مكتب مدير عام وزارة الخارجية (لصالح الوزير)، «موضوع البحث: السياج الشائك على طول الحدود الإسرائيلية»، 21 كانون الأول، 1953.
93. Israel's Border Wars. p. 173 . أنظر أيضاً: أرشيف الدولة، مؤشر 10/2439، تقرير موجز لوزارة الخارجية «نجاعة العمليات العقابية» 25 أكتوبر، 1956. يائير عفرون، السياسة الخارجية والأمنية 1949–1956، ص 224.
94. زاكي شالوم، ص 183.
95. يائير عفرون، السياسة الخارجية والأمنية 1949–1956، ص 223.

96. ملخصات الأمن الجاري لشعبة العمليات/ قسم التوجيه/ فرع التاريخ، الخمسينيات.
97. مقابلة مع رحافيا فردي. عملية باريس، ص 64-65.
98. ملخصات الأمن الجاري لشعبة العمليات/ قسم التوجيه/ فرع التاريخ، الخمسينيات. تحدث اللبنانيون عدة مرات عن عمليات عقابية نفذها بحسب قولهم قبل الجيش الإسرائيلي. على سبيل المثال، في جلسة لجنة الهدنة في الناقورة، في 18 حزيران 1953، زعم المندوب اللبناني، أنه في ليل 18–17 حزيران 1953 ألقيت قنبلة على منزل فخري توفيق العبد الله في بنت جبيل، وقال إنه يعتقد أن هذه عملية عقابية للجيش الإسرائيلي. الرجل الذي ألقيت على منزله القنبلة كان معروفاً بأنه في «المكتب الثاني» السوري وأحد مؤسسي العصابات في جنوب لبنان (أرشيف الدولة، قسم 2433/2)، لكن ليس لدينا إثبات أن هذه الحادثة كانت عملية عقابية نفذها الجيش الإسرائيلي.
99. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 25 حزيران، 1953.
100. أرشيف شعبة الإستخبارات، 101. 586، 1. 130. 586، شعبة العمليات/ قسم الإستخبارات، «النشاط الحدودي - تقرير خاص»، 30 أيلول، 1953.
101. تقرير شعبة الإستخبارات حول «منظمة عباد الرحمن».
102. أرشيف شعبة الاستخبارت، حاوية 304، ملف 34222، شعبة العمليات/ العمليات، تقرير المقدم رحبعام زئيفي، وكيل رئيس قسم العمليات، «نشاط في الطريق الشمالي»، 5 نيسان، 1954.
103. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 303، ملف 341222، تقرير إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية، «مشاكل التسلل العنفي من لبنان»، 27 أيار، 1954.
104. أوري بيالر، «بن غوريون وشاريت: مفهومان عن الصراع العربي-الإسرائيلي»، من بنيامين نويبرغر، إعداد، الديبلوماسية في ظل المواجهة، قضايا مختارة من السياسة الخارجية الإسرائيلية 1948-1978 (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1984)، ص 198. حول السجال الداخلي بشأن العمليات العقابية أنظر أيضاً: زاكي شالوم، ص 157–161.
105. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 847/62/30. جلسة هيئة الأركان في 19 أيلول، 1955.
106. المصدر نفسه.
107. حول وصف الهجوم أنظر: هآرتس، 23 أيلول، 1955.
108. هآرتس، 27 أيلول، 1955.
109. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الرابع، ص 1168-1169.
110. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، تقرير إستخباراتي لشعبة الإستخبارات في هيئة الأركان العامة، «الأنشطة اللبنانية لاستئصال العصابات» 23 أيلول، 1955.
111. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1145، رسالة إلى وزير الدفاع وإلى قائمقام رئيس الأركان من شعبة الإستخبارات، 9 أكتوبر، 1955.
112. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الرابع، ص 1169.
113. هآرتس، 23 أيلول، 1955.
114. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الرابع، ص 1170.
115. المصدر نفسه، ص 1172.
116. المصدر نفسه، ص 1174.
117. المصدر نفسه.

118.المصدر نفسه.

119.المصدر نفسه. رئيس الأركان، موشيه ديان، إعترض بشكل مبدئي على إلقاء منشورات تهديد في حال عدم وجود نية حقيقية للتنفيذ. رحافيا فردي قال إنه في بداية الخمسينيات تم إلقاء منشورات في لبنان دون موافقة، الأمر الذي أدى إلى أن تتلقى الإستخبارات تعنيفاً من موشيه ديان الذي رأى أنه لا ينبغي التهديد إن لم تكن هناك نية للتنفيذ. (مقابلة مع رحافيا فردي).

120.المصدر نفسه، ص 1173–1174.

121.ردود إسرائيل على التسلل إلى أراضيها من الأردن ومصر، ص 99.

122.موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الرابع، ص 1177.

123.أرشيف الجيش الإسرائيلي 230/72/1146، برقية إستخباراتية لشعبة الإستخبارات في هيئة الأركان العامة حول النشاط اللبناني قرب الحدود مع إسرائيل، 30 أيلول، 1955. فيما يلي: النشاط اللبناني قرب الحدود مع إسرائيل. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 346/57/14، تقرير مدير شؤون الهدنة في وزارة الخارجية، «الحدود الإسرائيلية»، 18 أكتوبر، 1955. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 709/68/48، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، 11 أكتوبر، 1955.

124.النشاط اللبناني قرب الحدود مع إسرائيل.

125.المصدر نفسه.

126.فلسطين، الأردن، 17 تشرين الثاني، 1955.

127.Israel's Border Wars. p. 342.

128.موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الرابع، ص 1174.

129.أرشيف الدولة، مؤشر ب /2408/18، رسالة نُقلت من قبل (والتر) إيتان إلى (بيار) جيلبير، سفير فرنسا في إسرائيل، في 12 تشرين الثاني، 1956. نص الرسالة موجود في الرسالة التي نُقلت قبل يوم من ذلك إلى والتر إيتان عبر إسحاق نافون الذي أشار إلى أن بن غوريون يطلب نقلها إلى جيلبير.

130.النشاط السري المصري في الدول العربية. أرشيف شعبة الإستخبارات، 222. 341، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، ملخص إستخباري لعمل الفدائيون، في 13-7 نيسان، 1956.

131.أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 25 حزيران، 1936.

132.«ملف لافي».

133.أفنير يانيف، ص 51-52. أنظر أيضاً: شمعون شامير، «جهات ومراحل في الصراع العربي الإسرائيلي» من: الدبلوماسية في ظل المواجهة، ص 80.

134.يغآل ألون، جدار الرمل (تل أبيب: إصدار المجموعة الموحدة، 1968)، ص 345.

135.أرشيف الدولة، مؤشر ب 2569/1 خطاب رئيس الحكومة في الكنيست في 1 أيلول، 1954. من: وثيقة وزارة الخارجية، موقف إسرائيل حيال إتحاد سوريا–العراق . من: «معلومات للممثليات الإسرائيلية في الخارج». رسالة مشابهة ألمح إليها رئيس الحكومة في خطابه في الكنيست في 8 آذار، 1955 (المصدر نفسه). فيما يلي: وزارة الخارجية–موقف إسرائيل حيال إتحاد سوريا–العراق.

136.ميخا بار، خطوط حمر في إستراتيجية الردع الإسرائيلي (تل أبيب: معرخوت 1990)، ص 76-75.

137.وزارة الخارجية–موقف إسرائيل حيال إتحاد سوريا–العراق. سبق قرار الحكومة الإسرائيلية سجال بين شاريت وأنصار المدرسة المتشددة، بن غوريون وموشيه ديان، في شباط 1954. أنظر: موشيه شاريت،

أجندة شخصية 1954، الجزء الثاني، ص 374، 376-377. بعد سنة إقترح شاريت على الحكومة إرسال إنذار عبر القنوات الدبلوماسية إلى الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا وتركيا بأن إسرائيل ترى نفسها في حل من إتفاق الهدنة مع سوريا في حال حصول إتحاد بين سوريا والعراق: موشيه شاريت، أجندة سياسية 1955 (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978)، الجزء الثالث، ص 712. أنظر أيضاً: كلام شاريت خلال المشاورات في وزارة الخارجية، التي شارك فيها بن غوريون، 22 نيسان، 1949. من: وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية. الجزء الثاني، ص 588. فيما يلي: كلام شاريت خلال المشاورات في وزارة الخارجية 22 نيسان، 1949.

138.أرشيف الدولة، مؤشر 3/3746، (موشيه) شاريت إلى السفارة الإسرائيلية في باريس، 13 شباط، 1955. وزارة الخارجية–موقف إسرائيل حيال إتحاد سوريا–العراق.

139.تحليل المصالح السورية في لبنان أنظر: رؤوفين أفي ران، التدخل السوري في لبنان (1975-1985)، (تل أبيب : معرخوت، 1986)، ص 15-19. فيما يلي: التدخل السوري في لبنان.

140.المصدر نفسه، ص 16: أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، تقرير إستخباري، «المفاوضات السورية–اللبنانية»، 6 كانون الثاني، 1956.

141.Reuven Avi-Ran. «The Syrian Military Strategic Interest in Lebanon». The Jerusalem Quarterly (Jerusalem). 46 (Spring 1988). p. 133–134. فيما يلي : رؤوفين أفي ران، المصلحة العسكرية الإستراتيجية السورية في لبنان؛ أنظر أيضاً أيال زيسر، ص 232–238.

142.أيال زيسر، ص 232–238.

143.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 346/57/14، وزارة الخارجية، قسم الأبحاث، تقرير مبدئي: «العلاقات العربية بعد إتفاق مصر- سوريا ومصر- السعودية»، 25 كانون الأول، 1955.

144.رؤوفين أفي ران، المصلحة العسكرية الإستراتيجية السورية في لبنان، ص 133. حول صيغة تحالف الدفاع الجماعي وإتفاقيات الدفاع الثنائية الأطراف بين سوريا ومصر ومصر والسعودية أنظر: كتاب إتفاقيات الشرق الأوسط، ص 86-94، 114-120.

145.رؤوفين أفي ران، المصلحة العسكرية الاستراتيجية السورية في لبنان، ص 132-133، 136-137.

146.تفاصيل حول المحادثات أنظر: العلاقات اللبنانية–السورية، 1943-1985 (أنطلياس: مركز التوثيق والبحوث اللبناني، 1986)، الجزء الأول، ص133-134، فيما يلي: العلاقات اللبنانية- السورية، الجزء الأول.

147.حول نص الخطة أنظر: العلاقات اللبنانية–السورية 1943-1985 (أنطلياس: مركز التوثيق والبحوث اللبناني، 1956)، الجزء الثاني، ص 192-194.

148.علاقات لبنان–سورية، الجزء الأول، ص 134.

149.كل شيء، بيروت، 17 كانون الأول، 1955.

150.أرشيف شعبة الإستخبارات 110. 586، هيئة الأركان العامة، شعبة العمليات/ قسم الإستخبارات «تقدير الوضع في لبنان»، 22 أيلول، 1952. فيما يلي: تقدير الوضع في لبنان، 22 أيلول، 1952. أيال زيسر، ص 336-348.

151.تقدير الوضع في لبنان، 22 أيلول، 1952.

152.المصدر نفسه.

153. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، برقية من (شموئيل) ديبون (من باريس) إلى (رؤوفين) شيلواح، 22 أكتوبر، 1952.

154. أرشيف الدولة، مؤشر 2408/17، تقرير من (شموئيل) ديبون إلى (رؤوفين) شيلواح، 29 أكتوبر، 1952.

155. أرشيف الدولة، مؤشر أ/2569/1، تقرير قسم الأبحاث في وزارة الخارجية الذي أُرسل إلى رؤوفين شيلواح حول مسألة رسالة ديبون في 29 أكتوبر، 1952.

156. أرشيف الدولة، مؤشر 2433، تقرير حول لقاء بين النقيب شلومو رايخمان والكولونيل (جميل) الحسامي (رئيس الوفد اللبناني إلى لجنة الهدنة)، 18 أيار، 1954.

157. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 847/62/31، جلسة هيئة الأركان في 4 آذار، 1956.

158. حول نص التحذير أنظر: هآرتس، 3 كانون الأول، 1955.

159. أرشيف الدولة، 3745/2، وثيقة من ملف لبنان التابع لوزارة الخارجية، «تحذير إسرائيل للبنان» الوثيقة هي من دون تاريخ، ولكن دمجها مع وثيقة أخرى أظهر أنها تعود الى رسالة نُقلت إلى المندوب الإسرائيلي في لجنة الهدنة في 3 كانون الثاني، 1956.

160. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، شعبة الإستخبارات، تقرير إستخباري خاص، «المفاوضات السورية-اللبنانية»، 6 كانون الثاني، 1956. فيما يلي: شعبة الإستخبارات: «المفاوضات السورية-اللبنانية». أرشيف الدولة، مؤشر 2433، تقرير الرائد سيفان تافنر من الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان حول إجتماع عُقد في الناقورة في 3 كانون الثاني، 1956.

161. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، غدعون رفائيل إلى العقيد (يهوشفاط) هاركيفي، هيئة الأركان 9 كانون الثاني، 1956.

162. شعبة الإستخبارات: «المفاوضات السورية-اللبنانية».

163. تقرير الملحق العسكري للولايات المتحدة في بيروت حول حديثه مع قائد الجيش اللبناني الجنرال فؤاد شهاب، 17 أيلول 1956. أفاد الملحق الأمريكي بأنه خلال حديثهما كرر شهاب إقتراحاته في كانون الأول 1955 مؤكداً أنه يرفض الإقتراحات السورية لإبرام إتفاق عسكري أكثر جوهرية. وأوضح شهاب أن رئيس هيئة أركان الجيش اللبناني، الكولونيل توفيق سالم، لن يُناقش مسألة الاتفاق خلال زيارته القريبة إلى دمشق في 20 أيلول، 1956. من:

D.A. Intelligence Report. R. 446.56. 17 September 1956. Box no. 37. Center for Lebanon Studies. Oxford. England.

فيما يلي: C.F.L.S.

164. Foreign Relations of the United States 1955 – 1957. Vol XIII, p. 183.

165. كريستيان شولتز، ص 48–49، 182. تستند شولتز إلى تقارير إستخبارية أمريكية، مصدرها الملاحق العسكرية الأمريكية في بيروت. هذه المعلومات، بحسب شولتز، نقلت أيضاً إلى السفارات.

166. المصدر نفسه، ص 47–48.

167. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2 رسالة من موشيه ساسون في جنيف إلى وزير الخارجية. موضوع الرسالة: «زيارة (عبد الحكيم) عامر إلى بيروت»، 19 شباط، 1956. فيما يلي: رسالة موشيه ساسون، 19 شباط 1956.

168. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2. تقرير غدعون رفائيل إلى العقيد «يهوشفاط» هاركيفي، رئيس شعبة

الإستخبارات في هيئة الأركان، موضوع البحث: «المفاوضات بين لبنان وسوريا حول إبرام إتفاق عسكري»، 9 كانون الثاني، 1956.

169. رسالة موشيه ساسون، 9 شباط، 1956.

170. أرشيف الدولة، غ /4126/5570، تقرير (غدعون) تدمور من السفارة في واشنطن، 19 تموز، 1956.

171. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/457، ملخص إستخبارات شعبة الإستخبارات: «استعداد البلاد العربية للحرب في الربيع» 29 شباط، 1956.

172. الصياد، بيروت، 10 تشرين الثاني، 1955

حواشي الفصل الحادي عشر

1. كتاب إتفاقيات الشرق الأوسط، إتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان، ص 37–39.
2. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/2، رسالة من وزير الخارجية إلى رئيس المحكمة العليا رداً على رسالته في 25 آذار، 1956، حول استئناف مدني 54/12. يدور الحديث على ما يبدو عن مسودة مشروع كُتبت في النصف الأول من أيار، 1956، ولُخصت في وثيقة مقتضبة في 13 أيار، وأرسلت في 14 أيار إلى رئيس المحكمة العليا. فيما يلي: رأي شاريت إلى رئيس المحكمة العليا.
3. عملية باريس، ص 169، 170–171.
4. المصدر نفسه.
5. مقابلة مع العميد (في الإحتياط) أرييه شيلو، عضو في الوفود الإسرائيلية إلى لجان الهدنة مع سوريا ولبنان في 1949–1952، وبعد ذلك رئيس الوفد الإسرائيلي في لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان. في 1953–1955 خدم ضابط ركن لجان الهدنة في هيئة الأركان ومسؤولاً مباشراً عن كل الوفود. المحاور: رؤوفين أرليخ، تل أبيب، 10 تموز، 1996. فيما يلي: مقابلة مع أرييه شيلو.
6. المصدر نفسه.
7. أرشيف الدولة، مؤشر 2428/II 1، مذكرة وزير الخارجية (شاريت) إلى رئيس الحكومة ووزير الأمن (بن غوريون)، 19 آب، 1951.
8. عملية باريس، ص 192.
9. مشاورات في باريس حول أساليب عمل إسرائيل في الشرق الأوسط.
10. شبتاي تبات، كلبان، لماذا سقط دافيد بن غوريون؟ (إسرائيل: إيش دور، 1992)، ص 214.
11. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الثالث، ص 744.
12. المصدر نفسه، ص 744، 906.
13. المصدر نفسه، 906.
14. مقابلة مع أرييه شيلو. مقابلة مع العقيد (في الإحتياط) شموئيل غات، ممثل إسرائيل في لجان الهدنة مع سوريا ولبنان وضابط ركن الإرتباط مع الأمم المتحدة في هيئة الأركان بين عامي 1958–1967. المحاور: رؤوفين أرليخ، 29 شباط، 1996. فيما يلي: مقابلة مع شموئيل غات.
15. مقابلة مع شموئيل غات، أنظر أيضاً: أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70، تقرير حول إجتماع لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 21 و24 نيسان، 1949. مقابلة مع أرييه شيلو.

16. أنظر على سبيل المثال: أرشيف الجيش الإسرائيلي 709/68/48، تقرير لجنة الهدنة في 30 تموز 1953، حيث أفيد فيه عن استبدال الكولونيل شهاب، قائد الجيش اللبناني في الجنوب ورئيس الوفد إلى لجنة الهدنة، بالكولونيل (جميل) الحسامي (قائد كتيبة سلاح المشاة الثالثة التي هاجمت المالكية في 5-6 حزيران).
17. مؤشر 7 2432/II جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في الناقورة، 19 أكتوبر، 1950.
18. الجانبان أَوْلَيَا أهمية للإتصال الهاتفي المباشر كوسيلة لحل المشكلات. في جلسة لجنة الهدنة في 12 آب 1949، شكا ممثلو إسرائيل من أن الخط الهاتفي بين المطلة والخربة (جنوب مرجعيون) لحل المعضلات المحلية غير مُفعل. وقد تم الاتفاق على أن يتوجه رئيس اللجنة إلى السلطات اللبنانية بطلب حول هذه المسألة. وفي جلسة اللجنة في 25 آب، أفيد أنّ الطرفين اتفقا على تركيب هذا الخط، فتم ذلك نفس اليوم، خلال جلسة اللجنة (أرشيف الدولة، 7 2432/I، تقارير حول جلسات لجنة الهدنة في 12 و 25 آب، 1949). بحسب تقرير صحفي حول «العلاقات غير الرسمية بين إسرائيل ولبنان» إشتغل الخط الهاتفي بين الجيش الإسرائيلي والجيش اللبناني بشكل يومي، حتى خلال الأيام الحرجة لـ «عملية سيناء» («هآرتس»، 16 حزيران، 1956).
19. أرشيف الجيش الإسرائيلي 7/56/33 من: وثيقة صدرت عن هيئة الأركان مرسلة إلى رئيس الحكومة «أسئلة رئيسية في السياسة الأمنية»، 25 تشرين الثاني، 1953.
20. مقابلة مع أريبه شيلو.
21. دافيد طال، ص 36.
22. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 128/64/37، ضابط ركن لجنة الهدنة، لقاء بين رئيس الأركان يادين وبين الجنرال رايلي، 6 آذار، 1952.
23. أرشيف الدولة، مؤشر 2454/12، وزارة الخارجية/ مكتب الوزير، لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية (ملخص الفترة حتى 7 تموز 1949)، 26 تموز 1949. فيما يلي: مكتب وزير الخارجية، ملخص مباحثات لجنة الهدنة حتى 7 تموز، 1949.
24. المصدر نفسه. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70، تقرير الوفد الإسرائيلي الى لجنة الهدنة مع لبنان حول ملخص الفترة ما بين 20 شباط و7 تموز 1949. فيما يلي: تقرير ختامي للوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة حول الفترة الممتدة ما بين 20 شباط و7 تموز، 1949. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلي-اللبناني في 7 و8 تموز، 1949. فيما يلي : تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 7 تموز، 1949.
25. المصدر نفسه.
26. تقرير ختامي للوفد الإسرائيلي حول الفترة الممتدة ما بين 20 شباط و7 تموز، 1949.
27. المصدر نفسه.
28. المصدر نفسه.
29. المصدر نفسه، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 7 تموز، 1949.
30. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70، «تقرير من الجلسة الثانية للجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية» 3 نيسان، 1949.
31. مكتب وزير الخارجية ، ملخص مباحثات لجنة الهدنة حتى 7 تموز، 1949.
32. كتاب إتفاقيات الشرق الأوسط، إتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان، ص 35-36.

33. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70. تقرير حول اجتماع لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 21 نيسان، 1949. فيما يلي: إجتماع لجنة الهدنة في 21 نيسان، 1949.
34. أرشيف الدولة، مؤشر، 7 2432/I، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، 25 آب، 1949.
35. أرشيف الدولة، مؤشر 8 2950/II، تقرير الهيئة القطرية للشرطة الإسرائيلية إلى مساعد المفتش العام حول اللقاء مع رئيس الشرطة اللبنانية، 27 شباط، 1950.
36. تقرير ختامي للوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة حول الفترة الممتدة بين 20 شباط وحتى 7 تموز، 1949. مكتب وزير الخارجية، ملخص مباحثات لجنة الهدنة حتى 7 تموز، 1949. إجتماع لجنة الهدنة في 21 نيسان، 1949. أرشيف شعبة الإستخبارات، 007. 586، تقرير إستخباراتي فصلي، نيسان-حزيران، 1950، صدر عن هيئة الأركان العامة/ شعبة العمليات/ قسم الإستخبارات. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، «النشاط الحدودي- خلاصات واستنتاجات لشهر شباط، 1952»، هيئة الأركان/ شعبة العمليات/ قسم الإستخبارات.
37. تقرير ختامي للوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة حول الفترة الممتدة بين 20 شباط و7 تموز، 1949. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، «النشاط الحدودي-خلاصات واستنتاجات لشهر أيار 1951»، هئية الأركان/ شعبة العمليات/ قسم الإستخبارات.
38. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/457، تقرير ختامي حول نشاط الوفود الإسرائيلية في لجان الهدنة في عام 1951، شعبة العمليات/ ضابط ركن لجان الهدنة، 9 آذار، 1952.
39. المصدر نفسه.
40. أرشيف الجيش الإسرائيلي 128/64/37، وثيقة صدرت عبر شعبة العمليات/ ضابط ركن لجان الهدنة: «لقاء بين رئيس الأركان، الجنرال يغآل يادين، وبين الجنرال رايلي في هيئة الأركان في 6/3/52 الساعة 1200».
41. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 128/64/37، وثيقة صدرت عن الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان: تقرير حول لقاء سري مع رئيس الأركان اللبناني في «19/3/52». أرشيف الدولة، مؤشر 1 2488/II، «حول ما جرى في لجان الهدنة (22/3/52-16/3/52)»، 23 آذار، 1952. أرشيف الدولة، مؤشر 1 2428/II، «حول ما جرى في لجان الهدنة (23/3/52-5/4/52)»، 7 نيسان، 1952.
42. المصدر نفسه.
43. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 15، ملف 12، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة لجنة الهدنة في المطلة، 16 أكتوبر، 1952. فيما يلي: جلسة لجنة الهدنة، 16 تشرين أول، 1952.
44. أيال زيسر، ص 441.
45. أرشيف الدولة، مؤشر أ 2439/9، وثيقة صدرت عن هيئة أركان سلاح الجو، حادثة بين طائرة حربية إسرائيلية وطائرة «داكوتا» اللبنانية في 24 تموز، 1950. أرشيف الدولة، مؤشر أ2439/9، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، إحتجاج قدّمه وزير الخارجية الأردني لسكرتير الأمم المتحدة حول مسألة الهجوم على الطائرة اللبنانية المدنية، 30 تموز ، 1950.
46. المصدر نفسه، مذكرة من المستشار القانوني لوزارة الخارجية وُجهت من بين جملة أشخاص إلى وزير الخارجية شاريت، 16 آب، 1950.

47. أرشيف الدولة، مؤشر 29502/9، مذكرة من (موشيه) ساسون، «حول ما جرى في لجان الهدنة»، 8 تشرين الثاني، 1950.
48. أرشيف الدولة، مؤشر أ 2434/9، رسالة من (دافيد) بن غوريون، رئيس الحكومة ووزير الأمن، إلى وزير الخارجية، 31 تموز، 1950. جلسة لجنة الهدنة، 16 أكتوبر، 1952.
49. جلسة لجنة الهدنة، 16 أكتوبر، 1952.
50. أرشيف شعبة الإستخبارات 586.130.1، 586.101 هيئة الأركان/ شعبة العمليات/ قسم الإستخبارات، «المؤتمر الثالث للوفود العربية في لجان الهدنة»، 4 حزيران، 1953. فيما يلي: المؤتمر الثالث للوفود العربية في لجان الهدنة.
51. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/90، هيئة الأركان، شعبة الإستخبارات، ضابط ركن لجان الهدنة. «لجان الهدنة»، تقرير حول الفترة الممتدة بين 1 نيسان 1953 و1 تموز، 1954. أرشيف الجيش الإسرائيلي 1338/29/545. الهيئة العامة/ شعبة الإستخبارات، ضابط ركن لجان الهدنة، «تقرير التقدّم الفصلي»، 1 حزيران، 1954.
52. المصدر نفسه. المؤتمر الثالث للوفود العربية في لجان الهدنة.
53. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 709/68/48، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 4 حزيران، 1953.
54. أرشيف الدولة، قسم 2433/2، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 10 حزيران، 1953.
55. أرشيف الدولة، مؤشر 2433/2، هيئة الأركان العامة، ضابط ركن لجان الهدنة، تقرير «لقاء مع الكولونيل شهاب»، الذي عقد في المطلة في 29 حزيران، 1953. اللقاء عقد مع العقيد حاييم غاوون، دون حضور ممثلين إسرائيليين آخرين.
56. المصدر نفسه.
57. أرشيف الجيش الإسرائيلي 709/68/48، شرطة إسرائيل، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية التي عقدت في 30 تموز، 1953. أرشيف الدولة، مؤشر 2433/2، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 5 آب، 1953.
58. المصدر نفسه.
59. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 709/68/48، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 1 تشرين الثاني، 1953.
60. المصدر نفسه. أرشيف الجيش الإسرائيلي 709/68/48، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة اللجنة في 10 تشرين الثاني، 1953. أرشيف الدولة، قسم 2433/3، تقرير الجلسة الطارئة للجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 1 تشرين الثاني، 1953.
61. أرشيف الدولة، قسم 2433/3، تقرير الجلسة الطارئة للجنة الهدنة الإسرائيلية—اللبنانية في 14 كانون الأول، 1953.
62. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/29/454، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات. ضابط ركن لجنة الهدنة، تقرير التقدم الفصلي، 1 حزيران، 1954. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/29/454، هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، ضابط ركن لجان الهدنة، تقرير العمل لشهري آذار- نيسان 1954. فيما يلي: تقرير العمل لشهري آذار- نيسان.

63. المصدر نفسه.
64. أرشيف الدولة، قسم 2433، تقرير النقيب شلومو رايخمان حول الإجتماع مع الكولونيل (جميل) الحسامي، في 6 نيسان، 1954، الذي نَقَل إليه فيه رسالة من رئيس الأركان. تقرير العمل لشهري آذار- نيسان، 1954.
65. أرشيف الدولة، قسم 2433/3، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير حول لقاء مع رئيس الوفد اللبناني إلى لجنة الهدنة في 13 نيسان، 1954. أنظر أيضاً: أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 303، ملف 341121.
66. المصدر نفسه.
67. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 303، ملف 34122، إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية، «مشاكل التسلل العنفي من لبنان»، 27 أيار، 1954.
68. تقارير هاير، السفير الأمريكي في بيروت، إلى وزارة الخارجية، في 19 آذار، 1954 وفي 18 نيسان، 1954. من:

Foreign Relation of the United States 1952 – 1954, The Near and Middle East (washington : Department of State publication, 1986). Vol IX. Part 1. pp. 1490, 1524.

فيما يلي: Foreign Relation of the United States، 1952 – 1954

69. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، هيئة الأركان/ شعبة الإستخبارات، «النشاط الحدودي، تقرير ختامي لعام 1956»، شباط 1957.
70. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/457، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، «تقرير عمل-تشرين أول 1955»، 1 تشرين الثاني، 1955. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 540 ملف 34112، وثيقة قسم الأبحاث في وزارة الخارجية حول مسألة طرد أجانب من مناطق الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، 16 تشرين الثاني، 1955.
71. أرشيف الدولة، قسم 2433.1 الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير الرائد سيفان تافنر. «لقاء مع الكولونيل حسامي»، عُقد في 7 نيسان، 1956. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1146/72/230، تقرير إستخباراتي خاص، صدر عن شعبة الإستخبارات حول اجتماع لجنة الهدنة، 7 نيسان، 1956.
72. تقرير الملحق العسكري للولايات المتحدة في بيروت حول حديثه مع قائد الجيش اللبناني (الجنرال فؤاد شهاب)، 13 نيسان، 1956. من : D.A. Intelligence Report. R – 197 – 56, 13 April.. 1956. Box no. 37. C.F.L.S.
73. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1146/72/230، تقرير يوسف تكواع من وزارة الخارجية إلى قسم الأبحاث (وزارة الخارجية)، 22 أكتوبر، 1956.
74. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/453، هيئة الأركان/ شعبة الإستخبارات، «مطلب رئيس الأركان اللبناني عبر الملحق العسكري الأمريكي»، 13 تشرين الثاني، 1956.
75. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 614 ملف 341، تقرير إستخباراتي حول النشاط الوقائي للجيش اللبناني، 25 كانون الأول، 1956.
76. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، هيئة الأركان- شعبة الإستخبارات. «النشاط الحدودي،

تقرير ختامي لعام 1957»، آذار 1958.

77. أرشيف شعبة الإستخبارات، 002. 586، هيئة الأركان- شعبة الإستخبارات، «النشاط الحدودي، تقرير ختامي لعام 1958»، كانون الثاني 1959.
78. مؤشر 3 I/2958، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير حول جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 1 أكتوبر، 1958.
79. فريدريك هوف، ص 65.
80. تقرير ختامي للوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة للفترة الممتدة بين 20 شباط و7 تموز، 1949. فريدريك هوف ص 65. أرشيف الدولة، مؤشر 7 I/2432، جلسة لجنة الهدنة في 24 تشرين الثاني، 1949. حول اقتراح شراء أراضي الفلاحين اللبنانيين الذين بقوا ضمن الأراضي الإسرائيلية أنظر: الأرشيف الصهيوني الرئيسي، KKL 5/17148، تقرير كُتب من قبل الصندوق القومي الإسرائيلي/ مكتب الجليل، 4 أيلول، 1948.
81. المصدر نفسه.
82. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 70/50/2168. تقرير من جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية—اللبنانية في الناقورة، 17 تموز، 1949.
83. الجريدة الرسمية، بيروت، 13 حزيران، 1951.
84. الحياة، بيروت، 5 كانون الثاني، 1952.
85. تقرير ختامي للوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة للفترة الممتدة بين 20 شباط إلى 7 تموز، 1949.
86. المصدر نفسه.
87. أرشيف الدولة، مؤشر 7/295، رسالة من شركة الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل الى وزارة الخارجية حول مسألة «عقارات مزارعي المطلة في لبنان»، 21 آذار، 1950.
88. أرشيف الجيش الإسرائيلي، مؤشر 7 I/2432، رسالة من (زلمان) ليبشيتس إلى وزير الخارجية، 1 آب، 1949.
89. المصدر نفسه. رسالة من مكتب وزير الخارجية، 9 آب، 1949.
90. المصدر نفسه، جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في المطلة، 12 آب، 1949.
91. المصدر نفسه، تقرير (يهوشواع) فلامون، الذي أرسل إلى المقدم (موشيه) ديان، حول لقائه مع مزارعي المطلة في 16 آب، 1949.
92. أرشيف الدولة، مؤشر 7/2950، رسالة المستشار القانوني لوزارة الخارجية إلى شركة الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل حول مسألة عقارات مزارعي المطلة، 30 أيار، 1950: المصدر نفسه، رسالة مدير القسم السياسي في وزارة الخارجية إلى المستشار القانوني حول عقارات مزارعي المطلة في لبنان، 11 أيار، 1950 . المصدر نفسه، رسالة من قسم الشرق الأوسط إلى المستشار القانوني حول برقية أرسلت إلى وزارة الخارجية من المجلس المحلي في المطلة، 25 نيسان، 1950. المصدر نفسه، رسالة شركة الإستيطان اليهودي في أرض إسرائيل إلى وزارة الخارجية حول مسألة عقارات مزارعي المطلة، 21 آذار، 1950. أرشيف الدولة، قسم 2432، رسالة أرسلت من قبل يوسف لفيت، المجلس المحلي في المطلة، إلى مدير وزارة الخارجية مع نسخة إلى رئيس الحكومة دافيد بن غوريون. الرسالة أرسلت على ما يبدو خلال 1951. فيما يلي: رسالة لفيت إلى مدير وزارة الخارجية.
93. رسالة لفيت إلى مدير وزارة الخارجية.

94. أرشيف الدولة، مؤشر 12395/10، مذكرة من قسم الشرق الأوسط إلى مكتب وزير الخارجية حول مسألة «أراضي المطلة داخل الحدود اللبنانية» 19 أيار، 1950.
95. أرشيف الدولة 3295/10، رسالة من (والتر) إيتان، المدير العام لوزارة الخارجية إلى سكرتارية كيبوتس المنارة، 16 آذار، 1950.
96. أرشيف الدولة، مؤشر 7 I/2432، جلسات لجنة الهدنة في 19 و26 كانون الثاني، 1950. أنظر أيضاً: أرشيف الدولة ، مؤشر 2432، جلسة لجنة الهدنة في 28 نيسان، 1952.
97. أرشيف الدولة، قسم 2432، جلسة لجنة الهدنة في 24 تموز و1 آب، 1951.
98. المصدر نفسه، تقرير أصدره النقيب نحوشتان حول جولة اللجنة الفرعية لترسيم الحدود على امتداد الحدود الإسرائيلية-اللبنانية، التي خصصت، من بين جملة أمور، لتحديد الأراضي الزراعية التابعة لأحد الطرفين والموجودة في منطقة الطرف الثاني. وقد جرت الجولة في 15-18 نيسان، 1952.
99. المصدر نفسه. جلسة لجنة الهدنة في 2 نيسان، 1952.
100. موشيه برود، الحدود الإسرائيلية، الماضي-الحاضر-المستقبل، الجوانب الجغرافية-السياسية (تل أبيب، إصدار يفنا، 1988)، ص 122-121.
101. أرشيف الدولة، مؤشر 2950، مذكرة يوسف تكواع من القسم السياسي لوزارة الخارجية حول «الاتفاقيات مع لبنان»، 19 آذار، 1952. فيما يلي: يوسف تكواع - «الإتفاقيات مع لبنان».
102. دافيد طال، الردود الإسرائيلية على التسلل من الأردن ومصر، ص 58. عملية باريس، ص 172-173. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/4، تقرير حول نشاط لجنة الهدنة الإسرائيلية—اللبنانية في الفترة الممتدة بين نيسان وأكتوبر، 1950.
103. المصدر نفسه، ص 58-59.
104. يوسف تكواع-«الإتفاقيات مع لبنان».
105. مكتب وزير الخارجية، ملخص مباحثات لجنة الهدنة حتى 7 تموز، 1949. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/8. تقرير حول لقاء بين الكولونيل مكلاف والكولونيل سالم، 2 حزيران، 1949.
106. نسخة من تقرير اللجنة الفرعية لترسيم الحدود مع نتائج إستطلاع 5-15 كانون الأول، 1949. أنظر: لبنان، المياه والحدود، ص 102-105.
107. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/457، تقرير ختامي لضابط ركن لجنة الهدنة «حول نشاط الوفد الإسرائيلي في لجنة الهدنة في عام 1951»، 9 آذار، 1952. فريدريك هوف، ص 65.
108. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/4، الأمم المتحدة، تقرير حول لقاء لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في الناقورة، 4 كانون الثاني، 1951.
109. أرشيف الدولة، مؤشر 2950، تقرير صادر عن هيئة الأركان حول لقاء خاص للجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية الذي عقد في 14 تشرين الثاني، 1951.
110. أرشيف الدولة، مؤشر 2433/3. الوفد الإسرائيلي إلى الهدنة مع إسرائيل ولبنان، تقرير جلسة اللجنة الإسرائيلية-اللبنانية، 7 نيسان، 1954.
111. أرشيف الدولة، مؤشر 7 2432/II. جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في المطلة، 12 تشرين أول، 1950. أرشيف الدولة، قسم 2432، جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في المطلة، 2 نيسان، 1952. أرشيف الدولة، مؤشر 8 2432/II. «تقرير حول جولة على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية ومسألة ترسيم الحدود وحراثة الأراضي»، 29 نيسان، 1952. فيما يلي: تقرير حول جولة

على الحدود اللبنانية. أرشيف الدولة، مؤشر 2432/II 8، جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في الناقورة، 18 نيسان، 1952.

112.تقرير حول جولة على الحدود اللبنانية.

113.المصدر نفسه.

114.جلسة لجنة الهدنة في 18 نيسان.

115.المصدر نفسه.

116.أرشيف الدولة، مؤشر 2432/3، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير حول لقاء مع رئيس اللجنة اللبنانية في الناقورة، 17 أذار، 1954.

117.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/90. سلاح الإستخبارات/ وحدة رسم الخرائط العسكرية «ترسيم حدود الهدنة»، 31 أيار، 1954.

118.أرشيف الدولة، مؤشر 2958/I 3، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة اللجنة الإسرائيلية-اللبنانية في المطلة، 1 أكتوبر، 1958.

119.أرشيف الدولة، قسم 2950. تقرير شبتاي روزن، المستشار القانوني لوزارة الخارجية، حول مشكلة المعتلم الحدودي 38 خلال ترسيم الحدود اللبنانية، 8 شباط، 1951.

120.يوسف تكواع – «الاتفاقيات مع لبنان».

121.دافيد طال، الرد الإسرائيلي على التسلل من الأردن ومصر، ص 59.

122.رأي شاريت إلى رئيس المحكمة العليا.

123.أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 15، ملف 15، تقرير إستخباراتي في 6 تموز، 1950.

Fredrick Aandehl, William z. Slany (General eds.). Foreign Relations of the.124 United States 1950, The Near East, South Asia and Africa (Washington : .United States Government Printing Office 1978). Vol. V. p. 746 فيما يلي : .Foreign Relations of the United States 1950. Vol. v

125.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/457. ضابط ركن لجان الهدنة في هيئة الأركان، تقرير ختامي حول نشاط الوفود الإسرائيلية في لجان الهدنة في عام 1951.

126.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 128/64/37، ضابط ركن لجان الهدنة، لقاء بين رئيس الأركان يادين والجنرال رايلي في هيئة الأركان، 6 آذار، 1952 (فيما يلي: لقاء يادين-رايلي في 6 آذار، 1952). أرشيف الجيش الإسرائيلي، 128/64/37، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير حول لقاء سري مع رئيس الأركان اللبناني في 19 آذار، 1952 (فيما يلي: لقاء مع رئيس الأركان اللبناني، 19 آذار، 1952). أرشيف الجيش الإسرائيلي، 709/68/48، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، 16 نيسان 1953. أرشيف الدولة، مؤشر 2428/1، تقارير وزارة الخارجية حول ما جرى في لجان الهدنة في 23 آذار و 7 نيسان، 1952.

127.تقرير ختامي حول نشاط الوفد الإسرائيلي في 1951.

128.لقاء يادين – رايلي في 6 آذار، 1952.

129.المصدر نفسه. لقاء مع رئيس الأركان اللبناني، 19 آذار، 1952.

130.المصدر نفسه.

131.لقاء يادين-ريالي في 6 آذار، 1952. أرشيف الدولة، قسم 2428/II 1، «حول ما جرى في لجان الهدنة (52/ 3/ 2 – 52/ 3/ 15)» ، 16 آذار، 1952.

132.أرشيف الدولة، مؤشر 2432/II 8، رسالة رايلي إلى يادين، 19 آذار، 1952، حسبما نُقلت عبر المقدم شاؤول رامتي، ضابط ركن لجان الهدنة، 28 آذار، 1952.

133.أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 15، ملف 18، شعبة العمليات/ قسم الإستخبارات، تقرير من النقيب أ، بن – حورين، بإسم رئيس قسم الإستخبارات إلى رئيس شعبة القوة البشرية، 4 كانون الأول، 1949.

134.حاييم ي، كوهين، اليهود في بلاد الشرق الأوسط في أيامنا (تل أبيب: المجموعة الموحدة 1972)، ص 79. فيما يلي: اليهود في بلاد الشرق الأوسط. أرشيف الدولة، مؤشر 2563/3، وزارة الخارجية/ قسم الشرق الأوسط، «معلومات من البلاد العربية» ، 31 آب، 1948. فيما يلي: معلومات من البلاد العربية، 31 آب، 1948.

135.المصدر نفسه، ص 50.

136.المصدر نفسه، ص 79.

137.المصدر نفسه، ص 48-49.

138.معلومات من البلاد العربية، 31 آب، 1948.

139.اليهود في بلاد الشرق الأوسط، ص 48.

140.أرشيف الدولة، مؤشر 2563/3، تقرير وزارة الخارجية/ قسم الشرق الأوسط، « اليهود الذين اعتُقلوا في لبنان» 25 تموز، 1948.

141.حديث فايتسمان-فرنجية.

142.دافيد سيلورا، «تهريب اليهود من بلاد الشرق»، من: مردخاي ناؤور (إعداد)، الهجرة الثانية، مصادر، خلاصات، قضايا مختارة ومادة مساعدة (القدس : يد إسحاق بن تسفي 1982)، ص 116-117.

143.توم سيغف، 1949-الإسرائيليون الأوائل، ص 114.

144.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70، تقرير من الرائد ي. شنورمان إلى المقدّم موشيه ديان، 8 1949. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70، تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في الناقورة، 17 تموز، 1949. فيما يلي: تقرير شنورمان إلى ديان.

145.أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 166 ملف 3، رسالة من الرائد زيلبر، رئيس لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، إلى مدير قسم الهجرة التابع للوكالة في حيفا، 14 آب، 1949.

146.تقرير شنورمان إلى ديان.

147.أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/70/50، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع لبنان، تقرير تلخيصي للفترة الممتدة ما بين 20 شباط إلى 7 تموز، 1949. فيما يلي: تقرير الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة الذي يلخص الفترة الممتدة حتى 7 تموز. كذلك، أنظر مكتب وزير الخارجية، ملخص مباحثات لجنة الهدنة حتى 7 تموز، 1949.

148.أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 722. 14، رسالة من الرائد أرفل، بإسم رئيس قسم الإستخبارات في هيئة الأركان، إلى مؤسسة الهجرة، 13 آذار، 1950.

149.تقرير الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة الذي يلخص الفترة الممتدة حتى 7 تموز، أرشيف الدولة، مؤشر 2 2432/7، رسالة النقيب أ. رون، بإسم ضابط ركن لجان الهدنة في هيئة الأركان، إلى قسم

الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، 20 تشرين الثاني، 1950.

150. المصدر نفسه.

151. المصدر نفسه.

152. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 722. 14، رسالة إلى الدكتور نادر في الوكالة اليهودية، 9 كانون الثاني، 1950.

153. المصدر نفسه، ملخص قوائم المهاجرين الذين عبروا من جنوب لبنان في النصف الأول من عام 1950.

154. المصدر نفسه. أرشيف الدولة، 2950/8، وثيقة صدرت عن الهيئة القطرية لشرطة إسرائيل، «تقرير حول لقاء مع رئيس الشرطة اللبنانية»، عقد في 23 شباط، 1950.

155. أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه»، 722. 14، البيرق، بيروت، 31 كانون الأول، 1949. يمكن أن يكون إكتشاف العصابة جاء على خلفية طلب سوريا من لبنان مساعدتها في مكافحة العصابات التي تهرّب اليهود من سوريا إلى لبنان (أنظر موقف لبنان حيال القضية الفلسطينية 1918–1952، ص 294).

156. مؤشر 7 2432/I، جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية–اللبنانية في الناقورة، 1 تشرين أول، 1949. في هذه الجلسة أرسلت شرطة إسرائيل بياناً تقول فيه بأن المفتش العام للشرطة وافق على تعيين ضابط إرتباط مع ضابط لبناني.

157. المصدر نفسه.

158. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/457، شعبة الأركان العامة، ضابط ركن لجان الهدنة، تقرير ختامي حول نشاط الوفود الإسرائيلية في لجان الهدنة عام 1951، 9 آذار، 1952.

159. أرشيف الدولة، مؤشر 2950، تقرير صادر عن هيئة الأركان حول اجتماع خاص للجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية عقد في 14 تشرين الثاني 1951.

160. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 128/64/37، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان «تقرير حول لقاء سري مع رئيس الأركان اللبناني في 52/ 3/ 19»، 23 آذار، 1952.

161. المصدر نفسه.

162. أرشيف الدولة، مؤشر 2433/2، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير حول اجتماع لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في 5 آب، 1953. أرشيف الدولة، مؤشر 2433/3، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير حول لقاءات مع رئيس اللجنة اللبنانية في 17 آذار، 1954.

163. أرشيف الدولة، مؤشر 2433/2، تقرير لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، 5 كانون الأول، 1952. تقرير حول لقاء لجنة الهدنة في 17 آذار، 1954.

164. المصدر نفسه.

165. بيني موريس، ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ص 340. يميما روزنتال (إعداد)، وثائق السياسة الخارجية لدولة إسرائيل. أيار-كانون الأول، 1949 (القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1986)، الجزء الرابع، ص 12. فيما يلي: وثائق السياسة الخارجية لدولة إسرائيل، الجزء الرابع.

166. المصدر نفسه.

167. أرشيف الدولة، مؤشر 174/2، من: محاضرة وزير الخارجية أمام لجنة الخارجية التابعة للكنيست، 2 أيار، 1949.

168. بيني موريس، ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ص 370.

169. أرشيف الدولة، مؤشر 2566/15، رسالة من (يهوشفاط) هاركيفي من مكتب وزير الخارجية إلى رئيس الأركان حول مسألة قرار الحكومة بشأن لمّ شمل العائلات 24 حزيران، 1949. فيما يلي: رسالة هاركيفي إلى رئيس الأركان.

170. المصدر نفسه.

171. أرشيف الدولة، مؤشر أ 2448/2، وثيقة وزارة الخارجية حول مسألة لجان الهدنة، 2 أكتوبر 1950.

172. رسالة هاركيفي إلى رئيس الأركان.

173. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70. تقرير من الرائد ي. شنورمان إلى المقدّم موشيه ديان، جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية 7 تموز، 1949.

174. المصدر نفسه.

175. المصدر نفسه، أنظر أيضاً أرشيف الدولة، مؤشر 2432/7، برقية من شنورمان إلى هيئة الأركان/ شعبة العمليات، 8 تموز، 1949.

176. المصدر نفسه.

177. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 2168/50/70، تقرير من جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، 17 تموز، 1949.

178. المصدر نفسه.

179. أرشيف الدولة، مؤشر 7 I /2432، رسالة من المقدم (توفيق) سالم، رئيس أركان الجيش اللبناني، إلى الكابتن نوجيس، رئيس لجنة الهدنة، 5 أيلول، 1949.

180. المصدر نفسه، تقرير لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، 16 أيلول، 1949.

181. المصدر نفسه.

182. المصدر نفسه. أرشيف الدولة، مؤشر 7 2432/I تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، 19 أكتوبر، 1949.

183. أرشيف الدولة، مؤشر 2950/4، تقرير الأمم المتحدة حول جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، 4 كانون الثاني، 1951. جلسة لجنة الهدنة، 19 أكتوبر، 1949. المصدر نفسه، تقرير الأمم المتحدة حول نشاط الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، نيسان-تشرين أول، 1950.

184. المصدر نفسه.

185. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 1338/79/457، ضابط ركن لجان الهدنة، تقرير ختامي حول النشاط الإسرائيلي في لجان الهدنة اعام 1951.

186. بيني موريس، ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين ص 370. يشير موريس إلى أنه بحسب إحصاء وزارة الخارجية الإسرائيلية أعطيت تأشيرات دخول لـ 3113 لاجئ في إطار لمّ شمل الأسر، دَخَل منهم إلى إسرائيل حتى 20 أيلول، 1951، 1965 لاجئاً إستناداً إلى تلك التأشيرات.

187. أرشيف الدولة، مؤشر 7 2432/I، رسالة من الرائد يوسف فوغل، رئيس الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان إلى المقدم كلمان كايت، ضابط ركن لجان الهدنة في هيئة الأركان، 29 كانون الثاني، 1950. أرشيف الدولة مؤشر 7 2432/II، جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية في المطلة، 16 آذار، 1950.

188. بيني موريس، ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ص 370.

189. أنظر على سبيل المثال أرشيف الدولة، مؤشر 2433/2، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة اللجنة الإسرائيلية-اللبنانية، 5 آب، 1953. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 709/68/48، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، تقرير جلسة اللجنة في 8 حزيران، 1953. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 790/68/48، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان، 7 كانون الثاني، 1954.

190. هآرتس، 12 حزيران، 1958، من: تقرير صحفي حول «العلاقات غير الرسمية بين إسرائيل ولبنان».

191. أربيه شيلو، التعاون في ظل المواجهة، ص 319.

192. المصدر نفسه.

193. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 709/68/48، الوفد الإسرائيلي إلى لجنة الهدنة مع سوريا ولبنان. تقرير جلسة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية 4 تموز، 1953.

194. أرشيف الدولة، مؤشر 2433/3، الوفد الإسرائيلي إلى للجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية 23 آذار، 1954.

195. أرشيف الدولة، مؤشر 2428/II 1، «حول ما جرى في لجان الهدنة (16/3/52-22/3/52)» 23 آذار، 1952.

حواشي الفصل الثاني عشر

1. أيال زيسر، ص 304.
2. أرشيف الدولة، 3745/2، «حديث مع حميد فرنجية في مكتبه في بيروت يوم 15/12/49». لم تتم الإشارة في ملخص اللقاء إلى اسم الرجل الذي التقى مع فرنجية لأن هذا الأمر قد يعرّض أمنه للخطر. بحسب وثائق لاحقة، تبين أن الشخص المعني هو تسفي فايتسمان (دوريئيل)، الذي أمضى خلال عهد الإنتداب فترة مطولة في بيروت بسبب الأعمال التجارية (عائلته أقامت مصنع «نور» في لبنان) وفي الخمسينيات عمل في وزارة الخارجية الإسرائيلية وعقد لقاءات مع شخصيات لبنانية أخرى. فيما يلي: حديث فايتسمان-فرنجية.
3. المصدر نفسه.
4. المصدر نفسه.
5. أيال زيسر، ص 297.
6. المصدر نفسه، ص 305.
7. موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918-1952، ص 293-292.
8. أيال زيسر، ص 305.
9. حديث فايتسمان-فرنجية.
10. من: جلسة لجنة الخارجية والأمن، 3 تشرين الثاني، 1953، وثيقة سُلّمت إلى رؤوفين أرليخ من قبل بنحاس ألييف من وزارة الخارجية. حول إميل بستاني ونشاطه المعادي لليهود أنظر: أيال زيسر، ص 305-304.
11. الدكتور شارل مالك، الذي بصفته مندوب لبنان في جمعية الأمم المتحدة برز من بين المتكلمين العرب

ضد إسرائيل، أثنى على نشاط الفدائيين ضد إسرائيل (هآرتس، 12 حزيران، 1956). مندوب لبنان في الفاتيكان عمل على إقناع البابا بأن مدينة الناصرة هي مهد المسيح، وأن خطراً يتربص بالأماكن المقدسة فيها، نتيجة مساعي الحكومة الإسرائيلية لتهويدها، (أرشيف الدولة، مؤشر 2396122، رسالة من (إلياهو) ساسون، مندوب إسرائيل في روما، إلى والتر (إيتان) مدير عام وزارة الخارجية، 9 أيار، 1955). كميل شمعون قال لوزير الخارجية الأمريكي دالاس خلال زيارته لبنان (1953) إنّه لا يمكن إجراء تعاون عربي حقيقي مع أميركا طالما لم تحل القضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين. وأشار وزير الخارجية اللبناني أمام دالاس إلى أن إقامة دولة إسرائيل ووجود قضية اللاجئين يخدمان الإتحاد السوفياتي والشيوعية ويدفعان العرب ضد الغرب (Foreign Relations of the United States 1952 - 1954. Vol. IX. P.1. pp. 66. 75)

12. الرئيس شمعون، خلال كشفه أمر صفقة السلاح المصرية-التشيكية، في خريف 1955، أعرب عن أمله بأن يؤدي التعاظم العسكري العربي إلى تصفية دولة إسرائيل (آخر ساعة، القاهرة، 12 أكتوبر، 1955، من: أهارون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ص 462-463).
13. أرشيف الدولة، مؤشر 3088/5، حديث (بنحاس) ألييف (نائب مدير قسم الولايات المتحدة في وزارة الخارجية) مع هاملتون (من السفارة الأمريكية في إسرائيل)، 14 أيار، 1958. لقد شارك في هذا الحديث أيضا موشيه ساسون، الذي أشار إلى أنه في هذه الأيام، وحيث يواجه شمعون معارضة مدعومة من قبل الجمهورية العربية المتحدة، إنضم لبنان إلى المحرّضين ضد إسرائيل في العراق والأردن، الذين يخدمون مصالح الجمهورية العربية المتحدة.
14. رأي موشيه شاريت إلى رئيس المحكمة العليا. أنظر أيضا: هآرتس، 15 آذار، 1957.
15. الدكتور حسان حلاق في كتابه «موقف لبنان من القضية الفلسطينية» يشير إلى أن التجارة غير الرسمية بين لبنان وإسرائيل تجاوزت التهريب الخاص، ويقتبس من معطيات وزارة الخارجية الإسرائيلية التي تظهر أن سوريا ولبنان يحتلان المرتبة الثالثة بين زبائن الصادرات الإسرائيلية (موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918-1952، ص 292-293). هذا وحاول طوفيا آرزي، في اللقاء الذي عقده مع شارل مالك، إقناع محاوره بمصلحة لبنان في تنظيم علاقات اقتصادية مع إسرائيل (أرشيف الدولة مؤشر 2454/12، تقرير طوفيا آرزي من نيويورك حول حديثه مع شارل مالك، 30 نيسان، 1949). بصورة عامة، فضّل اللبنانيون إقامة علاقات كهذه «من تحت الطاولة» دون إتفاق رسمي وملزم.
16. السلام الذي تبدد، ص 35.
17. Neil Caplan, The Lausanne conference, 1949, (Tel Aviv: Tel Aviv University, The Moshe, Dayan Center, 1993). p. 14 - 15.
فيما يلي: نيل كبلان
18. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الرابع، ص 12-11.
00. المصدر نفسه، ص 12. حول موقف إسرائيل من مسألة اللاجئين ومسألة الحدود خلال المؤتمر، أنظر: تفاصيل جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء الرابع، 11 نيسان، 1949. في هذه الجلسة قدّم بن غوريون إلى أعضاء الحكومة تقريراً حول حديثه مع لجنة المصالحة بشأن اللاجئين. أنظر أيضاً: أرشيف الدولة 2444/19، «توجيهات وزير الخارجية إلى البعثة في لوزان» 25 تموز، 1949.
19. موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918-1952، ص 289.
20. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الرابع، ص 136.

21. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء 7. مداخلة شاريت في الحكومة، 7 حزيران، 1949. مقابل ذلك، حاول الفرنسيون زرع فكرة في رأس السوريين تقضي بأنه قد يكون بإمكانهم الحصول من الإسرائيليين على تنازل عن الجليل ومنفذ بحري. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء 9، مداخلة شاريت في الحكومة 19 تموز، 1949.
22. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء الخامس، 3 أيار، 1949. في هذه الجلسة أطلع موشيه شاريت أعضاء الحكومة على ما جرى في لوزان. أنظر أيضاً: أرشيف الدولة، مؤشر 2442/15، برقية من (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شاريت، 1 أيار، 1949.
23. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الرابع، ص 23.
24. المصدر نفسه، ص 12-15.
25. نيل كبلان، ص 49.
26. أرشيف الدولة، مؤشر 2454/12، (إلياهو) ساسون وزلمان ليبشيتس (ليب) إلى (موشيه) شاريت، وزارة الخارجية، تل أبيب، 31 أيار، 1949. فيما يلي: تقرير ساسون وليب حول اللقاءات في باريس. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء الخامس، 24 أيار، 1949. مداخلة موشيه شاريت حول المحادثات في باريس. فيما يلي: جلسة الحكومة 24 أيار، 1949.
27. المصدر نفسه.
28. المصدر نفسه.
29. جلسة الحكومة، 24 أيار، 1949.
30. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الرابع، ص 69، كلام موشيه شاريت في اللقاء مع مدراء الأقسام في وزارة الخارجية، تل أبيب، 25 أيار، 1949. جلسة الحكومة، 24 أيار، 1949.
31. تقرير ساسون وليب حول اللقاء في باريس.
32. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الرابع، ص 69.
33. تقرير ساسون وليب حول اللقاءات في باريس.
34. جلسة الحكومة، 24 أيار، 1949.
35. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء السادس، مداخلة موشيه شاريت أمام الحكومة، 29 أيار، 1949.
36. تقرير ساسون وليب حول اللقاءات في باريس.
37. أرشيف الدولة، مؤشر 2442/5 (إلياهو) ساسون من لوزان إلى (موشيه) شاريت في تل أبيب، 3 تموز، 1949.
38. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية الجزء الرابع، ص 82-83.
39. أرشيف الدولة، قسم 2442/7، (موشيه) شاريت في تل أبيب إلى (إلياهو) ساسون في لوزان، 4 حزيران، 1949.
40. المصدر نفسه.
41. أرشيف الدولة، قسم 2442/5 (إلياهو) ساسون في لوزان إلى (موشيه) شاريت في تل أبيب، 4 حزيران، 1949.
42. المصدر نفسه. (إلياهو) ساسون في لوزان إلى (موشيه) شاريت في تل أبيب، 26 حزيران، 1949.
43. المصدر نفسه، (موشيه) شاريت في تل أبيب إلى (إلياهو) ساسون في لوزان، 27 حزيران، 1949.

44. المصدر نفسه، (إلياهو) ساسون في لوزان إلى (موشيه) شاريت في تل أبيب، 11 حزيران، 1949.
45. Foreign Relations of the United States 1950. Vol. V. p. 732
46. أرشيف الدولة، 3745/2، برقية من (غدعون) رفائيل في القدس إلى سفير إسرائيل في واشنطن، 17 شباط، 1955. فيما يلي: برقية غدعون رفائيل، 17 شباط، 1955.
47. Foreign Relations of the United States 1955 – 1957. Vol. XIII. pp.170, 177, 179, 184–185, 186
48. نجيب صفير كان ناشطاً مارونياً، توجه عام 1919 إلى حاييم فايتسمان باقتراح يقضي بتقسيم المنطقة إلى ثلاث كتل سيطرة : لبنان للمسحيين، سوريا للمسلمين وفلسطين لليهودّ. وفي عام 1920 ترأس صفير مع أنطون شحادة مجموعة أشخاص لبنانيين أطلقت على نفسها «الكتلة الوطنية في سوريا ولبنان» وبلورت مسودة إتفاق يهودي-عربي مع يهوشواع خنكين باسم الهستدروت الصهيوني (أنظر: جذور الزنبق، أ، ص 44-45، لؤورا أيزنبرغ، ص 30).
49. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الثالث، ص 723. أرشيف الدولة، مؤشر ب 2408/18، تقرير هداس من قسم الأبحاث التابع لوزارة الخارجية، «تصريحات لبنانية حول علاقات (لبنان) مع إسرائيل» 14 آذار، 1955. فيما يلي: تقرير هداس
50. المصدر نفسه.
51. تقرير هداس.
52. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الثالث، ص 723.
53. أرشيف الدولة، قسم 3766/7، (طوفيا) أرزي من السفارة الإسرائيلية في بوينس أيرس إلى غدعون رفائيل، وزارة الخارجية، 27 آذار، 1955.
54. المصدر نفسه، رسالتان من (طوفيا) أرزي، السفارة الإسرائيلية في بوينس أيرس، إلى غدعون رفائيل، وزارة الخارجية، في 27 و 30 آذار، 1955.
55. مقابلة مع البروفسور يوفال نئمان، أنظر أيضاً: الحاشية 57.
56. أيال زيسر، ص 340-341.
57. أرشيف الدولة، مؤشر 2454/12، برقية من (غدعون) رفائيل، وزارة الخارجية في القدس، إلى موشيه ساسون (جنيف) وإلياس ساسون (روما)، 25 كانون الأول، 1955.
58. المصدر نفسه.
59. المصدر نفسه.
60. المصدر نفسه، يوفال نئمان أبدى في حينه إهتماماً خاصاً بالتواصل مع الأقليات في الدول العربية وكتب وثائق حول جدوى الإتصالات مع الأكراد، الأشوريين، الموارنة والدروز (شلومو نكديمون الأمل المتبدد، ص 35).
61. المصدر نفسه.
62. المصدر نفسه.
63. المصدر نفسه.
64. مقابلة مع البروفسور يوفال نئمان.
65. المصدر نفسه. أنظر أيضاً أرشيف الدولة، مؤشر 3745/3، رسالة من موشيه ساسون في جنيف إلى وزير الخارجية، 19 شباط، 1956. الموضوع «زيارة (عبد الحكيم) عمار إلى بيروت». فيما يلي: رسالة

21. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء 7. مداخلة شاريت في الحكومة، 7 حزيران، 1949. مقابل ذلك، حاول الفرنسيون زرع فكرة في رأس السوريين تقضي بأنه قد يكون بإمكانهم الحصول من الإسرائيليين على تنازل عن الجليل ومنفذ بحري. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء 9، مداخلة شاريت في الحكومة 19 تموز، 1949.
22. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء الخامس، 3 أيار، 1949. في هذه الجلسة أطلع موشيه شاريت أعضاء الحكومة على ما جرى في لوزان. أنظر أيضاً: أرشيف الدولة، مؤشر 2442/15، برقية من (إلياهو) ساسون إلى (موشيه) شاريت، 1 أيار، 1949.
23. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الرابع، ص 23.
24. المصدر نفسه، ص 12-15.
25. نيل كبلان، ص 49.
26. أرشيف الدولة، مؤشر 2454/12، (إلياهو) ساسون وزلمان ليبشيتس (ليب) إلى (موشيه) شاريت، وزارة الخارجية، تل أبيب، 31 أيار، 1949. فيما يلي: تقرير ساسون وليب حول اللقاءات في باريس. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء الخامس، 24 أيار، 1949. مداخلة موشيه شاريت حول المحادثات في باريس. فيما يلي: جلسة الحكومة 24 أيار، 1949.
27. المصدر نفسه.
28. المصدر نفسه.
29. جلسة الحكومة، 24 أيار، 1949.
30. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الرابع، ص 69، كلام موشيه شاريت في اللقاء مع مدراء الأقسام في وزارة الخارجية، تل أبيب، 25 أيار، 1949. جلسة الحكومة، 24 أيار، 1949.
31. تقرير ساسون وليب حول اللقاء في باريس.
32. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، الجزء الرابع، ص 69.
33. تقرير ساسون وليب حول اللقاءات في باريس.
34. جلسة الحكومة، 24 أيار، 1949.
35. سجلات جلسات الحكومة الأولى، 1949، الجزء السادس، مداخلة موشيه شاريت أمام الحكومة، 29 أيار، 1949.
36. تقرير ساسون وليب حول اللقاءات في باريس.
37. أرشيف الدولة، مؤشر 2442/5 (إلياهو) ساسون من لوزان إلى (موشيه) شاريت في تل أبيب، 3 تموز، 1949.
38. وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية الجزء الرابع، ص 82-83.
39. أرشيف الدولة، قسم 2442/7، (موشيه) شاريت في تل أبيب إلى (إلياهو) ساسون في لوزان، 4 حزيران، 1949.
40. المصدر نفسه.
41. أرشيف الدولة، قسم 2442/5 (إلياهو) ساسون في لوزان إلى (موشيه) شاريت في تل أبيب، 4 حزيران، 1949.
42. المصدر نفسه. (إلياهو) ساسون في لوزان إلى (موشيه) شاريت في تل أبيب، 26 حزيران، 1949.
43. المصدر نفسه، (موشيه) شاريت في تل أبيب إلى (إلياهو) ساسون في لوزان، 27 حزيران، 1949.

44. المصدر نفسه، (إلياهو) ساسون في لوزان إلى (موشيه) شاريت في تل أبيب، 11 حزيران، 1949.
45. Foreign Relations of the United States 1950. Vol. V. p. 732
46. أرشيف الدولة، 3745/2، برقية من (غدعون) رفائيل في القدس إلى سفير إسرائيل في واشنطن، 17 شباط، 1955. فيما يلي: برقية غدعون رفائيل، 17 شباط، 1955.
47. Foreign Relations of the United States 1955 – 1957. Vol. XIII. pp.170, 177, 179, 184-185, 186
48. نجيب صفير كان ناشطاً مارونياً، توجه عام 1919 إلى حاييم فايتسمان باقتراح يقضي بتقسيم المنطقة إلى ثلاث كتل سيطرة : لبنان للمسيحيين، سوريا للمسلمين وفلسطين لليهود. وفي عام 1920 ترأس صفير مع أنطون شحادة مجموعة أشخاص لبنانيين أطلقت على نفسها «الكتلة الوطنية في سوريا ولبنان» وبلورت مسودة إتفاق يهودي-عربي مع يهوشواع خنكين باسم الهستدروت الصهيوني (أنظر: جذور الزنبق، أ، ص 44-45، لؤورا آيزنبرغ، ص 30).
49. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الثالث، ص 723. أرشيف الدولة، مؤشر ب 2408/18، تقرير هداس من قسم الأبحاث التابع لوزارة الخارجية، «تصريحات لبنانية حول علاقات (لبنان) مع إسرائيل» 14 آذار، 1955. فيما يلي: تقرير هداس
50. المصدر نفسه.
51. تقرير هداس.
52. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الثالث، ص 723.
53. أرشيف الدولة، قسم 3766/7، (طوفيا) أرزي من السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس إلى غدعون رفائيل، وزارة الخارجية، 27 آذار، 1955.
54. المصدر نفسه، رسالتان من (طوفيا) أرزي، السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، إلى غدعون رفائيل، وزارة الخارجية، في 27 و 30 آذار، 1955.
55. مقابلة مع البروفسور يوفال نئمان، أنظر أيضاً: الحاشية 57.
56. أيال زيسر، ص 340-341.
57. أرشيف الدولة، مؤشر 2454/12، برقية من (غدعون) رفائيل، وزارة الخارجية في القدس، إلى موشيه ساسون (جنيف) وإلياس ساسون (روما)، 25 كانون الأول، 1955.
58. المصدر نفسه.
59. المصدر نفسه.
60. المصدر نفسه، يوفال نئمان أبدى في حينه إهتماماً خاصاً بالتواصل مع الأقليات في الدول العربية وكتب وثائق حول جدوى الإتصالات مع الأكراد، الأشوريين، الموارنة والدروز (شلومو نكديمون الأمل المتبدد، ص 35).
61. المصدر نفسه.
62. المصدر نفسه.
63. المصدر نفسه.
64. مقابلة مع البروفسور يوفال نئمان.
65. المصدر نفسه. أنظر أيضاً أرشيف الدولة، مؤشر 3745/3، رسالة من موشيه ساسون في جنيف إلى وزير الخارجية، 19 شباط، 1956. الموضوع «زيارة (عبد الحكيم) عمار إلى بيروت». فيما يلي: رسالة

موشيه ساسون في 19 شباط، 1956.

66. رسالة موشيه ساسون في 19 شباط، 1956.
67. مقابلة مع البروفسور يوفال نئمان.
68. المصدر نفسه.
69. المصدر نفسه.
70. المصدر نفسه.
71. المصدر نفسه.
72. معلومات نُقلت عبر الكولونيل فؤاد لحود إلى الملحق العكسري الأمريكي في بيروت، والتي تم تأكيدها فيما يلي عبر رئيس أركان الجيش اللبناني الكولونيل توفيق سالم. من:
Kirsten E. Sculze. The Politics of Intervention: Israel and the Maronites, 1920–1984 (Thesis submitted for the degree «Doctor of Philosophy». St. Antony's College. Oxford University 1994). pp. 113 – 114.
تقرير قائد الجيش اللبناني، الجنرال فؤاد شهاب، إلى الملحق العسكري الأمريكي في بيروت، 29 شباط، 1956، من:
D.A. Intelligence Report, R 107 – 56, 28 February. 1956. Box no. 37 C.F.L.S.
73. أرشيف الدولة، 3745/2، برقية من (إلياهو) ساسون في روما إلى (والتر) إيتان، وزارة الخارجية في القدس، 21 آذار، 1958.
74. أرشيف الدولة 3745/2، برقية من نائب مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية (موشيه ساسون) إلى السفير الإسرائيلي في روما (إلياهو) ساسون، 25 آذار، 1958.
75. وصف قضية تزويد الشمعونيين بالسلاح يستند إلى ثلاث مصادر:
أ. مقابلة مع شموئيل غورن، قائد وحدة الإستخبارات العسكرية في الشمال في سنوات 1957–1959، ولاحقاً منسق الأنشطة في المناطق. المحاوِر: رؤوفين أرليخ، تل أبيب، 14 أيار، 1995. فيما يلي: مقابلة مع شموئيل غورن.
ب. مقابلة مع كلوفيس فرنسيس، مسيحي-ماروني، نجل عائلة ثرية في القليعة، من مؤيدي شمعون، شارك بشكل رئيسي في نقل السلاح وتوزيعه. المحاوِر: رؤوفين أرليخ، باريس، 25 أيار، 1995. فيما يلي: مقابلة مع كلوفيس فرنسيس.
ج. Beate Hamizrachi, The Emergence of the South Lebanon Security Belt (New York. Praeger Publisher. 1988) . p. 19. فيما يلي : بيت همزراحي.
76. مقابلة مع كلوفيس فرنسيس.
77. مقابلة مع شموئيل غورن، بحسب بيت همزراحي. في خلفية طلب لحود كان يوجد شعور بالخطر نابع من تمركز القوات السورية شرقي حرمون (بيت همزراحي ص 19).
78. المصدر نفسه.
79. مقابلة مع كلوفيس فرنسيس.
80. مقابلة مع شموئيل غورن.
81. مقابلة مع كلوفيس فرنسيس.
82. مقابلات مع شموئيل غورن، وكلوفيس فرنسيس. بيت همزراحي، ص 19

83. مقابلة مع كلوفيس فرنسيس.
84. مقابلة مع شموئيل غورن.
85. مقابلة مع كلوفيس فرنسيس.
86. برقية إلى رؤوفين شيلواح في 23 حزيران.
87. راديو بغداد، 18 أيلول 1958. من: هيئة الأركان العامة/ شعبة الإستخبارات، ملخص البث العربي لعام 1958. فلسطين، الأردن، 31 أكتوبر، 1958. كل شيء، بيروت، 15 تشرين الثاني، 1958. بيت همزراحي، ص 19.
88. إفادة مكتوبة من الجنرال أنطوان لحد، قائد جيش لبنان الجنوبي، إلى رؤوفين أرليخ، 21 تشرين، الثاني، 1996.
89. المصدر نفسه.
90. مقابلة مع شموئيل غورن.
91. بيت همزراحي، ص 16.
92. شهادة إليعازر تسفرير (غيازي)، مسؤول قديم في المؤسسة الأمنية، خدم مستشاراً لرئيس الحكومة في الشؤون العربية (1989–1990). شارك إليعازر تسفرير عام 1958 بنقل السلاح إلى أنصار شمعون عبر الإستخبارات العسكرية. أعطى إفادته هاتفياً إلى رؤوفين أرليخ في 8 تموز، 1996.
93. شموئيل سيغف، العلاقة الإيرانية، بيع السلاح الإسرائيلي والأمريكي إلى إيران (القدس: دومينو، 1989) ص 30.
94. المصدر نفسه، ص 32–34.
95. المصدر نفسه.
96. Abbas William SAMII .»The Shah›s Lebanon Policy : The Role of Savak«. Middle Eastern Studies (London).Vol. 33 No. 1 (January 1997). p. 66–67.
فيما يلي : Abbas samii
97. المصدر نفسه، ص 67. شهادة هاتفية لـ نافوت مناحيم (نحيك) ، مسؤول رفيع في «الموساد» سابقاً، خدم نائباً لرئيس الـ «الموساد» وترأس قسم «تيفيل» في «الموساد» الذي يُعنى بالعلاقات الخارجية. أعطيت الإفادة إلى الدكتور رؤوفين أرليخ، تل أبيب، 24 شباط، 1999. فيما يلي: غايزي.
98. المصدر نفسه. شهادة هاتفية لـ أليعازر (غيازي). تسفرير، مسؤول رفيع سابق في مصلحة الأمن العام ومستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية : عمل في «الموساد» في القسم الذي يهتم بعلاقات الشرق الأوسط الخاصة. أدلى بشهادته للدكتور رؤوفن أرليخ، تل أبيب، 18 شباط، 199. فيما يلي : غيازي.
99. Abbas Samii، ص 67.
100. نحيك، غايزي. إفادة هاتفية للعقيد (في الإحتياط) شلومو لاهاط، ضابط في سلاح الجو، خدم قائداً لقاعدة عكرون التي أديرت منها العملية. أدلى بشهادته إلى الدكتور رؤوفين أرليخ، تل أبيب، 1 آذار 1999. فيما يلي: شلومو لاهاط.
101. شلومو لاهاط.
102. المصدر نفسه.
103. بحسب كريستيان شولتس، التي تستند إلى وثائق إستخباراتية أمريكية، تم في أيار 1958 نقل كل من تركيا والعراق والأردن شحنات من الأسلحة إلى لبنان (كريستيان شولتس، ص 64).

104. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 709/68/11، ملخص المقدم أريبه شيلو، ضابط إستخبارت قيادة المنطقة الشمالية، حول اجتياز ثلاث مجموعات لبنانية الحدود، في 6-8 حزيران، 1958، فيما يلي: تقرير أريبه شيلو. أنظر أيضاً أرشيف الجيش الإسرائيلي 164/61/62، تقرير إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية، 8 حزيران، 1958.

105. مقابلة مع شموئيل غورن.

106. تقرير أريبه شيلو.

107. المصدر نفسه، أرشيف الجيش الإسرائيلي، 709/68/11، تقرير البعثة الإسرائيلية التابعة للجنة الهدنة مع سوريا ولبنان حول عودة المعتقلين في 9 و13 حزيران، 1958.

108. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، رسالة بن غوريون إلى روكاح، 12 حزيران، 1958.

109. هآرتس، 10 حزيران، 1956.

110. الحياة ، بيروت، 11 حزيران، 1958.

111. مقابلة مع شموئيل غورن.

112. إسحاق رابين، سجل الخدمة، الجزء الأول، ص 98.

113. برقية من رؤوفين شيلواح في 18 حزيران.

114. شهادة شموئيل غورن. مقابلة مع رحافيا فردي.

115. أنظر: أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من رؤوفين شيلواح، وزارة الخارجية في القدس، إلى (آبا) إيفين (سفير إسرائيل في واشنطن) وإلى (يعقوب) هرتسوغ (مندوب إسرائيل في واشنطن)، 11 حزيران، 1958. فيما يلي: برقية شيلواح إلى إيفين في 11 حزيران، 1958.

116. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 762، ملف 335، قيادة المنطقة الشمالية/ استخبارات. «مشكلات لبنانية سياسية-أمنية»، إستنتاجات إستخباراتية استُخصلت من المحادثات مع لحود، 12 حزيران، 1958. فيما يلي: تقرير إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية حول المحادثات مع لحود.

117. مايلس كوبلند، لعبة الأمم (القدس وتل أبيب: إصدار شوكان، 1970)، ص 179، 181. أرشيف الدولة، مؤشر 3746/1، تقرير من أ. يافيه، مدير المركز الإعلامي في نيويورك، إلى إلياهو ساسون، سفير إسرائيل في روما، 10 تموز، 1958.

118. برقية من شيلواح إلى إيفين في 11 حزيران، 1958.

119. المصدر نفسه.

120. تقرير إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية حول المحادثات مع لحود.

121. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من (رؤوفين) شيلواح، وزارة الخارجية في القدس، إلى (آبا) إيفين والسفارة الإسرائيلية في واشنطن، 18 حزيران، 1958. فيما يلي: برقية شيلواح إلى إيفين في 18 حزيران.

122. أرشيف الدولة، مؤشر 3754/6، تقرير حول لقاء (رؤوفين) شيلواح مع (سليم لحود)، 20 حزيران، 1958.

123. المصدر نفسه.

124. المصدر نفسه. برقية من رؤوفين شيلواح إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن، 23 حزيران، 1958. فيما يلي برقية رؤوفين شيلواح في 23 حزيران.

125. المصدر نفسه، برقية من (يعقوب) هرتسوغ في واشنطن إلى وزارة الخارجية في القدس، 26 حزيران، 1958. البرقية أُرسلت رداً على تقرير حول حديث شيلواح مع شخصيات رئيسية مقربة من شمعون، في 23 حزيران، 1958.

126. برقية من شيلواح إلى إيفين في 18 حزيران، 1958.

127. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من (آبا) إيفين إلى وزارة الخارجية في القدس، 20 حزيران، 1958.

128. المصدر نفسه، برقية من (والتر) إيتان إلى (آبا) إيفين، سفير إسرائيل في واشنطن، حول حديث خاص وسري لرئيس الحكومة مع أمين عام الأمم المتحدة، 23 حزيران، 1958.

129. المصدر نفسه.

130. برقية من آبا إيفين إلى القدس، 4 تموز، 1958.

131. أرشيف الدولة، مؤشر 210/16، حديث دالاس مع (آبا) إيفين، 30 حزيران، 1958.

132. تقرير إستخبارات قيادة المنطقة الشمالية حول المحادثات مع لحود.

133. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من (يعقوب) هرتسوغ من السفارة الإسرائيلية في واشنطن إلى وزارة الخارجية في القدس، 16 أيار، 1958.

134. المصدر نفسه، برقية عاجلة من آبا إيفين، سفير إسرائيل في واشنطن، إلى وزارة الخارجية في القدس، 16 أيار، 1958.

135. المصدر نفسه، برقية من (والتر) إيتان من وزارة الخارجية في القدس إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن، 17 أيار، 1958. يشير إيتان في برقيته إلى أن الرد على الطلب سُلّم أيضاً إلى السفير الأمريكي في تل أبيب.

136. المصدر نفسه، برقية من السفارة الإسرائيلية في واشنطن إلى وزارة الخارجية في القدس، 17 أيار، 1958.

137. أرشيف الدولة، مؤشر 3088/5 من: تقرير هاملتون، رئيس القسم السياسي للسفارة الأمريكية في إسرائيل، إلى بنحاس ألييف في وزارة الخارجية، 11 حزيران، 1958.

138. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من وزارة الخارجية في القدس إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن، 14 حزيران، 1958. تناولت البرقية التبليغ الذي سُلّم إلى حكومتي إسرائيل والأردن عبر هاملتون من السفارة الأمريكية في إسرائيل.

139. شهادة آبا إيفين.

140. المصدر نفسه.

141. المصدر نفسه.

142. حاجة اللبنانيين للمساعدة الأمريكية قبل إندلاع الأزمة وخلالها لم تؤد إلى تغيير جوهري في مقاربتهم تجاه إسرائيل. في إتصالاتهم مع الأمريكيين في آذار 1957 عادوا وأعربوا عن تقديرهم لأيزنهاور لفرضه الإنسحاب من سيناء على إسرائيل. في شباط 1957، قال شارل مالك أمام وزير الخارجية الأمريكي إنّ لبنان سيكون مستعداً لتقديم ضمان بعدم مهاجمة إسرائيل- كلام لا معنى له، لأنه لم يكن له تجسيد عملي. لم نجد دليلاً أنه وسط الأزمة وعندما ازدادت الحاجة إلى أمريكا، كان اللبنانيون مستعدين للذهاب بعيداً والموافقة على خطوة سياسية إيجابية من أي نوع كان مع إسرائيل، ويبدو أن الأمريكيين لم يتوقعوا ذلك . أنظر: Foreign Relations of the United States 1955 – 1957. Vol. XIII. pp. 202 – 211.

حواشي الفصل الثالث عشر

1. مقابلة مع بنحاس أليف.
2. عملية باريس، ص 199. حاغاي إيشيد، مؤسسة رجل واحد، ص 134-132.
3. من مقال : بيالد، أوري، «وقود من إيران - مهمة تسفي دوريئيل في طهران 1956-1963»، «الجزء الأول- وضع الأسس»، من: بنحاس غينوسر (إعداد)، تأملات في قيام إسرائيل (سديه بوكر: مركز تراث بن غوريون، إصدارات جامعة بن غوريون في النقب، 1993، الجزء 8)، ص 167-168.
4. مقابلة مع موشيه ساسون، نجل إلياهو ساسون الذي خدم في الخمسينيات في مناصب مختلفة في وزارة الخارجية، من بينها في قسم الشرق الأوسط ومندوب وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في جنيف. المحاور: رؤوفين أرليخ، القدس، 24 تموز، 1996. فيما يلي: مقابلة مع موشيه ساسون.
5. إفادة بنحاس أليف التي قدّمها لـ رؤوفين أرليخ، القدس، 18 كانون الأول، 1996.
6. مقابلة مع موشيه ساسون. ورد في مراسلات وزارة الخارجية في تلك الفترة أنه وُضع تحت تصرف ساسون مبلغ وقدره 200 فرانك (سويسري) شهرياً عندما عُيّن في المنصب. بعد سنة على ذلك طلب زيادة الموازنة إلى 300 فرانك شهرياً. (أرشيف الدولة، مؤشر 3738/3)، هذه المبالغ لم تكن كافية لممارسة أنشطة موسعة على شاكلة التي مورست في باريس في صيف 1948.
7. أرشيف الدولة، مؤشر 3738/4، رسالة من سفير إسرائيل في روما (إلياهو ساسون) إلى وزير الخارجية (موشيه شاريت)، 4 أيار، 1956. قبل سنتين من ذلك، قدم ساسون إقتراحاً يقضي بتحديث قسم الشرق الأوسط وإنشاء هيئة برئاسة غدعون رفائيل تُعنى بالإتصالات مع الساسة عرب وتقديم الإستشارة إلى وزير الخارجية في مجال السياسة العربية (أرشيف الدولة، مؤشر 3738/4).
8. مقابلة مع موشيه ساسون.
9. أرشيف الدولة، مؤشر 2565/12، إستطلاع قبيل الإنتخابات اللبنانية، 2 كانون الثاني، 1951.
10. أيال زيسر، ص 263.
11. المصدر نفسه، ص 301.
12. أرشيف الدولة، مؤشر 2565/12، تقرير من شولاميت شفارتس إلى موشيه شاريت، 20 تشرين الثاني، 1950، قُدّم على شكل ملحق في تقرير غدعون رفائيل من البعثة الإسرائيلية للأمم المتحدة، إلى مدير عام وزارة الخارجية، الكريا، 28 كانون الأول، 1950. فيما يلي : تقرير من غدعون رفائيل إلى مدير عام وزارة الخارجية، 28 كانون الأول، 1950.
13. المصدر نفسه، رسالة من وزير الخارجية (موشيه شاريت) إلى المدير العام لوزارة الخارجية، 21 تشرين الثاني، 1950.
14. المصدر نفسه.
15. المصدر نفسه، (إلياهو) ساسون، المفوض الدبلوماسي الإسرائيلي في أنقره، إلى موشيه ساسون، قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، 18 كانون الأول، 1950: المصدر نفسه، مذكرة من يهوشواع فلامون، مستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة إلى قسم الشرق الأوسط، 3 كانون الأول، 1950. المصدر نفسه، تقرير من (موشيه) ساسون من قسم الشرق الأوسط إلى (يهوشع) فلامون، مستشار الشؤون العربية، 3 كانون الأول، 1950.
16. تقرير من غدعون رفائيل إلى مدير عام وزارة الخارجية، 28 كانون الأول، 1950.
17. أرشيف الدولة، مؤشر 2565/12، تقرير من شعبة الأبحاث في وزارة الخارجية إلى وزير الخارجية

حول مسألة «مساعدة الكتائب اللبنانية» في رد على تقرير حول حديث (غدعون) رفايل مع إلياس ربابا، 25 كانون الثاني، 1951. فيما يلي : شعبة الأبحاث، «مساعدة الكتائب اللبنانية».

18. المصدر نفسه.
19. بيني موريس، إسرائيل و»الكتائب» اللبنانية، ص 135.
20. أرشيف الدولة، قسم 2565/12، تقرير من (يهوشواع) فلامون إلى وزير الخارجية (شاريت)، 26 آذار، 1951.
21. المصدر نفسه. رسالة من «ديانا» في بيروت (إلياس ربابا) إلى «مادلين» في باريس (إميل نجار؟)، 5 أيار، 1951.
22. المصدر نفسه، رسالة من شولاميت شفارتس إلى غدعون رفائيل، 11 أيار، 1951.
23. المصدر نفسه، رسالة من (زياما) ديبون إلى (غدعون) رفائيل، 28 حزيران، 1951. حول مسألة الإشاعات حول المفاوضات بين النظام اللبناني و»الكتائب».
24. المصدر نفسه. رسالة من (شموئيل) ديبون إلى (إميل) نجار في باريس، 6 حزيران، 1951.
25. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، تقرير من (يعقوب) شمعوني، مستشار في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، إلى كاتريئيل كاتس، مدير قسم الأبحاث في وزارة الخارجية، حول مسالة «العلاقة مع الأصدقاء في لبنان»، 23 حزيران، 1953. فيما يلي: تقرير شمعوني إلى كاتريئيل كاتس، 23 حزيران، 1953.
26. المصدر نفسه. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، تقرير من (يعقوب) شمعوني في السفارة الإسرائيلية في واشنطن إلى كاتريئيل كاتس، مدير الأبحاث في وزارة الخارجية، 9 تموز، 1953. فيما يلي: تقرير شمعوني إلى كاتديئيل كاتس، 9 تموز 1953. أرشيف الدولة، قسم 2403/5، تقرير من جويل كرمياكل إلى موشيه شاريت. «Confidential Memorandum in Lebanese Projects» 8 تموز 1952. فيما يلي: تقرير كرمياكل إلى شاريت.
27. تقرير شمعوني إلى كاتريئيل كاتس، 9 تموز، 1953.
28. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، رسالة من غدعون تدمور، مساعد مستشار المهام الخاصة، إلى إلياهو ساسون، المفوض الدبلوماسي الإسرائيلي في أنقره، 30 تشرين الثاني، 1952. مسألة المشاركة في شراء المجلة الأسبوعية «كل شيء» ستُطرح للنقاش أمام ؤوفين شيلواح، وبعد ذلك أمام وزير الخارجية (المصدر نفسه). يبدو أنه في نهاية الأمر لم تتم الموافقة على الإقتراح.
29. تقرير شمعون إلى كاتريئيل كاتس، 23 حزيران، 1953.
30. المصدر نفسه. تقرير كرمياكل الى شاريت.
31. أرشيف الدولة، مؤشر ب/6/2396، رسالة من غدعون رفائيل، المستشار المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط والشوؤن السياسية في الأمم المتحدة، إلى العقيد جيبلي، رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية في هيئة الأركان، 5 نيسان، 1955. فيما يلي: رسالة غدعون رفائيل إلى جيبلي.
32. أرشيف الدولة، مؤشر 3766/7، (طوبيا آرزي). الممثليةالإسرائيلية في بوينس آيرس، إلى غدعون (رفائيل) وجوش (فلامون)، 30 آب، 1954.
33. لمصدر نفسه، غ .ر (غدعون رفائيل) إلى ب. أ (بنحاس أليف)، 28 كانون الأول، 1954.
34. أرشيف الدولة، مؤشر 2563/16، رسالة من وزارة الخارجية إلى (يهوشواع) فلامون، في سفارة إسرائيل في لندن، حول مسألة «التحريض ضد اليهود في راديو بيروت» 27 كانون الأول، 1954.

35. مقابلة مع موشيه ساسون.
36. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، رسالة من موشيه ساسون، مفوضية إسرائيل قرب المكتب الأوروبي للأمم المتحدة (جنيف)، إلى وزير الخارجية، 12 حزيران، 1956.
37. العمل، بيروت، 29 كانون الثاني، 1956. من أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 614، ملف 32/11.
38. أرشيف الدولة، مؤشر، غ 4126/5570، تقرير (غدعون) تدمور من السفارة الإسرائيلية في واشنطن، حول «لقاء مع إلياس ربابا»، عقد في 18 تموز، 1956.
39. أرشيف الدولة، مؤشر غ 4126/5570/ تقرير تدمور، من السفارة الإسرائيلية في واشنطن، إلى شموئيل ديبون، حول لقاء ربابا في نيويورك، 19 تموز، 1956.
40. المصدر نفسه.
41. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 230/72/1146، تقرير من الرائد هارفن من مكتب رئيس شعبة الإستخبارات إلى السكرتير العسكري لوزير الأمن، حول مسألة «قوة الكتائب في لبنان»، 26 أيلول، 1958. أرشيف الدولة، مؤشر 3767/76 تقرير وزير الأمن حول مسألة « قوة الكتائب في لبنان»، 26 أيلول، 1958. أرشيف الدولة، مؤشر 3767، تقرير من رؤوفين شيلواح إلى وزيرة الخارجية (غولدا مائير) حول لقائه مع الدكتور يوسف عطية، 5 نيسان، 1959.
42. المصدر نفسه.
43. شهادة إسحاق ليفانون، نجل شولا كوهين كيشك، إلى رؤوفين أرليخ، تل أبيب، 15 تموز، 1996.
44. المصدر نفسه.
45. أرشيف الدولة، قسم 3745/2، تقرير من (يهوشواع) فلامون (مندوب وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) في جنيف إلى (يوسف) نحامياس، شعبة الإدارة العامة التابعة لوزارة الخارجية، 8 أيار، 1958. المصدر نفسه. تقرير من (يهوشواع) فلامون إلى (يعقوب) هرتسوغ، المندوب في واشنطن، 25 نيسان، 1958.
46. المصدر نفسه. الملاحظة بخط يد (موشيه ساسون) على ظهر تقرير من فلامون إلى ناحمياس.
47. أرشيف الدولة، مؤشر 210/16، تقرير من السفير الإسرائيلي في روما (إلياهو) ساسون حول مسألة «موقف إسرائيل حيال الأحداث في لبنان»، 6 حزيران، 1958.
48. أرشيف الدولة، مؤشر 3738/3، برقية من (رؤوفين) شيلواح في جنيف إلى وزارة الخارجية في القدس، 29 أيلول، 1958. المصدر نفسه، برقية من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية إلى البعثة الإسرائيلية في جنيف، 26 أيلول، 1958.
49. المصدر نفسه، برقية من موشيه ساسون إلى رؤوفن شيلوح، أفاد فيها بأن إسحاق نافون أراد تحذيره لأنه عمل على هذه المسألة في أميركا اللاتينية لنحو سنتين وبرأيه الصريح كان ذلك مضيعة للوقت وعمل فارغ، وهو يوصي بالتخلص من ذلك، بناءً على تجربته الشخصية.
50. شهادة مسجلة لـ فلامون إلى جاك راينيخ 25 أكتوبر، 1984. فيما يلي: شهادة فلامون إلى جاك راينيخ.
51. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، (موشيه) ساسون. (نائب مدير) قسم الشرق الأوسط في القدس، إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن، 13 نيسان، 1958.
52. المصدر نفسه.

53. أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من الممثليةالإسرائيلية في نيويورك إلى (موشيه) ساسون، 22 نيسان، 1958. أنظر أيضا: أرشيف الدولة، مؤشر 3767/76، ورقة تحضيرية (كتبت على ما يبدو في قسم الشرق الأوسط) من أبراهام كوهين إلى (رؤوفين) شيلواح، حول الإتصالات مع بيار الجميل، 31 آذار، 1959. فيما يلي: ورقة تحضيرية حول الاتصالات مع بيار الجميل.
54. ورقة تحضيرية حول الاتصالات مع بيار الجميل.
55. أرشيف الدولة، قسم 3767/76، رسالة مكتوبة باللغة الفرنسية من بيار الجميل، بيروت، إلى شمعون (بيريس)، 21 آيار، 1958.
56. مقابلة مع البروفسور يوفال نئمان.
57. ورقة تحضيرية حول الإتصالات مع بيار الجميل. موشيه ساسون، الذي كان على اتصال مع ربابا، يفيد بأن بيار الجميل كان يعلم بهذه الاتصالات. لقد تكلم ربابا عن ذلك، وكان لدى وزارة الخارجية إثباتات بأن العلاقة مع ربابا ليست شخصية فحسب (شهادة موشيه ساسون).
58. شهادة فلامون إلى جاك راينيخ.
59. أرشيف الدولة، مؤشر 3767/76، (شموئيل) ديبون، إلى (موريس) فيشر، سفير إسرائيل في روما، 9 أكتوبر، 1962.
60. ورقة تحضيرية من أبراهام كوهين.
61. يبدو أن إفادة يهوشواع فلامون إلى جاك راينيخ (بشير جميل وفترة عهده، ص 79) وبحسبها قدمت إسرائيل أسلحة وعتاد إلى «الكتائب» عبر المطلة خلال أزمة 1958 خاطئة. المساعدة عبر المطلة سُلمت إلى أنصار شمعون، وليس إلى «الكتائب». لم نجد إثباتات حول نقل سلاح إلى «الكتائب» خلال الأزمة.
62. شهادة شولا كوهين كيشك، ناشطة في الجالية اليهودية في بيروت، ترأست شبكة الإستخبارات المرتبطة بإسرائيل. نجلها إسحاق ليفانون نقل شهادتها إلى رؤوفين أرليخ في 18 تموز، 1996.
63. شهادة كلوفيس فرنسيس.
64. أيال زيسر، ص 302.
65. بيني موريس، ص 125.
66. أيال زيسر، ص 303.
67. المصدر نفسه، بشير الجميل وفترة عهده ، ص 73-72.
68. المصدر نفسه، ص 73.
69. في هذا السياق أنظر «العمل»، 20 آب، 1954. نشرت الصحيفة رسالة علنية لبيار الجميل إلى الرئيس كميل شمعون، فصّل فيها الجميل الضغوط التي يمارسها المسلمون في لبنان على المسحيين. وأعرب الجميل عن استعداده، عند الضرورة، «للتعاون مع الشيطان نفسه بغية إنهاء الطمع السياسي، إحباط المكائد والحفاظ على لبنان واحةً للحرية والثقافة الشرقية...». الـ «شيطان» الذي قصده الجميل بحسب كلامه هو دولة إسرائيل، واستخدام هذا المصلح اللغوي لم يكن ناجماً عن إضطرار، بل كان ما برأينا إنعكاساً لعدائية الجميل حيال إسرائيل.
70. رسالة غدعون رفائيل إلى جيبلي.
71. أرشيف الدولة، مؤشر 3767/76، تقرير من رؤوفين شيلواح إلى وزيرة الخارجية (غولدا مائير) حول لقائه مع الدكتور يوسف عطية، 5 نيسان، 1959.

72. يوسف هداس، «الكنيسة المارونية بعد وفاة البطريرك عريضة»، الشرق الجديد (القدس). الكراس 4، الجزء 6، (1955)، ص 266. فيما يلي: يوسف هداس. أيال زيسر، تبديد الأوهام، ص 64.
73. أيال زيسر، ص 315.
74. أرشيف الدولة، مؤشر ب/2396، تقرير من الدكتور مندس، من القسم المسيحي في وزارة الشؤون الدينية، 27 كانون الثاني، 1956. فيما يلي: تقرير من الدكتور مندس. أنظر أيضاً: أرشيف الدولة، مؤشر ب/2396/6، تقرير حول جولة نُظمت في القرى المسيحية المهجورة: إقرث، برعام، سوحماتا ودمون، 19 كانون الثاني، 1954.
75. يوسف هداس، ص 269.
76. أيال زيسر، تبديد الأوهام، ص 64.
77. أرشيف الدولة، مؤشر 2442/7، برقية من مكتب (وزير الخارجية) في تل أبيب إلى (والتر) إيتان، بعثة إسرائيل في لوزان، 22 حزيران، 1949.
78. المصدر نفسه.
79. أرشيف الدولة، مؤشر 2446/6، برقية من (إلياهو) ساسون، بعثة إسرائيل في لوزان، إلى (زياما) ديبون، وزارة الخارجية في إسرائيل.
80. تقرير من الدكتور مندس.
81. المصدر نفسه.
82. أيال زيسر، ص 231-232، أرشيف شعبة الإستخبارات، وزارة الخارجية ، قسم الأبحاث، تقرير تحضيري: «الفاتيكان والأحداث الأخيرة في لبنان»، 25 تموز، 1958. فيما يلي: الفاتيكان والأحداث في لبنان.
83. المصدر نفسه.
84. أرشيف الدولة، مؤشر 3767/76، تقرير حول البطريرك المعوشي، أعدّه قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، 31 آب، 1962. فيما يلي: تقرير حول المعوشي. أرشيف الدولة 2745/2، تقرير من نائب مدير قسم الشرق الأوسط (موشيه ساسون) إلى السفير الإسرائيلي في لندن حول الأحداث في لبنان، 8 حزيران، 1958.
85. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، تقرير حولة مسألة لبنان، الفاتيكان والأحداث في لبنان، من قسم الأبحاث في وزارة الخارجية إلى البعثة في الأمم المتحدة، 29 حزيران، 1958.
86. الفاتيكان والأحداث في لبنان.
87. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية 762، ملف 335، تقرير تحضيري لوزارة الخارجية، «لبنان بين الاتحادات العربية»، 13 آذار، 1957. التقرير يقتبس مقطعاً من خطاب البطريرك حسبما نشر في صحيفة الحياة، 11 آذار، 1958.
88. الفاتيكان والأحداث في لبنان.
89. هآرتس، 21 آب، 1955.
90. المصدر نفسه.
91. تقرير حول المعوشي.
92. شهادة يهوشع فلامون إلى جاك راينيخ.
93. تقرير حول المعوشي.

94. أرشيف الدولة، مؤشر 3767/76، تقرير حول اللقاء مع المعوشي من (شاؤول) بار–حاييم من السفارة في واشنطن إلى وزارة الخارجية في القدس، 4 أيلول، 1962. فيما يلي : تقرير بار–حاييم حول اللقاء مع المعوشي.
95. يوسف هداس، ص 269.
96. أرشيف الدولة، قسم ب/2396/6، رسالة من الدكتور ج. كاهانا، مدير وزارة الشؤون الدينية، إلى الدكتور والتر إيتان، مدير وزارة الخارجية، 27 كانون الثاني، 1956. المصدر نفسه، رد والتر إيتان على رسالة كاهانا، المصدر نفسه، الدكتور ج. كاهانا إلى والتر إيتان، 21 شباط، 1956.
97. مؤشر 3745/2، تقرير حول المعوشي، كُتب على ما يبدو في قسم الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية، 10 حزيران، 1958. المصدر نفسه، تقرير من قسم الشرق الأوسط إلى السفارة الإسرائيلية في روما، 16 حزيران، 1958.
98. تقرير حول المعوشي.
99. تقرير بار- حاييم حول اللقاء مع المعوشي. أنظر أيضاً: أرشيف الدولة، قسم 3767/76، تقرير حول مسألة المعوشي من أبراهام كوهين، من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية إلى (شاؤول) بار–حاييم في السفارة في واشنطن، 17 آب، 1962.
100. أيال زيسر، ص 231.
101. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، وثيقة قسم الأبحاث في وزارة الخارجية، «مرشحون للرئاسة في لبنان»، 4 حزيران، 1958. أرشيف الدولة، مؤشر 3766/8، ملخص حول شخصية عن حياة ريمون إده أعدّه قسم الأبحاث في وزارة الخارجية، 14 نيسان، 1961. فيما يلي: ملخص حول ريمون إده. أرشيف شعبة الإستخبارات، تقريران تحضيريان لقسم الأبحاث في وزارة الخارجية: «لبنان بعد إنتخابات الرئاسة»، 1 أكتوبر، 1958؛ «حكوم الإنقاذ في لبنان»، 16 تشرين أول 1958.
102. أرشيف الدولة، مؤشر 3766/7، تقرير نقله (طوفيا آرزي)، من الممثلية في بوينس آيرس، إلى غدعون رفائيل، في وزارة الخارجية وإلى يهوشواع فلامون (لندن). موضوع البحث: «محادثات مع بيار نجل إميل إده، 30 آب، 1954. فيما يلي: محادثات آرزي-إده. المصدر نفسه. تقرير حول بيار إده من قسم الأبحاث، 13 نيسان، 1961. المصدر نفسه، ملخص حول شخصية عن حياة بيار إده، كتب (من قبل قسم الأبحاث ؟) التابع لوزارة الخارجية، 19 آب، 1962. فيما يلي: ملخص حول شخصية بيار إده.
103. محادثات آرزي- بيار إده.
104. المصدر نفسه.
105. أرشيف الدولة، مؤشر 3766/7، تقرير (طوفيا) آرزي من بوينس آيرس إلى (غدعون) رفائيل وإلى يوفال من قسم الأبحاث في وزارة الخارجية حول مسألة بيار إده، 10 أكتوبر، 1954.
106. ملخص حول شخصية بيار إده.
107. المصدر نفسه، برقية من (طوفيا) آرزي في بوينس آيرس إلى غدعون (رفائيل) وجوش (فلامون)، 30 آب، 1954.
108. المصدر نفسه.
109. محادثات آرزي- إده.
110. المصدر نفسه.

111. المصدر نفسه.

112. المصدر نفسه.

113. المصدر نفسه.

114. أرشيف الدولة، مؤشر 3766/7، تقرير من ب . أ (بنحاس أليبف) إلى غ.ر (غدعون رفائيل)، 28 كانون الأول، 1954.

115. أرشيف الدولة، مؤشر 3766/7، برقية من (غدعون) رفائيل إلى الممثلية الإسرائيلية في نيويورك، 19 تشرين الثاني، 1954. المصدر نفسه، برقية من (توفيا) آرزي في بوينس آيرس إلى وزارة الخارجية في القدس، 5 أيار، 1955.

116. المصدر نفسه، تبادل رسائل بين آرزي وإده، 11 أيار–30 حزيران 1955.

117. ملخص حول شخصية ريمون إده.

118. وجدنا في الأرشيف الصهيوني الرئيسي رسالة من الدكتور تسفي فايتسمان إلى مدير القسم السياسي للوكالة اليهودية، تطرق فيها إلى إمكانية الإستيطان اليهودي في جنوب لبنان وإقترح الاستعداد لنشاط سياسي وإعلامي في لبنان (الأرشيف الصهيوني الرئيسي، S-25/3500، رسالة من الدكتور تسفي فايتسامن في 25 آذار، 1935).

119. تفصيل الحديث أنظر: أرشيف الدولة، مؤشر 3766/7، «حديث مع حميد فرنجية في مكتبه في بيروت في 49/ 12/ 15».

120. أرشيف الدولة، مؤشر 3767/67، رسالة من (شموئيل) ديبون من باريس إلى رؤوفين شيلواح، مع نسخة إلى إلياهو ساسون، حول مسألة الحديث مع الدكتور فايتسمان، الذي أفاد عن محادثات جرت في لبنان خلال زيارته إلى هناك في أيار 1935.

121. أنظر مقال: «العلاقات غير الرسمية بين إسرائيل ولبنان»، هآرتس، 12 حزيران، 1958.

122. سر الشعوب، ص 76.

123. أرشيف الدولة، مؤشر 3770/31، رسالة من (طوفيا) آرزي، نيويورك، إلى وزارة الخارجية، قسم الشرق الأوسط «حوار مع شارل مالك» 30 نيسان، 1949.

124. أرشيف الجيش الإسرائيلي 230/72/1146، برقية من (والتر) إيتان في وزارة الخارجية في القدس إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن، 15 حزيران، 1957.

125. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، برقية من نائب مدير قسم الشرق الأوسط إلى إلياهو ساسون، سفير إسرائيل في روما، 25 آذار، 1958.

126. شهادة آبا إيفين.

127. أرشيف الدولة، مؤشر 3770/31، تقرير من إبراهام كوهين، قسم الشرق الأوسط إلى أ. يافيه، مدير المركز الإعلامي في نيويورك، 1 حزيران، 1959. حول رد شارل مالك أنظر: معاريف، 11 أيار، 1959.

128. مقابلة مع أوري هوروفيتش وإسحاق تامير («ستوفا»)، مختار المنارة في الأربعينيات. المحاوِر : رؤوفين أرليخ، المنارة، 16 أيلول 1996. فيما يلي : مقابلة مع أوري هوروفيتش وإسحاق تامير.

129. موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ص 282. ظاهرة تهريب الأغذية والبضائع من لبنان إلى إسرائيل التي شاركت فيها القرى المحاذية للحدود، أثارت عام 1949 سخط وزارة الخارجية السورية التي طلبت من لبنان وضع حد لهذا الأمر (المصدر نفسه).

130. أرشيف شعبة الإستخبارات، تقرير أسبوعي لإستخبارات قيادة المنطقة الشمالية يلخص الأسبوع الذي انتهى في 23 آذار، 1951.

131. مقابلة مع رحافيا فردي، مكالمة هاتفية مع شموئيل غورن (إستكمال المقابلة معه)، 29 أكتوبر، 1996. غدعون بيغر، «خطوط الهدنة الإسرائيلية 1944»، من: الدكتور مردخاي ناؤور، إعداد، السنة الأولى للإستقلال، 1948–1949 (القدس: يد بن تسفي، 1988)، ص 201–202.

132. الأرشيف الصهيوني الرئيسي KKL-5/17148، تقرير الصندوق القومي الإسرائيلي / مكتب الجليل، 4 أيلول، 1949. فيما يلي: تقرير الصندوق القومي.

133. تقرير الصندوق القومي. أنظر أيضا: تقرير حول الطائفة الشيعية في لبنان من عام 1920 حتى أيامنا، نُشر في الشراع، بيروت، 2 كانون الثاني، 1984.

134. تقرير ملخص لبعثة إسرائيل التابعة للجنة الهدنة للفترة الممتدة بين 20 شباط حتى 7 تموز 1949، فريدريك هوف، ص64-65. أرشيف شعبة الإستخبارات حاوية 166، ملف 5، شرطة إسرائيل، القيادة القطرية، «ملخص إخباري – شؤون عربية»، 9 شباط، 1950.

135. أرشيف الدولة، قسم 3745/2، تقرير رئيس الحكومة ووزير الخارجية (موشيه شاريت) إلى وزير الأمن (بن غوريون) حول مسألة إقامة اللجنة المشتركة لشؤون لبنان، 12 حزيران، 1955.

136. عزرا دانين، صهيوني في كل الظروف (القدس، إصدار كيدوم، 1987)، الجزء الثاني ص715، الجزء الأول، ص286.

137. مقابلة مع رحافيا فردي.

138. هيئة الأركان/ شعبة الإستخبارات/ ضابط التثقيف الرئيسي، الشرق الأوسط (تل أبيب: هيئة الأركان/ ضابط التثقيف الرئيسي)، ص 218.

139. أرشيف الدولة، قسم 2565/12، رسالة الإستخبارات العسكرية في الشمال حول مسألة «زيارة مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية»، 14 شباط، 1951. طلب الحصول على سلاح كان طلباً واحداً من مطالب كثيرة، لا سيما من قبل المعارضة، على خلفية الانتخابات البرلمانية (أنظر أرشيف الدولة، قسم 2565/12، إستطلاع «قبيل الانتخابات اللبنانية»، 2 كانون الثاني، 1951).

140. مقابلة مع أوري هوروفيتش وإسحاق تامير.

141. مقابلة مع أوري هوروبيتش.

142. موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الرابع، ص 1173.

143. فؤاد عجمي، الإمام المغيّب، ص 79–80.

144. المصدر نفسه، ص 79. عومري نير، صعود الزعيم العلماني في الطائفة الشيعية في لبنان: نهج نبيه برّي بين عامي 1978-1992. رسالة لنيل شهادة «مجاز جامعي»، قدّمت إلى جامعة تل أبيب، 1995. ص 5.

145. أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية رقم 15، ملف 45، تقارير إستخباراتية من 18 شباط و20 أكتوبر، 1952.

146. الحياة، بيروت، 30 تشرين الثاني، 1955. الحياة، بيروت، 2 كانون الأول، 1955.

147. المصدر نفسه.

148. الأهرام، مصر، 4 كانون الأول، 1955.

149. ألكسندر بلاي، الطائفة المتاولية في لبنان وخاصيتها، ص 196.

150. تقرير صدر عام 1953 عبر قسم الإستخبارات في هيئة الأركان أعرب عن تشاؤم كبير حيال فرص

الدروز بمواصلة تواجدهم كوحدة منفردة ومستقلة جزئياً في سوريا. مع ذلك، يوصي التقرير بمواصلة
العلاقة الوثيقة مع جبل الدروز ومتابعة دقيقة لما يجري وسطهم (أرشيف شعبة الإستخبارات، حاوية
166، شعبة الإستخبارات / قسم الإستخبارات، كراس باسم «الدروز»، كانون الثاني 1953). تشير
التوصية إلى جبل الدروز، وليس إلى لبنان، وهذا الأمر ليس عبثا. فالعلاقة مع جبل الدروز إعتُبرت
تقليدياً أكثر أهمية من العلاقة مع الطائفة الدرزية في لبنان.

151.مقابلة مع رحافيا فردي.

152.أرشيف الدولة، مؤشر أ 2569/1، تقرير من (موشيه) ساسون من قسم الشرق الأوسط في وزارة
الخارجية إلى العقيد بنيامين جيبلي، رئيس قسم الإستخبارات، 25 كانون الأول، 1951.

153.المصدر نفسه.

154.المصدر نفسه، تقرير من العقيد جيبلي إلى قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، 21 كانون الأول،
1951.

155.لا مجال هنا لتفصيل أسباب المواجهة التي اندلعت بين الشيشكلي والطائفة الدرزية. أنظر بخصوص
ذلك: باتريك سيل، سوريا، صراع على الزعامة (تل أبيب، معرخوت 1968)، ص 152-157، فيما
يلي: باتريك سيل. إضافة إلى الأسباب التي فصّلها سيل، يبدو أن أساس عداوة الشيشكلي للدروز
تعود أيضا إلى الفترة التي عمل فيها في الجليل في إطار «جيش الإنقاذ». ورأى الشيشكلي في الدروز
طائفة خائنة ومتعاونة مع إسرائيل، والدليل على ذلك كان رفضهم التعاون معه خلال مكوثه في
الجليل أثناء حرب الاستقلال (أرشيف الدولة، ب 2569/1، تقرير الإستخبارات العسكرية حول
«الاشتباكات في جبل الدروز»، 18 أيار، 1954. فيما يلي تقرير إستخباراتي حول الاشتباكات في
جبل الدروز).

156.المصدر نفسه، ص 154.

157.المصدر نفسه، ص 155.

158.أرشيف الدولة، مؤشر أ 2569/1، تقرير (غدعون) رفائيل إلى وزير الخارجية (شاريت) حول نشاط
مكتب شؤون الشرق الأوسط حول الأحداث في سوريا، 21 شباط 1954. فيما يلي: تقرير غدعون
رفائيل، 21 شباط، 1954.

159.موشيه شاريت، أجندة شخصية 1954، الجزء الثاني ص333.

160.مقابلة مع رحافيا فردي.

161.موشيه شاريت، مذكرة شخصية 1954، الجزء الثاني، ص335.

162.المصدر نفسه، ص334. تقرير غدعون رفائيل، 21 شباط، 1954.

163.موشيه شاريت، أجندة شخصية 1954، الجزء الثاني، ص333.

164.مقابلة مع رحافيا فردي. تحويل الحدود مع سوريا ولبنان إلى سياج أمني وضع صعوباتٍ كبيرة أمام
خلال فترة الانتداب.
التواصل المباشر مع الطائفة الدرزية كما كان قائماً

165.أيال زيسر، ص313.

166.أرشيف الدولة، قسم 3767/67، تقرير من غدعون تدمور، من قسم الأبحاث التابع لوزارة الخارجية
إلى ميخال أرنون في لندن حول مسألة كمال جنبلاط، 29 أكتوبر، 1952. المصدر نفسه، تقرير من
غدعون تدمور إلى رؤوفين شيلواح حول مسألة كمال جنبلاط، 26 تشرين الثاني، 1952. فيما يلي:
تقرير تدمور إلى شيلواح.

167.تقرير تدمور إلى شيلواح. في الواقع قلّما اهتم جنبلاط بمسألة إسرائيل لكن قريبه ورجل حزبه، عضو
مجلس النواب إميل البستاني، سدّ النقص في النشاط المناهض للصهيونية والمناهض لليهودية (أنظر
أيال زيسر، ص 304-305).

168.أرشيف الدولة، قسم 2410/1، رسالة من (رؤوفين) شيلواح إلى (إلياهو) ساسون، مندوب إسرائيل
في روما في 11 شباط، 1953. في الرسالة يُطلع شيلواح ساسون على الاتصالات مع شخصيات
مصرية وعلى هامش الرسالة، يخبره أيضا بطلب جنبلاط وحوراني. فيما يلي: رسالة شيلواح إلى
إلياهو ساسون. حول نص الرسالة أنظر أيضا: يميما روزنتال، إعداد، وثائق السياسة الخارجية للدولة
الإسرائيلية 1953 (القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1996)، الجزء الثامن، ص136.

169.المصدر نفسه. أنظر بخصوص ذلك، باتريك سيل ص147-148.

170.باتريك سيل، ص148.

171.رسالة شيلواح إلى إلياهو ساسون.

172.في شباط 1954، أبدت وزارة الخارجية إهتماماً بقضية طلب حوراني من إسرائيل عبر كمال جنبلاط،
خلال مكوثه في لبنان، الذي طرد منه في حزيران 1953 بناء على طلب الشيشكلي. وليس واضحا
خلفية هذا الاهتمام. ربما كانت النية إقامة علاقة مع حوراني بعد خروجه من لبنان. أنظر: أرشيف
الدولة 3767/67، نسخة مكتوبة بخط اليد من يوسف هداس حول مسألة أكرم حوراني، 14
شباط، 1954.

173.تقرير تدمور إلى شيلواح.

174.أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرة بن غوريون، 1 كانون الأول، 1952.

175.أرشيف الدولة، قسم 3767/67، تقرير (شموئيل) ديبون الى (رؤوفين) شيلواح و(إلياهو) ساسون،
7 أيار، 1953.

176.المصدر نفسه. أنظر أيضا أرشيف الدولة، مؤشر 3767/67، برقية (غدعون) تدمور، من قسم أبحاث
وزارة الخارجية، إلى (شموئيل) ديبون في باريس، 14 أيار، 1953.

177.موشيه شاريت، أجندة شخصية 1955، الجزء الرابع، ص 1163.

178.موشيه شاريت، أجندة شخصية 1956 (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978)، الجزء السادس، ص
1622.

179.المصدر نفسه، ص 1715.

180.Najib Alamuddin, Turmoil, the Druzes, Lebanon and The Arab-Israeli
conflict (London: Quartet Books.1993), p.157.

181.أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، تقرير قسم الأبحاث إلى البعثة في الأمم المتحدة حول الأحداث في
لبنان، 29 حزيران، 1958.

182.أرشيف الدولة، مؤشر 3752/8، برقية من السفارة الإسرائيلية في واشنطن إلى وزارة الخارجية
في القدس، 25 حزيران، 1958. حول التقدير الأمريكي، الذي جرى على ما يبدو في السفارة
الأمريكية في بيروت، والذي اعتبر أنّه يمكن التوصل إلى تسوية مع جنبلاط، أنظر أرشيف الدولة،
قسم 3088/5، تقرير (بنحاس) أليف (نائب مدير قسم الولايات المتحدة في وزارة الخارجية) حول
حديثه مع هاملتون (رئيس القسم السياسي للسفارة الأمريكية في إسرائيل)، 11 حزيران، 1958.

183.المصدر نفسه، وزارة الخارجية في القدس إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن، 29 حزيران، 1958.

184. أرشيف الدولة، قسم 3110/5، برقية من (غدعون) تدمور في واشنطن إلى وزارة الخارجية، 26 حزيران، 1958. البرقية نُقلت إلى رؤوفين شيلواح وموشيه ساسون.

185. أرشيف الدولة، مؤشر 3745/2، الملاحظة بخط يد موشيه ساسون، على ظهر تقرير قسم الأبحاث إلى البعثة في الأمم المتحدة حول الأحداث في لبنان، 29 حزيران، 1958.

186. أرشيف الدولة، مؤشر 2402/28، تقرير يحمل اسم «في الطائفة الدرزية»، 3 تشرين الثاني، 1953.

187. شلومو نكديمون، الأمل الذي انهار، ص 51.

188. أرشيف الدولة، مؤشر 3771/68، تقرير من يوسف هداس إلى بنحاس (أليف) حول مسألة تقي الدين الصلح، 27 كانون الأول، 1955. المصدر نفسه، تقرير من موشيه ساسون في جنيف إلى غدعون رفائيل، 19 كانون الأول، 1955. المصدر نفسه، تقرير من موشيه ساسون في جنيف إلى غدعون رفائيل، 30 كانون الثاني، 1956.

حواشي الفصل الرابع عشر

1. إيتمار ربينوفيتش، «الصراع على مياه الأردن كعامل في الصراع العربي-الإسرائيلي»، من: أراضي الجليل، ص 863. فيما يلي: إيتمار ربينوفيتش، الصراع على مياه الأردن. يورام نمرود، مياه الخصومة، الخلاف حول مياه الأردن (غفعات حفيفا، مركز الدراسات العربية، والأفريقية-الأسيوية 1966)، ص 33. فيما يلي: يورام نمرود. أيال زيسر، الصراع الإسرائيلي-العربي على مياه الأردن والمنظومة العربية (تل أبيب، رسالة للحصول على شهادة «مجاز جامعي» في جامعة تل أبيب، 1988)، ص 30. فيما يلي: أيال زيسر، الصراع على مياه الأردن.
2. وثيقة من وزير الخارجية الأمريكي دالس تحدّد لجونستون أهداف بعثته. أنظر: Foreign Relation of The United States 1952-1954 Vol IX 1 P.1, p.1349. فيما يلي: تحديد أهداف بعثة جونستون من قبل وزير الخارجية الأمريكي. أنظر أيضا أيال زيسر، الصراع على مياه الأردن، ص47.
3. إيتمار ربينوفيتش، «الصراع على مياه الأردن»، ص864، ص145. أرنون سوفر، أنهار النار، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (تل أبيب: عام عوفيد، إصدارات جامعة حيفا، 1992)، ص145.
4. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 11 أيلول، 1949.
5. المصدر نفسه. هل حاولت إسرائيل «بيع» اللبنانيين فكرة استغلال مياه الليطاني خلال مؤتمر لوزان (1949)؟ مؤلف «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني» يدعي أن الجواب نعم (المصدر نفسه، ص525). في وثائق وزارة الخارجية لم نجد ما يؤيد ذلك (أنظر فصل العلاقات الإسرائيلية مع الحكومة اللبنانية).
6. المصدر نفسه، مذكرات بن غوريون، 11 نيسان، 1950.
7. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 488/55/277، شعبة العمليات/ التخطيط «الحدود، اللاجئين، المياه-شروط ترتيبات السلام»، أيار 1955.
8. Forein Relation of The United States 1952-1954. Vol IX P.1.p.1402
9. إذاعة رام الله، 29 أيلول، 1953، من: أيال زيسر، الصراع على مياه الأردن، ص37.
10. إذاعة الشرق الأدنى، 9 أكتوبر، 1953، من: أيال زيسر ، الصراع على مياه الأردن، ص37.

11. بيان وكالة الأنباء العربية من بيروت، هآرتس، 21 شباط، 1955. من: يورام نمرود، ص57.
12. إذاعة الشرق الأدنى، 26 تموز، 1955، من: مؤشر 3694/10 ملخص البث العربي التابع لقسم الأبحاث في وزارة الخارجية، 27 تموز، 1955.
13. الحياة، 13 أيلول، 1955، من: يورام نمرود، ص62.
14. أرشيف الدولة، مؤشر 3691/2، ملاحظة قسم الأبحاث التابع لوزارة الخارجية حول المقال الذي نُشر في الصحيفة المصرية روز اليوسف بشأن ألاعيب المماطلة التي اتبعها وزراء الخارجية العرب في المحادثات مع جونستون، 17 أكتوبر، 1955.
15. موشيه شاريت، الجزء الرابع، ص 1209.
16. Forein Relations of the United States 1952-1954. Vol IX P.1, p.1015
17. أرشيف الدولة، مؤشر 3691/2، تقرير حول مسألة الخطة اللبنانية لتطوير الليطاني، نُقل بواسطة (يعقوب) هرتسوغ من وزارة الخارجية إلى ش. دورون، مدير شعبة التخطيط العام- المنظمة القطرية لتخطيط مياه إسرائيل، 5 أيلول 1955. فيما يلي: تقرير حول مسألة الخطة اللبنانية لتطوير الليطاني. حول «المصلحة الوطنية لليطاني» التي أنشأها لبنان، أنظر أرشيف الدولة، مؤشر 3694/9.
18. مذكرة بشأن الخطة اللبنانية لتطوير الليطاني، أرشيف الدولة، مؤشر 3691/2، تقرير بقلم أ. (أهارون) فينر، مدير شعبة مشاريع الري في «تخطيط مياه إسرائيل»، حول الخطة اللبنانية، 28 أيلول، 1955. أرنون سوفر، ص 196، يورام نمرود، ص 33. أرشيف الدولة، مؤشر 2433/3، تقرير يوسف تكواع حول مسألة «خطة الليطاني اللبنانية»، حسبما نشر في «نيويورك تايمز»، 10 تموز، 1954.
19. أرشيف الدولة، مؤشر 3694/10، ملخص زيارة البعثة اللبنانية في واشنطن للمفاوضات مع البنك الدولي، تموز 1955.
20. أرنون سوفر، ص 196.
21. تحديد أهداف بعثة جونستون من قبل وزير الخارجية الأمريكي، ص1349.
22. سمحا بلاس، مياه النزاع والعمل (رمات غان: مسادة، 1973)، ص197-198. فيما يلي: سمحا بلاس.
23. أرشيف الدولة، 3688/12، رسالة من وزير الخارجية (شاريت) إلى السفير والمفوض الدبلوماسي في واشنطن، 7 تموز، 1954. في الرسالة يُطلع شاريت الإثنين على تطور المفاوضات مع جونستون. فيما يلي: رسالة شاريت إلى السفير والمفوض الدبلوماسي في واشنطن.
24. إسحاق عرمون، إعداد، ليفي أشكول (رمات غان وغفعتايم: عام عوفيد، 1956)، ص 72. فيما يلي: إسحاق عرمون.
25. رسالة من شاريت إلى السفير والمفوض الدبلوماسي في واشنطن.
26. المصدر نفسه.
27. أرشيف الدولة، مؤشر 3688/12، رسالة شخصية من رؤوفين شيلواح، (المفوض الدبلوماسي في واشنطن) إلى تيدي كوليك، 20 كانون الثاني، 1955.
28. ملاحظات حول المفاوضات مع جونستون. حول نص الخطة أنظر: أرشيف الدولة، مؤشر 3689/3.
29. تقرير حول المحادثات مع جونستون، 16 تشرين الثاني، 1953. كلام موشيه شاريت في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، 3 تشرين الثاني، 1953. من: وثيقة سُلمت إلى رؤوفين أرليخ عبر بنحاس أليف من وزارة الخارجية. فيما يلي: كلام شاريت في لجنة الخارجية والأمن.

30. المصدر نفسه، أرشيف الدولة، مؤشر 3688/11، تقرير من قسم الولايات المتحدة في وزارة الخارجية إلى السفير الإسرائيلي في واشنطن حول حديث وزير الخارجية مع جونستون الذي جرى في 28 أكتوبر 1953. فيما يلي: تقرير حول حديث وزير الخارجية مع جونستون في 28 أكتوبر، 1953.
31. أرشيف الدولة، قسم 369/44، تقرير فيكتور زلكيند (الملحق العلمي في السفارة الإسرائيلية في واشنطن) حول لقائه مع الدكتور رالف بانتش ورجاله في مكتب بانتش في الأمم المتحدة، 30 آذار، 1954.
32. أرشيف الدولة، مؤشر 3688/11، «ملاحظة حول الليطاني»، مسودة وثيقة وزارة الخارجية حول محادثات مع أريك جونستون، 16 تشرين الثاني، 1953. لم يكتب في الوثيقة مَن هو الشخص الذي أجرى هذه المحادثات، لكن ظهر من خلال محتواها أنّ الحديث يدور عن مندوبين إسرائيليين في واشنطن. فيما يلي: تقرير حول محادثات مع جونستون، 16 تشرين الثاني، 1953. كلام شاريت في لجنة الخارجية والأمن. تقرير حول حديث وزير الخارجية مع جونستون في 28 أكتوبر، 1953.
33. المصدر نفسه.
34. تقارير السفارة الأمريكية في تل أبيب حول لقاءات موشيه شاريت مع جونستون: من
Foreign Relations of the United States 1952-1954. Vol IX .P.I, p. 1395.
35. محادثات مع أريك جونستون، 16 تشرين الثاني 1953.
36. أرشيف الدولة، مؤشر 369/44، تقرير (رؤوفين شيلواح)، المفوض الدبلوماسي الإسرائيلي في واشنطن حول حديثه مع جورج بارنز، المساعد الرئيسي لجونستون، قبيل زيارة جونستون الثانية إلى المنطقة، 15 آذار، 1954.
37. أرشيف الدولة، مؤشر 3688/I 11، تقرير من (يعقوب) شمعوني، و(فيكتور) زلكيند حول حديثهما مع المهندس (ملكولم) جونس، الذي رافق جونستون خلال زيارته الثانية إلى الشرق الأوسط، 11 كانون الثاني، 1954.
38. المصدر نفسه.
39. أرشيف الدولة، مؤشر 3688/2، تقرير حول لقاء (أبا) إيفين مع جونستون بمشاركة (رؤوفين) شيلواح، 30 أيار، 1954.
40. أرشيف الدولة، مؤشر 33694/3،، محضر المشاورات التي جرت في مكتب وزير الخارجية في 11 كانون الثاني، 1954. شارك فيها موشيه شاريت، غدعون رفائيل، سمحا بلاس وغيرهم من مسؤولي وزارة الخارجية.
41. نص خطة كوتون أنظر: أرشيف الدولة، مؤشر 3688/3.
The Cotton Plan For the Development and Utilization of the Water resources of the Jordan and Litani River Basins. February. 1954.
أنظر أيضا أرشيف الدولة، مؤشر 3689/4، تقرير كوتون حسبما نقل عبر وزير الزراعة إلى رئيس الحكومة، في 12 أيار، 1954.
42. يورام نمرود، ص 47. أرشيف الدولة، مؤشر 3688/12، وثيقة وزارة الخارجية «ملاحظات لبلورة موقفنا قبيل المفاوضات القريبة مع السفير (أريك) جونستون». الوثيقة من دون تاريخ لكنها مرتبطة على ما يبدو بالفترة التي سبقت وصول جونستون إلى المنطقة في كانون الثاني، 1955. فيما يلي: ملاحظات قبيل المفاوضات مع جونستون.

43. المصدر نفسه. أرشيف الجيش الإسرائيلي، 626/17/18، «تقرير حول محادثات جونستون»، تموز 1955.
44. أرشيف الدولة، قسم 3694/8، توجيهات وزير الخارجية للسفارة في واشنطن على خلفية المحادثات مع جونستون وسكرتير الأمم المتحدة، 25 أيار، 1954.
45. أرشيف الدولة، مؤشر 3694/8، تقرير السفارة الإسرائيلية في واشنطن إلى (موشيه) شاريت حول لقاء إيفين مع جونستون في 30 أيار، 1954. تقرير آخر حول اللقاء في 31 أيار عبر فيكتور زلكنيد، الملحق العلمي في السفارة، أنظر أرشيف الدولة، قسم 3694/8.
46. المصدر نفسه.
47. المصدر نفسه.
48. موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الثاني، ص535 .
49. المصدر نفسه، ص 536.
50. أرشيف معهد تراث بن غوريون، مذكرات بن غوريون، 26 حزيران، 1954.
51. موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الثاني، ص 549.
52. ملاحظات حول المفاوضات مع جونستون.
53. رسالة شاريت إلى السفير والمندوب في واشنطن.
54. المصدر نفسه.
55. تقرير شارل مالك، السفير اللبناني في واشنطن، حول المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الحكومة شاريت في القدس في 28 حزيران 1954. من: لبنان، المياه والحدود (1916-1975)، ص 134-136.
56. أرشيف الدولة، قسم 3688/12، تقرير (رؤوفين) شيلواح إلى وزارة الخارجية حول حوار (ليفي) أشكول مع جونستون، 23 كانون الأول، 1954.
57. أرشيف الدولة، مؤشر 3694/6، تقرير المفوض الدبلوماسي في واشنطن (رؤوفين شيلواح) إلى يعقوب هرتسوغ، المدير الفعلي لقسم الولايات المتحدة في وزارة الخارجية، 22 تموز، 1954. ملاحظات حول المفاوضات مع جونستون.
58. المصدر نفسه. أرشيف الدولة، 3688/12، حديث (فيكتور) زلكنيد و(يعقوب) شمعوني مع بارنز و(أوليفر) تروكسل (من طاقم مساعدي جونستون)، 26 آب، 1954.
59. موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الثالث، ص 677.
60. أرشيف الدولة، قسم 3694/4، حديث (أبا) إيفين مع جونستون، في منزل إيفين، بمشاركة (رؤوفين) شيلواح، 24 كانون الثاني، 1954.
61. المصدر نفسه.
62. موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الثالث، ص688-691، 694-699.
63. المصدر نفسه، ص 689، 697، 730.
64. أرشيف الدولة، مؤشر 3688/12، وثيقة وزارة الخارجية:
Ambassador Johnston's Statement to the Israeli Committee. January 31.1955.
65. أرشيف الدولة، مؤشر 3688/12،

Comments of the Israel Delegation on Ambassador Johnston's Statement, .on 30 January. 1955

66. موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الثالث، ص 745.

67. سماحا بلاس، ص 206.

68. المصدر نفسه.

69. موشيه شاريت، أجندة شخصية، الجزء الرابع، ص 997، 1011–1012، 1038–1039. أرشيف الدولة، مؤشر 3689/5، وثيقة قسم الإعلام في وزارة الخارجية وُزّعت على المفوضية الإسرائيلية في الخارج حول خطة المياه الإسرائيلية، 15 كانون الأول، 1959. فيما يلي: وثيقة قسم الإعلام.

70. تفاصيل حول «خطة جونستون المعدلة»، أنظر: يورام نمرود، ص61.

71. أيال زيسر، الصراع الإسرائيلي– العربي على مياه الأردن والمعركة العربية، ص 63–66، 70.

72. وثيقة قسم الإعلام.

73. أرنون سوفر، ص 145.

74. في نهاية 1962 قال أشكول إنه «سيأتي اليوم الذي سيزداد فيه الوعي في لبنان. وعندها سنحصل منه على مياه الليطاني التي ليس بحاجة لها» (إسحاق عرمون، ص72). «الوعي» في لبنان لم تتعزز لغاية هذا اليوم.

حواشي الفصل السادس عشر

1. كيرستان شولتس، ص 11، 15، 160–185، 167.

2. Avi Shlaim, «Israeli Interference in Internal Arab Polities: The Case of Lebanon». In Giacomo Luciani and Ghassan Salame eds. The Politics of Arab Integration (London, New York, Sydney: Croom Helm, 1988), Vol. IV. .p 234

3. .Ibid. p. 253

4. Ibid. pp. 253-254.

5. يعقوب شاريت (مُعدّ). من الذي سعى إلى التدخل العسكري في لبنان؟ (تل أبيب، إصدار تيشر، 1983)، مقدمة ومَقاطع مرتبطة بمذكرات شاريت بشأن السجال حول القضية اللبنانية في عامي 1954–1955.

6. رفائيل إيتان (رفول) مع دوف غولدشتاين. قصة جندي (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1985)، ص 150.

7. Hasan Sharif. «South Lebanon: Its History and Geopolitics». In Elaine Hagoptan and Samih Farsoun eds. South Lebanon (Detroit. Mishingan: .Association of Arab- American University Graduates. Inc. 1978), p. 21-22

مصادر الكتاب

مصادر أوّلية

أ. مصادر أرشيفية

- أرشيف معهد تراث بن غوريون (سديه بوكر).
- أرشيف حزب العمل– معهد لافون (تل أبيب).
- أرشيف المطلة – أرشيف ومتحف بيت المزارع (المطلة).
- أرشيف يد تفناكين (رمات إفعال).
- أرشيف كفار غلعادي (كفار غلعادي).
- أرشيف الجيش الإسرائيلي (غفعتايم).
- أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه» (تل أبيب).
- أرشيف شعبة الإستخبارات العسكرية (تل أبيب).
- أرشيف الدولة (القدس).
- الأرشيف الصهيوني المركزي (القدس).

ب. تقارير رسمية ووثائق

العبرية

- شعبة الإستخبارات في هيئة الأركان العامة. كتاب إتفاقيات الشرق الأوسط. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1956.
- أرشيف الدولة. بروتوكولات مديرية الشعب. القدس: أرشيف الدولة، بروتوكولات مديرية الشعب، 18 نيسان–13 أيار، 1948.
- أرشيف الدولة. سجلات جلسات الحكومة المؤقتة 1948. الأجزاء: الأول، الثالث، الرابع، الخامس، العاشر، الثاني عشر، الخامس عشر، السادس عشر، السابع عشر.
- أرشيف الدولة. سجلات جلسات الحكومة الأولى، الأجزاء: الثاني، الرابع، الخامس، السابع، التاسع.
- دانين، عزرا ويعقوب شمعوني. سجلات وشخصيات من أرشيف العصابات العربية في أحداث 1936–1939. القدس: إصدار ماغنس، الجامعة العبرية، 1981.
- يوغاف غداليا (إعداد). وثائق سياسية ودبلوماسية، كانون الأول 1947– أيار 1948. القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة والهستدروت الصهيوني العالمي، 1980.

- وثائق أرشيف الدولة الأمريكية 1948-1949. أساف يورام نمرود، جاء به أوري ميلشتاين 1984، من أرشيف يد تفناكين.
- وزارة الأمن وأرشيف الجيش الإسرائيلي. «جيش الإنقاذ» خلال فترة حرب الإستقلال (1948)، فهرس السجلات. تل أبيب: إصدار وزارة الأمن، 1962.
- □1919- 1929. تل أبيب: إصدار الكيبوتس الموحد، 1975، الجزء الأول.
- فروينلديخ يهوشاع (إعداد). وثائق السياسة الخارجية لدولة إسرائيل، 14 أيار-30 أيلول 1948. القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1981، الجزء الأول.
- وثائق السياسة الخارجية لدولة إسرائيل، أكتوبر 1948- نيسان 1949. القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة 1984، الجزء الثاني.
- روغل، نكديمون (إعداد)، قضية تل حي، وثائق لحماية الجليل الأعلى في 1919-1920. القدس: المكتبة الصهيونية، 1994.
- روزنتال، يميما (إعداد)، وثائق السياسة الخارجية لدولة إسرائيل، أيار- كانون الأول 1949. القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1986، الجزء الرابع.
- وثائق السياسة الخارجية لدولة إسرائيل، محادثات الهدنة مع الدول العربية، كانون الأول 1948- تموز 1949. القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1983، الجزء الثالث.
- وثائق السياسة الخارجية للدولة الإسرائيلية، 1953. القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1986، الجزء الثامن.
- دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة الأول، مجموعة مختارة من السجلات (1947-1963). القدس: دولة إسرائيل، أرشيف الدولة، 1997.
- سيغيف، شموئيل (مترجم). من وراء الستار، لجنة برلمانية عراقية حول الحرب ضد إسرائيل. تل أبيب: معرخوت، 1954.

العربية

- العلاقات اللبنانية - السورية 1943-1985. أنطلياس، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، 1986، الجزءان الأول والثاني.
- وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، 1973.

الإنكليزية

- Aandahl. Fredrick and William Z. Slany (General eds.). Foreign Relations of the United States 1950, The Near East, South Asia and Africa. Washington: United States Government Printing Office. 1978, Vol. V.
- Bidwell, Robin (ed). British Documents on Foreign Affairs: Reports and Papers From the foreign Office Confidential Print, Eastern Affairs, June 1936-June 1938. N.P.: University Publications of America. 1986. Part II. Series B. Vol 12.

- British Documents on Foreign Affairs: Reports and Papers From the foreign Office Confidential Print, Eastern Affairs, December 1937 –September 1939. N.P: University Publications of America, 1986. Part II. Series B. Vol. 13.
- Butler, Rohan and J.P.T Bury (eds.). Documents on British Foreign Policy 1919. London: Her Majesty's Stationery office, 1958. First Series. Vol. VII.
- Brown, Walter L. (ed.). The Political History of Lebanon, 1920-1950. Salisbury. North Carolina: Documentary Publication, 1977, Vol. VII .
- Glennon, John P. (ed. In Chief). Foreign Relations of United States 1952-1954, The Near and Middle East. Washington: Department of state Publication, 1986, Vol. IX, Part 1.
- Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Near East: Jordan –Yemen. Washington: United States Government Printing Office, 1988, Vol. XIII.
- D.A. Intelligence Reports, Center for Lebanese Studies, Oxford, England.
- Foreign Relations of the Unites States Diplomatic Papers 1940. The British Commonwealth, The Soviet Union, the near East and Africa. Washington: United States Government Printing office. 1958, VOl. III.
- Foreign Relations of the United States 1948, The Near East, South Asia and Africa. Washington: Department of State Publication, 1976, Vol. V Part 2.
- Foreign Relations of the United States 1949, The Near East, South Asia and Africa. Washington: Department of State Publication, 1977, Vol: V1.
- Ofer, Pinhas (ed.). The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Jerusalem: Israel Universities Press, 1978, Vol. XIII, Series A.
- Reinharz, Jehuda. (ed.). The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Jerusalem: Israel Universities Press, 1977. Vol. IX. Series A.
- United Nations. Security Council Official Records. New York, Lake Success: third year. 1948.
- United Nations. Security Council Official Records. New York, Lake Success: Supplement for May 1948.
- Wasserstein, Bernard, (ed.). The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Jerusalem: Israel Universities Press, 1977. Vol. X. Series A.
- Weiner, Hanna and Barnet Litvinoff (eds.). The Letters and Papers of Chaim Weizmann. Jerusalem: Israel Universities Press, 1974. Vol. V. Series A.

ج. يوميات ومذكرات

العبرية

- إيلات، إلياهو. الصراع على الدولة، واشنطن 1945-1948. تل أبيب: إصدار عام عوفيد 1982، الأجزاء الثاني (أ) والثاني (ب).
- عودة صهيون والعرب. تل أبيب: إصدار دفير، 1974.

- بن غوريون، دافيد. مذكرات. تل أبيب: إصدار عاد عوفيد، 1971، الجزء الأول والرابع.
  - لقاءات مع القادة العرب. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1967.
  - مذكرات بن غوريون: الثلاثينيات، الأربعينيات والخمسينيات، من: أرشيف معهد تراث بن غوريون وأرشيف الجيش الإسرائيلي.
  - دولة إسرائيل المتجددة. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1969، الجزء الأول.
  - نبضات دولة (ذكريات من التراث، آذار- تشرين الثاني 1947). تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1993.
- ديان، موشيه، معالم في الطريق، سيرة ذاتية. تل أبيب: إصدار عيدنيم و دفير، 1976.
- دانين، عزرا. صهيوني في كل الظروف. القدس: إصدار كيدوم، 1978، الجزء الأول والثاني.
- هوروفيتش، دافيد. مبعوثاً عن دولة قيد الولادة. القدس وتل أبيب: إصدارات شوكان، 1951.
- فايتسمان، حاييم. قول وعمل، مذكرات رئيس إسرائيلي. القدس وتل أبيب: إصدار شوكان، 1949.
- ملكين، أهوفيا (إعداد). موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1936. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1968، الجزء الأول.
  - موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1937. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1971، الجزء الثاني.
  - موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1938. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1972، الجزء الثالث.
  - موشيه شاريت، أجندة سياسية، 1939. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1974، الجزء الرابع.
- ملكين، أهوفيا وإيلي شألتيئيل (إعداد). موشيه شاريت، أجندة سياسية: 1940-1942. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1979. الجزء الخامس.
- كيش، ف-ه. أجندة إسرائيلية. القدس: إصدار أحي أساف، 1939.
- ريفلين، غرشون إلحنان أورن (إعداد). بن غوريون، دافيد. أجندة الحرب، حرب الإستقلال 1948-1949. تل أبيب: إصدار وزارة الأمن، 1982، الأجزاء الأول، الثاني والثالث.
- شاريت، موشيه. على بوابة الأمم (1946-1949). تل أبيب: إصدار عام عوفيد 1966.
  - أجندة شخصية 1954. تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978، الجزء الثاني.
  - أجندة شخصية 1955، تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978، الجزء الثالث.
  - أجندة شخصية 1955، تل أبيب: مكتبة معاريف 1978، الجزء الرابع.
- ساسون، إلياهو. في الطريق إلى السلام، رسائل ومحادثات. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1978.

العربية

- قاسمية، خيرية (إعداد)، فلسطين في مذكرات القاوقجي 1936-1948. لبنان: مركز الأبحاث ودار القدس، 1975، الجزء الثاني.

د. صحافة

صحف لبنانية:

- البيرق
- الجريدة الرسمية
- الحديث
- الحياة
- النهار
- الصياد
- الشراع
- كل شيء
- تلغراف

صحف عربية:

- الأهرام (مصر)
- فلسطين (الأردن)

صحف ومجلات عبرية:

- دفار
- هآرتس
- هبوكر
- هعولام هزيه
- لمرحاف
- معاريف
- كاتيدرا
- همزراح هحداش

ملخصات بث إذاعي في لبنان ودول أخرى في الشرق الأوسط.

هـ. مقابلات، إفادات ومحاضرات

مقابلات أجراها مؤلف هذا العمل

- إفادة (هاتفية) لـ آبا إيفين، وزير الخارجية السابق، الذي شغل في الخمسينيات منصب السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة ورئيس بعثة إسرائيل إلى الأمم المتحدة، تل أبيب، 1997.

- مقابلة مع أروي هورفيتش، نجل ناحوم هوروفيتش، من قدامى منظمة «هاشومير» في كفار غلعادي، كان مدير متحف تل حاي، كفار غلعادي، 1996. إضافة إلى هذه المقابلة منح أوري هوروفيتش مؤلف هذا البحث إفادات هاتفية رداً على أسئلة طرأت خلال البحث.
- مقابلة مع أوري هوروبيتش، نجل نحوم هوروبيتش من قدامى «هاشومير» في كفر غلعادي، ومع إسحاق تامير («ستوفا»)، مختار المنارة في الأربعينيات. المنارة، 1996.
- مقابلة مع أوري لوبراني، شغل منصب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية في 1957–1962. تل أبيب، 1996.
- -1989□

1990 مستشاراً لرئيس الحكومة للشؤون العربية. تل أبيب، 1996.
- إفادة (مكتوبة) للجنرال أنطوان لحد، قائد جيش لبنان الجنوبي. 21 تشرين الثاني، 1996.
- مقابلة مع أسعد الأسعد، عضو كنيست سابق من بيت جان. تل أبيب، 1997.
- مقابلة مع العميد (في الاحتياط) أربيه شيلو، الذي كان في الخمسينيات عضوا في الوفود إلى لجان الهدنة مع سوريا ولبنان، كما شغل منصب ضابط الركن الخاص بمتابعة لجان الهدنة في هيئة الأركان. تل أبيب، 1996.
- مقابلة مع غدعون رفائيل، المسؤول في وزارة الخارجية في عن شؤون الشرق الأوسط والشؤون السياسية مع الأمم المتحدة في 1953–1957 ولاحقاً سفير إسرائيل في بريطانيا. القدس، 1995.
- مقابلة مع البروفيسور يوفال نئمان، نائب رئيس شعبة الإستخبارات في النصف الثاني من الخمسينيات. تل أبيب، 1996.
- مقابلة مع يعقوب شمعوني، المسؤول في مصلحة الأخبار والقسم السياسي التابعين للوكالة اليهودية، نائب وقائمقام مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية خلال حرب الإستقلال. القدس، 1995.
- مقابلة مع العميد (في الإحتياط) إسحاق بار- أون، نائب الملحق العسكري في باريس، ولاحقاً خليفته في المنصب (1964–1966). تل أبيب، 1996.
- مقابلة مع اللواء (في الاحتياط) موشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية في حرب الإستقلال. تل أبيب، 1996.
- مقابلة مع موشيه ساسون، المسؤول في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية في الخمسينيات ومندوب وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في جنيف. القدس، 1996.
- مقابلة مع بنحاس أليف، خدم عام 1955 مساعداً رئيسياً لـ غدعون رفائيل للشؤون السياسية، وفي العام 1958 نائباً لمدير قسم الولايات المتحدة في وزارة الخارجية. القدس، 1995.
- مقابلة مع كلوفيس فرنسيس، مسيحي ماروني إبن عائلة ثرية في بلدة القليعة جنوب لبنان، ومن مؤيدي الرئيس كميل شمعون. باريس، 1995.
- مقابلة مع العقيد (في الاحتياط) رحافيا فردي، قائد وحدة الجمع في الاستخبارات العسكرية في 1951–1957. هود هشارون، 1996.
- إفادة لـ شولا كوهين كيشك، ناشطة في الجالية اليهودية في بيروت، 1996. الإفادة نقلها ولدها إسحاق ليفانون إلى مُعد البحث رؤوفن أرليخ.

- -1957□

1959. تل أبيب، 1996.
- مقابلة مع العقيد (في الاحتياط) شموئيل غات، مندوب إسرائيل في لجان الهدنة مع سوريا ولبنان وضابط ركن الإرتباط مع الأمم المتحدة في هيئة الأركان في 1958–1967. تل أبيب، 1996.
- مقابلات مع شموئيل (زياما) ديبون، كان عضواً «الطاقم الفرنسي» التابع لقسم الشرق الأوسط ومستشار بن غوريون للشؤون العربية في الخمسينيات. تل أبيب، 1995.

مقابلات وشهادات مُنحت لباحثين آخرين وسُمح لنا بالإطلاع على مضمونها

- مقابلة أوري يافيه، قائد كتيبة في الـ«بالماخ»، ولاحقاً قائد لواء «عوديد» مع أوري ميلشتاين، 1980. من أرشيف يد تفناكين.
- إفادة زلمان أسوشكين، من أوائل المستوطنين في كفر غلعادي، من أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه».
- مقابلة إيسر حلميش، ضابط الإستخبارات في وحدة الأقليات مع أوري ميلشتاين، من أرشيف يد تفناكين.
- مقابلة العقيد (في الاحتياط) حاييم بن دافيد، رئيس أركان لواء «كرملي» خلال عملية «حيرام»، مع المقدم لوراي، رئيس فرع التاريخ، 1962، من أرشيف الجيش الإسرائيلي.
- إفادة طوفة بورتوغيلي، عضو في «هاشومير» من كفار غلعادي، حول مسألة «علاقات الجوار»، من أرشيف معهد تراث بن غوريون.
- إفادة يغأل أليوفيتش، عضو في «هاشومير»، من أوائل المستوطنين في كفار غلعادي، من أرشيف معهد تراث بن غوريون.
- مقابلة يغأل يادين، رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان خلال حرب الإستقلال، ورئيس الأركان الأول للجيش الإسرائيلي، مع أوري ميلشتاين، 1982، من أرشيف يد تفناكين.
- إفادة يهوشواع إيشيل، من نشطاء الـ«هاغاناه» البارزين، كان قائد قوة الـ«هاغاناه» التي حرست بناة السياج على امتداد الحدود الشمالية عام 1938، من أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه».
- مقابلة يهوشواع (جوش) فلامون، من المسؤولين القدامي في القسم السياسي التابع للوكالة اليهودية وفي وزارة الخارجية، مع جاك راينيخ، 1984. نسخة مسجلة للمقابلة نقلت إلى رؤوفين أرليخ عبر جاك راينيخ.
- شهادة مئير سبكتور، عضو في «هاشومير»، من قدامى كفار غلعادي، شغل في العشرينيات والثلاثينيات مناصب في مجالات الأمن، التهريب والمشتريات، «نحن وجيراننا»، من أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه».
- شهادة ميشا إيدولوفيتس، خدم في وحدة شرطة الانتداب التي حمت السياج الحدودي بعد إقامته، من أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه».
- مقابلات مع الجنرال (في الاحتياط) مردخاي مكلاف، ضابط شعبة العمليات في الجبهة الشمالية ورئيس الوفد الإسرائيلي في محادثات الهدنة مع لبنان، ومع (الدكتور راودور) منور، حسبما أجريت من قبل معهد ديفيس للعلاقات الدولية، قسم التاريخ الشفهي، سلسلة لقاءات أكتوبر–كانون الأول، 1975.

- مقابلة الجنرال (في الاحتياط) مردخاي مكلاف مع الدكتور راودور منور، الجامعة العبرية في القدس، 1977. من: غرينبرغ، متاي، مفاوضات الهدنة الإسرائيلية – السورية، تل أبيب: هيئة الأركان العامة، شعبة العمليات، قسم العقيدة والتوجيه، قسم التاريخ، 1994.
- إفادة موشيه أليوفيتش، عضو في «هاشومير»، من أوائل المستوطنين في كفار غلعادي، حول «المساعي إلى حسن الجوار»، من أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه».
- مقابلة اللواء (في الاحتياط) موشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية في حرب الإستقلال مع روما أفيال، 1986 (؟)، من أرشيف يد تفناكين.
- مقابلة نحوم هوروفيتش، من قدامى «هاشومير»، من أوائل المستوطنين في كفار غلعادي وناشط في الشؤون الأمنية خلال فترة الانتداب، مع لئورا أيزنبرغ، 1987، من أرشيف تراث بن غوريون.
- إفادة ناحوم هوروفيتش، من مؤسسي «هاشومير»، ومن أوائل المستوطنين في كفار غلعادي. موضوع المقابلة «نحن وجيراننا». من أرشيف معهد تراث بن غوريون.
- مقابلة عزرا دانين، مؤسّس مصلحة الأخبار العربية، من قدامى القسم العربي في الوكالة وقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، مع غرشون ريفلين ويغآل دونيتس حول مسألة «بن غوريون وعهده»، 1975. من أرشيف معهد تراث بن غوريون.
- إفادة شاؤول أفيغدور، من حماة تل حاي ورؤوساء الـ«هاغاناه»، حول قضية تل حاي، من أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه».
- مقابلة شموئيل (مولا) كوهين، قائد الكتيبة الثالثة في الـ«بالماخ»، مع أوري ميلشتاين حول معارك النبي يوشع وعملية «يفتاح»، 1981، من أرشيف يد تفناكين.
- إفادة شمعون أفيدان، قائد قسم السرايا الميدانية في الجليل خلال فترة «الثورة العربي»، من أرشيف تاريخ الـ«هاغاناه».

محاضرات

- محاضرة اللواء (في الاحتياط) موشيه كرمل، قائد الجبهة الشمالية في حرب الإستقلال، خلال دورة مرشدي التاريخ العسكري، 15 حزيران، 1953، من أرشيف الجيش الإسرائيلي.
- محاضرة يغآل ألون، قائد الـ«بالماخ»، «عملية يفتاح»، 14 نيسان، 1958، من أرشيف الجيش الإسرائيلي.
- محاضرة الجنرال (في الاحتياط) مردخاي غور، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، في معهد الأمن القومي، «أهداف قومية وأهداف الحرب»، 25 نيسان، 1980.

و. خرائط

مجموعة خرائط في أرشيف الدولة.

- مجموعة خرائط في الأرشيف الصهيوني الرئيسي.
- فالخ، يهودا. أطلس كارتا عن تاريخ إسرائيل منذ بداية الإستيطان وحتى إقامة الدولة. القدس: إصدار كارتا، 1974.

- فالخ، يهودا (إعداد). أطلس كارتا عن تاريخ الـ«هاغاناه». القدس: إصدار كارتا بالتعاون مع مركز يسرائيل غاليلي لتاريخ قوة الـ«هاغاناه»، 1991.
- فالخ، يهودا، موشيه ليسك وأفيتار نور (إعداد). أطلس كارتا عن تاريخ إسرائيل، السنوات الأولى 1948-1960. القدس: إصدار كارتا ووزارة الأمن- صدر عام 1978.

مصادر ثانوية

أ. أبحاث ودراسات

العبرية

- أفي-ران، رؤوفين. التدخل السوري في لبنان (1975-1985). تل أبيب: إصدار معرخوت، 1986.
- أفيدان، مائير. جوانب رئيسية في العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية في الخمسينيات. القدس: الجامعة العبرية في القدس، معهد لؤنارد ديفيس للعلاقات الدولية، 1982.
- إيفين، أبا. فصول من الحياة. تل أبيب: مكتبة معاريف، 1978، الجزء الأول.
- أتينغر، شالوم. الصهيونية، القضية العربية والانتداب البريطاني. تل أبيب: زمورا بيتان، 1987.
- أيال يغآل، قمع الجيش البريطاني للتمرد العربي 1936-1939. أطروحة للحصول على شهادة «دكتوراه في الفلسفة»، جامعة حيفا، 1993.
- إيتان، رفائيل مع غولدشتاين، دوف، حكاية جندي. تل أبيب: مكتبة معاريف، 1985.
- أل-بيليغ، تسفي، المفتي الكبير. تل أبيب: وزارة الأمن، 1989.
- ألون، يغآل. جدار الرمل. تل أبيب: إصدار الكيبوتس الموحد، 1969.
- أفراتي، يورام (إعداد)، مذكرات أهارون أهرونسون. تل أبيب: إصدار كارني، 1970.
- أرلوزروف، حاييم. مذكرات القدس. تل أبيب: إصدار حزب عمال أرض إسرائيل، 1949.
- إيشيد، حاغاي. مؤسسة رجل واحد. رؤوفين شيلواح: أبو الاستخبارات الإسرائيلية. القدس: إصدار عيدانيم ويديعوت أحرونوت، 1988.
- إيشيل، تسادوك. لواء كرملي خلال حرب النهضة. تل أبيب. إصدار معرخوت، 1973.
  – معارك الـ «هاغاناه» في حيفا. تل أبيب: وزارة الأمن، 1978.
- باور، يهودا. الدبلوماسية والحركة السرية في السياسة الصهيونية، 1939-1945. مرحافيا: مكتبة بوعاليم، 1966.
- باري، إليعازر، بداية الصراع الإسرائيلي- العربي. تل أبيب: مكتبة بوعاليم وجامعة حيفا، 1986.
- بيغر، غدعون، مستعمرة التاج أو البيت القومي. القدس: إصدار يد بن تسفي، 1983.
- بلاس، سمحا. مياه النزاع والعمل. رمات غان: إصدار مسادة، 1973.
- بن حور، إلياهو. الخروج من السياج. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1985.

- بن إليعازر، أوري. عبر المهداف، ولادة الروح العسكرية الإسرائيلية 1936-1956. تل أبيب: إصدار دفير، 1955.
- بن غوريون، دافيد وإسحاق بن تسفي (إعداد). مردخاي أليف ويهوشواع بن أريه (إعداد للنشر)، أرض إسرائيل في الماضي والحاضر. القدس: يد إسحاق بن تسفي، 1980. الكتاب الأصلي نُشر في نيويورك، 1918.
- بن غوريون، دافيد. نحن وجيراننا. تل أبيب: إصدار دفار، 1931.
- خلاص إسرائيل (تل أبيب: إصدار عيانوت).
- بن تسفي، إسحاق. سكان بلادنا. وارسو: إصدار اللجنة التنفيذية لـ «تحالف الشباب» ومركز «الطليعة» (هاحالوتس) العالمي، 1932.
- بار- أون، مردخاي، بوابات غزة، السياسة الأمنية والخارجية للدولة الإسرائيلية: 1955-1957. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1992.
- بار زوهر- ميخائيل. بن غوريون. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1978، الجزئين الثاني والثالث.
- بن غوريون، الرجل خلف الأسطورة. تل أبيب: إصدار وزارة الأمن، 1986.
- برافر، موشيه، الحدود الشمالية لأرض إسرائيل وتحديدها خلال فترة الانتداب. حيفا: الدائرة الإقليمية للتعرف على البلاد التابعة لمجلسني «سولام تسور» و«غعتون».
- حدود أرض إسرائيل، الماضي-الحاضر والمستقبل، جوانب جغرافية- سياسية. تل أبيب: إصدار يافنه، 1988.
- برينر، أوري. نحو جيش يهودي مستقل، الكيبوتس الموحد في حالة الدفاع 1939-1945. تل أبيب: يد تفناكين، إصدار الكيبوتس الموحد، 1985.
- غباي، موشيه. السعي نحو إتفاق يهودي-عربي خلال فترة الإنتداب. «جمعية التقارب والتعاون اليهودي-العربي»، 1939-1948. رسالة للحصول على شهادة «مجاز في العلوم الإنسانية»، جامعة تل أبيب، 1991.
-1907
-
1917) وتطبيقها. تل أبيب: وزارة الأمن، 1993.
- غولينسكي، عوفر. الجنرال مردخاي مكلاف، حقيبة الخدمة على خلفية تكوين الجيش الإسرائيلي. تل أبيب: هيئة الأركان/ شعبة العمليات- العقيدة والتوجيه، قسم التاريخ، 1992.
- غيتر، مريم. حاييم أرلوزروف، بيوغرافيا سياسية. تل أبيب: جامعة تل أبيب، إصدار الكيبوتس الموحدة، 1978.
- غالبر، يوآف «متسادا»، الدفاع عن أرض إسرائيل في الحرب العالمية الثانية. القدس: إصدار جامعة بار - إيلان، 1990.
- جذور الزنبق، الإستخبارات في المشروع الإستيطاني 1918-1947. تل أبيب: وزارة الأمن، 1992. الجزءان الأول والثاني.
- تاريخ التطوع، حاملو الراية، رسالة المتطوعين للشعب اليهودي. القدس: إصدار إسحاق بن تسفي، 1983.
- غلعاد، زروفيفل (إعداد). الدرع الخفي، من الأنشطة السرية في أرض إسرائيل خلال الحرب العالمية الثانية. القدس: إصدار الوكالة اليهودية، 1952.

- كتاب الـ«بالماخ». تل أبيب: إصدار الكيبوتس الموحد، 1953.
- غلعادي، دان. ليفي أشكول - قائد الاستيطان الجماعي، 1948-1952. تل أبيب: معهد غولدا مائير لبحوث العمل والمجتمع، 1993.
- دغان- شاؤول، خطة الشمال. تل أبيب: مركز إسرائيل غاليلي لتاريخ قوة الـ«هاغاناه» الدفاعية، وزارة الأمن، إصدار، 1994.
- دونكلمان، بن. ولاء مزدوج. القدس وتل أبيب: إصدار شوكان، 1977.
- دينور، بن تسيون (محرر رئيسي). كتاب تاريخ الـ«هاغاناه»: من الإحتماء إلى الدفاع. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1964. الجزء الأول، الفصل الأول.
- هاكوهين، دافيد. حان وقت الكلام. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1974.
- هيندبرغر، إسحاق. حانيتا - مستوطنة السور والبرج، 40 سنة على إنشائها. حيفا: الدائرة الإقليمية للتعرف على أرض إسرائيل التابعة لمجلسي «سولام تسور» و«غعتون»، 1978.
- هيرشوفيتش، ل. الرايخ الثالث والمشرق العربي. مرحافيا: إصدار مكتبة «هابوعاليم»، 1965.
- هيلر، يوسف. في الصراع على الدولة، السياسة الصهيونية بين عامي 1936-1948. القدس: مركز زلمان شزر، 1985.
- هاروزين، يعقوب. المطلة، القدس: إصدار مكتبة هايشوف، 1978.
- هرتسل، ثيودور، أرض قديمة جديدة. بات يام: حيفا: شركة إصدار الكتب، 1961.
- فيلنائي، زئيف. الحدود اللبنانية. تل أبيب: هيئة الأركان/ ضابط التثقيف الرئيسي/ فرع الإعلام/ دائرة التعرف إلى البلاد، 1978.
- فيتس، يوسف. مذكراتي ورسائلي إلى الأبناء، الأبناء والأرض (1927-1938). رمات- غان: إصدار مساده، 1965، الجزء الأول.
- مذكراتي ورسائلي إلى الأبناء، نقاط ومواقع (1939-1944). رمات-غان: إصدار مساده، 1965، الجزء الثاني.
- مذكراتي ورسائلي إلى الأبناء، حراس الأسيجة (1945-1948). رمات-غان: إصدار مساده، 1965، الجزء الثالث.
- يوسف نحماني، رجل الجليل، رمات غان: إصدار مساده، 1969.
- رزيف آف، إسحاق. يقولون ثمة أرض. مكتبة معاريف، 1980.
- زوهر، أبراهام (إعداد). ندوة: صد الإجتياح (15 أيار - 11 حزيران، 1948) رمات إفعال: مركز تاريخ قوة الحماية التابعة الـ«هاغاناه» الذي يحمل إسم غليلي والشركة الإسرائيلية للتاريخ العسكري قرب جامعة تل أبيب، تموز 1992.
- زيسر، أيال. تحدي الإستقلال: لبنان خلال فترة حكم بشارة الخوري (1943-1952). أطروحة لنيل شهادة «دكتوراه في الفلسفة»، جامعة تل أبيب، 1991.
- الصراع الإسرائيلي-العربي على مياه الأردن والمنظومة العربية. أطروحة لنيل شهادة «مجاز جامعي»، قدّمت إلى جامعة تل أبيب، 1988.
- زمير، مائير. تأسيس لبنان الحديث. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1993.
- جاك، موشيه، 40 سنة من المحادثات مع موسكو. تل أبيب: مكتبة معاريف، 1988.

- حباس، براخا (إعداد). بناة الأسيجة في الشمال. تل أبيب: إصدار مركز شباب الهستدروت الذين يعملون في أرض إسرائيل، 1939.
- حرموني أ. (إعداد). تقارير مناحيم شينكين. القدس. إصدار مريم شينكين، 1935.
- تبات، شبتاي. موشيه ديان. القدس وتل أبيب: إصدار شوكان، 1971.
- كلبان. لماذا سقط دافيد بن غوريون؟ إسرائيل: إصدار إيش-دور، 1992.
- حسد دافيد، حياة دافيد بن غوريون. القدس وتل أبيب: شوكان، 1987.
- تولكوفسكي، شموئيل. أجندة صهيونية-سياسية. لندن، 1915-1919، ما قبل وعد بلفور وما بعده. القدس: المكتبة الصهيونية، 1981.
- طال-دافيد. ردود إسرائيل على التسلل إلى أراضيها من الأردن ومصر 1949-1956. رسالة لنيل شهادة «مجاز جامعي»، قدّمت إلى جامعة تل أبيب، 1990.
- تطور مفهوم الأمن الجاري الإسرائيلي 1949-1956. تل أبيب: هيئة الأركان العامة/ شعبة العمليات- العقيدة والتوجيه- قسم التاريخ، 1995.
- يانيف، أفنير. السياسة والإستراتيجية في إسرائيل. تل أبيب: مكتبة «هابوعاليم»، 1994.
- يعاري، إيهود. مصر والفدائيون، 1953-1956. غفعات حفيفا: مركز الدراسات العربية والأفريقية - الأسيوية، 1975.
- يسرائيلي، دافيد. الـ «رايخ» الألماني وإسرائيل، قضية إسرائيل في السياسة الألمانية في السنوات 1889-1945. رمات غان: جامعة بار إيلان، قسم التاريخ العام، 1974.
- كوهين، أهارون. إسرائيل والعالم العربي. مرحافيا: إصدار الكيبوتس القطري هاشومير هاتساعير، 1964.
- كوهين، حاييم ي. اليهود في بلاد الشرق الوسط في أيامنا. تل أبيب: إصدار الكيبوتس الموحد، 1972.
- كوهين، إسحاق (منسق). الصهيونية والقضية العربية، مجموعة مقالات بعد المحاضرات. القدس: مركز زلمان شزر، 1979.
- كوهين، يروحام. في وضح النهار والعتمة. تل أبيب: إصدار عميكام، 1969.
- كوهين شيني، شموئيل. عملية باريس، إستخبارات ودبلوماسية سرية في بداية الدولة. تل أبيب: إصدار رموت - جامعة تل أبيب، 1994.
- كرمل، موشيه. معارك الشمال. عين حرود: إصدار معرخوت والكيبوتس الموحد، 1949.
- لوراخ، نتانئيل. أحداث حرب الإستقلال. رمات غان: مساده، 1966.
- ليفنه، أليعازر(إعداد). تاريخ الشجاعة السياسي. القدس وتل أبيب: شوكان، 1961.
- لسكوف، شولاميت (إعداد)، تقارير عن تاريخ أحباء صهيون وتوطين أرض إسرائيل. إسرائيل: جامعة تل أبيب، إصدار الكيبوتس الموحدة، 1982. الجزء الأول.
- لسكوف، شولاميت. ترومبلدور. قصة حياة. القدس: إصدار كتار، 1982.
- موداعي، إسحاق. عملية «حيرام». أرشيف الجيش الإسرائيلي: هيئة الأركان/ شعبة العمليات- قسم التوجيه التاريخي.
- موريس، بيني. نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين 1947-1949. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1986.

- ميلشتاين، أوري. تاريخ حرب الاستقلال الشهر الأول. تل أبيب: إصدار زمورا بيتان 1989، الجزء الثاني.
- تاريخ حرب الاستقلال، الإجتياح الأول. تل أبيب: إصدار زمورا بيتان، 1989، الجزء الثالث.
- ميلشتاين، أوري ودوف دورون. فرقة الاستطلاع شاكيد، الأمن الجاري في تاريخ الجيش الإسرائيلي. تل أبيب: إصدار يديعوت أحرونوت وكتب حمد، 1994.

- نمرود، يورام. مياه الخصومة، الخلاف حول مياه الأردن. غفعات حفيفا: مركز الدراسات العربية، والأفريقية- الأسيوية، 1966.
- نكديمون، شلومو. الأمل المتبدد، العلاقة الإسرائيلية-الكردية 1963-1975. تل أبيب: إصدار يديعوت أحرونوت وكتب حمد 1996.
- النقيب سباغ، ش. (ترجمة). في أعين العدو. ثلاثة منشورات عربية حول حرب النهضة. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1954.
- سبوراي، حغاي. معركة الاعتبارات السياسية لدى القيادة الإسرائيلية وتأثيرها على طريقة إدارة المعركة العسكرية في جبهة القتال الشرقية في المراحل المتأخرة من حرب الإستقلال. رسالة لنيل شهادة «مجاز في العلوم الإنسانية»، قدّمت إلى جامعة تل أبيب، 1994.
- سوفر، أرنون. أنهار النار، الصراع على المياه في الشرق الأوسط. تل أبيب: إصدار عام عوفيد وإصدارات جامعة حيفا، 1992.
- سايكس، كريستوفر. أورد فينغايت. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1961.
- سيل، باتريك، سوريا الصراع على القيادة. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1968.
- سلوتسكي، يهودا (إعداد). كتاب تاريخ الـ«هاغاناه»: من الدفاع الى الصراع. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1963، الجزء الثاني، القسم الثاني.
- كتاب تاريخ الـ«هاغاناه»، من الصراع إلى الحرب. تل أبيب: إصدار عام عوفيد كادح، 1972، الجزء الثالث، قسم الأول.
- سيلاع، أبراهام. مسألة أرض إسرائيل في المنظومة العربية منذ إقامة الجامعة العربية حتى اجتياح الجيوش العربية لإسرائيل 1945-1948. أطروحة لنيل شهادة «دكتوراه في الفلسفة»، قدّمت إلى جامعة القدس، 1982.
- عفرون، يوسف. السويس 56 في نظرة جديدة. تل أبيب: إصدار مودن، 1986.
- عجمي، فؤاد. الإمام المغيّب، موسى الصدر والشيعة في لبنان. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1986.
- عزيز، باخ، إستخبارات وتجسس في سوريا، لبنان وإسرائيل في الحرب العالمية (1913-1918) تل أبيب: إصدار جامعة بار - إيلان ومعرخوت، 1991.
- عرمون، إسحاق (إعداد). ليفي أشكول. رمات غان وغفعاتايم: إصدار عام عوفيد، 1965.

- في اختبار العمل السياسي، أرض إسرائيل، الوحدة العربية والسياسة البريطانية 1930-1945. القدس: إصدار يد إسحاق بن تسفي، 1985.
- بعيل، مائير، من الـ«هاغاناه» إلى جيش الدفاع. تل أبيب: إصدار زمورا بيتان، مودن، 1979.

- تسور، يعقوب. معركة يوم. القدس: إصدار كتار، 1979.
- تسيترين، إسحاق. تاريخ أرشيف حولا، فصل في استعمار الجليل الأعلى. أطروحة لنيل شهادة «دكتوراه في الفلسفة»، جامعة بار إيلان، 1987.
- كارلسون، جون روي، من القاهرة حتى دمشق، مع الجيوش العربية ضد إسرائيل. القدس: إصدار أحي أساف، 1951.
- كورن، دافيد. علاقة ثقة، الدروز والـ«هاغاناه». تل أبيب: إصدار وزارة الأمن، 1991.
- كوبلاند، مايلس. لعبة الأمم. القدس وتل أبيب: إصدار شوكان، 1970.
- كمحي، جون ودافيد. على جانبي التلة. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1979.
- كرام، بارتلي. خلف الستارة الحريرية (قضية البعثة الأنغلو أميبركية إلى أرض إسرائيل). القدس: إصدار أحياسف، 1947.
- هيئة الأركان/ شعبة الإستخبارات وهيئة الأركان/ ضابط التثقيف الرئيسي. الشرق الأوسط. تل أبيب: هيئة الأركان/ ضابط التثقيف الرئيسي.
- رؤفيني، يعقوب. حكم الانتداب في أرض إسرائيل 1920-1948. تحليل تاريخي - سياسي. رمات غان: إصدار جامعة بار إيلان، 1993.
- رابينوفيتش، إيتمار. السلام الذي تبدد، علاقات إسرائيل-العرب 1949-1952. القدس: مكفال مكميلان- كتار، 1991.
- ر.غ. تراث تل-حاي. تل أبيب (؟): إصدار معرخوت، 1948.
- رتنر، يوحنان. حياتي وأنا. القدس وتل أبيب: إصدار شوكان، 1978.
- راينيخ، جاك. بشير الجميّل وفترة عهده. أطروحة لنيل شهادة «دكتور في الفلسفة»، قُدّمت إلى جامعة تل أبيب، 1986.
- شألتيئيل، إيلي. روتنبرغ، بنحاس. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1990.
- سيغيف، توم. 1949، الإسرائيليون الأوائل. القدس: إصدار دومينو، 1984.
- سديه، إسحاق. تقارير، حرب غير روتينية. تل أبيب: إصدار الكيبوتس الموحد، 1990، الجزء الثالث.
- شولمان، فاردا. رموت نفتالي في المعركة. إصدار الكيبوتس الموحد، 1984.
- شور، نتان وكارل كوسمان. الجيش السوري واللبناني في حرب الإستقلال. تل أبيب: فرع التاريخ في هيئة الأركان، 1954.
- شيف، زئيف وإيهود يعري. حرب الضلال. القدس: إصدار شوكان، 1984.
- شيران، أسنات. سياسة الإستيطان خلال حرب الإستقلال وتأسيس الدولة. أطروحة لنيل شهادة «مجاز جامعي»، قدّمت إلى جامعة تل أبيب، 1992.
- شيلو أربيه. تعاون في ظل المواجهة. نظام الهدنة الإسرائيلية-السورية، 1949-1955. تل أبيب: إصدار معرخوت، 1989.
- شالوم، زاكي. دافيد بن غوريون، دولة إسرائيل والعالم العربي 1949-1956. سديه بوكر: إصدار جامعة بن غوريون في النقب، 1995.
- شبيرا، شمعون. العلاقات بين الاستيطان اليهودي والشيعة في جنوب لبنان قبل إقامة الدولة. رسالة في إطار ندوة «إسرائيل ومسألة فلسطين»، جامعة تل أبيب، 1986.

- شريغ، غابي. المنارة، الحدود الشمالية 1943-1949. رمات إفعال: يد تفناكين، معهد يسرائيل غليلي لأبحاث قوة الدفاع، 1990.
- شاريت، يعقوب (إعداد). من الذي سعى إلى التدخل العسكري في لبنان؟ تل أبيب: إصدار تشر، 1983.

العربية

- أبو سعد، أحمد. معجم أسماء الأسر والأشخاص والعائلات ولمحات من تاريخ بيروت: دار العلم للملايين، 1997.
- الصغير، زياد. ثورة فلسطين 1936-1939 وأثرها في لبنان. سوريا، اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1984.
- دكتور حلاق، حسّان. موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918-1952. بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1982.
- دكتور خليفة، عصام. لبنان، المياه والحدود (1916-1975). بيروت: دون ذكر اسم دار النشر، 1996.

الإنكليزية والفرنسية

- Alamuddin, Najib. Turmiol, The Druzes, Lebanon and the Arab-Israeli Conflict. London: Quastet Books, 1993.
- Bardawil, Sana. Israeli Claims on Lebanon Water: The Litani River. Thesis submitted for the degree of «Master of Philosophy». St. Antony's College.Oxford, 1991.
- Biger, Gideon. An Empire in the holy Land, Historical Geography of the British Administration in Palestine 1917-1929. Jerusalem and New York: St. Martin's Press and Magnes Press, 1994.
- Caplan, Neil. The Lausanne Conference, 1949. Tel-Aviv: Tel Aviv University. The Moshe Dayan Center, 1993.
- Cohen, Michael J. Palestine: Retreat from The Mandate, The Making of British Policy, 1936-45. London: Paul Elek, 1978.
- Eisenberg, Laura Zittrain. My Enemy's Enemy, Lebanon in The Early Zionist Imagination, 1900-1948. Detroit: Wayne State University Press, 1994
- Elpeleg, Zvi. The Grand Mufti, Haj Amin Al-Hussaini, Founder of the Palestinian National Movement. London and Portland: Frank Cass, 1993.
- Firro, Kais. A Histoty of the Druzes. Leiden, New York, Koln: E.J.Brill,1992.
- Fry,G. Michael and Itamar Rabinovich. Despatches From Damascus, Gilbert Mackereth and British Policy in the Levant, 1933-1939. Tel Aviv: Tel Aviv University, the Dayan Center, 1985.
- Garfinkle, Adam. War, Water and Negotiation in the Middle East: The Case of the Palestine-Syria Border, 1916-1923. The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies,1994.
- Hamizrachi. Beate. The Emergence of the South Lebanon Security Belt. New York: Praeger Publishes, 1988.

- Hof, Frederic C. Galilee Divided. The Israel-Lebanon Frontier, 1916-1984. Boulder and London: Westview Press, 1985.
- Korbani, Agnes U.S. Intervention in Lebanon, 1958 and 1982. New York: Praeger Publishers, 1991.
- La Rude Epreuve du liban-Sud. Beyrouth: 1981.
- Mallat, Chibli. Shi'.i Thougth From the South of Lebanon. Oxford: Center for Lebanese Studies, 1988.
- Nazzal, Nafez. The Palestinian Exodus from Galilee. Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1978.
- Phares, Walid. Lebanese Christian Nationalism, The Rise and Fall of An Ethnic Resistance. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1995.
- Persson, Sune O. Mediation and Assassnation: Count Bernadotte's Mission to Palestine 1948. London: Ithaca Press,1979.
- Rabinovich, Itamar. The War for Lebanon 1970-1983. Ithaca and London: Cornell University Press, 1984.
- Rosenne, Shabtai. Israel's Armistice Agreements With the Arab States. Tel-Avivi: Blumstein's Boodstores. 1951.
- Salibi, Kamal. A House of Many Mansions, The History of Lebanon Reconsidered. London: I.B. Tauris, 1988.

ب. مقالات

العبرية

- أورن، إلحنان. «مساهمة الاستيطان في حرب الاستقلال»، من: فردا بيلوفسكي (إعداد). الانتقال من الاستيطان إلى الدولة، 1947-1949. جامعة حيفا ومؤسسة هرتزل للأبحاث الصهيونية، 1990.
- «أهداف ونتائج حرب الاستقلال». معرخوت، 279-280 (تل أبيب، أيار-حزيران، 1981).
- «عملية حوريف وتدخل الدول الغربية العظمى: كانون الأول 1948، كانون الثاني 1949»، من: آفي دغني (إعداد). سيناء. تل أبيب: إصدار وزارة الأمن، 1987.
- «السياسة الإستيطانية في الجليل قبل الدولة». من: أفشلوم شموئيلي، أرنون سوفر ونوريت كليؤت (إعداد). أراضي الجليل. حيفا: جامعة حيفا وإصدار وزارة الأمن، 1983، الجزء الثاني.
- «معارك الجليل خلال حرب الاستقلال». من: أراضي الجليل، الجزء الثاني.
- «التراث وجذوره، تل حاي- الأسوطور والحقيقة»، من: الجذور. إفعال: معهد تفناكين، 1980.
- ألون، تسفي. «تاريخ الإستيطان اليهودي في لبنان في العهد الجديد»، من: شيلر، إيلي (محرر) لبنان، مجموعة مقالات. تل أبيب: إصدار وزارة الأمن، 1982.
- إيلات، إلياهو. «الصهيونية الفينيقية في لبنان»، كتيدرا، نشرة دورية 35 (القدس، 1985).

- النافوري، أمين. «الجيش السوري في أرض إسرائيل عام 1948»، من: معرخوت، 279-280 (تل أبيب، أيار-حزيران، 1981).
- بيالر، أوري. «بن غوريون وشاريت: مفهومان عن الصراع العربي-الإسرائيلي»، من: بنيامين نويبرغر (إعداد). دبلوماسية في ظل المواجهة، قضايا مختارة من السياسة الخارجية الإسرائيلية. تل

أبيب: إصدار الجامعة المفتوحة، 1948.
- بيغر، غدعون. «خطوط الهدنة الإسرائيلية 1949»، من: مردخاي نؤر (إعداد): العام الأول على الإستقلال 1948-1949. القدس: إصدار يد إسحاق بن تسفي، 1988.
- بلاي، ألكسندر. «الطائفة المتاولية في لبنان وخاصيتها»، من: الشرق الجديد، الجزء 23. الكراس 2(90) (القدس، 1973).
- بار أون، مردخاي. «الوضع الراهن قبل - أو بعد؟ ملاحظات توضيحية للسياسة الأمنية الإسرائيلية 1949-1958». من: بنحاس غينوسر(إعداد). تأملات في قيام إسرائيل، سديه بوكر: مركز تراث بن غوريون، إصدار جامعة بن غوريون في النقب، 1995، الجزء 5.
- بار أيال، آفي. «أراضي حرمون والنقب، البحر والصحراء، حدود إسرائيل في مفهوم دافيد بن غوريون». من: إتجاهات، كراس 21 (القدس، 1983).
- غولان، أرنون. «الإستيلاء على أراض عربية من قبل مستوطنين يهود خلال حرب الإستقلال». من: كتيدرا، نشرة دورية 63 (القدس، 1992).
- غالبر، يوآف. «إجتياح الجيوش العربية في 15 أيار 1948». من: بنحاس غينوسر (إعداد). تأملات في قيام إسرائيل. سديه بوكر: مركز تراث بن غوريون، إصدار جامعة بن غوريون في النقب، 1993، الجزء 3.
- هداس، يوسف. «الكنيسة المارونية بعد وفاة البطريرك عريضة». من: الشرق الجديد، الجزء السادس، الكراس 4(24) (القدس، 1955).
- فالخ، يهودا. «ملاحظات حول الإستراتيجية الأمنية للإستيطان الصهيوني». من: أريه بيالكوف (إعداد). الإستيطان وحدود دولة إسرائيل. إفعال: إصدار الكيبوتس الموحد، 1975.
- فنكارت، يوسف. «خطة المياه القطرية في «أرض قديمة جديدة»، هرتسل ومهندس المياه خاصته». من: دفار، 24 تموز، 1959.
- زيسر، أيال. «تبدد الأوهام، الطائفة المارونية في لبنان ودولة إسرائيل- اتصالات وعلاقات أولية»، من: بنحاس غينوس (إعداد). تأملات في قيام إسرائيل. سديه بوكر: إصدار جامعة بن غوريون في النقب، 1996، الجزء 6.
- طال، دافيد. «بين بن غوريون، شاريت وديان»: الصراع على المبادرة إلى حرب وقائية، 1955». من: كتيدرا، نشرة دورية 81 (القدس، 1996).
- تروان، إيلان. «حرب سيناء كحرب الضرورة: تصور بن غوريون حول المواجهة الإسرائيلية - المصرية». من: موشيه شيمش وإيلان تراون (إعداد). عملية قاديش ومعركة السويس، 1956. إعادة نظر. كريات سديه بوكر: جامعة بن غوريون في النقب، 1994. فيما يلي: عملية سيناء ومعركة السويس، إعادة نظر.
- كاتس، يوسف. «خطط صهيونية لشراء أراض في لبنان في بداية القرن العشرين. من: كتيدرا، كراس 35 (القدس، 1985).
- ليفنبرغ، حاييم. «العلاقات المتبادلة بين المندوب السامي، السيد ألون كينينغهام وبين الملك عبد الله 1945-1948». من: بنحاس غينوسر (إعداد). تأملات في قيام إسرائيل. سديه بوكر: إصدار جامعة بن غوريون في النقب، 1995، الجزء5.
- لوري، غبرييل. «التخيط لعملية حيرام»، من: معرخوت، 145 (تل أبيب، تموز، 1962).

- «عملية حيرام، قصة المعركة»، من: معرخوت، 149 (تل أبيب، كانون الثاني، 1963).
- ليبرمان ، أرييه. «السنوات الأولى في كريات شمونة»، من: أراضي الجليل.
- موريس، بني. «كتب ومخطوطات. نظرة جديدة إلى وثائق صهيونية أساسية». من: نيتسا درووري- برمان (إعداد). ألفايم، نشرة دورية متعددة المجالات. الفكر والأدب. تل أبيب: إصدار عام عوفيد، 1996، ملف 12.
- مرغليوت، أبراهام. «سياسة فايتسمان وعمله من أجل يهود ألمانيا بين عامي 1933-1935»، من: يوسف غورني وغداليا يوغف (إعداد). رجل دولة في فترات الأزمة، مسار حاييم فايتسمان في الحركة الصهيونية 1900-1948. جامعة تل أبيب وإصدار الكيبوتس الموحد، 1977.
- ناؤور، مردخاي. «تسلل اليهود على الحدود الشمالية». من: مردخاي نؤر(إعداد). إصبع الجليل 1900-1967. القدس: إصدار بن تسفي، 1991.

- سيلورا، دافيد. «تهريب اليهود من بلاد المشرق». من: مردخاي نؤر (إعداد). الهجرة الثانية. ملخصات، قضايا مختارة ومادة مساعدة. القدس: يد إسحاق بن تسفي، 1982.
- سيلاع، أبراهام. «محادثات واتصالات بين قادة صهاينة قادة عرب فلسطينيين، 1933-1939». من: الشرق الجديد، الجزء 22، كراس 4 (88) (القدس، 1972).
- عفرون، يائير. «السياسة الخارجية والسياسة الأمنية: جوانب سياسية وشخصية، 1949-1956»، من: الصهيونية، مقتطف 14 (تل أبيب، 1989).
- عميتي، عيريت. «حياة مرغليت كالفاريسكي والاستيطان في الجليل». من: إصبع الجليل، 1900-1967.
- بعيل، مائير. «السياسة الإستراتيجية لـبن غوريون في نهاية حرب الاستقلال»، من: بنحاس غينوسر (إعداد). تأملات في قيام إسرائيل. سديه بوكر: إصدار جامعة بن غوريون في النقب، 1995، الجزء 5.
- كولت، يسرائيل. «الحركة الصهيونية والعرب»، من: الصهيونية والقضية العربية.
- كبلان، نيل. «إتصالات عربية-يهودية في أرض إسرائيل بعد الحرب العالمية الأولى». من: الشرق الجديد، الجزء 27، كراس 1-2 (105-106) (القدس، 1977).
- ربينوفيتش، إيتمار. «الصراع على مياه الأردن كعامل في الصراع العربي- الإسرائيلي». من: أراضي الجليل.
- روبنشتاين، إلياكيم. «المواقف الصهيونية من الصراع اليهودي - العربي حتى عام 1936، من: إسحاق كوهين (مركز همعريخت). الصهيونية والقضية العربية، مجموعة مقالات بعد المحاضرات. القدس: مركز زلمان شزر، 1979. فيما يلي: الصهيونية والقضية العربية.
- روغل، نكديمون، «العودة الى زاوية الشمالية، كتيدرا، كراس 21 (القدس، 1981).
  - «العودة إلى الشمال» (لجزء الثاني)، كتيدرا، كراس 22 (القدس، 1982).
  - «خطأ كالفاريسكي، توضيح التسلسل الزمني للفترة الأخيرة من الإتصالات الصهيونية مع فيصل في دمشق»، كتيدرا، كراس 26 (القدس 1982).
  - «عبرة تل حاي»، يد تفناكين (إفعال، 1980).
- شولتسينغر روبرت د. «تأثير أزمة السويس على السياسة الأمريكية في المنطقة 1957-1958».

من: عملية قاديش ومعركة السويس، إعادة نظر.
- شموش، إسحاق. «الصحف العربية السورية - اللبنانية في أميركا من بدايتها حتى 1945»، من: الشرق الجديد، الجزء 16 ، كراس 3-4 (4-63) (القدس، 1966).
- شمعوني، يعقوب. «الوجهة الأردنية، الوجهة الصمرية، الوجهة الفلسطينية عشية إقامة الدولة وفي أيامها الأولى؟». من بنحاس غينوسر (إعداد). تأملات في قيام إسرائيل. سديه بوكر: إصدار جامعة بن غوريون في النقب، 1994، الجزء 4.

العربية

- النافوري، أمين. «الجيش السوري في فلسطين، عام 1948»، من: العماد مصطفى طلاس واللواء ناصر الدين ناصر. مجلة الفكر العسكري. دمشق: الإدارة السياسية في الجيش العربي السوري.

الإنكليزية

- Avi-Ran, Reuven. «The Syrian Military Strategic Interest in Lebanon». The Jerusalem Quasterly, 46 (Jerusalem, Spring,1988).
- Gelber, Yoav. «Antecedents of the Jewish- Druze Alliance in Palestine». Middle Eastern Studies, VoI. 28, No 2 (April, 1992).
- Morris, Benny. «Israel and the Lebanese Phalange: the Birth of a Relationship. 1948-1951», Studies in Zionizm, 5 (1984).
- Sharif, Hasan. «South Lebanon, Its History and Geopolitics». In Elaine Hagopian and Samih Farsoun (eds.). South Lebanon. Detroit, Michigan; Association of Arab-American University Graduates, Inc. 1978.
- Shlaim, Avi. «Israeli Interference in Internal Arab Polities: the Case of Lebanon». In Giacomo Luciani and Ghassan Salam? (eds.). The Politics of Arab Integration. London. New York, Sydney: Croom Helm, 1988, Vol.IV.

فهرس الأعلام

ب

ت

-ج-

-ح-

-خ-

-د-

-ذ-

-ر-

-ز-

-س-

-ش-

-ص-

-ط-

-ع-

-غ-

-ف-

-ق-

-ك-

-ل-

يطرح المؤلف في هذا الكتاب مواضيع عديدة ومتشعبة يستعرض خلالها أربعين عاماً من سياسة الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل» تجاه لبنان. تتراوح تلك المواضيع ما بين العمليات العسكرية الصهيونية في الجليل وجنوب لبنان، الاتصالات السرية وتمويل فئات وأشخاص في لبنان، تفاصيل ترسيم حدود لبنان الكبير وفلسطين، محاولات الاستيطان في سهل مرجعيون ومناطق أخرى من لبنان، كفصل سهل الحولة عن منطقة مرجعيون وشراء الأراضي بواسطة شبكة من العملاء والتجار والسماسرة، طرد المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين من أراضيهم، محادثات الهدنة مع لبنان وخفاياها حيث كان تتم خلالها اجتماعات منفردة مع ضباط لبنانيين يقومون بالتنسيق سياسيا مع زملائهم الصهاينة وتقديم كافة المعلومات الأمنية السرية لهم، والمحاولات الحثيثة لمنع أي تقارب سوري مع لبنان أو مع العراق، محاولات ضم المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني والاستفادة من الثروة المائية لري الأراضي التي استولى عليها اليهود، والدور الصهيوني في أحداث 1958، ومواضيع عديدة أخرى.